

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الْمَنْهَجُ الْقَوِيمُ

بشرح مسائل التَّعْلِيمِ

للإمام السلامة الفقيه المحقق
شهيد الدين أحمد بن محمد بن علي بن محمد الهيتي الشافعي
رحمته الله تعالى
(٩٠٩-٩٧٤ هـ)

الطبعة المفيدة
التي تميزت بسمّة المآين والساج من البيع إلى إفرايز

دار البنية

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

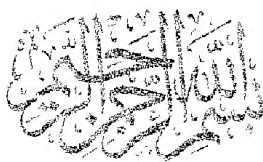
www.moswarat.com

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الْمِنْهَاجُ الْقَوِيمُ
بشرح مسائل التعليم

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



المنهج القويم

بشرح مسائل التعليم

للإمام العلامة الفقيه المحقق
شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي

رحمه الله تعالى
(٩٠٩-٩٧٤ هـ)

الطبعة الفريدة
التي تميزت بنعمة المائتين والسبع من البيع إلى بقران

عني به
قضي محمد نور س الحلاق

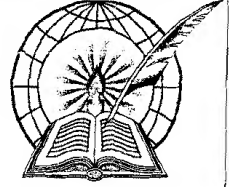
دار المنهج

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو
أي جزء منه، وبأي شكل من
الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في
أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي
يمكن من استرجاع الكتاب أو أي
جزء منه، وكذلك لا يسمح
بالاقتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة
أخرى دون الحصول على إذن
خطي مسبقاً من الناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

جميع الحقوق محفوظة للناشر



دار المنهاج

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ٥٥٧٤ / ١٣ بيروت

دار المنهاج للنشر والتوزيع

إصباحها عَمَّنْشَالَمْ بِأَجْحِيْف
وَفَقَّهَ اللهُ تَعَالَى

جدة - هاتف رئيسي ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢

الإدارة ٦٣١١٧١٠ - المكتبة ٦٣٢٢٤٧١

الموزعون المعتمدون

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة دبي للتوزيع - دبي
هاتف: ٢٢٢٤٠٠٥ - ٢٢٢٥١٣٧ - فاكس: ٢٢٢٥١٣٧
دار الفقيه - أبو ظبي - هاتف: ٦٦٧٨٩٢٠ - فاكس: ٦٦٧٨٩٢١
مكتبة الجامعة - أبو ظبي - هاتف: ٦٢٧٢٧٢٦ - ٦٢٧٢٧٩٥
الكويت: دار البيان - الكويت
هاتف: ٢٦١٦٤٩٠ - فاكس: ٢٦١٦٤٩٠
دار الضياء للنشر والتوزيع - الكويت - تلفاكس: ٢٦٥٨١٨٠
قطر: مكتبة الأقصى - الدوحة
هاتف: ٤٤٣٧٤٠ - ٤٣١٦٨٩٥
مصر: دار السلام - القاهرة
هاتف: ٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٧٤١٧٥٠
سوريا: دار السنايل - دمشق
هاتف: ٢٢٤٢٧٥٣ - فاكس: ٢٢٣٧٩٦٠
جمهورية اليمن: مكتبة تريم الحديثة - تريم (اليمن)
هاتف: ٤١٧١٣٠ - فاكس: ٤١٨١٣٠
مكتبة الإرشاد - صنعاء - هاتف: ٢٧١٦٧٧
لبنان: الدار العربية للعلوم - بيروت
هاتف: ٧٨٥١٠٨ - ٧٨٥١٠٧ - فاكس: ٧٨٦٢٣٠

السعودية: دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة
هاتف: ٦٣١١٧١٠ - فاكس: ٦٣٢٠٣٩٢
مكتبة دار كنوز المعرفة - جدة
هاتف: ٦٥١٠٤٢١ - فاكس: ٦٥١٦٥٩٣
مكتبة الشنقيطي - جدة - هاتف: ٦٨٩٣٦٣٨
مكتبة المأمون - جدة - هاتف: ٦٤٤٦٦١٤
مكتبة الأسدي - مكة المكرمة - هاتف: ٥٥٧٠٥٠٦
مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة - هاتف: ٥٧٤٩٠٢٢
مكتبة المصيف - الطائف - هاتف: ٧٣٣٠٢٤٨ - ٧٣٦٨٨٤٠
مكتبة الزمان - المدينة المنورة - هاتف: ٨٣٦٦٦٦٦
مكتبة العيكان - الرياض - هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤٦٥٠٠٧١
مكتبة الرشيد - الرياض - هاتف: ٥٥٩٣٤٥١
مكتبة جرير - الرياض - هاتف: ٤٦٢٦٠٠٠
وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها
دار التدمرية - الرياض - هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦
دار أطلس - الرياض - هاتف: ٤٢٦٦١٠٤
مكتبة المتنبي - الدمام - هاتف: ٨٤١٣٠٠٠

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَيْنَ يَدَيْهِ كِتَابٌ

حمداً لِمَنْ رَفَعَ مكانةَ العلماءِ العاملين ، وفَقَّههم في الدِّين ، ومنَحَ هؤلاءِ أَجَلَ العلومِ قدراً وأعظَمَها فخرًا ، ألا وهو علمُ الفقهِ المُستنبَطِ من الكتابِ والسُّنة ؛ لما فيه مِنَ النفعِ العام ، والتمييزِ بينَ الحلالِ وبينَ الحرامِ .

وصلاةً وسلاماً على مَنْ بعثَهُ اللهُ تعالى رحمةً للأنام ، فمَحَتْ أنوارُهُ دِباجيرَ الظُّلام ، وعلى آلِهِ الأطهارِ الكرام ، وصحابِيهِ الَّذِينَ جَاهَدُوا في اللهِ حقَّ جهاده ، فرفعوا رايةَ الإسلام ، وعلى التَّابعِينَ لهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين .

أما بعد :

فإن « المنهج القويم بشرح مسائل التعليم » لعمدة الفقهاء المتأخرين ، وتاج العلماء السابقين : أحمد ابن حجر الهيتمي من الشُّروح المباركة النَّافعة . . قد امتاز بغزارة العِلْم ، وتَحَرِّي الإيجازِ والاهتمامِ باللبَّاب ، وطرحِ القشور ؛ فهو كنزٌ علميٌّ مُحَرَّر ، وسِفْرٌ فقهِيٌّ مُحَقَّق ؛ لذلك أعنقت أقلام أهل العلم إليه محشية وشارحة ، وموضحة لمقاصده وكاشفة .

يَبْدُ أن المتن الحضرمي والشرح المكي لم يكتب لهما التمام ، فقد وقف الإمام بأفضل في متنه إلى آخر باب (الأضحية) ، وكان من الطبيعي أن يقفَ شرحه هناك .

ثم تمنى الشَّارح في آخر كتابه أن يتوفق لإتمام متنه ؛ تكميلاً لما وجد ، وشرحاً للجميع .

إلا أن الماتن بعد ذلك تَمَّ قِطْعَةً منه من (البيع) إلى (الهبة) ، ووقعت في يد الشارح فشرحها على غرار ما سبق ، وأكمل الإمام ابن حجر من (الهبة) إلى (الفرائض) متناً وشرحاً للجميع .

ولما كان المتن والشرح قد طُبعا مراراً خَلَيْنِ من تَمِيمِ بأفضل ومن إكمال ابن حجر . . بادرَتْ دار المنهاج إلى التنقيب عنهما ، والبحث في كنوز التراث عن مظانِّ وجودهما ؛ لتكمل الفائدة ، وتعود على المتفقهة بالعائدة ، فتوفق القائمون على هذه الدَّار ، وعثروا على التتميم والإكمال للعلمين المذكورين .

وجردتُ لجنتُها العلميَّة سيفَ العزمِ لإعادةِ طبعِ الكتابِ ، متضمناً للإتمام والتكميل ، فكان كتاباً يروي الغليل ، ويشفي العليل .

وها هي دار المنهاج تخرج هذا الكتاب في ثوبٍ قشيبٍ ، ومظهرٍ عجيبٍ ، قد جمع بين حسن المظهر ، وجميل المَخْبَرِ ؛ لأن هذه الطبعة هي الوحيدة التي تميزت بطبع التتيم والتكميل ؛ لأن الدار قد اضطلعت بالتقريب عن التراث ولو كلفها ذلك عناء ؛ خدمةً للذَّين ، ونشراً للعلوم الشرعية بين المسلمين ، وترغيباً لهم في مسامرة كتب الأسلاف ، والنَّهْل من معينها بالاغتراف والارتشاف .

هذا ؛ وإن من الجدير بالذكر في هذا المقام بيان ما قامت به دارُ المنهاج من خدمات جليلة متتابعة ، وعناية فائقة بهذين الكتابين ؛ فقد أخرجت من دهاليز المخطوطات إلى عالم المطبوعات : « حاشية العلامة المتقن الإمام الجرهمي الزبيدي على المنهج القويم » فحققته تحقيقاً علمياً ، وأخرجته إخراجاً فنياً تُسرُّ بمنظره العيون ، ويفرح به طلاب الفقه الشافعي .

كما نُتتْ بطباعة : « بشرى الكريم شرح المقدمة المحضمية » للإمام المتقن باعشن .

وقد حرصت الدار - كعادتها - على إخراج كلِّ من المتن والشرح في ثوبٍ أنيق ، وشكلٍ جميل ، مطرزاً بالتحقيقات العلمية ، ومُؤشَّى بالفوائد الفقهية ، فكان تحفة من التحف ، فتلقفه المتفقهة ، ونهلت منه أفكار الطلاب الشافعيين ، وحرص على أقنائه الأعلام .

ثم ثلثت بحاشية مفيدة ، ودرّة فريدة للإمام الترمسي ، وهي « موهبة ذي الفضل على شرح العلامة ابن حجر مقدمة بافضل » حيث قامت لجنتها بإخراج الحاشية تخريجاً علمياً ، وإظهاره في حلّة الفنِّ الجميلة ، واللجنة على وشك الانتهاء من هذه الحاشية ، التي تبرزها إلى محبي الفقه لأول مرة ، وتزفها إلى طلاب المعرفة ، سافرة غير متنقبة .

فالله تعالى نسأل أن يوفِّقَ لإتمام ما بدأنا به ؛ فإنه المجيب .

ولم تكتفِ الدار بهذه الخدمات الجليلة « للمنهج القويم » و« متنه » ، بل هي الآن في طور الإعداد لإخراج « حواشي الإمام الكردي المدني على المنهج » ولا سيما « الحواشي الكبرى » التي انقطع طبعها في السنوات الأخيرة ، حتى جهل وجودها بعضُ طلبة العلم ، وكم أحال عليها الإمام الكردي في « حواشيه الصُغرى » ، وكم أثنى عليها من وقف عليها من الخلف العدول .

وهكذا ؛ فإنّ هذه الدار لا تألو جهداً في التنقيب والتنقيب عن كتب الأوائل ، وخدمتها خدمة علمية ، وإخراجها في الإطارات الفنية ، التي تتناسب مع مكانتها ورفيع قدرها .
فدونك أيّها الحبيب كتاب « المنهج القويم » بمزاياه وخصائصه ، يرفل في الحُلل البهية ، والطباعة الفنية ، والتحقيق العلمي .

النّشر

ترجمة الإمام العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الحضرمي

مؤلف « مسائل التعليم » المعروف بـ « المختصر الكبير » أو « المقدمة الحضرمية »

رحمه الله تعالى^(١)

اسمه ونسبه

هو الفقيه الإمام ، العلامة العارف بالله ، صاحب المصنفات النافعة : عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الحاج ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن يحيى ابن القاضي أحمد بن محمد بن فضل بن محمد بن عبد الكريم بافضل ، القحطاني^(٢) ، السعدي^(٣) ، المذحجي^(٤) ، الحضرمي ، التريمي^(٥) .

أسرته وأصوله

لا شك أن الأصول إذا طابت . . طابت الفروع ، وإذا علمنا أن أصول صاحب هذه الترجمة كانوا جميعاً أهل علم وصلاح وتقوى وفقه في الدين ، بل حتى أبنائهم وحواشيهم وفروعهم ، وإذا أردنا أن نستعرض شيئاً من سيرهم وتراجمهم بدءاً من الأجداد الأوائل . . فإن الأمر سيطول ، ولكن نترك الفرصة لمن أراد معرفة ذلك بمطالعة كتاب « صلة الأهل بجمع ما تفرق من مناقب آل بافضل » ؛ ففيها الخبر اليقين ، على أننا سنعرض لذكر المشاهير في لمحات سريعة من عمود نسب المترجم .

فالمجد الأعلى : فضل بن محمد بن عبد الكريم المتوفى سنة (٥٣٣ هـ) . . كان من العلماء

(١) مصادر ترجمته : « النور السافر » للعيدروس حوادث سنة (٩١٨ هـ) ، « تاريخ بافقيه » كذلك ، « شذرات الذهب » (١٠/١٢٥) ، « صلة الأهل بجمع ما تفرق من مناقب آل بافضل » (١٤٢-١٦٧) ، « السناء الباهر » (١٤٤) (خ) ، « النفحات المسكية من أخبار الشجر المحمية » لباحسن (١/٦١) (خ) .

(٢) نسبة إلى قحطان بن عابر من ذرية سام بن نوح ، أبي اليمن كلها قاطبة .

(٣) نسبة إلى سعد العشيرة .

(٤) نسبة إلى مذحج - أبي سعد العشيرة - ابن أد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ . . المنتهي إلى قحطان .

(٥) نسبة إلى مدينة تريم ، بحضرموت اليمن .

العاملين ، كما وصفه عبد الرحمن الخطيب صاحب كتاب « الجواهر الشفاف » ، وهو والد الشيخ سالم صاحب (الزاوية) بتريم .

وحفيده القاضي أحمد بن محمد بن فضل المتوفى سنة (٦٠٠ هـ) . . كان متولياً القضاء بتريم .
وابنه يحيى بن أحمد . . كان عالماً صالحاً ، وكذا كان ابنه عبد الله بن يحيى ، وحفيده عبد الرحمن بن عبد الله .

آلُ الْحَاجِّ بِأَفْضَلِ عَشِيرَةِ الْمُؤَلِّفِ

ينتسب آلُ الْحَاجِّ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْحَاجِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ لُقِّبَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يَكْثُرُ الْحُجُّ ، وَلَهُ عَقَبٌ كَثِيرٌ ، وَظَهَرَ مِنْ نَسْلِهِ عُلَمَاءُ أَعْلَامَ ؛ مِنْهُمْ ابْنَاهُ : أَبُو بَكْرٍ وَفَضْلٌ .

أما أبو بكر : فهو الجدُّ الْأَدْنَى لِلْمُتَرْجِمِ ، كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْأَكْبَرِ ، وَعَلَيْهِ دَرَسَ الشَّيْخُ عَمْرُ الْمُحَضَّرِ ، وَابْنُ أَخِيهِ الْفَقِيهَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ فَضْلِ ، وَابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَالِدُ الْمُتَرْجِمِ . تَوَفَّى الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ سَنَةَ (٨٠٤ هـ) .

وَلِلشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْبَنِينَ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَالِدُ الْمُؤَلِّفِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ (٨٦٦ هـ) ، وَسَيَّاتِي ذَكَرَهُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ وَالِدُ الْفَقِيهِ أَحْمَدَ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ (٩٠٠ هـ) ، وَمُحَمَّدُ الَّذِي تَفَقَّهَ بِهِ جَمْعٌ مِنَ الْعُلُومِ ، وَأَحْمَدُ - الْمَلَقَّبُ بِالشَّهِيدِ - وَهُوَ جَدُّ الْفُقَهَاءِ آلِ بَاشِعْبَانَ بِأَفْضَلِ .

وَلَوْ ذَهَبْنَا نَسَرَدُ أَسْمَاءَ الْفُقَهَاءِ مِنْ بَنِي عُمُومَةِ صَاحِبِ التَّرْجُمَةِ . . لَطَالَ بَنَاءُ الْأُمْرِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْغَرَضُ الْإِعْلَامُ بِأَنَّ هَذَا الْبَيْتَ مِنَ الْبُيُوتِ الطَّيِّبَةِ الْكَرِيمَةِ ، الَّتِي اسْتَمَرَّ فِيهَا الْعِلْمُ وَالْفَقْهُ ^(١) .

مولده ونشأته

وُلِدَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِتَرْيَمِ سَنَةَ (٨٥٠ هـ) ^(٢) .

وَنَشَأَ فِي حِجْرِ وَالِدِهِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَتَوَفَّى بِتَرْيَمِ سَنَةَ (٨٦٦ هـ) .

وَكَانَ وَالِدُهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ ، أَخَذَ عَنْ أَبِيهِ الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ ، وَتَرَبَّى بِهِ ، وَعَنِ الْإِمَامِ

(١) وَكَانَ مِنْ أَوَاخِرِ عُلَمَاءِ آلِ بُلْحَاجٍ مَوْلَانَا وَشَيْخُنَا الْعَلَمَاءُ مَفْتِي تَرْيَمِ الشَّيْخُ الْفَقِيهَ فَضْلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِأَفْضَلِ ، الَّذِي تَوَفَّى ضَحَى الْأَحَدِ (١١) مُحَرَّمِ (١٤٢١ هـ) ، رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً الْأَبْرَارِ .

(٢) سَنَةَ وَلَدَ السَّيِّدَ الْجَلِيلَ أَبُو بَكْرٍ الْعَدْنِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعِيدَرُوسِ . . فَهَمَا تَرْيَمَانِ .

الكبير الشيخ عمر المحضار وإخوانه ، وعن الشيخ الإمام عبد الله العيدروس (ت ٨٦٥هـ) .
وحفظ المترجم القرآن صغيراً ، وعدة متون في الفقه واللغة ، واشتغل بعلم التجويد ، واعتنى
بالفقه والحديث .

شيوخه

بعد أن قرأ المبادئ وأتقنها على والده وعلماء تريم . شد مطايا العزم ويمم شطر بندر عدن ؛ إذ
كانت عدن آنذاك تزخر بالفقهاء في عهد الدولة الطاهرية ، وكان تفقه صاحب الترجمة بها ، وأبرز
شيوخه :

- ١- الشيخ الإمام ، الفقيه المفتي : عبد الله بن أحمد بامخرمة ، السياني (٨٣٣-٩٠٣هـ) .
كان على قضاء عدن خلفاً لشيخه الفقيه الإمام أحمد بن محمد باحميش العدني (ت ٨٩١هـ) ،
وأجيز صاحب الترجمة من الفقيه بامخرمة في جميع رواياته .
- ٢- الشيخ الإمام ، الفقيه : محمد بن أحمد بن عبد الله بافضل (٨٤٠-٩٠٣هـ) .
درس في تريم ، ثم رحل إلى عدن ، وتخرج بالقاضي محمد بن أحمد باحميش ، والقاضي
محمد بن مسعود باشكيل ، وأشهر تصانيفه : « العدة والسلاح في أحكام النكاح » .
ثم إن المترجم عن له الرحلة إلى الحرمين الشريفين لأداء التوسيع ، فتوجه في سنة (٨٧٥هـ) ،
فحج وزار سيد الكونين عليه الصلاة والسلام ، ولقي في تلك السفرة عدداً من أهل العلم ،
ذكر لنا المؤرخون بعضاً منهم .

فلقي بمكة المكرمة :

- ٣- العلامة الجليل ، القاضي : برهان الدين إبراهيم بن علي بن ظهيرة القرشي ، المكي ،
الشافعي (٨٢٥-٨٩١هـ) ، الذي مكث على قضاء مكة نحواً من (٣٠) عاماً .
وإليه انتهت رئاسة العلم في الحجاز آنذاك .

أخذ عن الحافظ ابن حجر والشرف المناوي ، ولازم أبا بكر السيوطي - والد الحافظ الجلال -
وعليه كان تخرجه .

وأخذ المترجم - رحمه الله - عن المذكور وأجيز منه إجازة عامة .

ولقي بالمدينة المنورة :

٤- العلامة المحدث : ناصر الدين محمد أبا الفرج ابن أبي بكر ابن الحسين المراغي ،
العثماني ، الشافعي ، المدني (٨٠٦-٨٨٠ هـ) .

أخذ عن ابن الجزري ، والولي العراقي ، والحافظ ابن حجر ، وجمع .
وله شرح على « المنهاج » للنووي ، وعلى « ألفية ابن مالك » . . وغير ذلك .
ولقي بشبام حضرموت :

٥- وقبل سفره إلى الحرمين توجه إلى بلدة شبام الشهيرة بحضرموت ، وطب خيامه عند الشيخ
العارف بالله إبراهيم بن محمد بن أحمد باهرمز ، الشبامي (ت ٨٧٥ هـ) ، فأخذ عنه أخذاً محققاً ،
ولبس منه ، وتحكم له ، وكانت زيارته له بصحبة شيخه الفقيه عبد الله بن أحمد بامخرمة الذي لبس
هو أيضاً منه .

ومن شيوخه الأجلاء :

٦- العلامة الجليل ، الفقيه الصالح العارف : محمد بن أحمد بن عبد الله باجر فيل ، الدوعني ،
الحضرمي ، ثم العدني (٨٢٠-٩٠٣ هـ) .

تفقه بكبار فقهاء دوعن وعدن ، وصحب القاضي محمد بن مسعود باشكيل ، وكاتب علماء
الحرمين فأجازوه ، وله سند عال في « الحاوي الصغير » للقزويني ، يرويه عن عدد من شيوخه .
وأخذ عنه صاحب الترجمة إجازة خطية ، له ولأولاده عبد الرحمن وأحمد الشهيد وفضل
ومحمد .

أقرانه

قدّمنا أن المترجم رحمه الله تعالى وُلد ونشأ في تريم ، في بيئة علمٍ وصلاحٍ ، وعاصر جماعة من
أهل العلم ، منهم :

١- السيد الشريف الإمام : أبو بكر العدني ابن عبد الله العيدروس (٨٥٠ أو ٨٥١-٩١٤ هـ) ،
فهو من أتراب صاحب الترجمة ، ومع ذلك فقد أخذ عنه وعده من شيوخه .

٢- السيد الجليل الشيخ : الحسين بن عبد الله العيدروس (٨٦٠-٩١٧ هـ) .

٣- السيد الشريف العلامة : عبد الرحمن ابن الشيخ الإمام علي بن أبي بكر السكران
(٨٥٠-٩٢٣ هـ) ، وهو من أتراب المترجم .

روى الفقيه عبد الله بن محمد بن حكيم باقشير : لما قرأت على سيدي الشيخ الشريف عبد الرحمن ابن الشيخ علي بن أبي بكر علوي في مناقب الشافعي رحمه الله تعالى ورحلة الناس إليه في مقدمة « شرح المذهب » للإمام النووي رضي الله عنه . قال : (الناس ما فيهم اعتقاد ، وإلا . . كانوا يرحلون إلى الفقيه عبد الله . . هو شافعيّنا) ، وهذا بعد رحلته إلى الشحر .

وقال أيضاً في رجب (٩١٥ هـ) : (ما عندي اليوم أحدٌ مثل الفقيه عبد الله بلحاج) صاحب الترجمة .

٤- الشيخ العلامة ، الإمام الفهامة ، المتفنن صاحب المصنفات النافعة : محمد بن عمر بن مبارك بَحْرَق (٨٦٩-٩٣٠ هـ) ، رافق صاحب الترجمة في الأخذ عن الإمام عبد الله بن أحمد بامخرمة ، وشاركه في القراءة على العلامة محمد بن أحمد بافضل في عدن .

وكان يحب صاحب الترجمة كثيراً ويوقّره ، وروى أصحاب السّير والمؤرخون : أن الفقيه بحرق قام خطيباً في الناس بعد فراغهم من دفن الشيخ عبد الله بلحاج - صاحب الترجمة - ضحوة الإثنين (٥) رمضان (٩١٨ هـ) ، وكان أهل البلد كلهم حاضرين ، وفيهم السلطان بدر بوطويق ، سلطان حضرموت ، وحاشيته ، فحمد الله تعالى ، وأثنى عليه ، وخطب خطبة بليغة ذكر فيها : قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من رآني في المنام . . فقد رآني حقاً » .

ثم قال : رأيت البارحة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كل من صلى على هذه الجنازة غداً . . غفر الله له .

قال الشيخ العارف عبد الرحمن بن سراج الدين باجمال : فتعجبتُ من ذلك واستعظمتُهُ ، وقلت : كيف يَقَعُ هذا لهذا الجمع الكثير وفيهم الظّلمة والفُسّاق؟! فرأيت في الليلة الآتية رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : استعظمتُ ما قاله الفقيه محمد بحرق! قلت : نعم ، قال : هو كذلك .

ذكر سبب انتقاله إلى الشحر وتولية القضاء بها

لم يذكر المؤرخون الأسباب التي دعت الفقيه عبد الله بافضل - صاحب الترجمة - إلى مغادرة وطنه ومسقط رأسه تريم بحضرموت الداخل ، لكنهم يذكرون أن الذي سعى في وصوله إلى الشحر واستيطانه بها : هو الفقيه العلامة عبد الله بن محمد بن أحمد بن عَبْسِين الشافعي ، قاضي الشحر (ت ٩٠٧ أو ٩٠٨ هـ) ، والمدفون بترية الشيخ فضل .

ولعل من دواعي اختيار ابن عيسين لمترجمنا الجليل أن يقدّم إلى الشحر هو الشهرة التي اكتسبتها هذه الأسرة المباركة بعد توطن الشيخ الكبير الإمام العارف فضل بن عبد الله بافضل المتوفى بها سنة (٨٠٥ هـ) .

وكان ابن عيسين لما تولى القضاء . . سعى في إخراج أوقاف جامع الشحر الذي كان معيناً برسم المدرسين وطلبة العلم من أيدي الدولة آنذاك ، وكان الحاكم لذلك العهد هو السلطان الحازم عبد الله بن جعفر الكثيري ، الذي حكم من سنة (٨٩٤ هـ) إلى سنة (٩١٠ هـ) ، وهو الذي ولي ابن عيسين على قضاء الشحر ، فحمدتها الناس له ؛ لما يُعرف عنه من ورعه .

وعلى كلٍّ . . فقد قدم الشيخ عبد الله بافضل إلى بلدة الشحر ، وطاب له المقام بها ، وتوطنها ، ونقل إليها أسرته وأولاده ، ولم يحدد المؤرخون في أي سنة كان انتقاله ، ويغلب على الظن أنه سكنها قبل سنة (٨٩٠ هـ) ^(١) .

ولما توفي الشيخ عبد الله بن عيسين سنة (٩٠٨ هـ) . . لم يكن في الشحر من يصلح لتولي القضاء ، ويكون خلفاً لذلك العالم الصالح سوى صاحب الترجمة ، فأمره السلطان عبد الله أن يتولى القضاء . . فقبل ، ويقال : إن الذي سعى له في ذلك تلميذه الفقيه عبد الله بن أحمد باسرومي ، (ت ٩٤٣ هـ) ، وظل في القضاء إلى سنة (٩١٥ هـ) حين عزم على حج بيت الله الحرام ، فاستقال منه ^(٢) .

وجاء في « تاريخ شنبل » في حوادث سنة (٩١٣ هـ) : (وفيها فرغ الفقيه شهاب الدين أحمد ابن الفقيه عبد الله من قراءة « تفسير البغوي » على والده الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بافضل ، بالشحر المحروس ، بمسجد باعمران) اهـ ^(٣)

سعيه في أمور الخير :

كان له رحمه الله جاء كبير ، وصيتٌ ذائع ، وكتب مرة إلى السلطان عامر بن عبد الوهاب

(١) لأن تلميذه صاحب الحمراء - الآتية ترجمته - توفي سنة (٨٨٩ هـ) ، وقد جاء في ترجمته أنه بنى داراً لشيخه بالشحر .

(٢) « بافقيه » (٢٤٢) في ترجمة باسرومي . وذكر فيه : أن الفقيه عبد الله بلحاج تولى القضاء بعد موت الفقيه عبد الله بن عقيل بافضل .

(٣) ومسجد باعمران هذا هو الذي كان الشيخ عبد الله بافضل يلازم الجلوس فيه ، وبه كانت تقام دروسه العلمية البهية ، ولا زال معموراً إلى اليوم ، وإلى جواره ضريح صاحب الترجمة .

الطاهري سلطان عدن أن يوسع جامع تريم ، ويعمر مسيل ثبي ، فبعث السلطان بمال جزيل مع السيد محمد بن أحمد باسكوته وذلك سنة (٩٠٣ هـ) .

وكان المترجم أمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر ، كثير السعي في حوائج المسلمين ومصالحهم ، وكانت له هبة عند القبائل ، ويقوم بالصلح بينهم .

تلامذته

أخذ عن الفقيه عبد الله جمع كثير من طلبة العلم ، البعض أخذ عنه في تريم ، والبعض في الشحر بعد رحيله إليها ، كما سنذكره لاحقاً ، وحصرهم متعسراً ، ولكن نكتفي بمن ذكروا في كتب الطبقات من كبار أعلام القرن التاسع والعاشر ؛ فمنهم :

١- السيد الشريف عمر بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفقيه المقدم ، المعروف بصاحب (الحُمرا) المتوفى سنة (٨٨٩ هـ) .

٢- الإمام الجليل ، السيد العلامة : عبد الرحمن بن الشيخ علي بن أبي بكر باعلوي ، الذي قدمنا ذكره في (الأقران) ، وهو من أتراب الفقيه بافضل ، ولكنه صرح بأخذه عنه .

٣- السيد الشريف ، العلامة الهمام : محمد بن عبد الرحمن الأسقع ابن الفقيه عبد الله بلفقيه باعلوي الحسيني التريمي (ت ٩١٧ هـ) .

٤- الفقيه العلامة : عبد الله بن أحمد باسرومي ، الشحري (ت ٩٤٣ هـ) .

٥- السيد الشريف المؤرخ : عمر بن محمد بن أحمد باشييان ، العلوي ، الحسيني (٨٨١-٩٤٤ هـ) .

٦- السيد الشريف الفقيه : أحمد البيض ابن عبد الرحمن - الملقب بالجزيرة - ابن الحسين بن علي بن محمد بن أحمد ابن الفقيه المقدم ، المتوفى سنة (٩٤٥ هـ) .

٧- السيد الشريف القاضي : أحمد شريف ابن علي بن علوي خرد باعلوي ، الحسيني ، التريمي (٨٨٦-٩٥٧ أو ٩٥٩ هـ) .

٨- الشيخ الإمام ، الفقيه العلامة : عبد الله بن محمد بن سهل بن حكم بأقشير ، الحضرمي (ت ٩٥٨ هـ) .

٩- السيد العلامة ، الفقيه المؤرخ : محمد بن علي بن علوي خرد ، باعلوي ، التريمي (ت ٩٦٠هـ) . وهو مصنف : « غرر البهاء الضوي في مناقب بني علوي » في مجلد مطبوع ، و« الوسائل الشافعة في الأدعية النافعة » مطبوع .

١٠- الشيخ الفقيه ، الصالح الورع : أحمد بن عبد القوي بن عبد الوهاب ابن أبي بكر الحاج بافضل التريمي (ت ٩٥٠هـ) .

هؤلاء أعلام الآخذين عن الشيخ عبد الله بافضل ، وهم غيض من فيض ، وكلهم أجلاء ، ومن كبار العلماء .

مؤلفاته

ألف الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن عدداً من المؤلفات النافعة ، والتي كتب الله لها القبول ، ولا سيما مختصراته الفقهية ، كما أن له مصنفات أخرى نافعة لم تشتهر كثيراً ، وعسى أن يكتب الله لها أن تطبع فتنتشر كما انتشرت المختصرات الفقهية .

فمن ذلك :

١- « المختصر الكبير » ، الذي يعرف بـ« المقدمة الحضرية » ، أو « مسائل التعليم » . طبع مرات عديدة ، في لبنان والشام واليمن ومصر وغيرها .

٢- « المختصر اللطيف » ، وهو في ربيع العبادات ، أخصر من السابق ، والأول أشهر . وعليه شرح موجز للإمام شمس الدين محمد الرملي ، يسمّى : « الفوائد المرضية » .

٣- « منسك الحج » .

٤- « نزهة الخاطر في أذكار المسافرين » .

٥- « لوامع الأنوار وهدايا الأسرار في فضل القائم بالأسفار » .

٦- « حلية البررة في أذكار الحج والعمرة » .

٧- « الحجج القواطع في معرفة الواصل والقاطع » .

٨- « رسالة في أوراد المساء والصباح » ، ذكرها صاحب « الصلة » ، ويغلب على الظن أنها

« مشكاة الأنوار » ، وهي من تصنيف ابنه أحمد الشهيد ، والله أعلم .

٩- « رسالة في الفلك » .

١٠- مؤلف في « معرفة القبلة » .

١١- « مجموع الفتاوى » ، ذكره صاحب « الصلة » ، ووصفها بأنها : (عظمة مفيدة) .

١٢- « وصية نافعة » ، أوردها بنصها صاحب « الصلة » في ترجمته . قال صاحب « صلة الأهل » : (وكان سيدنا الإمام القطب أحمد بن عمر بن سميطة يكتبها لكل من استوصاه) اهـ

١٣- ونسب له صاحب « الصلة » : « مختصر الأذكار » للإمام النووي .

وهناك من آل بافضل من اختصر « الأذكار » ، وهو شيخ صاحب الترجمة ، العلامة : محمد بن أحمد بافضل العدني مؤلف « العدة والسلاح » ، واسم مختصره : « سر الأسرار في تحرير أذكار الأذكار » ، موجود بترميم .

أولاده وذريته

أعقب الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بافضل بلحاج تسعة من خيار البنين ، كلهم طلاب علم ، فضلاء ، أدباء علماء .

١- الإمام العلامة ، الشهيد : أحمد ابن الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بافضل بلحاج .

كان مولده بترميم سنة (٨٧٧ هـ) ، وحفظ القرآن الكريم وجوّد ، ثم اشتغل بتحصيل العلوم على والده ، وقرأ على الفقيه محمد بن أحمد بافضل بعدن ، ورحل مع والده إلى الشحر ، وكان معيداً لدرس والده في الجامع ، ثم خلفه فيه بعد وفاته ، وحج وصحب الشيخ محمد بن عراق ، وكان والده يحبه جداً .

من مصنفاته :

١- « نكت » على « الروض » لابن المقرئ ، في مجلدين لطيفين .

٢- « نكت » على متن « الإرشاد » ، أيضاً في جزأين لطيفين .

٣- مصنف جامع لأوراد الليل والنهار سمّاه : « مشكاة الأنوار » .

٤- « ترجمة لوالده » ، لخصها صاحب « صلة الأهل » ، وأورد قطعاً منها في ترجمته . وكانت بينه وبين الشيخ معروف باجمال الشبامي مراسلات .

٥- وهو صاحب « الخطب الرمضانية » ، التي تقرأ في غالب مساجد حصرموت أول ليلة من رمضان ، وليلة النصف منه ، وليلة السابع والعشرين .

وكانت وفاته يوم الجمعة (١١) ربيع الثاني سنة (٩٢٩هـ) ، على يد الغزاة البرتغاليين عندما هاجموا السواحل الحضرية ، فتصدى لهم الشيخ أحمد وجماعة من علماء الشحر وأفاضلها وعامتها ، رحمه الله تعالى .

ومن ذريته : ابنه الشيخ محمد بن أحمد الشهيد (ت ١٠٠٦هـ) ، ولد بالشحر ، وتربى تحت نظر أبيه ، وألف رسالة في مناقب جده وأبيه وأعمامه .

٢- الفقيه : الحسين ابن الفقيه عبد الله بن عبد الرحمن بافضل بلحاج .

ولد بتريم ، وحفظ « القرآن » وبعض « المنهاج » و« الإرشاد » ، تفقه بالسيد محمد بن حسن جمل الليل ، وصحب إمام العارفين السيد النقيب : أحمد بن علوي باجحدب ، والشيخ شهاب الدين الأكبر ، وأحمد بن حسين العيدروس .

وكان مقبلاً على مطالعة كتب القوم ، ناهلاً من علوم الشيخ الأكبر ، وبلغ مبلغ الكمّل من الرجال .

وتخرج به : السيد عبد الله بن شيخ العيدروس الأوسط ، والسيد القاضي عبد الرحمن بن شهاب الدين ، والشيخ محمد بن إسماعيل ، وفضل بن إبراهيم آل بافضل .
من مصنفاته :

الكتاب العظيم الجليل ، المسمّى : « الفصول الفتحية والنفثات الروحية » .

وكانت وفاته بتريم ، في ربيع الثاني من سنة (٩٧٩هـ) .

٣- العلامة الفقيه : زين بن عبد الله بن عبد الرحمن بافضل بلحاج .

وصفه صاحب « الغرر » بقوله : (هو الفقيه الصالح ، الورع الزاهد ، القانت الأواب ، المحقق في جملة من فنون العلم .) إلخ ، أخذ عن والده وطبقته ، وبه تخرج السيد هارون بن علي بن هارون جمل الليل في النحو والأصول ، مات في (٢٥) جمادى الآخرة سنة (٩٤٠هـ) ، وعمره (٣٦) عاماً .

٤- العلامة الفقيه : حسن بن عبد الله بن عبد الرحمن بافضل بلحاج .

ترجم له ابن أخيه محمد بن أحمد فقال : (كان فقيهاً عالماً صالحاً عارفاً متفنناً في العلوم ، ذا ورع وهمة عالية) اهـ

توفي صبيحة السبت (٢٧) صفر سنة (٩٣٦ هـ) ، عن (٤٢) عاماً ، ودفن بالشحر .

٥- الفقيه : علي بن عبد الله بن عبد الرحمن بافضل بلحاج .

كان عابداً صالحاً عالماً ، أخذ عن أبيه وعن الحسين ابن العيدروس ، قرأ عليه « الإحياء » ، توفي بالشحر في (٣) رمضان سنة (٩٣٨ هـ) .

٦- الفقيه : محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بافضل بلحاج .

وهو أحد الفقهاء المحققين ، أخذ عن والده ، وتبحر في الفقه ، وقرأ على الشيخ أبي بكر العدني في « التنبيه » ، وربع العبادات من « الإحياء » ، مات في حياة أبيه سنة (٩٠٨ هـ) .

٧- العالم : إبراهيم بن عبد الله بن عبد الرحمن بافضل بلحاج .

كان عالماً فقيهاً ، مات سنة (٩٦٨ هـ) ، بالشحر ، عن عمر (٧١) عاماً .

٨- الفاضل الزاهد : فضل بن عبد الله بن عبد الرحمن بافضل بلحاج .

كان فاضلاً ناسكاً صالحاً فقيهاً كثير الصيام كثير التلاوة ، صحب أباه وأخاه أحمد ، مات فاتحة جمادى الأولى سنة (٩٣٨ هـ) ، عن عمر (٦٤) عاماً .

٩- الناسك العابد : ياسين بن عبد الله بن عبد الرحمن بافضل بلحاج .

أخذ عن أبيه وأخيه أحمد الشهيد ، ولازم السيد الجليل شيخ بن عقيل السقاف ، وكان فقيهاً ناسكاً عابداً ، وكان تخرجه بالسيد عبد الرحمن ابن الشيخ علي ، لم تؤرخ سنة وفاته .

هؤلاء هم أبناء الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بافضل بلحاج ، وكما رأينا من سيرهم - على اختصارها - كيف أنهم كانوا قرة عين لأبيهم ، وقد أحسن تربيتهم وتأديبهم وتعليمهم حتى صاروا من أعيان أهل زمانهم .

ولم يزل صاحب الترجمة - رحمه الله - على الحال الجميل ، والمجد الأثيل ، حتى نزل بساحته الحمام ، فلبى داعي ربه ، وانتقل إلى رحمة الله إلى دار السلام .

وكان موته عشية الأحد ، لخمس مضت من رمضان المعظم سنة (٩١٨ هـ) ، ودفن ضحى الإثنين (٦) رمضان ، في الموضع المعروف بالشحر ، ودفن حواليه أبناؤه وذريته وغيرهم .
وقد منا سابقاً ما قاله الفقيه بحرق يوم دفنه .

رحمه الله تعالى رحمة الأبرار ، وأسكنه جنات تجري من تحتها الأنهار .

المراثي التي قيلت فيه

وقد رثاه عدد من تلاميذه ومحبيه ؛ منهم تلميذه الفقيه عبد الله باقشير رثاه بقصيدة مطلعها :
يا عين جودي بالبكاء ولأئي^(١)
سحي الدما بعد الدموع إذا انقضت
دهمتك غارات الزمان بنكبة
وهي طويلة ، عدادها (٩٧) بيتاً .

وللشيخ عبد الرحمن باكثير أبيات في زيارته .

وفيه يقول الشيخ سعيد الشواف (ت ٩٩٠ هـ) في « قصعة العسل » :

سيدي الفقيه ابن الحاج	الشيخ مقري « المنهاج »
هو ذاك بحر زجاج	في العلم أعلمه الله

عالم معلّم للناس	في العلم ذي له درّاس
والسرّ ذي فيه إناس	نعم الولي عبد الله

(١) أي : انثري الدمع كاللؤلؤ .

وأولاده أَحْسَنُ أولادُ في العلم فُقُهَاءُ عُبَادُ
صُلَاح مَرَّةٌ^(١) زُهَّاد في كل فنٍّ والله

« »

يا نعم أولاد الفحل ذي ما وقع منهم محل^(٢)
هو ذاك من سر الفحل أسعده توفيق الله

وإلى هنا نأتي إلى ختام ترجمة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بلحاج بافضل مؤلف « المقدمة الحضرمية » ، بعد أن حاولنا أن نستقصي ترجمته من كافة نواحيها ، وأن نتحف القارئ الكريم بما هو مفيد وهام في حياة هذا الإمام . والله الموفق والمعين ، لا رب سواه ، ولا معبود إلا إياه .

وكتبه

محمد بن أبي بكر باذيب

جدة (١٤٢٣ هـ)

(١) مَرَّةٌ : جميعاً ، دارجة .

(٢) المَحَل : البسر أو البلح قبل نضجه .

ترجمة الإمام العلامة

شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي

رحمه الله تعالى^(١)

اسمه ونسبه

هو الشيخ العلامة الفقيه الإمام أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر السُّلَمُتِي ،
الهيتمي ، الأزهري ، الوائلي ، السعدي ، المكي ، الأنصاري ، الشافعي .

سُمِّيَ بـ (ابن حجر) لأن جده كان ملازماً للصمت .

والسُّلَمُتِي : نسبة إلى (سَلَمُت) من بلاد حرام ، من أقاليم مصر الشرقية ؛ حيث كانت أسرته
بها قبل انتقالها إلى محلة أبي الهيتم .

والهيتمي - بالتاء المثناة الفوقية - : نسبة إلى محلة أبي الهيتم^(٢) ، قرية من أعمال مصر الغربية .

والأزهري : نسبة للأزهر الشريف .

وابن حجر - رحمه الله - من بني سعد ، من الأنصار الذين هاجروا إلى مصر أيام الفتوحات ،
وهم من بطون قبيلة وائلة .

مولده ونشأته

ولد بمحلة أبي الهيتم في رجب أواخر سنة (٩٠٩ هـ) ، ومات أبوه وهو صغير ، فكفله جده
لأبيه - الذي عمّر أكثر من مئة وعشرين عاماً - ثم مات الجد ، فكفله شيخاً أبيه الإمامان : الشمس

(١) مصادر الترجمة : « النور السافر » (ص ٣٩٠) ، « الأعلام » (١ / ٢٣٤) ، « شذرات الذهب »
(١٠ / ٥٤١) ، « معجم المؤلفين » (٢ / ٢٩٣) ، مقدمة « الفتاوى الفقهية » لابن حجر بقلم بعض تلامذته ،
« ابن حجر المكي وجهوده في الكتابة التاريخية » د . لمياء شافعي ط (١٤١٨ هـ) عن مكتبة ومطبعة الغد ،
« الإمام ابن حجر الهيتمي وأثره في الفقه الشافعي » ، للدكتور أمجد رشيد محمد علي ، رسالة ماجستير
بالجامعة الأردنية (١٤٢٠ هـ) .

(٢) وفي « التاج » أنها مغيرة من أبي الهيتم ، وتجمع على (الهياتم) ، وهي مجموعة قرى .

الشناوي ، والشمس محمد السروي ابن أبي الحمائل .

ثم إن الشيخ الشناوي رحمه الله تعالى تولى رعايته ونقله إلى مقام السيد البدوي رحمه الله تعالى بطنطا ؛ حيث تلقى مبادئ العلوم هناك .

طلبه للعلم

في سنة (٩٢٤ هـ) نقله الشمس الشناوي إلى الجامع الأزهر ، فبدأ بقراءة الحديث ، والنحو ، والمعاني والبيان ، والأصولين^(١) ، والمنطق ، والفرائض والحساب ، والطب .

قال ابن حجر رحمه الله تعالى - بعد ذكره تحصيل هذه العلوم - : (حتى أجاز لي أكابر أساتذتي بإقراء تلك العلوم وإفادتها ، وبالتصنُّر لتحرير المشكل منها بالتقرير والكتابة ، ثم بالإفتاء والتدريس على مذهب الإمام المظلي الشافعي ابن إدريس ، ثم بالتصنيف والتأليف ، فكتبت من المتون والشروح ما يغني روايته عن الإطناب في مدحه ، والإعلام بشرحه ، كل ذلك وسني دون العشرين) اهـ^(٢)

شيوخه

أخذ الإمام ابن حجر عن جمع من كبار علماء عصره ، ولقي عدداً من كبار المعمرين والمُسندين من العلماء ، وصنف في أخذه عنهم وتراجمهم « ثبناً » صمَّنه أخبارهم ، وأسانيده الشهيرة إلى أمات كتب العلم ، ونحن ذاكرون هنا أبرزهم وأجلهم بحسب ترتيب وفياتهم :

١- شيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٨٢٦-٩٢٦ هـ) ، أشهر فقهاء مصر في عصره ، وإليه انتهت مشيخة الشيوخ ، وكان هو الملجأ لكل المعضلات ، له مصنفات عديدة اشتهرت بالبركة ، مات رحمه الله عن مئة عام .

أخذ عن الحافظ ابن حجر العسقلاني ، والبلقيني ، والشهاب الغزي ، والمراغي ، والنويري ، وطبقتهم .

أخذ عنه ابن حجر رحمه الله حديث الأُوليَّة ، وكان معظماً له جداً ، وكثيراً ما يحيل على مصنفاته ، قال ابن حجر : (ما اجتمعت به قط إلا قال : أسأل الله أن يُفَقِّهَكَ في الدِّين) ، وأطنب

(١) أي : علم أصول الفقه والعقيدة .

(٢) « ثبت ابن حجر » (ق ٢١ / أ - ب) .

في الثناء عليه في « ثبته » جداً ، وقال في حقّه : (أَجَلٌ من وقع عليه بصري من العلماء العاملين ، والأئمة الوارثين ، وأعلى من عنه رويْتُ ودريْتُ من الفقهاء الحكماء المسندين . . .) إلخ .

٢- الإمام زين الدّين عبد الحقّ بن محمد السنباطي (٨٤٢-٩٣١هـ) ، أحد صفوة العلماء الأعلام ، وكان مولده بسنباط ، ووفاته بمكة .

أخذ عن البدر العيني ، والجلال البلقيني ، وابن الهمام ، والولي السنباطي ، وأجاز له الحافظ العسقلاني .

درس عليه ابن حجر بعض الكتب السّنة في جمع كثير ، وأجازه بباقيها .

٣- الشمس ابن أبي الحمائل (ت ٩٣٢هـ) واسمه : محمد السروي .

أخذ عن الشرف المناوي يحيى بن محمد (ت ٨٧١هـ)

وبه تخرج الشمس الشناوي ، ووالد ابن حجر الشيخ محمد بن علي بن حجر .

٤- الشهاب الصّائغ ، أحمد بن الصائغ الحنفي (ت ٩٣٤هـ) ، كان علامة في المعقول والمنقول .

أخذ عن أمين الدين الأفصرائي ، والتقي الشُّمْنِي ، والكافيجي . وكان مُبرِّزاً في الطب .

درس عليه ابن حجر رحمه الله تعالى علم الطب .

٥- الشمس الدّلّجي ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الدّلّجي ، العثماني ، الشافعي ، (٨٦٠ - ٩٤٧هـ) المولود بدّلجة ، قريةً بصعيد مصر غربي النيل .

أخذ بالقاهرة والشّام عن جمع ؛ منهم : البرهان البقاعي ، والقطب الخيْصري ، وابن رُزَيْق ، والسّخاوي . وله شرحٌ على « الشفا » .

أخذ عنه ابن حجر رحمه الله تعالى علم المعاني والبيان ، وكذلك الأصلين والمنطق .

٦- الشمس الضيروطي ، محمد بن شعبان بن أبي بكر بن خلف الدميّاطي ، المشهور بابن عَرُوس المصري ، (٨٧٠ - ٩٤٩هـ) .

أخذ عن الكمال ابن أبي شريف ، والنور المحلّي . وقد درّس بمقام الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ، وله شرح على « المنهاج » للإمام النووي ، وغيره .

أخذ عنه ابن حجر رحمه الله تعالى علم النحو .

٧- أحمد بن عبد الحق السنباطي ، الشافعي ، المصري (ت ٩٥٠هـ) ، أخذ عن والده وتفقه به ، ووعظ بالمسجد الحرام لَمَّا حجَّ مع أبيه .

أخذ عنه ابن حجر رحمه الله تعالى الأصلين أيضاً .

٨- أبو الحسن البكري ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن البكري ، الصَّدِيقِي ، الشافعي (ت ٩٥٢هـ) .

أخذ عنه ابن حجر رحمه الله تعالى عدة علوم ، وقرأ بمعينته « صحيح مسلم » على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، وحجًا معاً ، وجاورا سنة (٩٣٤هـ) ، له شرح على « المنهاج » ، وعلى « العباب » في الفقه .

٩- الشمس الحطابي ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب ، الرعيني ، الأندلسي ، (ت ٩٥٤هـ) .

أخذ عن الإمام السخاوي ، وعبد الحق ، والنويري ، وغيرهم .

أخذ عنه ابن حجر رحمه الله تعالى علم النحو والصرف .

١٠- الشهاب الرَّمْلِي ، أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي ، المصري ، الشافعي (٩٥٧هـ) ، من أجلِّ تلامذة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، وصار بعد وفاة شيخه إمام علماء مصر .

قرأ عليه ابن حجر رحمه الله تعالى قبل العشرين .

كما أن ابن حجر أخذ عن الشيخ يوسف الأرميوني ، المتوفى سنة (٩٥٨هـ) .

والناصر اللقاني ، المتوفى سنة (٩٥٨هـ) ، الفقيه المالكي المعروف .

وناصر الدين الطبلاوي ، محمد بن سالم الأزهري ، المتوفى سنة (٩٦٦هـ) .

بل إن بعض شيوخه مات بعده ؛ كالعلامة الإمام محمد بن عبد الله الشنشوري الفرضي ، المتوفى سنة (٩٨٣هـ) .

وعَدَّد بعض الباحثين شيوخ الإمام ابن حجر فأوصلهم إلى (٣١) شيخاً ، ذكرنا أبرزهم وأجلهم .

مُقاساته في الطَّلب وخروجه إلى مكة

كان ابن حجر رحمه الله تعالى يتردّد إلى مكة المكرمة ، وقد جاور بها في بعض السنين .
وأول زيارة سنة (٩٣٤هـ) مع شيخه البكري .
ثم مرة ثانية سنة (٩٣٨هـ) .

ثم في سنة (٩٤٠هـ) قرّر الرّحلة إلى مكة والإقامة بها ، وكان سبب خروجه من مصر ما حصل من سرقة بعض كتبه من قبَل بعض الحُساد ، وهو كتابه « بشرى الكريم » الذي شرح به العباب شرحاً عظيماً ، ولم يزل متأثراً بذلك الحادث ، حتى إنه كان كثير الدُّعاء بالعفو عن ذلك الفاعل ، ويقول : (سامحه الله وعفا عنه) .

وقال ذاكراً مجاهداته والشّدائد التي عاناها : (قاسيتُ في الجامع الأزهر من الجوع ما لا تحتمله الجبلة البشرية لولا معونة الله وتوفيقه ؛ بحيث إنني جلست فيه نحو أربع سنين ما ذقت اللّحم إلّا في ليلة ، دُعينا لأكل فإذا هو لحم يُوقد عليه ، فانتظرناه إلى أن أبهارَ الليل ، ثم جيء به ، فإذا هو يابسٌ كما هو نبيءٌ ، فلم أستسغ منه لقمة .

وقاسيتُ أيضاً من الإيذاء من بعض أهل الدروس التي كنا نحضرها ما هو أشدُّ من ذلك الجوع إلى أن رأيت^(١) شيخنا ابن أبي الحماثل قائماً بين يدي سيدي أحمد البدوي ، فجيء باثنين كانا أكثر إيذاءً لي ، فضربهما بين يديه فمَرّفاً كل مُمزقٍ) .

كل هذه الأسباب كانت حاملةً له على مغادرة مصر والإقامة بمكة ، فسكنها لمدة (٣٤) سنة ، حتى توفي بها ، وكان منزله بالحريّة قريباً من سوق الليل ، كما كانت له خلوة برباط الأشرف قايتباي بقرب المسجد الحرام .

زملاؤه وأقرانه

كان لابن حجر رحمه الله أقران وزملاء كثر ، منهم :

١- شمس الدّين ، محمد بن أحمد الرملي ، (٩١٩-١٠٠٤هـ) ، وقد شارك ابن حجر رحمه الله تعالى في الأخذ عن والده الشّهاب الرملي المتقدّم ذكره ، وشاركه في القراءة والحضور على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في « صحيح البخاري » .

وكانا كفرسي رهان ، وجرت بينهما خلافاتٌ فقهيةٌ ، ومسائل علمية ، وخلافهما من الخلاف

(١) أي : في الحُلُم .

المعتبر عند متأخري فقهاء الشافعية، وأُلْفَتِ الرسائل والكتب في ذكر الخلاف بينهما في مسائل الفقه^(١).

٢- العلامة المحدث بدر الدين الغزي، الشافعي (ت ٩٨٤هـ)، لقيه بمصر، وقرأ بمعيته بعض «صحيح البخاري» على شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ثم اجتمع به في مكة سنة (٩٥٢هـ).

٣- العلامة عبد العزيز بن علي الزمزمي، الشافعي، المكي (ت ٩٧٦هـ)، كان من أعز أصحابه بعد سُكناه أم القرى، وكان يسير معه للقاء الشيوخ والأعيان، وقد أصهر ابنه الشيخ محمد بن عبد العزيز عند مترجمنا ابن حجر رحمه الله تعالى وأعقب مفتي مكة العلامة عبد العزيز الثاني بن محمد الزمزمي، وقد أدرك جده، وأخذ عنه.

تلامذته

بعد استقرار الإمام الهيثمي رحمه الله تعالى بمكة.. شاع حديثه، وانتشر ذكره في الآفاق، فقصده طلاب العلم من كل فجٍّ، وتخرَّج به أكابر الفقهاء في القرن العاشر الهجري، فمن أعلام تلامذته وكبارهم:

١- الفقيه الإمام الشيخ عبد الرحمن بن عمر بن أحمد العمودي، (ت ٩٦٧هـ)، من أهل قidon بحضور موت.

قال في حقِّه العلامة عبد القادر الفاكهي - تلميذه - : (أخذ عنه أخذَ روايةً، أخذَ شيخٌ عن شيخٍ، كما قيل في أخذ أحمد عن الشافعي) اهـ.

٢- العلامة المتفنن الشيخ عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي، المكي، الشافعي (٩٨٢-٩٢٠هـ)، له مؤلفات كثيرة، أخذ عن ابن حجر رحمه الله تعالى ولازمه طويلاً، وصنَّف رسالةً سمَّاها: «فضائل ابن حجر الهيثمي».

(١) فمن ذلك:

منظومة «كشف الغطاء واللبس عن اختلاف ابن حجر والشمس» للفقهاء مصطفى بن إبراهيم بن حسن العلواني، الشافعي (ت ١١٩٣هـ).

«إئمة العينين في بيان اختلاف الشيخين» للشيخ الفقيه علي بن أحمد باصبرين، الدوعني، الحضرمي، ثم الحجازي (ت ١٣٠٥هـ).

«فتح العلي في الخلاف بين ابن حجر والرملي» للسيد الفقيه عمر بن حامد بن عمر بافَّرج، العلوي، الحسيني، التريمي، الحضرمي (١٢٥٢-١٢٧٤هـ).

٣- العلامة الشيخ عبد الرؤوف بن يحيى بن عبد الرؤوف الزمزمي الواعظ (٩٣٠-٩٨٤هـ) ، من أكبر تلامذة ابن حجر ، أخذ عنه فأكثر ، درس على يديه عدة فنون ، وهو الذي جمع فتاوى شيخه الكبرى ، وشرح « مختصر الإيضاح » له ، وغير ذلك ، ويخطىء بعض الناس فيظنه محمد عبد الرؤوف المناوي!!

٤- محدث الهند الإمام العلامة محمد طاهر الفتني ، الهندي ، الحنفي ، (٩١٣-٩٨٦هـ) ، له « مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار » مطبوع ، أخذ عن ابن حجر الهيثمي ، وأبي الحسن البكري .

٥- السيد الشريف الإمام العلامة الفقيه شيخ بن عبد الله بن شيخ العيدروس ، (الأوسط) مصنف « العقد النبوي » ، (٩١٩-٩٩٠هـ) ، أخذ عن أبيه وشيوخ تريم ، وجاور بمكة ثلاث سنين ، من (٩٤١) إلى (٩٤٤هـ) ملازماً لطلب العلم والعبادة ، فأخذ عن الشيخ ابن حجر وعبد الله باقشير وآل الفاكهي وغيرهم ، وله من ابن حجر إجازة فاخرة .

٦- الإمام شهاب الدين أحمد بن قاسم العبّادي ، المصري ، الشافعي ، الأصولي ، المتكلم ، (ت ٩٩٤هـ) ، له حواشٍ على تحفة شيخه ابن حجر ، اعترض فيها على مواضع منها ، وله حاشية على « الورقات » تسمى : « الآيات البينات » ، وغير ذلك .

٧- السيد الشريف العلامة القاضي عبد الرحمن ابن الشيخ شهاب الدين الأكبر العلوي ، الحسيني ، التريمي (٩٤٥-١٠١٤هـ) ، أخذ عن شيوخ عصره ، وجاور بمكة مدة ، وأخذ بها عن الشيخ ابن حجر الهيثمي .

مؤلفاته

عدها بعض الباحثين فبلغت (١١٧) مؤلفاً في شتى فنون العلم ؛ من حديث ، وفقه ، وسيرة ، وتراجم ، ونحو ، وأدب ، وأخلاق ، وعقيدة ، وغير ذلك .

إلاً أن أبرز الفنون التي اشتهر بها رحمه الله تعالى هو علم الفقه ، وله في ذلك اليد الطولى ، وما « تحفته » التي عليها المدار والاعتماد في الإفتاء عند الشافعية إلا أصدق دليل على ذلك . ومن مؤلفاته رحمه الله :

١- « الفتح المبين بشرح الأربعين » ، يعني : « الأربعين النووية » ، طبع بمصر سنة (١٣٠٧هـ) ، وعليه حاشية للشيخ حسن المدابغي المصري ، وهو شرح مفيدٌ ونافع .

٢- « الفتاوى الحديثية » ، طبع عدة مرات ، وفيها فوائد عزيزة المنال ، وليست خاصة بعلم الحديث ، بل اشتملت على عدة فنون .

٣- « فتح الإله بشرح المشكاة » مخطوط ، صنفه سنة (٩٥٤هـ) بعد إلحاح وطلب من بعض علماء الهند ، وهو شرحٌ على « مشكاة المصابيح » في الحديث .

٤- « الفتاوى الفقهية الكبرى » ، جمعها بعض كبار تلامذته - وهو عبد الرؤوف الواعظ الزمزمي - طُبعت بمصر قديماً ، وهي في (٤) مجلدات ، وبهامشه « فتاوى الشهاب الرملي » .

٥- « تحفة المحتاج بشرح المنهاج » ، صَنَّفه ابن حجر رحمه الله تعالى في ستة أشهر فقط ، وهو كتابٌ مهمٌ ومحققٌ في فقه السادة الشافعية ، وعليه مدار الفتوى في حضرموت خصوصاً وبعض بلدان المسلمين ، وقد وضعت عليها الحواشي العديدة ، واعتنى بها علماء الشافعية من شتى البلدان ، واختصرها البعض ، وحشّئ عليها البعض .

٦- « المنهج القويم بشرح مسائل التعليم » ، وهو شرح لـ « المقدمة الحضرمية » ، صَنَّفه ابن حجر رحمه الله سنة (٩٤٤هـ) بطلب من الفقيه عبد الرحمن العمودي ، وقد انتفع به طلاب العلم أيّما انتفاع - وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا - حتى إن بعض تلامذة ابن حجر يقول فيه ^(١) : (قل أن ترى طالباً ليس عنده منه نسخة) اهـ

وقد اهتم أهل العلم والفقهاء بهذا الشرح ، فوضعت عليه الحواشي والتعليقات الكثيرة ^(٢) .

(١) وهو : باعمر السيفي في « نفائس الدرر » (ق ٣/ب) . من « ابن حجر وجهوده » (ص ١٨٥) .
(٢) فمن ذلك :

« حاشية الجرهزي » للعلامة الفقيه عبد الله بن سليمان الجرهزي اليمني (ت ١٢٠١هـ) ، طبع لأول مرة في دار المنهاج بجدة سنة (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م) .

- تقارير للعلامة الفقيه المفتي الشيخ سالم بن عبد الرحمن بن محمد باصْهَي الشامي الحضرمي ، المتوفى سنة (١٠٣٥هـ) ، أو (١٠٦٥هـ) ، صاحب « الفتاوى » .

- « الحواشي المدنية الكبرى » للعلامة الفقيه محمد بن سليمان الكردي المدني الشافعي (ت ١١٩٤ أو ١٢٠٣هـ) ، طبعت بهامش حاشية الترمسي الآتية .

- « الحواشي المدنية الصغرى » وهي المطبوع استقلالاً مع الشرح المذكور ، وتعرف بـ « حاشية الكردي » ، طبع أول مرة سنة (١٢٨٤هـ) ، ومعها تعليقات من « الكبرى » ، ثم أُخرى سنة (١٢٨٨هـ) بالأميرية ببولاقي .

- « حاشية الترمسي » ، وهي المسماة : « موهبة ذي الفضل » للعلامة الفقيه محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي الجاوي ثم المكي الشافعي ، (ت ١٣٣٨هـ) ، طُبعت حاشيته بمصر بالمطبعة العامرة الشرقية ، سنة =

٧- « المنح المكية في شرح الهمزية » شرح فيه « همزية الإمام البوصيري » رحمه الله تعالى (ت ٦٩٥هـ) ، وقد عُنت دار المنهاج بطباعته بحلّة جديدة بتحقيق علمي مميز .

٨- « الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود » ، وقد عُنت دار المنهاج بتوفيق من الله سبحانه وتعالى بطباعته محققاً ومخدوماً ، تقرر بمنظره العيون ، وتستمتع بمضامينه الأفكار .

هكذا ذكر لبعض مصنفات الإمام ابن حجر رحمه الله تعالى ، أما بقية كتب ابن حجر الفقهية ؛ « كالإيعاب » ، و« الإمداد » ، و« فتح الجواد » ، و« شرح الإيضاح » ، وبقية الكتب الأخرى ؛ كـ« الصواعق » ، و« الزواجر » ، و« كف الرعاع » ، و« الإعلام بقواطع الإسلام » ، وغيرها . فالكلام عنها يطول ، ومن أراد التوسّع ومعرفة هذه الكتب ووصفها وما يتعلّق بها . فعليه بالبحث الموسّع عن الإمام ابن حجر رحمه الله تعالى ضمن مصادر الترجمة .

ويكفي أن نشير هنا إلى كتابه الفريد الجامع المسمّى « أسنى المطالب في صلة الأقارب » ، وهو كتابٌ كبير ، حوى نفائس الفوائد ، وهو هام في بابهِ ، وقد طبع مؤخراً .

وفاته

ولمّا كبرت سنه رحمه الله تعالى . . ابتدأ به مرضٌ ألجأه إلى ترك التدريس لمدة نيف وعشرين يوماً ، وكتب وصيته في الحادي والعشرين من رجب (٩٧٤هـ) ، وفي ضحوة الإثنين (٢٣) من الشهر المذكور لبّى نداء ربه راضياً مرضياً .

وصُلّي عليه تحت باب الكعبة الشريفة ، ودفن في المعلاة بقرب من مَوْضِعِ صَلْبِ الصحابي الجليل سيدنا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ، في التربة المعروفة بتربة الطبريين .

ورثاه الشعراء ، وبكى عليه الناس زمناً ، وكان لموته رنة حزنٍ وأسفٍ عمّت بلاد الحرمين واليمن ونواحيها .

= (١٣٢٦هـ) في (٤) مجلدات ضخمة .

- « المسلك القويم على حل ألفاظ المنهج القويم » للعلامة الفقيه الشيخ محمد صالح بن محمد بافضل المكي الشافعي ، (ت ١٣٣٣هـ) ، تقع في (٤) أجزاء ، طبع منها المجلد الأول في (٤٧٩) صفحة بالمطبعة الأميرية بمكة سنة (١٣٢٦هـ) .

- « تقارير على المنهج القويم » للعلامة الفقيه أحمد نراوي الجاوي ، (ت ١٢٩١هـ) ، طبعت بهامش « المسلك » السابق الذكر .

رحمه الله رحمة الأبرار ، وأسكنه جنات تجري من تحتها الأنهار .

وهذه أبيات أوردتها العلامة العيدروس في « النور السافر » لصاحبه الفقيه أحمد باجابر ، يمدح

بها ابن حجر قال فيها :

للخلق بالنَّصِّ الْجَلِيِّ أَنْهَارُ	قد قيل من حجرٍ أصمَّ تفجرت
حجر العلوم فبحرُها زخَّار	وتفجرت يا معشر العلماء من
ورحَّاءُه حقاً عليه تُدار	أكرم به قطباً محيطاً بالعلا

وكتبه

محمد بن أبي بكر باذيب

جدة (١٤٢٣ هـ)

وَصَفُ النُّسخِ الخَطِيَّةِ

المنهج القويم بشرح مسائل التعليم

اعتمدنا في إخراج هذا الكتاب النافع المبارك على أربع نسخ خطية :

- النسخة الأولى : نسخة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم (٣٩٣٩٢) .

وهي نسخة نفيسة جداً ، كاملة ، خطها نسخي معتاد ، كُتِبَ فيها المتن بلون أحمر ، ويخط مغاير ، وعليها بلاغات وتصويبات .

وهي بخط السيد جمال الدين محمد بن الصديق رحمه الله تعالى ، المدني وطناً ، اليمني بلداً ، الجرهمي نسباً ، الشافعي مذهباً ، الشهير بالدثيني . كذا بخطه .

وتاريخ انتهاء نسخها : ضحى يوم الجمعة ، التاسع من شهر صفر (٩٨٣هـ) وهو قريب من عهد الإمام ابن حجر الهيتمي رحمه الله تعالى ؛ لأن وفاته كانت سنة (٩٧٤هـ) .

وتألف هذه النسخة من (٨٠) ورقة ، وعدد سطورها (٣١) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٧) كلمة .

وهذه النسخة وقف على طلبه العلم بالأزهر الشريف ، كُتِبَ على أول ورقة منها : (أوقف وحبس هذا الكتاب صاحبه على طلبه العلم في الأزهر ، ومقره برواق الصعايدة وفقاً صحيحاً شرعياً لا يُغيّر ولا يُبدّل) . ووجد عليها وقف آخر بأعلى الورقة رقم (٧) : (وقف لله تعالى بالحرم النبوي) .

ورمزنا لها بـ (أ) .

- النسخة الثانية : نسخة المكتبة الأزهرية ، ذات الرقم (٨٨٩) .

وهي نسخة نفيسة كاملة ، خطها فارسي ، كُتِبَ فيها المتن بالحمرة ويخط مغاير .

وهي بخط السيد ملا محمد اللاري رحمه الله تعالى .

وتاريخ انتهاء نسخها : آخر يوم السبت ، التاسع من شهر شعبان المبارك ، سنة (١٠٦٣) ،

وفي هامش هذه النسخة كثير من الحواشي والفوائد والتصويبات .

تتألف هذه النسخة من (١٥٠) ورقة ، عدد سطورها (٢١) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٤) كلمة .

وهي وقف من السيد محمد اللاري الناسخ عليه رحمة الله تعالى ورضوانه .
ورمزنا لها بـ (ب) .

النسخة الثالثة : نسخة مكتبة الأحقاف بحضرموت ، ضمن مجموعة الكاف ، ذات الرقم (٥٣٠) .

وهي نسخة كاملة نفيسة ، خطها نسخي معتاد ، كُتِبَ فيها المتن بالحمرة ، وفي بعض أوراقها رطوبة .

وتاريخ انتهاء نسخها : فاتحة صفر الخير ، سنة (١٢٥٠ هـ) ، واسم الناسخ الذي نسخها اقتناءً لنفسه أصاب مكانه رطوبة ، فلم يعرف رحمه الله تعالى ، وفي هامشها بعض الحواشي والتصويبات .

وتتألف هذه النسخة من (١٦٠) ورقة ، عدد أسطرها (٢٥) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٢) كلمة .
ورمزنا لها بـ (ج) .

النسخة الرابعة : نسخة مكتبة الأحقاف بحضرموت ، ضمن مجموعة الحرم ، ذات الرقم (١٠٨٦) .

وهي نسخة غير كاملة لنقص فيها بمقدار ورقتين فقط ، خطها نسخي جيد ، كُتِبَ فيها المتن بالحمرة ، وبها أثر رطوبة وأرضة .

لا يوجد عليها تاريخ انتهاء النسخ ، ولا اسم الناسخ .

تتألف هذه النسخة من (١٤٠) ورقة ، عدد سطورها (٢٥) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٤) كلمة .

وُكُتِبَ عليها : (الوقف لله تعالى ، حبيب أحمد بن عمر العيدروس) رحمه الله تعالى رحمة الأبرار .

ورمزنا لها بـ (د) .

تتمة المنهج القويم بشرح مسائل التعليم

هذه التتمة لكتاب « المنهج القويم » تطبع بحمد الله لأول مرة ، واعتمدنا في إخراجها على نسختين :

النسخة الأولى : نسخة مكتبة الأحقاف .

وهي نسخة سقيمة ، فيها كثير من التصحيفات ، كاملة ، خطها نسخي جيد ، كتب المتن فيها بالحمرة .

ولا يوجد عليها تاريخ انتهاء النسخ ، ولا اسم الناسخ .

تتألف هذه النسخة من (٤٥) ورقة ، عدد سطورها (٢٥) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٢) كلمة .

ورمزنا لها بـ (ح) .

النسخة الثانية : هي نسخة الإمام العلامة الشيخ محمد محفوظ بن عبد الله الترمسي رحمه الله تعالى .

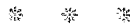
وهذه النسخة هي تتمه حاشية الإمام الترمسي رحمه الله تعالى على « المنهج القويم » المسماة « موهبة ذي الفضل » ، وسمّى هذه التتمة : « المنهل العميم » .

وقد وضع المتن - الذي يتضمن تتمه « المقدمة الحضرية » مع شرحه - في الهامش .
ورمزنا لها بـ (ت) .

ووضع التتمه أيضاً ضمن الشرح ملوناً بالحمرة وبخط مغاير ، مسبوقاً بلفظة (قوله) ، فاعتبرناها بمثابة نسخة أخرى ، فقابلنا عليها .

ورمزنا لهذه النسخة الموجودة ضمن « المنهل العميم » بـ (س) .

تتألف هذه النسخة من (٣٢٨) ورقة ، عدد سطورها (٢٥) سطراً ، متوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٤) كلمة .



مَنْهَجُ الْعَمَلِ فِي الْكِتَابِ

اتبعنا في إخراج هذا الكتاب الخطوات التالية :

- نسخنا المخطوط وعارضناه مع بقية النسخ ، وأثبتنا الفروق المهمة ، وهي قليلة .
- أثبتنا ما رأيناه مناسباً من بعض حواشي المخطوطات ، وأحلناها إلى مظانها ما أمكن .
- حصرنا الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾ ، وجعلناها برسم المصحف الشريف .
- وضعنا متن « المقدمة الحضرية » في أعلى الصحيفة وذلك بعد شكله شكلاً كاملاً ، وفصلنا بينه وبين الشرح بخط .
- جعلنا متن « المقدمة الحضرية » في الشرح باللون الأحمر ، محصوراً بين قوسين .
- ضبطنا الكتاب بالحركات الإعرابية المناسبة ؛ تسهيلاً للقارئ ما أمكن .
- وُشِّنَا الكتاب بعلامات الترقيم المناسبة حسب المنهج المتبع في الدار .
- أضفنا في المتن والشرح بين معقوفين [] ما لا تستقيم العبارة إلا به - وهي قليلة - معتمدين في ذلك على شروح الكتاب وحواشيه ممّا هو بين أيدينا .
- علّقنا على بعض المواطن التي وجدنا أنها بحاجة إلى مزيد بيان ، وشرحنا بعض الكلمات الغامضة والمبهمة .
- ترجمنا في مقدمة الكتاب بترجمة وافيه لكل من الإمامين الجليلين :
- الإمام العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بافضل صاحب المتن رحمه الله تعالى .
- والإمام الفقيه أحمد ابن حجر الهيتمي صاحب الشرح رحمه الله تعالى .
- ألحقنا بالكتاب تتمته التي طبع لأول مرة ، وهذا مما من الله سبحانه وتعالى علينا ، وسرنا في إخراج التتمة على منوال الشرح .
- إتماماً للفائدة شفّعنا في آخر الكتاب ملحقاً لبيان الموازين والمكايل والأطوال الواردة بالوحدات القياسية العالمية الحديثة .

- وضعنا فهرساً لموضوعات الكتاب .

أخيراً : لهذا جهد المقل ، نسأل الله أن نكون قد وُفِّقنا لإخراج النص كما أراده المؤلف والشارح رحمهما الله تعالى ، وأن تشملنا العناية فنكون جميعاً تحت لواء سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين .

ولا يفوتنا أن نتوجه إلى لفيف الإخوة الباحثين في مركز دار المنهاج للدراسات والنشر بخالص الشكر الجزيل ، والذي لا يسعنا توفيته ، ونحيل جزاءهم الموفور على المولى الكريم سبحانه .
ونخص منهم الأخ الأستاذ محمد مصعب كلثوم والذي كانت له مساهمة مباركة في الإشراف على المقابلة الخطية ؛ ومن لم يشكر الناس . . لم يشكر الله .

- وفي الختام : نحمد الله أولاً وآخراً ، الذي بنعمته تتم الصالحات ، ونصلي ونسلم على سيد السادات ، وأشرف المخلوقات ، في الأرضين وفي السماوات ، سيدنا محمد الذي تنحل به العقد ، وتنفرج به الكرب ، وتقضى به الحوائج ، وتُنال به الرغائب وحسن الخواتيم ، ويُستسقى الغمام بوجهه الكريم ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

اللَّهُم ؛ إنا نسألك السداد في الأقوال والأفعال ، وبلغنا اللهم الآمال ، وأصلح لنا الأحوال ، وخذ بأيدينا لما يرضيك عنا ، وآخر دعوانا : أن الحمد لله رب العالمين .

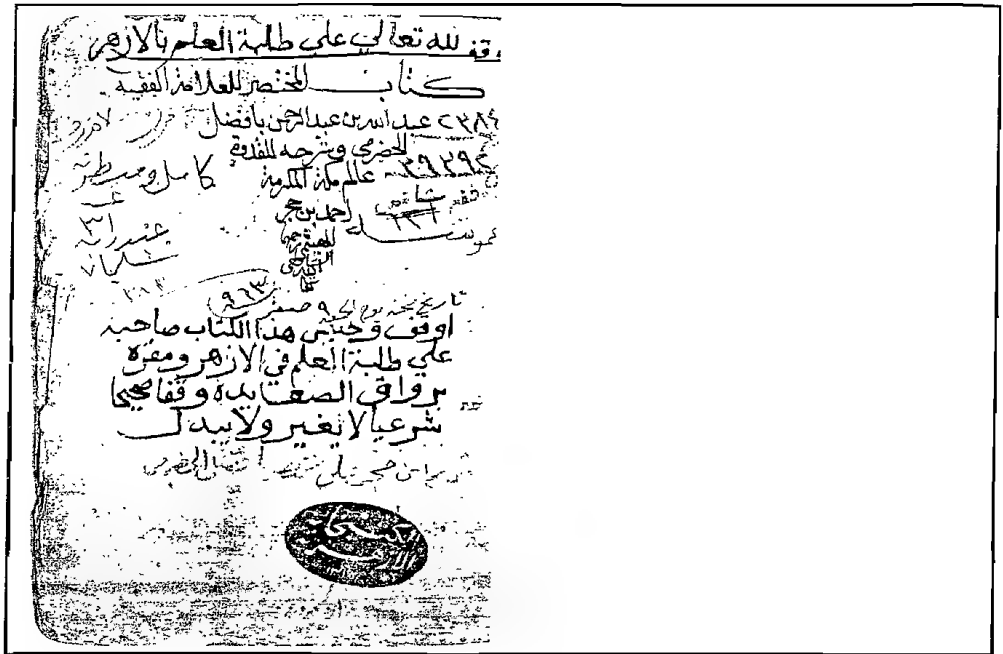
وكتبه

قضي محمد نورس الحلاق

(٣) ذي الحجة (١٤٢٦هـ)

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

صُورُ الْمَخْطُوطَاتِ الْمُسْتَعَانِ بِهَا



راموز ورقة العنوان للنسخة (أ)



راموز الورقة الأولى للنسخة (أ)

[illegible]

راموز ورقة العنوان للنسخة (ب)

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

1

راموز الورقة الأولى للنسخة (ب)

100

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (ب)

راموز الورقة الأولى للنسخة (ج)

اقاموا له عشا وتكلموا معه فصاروا صديقا
 فاجابوا له فقالوا له يا ربنا ان الله كان وما له
 بشا لم يكن ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 فقالوا له وكان الفراع من عمر هذا الشيخ
 اياما ثم قالوا له بعد صلاه الظهر لعنه الله
 المسحوق منه الروح فبقي وتبعه من امر الله
 وانما اسأل الله واخبر من روى الله
 ان تفصل عنى عما احدثه من الخير وان يبرى من
 كل فتنه ويحبه الخوان الفراع ويروى عنى الله
 برب ومن اعتقه عليه ويحبه سائر اموره الله
 وكان الفراع من شاخه هذه الزمان فاصغر الخمر
 فقالوا له لا يغشيه نفسه الخمر
 فقالوا له والله لا يدري وما شجرة او اوراق

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (ج)

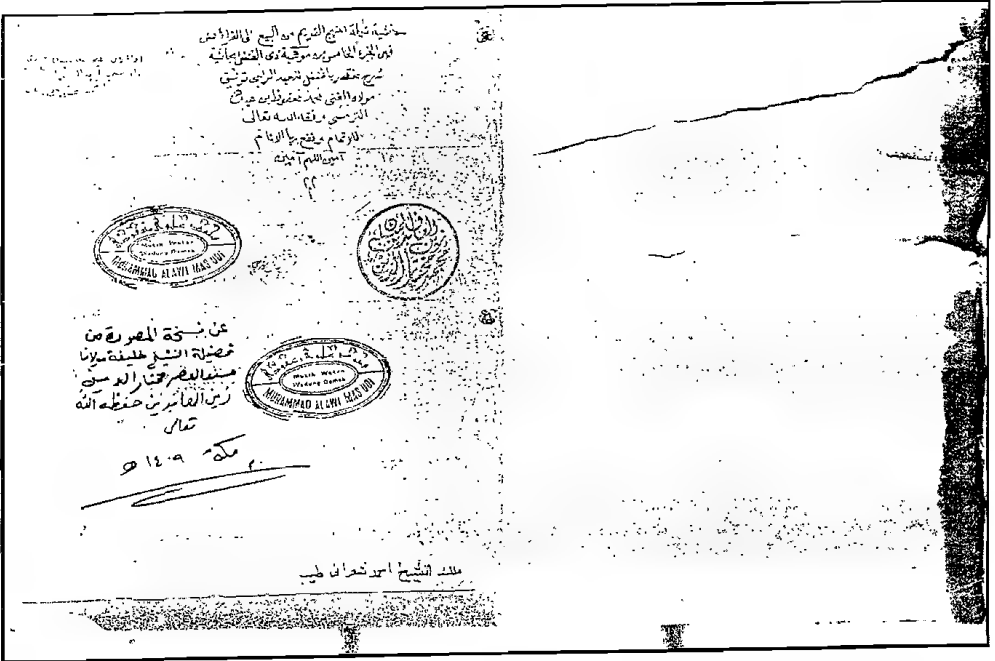
کتاب شرح المختصر الکبیر

الوقت لله تعالى

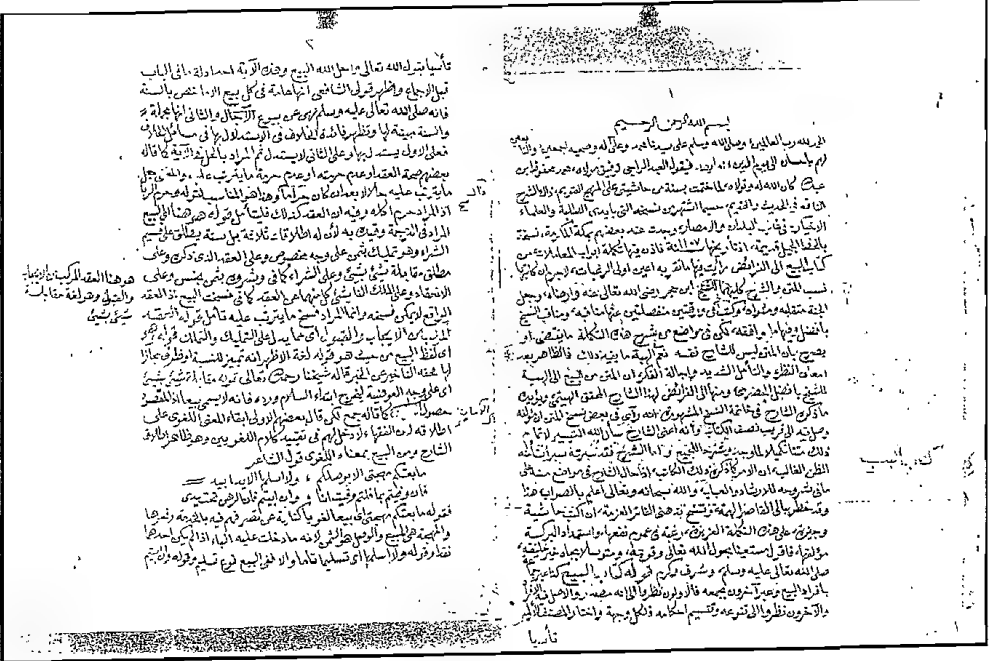
حبيب احمد بن عمر المديوني صاحب

زبان شیر سورت

راموز ورقة العنوان للنسخة (د)



راموز ورقه العنوان للنسخة (ت ، س)



راموز الورقة الأولى للنسخة (ت ، س)

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أُسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المنهج القويم

بشرح مسائل التعليم

للإمام العلامة الفقيه المحقق
شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي

رحمه الله تعالى

(٩٠٩-٩٧٤هـ)

رَفَعُ

عبد الرحمن العجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ]

الحمد لله ربَّ الْعَالَمِينَ ، حَمْدًا يُؤَافِي نِعَمَهُ ، وَيُكَافِي مُزِيدَهُ ، يَا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لَجَلَالِ وَجْهِكَ وَعَظِيمِ سُلْطَانِكَ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَنَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ ، الَّذِينَ خَصَّصَتْهُمْ بِمَعْرِفَتِكَ ، وَأَيَّدَتْهُمْ بِبُرْهَانِكَ .

وبعد :

فقد سألتني بعضُ الصُّلَحَاءِ أَنْ أَضَعُ شرحاً لطيفاً على مُقَدِّمَةِ الْإِمَامِ الْفَقِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِأَفْضَلِ الْمَعْرُوفِ بِلُحَاجِ الْحَضَرَمِيِّ - نَفَعَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ وَبِرَكَتِهِ - فَأَجَبْتُهُ إِلَى ذَلِكَ مُلْتَمِسًا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَمُدَّنِي بِدَعْوَاتِهِ الصَّالِحَةِ ، وَسَائِلًا مِنْ فَضْلِ مَوْلَانَا أَنْ يَعُمَّ النَّفْعُ بِهِ ، وَأَنْ يُبَلِّغَنِي كُلَّ مَأْمُولٍ بِسَبِيهِ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَأَقْوَى سَبَبٍ لِلْفَوْزِ بِشُھُودِهِ فِي جَنَاتِ النَّعِيمِ ، آمِينَ .

رَفَعُ
عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال المؤلف رحمه الله تعالى :

(بِاسْمِ اللَّهِ) أي : أبتدىء ، أو أفتتح تأليفي ، أو أؤلّف مُتلبساً ، أو مُستعيناً ، أو متبركاً بِاسْمِ اللَّهِ ؛ إذ لا اعتداد بما لم يُصدّر بِاسْمِهِ تعالى .
والاسم : مشتق من السُمُو ، وهو العلُو .

والله : علم على الذات الواجب الوجود لذاته ، المستحق لجميع الكمالات . وهو عربي ، ومشتق من (آله) إذا تحير ؛ لتحير الخلق في كنه ذاته تعالى وتقدس .

وهو : الاسم الأعظم ، وعدم الاستجابة لأكثر الناس مع الدعاء به ؛ لعدم استجماعهم شرائط الدعاء ، ولم يُسم به غير الله قط .

(الرَّحْمَن) هو صفة في الأصل ؛ بمعنى كثير الرحمة جداً ، ثم غلب على البالغ في الرحمة والإنعام ، بحيث لم يُسم به غير الله تعالى ، وتسمية أهل الإمامة مسيئة به . . . تعنت في الكفر .

(الرَّحِيم) أي : ذي الرحمة الكثيرة ، فد (الرحمن) : أبلغ منه ، وأتى به إشارة إلى أن ما دلّ عليه من^(١) دقائق الرحمة - وإن ذكر بعد ما دلّ على جلالها الذي هو المقصود الأعظم - . . . مقصود أيضاً ؛ لئلا يتوهّم أنه غير ملتفت إليه ، فلا يسأل ، ولا يعطى^(٢) .

وكلاهما مشتق من الرحمة ؛ وهي : عطف وميل روحاني ، غايته الإنعام ، فهي - لاستحالتها في حقه تعالى - مجاز ؛ إمّا عن نفس الإنعام فتكون صفة فعل ، أو عن إرادته فتكون صفة ذات ،

(١) في هامش (ب) : (بيان لـ « ما » ، وضمير « دلّ » راجع إلى « الرحيم » ، والمجرور راجع إلى « ما » ، والموصول مع صلته اسم « أن » ، وخبره : « مقصود » . والمعنى : أتى بلفظ الرحيم الدال على دقائق الرحمة بعد لفظ : « الرحمن » الدال على جلالها . . . إشارة إلى أن دقائقها ملتفت إليها ، فُسأل وتُعطى كجلالها ، وذكر الضمير في : « أنه » و« إليه » و« يسأل » و« يعطى » نظراً إلى لفظة : « ما » في « ما دلّ عليه » . لمولانا إبراهيم ؛ سلمه الله .

(٢) قال الإمام الجرهزي رحمه الله تعالى في « حاشيته على المنهج القويم » (١ / ٧٩) : (يحتمل أنه بالمشاة الفوقية ، والضمير للدقائق ، ولا تُعطى لعدم سؤالها باسمه الدال على خصوصها) .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْنَا تَعَلُّمَ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ ،

وكذا سائرُ أسمائه تعالى ، المستحيلُ معناها في حقِّه تعالى ، المرادُ بها غايتها .

(الْحَمْدُ) أي : كلُّ ثناءٍ بجميلٍ - سواءً كانَ في مقابلةِ نعمةٍ أم لا - ثابتٌ ومملوكٌ ومستحقٌّ (لله) .

وَأَرَدَفَ التَّسْمِيَةَ بِالْحَمْدِ اقْتِدَاءً بِأَسْلُوبِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ ، وَعَمَلًا بِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ - أي : حالٍ يُهْتَمُّ بِهِ - لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ . . فَهُوَ أَجْذَمٌ » ، وفي رواية : « أَقْطَعُ » ، وفي أخرى : « أَبْتَرُ » أي : قليلُ البركة ، وفي رواية : « بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » ، وفي أخرى : « بِذِكْرِ اللَّهِ » .

وبها تبيَّنَ أَنَّ المرادَ : الْبِدْءَ بِأَيِّ ذِكْرٍ كَانَ .

وَقَرَنَ الْحَمْدَ بِالْجَلَالَةِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى يَسْتَحِقُّهُ لِذَاتِهِ ، لَا بِوَاسِطَةِ شَيْءٍ آخَرَ ، وَآثَرَ - كغیره - الْحَمْدَ عَلَى الشُّكْرِ ؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ يَعُمُّ الْفَضَائِلَ - وهي : الْصِّفَاتُ الَّتِي لَا يَتَعَدَّى أَثَرُهَا لِلغَيْرِ - وَالْفَوَاضِلَ ؛ وهي : الْصِّفَاتُ الْمَتَعَدِّيَةُ .

وَالشُّكْرُ يَخْتَصُّ بِالْآخِرَةِ .

(الَّذِي فَرَضَ) أي : أَوْجَبَ (عَلَيْنَا) معشرَ الْأُمَّةِ ، إيجاباً عينياً لا رخصةً في تركه (تَعَلَّمَ) ما نحتاجُ إليه لمباشرتنا لأسبابه .

فَالْعِبَادَاتُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ تَعَلُّمُ مَا يَكْثُرُ وَقُوعُهُ مِنْ شُرُوطِهَا وَأَرْكَانِهَا ، فوراً في الْفَوْرِيِّ ، وموسعاً في الْمَوْسَعِ كَالْحَجِّ .

وَالْمَعَامَلَةُ وَالْمَنَاحَةُ وَغَيْرُهَا لَا يَجِبُ تَعَلُّمُ ذَلِكَ فِيهِ إِلَّا عَلَى مَنْ أَرَادَ التَّلَبُّسَ بِهِ ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمْرَأَةً ثَانِيَةً . . لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَعْلَمَ غَالِبَ أَحْكَامِ الْقَسَمِ وَنَحْوِهِ ، وَعَلَى هَذَا فَقَسْ .

أَمَّا الْإِيجَابُ عَلَى الْكِفَايَةِ - بمعنى : أَنَّهُ إِذَا قَامَ بِهِ الْبَعْضُ . . سَقَطَ الْحَرَجُ عَنِ الْبَاقِينَ . . - فَيَعُمُّ سَائِرَ (شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ) وما يتوقَّفُ معرفتها أو كمالها عليه كَالنَّحْوِ وَغَيْرِهِ .

وَالشَّرَائِعُ : جمعُ شريعةٍ ، وهي لغةٌ : مَشْرَعَةٌ أَلْمَاءِ ، وشرعاً : ما شرَّعه اللهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ مِنْ الْأَحْكَامِ .

فَالْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ ، أَوْ بِمَعْنَى أَلَلَامٍ وهي أُولَى ؛ إِذِ الْإِسْلَامُ الْإِنْقِيَادُ .

وَمَعْرِفَةٍ صَحِيحِ الْمَعَامَلَةِ وَقَاسِدِهَا ؛ لِتَعْرِيفِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، وَجَعَلَ مَالَ مَنْ عِلِمَ ذَلِكَ وَعَمِلَ بِهِ الْخُلُودَ فِي دَارِ السَّلَامِ ، وَجَعَلَ مَصِيرَ مَنْ خَالَفَهُ وَعَصَاهُ دَارَ الْإِنْتِقَامِ .
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، أَلَمَانُ بِالنَّعَمِ

وَتَعَرَّفُ الشَّرِيعَةُ أَيْضاً : بِأَنَّهَا وَضَعَ إِلَهِيٌّ سَاتِقٌ لِذَوِي الْعُقُولِ بِاخْتِيَارِهِمُ الْمَحْمُودِ إِلَى مَا يُصْلِحُ
مَعَاشَهُمْ وَمَعَادَهُمْ .

(وَ) تَعْلَمُ (مَعْرِفَةٌ) جَمِيعِ أَحْكَامِ (صَحِيحِ الْمَعَامَلَةِ) وَالْمُنَاقَحَةِ وَالْجِنَايَةِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ ،
(وَقَاسِدِهَا) .

وإِنَّمَا وَجِبَ عَلَى الْكَافَّةِ ذَلِكَ عَيْنًا أَوْ كِفَايَةً (لِتَعْرِيفِ) أَيِ : مَعْرِفَةِ (الْحَلَالِ) الشَّامِلِ
لِلْوَاجِبِ ، وَالْمَنْدُوبِ ، وَالْمُبَاحِ ، وَالْمَكْرُوهِ ، وَخِلَافِ الْأَوَّلَى ، (وَالْحَرَامِ) حَتَّى يُفْعَلَ الْحَلَالُ
وَيُجْتَنَبَ الْحَرَامُ .

وفي نسخة : (مِنْ الْحَرَامِ) أَيِ : لِتُمَيِّزَ الْحَلَالَ الطَّيِّبُ مِنَ الْحَرَامِ الْخَبِيثِ .

(وَجَعَلَ مَالَ) أَيِ : عَاقِبَةَ (مَنْ عِلِمَ ذَلِكَ وَعَمِلَ بِهِ الْخُلُودَ فِي دَارِ السَّلَامِ) عَلَى أَسَرِّ حَالٍ
وَأَهْنَأُ ، مِنْ غَيْرِ كَذَرٍ يُصِيبُهُ فِي قَبْرِهِ وَمَا بَعْدَهُ ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ ، أَوْ عِلِمَهُ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ ؛
فَإِنَّ إِسْلَامَهُ وَإِنْ كَانَ مُتَكَفِّلاً لَهُ بِالْخُلُودِ أَيْضاً فِي دَارِ السَّلَامِ - وَهِيَ الْجَنَّةُ - إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بَعْدَ مَزِيدٍ
عَذَابٍ وَمُؤَاخَذَةٍ .

(وَجَعَلَ مَصِيرَ) أَيِ : رَجُوعَ ، أَوْ قَرَارَ (مَنْ خَالَفَهُ وَعَصَاهُ) عَطْفُ تَفْسِيرِ (دَارَ الْإِنْتِقَامِ) وَهِيَ
النَّارُ دَائِماً إِنْ كَانَتْ مُخَالَفَتُهُ بِالْكَفْرِ ، وَإِلَّا . . . فَمَعْنَى كَوْنِهَا مَصِيرَهُ : أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَعْفُ
عَنْهُ .

(وَأَشْهَدُ) أَيِ : أَعْلَمُ وَأُبَيِّنُ (أَنْ لَا إِلَهَ) أَيِ : لَا مَعْبُودَ بَحَقٍّ فِي الْوُجُودِ (إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا
شَرِيكَ لَهُ) فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي وَصْفٍ مِنْ صِفَاتِهِ .

(أَلَمَانُ) أَيِ : الْمَتَفَضَّلُ عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ، مِنَ الْمَنِّ - وَالْمِنَّةِ : النِّعْمَةُ الثَّقِيلَةُ - وَلَا يُحْمَدُ
إِلَّا فِي حَقِّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهُ الْمَتَفَضَّلُ بِمَا يَمْلِكُهُ حَقِيقَةً ، وَغَيْرُهُ لَا يَمْلِكُ لَهُ مَعَهُ ، فَلَمْ يُنَاسِبْهُ الْمَنُّ بِهِ .

(بِالنَّعَمِ) جَمْعُ نِعْمَةٍ ؛ وَهِيَ : اللَّذَّةُ الَّتِي تُحْمَدُ عَاقِبَتُهَا ، وَمِنْ ثَمَّ : لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ نِعْمَةٌ عَلَى كَافِرٍ ،
وَإِنَّمَا مَلَأَتْهُ أَسْتَدْرَاجٌ .

الْجِسَامِ . وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْمَبْعُوثُ رَحْمَةً لِلْأَنَامِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(الْجِسَامِ) أي : الْعِظَامِ .

(وَأَشْهَدُ أَنَّ) سَيِّدَنَا (مُحَمَّدًا) وهو : عَلَمٌ موضوعٌ لِمَنْ كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْحَمِيدَةُ ، سُمِّيَ بِهِ نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِلَهَامِ مِنَ اللَّهِ لَجَدَّهُ عَبْدَ الْمَطْلَبِ بِذَلِكَ ؛ لِيُطَابِقَ اسْمُهُ صِفَتَهُ .

(عَبْدُهُ) قَدَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ أَوْصَافِهِ ، وَلِذَا خُصَّ بِالذِّكْرِ فِي أَشْرَفِ مَقَامَاتِ كَمَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ نَحْوُ : ﴿ نَزَلَ الْفُرْقَانُ عَلَى عَبْدِهِ ﴾ ، ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴾ ، ﴿ وَأَنْتَ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ .

لَا سِيَّمَا لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ الْمَتَكَفِّلَةِ بِغَايَاتِ الْكَمَالَاتِ الْمُفَاضَةِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ وَمَا بَعْدَهَا .

(وَرَسُولُهُ) هُوَ : إِنْسَانٌ ذَكَرَ حُرٌّ ، أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كِتَابٌ وَلَا نَسَخٌ لَشَرَعَ مَنْ قَبْلَهُ ، وَآثَرُهُ عَلَى النَّبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : (نَبْوَةُ الرَّسُولِ أَفْضَلُ مِنْ رِسَالَتِهِ ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَتَعَلُّقِ الرِّسَالَةِ بِالْخَلْقِ) . وَفِيهِ نَظَرٌ بَيِّنَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ .

(الْمَبْعُوثُ رَحْمَةً لِلْأَنَامِ) أي : الْخَلْقِ .

أَمَّا كَوْنُهُ رَحْمَةً لِلْخَلْقِ . . فَدَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ رَحْمَةً لِلْكَافِرِ : أَنَّهُ لَا يُعَاجَلُ بِالْعُقُوبَةِ وَالْأَخْذِ بَعْتَهُ ، كَمَا وَقَعَ لِأَمَمٍ مِنْ قَبْلِهِ .

وَأَمَّا كَوْنُهُ مَبْعُوثًا لِلْخَلْقِ - بِنَاءً عَلَى تَعَلُّقِ قَوْلِهِ : (لِلْأَنَامِ) بِقَوْلِهِ : (الْمَبْعُوثُ) . . . فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ لَخَيْرِ صَحِيحٍ يَدُلُّ لَهُ ، وَهُوَ الْأَلَّا تَقُ بَعْلُو مَقَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَقَدْ بَيَّنْتُ فِي بَعْضِ أَلْفَتَاوِي أَنَّ الْأَصَحَّ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْسَلٌ لِلْمَلَائِكَةِ أَيْضًا ، بِمَا فِيهِ مُقْنِعٌ^(١) لِمَنْ تَدَبَّرَهُ .

(صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنَ الصَّلَاةِ ؛ وَهِيَ : الرَّحْمَةُ الْمَقْرُونَةُ بِتَعْظِيمٍ ، وَيَخْتَصُّ لَفْظُهَا بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ ، فَلَا يُقَالُ لِغَيْرِهِمْ إِلَّا تَبَعًا .

(١) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل » (٥٠ / ١) : « ما » موصولة ، أو نكرة موصوفة واقعة على البيان ، ومقنع بوزن « مكرم » اسم فاعل من « أقنع » الرباعي ، فالمعنى : بالبيان الذي فيه مقنع ، أو بيان فيه مقنع ، أو مصدر ميمي بمعنى قناعة ، مبالغة على حد : « زيد عدل » . وقال العلامة الفيومي رحمه الله تعالى في « المصباح المنير » : وهو شاهد مقنع مثال : جعفر أي : يُقْنَعُ بِهِ ، ويستعمل بلفظ واحد مطلقاً . اهـ والله أعلم بالصواب .

وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْبَرَّةِ الْكَرَامِ . وَبَعْدُ : فَهَذَا مُخْتَصَرٌ لَا بُدَّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ مِنْ مَعْرِفَتِهِ أَوْ مَعْرِفَةِ مِثْلِهِ ؛ فَيَتَعَيَّنُ الْإِهْتِمَامُ بِهِ

(وَعَلَى آلِهِ) وَهُمْ : أَقَارِبُهُ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَّلَبِ ، وَقَدْ يُرَادُّ بِهِمْ فِي مَقَامِ الصَّلَاةِ كُلِّ مُؤْمِنٍ ؛ لَخَبِيرٍ ضَعِيفٍ فِيهِ .

(وَصَحْبِهِ) اسْمُ جَمْعٍ لِصَاحِبٍ ؛ وَهُوَ : مَنْ أَجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَوْ لَحِظَةً وَإِنْ لَمْ يَرَهُ ، وَلَمْ يَرَوْعَهُ - مُؤْمِنًا ، وَمَاتَ مُؤْمِنًا .

(الْبَرَّةِ) جَمْعُ بَارٍّ ؛ وَهُوَ : مَنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ أَعْمَالُ الْبِرِّ .

(الْكَرَامِ) جَمْعُ كَرِيمٍ ؛ وَالْمُرَادُّ بِهِ هُنَا : مَنْ خَرَجَ حَتَّى عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَكُلُّ الصَّحَابَةِ كَذَلِكَ ، رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

(وَبَعْدُ) كَلِمَةٌ يُؤْتَى بِهَا لِلانْتِقَالِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ يَأْتُونَ بِأَصْلِحِهَا - وَهُوَ : (أَمَّا بَعْدُ) - فِي خُطْبِهِمْ لَذَلِكَ ؛ وَلَكُونَ أَصْلُهَا ذَلِكَ . لَزِمَ الْفَاءُ فِي حَيْزِهَا غَالِبًا ، وَالْأَصْلُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . (فَهَذَا) الْمُؤَلَّفُ الْحَاضِرُ فِي الْأَذْهَنِ (مُخْتَصَرٌ) قَلَّ لَفْظُهُ وَكَثُرَ مَعْنَاهُ ، (لَا بُدَّ) أَيِ : لَا غِنَى (لِكُلِّ مُسْلِمٍ) يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةٍ مَا هُوَ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، وَمَحْتَاجٌ إِلَيْهِ مِنَ الْمَعَامَلَاتِ (مِنْ مَعْرِفَتِهِ ، أَوْ مَعْرِفَةِ مِثْلِهِ) لِيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ أَمْرِهِ وَبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ ، وَإِلَّا . . . رَكِبَ مَتْنٌ عَمِيَاءٌ ، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءٌ ^(١) .

(فَيَتَعَيَّنُ) حَيْثُذُ عَلَيْكَ أَهْيَا الرَّاغِبُ فِي الْخَيْرِ (الْإِهْتِمَامُ بِهِ) أَيِ : بِهِذَا الْمُخْتَصَرِ أَوْ مِثْلِهِ ، حِفْظًا وَتَفَهُمًا وَكِتَابَةً .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (خَبَطَ الْبَعِيرُ بِيَدِهِ الْأَرْضَ : ضَرْبُهَا ضَرْبًا شَدِيدًا وَتَخَبَّطَهَا ، وَتَخَبَّطُ الشَّيْءُ : تَوَطَّأَتْهُ ، وَخَبَطَ الْوَرَقَ ، وَعَلَفَ دَابَّتُهُ الْخَبَطَ ، وَحَوْضٌ خَبِيطٌ : خَبَطَتْهُ الْإِبِلُ فَهَدَمَتْهُ ، يُقَالُ : هُوَ يَخْبَطُ خَبَطَ عَشْوَاءً ؛ أَيِ : يُخْطِئُ وَيَصِيبُ كَالنَّاقَةِ الَّتِي فِي عَيْنِهَا سُوءٌ إِذَا خَبَطَتْ بِيَدِهَا ، وَقَالَ زُهَيْرٌ : [مِنْ الطَّوِيلِ] رَأَيْتُ الْمَنَابِيَا خَبَطَ عَشْوَاءً مَنْ تَصَبَّ تَمَنَّهُ وَمَنْ تَخْطِئُ يُعْمَرُ فِيهِمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي عَشْوَاءٍ مِنْ أَمْرِهِمْ ؛ أَيِ : فِي حَيْرَةٍ وَقَلَّةِ هِدَايَةٍ ، وَالْعَشْوَاءُ وَالْعَشْوَةُ : الظُّلْمَةُ ، يُقَالُ : لَقِيْتَهُ فِي عَشْوَةِ الْعَتَمَةِ ، وَفِي عَشْوَةِ السَّحَرِ ، وَرَكِبَ فُلَانٌ عَشْوَةً : بَاشَرَ أَمْرًا عَلَى غَيْرِ بَيَانٍ ، وَأَوْطَاهُ عَشْوَةٌ : حَمَلَهُ عَلَى أَمْرٍ غَيْرِ رَشِيدٍ) .

وإِشَاعَتُهُ . فَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ جَمْعِي لَهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ .

(و) عَلَيْكَ أَيضاً (إِشَاعَتُهُ) فِي الْبُلْدَانِ ؛ لِيَكُونَ لَكَ نَصِيبٌ مِنَ الْأَجْرِ ؛ إِذِ الدَّالُّ عَلَى هُدًى كِفَاعُهُ ، وَلَيْسَ الْمَطْلُوبُ مِنْكَ إِلَّا يَصَالَ لِلْهُدَى ؛ فَإِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ وَحْدَهُ .
وَحِينَئِذٍ (ف) أَنَا (أَسْأَلُ اللَّهَ)^(١) أَنْ يَنْفَعَ بِهِ (فَإِنَّهُ لَا يَخِيبُ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ وَلَجَأَ فِي مَهْمَاتِهِ إِلَيْهِ ،
(وَأَنْ يَجْعَلَ جَمْعِي لَهُ) مِنْ مُتَفَرِّقَاتِ الْكُتُبِ (خَالِصاً لَوَجْهِهِ) أَيِ : ذَاتِهِ (الْكَرِيمِ) أَيِ : الْمَتَفَضِّلِ
عَلَى مَنْ شَاءَ بِمَا شَاءَ ؛ إِنَّهُ جَوَادٌ حَلِيمٌ ، رَوْوْفٌ رَحِيمٌ .

(١) ' فِي (د) : (أَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمِ) .

بَابُ الطَّهَارَةِ

لَا يَصِحُّ رَفْعُ الْحَدَثِ وَلَا إِزَالَةُ النَّجَسِ إِلَّا بِمَا يُسَمَّى مَاءً ،

(بَابُ الطَّهَارَةِ)

هذا (باب) وفي نسخة : (كتاب) أحكام (الطهارة)

وهي لغة : الخلو من الدنس الحسي والمعنوي كالعيب ، وشرعاً : ما توقف على حصوله إباحة كالغسلة الأولى ، أو ثواب مجرد كالغسلة الثانية والثالثة ، والوضوء والغسل المسنونين .

(لَا يَصِحُّ) ولا يحل (رَفْعُ الْحَدَثِ) الأصغر ؛ وهو : ما أوجب الوضوء ، والأكبر ؛ وهو : ما أوجب الغسل ، (وَلَا إِزَالَةُ النَّجَسِ) المخفف ؛ وهو : بول الصبي آتية ذكره ، والمغلظ ؛ وهو : نجاسة نحو الكلب والخنزير ، والمتوسط ؛ وهو : ما عداهما من سائر النجاسات الآتية ، ولا فعل طهارة سلس ، ولا طهارة مسنونة (إِلَّا بِمَا) عليم أو ظن كونه ماءً مطلقاً ؛ وهو : ما (يُسَمَّى مَاءً) من غير قيد لازم بالنسبة للعالم بحاله كماء البحر ، وما ينعد منه المِلْحُ وينحل إليه نحو البرد ، والذي أستهلك فيه الخليط ، والمترشح من بخار الماء الطهور المغلى ، والمتغير بما لا غنى عنه أو بمجاور ؛ لأنه يُسَمَّى ماءً لغة وعرفاً ، وما باطن دود الماء - وهو المسمى بالزُّلال - لأنه ليس بحيوان ، وما جُمِعَ مِنْ نَدَى ، وليس بنفس دابة في البحر^(١) .

ودليل الحصر المذكور في الحديث : آية التيمم والإجماع ، وفي الخبر : ما صح من أمره صلى الله عليه وسلم بغسله ، وفي غيرهما : القياس عليهما .

وخرج بـ (المطلق) المذكور : نحو المائع كالخل ، والجامد كالتراب في التيمم والنجاسة المغلظة ، والحجر في الاستنجاء ، وأدوية الدِّبَاغ .

ونحو ماء الزعفران ممّا قُبِدَ بلازم . فلا يرفع حدثاً ولا يُزيل نجساً ، ولا يُستعمل في طهر غيرهما .

(١) في هامش (ب) : (وعبارته في «شرح الهمزية» [ص ٣٩٤] : الزُّلال : ماء في غاية الحلاوة والبرودة ، يوجد في أجواف صور توجد في نحو الثلج ، تشبه الحيوان وليست في الحقيقة بحيوان ، كما قاله بعض أكابر أئمتنا) .

فَإِنْ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ تَغَيَّرَ فَاحِشاً ؛ بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى مَاءً ، بِمُخَالَطِ طَاهِرٍ يُسْتَعْنَى عَنْهُ . . لَمْ تَصِحَّ الطَّهَارَةُ بِهِ . وَالتَّغْيِيرُ التَّقْدِيرِيُّ كَالْتَّغْيِيرِ الْحِسِّيِّ . فَلَوْ وَقَعَ فِيهِ مَاءٌ وَرَدَّ لَا رَائِحَةَ لَهُ . . قُدِّرَ مُخَالِفًا بِأَوْسَطِ الصِّفَاتِ . وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرُ يَسِيرٍ لَا يَمْنَعُ اسْمَ الْمَاءِ ، وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرُ بِمُكْثٍ وَتُرَابٍ

(فَإِنْ تَغَيَّرَ) حِسّاً (طَعْمُهُ) وَحَدَهُ ، (أَوْ لَوْنُهُ) وَحَدَهُ ، (تَغَيَّرَ فَاحِشاً) بَأَن سُلِبَ إِطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ عَنْهُ حَتَّى صَارَ (بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى مَاءً) مُطْلَقاً ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى مَاءً مَقِيداً كَمَاءِ الْوَرْدِ ، أَوْ اسْتَجَدَّ لَهُ اسْمُ آخَرٍ كَالْمَرْقَةِ ، وَكَانَ ذَلِكَ التَّغْيِيرُ (بِمُخَالَطِ) [مُخَالَفِ] لِلْمَاءِ فِي صِفَاتِهِ أَوْ وَاحِدَةٍ مِنْهَا - وَهُوَ مَا لَا يُمَكِّنُ فَصْلُهُ - (طَاهِرٍ يُسْتَعْنَى) الْمَاءُ (عَنْهُ) ^(١) بِالْأَلَّا يَشُقُّ صَوْنُهُ عَنْهُ ؛ كَكافورٍ رَخِيٍّ ، وَقَطْرَانٍ يَخْتَلِطُ بِالْمَاءِ ، وَثَمَرٍ وَإِنْ كَانَ شَجَرُهُ نَابِتاً فِي الْمَاءِ (. . لَمْ تَصِحَّ الطَّهَارَةُ بِهِ) لِأَنَّهُ لَيْسَ عَارِياً عَنِ الْقَيُودِ وَالْإِضَافَاتِ ، فَلَا يُلْحَقُ بِمَوْرِدِ النَّصِّ الْعَرَبِيِّ عَنْهَا .

(وَالتَّغْيِيرُ التَّقْدِيرِيُّ كَالْتَّغْيِيرِ الْحِسِّيِّ ، فَلَوْ وَقَعَ فِيهِ) أَيِ : الْمَاءِ ، مَا يُؤَافِقُهُ فِي صِفَاتِهِ ، وَمِنْهُ ^(٢) : (مَاءٌ وَرَدٌ لَا رَائِحَةَ لَهُ) - سِوَاءٍ وَقَعَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ أَمْ قَلِيلٍ - وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلُ لَكُنْ إِنْ وَقَعَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ إِذَا كَثُرَ . . طَهَّرَ ؛ فَأُولَئِى إِذَا وَقَعَ فِي الْكَثِيرِ (. . قُدِّرَ مُخَالِفاً) لِلْمَاءِ (بِأَوْسَطِ الصِّفَاتِ) كَطَعْمِ الرُّمَّانِ ، وَلَوْنِ الْعَصِيرِ ، وَرِيحِ اللَّادُنِ ^(٣) ، فَإِنْ غَيَّرَ - بِفَرْضِهِ فِي صِفَةٍ . . سَلَبَ الطَّهَوْرِيَّةَ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ فَرْضِ الْمُخَالَفَةِ فِي غَيْرِ تِلْكَ الصِّفَةِ لَا يَغْيَرُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لِمُوَافَقَتِهِ لَا يَغْيَرُ ، فَاعْتَبِرْ بغيره كَالْحُكُومَةِ .

(وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرُ يَسِيرٍ) وَهُوَ : مَا (لَا يَمْنَعُ اسْمَ الْمَاءِ) وَإِنْ كَانَ بِمُخَالَطِ مُسْتَعْنَى عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (تَوْضِئاً مِنْ قُصْعَةٍ فِيهَا أَثَرُ عَجِينٍ) .

(وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرُ بِمُكْثٍ) لَتَعَدُّرِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ ، (وَتُرَابٍ) طَهُورٍ وَإِنْ طُرِحَ فِيهِ - وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ

(١) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل » (٨٠ / ١) : (قد يُقال فيه تغيير إعراب المتن ؛ لأن المتبادر منه أن قوله : « يُسْتَعْنَى » بفتح النون مبنياً للمفعول ، وعلى زيادة الشارح رحمه الله لفظ « الماء » يكون بكسر النون مبنياً للفاعل إلا أن يُقال : إنه حل معنى لا حل إعراب . فليتأمل) .

(٢) في هامش (ج) : (ومنه بول منقطع الرائحة) .

(٣) اللادُن - بفتح الذال المعجمة - : هو طَلٌّ أو نَدَى ينزل على نبت تأكله المعزى ، فتتعلق تلك الرطوبة بشعره ، ومنهم من قال : إنه اللبان الذكر . ويستعمل اللادُن عطراً ودواءً .

وَطُحْلِبُ وَمَا فِي مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ ، وَلَا بِمُجَاوِرٍ ؛ كَعُودٍ وَدُهْنٍ ، وَلَا بِمِلْحٍ مَائِيٍّ ، وَلَا بَوَرَقٍ تَنَاطَرَ مِنَ الشَّجَرِ .

مخالِطٌ - لَأَنَّهُ يُوَافِقُ الْمَاءَ فِي الطَّهَوْرِيَّةِ ، بخلافِ النَّجَسِ وَالْمُسْتَعْمَلِ^(١) . (وَطُحْلِبُ) لَمْ يُطْرَحْ - ولو متفتتاً - لعُسْرِ الاحترازِ عنه ؛ وهو : نبتٌ أخضرٌ يعلو الماءَ .

فَإِنْ طُرِحَ . . ضَرَّ إِنْ كَانَ مَتَفَتَّتًا ، وَإِلَّا . . فلا .

(وَمَا فِي مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ) مِنْ نَحْوِ نُورَةٍ أَوْ زَرْنِيخٍ - وَلَوْ مَطْبُوحَيْنِ - وَطِينٍ لَمْ يَكْثُرْ تَغْيِيرُ الْمَاءِ بِهِ بَحِثٌ صَارَ لَا يَجْرِي بِطَبْعِهِ لَذَلِكَ .

(وَلَا بِمُجَاوِرٍ) وَهُوَ مَا يَمْكُنُ فَصْلُهُ (كَعُودٍ وَدُهْنٍ) وَلَوْ مَطْيَبَيْنِ ، وَمِنْهُ : الْبُخُورُ وَإِنْ كَثُرَ وَظَهَرَ فِي الرِّيحِ وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ بِذَلِكَ مَجَرَّدُ تَرَوُّحٍ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ تَغَيَّرَ بِجِفَةٍ عَلَى الشَّطِّ .

وَمِنْهُ أَيْضًا : مَا أُغْلِيَ فِيهِ نَحْوُ بُرٍّ وَتَمَرٍ ، بَحِثٌ لَمْ يُعْلَمْ أَنْفَصَالُ عَيْنِ مَخَالِطَةٍ فِيهِ ؛ بَأَنَّ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ بَحِثٍ يَحْدُثُ لَهُ أَسْمٌ آخَرُ كَالْمَرْقَةِ .

(وَلَا بِمِلْحٍ مَائِيٍّ) لَانْعِقَادِهِ مِنْ عَيْنِ الْمَاءِ كَالثَّلَجِ ، بخلافِ الْمِلْحِ الْجَبَلِيِّ ، فَيُضَرُّ التَّغْيِيرُ بِهِ مَا لَمْ يَكُنْ بِمَقَرِّ الْمَاءِ أَوْ مَمَرِّهِ ، وَكَالْمِلْحِ الْمَائِيِّ : مُتَغَيِّرٌ بِخَلِيطٍ^(٢) لَا يُؤَثِّرُ ، فَلَا يَضُرُّ صَبُّهُ عَلَى غَيْرٍ مُتَغَيِّرٍ وَإِنْ غَيَّرَهُ كَثِيرًا ؛ لِأَنَّهُ طَهُورٌ .

(وَلَا بَوَرَقٍ تَنَاطَرَ) بِنَفْسِهِ (مِنَ الشَّجَرِ) وَلَوْ رِبْعِيًّا ، بخلافِ الْمَطْرُوحِ ؛ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ . وَيَضُرُّ التَّغْيِيرُ بِالشَّمْرِ وَإِنْ تَنَاطَرَ بِنَفْسِهِ^(٣) .

وَلَوْ شَكَّ هَلِ التَّغْيِيرُ يَسِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ . . فَكَالْيَسِيرِ ، أَوْ هَلِ زَالَ التَّغْيِيرُ الْكَثِيرُ . . لَمْ يَطْهَرْ ؛ لِلْأَصْلِ فِيهِمَا ، أَوْ هَلِ هُوَ مِنْ مَخَالِطٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ هَلِ الْمَغْيِيرُ مَخَالِطٌ أَوْ مُجَاوِرٌ . . لَمْ يُؤَثِّرْ .

(١) فِي هَامِش (ب) : (قَوْلُهُ : « وَالْمُسْتَعْمَلُ » اعْتَمَدَ « م ر » خِلافَهُ بِخِلَافِ الْمَاءِ النَّجَسِ ؛ فَإِنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ . اهـ شَيْخُنَا) . وَفِي هَامِش (ج) : (قَوْلُهُ : « وَالْمُسْتَعْمَلُ » خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ ، وَقَالَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ فِي « نَهَايَةِ » : لَا يَضُرُّ التُّرَابُ الْمُسْتَعْمَلُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ . « كَرْدِي » [١١ / ١]) .

(٢) أَيْ : مَاءٌ مُتَغَيِّرٌ بِمَخَالِطٍ .

(٣) فِي (ج) وَ(د) : (إِذْ لَا مُشَقَّةَ بِالْصُّونِ عَنْهُ) . قَالَ الْإِمَامُ الشَّرَوَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْحَوَاشِي عَلَى التَّحْفَةِ » (٦٨ / ١) : (قَالَ « ع ش » : زَادَ فِي « شَرْحِ الْبَهْجَةِ الْكَبِيرِ » مَا نَصَّهُ : « لِأَمَّا الْمَكَانُ التَّحْرُزُ عَنْهَا غَالِبًا » . أَقُولُ : حَتَّى لَوْ تَعَدَّرَ الْاِحْتِرَازُ عَنْهَا . . ضَرَّ ؛ نَظَرًا لِلْغَالِبِ . اهـ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا) .

يُكْرَهُ شَدِيدُ السُّخُونَةِ ، وَشَدِيدُ الْبُرُودَةِ ، وَالْمُسْمَسُ فِي جِهَةٍ حَارَّةٍ فِي إِنَاءٍ مُنْطَبِعٍ ، فِي بَدَنِ دُونَ ثَوْبٍ ، وَتَزُولُ بِالتَّبْرِيدِ .

(فَضْلُكَ)

فِي الْمَاءِ الْمَكْرُوهِ

(يُكْرَهُ) شرعاً تنزيهاً (شَدِيدُ السُّخُونَةِ ، وَشَدِيدُ الْبُرُودَةِ) أَي : أَلْتَّطَهَّرُ بِأَحَدِهِمَا وَمَلَقَاتُهُ لِلْبَدَنِ ؛ لِتَأَلُّمٍ بِهِ ، وَلَمَنْعِهِ الْأَسْبَاغَ فِي الطَّهْرِ بِهِ .

وخرَجَ بِهِ (الشَّدِيدِ) : الْمَعْتَدِلُ ؛ فَلَا يُكْرَهُ وَإِنْ سُخِّنَ بِنَجَاسَةٍ وَلَوْ مَغْلَظَةً .

(وَ) يُكْرَهُ شرعاً تنزيهاً أَيْضاً (الْمُسْمَسُ) بِقَصْدٍ وَدُونَهُ - أَي : أَسْتَعْمَلُهُ - مَاءً كَانَ أَوْ مَائِعاً ، قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ » وَهَذَا مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ ظَنًّا^(١) ، وَلَمْ يَحْرُمْ ؛ لِنَدْرَةِ تَرْتُّبِهِ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ عَدْلٌ عَارِفٌ بِالطَّبِّ أَوْ عَرَفَهُ بِنَفْسِهِ . . حَرَّمَ عَلَيْهِ .

وَإِنَّمَا يُكْرَهُ إِنْ تَشَمَسَ (فِي جِهَةٍ حَارَّةٍ) كَتِهَامَةٍ ، لَا بَارِدَةٍ كَالشَّامِ ، وَلَا مَعْتَدِلَةٍ كَمَصْرَ (فِي إِنَاءٍ مُنْطَبِعٍ) أَي : مَمْتَدٍّ تَحْتَ الْمِطْرَقَةِ ، غَيْرَ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، مِنْ نَحْوِ حَدِيدٍ وَنُحَاسٍ ، وَأُسْتُعْمِلَ (فِي بَدَنِ) لَادَمِيٍّ - وَلَوْ مِيتاً - أَوْ أَبْرَصَ خُشْيٍ زِيَادَةً بَرَصِهِ ، أَوْ لِحْيَانٍ يَلْحَقُهُ الْبَرَصُ كَالخِيلِ ، (دُونَ) نَحْوِ (ثَوْبٍ) وَإِنْ لَبَسَهُ لَكِنْ بَعْدَ جَفَافِهِ .

(وَتَزُولُ) الْكَرَاهَةُ (بِالتَّبْرِيدِ) بِأَنْ زَالَتْ سُخُونَتُهُ ، فَلَا يَكْفِي خِفَّةَ بَرْدِهِ .

وَمَحَلُّ كَرَاهَةِ الْمُسْمَسِ حَيْثُ لَمْ يَتَعَيَّنْ ، فَإِنْ تَعَيَّنَ ؛ بِأَنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ وَلَمْ يُخْبِرْهُ عَدْلٌ بِتَضَرُّرِهِ بِهِ . . وَجَبَ أَسْتَعْمَالُهُ ، وَوَجَبَ شِرَاؤُهُ .

وَيُكْرَهُ أَيْضاً أَسْتَعْمَالُ مِيَاهِ آبَارِ الْحِجْرِ إِلَّا بَثْرَ النَّاقَةِ ، وَكَذَا كُلُّ مَاءٍ مَغْضُوبٍ عَلَيْهِ ؛ كَمَاءِ دِيَارِ قَوْمِ لُوطٍ ، وَمَاءِ دِيَارِ بَابِلَ ، وَتَرَابِ تِلْكَ الْأَمَاكِنِ قِيَاساً عَلَى مَائِهَا .

(١) فِي (ج) وَ (د) : (طَبًّا) .

فَضْلُ

لَا تَصِحُّ الطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ الْقَلِيلِ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ وَإِزَالَةِ النَّجَسِ . فَإِذَا
أَدْخَلَ الْمُتَوَضِّئُ يَدَهُ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ بَعْدَ

(فَضْلُ)

في الماء المستعمل

(لَا تَصِحُّ الطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ) وهو : ما أُزِيلَ بِهِ مَانِعٌ ، مِنْ رَفْعِ حَدَثٍ - وَلَوْ حَدَثٌ صَبِيٌّ
لَا يُمَيِّزُ ، بِنَاءٍ عَلَى اشْتِرَاطِ طَهْرِهِ لَصَحَّةِ الطَّوَافِ بِهِ ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ - وَإِزَالَةِ خَبَثٍ وَلَوْ مَعْفُوًّا عَنْهُ ،
وَكَذَا مَا لَا رَفْعَ فِيهِ ؛ كَطَهْرِ دَائِمِ الْحَدَثِ ، وَحَنْفِيٍّ لَمْ يَتَوَضَّأْ^(١) ، وَغُسْلِ مَيْتٍ ، وَكِتَابِيَّةٍ مِنْ حَيْضٍ أَوْ
نَفَاسٍ لَتَحَلَّ لِحْلِيلِهَا الْمُسْلِمِ ، وَنَحْوِ مَجْنُونَةٍ غَسَّلَهَا حَلِيلُهَا لَذَلِكَ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِأَسْتِعْمَالِهِ
زَوَالُ الْمَانِعِ مِنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ ، فَانْتَقَلَ الْمَنْعُ إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ الْغُسَالَ لَمَّا أَثَرَتْ فِي الْمَحَلِّ . تَأَثَّرَتْ .

وإنَّمَا يُوَثَّرُ الْأَسْتِعْمَالُ فِي الْمَاءِ (الْقَلِيلِ) بِخِلَافِ الْكَثِيرِ - وَهُوَ الْقُلْتَانِ - فَإِنَّهُ لَا يُوَثَّرُ الْأَسْتِعْمَالُ
فِيهِ ، بَلْ لَوْ جُمِعَ الْمُسْتَعْمَلُ حَتَّى يَبْلُغَ قُلْتَيْنِ . . . صَارَ طَهُورًا .

وإنَّمَا يُوَثَّرُ فِي الْقَلِيلِ إِنْ أَنْفَصَلَ عَنِ الْعَضْوِ الْمُسْتَعْمَلِ فِيهِ - وَلَوْ حُكْمًا -^(٢) بِأَنْ جَاوَزَ مَاءُ يَدِهِ
مَنْكَبَهُ ، أَوْ رِجْلُهُ رُكْبَتَهُ .

نَعَمْ ؛ لَا يَضُرُّ الْأَنْفَصَالُ مِنْ بَدَنِ الْجَنْبِ إِلَّا إِذَا كَانَ إِلَى مَحَلٍّ لَا يَغْلِبُ فِيهِ التَّقَاضُفُ ؛ كَأَنْ أَنْفَصَلَ
مِنْ الرَّأْسِ إِلَى نَحْوِ الْقَدَمِ ، بِخِلَافِهِ إِلَى نَحْوِ الصَّدْرِ .

وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ الطَّهَارَةُ بِالْمُسْتَعْمَلِ (فِي رَفْعِ الْحَدَثِ وَ) لَا (إِزَالَةِ النَّجَسِ) وَلَا فِي
غَيْرِهِمَا .

(فَإِذَا أَدْخَلَ الْمُتَوَضِّئُ يَدَهُ) الْيَمْنَى أَوْ الْيَسْرَى ، أَوْ جِزَاءً مِنْهُمَا وَإِنْ قَلَّ (فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ بَعْدَ

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (لِأَنَّ النِّيَّةَ عِنْدَهُمْ سُنَّةٌ) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (أَوْ حَسًّا ؛ كَأَنْ أَنْفَصَلَ مِنْ يَدِ الْمُتَوَضِّئِ إِلَى يَدِهِ الْأُخْرَى ، أَوْ مِنْ رَأْسِ الْجَنْبِ إِلَى نَحْوِ
قَدَمِهِ مِمَّا لَا يَغْلِبُ فِيهِ التَّقَاضُفُ ، بِخِلَافِ أَنْفَصَالِهِ مِنْ نَحْوِ كَفِّ الْأَوَّلِ إِلَى سَاعِدِهِ ، أَوْ مِنْ رَأْسِ الثَّانِي إِلَى
صَدْرِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُوَثَّرُ لِلْمَشَقَّةِ . « شَرْحُ مِنْهَجٍ » [٣٧ / ١]) .

غَسَلَ وَجْهَهُ غَيْرَ نَاوٍ لِلْإِغْتِرَافِ . . صَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا . وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي مَسْنُونٍ ؛
كَالْغَسَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ تَصِحُّ الطَّهَارَةُ بِهِ .

غَسَلَ وَجْهَهُ (ثلاثاً ، سواءً قَصَدَ التَّلَاثِيَّةَ أَوْ أَطْلَقَ ، أَوْ وَاحِدَةً إِنْ قَصَدَ تَرْكَ التَّلَاثِيَّةِ) (غَيْرَ نَاوٍ
لِلْإِغْتِرَافِ) ^(١) سواءً أَقْصَدَ غَسَلَهَا عَنِ الْحَدَثِ أَمْ أَطْلَقَ (. . صَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا) وَإِنْ لَمْ تَنْفَصِلْ يَدُهُ
عَنْهُ ؛ لَانْتِقَالِ الْمَنَعِ إِلَيْهِ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَهُ أَنْ يُحَرِّكَهَا فِيهِ ثَلَاثًا ، وَيَحْصُلُ لَهُ سَنَّةُ التَّلَاثِيَّةِ ، وَلَهُ أَنْ يَغْسَلَ
بَقِيَّةَ يَدِهِ بِمَا فِيهَا وَإِنْ صَارَ مَا أَغْتَرَفَ مِنْهُ مُسْتَعْمَلًا ؛ لِأَنَّ مَاءَهَا لَمْ يَنْفَصِلْ عَنْهَا ^(٢) .

وإِدْخَالُ الْجَنْبِ شَيْئًا مِنْ بَدَنِهِ بَعْدَ النَّيَّةِ ^(٣) ، بِلَا نِيَّةِ إِغْتِرَافٍ مِنْهُ . . يُصَيِّرُ الْمَاءَ مُسْتَعْمَلًا أَيْضًا .
وَلَوْ أَنْغَمَسَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْغَمَاسِهِ نَوَى رَفْعَ الْجَنَابَةِ . . ارْتَفَعَتْ ، وَلَهُ إِذَا أَحْدَثَ أَوْ
أَجْنَبَ ثَانِيًا وَهُوَ فِي الْمَاءِ أَنْ يَرْفَعَ بِهِ الْحَدَثَ الْمُتَجَدِّدَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَصِلْ عَنِ الْمَاءِ ، فَصُورَةُ
الْإِسْتِعْمَالِ بَاقِيَةٌ .

وَكَذَا لَوْ أَنْغَمَسَ مُحْدِثٌ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ثُمَّ بَعْدَ أَنْغَمَاسِهِ نَوَى . . فَإِنَّ حَدَثَ جَمِيعِ أَعْضَائِهِ يَرْتَفِعُ عَلَى
الْمُعْتَمَدِ ^(٤) .

وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ خَبْثٌ بِمَحَلِّينَ ، فَمَرَّ الْمَاءُ بِأَعْلَاهُمَا ثُمَّ بِأَسْفَلِهِمَا . . طَهَّرَا مَعًا ، كَمَا لَوْ نَزَلَ مِنْ
عُضْوٍ جُنْبٍ إِلَى مُحَلٍّ عَلَيْهِ خَبْثٌ ، فَازَالَهُ بِلَا تَغْيِيرٍ .

(وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي) طَهَّرَ (مَسْنُونٍ ؛ كَالْغَسَلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ) وَالْوُضُوءُ الْمَجْدَّدُ ، وَالْغَسْلُ
الْمَسْنُونُ (تَصِحُّ الطَّهَارَةُ بِهِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَيْهِ مَانِعٌ .

(١) فِي هَامِشٍ (ج) : (مَا لَ جَمَاعَةٌ لَعَدَمَ نِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ مُطْلَقًا ، مِنْهُمْ الْغَزَالِيُّ وَالْبَغَوِيُّ) .

(٢) فِي هَامِشٍ (ب) : (وَالْإِعْتِبَارُ بِانْفِصَالِ الْمَاءِ لَا بِانْفِصَالِ الْعُضْوِ ، وَلِهَذَا لَوْ أَنْغَمَسَ جُنْبٌ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ وَعَلَى
بَدَنِهِ لَمْعَةٌ لَمْ يَصْبِهَا ؛ لَسْتَرَهَا ثُمَّ غَسَلَهَا مِمَّا عَلَى بَدَنِهِ مِنَ الْمَاءِ . . طَهَّرَ ، وَلَوْ غَسَلَهَا مِمَّا انْفَصَلَ مِنْ بَدَنِهِ . . لَمْ
يَطْهَرْ ، وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الْإِغْتِرَافِ بَعْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ . . صَارَ مُسْتَعْمَلًا ؛ لِانْفِصَالِ الْمَاءِ ، وَيَجُوزُ لَهُ
أَنْ يَغْسَلَ بِمَا فِي يَدِهِ تِلْكَ الْيَدَ دُونَ أُخْرَى) .

(٣) أَيُ : نِيَّةُ الْغَسْلِ الْمَعْتَبَرَةِ .

(٤) فِي هَامِشٍ (ج) : (وَفِي « فِتَاوَى الشَّارِحِ » : وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِنْغَمَاسِ الْمُحْدِثِ : إِنْغَمَاسُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ فَقَطْ .
« كَرْدِي » [١٨ / ١]) .

يَنْجُسُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَائِعَاتِ بِمُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ ، وَيُسْتَثْنَى مَسَائِلُ : مَا لَا يَذْرُكُهُ الطَّرْفُ . وَمِثَّةٌ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ إِلَّا أَنْ غَيَّرَتْ

(فَصَائِلُ)

في الْمَاءِ النَّجِسِ وَنَحْوِهِ

(يَنْجُسُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ) وهو : ما نقصَ عن الْقَلَّتَيْنِ بِأَكْثَرِ مِنْ رِطْلَيْنِ (وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَائِعَاتِ) وَإِنْ كَثُرَ وَبَلَغَ قَلَالاً كَثِيرَةً (بِمُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ) وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ ؛ لمفهوم ما صحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ . . لَمْ يَحْمِلْ حَبْأً » إِذْ مَفْهُومُهُ : أَنَّ مَا دُونَهُمَا يَحْمِلُ الْخَبْثَ ؛ أَيِ : يَتَأَثَّرُ بِهِ وَلَا يَدْفَعُهُ .

وفارقَ كثيرَ الْمائعِ كثيرَ الْماءِ بَأَنَّ حِفْظَ كثيرِ الْمائعِ لَا يَشُقُّ .

(وَيُسْتَثْنَى) مِنْ ذَلِكَ (مَسَائِلُ) لَا يَنْجُسُ فِيهَا قَلِيلُ الْمَاءِ وَلَا كثيرُ غيرهِ وقليلُهُ بِمُلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ :

مِنْهَا : (مَا لَا يَذْرُكُهُ الطَّرْفُ) أَيِ : الْبَصَرُ الْمَعْتَدِلُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُوَثِّرُ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ مَغْلَظٍ ، وَقَلَّ عُرْفاً ، وَلَمْ يَغَيَّرْ وَلَوْ تَغْيِيراً قَلِيلاً ، وَلَمْ يَحْصُلْ بِفَعْلِهِ ؛ لِمَشَقَّةِ الْاحْتِرَازِ عَنْهُ .
ولو كَانَ بمَوَاضِعَ مَتَفَرِّقَةٍ وَلَوْ اجْتَمَعَ لَرُبِّيَ كثيراً . لَمْ يُعْفَ عَنْهُ .

(وَ) مِنْهَا : (مِثَّةٌ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ) عِنْدَ شَقِّ عَضْوٍ مِنْهَا فِي حَيَاتِهَا ، وَيُلْحَقُ شَاذُ الْجَنَسِ بِغَالِبِهِ .

وما شَكَّ فِي سَبِيلِ دَمِهِ . لَهُ حُكْمُ مَا يُتَحَقَّقُ عَدَمُ سِيلَانِ دَمِهِ وَلَا يُجْرَحُ^(١) - خلافاً للغزالي -
وذلك كزُبُورٍ ، وَعَقْرَبٍ وَوَرَعٍ ، وَنَمْلٍ وَنَحْلِ ، وَبَقٍّ وَقُرَادٍ ، وَقَمَلٍ وَبُرْغُوثٍ ، وَخُنْفَسَاءٍ وَذُبَابٍ ؛
لِما صحَّ مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِغَمْسِهِ فيما وَقَعَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الْإِدَاءُ ،
وَبِغَمْسِهِ يُفْضِي لِمَوْتِهِ كثيراً ، فَلَوْ نَجَسَ . . لَمَا أَمَرَ بِهِ .

وَقِيسَ بِهِ سَائِرُ مَا لَا يَسِيلُ دَمُهُ ، فَيُعْفَى عَنْهَا (إِلَّا أَنْ غَيَّرَتْ) مَا وَقَعَتْ فِيهِ وَلَوْ تَغْيِيراً قَلِيلاً . . فلا عَفْوَ ؛ إِذْ لَا مَشَقَّةَ .

(١) في هامش (ب) : ([أي] : شيء من جنسه حتى يعلم هل هو له دم سائل أو لا ؟) .

أَوْ طَرِحَتْ . وَفَمَ هِرَّةٌ تَنَجَّسَ ثُمَّ غَابَتْ وَأَحْتَمِلَ وَلُوغَهَا فِي مَاءٍ كَثِيرٍ ، وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ إِذَا تَنَجَّسَ ثُمَّ غَابَ وَأَحْتَمِلَتْ طَهَارَتُهُ . وَالْقَلِيلُ مِنْ دُخَانِ النَّجَاسَةِ . وَالْيَسِيرُ مِنَ الشَّعْرِ النَّجَسِ

ولو زال تغيرُ نحوِ المائعِ بها . . طَهَّرَ على احتمالِ فيه ، (أَوْ طَرِحَتْ) وهي ميتةٌ وليس نشؤها منه .

أَمَّا إِذَا طَرِحَتْ فِيهِ وَهِيَ حَيَّةٌ . . فَإِنَّهَا لَا تَنَجَّسُ وَإِنْ مَاتَتْ ، وَكَذَا لَوْ طَرِحَتْ مَيْتَةً وَنَشَّوْهَا مِنْهُ ، كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ ، لَكِنْ خَالَفَهُمَا كَثِيرُونَ ، وَلَعَلَّ الْمَصْنَفَ تَبِعَهُمْ .

(وَ) مِنْهَا : (فَمَ هِرَّةٌ تَنَجَّسَ ، ثُمَّ غَابَتْ وَأَحْتَمِلَ) وَلَوْ عَلَى بُعْدِ (وَلُوغَهَا فِي مَاءٍ) جَارٍ أَوْ رَاكِدٍ (كَثِيرٍ) .

وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ إِذَا تَنَجَّسَ ثُمَّ غَابَ ، وَأَحْتَمِلَتْ طَهَارَتُهُ (وَمِثْلُهُمَا كُلُّ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ وَإِنْ لَمْ يَعَمْ أَخْتِلَاطُهُ بِالنَّاسِ كَسَبْعٍ ، فَإِذَا عَادَ وَلَوَّغَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ مَائِعٍ . . لَمْ يُنَجَّسْهُ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ بَقَاءَ فَمِهِ عَلَى النَّجَاسَةِ ؛ لِأَنَّ أَحْتِمَالَ الطَّهْرِ قَوًى أَصْلَ طَهَارَةٍ نَحْوِ الْمَاءِ ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِيهِ أَصْلُ بَقَاءِ النَّجَاسَةِ^(١) ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْهَا التَّنَجِّسُ مَعَ اعْتِضَادِ أَصْلِ الطَّهْرِ بِطَاهِرٍ ، فَكَانَ أَقْوًى .

وَلَا يَضُرُّ فِي أَحْتِمَالِ طَهْرِ فَمِ الْهَرَّةِ كَوْنُهَا تَلَعَّقَتْ بِلِسَانِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يَرُدُّ عَلَى جَوَانِبِ فَمِهَا فَيُطَهِّرُهُ كَوُرُودِهِ عَلَى جَوَانِبِ الْإِنَاءِ الْمُتَنَجِّسِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكَّنْ ذَلِكَ . . فَإِنَّهُ يُنَجَّسُ مَا وَلَغَ فِيهِ .

(وَ) مِنْهَا : (الْقَلِيلُ مِنْ دُخَانِ النَّجَاسَةِ) وَالْمُتَنَجِّسِ ، وَمِثْلُهُ الْبُخَارُ إِنْ تَصَاعَدَ بِوَاسِطَةِ نَارٍ ، بِخِلَافِ الْمُتَصَاعِدِ لَا بِوَاسِطَةِ نَارٍ ؛ كَبَخَارِ الْكَنِيفِ ، وَالرَّيْحِ الْخَارِجِ مِنَ الشَّخْصِ - وَإِنْ كَانَتْ ثِيَابُهُ رَطْبَةً - فَإِنَّهُ طَاهِرٌ .

(وَ) مِنْهَا : (الْيَسِيرُ مِنَ الشَّعْرِ النَّجَسِ) لِغَيْرِ الرَّاكِبِ ، وَالْكَثِيرُ مِنْهُ لِلرَّاكِبِ .

(١) فِي هَامِش (ب) : (يَعْنِي : الْأَصْلُ فِي الْمَاءِ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا ، وَالْأَصْلُ فِي فَمِ الْهَرَّةِ بَقَاؤُهُ عَلَى النَّجَاسَةِ ، وَيَغْيُوبَتِهَا يَحْصُلُ احْتِمَالُ الطَّهْرِ ، وَاحْتِمَالُ الطَّهْرِ يَقْوِي الْأَصْلَ الْأَوَّلَ الْمَعْنِي بِقَوْلِهِ : « مَعَ اعْتِضَادِ أَصْلِ الطَّهْرِ بِطَاهِرٍ » وَتَوْضِيحُهُ : أَنْ هَلْهَذَا أَصْلَيْنِ لَمْ يَجْزِ رِعَايَةُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِمَرَجِّحٍ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي فَيُرَاعَى . اهـ لِمَوْلَانَا إِبْرَاهِيمَ) .

وَالْيَسِيرُ مِنْ غُبَارِ السَّرَجِينَ ، وَلَا يُنَجَسُ غُبَارُ السَّرَجِينَ أَعْضَاءَهُ الرُّطْبَةَ

(و) مِنْهَا : (الْيَسِيرُ مِنْ غُبَارِ السَّرَجِينَ) ونحوه ، (وَلَا يُنَجَسُ غُبَارُ السَّرَجِينَ أَعْضَاءَهُ)

ولا ثيابه (الرُّطْبَةُ) كما لا يُنَجَسُ ما وقع فيه ؛ وذلك لمشقة الاحتراز عن جميع ذلك ، ولذلك عفي أيضاً عن متفد غير آدمي^(١) إذا وقع في الماء مثلاً ، سواء أغلب وقوعه فيه أم لا ؛ بشرط ألا يطرأ عليه نجاسة أجنبية .

وعما يحمله نحو الذباب^(٢) ، وعما يبقى من قليل الدَّم على اللحم والعظم ، وعن قليل بول وروث ما نشؤه في الماء .

والمرجع في القلة والكثرة العرف .

وشرط العفو عن ذلك ألا يغيّر ، وألا يكون من مغلظ ، وألا يحصل بقصد .

قيل : ويعفى عن جرّة البعير^(٣) ، وفم ما يجتر إذا ألتقم أخلاف أمه^(٤) ، وفم صبي^(٥) تنجس وإن لم يغب ، وذرق الطيور في الماء وإن لم تكن من طيوره ، وبعر فأرة عمّ ألابتلاء بها ، وبعر شاة وقع في اللبن حال الحلب ، وما يبقى في نحو الكرش إذا شقت تنقيته منه .
وفي أكثر ذلك نظر ومخالفة لكلامهم .

(١) في هامش (ج) : (قال ابن قاسم في « حواشي شرح المنهج » : كأن بال الحمار أو راث ، وبقي أثر ذلك بمنفذه ، وقال : وما عدا الآدمي من الحيوان يُعفى عما على منفذه لا عما على فمه إلا الطير . على ما بحثه الزركشي . . . إلخ . « حاشية الكردي » [٢٣/١]) .

(٢) في هامش (ج) : (وإن رئي . « تحفة » [٩٦/١]) .

(٣) في هامش (ج) : (قوله : « ويعفى عن جرّة البعير » أطلق الجمال الرملي في « النهاية » العفو عن الجرّة ، ونقله عن إفتاء والده ولم يقيدها بالبعير . اهـ « حاشية الكردي » باختصار [٢٣/١]) .

(٤) أخلاف أمه - جمع مفردة خلف - : وهو لدوات الخف من الدواب كالثدي للإنسان ، وقيل : طرف الضرع .

(٥) في هامش (ج) : (وما تساقط من شربه يُعذر فيه ؛ لكثرة تكرّره ، قال الشارح في « فتاويه » : « وإن تحققنا نجاسته - كما صرح به ابن الصلاح - وألحق به أفواه المجانين ، وسؤر جميع الحيوان غير المغلظ . اهـ باختصار « تشييد البنيان » [ص ٥١] للحبيب عمر بن محمد بن طه الصافي) .

فَصَحَائِهُ

وَإِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ . . فَلَا يَنْجُسُ بِوُقُوعِ النَّجَاسَةِ فِيهِ إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ وَلَوْ تَغَيَّرَ يَسِيرًا . فَإِنْ زَالَ تَغَيُّرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ . . طَهَّرَ ،

(فَصَحَائِهِ)

[فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ]

(وَإِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ ^(١) . . فَلَا يَنْجُسُ بِوُقُوعِ النَّجَاسَةِ فِيهِ ^(٢)) إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ (وَحَدَهُ) أَوْ لَوْنُهُ (وَحَدَهُ) أَوْ رِيحُهُ (وَحَدَهُ) ، (وَلَوْ) كَانَ تَغَيُّرُهُ (تَغَيُّرًا يَسِيرًا) لَفُحِّشَ النَّجَاسَةُ ، وَمِنْ ثَمَّ : فَرَضَ النَّجْسُ الْمَتَّصِلُ بِهِ الْمَوَافِقَ لَهُ فِي الْأَصْفَاتِ - كِبُولٍ مُنْقَطِعِ الرَّائِحَةِ - بِأَشْذَاهَا كِلُونِ الْحَبْرِ وَرِيحِ الْمَسْكِ وَطَعْمِ الْخَلِّ ، فَإِنْ كَانَ بَحِثُ يُغَيِّرُهُ أَدْنَى تَغَيُّرٍ . . تَنَجَّسَ .

وخرجَ بـ (وقوعها فيه) : تَغَيُّرُهُ بِرَائِحَةٍ جَيِّفَةٍ عَلَى الْأَشْطِ ، فَلَا يَضُرُّ .

(فَإِنْ زَالَ تَغَيُّرُهُ) الْحَسِّيُّ أَوْ التَّقْدِيرِيُّ (بِنَفْسِهِ) لِنَحْوِ طَوِيلِ مُكْثٍ وَهَبُوبِ رِيحٍ (أَوْ بِمَاءٍ) ضُمَّ إِلَيْهِ - وَلَوْ مَتَنَجَّسًا - أَوْ نَبَعَ فِيهِ ، أَوْ نَقَصَ مِنْهُ وَبَقِيَ قَلْتَانِ (. . طَهَّرَ) لانتفاءِ عِلَّةِ التَّنَجُّسِ - وَهِيَ التَّغَيُّرُ - وَلَا يَضُرُّ عَوْدُهُ بَعْدَ زَوَالِهِ حَيْثُ خَلَا عَنْ نَجَسٍ جَامِدٍ .

(١) فِي هَامِش (ب) : (لِحَدِيثِ : « إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ . . لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ » أَيِ : يَدْفَعُ النِّجَاسَةَ ، كَمَا يَقَالُ : فَلَنْ لَا يَحْمِلُ الظُّلْمَ ؛ أَيِ : يَدْفَعُهُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَشَمِلَ ذَلِكَ : مَا لَوْ شَكَّ فِي كَثْرَتِهِ عَمَلًا بِأَصْلِ الطَّهَارَةِ ؛ وَلَآنَا شَكَّكْنَا فِي نَجَاسَةِ مَنْجَسَةٍ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ حَصُولِ النِّجَاسَةِ التَّنَجُّسِ ، سَوَاءٌ أَكَانَ كَذَلِكَ ابْتِدَاءً أَمْ جَمْعَ شَيْئًا فَشَيْئًا ، وَشَكَّ فِي وَصُولِهِ لِهَمَا ، كَمَا لَوْ شَكَّ الْمَأْمُومُ : هَلْ تَقَدَّمَ عَلَى إِمَامِهِ أَمْ لَا ؟ . . فَإِنَّهُ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَلَوْ جَاءَ مِنْ قَدَامِهِ ؛ عَمَلًا بِأَصْلِ أَيْضًا ، وَيَعْتَبَرُ فِي الْقَلْتَيْنِ قُوَّةُ التَّرَادُّ ، فَلَوْ كَانَ الْمَاءُ فِي حَفْرَتَيْنِ فِي كُلِّ حَفْرَةٍ قَلَّةٌ ، بَيْنَهُمَا اتِّصَالٌ مِنْ نَهْرٍ صَغِيرٍ غَيْرِ عَمِيقٍ ، فَوَقَعَ فِي إِحْدَى الْحَفْرَتَيْنِ نَجَاسَةٌ . . قَالَ الْإِمَامُ : « لَسْتُ أَرَى أَنْ مَا فِي الْحَفْرَةِ الْأُخْرَى دَافِعٌ لِلنِّجَاسَةِ ، وَاقْتَضَى إِطْلَاقُ الْمُصَنِّفِ « النَّجَاسَةُ » : أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا جَامِدَةً أَوْ مَائِعَةً ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَلَا يَجِبُ التَّبَاعُدُ عَنْهَا حَالُ الْإِغْتِرَافِ مِنَ الْمَاءِ بِقَدَرِ قَلْتَيْنِ عَلَى الصَّحِيحِ ، بَلْ لَهُ أَنْ يَغْتَرِفَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ ، حَتَّى مِنْ أَقْرَبِ مَوْضِعٍ إِلَى النَّجَاسَةِ . اهـ « نَهَايَةُ » [٧٤-٧٥] .

(٢) فِي هَامِش (ب) : (فَائِدَةٌ : وَلَوْ بَالٍ فِي الْبَحْرِ مِثْلًا فَارْتَفَعَتْ مِنْهُ رَغْوَةٌ . . فَهِيَ طَاهِرَةٌ - كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِأَنَّهَا بَعْضُ الْمَاءِ الْكَثِيرِ خِلَافًا لِمَا فِي « الْعَبَابِ » ، وَيُمْكِنُ حَمْلُ الْكَلَامِ الْقَائِلِ بِنَجَاسَتِهَا عَلَى تَحَقُّقِ كَوْنِهَا مِنَ الْبُولِ ، وَإِنْ طَرَحَتْ فِي الْبَحْرِ بَعْرَةً مِثْلًا فَوَقَعَتْ مِنْهُ قُطْرَةٌ بِسَبَبِ سَقُوطِهَا عَلَى شَيْءٍ . . لَمْ تَنْجَسْ . اهـ « نَهَايَةُ » [٧٥/١] .

أَوْ بِمِسْكٍ أَوْ كُدُورَةٍ تَرَابٍ . . فَلَا وَالْجَارِي كَالرَّائِدِ . وَالْقُلْتَانِ : خَمْسُ مِئَةٍ رَطْلٍ
بِالْبَغْدَادِيِّ تَقْرِيْبًا ، فَلَا يَضُرُّ نَقْصَانُ رَطْلَيْنِ وَيَضُرُّ نَقْصَانُ أَكْثَرِ ، وَقَدْرُهُمَا بِالسَّاحَةِ فِي
الْمُرْبَعِ : ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ طَوْلًا وَعَرْضًا وَعُمْقًا ،

(أَوْ) زَالٍ (بِمِسْكٍ ، أَوْ كُدُورَةٍ تَرَابٍ) أَوْ نَحْوَهُمَا (. . فَلَا) يَطْهَرُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ اسْتِنَاءُ وَصْفِ
النَّجَاسَةِ بِهِ ، لَا زَوَالُهُ .

وَأَفْهَمَ تَعْبِيرُهُ بِ(كُدُورَةٍ) : أَنَّ الْمَاءَ لَوْ صَفَا مِنْهَا وَلَا تَغْيِيرَ بِهِ . . طَهَّرَ ، وَلَوْ وَقَعَ النَّجَسُ فِي مَاءٍ
كَثِيرٍ مُتَغَيِّرٍ بِمَا لَا يَضُرُّ . . قُدِّرَ زَوَالُهُ ؛ فَإِنْ فُرِضَ تَغْيِيرُهُ بِهِذِهِ النَّجَاسَةِ . . تَنْجَسَ ، وَإِلَّا . . فَلَا .
(وَ) الْمَاءُ (الْجَارِي) وَهُوَ : مَا أُنْفِذَ فِي صَبِّ أَوْ مُسْتَوٍ مِنَ الْأَرْضِ ، وَإِلَّا . . فَهُوَ رَاكِدٌ ؛
(كَالرَّائِدِ) .

فَإِنْ كَانَ قُلْتَيْنِ . . لَمْ يَنْجُسْ إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ ، أَوْ أَقَلِّ . . تَنْجَسَ بِمَجْرَدِ مُلَاقَاةِ النَّجَسِ غَيْرِ الْمَعْفُوِّ
عَنْهُ .

نَعَمْ ؛ الْجَارِي وَإِنْ تَوَاصَلَ حِسًّا هُوَ مُنْفَصِّلٌ حُكْمًا ؛ إِذْ كُلُّ جَرِيَّةٍ طَالِبَةٌ لِمَا أَمَامَهَا ، هَارِبَةٌ مِمَّا
وَرَاءَهَا ، فَأَعْتَبَرَ تَقْوَى أَجْزَاءِ الْجَرِيَّةِ الْوَاحِدَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ؛ وَهِيَ : مَا يَرْتَفِعُ وَيَنْخَفِضُ بَيْنَ حَافَتَيْ
النَّهْرِ مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ تَمَوُّجِهِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا .

أَمَّا الْجَرِيَّاتُ . . فَلَا يَتَقَوَّى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، فَلَوْ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ وَجَرَتْ بِجَرِيهِ . . فَمَوْضِعُ
الْجَرِيَّةِ الْمَتَنَجِّسِ بِهَا نَجِسٌ ، وَلِلْمَارَّةِ بَعْدَهَا حُكْمُ غَسَالَةِ النَّجَاسَةِ .

وَإِنْ لَمْ تَجْرِ بِجَرِيهِ . . فَكُلُّ جَرِيَّةٍ تَمُرُّ عَلَيْهَا دُونَ قُلْتَيْنِ تَكُونُ نَجِسَةً وَإِنْ أَمْتَدَّ النَّهْرُ فِرَاسَخَ إِلَى أَنْ
يَجْتَمِعَ فِيهِ قُلْتَانِ فِي مُحَلٍّ ، وَبِهِ يُلْغَزُ فَيَقَالُ : (لَنَا مَاءٌ بَلَغَ أَلْفًا مِنَ الْقِلَالِ ، وَهُوَ نَجِسٌ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ
بِمُتَغَيِّرٍ) .

(وَالْقُلْتَانِ : خَمْسُ مِئَةٍ رَطْلٍ بِالْبَغْدَادِيِّ) وَبِالْمِصْرِيِّ : أَرْبَعُ مِئَةٍ وَسِتَّةٌ وَأَرْبَعُونَ رَطْلًا وَثَلَاثَةُ
أَسْبَاعٍ رَطْلٍ (تَقْرِيْبًا) لَا تَحْدِيدًا .

(فَلَا يَضُرُّ نَقْصَانُ رَطْلَيْنِ) فَأَقَلُّ ، (وَيَضُرُّ نَقْصَانُ أَكْثَرِ) مِنْ رَطْلَيْنِ عَلَى مَا فِي « الرِّوَضَةِ » .

(وَقَدْرُهُمَا بِالسَّاحَةِ فِي الْمُرْبَعِ ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ) بِذِرَاعِ الْيَدِ الْمَعْتَدِلَةِ (طَوْلًا وَعَرْضًا وَعُمْقًا) إِذْ كُلُّ
رَبْعٍ ذِرَاعٍ يَسَعُ أَرْبَعَةَ أَرْطَالٍ بَغْدَادِيَّةٍ ، وَمَجْمُوعُ ذَلِكَ مِئَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ رُبْعًا ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ

وَفِي الْمُدَوَّرِ - كَالْبِئْرِ - ذِرَاعَانِ عُمُقًا وَذِرَاعٌ عَرْضًا . وَتَحْرُمُ الطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ الْمُسَبَّلِ لِلشُّرْبِ .

فَضْلُهُ

إِذَا أَشْتَبَهَ عَلَيْهِ طَاهِرٌ بِمُتَنَجِّسٍ . . أَجْتَهَدَ وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ

الطُّولُ - وهو خمسة أرباع - في مثله وهو العَرْضُ ، ثُمَّ الْحَاصِلُ - وهو خمسة وعشرون رُبعًا - في خمسة أرباع بسَطِ الْعَمَقِ .

(وَفِي الْمُدَوَّرِ - كَالْبِئْرِ - ذِرَاعَانِ عُمُقًا) بِذِرَاعِ النَّجَّارِ ، وَهُوَ بِذِرَاعِ أَلِيْدِ الْمَعْتَدِلَةِ ، قِيلَ : ذِرَاعٌ وَرُبُعٌ تَقْرِيبًا ، وَقِيلَ : ذِرَاعٌ وَنِصْفٌ .

(وَذِرَاعٌ عَرْضًا) وَهُوَ مَا بَيْنَ حَائِطِي الْبِئْرِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ ، وَسَبَبُ اخْتِلَافِ الْمَرِيعِ وَالْمُدَوَّرِ مَذْكُورٌ فِي الْمَطْوَلَاتِ .

(وَتَحْرُمُ الطَّهَارَةُ) وَغَيْرُهَا مِنْ سَائِرِ وَجُوهِ الْأَسْتِعْمَالِ مَا عدا الشُّرْبَ (بِالْمَاءِ الْمُسَبَّلِ لِلشُّرْبِ) لَكِنْ تَصَحُّ الطَّهَارَةُ بِهِ ، وَيَجِبُ التَّيَمُّمُ بِحَضْرَتِهِ وَلَا قَضَاءَ ، وَمِثْلُهُ مَا جُهِلَ حَالُهُ ، سِوَا مَا أَدَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّهُ مَسْبَلٌ لِلشُّرْبِ - كَالْجَوَابِي^(١) الْمَوْضُوعَةِ بِالطَّرِيقِ - أَوْ لَا كَالصَّهَارِيِّجِ .
وَيَحْرُمُ حَمْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمَسْبَلِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ مَا لَمْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ^(٢) .

(فَضْلُهُ)

فِي الْأَجْتِهَادِ

وهو - كالتَّحْرِي - : بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ فِي تَحْصِيلِ الْمَقْصُودِ .

(إِذَا أَشْتَبَهَ عَلَيْهِ طَاهِرٌ) مِنْ مَاءٍ أَوْ تَرَابٍ أَوْ غَيْرِهِمَا (بِمُتَنَجِّسٍ) أَوْ طَهْرٌ بِمُسْتَعْمَلٍ (. . أَجْتَهَدَ) وَجُوبًا - إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَاءِ أَوْ التَّرَابِ ، أَوْ اضْطُرَّ إِلَى تَنَاوُلِ الْمُتَنَجِّسِ - وَجَوَازًا فِيمَا عدا ذَلِكَ ، (وَتَطَهَّرَ بِمَا ظَنَّ طَهَارَتَهُ) وَاسْتَعْمَلَهُ ؛ لِأَنَّ التَّطَهُّرَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

(١) الجوابي - جمع جابية - : وهي ما يُجمع فيها الماء من حوض وغيره ، وفي « موهبة ذي الفضل » (١٣٣ / ١) : (الخوابي) بالخاء المعجمة ، وهي بمعناها .

(٢) قال الشيخ باعثن رحمه الله تعالى في « بشرى الكريم » (ص ٨٣) : (ويحرم حمل شيء منه إلى غير محله إلا لضرورة ؛ كَأَن تَوَقَّعَ الْمَارُّ بِهَا عَطْشًا فَيَجُوزُ أَنْ يَحْمِلَ مِنْهُ قَدْرَ حَاجَتِهِ ، فَإِنْ اسْتَغْنَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ . . وَجِبَ رَدُّهُ) . فَيَجِبُ تَنْبِيهُ النَّاسِ لِمَسْأَلَةِ الْمَاءِ الْمَوْقُوفِ وَالْمَسْبَلِ ؛ لِمَا يَحْصُلُ مِنَ التَّهَانُوتِ فِي ذَلِكَ .

وَلَوْ أَعْمَى . وَإِذَا أَخْبَرَهُ بِنَجْسِهِ ثِقَةً وَبَيَّنَ السَّبَبَ وَكَانَ فِئْهَافُ مُوَافِقًا . . أَعْتَمَدَهُ .

وَحِلُّ التَّنَافُلِ وَالْأَسْتَعْمَالِ ، وَالْتَوَصُّلُ إِلَى ذَلِكَ مُمْكِنٌ بِالْأَجْتِهَادِ ، فَوَجِبَ عِنْدَ الْإِشْتِبَاهِ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا ، كَمَا مَرَّ .

وَلِلْأَجْتِهَادِ شُرُوطٌ أَرْبَعَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنَ الْمَشْتَبِهَيْنِ أَصْلٌ فِي التَّطْهِيرِ وَالْحِلِّ ، فَلَوْ أَشْتَبَهَ مَاءٌ بِمَاءٍ وَرِدَ ، أَوْ طَاهِرٌ بِنَجْسٍ أَلَيْنِ . . فَلَا أَجْتِهَادَ ، بَلْ يَتَوَضَّأُ بِالْمَاءِ وَمَاءِ الْوَرْدِ بِكُلِّ مَرَّةٍ .

ثَانِيهَا : أَنْ يَكُونَ لِلْعَلَامَةِ فِيهِ مَجَالٌ ؛ فَلَا يَجُوزُ الْأَجْتِهَادُ إِلَّا بِعَلَامَةٍ ؛ كَتَغْيِيرِ أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ وَنَقْصِهِ وَأَضْطِرَابِهِ ، وَقُرْبِ نَحْوِ كَلْبٍ أَوْ رَشَاشٍ مِنْهُ ؛ لِإِفَادَةِ غَلْبَةِ الظَّنِّ حِينَئِذٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا فِيهِ مَجَالٌ ، كَمَا لَوْ أَخْتَلَطَتْ مَحْرَمُهُ بِنِسْوَةٍ .

ثَالِثُهَا : ظَهُورُ الْعَلَامَةِ ، فَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ . . لَمْ يَعْمَلْ بِهِ ، سِوَاءِ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ فِي إِدْرَاكِهَا الْبَصَرُ ، بَلْ يَتَحَرَّى مَنْ وَقَعَ لَهُ الْإِشْتِبَاهُ (وَلَوْ) كَانَ (أَعْمَى) فَإِنَّ لَهُ طَرِيقًا فِي التَّوَصُّلِ إِلَى الْمَقْصُودِ ؛ كَسَمَاعِ صَوْتٍ ، وَنَقْصِ مَاءٍ ، وَأَعْوَجَاجِ الْإِنَاءِ ، وَأَضْطِرَابِ غَطَائِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ . . قَلَّدَ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَقْلُدُهُ ، أَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مُقْلَدُوهُ . . تَيَمَّمَ .

وَالْبَصِيرُ لَا يَقْلُدُ بَلْ يَتَيَمَّمُ ، وَشَرُطُ صِحَّةِ التَّيَمُّمِ اتِّلَافُ الْمَاءَيْنِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا طَهُورٌ بَيِّنٌ ، وَالتَّيَمُّمُ لَا يَصِحُّ مَعَ وَجُودِهِ .

رَابِعُهَا : تَعَدُّدُ الْمَشْتَبِهِ وَبِقَاءُ الْمَشْتَبِهَيْنِ ؛ فَلَا أَجْتِهَادَ فِي وَاحِدٍ أَبْتَدَاءً وَلَا أَنْتِهَاءً .

وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْأَجْتِهَادِ لِكُلِّ طَهْرٍ - وَلَوْ مُجَدِّدًا - وَإِنْ لَمْ يَكْفِهِ ؛ لَوْجُوبِ اسْتِعْمَالِ النَّاقِصِ .
ثُمَّ إِنْ وَافَقَ أَجْتِهَادُهُ الْأَوَّلَ . . فَذَلِكَ ، وَإِلَّا . . اتَّلَفَهُمَا ثُمَّ تَيَمَّمَ .

(وَإِذَا أَخْبَرَهُ بِنَجْسِهِ) أَيِ : أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ (ثِقَةً) وَلَوْ عَدَلَ رَوَايَةً كَأَمْرَةٍ وَعَبْدٍ ، (وَبَيَّنَ السَّبَبَ) أَوْ أَطْلَقَ (وَكَانَ فِئْهَافُ مُوَافِقًا) لِلْمُخْبِرِ فِي بَابِ تَنْجُسِ الْمِيَاهِ (. . أَعْتَمَدَهُ) وَجُوبًا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَطْلَقَ وَهُوَ عَامِيٌّ أَوْ مُخَالِفٌ . . فَلَا يَعْتَمَدُهُ .

وُخْرِجَ بِدَلَالَةِ (الثَّقَةِ) : الصَّبِيِّ ، وَالْمَجْنُونِ ، وَالْفَاسِقِ ، وَالْكَافِرِ ؛ فَلَا يُقْبَلُ خَبَرُهُمْ إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْمَجَانِينِ وَبَلَغَ عِدَدُ التَّوَاتُرِ ، أَوْ مَنْ يَخْبِرُ عَنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ . . فَهُوَ مُقْبُولٌ مُطْلَقًا .

وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِلَّا لِضُرُورَةٍ ، وَاتِّخَاذُهَا وَلَوْ إِنَاءً صَغِيرًا كَمُكْحَلَةٍ ، وَمَا ضُبِّبَ بِالذَّهَبِ . وَلَا يَحْرُمُ مَا ضُبِّبَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا ضَبَّةٌ كَبِيرَةٌ لِلزَّيْنَةِ ، . .

(فَضَائِلُ)

في الأواني

(وَيَحْرُمُ) على المكلف ولو أنشئ (اسْتِعْمَالُ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) في الطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا ، لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ - ولو صغيراً - كَسَقِيهِ فِي مُسْعَطٍ فِضَّةٍ ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فِيهِمَا مَعَ اقْتِرَانِهِ بِالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ .

وَقِيَِسَ بِهِمَا سَائِرُ وَجُوهِ الاسْتِعْمَالِ ؛ كَالاحتِواءِ عَلَى مِجْمَرَةٍ ، وَشَمِّ رَائِحَتِهَا مِنْ قُرْبٍ ؛ بِحَيْثُ يَصِيرُ عُرْفًا مُتَطَيِّبًا بِهَا (إِلَّا لِضُرُورَةٍ) بَأَن لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا .

(وَ) يَحْرُمُ (اتِّخَاذُهَا) لِأَنَّهُ يَجْرُ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا الْمَحْرَمِ كَالِإِنَاءِ الْمَحْرَمِ (وَلَوْ) كَانَ الْمُسْتَعْمَلُ (إِنَاءً صَغِيرًا) جَدًّا حَتَّى سَاوَى الضَّبَّةَ الْمُبَاحَةَ ؛ كَمِرْوَدٍ ، وَ (كَمُكْحَلَةٍ) وَخِلَالٍ ؛ لِعُمُومِ النَّهْيِ عَنِ الْإِنَاءِ .

(وَ) يَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ (مَا ضُبِّبَ بِالذَّهَبِ) مُطْلَقًا^(١) ، أَوْ طُلِيتْ ضَبَّةٌ بِهِ بِحَيْثُ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ صَغُرَتِ الضَّبَّةُ وَكَانَتْ لِحَاجَةٍ ؛ لِأَنَّ الْخِيَلَاءَ فِيهِ أَشَدُّ .

(وَلَا يَحْرُمُ مَا ضُبِّبَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا ضَبَّةٌ كَبِيرَةٌ لِلزَّيْنَةِ) وَحَدَّهَا ، أَوْ مَعَ الْحَاجَةِ . . فَتَحْرُمُ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ السَّرَفِ وَالْخِيَلَاءِ ، بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ لِلزَّيْنَةِ ، وَالْكَبِيرَةِ لِحَاجَةٍ ، وَالصَّغِيرَةِ لِحَاجَةٍ . . فَإِنَّهَا تَحِلُّ وَإِنْ لَمَعَتْ مِنْ بُعْدٍ ، أَوْ كَانَتْ بِمَحَلِّ الشُّرْبِ ، أَوْ اسْتَوْعَبَتْ جِزَاءً مِنَ الْإِنَاءِ ؛ لِانْتِفَاءِ الْخِيَلَاءِ ، مَعَ الْكَرَاهَةِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ .

وَضَابِطُ الصَّغَرِ وَالْكِبَرِ الْغُرْفُ ، وَلَوْ شَكَّ فِي الْكِبَرِ . . فَالْأَصْلُ الْإِبَاحَةُ .

وَالْمُرَادُ بِ(الْحَاجَةِ) : الْغَرَضُ الْمَتَعَلِّقُ بِالتَّضْبِيبِ سِوَى التَّزْيِينِ ؛ كِإِصْلَاحِ كَسْرٍ ، وَشَدٍّ ، وَتَوَثُّقٍ .

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « مَوْهَبَةِ ذِي الْفَضْلِ » (١ / ١٥٠) : (أَي : مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ، هَذَا مَا رَجَّحَهُ النَّوَوِيُّ خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ ، حَيْثُ سَوَّى بَيْنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي التَّفْصِيلِ ، وَعَلَيْهِ جَرَى الْبَارِزِيُّ فِي « الزَّيْدِ » ، وَابْنُ رِسْلَانَ فِي « نَظْمِهِ ») .

وَيَحِلُّ الْمُمَوَّهَ بِهِمَا .

فَضَائِلُ

يُسْنُ السَّوَاكُ فِي كُلِّ حَالٍ ،

(وَيَحِلُّ) الْإِنَاءُ (الْمُمَوَّهَ بِهِمَا)^(١) أَي : بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِنْ لَمْ يَتَحَصَّلْ مِنْهُمَا شَيْءٌ بِالْعَرَضِ عَلَى النَّارِ ، وَإِلَّا . . . حَرَّمَ .

أَمَّا إِنَاءُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِذَا غُشِّيَ بِنُحَاسٍ أَوْ نَحْوِهِ بَحِيثٌ سَتَرُهُ . . فَإِنَّهُ يَحِلُّ ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ التَّحْرِيمِ الْعَيْنُ مَعَ الْخِيَلَاءِ ، وَهُمَا موجودانِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي .

هَذَا فِي الْأَسْتِدَامَةِ ، أَمَّا فِعْلُ التَّمْوِيهِ وَالْأَسْتِجَارُ لَهُ . . فَحَرَامٌ مُطْلَقًا حَتَّى فِي الْكَعْبَةِ .

وَلَوْ فَتَحَ فَاهُ لِلْمَطَرِ النَّازِلِ مِنْ مِيزَابِهَا . . لَمْ يَحْرَمْ عَلَى الْأَوْجِهِ وَإِنْ مَسَّهُ الْفَمُ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعُدُّ مُسْتَعْمَلًا لَهُ .

وَيَحِلُّ حَلْقَةُ الْإِنَاءِ وَرَأْسُهُ وَسِلْسِلَتُهُ وَلَوْ مِنْ فِضَّةٍ ؛ لِإِنْفِصَالِهَا عَنْهُ ، مَعَ أَنَّهَا لَا تَسْمَى إِنَاءً .

وَلَا يَنَافِي مَا هُنَا قَوْلُهُمْ : يَحِلُّ الْأَسْتِنْجَاءُ بِالْقَدِّ ؛ لِأَنَّ مُحَلَّهُ فِي قِطْعَةٍ لَمْ تُطْبَعْ أَوْ تَهَيَّأَ لَهُ ، وَإِلَّا . . . حَرَّمَ الْأَسْتِنْجَاءُ بِهَا أَيْضًا .

وَخَرَجَ بـ (أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) : سَائِرُ الْأَوَانِي - وَلَوْ مِنْ جَوَاهِرَ نَفِيسَةٍ - فَيَحِلُّ أَسْتِعْمَالُهَا ؛ لِأَنَّ أَلْفَقِرَاءَ يَجْهَلُونَهَا ، فَلَا تَنْكَسِرُ قُلُوبُهُمْ بِرُؤْيَيْهَا .

نَعَمْ ؛ يَحْرُمُ أَسْتِعْمَالُ الْإِنَاءِ النَّجَسِ فِي غَيْرِ جَافٍ وَمَاءٍ كَثِيرٍ ؛ لِأَنَّهُ يُنَجِّسُهُ .

(فَضَائِلُ)

فِي خِصَالِ الْفِطْرَةِ

(يُسْنُ السَّوَاكُ فِي كُلِّ حَالٍ) لِلْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الشَّهِيرَةِ فِيهِ ، وَلَوْ أَكَلَ نَجَسًا . . وَجَبَتْ إِزَالَةُ دُسُومَتِهِ بِسَوَاكِ أَوْ غَيْرِهِ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (أَمَّا فِعْلُ التَّمْوِيهِ . . فَحَرَامٌ فِي نَحْوِ سَقْفٍ وَإِنَاءٍ وَغَيْرِهِمَا مُطْلَقًا ، خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ بِلَا فَائِدَةٍ ، فَلَا أَجْرَةَ لَصَانَعِهِ كَالْإِنَاءِ ، وَلَا أَرَشَ عَلَى مُزِيلِهِ أَوْ كَاسِرِهِ ، وَالْكَعْبَةُ وَغَيْرُهَا فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ . اهـ « تَحْفَةُ » [١٢٣ / ١] .)

وَيَتَأَكَّدُ لِلْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ لِكُلِّ إِحْرَامٍ ، وَإِرَادَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالذِّكْرِ ،
وَأَصْفِرَارِ الْأَسْنَانِ ، وَدُخُولِ الْبَيْتِ ، وَالْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ ، وَإِرَادَةِ النَّوْمِ ، وَلِكُلِّ حَالٍ
يَتَغَيَّرُ فِيهِ أَلْفَمٌ . وَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ

(وَيَتَأَكَّدُ لِلْوُضُوءِ) وَالتَّيَمُّمِ ؛ لَخَيْرٍ فِيهِ .

(و) يَتَأَكَّدُ عِنْدَ إِرَادَةِ (الصَّلَاةِ لِكُلِّ إِحْرَامٍ) وَلَوْ لِنَفْلٍ وَسُجْدَةٍ تَلَاوَةٍ أَوْ شُكْرِ وَإِنْ كَانَ فَاقَدَ
الطَّهْرَيْنِ ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ فَمُهُ ، أَوْ أَسْتَاكَ لِلْوُضُوءِ وَقَرَّبَ الْفَصْلَ ؛ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ : « رَكَعَتَانِ بِسِوَاكِ
خَيْرٌ مِنْ سَبْعِينَ رَكَعَةً بِغَيْرِ سِوَاكِ » .

وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَوْ خَشِيَ تَنْجُسَ فَمِهِ . . لَمْ يُنْدَبْ لَهَا ، وَأَنَّهُ لَوْ تَذَكَّرَ فِيهَا أَنَّهُ تَرَكَهُ . . تَدَارَكَهُ بِفَعْلٍ
قَلِيلٍ .

(و) عِنْدَ (إِرَادَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَالْحَدِيثِ ، وَالذِّكْرِ) وَكَذَا كُلِّ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ ، وَيَكُونُ قَبْلَ
الاستعاذة .

(وَأَصْفِرَارِ الْأَسْنَانِ) بِعَنِي تَغْيِيرِهَا وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فَمُهُ .

(و) عِنْدَ (دُخُولِ الْبَيْتِ) أَيِ : الْمَنْزِلِ ، وَيَصْحُحُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْكَعْبَةُ ؛ إِذْ يَتَأَكَّدُ لِدُخُولِ كُلِّ
مَسْجِدٍ .

(و) عِنْدَ (الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ) لِأَنَّهُ يُورِثُ التَّغْيِيرَ .

(و) عِنْدَ (إِرَادَةِ النَّوْمِ) لِأَنَّهُ يَخَفِّفُ التَّغْيِيرَ النَّاشِءَ مِنْهُ .

(و) يَتَأَكَّدُ أَيْضاً (لِكُلِّ حَالٍ يَتَغَيَّرُ فِيهِ أَلْفَمٌ) وَعِنْدَ كُلِّ طَوَافٍ وَخُطْبَةٍ ، وَأَكْلِ شَيْءٍ مَتْنٍ ، وَبَعْدَ
الْوَتْرِ ، وَفِي السَّحَرِ ، وَلِلصَّائِمِ قَبْلَ أَوَانِ الْخُلُوفِ ، وَعِنْدَ الْأَحْتِضَارِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَهِّلُ طُلُوعَ الرُّوحِ .
وَيُسْنِ التَّخَلُّلَ قَبْلَ السَّوَالِ وَبَعْدَهُ ، وَمِنْ آثَارِ الطَّعَامِ .

(وَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ) وَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهِ لِتَغْيِيرِ حَدَثٍ فِي فَمِهِ مِنْ غَيْرِ الصَّوْمِ ؛ كَأَنْ نَامَ ، أَوْ
أَكَلَ ذَا رِيحٍ كَرِيهٍ نَاسِئاً ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الْخُلُوفَ الْمَطْلُوبَ بِقَاوُئِهِ ، فَإِنَّهُ عِنْدَ اللَّهِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ .
وَلَوْ لَمْ يَتَعَاطَ مُفْطِراً يَتَوَلَّدُ مِنْهُ تَغْيِيرُ أَلْفَمٍ ^(١) لَيْلاً . . كَرَهُ لَهُ السَّوَالُ مِنْ بَعْدِ الْفَجْرِ ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ

(١) فِي غَيْرِ (ج) : (أَلْتَنَّة) .

وَيَحْصُلُ بِكُلِّ خَشِنٍ إِلَّا إِصْبَعَهُ ، وَالْأَرَاكَ أَوْلَىٰ ثُمَّ النَّخْلُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَاكَ بِبَابِسٍ
نُدِّيٍّ بِالْمَاءِ ، وَيَسْتَاكَ عَرْضاً إِلَّا فِي اللِّسَانِ . وَأَنْ يَدَّهِنَ غَبّاً ، وَيَكْتَحِلَ وَتِراً ثَلَاثَةً
ثَلَاثَةً ، وَيَقْصَّ الشَّارِبَ ،

الْخُلُوفَ النَّاشِئَةَ مِنَ الصَّوْمِ دُونَ غَيْرِهِ .

(وَيَحْصُلُ) فضله (بِكُلِّ خَشِنٍ) وَلَوْ نَحَرَ أَشْنَانٍ ، بخلافه بنحوِ ماءِ الْغَاسُولِ^(١) وَإِنْ نَقَّى
الْأَسْنَانَ وَأَزَالَ الْقَلَحَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى سِوَاكَ (إِلَّا إِصْبَعَهُ) الْمُتَّصِلَةُ بِهِ وَإِنْ كَانَتْ خَشَنَةً ؛ لِأَنَّهَا
لَا تُسَمَّى سِوَاكَ ، وَلِأَنَّهَا جِزْءٌ مِنْهُ ، أَمَّا إِصْبَعُ غَيْرِهِ أَوْ إِصْبَعُهُ الْمُنْفَصَلَةُ عَنْهُ . . فَتَجْزِئُ إِنْ كَانَتْ
خَشَنَةً وَإِنْ وَجِبَ دَفْنُهَا فَوْرًا .

(وَالْأَرَاكَ أَوْلَىٰ ، ثُمَّ النَّخْلُ) ثُمَّ ذُو الرِّيحِ الطَّيِّبِ ، ثُمَّ الْيَابِسُ الْمُنْدِيُّ بِالْمَاءِ ، ثُمَّ الْعُودُ^(٢) .
وَلَا يَكْرَهُ سِوَاكَ الْغَيْرِ إِذَا أَذِنَ ، وَإِلَّا . . حَرُمَ .

(وَيُسْتَحَبُّ) إِذَا لَمْ يَجِدْ سِوَاكَ رَطْباً ، أَوْ لَمْ يُرِدْ أَلَا سْتِيَاكَ بِهِ (أَنْ يَسْتَاكَ بِبَابِسٍ نُدِّيٍّ بِالْمَاءِ) لَا
بِغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ فِي الْمَاءِ مِنَ التَّنْظِيفِ الْمَقْصُودَ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ ، (وَ) أَنْ (يَسْتَاكَ عَرْضاً) أَيِ : فِي
عَرْضِ الْأَسْنَانِ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا ؛ لِحَدِيثٍ مَرْسَلٍ فِيهِ .

وَيُكْرَهُ طَوْلًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُدْمِي الثَّلْثَةَ وَيُفْسِدُهَا (إِلَّا فِي اللِّسَانِ) فَيُسْنُ طَوْلًا ؛ لِحَدِيثٍ فِيهِ ، وَيُكْرَهُ
بِالْمَبْرَدِ ، وَمَعَ الْكَرَاهَةِ يَحْصُلُ لَهُ أَصْلُ الثَّلْثَةِ .

وَيُسْنُ كَوْنُهُ بِالْيَدِ الْيَمْنَى وَإِنْ كَانَ لِإِزَالَةِ تَغْيِيرٍ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَا تَبَاشِرُهُ .

وَأَنْ يَبْدَأَ بِجَانِبِ فَمِهِ الْيَمَنِ وَيَذْهَبَ إِلَى الْوَسْطِ ، ثُمَّ بِالْأَيْسَرِ وَيَذْهَبَ إِلَيْهِ .

(وَ) يُسْتَحَبُّ (أَنْ يَدَّهِنَ غَبّاً) أَيِ : وَقْتًا بَعْدَ وَقْتٍ ، (وَ) أَنْ (يَكْتَحِلَ وَتِراً ثَلَاثَةً) فِي الْعَيْنِ
الْيَمْنَى ثُمَّ (ثَلَاثَةً) فِي الْيَسْرَى .

(وَ) أَنْ (يَقْصَّ الشَّارِبَ) حَتَّى يَتَبَيَّنَ حُمْرَةُ الشَّفَةِ بَيَانًا ظَاهِرًا وَلَا يَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ ، وَهَذَا هُوَ

(١) الغاسول : هو ورق النَّبْتِ يُدْقُ وَيُبَلُّ بِالْمَاءِ .

(٢) فِي هَامِشٍ (ج) : (قَوْلُهُ : « ثُمَّ الْعُودُ » أَيِ : الْعُودُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ كَأَشْنَانٍ أَوْ خَرْقَةٍ . « حَاشِيَةٌ »

[٣٨ / ١] .

وَيُقْلَمَ الظُّفْرُ ، وَيَنْتَفَ الْإِبْطُ ، وَيُزِيلَ شَعْرَ الْعَانَةِ ، وَيُسْرَحَ اللَّحْيَةُ ، وَيَخْضَبَ الشَّيْبُ بِحُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ ؛ وَالْمَرْوَجَةُ يَدَيْهَا وَرِجْلَيْهَا بِالْحِنَاءِ

المراد بإحفاء الشوارب الوارد في الحديث ، كما قاله النووي ، واختار بعض المتأخرين أن حلقه سنة أيضاً ؛ لحديث فيه .

(و) أن (يُقْلَمَ الظُّفْرُ) والأفضل أن يبدأ بسبابة يده اليمنى ثم الوسطى ، فالبنصر فالخنصر فالإبهام ، فخنصر اليسرى فالبنصر فالوسطى فالسبابة فالإبهام ، أمّا رجلاه . . فيقلمهما كما يخللها في الوضوء .

(و) أن (يَنْتَفَ الْإِبْطُ) ويحصل أصل الشَّتَّة بحلقه ، هذا إن قدر على التفت ، وإلا . . فالحلق أفضل .

(و) أن (يُزِيلَ شَعْرَ الْعَانَةِ) والأولى للذكر حلقه وللأنثى نتفه ، ولا يؤخر ما ذكر عن وقت الحاجة ، ويكره كراهة شديدة تأخيرها عن أربعين يوماً .

ويُسْنُ أيضاً غسل الأبراجم ؛ وهي : عقد ظهور الأصابع ، وإزالة وسخ معاطف الأذن وصماخها ، والأنف وسائر البدن .

(و) أن (يُسْرَحَ اللَّحْيَةُ ، و) أن (يَخْضَبَ الشَّيْبُ بِحُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ) للاتباع ، ويحرم بالسواد إلا لإرهاب الكفار كغازي .

(و) أن تخضب المرأة (الْمَرْوَجَةُ يَدَيْهَا وَرِجْلَيْهَا بِالْحِنَاءِ) إن كان زوجها يحب ذلك - ويسن البداءة في كل ذلك باليمنى - أمّا غيرها . . فلا يندب لها ذلك ، بل يحرم عليها الخضب بالسواد ، وتطريف الأصابع^(١) ، وتحميم الوجنة إن كانت خلية أو لم يأذن لها حليلها .

وكذا يحرم عليها وصل شعرها بشعر نجس أو بشعر آدمي مطلقاً ، وكذا بالطاهر على الخلقة والمزوجة والمملوكة بغير إذن حليلها .

والوشر - وهو : تحديد أطراف الأسنان وتفريقها - كالوصل بشعر طاهر ، ولا بأس بتصفيف الطرر^(٢) ، وتسوية الأصداغ .

(١) تطريف الأصابع : هو خضب أصابعها بالحناء مع السواد .

(٢) الطرر - جمع طرة - وهي : طرف شعر الناصية .

وَيُكْرَهُ الْقَزَعُ ، وَتَنْفُ الشَّيْبِ ، وَتَنْفُ اللَّحْيَةِ ، وَالْمَشْيُ فِي نَعْلٍ وَاحِدٍ ، وَالْإِنْتِعَالُ قَائِماً .

(وَيُكْرَهُ الْقَزَعُ) وهو : حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَلَا بِأَسَ بِحَلْقِ جَمِيعِهِ لِمَنْ لَا يَخْفُ عَلَيْهِ تَعَهُدُهُ ، وَتَرْكُهُ لِمَنْ يَخْفُ عَلَيْهِ .

وَلَوْ خَشِيَ مِنْ تَرْكِهِ مَشَقَّةً . . سُنَّ لَهُ حَلْقُهُ . وَفُرْقُهُ سَنَةً .

(وَتَنْفُ الشَّيْبِ) لِأَنَّهُ نُورٌ ، بَلْ قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : (وَلَوْ قِيلَ بِتَحْرِيمِهِ . . لَمْ يَبْعُدْ) . وَنَصٌّ عَلَيْهِ فِي « الْأُمِّ » .

(وَتَنْفُ اللَّحْيَةِ) إِشَاراً لِلْمُرُودَةِ ، وَتَبْيِضُهَا بِالْكَبْرِيتِ أَسْتَعْجَالاً لِلشَّيْخُوخَةِ ، وَتَصْفِيْفُهَا طَاقَةً فَوْقَ طَاقَةِ تَحْسِينِهَا ، وَالزِّيَادَةُ فِيهَا وَالنَّقْصُ مِنْهَا بِالزِّيَادَةِ فِي شَعْرِ الْعِذَارَيْنِ مِنَ الصُّدْغَيْنِ ، أَوْ أَخَذِ بَعْضِ الْعِذَارِ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَنْفُ جَانِبِي الْعَنْفَقَةِ وَتَرْكُهَا شِعْثَةً ؛ إِظْهَاراً لِقِلَّةِ الْمَبَالَاةِ بِنَفْسِهِ ، وَالنَّظَرُ فِي بَيَاضِهَا وَسَوَادِهَا إِعْجَاباً وَافْتِخَاراً ، وَلَا بِأَسَ بِتَرْكِ سَبَالِيهِ ؛ وَهُمَا : طَرَفَا الشَّارِبِ .

(وَ) يُكْرَهُ بِلَا عَذْرِ (الْمَشْيُ فِي نَعْلٍ وَاحِدٍ) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ ، وَالْمَعْنَى فِيهِ : أَنَّ مَشْيَهُ يَخْتَلُ بِذَلِكَ ، وَقِيلَ : لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْعَدَلِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ ، وَكَالْعَلِ الْخَفُفُ وَنَحْوُهُ .

(وَالْإِنْتِعَالُ قَائِماً) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ أَيْضاً ؛ وَلِأَنَّهُ يُخْشَى مِنْهُ سُقُوطُهُ .

وَإِطَالَةُ الْعَذْبَةِ وَالْثَوْبِ وَالْإِزَارِ عَنِ الْكَعْبَيْنِ لَا لِلْخِيَلَاءِ ، وَإِلَّا . . حَرَمَ .

وَلُبْسُ الْخَشَنِ لَغَيْرِ غَرَضٍ شَرْعِيٍّ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

وَيُسْنُ أَنْ يَبْدَأَ بِيَمِينِهِ لُبْساً وَيَسَارِهِ خَلْعاً ، وَأَنْ يَخْلَعَ نَحْوَ نَعْلَيْهِ إِذَا جَلَسَ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُمَا وَرَاءَهُ أَوْ بَجَانِبِهِ إِلَّا لِعَذْرِ كَخَوْفٍ عَلَيْهِمَا .

وَأَنْ يَطْوِيَ ثِيَابَهُ ذَاكراً أَسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَذْبَتَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ ، وَكَمَّهُ إِلَى رُسْغِهِ .

وَلِلْمَرْأَةِ إِرسَالُ الثَّوْبِ عَلَى الْأَرْضِ ذِرَاعاً . وَلَا يُكْرَهُ إِرسَالُ الْعَذْبَةِ وَلَا عَدْمُهُ .

فَضْلُكَ

وَفَرُوضُ الْوُضُوءِ سِتَّةٌ : الْأَوَّلُ : نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدَثِ ، أَوْ الطَّهَّارَةِ لِلصَّلَاةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ،

(فَضْلُكَ)

فِي الْوُضُوءِ

وهو معقول المعنى ، وفرض مع الصَّلَاةِ على الأوجه قبل الهجرة بسنة ، وهو من خصائص هذه الأمة بالنسبة لبقية الأمم ، لا لأنبيائهم .

وموجبهُ : الحدث ، وإرادة فعل ما يتوقف عليه ، وكذا يقال في الغسل .

(وَفَرُوضُ الْوُضُوءِ سِتَّةٌ :

الْأَوَّلُ) : النِّيةُ^(١) : لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » أَي : إِنَّمَا صَحَّتْهَا بِالنِّيَّةِ^(٢) ، فَتَجِبُ إِذَا : (نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدَثِ) أَي : رَفْعِ حُكْمِهِ وَإِنْ نَوَى بَعْضَ أَحْدَاثِهِ ؛ كَأَنْ نَامَ وَبَالَ ، فَنَوَى رَفْعَ حَدَثِ النَّوْمِ لَا الْبَوْلِ ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ لَا يَتَجَرَّأُ ، فَإِذَا أَرْتَفَعَ بَعْضُهُ . . أَرْتَفَعَ كُلُّهُ .

وكذا لو نوى غير حدثه ؛ كَأَنْ نَامَ فَنَوَى رَفْعَ حَدَثِ الْبَوْلِ ، لَكِنْ بَشَرِطَ أَنْ يَكُونَ غَالِطًا ، وَإِلَّا . . كَانَ مُتْلَاعِبًا .

(أَوْ) نِيَّةُ (الطَّهَّارَةِ لِلصَّلَاةِ) أَوْ نَحْوِهَا ، أَوْ الطَّهَّارَةِ عَنِ الْحَدَثِ ، وَلَا يَكْفِي فِيهِ نِيَّةُ الطَّهَّارَةِ فَقَطْ ، وَلَا الطَّهَّارَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى الْأَوْجِهِ .

(أَوْ) نِيَّةُ (نَحْوِ ذَلِكَ) كَنِيَّةِ أَدَاءِ الْوُضُوءِ ، أَوْ فَرْضِهِ ، أَوْ الْوُضُوءِ . . وَإِنَّمَا لَمْ تَصَحَّ نِيَّةُ الْغُسْلِ ؛

(١) في هامش (ج) : (و) شرطها : إسلام الناوي ، وتمييزه ، وعلمه بالمنوي ، وعدم إتيانه بما ينافيها ؛ بأن يستصحبها حكماً ، وألا تكون معلقة ، فلو قال : إن شاء الله ؛ فإن قصد التعليق أو أطلق . . لم تصح ، وإن قصد التبرك . . صحَّتْ . « إقناع » [ص ٣١] . وفي هامشها أيضاً : (فائدة : لو شك في أثناء الوضوء في النية هل نوى أم لا . . بطل ، أو بعده . . فلا ، بخلاف الصلاة ؛ فإنه يضرُّ مطلقاً ، والفرق بينهما : أن الوضوء وسيلة ، ويُغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد . اهـ « ابن حجر ») .

(٢) في هامش (د) : (قال في « الإمداد » : « ولأن الوضوء عبادة فعلية محضة فاعتبر فيها النية كالصلاة ، فخرج نحو الأكل ، ونحو الأذان ، ونحو ستر العورة ») .

عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ . وَيَنْوِي سَلِسُ الْبَوْلِ وَنَحْوَهُ أَسْتَبَاحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ تَوَضَّأَ لِسُنَّةٍ . . نَوَى أَسْتَبَاحَةَ الصَّلَاةِ

لأنه قد يكون عادةً بخلاف الوضوء^(١) - وكنيةً أَسْتَبَاحَةً مفتقرٍ إلى الوضوء كالصلاة ، وإن لم يدخل وقتها ؛ كالعيد في رجب ، وطوافٍ وإن كان في الهند مثلاً .

ولا يُعتدُّ بالنية إلا إن كانت (عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ) فَإِنْ غَسَلَ جُزْءاً مِنْهُ قَبْلَهَا . . لغا ، فإذا قرنها بجزء بعده . . كان الذي قارنها هو أوَّلُهُ ، ووجب إعادةُ غَسْلِ ما تقدَّم عليها .

ثمَّ المتوضَّئُ : إمَّا سليمٌ وإمَّا سَلِسٌ ، فَالسَّليْمُ يَصِحُّ وضوؤه بجميع النيات السابقة ، بخلاف السَّليْسِ .

(وَ) مِنْ ثَمَّ : (يَنْوِي سَلِسُ الْبَوْلِ وَنَحْوِهِ) كَالْمَذِي وَالْوَذِي (أَسْتَبَاحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ) أَوْ غَيْرَهَا مِنْ النِّيَّاتِ السَّابِقَةِ ، لَا رَفْعَ الْحَدَثِ وَالطَّهَّارَةَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ حَدَثَهُ لَا يَرْتَفِعُ ، وَيَسْتَبِيحُ السَّليْسُ بِذَلِكَ مَا يَسْتَبِيحُهُ الْمُتَيَمِّمُ مِمَّا يَأْتِي .

وإِنَّمَا تَلَزَمَتْ نِيَّةُ الْفَرَضِ إِنْ تَوَضَّأَ لَفَرَضٍ (وَإِنْ تَوَضَّأَ لِسُنَّةٍ^(٢) . . نَوَى أَسْتَبَاحَةَ الصَّلَاةِ) . وَلَوْ نَوَى الْمُتَوَضَّئُ مَعَ نِيَّةِ الْوَضوءِ تَبَرُّدًا أَوْ تَنْظُفًا . . كَفَى ، لَكِنْ إِنْ نَوَى ذَلِكَ فِي الْأَثْنَاءِ . . اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ ذَاكِرًا لِنِيَّةِ الْوَضوءِ ، وَإِلَّا . . لَمْ يَصِحَّ مَا بَعْدَهَا ؛ لَوْجُودِ الصَّارِفِ . وَلِذَلِكَ لَوْ بَقِيَ رَجُلًا - مثلاً - فَسَقَطَ فِي نَهْرٍ . . لَمْ يَرْتَفِعْ حَدَثُهُمَا إِلَّا إِنْ كَانَ ذَاكِرًا لَهَا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ غَسَلَهُمَا . . فَإِنَّهُ يَرْتَفِعُ مُطْلَقًا .

وَلَا يَقْطَعُ نِيَّةُ الْإِغْتِرَافِ حَكَمَ النِّيَّةِ السَّابِقَةِ وَإِنْ عَزَبَتْ^(٣) ؛ لِأَنَّهَا لِمَصْلَحَةِ الطَّهَّارَةِ لِصَوْنِهَا مَاءَهَا عَنِ الْأَسْتِعْمَالِ .

وَمَتَى شَرَكُ بَيْنَ عِبَادَةٍ وَغَيْرِهَا . . لَمْ يُثَبَّ مُطْلَقًا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ السَّلَامِ ، وَعِنْدَ الْغَزَالِيِّ : إِنْ غَلَبَ بَاعَثَ الْآخِرَةَ . . أُثِيبَ ، وَإِلَّا . . فَلَا ، وَكَلَامُ « الْمَجْمُوعِ » وَغَيْرِهِ فِي الْحَجِّ يُؤَيِّدُهُ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِنِيَّةِ الْوَضوءِ فَقَطْ دُونَ نِيَّةِ الْغَسْلِ ؛ لِأَنَّ الْوَضوءَ لَا يَكُونُ إِلَّا عِبَادَةً ، فَلَا يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهَا ؛ بِخِلَافِ الْغَسْلِ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى غَسْلِ الْجَنَابَةِ وَغَسْلِ النِّجَاسَةِ وَغَيْرِهِمَا . « خُطِيبٌ » رَحِمَهُ اللَّهُ . [٨٧ / ١] .

(٢) فِي (أ) وَ (د) : (لِلْسُنَّةِ) .

(٣) عَزَبَتْ : غَابَتْ عَنْهُ نِيَّةُ الْوَضوءِ .

الثَّانِي : غَسْلُ الْوَجْهِ ، وَحَدُّهُ : مَا بَيْنَ مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَمُقْبِلِ ذَقْنِهِ وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ ، فَمِنْهُ الْغَمَمُ وَالْهَذَبُ وَالْحَاجِبُ وَالشَّارِبُ وَالْعِذَارُ وَالْعَنْقَقَةُ بَشَرًا وَشَعْرًا وَإِنْ كَثَفَ .
وَشَعْرُ اللَّحْيَةِ

الفَرْضُ (الثَّانِي : غَسْلُ) ظاهر (الْوَجْهِ) أَي : أَنْغَسَالُهُ ، وكذا يقالُ في سائرِ الأَعْضَاءِ ؛ لِلآيَةِ .

(وَحَدُّهُ) طُولًا : (مَا بَيْنَ مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ^(١)) أَي : مَا مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ (وَ) أَسْفَلَ (مُقْبِلِ ذَقْنِهِ) .

(وَ) عَرْضًا : (مَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ ، فَمِنْهُ الْغَمَمُ) وهوَ : مَا يَنْبْتُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ مِنْ جِهَةِ الْأَغَمِّ ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِنَاتِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، كَمَا لَا عِبْرَةَ بِأَنْحِسَارِ شَعْرِ النَّاصِيَةِ .

(وَ) مِنْهُ : (الْهَذَبُ ، وَالْحَاجِبُ ، وَالشَّارِبُ ، وَالْعِذَارُ) وهوَ : الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الْعَظْمِ النَّاتِيءِ بِقُرْبِ الْأُذُنِ ، ومثلهُ الْبَيَاضُ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأُذُنِ ، (وَالْعَنْقَقَةُ) فِيحْبُ غَسْلُ جَمِيعِ الْوَجْهِ الشَّامِلِ لِمَا ذُكِرَ وَلِغَيْرِهِ (بَشَرًا) حَتَّى مَا يَظْهَرُ مِنْ حُمْرَةِ الشَّفَتَيْنِ مَعَ إِطْبَاقِ الْفَمِ ، وَمَا يَظْهَرُ مِنْ أَنْفِ الْمَجْدُوعِ ، (وَشَعْرًا) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا (وَإِنْ كَثَفَ) لِأَنَّ كَثَافَتَهُ نَادِرَةٌ .

نَعَمْ ؛ مَا خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ لَا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهِ إِنْ كَثَفَ .

وَيَجِبُ غَسْلُ جُزْءٍ مِنْ مُلَاقِي الْوَجْهِ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ ؛ إِذْ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ . . . فَهُوَ وَاجِبٌ ، وكذا يَزِيدُ أَدْنَى زِيَادَةٍ فِي الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ .

وَأَفَادَ كَلَامُهُ أَنَّ مَا أَقْبَلَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ مِنَ الْوَجْهِ ، دُونَ النَّزَعَتَيْنِ ؛ وَهُمَا : بَيَاضَانِ يَكْتَفِنَانِ النَّاصِيَةَ ، وَدُونَ مَوْضِعِ الصَّلَعِ ؛ وَهُوَ : مَا بَيْنَهُمَا إِذَا أَنْحَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ ، وَدُونَ مَوْضِعِ التَّحْذِيفِ ؛ وَهُوَ : مَا يَنْبْتُ عَلَيْهِ الشَّعْرُ مِنْ أَبْتِدَاءِ الْعِذَارِ وَالنَّزَعَةِ ، وَدُونَ وَتِدِ الْأُذُنِ ، لَكِنْ يُسَلِّ غَسْلُ جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَأَنْ يَأْخُذَ أَلْمَاءُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا ؛ لِلاتِّبَاعِ .

وَمَا مَرَّ فِي الشَّعْرِ مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ اللَّحْيَةِ وَالْعَارِضِ .

(وَشَعْرُ اللَّحْيَةِ) الْإِضَافَةُ فِيهِ بَيَانِيَّةٌ ؛ إِذِ اللَّحْيَةُ : الشَّعْرُ النَّابِتُ بِمَجْتَمَعِ اللَّحْيَيْنِ .

(١) فِي (ج) : (نَبْتُ شَعْرَ رَأْسِهِ) .

وَالْعَارِضِ إِنْ خَفَّ . . . غَسَلَ ظَاهِرَهُ وَبَاطِنَهُ ، وَإِنْ كَثَفَ . . . غَسَلَ ظَاهِرَهُ . وَيُسْتَحَبُّ تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ بِأَصَابِعِهِ مِنْ أَسْفَلَ . الثَّالِثُ : غَسْلُ أَلْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ وَمَا عَلَيْهِمَا

(وَ) شَعَرُ (الْعَارِضِ) الإِضَافَةُ فِيهِ كَذَلِكَ ؛ إِذْ هُوَ : الشَّعْرُ الَّذِي بَيْنَ اللَّحْيَةِ وَالْعِذَارِ (إِنْ خَفَّ) بَأَنَّ كَانَتِ الْبَشَرَةُ تُرَى مِنْ خِلَالِهِ فِي مَجْلِسِ التَّلَاطُبِ (. . . غَسَلَ ظَاهِرَهُ وَبَاطِنَهُ) سِوَاءٍ أَخْرَجَ عَنْ حَدِّ الْوَجْهِ أَمْ لَا .

(وَإِنْ كَثَفَ) بَأَنَّ لَمْ تَرُ مِنْهُ الْبَشَرَةُ كَذَلِكَ (. . . غَسَلَ ظَاهِرَهُ) وَلَا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهِ ؛ لِلْمَشَقَّةِ إِنْ كَانَ مِنْ رَجُلٍ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَمْرَأَةٍ أَوْ خُنْثَى . . . غَسَلَ بَاطِنَهُ مَطْلَقًا .
ولو خَفَّ الْبَعْضُ وَكَثَفَ الْبَعْضُ . . . فَلِكُلِّ حُكْمُهُ إِنْ تَمَيَّزَ ، وَإِلَّا . . . وَجِبَ غَسْلُ الْكُلِّ .
وَلَوْ خُلِقَ لَهُ وَجْهَانِ . . . غَسَلُهُمَا ، أَوْ رَأْسَانِ . . . مَسَحَ بَعْضَ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يُسَمَّى وَجْهًا وَرَأْسًا .

(وَيُسْتَحَبُّ تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ) وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا يَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهِ (بِأَصَابِعِهِ) الْيُمْنَى (مِنْ أَسْفَلَ) لِلاتِّبَاعِ .

(الثَّالِثُ : غَسْلُ أَلْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ) لِلآيَةِ .
وَالْمِرْفَقُ : مَجْتَمَعُ عَظْمِ السَّاعِدِ وَالْعُضْدِ ، فَإِنْ أَبِينِ السَّاعِدُ . . . وَجِبَ غَسْلُ رَأْسِ الْعُضْدِ .
(وَ) يَجِبُ غَسْلُهُمَا مَعَ غَسْلِ (مَا عَلَيْهِمَا) مِنْ شَعْرٍ وَإِنْ كَثَفَ ، وَأَظْفَارٍ وَإِنْ طَالَتْ ؛ كَيْدِ نَبَتْ بِمَحَلِّ الْفَرْضِ ، وَسِلْعَةٍ^(١) ، وَبَاطِنِ ثَقْبٍ ، أَوْ شَقٍّ فِيهِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ لَهُمَا غَوْرٌ فِي اللَّحْمِ . . . لَمْ يَجِبْ إِلَّا غَسْلُ مَا ظَهَرَ مِنْهُمَا ، وَكَذَا يُقَالُ فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ ، وَلَوْ خُلِقَ لَهُ يَدَانِ وَأَشْتَبَهَتِ الزَّائِدَةُ بِالْأَصْلِيَّةِ . . . وَجِبَ غَسْلُهُمَا ، وَإِنْ لَمْ تَشْتَبِه . . . غَسَلَ مَا حَازَى الْأَصْلِيَّةَ مِنَ الزَّائِدَةِ^(٢) .

- (١) فِي هَامِشِ (د) : (بَكَسْرٍ أَوْ فَتْحٍ فَسُكُونٌ ، وَفَتْحَتَيْنِ ، وَبَكَسْرٍ فَفَتْحَتَيْنِ . اهـ « قَامُوسٌ ») . وَالسِّلْعَةُ : زِيَادَةٌ تَحْدُثُ فِي الْجَسَدِ مِثْلَ الْغَدَةِ ، تَظْهَرُ بَيْنَ الْجِلْدِ وَاللَّحْمِ ، إِذَا غَمَزَتْ بِالْيَدِ . . . تَحَرَّكَتْ .
(٢) فِي هَامِشِ (د) : (قَالَ فِي « الْإِمْدَادِ » : وَلَوْ طَالَتِ الزَّائِدَةُ حَتَّى جَاوَزَتْ أَصَابِعُهَا أَصَابِعَ الْأَصْلِيَّةِ . . . فَهَلْ يَجِبُ غَسْلُ الزَّائِدِ عَلَى الْأَصْلِيَّةِ ، أَوْ لَا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحَازِيًا ؟ كُلٌّ مُحْتَمَلٌ أَيْضًا ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ . ثُمَّ رَأَيْتُ فِي =

الرَّابِعُ : مَسْحُ شَيْءٍ مِنْ بَشَرَةِ الرَّأْسِ أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ . الْخَامِسُ : غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ وَشُقُوقِهِمَا . السَّادِسُ : التَّرْتِيبُ ، فَلَوْ غَطَسَ . . صَحَّ وُضُوؤُهُ وَإِنْ لَمْ يَمْكُثْ

(الرَّابِعُ : مَسْحُ شَيْءٍ) (وَإِنْ قَلَّ) (مِنْ بَشَرَةِ الرَّأْسِ) كالبياضِ الَّذِي وراءَ الْأُذُنِ ، (أَوْ) (مِنْ شَعْرٍ) (أَوْ شَعْرَةٍ مِنْهُ ؛ لِلآيَةِ مَعَ مَا صَحَّ مِنْ مَسْحِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِناصِيَتِهِ وَعَلَى عِمَامَتِهِ .
وَإِنَّمَا يُجْزَى مَسْحُ شَعْرِ الرَّأْسِ إِنْ كَانَ دَاخِلًا (فِي حَدِّهِ) بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ الْمَمْسُوحُ عَنِ الرَّأْسِ بِالْمَدِّ مِنْ جِهَةِ نَزْوَلِهِ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ كَانَ .

وَيُجْزَى غَسْلُهُ وَبَلُّهُ بِلا كراهية ، وليس الْأُذنانِ مِنْهُ ، وخَيْرُ : « الْأُذنانِ مِنَ الرَّأْسِ » . . ضعيفٌ .
(الْخَامِسُ : غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ مَعَ الْكَعْبَيْنِ) لِلآيَةِ ؛ وَهُمَا : الْعِظْمَانِ النَّاتِنَانِ عِنْدَ مَفْصِلِ السَّاقِ وَالْقَدَمِ ، (وَ) (مَعَ) (شُقُوقِهِمَا) وَغَيْرِهِمَا مِمَّا مَرَّ فِي الْيَدَيْنِ ، وَيَجِبُ إِزَالَةُ مَا يُذَابُ فِي الشَّقِّ مِنْ نَحْوِ شَمْعٍ .
(السَّادِسُ : التَّرْتِيبُ) كَمَا ذُكِرَ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مُرْتَبًّا ، فَلَوْ قَدَّمَ عَضْوًا عَلَى مُحَلِّهِ . لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ، وَلَوْ غَسَلَ أَرْبَعَةَ أَعْضَائِهِ مَعًا . أَرْتَفَعَ حَدَثٌ وَجْهَهُ فَقَط .

وَيَكْفِي وجودُ التَّرْتِيبِ وَلَوْ تَقْدِيرًا (فَلَوْ غَطَسَ) ^(١) نَاوِيًا - وَلَوْ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ - كَمَا مَرَّ (. .) صَحَّ وُضُوؤُهُ وَإِنْ لَمْ يَمْكُثْ) زَمَنًا يُمَكِّنُ فِيهِ التَّرْتِيبُ ^(٢) ، أَوْ أَغْفَلَ لُمْعَةً ^(٣) مِنْ غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ؛ لِحَصُولِهِ تَقْدِيرًا فِي أَوْقَاتٍ لَطِيفَةٍ لَا تَظْهَرُ فِي الْحَسِّ .

وخرجَ (بِ) (غَطَسَ) : مَا لَوْ غَسَلَ أَسَافِلَهُ قَبْلَ أَعَالِيهِ . . فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى ؛ لِعَدَمِ التَّرْتِيبِ حِسًّا حِينَئِذٍ .

= « شرح البهجة » لشيخنا ما يصرح به . قال في « النهاية » : « ولو طالت الزائدة فجاوزت أصابعها أصابع الأصلية . . أُنْجَهِ وجوب غسل الزائدة ، ويُحْتَمَلُ عدمه) .

(١) في هامش (ب) : (الْمُخْدِتُ حدثًا أصغر فقط بنية رفع الحدث أو نحوه - ولو متعمداً - أو بنية رفع الجنابة أو نحوها غلطاً ، وَرَتَّبَ فِيهِمَا . . أَجْزَاهُ ، أَوْ انغمس بنية ما ذكر . « خطيب » [٩٥ / ١]) .

(٢) في هامش (ب) : (هَذَا إِنْ لَمْ يَغْتَسِلْ مُنْكَسًا بِالْأَصْبِ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا . . لَمْ يَحْصُلْ لَهُ سِوَى الْوَجْهِ - كَمَا مَرَّ - وَأَمَّا انغماسه . . فَيَكْفِي مطلقاً ، وَلَوْ أَغْفَلَ لُمْعَةً فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ . . قَطَعَ الْقَاضِي بِأَنَّهُ لَا يَكْفِي ، وَهُوَ عَلَى الرَّاجِحِ مَمْنُوعٌ ، وَعَلَى غَيْرِهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَمْكُثْ ، فَإِنْ مَكُثَ . . أَجْزَاهُ . اهـ « خطيب » [٩٥ / ١]) .

(٣) في هامش (ب) : (أَيِ : جِزْءًا) .

وَتَجِبُ الْمَوَالاةُ فِي وُضوءٍ دَائِمٍ الْحَدَثِ وَاسْتِصْحَابِ النِّيَّةِ حُكْمًا .

فَضَائِلُ

وَسُنَنُهُ : السُّوَالُ . ثُمَّ التَّسْمِيَةُ مَقْرُونَةٌ بِالنِّيَّةِ مَعَ أَوَّلِ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ ،

وَيَسْقُطُ وَجوبُهُ عَنْ مُحَدِّثٍ أَجَنَبَ ، وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ غَسَلَ جُنُبٌ مَا سَوَى أَعْضَاءِ الْوُضوءِ ثُمَّ أَحَدًا . . لَمْ يَجِبْ تَرْتِيبُهَا .

(وَتَجِبُ الْمَوَالاةُ فِي وُضوءٍ دَائِمٍ الْحَدَثِ) فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُوَالِيَ بَيْنَ الْأَسْتِجَاءِ وَالْتَّحْفُظِ ، وَبَيْنَهُمَا ، وَبَيْنَ الْوُضوءِ وَبَيْنَ أَعْمَالِهِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ ؛ تَخْفِيفًا لِلْحَدَثِ مَا أَمَكَنَ .

(وَ) يَجِبُ فِي كُلِّ وُضوءٍ (اسْتِصْحَابُ النِّيَّةِ حُكْمًا) وَلَا يَتْرَكُهَا قَبْلَ تَمَامِ الْوُضوءِ ؛ بَلَا يَأْتِي بِمَا يُنَافِيهَا ؛ كَرَدَّةٍ أَوْ قَطْعٍ ، وَإِلَّا . . أحتَاجُ لاسْتِثْنَائِهَا .

وَإِذَا أَحَدٌ فِي أَثْنَاءِ الْوُضوءِ أَوْ قَطَعَهُ . . أُثِيبَ عَلَى الْمَاضِي إِنْ كَانَ لَعْدِرٍ ، وَإِلَّا . . فَلَا .

(فَضَائِلُ)

فِي سُنَنِ الْوُضوءِ

وَالسُّنَّةُ وَالطُّعُوعُ وَالْمُنْدُوبُ وَالنَّفْلُ وَالْمُسْتَحَبُّ وَالْحَسَنُ وَالْمَرْغُوبُ فِيهِ : مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ .

(وَسُنَنُهُ) كَثِيرَةٌ ، ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ بَعْضَهَا ، فَمِنْهَا :

(السُّوَالُ) لِمَا مَرَّ ، وَيَنُوي بِهِ سُنَّةَ الْوُضوءِ ؛ بِنَاءً عَلَى مَا مَشَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ تَبْعًا لَجَمَاعَةٍ مِنْ أَنَّهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ، وَالْمُعْتَمَدُ : أَنَّ مُحَلَّهُ بَعْدَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ وَقَبْلَ الْمَضْمُضَةِ ، فَحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ لِنِّيَّةٍ إِنْ نَوَى عِنْدَ التَّسْمِيَةِ ؛ لِشُمُولِ النِّيَّةِ لَهُ كغَيْرِهِ .

(ثُمَّ التَّسْمِيَةُ) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَوَضَّؤُوا بِأَسْمِ اللَّهِ » أَي : قَائِلِينَ ذَلِكَ ، وَخَبَرٌ : « لَا وُضوءَ لِمَنْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ » . . مَحْمُولٌ عَلَى الْكَمَالِ .

وَأَقْلَاهَا : بِأَسْمِ اللَّهِ ، وَأَكْمَلُهَا : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

وَالسُّنَّةُ : أَنَّ يَأْتِيَ بِالْبِسْمَلَةِ (مَقْرُونَةٌ بِالنِّيَّةِ مَعَ أَوَّلِ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ) فَيَنُوي مَعَهَا عِنْدَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ ؛ بَأَن يَقْرِنَهَا بِهَا عِنْدَ أَوَّلِ غَسْلِهِمَا ، ثُمَّ يَتَلَفَّظُ بِهَا سِرًّا عَقَبَ التَّسْمِيَةِ ؛ فَالْمَرَادُ بِتَقْدِيمِ النِّيَّةِ عَلَى غَسْلِ

وَالْتَلَفُظُ بِالنِّيَّةِ ، وَاسْتِصْحَابُهَا بِقَلْبِهِ . فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ فِي أَوَّلِهِ . . . أَتَى بِهَا قَبْلَ فَرَاغِهِ ،
فَيَقُولُ : بِاسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ ؛ كَمَا فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ . ثُمَّ غَسَلَ الْكَفَّيْنِ ، . . .

الْكَفَّيْنِ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْفَرَاغِ مِنْهُ .

(و) مِنْهَا : (التَّلَفُظُ بِالنِّيَّةِ) عَقِبَ التَّسْمِيَةِ - كَمَا تَقَرَّرَ - أَوْ عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ إِنْ أَخْرَجَهَا إِلَيْهِ ؛
لِيَسَاعِدَ اللِّسَانُ الْقَلْبَ .

(وَاسْتِصْحَابُهَا بِقَلْبِهِ) مِنْ أَوَّلِ وَضُوئِهِ إِلَى آخِرِهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَزِيدِ الْحُضُورِ الْمَطْلُوبِ فِي
الْعِبَادَةِ ، وَمَرَّ أَنْ اسْتِصْحَابُهَا حُكْمًا شَرْطٌ .

(فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ فِي أَوَّلِهِ) أَيِ : الْوُضُوءِ وَلَوْ عَمْدًا (. . . أَتَى بِهَا قَبْلَ فَرَاغِهِ ^(١)) ، فَيَقُولُ :
بِاسْمِ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ ، كَمَا (يُسْنُّ الْإِتْيَانُ بِهَا) فِي (أَثْنَاءِ (الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ) إِذَا تَرَكَهَا أَوَّلَهُمَا وَلَوْ
عَمْدًا ؛ لِأَمْرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ^(٢)) ، لَكِنَّ الْوَارِدَ فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ : « أَوَّلُهُ
وَآخِرُهُ » بِاسْقَاطِ (فِي) .

أَمَّا بَعْدَ فَرَاغِ الْوُضُوءِ . . . فَلَا يَأْتِي بِهَا ، وَكَذَا بَعْدَ فَرَاغِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ عَلَى الْأَوْجِهِ .
(ثُمَّ) بَعْدَ التَّسْمِيَةِ الْمَقْرُونَةِ بِالنِّيَّةِ (غَسَلَ الْكَفَّيْنِ) إِلَى الْكُوعَيْنِ ^(٣) ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ مِنَ النَّوْمِ ،
وَلَا أَرَادَ إِدْخَالَهُمَا إِنْاءً ، وَلَا شَكَّ فِي طَهْرِهِمَا .

وَالْأَفْضَلُ غَسْلُهُمَا مَعًا ، وَمَرَّ أَنْ الْمُرَادَ بِتَقْدِيمِ النِّيَّةِ الْمَقْرُونَةِ بِالتَّسْمِيَةِ عَلَى غَسْلِهِمَا - الَّذِي أَشَارَ
إِلَيْهِ الْمَصْنُفُ بِـ (ثُمَّ) - تَقْدِيمُهَا عَلَى الْفَرَاغِ مِنْهُ .

(١) فِي (ج) : (قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنْهُ) .

(٢) فِي هَامِش (ب) : (لَخَبِير : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ . . . فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي
أَوَّلِهِ . . . فَلْيَقُلْ بِاسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ » [رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ] وَقَالَ : حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَيُقَاسُ بِالْأَكْلِ الْوُضُوءُ ،
وَبِالنِّسْيَانِ الْعَمْدُ . وَأَفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِهِمَا بَعْدَ فَرَاغِ الْوُضُوءِ ؛ لِانْقِضَائِهِ ، وَبِهِ صَرَّحَ فِي « الْمَجْمُوع » ، قَالَ
شَيْخُنَا : « وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْأَكْلِ ؛ لِيَتَقَيَّ الشَّيْطَانُ مَا أَكَلَهُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الشَّرْبُ كَالْأَكْلِ » .
أَهـ « خُطِيبٌ » رَحِمَهُ اللَّهُ (١٠٠ / ١) .

(٣) فِي هَامِش (ب) : (قَالَ فِي « التَّحْفَةِ » : « وَغَسَلَ كَفَيْهِ إِلَى كُوعِهِ وَإِنْ تَيَقَّنَ طَهْرَهُمَا ، وَبَسَّ غَسْلَهُمَا مَعًا ؛
لِلاتِّبَاعِ ، ثُمَّ قَالَ : وَإِنَّمَا لَمْ تَزَلِ الْكِرَاهَةُ بَمَرَّةٍ مَعَ تَيَقُّنِ الطُّهْرِ بِهَا ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ إِذَا غَيَّرَ حُكْمًا بَغَايَةً . . . فَإِنَّمَا يَخْرُجُ مِنْ
عَهْدَتِهِ بِاسْتِيفَائِهَا ، ثُمَّ قَالَ : وَمَنْ ثُمَّ بَحَثَ الْأَذْرَعِي أَنَّ مَحَلَّ هَذَا إِذَا كَانَ مُسْتَنْدًا لِيَقِينِ . . . غَسْلَهُمَا ثَلَاثًا ؛ فَلَوْ غَسْلَهُمَا
فِيمَا مَضَى مِنْ نَجَسٍ مُتَيَقَّنٍ أَوْ مَتَوَهَّمٍ دُونَ ثَلَاثٍ . . . بَقِيَتِ الْكِرَاهَةُ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثُ هِيَ الثَّلَاثُ أَوَّلُ الْوُضُوءِ ، لَكِنِّهَا
فِي حَالَةِ التَّرَدُّدِ يُسْنُّ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْغَمْسِ فِيمَا مَرَّ » . أَهـ « التَّحْفَةُ » (٢٢٥ / ١) [٢٢٧] .

فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طَهْرَهُمَا . . كُرِهَ غَمْسُهُمَا فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَمَائِعٍ قَبْلَ غَسْلِهِمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .
ثُمَّ الْمَضْمَضَةُ . ثُمَّ الْإِسْتِنْشَاقُ . وَالْأَفْضَلُ : الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ ، يَتِمَّضُضُ
مِنْ كُلِّ غَرْفَةٍ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بَيَاقِيهَا

(فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ طَهْرَهُمَا) بَأَنْ تَرَدَّدَ فِيهِ عَلَى السَّوَاءِ ، أَوْ لَا (. . كُرِهَ) لَهُ (غَمْسُهُمَا فِي الْمَاءِ
الْقَلِيلِ) دُونَ الْكَثِيرِ ، (وَ) فِي (مَائِعٍ) وَإِنْ كَثُرَ (قَبْلَ غَسْلِهِمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) سَوَاءً أَقَامَ مِنْ نَوْمٍ أَمْ
لَا ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ نَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْتَقِظَ عَنْ غَمْسِ يَدِهِ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا ،
وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ : « لَا يَذَرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » الدَّالُّ عَلَى أَنَّ الْمَقْضِيَّ لِلْغَسْلِ التَّرَدُّدُ فِي نَجَاسَةِ الْيَدِ بِسَبَبِ
النَّوْمِ ؛ لِاسْتِجْمَارِهِمْ بِالْحَجَرِ ، وَالْحَقَّ بِهِ التَّرَدُّدُ بغيره .
وَلَا تَزُولُ الْكَرَاهَةُ إِلَّا بِالْغَسْلِ ثَلَاثًا ، كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمَصْنُفِ - كَالْحَدِيثِ - وَإِنْ تَيَقَّنَتْ الطَّهَارَةُ
بِالْأُولَى ؛ لِذِكْرِ الثَّلَاثِ فِي الْحَدِيثِ .

أَمَّا إِذَا تَيَقَّنَ طَهْرَهُمَا ، أَوْ كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ . . فَهُوَ مَخِيرٌ ؛ إِنْ شَاءَ . . قَدَّمَ الْغَسْلَ عَلَى
الْغَمْسِ ، أَوْ . . آخَرَهُ عَنْهُ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثُ هِيَ الْمُنْدُوبَةُ أَوَّلَ الْوُضُوءِ ، لَكِنْ يُسْنُّ تَقْدِيمُهَا عِنْدَ
التَّرَدُّدِ عَلَى الْغَمْسِ ^(١) .

(ثُمَّ الْمَضْمَضَةُ ثُمَّ الْإِسْتِنْشَاقُ) لِلاتِّبَاعِ ، وَيَحْصُلُ أَفْلُهُمَا بِإِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى الْفَمِ وَالْأَنْفِ ،
وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْفَصْلِ ؛ لِأَنَّ رَوَايَاتِهِ صَحِيحَةٌ ، وَيَحْصُلُ بِغَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ يَتِمَّضُضُ مِنْهَا
ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مِنْهَا ثَلَاثًا .

(وَالْأَفْضَلُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ ، يَتِمَّضُضُ مِنْ كُلِّ غَرْفَةٍ ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بَيَاقِيهَا) لِمَا
صَحَّ مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ، وَيَحْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِالْفَصْلِ ؛ بَأَنْ يَتِمَّضُضَ بِثَلَاثِ
غَرَفَاتٍ أُخْرَى ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ ، أَوْ يَتِمَّضُضَ ثَلَاثًا مِنْ غَرْفَةٍ ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا مِنْ
غَرْفَةٍ ، وَهَذِهِ أَفْضَلُ وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَنْظَفَ .

وَأَفْهَمَ عَطْفُهُ بِـ (ثُمَّ) : أَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ وَالْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ مُسْتَحَقٌّ
لَا مُسْتَحَبٌّ ، فَمَا تَقَدَّمَ عَنْ مُحَلِّهِ لَعْنُو ، فَلَوْ أَتَى بِالْإِسْتِنْشَاقِ مَعَ الْمَضْمَضَةِ أَوْ قَدَّمَهُ عَلَيْهَا أَوْ أَقْتَصَرَ
عَلَيْهِ . . لَمْ يُحْسَبْ ، وَلَوْ قَدَّمَهُمَا عَلَى غَسْلِ الْكَفَّيْنِ . . حُسِبَ دُونَهُمَا عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (فِي دُونِ الْقَلْتَيْنِ) .

وَالْمُبَالَغَةُ فِيهِمَا لِغَيْرِ الصَّائِمِ . وَتَثْلِيثُ كُلِّ مِنَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ . وَالتَّخْلِيلُ ، وَيَأْخُذُ الشَّاكُّ بِالْيَقِينِ . وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ ، فَإِنْ لَمْ يَرِدْ نَزْعُ مَا عَلَى رَأْسِهِ . . مَسَحَ جُزْءاً مِنَ الرَّأْسِ ثُمَّ تَمَّمَهُ عَلَى السَّائِرِ

(و) الأفضل (الْمُبَالَغَةُ فِيهِمَا) بَأَنْ يَبْلُغَ بِالْمَاءِ فِي الْمَضْمُضَةِ إِلَى أَقْصَى الْحَنَكِ وَوَجْهِي الْأَسْنَانِ وَاللِّثَاتِ ، مَعَ إِمْرَارِ الْأَصْبَعِ الْيَسْرَى عَلَى ذَلِكَ ، وَفِي الْأَسْتِنْشَاقِ بِتَصْعِيدِ النَّفْسِ إِلَى الْخِشُومِ مِنْ غَيْرِ اسْتِقْصَاءٍ ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ شَعُوطاً ، مَعَ إِدْخَالِ الْأَصْبَعِ الْيَسْرَى لِيُرِيلَ مَا فِيهِ مِنْ أَدَى .

هَذَا (لِغَيْرِ الصَّائِمِ) أَمَّا الصَّائِمُ . . فَيُكْرَهُ لَهُ الْمُبَالَغَةُ فِيهِمَا خَشْيَةَ الْإِفْطَارِ .

(وَتَثْلِيثُ كُلِّ مِنَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ ، وَالتَّخْلِيلُ) ^(١) وَالذَّلْكُ وَالسَّوَاكُ .

وَالذِّكْرُ كَالْتَّسْمِيَةِ وَالذُّعَاءِ ؛ لِالْتِّبَاعِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ .

(وَيَأْخُذُ الشَّاكُّ بِالْيَقِينِ) وَجُوباً فِي الْوَاجِبِ وَنَدْباً فِي الْمُنْدُوبِ ، فَلَوْ شَكَّ فِي اسْتِيعَابِ عَضْوٍ . .

وَجَبَّ عَلَيْهِ اسْتِيعَابُهُ ، أَوْ هَلْ غَسَلَ ثَلَاثاً أَوْ ثَنَيْنِ ؟ جَعَلَهُ ثَنَيْنِ وَغَسَلَ ثَالِثَةً ، وَلَا نَظَرَ إِلَى أَحْتِمَالِ زِيَادَةِ رَابِعَةٍ - وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ - لِأَنَّهَا لَا تُكْرَهُ إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهَا رَابِعَةٌ .

وَيَجِبُ تَرْكُ التَّثْلِيثِ - كَسَائِرِ السُّنَنِ - لِضَيْقِ الْوَقْتِ ، وَقَلَّةِ الْمَاءِ ، وَاحْتِيَاجِ إِلَى الْفَاضِلِ لِعَطَشِ مُحْتَرِمٍ ، وَيُسْنُ تَرْكُ ذَلِكَ لِإِدْرَاكِ جَمَاعَةٍ ، مَا لَمْ يَرَجُ جَمَاعَةً أُخْرَى . وَالتَّثْلِيثُ فِي مَسْحِ الْخُفِّ وَالْعِمَامَةِ وَالْجَبْرِ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

(وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ) لِالْتِّبَاعِ ، وَالَّذِي يَقَعُ فَرَضاً هُنَا هُوَ الْقَدْرُ الْمَجْزِيُّ فَقَطْ .

وَالْأَكْمَلُ وَضْعُ مُسَبِّحَتِهِ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ وَإِبْهَامِيهِ عَلَى صُذْغِيهِ ، ثُمَّ يَذْهَبُ بِهِمَا مَعاً - مَا عدا الْإِبْهَامِينَ - لِفَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّ إِنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ يَنْقَلِبُ ، وَلَا يَحْسُبُ الرَّدَّ مَرَّةً ثَانِيَةً .

هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ أَوْ نَحْوَهَا ؛ (فَإِنْ) كَانَ وَ (لَمْ يَرِدْ نَزْعُ مَا عَلَى رَأْسِهِ) وَإِنْ سَهَّلَ . . مَسَحَ جُزْءاً مِنَ الرَّأْسِ (وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ النَّاصِيَةُ ، (ثُمَّ تَمَّمَهُ) أَيِ : الْمَسْحَ (عَلَى السَّائِرِ) ^(٢) .

(١) فِي (ج) : (وَلَوْ مِنْ مَاءٍ مَوْقُوفٍ) . لَكِنْ نَقَلَ فِي « مَغْنِي الْمُحْتَاجِ » (١٠٢ / ١) قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (فَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْ مَاءٍ مَوْقُوفٍ عَلَى مَنْ يَتَطَهَّرُ بِهِ ، أَوْ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ ؛ كَالْمَدَارِسِ وَالرُّبُطِ . . حُرْمَتِ الزِّيَادَةِ بِلَا خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهَا) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (فَإِنْ مَسَحَ الْعِمَامَةَ أَوَّلًا ، ثُمَّ مَسَحَ جُزْءاً مِنْ رَأْسِهِ . . لَا يَكْفِي . شَيْخُ نُورِ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ) .

ثَلَاثًا . ثُمَّ مَسَحَ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ، وَصِمَاحِيَهُ بِمَاءٍ جَدِيدٍ .
وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ بِالتَّشْيِيكِ ، وَأَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ بِخَنْصَرِ الْيَدِ الْيُسْرَى مِنْ أَسْفَلِ
خَنْصَرِ الْيُمْنَى إِلَى خَنْصَرِ الْيُسْرَى

وقوله : (ثَلَاثًا) إِنْ أَرَادَ بِهِ ؛ أَنَّهُ يَمَسَحُ الْجُزْءَ الَّذِي مِنَ الرَّأْسِ ثَلَاثًا . فصحيح ، أو أنه يَمَسَحُ
السَّاتِرَ ثَلَاثًا . . فضعيف^(١) ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ التَّثْلِيثَ فِيهِ خِلَافُ الْأُولَى ، لِأَنَّهُ خِلَافُ الْإِتِّبَاعِ .

(ثُمَّ) السُّنَّةُ بَعْدَ مَسْحِ الرَّأْسِ : (مَسَحَ) جَمِيعَ (الْأُذُنَيْنِ ، ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا)^(٢) وَالْأَفْضَلُ
مَسْحُهُمَا (بِمَاءٍ جَدِيدٍ) فَلَا يَكْفِي بِلِلِّ الْمَرَّةِ الْأُولَى مِنَ الرَّأْسِ .

(وَ) مَسَحَ (صِمَاحِيَهُ) وَهُمَا : خَرَقَا الْأُذُنَيْنِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ (بِمَاءٍ جَدِيدٍ) غَيْرِ مَاءِ
الرَّأْسِ وَالْأُذُنَيْنِ ، فَلَوْ مَسَحَهُمَا بِمَا فِيهِمَا . حَصَلَ أَصْلُ السُّنَّةِ ، كَمَا لَوْ مَسَحَهُمَا أَوْ الْأُذُنَيْنِ بِمَاءٍ ثَانِيَةٍ
الرَّأْسِ أَوْ ثَالِثَةٍ .

وَالْأَحَبُّ فِي كَيْفِيَّةِ مَسْحِهِمَا مَعَ الصِّمَاحَيْنِ أَنْ يَمَسَحَ بِرَأْسِ مُسَبِّحَتَيْهِ صِمَاحِيَهُ ، وَبِاطْنِ أَنْمَلَتَيْهِمَا
بِاطْنِ الْأُذُنَيْنِ وَمِعَاطِفِهِمَا ، وَيُمَرِّ إِبْهَامِيَهُ عَلَى ظَاهِرِهِمَا .

ثُمَّ يُلْصِقُ كَفَّيْهِ مَبْلُولَتَيْنِ بِهِمَا اسْتَظْهَارًا .

وَيُسِّنُّ غَسْلَهُمَا مَعَ الْوَجْهِ ، وَمَسْحَهُمَا مَعَ الرَّأْسِ .

(وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ) وَالرَّجْلَيْنِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ الْأَمْرِ بِهِ ، وَالْأُولَى كَوْنُهُ فِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ
(بِالتَّشْيِيكِ) لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِسُرْعَةٍ وَسُهُولَةٍ ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ لَمَنْ بِالْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ .

(وَ) فِي (أَصَابِعِ الرَّجْلَيْنِ بِخَنْصَرِ الْيَدِ الْيُسْرَى) أَوْ الْيُمْنَى - كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » - وَالْأُولَى أَنْ
يَبْدَأَ (مِنْ أَسْفَلِ خَنْصَرِ) الرَّجْلِ (الْيُمْنَى) وَيَسْتَمِرَّ عَلَى التَّوَالِي (إِلَى خَنْصَرِ) الرَّجْلِ (الْيُسْرَى)
لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ السُّهُولَةِ مَعَ الْمَحَافَظَةِ عَلَى التِّيَامُنِ .

وَمَحَلُّ نَذْبِهِ حَيْثُ وَصَلَ الْمَاءُ بِدُونِهِ ، وَإِلَّا . . . وَجِبَ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (خِلَافًا لِمَا فِي « شَرْحِ الْمَحَرِّ ») .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (قَالَ فِي « التَّحْفَةِ » : « ثُمَّ مَسَحَ جَمِيعَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا بِبِاطْنِ أَنْمَلَتَيْ سَبَابِيَتِهِ
وَإِبْهَامِيَةِ بَمَاءٍ غَيْرِ مَاءِ الرَّأْسِ ، وَمَسَحَ صِمَاحِيَهُمَا بِطَرْفِي سَبَابِيَتِهِ بِمَاءٍ جَدِيدٍ أَيْضًا ؛ لِلإِتِّبَاعِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .
نَعَمْ ؛ مَاءُ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ مِنْ مَاءِ الرَّأْسِ يَحْصُلُ أَصْلُ سُنَّةِ مَسْحِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ طَهُورٌ ، وَأَفَادَتْ : « ثُمَّ » الْإِلْغَاءَ
تَقْدِيمَهُمَا عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ ، وَيُسِّنُّ فَعْلَهُمَا بَعْدَهُ . اهـ « التَّحْفَةُ » [٢٣٣ / ١] .

وَالْتَّائِبُ . وَالتَّيْمُنُ . وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلِهِ . وَتَرْكُ الْأَسْتِعَانَةِ بِالصَّبِّ إِلَّا لِعُذْرٍ ،
وَالْتَّفَضُّ وَالتَّنْشِيفُ بِثَوْبٍ

نعم ؛ إن التَّحْمُتَ أَصَابَهُ . . حَرَّمَ فَتَقَهَا .

(وَالتَّائِبُ) بين أفعالٍ وضوئِهِ ؛ بَأَن يَشْرَعَ فِي تَطْهِيرِ كُلِّ عَضْوٍ قَبْلَ جَفَافٍ مَا قَبْلَهُ ، مَعَ اعْتِدَالِ
الْهُوَاءِ وَالْمِزَاجِ ، وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَيُقَدَّرُ الْمَسْوُوحُ مَغْسُولًا ؛ وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ .

(وَالتَّيْمُنُ) أَي : تَقْدِيمُ الْيَمَنِ عَلَى الْيَسْرِ لِلإِقْطَاعِ^(١) وَنَحْوِهِ فِي كُلِّ الْأَعْضَاءِ ، وَلغیره في يديه
وَرِجْلَيْهِ فَقَطْ وَلَوْ لِلإِسِّ خُفٌّ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يُحِبُّ التَّيْمُنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ) أَي :
مِمَّا هُوَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ ؛ كَتَشْرِيحِ شَعْرٍ ، وَطَهْوَرٍ ، وَكُنْحَالٍ ، وَحَلَقٍ ، وَتَفْهِيفٍ ، وَقَصِّ
شَارِبٍ ، وَلُبْسِ نَحْوِ نَعْلٍ وَثَوْبٍ ، وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ ، وَمَصَافَحَةٍ ، وَأَخْذٍ وَإِعْطَاءٍ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُ التَّيْمُنِ .

(وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلِهِ) لِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ، وَبِحَصْلَانِ بَغْسِلٍ أَدْنَى زِيَادَةٍ عَلَى
الْوَاجِبِ^(٢) .

وِغَايَةُ تَطْوِيلِ الْغُرَّةِ أَنْ يَسْتَوْعِبَ صَفْحَتَيْ عُنُقِهِ وَمُقَدَّمَ رَأْسِهِ ، وَتَطْوِيلِ التَّحْجِيلِ : أَنْ يَسْتَوْعِبَ
عَضْدِيهِ وَسَاقِيهِ ، وَيُسْنُ وَإِنْ ذَهَبَ مَحَلُّ الْفَرْضِ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ .

(وَتَرْكُ الْأَسْتِعَانَةِ بِالصَّبِّ) عَلَيْهِ (إِلَّا لِعُذْرٍ) لِأَنَّهَا تَرْفَعُ لَا يَلِيقُ بِحَالِ الْمُتَعَبِّدِ ؛ فَهِيَ خِلَافُ
الْأَوَّلَى - وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْنَاهَا أَوْ كَانَ الْمُعِينُ كَافِرًا - لَا مَكْرُوهَةٌ .

نعم ؛ إِنْ قَصَدَ بِهَا تَعْلِيمَ الْمُعِينِ . . لَمْ يُكْرَهُ فِيمَا يَظْهَرُ - وَهِيَ فِي إِحْضَارِ الْمَاءِ مَبَاحَةٌ ، وَفِي
غَسْلِ الْأَعْضَاءِ بِلَا عُذْرٍ مَكْرُوهَةٌ - وَتَجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ إِنْ فَضَلْتُ عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي زَكَاةِ
الْفِطْرِ ، وَإِلَّا . . صَلَّى بِالتَّيْمُنِ وَأَعَادَ .

(وَ) تَرْكُ (التَّفَضُّ) لِأَنَّهُ كَالْتَّبَرُّيِّ مِنَ الْعِبَادَةِ ؛ فَهُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى ، لَا مَبَاحٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

(وَ) تَرْكُ (التَّنْشِيفِ بِثَوْبٍ) بِلَا عُذْرٍ وَإِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أُتِيَ
بِمَنْدِيلٍ بَعْدَ غُسْلِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ فَرَدَّهُ) وَتَأَكَّدُ سُنَّةُ فِي الْمَيِّتِ ، وَإِذَا خَرَجَ عَقَبَ الْوُضُوءِ فِي هُبُوبِ رِيحٍ

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : (فَإِنْ وَضَّاهُ غَيْرُهُ . . فَهُوَ كَالسَّلِيمِ) .

(٢) فِي هَامِشٍ (ب) : (وَلَوْ قَدَّمَ غَسْلَ الْغُرَّةِ أَوْ التَّحْجِيلَ عَلَى الْوَاجِبِ . . فَلَا يَحْصُلُ السَّنَةُ ، كَمَا أُفْتِيَ بِهِ
الرَّمْلِيُّ) .

وَتَحْرِيكَ الْخَاتِمِ . وَالْبِدَاءُ بِأَعْلَى أَلْوَجْهِ ، وَفِي أَلْيَدِ وَالرَّجُلِ بِالْأَصَابِعِ ؛ فَإِنْ صَبَّ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . . . بَدَأَ بِالْمَرْفِقِ وَالْكَعْبِ . وَدَلَّكَ أَلْغُضُو وَمَسَحُ الْمَأْفِقِينَ

بنجس ، أو آلمه شدة نحو برد ، أو كان يتيم^(١) .

وَكَاَنَّ الْمَصْنَفَ تَبَعَ فِي قَوْلِهِ : (بَثْوَبِ) قَوْلَ مُجَلِّيٍّ : الْأَوَّلَى تَرْكُهُ بِنَحْوِ ذَيْلِهِ وَطَرَفِ ثَوْبِهِ^(٢) .
لِكُنْهُ مَرْدُودٌ ؛ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فَعَلَهُ بِهِمَا) .

والأولى وقوفُ حاملِ المِنْشَفَةِ على اليمين ، والمعين على اليسار ؛ لِأَنَّهُ الْأَمْكَنُ .

(و) يُسِّرُ (تَحْرِيكُ الْخَاتَمِ) لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي إِبْصَالِ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَّا بِالتَّحْرِيكِ . . . وَجَبَ .

(وَالْبُدْءُ بِأَعْلَى الْوَجْهِ) لِلتَّبَاعِ ، وَلِكُونِهِ أَشْرَفَ .

(و) الْبِدَاءُ (فِي) غَسَلِ (الْيَدِ وَالرَّجْلِ) أَي : فِي كُلِّ يَدٍ وَرِجْلٍ (بِالْأَصَابِعِ) إِنْ صَبَّ عَلَى نَفْسِهِ ، (فَإِنْ صَبَّ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. . . بَدَأَ بِالْمِزْقِ وَالْكَعْبِ) هَذَا مَا فِي «الرَّوْضَةِ» لَكِنَّ الْمَعْتَمَدَ مَا فِي «الْمَجْمُوعِ» وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَى الْبِدَاءُ بِالْأَصَابِعِ مَطْلَقًا ، فَيُجْرَى الْمَاءُ عَلَى يَدِهِ ، وَيُذِيرُ كَفَّهُ الْأُخْرَى عَلَيْهَا مُجْرِبًا لِلْمَاءِ بِهَا إِلَى مِزْقِهِ ، وَكَذَا فِي الرَّجْلِ ، وَلَا يَكْتَفِي بِجَرَيَانِ الْمَاءِ بِطَبْعِهِ .

(وَدَلَّكَ الْغُضُّو) مع غَسَلِهِ ، أَوْ عَقِبَهُ ؛ بَأَنَّ يُمَرِّدُهُ عَلَيْهِ خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ .

وَيُسْقَى أَنْ يَصُبَّ الْمَاءَ عَلَى رِجْلَيْهِ بِيَمِينِهِ وَيَذْلُكَ بِيَسَارِهِ ، وَأَنْ يَتَعَهَّدَ نَحْوَ الْعَقَبِ ؛ لَاسِيَّمَا فِي
الْشِّتَاءِ .

(وَمَسُحُ الْمَاقِينِ) بِسَبَابَتَيْهِ شَقِيهِمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بَهُمَا نَحْوُ رَمَضٍ ، وَإِلَّا... وَجِبَ ؛ وَهُمَا : طَرَفَا الْعَيْنِ الَّذِي يَلِي الْأَنْفَ ، وَالْمَرَادُ بِهِمَا هُنَا : مَا يَشْمَلُ اللَّحَاطَ^(٣) ؛ وَهُوَ : الطَّرْفُ الْآخَرُ .

(١) في هامش (ب) : (أي : عقب الوضوء ؛ لئلا يمنع البلل في وجهه ويديه التيمم . قال في « المجموع » : « فلا يقال : إنه خلاف المستحب » . قال الأذرعى : بل يتأكد استحبابه عند ذلك . « خطيب » رحمه الله [١٠٦/١] .

(٢) في هامش (ب) : (أي : بنحو ذيل وطرف ثوب ؛ بياناً للجواز . والحاصل : أن التثنيةف - وهو : أخذ الماء بنحو خرقه - خلاف السنة ، فخصيص أولوية تركه بذيله وطرف ثوبه دون غيرهما . لا معنى له . مولانا إبراهيم) .

(٣) اللَّحَاطُ - بفتح اللام - : مؤخر العين ، وبكسرهما المصدر كما في « المختار » و« اللسان » وما أحسن =

وَأَسْتَقْبَالُ الْقِبْلَةِ . وَوَضْعُ الْإِنَاءِ عَنْ يَمِينِهِ إِنْ كَانَ وَاسِعاً . وَالْأَنْقِصَ مَأْثُهُ عَنْ مُدٍّ .
وَالْأَنْتَكَلَمَ فِي جَمِيعِ وُضُوءِهِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ . وَلَا يَلْطِمَ وَجْهَهُ بِالْمَاءِ . وَلَا يَمْسَحُ
الرَّقَبَةَ . وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَهُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، اَللَّهُمَّ ؛ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ ،
سُبْحَانَكَ اَللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ

(وَأَسْتَقْبَالُ الْقِبْلَةِ) في جميع وُضُوءِهِ ؛ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ الْجِهَاتِ .

(وَوَضْعُ الْإِنَاءِ عَنْ يَمِينِهِ إِنْ كَانَ وَاسِعاً) بَحِثْ يَغْتَرِفُ مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ يَصُبُّ بِهِ . . وَضَعَهُ عَنْ
يساره ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمَكُنْ فِيهِمَا .

(وَالْأَنْقِصَ مَأْثُهُ) أَي : الْوُضُوءِ (عَنْ مُدٍّ) لِلاتِّبَاعِ ، فَيُجْزَى بِدُونِهِ حَيْثُ أَسْبَغَ ، وَصَحَّ أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (تَوْضِئاً بِثُلَاثِي مُدٍّ) هَذَا فَيَمْنٌ بَدَنُهُ كَبَدَنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَدَالاً
وَلِيُونَةً ، وَإِلَّا . . زَيْدٌ أَوْ نَقْصٌ بِالنِّسْبَةِ .

(وَالْأَنْتَكَلَمَ فِي جَمِيعِ وُضُوءِهِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ) كَأَمْرِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ ، وَتَعْلِيمٍ جَاهِلٍ ،
وَقَدْ يَجِبُ كَأَنْ رَأَى نَحْوَ أَعْمَى يَقَعُ فِي بَثْرٍ .

(وَ) أَنْ (لَا يَلْطِمَ) بِكَسْرِ الطَّاءِ (وَجْهَهُ بِالْمَاءِ) وَلَعَلَّ الْخَبَرَ فِيهِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ ، وَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ
أَبْنُ حِبَّانٍ نَذَبَ ذَلِكَ .

(وَ) أَنْ (لَا يَمْسَحُ الرَّقَبَةَ) لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ ، بَلْ قَالَ التَّوَوُّيُّ : إِنَّهُ بَدْعَةٌ .

وخبرٌ : « مَسَحَ الرَّقَبَةَ أَمَانٌ مِنَ الْغُلِّ » . . موضوعٌ ، لَكِنَّهُ مُتَعَقِّبٌ بِأَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ بِمَوْضُوعٍ .

(وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَهُ) أَي : بَعْدَ الْوُضُوءِ ، وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ رَافِعاً بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ : (أَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . اَللَّهُمَّ ؛ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ،
وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ ، سُبْحَانَكَ اَللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، اَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ
إِلَيْكَ) وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

= قول الشاعر :

وصاد فؤادي بالخدود النواضر

غزال غزاني باللحاظ البواتر

فَصْنَائِكُ

يُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الصَّبِّ فِيهِ ، وَتَرَكَ تَخْلِيلَ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ ،

وهذا الذِّكْرُ أحاديثه صحيحة ، فيتأكدُ المحافظةُ عليه ، ومنها : أَنَّ « مَنْ قَالَ أَشْهَدُ . . . إِلَى : وَرَسُولُهُ . . . فَتَحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » .

وَأَنَّ : « مَنْ قَالَ : سُبْحَانَكَ . . . إِلَى آخِرِهِ . . . كُتِبَ فِي رَقٍّ - أَيِ بَفَتْحِ الرَّاءِ - ثُمَّ طُبِعَ بِطَابَعٍ - أَيِ بَفَتْحِ أَلْبَاءِ وَكسْرِهَا - فَلَمْ يُكْسَرْ » أَيِ : لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ إِبْطَالٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

(وَلَا بَأْسَ بِالْذُّعَاءِ عِنْدَ الْأَعْضَاءِ) أَيِ : إِنَّهُ مَبَاحٌ لَا سُنَّةَ وَإِنْ وَرَدَ فِي طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ ؛ لِأَنَّهَا كُلُّهَا سَاقِطَةٌ ، إِذْ لَا تَخْلُو عَنْ كَذَابٍ أَوْ مَثَمٍّ بِالْكَذِبِ ، وَشَرَطُ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ : الْأَلَّا يَشْتَدَّ ضَعْفُهُ - كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشُّبْكِيُّ - وَمِنْ ثَمَّ قَالَ النَّوَوِيُّ : لَا أَصِلُ لِدُّعَاءِ الْأَعْضَاءِ .

ومنه عِنْدَ غَسْلِ الْكَفَّيْنِ : اَللَّهُمَّ ؛ أَحْفَظْ يَدَيَّ مِنْ مَعَاصِيكَ كُلِّهَا .

وعِنْدَ الْمَضْمُضَةِ : اَللَّهُمَّ ؛ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ .

وعِنْدَ الْأَسْتِنْشَاقِ : اَللَّهُمَّ ؛ أَرِحْنِي رَائِحَةَ الْجَنَّةِ .

وعِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ : اَللَّهُمَّ ؛ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيِضُ وَجُوهٌ وَتَسْوَدُ وَجُوهٌ .

وعِنْدَ غَسْلِ الْيَدِ الْيُمْنَى : اَللَّهُمَّ ؛ أَعْطِنِي كِتَابِي يَمِينِي ، وَحَاسِبْنِي حِسَاباً يَسِيراً .

وعِنْدَ غَسْلِ الْيَدِ الْيُسْرَى : اَللَّهُمَّ ؛ لَا تُعْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَلَا مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي .

وعِنْدَ مَسْحِ الرَّأْسِ : اَللَّهُمَّ ؛ حَرِّمْ شَعْرِي وَبَشْرِي عَلَى النَّارِ .

وعِنْدَ مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ : اَللَّهُمَّ ؛ أَجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ .

وعِنْدَ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ : اَللَّهُمَّ ؛ ثَبِّتْ قَدَمَيَّ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ تَزِلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ .

(فَصْنَائِكُ)

في مكروهات الوضوء

(يُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الصَّبِّ فِيهِ) وَلَوْ عَلَى الشَّطِّ ، وَمَحَلُّهُ فِي غَيْرِ الْمَوْقُوفِ ، وَإِلَّا . . . فَهُوَ حَرَامٌ .

(وَ) يُكْرَهُ (تَرَكَ تَخْلِيلَ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ) لِغَيْرِ الْمُحَرِّمِ .

وَتَخْلِيلُ أَلْحِيَةِ الْكَثَّةِ لِلْمُحْرِمِ ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ ، وَالْإِسْتِعَانَةُ بِمَنْ يَغْسِلُ أَعْضَاءَهُ إِلَّا لِعُذْرٍ .

فَضَائِلُ

شُرُوطُ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ : الْإِسْلَامُ ، وَالتَّمْيِيزُ

(وَ) يُكْرَهُ (تَخْلِيلُ أَلْحِيَةِ الْكَثَّةِ لِلْمُحْرِمِ) لِئَلَّا يَنْسَاقَطَ مِنْهَا شَعْرٌ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ ، وَالْمَعْتَمَدُ : أَنَّهُ يُسَنُّ تَخْلِيلُهَا حَتَّى لِلْمُحْرِمِ ، لَكِنْ بَرَفَقٍ .

(وَ) يُكْرَهُ (الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ) الْمَحَقَّقَةُ بِنَيَْةِ الْوُضُوءِ ، وَالنَّقْصُ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : « هَكَذَا الْوُضُوءُ ، فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ . . فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ » أَي : أَخْطَأَ طَرِيقَ السُّنَّةِ فِي الْأَمْرَيْنِ ، وَقَدْ يُطْلَقُ الظُّلْمُ عَلَى غَيْرِ الْمُحْرَمِ ؛ إِذْ هُوَ : وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ .

(وَ) يُكْرَهُ (الْإِسْتِعَانَةُ بِمَنْ يَغْسِلُ أَعْضَاءَهُ إِلَّا لِعُذْرٍ) وَبِالْصَّبِّ لغيرِ عُذْرٍ ، كَمَا مَرَّ .

وَيُكْرَهُ تَرْكُ التِّيَامُنِ ، وَيُظْهَرُ أَنَّ كُلَّ سُنَّةٍ اخْتَلَفَ فِي وَجوبِهَا يُكْرَهُ تَرْكُهَا ، وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ ، بَلْ وَقِيَاسُ قَوْلِهِمْ : (يُكْرَهُ تَرْكُ التِّيَامُنِ وَتَخْلِيلِ أَلْحِيَةِ الْكَثَّةِ) . . أَنَّ كُلَّ سُنَّةٍ تَأَكَّدَ طَلَبُهَا يُكْرَهُ تَرْكُهَا .

(فَضَائِلُ)

فِي شُرُوطِ الْوُضُوءِ ، وَبَعْضِهَا شُرُوطُ النَّيَّةِ

وَالشَّرْطُ : مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وجودِهِ وجودٌ وَلَا عَدَمٌ لِذَاتِهِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا : مَا هُوَ خَارِجُ الْمَاهِيَةِ ، وَبِالْزُّكْنِ : مَا هُوَ دَاخِلُهَا .

(شُرُوطُ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ :

الْإِسْلَامُ) لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا ، وَمَرَّ : صَحَّةُ غُسْلِ الْكَافِرَةِ مِنْ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ ، لَكِنْ لَا مَطْلَقًا بَلْ لِحَلِّ وَطْئِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ أَسْلَمَتْ . . لَزِمَ إِعَادَتُهُ .

(وَالتَّمْيِيزُ) فِي غَيْرِ الطُّهْرِ لِلطَّوَافِ - لِمَا مَرَّ أَوَّلَ الطَّهَارَةِ - لِأَنَّ غَيْرَ الْمُمَيِّزِ لَا تَصِحُّ عِبَادَتُهُ ، فَعِلِمَ

وَالْتَقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ ، وَالنَّفَاسِ ، وَعَمَّا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْبَشَرَةِ . وَالْعِلْمُ
بِفَرْضِيَّتِهِ ، وَالْأَلَّا يَعْتَقِدَ فَرَضاً مِنْ فُرُوضِهِ سُنَّةً ، وَالْمَاءُ الطَّهُورُ . وَدُخُولُ الْوَقْتِ لِدَائِمِ
الْحَدَثِ . وَالْمَوْلَاةُ

أَنَّ هَذَيْنِ شَرْطَانِ لِكُلِّ عِبَادَةٍ^(١) .

(وَالتَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ) لِمَنَافَتِهِمَا لَهُ .

نَعَمْ ؛ أَغْسَالُ الْحَجِّ وَنَحْوُهَا تُسَلِّحُ لِلْحَائِضِ وَالنَّفَسَاءِ ، وَهَذَا شَرْطٌ لِكُلِّ عِبَادَةٍ تَحْتَاجُ لِلطَّهَارَةِ .
(وَ) التَّقَاءُ (عَمَّا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْبَشَرَةِ) كَذَهْنِ جَامِدٍ - بِخِلَافِ الْجَارِي - وَكُوسَخٍ تَحْتَ
الْأَظْفَارِ - خِلَافاً لِلْغَزَالِيِّ - وَكُغْبَارٍ عَلَى الْبَدَنِ ، بِخِلَافِ الْعَرَقِ الْمَتَجَمِّدِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْجِزءِ مِنْهُ ،
وَمِنْ ثَمَّ : نَقَضَ مَسْئُهُ .

(وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَّتِهِ) فِي الْجُمْلَةِ ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ بِهَا غَيْرُ مَتَمَكِّنٍ مِنَ الْجَزْمِ بِالنِّيَّةِ .

(وَالْأَلَّا يَعْتَقِدَ فَرَضاً) مُعَيَّناً (مِنْ فُرُوضِهِ سُنَّةً) فَيَصِحُّ وَضُوءٌ وَغُسْلٌ مَنْ أَعْتَقَدَ أَنَّ جَمِيعَ مَطْلُوبَاتِهِ
فُرُوضٌ ، أَوْ بَعْضُهَا فَرَضٌ وَبَعْضُهَا سُنَّةٌ ، وَلَمْ يَقْصِدْ بِفَرَضٍ مَعَيَّنٍ التَّنْفِيلِيَّةَ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الصَّلَاةِ
وَنَحْوِهَا .

(وَالْمَاءُ الطَّهُورُ) وَظَنَّ أَنَّهُ طَهُورٌ ، فَلَوْ تَطَهَّرَ بِمَاءٍ وَلَمْ يَظَنَّ طَهُورِيَّتَهُ . . لَمْ يَصِحَّ طَهْرُهُ وَإِنْ بَانَ
أَنَّهُ طَهُورٌ .

وإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ الْعَيْنِيَّةِ ، وَالْأَلَّا يَكُونَ عَلَى الْغُضُوِّ مَا يُغَيِّرُ الْمَاءَ .

وَالْأَلَّا يُعْلَقَ نِيَّتُهُ ؛ فَإِنْ قَالَ : نَوَيْتُ الْوَضُوءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . . لَمْ يَصِحَّ إِنْ قَصَدَ التَّلْعِيقَ أَوْ أَطْلَقَ ؛
بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ التَّبَرُّكَ .

وَأَنْ يُجَرِّيَ الْمَاءَ عَلَى الْغُضُوِّ ، (وَدُخُولُ الْوَقْتِ لِدَائِمِ الْحَدَثِ) وَظَنَّ دُخُولَهُ ، وَتَقْدِيمُهُ
أَسْتِنْجَاءً وَتَحْفَظاً أُحْتِجَ إِلَيْهِ .

(وَالْمَوْلَاةُ)^(٢) وَمَرَّتْ ؛ كَأَسْتَصْحَابِ النِّيَّةِ حُكْماً ، أَلْمَعَبَّرِ عَنْهُ بِفَقْدِ الصَّارِفِ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (سِوَاءِ شَرْطِ فِيهَا الطَّهَارَةُ كَالصَّلَاةِ أَمْ لَا كَالزَّكَاةِ) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (أَيِ : لِدَائِمِ الْحَدَثِ) .

وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ بَدَلًا عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ ، وَشَرَطُ جَوَازِ الْمَسْحِ : أَنْ يَلْبَسَهُ بَعْدَ طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ

(فَصَحْحُ)

في المسح على الخفين

وَأَحَادِيثُهُ شَهِيرَةٌ ، قِيلَ : بَلْ مَتَوَاتِرَةٌ حَتَّى يَكْفُرَ بِهَا جَاهِدُهُ .

(وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ بَدَلًا عَنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِي الْوُضُوءِ) وَقَدْ يُسْنُّ ، كَمَا إِذَا تَرَكَهُ رَغْبَةً عَنِ السَّنَةِ ؛ لِإِيثارِهِ الْغَسْلَ الْأَفْضَلَ ، أَوْ شَكَّ فِي جَوَازِهِ ، أَوْ كَانَ مَقْنَنًا يُقْتَدَى بِهِ ، أَوْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كِرَاهَتَهُ - وَكَذَا فِي سَائِرِ الرُّخَصِ - أَوْ خَافَ فُتُورَ الْجَمَاعَةِ .

وَقَدْ يَجِبُ إِذَا أَحْدَثَ وَهُوَ لَا يَسُهُ وَمَعَهُ مَاءٌ يَكْفِي الْمَسْحَ فَقَطْ ، أَوْ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ إِدْرَاكُ نَحْوِ عِرْفَةٍ ، أَوْ الرِّمِيِّ ، أَوْ طَوَافِ الْوُدَاعِ ، أَوْ الْجُمُعَةِ إِنْ لَزِمَتْهُ ، أَوْ الْوَقْتِ ، أَوْ إِنْقَاضِ أَسِيرٍ .

وَخَرَجَ بِـ (الرَّجْلَيْنِ) : مَسْحُ خَفٍّ وَاحِدَةٍ وَغَسْلُ أُخْرَى ، فَلَا يَجُوزُ بِخِلَافِ مَسْحِ خَفٍّ وَاحِدٍ لِنَحْوِ أَقْطَع^(١) .

وَبِـ (الْوُضُوءِ) : الْغُسْلُ وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِمَا .

(وَشَرَطُ جَوَازِ الْمَسْحِ) أَيِ : عَلَى كُلِّ مَنِ الْخُفَّيْنِ ، أَوْ أَحَدَهُمَا فِيمَا ذَكَرْتُهُ :

(أَنْ يَلْبَسَهُ بَعْدَ طَهَارَةٍ) مِنْ وَضُوءٍ ، أَوْ غُسْلٍ ، أَوْ تَيْمُمٍ لَا لِفَقْدِ الْمَاءِ^(٢) ، (كَامِلَةٍ) بِأَلَّا يَبْقَى مِنْ بَدَنِهِ لُمْعَةٌ بَلَا طَهَارَةٍ ، فَلَا يُجْزَىءُ لِبَسُهُ قَبْلَ كَمَالِهَا ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُرَخَّصْ فِيهِ إِلَّا بَعْدَهُ .

وَالْعَبْرَةُ بِاسْتِقْرَارِ الْقَدَمَيْنِ ، فَلَوْ غَسَلَ رِجْلًا وَلَبَسَ خَفَّهَا ، ثُمَّ الْأُخْرَى وَلَبَسَ خَفَّهَا . . أَمَرَ بِنَزْعِ

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا رِجْلٌ ؛ فَإِنْ بَقِيَ مِنْ فِرَاضِ الْأُخْرَى بَقِيَّةٌ وَإِنْ قَلَّتْ . . تَعَيَّنَ لِبْسُ خَفِّهَا لِيَمْسَحَ عَلَيْهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ . . مَسَحَ عَلَى الْأُخْرَى وَحْدَهَا . « نَحْفَةٌ » [٢٤٢ / ١]) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (أَمَّا مَنْ تَيْمَّمَ لِفَقْدِ الْمَاءِ ، ثُمَّ لَبَسَ الْخَفَّ . . فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْمَسْحُ ؛ لِطِلَانِ طَهَرِهِ بِرُؤْيَةِ الْمَاءِ) .

وَأَنْ يَكُونَ الْخُفُّ طَاهِراً قَوِيّاً يُمَكِّنُ مَتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ لِلْمُسَافِرِ فِي الْحَاجَةِ ، سَاتِراً لِمَحَلِّ الْغَسْلِ لَا مِنْ الْأَعْلَى ، مَانِعاً لِنُفُوذِ الْمَاءِ مِنْ غَيْرِ الْخَزَزِ

الأولى مِنْ مَوْضِعِ الْقَدَمِ وَرَدُّهَا .

وَيُجْزَىءُ غَسْلُهُمَا فِي الْخُفِّ قَبْلَ قَرَارِهِمَا ، وَيَضْرُؤُ الْوَضْعُ قَبْلَهُ .

(وَ) شَرْطُهُ (أَنْ يَكُونَ الْخُفُّ طَاهِراً) وَلَوْ مَغْصُوباً وَذَهَباً ؛ فَإِنْ كَانَ نَجِسَ الْعَيْنِ أَوْ مَتَنَجَّساً بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ . . لَمْ يَجْزُ مَسْحُهُ مطلقاً ، لَا لِلصَّلَاةِ وَلَا لِغَيْرِهَا ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِهَا مَعَ كَوْنِهَا الْأَصْلَ وَغَيْرِهَا تَبَعٌ لَهَا ، أَوْ بِمَعْفُوِّ عَنْهُ ؛ فَإِنْ مَسَحَ مَحَلَّ النِّجَاسَةِ . . فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا . . أَسْتَبَاحَ بِهِ الصَّلَاةُ وَغَيْرِهَا .

وَأَنْ يَكُونَ (قَوِيّاً يُمَكِّنُ) وَلَوْ بِمَشَقَّةٍ (مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ عَلَيْهِ) وَإِنْ كَانَ لَا بِسُهُ مُقْعَداً .

ثُمَّ الْوَاجِبُ بِالنِّسْبَةِ (لِلْمُسَافِرِ) وَالْمَقِيمِ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يُمْكِنُ التَّرَدُّدُ فِيهِ بِلَا نَعْلِ (فِي الْحَاجَةِ) الَّتِي تَقَعُ فِي مَدَّةِ لُبْسِهِ ؛ وَهِيَ : ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا لِلْمُسَافِرِ ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمَقِيمِ ، فَلَا يُجْزَىءُ نَحْوُ رَقِيقٍ يَتَخَرَّقُ بِالْمَشْيِ عَنْ قُرْبٍ .

وَأَنْ يَكُونَ (سَاتِراً لِمَحَلِّ الْغَسْلِ) وَهُوَ الْقَدَمُ بِكَعْبِيهِ ، وَلَوْ زَجَاجاً شَفَافاً ، أَوْ مَشْقُوقاً شَدَّ بِالْعُرَى .

وَيُشْتَرَطُ الِاسْتِرَاءُ مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ (لَا مِنْ الْأَعْلَى) ^(١) عَكْسُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ ؛ لِأَنَّ الْخُفَّ يُلْبَسُ مِنْ أَسْفَلٍ ، وَيُتَّخَذُ لِسِتْرِهِ ، بِخِلَافِ الْقَمِيصِ فِيهِمَا .

وَأَنْ يَكُونَ (مَانِعاً لِنُفُوذِ الْمَاءِ) ^(٢) لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ ، فَالْعَبْرَةُ بِمَاءِ الْغَسْلِ ، فَلَا يُجْزَىءُ نَحْوُ مَنْسُوجٍ لَا صَفَاقَةَ لَهُ .

وَالْمَعْتَبَرُ مِنْهُ لِدَلَالَتِهِ (مِنْ غَيْرِ) مَوَاضِعِ (الْخَزَزِ) وَإِلَّا . . لَشَقَّ ^(٣) .

وَيَمْسَحُ لَأَبْسُهُ - فِي غَيْرِ سَفَرٍ قَصِيرٍ ، مَقِيماً كَانَ أَوْ مُسَافِراً ، سَفَراً قَصِيراً أَوْ طَوِيلاً ، لَا يُبِيحُ الْقَصَرَ - يَوْماً وَلَيْلَةً ، وَفِي سَفَرٍ الْقَصْرِ أَنْ يَمْسَحَ خُفَّيْهِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا كَامِلَةً ، سِوَاءِ تَقَدَّمَ بَعْضُ

(١) المتن في (ح) : (لَا مِنْ أَعْلَى) حَيْثُ جَعَلَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنَ الشَّرْحِ .

(٢) فِي (أ) وَ (ج) : (مَانِعاً لِنُفُوذِ الْمَاءِ) .

(٣) فِي (ج) : (الْخَزَزُ أَوْ الشَّقُّ) .

وَأَنْ يَنْزِعَهُ الْمُقِيمُ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، وَالْمُسَافِرُ سَفَرَ قَصْرٍ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا . وَابْتِدَاءُ
الْمُدَّةِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ اللَّبْسِ ، فَإِنْ مَسَحَ حَضْرًا ثُمَّ سَافَرَ أَوْ عَكَسَ . . أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ .
وَيُسْرُ مَسْحِ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ خُطُوطاً مَرَّةً ، وَالْوَاجِبُ مَسْحُ أَدْنَى شَيْءٍ مِنْ أَعْلَاهُ .

الليالي على الأيام^(١) أم تأخر^(٢) .

(و) حينئذٍ فيُشترطُ في جوازِ المَسْحِ لمدَّةٍ ثانية (أَنْ يَنْزِعَهُ الْمُقِيمُ) ونحوه (بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ،
وَالْمُسَافِرُ سَفَرَ قَصْرٍ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا . وَابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ) فِيهِمَا (مِنْ) نِهَايَةِ (الْحَدَثِ بَعْدَ
اللَّبْسِ) ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْمَسْحِ يَدْخُلُ بِهِ ، فَاعْتَبِرْتُ مَدَّتَهُ مِنْهُ فِيهِ .

(فَإِنْ مَسَحَ) خُفْيَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا (حَضْرًا ثُمَّ سَافَرَ ، أَوْ عَكَسَ) أَي : مَسَحَ سَفْرًا ثُمَّ أَقَامَ (. . أَتَمَّ
مَسْحَ مُقِيمٍ) تَغْلِيلاً لِلْحَضَرِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، فَيَقْتَصِرُ فِي الْأَوَّلِ^(٣) عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، وَكَذَا فِي الثَّانِي إِنْ
أَقَامَ قَبْلَ مَضِيِّهِمَا ، وَإِلَّا . . . أَنْتَهَتْ مَدَّتُهُ بِمَجَرَّدِ إِقَامَتِهِ وَأَجْزَأُهُ مَا مَضَى وَإِنْ زَادَ عَلَى مَدَّةِ الْمُقِيمِ ؛ لِأَنَّ
الْإِقَامَةَ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً أَلَّا يَحْصَلَ لَهُ حَدَثٌ أَكْبَرُ ، وَإِلَّا . . . لَزِمَهُ النَّزْعُ ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ فِي سَاقِ
الْخَفِّ ، وَأَلَّا يَشْكُ فِي الْمُدَّةِ ، وَأَلَّا تَنْحَلَّ الْعُرَى ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ مِنْ مُحَلِّ الْفَرَضِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ
بِطَهَارَةِ الْمَسْحِ^(٤) . . . لَزِمَهُ غَسْلُ قَدَمَيْهِ فَقَطْ^(٥) .

(وَيُسْرُ مَسْحِ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ) وَحَرْفِهِ ، وَكَوْنُهُ (خُطُوطاً) مَفْرَجاً أَصَابِعُهُ ؛ بِأَنْ يَضَعَ يَسْرَاهُ
تَحْتَ عَقِبِهِ ، وَيُمْنَاهُ عَلَى ظَهْرِ الْأَصَابِعِ ، ثُمَّ يَمُرُّ مَفْرَجاً أَصَابِعَهُ هَذِهِ إِلَى آخِرِ سَاقِهِ ، وَتِلْكَ إِلَى
أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ .

وَيُسْرُ أَنْ يَكُونَ مَسْحُهُ (مَرَّةً) لِمَا مَرَّ أَنْ تَثْلِيثُهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

(وَالْوَاجِبُ) مِنْ ذَلِكَ (مَسْحُ أَدْنَى شَيْءٍ مِنْ) ظَاهِرِ (أَعْلَاهُ) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ .

(١) في هامش (ب) : (بِأَنْ أَحْدَثَ وَقْتُ الْغُرُوبِ) .

(٢) في هامش (ب) : (بِأَنْ أَحْدَثَ وَقْتُ الْفَجْرِ) .

(٣) في غير (د) : (الْأَوَّلَى) .

(٤) في هامش (ب) : (احْتَرَزَ عَنْ طَهَارَةِ الْغَسْلِ ؛ فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى شَيْءٍ . اهـ « قوت ») .

(٥) في هامش (ب) : (أَي : رَجُوعاً إِلَى الْأَصْلِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ الْجَدِيدُ ، وَرَجَّحَهُ الْجُمْهُورُ . اهـ « ق ») .

نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ أَرْبَعَةٌ : الْأَوَّلُ : الْخَارِجُ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ إِلَّا الْمَنِيَّ

فَلَوْ مَسَحَ بَاطِنَهُ أَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَسْفَلِهِ أَوْ عَقِبِهِ أَوْ حَرْفِهِ . . لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ إِذْ لَمْ يَرِدِ اقْتِصَارُ إِلَّا عَلَى الْأَعْلَى .

(فُضِّلَ)

في نواقض الوضوء

(نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ) أي : ما ينتهي به (أَرْبَعَةٌ) لَا غَيْرُ :

(الْأَوَّلُ : الْخَارِجُ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ) يعني : خروج شيءٍ مِنْ قُبْلِهِ أَوْ دُبُرِهِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَ وَلَوْ نَحْوَ عَوْدٍ وَدَوْدَةٍ أَخْرَجَتْ رَأْسَهَا وَإِنْ رَجَعَتْ ، وَرِيحٌ وَلَوْ مِنْ قُبْلٍ ، وَدَمٌ بِاسُورٍ دَاخِلِ الدُّبُرِ لَا خَارِجٍ عَنْهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ وَهُوَ مُحَلٌّ قِضَاءِ الْحَاجَةِ ، سُمِّيَ بِاسْمِهِ الْخَارِجُ ؛ لِلْمَجَاوِرَةِ .

وَصَحَّ الْأَمْرُ بِالْوُضُوءِ مِنَ الْمَذْيِ ، وَأَنَّ الْمَصْلِيَّ إِذَا سَمِعَ صَوْتًا أَوْ وَجَدَ رِيحًا - أَيِ : عِلْمَ بَوْجُودِهِ - . . . يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاتِهِ ، وَقِيَيسَ بِذَلِكَ كُلُّ خَارِجٍ (إِلَّا الْمَنِيَّ) أَيِ : مَنِيِّ الشَّخْصِ نَفْسِهِ ، فَلَا يَنْقُضُ إِنْ خَرَجَ مِنْهُ أَوَّلًا ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ أَعْظَمَ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ الْغُسْلُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ غَيْرِهِ ، أَوْ مَنِيٌّ نَفْسِهِ بَعْدَ اسْتِدْخَالِهِ . . فَإِنَّهُ يَنْقُضُ ^(١) .

(١) في هامش (ب) : (كَانَ أَمْنِيٌّ بِمَجْرَدِ نَظَرٍ أَوْ احْتِلَامٍ مَمْكِنًا مَقْعَدَهُ ، فَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ أَعْظَمَ الْأَمْرَيْنِ ، وَهُوَ الْغُسْلُ بِخُصُوصِهِ ، فَلَا يَوْجِبُ أَدُونَهُمَا وَهُوَ الْوُضُوءُ بِعُمُومِهِ ، كَزَنَا الْمُحْصَنَ لَمَّا أَوْجَبَ أَعْظَمَ الْأَمْرَيْنِ لَكُونَهُ زَنَا الْمُحْصَنِ . . . فَلَا يَوْجِبُ أَدُونَهُمَا لَكُونَهُ زَنَا ، وَإِنَّمَا أَوْجَبَهُ الْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ مَعَ إِيْجَابِهِمَا الْغُسْلُ ؛ لِأَنَّهُمَا يَمْنَعَانِ صِحَّةَ الْوُضُوءِ ، فَلَا يَجَامَعَانِهِ ، بِخِلَافِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ يَصِحُّ مَعَهُ الْوُضُوءُ فِي صُورَةِ سَلَسِ الْمَنِيِّ ، فَيَجَامَعَانِهِ ، وَفَائِدَةُ عَدَمِ النِّقْضِ تَظْهَرُ فِيمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ حَدَثٌ أَصْغَرُ وَغَسَلَ جَنَابِيَهُ ، فَاغْتَسَلَ لِلْجَنَابَةِ . . . فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ خِلَافَ ، فَهَلْهِيَ تَصَحُّ قَطْعًا ، وَفِيمَا إِذَا فَعَلَ الْوُضُوءَ قَبْلَ الْغُسْلِ فَإِنَّهُ سَنَةٌ ، فَإِنْ قَلْنَا : يَنْقُضُ . . نَوَى بِالْوُضُوءِ رَفْعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ، وَإِلَّا . . . نَوَى سَنَةَ الْغُسْلِ - كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ - أَمَّا مَنِيٌّ غَيْرُهُ أَوْ مَنِيٌّ إِذَا عَادَ . . . فَيَنْقُضُ خُرُوجُهُ ؛ لِفَقْدِ الْعِلَّةِ . نَعَمْ ؛ لَوْ وَلَدَتْ وَلَدًا جَافًا . . . انْتَقَضَ وَضُوءُهَا - كَمَا فِي « فِتَاوَى » شَيْخِي - أَخَذْنَا مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : « إِنْ صَوَّمَهَا يَبْطُلُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ مُنْعَقَدٌ مِنْ مَنِهَا وَمَنِيٌّ غَيْرُهَا » . اهـ « خُطْبِيب » [٦٥ / ١] .

الثَّانِي : زَوَالُ الْعَقْلِ بِجُنُونٍ أَوْ صَرَخٍ أَوْ سُكْرٍ أَوْ إغمَاءٍ ، أَوْ نَوْمٍ إِلَّا النَّوْمَ قَاعِدًا مُمَكِّنًا مَقْعَدَهُ . الثَّالِثُ : التَّقَاءُ بَشَرَتِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ،

والأوجهُ : أنه لو رأى على ذكره بللاً . لم ينتقض وضوؤه إلا إذا لم يحتمل طروؤه من خارج ، وأن الولد الجاف ينقض ؛ لأن فيه شيئاً من مني الرجل ، وخروج مني الغير ينقض ، كما تقرّر .

(الثَّانِي : زَوَالُ الْعَقْلِ) أي : التَّمْيِيزِ ، إمّا بارتفاعه (بجُنُونٍ ، أَوْ) انغماره بنحو (صَرَخٍ أَوْ سُكْرٍ أَوْ إغمَاءٍ) ولو مُمَكِّنًا ، (أَوْ) استتاره بسبب (نَوْمٍ) لخبر : « فَمَنْ نَامَ .. فَلْيَتَوَضَّأْ » وخرج بذلك النَّعَاسُ ، ومن علاماته : سماعُ كلامٍ لا يفهمه ، وأوائلُ نشوةِ الشُّكرِ لبقاءِ الشُّعُورِ معهما ، (إِلَّا النَّوْمَ) الصَّادِرَ مِنَ الْمُتَوَضِّئِ حال كونه (قَاعِدًا مُمَكِّنًا مَقْعَدَهُ) من مقرّه ؛ كَارْضٍ ، وظهْرٍ دَائِبَةٍ سائِرَةٍ وإن كان مستنداً إلى شيء بحيث لو زال . . لَسَقَطَ ؛ لِأَمِنْ حِينَئِذٍ مِنْ خُرُوجِ شَيْءٍ .

أمّا غيرُ الممكّن . . فينتقض وضوؤه وإن كان مستقراً^(١) ، ومثله ممكّنٌ نحيفٌ لا يحسُّ بخروج الخارج ، وممكّنٌ أثبت بعد أن زالت أليته عن مقرّه يقيناً ، بخلاف ما لو شك في ذلك ، أو في أنه كان ممكناً أم لا ، أو أنه نام أو نَعَسَ وإن رأى رؤيا .

(الثَّالِثُ : التَّقَاءُ بَشَرَتِي الرَّجُلِ) ولو ممسوحاً (وَالْمَرْأَةِ) ولو ميتةً ، عمداً أو سهواً ، ولو بعضوٍ أشلَّ أو زائِدٍ ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ أي : ﴿ لَمَسْتُم ﴾ كما في قراءة حمزة وألكسائي وخلف .

وَاللَّمَسُ : أَلْجَسُّ بِالْبَيْدِ وَغَيْرِهَا^(٢) ، وَالْمَعْنَى فِي التَّقْضِ بِهِ : أَنَّهُ مَطْنَةٌ التَّلَذُّذِ الْمَشِيرِ لِلشَّهْوَةِ الَّتِي لَا تَلِيقُ بِحَالِ الْمُتَطَهِّرِ .

(١) في (د) : (مستقراً) ، وقال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل » (٣٠٥ / ١) : (الذي في عدة نسخ من هذا الشرح بالقاف وتشديد الراء من الاستقرار ، ويصح أن يكون بالفاء المكسورة بعد مثلثة ساكنة ؛ أي : مستقراً)

(٢) في هامش (ج) : (فائدة عن السيد العلامة أبي بكر ابن أبي القاسم الأهدل ، في الفرق بين اللمس واللمس : وهو أن اللمس يفارق المس في أمور سبعة : أحدها : أن اللمس شرطه : اختلاف النوع بخلاف المس . الثاني : اللمس لا يكون إلا بين شخصين ، والمس قد يكون كذلك ، وقد يكون من واحد فقط . الثالث : أن اللمس يكون بأي موضع من البشرة ، والمس لا يكون إلا بباطن الكف . الرابع : ينتقض وضوء اللامس كاللموس ، بخلاف المس لا ينتقض فيه إلا وضوء الماس فقط . الخامس : لا فرق في اللموس بين الفرج وغيره ، واللمس لا يكون إلا بالفرج . السادس : لمس المحرم لا ينتقض ، ومس فرجه ينقض . السابع : لمس العضو المبان من المرأة لا ينقض ، ومس الفرج المقطوع ينقض . انتهت الفائدة بحمد الله وعونه) .

وَيَنْتَقِضُ اللَّامِسُ وَالْمَلْمُوسُ ، وَلَا يَنْقُضُ صَغِيرٌ أَوْ صَغِيرَةٌ لَا يُشْتَهَى ، وَشَعْرٌ وَسِنْ وَظْفَرٌ ، وَمَحْرَمٌ بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ . الرَّابِعُ : مَنْ قُبِلَ الْآدَمِيُّ وَحَلَقَةً دُبْرِهِ .

والبشرة : ظاهر الجلد ، وأراد بها ما يشمل اللحم ؛ كلحم الأسنان .
وخرج بما ذكره : التقاء بشرتي ذكْرين وإن كان أحدهما أمرداً حسناً ، أو أنثيين أو خُثيين ، أو خُثى مع غيره ، أو ذكر وأنثى بحائل وإن رَقَّ ولو بشهوة .

(وَيَنْتَقِضُ اللَّامِسُ وَالْمَلْمُوسُ) أي : وضوءهما ؛ لإشتراكهما في لَذَّةِ اللَّامِسِ ، (وَلَا يَنْقُضُ صَغِيرٌ أَوْ صَغِيرَةٌ) إن كان كلُّ منهما بحيث (لَا يُشْتَهَى) عرفاً غالباً لذوي الطَّبَاعِ السَّليمة ، فلا يَنْقِضُ بَابِنِ سَبْعِ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ ؛ لِإِخْتِلَافِهِ بِإِخْتِلَافِ الصَّغَارِ وَالصَّغِيرَاتِ ، وَذَلِكَ لِانْتِفَاءِ مِظَنَّةِ الشَّهْوَةِ حِينَئِذٍ ، بِخِلَافِ عَجَوزِ شَوْهَاءٍ أَوْ شَيْخٍ هَرِمٍ ؛ أَسْتَصْحَاباً لِمَا كَانَ ، وَلِأَنَّهُمَا مِظَنَّتُهُمَا فِي الْجَمَلَةِ ؛ إِذْ لِكُلِّ سَاقِطَةٍ لَاقِطَةٌ .

(وَ) لَا يَنْقُضُ (شَعْرٌ ^(١) وَسِنْ وَظْفَرٌ) إِذْ لَا يَلْتَذُّ بِلَمْسِهَا ، (وَ) لَا يَنْقُضُ (مَحْرَمٌ بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ) كَأَمُّ الزَّوْجَةِ ؛ لِانْتِفَاءِ مِظَنَّةِ الشَّهْوَةِ .

وخرج به (الْمَحْرَمُ) : الْمَحْرَمَةُ بِإِخْتِلَافِ دِينٍ ، أَوْ لِعَانٍ ، أَوْ طَعْنٍ شُبْهَةٍ مَا لَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ تَحْرِيمٌ مُصَاهَرَةً أَوْ رِضَاعاً ^(٢) .

وَلَوْ أَشْتَبَهَتْ مَحْرَمُهُ بِأَجْنِيَّاتٍ - وَلَوْ غَيْرَ مَحْصُورَاتٍ - . . . فَلَا نَقْضَ .

(الرَّابِعُ : مَنْ قُبِلَ الْآدَمِيُّ وَحَلَقَةً دُبْرِهِ ^(٣)) مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ - وَلَوْ سَهْواً - وَإِنْ كَانَ أَشَلَّ أَوْ زَائِداً عَلَى سَنَنِ الْأَصْلِيِّ أَوْ مُشْتَبِهاً بِهِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ - وَفِي رِوَايَةٍ : ذَكَرَهُ - . . . فَلْيَتَوَضَّأْ » .

وَالنَّاقِضُ مِنَ الدُّبْرِ : مُلْتَقَى الْمَنْفَذِ ، وَمِنْ قُبْلِ الْمَرْأَةِ : مُلْتَقَى شَفْرِهَا عَلَى الْمَنْفَذِ ، لَا مَا وَرَاءَهُمَا ؛ كَمَحَلِّ خِتَانِهَا .

(١) المتن في غير (ج) : (وَلَا يَنْقُضُ شَعْرٌ . . .) .

(٢) في هامش (ب) : (أَي : عَلَى طَعْنِ الشُّبْهَةِ تَحْرِيمُ مُصَاهَرَةٍ ؛ أَي : أُمُّ الْمَوْطُوءَةِ بِشِبْهَةِ مُحْرَمَةٍ ، لَكِنَّ لَمْسَهَا يَنْقُضُ الْوَضْعَ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِبَنَتِهَا وَيَصِرْ صَهراً لَهَا ، وَإِلَّا . . . لَمْ يَنْقُضْ . وَكَذَا الرِّضَاعُ ؛ أَي : بِنْتُ الْمَوْطُوءَةِ بِشِبْهَةِ مُحْرَمَةٍ ، لَكِنَّ لَمْسَهَا يَنْقُضُ الْوَضْعَ إِنْ لَمْ يَصِرْ الْوَاطِئُ أَباً لَهَا مِنَ الرِّضَاعِ ، فَإِنْ صَارَ ؛ بِأَنْ شَرِبَتْ مِنْ لَبَنِ حَلِيلَتِهِ . . . لَمْ يَنْقُضْ . اهـ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، لِمَوْلَانَا إِبْرَاهِيمَ سَامِحَهُ اللَّهُ) .

(٣) في (ج) : (أَوْ حَلَقَةً دُبْرِهِ) .

بِبَاطِنِ الْكَفِّ ، وَلَا يَنْتَقِضُ الْمَمْسُوسُ ، وَيَنْقُضُ فَرْجُ الْمَيِّتِ وَالصَّغِيرِ ، وَمَحَلُّ الْجَبِّ ، وَالذَّكْرُ الْمَقْطُوعُ ، وَلَا يَنْقُضُ فَرْجُ الْبَهِيمَةِ وَلَا الْمَسُّ بِرَأْسِ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا .

فَصْلٌ

يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ الصَّلَاةُ وَنَحْوُهَا ،

وإنما ينقض المس (بباطن الكف) الأصلية - ولو شلاء - والمشتبهة بها ، والزائدة العاملة ، أو التي على سنن الأصلية ؛ لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا أَفَضَى أَحَدُكُمْ يَدَهُ إِلَى فَرْجِهِ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ وَلَا حِجَابٌ .. فَلْيَتَوَضَّأْ » .

والإفضاء باليد : المسُّ بباطن الكف ؛ ولأنه هو مظنة التلذذ ، وهو الراحة وبطون الأصابع .
(وَلَا يَنْتَقِضُ الْمَمْسُوسُ) أي : وضوؤه ؛ لأنه لا هتك منه .

(وَيَنْقُضُ فَرْجُ الْمَيِّتِ وَالصَّغِيرِ) لشمول الاسم له ، (وَمَحَلُّ الْجَبِّ) كله لا الثقب فقط ؛ لأنه أصل الذكر .

(وَالذَّكْرُ الْمَقْطُوعُ) وبعضه إن سمي بعض ذكر ، بخلاف الجلد المقطوعة في الختان ، وكالذكر قبل والذبر إن بقي اسمهما بعد قطعهما .

(وَلَا يَنْقُضُ فَرْجُ الْبَهِيمَةِ) لأنه لا يُستهي ، ولذا جاز كشفه والنظر إليه ، (وَلَا الْمَسُّ بِرَأْسِ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا) وحرفها وحرف الكف .

نعم ؛ المنحرف الذي يلي الكف من حرفه ، ورؤوسها - وهو ما بعد موضع الاستواء منها - ينقض .

(فَصْلٌ)

فِيمَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ

والمراد به الأصغر عند الإطلاق .

(يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ الصَّلَاةُ) إجماعاً (وَنَحْوُهَا) كسجدة تلاوة وشكر ، وخطبة جمعة ، وصلاة جنازة .

وَالطَّوَافُ ، وَحَمْلُ الْمُصْحَفِ ، وَمَسُّ وَرْقِهِ وَجِلْدِهِ وَخَرِيْطَتِهِ وَعِلَاقَتِهِ وَصُنْدُوقِهِ وَهُوَ فِيهِ ، وَمَا كُتِبَ لِدَرْسِ قُرْآنٍ وَلَوْ بِخِرْقَةٍ . وَيَحِلُّ حَمْلُهُ فِي أَمْتَعَةٍ ،

(وَالطَّوَافُ) وَلَوْ نَفْلًا ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ كَمَا فِي الْحَدِيثِ .

(وَحَمْلُ الْمُصْحَفِ ، وَمَسُّ وَرْقِهِ) وَخَوَاشِيهِ (وَجِلْدِهِ) الْمُتَّصِلُ بِهِ لَا الْمُنْفَصِلُ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا حَرَّمَ الْأَسْتِنْجَاءُ بِهِ وَإِنْ أَنْفَصَلَ ؛ لِأَنَّهُ أَفْحَشُ ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ أَيِ : الْمُتَطَهَّرُونَ ، وَهُوَ خَيْرٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ .

وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَمَسُّ الْمُصْحَفَ إِلَّا طَاهِرٌ » .

(وَ) يَحْرُمُ أَيْضًا حَمْلُ وَمَسُّ (خَرِيْطَتِهِ) وَهُوَ فِيهَا ، (وَعِلَاقَتِهِ وَصُنْدُوقِهِ وَهُوَ فِيهِ) لِأَنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَيْهِ كَالْجِلْدِ .

(وَ) حَمْلُ وَمَسُّ (مَا كُتِبَ لِدَرْسِ قُرْآنٍ ^(١)) وَلَوْ بِخِرْقَةٍ) لَشَبَّهَ بِالْمُصْحَفِ ، بِخِلَافِ مَا كُتِبَ لِلدِّرَاسَةِ كَالْتِمَائِمِ وَمَا عَلَى النَّقْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ بِهِ الْمَقْصُودُ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَلَمْ تَجْرِ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ .

(وَيَحِلُّ حَمْلُهُ فِي أَمْتَعَةٍ) لَا بِقَصْدِهِ ^(٢) أَيِ : مَعَهَا ، بَلْ مَعَ مَتَاعٍ وَاحِدٍ بِقَصْدِ الْمَتَاعِ وَحْدَهُ ، أَوْ لَا بِقَصْدِ شَيْءٍ ؛ إِذَا لَا يُخْلُ حَمْلُهُ بِالْتَّعْظِيمِ حَيْثُئِذٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُصِدَ الْمُصْحَفُ وَحْدَهُ ^(٣) ، أَوْ مَعَ غَيْرِهِ .

(١) فِي (وَ) : (لِدِرَاسَةِ قُرْآنٍ) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (وَالْأَصَحُّ : حَلُّ حَمْلِهِ فِي مَتَاعٍ أَوْ أَمْتَعَةٍ ؛ تَبَعًا لِمَا ذَكَرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا بِالْحَمْلِ ، بَأَنْ قُصِدَ حَمْلُ غَيْرِهِ ، أَوْ لَمْ يُقْصَدْ شَيْئًا ؛ لِعَدَمِ الْإِخْلَالِ بِتَعْظِيمِهِ حَيْثُئِذٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مَقْصُودًا بِالْحَمْلِ - وَلَوْ مَعَ الْأَمْتَعَةِ - . . . فَإِنَّهُ يَحْرُمُ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ يَقْتَضِي الْحُلَّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ، كَمَا لَوْ قُصِدَ الْجَنْبُ الْقِرَاءَةُ وَغَيْرُهَا .

فَرَعَ : لَوْ حَمَلَ مُصْحَفًا مَعَ كِتَابٍ فِي جِلْدٍ وَاحِدٍ . . فَحَكَمَ حَمْلَهُ حَكَمَ الْمُصْحَفِ مَعَ الْمَتَاعِ ، فَفِيهِ التَّفْصِيلُ ؛ وَأَمَّا مَسُّ الْجِلْدِ . . فَيَحْرُمُ مَسُّ السَّاتِرِ لِلْمُصْحَفِ دُونَ مَا عَدَاهُ ، كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخِي . « خُطِيبٌ » رَحِمَهُ اللَّهُ . [٧٢ / ١] .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (وَمَحَلُّ الْحُلِّ : إِذَا لَمْ يُقْصَدْ - أَيِ : الْمُصْحَفُ - بَأَنْ قُصِدَ الْمَتَاعُ وَحْدَهُ ، أَوْ أُطْلِقَ فَلَمْ يُقْصَدْ وَاحِدًا مِنْهُمَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُصِدَ الْمُصْحَفُ وَحْدَهُ ، أَوْ مَعَ الْمَتَاعِ ؛ بَأَنْ قُصِدَهُمَا . . فَإِنَّهُ يَحْرُمُ لِلْإِخْلَالِ بِالتَّعْظِيمِ ، وَجَرَى عَلَى هَذَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، لَكِنِ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ - فِيمَا إِذَا قُصِدَهُمَا - الْحُلُّ ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ ؛ لِأَنَّ الْمُصْحَفَ تَابِعٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَصْدِ ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كِبَرِ جَرَمِ الْمَتَاعِ وَصُغَرِهِ ، كَمَا شُدَّ إِطْلَاقُهُمْ . وَيُفَرِّقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ الْجَنْبِ إِذَا قُرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ، وَقُصِدَ الْقُرْآنُ وَالذِّكْرُ . . فَإِنَّهُ يَحْرُمُ ؛ لِعَدَمِ التَّبَعِيَّةِ ، لِأَنَّهُ =

وَفِي تَفْسِيرٍ ، وَقَلْبُ وَرَقِهِ بِعُودٍ . وَلَا يُمْنَعُ الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ مِنْ حَمْلِهِ وَمَسِّهِ لِلدِّرَاسَةِ .
وَمَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَ فِي الْحَدَثِ ، أَوْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَكَ فِي الطَّهَارَةِ . . بَنَى عَلَى
يَقِينِهِ .

وَيَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي حَمَلِ حَامِلِ الْمَصْحَفِ عَلَى الْأَوْجِهِ .

ولو فقد الماء والثراب ومسلماً ثقةً . . جاز ، بل وجب حملُه مع الحدث إن خاف عليه كافر أو
تنجساً أو ضياعاً ، ويجب التَّيَمُّمُ إن قدر عليه .

(وَ) يحلُّ حملُه (فِي تَفْسِيرٍ) أكثر منه ، بخلاف ما إذا أستويا أو كان القرآن أكثر .

(وَ) يحلُّ (قَلْبُ وَرَقِهِ بِعُودٍ) ، ما لم تنفصل الورقة عن محلِّها وتصير محمولةً على العود ،
وَكِتَابَتُهُ مَا لَمْ يَمَسَّ الْمَكْتُوبُ .

(وَلَا يُمْنَعُ الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ) ولو جُنُباً^(١) (مِنْ حَمْلِهِ وَمَسِّهِ لِلدِّرَاسَةِ) حاجة تعلُّمه ومشقة
استمراره متطهراً .

أما غير المميز^(٢) . . فيحرم تمكينه منه ، وكذا لو لم يكن له غرض متعلِّق بالدِّراسة وإن قصد
التَّبَرُّكَ .

(وَمَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَ فِي الْحَدَثِ ، أَوْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَكَ فِي الطَّهَارَةِ . . بَنَى عَلَى يَقِينِهِ)
وهو الطَّهَارَةُ فِي الْأُولَى ، وَالْحَدَثُ فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ .

والمراد بالشك هنا وفي معظم أبواب الفقه : التَّرَدُّدُ مع استواء أو رجحان .

= غرض لا يصلح للاستبعا بخلاف الأجسام . ولو حمل حامل المصحف أو نحوه . . لم يحرم على المعتمد ،
خلافاً لبعض المتأخرين ، حيث ألحقه بالمتاع في التفصيل المتقدم . اهـ « شرح المحرر » للشيخ نور الدين
علي الزيايدي رحمه الله .

(١) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل » (٣٣١/١) : (وذلك بأن أولج حشفته في
فرج ، أو أولج فيه . . .) .

(٢) في هامش (ج) : (كمجنون) .

يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ مِنَ الْفَصْدِ ، وَالْحِجَامَةِ ، وَالرُّعَافِ ، وَالنُّعَاسِ ، وَالنَّوْمِ . قَاعِدًا
مُمَكِّنًا وَالْقِيَّءَ ، وَالْقَهْقَهَةَ فِي الصَّلَاةِ ، وَأَكَلَ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ ، وَلَحْمِ الْجَزُورِ ، وَالشَّكِّ
فِي الْحَدِيثِ ، وَالْغِيْبَةِ ، وَالنَّمِيمَةِ ، وَالْكَذِبِ ، وَالشَّتْمِ ، وَالْكَلَامِ الْقَبِيحِ ،
وَالْغَضَبِ ، وَلِإِرَادَةِ النَّوْمِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالذِّكْرِ ، وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ
وَالْمُرُورِ فِيهِ ، وَدِرَاسَةِ الْعِلْمِ ، وَزِيَارَةِ الْقُبُورِ ، وَمِنْ حَمَلِ الْمَيِّتِ وَمَسِّهِ .

(فَضَائِلُ)

فِيمَا يُنْدَبُ لَهُ الْوُضُوءُ

(يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ مِنَ الْفَصْدِ ، وَالْحِجَامَةِ ، وَالرُّعَافِ ، وَ) مِنْ (النُّعَاسِ ، وَ) مِنْ (النَّوْمِ)
قَاعِدًا مُمَكِّنًا) مَقْعَدُهُ ، (وَ) مِنْ (الْقِيَّءِ ، وَ) مِنْ (الْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَ) مِنْ (أَكَلَ مَا مَسَّتْهُ
النَّارُ ، وَ) مِنْ أَكَلَ (لَحْمِ الْجَزُورِ ، وَ) مِنْ (الشَّكِّ فِي الْحَدِيثِ) لِلخُرُوجِ مِنْ خِلَافٍ مَنْ قَالَ :
إِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تَنْقُضُ ؛ أَخْذًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ ، لَكِنْ أَعْلَاهَا أَصْحَابُنَا بِأَنَّ بَعْضَهَا
ضَعِيفٌ وَبَعْضُهَا مَنْسُوخٌ ، لَكِنْ قَوَى فِي « الْمَجْمُوعِ » مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ : النَّقْضُ بِأَكْلِ لَحْمِ
الْجَزُورِ .

وَيُسْنَى الْوُضُوءُ أَيْضًا مِنْ كُلِّ مَا اخْتَلَفَ فِي النَّقْضِ بِهِ ؛ كَمَسِّ الْأَمْرِدِ ، وَنَحْوِ الشَّعْرِ .

(وَ) يُسْنَى أَيْضًا مِنْ (الْغِيْبَةِ ، وَالنَّمِيمَةِ ، وَالْكَذِبِ ، وَالشَّتْمِ ، وَ) سَائِرِ (الْكَلَامِ الْقَبِيحِ) لَخَبَرِ
فِيهِ ؛ وَلِأَنَّ الْوُضُوءَ يُكَفِّرُ الْخَطَايَا ، كَمَا ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ .

(وَ) مِنْ (الْغَضَبِ) لِأَنَّهُ يُطْفِئُهُ ، (وَلِإِرَادَةِ النَّوْمِ) لِلاتِّبَاعِ ، وَعِنْدَ الْبِقَظَةِ ، (وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ
وَالْحَدِيثِ) وَسَمَاعِهِمَا ، (وَالذِّكْرِ) لِيَكُونَ عَلَى أَكْمَلِ الْأَحْوَالِ ، (وَالْجُلُوسِ فِي الْمَسْجِدِ ،
وَالْمُرُورِ فِيهِ) تَعْظِيمًا لَهُ ، (وَدِرَاسَةِ الْعِلْمِ) الشَّرْعِيِّ ، وَسَمَاعِهِ ، وَكِتَابَتِهِ وَحَمَلِهِ ؛ تَعْظِيمًا لَهُ ،
(وَزِيَارَةِ الْقُبُورِ ، وَمِنْ حَمَلِ الْمَيِّتِ ، وَمَسِّهِ) لِاسْتِقْذَارِهِ ، وَجَمَاعِ ، وَإِنْشَادِ شِعْرِ ، وَأَسْتِغْرَاقِ
ضَحِكِ ، وَخَوْفِ ، وَقَصِّ نَحْوِ شَارِبِ ، وَحَلْقِ عَانَةِ وَرَأْسِ ، وَلِجُنْبِ أَرَادَ نَحْوَ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ
جَمَاعِ ، وَلِلْمَعْيَانِ إِذَا أَصَابَ بِالْعَيْنِ .

يُسْتَحَبُّ لِقَاضِي الْحَاجَةِ بَوَلاً أَوْ غَائِطاً أَنْ يَلْبَسَ نَعْلَيْهِ ، وَيَسْتُرَ رَأْسَهُ ، وَيَأْخُذَ أَحْجَارَ الْأَسْتِنْجَاءِ . وَيُقَدِّمُ يَسَارَهُ عِنْدَ الدُّخُولِ وَيُؤْمِنَاهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ ، وَكَذَا يَفْعَلُ فِي الصَّخْرَاءِ . وَلَا يَحْمِلُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى ،

قال بعضهم : ولما ورد فيه حديث وإن لم يذكروه ؛ كُثِرَ أَلْبَانِ الْإِبِلِ ، وَمَسَّ الْكَافِرِ وَالصَّنَمِ وَالْأَبْرَصِ .

(فَضَائِلُ)

في آداب قاضي الحاجة

(يُسْتَحَبُّ لِقَاضِي الْحَاجَةِ) أَي : لِمُرِيدِهَا ، (بَوَلاً) كَانَتْ (أَوْ غَائِطاً) أَنْ يَلْبَسَ نَعْلَيْهِ .
(وَ) أَنْ (يَسْتُرَ رَأْسَهُ) لِلاتِّبَاعِ ؛ رَوِيَ مُرْسَلاً ، وَهُوَ كَالضَّعِيفِ وَالْمَوْقُوفِ يُعْمَلُ بِهِ فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ اتِّفَاقاً .

(وَ) أَنْ (يَأْخُذَ) مُرِيدُ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرِ (أَحْجَارَ الْأَسْتِنْجَاءِ) لِمَا صَحَّ مِنَ الْأَمْرِ بِهِ ؛ وَحَذَرًا مِنْ الْأَنْتِشَارِ إِذَا طَلَبَهَا بَعْدَ فِرَاقِهِ .
وَيُنْدَبُ أَيْضاً إِعْدَادُ الْمَاءِ .

(وَ) أَنْ (يُقَدِّمُ يَسَارَهُ) أَوْ بَدَلَهَا (عِنْدَ الدُّخُولِ) وَلَوْ لَخَلَاءٍ جَدِيدٍ وَإِنْ لَمْ يُرِدْ قَضَاءُ حَاجَةٍ^(١) ، (وَيُؤْمِنَاهُ) أَوْ بَدَلَهَا (عِنْدَ الْخُرُوجِ) عَكْسَ الْمَسْجِدِ ؛ إِذِ الْيَسْرَى لِلْأَذَى وَالْيَمْنَى لغيرِهِ .
وَالْخَلَاءُ فِي ذَلِكَ الشُّوقُ ، وَمَحَلُّ الْمَعْصِيَةِ ، وَمِنْهُ الصَّاعَةُ وَالْحَمَامُ وَالْمُسْتَحَمُّ .
(وَكَذَا يَفْعَلُ فِي الصَّخْرَاءِ) فَيُقَدِّمُ يَسَارَهُ عِنْدَ وُصُولِهِ لِمَحَلِّ قَضَائِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَقْدراً بِإِرَادَةِ قَضَائِهَا بِهِ ، وَيُؤْمِنَاهُ عِنْدَ مَفَارِقَتِهِ .

(وَ) أَنْ (لَا يَحْمِلُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى) أَي : مَكْتُوبَ ذِكْرِهِ ، وَمِثْلُهُ كُلُّ أَسْمٍ مُعْظَمٍ وَلَوْ مُشْتَرَكاً ؛

(١) في هامش (ج) : (قال القليعي في « تحفته » : إن تقديم اليمنى في الدخول يلحق بالفقر ؛ فاحذره ، وكذا في أكثر الآداب . » مختصر الحبيب عمر بن محمد الصافي « [ص ٦٣]) .

وَيَعْتَمِدَ عَلَى يَسَارِهِ ، وَيَبْعُدَ ، وَيَسْتَتِرَ . وَلَا يَبُولُ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ ، وَقَلِيلٍ جَارٍ ،

كالعزيز والكريم ، ومحمّد وأحمد ، إن قصد به المعظم أو دلّت على ذلك قرينة . ومن المعظم جميع الملائكة^(١) .

وحمل ذلك مكروه ، واختار الأذرع في تحريم إدخال المصحف الخلاء بلا ضرورة ؛ إجلالاً له وتكريماً .

ولو تخطّم في يساره بما عليه معظم وجب نزعه عند الاستنجاء ؛ لحرمه تنجيسه ، ولو غفل عن تنحية ما ذكر حتى دخل الخلاء غيبه ندباً .

(و) أن (يعتد) ولو قائماً (على يساره) وينصب يمينه ؛ بأن يضع أصابعها على الأرض ، ويرفع باقيها ؛ لأن ذلك أسهل لخروج الخارج مع أنه المناسب .

(و) أن (يبعد) ولو في البول - بالصّحراء أو غيرها إن كان ثم غيره - إلى حيث لا يسمع لخارج صوت ولا يشم له ريح ، فإن لم يفعل سنّ لهم الإبعاد عنه إلى ذلك . ويسنّ له أيضاً أن يغيّب شخصه ما أمكن ، (و) أن (يستتر) عن العيون بشيء طوله ثلثا ذراع فأكثر ، وقد قرّب منه ثلاثة أذرع فأقل ، ولو بنحو ذيله ، ولا بدّ أن يكون للساتر هنا عرض يمنع رؤية عورته ، أو بأن يكون بيتاً لا يعسر تسقيفه .

ومحل ذلك حيث لم يكن ثم من لا يفض بصره عن عورته ممن يحرم عليه نظرها ، وإلا وجب الستر مطلقاً .

(و) أن (لا يبول) ولا يتغوط (في ماء راكد) وإن كثر ، ما لم يستبحر ، بحيث لا تعافه نفس ألبنة ؛ لما صحّ من نهيه صلى الله عليه وسلّم عنه فيه .

(و) لا في ماء (قليل جار) قياساً على الرّاكد ، وإنما كره ذلك ولم يحرم - وإن كان فيه إتلاف عليه وعلى غيره - لإمكان طهره بالمكثرة ، أمّا الكثير الجاري فلا يكره البول فيه اتفاقاً ، لكن الأولى اجتنابه .

نعم ؛ قضاء الحاجة في الماء ليلاً مكروه مطلقاً ؛ لما قيل : إنّه بالليل مأوى الجن .

(١) في هامش (ج) : (فائدة : ويكره دخوله أيضاً بالحروز الخلاء وإن كانت مجلدة . قاله أبو مخرمة في « فتاويه ») .

وَلَا فِي جُحْرِ ، وَلَا فِي مَهَبِّ رِيحٍ ، وَلَا فِي طَرِيقٍ ، وَلَا تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ يُؤْكَلُ ثَمَرُهَا

والكلام في المباح والمملوك له ، فالمسبَل والمملوك لغيره يحرم ذلك فيه مطلقاً ، ويكره بقرب الماء .

(و) أَنْ (لَا) يَبُولَ وَلَا يَتَغَوَّطَ (فِي جُحْرِ) وَهُوَ : الثَّقْبُ الْمُسْتَدِيرُ ، وَأَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ السَّرَبَ ؛ وَهُوَ : الْمُسْتَطِيلُ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ نَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْبُولِ فِي الْجُحْرِ ، وَلِأَنَّهُ مَأْوَى الْجَنِّ ، وَلِأَنَّهُ رَبِّمَا آذَاهُ حَيَوَانٌ بِهِ ، أَوْ تَأَذَّى بِهِ .

(و) أَلَّا يَبُولَ وَ (لَا) يَتَغَوَّطَ مَائِعاً (فِي مَهَبِّ رِيحٍ) أَيِ : مُحَلٍّ هَبِيبِهَا وَقَتَ هَبِيبِهَا - وَمِنْهُ الْمَرَا حِيضُ الْمُشْتَرَكَةِ - بَلْ يَسْتَدِيرُهَا فِي الْبُولِ ، وَيَسْتَقْبِلُهَا فِي الْغَائِطِ الْمَائِعِ ؛ لِئَلَّا يَتَرَشَّشَ .

(و) أَلَّا يَبُولَ وَ (لَا) يَتَغَوَّطَ (فِي طَرِيقٍ) وَمَحَلٌّ جُلُوسِ النَّاسِ ؛ كَالظِّلِّ فِي الصَّيْفِ ، وَالشَّمْسِ فِي الشِّتَاءِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اتَّقُوا اللَّعَانَيْنِ » وَفَسَّرَهُمَا بِالتَّخْلِ فِي طَرِيقِ النَّاسِ وَمَجَالِسِهِمْ ، سُمِّيَا بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمَا يَجْلِبَانِ اللَّعْنَ كَثِيراً عَادَةً ، وَفِي رَوَايَةٍ : « الْمَلَأَنِ الثَّلَاثَ » وَفُسِّرَ الثَّلَاثُ بِالْبِرَازِ فِي الْمَوَارِدِ^(١) - وَهِيَ طَرُقُ الْمَاءِ - وَكَرَاهَةُ ذَلِكَ هُوَ الْمَعْتَمَدُ ، وَقِيلَ : يَحْرُمُ^(٢) .

(وَلَا) يَقْضِي حَاجَتَهُ (تَحْتَ شَجَرَةٍ مُثْمِرَةٍ) أَيِ : مِنْ شَأْنِهَا ذَلِكَ - وَلَوْ مَبَاحَةً ، وَفِي غَيْرِ وَقْتِ الثَّمَرَةِ - صِيَانَةً لَهَا عَنِ التَّلَوِثِ عِنْدَ الْوُقُوعِ ، فَتَعَافُهَا الْآنْفُسُ .

وَمِنْهُ يُؤْخَذُ مَا بَحَثَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّ شَرْطَهَا أَنْ تَكُونَ مِمَّا (يُؤْكَلُ ثَمَرُهَا) إِلَّا أَنْ يَقَالَ : الْآنْفُسُ تَعَافُ أَلَّا تَنْتَفَعَاعَ بِالْمَتَنَجِّسِ أَيْضاً ؛ فَحَيْثُ لَا فَرْقٌ .

وَلَوْ كَانَ يَأْتِي تَحْتَهَا مَاءٌ يُزِيلُ ذَلِكَ قَبْلَ الثَّمَرَةِ . . فَلَا كَرَاهَةَ .

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « مُوَهِّبَةِ ذِي الْفَضْلِ » (٣٦٢/١) : (بِالْبِرَازِ : أَيِ التَّغَوُّطِ ، وَبِأَوِّهِ مَكْسُورَةً عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَأَمَّا بَفَتْحِهَا . . فَهُوَ الْفَضَاءُ . ذَكَرَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » رَدًّا عَلَى الْخَطَّابِيِّ فِي تَغْلِيظِهِ رَوَايَةَ الْمُحَدِّثِينَ لَهُ بِالْكَسْرِ . . .) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (وَالْكَلَامُ حَيْثُ كَانَ الْمُتَحَدِّثُ غَيْرَ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ ، أَمَّا الْمَمْلُوكُ . . فَيَحْرُمُ فِيهِ . « شَرْحُ مُحَرَّرٍ ») .

وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ فِي مَوْضِعِهِ . وَأَنْ يَسْتَبْرِئَ مِنَ الْبَوْلِ .
وَيَقُولُ عِنْدَ دُخُولِهِ : بِاسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ . وَعِنْدَ
خُرُوجِهِ : غُفْرَانِكَ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي . وَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ
وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا ،

(و) أَنْ (لَا يَتَكَلَّمُ) حال خروج الخارج بذكر ولا غيره ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ ، فَيُكْرَهُ (إِلَّا
لِضَرُورَةٍ) فيجوزُ ، بل يجبُ إن خشيَ مِنَ الشُّكُوتِ لِحُوقِ ضَرَرٍ لَهُ أَوْ لغيرِهِ ، وَاخْتَارَ الْأَذْرَعِيُّ
تَحْرِيمَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ .

(و) أَنْ (لَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ فِي مَوْضِعِهِ) بل يَتَقَلُّ عَنْهُ ؛ لِثَلَاثٍ يُصِيبُهُ الرَّشَاشُ فَيُنَجِّسُهُ ، وَمِنْ
ثَمَّ : لَوْ كَانَ فِي مِثْخَذٍ لَهُ . . . لَمْ يَتَقَلَّ ؛ لِفَقْدِ الْعِلَّةِ .

(وَأَنْ يَسْتَبْرِئَ مِنَ الْبَوْلِ) بعد انقطاعه ، بنحو مَشْيٍ وَتَرٍ ذَكَرَ بِلُطْفٍ - وَلَا يَجْذِبُهُ - وَتَنْحَجُ
وغيره مِمَّا يَظُنُّ بِهِ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ بِمَجْرَى الْبَوْلِ مَا يَخَافُ خُرُوجَهُ ؛ لِثَلَاثٍ يَتَنَجَّسُ بِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ
يَجِبْ ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ عَدَمُ عَوْدِهِ ، وَلَكِنْ اخْتَارَ جَمْعُ وَجُوبُهُ .

(و) أَنْ (يَقُولَ عِنْدَ دُخُولِهِ) يعني وصوله محلَّ قضاء حاجته : (بِاسْمِ اللَّهِ) أَي : اتَّحَصَّنَ مِنَ
الشَّيَاطِينِ ، (اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعُوذُ) أَي : أَعْتَصِمُ (بِكَ مِنَ الْخُبْثِ) - بِضَمِّ الْخَاءِ مَعَ ضَمِّ أَلْبَاءِ أَوْ
سكونها - جَمْعُ خَبِيثٍ ؛ وَهُمْ : ذُكْرَانُ الشَّيَاطِينِ ، (وَالْخَبَائِثِ) جَمْعُ خَبِيثَةٍ ، وَهُنَّ إِنَائُهُمْ ؛
لِلاتِّبَاعِ فِي ذَلِكَ .

وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْقَارِئُ التَّعَوُّذَ ؛ لِأَنَّ الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ الْأُمُورِ بِأَلَا سِتْعَادَةً لَهُ .

(و) يَقُولُ (عِنْدَ خُرُوجِهِ) يعني أنصرافه منه : (غُفْرَانِكَ) منصوبٌ على أَنَّهُ مُصَدِّرٌ ، بَدَلٌ مِنْ
الْلَفْظِ بِفَعْلِهِ ، أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ ، (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي) لِلاتِّبَاعِ ، وَحِكْمَةُ سَوَالِ
الْمَغْفِرَةِ ؛ إِمَّا تَرْكُهُ الذِّكْرَ بِلِسَانِهِ ، أَوْ خَوْفَ التَّقْصِيرِ فِي شُكْرِ هَذِهِ النُّعْمَةِ الْعَظِيمَةِ ؛ أَعْنِي : نِعْمَةَ
الْإِطْعَامِ ، فَالْهَضْمِ ، فَتَسْهِيلِ الْخُرُوجِ .

وَمِنْ ثَمَّ : قَالَ الشَّيْخُ نَصْرٌ : يُكْرَزُ (غُفْرَانِكَ) مَرَّتَيْنِ ، وَالْمَحَبُّ الطَّبْرِيُّ : يُكْرَزُ ثَلَاثًا .

(و) أَنْ (لَا يَسْتَقْبِلَ) بِقُبْلِهِ أَوْ دُبُرِهِ (الْقِبْلَةَ) أَي : الْكَعْبَةَ ، أَوْ بَيْتَ الْمَقْدِسِ (وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا)
حال قضاء حاجته ، حيثُ أَسْتَرَّ بِمَرْتَفِعٍ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ فَأَكْثَرَ ، وَقَدْ قُرِبَ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ فَأَقَلَّ ، فَإِنْ

وَيَحْرُمُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا سَاتِرٌ ، أَوْ بَعْدَ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ ، أَوْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ثُلَاثِي ذِرَاعٍ إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الْمُعَدَّةِ لِذَلِكَ . وَمِنْ آدَابِهِ : أَلَّا يَسْتَقْبِلَ الشَّمْسَ وَلَا الْقَمَرَ ، وَلَا يَرْفَعَ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُوبَ مِنَ الْأَرْضِ ،

فَعَلَ . . كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ فِيهِمَا .

(وَيَحْرُمُ ذَلِكَ) أَي : اسْتِقْبَالُ الْكَعْبَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا بِفَرْجِهِ حَالَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا سَاتِرٌ ، أَوْ) كَانَ وَلَكِنْ (بَعْدَ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ) بِذِرَاعِ الْأَدْمِيِّ الْمَعْتَدِلِ ، (أَوْ كَانَ) السَّاتِرُ (أَقَلَّ مِنْ ثُلَاثِي ذِرَاعٍ) تَعْظِيمًا لِلْقِبْلَةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا سَاتِرٌ مَرْتَفِعٌ ثُلَاثِي ذِرَاعٍ فَأَكْثَرَ ، وَقَدْ قَرُبَ مِنْهُ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرَضٌ . . فَإِنَّهُ لَا يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُحْلَلْ بِتَعْظِيمِهَا حِينَئِذٍ ، وَيَحْصُلُ السَّتْرُ بِإِرْخَاءِ ذَيْلِهِ .

وهذا التفصيلُ جمعٌ به الشَّافِعِيُّ رضيَ اللهُ عنه بينَ الأحاديثِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّحْرِيمِ تَارَةً وَعَلَى الْإِبَاحَةِ أُخْرَى ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَنْ فِي الصَّحَرَاءِ وَغَيْرِهِ ، وَمَنْ فِي مَكَانٍ يَعْسُرُ تَسْقِيفُهُ أَوْ لَا (إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الْمُعَدَّةِ لِذَلِكَ) فَإِنَّ الْأَسْتِقْبَالَ وَالْأَسْتِدْبَارَ فِيهَا مَبَاحٌ مُطْلَقًا ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَفْضَلِ حَيْثُ أَمَكُنَ الْمِيلُ عَنِ الْقِبْلَةِ بِلَا مَشَقَّةٍ ، وَلَوْ اسْتَقْبَلَهَا بِالسَّاتِرِ الْمَذْكُورِ . . جَازَ وَإِنْ كَانَ دُبُرُهُ مَكشُوفًا عَلَى الْمَعْتَمِدِ .

وَلَوْ اسْتَبْهَتِ الْقِبْلَةُ . . وَجَبَ الْأَجْتِهَادُ حَيْثُ لَا سِتْرَةٌ ، وَيَأْتِي هُنَا جَمِيعُ مَا ذَكَرُوهُ فِيمَنْ يَجْتَهِدُ فِي الْقِبْلَةِ لِلصَّلَاةِ .

وَلَوْ هَبَّتْ رِيحٌ عَنْ يَمِينِ الْقِبْلَةِ وَيسَارِهَا . . جَازَ الْأَسْتِقْبَالُ وَالْأَسْتِدْبَارُ ، فَإِنْ تَعَارَضَا . . وَجَبَ الْأَسْتِدْبَارُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِقْبَالَ أَفْحَشُ .

وَلَا يُكْرَهُ اسْتِقْبَالُهَا بِاسْتِنْجَاءٍ ، أَوْ جَمَاعٍ ، أَوْ إِخْرَاجِ رِيحٍ ، أَوْ فَصْدٍ أَوْ حِجَامَةٍ .

(وَمِنْ آدَابِهِ) أَي : قَاضِي الْحَاجَةِ :

(أَلَّا يَسْتَقْبِلَ الشَّمْسَ وَلَا الْقَمَرَ) تَعْظِيمًا لَهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ الْبَاهِرَةِ ، فَيُكْرَهُ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ اسْتِدْبَارِهَا ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِقْبَالَ أَفْحَشُ .

(وَ) أَنَّ (لَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ) دَفْعَةً وَاحِدَةً ، بَلْ شَيْئًا فَشَيْئًا (حَتَّى يَذْنُوبَ) أَي : يَقْرُبَ (مِنَ الْأَرْضِ) فَيَنْتَهِي الَّرْفَعُ حِينَئِذٍ ، مُحَافَظَةً عَلَى السَّتْرِ مَا أَمَكُنَ .

وَلَا يَبُولُ فِي مَكَانٍ صُلْبٍ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ وَلَا لِفَرْجِهِ وَلَا إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنْهُ ، وَلَا يَعْثُ ، وَأَنْ يُسَبِّلَ ثَوْبَهُ قَبْلَ انْتِصَابِهِ . وَيَحْرُمُ الْبَوْلُ فِي الْمَسْجِدِ وَلَوْ فِي إِنْاءٍ ، وَعَلَى الْقَبْرِ . وَيُكْرَهُ عِنْدَ الْقَبْرِ ، وَقَائِمًا إِلَّا لِعُذْرٍ ، وَفِي مُتَحَدِّثِ النَّاسِ . فَإِذَا عَطَسَ ..
حَمِدَ اللَّهَ بِقَلْبِهِ

نَعَمْ ؛ إِنْ خَشِيَ تَنَجُّسَهُ .. كَشَفَهُ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ ، وَلَهُ كَشَفُهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً إِذَا كَانَ خَالِيًا .

(وَ) أَنْ (لَا يَبُولُ) وَلَا يَتَغَوَّطُ مَائِعًا (فِي مَكَانٍ صُلْبٍ) لَنَلَّا يَتَرَشَّشَ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ .. دَفَعَهُ بِحَجَرٍ وَنَحْوِهِ .

(وَ) أَنْ (لَا يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَلَا لِفَرْجِهِ ، وَلَا إِلَى مَا يَخْرُجُ مِنْهُ ، وَلَا يَعْثُ) بِيَدِهِ ، وَلَا يَلْتَفِتَ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا ، وَلَا يَسْتَاكُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا يَلِيقُ بِحَالِهِ ، وَلَا يُطِيلُ قَعُودَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ الْبَاسُورَ .

(وَأَنْ يُسَبِّلَ ثَوْبَهُ) شَيْئًا فَشَيْئًا (قَبْلَ انْتِصَابِهِ) كَمَا مَرَّ .

(وَيَحْرُمُ الْبَوْلُ) وَنَحْوُهُ (فِي الْمَسْجِدِ وَلَوْ فِي إِنْاءٍ) لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ لَهُ - كَمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ ؛ أَيِ : لِمَزِيدِ اسْتِقْدَارِهِ - بِخِلَافِ الْفَصْدِ فِيهِ فِي الْإِنْاءِ ؛ لِأَنَّ الدَّمَ أَخْفُ ، وَلِذَا عُفِيَ عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ بِشَرْطِهِ .

(وَ) يَحْرُمُ ذَلِكَ (عَلَى الْقَبْرِ) الْمُحْتَرَمِ ، (وَيُكْرَهُ عِنْدَ الْقَبْرِ) الْمُحْتَرَمِ ؛ أَحْتَرَامًا لَهُ .

(وَ) يُكْرَهُ الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ (قَائِمًا إِلَّا لِعُذْرٍ) لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَكْثَرِ مِنْ أَحْوَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَمَّا مَعَ الْعُذْرِ ؛ كَاسْتِسْفَاءٍ ، أَوْ فَقْدِ مَحَلٍّ يَصْلُحُ لِلْجُلُوسِ ، أَوْ خَشْيَةِ خُرُوجِ شَيْءٍ مِنَ السَّبِيلِ الْآخِرِ لَوْ جَلَسَ ، أَوْ كَوْنِ الْبَوْلِ حَرَقَهُ فَلَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ الْجُلُوسِ .. فَمُبَاحٌ ، وَعَلَيْهِ - أَوْ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ - يُحْمَلُ بَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا لَمَّا أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ .

(وَ) يُكْرَهُ ذَلِكَ (فِي مُتَحَدِّثِ النَّاسِ) كَمَا مَرَّ بِدَلِيلِهِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانُوا يَجْتَمِعُونَ عَلَى مَعْصِيَةٍ .. فَلَا بَأْسَ بِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فِي مُتَحَدِّثِهِمْ تَنْفِيرًا لَهُمْ .

وَمَرَّ أَنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ حَالَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ ، (فَإِذَا عَطَسَ) حَيْثُ (.. حَمِدَ اللَّهَ) تَعَالَى (بِقَلْبِهِ) وَلَا يُحَرِّكُ لِسَانَهُ .

وَيَجِبُ الْأَسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ رَطْبٍ خَارِجٍ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ بِالْمَاءِ أَوْ بِالْحَجَرِ ، أَوْ جَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِعٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ . وَيُسَنُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَلَوْ بِجَامِدٍ

(فَضَائِلُ)

في الاستنجاء

(وَيَجِبُ) لا على الْفَوْرِ ، بل عند خشية تنجس غير محله ، وعند إرادة نحو الصَّلَاةِ : (الْأَسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ رَطْبٍ خَارِجٍ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ) وَلَوْ نَادِرًا كَدَمٍ ، (بِالْمَاءِ) على الْأَصْلِ ، (أَوْ بِالْحَجَرِ) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَلَيْسَتْنِجِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » .

وخرج بـ (الرُّطْبِ) : الرِّيحُ وَإِنْ كَانَ الْمَحَلُّ رَطْبًا ، ونحو البعرة الجافة ، فلا يجب الاستنجاء من ذلك ، لكنه يُسَنُّ في نحو البعرة .

وبـ (أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ) : الثُّقْبَةُ الْمُنْفَتِحَةُ ، وَقُبْلَا الْمُسْكِلِ أَوْ أَحَدُهُمَا ، وَذَكَرَانِ أَشْتَبَهَا ، فَيَتَعَيَّنُ الْمَاءُ كَأَقْلَفٍ وَصَلَّ بَوْلُهُ إِلَى جِلْدَتِهِ .

وليس المراد بالحجر خصوصه ، بل هو (أَوْ) ما في معناه من كل (جَامِدٍ طَاهِرٍ) لا نجس ، ولا مُتَنَجِّسٍ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ .

(قَالِعٍ) لا ما لا يَقْلَعُ لِمَلَأَتْهُ ، أَوْ لُزِجَتْهُ ، أَوْ تَنَاطَرَ أَجْزَائُهُ كَالثَّرَابِ .

(غَيْرِ مُحْتَرَمٍ) ومنه : كُتِبَ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ ، إِنْ عُلِمَ تَبْدِيلُهُمَا وَخَلْيَا عَنْ أَسْمِ مَعْظَمٍ .

وَجِلْدٌ دُبْعٌ ، وَجِلْدٌ حَوْتٍ كَبِيرٌ جَفَّ بَحِيثٌ لَوْ بُلَّ لَمْ يَلِنْ عَلَى الْأَوْجِهِ ، بخلافِ الْمُحْتَرَمِ ؛ كَكُتِبِ الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ وَالْتِهَ - كَالْمَنْطِقِ الْمَوْجُودِ الْيَوْمَ - وَجِلْدُهَا الْمَتَّصِلُ بِهَا ؛ بخلافِ جِلْدِ الْمُصْحَفِ .. فَإِنَّهُ مُحْتَرَمٌ مَطْلَقًا ، وَالْمَطْعُومُ وَلَوْ عَظْمًا وَإِنْ حُرِّقَ ، وَجِزءٌ آدَمِيٌّ مُحْتَرَمٌ وَلَوْ مُنْفَصِلًا ، وَجِزءٌ حَيَوَانِيٌّ مُتَّصِلٌ بِهِ وَلَوْ فَأَرَةً عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَيُجْزَىءُ الْحَجَرُ بَعْدَ الْمُحْتَرَمِ وَغَيْرِ الْقَالِعِ مَا لَمْ يَنْقَلِ النَّجَاسَةُ .

(وَيُسَنُّ) فِي الْقُبْلِ وَالذَّبْرِ (الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا) بَأَن يَقْدَمَ الْجَامِدُ ثُمَّ الْمَاءُ ؛ لِتُرَيْلِ الْعَيْنِ ثُمَّ الْأَنْزَرِ ،

فَتَقْلَّ مَلَابِسَةُ النَّجَاسَةِ ، وَبِهِ يُعْلَمُ مَا نُقِلَ عَنِ الْغَزَالِيِّ مِنْ أَنَّهُ تَحْصُلُ سَنَةُ الْجَمْعِ (وَلَوْ بِجَامِدٍ

مُتَنَجِّسٍ دُونَ ثَلَاثِ مَسَحَاتٍ ، فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا . . فَأَلْمَاءُ أَفْضَلُ . وَشَرَطُ
 الْحَجَرِ : أَلَّا يَجِفَّ النَّجَسُ ، وَلَا يَنْتَقِلَ ، وَلَا يَطْرَأَ عَلَيْهِ نَجَسٌ آخَرُ ، وَلَا يُجَاوِزُ
 صَفْحَتَهُ وَحَشَفَتَهُ ، وَلَا يُصِيبُهُ مَاءٌ . وَأَنْ يَكُونَ بِثَلَاثِ مَسَحَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِ . . وَجَبَ
 الْإِنْقَاءُ

مُتَنَجِّسٍ) وما بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ حَصُولِهَا أَيْضاً بِعَدَدِ (دُونَ ثَلَاثِ مَسَحَاتٍ .

فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا . . فَأَلْمَاءُ أَفْضَلُ) لِأَنَّهُ يُزِيلُ الْعَيْنَ وَالْأَثَرَ .

(وَشَرَطُ) إِجْزَاءِ (الْحَجَرِ) لِمَنْ يَقْتَصِرُ عَلَيْهِ :

(أَلَّا يَجِفَّ النَّجَسُ) الْخَارِجُ ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ لَا يُزِيلُهُ حِينَئِذٍ .

(وَ) أَنْ (لَا يَنْتَقِلَ) عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي أُسْتَقَرَّ فِيهِ عِنْدَ الْخُرُوجِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَطْرَأُ عَلَى الْمَحَلِّ
 نَجَاسَةٌ لَا بِسَبَبِ الْخُرُوجِ .

(وَ) أَنْ (لَا يَطْرَأَ عَلَيْهِ نَجَسٌ) أَجْنَبِيٌّ (آخَرُ) وَلَوْ مِنَ الْخَارِجِ كَرَشَاشِهِ ؛ لِأَنَّ مُورَدَ النَّصِّ
 الْخَارِجُ ، وَالْأَجْنَبِيُّ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ .

(وَ) أَنْ (لَا يُجَاوِزَ) الْخَارِجُ (صَفْحَتَهُ) فِي الْغَائِطِ ، وَهِيَ : مَا يَنْضُمُ مِنَ الْأَلَيْتَيْنِ عِنْدَ الْقِيَامِ ،
 (وَحَشَفَتَهُ) أَوْ قَدَرَهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا فِي الْبَوْلِ .

وَأَلَّا يَدْخُلَ بَوْلُ الْمَرْأَةِ مَدْخَلَ الذَّكَرِ ؛ لِأَنَّ مُجَاوِزَةً مَا ذُكِرَ نَادِرَةٌ جَدًّا ، فَلَا تُلْحَقُ بِمَا تَعَمُّ بِهِ
 الْبُلُوبُ .

وَلَوْ تَقَطَّعَ الْخَارِجُ . . تَعَيَّنَ فِي الْمَنْفَصْلِ الْمَاءُ وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزْ مَا ذُكِرَ .

(وَ) أَنْ (لَا يُصِيبُهُ مَاءٌ) غَيْرُ مُطَهَّرٍ لَهُ وَإِنْ كَانَ طَهُورًا ، أَوْ مَانِعٌ آخَرُ بَعْدَ الْأَسْتِجْمَارِ أَوْ قَبْلَهُ ؛
 لِنَجْسِهِمَا ، وَكَالْمَانِعِ : مَا لَوْ أُسْتَنْجِيَ بِحَجَرٍ رَطْبٍ أَوْ كَانَ الْمَحَلُّ مُرْتَطِبًا بِمَاءٍ ، لَا عَرَقٍ عَلَى
 الْأَوْجِهِ .

(وَأَنْ يَكُونَ بِثَلَاثِ مَسَحَاتٍ) وَإِنْ أَنْقَى بَدَنَهَا ؛ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ الْأَسْتِنْجَاءِ بِأَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ
 أَحْجَارٍ ، وَيَحْصُلُ ذَلِكَ وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ .

(فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِ) الْمَحَلُّ بِالثَّلَاثِ (. . وَجَبَ الْإِنْقَاءُ) بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهَا إِلَى أَنْ يَبْقَى أَثَرٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا
 الْمَاءُ أَوْ صِغَارُ الْخَرْفِ .

وَيُسْنُ الْإِيْتَارُ ، وَاسْتِيعَابُ الْمَحَلِّ بِالْحَجَرِ ، وَالِاسْتِنْجَاءُ بِالْيَسَارِ ، وَالِاعْتِمَادُ عَلَى
الْوُسْطَى فِي الدُّبْرِ إِنْ اسْتَنْجَى بِالْمَاءِ ، وَتَقْدِيمُ الْمَاءِ لِلْقُبْلِ ، وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْوُضُوءِ ،
وَدَلُّكَ يَدِهِ بِالْأَرْضِ ثُمَّ يَغْسِلُهَا بَعْدَهُ ، وَنَضْحُ فَرْجِهِ وَإِزَارِهِ ،

(وَيُسْنُ الْإِيْتَارُ) إِنْ حَصَلَ الْإِنْقَاءُ بِشَفْعٍ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ .

(وَ) يُسْنُ (اسْتِيعَابُ الْمَحَلِّ بِالْحَجَرِ) أَيِ : بِكُلِّ حَجَرٍ مِنَ الثَّلَاثِ ؛ بَأَنَ يَبْدَأُ بِالْأَوَّلِ مِنْ مَقْدَمِ
الْصَّفْحَةِ الْيَمْنَى ، وَيُؤَدِّيهِ بِرَفْقٍ إِلَى مَحَلِّ أَبْتَدَائِهِ ، وَبِالثَّانِي مِنْ مَقْدَمِ الْيَسْرَى ، وَيُؤَدِّيهِ كَذَلِكَ ، وَيُمِرُّ
الثَّلَاثَ عَلَى صَفْحَتِهِ وَمَسْرُوتِهِ جَمِيعاً .

وَيُسْنُ وَضْعُ الْحَجَرِ عَلَى مَوْضِعٍ طَاهِرٍ ، وَيُؤَدِّيهِ ، وَلَا يَضُرُّ النُّقْلُ الْحَاصِلُ مِنْ عَدَمِ الْإِدَارَةِ .

وِظَاهِرُ كَلَامِهِ - كَكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ - أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَعْمِيمُ الْمَحَلِّ بِكُلِّ مَسْحَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَفِيهِ كَلَامٌ
يَبَيِّنُهُ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » بِمَا حَاصِلُهُ : أَنَّ فِي كَلَامِهِمْ شِبْهَ تَعَارُضٍ ، فَرَجَّحَ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ
الْوُجُوبَ رِعَايَةً لِلْمَذْرُوكِ ، وَآخَرُونَ عَدَمَهُ أَخْذاً بِظَوَاهِرِ كَلَامِهِمْ .

(وَ) يُسْنُ (الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْيَسَارِ) لِلِاتِّبَاعِ ، وَيُكْرَهُ بِالْيَمِينِ ، وَقِيلَ : يَحْرُمُ ؛ لَصَحَّةِ النَّهْيِ عَنِ
الْإِسْتِنْجَاءِ بِهَا .

(وَ) يُسْنُ (الْإِعْتِمَادُ عَلَى) الْإِصْبَعِ (الْوُسْطَى فِي الدُّبْرِ إِنْ اسْتَنْجَى بِالْمَاءِ) لِأَنَّهُ أَمْكَنُ ،
وَلَا يَتَعَرَّضُ لِلْبَاطِنِ - وَهُوَ : مَا لَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَيْهِ - لِأَنَّهُ مُنْبِعُ الْوَسْوَاسِ .
نَعَمْ ؛ يُسْنُ لِلْبَكْرِ أَنْ تُدْخَلَ إِصْبَعُهَا فِي الثَّقْبِ الَّذِي فِي الْفَرْجِ لِتَغْسِلَهُ .

(وَ) يُسْنُ لِمَنْ يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ (تَقْدِيمُ الْمَاءِ لِلْقُبْلِ) لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ الدُّبْرَ رَبَّماً عَادَ إِلَيْهِ النَّجَسُ عِنْدَ
غَسْلِ الْقُبْلِ ، وَبِالْحَجَرِ تَقْدِيمُ دُبْرِهِ .

(وَ) يُسْنُ (تَقْدِيمُهُ) أَيِ : الْإِسْتِنْجَاءُ (عَلَى الْوُضُوءِ) إِنْ كَانَ غَيْرَ سَلِسٍ ، وَإِلَّا . . . وَجِبَ عَلَيْهِ
ذَلِكَ .

(وَ) يُسْنُ لِلْمُسْتَنْجِي (دَلُّكَ يَدِهِ بِالْأَرْضِ) أَوْ نَحْوَهَا (ثُمَّ يَغْسِلُهَا) وَيَكُونُ ذَلِكَ - أَعْنِي الدَّلَّكَ
ثُمَّ الْغَسْلَ - (بَعْدَهُ) أَيِ : الْإِسْتِنْجَاءُ ؛ لِلِاتِّبَاعِ .

(وَ) يُسْنُ لَهُ بَعْدَهُ (نَضْحُ فَرْجِهِ وَإِزَارِهِ) مِنْ دَاخِلِهِ ؛ دَفْعاً لِلْوَسْوَاسِ .

وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَهُ : اَللّٰهُمَّ ؛ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ النِّفَاقِ ، وَحَصِّنْ فَرْجِي مِنَ الْفَوَاحِشِ .

فَضَائِلُ

مُوجِبَاتُ الْغُسْلِ : الْمَوْتُ ، وَالْحَيْضُ ، وَالنَّفَاسُ ، وَالْوِلَادَةُ وَلَوْ عَلَقَةً وَمُضْغَةً
وَبِلَا رُطُوبَةٍ . وَالْجَنَابَةُ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ ،

(وَ) يُسْرُ (أَنْ يَقُولَ بَعْدَهُ : اَللّٰهُمَّ ؛ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ النِّفَاقِ ، وَحَصِّنْ فَرْجِي مِنَ الْفَوَاحِشِ)
لِمَنَاسِبَتِهِ لِلْحَالِ .

وَيَكْفِي غَلْبَةً ظَنُّ زَوَالِ النَّجَاسَةِ ، وَشَمُّ رِيحِهَا فِي الْيَدِ يُنَجِّسُهَا دُونَ الْمَحَلِّ ، مَا لَمْ يَشْمَهَا مِنْ
مَحَلٍّ مَلَاقٍ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ ، وَلَا يُسْرُ لَهُ شَمُّ يَدِهِ .

وَلِيَحْذَرَ مِنْ ضَمِّ شَرَجٍ مَقْعَدَتِهِ ، بَلْ يَسْتَرْخِي قَلِيلًا ؛ لِبَقَاءِ النَّجَاسَةِ فِي تَضَاعِيْفِهِ .
وَلَوْ سَالَ عَرَقُ الْمُسْتَنْجِي بِالْحَجَرِ ؛ فَإِنْ جَاوَزَ صَفْحَتَهُ وَحَشَفْتَهُ . لَزِمَهُ غَسْلُ الْمَجَاوِزِ ، وَإِلَّا .
فَلَا .

(فَضَائِلُ)

فِي مُوجِبِ الْغُسْلِ

وَهُوَ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ ، وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ ، وَقَدْ يُقَالُ : بِالضَّمِّ لِمَاءِ الْغُسْلِ ، وَبِالْكَسْرِ : لِنَحْوِ
سِدْرٍ أَعْتَسَلَ بِهِ .

(مُوجِبَاتُ الْغُسْلِ) خَمْسَةٌ :

أَحَدُهَا : (الْمَوْتُ) لِمُسْلِمٍ غَيْرِ شَهِيدٍ ، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَنَذْكُرُهُ فِي الْجَنَائِزِ .

(وَ) ثَانِيهَا : (الْحَيْضُ) .

(وَ) ثَالِثُهَا : (النَّفَاسُ) مَعَ الْإِنْقِطَاعِ وَنَحْوِ الْقِيَامِ لِلصَّلَاةِ إِجْمَاعًا .

(وَ) رَابِعُهَا : (الْوِلَادَةُ ، وَلَوْ عَلَقَةً وَمُضْغَةً وَبِلَا رُطُوبَةٍ) لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَنِيٌّ مُنْعَقِدٌ .

(وَ) خَامِسُهَا : (الْجَنَابَةُ) وَتَحْصُلُ إِمَّا (بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ) إِجْمَاعًا ؛ أَيْ : مَنِيَّ الشَّخْصِ نَفْسِهِ

وَيُعْرِفُ بِتَدَفُّقِهِ ، أَوْ لَذَّةِ بَخْرُوجِهِ ، أَوْ رِيحِ عَجِينِ رَطْباً أَوْ رِيحِ بَيَاضٍ بَيِّضٍ جَافاً .
وَبَيَاضِ الْحَشْفَةِ أَوْ قَدَرِهَا فِي فَرْجٍ وَلَوْ دُبْرًا أَوْ فَرْجٍ مَيِّتٍ أَوْ بِهِيمَةٍ

أَوَّلَ مَرَّةٍ مِنْ مَخْرَجٍ مُعْتَادٍ^(١) ، وَمِنْ فَرْجِي الْمُسْكِلِ مطلقاً ، وَمِنْ تَحْتِ صُلْبِ الرَّجُلِ وَتَرَائِبِ الْمَرْأَةِ
إِنْ كَانَ مُسْتَحْكِمًا ؛ بَلَّاءً يَخْرُجُ لِنَحْوِ مَرَضِي وَأَنْسَدَّ الْأَصْلِيُّ^(٢) وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزْ فَرْجَ الْمَرْأَةِ ؛ بَأَنَّ وَصَلَ
لِمَا يَجِبُ غَسْلُهُ وَلَوْ خَرَجَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، أَوْ كَانَ الْخَارِجُ مِنْهُ مِنْهَا بَعْدَ غَسْلِهَا إِنْ قَضَتْ شَهْوَتَهَا بِذَلِكَ
الْجَمَاعِ ؛ بَأَنَّ تَكُونَ بِالْغَةِ مَخْتَارَةً مُسْتِيقِظَةً ، أَعْتَابَارًا لِلْمِظَنَةِ كَالنَّوْمِ ؛ إِذْ يَغْلُبُ عَلَى الظَّنِّ اخْتِلَاطُ
مَنِئِهَا بِهِ حِينَئِذٍ ، وَلَا أَثَرَ لِنَزْوَلِهِ لِقَصْبَةِ الذَّكْرِ^(٣) .

(وَيُعْرِفُ) الْمَنِيُّ سَوَاءً كَانَ مِنْ رَجُلٍ أَوْ أَمْرَأَةٍ (بِتَدَفُّقِهِ) أَيِ : خُرُوجِهِ عَلَى دُفْعَاتٍ ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : ﴿ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ .

(أَوْ لَذَّةِ بَخْرُوجِهِ) وَإِنْ لَمْ يَتَدَفَّقْ ، وَيَلْزَمُهَا فَتَوَرُّ الذَّكْرِ وَأَنْكَسَارُ الشَّهْوَةِ غَالِبًا .

(أَوْ رِيحِ عَجِينِ) أَوْ طَلَعَ حَالَ كَوْنِ الْمَنِيِّ (رَطْباً ، أَوْ رِيحِ بَيَاضٍ بَيِّضٍ) حَالَ كَوْنِ الْمَنِيِّ
(جَافاً) وَإِنْ لَمْ يَتَدَفَّقْ وَلَا أَلْتَدَّ بِهِ - كَأَنَّ خَرَجَ مَا بَقِيَ مِنْهُ بَعْدَ الْغَسْلِ - فَإِنْ فَقَدَتْ هَذِهِ الْخَوَاصُّ
الْثَلَاثَةُ . . فَلَا غُسْلَ .

وَلَا أَثَرَ لِنَحْوِ الْخَانَةِ وَالْبَيَاضِ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ ، وَالرَّقَّةِ وَالْأَصْفَرَارِ فِي مَنِيِّ الْمَرْأَةِ ، وَجُوداً وَلَا
فَقْدًا .

(وَ) إِنَّمَا (بَيَاضُ الْحَشْفَةِ أَوْ قَدَرِهَا) مِنْ فَاقِدِهَا وَلَوْ كَانَتْ مِنْ مُبَانٍ (فِي فَرْجٍ وَلَوْ دُبْرًا ، أَوْ فَرْجٍ
مَيِّتٍ ، أَوْ بِهِيمَةٍ) وَلَوْ سَمَكَةً ، وَإِنْ لَمْ يُشْتَتَ ، وَلَا حَصَلَ إِنْزَالٌ ، وَلَا أَنْتَشَارٌ ، وَلَا قَصْدٌ ،

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (أَيِ : كَمَا لَوْ اسْتَدَخَلَتْ مَنِيًّا ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا ، وَكَمَا لَوْ وَطَّئَهَا فِي الدُّبْرِ فَاغْتَسَلَتْ ، ثُمَّ خَرَجَ
مِنْهَا مَنِيُّه . . لَمْ يَجِبْ إِعَادَةُ الْغَسْلِ) . وَفِي هَامِشِهَا أَيْضًا : (وَخَرَجَ مَنِيُّه الْخَارِجُ ثَانِيًا ؛ بَأَنَّ اسْتَدَخْلَهُ فِي
فَرْجِهِ . . فَلَا غُسْلَ) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (وَيَعْلَمُ مِنْ هَذَا : أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِنْسَادِ الْعَارِضِ ، أَمَّا الْإِنْسَادُ الْخَلْقِيُّ . . فَمُنْفَتِحُهُ
كَالْأَصْلِيِّ مُطْلَقًا ، وَالْكَلامُ فِي الْمَنِيِّ الْمُسْتَحْكَمِ . اهـ « آمَادِي ») .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (وَاعْلَمْ : أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ غَسْلُهَا إِذَا أَخْرَجَتْ مَنِيًّا بَعْدَ غَسْلِهَا مِنَ الْوِطْءِ فِي قُبْلِهَا إِلَّا
حَيْثُ قَضَتْ شَهْوَتَهَا بِذَلِكَ الْوِطْءِ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ اخْتِلَاطُ مَنِئِهَا بِمَنِئِهِ ، فَإِذَا خَرَجَ الْمُخْتَلَطُ . . فَقَدْ خَرَجَ مَنِئُهَا
مِنْهَا ، وَالشَّرْعُ قَدْ يَقِيمُ الظَّنَّ مَقَامَ الْيَقِينِ . أَمَّا إِذَا لَمْ تَقْضِ شَهْوَتَهَا لِصَغَرِ أَوْ اكْرَاهِ أَوْ نَوْمِ أَوْ غَيْرِهَا . . فَلَا يَلْزَمُهَا
الْإِعَادَةُ ؛ إِذْ لَا يَبْظَنُ خُرُوجَ مَنِئِهَا مَعَ مَنِئِهِ) .

وَبِرُؤْيَا الْمَنِيِّ فِي تَوْبِهِ أَوْ فِرَاشٍ لَا يَنَامُ فِيهِ غَيْرُهُ . وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ مَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ ،
وَمُكَّتْ فِي الْمَسْجِدِ وَتَرَدَّدُ فِيهِ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ

ولا اختياراً ولو مع حائلٍ كَثِيفٍ ؛ لخبرِ مسلمٍ : « إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ . . فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ، وَإِنْ لَمْ
يُنْزَلْ » .

وخبرُ : « إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ » . . منسوخٌ ، وذكرُ الختَانَيْنِ جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ ، هَذَا كُلُّهُ فِي
ذِكْرِ الْوَاضِحِ وَفَرْجِهِ .

أَمَّا الْخِشْيُ . . فلا غُسْلَ - بِإِيلَاجِ ذِكْرِهِ - عَلَيْهِ ، وَلَا عَلَى الْمَوْلَجِ فِيهِ مطلقاً ، وَلَا بِإِيلَاجِ وَاضِحٍ
فِي قُبْلِهِ ؛ لِاحْتِمَالِ الزِّيَادَةِ .

(وَ) تحصلُ الْجَنَابَةُ أَيْضاً (بِ) سبَبِ (رُؤْيَا الْمَنِيِّ فِي تَوْبِهِ) الَّذِي لَا يَلْبَسُهُ غَيْرُهُ ، (أَوْ فِرَاشٍ
لَا يَنَامُ فِيهِ غَيْرُهُ) مِمَّنْ يَحْتَمَلُ أَنَّ لَهُ مَنِيّاً ؛ لِعَدَمِ احْتِمَالِ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُذِ وَإِنْ كَانَ بظَاهِرِ الثُّوبِ ،
وَيَلْزُمُهُ إِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ لَا يَحْتَمَلُ حَدُوثَهُ بَعْدَهَا .

(وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ مَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ) - وقد مرَّ - (وَمُكَّتْ) الْمُسْلِمِ (فِي الْمَسْجِدِ) وَرَحْبَتِهِ ،
وهَوَائِهِ ، وَجَنَاحِ بَجْدَارِهِ - وَإِنْ كَانَ كُلُّهُ فِي هَوَاءِ الشَّارِعِ - وَبُقْعَةٍ وَقِفَ بَعْضُهَا مَسْجِداً شَائِعاً ؛ لقوله
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ » حَسَنَةُ ابْنُ الْقَطَّانِ .

(وَتَرَدَّدُ فِيهِ) أَوْ فِي نَحْوِهِ مِمَّا ذُكِرَ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبَّهُ الْمُكَّتَ ، بِخِلَافِ الْعُبُورِ .

نَعَمْ ؛ هُوَ خِلَافُ الْأَوَّلَى إِلَّا لِعَذْرِ كَقُرْبٍ .

ومحلُّ حُرْمَةِ الْمُكَّتِ وَالْتَرَدُّ إِذَا كَانَ (لِغَيْرِ عُدْرٍ) فَإِنْ كَانَ لِعَذْرِ ؛ كَانَ أَحْتَمَلَمَ فَأَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابُ
الْمَسْجِدِ ، أَوْ خَافَ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَى تَلَفٍ نَحْوِ مَالٍ . . جَازَ لَهُ الْمُكَّتُ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ
الْتِمُّمُ ، وَيَحْرُمُ بُرَابُ الْمَسْجِدِ ، وَهُوَ الدَّاخِلُ فِي وَقْفِهِ .

أَمَّا الْكَافِرُ . . فلا يُمْنَعُ مِنَ الْمُكَّتِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُ حُرْمَتَهُ .

(وَ) يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَيْضاً (قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ) بِلِسَانِهِ وَلَوْ بِحَرْفٍ مِنْهُ (بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ) وَحَدَّهَا أَوْ
مَعَ غَيْرِهَا ؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ » حَسَنَةُ
الْمَنْذَرِيُّ .

وَأَقْلُ الْغُسْلِ نِيَّةُ رَفْعِ الْجَنَابَةِ ، أَوْ فَرَضِ الْغُسْلِ ، أَوْ رَفْعِ الْحَدَثِ ، وَأَسْتَيْعَابُ
جَمِيعِ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ ،

أما إذا لم يقصدها ؛ بأن قصده ذكره أو موعظته أو حكمه وحده - كالبسملة - أو أطلق . . فلا
يحرّم ؛ لأنه لا يكون قرآناً إلا بالقصد .

نعم ؛ تجب قراءة (الفاتحة) في صلاة جنب فقد الطهورين ؛ لضرورة توقّف صحّة الصلاة
عليها .

(فَضَائِلُ)

في صفات الغسل

(وَأَقْلُ الْغُسْلِ) الواجب (نِيَّةُ رَفْعِ الْجَنَابَةِ) في الْجُنْبِ ، أو الحيض أو النفاس في الحائض
والنفساء ؛ أي : رفع حكم ذلك^(١) ، أو ما يتوقّف عليه الغسل .

(أَوْ فَرَضِ الْغُسْلِ) أو الغسل المفروض ، أو الواجب ، أو أداء الغسل .

(أَوْ رَفْعِ الْحَدَثِ)^(٢) أو الحدث الأكبر ، أو عن جميع البدن - وهو أفضل من الإطلاق - أو
الطهارة للصلاة في حق الجنب وما بعده ؛ لتعرضه للمقصود في غير رفع الحدث ، ولاستلزام رفع
المطلق رفع المقيّد فيها .

ولا يكفي نية مطلق الغسل ؛ لما مرّ في الوضوء .

(وَأَسْتَيْعَابُ جَمِيعِ شَعْرِهِ) وظفّره ، ظاهراً وباطناً وإن كثف ، (وَ) جميع ظاهر (بَشَرِهِ) حتّى
ما ظهر من نحو صمّخ الأذن ، وأنف جديع ، وشقوق لا غور لها - وإلا . . فكما مرّ في الوضوء -
ومن فرج بكرٍ أو ثيبٍ إذا قعدت لفضاء حاجتها ، وما تحت قلفة الألف .

(١) في هامش (ب) : (كحرمة نحو الصلاة ؛ لأن القصد من الغسل رفع ذلك ، فإذا نواه . . فقد تعرّض
للمقصود . اهـ « تحفة ») .

(٢) في هامش (ب) : (لأن رفعه يتضمن رفع الماهية من أصلها . وقولهم : « إذا أطلق . . انصرف للأصغر
غالباً » . . مرادهم : إطلاقه في عبارة الفقهاء . اهـ « تحفة » [٢٧٤ / ١]) .

وَيَجِبُ قَرْنُ النِّتَّةِ بِأَوَّلِ مَغْسُولٍ . وَسُنَّتُهُ : الْإِسْتِقْبَالُ ، وَالتَّسْمِيَةُ مَقْرُونَةً بِالنِّتَّةِ ، وَغَسْلُ الْكَفَّيْنِ ، وَرَفْعُ الْأَذَى ، ثُمَّ الْوُضُوءُ ، ثُمَّ تَعَهُدُ مَوَاضِعِ الْإِنْعِطَافِ ، وَتَخْلِيلُ أَصُولِ الشَّعْرِ ثَلَاثًا بِيَدِهِ الْمَبْلُولَةِ ، ثُمَّ الْإِفَاضَةُ عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ شِقُّهُ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ ، وَالتَّكْرَارُ ثَلَاثًا ،

فلا يجب غسل باطن عَقْدِ الشَّعْرِ ، وباطنِ فَمٍ وَأَنْفٍ وَفَرْجٍ وَعَيْنٍ ، وشَعْرٍ نبتَ بها أو بالأنفِ .
نعم ؛ يجب نقضُ الضَّفَائِرِ إذا لم يصلِ الماءُ إلى باطنِ الشَّعْرِ إِلَّا بِهِ .

(وَيَجِبُ قَرْنُ النِّتَّةِ بِأَوَّلِ مَغْسُولٍ) فلو نوى بعدَ غسلِ جزءٍ . . وجب إعادةُ غسلِهِ* .
(وَسُنَّتُهُ) كثيرةٌ ؛ منها : (الْإِسْتِقْبَالُ ، وَالتَّسْمِيَةُ مَقْرُونَةً بِالنِّتَّةِ ، وَغَسْلُ الْكَفَّيْنِ) كالوضوءِ
فيهما .

نعم ؛ يُسَنُّ لِمَنْ يَغْتَسِلُ مِنْ نَحْوِ إِبْرِيْقٍ أَنْ يَقْرَنَ النِّتَّةَ بِغَسْلِ مَحَلِّ الْإِسْتِنْجَاءِ بعدَ فراغِهِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَغْفُلُ عَنْهُ ، أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَسِّ فَيَتَّقِضُ وَضُوءَهُ .

(وَ) مِنْهَا : (رَفْعُ الْأَذَى) الطَّاهِرِ ؛ كَمَنِيٍّ وَمُخَاطٍ ، وَالنَّجَسِ الْحُكْمِيِّ وَإِنْ كَفَى لهُمَا غَسْلُهُ .
(ثُمَّ) بعدَ إزالتهِ : (الْوُضُوءُ) الْكَامِلُ ؛ لِلتَّبَاعِ ، فَتَأْخِيرُهُ أَوْ بَعْضُهُ عَنِ الْغَسْلِ خِلَافُ الْأَفْضَلِ ، وَيَنْوِي بِهِ سُنَّةَ الْغَسْلِ إِنْ تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ، وَإِلَّا . . نَوَى بِهِ رَفْعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ .

(ثُمَّ) بعدَ الوضوءِ : (تَعَهُدُ مَوَاضِعِ الْإِنْعِطَافِ) كَالْأُذُنِ وَطَبَقَاتِ الْبَطْنِ ، وَالْمَوْقِ وَاللِّحَاطِ ، وَتَحْتَ الْمُقْبِلِ مِنَ الْأَنْفِ وَالْأُذُنِ .

(وَتَخْلِيلُ أَصُولِ الشَّعْرِ ثَلَاثًا بِيَدِهِ الْمَبْلُولَةِ) بَأَنْ يُدْخَلَ أَصَابِعُهُ الْعَشْرَ فِي الْمَاءِ ، ثُمَّ فِي الشَّعْرِ لِيُشْرَبَ بِهَا أَصُولُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ أَقْرَبُ إِلَى الثَّقَةِ بِوُضُوءِ الْمَاءِ وَأَبْعَدُ عَنِ الْإِسْرَافِ فِيهِ .

(ثُمَّ الْإِفَاضَةُ عَلَى رَأْسِهِ) لِلتَّبَاعِ ، وَلَا يُسَنُّ فِيهِ الْبِدْءُ بِالْأَيْمَنِ ، وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ كَفَى مَا يَفِضُهُ عَلَى كُلِّ رَأْسِهِ ، وَإِلَّا . . فَالْبِدْءُ بِالْأَيْمَنِ أَوْلَى ؛ كَالْأَطْعَمِ الَّذِي لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ إِفَاضَةٌ .

(ثُمَّ) عَلَى (شِقِّهِ الْأَيْمَنِ) الْمَقْدَمِ مِنْهُ ثُمَّ الْمَوْخَرِ ، (ثُمَّ) عَلَى (الْأَيْسَرِ) كَذَلِكَ .

(وَالتَّكْرَارُ) لِجَمِيعِ ذَلِكَ (ثَلَاثًا) .

وَالَّذُكُّ كُلَّ مَرَّةٍ ، وَاسْتِصْحَابُ النِّيَّةِ ، وَلَا يَنْقُصُ مَاؤُهُ عَنْ صَاعٍ . وَأَنْ تُتْبَعَ الْمَرْأَةُ غَيْرُ
مُعْتَدَةِ الْوَفَاةِ أَثَرُ الدَّمِ بِمِسْكٍ ، ثُمَّ بِطِيبٍ ، ثُمَّ بِطِينٍ ؛ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ . . . فَأَلْمَاءُ كَافٍ .
وَأَلَّا يَغْتَسِلَ مِنْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ قَبْلَ الْبَوْلِ

وَالَّذُكُّ (فِي) كُلِّ مَرَّةٍ (مِنْ) الثَّلَاثِ لِمَا تَصِلُهُ يَدُهُ .

(وَاسْتِصْحَابُ النِّيَّةِ) ذِكْرُ كَالْوَضوءِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ .

(وَ) أَنْ (لَا يَنْقُصُ مَاؤُهُ ^(١) عَنْ صَاعٍ) فِي مَعْتَدِلٍ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يَغْتَسِلُ
بِالصَّاعِ) فَإِنْ نَقَصَ وَأَسْبَغَ . . كَفَى ، أَمَّا غَيْرُ الْمَعْتَدِلِ . . فَيَنْقُصُ وَيَزِيدُ مَا يَلِيقُ بِحَالِهِ .

(وَأَنْ تُتْبَعَ الْمَرْأَةُ) وَلَوْ بَكَرًا أَوْ خَلِيَّةً (غَيْرُ مُعْتَدَةِ الْوَفَاةِ) وَالْمَحْرَمَةِ (أَثَرُ الدَّمِ) الَّذِي هُوَ حَيْضٌ
أَوْ نَفَاسٌ (بِمِسْكٍ) بَأَن تَجْعَلَهُ بَعْدَ غُسْلِهَا بِنَحْوِ قُطْنَةٍ وَتَدْخُلُهَا إِلَى مَا يَجِبُ غُسْلُهُ مِنْ فَرْجِهَا ؛ لِمَا
صَحَّ مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ ، مَعَ تَفْسِيرِ عَائِشَةَ لَهُ بِذَلِكَ .

وَحِكْمَتُهُ تَطْيِيبُ الْمَحَلِّ ، لَا سُرْعَةُ الْعُلُوقِ ، وَيَكْرَهُ تَرْكُهُ .

أَمَّا مَعْتَدَةُ الْوَفَاةِ وَالْمَحْرَمَةُ . . فَيَمْتَنَعُ عَلَيْهِمَا اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ .

نَعَمْ ؛ يُسْنُّ لِلْمُحْدَةِ تَطْيِيبُ الْمَحَلِّ بِقَلِيلِ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ ^(٢) ، (ثُمَّ) إِنْ لَمْ تَجِدْ مِسْكَ . . سُنَّ
(بِطِيبٍ) غَيْرِهِ (ثُمَّ) إِنْ لَمْ تَجِدْ طِيبًا . . سُنَّ (بِطِينٍ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ) أَي : فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ (. .
فَأَلْمَاءُ كَافٍ) فِي دَفْعِ الْكِرَاهَةِ .

(وَ) لَمَنْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ أَلْغُسْلُ قَبْلَ الْبَوْلِ ، لَكِنَّ السُّنَّةَ : (أَلَّا يَغْتَسِلَ مِنْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ قَبْلَ
الْبَوْلِ) لِئَلَّا يَخْرَجَ بَعْدَهُ شَيْءٌ .

(١) قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « مُوَهَّبَةِ ذِي الْفَضْلِ » (٤٤٢/١) : (وَشَارَ بِتَقْدِيرِ « أَنْ » إِلَى أَنَّهُ
مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ سَابِقًا : « الْاسْتِقْبَالِ » . وَ« يَنْقُصُ » : بَفَتْحِ أَوَّلِهِ مُتَعَدِيًا - فَضْمِيرُ الْفَاعِلِ لِلْمُتَطَهِّرِ - وَقَاصِرًا
فـ « مَاؤُهُ » الْفَاعِلُ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي ؛ لِأَن نِسْبَةَ النِّقْصِ إِلَى الْمُتَطَهِّرِ أَوَّلِي . انْتَهَى ، لَكِنْ رَسَمَ
الْمَتَنُ لَا يَسَاعِدُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَرْسُومٌ بِالْوَاوِ تَحْتَ الْهَمْزَةِ كَمَا رَأَيْتُ ، فَتَعَيَّنَ الثَّانِي فِيهِ : فَلْيَتَأَمَّلْ) .

(٢) الْقُسْطُ : مِنْ عَقَاقِيرِ الْبَحْرِ ، وَالْأَظْفَارُ - بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الظَّاءِ - : ضَرْبٌ مِنَ الْعَطْرِ عَلَى شَكْلِ ظُفْرِ
الْإِنْسَانِ . وَقَالَ ابْنُ التِّينِ : صَوَابُهُ قُسْطُ ظَفَارٍ - أَي : بَغِيرِ هَمْزَةٍ - نِسْبَةً إِلَى مَدِينَةِ بِسَاحِلِ الْبَحْرِ يُجْلِبُ إِلَيْهَا
الْقُسْطُ الْهِنْدِيُّ ، وَهُوَ الْعُودُ الَّذِي يَتَبَخَّرُ بِهِ .

وَالذِّكْرُ الْمَأْثُورُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْغُسْلِ ، وَتَرْكُ الْأَسْتِعَانَةِ .

فَضَائِلُ

وَيُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الصَّبِّ ، وَالْغُسْلُ وَالْوُضُوءُ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ ، وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ ، وَتَرْكُ الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ . وَيُكْرَهُ لِلْجُنُبِ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَالنَّوْمُ وَالْجِمَاعُ قَبْلَ غَسْلِ الْفَرْجِ وَالْوُضُوءِ ، وَكَذَا مُنْقَطَعَةُ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ .

(وَ) يُسْنُ^(١) (الذِّكْرُ الْمَأْثُورُ) وهو ما مرَّ عقب الوضوء (بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْغُسْلِ .
وَتَرْكُ الْأَسْتِعَانَةِ) وَالْتَنَشِيفِ ؛ كالوضوء .

(فَضَائِلُ)

في مكروهاته^(٢)

(وَيُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الصَّبِّ) لِلْغُسْلِ ، نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ بَقَيْدِهِ^(٣) .

(وَ) يُكْرَهُ (الْغُسْلُ وَالْوُضُوءُ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ) وَلَوْ كَثِيراً ، أَوْ بِشَرٍّ مَعِينَةٍ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ نَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْغُسْلِ فِيهِ ، وَقِيسَ بِهِ الْوُضُوءُ بِجَامِعِ خَشْيَةِ الْأَسْتِقْذَارِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي طَهْوَرِيَّتِهِ ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ الْمُسْتَبَحْرِ الَّذِي لَا يَتَقَدَّرُ بِذَلِكَ بَوَجْهِهِ ، وَلَا خِلَافَ فِي طَهْوَرِيَّتِهِ وَإِنْ فَعَلَ فِيهِ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوُضُوءِ عَنْ حَدَثٍ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ .

(وَ) يُكْرَهُ (الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ) كَالْوُضُوءِ بَقَيْدِهِ السَّابِقِ فِيهِ .

(وَتَرْكُ الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ) لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِمَا فِيهِ ؛ كَالْوُضُوءِ .

(وَيُكْرَهُ لِلْجُنُبِ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَالنَّوْمُ وَالْجِمَاعُ قَبْلَ غَسْلِ الْفَرْجِ وَالْوُضُوءِ) لِمَا صَحَّ مِنَ الْأَمْرِ بِهِ فِي الْجِمَاعِ ، وَلِلتَّبَاعِ فِي الْبَقِيَّةِ إِلَّا الشُّرْبَ فَمَقِيسٌ عَلَى الْأَكْلِ .
(وَكَذَا مُنْقَطَعَةُ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ) فَيُكْرَهُ لَهَا ذَلِكَ كَالْجُنُبِ ؛ بَلْ أَوْلَى .

(١) كلمة : (يسن) متن في (ب) .

(٢) الفصل والعنونة ساقطان من النسخ ، وأثبتنا في هامش (ب) مشاراً إليهما بنسخة .

(٣) في هامش (ب) : (وهو : ولو على الشَّطِّ ، ومحلُّ ذلك : في غير الموقوف والمُسَبَّل) .

بَابُ النَّجَاسَةِ

هِيَ الْخَمْرُ وَلَوْ مُحْتَرَمَةً ، وَالنَّبِيدُ ، وَالْكَلْبُ وَالْخِنْزِيرُ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ أَحَدِهِمَا ،
وَالْمَيْتَةُ إِلَّا الْآدَمِيَّ

(بَابُ النَّجَاسَةِ) وَإِزَالَتِهَا

(هِيَ) لغةً : كُلُّ مُسْتَقْدَرٍ ، وشرعاً بالحدِّ : مُسْتَقْدَرٌ يَمْنَعُ صَحَّةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مَرْخُصَ ،
وبالعدِّ : كُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ أَصَالَةٍ ، ومنه :

(الْخَمْرُ) وَهُوَ : الْمَتَّخَذُ مِنْ عَصِيرِ الْعَنْبِ (وَلَوْ مُحْتَرَمَةً)^(١) وَهِيَ : مَا عُصِرَ بِقَصْدِ الْخَلْيَةِ أَوْ
لَا بِقَصْدٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَجِبْ إِزَالَتُهَا ، بخلافِ مَا لَوْ عُصِرَ بِقَصْدِ الْخَمْرِيَّةِ . . تَجِبُ إِزَالَتُهَا فَوْراً ،
وَيُعْتَبَرُ تَغْيِيرُ الْقَصْدِ قَبْلَ التَّخْمُرِ^(٢) .

(وَالنَّبِيدُ) وَهُوَ : الْمَتَّخَذُ مِنْ عَصِيرِ نَحْوِ الزَّيْبِ ؛ لِلْإِجْمَاعِ فِي الْخَمْرِ ، وَلِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ
الصَّرِيحَةِ فِي غَيْرِهَا .

أَمَّا الْجَامِدُ . . فَطَاهِرٌ ، ومنه الْحَشِيشَةُ وَالْأَفْيُونُ ، وَجَوْزَةُ الطَّيْبِ وَالْعَنْبَرُ وَالزَّعْفَرَانُ ، فَيَحْرُمُ
تَنَاوُلُ الْفُطْرِ الْمُسْكِرِ مِنْ كُلِّ مَا ذُكِرَ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ .

(وَالْكَلْبُ) وَلَوْ مُعَلِّماً ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ أَمْرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّسْبِيحِ مِنْ وُلُوغِهِ ، وَإِزَالَةِ
مَا وَلَغَ فِيهِ .

(وَالْخِنْزِيرُ) لِأَنَّهُ أَسْوَأُ حَالاً مِنَ الْكَلْبِ ؛ إِذَا لَا يُقْتَنَى بِحَالٍ .

(وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ أَحَدِهِمَا) مَعَ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ - وَلَوْ آدَمِيّاً - تَغْلِيّاً لِلنَّجَسِ .

(وَالْمَيْتَةُ) بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا دَمٌ سَائِلٌ - وَهِيَ : مَا زَالَتْ حَيَاتُهُ لَا بِذَكَاءٍ شَرْعِيَّةٍ -
بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ (إِلَّا الْآدَمِيَّ) وَلَوْ كَافِراً ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا

(١) قوله : (ولو محترمة) شرح في (ب) و (ج) .

(٢) في هامش (ج) : (مسألة : لا يفسق عاصر الخمر وإن شملته اللعنة ؛ لأنه قد لا يتخذها خمراً . اهـ
« تجريد ») .

وَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ . وَالْدَّمُ وَالْقَيْحُ ، وَالْقَيْءُ ، وَالرَّوْتُ وَالْبَوْلُ ، وَالْمَذْيُ وَالْوَدْيُ ،
وَالْمَاءُ الْمُتَغَيَّرُ السَّائِلُ مِنْ فَمِ النَّائِمِ . وَمَنْيُ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْ أَحَدِهِمَا ،
وَلَبَنُ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ إِلَّا الْآدَمِيُّ . وَأَمَّا مَنْيُ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ
أَحَدِهِمَا ، وَالْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ ، وَرُطُوبَةُ الْفَرْجِ

يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا » ، وَالتَّعْيِيرُ بِـ (الْمُؤْمِنِ) : لِلْغَالِبِ أَوْ لِلشَّرَفِ ؛ إِذْ لَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ .
(وَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « أَحِلَّ لَنَا مَيِّتَانِ وَدَمَانِ : السَّمَكُ وَالْجَرَادُ ، وَالْكَبِدُ
وَالطَّحَالُ » .

(وَ) مِنْ النَّجَاسَاتِ (الدَّمُ) وَإِنْ تَحَلَّبَ مِنْ كَبِدٍ أَوْ نَحْوِ سَمَكٍ أَوْ بَقِيَ عَلَى نَحْوِ الْعِظَامِ ، لَكِنَّهُ
مَعْفُو عَنْهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ أَي : سَائِلًا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَالْكَبِدِ وَالْعَلَقَةِ .

(وَالْقَيْحُ ، وَالْقَيْءُ) وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ .

(وَالرَّوْتُ) بِالْمَثْلَةِ ؛ كَالْبَوْلِ ^(١) .

نَعَمْ ؛ لَوْ رَأَتْ أَوْ قَاءَتْ بَهِيمَةً حَيًّا صَحِيحًا صُلْبًا بَحِثْ لَوْ زُرَعَ نَبْتٌ . . كَانَ مُتَنَجِّسًا لَا نَجِسًا .

(وَالْبَوْلُ) لِلْأَمْرِ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ .

(وَالْمَذْيُ) بِسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ ؛ لِلْأَمْرِ بِغَسْلِ الذَّكَرِ - أَيِ رَأْسِهِ - مِنْهُ ؛ وَهُوَ : مَاءٌ أَصْفَرُ رَقِيقٌ
غَالِبًا ، يَخْرُجُ عِنْدَ ثَوْرَانِ الشَّهْوَةِ ، وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ .

(وَالْوَدْيُ) بِسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ ؛ كَالْبَوْلِ ، وَهُوَ : مَاءٌ أبيضٌ ثَخِينٌ غَالِبًا ، يَخْرُجُ عَقَبَ الْبَوْلِ .

(وَالْمَاءُ الْمُتَغَيَّرُ السَّائِلُ مِنْ فَمِ النَّائِمِ) إِنْ تَحَقَّقَ كَوْنُهُ مِنَ الْمِعْدَةِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ ، لَكِنَّ
الْأَوَّلَى : غَسْلُ مَا يَحْتَمِلُ كَوْنُهُ مِنْهَا ، وَلَوْ أَبْتَلِيَ بِالْأَوَّلِ شَخْصٌ . . عُفِيَ عَنْهُ .

(وَمَنْيُ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْ أَحَدِهِمَا) وَمِنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ .

(وَلَبَنُ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ) كَالْأَنَانِ ، (إِلَّا الْآدَمِيُّ) .

وَأَمَّا مَنْيُ الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَالْعَلَقَةُ) وَهِيَ : دُمٌ غَلِيظٌ ،
(وَالْمُضْغَةُ) وَهِيَ : لَحْمَةٌ صَغِيرَةٌ ، (وَرُطُوبَةُ الْفَرْجِ) وَهِيَ : مَاءٌ أبيضٌ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْمَذْيِ وَالْعَرَقِ

(١) فِي هَامِش (ج) : (لَوْ بَالَتْ دَابَّةٌ فِي شَارِعٍ ، وَتَطَايَرَتْ مِنْهَا قَدْرُ رَوْسٍ الْإِبْرَةِ . . عُفِيَ عَنْهُ . قَالَهُ « رَمْلِي ») .

.. فَطَاهِرَاتٌ . وَالْجُزْءُ الْمُنْفَصِلُ مِنَ الْحَيَوَانِ كَمَيْتَتِهِ ، إِلَّا شَعَرَ الْمَأْكُولِ وَرِيشَهُ وَصُوفَهُ وَوَبْرَهُ .. فَطَاهِرَاتٌ

مَنْ الْحَيَوَانِ الطَّاهِرِ ، وَلَبِنُ الْمَأْكُولِ ، وَالْبَشَرِ^(١) - وَلَوْ ذَكَرًا صَغِيرًا مَيْتًا^(٢) - وَإِنْفَحَتُهُ^(٣) - إِنْ أَخَذَتْ مِنْهُ بَعْدَ ذَنْبِهِ وَلَمْ يَطْعَمْ غَيْرَ لَبَنِ وَلَوْ نَجَسًا - وَمَتَرَشَّحُ كُلِّ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ ؛ كَعَرَقٍ وَلُعَابٍ وَبَلْغَمٍ إِلَّا الْمَتَيْقَنَ خُرُوجُهُ مِنَ الْمَعْدَةِ ، وَمَاءُ قَرَحٍ وَنَفْطٍ^(٤) لَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَالْيَبِيضُ وَلَوْ مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ كَانَ مُتَصَلِّبًا ، وَبِزْرُ دَوْدِ الْقَرْزِ ، وَالْمِسْكُ وَفَارْتُهُ الْمُنْفَصِلَةُ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ ذَكَاتِهِ ، وَالزَّبَادُ^(٥) ، لَا مَا فِيهِ مِنْ شَعْرِ السَّنُورِ الْبَرِيِّ - نَعَمْ ؛ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ عُرْفًا - وَالْعَنْبَرُ ؛ وَهُوَ : نَبْتُ بَحْرِيٍّ وَإِنْ أَبْتَلَعَهُ حَوْثٌ مَا لَمْ يَسْتَحِلْ (.. فَطَاهِرَاتٌ) لِلنُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ فِي أَكْثَرِهَا ، وَقِيَاسًا فِي بَاقِيهَا .

وَلَوْ تَحَقَّقَ خُرُوجُ رَطُوبَةِ الْفَرْجِ مِنْ بَاطِنِهِ .. كَانَتْ نَجَسَةً ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَنَجَّسْ ذَكَرُ الْمُجَامِعِ إِذَا وَطِئَ مِنْ أَسْتَنْجَتِ بَمَاءٍ أَوْ حَجَرٍ ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ إِصَابَةُ الْبَوْلِ لِلذَّكَرِ وَلَا لِمَدْخَلِهِ ؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ خُرُوجِهَا مِنَ الْبَاطِنِ .

وَيَجُوزُ أَكْلُ يَبِيضٍ غَيْرِ الْمَأْكُولِ ؛ حَيْثُ لَا ضَرَرَ فِيهِ .

(وَالْجُزْءُ الْمُنْفَصِلُ مِنَ الْحَيَوَانِ كَمَيْتَتِهِ) طَهَارَةٌ وَنَجَاسَةٌ ، فَيَدُّ نَحْوِ الْآدَمِيِّ وَمَشِيمَتُهُ طَاهِرَةٌ ، بِخِلَافِهِمَا مِنْ نَحْوِ الْفَرَسِ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ .. فَهُوَ مَيْتٌ » . (إِلَّا شَعَرَ) الْحَيَوَانِ (الْمَأْكُولِ وَرِيشَهُ وَصُوفَهُ وَوَبْرَهُ) إِذَا لَمْ تُعْلَمْ إِبَانَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ (.. فَطَاهِرَاتٌ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا ﴾ آيَةً .

(١) هذه اللفظة زيادة من (ب) .

(٢) قوله : (مَيْتًا) بهذا بالنسبة للبشر ، بخلاف ما أخذ من ضرع بهيمة مَيْتَةٍ ؛ فَإِنَّهُ نَجَسٌ اتِّفَاقًا ، فَفِي « التَّحْفَةِ » (٢٩٩ / ١) : (وَأَمَّا لَبِنُ الْآدَمِيِّ ، وَلَوْ ذَكَرًا وَصَغِيرَةً وَمَيْتًا .. فَطَاهِرٌ أَيْضًا ؛ إِذْ لَا يَلِيقُ بِكَرَامَتِهِ أَنْ يَكُونَ مَشْهُوهُ نَجَسًا) .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (وَالْإِنْفَحَةُ طَاهِرَةٌ ؛ وَهِيَ : لَبِنٌ فِي جَوْفٍ نَحْوِ سَخْلَةٍ فِي جِلْدَةٍ ، تُسَمَّى إِنْفَحَةً إِنْ كَانَتْ مِنْ مَذْكَاءٍ لَمْ تَطْعَمْ غَيْرَ اللَّبَنِ ، وَسَوَاءٌ فِي اللَّبَنِ لَبِنٌ أَمَّا أَوْ غَيْرُهَا ، شَرِبَتْهُ أَمْ سَقِيَ لَهَا ، سَوَاءٌ كَانَ طَاهِرًا أَمْ نَجَسًا وَلَوْ مِنْ نَحْوِ كَلْبَةٍ خَرَجَ عَلَى هَيْئَتِهِ حَالًا أَمْ لَا . اهـ « رَمَلِي » رَحِمَهُ اللَّهُ (٢٤٥ / ١) .

(٤) النَفْطُ : هِيَ بُثْرٌ تَخْرُجُ فِي الْيَدِ مِنْ أَثَرِ الْعَمَلِ مَلَأَتْ مَاءً ، وَتَكُونُ بَيْنَ اللَّحْمِ وَالْجِلْدِ .

(٥) الزَّبَادُ : هُوَ طَيِّبٌ يُسْتَخْرَجُ مِنَ السَّنُورِ الْبَرِيِّ ، وَهُوَ رَشَحٌ يَجْتَمِعُ تَحْتَ ذَنْبِهَا عَلَى الْمَخْرَجِ .

وَلَا يَطْهَرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءَ : الْخَمْرُ مَعَ إِنَائِهَا إِذَا صَارَتْ خَلًّا
بِنَفْسِهَا . وَالْجِلْدُ الْمُتَنَجِّسُ بِالْمَوْتِ يَطْهَرُ بِالذَّبْحِ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ

ولو أن فصل من مأكول حي جزء عليه شعر . . فهما نجسان ، وخرج بما ذكره : الْقَرْنُ ، وَالظُّفْرُ ، وَالظُّفْرُ فِيهِ نَجَسَةٌ .

(وَلَا يَطْهَرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ) بِالْإِسْتِحَالَةِ (إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءَ) :

أَحَدُهَا : (الْخَمْرُ) وَلَوْ غَيْرَ مُحْتَرَمَةٍ ، فَتَطْهَرُ وَإِنْ فُتِحَ رَأْسُهَا أَوْ نُقِلَتْ مِنْ مَحَلِّهَا ، أَوْ تَخَلَّلَتْ
لَا بِفَعْلٍ فَاعِلٍ ، (مَعَ إِنَائِهَا) وَلَوْ نَحْوَ خَزْفٍ جَدِيدٍ ، تَبَعًا لَهَا لِلضَّرُورَةِ (إِذَا صَارَتْ) أَيِ :
أَسْتَحَالَتْ (خَلًّا بِنَفْسِهَا) أَيِ : بِلَا مَصَاحِبَةٍ عَيْنٍ^(١) ، أَوْ غُلَّتْ لَا بِفَعْلٍ فَاعِلٍ ؛ لَزَوَالِ عِلَّةِ النَّجَاسَةِ
وَهِيَ الْإِسْكَارُ .

أَمَّا إِذَا تَخَلَّلَتْ بِمَصَاحِبَةٍ عَيْنٍ نَجَسَةٍ وَإِنْ نَزَعَتْ قَبْلَ التَّحْلُلِ ، أَوْ طَاهِرَةٍ أَسْتَمَرَّتْ إِلَيْهِ ، أَوْ لَمْ
تَسْتَمِرَّ لَكِنْ تَخَلَّلَ^(٢) مِنْهَا شَيْءٌ . . فَلَا تَطْهَرُ ، إِذِ النَّجَسُ يَقْبَلُ التَّنَجِّسَ فِي الْأَوَّلَى ، وَلِتَنَجِّسِهَا بَعْدَ
تَخْلُّلِهَا بِالْعَيْنِ الَّتِي تَنَجَّسَتْ بِهَا فِي الثَّانِيَةِ ، وَكَالْخَمْرِ فِيمَا ذَكَرَ النَّبِيُّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

(وَ) ثَانِيهَا : (الْجِلْدُ الْمُتَنَجِّسُ بِالْمَوْتِ) بَأَن لَمْ يَكُنْ مِنْ نَحْوِ كَلْبٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْمَأْكُولِ
(يَطْهَرُ بِالذَّبْحِ) وَالْأَنْدَبَاغُ (ظَاهِرُهُ) وَهُوَ مَا لَاقَاهُ الدَّبَاغُ (وَبَاطِنُهُ) وَهُوَ مَا لَمْ يُلَاقِهِ ، بِشَرَطِ أَنْ
يَنْتَقِيَ مِنَ الرُّطُوبَاتِ الْمَعْفُونَةِ لَهُ ، بِحَيْثُ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ التَّنُّ وَالْفَسَادُ لَوْ نُقِعَ فِي الْمَاءِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ
قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ . . فَقَدْ طَهَرَ » .

وَأَمَّا تَحْصُلُ التَّنْفِيَةِ الْمَذْكُورَةُ بِحَرْفِ - وَلَوْ نَجَسًا - كَذَرَقِ حَمَامٍ ، لَا بِنَحْوِ شَمْسٍ وَتُرَابٍ .
وَخَرَجَ بِـ (الْجِلْدِ) : الشَّعْرُ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَيُسْتَنَى الْعِنَاقِيدُ وَحِبَاتُهَا ، فَلَا تَضُرُّ مَصَاحِبَتُهَا لِلنَّجَسِ إِذَا تَخَلَّلَتْ ، كَمَا أَفْهَمَ كَلَامُ
« الْمَجْمُوع » ، وَصَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ كَالْقَاضِي وَالبُغْوِيُّ ، وَجَزَمَ بِهِ الْبَلْقِينِيُّ ، وَمَشَى عَلَيْهِ فِي « الْأَنْوَارِ » ، وَتَأَوَّلَ
كَلَامَ « الْمَجْمُوعِ » بِمَا يَخَالِفُ ذَلِكَ بَعِيدًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَكَذَا تَفْرِيعُ مَقَالَةِ الْقَاضِي ، وَالبُغْوِيُّ عَلَى ضَعْفِ . قَالَ
ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « الْإِمْدَادِ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » .

(٢) فِي (ب) وَ (د) : (تَحَلَّلَ) . قَالَ الْإِمَامُ الْكَرْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْحَوَاشِي الْمَدْنِيَّةِ » (١١٥ / ١) :
(يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ « تَحَلُّلٌ » بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ ، فَالضَّمِيرُ فِي « مِنْهَا » يَعُودُ إِلَى الْعَيْنِ الطَّاهِرَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ بِالْخَاءِ
الْمَعْجَمَةِ ، وَعَلَيْهِ فَيَصِحُّ أَنْ يَعُودَ ضَمِيرُ « مِنْهَا » لِلْعَيْنِ الطَّاهِرَةِ ، أَوِ الْخَمْرَةِ ، وَهُوَ أَوْضَحُ) .

وَمَا صَارَ حَيَوَانًا .

فَضْلَانِ

إِذَا تَنَجَّسَ شَيْءٌ بِمِلَاقَةِ كَلْبٍ أَوْ فَرَعِهِ مَعَ الرُّطُوبَةِ . . غُسِلَ سَبْعًا مَعَ مَزْجِ إِحْدَاهُنَّ
بِالْثَّرَابِ الطَّهَوْرِ ،

نعم ؛ يَطْهَرُ قَلِيلُهُ نَبْعًا كِنَاءُ الْخَمْرِ ، ثُمَّ هُوَ بَعْدَ الْأَنْدِبَاغِ كَثُوبٍ مَتَنَجِّسٍ ، فَلَا بَدَّ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ فِيهِ
أَوْ عَلَيْهِ مِنْ تَطْهِيرِهِ .

(وَ) ثَالِثُهَا : (مَا صَارَ حَيَوَانًا) كَالْمَيْتَةِ إِذَا صَارَتْ دَوْدًا ؛ لِحُدُوثِ الْحَيَاةِ ، وَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
مَتَوَلِّدًا مِنْهَا ، لِكُنْهٖ مَتَوَلِّدٌ مِنْ عَفُونَاتِهَا ، وَهِيَ نَجَسَةٌ .

وَلَا يَصِحُّ التَّمْثِيلُ بِدَمٍ بَيِضَةٍ صَارَتْ فَرْخًا ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْمَيِّ ، إِذْ هُوَ أَصْلُ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ .
وَخَرَجَ بـ (حَيَوَانٍ) ^(١) : مَا صَارَ رَمَادًا أَوْ مِلْحًا - مَثَلًا - فَلَا يَطْهَرُ ^(٢) .

(فَضْلَانِ)

فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ

(إِذَا تَنَجَّسَ شَيْءٌ) جَامِدٌ وَلَوْ نَفْسِيًّا يُفْسِدُهُ الثَّرَابُ (بِمِلَاقَةِ) شَيْءٍ مِنْ (كَلْبٍ أَوْ فَرَعِهِ) وَلَوْ
لِعَابَهُ ^(٣) (مَعَ الرُّطُوبَةِ) فِي أَحَدِهِمَا (. . غُسِلَ سَبْعًا مَعَ مَزْجِ إِحْدَاهُنَّ) سِوَا الْأُولَى وَالْآخِرَةِ
وغيرُهُمَا (بِالْثَّرَابِ الطَّهَوْرِ) لَخَبَرٍ : « طُهِّرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ : أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ
مَرَّاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ بِالْبَطْحَاءِ » ، وَفِي رَوَايَةٍ : « أَوَّلَاهُنَّ » وَهِيَ لِبَيَانِ الْأَفْضَلِ كَمَا يَأْتِي . وَفِي

(١) قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « مُوَهَّبَةِ ذِي الْفَضْلِ » (٤٧٢ / ١) : (كَذَا فِي النِّسْخِ ، وَالْأَنْسَبُ
بـ « حَيَوَانًا » عَلَى الْحِكَايَةِ ، أَوْ بـ « الْحَيَوَانِ » بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ . فَلْيَتَأَمَّلْ) .

(٢) فِي هَامِشِ (ج) : (فَرَعٌ : مَاءٌ نَقَلَ مِنَ الْبَحْرِ فَوُجِدَ فِيهِ طَعْمُ زَبَلٍ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رَائِحَتُهُ . . حُكْمُ بِنَجَاسَتِهِ ، كَمَا
قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي « تَعْلِيْقِهِ » ، وَلَا يَشْكَلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ : لَا يَحْدُ بِرِيحِ الْخَمْرِ ؛ لَوْضُوحِ الْفَرْقِ . « إِنْقَاعٌ »
[٨١ / ١]) .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (فَنَصَّرَ عَلَى اللَّعَابِ ، وَأَلْحَقَ بِهِ مَا سِوَاهُ ؛ لِأَنَّ لِعَابَهُ أَشْرَفَ فَضْلَاتِهِ ، وَإِذَا ثَبِتَتْ
نَجَاسَتُهُ . . فَغَيْرُهُ مِنْ بَوْلٍ وَرَوْثٍ وَعَرَقٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَوْلَى ، وَفِي وَجْهِ : أَيِ غَيْرِ لِعَابِهِ كَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ ؛
اِقْتِصَارًا عَلَى مَحَلِّ النَّصِّ لَخُرُوجِهِ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَلَوْ أَكَلَ لَحْمٌ نَحْوَ كَلْبٍ . . لَمْ يَجِبْ تَسْبِيْعُ مَحَلِّ الِاسْتِنْجَاءِ ،
كَمَا نَقَلَهُ الرُّوْيَانِيُّ عَنِ النَّصِّ . « خَطِيبٌ » رَحِمَهُ اللَّهُ [١٣٧ / ١]) .

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأُولَى ثُمَّ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَةِ ، وَالْخِزِيرُ كَالْكَلْبِ . وَمَا تَنْجَسَ
بِبَوْلِ صَبِيٍّ لَمْ يَطْعَمْ إِلَّا اللَّبَنَ . . . يُنْضَحُ ،

أخرى : « السَّابِعَةُ » وهي لبيان أَقْلُ الأجزاء ، وفي أخرى : « الثَّامِنَةُ » أي : بأن يُصاحَبَ
السَّابِعَةُ^(١) .

وإنما تُعتبرُ السَّبْعُ بعدَ زوالِ الْعَيْنِ ، فمزيلها - وإن تعدَّد - واحدة^(٢) ، ويُكتفى بها وإن تعدَّدَ
اللولؤ ، أو كانت معه نجاسةً أخرى .

وغمسه في ماءٍ كثيرٍ مع تحريكه سبعاً ، أو مرورُ سبعِ جرياتٍ عليه كغسله سبعاً .

والواجبُ مِنَ التُّرابِ ما يُكدرُ الماءَ ويصلُّ بواسطته إلى جميعِ أجزاءِ المحلِّ ؛ كماءٍ كدرَ ظَهَرَ أثرُهُ
فيه ، ولا يجبُ المَزْجُ قَبْلَ الوَضْعِ ، بل يكفي سَبْقُ التُّرابِ وَلَوْ مع رُطوبَةِ المحلِّ ؛ لِأَنَّ الطَّهَوْرَ
الواردَ باقٍ على طهوريته .

ولا يجبُ التُّرابُ في تطهيرِ أرضٍ ترابيةٍ ؛ إذ لا معنى لِشَرْبِ التُّرابِ ، وخرجَ به : نحوُ صابونٍ
وسحاقةٍ خَزَفٍ ، وبـ (الطَّهَوْرِ) : مختلطٌ بنحوٍ دقيقٍ وإن قلَّ ، ومستعملٌ ؛ لِلنَّصِّ على التُّرابِ
المنصرفِ لِلطَّهَوْرِ ، وغيرُهُ لا يقومُ مقامُهُ .

(وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ) التُّرابُ (فِي الْأُولَى ، ثُمَّ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَةِ) لعدمِ احتياجهِ حينئذٍ إلى تَرْتِيبِ
ما يُصِيبُهُ بعدَ آتِي فيها التُّرابُ .

(وَالْخِزِيرُ كَالْكَلْبِ) فيما ذَكَرَ قياساً عليه ، بلْ أُولَى .

(وَمَا تَنْجَسَ بِبَوْلِ صَبِيٍّ لَمْ يَطْعَمْ) بفتحِ أَوَّلِهِ ؛ أي : يتناولُ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ (إِلَّا اللَّبَنَ) أو غيرَهُ
لِلتَّحْنِيكِ أو لِلتَّداوِي أو التَّبْرُكِ ، (. . يُنْضَحُ) أي : يُرَشُّ بِالْمَاءِ حَتَّى يَعْصَمَ موضِعُهُ ، ويغلبَ عليه
وإن لَمْ يَسِلْ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، فخرجَ غيرُ البَوْلِ ، وبولُ الْأُنثَى وَالْخَشْيِ ، وأكلُهُ أو شربُهُ لِلتَّغْذِي ،

(١) في هامش (ب) : (أي : التُّرابُ السَّابِعَةُ ، فيصيران - أي : التراب والسابعة - واحداً . اهـ ، ولا بُدَّ من
مزجه بالماء إما قبل وضعهما على المحل أو بعد ؛ بأن يوضعا ولو مرتين ثم يُمزجا قبل الغسل وإن كان المحل
رطباً ؛ لأن الطهور الوارد على المحل باقٍ على طهوريته ، خلافاً للإسنوي في اشتراط المزج قبل الوضع على
المحل . اهـ « خطيب » [١٣٧ / ١] .

(٢) في هامش (ب) : (وإذا لم تزل النجاسة إلا بسبِّ غسلاتٍ . . حُسِبَتْ واحدةً ، كما صحَّحه المصنف خلافاً
لِلرافعي . اهـ « خطيب » [١٣٧ / ١] .

وَمَا تَنْجَسَ بِغَيْرِ ذَلِكَ . . وَجَبَتْ إِزَالَةُ عَيْنِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ وَرِيحِهِ . وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ عَسَرَ زَوَالُهُ ، وَيَضُرُّ بَقَاؤُهُمَا أَوْ الطَّعْمُ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلنَّجَاسَةِ عَيْنٌ . . كَفَى جَزْئِي الْمَاءِ ، وَيَشْتَرِطُ وُرُودُ الْمَاءِ الْقَلِيلِ . وَالْغُسَالَةُ طَاهِرَةٌ إِذَا لَمْ تَتَغَيَّرْ وَقَدْ طَهَرَ الْمَحَلُّ .

وَرِضَاعُهُ بَعْدَ حَوْلَيْنِ ، فَلَا يَكْفِي نَضْحُهُ ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ غَسَلِهِ ، وَهُوَ تَعْمِيمُ الْمَحَلِّ مَعَ السَّيْلَانِ ؛ لَخَبَرِ : « يُرْتَضُّ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ ، وَيُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ » وَلَأنَّ الْإِبْتِلَاءَ بِحَمَلِ الذَّكَرِ أَكْثَرُ ، وَالْخَتْيُ يَحْتَمِلُ كَوْنَهُ أَثْنَى .

(وَمَا تَنْجَسَ بِغَيْرِ ذَلِكَ) مِنْ سَائِرِ النَّجَاسَاتِ السَّابِقَةِ وَغَيْرِهَا فَإِنْ كَانَتْ نَجَاسَةً عَيْنِيَّةً - وَهِيَ الَّتِي تُدْرِكُ بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ - (. . وَجَبَتْ إِزَالَةُ عَيْنِهِ ، وَ) لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِإِزَالَةِ (طَعْمِهِ وَلَوْنِهِ وَرِيحِهِ) وَيَجِبُ نَحْوُ صَابُونٍ ، وَذَلِكَ إِنْ تَوَقَّفَتْ الْإِزَالَةُ عَلَيْهِ ، (وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ عَسَرَ زَوَالُهُ) كَلَوْنِ الصَّبْغِ ؛ بَأَن صَفَتْ غُسَالَتُهُ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَثَرُ مُحَضٍّ ، وَكِرِيحِ الْخَمْرِ ؛ لِلْمَشَقَّةِ .

(وَيَضُرُّ بَقَاؤُهُمَا) بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ وَإِنْ عَسَرَ زَوَالُهُمَا ، (أَوْ) بَقَاءُ (الطَّعْمِ) وَحْدَهُ ؛ لسهولة إِزَالَتِهِ ، وَعُسْرُهَا نَادِرٌ ، وَيُعْرَفُ بَقَاؤُهُ فِيمَا إِذَا دَمِيتْ لِسْتُهُ ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ زَوَالُهُ . . فَيَجُوزُ لَهُ ذَوْقُ الْمَحَلِّ اسْتِظْهَارًا .

(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلنَّجَاسَةِ عَيْنٌ) كَبَوْلِ جَفٍّ ، وَلَمْ يُدْرِكْ لَهُ طَعْمٌ وَلَا لَوْنٌ وَلَا رِيحٌ (. . كَفَى جَزْئِي الْمَاءِ) عَلَيْهِ مَرَّةً ، مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ نِيَّةٍ هُنَا وَفِيمَا مَرَّ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ التُّرُوكِ ^(١) .

(وَيَشْتَرِطُ وُرُودُ الْمَاءِ الْقَلِيلِ) عَلَى الْمَحَلِّ لِقَوَّتِهِ ، وَإِلَّا . . تَنْجَسَ ، بِخِلَافِ الْكَثِيرِ .

(وَالْغُسَالَةُ) الْقَلِيلَةُ الْمُنْفَصَلَةُ (طَاهِرَةٌ) غَيْرُ مَطْهُرَةٍ (إِذَا لَمْ تَتَغَيَّرْ) بِطَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ ، وَلَمْ يَزِدْ وَزْنُهَا بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا يَأْخُذُهُ الثُّوبُ مِنَ الْمَاءِ وَيُعْطِيهِ مِنَ الْوَسْخِ الطَّاهِرِ .

(وَقَدْ طَهَرَ الْمَحَلُّ) بِخِلَافِ مَا إِذَا تَغَيَّرَتْ ، أَوْ زَادَ وَزْنُهَا ، أَوْ لَمْ يَطْهَرَ الْمَحَلُّ . . فَهِيَ نَجِسَةٌ

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَعَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرُ : أَنَّ النِّجَاسَةَ لَا يَشْتَرِطُ فِي إِزَالَتِهَا نِيَّةٌ ، بِخِلَافِ طَهَارَةِ الْحَدَثِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، وَهَذَا مِنْ بَابِ التُّرُوكِ ؛ كَتَرُكِ الزَّنا وَالْغَضَبِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ فِي الصَّوْمِ مَعَهُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ التُّرُوكِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَقْصُودًا لِقَمْعِ الشَّهْوَةِ وَمُخَالَفَةِ الْهَوَى . . التَّحَقُّقُ بِالْفِعْلِ . اهـ « خُطِيبٌ » رَحِمَهُ اللَّهُ [١/١٤١] .

.....

كالمحلّ ؛ لأنَّ البَلَلَ الباقي فيه بعضُها ، والماءُ القليلُ لا يتبعُضُ طهارةً ونجاسةً .
ولا نظَرَ لانتقالِ النّجاسةِ إليه ؛ لأنَّ الماءَ قهرَها فأعدَمَها^(١) ، فَعُلِمَ أَنَّها كالمحلّ مطلقاً ، فحيثُ
حُكِمَ بطهارتهِ .. حُكِمَ بطهارتها ، وحيثُ لا .. فلا .
فلو وَضَعَ ثوباً في إِجَانَةٍ^(٢) وفيه دَمٌ مَعْفُوٌّ عَنْهُ ، وَصَبَّ الماءُ عليه .. تَنَجَّسَ بملاقاته ؛ لأنَّ دَمَ
نحوِ البراغيثِ لا يزولُ بالصَّبِّ ، فلا بدَّ بعدَ زوالهِ مِنْ صَبِّ ماءٍ طَهورٍ ، وهذا ممَّا يَغْفُلُ عَنْهُ أَكْثَرُ
النَّاسِ .
وَتَجِبُ الْمَبَالِغَةُ فِي الْغَرْغَرَةِ عِنْدَ غَسْلِ فَمِهِ الْمَتَنَجِّسِ ، وَيَحْرُمُ ابْتِلَاعُ نَحْوِ طَعَامٍ قَبْلَ ذَلِكَ .

❦ ❦ ❦

(١) في هامش (ب) : (وقيل : إنها نجسة ؛ لانتقال المنع إليها ، فإن انفصلت متغيرة أو غير متغيرة ، ولم يطهر
المحل .. فنجسة قطعاً . اهـ « خطيب » [١/١٤٠]) .
(٢) الإِجَانَةُ - بكسر الهمزة وتشديد الجيم - : إِنَاءٌ يُغْسَلُ فِيهِ الثِّيَابُ .

بَابُ التَّيْمَمِ

يَتِيَمُ الْمُحْدِثُ وَالْجُنُبُ لِفَقْدِ الْمَاءِ وَالْبَرْدُ وَالْمَرَضُ . فَإِنْ تَيَقَّنَ فَقَدْ أَلْمَأَ . . تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ ، وَإِنْ تَوَهَّمَ الْمَاءَ أَوْ ظَنَّهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ . . فَتَشَّ فِي مَنْزِلِهِ وَعِنْدَ رُفْقَتِهِ ، وَتَرَدَّدَ قَدْرَ حَدِّ الْغَوْثِ ، وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِغُلُوعِ سَهْمٍ

(بَابُ التَّيْمَمِ)

وهو لغةً : الْقَصْدُ ، وشرعاً : إِيصَالُ التُّرَابِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِشَرَايِطَ تَأْتِي^(١) .

وَفُرِضَ سَنَةٌ أَرْبَعٌ أَوْ سِتٌّ مِنَ الْهَجْرَةِ ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِنَا .

(يَتِمُّ الْمَحْدِثُ وَالْجُبُّ) ومأمورٌ بطهرٍ مسنونٍ مِنْ وضوءٍ أو غُسلٍ (لِفَقْدِ الْمَاءِ وَالْبَرْدِ وَالْمَرَضِ) هذه أسبابُهُ مِنْ حَيْثُ الْجَمْلَةُ ، وَأَمَّا تَفْصِيلُهَا :

(فَإِنْ تَيَقَّنَ) الْمَسَافِرُ وَغَيْرُهُ (فَقَدْ الْمَاءِ . . تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ عَبَثٌ .

(وَإِنْ تَوَهَّمُ الْمَاءَ ، أَوْ ظَنَّهُ ، أَوْ شَكَّ فِيهِ) . . وَجَبَ عَلَيْهِ طَلَبُهُ ، لَكِنْ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ تَيَقُّنٍ

دخول الوقت .

نعم ؛ يصح تقديم الإِذْنِ عليه ، وإِنَّمَا يَحْصُلُ إِنْ (فَتَشَّ) عليه بِنَفْسِهِ ، أَوْ مَأْذُونُهُ الثَّقَّةُ - وَلَوْ
عَبْدًا أَوْ أَمْرَأَةً - وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا عَنْ جَمْعٍ (فِي مَنْزِلِهِ وَعِنْدَ رُفْقَتِهِ) الْمُنْسَوْبِينَ إِلَيْهِ إِنْ جَوَّزَ بَذْلَهُمْ ، وَلَوْ
بَأَنْ يُنَادِيَ فِيهِمْ : مَنْ مَعَهُ مَاءٌ يَجُودُ بِهِ وَلَوْ بِالْثَمَنِ ؟ (وَتَرَدَّدَ) يَمِينًا وَشِمَالًا ، وَأَمَامًا وَخَلْفًا (قَدَّرَ
حَدَّ الْعَوَثِ) وَجُوبًا ؛ وَهُوَ : مَا يَلْحَقُهُ فِيهِ غَوْثُ الْرِفْقَةِ مَعَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ التَّشَاغُلِ وَالتَّفَاوُضِ فِي
الْأَقْوَالِ .

(وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ) كَالرَّافِعِيِّ (بِغَلْوَةِ سَهْمٍ) أَي : غَايَةِ رَمِيهِ ، وَمُرَادُهُ : تَقْرِيبُ مَا مَرَّ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَدُورُ الْوَحْدَ الْمَذْكُورَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الضَّرَرِ ، بَلْ أَنْ يَصْعَدَ مَرْتَفِعًا بِقَبْرِهِ ، ثُمَّ يَنْظُرَ

(١) في هامش (ج) : (والحكمة في اختصاص التراب بالوجه واليدين دون الرأس والرجلين : أن الرجلين لا يخلوان من ملامسته غالباً ، والرأس لا يستعمل فيه التراب غالباً إلا عند المصائب . اهـ من « شرح الوسيط ») .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . . تَيَمَّمَ ، وَإِنْ تَيَقَّنَ وُجُودَ الْمَاءِ . . طَلَبَهُ فِي حَدِّ الْقُرْبِ ؛ وَهُوَ سِتَّةُ آلَافِ خُطْوَةٍ . فَإِنْ كَانَ فَوْقَ حَدِّ الْقُرْبِ . . تَيَمَّمَ . وَالْأَفْضَلُ : تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِنْ تَيَقَّنَ وُضُوءَ الْمَاءِ آخِرَ الْوَقْتِ . وَلَا يَجِبُ طَلَبُهُ فِي حَدِّ الْغَوْثِ وَحَدِّ الْقُرْبِ إِلَّا إِذَا أَمِنَ نَفْسًا وَمَالًا

حواليه إِنْ كَانَ بِغَيْرِ مَسْتَوٍ ، وَإِلَّا . . نَظَرَ إِلَى الْجِهَاتِ الْأَرْبَعِ قَدْرَ الْحَدِّ الْمَذْكُورِ ، وَيَخْصُصُ مَوَاضِعَ الْخُضْرَةِ وَالطَّيْرِ بِمَزِيدِ نَظَرٍ .

(فَإِنْ) تَرَدَّدَ وَ (لَمْ يَجِدْ) مَاءً (. . تَيَمَّمَ ، وَإِنْ تَيَقَّنَ وُجُودَ الْمَاءِ) . . وَجَبَ (طَلَبُهُ فِي حَدِّ الْقُرْبِ) وَهُوَ : مَا يَقْصِدُهُ النَّازِلُونَ لِنَحْوِ احْتِطَابٍ وَاحْتِشَاشٍ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى : وَلَعَلَّهُ يَقْرُبُ مِنْ نَصْفِ فَرَسَخٍ .

(وَهُوَ) نَحْوُ (سِتَّةِ آلَافِ خُطْوَةٍ) إِذَا الْفَرَسَخُ : ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ ، وَالْمِيلُ : أَرْبَعَةُ آلَافِ خُطْوَةٍ ، فَنِصْفُهُ مَا ذَكَرَ .

(فَإِنْ كَانَ) الْمَاءُ (فَوْقَ حَدِّ الْقُرْبِ . . تَيَمَّمَ) وَلَمْ يَجِبْ قَصْدُهُ ؛ لِلْمَشَقَّةِ .

(وَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِنْ تَيَقَّنَ وُضُوءَ الْمَاءِ) يَعْنِي : وَجُودَهُ ، أَوْ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقِيَامِ ، أَوْ سَاتِرِ الْعُورَةِ ، أَوْ الْجَمَاعَةِ (آخِرَ الْوَقْتِ) أَيِ : قَبْلَ أَنْ يَتَقَيَّ مِنْهُ مَا يَسْعُ نَلْكُ الصَّلَاةِ وَمَقْدَمَاتِهَا ؛ لِفَضِيلَةِ الصَّلَاةِ بِالْوُضُوءِ ، وَالْقِيَامِ وَالسَّتَرِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَيْهَا بِضِدِّ ذَلِكَ ، وَسَوَاءٌ فِي الْأُولَى مِنْزَلُهُ وَغَيْرُهُ عَلَى الْأَوَجِّهِ ، خِلَافًا لِلْمَاورِدِيِّ .

وَلَوْ كَانَ إِذَا قَدَّمَ التَّيَمُّمَ ^(١) صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ ، وَإِذَا أَخَّرَ صَلَّى بِالْوُضُوءِ مُنْفَرِدًا . . فَالْتَّقْدِيمُ أَفْضَلُ .

وَلَوْ صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ أَوَّلَهُ وَبِالْوُضُوءِ آخِرَهُ . . فَهُوَ الْأَكْمَلُ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ ذَلِكَ . . فَالْتَّقْدِيمُ أَفْضَلُ .

(وَلَا يَجِبُ طَلَبُهُ) أَيِ : الْمَاءِ (فِي حَدِّ الْغَوْثِ وَحَدِّ الْقُرْبِ) السَّابِقَيْنِ (إِلَّا إِذَا أَمِنَ نَفْسًا) مُحْتَرَمَةً وَجَمِيعَ أَجْزَائِهَا ، (وَمَالًا) لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ - وَإِنْ قَلَّ - مَا لَمْ يَكُنْ قَدْرًا يَجِبُ بِذَلِكَ فِي تَحْصِيلِ الْمَاءِ ثَمَنًا أَوْ أَجْرَةً فِي مَسْأَلَةِ التَّيَقُّنِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ الْأَمْنُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ ذَاهِبٌ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ، وَمِثْلُهُ

(١) فِي هَامِش (ب) : (وَهُوَ مُتَيَقِّنٌ وَضُوءَ الْمَاءِ) .

وَأَنْقَطَاعاً عَنِ الرِّفْقَةِ ، وَخُرُوجَ الْوَقْتِ . فَإِنْ وَجَدَ مَاءً لَا يَكْفِيهِ . . . وَجَبَ اسْتِعْمَالُهُ ثُمَّ تَيَمَّمَ . وَيَجِبُ شِرَاؤُهُ بِشَمَنِ مِثْلِهِ

الاختصاص وإن كثر ، بخلافه في غير صورة التَّيَمُّنِ ؛ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ الْأَمْنُ عَلَى الْمَالِ وَالْاِخْتِصَاصُ مطلقاً .

(وَ) أَمِنْ (أَنْقَطَاعاً عَنِ الرِّفْقَةِ) (وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْحِشْ)^(١) . وفارق الْجُمُعَةُ بَأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهَا .
(وَ) أَمِنْ (خُرُوجَ الْوَقْتِ) فَلَوْ خَافَ فَوْتَهُ لَوْ قَصَدَهُ مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ مِنْ حِينَ نَزُولِهِ . . . جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ ، بخلاف ما لو وَجَدَهُ وَخَافَ فَوْتَ الْوَقْتِ لَوْ تَوَضَّأَ أَوْ غَسَلَ النِّجَاسَةَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ فَاقِدٍ ، وبخلاف المقيم ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ وَإِنْ خَافَ فَوْتَ الْوَقْتِ لَوْ سَعَى إِلَى الْمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ مِنَ الْقَضَاءِ .

(فَإِنْ وَجَدَ) الْمُحْدِثُ أَوْ الْجُنُبُ (مَاءً) صَالِحاً لِلْغُسْلِ (لَا يَكْفِيهِ) لِيُطَهِّرَهُ (. . . وَجَبَ) عَلَيْهِ (اسْتِعْمَالُهُ) إِذَا الْمَيَسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ ؛ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ . . . فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » .

(ثُمَّ) بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ فِي بَعْضِ أَعْضَاءِ الْجُنُبِ - أَيِّ بَعْضٍ شَاءَ - وَفِي وَجْهِ الْمُحْدِثِ وَمَا يَلِيهِ (تَيَمَّمَ) عَنِ الْبَاقِي ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ تَقْدِيمُ التَّيَمُّمِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ ؛ لِأَنَّ مَعَهُ مَاءً طَاهِراً بَيِّنِينَ .

أَمَّا مَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْمَسْحِ ؛ كَتَلْجٍ أَوْ بَرْدٍ لَا يَذُوبُ^(٢) ، أَوْ مَاءٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسِيلَ لِقَلَّتِهِ . . . لَمْ يُؤْمَرْ الْمُحْدِثُ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ ؛ لِفَقْدِ التَّرْتِيبِ^(٣) ، وَجِبَ أَيْضاً اسْتِعْمَالُ تَرَابٍ نَاقِصٍ .

(وَيَجِبُ) بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ لَا قَبْلَهُ (شِرَاؤُهُ) أَيِ : الْمَاءِ - وَلَوْ نَاقِصاً - لِلطَّهَارَةِ ، وَاسْتِجَارُ نَحْوِ دَلْوٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ (بِشَمَنِ) أَوْ أُجْرَةٍ (مِثْلِهِ) فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، فَلَوْ طَلَبَ مَالِكُهُ زِيَادَةَ فَلَسَ . . . لَمْ يَجِبْ ، لَكِنَّهُ أَفْضَلُ .

ومحل ذلك حيث لم ينته الأمر إلى شراء الماء لسدِّ الرَّمَقِ ، وإلا . . . لَمْ يَجِبْ ؛ لِأَنَّ الشَّرْبَةَ حِينَئِذٍ قَدْ تَسَاوَى دَنَانِيرَ .

(١) في هامش (ب) : (إِنْ سَافَرَ مُنْفَرِداً) .

(٢) أي : لَا يُمْكِنُ إِذَابَتُهُ ، أَمَّا إِذَا امْكُنَ . . . فَيَجِبُ عَلَيْهِ إِذَابَتُهُ .

(٣) لِأَنَّ الْمَاءَ قَلِيلٌ جَدًّا لَا يَسِيلُ ، وَلَا يَكْفِي لِلْوَجْهِ وَلَا لِلْيَدَيْنِ ؛ فَمَسْحُ الرَّأْسِ قَبْلَ غَسْلِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ لَا يُؤْمَرُ بِهِ لِفَقْدِ التَّرْتِيبِ .

إِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ لِدَيْنٍ مُسْتَعْرِقٍ ، أَوْ مُؤْنَةٍ سَفَرِهِ ، أَوْ نَفَقَةٍ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ . وَيَجِبُ طَلْبُ هِبَةِ الْمَاءِ ، وَاسْتِعَارَةُ دَلْوٍ دُونَ أَتْهَابٍ ثَمَنِهِ

نعم ؛ إِنْ بَدَلَ مِنْهُ ذَلِكَ نَسِيئَةً - بزيادةٍ لاثقةٍ بِمِثْلِ تِلْكَ النَّسِيئَةِ عُرفاً ، وَكَانَ مُوسِراً بِمَالٍ غَائِبٍ - إِلَى أَجَلٍ يُبْلَغُهُ مَوْضِعَ مَالِهِ وَلَوْ غَيْرَ وَطَنِهِ . . لَزِمَهُ الْقَبُولُ ؛ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهِ .

وَإِنَّمَا يَجِبُ الشُّرَاءُ وَالْإِسْتِجَارُ بِعَوَضٍ أَلْمِثِلِ . . (إِنْ لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ لِدَيْنٍ مُسْتَعْرِقٍ) وَلَوْ مُؤَجَّلاً وَ(مُسْتَعْرِقٍ) : صِفَةُ كَاشِفَةٍ ؛ إِذْ مِنْ لَازِمِ الْحَاجَةِ لِلدَّيْنِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْرِقاً .

(أَوْ مُؤْنَةٍ سَفَرِهِ) الْمَبَاحُ ذَهَاباً وَإِيَاباً ، (أَوْ نَفَقَةٍ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ) مِمَّنْ تَلْزُمُهُ نَفَقَتُهُ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ - وَمِنْ رَفِيقِهِ ، وَحَيَوَانٍ مَعَهُ وَلَوْ لغيرِهِ إِنْ عَدِمَ نَفَقَتَهُ .

وَالْمُرَادُ بِ(النَّفَقَةِ) : الْمُوْنَةُ ؛ لِتَشْمَلَ حَتَّى الْمَلْبُوسَ وَالْأَثَاثَ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْهُ ، وَأُجْرَةَ التَّدَاوِي وَالْمَرْكُوبِ ، وَكَذَا الْمَسْكَنَ وَالْخَادِمَ الْمُحْتَاجُ إِلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَا بَدَلَ لَهَا ، بِخِلَافِ الْمَاءِ .

وَخَرَجَ بِ(الْمُحْتَرَمِ) - وَهُوَ مَا حَرَّمَ قَتْلُهُ - : نَحْوُ الْمُرْتَدِّ وَالْحَرْبِيِّ ، وَالزَّانِي الْمَحْصَنِ ، وَتَارِكِ الصَّلَاةِ بِشَرْطِهِ ، وَالْخِزِيرِ وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ ، لَا الَّذِي لَا مَنَفْعَةَ فِيهِ وَلَا ضَرَرَ ؛ بَلْ هُوَ مُحْتَرَمٌ .

(وَيَجِبُ طَلْبُ هِبَةِ الْمَاءِ) وَقَرَضُهُ وَقَبُولُهُمَا ؛ لِغَلْبَةِ الْمَسَامَحَةِ فِيهِ ، فَالْمِثَّةُ فِيهِ حَقِيرَةٌ ، (وَاسْتِعَارَةُ) نَحْوِ (دَلْوٍ) وَرِشَاءٍ^(١) مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْقُدْرَةُ عَلَى الْمَاءِ ؛ أَيِ : طَلْبُ عَارِيَتِهِ وَقَبُولُهَا ، وَإِنْ زَادَتْ قِيمَتُهُ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِ الْمَاءِ ؛ إِذْ لَا تَعْظُمُ الْمِثَّةُ فِيهَا ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَلَفِ الْمُسْتَعَارِ .

وَلَوْ أَمْتَنَعَ مِنْ سَوْأَلِ ذَلِكَ أَوْ قَبُولِهِ . . لَمْ يَصَحَّ تَيْثُمُهُ مَا دَامَ قَادِراً عَلَيْهِ ، (دُونَ أَتْهَابٍ ثَمَنِهِ) أَيِ : الْمَاءِ ، أَوْ أُجْرَةِ أَوْ أَتْهَابٍ نَحْوِ الدَّلْوِ ، أَوْ اقْتِرَاضِهِ ؛ لِثِقَلِ الْمَنَّةِ فِي ذَلِكَ ، وَلَوْ مِنْ أَبٍ أَوْ ابْنٍ وَإِنْ كَانَ قَابِلُ الْمَقْتَرَضِ^(٢) مُوسِراً بِمَالٍ غَائِبٍ .

(١) الرِّشَاءُ : الْحَبْلُ .

(٢) فِي (د) وَنَسَخَةٍ فِي هَامِشٍ (ب) : (الْقَرْضُ) . قَالَ الْعَلَامَةُ الْكُرْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْحَوَاشِي الْمَدْنِيَّةِ » (١ / ١٢٤) : (« الْمَقْتَرَضُ » : بَصِيغَةُ اسْمِ الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : « قَابِلُ الْقَرْضِ » وَهُوَ بِالْإِضَافَةِ أَيْضاً) .

وَلَوْ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِعَطَشِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ . . وَجَبَ التَّيَمُّمُ .
وَلَا يَتَيَمَّمُ لِّلْمَرَضِ إِلَّا إِذَا خَافَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ عَلَى نَفْسٍ ، أَوْ مَنْفَعَةِ عَضْوٍ ، أَوْ طُولِ
الْمَرَضِ ، أَوْ حَدُوثِ شَيْءٍ قَبِيحٍ فِي عَضْوٍ ظَاهِرٍ

وساترُ العورة كالذَّلْوِ فيما ذَكَرَ ، ولو لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَكْفِيهِ لِلْمَاءِ أَوْ السَّتْرِ . . قَدَمُهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتُرْ
سوى السَّوَاتِينِ ؛ لِدَوَامِ نَفْعِهِ .

وَمِنْ ثَمَّ : وَجَبَ عَلَى السَّيِّدِ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِمَمْلُوكِهِ دُونَ مَاءِ طَهَارَتِهِ فِي السَّفَرِ .

(وَلَوْ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِعَطَشِ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ) مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ وَلَوْ مِنْ أَهْلِ قَافِلَتِهِ ،
وَإِنْ كَبُرَتْ وَلَمْ تُنْسَبْ إِلَيْهِ (وَلَوْ) كَانَ (فِي الْمُسْتَقْبَلِ) وَإِنْ ظَنَّ وجودَ الْمَاءِ (. . وَجَبَ التَّيَمُّمُ)
وَحَرَّمَ الطُّهْرُ بِالْمَاءِ ؛ دَفْعاً لِلضَّرَرِ النَّاجِزِ أَوْ الْمَتَوَقَّعِ ، وَضَبْطُهُ كَضَبِ الْمَرَضِ الْآتِي ، وَلَا يُكَلِّفُ
الطُّهْرَ بِهِ ثَمَّ شُرْبُهُ ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ تَعَافُهُ ، بِخِلَافِ دَابَّتِهِ ، بَلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ نَجَسٌ وَطَاهَرٌ . . سَقَاها النَّجَسَ
وَتَطَهَّرَ بِالطَّاهِرِ .

ولا يجوزُ ادِّخَارُ الْمَاءِ لِطَبِخٍ وَبَلَّ كَعَكٍ قَدَرَ عَلَى أَكْلِهِ بِإِسَاءٍ ، عَلَى الْمَنْقُولِ فِيهِمَا .

وكالاحتياجِ لِلْمَاءِ لذلِكَ : الْاحتِياجُ لِبَيْعِهِ لَطْعَمِ الْمُحْتَرَمِ ، أَوْ لِنَحْوِ دَيْنٍ عَلَيْهِ ، أَوْ لَغَسْلِ نَجَاسَةٍ .

ولو وجدَ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ مَاءً ، فَاحتاجَ إِلَيْهِ لِلْعَطَشِ . . لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّيَمُّمُ اتِّفَاقاً ، وكذا لو كان به
قُرُوحٌ وخَافَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى التَّوْبَةِ ، وواجدٌ لِلْمَاءِ .

(وَلَا يَتَيَمَّمُ لِّلْمَرَضِ) أَيُ : لِأَجْلِهِ ، حَاصِلاً كَانَ أَوْ مَتَوَقَّعاً (إِلَّا إِذَا خَافَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ عَلَى
نَفْسٍ) أَوْ عَضْوٍ (أَوْ مَنْفَعَةِ عَضْوٍ) أَنْ يَتَلَفَ ، (أَوْ) خَافَ (طُولَ) مَدَّةِ (الْمَرَضِ) وَإِنْ لَمْ يَزِدْ ، أَوْ
زِيَادَتُهُ وَإِنْ لَمْ يُبْطِئْ ، (أَوْ) خَافَ (حَدُوثَ شَيْءٍ قَبِيحٍ) أَيُ : فَاحِشٍ ؛ كَتَغْيِيرِ لَوْنٍ وَنُحُولٍ .
وَاسْتِحْشَافٍ^(١) ، وَثَغْرَةٍ تَبْقَى ، وَلَحْمَةٍ تَزِيدُ ؛ لِإِطْلَاقِ الْمَرَضِ فِي الْآيَةِ .

وَضَرَرِ نَحْوِ الشَّيْنِ الْمَذْكُورِ وَمَا قَبْلَهُ فَوْقَ ضَرَرِ الزِّيَادَةِ الْيَسِيرَةِ عَلَى ثَمَنِ مِثْلِ الْمَاءِ .

وإنَّمَا يُؤْتَرُ إِنْ كَانَ (فِي عَضْوٍ ظَاهِرٍ) وَهُوَ مَا لَا يَعْدُ كَشْفُهُ هَتَكَاً لِلْمَرْوَةِ ؛ بَأَن يَدَوَّ فِي الْمِهْنَةِ
غَالِباً ، وَالْبَاطِنُ بِخِلَافِهِ .

(١) الاستحشاف : اليبس ، يقال : استحشف الأنف : يبس غضروفه ، فعديم الحركة الطبيعية .

وَلَا يَتَيَّمُّ لِلْبَرْدِ إِلَّا إِذَا لَمْ تَنْفَعْ تَدْفِئَةُ أَعْضَائِهِ ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يُسَخِّنُ بِهِ أَلْمَاءَ ، وَخَافَ عَلَى
مَنْفَعَةِ عَضْوٍ أَوْ حُدُوثِ الشَّيْنِ الْمَذْكُورِ . وَإِنْ خَافَ مِنْ اسْتِعْمَالِ أَلْمَاءٍ فِي بَعْضِ بَدَنِهِ . .
غَسَلَ الصَّحِيحَ ، وَتَيَّمَّ عَنِ الْجَرِيحِ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ

وَأَحْتَرَزَ [بِفَاحِشٍ] ^(١) : عَنِ الْيَسِيرِ وَلَوْ عَلَى عَضْوٍ ظَاهِرٍ ؛ كَأَثَرِ جَدْرِيٍّ وَسَوَادٍ قَلِيلٍ ، وَعَنِ
(أَلْفَاحِشٍ) ^(٢) : بَعْضُو بَاطِنٍ ، فَلَا أَثَرَ لَخَوْفِ ذَلِكَ فِيهِمَا ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا كَثِيرُ ضَرَرٍ ، وَلَا نَظَرُ
لِكَوْنِ الْمَتَطَهَّرِ قَدْ يَكُونُ رَقِيقًا فَتَنْقُصُ قِيَمَتُهُ بِذَلِكَ نَقْصًا فَاحِشًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَتَوَهَّمٌ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ .

وَيَعْتَمِدُ فِي خَوْفٍ مَا ذَكَرَ قَوْلَ عَدَلٍ رَوَايَةٍ ، أَوْ نَفْسَهُ إِنْ عَرَفَ ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَعْرِفْ وَلَا أَخْبَرَهُ مَنْ
ذَكَرَ وَخَافَ مَا مَرَّ ، لَكِنَّهُ يُعِيدُ إِذَا بَرَأَ .

(وَلَا يَتَيَّمُّ لِلْبَرْدِ) أَيِ : لِأَجْلِهِ (إِلَّا إِذَا لَمْ تَنْفَعْ تَدْفِئَةُ أَعْضَائِهِ) لِلضَّرَرِ (وَلَمْ يَجِدْ مَا يُسَخِّنُ بِهِ
أَلْمَاءَ) مِنْ إِنَاءٍ وَحَطَبٍ وَنَارٍ ، (وَخَافَ عَلَى مَنْفَعَةِ عَضْوٍ) لَهُ ، (أَوْ حُدُوثِ الشَّيْنِ الْمَذْكُورِ)
لِلضَّرَرِ حِينَئِذٍ .

أَمَّا إِذَا نَفَعَتْهُ التَّدْفِئَةُ ، أَوْ وَجَدَ مَا يُسَخِّنُ بِهِ ، أَوْ لَمْ يَخَفْ مَا ذَكَرَ . . فَإِنَّهُ لَا يَتَيَّمُّ ؛ إِذْ لَا ضَرَرَ
حِينَئِذٍ .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ حَيْثُ خَافَ مَحْدُورًا لِبَرْدٍ أَوْ مَرَضٍ حَاصِلٍ أَوْ مُتَوَقَّعٍ . . جَازَ لَهُ التَّيَّمُّ ، وَحَيْثُ
لَا . . فَلَا .

(وَإِنْ خَافَ مِنْ اسْتِعْمَالِ أَلْمَاءٍ) لِنَحْوِ جُرْحٍ (فِي بَعْضِ بَدَنِهِ . . غَسَلَ الصَّحِيحَ) وَيَتَلَطَّفُ بَوْضِعِ
خِرْقَةٍ مَبْلُولَةٍ بِقُرْبِ الْعَلِيلِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ . . أَمْسَهُ مَاءً بِلَا إِفَاضَةٍ ، (وَتَيَّمَّ عَنِ الْجَرِيحِ) تَيَّمًّا كَامِلًا ؛
بَأَنَّهُ يَكُونُ (فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ) وَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ فِي غَيْرِهِمَا ؛ لِئَلَّا يَخْلُوَ الْعَضْوُ عَنْ طَهَارَةٍ .

وَيَجِبُ أَنْ يُمَرَّ التُّرَابُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ بِمَحَلِّ التَّيَّمِّ ، وَلَا يَجِبُ مَسْحُهُ بِأَلْمَاءٍ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ؛ لِأَنَّ
وَاجِبَهُ الْغَسْلُ ، فَإِذَا تَعَذَّرَ . . فَلَا فَائِدَةَ فِي الْمَسْحِ عَلَيْهِ .

(١) فِي (د) : (بِالْفَاحِشِ) وَفِي (ج) : (وَاحْتَرَزَ بِهِ) ، قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « مُوَهَّبَةِ ذِي
الْفَضْلِ » (٥١١ / ١) : (وَاحْتَرَزَ بِفَاحِشٍ : الَّذِي فِي الْمَتْنِ « قَبِيحٌ » إِلَّا أَنَّ الشَّارِحَ فَسَّرَهُ بِ« فَاحِشٍ » مَعَ أَنَّهُ
الْوَاقِعُ فِي عِبَارَتِهِمْ) .

(٢) عَطَفَ عَلَى (عَنِ الْيَسِيرِ) ، وَلَكِنْ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ : (وَبَعْضُو ظَاهِرٍ عَنِ الْفَاحِشِ . .) لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ
مَحْتَرَزَ الْفَاحِشِ . « مُوَهَّبَةُ ذِي الْفَضْلِ » (٥١١ / ١) .

فَإِنْ كَانَ جُنْبًا . . قَدَّمَ مَا شَاءَ ، وَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا . . تَيَمَّمَ عَنِ الْجِرَاحَةِ وَقْتَ غَسْلِ
الْعَلِيلِ . ثُمَّ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ جَبِيرَةٌ . . نَزَعَهَا وَجُوبًا ، فَإِنْ خَافَ مِنْ نَزْعِهَا . . غَسَلَ
الصَّحِيحَ وَمَسَحَ عَلَيْهَا

ولا ترتيب بين التَّيْمُمِ وغَسْلِ الصَّحِيحِ ، لكنَّ يجبُ أَنْ يَكُونَ وَقْتُ غَسْلِ الصَّحِيحِ ؛ (فَإِنْ كَانَ
جُنْبًا) يعني : مُحْدِثًا حَدَثًا أَكْبَرَ (. . قَدَّمَ مَا شَاءَ) مِنْهُمَا ؛ إِذْ لَا تَرْتِيبَ عَلَيْهِ ، (وَإِنْ كَانَ مُحْدِثًا)
حَدَثًا أَصْغَرَ (. . تَيَمَّمَ عَنِ الْجِرَاحَةِ وَقْتَ غَسْلِ) الْعَضْوِ (الْعَلِيلِ) وَلَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ كُلِّ عَضْوٍ حَتَّى
يُكْمَلَهُ غَسْلًا وَمَسْحًا وَتَيَمُّمًا ؛ عَمَلًا بِقَضِيَّةِ التَّرْتِيبِ .

فَإِنْ كَانَتِ الْعِلَّةُ بِيَدِهِ . . وَجِبَ تَقْدِيمُ التَّيْمُمِ وَالْمَسْحِ عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ ، وتأخِيرُهُمَا عَنْ غَسْلِ
الْوَجْهِ ، وَلَهُ تَقْدِيمُهُمَا عَلَى غَسْلِ الصَّحِيحِ - وَهُوَ الْأَوَّلَى ؛ لِتُرْيِيلِ الْمَاءِ أَثَرُ التُّرَابِ - وتأخِيرُهُمَا عَنْهُ
وتوسيطُهُ بَيْنَهُمَا ؛ إِذِ الْعَضْوُ الْوَاحِدُ لَا تَرْتِيبَ فِيهِ .

أَوْ بَوَجْهِهِ وَيَدِهِ . . فَيَتَيَمَّمَانِ ؛ فَإِنْ عَمَّتْ أَعْضَاءُهُ الْأَرْبَعَةَ . . فَيَتَيَمَّمُ وَاحِدًا ، فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الرَّأْسِ
شيءٌ . . وَجِبَ ثَلَاثُ تَيَمُّمَاتٍ .

ولا فَرْقَ فِي التَّيْمُمِ وَغَسْلِ الصَّحِيحِ الْمَذْكُورَيْنِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِالْجُرْحِ جَبِيرَةٌ أَوْ لَا .

(ثُمَّ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ جَبِيرَةٌ) وَهِيَ : الْوَاحِثُ نَهْيًا لِلْكَسْرِ وَالْإِنْخِلَاعِ تُجْعَلُ عَلَى مُحَلِّهِ ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا
السَّاتِرُ ؛ لِتَشْمَلَ نَحْوَ اللَّصُوقِ وَعَصَابَةِ نَحْوِ الْفَصْدِ (. . نَزَعَهَا) وَغَسَلَ مَا تَحْتَهَا مِنَ الصَّحِيحِ
(وَجُوبًا ، فَإِنْ خَافَ مِنْ نَزْعِهَا) مَحْذُورًا مِمَّا مَرَّ (. . غَسَلَ الصَّحِيحَ) حَتَّى مَا تَحْتَ أَطْرَافِهَا إِنْ
أَمَكْنَ ، وَيَتَلَطَّفُ كَمَا مَرَّ ، (وَمَسَحَ عَلَيْهَا) جَمِيعَهَا بِمَاءٍ إِلَى أَنْ يَبْرَأَ^(١) ، بَدَلًا عَمَّا تَحْتَهَا مِنْ
الصَّحِيحِ ، لَا بِتُرَابٍ ؛ لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ ، فَلَا يُؤَثِّرُ مِنْ فَوْقِ حَائِلٍ ، وَالْمَاءُ يُؤَثِّرُ مِنْ وَرَائِهِ فِي نَحْوِ مَسْحِ
الْخُفِّ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (أَيْ : لَا يُقَدَّرُ الْمَسْحُ بِمُدَّةٍ ، بَلْ لَهُ الْإِسْتِدَامَةُ إِلَى الْإِنْدِمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ تَرْقِيتٌ ،
وَلَأَنَّ السَّاتِرَ لَا يَنْزِعُ لِلْجَنَابَةِ ، بِخِلَافِ الْخَفِّ فِيهِمَا ، وَالتَّيْمُمُ الْمَتَقَدِّمُ بَدَلُ [عَنْ] غَسْلِ الْعَضْوِ الْعَلِيلِ ، وَمَسْحِ
السَّاتِرِ بَدَلُ عَنْ غَسْلِ مَا تَحْتَ أَطْرَافِهِ مِنَ الصَّحِيحِ كَمَا فِي « التَّحْقِيقِ » وَغَيْرِهِ ، وَعَلَيْهِ يَجْرِي قَوْلُ الرَّافِعِيِّ : إِنَّهُ
بَدَلُ عَمَّا تَحْتَ الْجَبِيرَةِ ، وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ : أَنَّهُ لَوْ كَانَ السَّاتِرُ بِقَدْرِ الْعِلَّةِ فَقَطْ ، أَوْ بِأَزِيدَ وَغَسَلَ الزَّائِدَ كُلَّهُ . .
لَا يَجِبُ الْمَسْحُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، فَيُطْلَقُهُمْ وَجُوبُ الْمَسْحِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ السَّاتِرَ يَأْخُذُ زَائِدًا عَلَى مُحَلِّ
الْعِلَّةِ . « خُطِيبٌ » [١٥٢ / ١] .

وَتَيَمَّمْ عَمَّا تَحْتَهَا فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ . وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا وَضَعَ الْجَبِيرَةَ عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ ، أَوْ كَانَتْ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ . وَيَقْضِي إِذَا تَيَمَّمْ لِلْبُرْدِ ، أَوْ تَيَمَّمْ لِفَقْدِ الْمَاءِ فِي الْحَضَرِ ، وَالْمُسَافِرِ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ .

فَصَائِلُ

شُرُوطُ التَّيَمُّمِ عَشْرَةٌ :

وَلَوْ تَرَشَّحَ السَّاتِرُ بِنَحْوِ دِمٍ . . أَمْتَعَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ حَتَّى يَجْعَلَ عَلَيْهِ سَاتِرًا آخَرَ لَا يَنْفِذُ إِلَيْهِ الرُّشْحُ ، (وَتَيَمَّمْ عَمَّا تَحْتَهَا) مِنَ الْجَبْرِيجِ تَيَمُّمًا كَامِلًا (فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ) . وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا وَضَعَ الْجَبِيرَةَ (أَيَ : السَّاتِرَ) (عَلَى غَيْرِ طَهْرٍ) وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ نَزْعُهُ ؛ لِفَوَاتِ شَرْطِ السَّتْرِ مِنَ الْوَضْعِ عَلَى طَهْرٍ ، كَالْخُفِّ .

(أَوْ كَانَتْ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ) وَإِنْ وُضِعَتْ عَلَى طَهْرٍ ؛ لِنَقْصِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدِلِ . (وَيَقْضِي) وَجُوبًا أَيْضًا (إِذَا تَيَمَّمْ) فِي الْحَضَرِ أَوْ السَّفَرِ (لِلْبُرْدِ) لِنُدْرَةِ فَقْدِ مَا يُسَخِّنُ بِهِ أَوْ يُنَدِّئُهُ بِهِ ، (أَوْ) إِذَا (تَيَمَّمْ لِفَقْدِ الْمَاءِ) وَقَدْ نَدَّرَ فَقْدُهُ فِي مَحَلِّ التَّيَمُّمِ وَإِنْ غَلَبَ فِي مَحَلِّ الصَّلَاةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا غَلَبَ فَقْدُهُ أَوْ أَسْتَوَى الْأَمْرَانِ ، مُسَافِرًا كَانَ أَوْ مُقِيمًا ؛ إِذِ الْعِبْرَةُ بِنُدْرَةِ الْفَقْدِ وَعَدَمِهَا ، لَا بِالسَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ ، فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ كَغَيْرِهِ : (فِي الْحَضَرِ) جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ مِنْ غَلْبَةِ الْفَقْدِ فِي السَّفَرِ ، وَعَدَمِهَا فِي الْحَضَرِ .

(وَ) يَقْضِي الْمُتَيَمِّمُ (الْمُسَافِرُ الْعَاصِي بِسَفَرِهِ) كَأَبِي وَنَاشِزَةٍ ؛ لِأَنَّ إِسْقَاطَ الْقَضَاءِ عَنِ الْمُتَيَمِّمِ - بِسَبَبِ السَّفَرِ الَّذِي لَا يَنْدَرُ فِيهِ فَقْدُ الْمَاءِ - رُخْصَةٌ ؛ فَلَا تُنَاطُ بِسَفَرِ الْمُعْصِيَةِ ، بِخِلَافِ الْعَاصِي بِإِقَامَتِهِ^(١) .

(فَصَائِلُ)

فِي شُرُوطِ التَّيَمُّمِ

(شُرُوطُ التَّيَمُّمِ) أَيَ : مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِيهِ (عَشْرَةٌ) بَلْ أَكْثَرُ :

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَلَوْ عَصَى بِالْإِقَامَةِ بِمَحَلٍّ لَا يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ وَتَيَمَّمْ لِفَقْدِهِ . . لَمْ يُلْزَمِ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلرُّخْصَةِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ حَتَّى يَفْتَرِقَ الْحَالُ فِيهِ بَيْنَ الْعَاصِي وَغَيْرِهِ ، بِخِلَافِ السَّفَرِ . اهـ « تَحْفَةُ » [٣٨١/١] .

أَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ ، وَأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا ، وَأَلَّا يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا ، وَأَلَّا يُخَالِطَهُ دَقِيقٌ وَنَحْوُهُ ، وَأَنْ يَقْصِدَهُ ؛ فَلَوْ سَفَتَهُ الرِّيحُ فَرَدَّدَهُ . لَمْ يَكْفِهِ . وَأَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ ،

الأَوَّلُ : (أَنْ يَكُونَ بِتُرَابٍ) عَلَى أَيِّ لَوْنٍ كَانَ ؛ كَالْمَدَرِ^(١) وَالسَّبَخِ وَغَيْرِهِمَا حَتَّى مَا يُدَاوِي بِهِ ، وَغِبَارِ رَمْلِ خَشَنِ لَا نَاعِمٍ وَمَشْوِيٍّ بَقِيَ أَسْمُهُ .

(وَ) الثَّانِي : (أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ صَعِدَا طَيْبًا ﴾ قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرُهُ : تُرَابًا طَاهِرًا .

(وَ) الثَّلَاثُ : (أَلَّا يَكُونَ مُسْتَعْمَلًا) كَالْمَاءِ - بَلْ أَوْلَى - وَهُوَ : مَا بَقِيَ بِمَحَلِّ التَّيْمُمِ أَوْ تَنَازُلٍ بَعْدَ مَسِّهِ الْعُضْوِ وَإِنْ لَمْ يَعْضُ عَنْهُ^(٢) .

(وَ) الرَّابِعُ : (أَلَّا يُخَالِطَهُ دَقِيقٌ وَنَحْوُهُ) وَإِنْ قَلَّ ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ وَصُولَ التُّرَابِ لِلْعُضْوِ .

(وَ) الْخَامِسُ : (أَنْ يَقْصِدَهُ) أَيِ : التُّرَابِ ؛ بَأَنْ يَنْقَلَهُ إِلَى الْعُضْوِ الْمَمْسُوحِ وَلَوْ بِفِعْلِ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ ، أَوْ يَتَمَعَّكَ بَوَجْهِهِ أَوْ يَدَيْهِ فِي الْأَرْضِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ أَيِ : أَقْصِدُوهُ ، (فَلَوْ) أُنْتَفَى النَّقْلُ كَأَنْ (سَفَتَهُ) أَيِ : التُّرَابِ (الرِّيحُ) عَلَيْهِ عِنْدَ وَقُوفِهِ فِيهَا - وَلَوْ بِقَصْدٍ ذَلِكَ - عَلَى عِضْوٍ تَيَمَّمِهِ (فَرَدَّدَهُ) عَلَيْهِ وَنَوَى (. . لَمْ يَكْفِهِ) ذَلِكَ لِإِنْتِفَاءِ الْقَصْدِ بِإِنْتِفَاءِ النَّقْلِ الْمَحْقَقِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التُّرَابَ ، وَإِنَّمَا التُّرَابُ أَنَا .

(وَ) السَّادِسُ : (أَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ بِضَرْبَتَيْنِ) وَإِنْ أَمَكْنَ بِضَرْبَةٍ بِخَرْقَةٍ ؛ لَخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَالْحَاكِمِ وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا مَقَالٌ .

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : (وَهُوَ التُّرَابُ الَّذِي خَرَجَتْ بِهِ أَرْضُهُ مِنْ مَدَرٍ ؛ لِأَنَّهُ تَرَابٌ ، لَا مِنْ خَشَبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَاهُ وَإِنْ أَشْبَهَهُ ، وَلَا أَثَرَ لِتَغْيِيرِ طِينٍ أَسْوَدَ وَلَوْ شَوِيَ وَتَسَوَدَ ؛ لِأَنَّ اسْمَ التُّرَابِ لَا يَبْطُلُ بِمَجْرَدِ الشَّيْءِ إِلَّا مَا صَارَ رَمَادًا ، وَلَوْ انْتَفَضَ مِنْ كَلْبِ تَرَابٍ وَلَمْ يَعْلَمْ تَرْطِبُهُ عِنْدَ التَّصَاقِهِ بِمَاءٍ أَوْ عَرَقٍ أَوْ غَيْرِهِ . . أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ طَاهِرٌ حَقِيقَةٌ أَوْ أَصَالَةٌ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ . اهـ « خُطِيب » [١٥٤ / ١]) .

(٢) فِي هَامِشٍ (ب) : (أَمَّا مَا تَنَازَلَ وَلَمْ يَمْسِ الْعُضْوُ ، بَلْ لَاقَى مَا لَصِقَ بِالْعُضْوِ . فَلَيْسَ بِمُسْتَعْمَلٍ قَطْعًا كَالْبَاقِي عَلَى الْأَرْضِ ، وَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ : « إِنَّمَا يَثْبُتُ لِلْمَتَنَائِرِ حُكْمُ الِاسْتِعْمَالِ إِذَا انْفَصَلَ بِالْكَلِيَّةِ ، وَأَعْرَضَ الْمُتَيَمَّمُ عَنْهُ » . . مُرَادُهُ كَمَا قَالَ شَيْخِي : يَنْفَصِلُ عَنِ الْمَاسِحَةِ وَالْمَمْسُوحَةِ ، لَا مَا فَهَمَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنَ الْهَوَاءِ قَبْلَ إِعْرَاضِهِ عَنْهُ . . أَنَّهُ يَكْفِي ، وَعُلِمَ مِنْ حَصْرِ الْمُسْتَعْمَلِ فِيمَا ذَكَرَ : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَيَمَّمَّ الْجَمَاعَةُ ، أَوْ الْوَاحِدُ مَرَاتٍ كَثِيرَةً مِنْ تَرَابٍ يَسِيرُ فِي خَرْقَةٍ وَنَحْوِهَا ، كَمَا يَجُوزُ الْوَضُوءُ مَرَاتٍ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ . اهـ « خُطِيب » رَحِمَهُ اللَّهُ [١٥٥ / ١]) .

وَأَنْ يُزِيلَ النَّجَاسَةَ أَوَّلًا ، وَأَنْ يَجْتَهِدَ فِي الْقِبْلَةِ قَبْلَهُ ، وَأَنْ يَقَعَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، وَأَنْ يَتَيَمَّمَ لِكُلِّ فَرَضٍ عَيْنِي .

فَضَائِلُ

فُرُوضُ التَّيَمُّمِ خَمْسَةٌ : الْأَوَّلُ : النَّقْلُ . الثَّانِي : نِيَّةُ الْإِسْتِبَاحَةِ ،

(وَ) السَّابِعُ : (أَنْ يُزِيلَ النَّجَاسَةَ أَوَّلًا) فَلَوْ تَيَمَّمَ قَبْلَ إِزَالَتِهَا . لَمْ يُجْزِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، سِوَاءِ نَجَاسَةِ مَحَلِّ النَّجْوِ وَغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ لِلِإِبَاحَةِ ، وَلَا إِبَاحَةَ مَعَ الْمَنَاعِ ، فَأَشْبَهَ التَّيَمُّمَ قَبْلَ الْوَقْتِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ تَيَمَّمَ عَارِيًّا وَعِنْدَهُ سِتْرَةٌ ؛ لِأَنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ أَخَفُّ مِنْ إِزَالَةِ الْخَبَثِ ، وَلِهَذَا لَا إِعَادَةَ عَلَى الْعَارِي ، بِخِلَافِ ذِي الْخَبَثِ .

(وَ) الثَّامِنُ : (أَنْ يَجْتَهِدَ فِي الْقِبْلَةِ قَبْلَهُ) فَلَوْ تَيَمَّمَ قَبْلَ الْاجْتِهَادِ فِيهَا . لَمْ يَصَحَّ عَلَى الْأَوَّجِهِ - وَيفارقُ سِتْرَ الْعَوْرَةِ بِمَا مَرَّ - وَإِنَّمَا صَحَّ طَهْرُ الْمُسْتَحَاضَةِ قَبْلَهُ مَعَ أَنَّهُ لِلِإِبَاحَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى ؛ إِذِ الْمَاءُ يَرْفَعُ الْحَدَثَ أَصْلًا ، بِخِلَافِ التُّرَابِ .

(وَ) التَّاسِعُ : (أَنْ يَقَعَ) التَّيَمُّمُ لِلصَّلَاةِ الَّتِي يُرِيدُ فِعْلَهَا (بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ) الَّذِي يَصَحُّ فِعْلُهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ ، وَلَا ضَرُورَةَ قَبْلَهُ ، فَيَتَيَمَّمُ لِلنَّافِلَةِ الْمَطْلُوقَةِ فِيمَا عَدَا وَقْتِ الْكِرَاهَةِ ، وَلِلصَّلَاةِ عَلَى أَلَمِيَّتِ بَعْدَ طَهْرِهِ ، وَلِلْإِسْتِسْقَاءِ بَعْدَ تَجَمُّعِ النَّاسِ ، وَلِلْفَائِتَةِ بَعْدَ تَذَكُّرِهَا .

(وَ) الْعَاشِرُ : (أَنْ يَتَيَمَّمَ لِكُلِّ فَرَضٍ عَيْنِي) لِأَنَّ التَّيَمُّمَ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ ، فَتُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا . نَعَمْ ؛ يَجُوزُ تَمَكِينُ الْحَلِيلِ مَرَارًا وَجَمْعُهُ مَعَ فَرَضٍ بَتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ لِلْمُسَقَّةِ ، وَلَهُ فِعْلُ الْجَنَائِزِ وَإِنْ كَثُرَتْ مَعَ فَرَضٍ عَيْنِي ؛ لِشَبْهِهَا بِالنَّافِلَةِ فِي جَوَازِ التَّرْكِ ، وَتَعَيُّنِهَا بِأَنْفِرَادِ الْمَكْلُوفِ عَارِضٍ .

(فَضَائِلُ)

فِي أَرْكَانِ التَّيَمُّمِ

(فُرُوضُ التَّيَمُّمِ) أَي : أَرْكَانُهُ (خَمْسَةٌ :

الْأَوَّلُ : النَّقْلُ) لِلتُّرَابِ إِلَى الْعُضْوِ ، كَمَا مَرَّ بِدَلِيلِهِ .

(الثَّانِي : نِيَّةُ الْإِسْتِبَاحَةِ) لِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّيَمُّمِ ؛ كَمَسِّ الْمُصْحَفِ ، وَتَمَكِينِ الْحَلِيلِ فِي حَقِّ

نَحْوِ الْحَائِضِ .

وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالضَّرْبِ وَاسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ وَجْهِهِ ، فَإِنْ نَوَى اسْتِبَاحَةَ الْفَرَضِ . . صَلَّى الْفَرَضَ وَالنَّفْلَ ، أَوْ اسْتِبَاحَةَ النَّفْلِ أَوْ الصَّلَاةِ أَوْ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ . . لَمْ يُصَلِّ بِهِ الْفَرَضَ .
 الثَّالِثُ : مَسْحُ وَجْهِهِ . الرَّابِعُ : مَسْحُ يَدَيْهِ بِمِرْفَقَيْهِمَا . الْخَامِسُ : التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْمَسْحَتَيْنِ . وَسُنَّتُهُ : التَّسْمِيَةُ ، وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى ، وَمَسْحُ أَعْلَى وَجْهِهِ ،

(وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالضَّرْبِ) يعني النَّفْلَ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ الْأَرْكَانِ ، (وَاسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ) شيءٍ مِنْ (وَجْهِهِ) فَلَوْ أَحْدَثَ مَعَ النَّفْلِ ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْمَسْحِ ، أَوْ عَزَيْتَ بَيْنَهُمَا . . بَطَلَ النَّفْلُ وَعَلَيْهِ إِعَادَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ الْأَرْكَانِ ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ ، فَاشْتَرَطَ اسْتِدَامَتُهَا إِلَى الْمَقْصُودِ .

(فَإِنْ نَوَى) يَتَيَمَّمُهُ (اسْتِبَاحَةَ الْفَرَضِ) مَثَلًا (. . صَلَّى) بِهِ (الْفَرَضَ وَالنَّفْلَ) وَإِنْ لَمْ يَسْتَبِيحْهُ ؛ لِأَنَّ اسْتِبَاحَةَ الْأَعْلَى تُبِيحُ الْأَدْنَى ، وَلَا عَكْسَ .

(أَوْ اسْتِبَاحَةَ النَّفْلِ ، أَوْ الصَّلَاةِ ، أَوْ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ . . لَمْ يُصَلِّ بِهِ الْفَرَضَ) إِذْ هُوَ أَصْلٌ ، فَلَا يُجْعَلُ تَابِعًا لِلنَّفْلِ ، وَلَا لِمُطْلَقِ الصَّلَاةِ ؛ إِذِ الْأَحْوَطُ تَنْزِيلُهَا عَلَى النَّفْلِ ، وَلَا لصلَاةِ الْجَنَازَةِ ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهَا تُشَبَّهُ النَّفْلَ .

أَوْ اسْتِبَاحَةَ مَا عدا الصَّلَاةَ ؛ كَمَسِّ الْمَصْحَفِ . . لَمْ يَسْتَبِيحْهَا .

فَالْمَرَاتِبُ ثَلَاثٌ : أَعْلَاهَا الْأُولَى ، ثُمَّ الثَّانِيَةُ بِأَقْسَامِهَا .

(الثَّالِثُ : مَسْحُ) ظَاهِرٍ (وَجْهِهِ) كَمَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ ؛ لِلآيَةِ إِلَّا أَنَّهُ هُنَا لَا يَجِبُ إِيْصَالُ التُّرَابِ إِلَى بَاطِنِ الشَّعْرِ وَإِنْ خَفَّ ، وَمِمَّا يُغْفَلُ عَنْهُ : الْمَقْبَلُ مِنْ أَنْفِهِ عَلَى شَفْتِهِ .

(الرَّابِعُ : مَسْحُ يَدَيْهِ بِمِرْفَقَيْهِمَا) لِلآيَةِ ، وَكَالْوُضُوءِ .

(الْخَامِسُ : التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْمَسْحَتَيْنِ) لَا النَّفْلَتَيْنِ ، بَأَنَّهُ يُقَدِّمُ - وَلَوْ جُنْبًا - مَسْحَ الْوَجْهِ ثُمَّ الْيَدَيْنِ ، كَالْوُضُوءِ .

(وَسُنَّتُهُ) أَيِ : التَّيَمُّمُ (التَّسْمِيَةُ) أَوَّلُهُ وَلَوْ لِنَحْوِ جُنْبٍ ، (وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى) عَلَى الْيُسْرَى ،

(وَ) تَقْدِيمُ (مَسْحِ أَعْلَى وَجْهِهِ) عَلَى أَسْفَلِهِ ، كَالْوُضُوءِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ .

وَتَخْفِيفُ الْغُبَارِ ، وَالْمُؤَالَاةُ ، وَتَفْرِيقُ الْأَصَابِعِ عِنْدَ الضَّرْبِ ، وَنَزْعُ الْخَاتِمِ ، وَيَجِبُ نَزْعُ الْخَاتِمِ فِي الثَّانِيَةِ . وَمِنْ سُنَنِهِ : إِمْرَارُ أَلْيَدٍ عَلَى الْعُضْوِ ، وَمَسْحُ الْعُضْدِ ، وَعَدَمُ التَّكْرَارِ ، وَالِاسْتِقْبَالُ ، وَالشَّهَادَتَانِ بَعْدَهُ . وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا . . صَلَّى الْفَرَضَ وَحْدَهُ وَأَعَادَ .

(وَتَخْفِيفُ الْغُبَارِ) مِنْ كَفِّهِ الْمَاسِحَةِ إِنْ كَثُرَ ؛ لِثَلَا يَتَشَوَّهَ خَلْقُهُ ، (وَالْمُؤَالَاةُ) فِيهِ ؛ بِتَقْدِيرِ التُّرَابِ مَاءً كَالْوُضوءِ ، (وَتَفْرِيقُ الْأَصَابِعِ عِنْدَ الضَّرْبِ) لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي إِثَارَةِ الْغُبَارِ .

(وَنَزْعُ الْخَاتِمِ) فِي الضَّرْبَةِ الْأُولَى ؛ لِيَكُونَ مَسْحُ الْوَجْهِ بِجَمِيعِ أَلْيَدٍ ، (وَيَجِبُ نَزْعُ الْخَاتِمِ فِي) الضَّرْبَةِ (الثَّانِيَةِ)^(١) عِنْدَ الْمَسْحِ ؛ لِيَصِلَ الْغُبَارُ إِلَى مَحَلِّهِ ، وَلَا يَكْفِي تَحْرِيكُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصَلُهُ إِلَى مَا تَحْتَهُ ، بِخِلَافِهِ فِي الْمَاءِ .

(وَمِنْ سُنَنِهِ : إِمْرَارُ أَلْيَدٍ عَلَى الْعُضْوِ) كَالدَّلْكَ فِي الْوُضوءِ ، (وَمَسْحُ الْعُضْدِ) كَالْوُضوءِ أَيْضاً ، (وَعَدَمُ التَّكْرَارِ) لِلْمَسْحِ ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِيهِ تَخْفِيفُ الْغُبَارِ ، (وَالِاسْتِقْبَالُ ، وَالشَّهَادَتَانِ بَعْدَهُ) كَالْوُضوءِ فِيهِمَا .

(وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا . . صَلَّى) وَجوباً (الْفَرَضَ وَحْدَهُ) لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ ، وَهِيَ صَلَاةٌ صَحِيحَةٌ ، فَيُطْلَمَا مَا يُبْطَلُ غَيْرَهَا ، بِخِلَافِ النَّفْلِ ؛ إِذَا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ .

(وَأَعَادَ) بِالْمَاءِ مَطْلَقاً ، وَبِالتُّرَابِ إِنْ وَجَدَهُ بِمَحَلٍّ يَسْقُطُ بِهِ الْفَرَضُ ، وَإِلَّا . . فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِعَادَةِ بِهِ^(٢) .

وَيَجُوزُ لَهُ فِعْلُ الْجُمُعَةِ - بَلْ يَجِبُ - وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ قِضَاءُ الظُّهْرِ .

(١) فِي (ب) : (« وَيَجِبُ نَزْعُهُ » أَي : الْخَاتِمُ « فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ ») .

(٢) فِي هَامِش (ج) : (وَلَوْ رَأَى الْمَسَافِرُ الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَاصِرٌ ، ثُمَّ نَوَى الْإِقَامَةَ ، أَوْ نَوَى الْقَاصِرَ الْإِتِمَامَ عِنْدَ رُؤْيَا الْمَاءِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ تَغْلِيظاً لِحُكْمِ الْإِقَامَةِ فِي الْأُولَى ، وَلِحُدُوثِ مَا لَمْ يَسْتَبَحْ فِيهَا وَفِي الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِتِمَامَ كَافِتَاتِحَ صَلَاةٍ أُخْرَى . اهـ « إِقْنَاع » [٨٢] فَلَوْ قَارَنْتِ الرُّؤْيَا لِلْإِقَامَةِ أَوْ الْإِتِمَامِ . . كَانَتْ كَتَقْدِمِهَا . اهـ « رَمَلِي » [٣٠٧/١] ، وَعِنْدَ الشَّيْخِ ابْنِ حَجَرَ لَا تَضُرُّ .

فَصْلٌ

وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا بِلَيَالِيهَا ، وَغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ ، وَوَقْتُهُ تِسْعُ سِنِينَ .

وَأَقْلُ طَهْرٍ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا بِلَيَالِيهَا

(فَصْلٌ)

في الحيض والاستحاضة والنفاس

والحيض لغة : السَّيلَانُ ، وشرعاً : دَمٌ جِلَّةٌ يَخْرُجُ مِنْ أَقْصَى رَحِمِ الْمَرْأَةِ فِي أَوْقَاتِ الصَّحَّةِ^(١) .

(وَأَقْلُ) زمن (الْحَيْضِ) تَقَطَّعَ الدَّمُ أَوْ اتَّصَلَ (يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) أَي : قَدْرُهُمَا مَتَّصِلًا ، وَهُوَ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ سَاعَةً ، فَمَا نَقَصَ عَنْ ذَلِكَ . . فليس بحيض ، بخلاف ما بلغه - على الاتِّصَالِ أَوْ التَّفْرِيقِ - فَإِنَّهُ حَيْضٌ وَإِنْ كَانَ مَاءً أَصْفَرَ أَوْ كِدْرًا لَيْسَ عَلَى لَوْنِ الدَّمِ ؛ لِأَنَّهُ أَذَى ، فَشَمِلَتْهُ آيَةُ . (وَأَكْثَرُهُ) زمنًا (خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا بِلَيَالِيهَا) وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ .

(وَغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ) كُلُّ ذَلِكَ بِاسْتِقْرَاءِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَمَنْ وَافَقَهُ ؛ إِذْ لَا ضَابِطَ لَهُ لُغَةً وَلَا شَرْعًا ، فَرَجَعَ فِيهِ إِلَى الْمُتَعَارَفِ بِالْإِسْتِقْرَاءِ .

(وَوَقْتُهُ) أَي : أَقْلُ سَنٍ يَتَصَوَّرُ أَنْ تَرَى الْأَثْنَى فِيهِ حَيْضًا (تِسْعُ سِنِينَ) قمرية ، وَلَوْ بِالْبِلَادِ الْبَارِدَةِ تَقْرِيبًا ، حَتَّى إِذَا رَأَتْهُ قَبْلَ تَمَامِهَا بِدُونِ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا . . كَانَ حَيْضًا ، أَوْ بِأَكْثَرِ . . كَانَ دَمٌ فَسَادٍ ، وَلَا آخِرَ لِسَنِهِ ، فَمَا دَامَتْ حَيَّةً . . فَهُوَ مُمْكِنٌ فِي حَقِّهَا .

(وَأَقْلُ طَهْرٍ) فَاصِلٍ (بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا بِلَيَالِيهَا) بِالْإِسْتِقْرَاءِ أَيْضًا .

وخرج بـ (الْحَيْضَتَيْنِ) : الطَّهْرُ بَيْنَ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ دُونَ ذَلِكَ ، فَلَوْ رَأَتْ حَامِلٌ الدَّمَ ثُمَّ طَهَّرَتْ يَوْمًا مَثَلًا ، ثُمَّ وَلَدَتْ . . فَالْدَّمُ بَعْدَ الْوِلَادَةِ نَفَاسٌ وَقَبْلَهَا حَيْضٌ . وَلَوْ رَأَتْ النَّفَاسَ سَتِينَ

(١) في هامش (ج) : (فائدة : الطلق : الدم الذي تراه المرأة حال ألم الولادة وقبل انفصال الولد ، لا يحكم بأنه حيض ولا نفاس ؛ لأن الحيض : هو الخارج في حال الصحة ، والنفاس : هو الخارج عقيب الولد ، وهذا خالٍ عن الحالين . اهـ » [إعانة الناوي شرح إرشاد الغاوي] [للنزيلي] .

وَيَحْرُمُ بِهِ مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ ، وَمُرُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلْوِيئَهُ ، وَالصَّوْمُ ، وَالطَّلَاقُ فِيهِ ، وَالْإِسْتِمْتَاعُ بِمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ

ثُمَّ طَهَّرَتْ يَوْمًا مَثَلًا ، ثُمَّ رَأَتْ الدَّمَ . . كَانَ حَيْضًا عَلَى الْمَعْتَمِدِ .

(وَيَحْرُمُ بِهِ) أَي : الْحَيْضُ (مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ) مِمَّا مَرَّ ، وَزِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ ، مِنْهَا :

الطَّهَارَةُ بِنِيَّةِ التَّعَبُّدِ إِلَّا فِي نَحْوِ أَغْسَالِ الْحَجِّ .

(وَ) مِنْهَا : (مُرُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلْوِيئَهُ) صِيَانَةُ لَهُ ، وَمِثْلُهَا كُلُّ ذِي جِرَاحَةٍ نَضَاحَةٍ - أَي :

سَائِلَةٌ - فَإِنْ أُمِنَتْهُ . . كَرَّةٌ لَهَا ؛ لِيُغْلَظَ حَدِيثُهَا ، وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْجُنُبِ .

(وَ) مِنْهَا : (الصَّوْمُ) إجمالاً .

(وَ) مِنْهَا : (الطَّلَاقُ فِيهِ) إِنْ لَمْ تَبْدُلْ لَهُ فِي مُقَابَلَتِهِ مَا لَّا ؛ لِتَضَرُّرِهَا بِطُولِ مَدَّةِ التَّرْتِيصِ ، إِذْ

مَا بَقِيَ مِنْهُ لَا يُحْسَبُ مِنَ الْعِدَّةِ ، وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ كَانَتْ حَامِلًا وَكَانَتْ عَدَّتُهَا تَنْقُضِي بِالْحَمْلِ^(١) ؛ بَأَنَّ يَكُونُ لَاحِقًا بِالْمَطْلُوقِ وَلَوْ أَحْتِمَالًا . . لَمْ يَحْرُمُ .

(وَ) مِنْهَا : (الْإِسْتِمْتَاعُ بِمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ) سِوَاءِ الْوَطْءِ وَلَوْ مَعَ حَائِلٍ - وَهُوَ كَبِيرَةٌ يَكْفُرُ

مُسْتَحِلُّهُ - وَغَيْرُهُ لَا مَعَ حَائِلٍ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ وَصَحَّ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا سُئِلَ عَمَّا يَحِلُّ مِنَ الْحَائِضِ . . قَالَ : « مَا فَوْقَ الْإِزَارِ » وَخَصَّ بِمَفْهُومِهِ عَمُومَ خَبَرِ

مُسْلِمٍ : « اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ » وَلَمْ يُعْكَسْ عَمَلًا بِالْأَحْوَطِ ؛ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ : « مَنْ حَامَ حَوْلَ

الْحِمَى . . يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ » .

وَشَمِلَ تَعْبِيرُهُ بِ(الْإِسْتِمْتَاعِ) تَبَعًا « لِلرَّوَضَةِ » وَغَيْرِهَا : النَّظَرُ وَاللَّمَسُ بِشَهْوَةٍ لَا بَغِيرَهَا ، لَكِنْ

عَبَّرَ فِي « التَّحْقِيقِ » وَغَيْرِهِ : بِالْمُبَاشَرَةِ الشَّامِلَةِ لِلَّمَسِ وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ ، دُونَ النَّظَرِ وَلَوْ بِشَهْوَةٍ .

وَالْأَوْجَهُ : مَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ التَّحْرِيمَ مَنْوُطٌ بِالتَّمَتُّعِ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (فَإِنْ لَمْ تَنْقُضِ عَدَّتُهَا بِالْحَمْلِ ؛ بَأَنَّ تَكُونَ حَامِلًا مِنْ زِنَا ، وَهِيَ لَا تَحِيضُ . . فَحَرَامٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ حَاضَتْ وَطَلَّقَهَا فِي الْحَيْضِ ؛ فَعُلِمَ أَنَّ الْحَامِلَ بِالزِّنَا لَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ : تَطْلِيقُ الزَّوْجِ إِيَّاهَا حَالَةَ الْحَمْلِ وَهِيَ لَا تَحِيضُ ، أَوْ تَحِيضُ وَوَقَعَ فِيهِ . . فَبَدْعِي ، أَوْ لَمْ يَقَعْ فِيهِ . . فَسَنِي . « خُطِيبٌ ») . وَقَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « مُوَهَّبَةِ ذِي الْفَضْلِ » (١ / ٥٤٣) : (كَأَنَّ حَمْلًا مِنْ وَطْءِ شَيْءٍ ؛ فَيَحْرُمُ طَلَاقُهَا ؛ لِتَضَرُّرِهَا بِتَطْوِيلِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَشْرَعُ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ إِلَّا بَعْدَ وَضْعِ الْحَمْلِ . أَفَادَهُ الْكُرْدِيُّ) .

وَيَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ .

فَصْلٌ ثَلَاثُونَ

وَالْمُسْتَحَاضَةُ تَغْسِلُ فَرْجَهَا ثُمَّ تَحْشُوهُ إِلَّا إِذَا أَحْرَقَهَا الدَّمُ ، أَوْ كَانَتْ صَائِمَةً . . .

وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ : أَنَّ تَمَتُّعَهَا بِمَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ كَعَكْسِهِ ؛ فَيَحْرُمُ . وَأَعْتَرَضَهُ كَثِيرُونَ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ .

وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ : أَنَّ لَهُ أَنْ يَلْمَسَ يَدَهَا بِذَكَرِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَمَتُّعٌ بِمَا فَوْقَ السَّرَّةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمَسَتْهُ هِيَ ؛ لِتَمَتُّعِهَا بِمَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ . . فَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مَنِهَا تَمْكِينُ الْآخِرِ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ .

وَخَرَجَ بِهِ (مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ) : مَا عَدَاهُ ، وَمِنْهُ السَّرَّةُ وَالرُّكْبَةُ .

وَيَسْتَمِرُّ تَحْرِيمُ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا إِلَى أَنْ يَنْقُطَعَ ، وَتَغْتَسِلَ أَوْ تَتِمَّمَ بَشْرُطُهُ .

نَعَمْ ؛ الصَّوْمُ وَالطَّلَاقُ يَحِلَّانِ بِمَجَرَّدِ الْإِنْقِطَاعِ .

(وَيَجِبُ عَلَيْهَا) أَيِ : الْحَائِضِ (قَضَاءُ الصَّوْمِ) بِأَمْرِ جَدِيدٍ ، (دُونَ الصَّلَاةِ) إِجْمَاعًا فِيهِمَا ؛ لِلْمَشَقَّةِ فِي قَضَائِهَا لِتَكَرُّرِهَا ، دُونَ قَضَائِهِ .

(فَصْلٌ ثَلَاثُونَ)

فِي الْمُسْتَحَاضَةِ

وَالِاسْتِحَاضَةُ : دُمٌ عَلَتْهُ يَخْرُجُ مِنْ عِرْقٍ فَمُهُ فِي أَدْنَى الرَّحِمِ . وَقِيلَ : هِيَ الْمَتَّصِلَةُ بِدَمِ الْحَيْضِ خَاصَّةً ، وَغَيْرُهُ دُمٌ فَسَادٍ ، وَالْخِلَافُ لَفْظِيٌّ .

(وَالْمُسْتَحَاضَةُ) يَجِبُ عَلَيْهَا أُمُورٌ ، مِنْهَا :

أَنَّهَا (تَغْسِلُ فَرْجَهَا) عَمَّا فِيهِ مِنَ النَّجَاسَةِ ، (ثُمَّ تَحْشُوهُ) بِنَحْوِ قُطْنَةٍ (إِلَّا إِذَا) تَأَدَّتْ بِهِ ؛ كَأَنَّ (أَحْرَقَهَا الدَّمُ) . . . فَيَحْتَنِظُ لَا يَلْزِمُهَا ، (أَوْ كَانَتْ صَائِمَةً) . . . فَيَحْتَنِظُ يَلْزِمُهَا تَرْكُ الْحَشْوِ ، وَالِاقْتِصَارُ عَلَى الشَّدِّ نَهَارًا ؛ رِعَايَةً لِمَصْلَحَةِ الصَّوْمِ ، وَإِنَّمَا رُوِعِيَتْ مَصْلَحَةُ الصَّلَاةِ فَيَمْنِ أَبْتَلَعَ بَعْضُ خَيْطٍ قَبْلَ الْفَجْرِ وَطَرَفُهُ خَارِجٌ ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُورَ هُنَا لَا يَتَنَفَّى بِالْكَلْيَةِ ، فَإِنَّ الْحَشْوَ يَتَنَجَّسُ وَهِيَ حَامِلَتُهُ ، بِخِلَافِهِ ثُمَّ .

فَإِنْ لَمْ يَكْفِهَا . . تَعَصَّبُ بِخِرْقَةٍ ، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ أَوْ تَتَيَمَّمُ فِي الْوَقْتِ وَتُبَادِرُ بِالصَّلَاةِ . فَإِنْ أَخَّرَتْ لِغَيْرِ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ . . اسْتَأْنَفَتْ . وَتَجِبُ الطَّهَّارَةُ وَتَجْدِيدُ الْعِصَابَةِ لِكُلِّ فَرَضٍ . وَسَلِسُ الْبَوْلِ وَالْمَذْيِ مِثْلُهَا

(فَإِنْ لَمْ يَكْفِهَا) الْحَشْوُ لِكثَرَةِ الدَّمِ ، وَكَانَ يَنْدَفِعُ أَوْ يَقِلُّ بِالْعَصَبِ وَلَمْ تَتَأَذَّ بِهِ (. . تَعَصَّبُ)^(١) بَعْدَ الْحَشْوِ (بِخِرْقَةٍ) مَشْقُوقَةُ الطَّرْفَيْنِ ؛ بَأَنْ تُدْخِلَهَا بَيْنَ فَخْذَيْهَا وَتُلصِقَهَا بِمَا عَلَى الْفَرْجِ إِلصَاقاً جَيِّداً ، ثُمَّ تُخْرِجَ طَرَفاً لِحْجَةِ الْبَطْنِ وَطَرَفاً لِحْجَةِ الظَّهْرِ ، وَتَرْبِطَهُمَا بِنَحْوِ خِرْقَةٍ تَشُدُّهَا بِوَسْطِهَا . (ثُمَّ تَتَوَضَّأُ أَوْ تَتَيَمَّمُ) عَقَبَ ذَلِكَ - وَمَرَّ فِي الْوُضُوءِ : أَنَّهُ يَجِبُ الْمَوَالَاةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ - وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهَا فِعْلُ ذَلِكَ (فِي الْوَقْتِ) لَا قَبْلَهُ ؛ كَالَتَيَمُّمِ .

(وَتُبَادِرُ) وَجوباً عَقَبَ الظَّهْرِ (بِالصَّلَاةِ) تَقْلِيلًا لِلْحَدَثِ ؛ (فَإِنْ أَخَّرَتْ لِغَيْرِ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ) كَالْأَكْلِ (. . اسْتَأْنَفَتْ) جَمِيعَ مَا ذَكَرَ وَجوباً وَإِنْ لَمْ تَزَلِ الْعِصَابَةُ عَنْ مَحَلِّهَا وَلَا ظَهَرَ الدَّمُ مِنْ جَانِبِهَا ؛ لِتَكَرُّرِ حَدَثِهَا مَعَ اسْتِغْنَائِهَا عَنْ أَحْتِمَالِهِ بِالْمُبَادَرَةِ .

أَمَّا إِذَا أَخَّرَتْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ ؛ كِاجَابَةِ الْمُؤَدِّينَ ، وَاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ ، وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَانْتِظَارِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْكِمَالَاتِ الْمَطْلُوبَةِ مِنْهَا لِأَجْلِ الصَّلَاةِ . . فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ ؛ مِرَاعَاةً لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ .

(وَتَجِبُ الطَّهَّارَةُ وَتَجْدِيدُ الْعِصَابَةِ)^(٢) وَغَيْرُهُ مِمَّا مَرَّ - عَلَى الْوَجْهِ السَّابِقِ - وَإِنْ لَمْ يَزَلْ عَنْ مَحَلِّهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ (لِكُلِّ فَرَضٍ) عَيْنِي ، أَوْ انْتِقَاضِ طَهْرٍ ، أَوْ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْهُ - كَمَا مَرَّ - أَوْ خُرُوجِ دَمٍ بِتَقْصِيرٍ فِي نَحْوِ شَدٍّ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَرَضٍ ، وَلَهَا مَعَ الْفَرَضِ مَا شَاءَتْ مِنَ النَّوَافِلِ .

(وَسَلِسُ الْبَوْلِ وَ) سَلِسُ (الْمَذْيِ) وَالْوَدْيِ وَنَحْوِهَا (مِثْلُهَا) فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ .

نَعَمْ ؛ سَلِسُ الْمَذْيِ يَلْزِمُهُ الْغُسْلُ لِكُلِّ فَرَضٍ .

(١) فِي (أ) وَ (ب) : (تَعَصَّبَتْ) ، وَقَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « مُوَهِّبَةِ ذِي الْفَضْلِ »

(٥٥١ / ١) : (قَوْلُهُ : « تَعَصَّبَ » : بِفَتْحِ التَّاءِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ الْمَخْفُفَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ .

وَقِيلَ بَضَمِ التَّاءِ مَعَ تَشْدِيدِ الصَّادِ) .

(٢) فِي (أ) وَ (د) : (التَّعَصِيبُ) .

وَأَقْلُ النَّفَاسِ لِحَظَّةً ، وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ . وَيَحْرُمُ بِهِ مَا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ .

وَلَوْ أَسْتَمْسَكَ الْحَدُثُ بِالْجُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ . . وَجَبَ بِلَا إِعَادَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْسَّلَاسِ أَنْ يُعْلَقَ قَارُورَةٌ يَقْطُرُ فِيهَا بَوْلُهُ .

(وَأَقْلُ النَّفَاسِ) وَهُوَ : الدَّمُ الْخَارِجُ بَعْدَ فَرَاغِ الرَّحِمِ (لِحَظَّةً) يَعْنِي : لَا حَدَّ لَأَقْلِهِ ، بَلْ مَا وَجَدَ مِنْهُ نَفَاسٌ وَإِنْ قَلَّ ، (وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ) يَوْمًا بِأَلَا سِتْقَاءَ . (وَيَحْرُمُ بِهِ مَا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ) مِمَّا مَرَّ ؛ قِيَاسًا عَلَيْهِ .

تَسْمِيَّةٌ

يَجِبُ عَلَى النِّسَاءِ أَنْ يَتَعَلَّمْنَ مَا يَحْتَاجْنَ إِلَيْهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ كغَيْرِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا عَالِمًا . . لَزِمَهُ تَعْلِيمُهَا ، وَإِلَّا . . فَلَهَا الْخُرُوجُ لَتَعْلُمَ مَا لَزِمَهَا تَعْلُمُهُ عَيْنًا ، بَلْ يَجِبُ ، وَيَحْرُمُ مَنَعُهَا إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ وَيُخْبِرَهَا وَهُوَ ثَقَّةٌ .

وَلَيْسَ لَهَا خُرُوجٌ إِلَى مَجْلِسِ ذِكْرِ ، أَوْ تَعْلُمَ غَيْرِ وَاجِبٍ عَيْنِي إِلَّا بَرَضَاهُ .



بَابُ الصَّلَاةِ

تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ طَاهِرٍ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَى كَافِرٍ إِلَّا الْمُرْتَدُّ ، وَلَا عَلَى صَبِيٍّ وَلَا حَائِضٍ وَنُفْسَاءَ ، وَلَا مَجْنُونٍ إِلَّا الْمُرْتَدُّ ، وَلَا عَلَى مُغَمَّى عَلَيْهِ

(بَابُ الصَّلَاةِ)

وهي لغةٌ : الدُّعَاءُ ، وشرعاً : أقوالٌ وأفعالٌ غالباً ، مفتحةٌ بالتكبيرِ المقتَرِنِ بالنِّيَّةِ ، مختمةٌ بالتسليمِ . وأصلها قَبْلَ الإجماعِ : آياتٌ وألحاديثُ الشَّهيرةُ .

(تَجِبُ) الصَّلَاةُ وجوباً موسعاً إلى أَنْ يَبْقَى مِنْ وَقْتِهَا مَا يَسْعُهَا مَعَ مَقْدَمَاتِهَا إِنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهَا ، فَيَجُوزُ تَأْخِيرُهَا إِلَى ذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ يَعِزَّمَ عَلَى أَلْفَعْلٍ فِيهِ .

(عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) بخلافِ الْكَافِرِ ؛ فَإِنَّهُ - وَإِنْ كَانَ مُخَاطَباً بِهَا - لَكُنْ فِي الْآخِرَةِ ؛ لِيَتَرْتَبَ عَقَابُهَا عَلَيْهِ ، لَا فِي الدُّنْيَا ؛ لِأَنَّا نَقْرُؤُهُ عَلَى تَرْكِهَا بِنَحْوِ الْجَزِيَةِ .

(بَالِغٍ) لَا صَبِيٍّ ، وَإِنْ لَزِمَ وَلِيَّتُهُ أَمْرُهُ بِهَا ، (عَاقِلٍ) لَا مَجْنُونٍ ، (طَاهِرٍ) لَا حَائِضٍ وَنُفْسَاءَ .

(فَلَا قَضَاءَ عَلَى كَافِرٍ) أَصْلِيٍّ أَسْلَمَ ؛ تَرْغِيباً لَهُ فِي الْإِسْلَامِ (إِلَّا الْمُرْتَدُّ) فَعَلِيهِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ قَضَاءُ جَمِيعِ مَا فَاتَهُ ؛ تَغْلِيظاً عَلَيْهِ .

(وَلَا) قَضَاءَ (عَلَى صَبِيٍّ) لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ وَإِنْ صَحَّتْ مِنْهُ ، (وَلَا حَائِضٍ وَنُفْسَاءَ) لِأَنَّهُمَا مَكْلَفَانِ بَتَرْكِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ : حَرَمَ عَلَيْهِمَا قَضَاؤُهَا ، وَقِيلَ : يُكْرَهُ .

(وَلَا مَجْنُونٍ) لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ (إِلَّا الْمُرْتَدُّ) فَيَلْزِمُهُ قَضَاؤُهَا حَتَّى قَضَاءَ أَيَّامِ الْجَنُونِ ؛ تَغْلِيظاً عَلَيْهِ .

(وَلَا) قَضَاءَ (عَلَى) نَحْوِ (مُغَمَّى عَلَيْهِ) وَمَعْنَاهُ ^(١) وَمَبْرَسَمٌ ^(٢) ؛ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمْ إِلَّا الْمُرْتَدُّ ؛

(١) قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (٧ / ٢) : (هُوَ نَاقِصُ الْعَقْلِ أَوْ فَاسِدُهُ . . . وَالْأَوَّلَى الْإِتْيَانُ بِالْكَافِ بِدَلِّ الْوَائِ ؛ لِيَكُونَ تَمْثِيلاً لِلنَّحْوِ الَّذِي قَدَّرَهُ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ أَوْ حَذَفَ لَفْظَةً « نَحْوِ ») .

(٢) الْبِرْسَامُ : دَاءٌ وَمَرَضٌ يَعْرِضُ لِلْحِجَابِ الَّذِي بَيْنَ الْكَبِدِ وَالْمَعِيِّ ثُمَّ يَتَصَلُّ بِالدِّمَاغِ ، فَيَهْذِي صَاحِبُهُ ، يُقَالُ : بُرْسَمَ الرَّجُلُ فَهُوَ مُبْرَسَمٌ .

إِلَّا السُّكَرَانَ الْمُتَعَدِّيَّ بِسُكْرِهِ . وَيَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ وَالسَّيِّدِ أَمْرُ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ بِهَا لِسَبْعٍ ،
وَضَرْبُهُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ

فَإِنَّهُ يَقْضِي مَطْلَقًا ، كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ .

(وَالْإِلَّا السُّكَرَانَ الْمُتَعَدِّيَّ بِسُكْرِهِ) فَيَلْزَمُهُ قَضَاءُ الزَّمَنِ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَيْهِ السُّكْرُ غَالِبًا ، دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ مِنْ أَيَّامِ الْجُنُونِ وَنَحْوِهِ .

وَفَارَقَ الْمُرْتَدَّ : بَأَنَّ مَنْ جُنَّ فِي رِدَّتِهِ . . مُرْتَدًّا فِي جُنُونِهِ حُكْمًا ، وَمَنْ جُنَّ فِي سُكْرِهِ . . لَيْسَ بِسُكَرَانَ فِي دَوَامِ جُنُونِهِ قَطْعًا .

وَأَيْنَمَا مَنَعَ نَحْوُ الْحَيْضِ الْقَضَاءَ - وَلَوْ مَعَ الرُّدَّةِ - لِأَنَّ سَقُوطَ الصَّلَاةِ عَنِ الْحَائِضِ عَزِيمَةٌ ؛ لِأَنَّهَا مَكْلُفَةٌ بِالْتَّرَكِّ ، وَعَنِ نَحْوِ الْمَجْنُونِ رَخِصَةٌ ، وَالْمُرْتَدُّ وَالسُّكَرَانُ لَيْسَا مِنْ أَهْلِهَا .

وَكَذَا لَا قَضَاءَ بِأَسْتَعْجَالِ الْحَيْضِ ، بِخِلَافِ أَسْتَعْجَالِ الْجُنُونِ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ بِسُكْرِهِ ، كَمَا إِذَا تَنَاوَلَ شَيْئًا لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَزِيلٌ لِلْعَقْلِ . . فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، كَمَا مَرَّ فِي الْإِغْمَاءِ ؛ لِغُدْرِهِ .

(وَيَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ) الْأَبِّ أَوْ الْجَدِّ ، ثُمَّ الْوَصِيِّ أَوْ الْقَيْمِ ، (وَالسَّيِّدِ) وَالْمَلْتَقِطِ ، وَالْمُودِعِ وَالْمُسْتَعِيرِ ، وَنَحْوِهِمْ : تَعْلِيمُ الْمُمَيِّزِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَدَ بِمَكَّةَ وَبُعثَ بِهَا ، وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ وَدُفِنَ بِهَا .

ثُمَّ (أَمْرُ) كُلِّ مَنْ (الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ) وَالصَّبِيَّةِ الْمُمَيِّزَةِ (بِهَا) أَيِ : بِالصَّلَاةِ بِشُرُوطِهَا (لِسَبْعٍ) أَيِ : بَعْدَ سَبْعٍ مِنَ السَّنِينَ - وَإِنْ مَيَّزَ قَبْلَهَا - وَلَا بَدَّ مَعَ صِغَةِ الْأَمْرِ مِنَ التَّهْدِيدِ ، (وَضَرْبُهُ) (عَلَيْهَا لِعَشْرِ) أَيِ : بَعْدَهَا ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مُرُّوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ ، وَأَضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ » وَحِكْمَةُ ذَلِكَ التَّمْرِينُ عَلَى الْعِبَادَةِ .

وَالْتَّمِيزُ : أَنْ يَصِيرَ بَحِيثٌ يَأْكُلُ وَحَدَهُ ، وَيَشْرَبُ وَحَدَهُ ، وَيَسْتَنْجِي وَحَدَهُ ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِأَخْتِلَافِ أَحْوَالِ الصَّبْيَانِ ، فَقَدْ يَحْصُلُ مَعَ الْخَمْسِ^(١) ، وَقَدْ لَا يَحْصُلُ إِلَّا مَعَ الْعَشْرِ .

(١) فِي (ب) وَ (ج) وَ (د) زِيَادَةٌ : (بَلِ الْأَرْبَعُ ؛ فَقَدْ حَكَى بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّ ابْنَ أَرْبَعِ سَنِينَ [قَلِيلٌ : هُوَ سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ التَّابَعِي] حَفِظَ الْقُرْآنَ ، وَنَظَرَ فِيهِ عِنْدَ الْخَلِيفَةِ فِي زَمَنِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) .

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ ، أَوْ أَلْمَعَمَى عَلَيْهِ ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ ، أَوْ طَهَرَتِ الْحَائِضُ أَوْ التَّنَفَّسَاءُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ وَلَوْ بِتَكْبِيرَةٍ . . وَجَبَ الْقَضَاءُ ؛ بِشَرْطِ بَقَاءِ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوَانِعِ بِقَدَرِ مَا يَسَعُ الطَّهَّارَةَ وَالصَّلَاةَ ، وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا قَبْلَهَا إِنْ جُمِعَتْ مَعَهَا ؛ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوَانِعِ قَدَرِ الْفَرَضَيْنِ وَالطَّهَّارَةِ

وَعَلَى مَنْ ذَكَرَ أَيْضاً نَهْيُهُ عَنِ الْمَحْرَمَاتِ حَتَّى عَنِ الصَّغَائِرِ ، وَتَعْلِيمُهُ الْوَاجِبَاتِ وَنَحْوَهَا وَأَمْرُهُ بِهَا ؛ كَالسَّوَاكِ وَحُضُورِ الْجَمَاعَاتِ ، وَسَائِرِ الْوُضَائِفِ الدِّينِيَّةِ ، وَلَا يَسْقُطُ الْأَمْرُ وَالضَّرْبُ عَلَى مَنْ ذَكَرَ إِلَّا بِالْبُلُوغِ مَعَ الرُّشْدِ .

(وَإِذَا) زَالِ الْمَانِعِ السَّابِقُ ؛ كَأَنَّ (بَلَغَ الصَّبِيُّ) أَوْ الصَّبِيَّةُ ، (أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ أَوْ أَلْمَعَمَى عَلَيْهِ ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ ، أَوْ طَهَرَتِ الْحَائِضُ أَوْ التَّنَفَّسَاءُ ، قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ وَلَوْ بِتَكْبِيرَةٍ) أَلْتَحَرَّمَ ؛ أَيِ : بِقَدَرِ مَا يَسَعُهَا (. . وَجَبَ الْقَضَاءُ) لصلَاةِ ذَلِكَ الْوَقْتِ (بِشَرْطِ بَقَاءِ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوَانِعِ بِقَدَرِ مَا يَسَعُ الطَّهَّارَةَ وَالصَّلَاةَ) قِيَاساً عَلَى اقْتِدَاءِ الْمَسَافِرِ بِمُتِمِّ - فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ - بِجَامِعِ لُزُومِ الْإِتِمَامِ ثُمَّ ، وَلِزُومِ الْقَضَاءِ هُنَا .

(وَيَجِبُ) أَيْضاً (قَضَاءُ مَا قَبْلَهَا إِنْ جُمِعَتْ مَعَهَا) كَالظُّهْرِ مَعَ الْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبِ مَعَ الْعِشَاءِ ؛ لِأَنَّ وَقْتُهَا وَقْتُ لَهَا حَالَةَ الْعَذْرِ ، فَحَالَةُ الْضَّرُورَةِ أَوْلَى ، بِخِلَافِ مَا لَا يُجْمَعُ مَعَهَا كَالْعِشَاءِ مَعَ الصُّبْحِ ، وَهِيَ مَعَ الظُّهْرِ ، وَالْعَصْرِ مَعَ الْمَغْرِبِ . . فلا تَلْزُمُ .

وَإِنَّمَا تَجِبُ مَعَ قَبْلِيَّةِ تَجْمَعُ (بِشَرْطِ) بَقَاءِ (السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوَانِعِ قَدَرِ الْفَرَضَيْنِ وَالطَّهَّارَةِ) بِأَنْ يَبْقَى بَعْدَ زَوَالِ الْعَذْرِ سَالماً مِنَ الْمَوَانِعِ زَمناً يَسَعُ أَخْفَ مَا يُمَكِّنُ ؛ كَرَكْعَتَيْنِ لِلْمَسَافِرِ الْقَاصِرِ ، وَلَا بَدَأَ أَنْ يَسَعَ مَعَ ذَلِكَ مَوْدَأَةً وَجَبَتْ عَلَيْهِ ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَدْرَكَ رَكْعَةً آخَرَ الْعَصْرِ مثلاً ، وَخِلَا مِنْ الْمَوَانِعِ قَدَرِ مَا يَسَعُهَا وَطَهَّرَهَا ، فَعَادَ الْمَانِعُ بَعْدَ أَنْ أَدْرَكَ مِنْ وَقْتِ الْمَغْرِبِ مَا يَسَعُهَا . . فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ صَرْفُهُ لِلْمَغْرِبِ ، وَمَا فَضَلَ لَا يَكْفِي لِلْعَصْرِ فَلَا يَلْزُمُ .

هَذَا إِنْ لَمْ يَشْرَعْ فِي الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ، وَإِلَّا . . تَعَيَّنَ صَرْفُهُ لِلْعَصْرِ ؛ لِإِدْمِمْ تَمَكُّنِهِ حِينَئِذٍ مِنَ الْمَغْرِبِ .

وَلَوْ أَدْرَكَ مَا يَسَعُ الْعَصَرَ وَالْمَغْرِبَ مَعَ الطَّهَّارَةِ دُونَ الظُّهْرِ . . تَعَيَّنَ صَرْفُهُ لِلْمَغْرِبِ وَالْعَصْرِ . وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ أَدْرَكَ آخِرَ وَقْتِ الْعِشَاءِ .

وَلَوْ جُنَّ أَوْ حَاضَتْ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوَّلَ الْوَقْتِ . . وَجَبَ الْقَضَاءُ إِنْ مَضَى قَدْرُ الْفَرَضِ مَعَ الظُّهْرِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَقْدِيمُهُ .

فَضْلُهُ

أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ ،

(وَلَوْ جُنَّ) الْبَالِغُ (أَوْ حَاضَتْ) أَوْ نَفَسَتِ الْمَرْأَةُ (أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَوَّلَ الْوَقْتِ) أَوْ أَثْنَاءَهُ ، وَأَسْتَغْرَقَ الْمَانِعُ بَاقِيَهُ (. . وَجَبَ الْقَضَاءُ) لِصَلَاةِ الْوَقْتِ مَعَ فَرَضِ قَبْلِهَا ^(١) إِنْ صَلَحَ لَجْمَعِهِ مَعَهَا (إِنْ مَضَى) مِنْهُ (قَدْرُ الْفَرَضِ مَعَ الظُّهْرِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَقْدِيمُهُ) كَتَيْمٌ وَطُحْرٌ سَلِسٌ ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ مِنْ وَقْتِهَا مَا يُمَكِّنُ فِيهِ فِعْلُهَا . . فَلَا تَسْقُطُ بِمَا طَرَأَ بَعْدَهُ - كَمَا لَوْ هَلَكَ النَّصَابُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَإِمَّاكَانِ الْأَدَاءِ - بِخِلَافِ الشُّرُوطِ الَّتِي يُمَكِّنُ تَقْدِيمُهَا ؛ كَوْضُوءِ الرَّفَاهِيَةِ . . فَلَا يَشْتَرِطُ اتِّسَاعُ مَا أَدْرَكَهُ إِلَّا لِلصَّلَاةِ فَقَطْ ؛ لِإِمَّاكَانِ تَقْدِيمِ الظُّهْرِ فِي الْجَمْلَةِ .

وَأَمَّا لَمْ يُؤَثِّرْ هُنَا إِدْرَاكُ مَا لَا يَسَعُ ^(٢) - بِخِلَافِ نَظِيرِهِ آخِرَ الْوَقْتِ كَمَا مَرَّ - لِإِمَّاكَانِ الْبِنَاءِ عَلَى مَا أَوْقَعَهُ فِيهِ بَعْدَ خُرُوجِهِ ، بِخِلَافِهِ هُنَا ، وَلَا تَجِبُ الثَّانِيَةُ هُنَا وَإِنْ اتَّسَعَ لَهَا وَقْتُ الْخُلُوءِ مِنْ زَمَنِ الْأُولَى ^(٣) - كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ - بِخِلَافِ عَكْسِهِ السَّابِقِ ^(٤) ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْأُولَى لَا يَصْلَحُ لِلثَّانِيَةِ إِلَّا إِذَا صَلَّاهُمَا جَمْعًا ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ .

(فَضْلُهُ)

فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

وَالْأَصْلُ فِيهَا : حَدِيثُ جَبْرِيلَ الْمَشْهُورُ .

(أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ) وَهُوَ : مِيلُهَا عَنْ وَسْطِ السَّمَاءِ - الْمَسْمُومِ بِلَوْغِهَا إِلَيْهِ بِحَالَةٍ

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (لَا الثَّانِيَةُ الَّتِي تُجْمَعُ مَعَهَا) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (وَهُوَ قَدْرُ التَّكْبِيرَةِ ، بَلِ الْمُؤَثِّرُ إِدْرَاكُ قَدْرِ الْفَرَضِ) .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (بِأَنَّ طَرَأَتِ الْمَوَانِعِ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ مَثَلًا بَعْدَ مَا يَسَعُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، فَلَا يَجِبُ إِلَّا الظُّهْرُ وَإِنْ اتَّسَعَ لِهَمَا بِخِلَافِ الْعَكْسِ ؛ بِأَنَّ طَرَأَتِ الْمَوَانِعِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ مَثَلًا بَعْدَ أَنْ مَضَى مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ مَا يَسَعُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ . . فَيَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُمَا دُونَ مَا بَعْدَهُمَا . « شَرْحُ مُحَرَّرٍ ») .

(٤) فِي هَامِشِ (ب) : (أَيِ : بِخِلَافِ مَا إِذَا طَرَأَتِ الْمَوَانِعُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا أَدْرَكَهُ فِي الْوَقْتِ بَعْدَ طَرَعِ الْمَانِعِ) .

وَأَخْرَهُ مَصِيرُ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، غَيْرَ ظِلِّ الْأَسْتَوَاءِ ، وَلَهَا وَقْتُ فَضِيلَةٍ أَوَّلُهُ ، ثُمَّ اخْتِيَارُ إِلَى آخِرِهِ . وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ وَزَادَ قَلِيلاً ، وَلَهَا أَرْبَعَةُ أَوْقَاتٍ : فَضِيلَةُ أَوَّلُهُ ، وَاخْتِيَارُ إِلَى مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ ، ثُمَّ جَوَازُ إِلَى الْأَصْفَرِ ، ثُمَّ كَرَاهَةُ إِلَى آخِرِهِ

الاستواء - إلى جهة المغرب في الظاهر لنا ، بزيادة الظل أو حدوثه ، لا نفس الميل ؛ فإنه يوجد قبل ظهوره لنا ، وليس هو أول الوقت .

(وَأَخْرَهُ مَصِيرُ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ غَيْرَ ظِلِّ الْأَسْتَوَاءِ) إن وجد ، أما دخوله بالزوال . . فإجماع ، وأما خروجه بالزيادة على ظل المثل . . فلحديث جبريل وغيره .

(وَلَهَا) أي : الظُّهْرِ (وَقْتُ فَضِيلَةٍ أَوَّلُهُ) على ما يأتي تحريره ، (ثُمَّ) وقت (اخْتِيَارٍ) ويمتد (إِلَى) أن يبقى ما يسعها من (آخِرِهِ) على المعتمد ، ووقت عذر وهو وقت العصر لمن يجمع ، ووقت ضرورة بأن يزول المانع وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة كما مر .

ووقت الفضيلة والحرمة والضرورة يجري في سائر الصلوات .

(وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا خَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ وَ) لا يظهر ذلك إلا إن (زَادَ) ظل الشيء على مثله (قَلِيلاً) وليست هذه الزيادة فاصلة بين الوقتين ، بل هي من وقت العصر ؛ لخبر مسلم : « وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مَا لَمْ يَخْضِرِ الْعَصْرُ » ، وقوله صلى الله عليه وسلم في خبر جبريل : « صَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلَهُ » أي : فرغ منها حينئذ ، كما شرع في العصر في اليوم الأول حينئذ . قاله الشافعي رضي الله عنه نافية به اشتراكهما في وقت واحد المصريح بعدم خبر مسلم السابق^(١) .

(وَلَهَا أَرْبَعَةُ أَوْقَاتٍ) بل سبعة (فَضِيلَةٍ) - يصح فيها وفيما عطف عليها الجرب بدلاً من (أَوْقَاتٍ) والرفع بدلاً من (أَرْبَعَةٍ) - (أَوَّلُهُ ، وَاخْتِيَارُ إِلَى مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ) غير ظل الاستواء ، (ثُمَّ جَوَازُ) بلا كراهية (إِلَى الْأَصْفَرِ ، ثُمَّ كَرَاهَةُ إِلَى آخِرِهِ) أي : إلى بقاء ما يسعها ، ووقت عذر ، ووقت

(١) في هامش (ج) : (فائدة : روى مسلم [٢٩٣٧] عن النّوّاس بن سمعان قال : « ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولُّبّته في الأرض أربعين يوماً ؛ يوم كسنة ، ويوم كشهر ، ويوم كجمعة ، وسائر أيامه كأيامكم » قلنا : فذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم ؟ قال : « لا ، اقدروا له قدره » . قال السنوي : فيسثنى هذا اليوم ممّا ذكر في المواقيت ، ويُقاس به اليوم التالي له ، قاله في « المجموع » ، وهذه مسألة سيحتاج إليها . نصّ على حكمها رسول الله صلى الله عليه وسلم . اهـ « إقناع » [ص ١١٤] .

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ بِالْغُرُوبِ ، وَيَبْقَى حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ ؛ وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعِشَاءِ ، وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ : وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِهِ ، ثُمَّ اخْتِيَارٌ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ جَوَازٌ إِلَى الْفَجْرِ الصَّادِقِ ؛ وَهُوَ الْمُتَشِيرُ ضَوْؤُهُ مُعْتَرِضاً بِالْأَفْقِ ، وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الصُّبْحِ ، وَلَهَا أَرْبَعَةُ أَوْقَاتٍ : وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِهِ ، ثُمَّ اخْتِيَارٌ إِلَى الْإِسْفَارِ ، ثُمَّ جَوَازٌ إِلَى الْحُمْرَةِ ، ثُمَّ كَرَاهَةٍ . وَيُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الْمَغْرِبِ عِشَاءً ، وَالْعِشَاءِ عَتَمَةً ، وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا

ضرورة ، ووقت حرمه .

(وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ بِالْغُرُوبِ) لجميع قرص الشمس إجماعاً ، (وَيَبْقَى حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ) كما في خبر مسلم ، وخرج بـ (الْأَحْمَرِ) : ما بعده مِنَ الْأَصْفَرِ ثُمَّ الْأَبْيَضِ .

ولها وقت فضيلة ، وكراهية ، وحرمه ، وضرورة ، وعذر ، واختيار وهو وقت الفضيلة .

(وَهُوَ) يعني : غيبوبة الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ (أَوَّلُ وَقْتِ الْعِشَاءِ) للإجماع على دخوله بالشَّفَقِ ، وَالْأَحْمَرُ هو المتبادر منه .

(وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ) بل سبعة كالعصر (وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِهِ ، ثُمَّ) وَقْتُ (اخْتِيَارٍ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ) الْأَوَّلِ ، (ثُمَّ) وَقْتُ (جَوَازٍ) بلا كراهية إلى الفجر الكاذب ، ثُمَّ بكراهية إلى بقاء ما يسعها ، ثُمَّ وَقْتُ حُرْمَةٍ (إِلَى الْفَجْرِ الصَّادِقِ) ولها وقت ضرورة ، ووقت عذر .

(وَهُوَ) أي : الْفَجْرُ الصَّادِقُ (الْمُتَشِيرُ ضَوْؤُهُ مُعْتَرِضاً بِالْأَفْقِ) أي : نواحي السماء ، وَقُبَيْلَهُ يَطْلُعُ الْكَاذِبُ مُسْتَيْلًا ، ثُمَّ يَذْهَبُ وَتَعْقِبُهُ ظُلْمَةٌ .

(وَهُوَ) أي : الْفَجْرُ الصَّادِقُ (أَوَّلُ وَقْتِ الصُّبْحِ) لخبر مسلم : « وَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ » .

(وَلَهَا أَرْبَعَةُ أَوْقَاتٍ) بل ستة (وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِهِ ، ثُمَّ اخْتِيَارٌ إِلَى الْإِسْفَارِ ، ثُمَّ جَوَازٍ) بلا كراهية (إِلَى الْحُمْرَةِ ، ثُمَّ كَرَاهَةٍ) إلى أَنْ يَبْقَى ما يسعها ، ثُمَّ حُرْمَةٍ ، وَلَهَا وقت ضرورة .

(وَيُكْرَهُ تَسْمِيَةُ الْمَغْرِبِ عِشَاءً ، وَالْعِشَاءِ عَتَمَةً) لِلْنَّهْيِ الصَّحِيحِ عنها .

(وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا) وَلَوْ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا عَلَى الْأَوْجِهِ ؛ خَشْيَةَ الْفَوَاتِ ، وَكَالْعِشَاءِ فِي هَذِهِ

غيرها .

وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ أَوْ حَاجَةٍ . وَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ أَوَّلَ الْوَقْتِ ،
وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِأَنْ يَشْتَغَلَ بِسَبَابِ الصَّلَاةِ حِينَ دَخَلَ الْوَقْتُ . وَ

نعم ؛ يَحْرُمُ النَّوْمُ الَّذِي لَمْ يَغْلُبْ عَلَيْهِ حَيْثُ تَوَهَّمَ الْفَوْتُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، وكذا قَبْلَهُ عَلَى
مَا اعْتَمَدَهُ كَثِيرُونَ ، لَكِنْ خَالَفَ فِيهِ السُّبُكِيُّ وَغَيْرُهُ .

(وَ) يُكْرَهُ (الْحَدِيثُ) وَسَائِرُ الصَّنَائِعِ (بَعْدَهَا) أَي : بَعْدَ فِعْلِهَا - وَلَوْ مَجْمُوعَةً جَمَعَ تَقْدِيمُ ،
عَلَى مَا زَعَمَهُ ابْنُ الْأَعْمَادِ - خَشْيَةُ أَلْفَوَاتٍ أَيْضاً (إِلَّا فِي خَيْرٍ) كَمَذَاكِرَةِ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ آلَةٍ لَهُ ، وَإِنْسَانٍ
ضَيْفٍ ، وَمِلَاطِفَةِ زَوْجَةٍ ، (أَوْ حَاجَةٍ) كَمَرَاجَعَةِ حِسَابٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ ، أَوْ عَذْرٌ نَاجِزٌ ، فَلَا يُتْرَكُ
لِمُفْسَدَةٍ مَتَوَهِّمَةٍ ؛ وَقَدْ وَرَدَ : (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُنَا عَامَّةً لَيْلَهُ عَنِ ابْنِي إِسْرَائِيلَ) .

(وَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ) الْبَدَنِيَّةِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ (الصَّلَاةُ) فَفَرَضُهَا أَفْضَلُ الْفَرَائِضِ ، وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ
النُّوَافِلِ ؛ لِلْأَدَلَّةِ الْكَثِيرَةِ فِي ذَلِكَ ، وَقِيلَ : الْحُجُّ ، وَقِيلَ : الطَّوَافُ ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ .

وَأَفْضَلُ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ الْمُؤَقَّتَةِ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ مَعَ عَدَمِ الْعَذْرِ أَنْ تُوقَعَ (أَوَّلَ الْوَقْتِ) وَلَوْ
عِشَاءً ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمَحَافِظَةِ عَلَيْهَا الْأُمُورَ بِهَا فِي آيَةِ : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾ وَلَمَّا صَحَّ أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ : « الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا » ، وَمِنْ : (أَنَّهُ كَانَ
يُصَلِّي الْعِشَاءَ لَسْقُوطِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ ثَلَاثَةٍ) ، وَمِنْ : (أَنَّ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ كُنَّ يَنْقَلِبْنَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغُلَسِ) . فَخَبِرُ : « أَسْفَرُوا بِالْفَجْرِ ؛ فَإِنَّهُ
أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ » ، وَخَبِرُ : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ) ..
مَعَارِضَانِ بِذَلِكَ .

(وَيَحْصُلُ ذَلِكَ) الْفَضْلُ الَّذِي فِي مُقَابَلَةِ التَّعْجِيلِ (بِأَنْ يَشْتَغَلَ) أَوَّلَ الْوَقْتِ (بِسَبَابِ الصَّلَاةِ)
كَطَهْرِ وَسْتَرٍ وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ (حِينَ دَخَلَ الْوَقْتُ) أَي : عَقِبَ دُخُولِهِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ تَقَدُّمُهَا عَلَيْهِ ، بَلْ لَوْ
أَخَّرَ مَنْ هُوَ مُتَلَبِّسٌ بِهَا بِقَدْرِهَا . . لَمْ تَفْتَهُ الْفَضِيلَةُ عَلَى مَا فِي « الدَّخَائِرِ » .

وَلَا يَكْلَفُ الْعَجَلَةَ عَلَى غَيْرِ الْعَادَةِ ، بَلْ يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ الْوَسْطُ الْمَعْتَدِلُ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ ،
وَلَا يَبْضُرُ أَيْضاً التَّأَخِيرُ لِعَذْرِ آخَرَ ؛ كَخُرُوجِ مَنْ مَحَلُّ تَكْرَهُ الصَّلَاةِ فِيهِ - وَسَيَّأَتِي - وَكَقَلِيلٍ أَكَلٍ وَكَلَامٍ
عُرْفًا .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ كُلَّ تَأَخِيرٍ فِيهِ تَحْصِيلُ كَمَالٍ خِلا عَنْهُ التَّقْدِيمُ . . يَكُونُ أَفْضَلَ (وَ) مِنْ ذَلِكَ :

يُسْنُ التَّأْخِيرُ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ لِلإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ فِي الْحَرِّ ، بِالْبَلَدِ الْحَارِّ ، لِمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً فِي مَوْضِعٍ بَعِيدٍ ، إِلَى حُصُولِ الظِّلِّ ، وَلِمَنْ تَيَقَّنَ الشُّتْرَةَ آخِرَ الْوَقْتِ ، وَلِمَنْ تَيَقَّنَ الْجَمَاعَةَ آخِرَهُ ، وَكَذَا لَوْ ظَنَّهَا وَلَمْ يَفْحَشِ التَّأْخِيرُ ، وَلِلْعِغَمِ حَتَّى يَتَيَقَّنَ الْوَقْتُ ، أَوْ يَخَافَ الْفَوَاتَ . وَمَنْ صَلَّى رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ . . فَهِيَ آدَاءٌ ، أَوْ

أَنَّهُ (يُسْنُ التَّأْخِيرُ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ لِلإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ) لَا الْجُمُعَةَ ، وَإِنَّمَا يُسْنُ بِشُرُوطٍ :

كُونُهُ (فِي الْحَرِّ) الشَّدِيدِ ، وَكُونُهُ (بِالْبَلَدِ الْحَارِّ) ، وَكُونُهُ (لِمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً) ، وَكُونُهَا تَقَامُ (فِي مَوْضِعٍ) مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكُونُهُمْ يَقْصِدُونَ الدَّهَابَ إِلَى مَحَلٍّ (بَعِيدٍ) بِأَنْ يَكُونَ فِي مَجِيئِهِ مَشَقَّةٌ تَذْهَبُ الْخُشُوعَ أَوْ كَمَالَهُ ، وَكُونُهُمْ يَمْشُونَ إِلَيْهَا فِي الشَّمْسِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَشْتَدَّ الْحَرُّ . . فَأَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِتْحِ جَهَنَّمَ » أَيِ : غَلِيظِهَا وَاتِّشَارِ لَهَا .

دَلَّ بِفَحْوَاهُ عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ ؛ فَلَا يُسْنُ الإِبْرَادُ فِي غَيْرِ شِدَّةِ الْحَرِّ وَلَوْ بَقَطِرَ حَارًّا ، وَلَا فِي قَطْرِ بَارِدٍ أَوْ مُعْتَدِلٍ وَإِنْ اتَّفَقَ فِيهِ شِدَّةُ حَرٍّ ، وَلَا لِمَنْ يُصَلِّي مُنْفَرِدًا أَوْ جَمَاعَةً بَيْتٍ أَوْ بِمَحَلٍّ حَضَرَهُ جَمَاعَةٌ لَا يَأْتِيهِمْ غَيْرُهُمْ ، أَوْ يَأْتِيهِمْ مِنْ قَرَبٍ أَوْ مِنْ بَعْدٍ لَكِنْ يَجِدُ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ مَشَقَّةٍ .

وَإِذَا سَنَّ الإِبْرَادُ . . سَنَّ التَّأْخِيرُ (إِلَى حُصُولِ الظِّلِّ) الَّذِي يَبْقَى طَالِبَ الْجَمَاعَةِ مِنَ الشَّمْسِ ، وَغَابَتُهُ نِصْفُ الْوَقْتِ .

(وَ) مِنْهُ : أَنَّهُ يُسْنُ التَّأْخِيرُ أَيْضًا (لِمَنْ) أَيِ : لِعَارٍ (تَيَقَّنَ الشُّتْرَةَ آخِرَ الْوَقْتِ) لِأَنَّ الصَّلَاةَ بِهَا أَفْضَلُ .

(وَلِمَنْ تَيَقَّنَ الْجَمَاعَةَ آخِرَهُ) أَيِ : بِحَيْثُ يَبْقَى مَا يَسْعُهَا لِذَلِكَ .

(وَكَذَا لَوْ ظَنَّهَا وَلَمْ يَفْحَشِ التَّأْخِيرُ) عُرْفًا لِذَلِكَ أَيْضًا ، فَإِنْ أَتَيْنِي مَا ذَكَرَ . . فَالْتَّقْدِيمُ أَفْضَلُ .

(وَ) أَنَّهُ يُسْنُ أَيْضًا (لِلْعِغَمِ) وَنَحْوِهِ مِمَّا يَمْنَعُ الْعِلْمَ بِدُخُولِ الْوَقْتِ (حَتَّى يَتَيَقَّنَ الْوَقْتُ) أَيِ : دُخُولَهُ ؛ بِأَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِثْلًا فَبَرَاهَا ، أَوْ يُخْبِرُهُ بِهَا ثِقَةٌ ، (أَوْ) حَتَّى (يَخَافَ الْفَوَاتَ) لِلصَّلَاةِ .

(وَمَنْ صَلَّى رَكْعَةً) مِنَ الصَّلَاةِ (فِي الْوَقْتِ . . فَهِيَ) أَيِ : الصَّلَاةُ كُلُّهَا (آدَاءٌ ، أَوْ) صَلَّى

دُونَهَا . . فَقَضَاءٌ ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا إِلَى أَنْ يَقَعَ بَعْضُهَا خَارِجَهُ .

فَضْلُكَ

وَمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ . . أَخَذَ بِخَبَرِ ثِقَةٍ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ ، أَوْ أَذَانَ وَاحِدٍ ، أَوْ صِيَاحِ دِيكَ مُجَرَّبٍ ،

(دُونَهَا . . فَقَضَاءٌ) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ . . فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » أَي : مُؤَدَّاةً .

وَأَخْتَصَّتِ الرُّكْعَةُ بِذَلِكَ لِإِشْتِمَالِهَا عَلَى مُعْظَمِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ ؛ إِذْ مُعْظَمُ الْبَاقِي كَالْتَّكَرُّارِ لَهَا ، فَجُعِلَ مَا بَعْدَ الْوَقْتِ تَابِعاً لَهَا بِخِلَافِ مَا دُونَهَا ، وَثَوَابُ الْقَضَاءِ دُونَ ثَوَابِ الْأَدَاءِ ، لَا سِيَّما إِنْ عَصِيَ بِالتَّأْخِيرِ .

(وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا إِلَى أَنْ يَقَعَ بَعْضُهَا) أَي : الصَّلَاةُ ، وَلَوْ التَّسْلِيمَةُ الْأُولَى (خَارِجَهُ) أَي : الْوَقْتُ وَإِنْ وَقَعَتْ أَدَاءً .

نَعَمْ ؛ إِنْ شَرَعَ فِيهَا وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِهَا مَا يَسْعُهَا ، وَلَمْ تَكُنْ جُمُعَةً ، فَطَوَّلَهَا بِالْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهَا حَتَّى خَرَجَ . . جَازَ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُوقَعْ رَكْعَةٌ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَغْرَقَهُ بِالْعِبَادَةِ .

(فَضْلُكَ)

فِي الْأَجْتِهَادِ فِي الْوَقْتِ

(وَمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ) لِنَحْوِ غَيْمٍ ، أَوْ حُسْبِ بَيْتٍ مَظْلُمٍ (. . أَخَذَ) وَجُوباً (بِخَبَرِ ثِقَةٍ) وَلَوْ عَدَلَ رَوَايَةً (يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ) أَي : مُشَاهَدَةٍ ، وَكَإِخْبَارِهِ : أَذَانُ الثَّقَةِ الْعَارِفِ بِالْمَوَاقِيتِ فِي الصَّحُورِ ، فَيَمْتَنِعُ مَعَهُمَا الْأَجْتِهَادُ ؛ لَوْجُودِ النَّصِّ .

فَإِنْ فَقَدَا . . جَازَ لَهُ الْأَجْتِهَادُ ، وَجَازَ لَهُ الْأَخْذُ ؛ إِمَّا بِأَذَانِ مُؤَدِّينَ كَثُرُوا وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ إِصَابَتُهُمْ ، (أَوْ أَذَانَ) مُؤَدِّينَ (وَاحِدٍ) عَدْلٍ عَارِفٍ بِالْمَوَاقِيتِ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ ؛ إِذْ لَا يُؤَدِّنُ عَادَةً إِلَّا فِي الْوَقْتِ ، (أَوْ صِيَاحِ دِيكَ مُجَرَّبٍ) بِالإِصَابَةِ لِلْوَقْتِ^(١) ، أَوْ بِحَسَابِهِ^(٢) إِنْ كَانَ عَارِفاً

(١) قَالَ الْإِمَامُ بَاعِشُن رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « بَشْرَى الْكَرِيم » (ص ١٧٩) : (تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ الْمُتَنِّ أَنْ صِيَاحَ الدِّيكِ فِي رَتْبَةِ الْإِخْبَارِ عَنْ عِلْمٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ مِمَّا يَجْتَهِدُ بِهِ) .

(٢) فِي (ب) : (أَوْ بِحَسَابِهِ كَالْمَنْجَمِ) .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . . أَجْتَهَدَ بِقِرَاءَةِ أَوْ حِرْفَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ . وَيَتَخَيَّرُ الْأَعْمَى بَيْنَ تَقْلِيدِ ثَقَّةٍ
وَالْإِجْتِهَادِ ، فَإِنْ تَيَقَّنَ صَلَاتَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ . . قَضَاهَا . وَتُسْتَحَبُّ الْمُبَادَرَةُ بِقَضَاءِ
الْفَائِتَةِ ،

به^(١) ؛ لغلبة الظن بجميع ذلك .

(فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) ما ذُكِرَ (. . أَجْتَهَدَ) وجوباً (بِقِرَاءَةِ أَوْ حِرْفَةٍ) كخياطة (أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ) مِنْ كُلِّ
ما يَظُنُّ بِهِ دَخُولَهُ ؛ كورد .

ويجوزُ الاجتهادُ لِمَنْ لَوْ صَبَرَ . . تَيَقَّنَ ، بل حَتَّى لِلْقَادِرِ عَلَى الْيَقِينِ حَالاً ، بنحوِ الخروجِ مِنْ
بَيْتٍ مَظْلُمٍ لِرُؤْيَةِ الشَّمْسِ ؛ لَأَنَّ فِي الْخُرُوجِ إِلَى رُؤْيِهَا نَوْعَ مَشَقَّةٍ ، وبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْمَخْبِرِ^(٢) عَنْ
عِلْمِ^(٣) .

(وَيَتَخَيَّرُ الْأَعْمَى بَيْنَ تَقْلِيدِ ثَقَّةٍ) عَارِفٍ (وَالْإِجْتِهَادِ) لِعَجْزِهِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَإِنَّمَا أَمْتَنَعَ عَلَيْهِ
التَّقْلِيدُ فِي الْأَوَانِي عِنْدَ عَدَمِ التَّحَيُّرِ ؛ لَأَنَّ الْإِجْتِهَادَ هُنَا يَسْتَدْعِي أَعْمَالاً مُسْتَغْرِقَةً لِلْوَقْتِ ، فِيهِ مَشَقَّةٌ
ظَاهِرَةٌ ، بخلافه ثَمَّ .

أَمَّا الْبَصِيرُ الْقَادِرُ عَلَى الْإِجْتِهَادِ . . فَلَا يُقَلَّدُ مُجْتَهِداً مِثْلَهُ .

وَإِذَا تَحَرَّى وَصَلَّى ؛ فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ الْحَالُ . . فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِمَضِيِّ صَلَاتِهِ عَلَى الصَّحَّةِ ظَاهِراً .
وَإِنْ بَانَ لَهُ الْحَالُ وَلَوْ بِخَبَرٍ عَدِلٍ رَوَايَةٍ عَنْ عِلْمٍ ؛ (فَإِنْ تَيَقَّنَ صَلَاتَهُ) وَقَعَتْ (قَبْلَ الْوَقْتِ . .
قَضَاهَا) وَجوباً ؛ لَوُقُوعِهَا فِي غَيْرِ وَقْتِهَا ، سواءَ أَعْلِمَ فِي الْوَقْتِ أَمْ بَعْدَهُ ، وَإِنْ عِلِمَ وَقُوعُهَا فِيهِ أَوْ
بَعْدَهُ . . فَلَا قَضَاءَ وَلَا إِثْمَ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَجْتَهِدْ وَصَلَّى . . فَإِنَّهُ يُعِيدُ وَإِنْ بَانَ وَقُوعُهَا فِي الْوَقْتِ ؛ لِتَقْضِيرِهِ .

(وَتُسْتَحَبُّ الْمُبَادَرَةُ بِقَضَاءِ الْفَائِتَةِ) بَعْدِ ، كَنُومٍ أَوْ نَسْيَانٍ ؛ تَعْجِلاً لِبِرَاءَةِ الذَّمَّةِ ، وَلِلْأَمْرِ بِذَلِكَ
فِي خَبَرِ « الصَّحَّاحِينَ » .

(١) فِي هَامِشِ (ج) : (وَلَا يُقَلَّدُ بِهِ غَيْرُهُ . « تَحْفَةُ ») .

(٢) فِي غَيْرِ (ب) وَهَامِشِ (ج) : (الْخَبَرِ) .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (فَإِنَّهُ هُنَاكَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْمَخْبِرِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ بِنَفْسِهِ ، بخلافِ هُنَا ؛
فإنَّه يَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْيَقِينِ ، وَالْفَارَقُ الْمَشَقَّةُ) .

وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لَا يَخَافُ فَوْتَهَا وَإِنْ خَافَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ فِيهَا . وَتَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْفَائِتَةِ إِنْ فَاتَتْ بِغَيْرِ عُدْرٍ .

فَضْلُكَ

تَحْرُمُ الصَّلَاةُ - فِي غَيْرِ حَرَمِ مَكَّةَ -

(وَ) يُسْتَحَبُّ (تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ الَّتِي لَا يَخَافُ فَوْتَهَا ^(١)) وَإِنْ خَافَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ فِيهَا) عَلَى الْمَعْتَمِدِ ، خُرُوجاً مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ ^(٢) ، وَلَا نَظَرَ لِكُونَ أَحْمَدَ يُوجِبُ الْجَمَاعَةَ عَيْنًا ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُ لَيْسَتْ شَرْطاً لِلصَّحَةِ عَلَى الْأَصَحِّ ، بِخِلَافِ التَّرْتِيبِ عِنْدَ مَنْ اشْتَرَطَهُ ^(٣) ، فَكَانَتْ رِعَايَةُ خِلَافِهِ أَوْلَى .

أَمَّا إِذَا خَافَ فَوْتَهَا - وَلَوْ بِخُرُوجِ جُزْءٍ مِنْهَا عَنِ الْوَقْتِ - .. فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ تَقْدِيمُ الْحَاضِرَةِ ؛ لِحُرْمَةِ إِخْرَاجِ بَعْضِهَا عَنِ الْوَقْتِ .

(وَتَجِبُ الْمُبَادَرَةُ بِالْفَائِتَةِ إِنْ فَاتَتْ بِغَيْرِ عُدْرٍ) تَغْلِظاً عَلَيْهِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَيْضاً أَنْ يَصْرِفَ لَهَا سَائِرَ زَمَنِهِ إِلَّا مَا يَضْطَرُّ لَصَرْفِهِ فِي تَحْصِيلِ مَوْنَتِهِ وَمَوْنَةٍ مَنْ تَلَزَمَهُ مَوْنَتُهُ .

وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ حَتَّى تَتَفَرَّغَ ذِمَّتُهُ مِنْ جَمِيعِ الْفَوَائِتِ الَّتِي تَعْدَى بِإِخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِهَا .

(فَضْلُكَ)

فِي الصَّلَاةِ الْمَحْرَمَةِ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ

(تَحْرُمُ الصَّلَاةُ) الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا ، أَوْ لَهَا سَبَبٌ مُتَأَخِّرٌ ، وَلَا تَتَعَقَّدُ (فِي غَيْرِ حَرَمِ مَكَّةَ) فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ : ثَلَاثَةٌ مِنْهَا تَتَعَلَّقُ بِالزَّمَانِ - مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِمَنْ صَلَّى وَلِمَنْ لَمْ يُصَلِّ - وَاثْنَانِ يَتَعَلَّقَانِ

(١) فِي هَامِش (ب) : (وَتَعْبِيرُهُ بِ« لَا يَخَافُ فَوْتَهَا » .. صَادِقٌ بِمَا إِذَا أَمَكْنَهُ أَنْ يَدْرِكَ رَكْعَةً مِنَ الْحَاضِرَةِ فَيُسَرُّ تَقْدِيمَ الْفَائِتِ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ أَيْضاً ، وَبِهِ صَرَحَ فِي « الْكَفَايَةِ » ، وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي « مِنْهَجِهِ » وَإِنْ اقْتَضَتْ عِبَارَةُ [« الرُّوْضَةُ »] كـ « الشَّرْحِينَ » خِلَافَهُ ، وَيَحْتَمِلُ تَحْرِيمَ إِخْرَاجِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا عَلَى غَيْرِ هَذَا . « خُطِيبٌ » رَحِمَهُ اللَّهُ [١٩٩ / ١] .

(٢) فِي هَامِش (ب) : (أَيْ : تَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ) .

(٣) فِي هَامِش (ب) : (وَالتَّرْتِيبُ إِنَّمَا وَجِبَ فِي الْأَدَاءِ لِحُضُورَةِ الْوَقْتِ ؛ فَإِنَّهُ حِينَ وَجِبَ الصَّبْحُ لَمْ يَجِبِ الظُّهْرُ ، فَإِذَا فَاتَ .. لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ فِي قَضَائِهِ كَصُومِ رَمَضَانَ . « خُطِيبٌ » [١٩٨ / ١]) .

وَقَتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ قَدَرُ رُوحٍ ، وَوَقَتَ الْإِسْتِوَاءِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَتَّى تَزُولَ ، وَوَقَتَ الْإِضْفِرَارِ حَتَّى تَغْرُبَ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ . وَلَا يَحْرُمُ مَا لَهُ سَبَبٌ غَيْرُ مُتَأَخِّرٍ ؛ كَفَائَتُهُ

بفعلٍ صاحبة الوقت ؛ فمن فعلها . . حَرَّمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ الْآتِيَةَ ، وَمَنْ لَا . . فَلَا .

ونعني بالثلاثة : (وَقَتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ قَدَرُ رُوحٍ) تقريباً فيما يظهر لنا ، وإلا . . فالمسافة طويلة .

(وَوَقَتَ الْإِسْتِوَاءِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَتَّى تَزُولَ) ووقته وإن ضاق جداً لكنه يسع التحريم .

(وَوَقَتَ الْإِضْفِرَارِ) لِلشَّمْسِ (حَتَّى تَغْرُبَ) .

(وَ) نعني بالاثنتين : (بَعْدَ) فِعْلٍ (صَلَاةِ الصُّبْحِ) لِمَنْ صَلَّاهَا (حَتَّى تَطْلُعَ) الشَّمْسُ .

(وَبَعْدَ) فِعْلٍ (صَلَاةِ الْعَصْرِ) وَلَوْ مَجْمُوعَةً فِي وَقْتِ الظُّهْرِ (حَتَّى تَغْرُبَ) لِمَا صَحَّ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ ، وَمِنْ أَسْتِثْنَاءِ حَرَمِ مَكَّةَ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ؛ لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » وليس في رواية الدارقطني وابن حبان : « طَافَ » وبه يتجه : أَنَّ الصَّلَاةَ ثُمَّ لَيْسَتْ خِلَافَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ ضَعِيفٌ بِذَلِكَ .

وأما استثناء يوم الجمعة . . ففي خبر أبي داود وإن كان مرسلًا ؛ لِأَنَّهُ عَضْدُهُ نَذْبُ التَّبَكُّيرِ إِلَيْهَا وَالتَّرْغِيبُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى حُضُورِ الْإِمَامِ .

(وَلَا يَحْرُمُ) مِنَ الصَّلَاةِ (مَا لَهُ سَبَبٌ غَيْرُ مُتَأَخِّرٍ) عَنْهَا بَأَنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا^(١) أَوْ مُقَارِنًا (كَفَائَتُهُ)^(٢)

(١) في هامش (ب) : (لِأَنَّ بَعْضَهَا لَهُ سَبَبٌ مُتَقَدِّمٌ كَرَكْعَتِي الْوُضُوءِ وَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ ، وَبَعْضُهَا لَهُ سَبَبٌ مُقَارِنٌ كَرَكْعَتِي الطَّوَافِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَصَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ وَالْكَسُوفِ ، وَالْمُرَادُ بِالتَّقَدُّمِ - كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » - بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّلَاةِ ، أَوْ إِلَى الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُومَةِ عَلَى مَا فِي « أَصْلِ الرُّوضَةِ » ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ ، كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ ، وَعَلَيْهِ جَرَى ابْنُ الرَّفْعَةِ ، فَعَلِيهِ : صَلَاةُ الْجَنَازَةِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا سَبَبٌ مُتَقَدِّمٌ ، وَعَلَى الثَّانِي : قَدْ يَكُونُ مُتَقَدِّمًا ، وَقَدْ يَكُونُ مُقَارِنًا بِحَسَبِ وَقْعِهِ فِي الْوَقْتِ . « خُطْبَةٌ » [٢٠٠/١] .

(٢) في هامش (ب) : (الْخَبَرُ « الصَّحِيحِينَ » : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ ، وَقَالَ : « هُمَا الثَّانِيَانِ بَعْدَ الظُّهْرِ » ، وَفِي « مُسْلِمٍ » : « لَمْ يَزَلْ يَصَلِّيْهَا حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا » . وَهَذَا مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَيْسَ لِمَنْ قَضَى فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ صَلَاةً أَنْ يَدَاوِمَ عَلَيْهَا وَيَجْعَلَهَا وَرْدًا . « خُطْبَةٌ » [٢٠٠/١] .

وَكُسُوفٍ وَسُنَّةٍ وَضُوءٍ وَتَحِيَّةٍ وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَشُكْرِ إِنْ لَمْ يَقْصِدْهَا . وَيَحْرُمُ مَا لَهَا سَبَبٌ مُتَأَخِّرٌ عَنْهَا ؛ كَصَلَاةِ الْإِسْتِخَارَةِ وَرَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ ، وَالصَّلَاةُ إِذَا صَعِدَ الْخَطِيبُ إِلَّا التَّحِيَّةَ رَكَعَتَيْنِ ، فَتُسَنُّ

- وَلَوْ نَفَلًا - مَا لَمْ يَقْصِدْ تَأْخِيرَهَا إِلَيْهَا لِيَقْضِيَهَا فِيهَا ؛ فَإِنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَى الْفَوْرِ ، (وَ) صَلَاةِ (كُسُوفٍ) لِلشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ ، وَعِيدٌ - بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ وَقْتُهَا يَدْخُلُ بِالطَّلُوعِ - وَأَسْتِسْقَاءٌ ، وَجَنَازَةٌ - لَمْ يَتَحَرَّ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا إِلَى أَلْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ^(١) ، لَا لِفَضِيلَةٍ فِيهِ كَكَثَرَةِ الْمَصْلُوحِينَ كَمَا يَأْتِي - وَمَنْدُورَةٌ ، وَمَعَادَةٌ ، (وَسُنَّةٌ وَضُوءٌ) وَطَوَافٍ ، وَدُخُولِ مَنْزِلٍ ، (وَتَحِيَّةٌ) لِلْمَسْجِدِ ، (وَسَجْدَةٌ تِلَاوَةٌ ، وَ) سَجْدَةٍ (شُكْرٍ) . . . فَلَا تَحْرُمُ هَذِهِ الصَّلَاةُ فِي الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ (إِنْ لَمْ يَقْصِدْهَا) أَيِ : تَأْخِيرَهَا إِلَيْهَا لِيُقْضِيَهَا فِيهَا .

فَإِنْ قَصِدَ ذَلِكَ . . . لَمْ تَنْعَقِدْ ؛ لِأَنَّهُ بِالتَّأْخِيرِ إِلَى ذَلِكَ مُرَاعِمٌ لِلشَّرْعِ بِالْكَلِّيَّةِ .

وَمِنْهُ : تَأْخِيرُ الْفَائِتَةِ إِلَيْهَا لِيَقْضِيَهَا فِيهَا - أَوْ يَدَاوِمَ عَلَيْهَا - وَإِنْ تَضَيَّقَ وَقْتُهَا بِأَنْ فَاتَتْهُ عَمْدًا ، وَتَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ إِلَيْهَا - أَيِ : لَا لِفَضِيلَةٍ تَحْصُلُ فِيهَا كَكَثَرَةِ الْمَصْلُوحِينَ فِيمَا يَظْهَرُ - وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ فِيهِ بِقَصْدِ التَّحِيَّةِ فَقَطْ ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا ، أَوْ دَخَلَهُ لِعَرَضٍ آخَرَ . وَمِنْهُ أَيْضًا : تَعَمُّدُ التَّلَاوَةِ فِيهِ لَيْسَ جُدَّ لَهَا . . . فَلَا تَنْعَقِدُ فِي الْكُلِّ ؛ لِلْمُرَاعَاةِ الْمَذْكُورَةِ .

(وَيَحْرُمُ مَا لَهَا سَبَبٌ مُتَأَخِّرٌ عَنْهَا ؛ كَصَلَاةِ الْإِسْتِخَارَةِ ، وَرَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ) لِتَأْخِيرِ سَبَبَيْهِمَا عَنْهُمَا - أَعْنِي الْإِسْتِخَارَةَ وَالْإِحْرَامَ - وَالتَّأْخِيرُ ضَعِيفٌ بِأَحْتِمَالِ وَقُوعِهِ وَعَدَمِهِ .

(وَ) يَحْرُمُ عَلَى الْحَاضِرِينَ (الصَّلَاةُ) إِجْمَاعًا . وَلَا تَنْعَقِدُ وَإِنْ كَانَ لَهَا سَبَبٌ أَوْ كَانَتْ فَائِتَةً بِغَيْرِ عَذْرِ (إِذَا صَعِدَ الْخَطِيبُ) الْمُنْبَرَّ وَجَلَسَ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرَعْ فِي الْخُطْبَةِ وَلَا سَمِعَهَا الْمَصْلُوحِينَ لِإِعْرَاضِهِ عَنْهُ بِالْكَلِّيَّةِ ؛ إِذْ مِنْ شَأْنِ الْمَصْلُوحِ الْإِعْرَاضُ عَمَّا سِوَى صَلَاتِهِ ، بِخِلَافِ الْمُتَكَلِّمِ .

وَيَحْرُمُ أَيْضًا إطالة الصَّلَاةِ الَّتِي شَرَعَ فِيهَا قَبْلَ صُعُودِ الْخَطِيبِ .

أَمَّا الدَّخْلُ . . . فَلَا يَبَاحُ لَهُ (إِلَّا التَّحِيَّةَ رَكَعَتَيْنِ ، فَتُسَنُّ) لَهُ لِلأَمْرِ بِهَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ ، لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَخْفِيفُهَا بِأَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْوَاجِبَاتِ .

(١) فِي هَامِش (ب): (لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ ؛ كَخَبَرِ : «لَا تَحْرُوزُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا» . [خ ٥٨٢]) .

يُسْتَحَبُّ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ لِلْمَكْتُوبَةِ إِنْ لَمْ يَصِلْهَا بِفَائِتَةٍ

ولو لم يكن صلى سنة الجمعة القبلية . نواها مع التحية ؛ إذ لا يجوز له الزيادة على ركعتين بكل حال .

هذا (إن لم يخش فوات التكبير للإحرام) ، وإلا ؛ بأن دخل آخر الخطبة وغلب على ظنه أنه إن صلى التحية فاتته تكبيرة الإحرام مع الإمام . فلا يصلي التحية ؛ لأنها حينئذٍ مكروهة تنزيهاً ، بل يفت حتى تمام الصلاة ولا يقعد ؛ لكرامة الجلوس قبل التحية ، ولو صلاها وقد أقيمت الصلاة . كانت أشد كراهة .

(فَضْلُكَ) في الأذان

وهو لغة : الإعلام ، وشرعاً : قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة . وهو مجمع على مشروعيته ، لكن اختلفوا في أنه سنة أو فرض كفاية .

(يُسْتَحَبُّ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ) على الكفاية ، فيحصلان بفعل البعض كابتداء السلام ، وإنما يستأن (للمكتوبة) دون المنذورة وصلاة الجنازة والسنة ؛ لعدم ثبوته في ذلك ، بل يكرهان فيه ، وتسئ الإقامة لها مطلقاً .

وأما الأذان . فإنما يسئ لها (إن لم يصلها بفائتة) أو مجموعة [أما إذا وصلها بفائتة وقدمها ولم يطل بينهما فصل عرفاً . فلا يؤذن للحاضرة]^(١) أما إذا صلى فوائت ووالى بينها . فلا يؤذن إلا للأولى وإن عقبها بحاضرة بلا فصل طويل .

نعم ؛ إن دخل وقتها ؛ كأن صلى فائتة قبل الزوال وأذن لها فلمَّا فرغ منها زالت الشمس . . أذن للظهر للإعلام بوقتها ، ومثله ما لو أخر مؤداة لاخير وقتها فأذن لها وصلى ، فدخل وقت ما بعدها . . فيؤذن لها أيضاً .

(١) ما بين معقوفين زيادة من (ب) و (ج) .

لِلرَّجُلِ وَلَوْ مُنْفَرِداً وَلَوْ سَمِعَ الْأَذَانَ ، وَلِجَمَاعَةٍ ثَانِيَةٍ وَفَائِتَةٍ . فَإِنْ أَجْتَمَعَ فَوَائِتُ أَوْ جَمَعَ تَقْدِيماً أَوْ تَأْخِيراً . . . أَذَّنَ لِلأُولَى وَحَدَّهَا . وَتُسْتَحَبُّ الْإِقَامَةُ وَحَدَّهَا لِلْمَرْأَةِ

وَأَمَّا أُولَى الْمَجْمُوعَتَيْنِ - جَمَعَ تَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ . . . فَيُؤَذَّنُ لَهَا دُونَ ثَانِيتهما لِلاتِّبَاعِ .
وَلَوْ لَمْ يُوَالِ بَيْنَ مَا ذُكِرَ . . . أَذَّنَ وَأَقَامَ لِلْكَلِّ .

وَإِنَّمَا يُسَنَّ الْأَذَانَ (لِلرَّجُلِ) أَي : الذَّكَرِ - وَلَوْ صَبِيّاً - بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى ، كَمَا يَأْتِي .
وَيُسَنَّ لِكُلِّ مُصَلٍّ (وَلَوْ مُنْفَرِداً) عَنِ الْجَمَاعَةِ (وَلَوْ سَمِعَ الْأَذَانَ) مِنْ غَيْرِهِ - كَمَا فِي « التَّحْقِيقِ »
وغيره - وَيَكْفِي فِي أَذَانِ الْمُنْفَرِدِ إِسْمَاعُ نَفْسِهِ ، بِخِلَافِ أَذَانِ الْإِعْلَامِ ، كَمَا يَأْتِي .
(وَ) يُسَنَّ أَيْضاً (لِجَمَاعَةٍ ثَانِيَةٍ) مَعَ رَفْعِ الصَّوْتِ وَإِنْ كُرِهَتْ ؛ كَأَن يَكُونُوا بِمَسْجِدٍ غَيْرِ مَطْرُوقٍ
وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُمْ إِمَامُهُ الرَّائِبُ .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَتِ الْجَمَاعَةُ الْأُولَى أَذَّنُوا وَصَلُّوا جَمَاعَةً أَوْ فُرَادَى وَذَهَبُوا . . لَمْ يُسَنَّ لِلْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ
رَفْعُ الصَّوْتِ ، بَلْ يُسَنَّ لَهُمْ عَدَمُهُ ؛ لِثَلَاثِ يَوْهَمِ السَّامِعِينَ دُخُولَ وَقْتِ صَلَاةٍ أُخْرَى ، لَا سِيَّما فِي يَوْمِ
الْغَيْمِ .

(وَ) يُسَنَّ أَيْضاً لِأَجْلِ (فَائِتَةٍ) لِأَنَّ بِلَا - كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ - أَذَّنَ لِلصُّبْحِ لَمَّا فَاتَتْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ حِينَ نَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ عَنْهَا إِلَى أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ .

(فَإِنْ أَجْتَمَعَ فَوَائِتُ) وَوَالَى بَيْنَهَا ، (أَوْ جَمَعَ تَقْدِيماً أَوْ تَأْخِيراً) وَوَالَى (. . . أَذَّنَ لِلأُولَى
وَحَدَّهَا) وَأَقَامَ لِلْكَلِّ .

أَمَّا الْأُولَى . . فَاتِّبَاعاً ؛ لِمَا وَرَدَ مِنْ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بِسَنَدٍ فِيهِ انْقِطَاعٌ ،
لِكَتْنِهِ مَعْتَصِداً بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ أَذَّنَ لِلْفَائِتَةِ .

وَأَمَّا الثَّانِي . . فَلَمَّا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِمَزْدَلِفَةَ بِأَذَانٍ
وإِقَامَتَيْنِ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يُوَالِ . . فَلِإِنَّهُ يُؤَذَّنُ لِلْكَلِّ .

(وَتُسْتَحَبُّ الْإِقَامَةُ وَحَدَّهَا لِلْمَرْأَةِ) لِنَفْسِهَا وَلِلنِّسَاءِ ، لَا لِلرِّجَالِ وَالْخُنْثَى ، وَلِلْخُنْثَى لِنَفْسِهِ
وَلِلنِّسَاءِ ، لَا لِلرِّجَالِ .

وَأَنْ يُقَالَ فِي الصَّلَاةِ الْمَسْنُونَةِ جَمَاعَةً غَيْرَ الْجَنَازَةِ : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ . وَشَرَطُ الْأَذَانِ :
الْوَقْتُ إِلَّا الصُّبْحَ فَيَجُوزُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَإِلَّا الْأَوَّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

أَمَّا الْأَذَانُ . . فلا يُنْدَبُ لِلْمَرْأَةِ مطلقاً ؛ فَإِنْ أَذْنَتْ سرّاً لَهَا أَوْ لِمِثْلِهَا . . أُبَيِّحُ ، أَوْ جَهراً فوق
مَا تَسْمَعُ صَوَاحِبَهَا وَتَمَّ مَنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ إِلَيْهَا . . حَرَمٌ ؛ لِلافتانِ بصورتها كَوَجْهِهَا ، وَإِنَّمَا جَازَ غِنَاؤُهَا
مَعَ اسْتِمَاعِ الرَّجُلِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ اسْتِمَاعُهُ وَإِنْ أَمِنَ الْفِتْنَةَ ، وَالْأَذَانُ يُسْرُّ لَهُ اسْتِمَاعُهُ ، فَلَوْ جَوَزْنَاهُ
لِلْمَرْأَةِ . . لَأَدَّى إِلَى أَنْ يُؤْمَرَ الرَّجُلُ بِاسْتِمَاعِ مَا يُخْشَى مِنْهُ الْفِتْنَةُ وَهُوَ مَمْتَنَعٌ .

وَأَيْضاً : فَالْنَّظَرُ لِلْمُؤَذِّنِ حَالَ الْأَذَانِ سَنَةٌ ، فَلَوْ جَوَزْنَاهُ لَهَا . . لَأَدَّى إِلَى الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا ، وَإِنَّمَا
جَازَ لَهَا رَفْعُ صَوْتِهَا بِالتَّلْبِيَةِ ؛ لِغَدِّ مَا ذَكَرَ ، مَعَ أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ تَمَّ مُشْتَغِلٌ بِتَلْبِيَةِ نَفْسِهِ ، وَالتَّلْبِيَةُ لَا يُسْرُّ
إِلَّا صَغَاءُ إِلَيْهَا ، وَتُسْرُّ حَتَّى لِلْمَرْأَةِ بِخِلَافِ الْأَذَانِ ، وَمِثْلُهَا فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ الْخَشْيُ .

(وَ) يُسْتَحَبُّ (أَنْ يُقَالَ فِي الصَّلَاةِ الْمَسْنُونَةِ جَمَاعَةً) غَيْرَ الْمَنْدُورَةِ ، وَ(غَيْرَ الْجَنَازَةِ) كَصَلَاةِ
عِيدٍ ، وَكُسُوفٍ ، وَاسْتِسْقَاءٍ ، وَتَرَاوِيحٍ ، وَوَتَرٍ حَيْثُ تُدْبِتُ الْجَمَاعَةُ لَهُ وَلَمْ يَكُنْ تَابِعاً لِلتَّرَاوِيحِ ؛
(الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) بِرَفْعِهَا ، وَنِصْبِهَا ، وَرَفْعِ أَحَدِهَا وَنِصْبِ الْآخَرِ^(١) ؛ لِوُرُودِ ذَلِكَ فِي
« الصَّحِيحَيْنِ » فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ ، وَفِي سَبْكِهِ الْبَاقِي ، وَيُغْنِي عَنْ ذَلِكَ : (الصَّلَاةُ) أَوْ : (هَلُمُّوا
إِلَى الصَّلَاةِ) ، أَوْ : (الصَّلَاةَ رَحِمَكُمُ اللَّهُ) .

وَمَحَلُّهُ عِنْدَ الصَّلَاةِ ، وَيَنْبَغِي جَعْلُهُ عِنْدَ أَوَّلِ الْوَقْتِ أَيْضاً ؛ لِيَكُونَ بَدَلاً عَنِ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ .
وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَ : أَلْتَأَفَلُهُ أَلَّتِي لَمْ تُصَلِّ جَمَاعَةً ، وَأَلَّتِي لَا تُشْرَعُ الْجَمَاعَةُ فِيهَا ، وَالْمَنْدُورَةُ ،
وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ . . فلا يُسْرُّ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِعدمِ وُجُودِهِ ، وَلِأَنَّ مُشِيعِي الْجَنَازَةِ حَاضِرُونَ فَلَا حَاجَةَ
لِإِعْلَامِهِمْ .

(وَشَرَطُ) صَحَّةِ (الْأَذَانِ الْوَقْتُ) لِأَنَّهُ لِلْإِعْلَامِ بِهِ فَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ (إِلَّا الصُّبْحُ ، فَيَجُوزُ بَعْدَ نِصْفِ
اللَّيْلِ) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ بَلَائاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ، فَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ أَهْلُ
أُمَّ مَكْتُومٍ » ، (وَإِلَّا) الْأَذَانُ (الْأَوَّلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فَيَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ أَيْضاً عَلَى مَا فِي « رَوْتِي »

(١) قوله : (الصلاة جامعة) برفعها : على الابتداء والخبرية ، وينصب الأول : على الإغراء والثاني على
الحالية ، ويرفع الأول : إما على أنه مبتدأ حذف خبره ، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وينصب الثاني
على الحالية .

وَالْتَرْتِيبُ ، وَالْمُؤَالَاةُ ، وَكَوْنُهُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَبِالْعَرَبِيَّةِ إِنْ كَانَ تَمَّ مِنْ يُحْسِنُهَا ، وَإِسْمَاعُ
بَعْضِ الْجَمَاعَةِ ، وَإِسْمَاعُ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ مُنْفَرِداً . وَشَرُطُ الْمُؤَذِّنِ : الْإِسْلَامُ ،

الشَّيْخُ أَبِي حَامِدٍ ، لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ ؛ إِذِ الْأَذَانُ لِلصُّبْحِ قَبْلَ وَقْتِهَا خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، فَلَا يُلْحَقُ بِهِ
غَيْرُهُ ، عَلَى أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا جَلِيٌّ ؛ إِذِ النَّاسُ قَبْلَ الْفَجْرِ مَشْغُولُونَ بِالنَّوْمِ ، فَتُدْبُ تَنْبِيهُهُمْ لِيَتَأَهَّبُوا
لِلصَّلَاةِ أَوَّلَ وَقْتِهَا ، بخلافهم يومَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُمْ فِيهِ كَبَقِيَّةِ الْأَيَّامِ وَلَيْسُوا مَشْغُولِينَ بما يَمْنَعُهُمْ مَعْرِفَةَ
أَوَّلِ الْوَقْتِ ، فالأَوْجَهُ : أَنَّهُ كَغَيْرِهِ ، فَلَا يُدْبُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ ، عَلَى أَنَّهُ نُوزِعَ فِي نَسَبِهِ « الزَّوْنِقِي »
لِلشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ .

(وَ) شَرُطُهُ أَيْضاً كَالِإِقَامَةِ (التَّرْتِيبُ) لِلاتِّبَاعِ ؛ وَلِأَنَّ تَرْكُهُ يُوْهَمُ اللَّعِبَ ، فَلَوْ عَكَسَ وَلَوْ
نَاسِياً . لَمْ يَصَحَّ ، لَكِنْ يَبْنِي عَلَى الْمُنْتَظَمِ مِنْهُ .

(وَالْمُؤَالَاةُ) بَيْنَ كَلِمَاتِهِمَا ، فَإِنْ تَرَكَهَا وَلَوْ نَاسِياً . بَطَلَ أَذَانُهُ ، وَلَا يَضُرُّ سِيْرُ سَكُوتٍ وَكَلَامٍ ،
وَإِعْمَاءٍ وَنَوْمٍ ؛ إِذَا لَا يُخْلُ بِالْإِعْلَامِ .

(وَكَوْنُهُ) كَالِإِقَامَةِ أَيْضاً (مِنْ وَاحِدٍ) فَلَا يَصَحُّ بِنَاءُ غَيْرِ الْمُؤَذِّنِ وَالْمَقِيمِ عَلَى مَا أَتَى بِهِ ؛ لِأَنَّهُ
يُورِثُ اللَّبْسَ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ أَشْتَبَهَا صَوْتاً .

(وَ) كَوْنُهُ (بِالْعَرَبِيَّةِ) فَلَا يَصَحُّ بِغَيْرِهَا (إِنْ كَانَ تَمَّ مِنْ يُحْسِنُهَا) وَإِلَّا . . . صَحَّ بِهَا كَأَذْكَارِ
الصَّلَاةِ ، هَذَا إِذَا أَذَّنَ لِمَجْمَاعَةٍ ؛ فَإِنْ أَذَّنَ لِنَفْسِهِ وَهُوَ لَا يُحْسِنُهَا ، صَحَّ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يُحْسِنُهَا .
وَعَلَيْهِ - أَيِ : يَتَأَكَّدُ لَهُ نَدْباً - أَنْ يَتَعَلَّمَ .

(وَ) شَرُطُهُمَا أَيْضاً : (إِسْمَاعُ بَعْضِ الْجَمَاعَةِ) وَلَوْ وَاحِداً إِنْ أَذَّنَ أَوْ أَقَامَ لِمَجْمَاعَةٍ ؛ لِأَنَّهَا
تَحْصُلُ بِاثْنَيْنِ ، فَلَا يُجْزَىءُ الْإِسْرَارُ وَلَوْ بِبَعْضِهِ ، مَا عَدَا التَّرْجِيعَ ؛ لِفَوَاتِ الْإِعْلَامِ .

(وَإِسْمَاعُ نَفْسِهِ) وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ غَيْرُهُ (إِنْ كَانَ مُنْفَرِداً) لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُمَا حِينَئِذٍ الذِّكْرُ ، وَيُسْرُ
أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ بِالِإِقَامَةِ أَخْفَضَ مِنْهُ بِالْأَذَانِ .

(وَشَرُطُ الْمُؤَذِّنِ) كَوْنُهُ عَارِفاً بِالْوَقْتِ إِنْ نُصِّبَ لَهُ ، وَإِلَّا . . . حُرْمَ نَصْبِهِ وَإِنْ صَحَّ أَذَانُهُ .

وَشَرُطُهُ وَشَرُطُ الْمَقِيمِ (الْإِسْلَامُ) فَلَا يَصَحَّاحُ مِنْ كَافِرٍ ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلصَّلَاةِ ، وَيُحَكِّمُ
بِإِسْلَامِهِ ؛ لِنُطْقِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ إِلَّا إِنْ كَانَ عَيْسَوِيًّا ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْسَلٌ

وَالْتَمْيِزُ ، وَالذُّكُورَةُ . وَيُكْرَهُ التَّمْطِيطُ ، وَالْكَلامُ فِيهِ ،

إلى العرب خاصة^(١) .

(وَالْتَمْيِزُ) فلا يصحّان من مجنون ، وصبي غير مميز ، وسكران إلا في أوّل نشوته .
ويتأدّى بأذان الصبي المميز وإقامته الشعار - وإن لم يقبل خبره - بدخول الوقت وأفعال الإمام .
(وَالذُّكُورَةُ) فلا يصحّان من الأنتى للرجال أو الخنثى ولو محارم على الأوجه ، كما لا تصحّ إمامتها لهم ، ولا من الخنثى للرجال ، ولا للنساء كذلك ؛ ولحرمة نظر الفريقين له .
(وَيُكْرَهُ) فيهما التطريب^(٢) ، والتلحين ، وتفخيم الكلام ، والتشادق ، و(التَمْطِيطُ)^(٣) .
بل قال أبو عبد السلام : يحرم التلحين ؛ أي : إن غيّر المعنى ، أو أوهم محذوراً ؛ كمدّ همزة (أكبر) ونحوها .

ومن ثم قال الزركشي : وليحترز من أغلاط تقع للمؤذنين : كمدّ همزة (أشهد) فيصير استفهاماً ، ومدّ باء (أكبر) فيصير جمع كبير - بفتح أوله - وهو : طبل له وجه واحد .
ومن الوقف على (إله) والابتداء بـ (إلا الله) لأنه ربّما يؤدي إلى الكفر كالذي قبله .
ومن مدّ ألف (الله) و(الصلاة) و(الفلاح) لأنّ الزيادة في حرف المدّ واللين على مقدار ما تكلمت به العرب لحن وخطأ .

ومن قلب الألف هاء من (الله) ، ومدّ همزة (أكبر) ونحوها ، وهو خطأ ولحن فاحش ، وعدم أنطق بهاء (الصلاة) لأنه يصير دعاء إلى النار .
(و) يُكْرَهُ على المعتمد (الكلام) اليسير (فيه) وفي الإقامة حيث لم يكن فيه مصلحة ، وإلا ؛ كأن ردّ السلام أو شمت العاطس . . كان خلاف الثنّة .

(١) أي : يحكم بإسلام الكافر بالأذان والإقامة ؛ لنطقه بالشهادتين إلا إن كان عيسوياً نسبة إلى العيسوية ؛ وهي فرقة من اليهود تُنسب إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصبهاني كان في خلافة المنصور ، يعتقد أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم رسول إلى العرب خاصة ، والمراد : أنه لا يكفي لإسلامه مجرد نطقه بالشهادتين فقط ، بل لا بدّ من إقراره واعترافه برسالته صلى الله عليه وسلم إلى غير العرب وإلى الخلق كافة .

(٢) في هامش (ب) : (أي : التغمي) .

(٣) في هامش (ب) : (أي : التمديد) .

وَتَرَكُ إِجَابَتِهِ ، وَأَنْ يُؤَذِّنَ قَاعِدًا أَوْ رَاكِبًا إِلَّا الْمُسَافِرَ الرَّاكِبَ ، وَفَاسِقًا وَصَبِيًّا ، وَجُنُبًا ، وَمُحَدِّثًا إِلَّا إِذَا أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ الْأَذَانِ . . . فَيُتِمُّهُ ، وَالْتَوَجُّهُ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ . وَيُسَنُّ تَرْتِيلُهُ ، وَالْتَرَجِيعُ فِيهِ ، وَالْتَثْوِيبُ فِي الصُّبْحِ آدَاءً وَقَضَاءً ،

نعم ؛ قد يجبُ الكلامُ إن كان في تركه إلحاقُ ضررٍ له أو لغيره .
ويُسَنُّ له إذا عطسَ . . أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ سِرًّا .

(وَ) يُكْرَهُ (تَرْكُ إِجَابَتِهِ) أَي : الْأَذَانِ ، وَمِثْلُهُ الْإِقَامَةُ .

(وَ) يُكْرَهُ (أَنْ يُؤَذِّنَ) أَوْ يُقِيمَ (قَاعِدًا أَوْ رَاكِبًا) لِتَرْكِهِ الْقِيَامَ الْمَأْمُورَ بِهِ ، وَمِنْهُ يُؤْخَذُ كَرَاهَةُ تَرْكِ كُلِّ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ (إِلَّا الْمُسَافِرَ الرَّاكِبَ) فَلَا يُكْرَهُ أَنْ يَلْحَاقَهُ إِلَى الرُّكُوبِ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَى لَهُ أَنْ يُقِيمَ بَعْدَ نَزْوِلِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ لِلْفَرِيضَةِ .

وَلَا يُكْرَهُ لَهُ أَيْضًا تَرْكُ الْأَسْتِقْبَالِ ، وَلَا يُكْرَهُ لَهُ الْمَشْيُ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ ، وَيُجْزئُهُ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مَعَ الْمَشْيِ وَإِنْ بَعُدَ عَنْ مَكَانِ ابْتِدَائِهِمَا بَحِثْ لَا يَسْمَعُ آخِرَهُمَا مَنْ سَمِعَ أَوَّلَهُمَا .

(وَ) يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ (فَاسِقًا وَصَبِيًّا) لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَأْمُونَيْنِ ، وَأَعْمَى لَيْسَ مَعَهُ بَصِيرٌ يَعْرِفُ الْوَقْتَ ، (وَجُنُبًا وَمُحَدِّثًا) لِخَبَرِ : « كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ » ، وَخَبَرِ : « لَا يُؤَذِّنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا » ، (إِلَّا إِذَا أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ الْأَذَانِ . . فَيُتِمُّهُ) وَلَا يَقْطَعُهُ ؛ لِثَلَاثِ يَوْهَمِ التَّلَاعِبِ ، فَإِنْ خَالَفَ . . بَنَى إِنْ قَصَرَ الْفَصْلُ ، وَإِلَّا . . اسْتَأْنَفَ .

(وَ) يُكْرَهُ (الْتَوَجُّهُ) فِيهِمَا (لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ) لِتَرْكِهِ الْأَسْتِقْبَالَ الْمُنْقُولَ سَلَفًا وَخَلْفًا .

(وَيُسَنُّ تَرْتِيلُهُ) أَي : الَّتَانِي فِيهِ - بِأَنْ يَأْتِيَ بِكَلِمَاتِهِ مَبْنِيَّةً - وَإِدْرَاجُ الْإِقَامَةِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ الْأَمْرِ بِهِمَا ، (وَالْتَرَجِيعُ فِيهِ) لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (عَلَّمَهُ لِأَبِي مَحْذُورَةً) وَهُوَ : إِسْرَارُ كَلِمَتِي الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْجَهْرِ بِهِمَا ، فَهُوَ اسْمٌ لِلْأَوَّلِ . وَسُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ إِلَى الرَّفْعِ بَعْدَ أَنْ تَرَكَهُ ، وَالْمَرَادُ بِإِسْرَارِ ذَلِكَ : أَنْ يَسْمَعَ مَنْ بِقَرْبِهِ عُرْفًا ، أَوْ أَهْلَ الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَ وَاقِفًا عَلَيْهِمْ ، وَالْمَسْجِدُ مُتَوَسِّطُ الْخِطَّةِ .

(وَالْتَثْوِيبُ) بِالْمَثْلَةِ ، مِنْ : ثَابَ إِذَا رَجَعَ (فِي الصُّبْحِ) أَي : فِي أَذَانَيْهِ ، (آدَاءً ، وَ) كَذَا (قَضَاءً) كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو عَجِيلٍ وَأَفْرَوُهُ ؛ وَهُوَ : أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْحَيْعَلَتَيْنِ : « الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ » مَرَّتَيْنِ ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَقَنَهُ لِأَبِي مَحْذُورَةً) .

وَالْإِتْفَاتُ بِرَأْسِهِ وَحَدَهُ يَمِينُهُ فِي حَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَيَسَارُهُ فِي حَيِّ عَلَى الْفَلَاحِ ،
وَوَضْعُ إِصْبَعَيْهِ فِي صِمَاخِي أَذُنَيْهِ فِي الْأَذَانِ دُونَ الْإِقَامَةِ . وَكَوْنُ الْمُؤَذِّنِ ثِقَةً وَمُتَطَوِّعًا
وَصَيِّيًا ، وَحَسَنَ الصَّوْتِ ،

وُحْصَ الصُّبْحِ لَمَّا يَعْزُضُ لِلنَّائِمِ مِنَ التَّكَاسُلِ بِسَبَبِ النَّوْمِ ، وَبُكَرُهُ فِي غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَعُهُ .

(وَ) يُسَنُّ (الْإِتْفَاتُ) فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ (بِرَأْسِهِ وَحَدَهُ) لَا بِصَدْرِهِ ، (يَمِينُهُ) مَرَّةً (فِي)
مَرَّتَيْنِ قَوْلُهُ : (حَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ ، وَيَسَارُهُ) مَرَّةً (فِي) مَرَّتَيْنِ قَوْلُهُ : (حَيِّ عَلَى الْفَلَاحِ) لِأَنَّ بِلَالًا
كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَذَانِ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ ، وَقِيَسَ بِهِ الْإِقَامَةُ .
وَاخْتَصَّتِ الْحَيَعِلَتَانِ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُمَا ذَكَرُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَهُمَا خَطَابُ الْآدَمِيِّ ، كَالسَّلَامِ فِي
الصَّلَاةِ .

وَإِنَّمَا كُرِّهَ فِي الْخُطْبَةِ ؛ لِأَنَّهَا وَعَظٌ لِلْحَاضِرِينَ ، فَلَا دَبَّ أَلَّا يُعْرَضَ عَنْهُمْ .

وَلَا يَلْتَفِتُ فِي التَّثْوِيبِ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو عَجِيلٍ ، لَكِنْ نُوزِعَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى دَعَاءٌ إِلَى
الصَّلَاةِ كَالْحَيَعِلَتَيْنِ .

(وَ) يُسَنُّ (وَضْعُ) الْمُؤَذِّنِ أَمَلَتِي (إِصْبَعَيْهِ) السَّبَّابَتَيْنِ (فِي صِمَاخِي أَذُنَيْهِ) لَمَّا صَحَّ مِنْ فِعْلِ
بِلَالٍ ذَلِكَ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَلَوْ كَانَ بِإِحْدَى يَدَيْهِ عِلَّةٌ . . . جَعَلَ السَّلِيمَةَ فَقَطْ ، أَوْ بِإِحْدَى سَبَّابَتَيْهِ . . . جَعَلَ إِصْبَعًا أُخْرَى .

وَإِنَّمَا يُسَنُّ ذَلِكَ (فِي الْأَذَانِ دُونَ الْإِقَامَةِ) لِفَقْدِ عِلَّتِهِ فِيهَا ، وَهِيَ كَوْنُهُ أَجْمَعَ لِلصَّوْتِ ، وَبِهِ
يَسْتَدَلُّ الْأَصَمُّ عَلَى كَوْنِهِ أَذَانًا ، فَيَكُونُ أَبْلَغَ فِي الْإِعْلَامِ .

(وَ) يُسَنُّ (كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ) وَالْمَقِيمِ (ثِقَةً) أَيِ : عَدَلِ شَهَادَةٍ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ عَلَى الْوَقْتِ لِيُخْبِرَ بِهِ .

(وَ) كَوْنُهُ (مُتَطَوِّعًا) لَخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ : « مَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا . . . كُتِبَ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ
النَّارِ » .

(وَ) كَوْنُهُ (صَيِّيًا) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلْقِهِ عَلَى بِلَالٍ ؛ فَإِنَّهُ أُنْذَى صَوْتًا مِنْكَ »
أَيِ : أَبْعَدُ مَدَى صَوْتٍ ، وَلِزِيَادَةِ الْإِعْلَامِ .

(وَ) كَوْنُهُ (حَسَنَ الصَّوْتِ) لَخَبَرِ الدَّارِمِيِّ وَأَبْنِ خَزِيمَةَ ، وَغَيْرِهِمَا : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

وَعَلَى مُرْتَفِعٍ ، وَيَقْرُبُ الْمَسْجِدِ ، وَجَمْعُ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ بِنَفْسٍ ، وَيَفْتَحُ الرِّاءَ فِي الْأُولَى
فِي قَوْلِهِ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ،

(أَمَرَ نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ رَجُلًا فَأَذَّنُوا ، فَأَعْجَبَهُ صَوْتُ أَبِي مَحْذُورَةَ فَعَلَّمَهُ الْأَذَانَ) وَلَئِنَّهُ أَرَقُّ
لِسَامِعِيهِ ، فَيَكُونُ مِيلُهُ إِلَى الْإِجَابَةِ أَكْثَرَ .

(وَ) كَوْنُهُ (عَلَى مُرْتَفِعٍ) كَمَنَارَةٍ أَوْ سَطْحٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ وَلِزِيَادَةِ الْإِعْلَامِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَسْجِدِ
مَنَارَةٌ وَلَا سَطْحٌ .. فَعَلَى بَابِهِ ، وَلَا يُسْنُ فِي الْإِقَامَةِ الْمُرْتَفِعُ إِلَّا إِنْ أَحْتِجَ إِلَيْهِ لِكَبْرِ الْمَسْجِدِ .

(وَ) كَوْنُهُ (يَقْرُبُ الْمَسْجِدِ) لِأَنَّهُ دَعَاءٌ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَهِيَ فِيهِ أَفْضَلُ ، وَيُكْرَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ بَعْدَهُ
مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ إِلَّا لِعُذْرٍ .

(وَ) يُسْنُ فِي الْأَذَانِ (جَمْعُ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ بِنَفْسٍ) أَيِ : بِصَوْتٍ ؛ لِخَفَّتِهِمَا ، وَإِفْرَادُ كُلِّ كَلِمَةٍ
مِمَّا بَقِيَ مِنْ كَلِمَاتِهِ بِصَوْتٍ ، بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ فَإِنَّهُ يُسْنُ فِيهَا جَمْعُ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ بِصَوْتٍ ، وَتَبْقَى الْأَخِيرَةُ
فَيُفْرَدُهَا بِصَوْتٍ .

(وَيَفْتَحُ) الْمَوْذُنُ - إِذَا لَمْ يَفْعَلْ مَا يَأْتِي عَنْ « الْمَجْمُوعِ » - (الرِّاءَ فِي) التَّكْبِيرَةِ (الْأُولَى) مِنْ
لَفْظَتِي التَّكْبِيرِ (فِي قَوْلِهِ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ) عَلَى مَا قَالَهُ الْمَبْرَدُ .

وَقَالَ الْهَرَوِيُّ : عَوَامُ النَّاسِ - أَيِ : عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ - عَلَى ضَمِّهَا^(١) . وَبَيَّنْتُ مَا فِي ذَلِكَ فِي
« بُشْرَى الْكَرِيمِ »^(٢) وَغَيْرِهِ .

وَحَاصِلُهُ : أَنَّ لِكُلِّ مَنْ أَلْفَتَحَ وَالضَّمَّ وَجْهًا ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بَأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْقِيَاسُ دُونَ الْأَوَّلِ ، وَأَنَّ
كُلًّا مِنْهُمَا غَلَطٌ .. مَمْنُوعٌ .

وَفِي « الْمَجْمُوعِ » عَنْ الْبَنْدِينَجِيِّ وَصَاحِبِ « أَلْبَيَانِ » : يُسْنُ الْوُقُوفُ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ فِي

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (قَالَ الْهَرَوِيُّ : عَوَامُ النَّاسِ يَقُولُونَ : « أَكْبَرُ » بِضَمِّ الرَّاءِ إِذَا وَصَلَ ، وَكَانَ الْمَبْرَدُ يَفْتَحُ
الرِّاءَ مِنْ « أَكْبَرِ » الْأُولَى وَيَسْكُنُ الثَّانِيَةَ ، قَالَ الْمَبْرَدُ : لِأَنَّ الْأَذَانَ سُمِعَ مَوْقُوفًا ، فَكَانَ الْأَصْلُ إِسْكَانَهَا ، لَكِنْ
لَمَّا وَقَعَتِ الثَّانِيَةُ قَبْلَ فَتْحَةِ هَمْزَةِ « اللَّهِ » الثَّانِيَةِ .. فَتَحَتْ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى كَلَامِ الْمَبْرَدِ ابْنِ
الْمَقْرِيِّ ، وَالْأَوَّلُ - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا - هُوَ الْقِيَاسُ - وَمَا عَلَّلَ بِهِ الْمَبْرَدُ مَمْنُوعٌ ؛ إِذِ الْوُقُوفُ لَيْسَ عَلَى « أَكْبَرِ »
الْأَوَّلِ وَلَيْسَ هُوَ مِثْلُ مِيمٍ : ﴿ اَللّٰهُمَّ ﴾ كَمَا لَا يَخْفَى . « خَطِيب » [٢١١ / ١]) .

(٢) هُوَ اسْمُ كِتَابٍ لِلشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، شَرَحَ فِيهِ « مُخْتَصَرَ الرُّوضِ » لَهُ ، وَقَدْ فُكِّدَ الشَّرْحَ وَالْمَتْنَ فِي حَيَاةِ
الشارح .

وَيُسْكِنُ فِي الثَّانِيَةِ . وَقَوْلُهُ : أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ ، فِي اللَّيْلَةِ الْمُمَطَّرَةِ ، أَوْ ذَاتِ
الرَّيْحِ ، أَوْ الظُّلْمَةِ بَعْدَ الْأَذَانِ أَوْ الْحَيَعَلَتَيْنِ . وَالْأَذَانُ لِلصُّبْحِ مَرَّتَيْنِ ، وَيُتَوَبُّ فِيهِمَا ،
وَتَرْكُ رَدِّ السَّلَامِ عَلَيْهِ ، وَتَرْكُ الْمَشْيِ فِيهِ . وَأَنْ يَقُولَ السَّامِعُ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ
وَالْمُقِيمُ

الْأَذَانُ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى مَوْقُوفًا . وَلَا يَنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنْ نَدْبِ قَرْنِ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ فِي صَوْتٍ ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ مَعَ
الْوَقْفِ عَلَى الرَّاءِ الْأُولَى بِسَكْتَةٍ لَطِيفَةٍ جَدًّا .

(وَيُسْكِنُ) نَدْبًا لِلَّاءِ (فِي) التَّكْبِيرَةِ (الثَّانِيَةِ) لِأَنَّهُ يُسْنُّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا .

(وَ) يُسْنُّ (قَوْلُهُ : أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ) أَوْ « فِي رِحَالِكُمْ » ، « أَوْ يَبِيرُكُمْ » .

(فِي اللَّيْلَةِ الْمُمَطَّرَةِ) وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَظْلَمَةً وَلَا فِيهَا رِيحٌ ، (أَوْ ذَاتِ الرَّيْحِ) وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَظْلَمَةً
وَلَا مَطْرَةً ، (أَوْ) ذَاتِ (الظُّلْمَةِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَطَرٌ وَلَا رِيحٌ ، (بَعْدَ) فَرَاغِ (الْأَذَانِ) وَهُوَ
الْأُولَى ، (أَوْ) بَعْدَ (الْحَيَعَلَتَيْنِ) لِلْأَمْرِ بِهِ فِي خَيْرِ « الصَّحَّاحِينَ » .

وَيُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ : (حَيٍّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ) لِأَنَّهُ يَدْعُو ، لَكِنَّهُ لَا يُبْطِلُ الْأَذَانَ ، بِشَرْطِ أَنْ يَأْتِيَ
بِالْحَيَعَلَتَيْنِ أَيْضًا .

(وَ) يُسْنُّ (الْأَذَانَ لِلصُّبْحِ مَرَّتَيْنِ) وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ ، مَرَّةً قَبْلَ الْفَجْرِ وَأُخْرَى بَعْدَهُ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ
أَرَادَ الْأَقْتِسَارَ عَلَى مَرَّةٍ . . . فَالْأُولَى أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ ، (وَيُتَوَبُّ فِيهِمَا) عَلَى الْمَعْتَمِدِ ، كَمَا مَرَّ .

(وَ) يُسْنُّ لِلْمُؤَذِّنِ وَالْمُقِيمِ (تَرْكُ رَدِّ السَّلَامِ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ مَشْغُولٌ بِعِبَادَةِ لَا يَلِيقُ الْكَلَامُ فِي أَثْنَائِهَا ،
وَمِنْ ثَمَّ : لَمْ تَلْزِمُهُ الْإِجَابَةُ ، وَيُسْنُّ لَهُ الرَّدُّ بَعْدَ الْفَرَاغِ وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ عَلَى الْأَوْجِهِ .

(وَ) يُسْنُّ لَهُمَا (تَرْكُ الْمَشْيِ فِيهِ) وَفِيهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُخْلُ بِالْإِعْلَامِ ، وَيَجْزِيَانِ مَعَ الْمَشْيِ وَإِنْ
بَعْدَ ، كَمَا مَرَّ .

(وَ) يُسْنُّ (أَنْ يَقُولَ السَّامِعُ) - وَلَوْ لَصَوْتٍ لَا يَفْهَمُهُ ، أَوْ كَانَ نَحْوَ حَائِضٍ وَجُنْبٍ ، وَنَجَسٍ لَمْ
يَجِدْ مَا يَتَطَهَّرُ بِهِ ، وَقَارِيٍّ ، وَذَاكِرٍ ، وَطَائِفٍ ، وَمَشْتَغِلٍ بِعِلْمٍ ، وَمَنْ بِحِمَامٍ ، لَا نَحْوَ أَصَمٍّ مِمَّنْ
لَا يَسْمَعُ ، وَنَحْوَ مُجَامِعٍ وَقَاضِي حَاجَةٍ ؛ لِكِرَاهَةِ الْكَلَامِ لَهُمَا ، وَمَنْ بِمَحَلٍّ نَجَاسَةٍ لِكِرَاهَةِ الذِّكْرِ
فِيهِ ، وَمَنْ يَسْمَعُ الْخَطِيبَ - : (مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ وَالْمُقِيمُ) بِأَنْ يُجِيبَهُ عَقَبَ كُلِّ كَلِمَةٍ ؛ لِمَا فِي

إِلَّا فِي حَيْعَلَتَيْهِ . . . فَيَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ أَرْبَعًا فِي الْأَذَانِ بَعْدَ
الْحَيْعَلَتَيْنِ ، وَإِلَّا فِي الثَّنَوِيْبِ . . . فَيَقُولُ : صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ ، وَإِلَّا فِي كَلِمَتِي الْإِقَامَةِ :
أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا . وَأَنْ يَقْطَعَ الْقِرَاءَةَ لِلِإِجَابَةِ ، وَأَنْ يُجِيبَ بَعْدَ الْجَمَاعِ وَالْخَلَاءِ
وَالصَّلَاةِ مَا لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ . وَتُسَنُّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بَعْدَهُ ،

خبر مسلم : (أَنْ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ . . . دَخَلَ الْجَنَّةَ) ، وفي رواية : (أَنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ ذَنْبُهُ) .

وَيُجِيبُ فِي التَّرْجِيْعِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ تَبَعًا لِمَا سَمِعَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ سَمِعَ بَعْضُهُ فَقَطْ . . . أَجَابَ فِي
الْجَمْعِ (إِلَّا فِي) كُلِّ مَنْ (حَيْعَلَتَيْهِ) و« أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ » (فَيَقُولُ) عَقِبَ كُلِّ فِي الْأَذَانِ
وَالْإِقَامَةِ : (لَا حَوْلَ) أَي : عَنِ الْمُعْصِيَةِ ، (وَلَا قُوَّةَ) أَي : عَلَى مَا دَعَوْتَنِي إِلَيْهِ وَغَيْرِهِ (إِلَّا بِاللَّهِ ،
وَيَكُونُ ذَلِكَ أَرْبَعًا^(١) فِي الْأَذَانِ بَعْدَ الْحَيْعَلَتَيْنِ) وَثَنَيْنِ فِي الْإِقَامَةِ ؛ لِلتَّبَاعِ وَلِأَنَّهُمَا دَعَاءٌ لِلصَّلَاةِ
لَا يَلِيْقُ بغيرِ الْمُؤَذِّنِ ، فَيُسَنُّ لِلْمُجِيبِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ تَفْوِيضٌ مُحَضَّرٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، (وَإِلَّا فِي الثَّنَوِيْبِ ،
فَيَقُولُ) بَدَلَ كُلِّ مِنْ كَلِمَتَيْهِ : (صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ) بِكسرِ الرَّاءِ الْأُولَى ، وَقِيلَ بِفَتْحِهَا ؛ أَي : صِرْتَ
ذَا بَرٍّ ؛ أَي : خَيْرَ كَثِيرٍ ، وَقِيلَ : يَقُولُ : (صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَهُوَ مُنَاسِبٌ .

(وَإِلَّا فِي كَلِمَتِي الْإِقَامَةِ) فَيَقُولُ مَرَّتَيْنِ بَدَلَ كَلِمَتَيْهَا : (أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا) وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي
أَهْلِهَا ؛ لِلتَّبَاعِ وَإِنْ كَانَ سَنَدُهُ ضَعِيفًا ، زَادَ فِي « التَّنْبِيْهِ » بَعْدَ قَوْلِهِ : (وَأَدَامَهَا) : (مَا دَامَتِ
السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) ، وَرَوَى بِلَفْظٍ : (اَللَّهُمَّ ؛ أَقِمْنَاهَا بِالْأَمْرِ . . .) إِلَى آخِرِهِ .

(وَ) يُسَنُّ (أَنْ يَقْطَعَ الْقِرَاءَةَ) وَغَيْرَهَا مَتَا مَرَّ (لِلِإِجَابَةِ ، وَأَنْ يُجِيبَ بَعْدَ) أَنْقِضَاءِ مَا يَمْنَعُ
الِإِجَابَةَ مَتَا مَرَّ ؛ كَانْقِضَاءِ (الْجَمَاعِ وَالْخَلَاءِ وَالصَّلَاةِ) .

وقوله : (مَا لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ) بَحْثُهُ غَيْرُهُ أَيْضًا وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ « الْمَجْمُوع » : أَنَّهُ
لَا فَرْقَ ، وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ لَا يُجِيبُ . . . هُوَ كَذَلِكَ ؛ إِذْ هِيَ مَكْرُوهَةٌ لَهُ ، بَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ
إِنْ أَجَابَ بِحَيْعَلَةٍ أَوْ ثَنَوِيْبٍ أَوْ صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ آدَمِيٍّ .

(وَتُسَنُّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مِنْ الْمُؤَذِّنِ وَالْمَقِيمِ وَسَامِعَيْهِمَا (بَعْدَهُ)

(١) في (ج) : (وَيَكْرُرُ ذَلِكَ أَرْبَعًا) .

ثُمَّ يَقُولُ : اَللّٰهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ ؛ اَتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيْلَةَ وَالْفَضِيْلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ . وَالدُّعَاءُ عَقِبُهُ وَبَيْنَهُ الْاِقَامَةُ . وَالْاَذَانُ اَفْضَلُ مِنَ الْاِمَامَةِ ، وَيُسْنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا . وَشَرُطُ الْمُقِيمِ : الْاِسْلَامُ وَالتَّمْيِيزُ

وبعدھا ، (ثُمَّ يَقُولُ) عقب ذلك : (اَللّٰهُمَّ ؛ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ) وهي الْاَذَانُ ، (التَّامَّةُ) أي : السَّالِمَةُ مِنْ تَطَرُّقِ نَقْصٍ اِلَيْهَا ؛ لاشتمالها على معظم شرائع الْاِسْلَامِ ، (وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ) أي : الَّتِي سَتَقَامُ قَرِيبًا ، (اَتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيْلَةَ) وهي منزلة في الْجَنَّةِ ، كما في خبرِ مسلمٍ (وَالْفَضِيْلَةُ) عطفُ بيانٍ لَهَا ، (وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا) وهو مقامُ الشَّفَاعَةِ الْعَظْمَى في فصلِ الْقَضَاءِ ، يَحْمَدُهُ فِيهِ الْاَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ ، (الَّذِي وَعَدْتَهُ) بدلٌ مما قَبْلَهُ لا نَعْتُ .

نعم ؛ وردَ أيضاً : « الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ » فعليه يصحُّ أَنْ يكونَ نعتاً ؛ وذلك لخبرِ مسلمٍ : « إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ . . فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً . . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيْلَةَ ؛ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيْلَةَ . . حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ » أي : غَشِيَتْهُ وَنَالَتْهُ .

وحِكْمَةُ سَوَالِ ذَلِكَ - مع كونه واجب الوقوع بوعدِ الله تعالى - إظهارُ شرفِهِ وعظيمِ منزلتِهِ .
(وَ) يُسْنُ لِكُلِّ مِنَ الْمُؤَذِّنِ وَالْمُقِيمِ وَالسَّامِعِ (الدُّعَاءُ عَقِبُهُ ، وَبَيْنَهُ الْاِقَامَةُ) (١) لَأَنَّهُ بَيْنَهُمَا لَا يُرَدُّ ؛ كما صحَّ في خبرِ التِّرْمِذِيِّ وغيرِهِ ، وفيهِ : « سَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ » .
(وَالْاَذَانُ) مع الْاِقَامَةِ (اَفْضَلُ مِنَ الْاِمَامَةِ) كما قاله النَّوَوِيُّ ، وَأَطَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ فِي الْاِحْتِجَاجِ لَهُ ، وَالنِّزَاعُ فِيهِ رَدَدَتْهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ .

(وَيُسْنُ) لِمَنْ تَأَهَّلَ لَهُمَا (الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا) ولو لجماعةٍ واحدةٍ ؛ لحديثِ حَسَنِ فِيهِ ، وَالنَّهْيُ عَنْ كَوْنِ الْاِمَامِ مُؤَذِّنًا لَمْ يَثْبُتْ .
(وَشَرُطُ الْمُقِيمِ) كَالْمُؤَذِّنِ ، كما أَشْرْتُ اِلَيْهِ فِيما مرَّ ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ (الْاِسْلَامُ وَالتَّمْيِيزُ) لِمَا تَقَدَّمَ .

(١) في هامش (ج) : (وَيُسْنُ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْاَذَانِ وَالْاِقَامَةِ ؛ لما ورد : « أَنْ الدُّعَاءَ بَيْنَ الْاَذَانِ وَالْاِقَامَةِ لَا يُرَدُّ ؛ فادعوا » . « نهاية الرملي » على « المنهاج » للنووي [١/٤٢٤]) .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْإِقَامَةُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْأَذَانِ ، وَبِصَوْتٍ أَخْفَضَ مِنَ الْأَذَانِ ،
وَالْإِلْتِفَاتُ فِي الْحَيَعَلَةِ . فَإِنْ أَذَّنَ جَمَاعَةً . . فَيُتَقِيمُ الرَّاتِبُ ، ثُمَّ الْأَوَّلُ ، ثُمَّ يُقْرَعُ إِنْ
أَذَّنُوا مَعًا . وَالْإِقَامَةُ بِنَظَرِ الْإِمَامِ .

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ الْإِقَامَةُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْأَذَانِ) لِلتَّبَاعِ ، (وَ) أَنْ تَكُونَ الْإِقَامَةُ (بِصَوْتٍ
أَخْفَضَ مِنْ) صَوْتِ (الْأَذَانِ) لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ لِحُضُورِ الْمَدْعُودِينَ .

(وَ) يُسْتَحَبُّ (الْإِلْتِفَاتُ فِي الْحَيَعَلَةِ) الَّتِي فِي الْإِقَامَةِ كَالْأَذَانِ كَمَا مَرَّ ، وَيُسْنُّ لِمَحَلِّ الْجَمَاعَةِ
مُؤَذِّنَانِ ؛ لِلتَّبَاعِ ، وَيُزَادُ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَالْمُصْلَحَةِ ، وَلَا يَتَقَيَّدُ بِأَرْبَعَةٍ ، وَيَتَرَتَّبُونَ فِي أَذَانِهِمْ
إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ .

وَيُنْدَبُ أَنْ يَقِيمَ الْمُؤَذِّنُ دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ : « وَمَنْ أَذَّنَ . . فَهُوَ يُقِيمُ » ، (فَإِنْ أَذَّنَ
جَمَاعَةً . . فَيُقِيمُ) الْمُؤَذِّنُ (الرَّاتِبُ) وَإِنْ تَأَخَّرَ أَذَانُهُ ؛ لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ وَقَدْ أَذَّنَ ،
(ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَكُنْ رَاتِبًا ، أَوْ كَانُوا رَاتِبِينَ كُلُّهُمْ . . فَلْيُقِيمِ (الْأَوَّلُ) لِسَبْقِهِ ، (ثُمَّ يُقْرَعُ) بَيْنَهُمْ (إِنْ
أَذَّنُوا مَعًا) وَتَنَازَعُوا ؛ لِعَدَمِ الْمَرْجَحِ .

(وَالْإِقَامَةُ) أَيِ : وَقْتُهَا مَنْوُطٌ (بِنَظَرِ الْإِمَامِ) وَوَقْتُ الْأَذَانِ مَنْوُطٌ بِنَظَرِ الْمُؤَذِّنِ ؛ لِخَبَرِ أَبِي عَدِيٍّ
وغيره : « الْمُؤَذِّنُ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ ، وَالْإِمَامُ أَمْلَكَ بِالْإِقَامَةِ » وَيُعْتَدُّ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَسْتَأْذِنْ الْإِمَامُ .

❦ ❦ ❦

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

فُرُوضُهَا ثَلَاثَةٌ عَشَرَ : الْأَوَّلُ : النِّيَّةُ بِالْقَلْبِ ، فَيَكْفِيهِ فِي النَّفْلِ الْمُطْلَقِ ؛

(بَابٌ) فِي (صِفَةِ الصَّلَاةِ)

أَيَ : كَيْفِيَّتُهَا الْمَشْتَمِلَةُ عَلَى وَاجِبٍ - وَهُوَ : إِمَّا دَاخِلٌ فِي مَا هِيَ تَحْتَ وَيُسَمَّى رُكْنًا ، وَإِمَّا خَارِجٌ عَنْهَا وَيُسَمَّى شَرْطًا - وَعَلَى مَدْنُوبٍ ؛ وَهُوَ : إِمَّا يُجْبَرُ بِالشُّجُودِ وَيُسَمَّى بَعْضًا ، وَإِمَّا لَا يُجْبَرُ وَيُسَمَّى هَيْئَةً ، وَهُوَ مَا عدا الْأَبْعَاضَ .

(فُرُوضُهَا) أَيَ : أَرْكَانُهَا عَلَى مَا هُنَا كـ « الْمَنْهَاجِ » (ثَلَاثَةٌ عَشَرَ) بِجَعْلِ الطَّمَأْنِينَةِ فِي مُحَالِّهَا الْأَرْبَعَةِ هَيْئَةً تَابِعَةً لِلرُّكْنِ^(١) ، وَهَذَا أَوَّلَى مَنْ جَعَلَ « الرُّوضَةَ » لَهَا أَرْكَانًا مُسْتَقِلَّةً ؛ لِأَنَّهُ أَوْفَقُ بِكَلَامِهِمْ فِي التَّقْدُمِ وَالتَّأَخُّرِ بِرُكْنٍ ، وَفَقَدْ الصَّارِفِ^(٢) شَرْطٌ لِلْإِعْتِدَادِ بِالرُّكْنِ ، لَا رُكْنٌ مُسْتَقِلٌّ .

(الْأَوَّلُ : النِّيَّةُ) لِمَا مَرَّ فِي الرُّوضَةِ ، وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ هُنَا وَفِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ (بِالْقَلْبِ) فَلَا يَكْفِي النَّطْقُ مَعَ غَفْلَتِهِ ، وَلَا يَصْرُ النَّطْقُ بِخِلَافِ مَا فِيهِ .

ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : نَفْلٌ مُطْلَقٌ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ ، وَنَفْلٌ مُقَيَّدٌ بِوَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ ، وَفَرْضٌ .
فَالأَوَّلُ : يُشْتَرَطُ فِيهِ نِيَّةٌ فِعْلٍ الصَّلَاةِ .

وَالثَّانِي : يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ مَعَ التَّعْيِينِ .

وَالثَّالِثُ : يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ مَعَ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ ، كَمَا قَالَ : (فَيَكْفِيهِ فِي النَّفْلِ الْمُطْلَقِ) وَهُوَ : مَا لَا

(١) فِي هَامِش (ب) : (وَجَعَلَهَا فِي « النِّيَّةِ » ثَمَانِيَةَ عَشَرَ ؛ فَزَادَ : الطَّمَأْنِينَةَ فِي الرُّكُوعِ ، وَالْإِعْتِدَالَ ، وَالسُّجُودَ ، وَالْجُلُوسَ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ ، وَنِيَّةَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَجَعَلَهَا فِي « الرُّوضَةِ » وَ« التَّحْقِيقِ » سَبْعَةَ عَشَرَ ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ : أَنَّ نِيَّةَ الْخُرُوجِ لَا تَجِبُ ، وَجَعَلَهَا فِي « الْحَاوِي » أَرْبَعَةَ عَشْرَةَ ، فَزَادَ الطَّمَأْنِينَةَ إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَهَا فِي الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ رُكْنًا وَاحِدًا ، وَالْخِلَافُ [بَيْنَهُمْ لَفْظِي] فَمَنْ لَمْ يَعُدَّ الطَّمَأْنِينَةَ رُكْنًا . . . جَعَلَهَا فِي كُلِّ رُكْنٍ كَالْجُزْءِ مِنْهُ ، وَكَالْهَيْئَةِ التَّابِعَةِ لَهُ ، وَيُؤَيِّدُهُ كَلَامُهُمْ فِي التَّقْدُمِ وَالتَّأَخُّرِ بِرُكْنٍ أَوْ أَكْثَرَ ، وَبِهِ يَشْعُرُ خَبَرٌ : « إِذَا قَمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ . . . الْآتِي ، وَمَنْ عَدَّهَا أَرْكَانًا . . . فَذَلِكَ لِاسْتِقْلَالِهَا وَصَدَقَ اسْمُ السُّجُودِ وَنَحْوُهُ بِدُونِهَا ، وَجَعَلَتْ أَرْكَانًا لِتَغْيِيرِهَا بِاخْتِلَافِ مُحَالِّهَا ، وَمَنْ جَعَلَهَا رُكْنًا وَاحِدًا . . . فَلِكُونِهَا جَنْسًا وَاحِدًا ، كَمَا عَدُّوا السُّجُودَيْنِ رُكْنًا لِذَلِكَ . « خُطِيبٌ » رَحِمَهُ اللَّهُ [٢٢٨/١]) .

(٢) فِي هَامِش (ب) : (كَأَنَّ لَا يَقْصَدُ السُّجُودَ وَنَحْوَهُ) .

وَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ وَسُنَّةُ الْوُضُوءِ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ ، وَفِي الْمُؤَقَّتَةِ وَالَّتِي لَهَا سَبَبٌ نِيَّةُ الْفِعْلِ
وَالْتَّعِينُ ؛ كَسُنَّةِ الظُّهْرِ ، أَوْ عِيدِ الْفِطْرِ ، أَوْ الْأَضْحَى ، وَفِي الْفَرَضِ نِيَّةُ الْفِعْلِ
وَالْتَّعِينُ صُبْحاً أَوْ غَيْرَهَا ، وَنِيَّةُ الْفَرَضِيَّةِ

يَتَفَيَّدُ بِوَقْتٍ وَلَا سَبَبٍ ، (وَ) فِيمَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ مِمَّا الْمَقْصُودُ مِنْهُ إِيجَادُ صَلَاةٍ لَا خُصُوصَهُ ؛ نَحْوُ
(تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ) وَالِاسْتِخَارَةِ وَالْإِحْرَامِ وَالطَّوَافِ ، (نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ) لِتَمَيُّزٍ عَنْ بَقِيَّةِ
الْأَفْعَالِ ، فَلَا يَكْفِي إِحْضَارُهَا فِي الذَّهْنِ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ قَصْدِ فِعْلِهَا ؛ لِأَنَّهُ الْمَطْلُوبُ ، وَهِيَ هُنَا
مَا عَدَا النَّيَّةَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُنَوَّى ^(١) .

وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ تَصْرِيحُهُمْ فِي سُنَّةِ الْإِحْرَامِ وَالطَّوَافِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّعِينِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : أَنَّهُ
لَا بُدَّ مِنْهُ فِي حَصُولِ الثَّوَابِ ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِإِسْقَاطِ الطَّلَبِ .. فَلَا يُشْتَرَطُ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي تَحِيَّةِ
الْمَسْجِدِ وَمَا بَعْدَهَا .

(وَ) يَكْفِيهِ (فِي) النَّافِلَةِ (الْمُؤَقَّتَةِ وَالَّتِي لَهَا سَبَبٌ : نِيَّةُ الْفِعْلِ وَالتَّعِينُ) بِالرَّفْعِ ؛ لِتَمَيُّزٍ عَنْ
غَيْرِهَا ، وَيَحْصُلُ التَّعِينُ بِالْإِضَافَةِ (كَسُنَّةِ الظُّهْرِ) قَبْلِيَّةً أَوْ بَعْدِيَّةً ، وَلَا يَكْفِي سُنَّةُ الظُّهْرِ فَقَطْ ، سِوَاءُ
أَخَّرَ الْقَبْلِيَّةَ إِلَى مَا بَعْدَ الْفَرَضِ أَمْ لَا ، وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ سُنَّةُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ قَبْلِيَّةٍ
وَبَعْدِيَّةٍ ، بِخِلَافِ سُنَّةِ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ (أَوْ) سُنَّةِ (عِيدِ الْفِطْرِ ، أَوْ) سُنَّةِ عِيدِ (الْأَضْحَى) وَلَا يَكْفِي
سُنَّةُ الْعِيدِ فَقَطْ ، وَكَذَا لَا بُدَّ أَنْ يُعَيَّنَ سُنَّةُ كَسُوفِ الشَّمْسِ أَوْ خُسُوفِ الْقَمَرِ ، وَيُنَوَّى بِمَا قَبْلَ الْجُمُعَةِ
وَبَعْدَهَا سُنَّتُهَا .

(وَ) يَكْفِيهِ (فِي الْفَرَضِ) وَلَوْ كِفَايَةً أَوْ مَنْدُوراً (نِيَّةُ الْفِعْلِ) كَمَا مَرَّ (وَالتَّعِينُ صُبْحاً أَوْ غَيْرَهَا)
وَلَا يَكْفِي نِيَّةُ فَرَضِ الْوَقْتِ ، (وَنِيَّةُ الْفَرَضِيَّةِ) لِتَمَيُّزٍ عَنِ النَّفْلِ وَالْمَعَادَةِ .

وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ يُصَلِّي الْعَصَرَ فَظَنَّهُ يُصَلِّي الظُّهَرَ ، فَنَوَى ظَهَرَ الْوَقْتِ .. لَمْ يَصَحَّ ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ
لَيْسَ وَقْتُ الظُّهْرِ ، أَوْ ظَهَرَ الْيَوْمِ .. صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ ظَهَرُ يَوْمِهِ .

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : (لِلزُّوْمِ التَّلَسُّلُ فِي ذَلِكَ ؛ وَلَأنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَعْمَالِ حَصُولُ صَوْرَتِهِ كَافِياً فِي حَصُولِ
مَصْلَحَتِهِ .. لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى النِّيَّةِ ، وَالنِّيَّةِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا شَيْئَانِ : تَمَيُّزُ الْعِبَادَاتِ عَنِ الْعَادَاتِ ، وَتَمَيُّزُ
رَتَبِ الْعِبَادَاتِ وَذَلِكَ حَاصِلٌ بِحَصُولِهَا - أَيِ : النِّيَّةِ - أَيِ : حَصُولِ صَوْرَتِهَا مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ .
« خُطْبٌ » [٢٢٩ / ١]) .

لِلْبَالِغِ . وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ عَدَدِ الرُّكَّعَاتِ ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْأَدَاءُ وَالْقَضَاءُ ،
وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرَةِ . الثَّانِي : أَنْ يَقُولَ : (اللَّهُ أَكْبَرُ) فِي الْقِيَامِ ،

وإنما تُشترطُ نِيَّةُ الْفَرَضِيَّةِ (لِلْبَالِغِ) عَلَى مَا صَوَّبَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » ، قَالَ : (إِذْ كَيْفَ يَنْوِي
الْصَّبِيُّ الْفَرَضِيَّةَ وَصَلَاتُهُ لَا تَقَعُ فَرَضاً ؟ !) انتهى . لَكِنَّ الْأَوْجَهَ مَا فِي « الرُّوضَةِ » و « أَصْلِهَا » : مِنْ
أَنَّهُ كَالْبَالِغِ ، وَالْمَرَادُ بِهِ فِي حَقِّهِ صُورَةُ الْفَرَضِ ، أَوْ حَقِيقَتُهُ فِي الْأَصْلِ لَا فِي حَقِّهِ ، كَمَا يَأْتِي فِي
الْمُعَادَةِ ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ : أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الْقِيَامِ فِي صَلَاتِهِ وَإِنْ كَانَتْ نَفْلًا .

(وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ عَدَدِ الرُّكَّعَاتِ) لِمَتَنَازَ عَنْ غَيْرِهَا ، فَإِنْ عَيَّنَهُ وَأَخْطَأَ فِيهِ عَمْدًا . . بَطَلَتْ ؛ لِأَنَّهُ
نَوَى غَيْرَ الْوَاقِعِ .

(وَالْإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الْإِخْلَاصِ ، وَخُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ - وَيَصْحُحُ عَطْفُ هَذَا
عَلَى (ذِكْرُ) وَعَلَى (عَدَدِ) .

(وَ) ذِكْرُ (الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ) وَلَوْ فِي النَّفْلِ ؛ لِمَتَنَازَ عَنْ غَيْرِهَا ، وَيَصْحُحُ كُلُّ مِنْهُمَا بِنِيَّةِ الْآخِرِ إِنْ
عُذِرَ بَغِيْمٍ أَوْ نَحْوِهِ ؛ لِأَنَّ كَلَامًا يَأْتِي بِمَعْنَى الْآخِرِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَاهُ مَعَ عِلْمِهِ بِخِلَافِهِ وَقَصْدُ الْمَعْنَى
الشَّرْعِيَّ . . فَإِنَّهُ لَا يَصْحُحُ ؛ لِتَلَاَعُبِهِ .

وَيُسَنُّ ذِكْرُ الْأَسْتِقْبَالِ ، لَا الْيَوْمِ وَالْوَقْتِ ؛ إِذْ لَا يَجِبَانِ اتِّفَاقًا .

(وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ) الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى جَمِيعِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهَا مِنْ قَصْدِ الْفِعْلِ ، أَوْ وَالتَّعْيِينِ ، أَوْ
وَالْفَرَضِيَّةِ ، أَوْ وَالْقَضْرِ فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ ، أَوْ وَالْإِمَامَةِ أَوْ وَالْمَأْمُومِيَّةِ فِي الْجُمُعَةِ ، (بِالتَّكْبِيرَةِ) الَّتِي
لِلْإِحْرَامِ ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يَسْتَحْضِرَ فِي ذَهْنِهِ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَقْصِدُ إِلَى فِعْلِ هَذَا الْمَعْلُومِ ، وَيَجْعَلُ قَصْدَهُ هَذَا
مُقَارِنًا لِأَوَّلِ التَّكْبِيرِ ، وَلَا يَغْفُلُ عَنْ تَذْكُرِهِ حَتَّى يُتِمَّ التَّكْبِيرَ ، وَلَا يَكْفِي تَوَزُّعُهُ عَلَيْهِ بِأَنْ يَبْتَدِئَهُ مَعَ
أَبْتَدَائِهِ وَيُنْهِيَهُ مَعَ أَنْتِهَائِهِ ؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ خَلْوِ مَعْظَمِ التَّكْبِيرِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ عَنْ تَمَامِ
النِّيَّةِ ، وَاخْتَارَ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ - كَابْنِ الرُّفْعَةِ وَالشُّبْكِيِّ تَبْعًا لِلْغَزَالِيِّ وَإِمَامِهِ - أَنَّهُ يَكْفِي الْمُقَارَنَةُ الْعَرَفِيَّةُ
عِنْدَ الْعَوَامِّ ؛ بِحَيْثُ يُعَدُّ مُسْتَحْضِرًا لِلصَّلَاةِ .

(الثَّانِي) مِنْ الْأَرْكَانِ : (أَنْ يَقُولَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، فِي الْقِيَامِ)^(١) أَوْ بَدَلِهِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ أَمْرِهِ

(١) فِي هَامِش (ج) : (بِشُرُوطِهَا : وَهِيَ إِيقَاعُهَا بَعْدَ الْإِنْتِصَابِ فِي الْفَرَضِ ، بِلُغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِلْقَادِرِ عَلَيْهَا ، وَلَفْظُ
الْجَلَالَةِ ، وَلَفْظُ « أَكْبَرُ » ، وَتَقْدِيمُ لَفْظِ الْجَلَالَةِ عَلَى « أَكْبَرُ » ، وَعَدَمُ مَدِّ بَاءِ « أَكْبَرُ » ، وَعَدَمُ تَشْدِيدِهَا ، =

وَلَا يَضُرُّ تَخَلُّلُ يَسِيرٍ وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ سُكُوتٍ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسِيءَ صَلَاتَهُ بِهِ .

والحكمة في الاستفتاح به : استحضر المصلي عظمة مَنْ تهيأ لخدمته والوقوف بين يديه ؛ ليمتلئ هيباً فيخشع ويحضر قلبه ، وتسكن جوارحه .

وَيَتَبَيَّنُ بفراغه دخوله في الصلوة بأوله .

وأفهم كلام المصنف أَنَّهُ لا يكفي : (اللَّهُ كَبِيرٌ) ، أو (أَعْظَمُ) ، أو (أَجَلٌ) ، ولا (الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ) ولا (أَكْبَرُ اللَّهُ) بل لا بُدَّ مِنْ لَفْظِ الْجَلَالَةِ وَأَكْبَرِ ، وتقديم (الْجَلَالَةِ) لِلتَّبَاعِ .

(وَلَا يَضُرُّ تَخَلُّلُ يَسِيرٍ وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى) بين كلمتي التَّكْبِيرِ ؛ كـ (اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَكْبَرُ) لبقاء النظم والمعنى ، بخلاف : (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَكْبَرُ) فلا يكفي - كما في « التَّحْقِيقِ » - لِطَوْلِهِ .

وخرج بـ (ألوصف) : غيره كـ (هو) ، وزيادة واو ساكنة أو متحركة . . فلا يكفي .

(أَوْ) يَسِيرٍ (سُكُوتٍ) وَضَبَطَهُ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ بِقَدْرِ سَكْتَةِ التَّنْفِيسِ ، وَيَضُرُّ فِيهِ الْإِخْلَالُ بِحَرْفٍ مِنْ غَيْرِ الْأَلْفِ ، وزيادة حرفٍ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ؛ كمدِّ همزة (اللَّهُ) وزيادة ألفٍ بعدَ أَلْبَاءِ ، وتشديدها ، وزيادة واوٍ قَبْلَ الْجَلَالَةِ ، لا تشديدَ الرَّاءِ مِنْ (أَكْبَرُ) وكذا إبدالُ همزة (أَكْبَرُ) واواً ، وكافه همزة مِنْ جاهلٍ ، لكنَّ يَلْزَمُهُ تَعَلُّمُ مَخْرَجِهِمَا ، وكذا ضمُّ راءٍ (أَكْبَرُ) مطلقاً على المعتمدِ .

ووصل همزة مأموماً أو إماماً بـ (اللَّهُ أَكْبَرُ)^(١) . . خلافُ الأُولَى . وقال ابنُ عبدِ السَّلامِ : يَكْرَهُ .

= وعدم زيادة واو ساكنة أو متحركة بين الكلمتين ، وعدم واو قبل الجلالة ، وعدم وقفة طويلة بين كلمتيه ، كما قيده الزركشي في « شرح التنبيه » . ومقتضاه : أن الیسيرة لا تضرُّ ، وبه صرح في « الحاوي الصغير » ، وأقره عليه ابن الملقن في « شرحه » ، وأن يُسمع نفسه جميع حروفها إذا كان صحيح السمع ، ولا مانع من لفظ وغيره ، وإلا . . فيرفع صوته بقدر ما يسمعه ولم يكن أصم ، ودخول وقت الفرض لتكبيره الفرائض ، والنفل المؤقت وذو السبب ، وإيقاعها حال الاستقبال حيث شرطناه ، وتأخيرها عن تكبيرة الإمام في حق المقتدي ؛ فهذه خمسة عشر شرطاً ، فإن اختلَّ شرط . . لم تنعقد صلاته . « إقناع » [ص ١٣٣] .

(١) قال العلامة الكردي رحمه الله تعالى في « الحواشي المدنية » (١٥٥ / ١) : (كذا رأيت في سائر ما وقفت عليه من نسخ هذا الشرح مع كثرتها ، وكأنه من تحريف النساخ ، وصوابه : ووصل همزة « اللَّهُ أَكْبَرُ » بـ « مأموماً أو إماماً » إذ الهمزة إنما هي في الجلالة لا في مأموماً ولا إماماً ، كما لا يخفى ، وهو الموجود في كلام أئمتنا) .

وَيُتَرَجِّمُ الْعَاجِزُ بِأَيِّ لُغَةٍ شَاءَ ، وَيَجِبُ تَعَلُّمُهُ وَلَوْ بِالسَّفَرِ ، وَيُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ لِلتَّعَلُّمِ .
وَيُشْتَرَطُ إِسْمَاعُ نَفْسِهِ التَّكْبِيرَ ، وَكَذَا الْقِرَاءَةُ وَسَائِرُ الْأَرْكَانِ . الثَّالِثُ : الْقِيَامُ فِي
الْفَرَضِ لِلْقَادِرِ ؛ وَيُشْتَرَطُ نَصَبُ فَقَارِ ظَهْرِهِ ،

(وَيُتَرَجِّمُ) وجوباً (الْعَاجِزُ) عن التَّنَطُّقِ بِالتَّكْبِيرِ بِالْعَرَبِيَّةِ (بِأَيِّ لُغَةٍ شَاءَ) ، ولا يعدلُ إلى ذكرِ
غيرِهِ ، (وَيَجِبُ تَعَلُّمُهُ) لِنَفْسِهِ وَطِفْلِهِ وَمَمْلُوكِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ (وَلَوْ بِالسَّفَرِ) لِبَلَدٍ آخَرَ وَإِنْ بَعْدَ ، لَكِنْ
يُشْتَرَطُ أَنْ يَسْتَطِيعَهُ ، وَيَنْبَغِي ضَبْطُ الْإِسْتِطَاعَةِ هُنَا بِالْإِسْتِطَاعَةِ فِي الْحُجِّ (وَيُؤَخَّرُ) وجوباً (الصَّلَاةُ)
عن أَوَّلِ الْوَقْتِ (لِلتَّعَلُّمِ) إِنْ رَجَاهُ فِيهِ ، حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا مَا يَسْعَاهَا بِمَقْدَمَاتِهَا ؛ فَحِينَئِذٍ يَلْزِمُهُ فَعْلُهَا
عَلَى حَسَبِ حَالِهِ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ ، وَلَا يَقْضِي بَعْدَ التَّعَلُّمِ إِلَّا مَا فَرَطَ فِي تَعَلُّمِهِ .
وَيَلْزِمُ الْآخَرَسَ تَحْرِيكَ شَفَتَيْهِ وَلِسَانِهِ وَلَهَاتِهِ مَا أَمَكْنَهُ ، فَإِنْ عَجَزَ . . نَوَاهُ بَقَلْبِهِ ، وَكَذَا حُكْمُ سَائِرِ
الْأَرْكَانِ الْقَوْلِيَّةِ .

(وَيُشْتَرَطُ) على الْقَادِرِ عَلَى التَّنَطُّقِ بِالتَّكْبِيرِ (إِسْمَاعُ نَفْسِهِ التَّكْبِيرَ) إِذَا كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ ،
وَلَا عَارِضَ عِنْدَهُ مِنْ لَغَطٍ أَوْ غَيْرِهِ ، (وَكَذَا الْقِرَاءَةُ) أَلْوَاجِبَةُ (وَسَائِرُ الْأَرْكَانِ) الْقَوْلِيَّةِ ؛ كَالشَّهَادَةِ
الْآخِرَةِ وَالسَّلَامِ .

وَلَا بُدَّ فِي حَصُولِ ثَوَابِ السُّنَنِ الْقَوْلِيَّةِ مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً .

وَلَوْ كَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ مَرَاتٍ بَنِيَّةٍ أَوْ فَتَحَ بِالْأُولَى وَخَدَّهَا . . لَمْ يَضُرَّ ، أَوْ بَكَلَّ . . دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ
بِالْأَوْتَارِ وَخَرَجَ بِالْأَشْفَاعِ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَفْتَحَ صَلَاةً ثُمَّ نَوَى أَفْتَحَ صَلَاةً أُخْرَى . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، هَذَا
إِذَا لَمْ يَتَوَبَّعْ كُلٌّ مِنَ التَّكْبِيرَاتِ خُرُوجاً أَوْ أَفْتَحَاحاً ، وَإِلَّا . . خَرَجَ بِالنِّيَّةِ وَدَخَلَ بِالتَّكْبِيرِ .

(الثَّالِثُ) مِنَ الْأَرْكَانِ : (الْقِيَامُ فِي الْفَرَضِ) وَلَوْ مَنْدُوراً أَوْ كِفَايَةً أَوْ عَلَى صُورَةِ الْفَرَضِ ؛
كَالْمُعَادَةِ وَصَلَاةِ الصَّبِيِّ (لِلْقَادِرِ) عَلَيْهِ - وَلَوْ بَغَيْرِهِ - فَيَجِبُ مِنْ أَوَّلِ التَّحَرُّمِ بِهِ إِجْماعاً ، أَمَّا الْفُتْلُ
وَالْعَاجِزُ . . فَسَيَأْتِيَانِ .

(وَيُشْتَرَطُ) فِيهِ : (نَصَبُ فَقَارِ) أَيِ : عِظَامِ (ظَهْرِهِ) لَا رِقَبَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَلُّ إِطْرَاقُ الرُّأْسِ ،
وَلَا يَضُرُّ اسْتِنَادُهُ إِلَى شَيْءٍ - وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ رُفِعَ . . لَسَقَطَ - لَوْجُودِ اسْمِ الْقِيَامِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ ذَلِكَ
إِلَّا إِنْ أَمَكْنَ مَعَهُ رَفْعُ قَدَمَيْهِ^(١) ، فَتَبَطَّلُ كَمَا لَوْ أُنْحَنَى بِحَيْثُ صَارَ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ ، أَوْ مَالَ

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (أَيِ : وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ يَرْفَعُ قَدَمَيْهِ إِنْ شَاءَ وَهُوَ مُسْتَنَدٌ . . لَمْ يَصَحْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى قَائِماً بَلْ =

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ . . وَقَفَ مُنْحَنِيًا ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ . . قَعَدَ وَرَكَعَ مُحَاذِيًا جَبْهَتَهُ قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ .
وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يُحَاذِيَ مَحَلَّ سُجُودِهِ ،

على جَنْبِهِ بحيثُ خرجَ عن سَنَنِ الْقِيَامِ .

(فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ) على الْقِيَامِ إِلَّا مُنْحَنِيًا لِكُونَ ظَهْرِهِ تَقْوَسَ ، أَوْ مُتَكِنًا عَلَى شَيْءٍ ، أَوْ إِلَّا عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، أَوْ إِلَّا مَعَ نَهْوِضٍ وَلَوْ بِمُعِينٍ^(١) بِأَجْرَةٍ مِثْلِ وَجَدِهَا فَاضِلَةً عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ (. . وَقَفَ مُنْحَنِيًا) فِي الْأُولَى ، وَكَمَا قَدَّرَ فِيمَا بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّ الْمَيْسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ ، وَيَلْزَمُهُ فِي الْأُولَى زِيَادَةُ الْأَنْحِنَاءِ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ ؛ لِتَمَيُّزِ الْأَرْكَانِ .

وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ دُونَ الْقِيَامِ . . قَامَ وَأَوْمَأَ إِلَيْهِمَا قَدَرًا إِمَّاكَانِهِ .

(فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ) على الْقِيَامِ فِي الْفَرْضِ ؛ بَأَنَّ لِحِقَّتَهُ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لَا تُحْتَمَلُ فِي الْعَادَةِ ؛ كدورانِ رَأْسِ رَاكِبِ السَّفِينَةِ^(٢) (. . قَعَدَ) كَيْفَ شَاءَ ؛ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ : « فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ - أَيِ : الْقِيَامِ - . . فَقَاعِدًا » .

وَلَوْ شَرَعَ فِي السُّورَةِ . . فَلَهُ الْقَعُودُ لِيُكْمِلَهَا ، وَكَذَا لَوْ كَانَ إِذَا صَلَّى مُنْفَرِدًا صَلَّى قَائِمًا أَوْ مَعَ جَمَاعَةٍ صَلَّى قَاعِدًا . . فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُمْ قَاعِدًا ، (وَرَكَعَ) أَيِ : الْمَصَلِّي قَاعِدًا ، وَأَقْلُ رُكُوعِهِ أَنْ يَنْحِنِيَ حَتَّى يَكُونَ (مُحَاذِيًا جَبْهَتَهُ) مَا (قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ ، وَالْأَفْضَلُ) أَيِ : أَكْمَلُهُ ، وَهُوَ (أَنْ يُحَاذِيَ) جَبْهَتَهُ (مَحَلَّ سُجُودِهِ) .

وَرُكُوعُ الْقَاعِدِ فِي الْفَلَاحِ كَذَلِكَ ، وَهُمَا عَلَى وَرَاقِ رُكُوعِ الْقَائِمِ فِي الْمُحَاذَاةِ - أَيِ : بِالنَّسْبَةِ إِلَى النَّظَرِ - فَإِنَّهُ يُسْنُّ لِكُلِّ النَّظَرِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ .

قَالَ الْعَزُّ بْنُ عَبْدِ ، السَّلَامِ فِيمَنْ أَتَقَى الشُّبُهَاتِ فُضِعَفَ عَنِ الْقِيَامِ وَالْجُمُعَةِ : لَا خَيْرَ فِي وَرَعٍ يُوَدِّي إِلَى إِسْقَاطِ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى .

= معلقاً نفسه . « خطيب » [٢٣٦ / ١] .

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ الْكُرْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْحَوَاشِي الْمَدْنِيَّةِ » (١ / ١٥٦) : (كَذَا رَأَيْتُهُ فِي نَسْخِ هَذَا الشَّرْحِ ، وَلَعَلَّ « لَوْ » سَبَقَتْ عَنْ مَحَلِّهَا ، وَأَنَّ الْعِبَارَةَ هَكَذَا : « وَإِلَّا مَعَ نَهْوِضٍ بِمُعِينٍ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ . . . إلخ » إِذْ هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي عِبَارَاتِ أَثَمَتَا) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (وَلَوْ خَافَ رَاكِبُ سَفِينَةٍ غَرَقًا أَوْ دَوْرَانِ رَأْسٍ . . فَإِنَّهُ يُصَلِّي مِنْ فَعُودٍ وَلَا إِعَادَةٍ . « خطيب » [٢٣٦ / ١]) .

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ . . أَضْطَجَعَ عَلَى جَنْبِهِ ، وَالْأَيْمَنُ أَفْضَلُ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ . . اسْتَلْقَى ، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ بِشَيْءٍ ، وَيُؤْمِيءُ بِرَأْسِهِ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَلِلسُّجُودِ أَكْثَرُ قَدَرٍ إِمْكَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ . . أَوْماً بِطَرَفِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ . . أَجْرَى الْأَرْكَانَ عَلَى قَلْبِهِ

(فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ) على الْقُعُودِ ؛ بَأَن نَالَتْهُ بِهِ الْمَشَقَّةُ السَّابِقَةُ (. . أَضْطَجَعَ) وجوباً (عَلَى جَنْبِهِ) مستقبلاً لِلْقِبْلَةِ بوجهه ومقدّم بدنه ، (وَ) الْجَنْبُ (الْأَيْمَنُ) أَي : الْأَضْطِجَاعُ عَلَيْهِ (أَفْضَلُ) بِلِ الْأَضْطِجَاعُ عَلَى الْإَيْسَرِ بِلَا عُذْرِ مَكْرُوهٍ .

(فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ) على الْأَضْطِجَاعِ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ (. . اسْتَلْقَى) عَلَى ظَهْرِهِ وَأَخْمَصَاهُ لِلْقِبْلَةِ ؛ لَخَبَرِ النَّسَائِيِّ : « فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ . . فَمُسْتَلْقياً » .

(وَيَرْفَعُ) وجوباً (رَأْسَهُ) قَلِيلاً (بِشَيْءٍ) لِيَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ بوجهه ومقدّم بدنه ، هَذَا فِي غَيْرِ الْكَعْبَةِ ، وَإِلَّا . . جَازَ لَهُ الْأَسْتِلْقَاءُ عَلَى ظَهْرِهِ وَعَلَى وَجْهِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَمَا تَوَجَّهَ . . فَهُوَ مُتَوَجَّهٌ لِحِزِّهَا .

نَعَمْ ؛ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا سَقْفٌ . . أَمْتَنَعَ الْأَسْتِلْقَاءُ عَلَى ظَهْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ^(١) .
(وَيُؤْمِيءُ) وجوباً إِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ (بِرَأْسِهِ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَ) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِيْمَاؤُهُ (لِلسُّجُودِ أَكْثَرُ قَدَرٍ إِمْكَانِهِ) لِأَنَّ الْمِسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ ؛ وَلِوُجُوبِ التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا عَلَى الْمُتَمَكِّنِ .

(فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ) عَلَى الْإِيْمَاءِ بِرَأْسِهِ (. . أَوْماً بِطَرَفِهِ) أَي : بِصِرِّهِ ، إِلَى أَعْمَالِ الصَّلَاةِ ، (فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ) عَلَى الْإِيْمَاءِ بِطَرَفِهِ إِلَيْهَا (. . أَجْرَى الْأَرْكَانَ) جَمِيعَهَا (عَلَى قَلْبِهِ) مَعَ السُّنَنِ إِنْ شَاءَ بَأَن يُمَثِّلَ نَفْسَهُ قَائِماً وَرَاكِعاً . . . وَهَكَذَا ؛ لِأَنَّهُ الْمُمْكِنُ .

فَإِنْ أَعْتَقَلَ لِسَانَهُ . . أَجْرَى الْقِرَاءَةَ وَغَيْرَهَا عَلَى قَلْبِهِ كَذَلِكَ .

وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتاً ؛ لِوُجُودِ مَنَاطِ التَّكْلِيفِ ، وَمَتَى قَدَرَ عَلَى مَرْتَبَةٍ مِنَ الْمَرَاتِبِ السَّابِقَةِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ . . لَزِمَتْهُ الْإِتْيَانُ بِهَا .

(١) كَذَا فِي (ج) بزيادة : (وَيَتَعَيَّنُ لِلسُّجُودِ زِيَادَةُ امْتِكَاتِهِ عَلَى أَكْمَلِ الرُّكُوعِ ؛ لِوُجُوبِ التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا عَلَى الْمُتَمَكِّنِ ، فَإِنْ لَمْ يَطُوقِ السُّجُودَ إِلَّا بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ أَوْ صَدَغَهُ وَكَانَ بِكُلِّ مِنْهُمَا أَقْرَبَ لِلْأَرْضِ . . فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ لِلسُّجُودِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ذَلِكَ . . كَرَّرَ الرُّكُوعَ ، وَلَا يُلْزِمُهُ جَعْلُ أَقْلِهِ لَهُ وَأَكْمَلُهُ لِلسُّجُودِ) .

وَيَتَنَفَّلُ الْقَادِرُ قَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا لَا مُسْتَلْقِيًا ، وَيَقْعُدُ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . وَأَجْرُ الْقَاعِدِ الْقَادِرِ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ، وَالْمُضْطَجِعِ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ . الرَّابِعُ : (أَلْفَاتِحَةُ) إِلَّا لِمَعْذُورٍ لِسَبْقٍ وَغَيْرِهِ ، وَالْبَسْمَلَةُ وَالْتَشْدِيدَاتُ مِنْهَا ،

نعم ؛ لا تُجْزَى الْقِرَاءَةُ فِي الْهُوْضِ وَتُجْزَى فِي الْهُوِيِّ .

(وَيَتَنَفَّلُ الْقَادِرُ قَاعِدًا) إجماعاً ، (وَمُضْطَجِعًا لَا مُسْتَلْقِيًا ، وَيَقْعُدُ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) ولا يُؤمى بهما ؛ لعدم وروده .

(وَأَجْرُ الْقَاعِدِ) فِي النَّفْلِ (الْقَادِرِ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ ، وَ) أَجْرُ (الْمُضْطَجِعِ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ) كما ثبت ذلك في خبر البخاري .

نعم ؛ مِنْ خِصَائِصِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ تَطَوُّعَهُ قَاعِدًا مَعَ الْقَدَرَةِ كَتَطَوُّعِهِ قَائِمًا .

(الرَّابِعُ) مِنَ الْأَرْكَانِ : (« أَلْفَاتِحَةُ ») أَي : قِرَاءَتُهَا فِي كُلِّ قِيَامٍ أَوْ بَدَلِهِ ، حَتَّى الْقِيَامِ الثَّانِي فِي صَلَاةِ الْكُوفَيْنِ ، فِي السَّرِيَّةِ وَالْجَهْرِيَّةِ ؛ حِفْظًا ، أَوْ تَلْقِينًا ، أَوْ نَظْرًا فِي نَحْوِ مَصْحَفٍ ؛ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ : « لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » أَي : فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي خَبَرِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ .

(إِلَّا لِمَعْذُورٍ لِسَبْقٍ) فَإِنَّهَا لَا تَلْزِمُهُ ؛ أَي : لِتَحْمُلِ إِمَامِهِ لَهَا عَنْهُ ، لَا لِعدم مخاطبته بها ، فَيُدرِكُ الرَّكْعَةَ بِإِدْرَاكِه مَعَهُ رُكُوعَهُ الْمَحْسُوبَ لَهُ .

(وَغَيْرِهِ) كَرَحْمَةِ أَوْ نَسْيَانٍ أَوْ بَطْءٍ حَرَكَةٍ ؛ بِأَنَّ لَمْ يَقُمْ مِنَ السُّجُودِ إِلَّا وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ أَوْ قَرِيبٌ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَكَذَا لَوْ أَنْتَظَرَ سَكَنَةَ الْإِمَامِ فَرَكَعَ ، أَوْ شَكَّ هَلْ قَرَأَ (أَلْفَاتِحَةُ) ؟ . . . فَإِنَّهُ يَتَخَلَّفُ لِقِرَاءَتِهَا فِيهِمَا ، فَإِذَا لَمْ يَقُمْ إِلَّا وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ مَثَلًا . . . رَكَعَ مَعَهُ ، وَسَقَطَتْ عَنْهُ (أَلْفَاتِحَةُ) .

وبهذا يُعْلَمُ أَنَّه يُتَصَوَّرُ سُقُوطُ (أَلْفَاتِحَةِ) فِي الرُّكْعَاتِ الْأَرْبَعِ .

(وَالْبَسْمَلَةُ) آيَةٌ مِنْهَا ؛ عَمَلًا بِمَا صَحَّ أَنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدَّهَا آيَةً مِنْهَا ، وَأَنَّهُ قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَحَدُ آيَاتِهَا » ، وَآيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ (بَرَاءَةِ) كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ خَبَرُ مُسْلِمٍ وَغَيْرُهُ ، فَهِيَ قُرْآنٌ ظَنًّا لَا قَطْعًا ؛ لِعدم التَّوَاتُرِ .

(وَالْتَشْدِيدَاتُ) الَّتِي فِيهَا ، وَهِيَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ (مِنْهَا) لِأَنَّهَا هِئَاتٌ لِحُرُوفِهَا الْمَشْدَدَةِ ، فَجُوبُهَا شَامِلٌ لِهِيئَاتِهَا ؛ فَإِنْ خَفَّفَ مُشَدَّدًا . . . بَطَلَتْ قِرَاءَتُهُ ، بَلْ قَدْ يَكْفُرُ بِهِ فِي ﴿ إِنَّاكَ ﴾ إِنْ عِلِمَ وَتَعَمَّدَ ؛

وَلَا يَصِحُّ إِبْدَالُ الظَّاءِ عَنِ الضَّادِ . وَيُشْتَرَطُ عَدَمُ اللَّحْنِ الْمُخِلِّ بِالْمَعْنَى ، وَالْمُؤَالَاةُ ؛ فَتَنْقَطِعُ (الْفَاتِحَةُ) بِالسُّكُوتِ الطَّوِيلِ إِنْ تَعَمَّدَهُ ، أَوْ كَانَ يَسِيرًا وَقَصَدَ بِهِ قَطْعَ الْقِرَاءَةِ ،

لأنَّه بالتَّخْفِيفِ : ضوءُ الشَّمْسِ ، وَإِنْ شَدَّدَ مُحَقِّقًا . أَسَاءَ ، وَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ .

(وَلَا يَصِحُّ إِبْدَالُ) قَادِرٍ أَوْ مَقْصَرٍ (الظَّاءِ عَنِ الضَّادِ) ولا حرفاً منها بآخر وإن لم يكن ضاداً ولا ظاءً ؛ كإبدالِ الدَّالِ زايًا في : ﴿ الَّذِينَ ﴾ والحاءِ هاءً في : ﴿ الْحَكْدُ ﴾ .

ومنه : أَنْ يَنْطِقَ بِالْفَافِ مَرْدَّدَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَافِ ، وَمَنْ قَالَ فِي هَذِهِ بَعْدَ الْبَطْلَانِ . . يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى الْمَعْذُورِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُ « الْمَجْمُوعِ » .

(وَيُشْتَرَطُ) لِصِحَّةِ الْقِرَاءَةِ (عَدَمُ اللَّحْنِ الْمُخِلِّ بِالْمَعْنَى) كَضَمِّ تَاءٍ : ﴿ أُنْعَمْتَ ﴾ أَوْ كَسْرِهَا مَمَّنْ يُمَكِّنُهُ التَّعْلُّمُ ، وَكِقِرَاءَةِ شاذَّةٍ - وَهِيَ مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ^(١) - إِنْ غَيَّرَتِ الْمَعْنَى قِرَاءَةً : (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) بَرَفْعِ الْأَوَّلِ وَنَضْبِ الثَّانِي ، أَوْ زَادَتْ - وَلَوْ حَرْفًا - أَوْ نَقَصَتْ ؛ فَمَتَى فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ . . بَطَلَتْ قِرَاءَتُهُ إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَهُ وَيَعْلَمَ تَحْرِيمَهُ . . فَتَبْطُلْ صَلَاتُهُ .

وَلَوْ بِالْغِ فِي التَّرْتِيلِ فَجَعَلَ الْكَلِمَةَ كَلِمَتَيْنِ قَاصِدًا إِظْهَارَ الْحُرُوفِ ؛ كَالْوَقْفَةِ اللَّطِيفَةِ بَيْنَ السَّيْنِ وَالنَّاءِ مِنْ ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ . . لَمْ يَجْزْ ؛ إِذِ الْوَاجِبُ أَنْ يُخْرِجَ الْحَرْفَ مِنْ مَخْرَجِهِ ، ثُمَّ يَنْتَقِلَ إِلَى مَا بَعْدَهُ مُتَّصِلًا بِهِ بِلا وَقْفَةٍ .

وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ أَنْ يُرَاعِيَ فِي تِلَاوَتِهِ مَا أَجْمَعَ الْقُرَّاءُ عَلَى وَجُوبِهِ .

(وَ) يُشْتَرَطُ (الْمُؤَالَاةُ) فِي (الْفَاتِحَةِ) لِلاتِّبَاعِ ، وَكَذَا التَّشَهُدُ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ ، (فَتَنْقَطِعُ « الْفَاتِحَةُ » بِالسُّكُوتِ الطَّوِيلِ) وَهُوَ مَا يَزِيدُ عَلَى سَكْتَةِ التَّنَفُّسِ ، وَالْعِيَّ (إِنْ تَعَمَّدَهُ) وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْقَطْعَ ؛ لِإِشْعَارِهِ بِالْإِعْرَاضِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ سَاهِيًا - وَإِنْ طَالَ - لِعُذْرِهِ ؛ كَالسُّكُوتِ الطَّوِيلِ لِلْإِعْيَاءِ ، أَوْ لَتَذَكُّرِ آيَةٍ نَسِيَهَا ، (أَوْ كَانَ يَسِيرًا وَقَصَدَ بِهِ قَطْعَ الْقِرَاءَةِ) لِتَعَدِّيهِ ، بِخِلَافِ مَجْرَدِ قَصْدِ قَطْعِ الْقِرَاءَةِ ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ بِاللِّسَانِ وَلَمْ يَقْطَعْهَا ، وَإِنَّمَا بَطَلَتْ الصَّلَاةُ بِنَيْتِ قَطْعِهَا ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ رُكْنٌ فِيهَا يَجِبُ إِدَامَتُهَا حُكْمًا ، وَالْقِرَاءَةُ لَا تَنْفَرُ إِلَى نِيَّةٍ خَاصَةٍ ، وَمِنْ ثَمَّ : لَمْ

(١) قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « مُوَهَبَةِ ذِي الْفَضْلِ » (١٤٧/٢) : (هَذَا الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَاعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَقَالَ الْبَغَوِيُّ : هِيَ مَا وَرَاءَ الْعَشْرَةِ ، وَتَبِعَهُ السَّبْكِيُّ وَوَلَدُهُ النَّجَّارُ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْقِرَاءَةِ) .

وَبِالذِّكْرِ إِلَّا إِذَا كَانَ نَاسِيًا ، وَإِلَّا إِذَا سُنَّ فِي الصَّلَاةِ ؛ كَالْتَّامِينَ وَالْتَّعُوذِ ، وَسُؤَالِ
الرَّحْمَةِ ، وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِ . الْخَامِسُ : الرُّكُوعُ ؛ وَأَقْلُهُ أَنْ
يُنْحَنِي حَتَّى تَنَالَ رَاحَتَاهُ رُكْبَتَيْهِ

يُؤْثِرُ نِيَّةَ قَطْعِ الرُّكُوعِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَرْكَانِ .

وَتَنْقَطِعُ الْمَوَالاةُ أَيْضاً بِقِرَاءَةِ آيَةٍ مِنْ غَيْرِهَا ، (وَبِالذِّكْرِ) وَإِنْ قُلَّ ، كَالْحَمْدِ لِلْعَاطِسِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
مَخْتَصِصاً بِالصَّلَاةِ لِمَصْلَحَتِهَا ، فَاشْعَرَ بِالْإِعْرَاضِ (إِلَّا إِذَا كَانَ نَاسِيًا) لِعُدْوِهِ .

(وَإِلَّا ؛ إِذَا سُنَّ) الذِّكْرُ (فِي الصَّلَاةِ) بَأَنْ كَانَ مَأْمُوراً بِهِ فِيهَا ؛ لِمَصْلَحَتِهَا . . فلا تَنْقَطِعُ بِهِ
الْقِرَاءَةُ (كَالْتَّامِينَ) لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ ، (وَالْتَّعُوذِ) مِنَ الْعَذَابِ (وَسُؤَالِ الرَّحْمَةِ) عِنْدَ قِرَاءَةِ آيَتِهِمَا مِنْهُ أَوْ
مِنْ إِمَامِهِ ، وَقَوْلِهِ : بَلَى ، عِنْدَ سَمَاعِهِ : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ الْخَافِينَ ﴾ ، أَوْ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ عِنْدَ :
﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، (وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ ، وَالرَّدِّ) مِنَ الْمَأْمُومِ
(عَلَيْهِ) إِذَا تَوَقَّفَ فِيهَا ، وَمَحَلُّهُ إِذَا سَكَتَ ، فلا يَفْتَحُ عَلَيْهِ مَا دَامَ يُرَدِّدُ التَّلَاوَةَ ، وَإِلَّا . . أَنْقَطَعَتْ
الْمَوَالاةُ فِيمَا يَظْهَرُ ، وَنَسْيَانُ الْمَوَالاةِ لَا (الْفَاتِحَةِ) عَذْرٌ .

وَلَوْ شَكَّ قَبْلَ الرُّكُوعِ هَلْ قَرَأَ (الْفَاتِحَةَ) ، أَوْ قَبْلَ السَّلَامِ هَلْ تَشَهَّدَ . . لَزِمَهُ إِعَادَتُهُمَا ، أَوْ فِي
أَثْنائِهِمَا فِي بَعْضٍ مِنْهُمَا . . لَزِمَهُ إِعَادَتُهُمَا ، أَوْ بَعْدَهُمَا فِي بَعْضِهِمَا . . لَمْ يُؤْثِرْ .

وَيَجِبُ تَرْتِيبُ (الْفَاتِحَةِ) أَيْضاً ، فَإِنْ تَعَمَّدَ تَرْكُهُ . . أَسْتَأْنَفَ الْقِرَاءَةَ إِنْ لَمْ يُعَيِّرِ الْمَعْنَى ، وَإِلَّا . .
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَكَذَا فِي التَّشَهُّدِ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ تَرْتِيبُهُ .

وَيَجِبُ التَّوَسُّلُ إِلَى قِرَاءَةِ (الْفَاتِحَةِ) بِكُلِّ وَجْهِ قَدَرَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا . . أَعَادَ مَا صَلَّاهُ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ
تَعْلُمِهَا ، وَمَنْ تَعَدَّرَتْ عَلَيْهِ . . قَرَأَ سَبْعَ آيَاتٍ مِنْ غَيْرِهَا بِقَدْرِ حُرُوفِهَا وَإِنْ تَفَرَّقَتْ وَلَمْ تُفَدَّ مَعْنَى
مَنْظُوماً ، فَإِنْ عَجَزَ . . لَزِمَهُ سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ الذِّكْرِ أَوْ الدُّعَاءِ الْأُخْرَوِيِّ بِقَدْرِ حُرُوفِهَا ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ
شَيْئاً . . وَقَفَ بِقَدْرِهَا .

وَلَا يُتْرَجَمُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ ؛ لِفَوَاتِ إِعْجَازِهِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

(الْخَامِسُ) مِنَ الْأَرْكَانِ : (الرُّكُوعُ) لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ، وَتَقَدَّمَ رُكُوعُ الْقَاعِدِ
بِقِسْمِيهِ ، (وَأَقْلُهُ) لِلْقَائِمِ (أَنْ يَنْحَنِي) بِلَا أَنْخَاسٍ ، وَإِلَّا . . لَمْ يَصَحَّ (حَتَّى تَنَالَ رَاحَتَاهُ رُكْبَتَيْهِ)

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَطْمَئِنَّ ؛ بِحَيْثُ تَسْتَقِرُّ أَعْضَاؤُهُ ، وَأَلَّا يَقْصِدَ بِهِ غَيْرُهُ ، فَلَوْ هَوَى لِتِلَاوَةِ
فَجَعَلَهُ رُكُوعًا . . لَمْ يَكُنْ فِيهِ . السَّادِسُ : الْإِعْتِدَالُ ؛ وَهُوَ : أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ
قَبْلَهُ ، وَشَرْطُهُ الطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ ، وَأَلَّا يَقْصِدَ بِهِ غَيْرُهُ ، فَلَوْ رَفَعَ فَرَعًا مِنْ شَيْءٍ . . لَمْ
يَكُنْ فِيهِ

بَأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ تَنَالُ رَاحَتَا مَعْتَدِلِ الْخَلْقَةِ رُكْبَتَيْهِ لَوْ أَرَادَ وَضَعَهُمَا عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُ بَدُونِ ذَلِكَ أَوْ بِهِ مَعَ
الْإِنْخِنَاسِ . . لَا يُسَمَّى رُكُوعًا .

وَالرَّاحَتَانِ : مَا عدا الْأَصَابِعَ مِنَ الْكَفَّيْنِ .

(وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَطْمَئِنَّ) فِيهِ (بِحَيْثُ تَسْتَقِرُّ أَعْضَاؤُهُ) حَتَّى يَنْفَصَلَ رَفْعُهُ مِنْ رُكُوعِهِ عَنْ هَوِيٍّ ؛
لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « ثُمَّ أَرْكَعَ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا » وَلَا تَقُومُ زِيَادَةُ الْهَوِيِّ مَقَامَهَا ؛ لِإِعْدَمِ الْإِسْتِقْرَارِ ،
(وَ) يَشْتَرَطُ (أَلَّا يَقْصِدَ بِهِ) أَيِ : بِالْهَوِيِّ ، (غَيْرُهُ) أَيِ : غَيْرِ الرُّكُوعِ ؛ بَأَنْ يَهْوِيَ بِقَصْدِهِ أَوْ
لَا بِقَصْدٍ .

(فَلَوْ هَوَى لِتِلَاوَةٍ) أَيِ : لِسُجُودِهَا (فَجَعَلَهُ) عِنْدَ بُلُوغِ حَدِّ الرَّكَعِ (رُكُوعًا . . لَمْ يَكُنْ فِيهِ) لِيُجِزَّ
الْصَّارِفِ ، فَيَجِبُ الْعَوْدُ إِلَى الْقِيَامِ لِيَهْوِيَ مِنْهُ .

وَلَوْ رَكَعَ إِمَامُهُ فَظَنَّ أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلتِّلَاوَةِ ، فَهَوَى لِذَلِكَ ، فَرَأَاهُ لَمْ يَسْجُدْ فَوْقَ عَنِ السُّجُودِ . .
حُسِبَ لَهُ عَنْ رُكُوعِهِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ ، وَيُغْفَرُ لَهُ ذَلِكَ لِلْمَتَابَعَةِ . وَرَجَّحَ شَيْخُنَا زَكَرِيَّا أَنَّهُ
يَعُودُ لِلْقِيَامِ ثُمَّ يَرَكَعُ ، وَهُوَ أَوْجَهُ .

وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَرَكَعَ فَسَقَطَ . . قَامَ ثُمَّ رَكَعَ وَلَا يَقُومُ رَاكِعًا ، فَإِنْ سَقَطَ فِي أَثْنَاءِ أَنْحِنَائِهِ . . عَادَ
لِلْمَحَلِّ الَّذِي سَقَطَ مِنْهُ فِي حَالِ أَنْحِدَارِهِ .

(السَّادِسُ) مِنَ الْأَرْكَانِ : (الْإِعْتِدَالُ) وَلَوْ فِي النَّفْلِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ ، (وَهُوَ : أَنْ يَعُودَ) بَعْدَ
الرُّكُوعِ (إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ) مِنْ قِيَامٍ أَوْ قُعُودٍ .

(وَشَرْطُهُ الطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « ثُمَّ أَرْفَعَ حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا » ، (وَ) شَرْطُهُ (أَلَّا
يَقْصِدَ بِهِ غَيْرُهُ) بَأَنْ يَقْصِدَ الْإِعْتِدَالَ أَوْ يُطْلِقَ ، (فَلَوْ رَفَعَ) رَأْسَهُ مِنْهُ (فَرَعًا) أَيِ : خَوْفًا (مِنْ
شَيْءٍ . . لَمْ يَكُنْ فِيهِ) لِيُجِزَّ الصَّارِفِ .

السَّابِعُ : السُّجُودُ مَرَّتَيْنِ ؛ وَأَقْلَهُ أَنْ يَضَعَ بَعْضَ بَشَرَةِ جَبْهَتِهِ عَلَى مُصَلَّاهُ ، وَشَرْطُهُ الطَّمَأْنِينَةُ ، وَوَضْعُ جُزْءٍ مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَجُزْءٍ مِنْ بَطُونِ كَفَيْهِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ ، وَتَثَاقُلُ رَأْسِهِ ، وَعَدَمُ الْهُوِيِّ لِغَيْرِهِ ، فَلَوْ سَقَطَ عَلَى وَجْهِهِ . . وَجَبَ الْعَوْدُ إِلَى الْإِعْتِدَالِ ، وَارْتِفَاعُ أَسَافِلِهِ عَلَى أَعَالِيهِ ،

ولو سقط عَنْ رُكُوعِهِ مِنْ قِيَامٍ قَبْلَ الطَّمَأْنِينَةِ . . عادَ إِلَيْهِ وَجُوباً وَأُطْمَأَنَّ ، ثُمَّ اعْتَدَلَ ، أَوْ بَعْدَهَا . . نهَضَ مُعْتَدِلاً ، ثُمَّ سَجَدَ .

ولو شكَّ غَيْرُ الْمَأْمُومِ - وَهُوَ سَاجِدٌ - هَلْ أَتَمَّ اعْتِدَالَهُ ؟ . . اعْتَدَلَ فوراً وَجُوباً ، فَإِنْ مَكَثَ لِيَتَذَكَّرَ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

(السَّابِعُ) مِنْ الْأَرْكَانِ : (السُّجُودُ مَرَّتَيْنِ) فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ؛ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَالْإِجْمَاعِ .

(وَأَقْلَهُ أَنْ يَضَعَ بَعْضَ بَشَرَةٍ) أَوْ شَعْرٍ (جَبْهَتِهِ عَلَى مُصَلَّاهُ) بِلَا حَائِلٍ بَيْنَهُمَا ، وَخَرَجَ بِالْجَبْهَةِ : الْجَبِينُ وَالْأَنْفُ .

(وَشَرْطُهُ الطَّمَأْنِينَةُ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « ثُمَّ أَسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِداً » ، (وَوَضْعُ جُزْءٍ) عَلَى مُصَلَّاهُ وَإِنْ قَلَّ أَوْ كَانَ مُسْتَوِراً أَوْ لَمْ يَتَحَامَلَ عَلَيْهِ عَلَى الْأَوَّجِ (مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، وَجُزْءٍ مِنْ بَطُونِ كَفَيْهِ) سِوَاءِ الرَّاحَةِ وَالْأَصَابِعِ ، (وَ) جُزْءٍ مِنْ بَطُونِ (أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ : الْجَبْهَةِ ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ » .

(وَ) شَرْطُهُ أَيْضاً (تَثَاقُلُ رَأْسِهِ) بِأَنْ يَتَحَامَلَ عَلَى مُحَلِّ سَجُودِهِ بِثِقَلِ رَأْسِهِ وَعُنْقِهِ ، بِحَيْثُ لَوْ كَانَ عَلَى قَطَنِ لَأَنْدَكَ وَظَهَرَ أَثَرُهُ فِي يَدِهِ ، لَوْ فُرِضَتْ تَحْتَ ذَلِكَ .

(وَ) شَرْطُهُ (عَدَمُ الْهُوِيِّ لِغَيْرِهِ) بِأَنْ يَهْوِيَ لَهُ أَوْ يُطْلَقَ ، نَظِيرُ مَا مَرَّ .

(فَلَوْ سَقَطَ) مِنْ الْإِعْتِدَالِ (عَلَى وَجْهِهِ) لِمَحَلِّ السُّجُودِ (. . وَجَبَ الْعَوْدُ إِلَى الْإِعْتِدَالِ)

لِيَهْوِيَ مِنْهُ ، أَوْ مِنْ الْهُوِيِّ عَلَيْهِ . . لَمْ يَلْزِمُهُ الْعَوْدُ ، بَلْ يَحْسُبُ ذَلِكَ سَجُوداً مَا لَمْ يَقْصِدْ بَوَاضِعَ جَبْهَتِهِ الْاعْتِمَادَ عَلَيْهَا ، وَإِلَّا . . أَعَادَ السُّجُودَ لَوْجُودِ الصَّارِفِ ، أَوْ عَلَى جَنْبِهِ فَاِنْ قَلَبَ بَنِيَّةَ السُّجُودِ أَوْ بِلَا نِيَّةٍ ، أَوْ بَنِيَّةٍ وَنِيَّةٍ الْإِسْتِقَامَةِ . . أَجْزَأُهُ لَا بَنِيَّةَ الْإِسْتِقَامَةِ فَقَطْ ؛ لَوْجُودِ الصَّارِفِ ، فَلَا يُجْزِئُهُ بَلْ يَجْلِسُ وَلَا يَقُومُ ، فَإِنْ قَامَ عَامِداً عَالِماً . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

(وَ) شَرْطُهُ (ارْتِفَاعُ أَسَافِلِهِ) أَيِ : عَجِيزَتِهِ وَمَا حَوْلَهَا (عَلَى أَعَالِيهِ) لِلاتِّبَاعِ ، فَلَوْ تَسَاوَيَا . .

وَعَدَمُ السُّجُودِ عَلَى شَيْءٍ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي يَدِهِ . فَلَوْ عَصَبَ جَمِيعَ جَبْهَتِهِ لِحِرَاحَةٍ وَخَافَ مِنْ نَزْعِ الْعِصَابَةِ . . سَجَدَ عَلَيْهَا وَلَا قَضَاءَ . الثَّانِي : الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ؛ وَشَرْطُهُ الطَّمَأْنِينَةُ ، وَالْأَيُّطُولَةُ وَلَا الْإِعْتِدَالُ ، وَالْأَيُّقْصِدُ غَيْرُهُ ، فَلَوْ رَفَعَ فَرْعاً مِنْ شَيْءٍ . . لَمْ يَكْفِ

لم يُجْزئُهُ ؛ لِعَدَمِ اسْمِ السُّجُودِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ عِلَّةٌ لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا السُّجُودُ إِلَّا كَذَلِكَ .
وَلَوْ عَجَزَ عَنْ وَضْعِ جَبْهَتِهِ إِلَّا عَلَى نَحْوِ وَسَادَةٍ ؛ فَإِنْ حَصَلَ التَّنَكُّيسُ . . لَزِمَهُ وَضْعُ ذَلِكَ لِسَجْدِهِ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا . . فلا ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ .

(وَ) شَرْطُهُ (عَدَمُ السُّجُودِ عَلَى شَيْءٍ) مَحْمُولٌ لَهُ أَوْ مُتَّصِلٌ بِهِ بِحَيْثُ (يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ) فِي قِيَامِهِ وَقَعُودِهِ ؛ فَإِنْ سَجَدَ عَلَيْهِ عَامِداً عَالِماً . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَ (إِلَّا) . . لَزِمَهُ إِعَادَةُ السُّجُودِ .

فَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَحْمُولِهِ وَإِنْ تَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ مِثْلُ (أَنْ يَكُونَ) سَرِيراً هُوَ عَلَيْهِ أَوْ شَيْئاً (فِي يَدِهِ) كَعُودٍ . . جَازَ السُّجُودُ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِمَلَاقَةِ ثَوْبِهِ لِلنَّجَاسَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُسَوَّبٌ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ الْمَعْتَبَرُ هُنَا إِلَّا السُّجُودُ عَلَى قَرَارٍ ، وَبِعَدَمِ تَحَرُّكِهِ بِحَرَكَتِهِ هُوَ قَرَارٌ .

وَشَرْطُهُ أَيْضاً - كَمَا عُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ : (بَشَرَةً) - أَلَّا يَكُونَ بَيْنَ الْجَبْهَةِ وَمَحَلِّ السُّجُودِ حَائِلٌ إِلَّا لِعَذْرِ .

(فَلَوْ عَصَبَ جَمِيعَ جَبْهَتِهِ لِحِرَاحَةٍ) مِثْلُ (وَخَافَ مِنْ نَزْعِ الْعِصَابَةِ) مُحْذُورَ تَيْئُمٍ (. . سَجَدَ عَلَيْهَا) لِلْعَذْرِ ، (وَلَا قَضَاءَ) لِأَنَّهُ عَذْرٌ غَالِبٌ دَائِمٌ .

(الثَّانِي) مِنْ الْأَرْكَانِ : (الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَشَرْطُهُ الطَّمَأْنِينَةُ) فِيهِ ، وَلَوْ فِي نَفْلِ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « ثُمَّ أَرْفَعَ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسا » .

(وَالْأَيُّطُولَةُ وَلَا الْإِعْتِدَالُ) لِأَنَّهُمَا رُكْنَانِ قَصِيرَانِ ؛ إِذِ الْقَصْدُ بِهِمَا الْفَصْلُ ، فَإِنْ طَوَّلَهُمَا فَوْقَ ذِكْرِهِمَا بِقَدْرِ سُورَةٍ (الْفَاتِحَةِ) فِي الْإِعْتِدَالِ ، وَأَقْلُ التَّشَهُّدِ فِي الْجُلُوسِ عَامِداً بِالتَّحْرِيمِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

(وَالْأَيُّقْصِدُ) بِالرَّفْعِ (غَيْرُهُ) أَيِ : الْجُلُوسِ ، (فَلَوْ رَفَعَ فَرْعاً مِنْ شَيْءٍ . . لَمْ يَكْفِ) لَمَا مَرَّ .

التَّاسِعُ : التَّشَهُّدُ الْأَخِيرُ ، وَأَقْلَهُ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . وَتَشْتَرُطُ مُوَالَاتُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ . الْعَاشِرُ : الْقُعُودُ فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ . الْحَادِي عَشَرَ : الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ قَاعِدًا ، وَأَقْلَاهَا : اَللّهُمَّ ؛ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، أَوْ عَلَى رَسُولِهِ ، أَوْ عَلَى النَّبِيِّ

(التَّاسِعُ) مِنْ الْأَرْكَانِ : (التَّشَهُّدُ الْأَخِيرُ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « قُولُوا : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ . . . » إِلَى آخِرِهِ .

(وَأَقْلَهُ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ) جَمْعُ تَحِيَّةٍ ، وَهِيَ مَا يُحْيَا بِهِ مِنْ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ ، وَالْقَصْدُ : التَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ مَالِكٌ لِجَمِيعِ التَّحِيَّاتِ مِنَ الْخَلْقِ .

(سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ) وَهُمْ الْقَائِمُونَ بِحَقْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقْقِ الْعِبَادِ .

(أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) أَوْ : (وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) ، وَلَا يَكْفِي : (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ) .

(وَتَشْتَرُطُ مُوَالَاتُهُ) لَا تَرْتِيئُهُ ، كَمَا مَرَّ ، (وَأَنْ يَكُونَ) هُوَ وَسَائِرُ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ الْمَأْتُورَةِ (بِالْعَرَبِيَّةِ) فَإِنْ تَرَجَمَ عَنْهَا قَادِرًا عَلَى الْعَرَبِيَّةِ ، أَوْ عَمَّا لَمْ يَرِدْ وَإِنْ عَجَزَ . . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَيُشْتَرُطُ أَيْضًا ذِكْرُ أَلَوَا الْعَاطِفَةِ بَيْنَ الشَّهَادَتَيْنِ ، وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ التَّشَهُّدِ ، فَلَا يَكْفِي مَعْنَاهُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ ؛ كَأَنْ يَأْتِيَ بِدَلِّ لَفْظٍ : (الرَّسُولِ) بِالنَّبِيِّ أَوْ عَكْسِهِ ، أَوْ بِدَلِّ : (مُحَمَّدٍ) بِأَحْمَدَ ، أَوْ بِدَلِّ : (أَشْهَدُ) بِأَعْلَمُ .

وَيُشْتَرُطُ رِعَايَةُ حُرُوفِهِ وَتَشْدِيدَاتِهِ ، وَالْإِعْرَابِ الْمَخْلُطَ بِالْمَعْنَى ، وَإِسْمَاعُ النَّفْسِ ، وَالْقِرَاءَةُ فِي حَالِ قُعُودٍ لِلْقَادِرِ .

(الْعَاشِرُ) مِنْ الْأَرْكَانِ : (الْقُعُودُ فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ) لِأَنَّهُ مُحَلُّهُ فَيَتْبَعُهُ فِي الْوُجُوبِ عَلَى الْقَادِرِ .

(الْحَادِي عَشَرَ : الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ قَاعِدًا) لِمَا صَحَّ مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا فِي الصَّلَاةِ ، وَالْمُنَاسِبُ لَهَا مِنْهَا : التَّشَهُّدُ آخِرَهَا ، (وَأَقْلَاهَا : اَللّهُمَّ صَلِّ) أَوْ : صَلَّى اللَّهُ (عَلَى مُحَمَّدٍ ، أَوْ : عَلَى رَسُولِهِ ، أَوْ : عَلَى النَّبِيِّ) دُونَ (أَحْمَدَ) ، أَوْ (عَلَيْهِ) .

الثَّانِي عَشَرَ : السَّلَامُ ، وَأَقْلَهُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . الثَّلَاثَ عَشَرَ : التَّرْتِيبُ ، فَإِنْ تَعَمَّدَ تَرْكَهُ ؛ كَأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ سَهَا . . فَمَا بَعْدَ الْمَتْرُوكِ لَعُوْ ،

وَيَتَعَيَّنُ صِبْغَةُ الدُّعَاءِ هُنَا لَا فِي الْخُطْبَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَوْسَعُ ، وَشُرُوطُ الصَّلَاةِ شُرُوطُ التَّشَهُّدِ ، فَلَوْ أَبْدَلَ لَفْظَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ أَوْ الرَّحْمَةِ . . لَمْ يَكْفِ .

(الثَّانِي عَشَرَ : السَّلَامُ) بَعْدَ مَا مَرَّ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » .

(وَأَقْلَهُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ)^(١) لِلاتِّبَاعِ ، فَلَا يُجْزَىءُ : (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) وَإِنَّمَا أَجْزَأُ فِي التَّشَهُّدِ - كَمَا مَرَّ - لِوُرُودِهِ ثُمَّ لَا هُنَا ، وَيُجْزَىءُ : (عَلَيْكُمْ السَّلَامُ) لَكِنَّهُ يُكْرَهُ .

وَيُشْتَرَطُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ قَوْلِهِ : (السَّلَامُ) ، وَ(عَلَيْكُمْ) وَالْاحْتِرَازُ عَنْ زِيَادَةِ أَوْ نَقْصٍ فِيهِ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ، وَأَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ .

(الثَّلَاثَ عَشَرَ : التَّرْتِيبُ) - كَمَا ذُكِرَ فِي عَدِّهَا - الْمَشْتَمِلُ عَلَى قَرْنِ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ ، وَجَعْلِهِمَا مَعَ الْقِرَاءَةِ فِي الْقِيَامِ ، وَجَعْلِ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالسَّلَامِ فِي الْقُعُودِ ، فَالتَّرْتِيبُ عِنْدَ مَنْ أَطْلَقَهُ مَرَادٌ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ ، وَتَقْدِيمُ الْإِنْتِصَابِ عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ شَرْطٌ لَهَا لَا رُكْنٌ ، وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، وَالْمَوَالَاةُ - وَهِيَ : عَدَمُ تَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ ، أَوْ عَدَمُ طَوْلِ الْفَصْلِ بَعْدَ سَلَامِهِ نَاسِياً - شَرْطٌ أَيْضاً .

(فَإِنْ تَعَمَّدَ تَرْكَهُ) أَيُ : التَّرْتِيبُ ؛ بِأَنْ قَدَّمَ رُكْنَاً فِعْلِيّاً عَلَى مَحَلِّهِ (كَأَنْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ) عَامِداً عَالِماً (. . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِتَلَاْعِهِ ، بِخِلَافِ تَقْدِيمِ الْقَوْلِيِّ غَيْرِ السَّلَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحِلُّ بِهَيْئَتِهَا ، فَيَلْزِمُهُ إِعَادَتُهُ فِي مَحَلِّهِ .

(وَإِنْ سَهَا) عَنِ التَّرْتِيبِ ، فَتَرَكَ بَعْضَ الْأَرْكَانِ (. . فَمَا) فَعَلَهُ (بَعْدَ الْمَتْرُوكِ لَعُوْ) لَوْ قُوعِهِ فِي

(١) فِي هَامِش (ج) : (قَوْلُهُ : « وَأَقْلَهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ » أَوْ عَكْسُهُ ؛ أَيُ : « عَلَيْكُمْ السَّلَامُ » مَعَ كِرَاهَتِهِ ؛ فَإِنْ قَالَ : « عَلَيْكَ » أَوْ « السَّلَامُ عَلَيْكُمَا » أَوْ « سَلَامِي عَلَيْكُمْ » مُتَعَمِّداً عَالِماً . . بَطَلَتْ ، أَوْ « عَلَيْهِمْ » . . فَلَا ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ ، وَيُشْتَرَطُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ « السَّلَامِ » وَ« عَلَيْكُمْ » ، وَالْأُزْيَدُ أَوْ يَنْقُصُ مَا يَغْيِرُ الْمَعْنَى ، نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَالْوَاجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَوْ مَعَ عَدَمِ التَّنْفَاتِ ؛ فَقَدْ صَحَّ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْلَمُ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ . وَيَتَجَهَّزُ الْجَوَازُ السَّلَامُ - بِكُسْرٍ فَسْكَوْنٍ وَبِفَتْحَتَيْنِ - إِنْ نَوَى بِهِ السَّلَامَ ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِمَعْنَاهُ ، وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي سَلَامِي . « تَحْفَةُ » [٩٠/٢] وَاللَّهُ أَعْلَمُ) .

فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِهِ . . أَتَى بِهِ ، وَإِلَّا . . تَمَثَّ بِهِ رَكَعَتُهُ وَتَدَارَكَ الْبَاقِي . فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ . . سَجَدَهَا وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ شَكَّ فِيهَا . . أَتَى بِرُكْعَةٍ . وَإِنْ قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ وَقَدْ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْأُولَى ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ جَلَسَ وَلَوْ لِلِاسْتِرَاحَةِ . . هَوَى لِلسُّجُودِ ، وَإِلَّا . . جَلَسَ مُطْمَئِنًّا ثُمَّ سَجَدَ . وَإِنْ تَذَكَّرَ تَرَكَ رُكْنَ بَعْدَ السَّلَامِ . . بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ إِنْ قَرُبَ الْفَضْلُ وَلَمْ يَمَسَّ نَجَاسَةً ، وَلَا يَضُرُّ اسْتِدْبَارُ الْقِبْلَةِ

غير محلّه ، (فَإِنْ تَذَكَّرَ) المتروك (قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِهِ . . أَتَى بِهِ) محافظةً على الترتيب ، (وَإِلَّا) بَأَنْ لَمْ يَتَذَكَّرْهُ حَتَّى أَتَى بِمِثْلِهِ مِنْ رُكْعَةٍ أُخْرَى (. . تَمَثَّ بِهِ رَكَعَتُهُ) لِيُوقِعَهُ فِي مُحَلِّهِ ، وَلَعَا مَا بَيْنَهُمَا ، (وَتَدَارَكَ الْبَاقِي) مِنْ صَلَاتِهِ ، وَسَجَدَ آخِرَهَا لِلسَّهْوِ ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِيمَا شَمِلَتْهُ الصَّلَاةُ ، فَيُجْزئُهُ الْجُلُوسُ وَإِنْ نَوَى بِهِ الْإِسْتِرَاحَةَ وَالتَّشَهُدَ عَنِ الْآخِرِ وَإِنْ ظَنَّهُ الْأَوَّلَ ، بِخِلَافِ سَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَسَجْدَتِي السَّهْوِ ؛ فَإِنَّهَا لَا تَقُومُ مَقَامَ السُّجُودِ ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ لَمْ تَشْمَلْهَا لِعَرُوضِهَا فِيهَا ، بِخِلَافِ جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ فِيهَا .

(فَلَوْ تَيَقَّنَ) أَوْ شَكَّ (فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ . . سَجَدَهَا وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ) لِيُوقِعَهُ فِي غَيْرِ مُحَلِّهِ ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ .

(أَوْ) تَيَقَّنَ أَوْ شَكَّ فِي تَرَكَ سَجْدَةٍ (مِنْ غَيْرِهَا) أَيِ : الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ (أَوْ شَكَّ فِيهَا) هَلْ هِيَ مِنَ الْآخِرَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا ؟ (. . أَتَى بِرُكْعَةٍ) لِأَنَّ النَّاقِصَةَ - فِي مَسْأَلَةِ الْيَقِينِ - كَمُلَتْ بِسَجْدَةٍ مِنَ الَّتِي بَعْدَهَا ، وَلَعَا مَا بَيْنَهُمَا ؛ وَأَخَذَ بِالْأَسْوَأِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّكِّ ، وَهُوَ : جَعَلَ الْمَتْرُوكِ مِنْ غَيْرِ الْآخِرَةِ حَتَّى تَلْزِمَهُ رُكْعَةٌ ؛ لِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ .

(وَإِنْ قَامَ إِلَى) الرُّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ) مِثْلًا (وَقَدْ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْأُولَى) أَوْ شَكَّ فِيهَا ، (فَإِنْ كَانَ قَدْ جَلَسَ) قَبْلَ قِيَامِهِ (وَلَوْ لِلِاسْتِرَاحَةِ . . هَوَى لِلسُّجُودِ) اِكْتِفَاءً بِجُلُوسِهِ لِمَا مَرَّ ، (وَإِلَّا) يَكُنْ جَلَسَ قَبْلَ قِيَامِهِ (. . جَلَسَ مُطْمَئِنًّا ثُمَّ سَجَدَ) رِعَايَةً لِلتَّرْتِيبِ .

(وَإِنْ تَذَكَّرَ تَرَكَ رُكْنَ بَعْدَ السَّلَامِ) فَإِنْ كَانَ النِّيَّةُ أَوْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِيهِمَا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُمَا . . (بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ إِنْ قَرُبَ الْفَضْلُ وَلَمْ) يَأْتِ بِمَنَافٍ لِلصَّلَاةِ ؛ كَأَنْ (يَمَسَّ نَجَاسَةً) غَيْرَ مَعْفُوٍّ عَنْهَا ، (وَ) لَكِنْ (لَا يَضُرُّ اسْتِدْبَارُ الْقِبْلَةِ) إِنْ قَصَرَ زَمَنُهُ عُرْفًا ،

وَلَا الْكَلَامُ ، فَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ . . أَسْتَأْنَفَ .

فَضْلًا

وَيُسْنُ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ قَبِيلَ التَّكْبِيرِ ، وَاسْتِصْحَابُهَا ، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ مَعَ أَيْدَاءِ تَكْبِيرَةِ
الْإِحْرَامِ وَتَكُونُ كَفَّهُ مَكْشُوفَةً إِلَى الْكَعْبَةِ ، وَمُفَرَّجَةً الْأَصَابِعَ ،

(وَلَا الْكَلَامُ) إِنْ قَلَّ عُرْفًا أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يُحْتَمَلَانِ فِي الصَّلَاةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا طَالَ زَمْنُ الْأَوَّلِ ،
أَوْ كَثُرَ الثَّانِي .

(فَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ) عُرْفًا (. . أَسْتَأْنَفَ) الصَّلَاةَ وَإِنْ لَمْ يُحْدِثْ فِعْلًا آخَرَ ، وَلَا يُقَالُ : غَايَتُهُ أَنَّهُ
سَكُوتٌ طَوِيلٌ ، وَتَعَهُدُهُ لَا يَضُرُّ ، خِلَافًا لِمَنْ رَهِمَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ مُحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ شَيْءٌ غَيْرُ
السُّكُوتِ ، وَهَذَا صَدَرَ مِنْهُ السَّلَامُ ، وَهُوَ مَبْطُلٌ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَوْ عَلِمَ الْمُتَرَوِّكُ ، فَلَمَّا جَهَلَهُ . .
جَوَّزْنَا لَهُ الْبِنَاءَ ، مَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ مَا يَمْنَعُهُ ، وَهُوَ طَوِيلُ الْفَضْلِ بَيْنَ تَذَكُّرِهِ وَسَلَامِهِ .

(فَضْلًا)

فِي سُنَنِ الصَّلَاةِ

وَهِيَ كَثِيرَةٌ ، (وَ) مِنْهَا : أَنَّهُ (يُسْنُ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ) السَّابِقَةِ ، فَرَضُهَا وَنَفْلُهَا ، (قَبِيلَ التَّكْبِيرِ)
لِيُسَاعِدَ اللِّسَانَ الْقَلْبَ ، وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ تَجِبُ لَهَا نِيَّةٌ .
(وَاسْتِصْحَابُهَا) ذِكْرًا ؛ بِأَنْ يَسْتَحْضِرَهَا بِقَلْبِهِ إِلَى فَرَاغِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ مَعِينٌ عَلَى الْخُشُوعِ
وَالْحُضُورِ ، وَأَمَّا حُكْمًا ؛ بَالًا يَأْتِي بِمَا يَنَافِيهَا . . فَوَاجِبٌ .

(وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ) وَإِنْ أَضْطَجَعَ (مَعَ أَيْدَاءِ) هَمْزَةٍ (تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَتَكُونُ كَفَّهُ مَكْشُوفَةً) (١) بَلْ
يُكْرَهُ سِتْرُهَا إِلَّا لِعُذْرٍ ، وَمُتَوَجِّهَةً (إِلَى الْكَعْبَةِ) لِيَفْعَ الْاِسْتِقْبَالَ بِيْطُونِهَا ، (وَمُفَرَّجَةً الْأَصَابِعَ)
تَفْرِيجًا وَسَطًا ؛ لِيَكُونَ لِكُلِّ عَضْوٍ اِسْتِقْبَالٌ بِالْعِبَادَةِ (٢) ، وَلَا يُمِيلُ أَطْرَافُهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ .

(١) لفظة « تكون » من المتن في جميع النسخ ، وإلا . . ففيه تغيير إعراب المتن ؛ لأن (مكشوفة) هي خبر لـ (كفه)
وعند دخول (تكون) أصبحت خبراً لها ، قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل »
(١٩٢ / ٢) : (ثم رأيت في « باعشن » أن لفظة « تكون » من المتن ، وعليه فلا كلام) .

(٢) في (ج) : (استقلالاً بالعبادة) .

وَمُحَازِيًا بِإِنْهَامِيهِ شَحْمَةً أُذُنِيهِ ، وَيُنْهِي رَفْعَ الْيَدَيْنِ مَعَ آخِرِ التَّكْبِيرِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ وَالْقِيَامِ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ التَّحَرُّمِ . . حَطَّ يَدَيْهِ تَحْتَ صَدْرِهِ ، وَقَبَضَ بِكَفِّ الْيُمْنَى كُوعَ الْيُسْرَى وَأَوَّلَ السَّاعِدِ . وَنَظَرَ مَوْضِعَ السُّجُودِ إِلَّا عِنْدَ الْكُعْبَةِ ،

(وَ) يُسْنُّ أَنْ يَكُونَ فِي رَفْعِهِ (مُحَازِيًا) أَي : مُقَابِلًا (بِإِنْهَامِيهِ) أَي : رَأْسَهُمَا (شَحْمَةً أُذُنِيهِ) وَرَأْسِ بَقِيَّةِ أَصَابِعِهِ أَعْلَى أُذُنِيهِ ، وَبِكَفِّيهِ مَنْكِبِيهِ .

وهذه الكيفية جمع بها الشافعي رضي الله عنه بين الروايات المختلفة في ذلك .

(وَيُنْهِي رَفْعَ الْيَدَيْنِ مَعَ آخِرِ التَّكْبِيرِ) على المعتمد ، فالأفضل قرُن هذه الهيئة كلها بجميع التكبير ، وينبغي أَنْ يَنْظَرَ قَبْلَ الرَّفْعِ وَالتَّكْبِيرِ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ ، وَيُطْرِقُ رَأْسَهُ قَلِيلًا .

(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ) كذلك (عِنْدَ الرُّكُوعِ) لَكِنْ يُسْنُّ أَنْ يَكُونَ أَبْتَدَاءُ الرَّفْعِ وَهُوَ قَائِمٌ مَعَ أَبْتَدَاءِ تَكْبِيرِهِ ، فَإِذَا حَازَى كِفَاهُ مَنْكِبِيهِ . . أُنْحِنِي ، (وَ) عِنْدَ (الْإِعْتِدَالِ) بَأَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ مَعَ أَبْتَدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ وَيَسْتَمِرَّ إِلَى أَنْتِهَائِهِ ، (وَ) عِنْدَ (الْقِيَامِ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ) لِلاتِّبَاعِ فِي الْكُلِّ .

(فَإِذَا فَرَغَ مِنَ التَّحَرُّمِ) . . لَمْ يَسْتَدِمِ الرَّفْعَ لِكِرَاهَتِهِ ، بَلْ (حَطَّ يَدَيْهِ) مَعَ أَنْتِهَاءِ التَّكْبِيرِ ، كَمَا مَرَّ (تَحْتَ صَدْرِهِ) وَفَوْقَ سُرَّتِهِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ إِرسَالِهِمَا بِالْكُلِّيَّةِ ، وَمِنْ إِرسَالِهِمَا ثُمَّ رُدُّهُمَا إِلَى تَحْتِ الصَّدْرِ ، (وَقَبَضَ بِكَفِّ) يَدِهِ (الْيُمْنَى) وَأَصَابِعِهَا (كُوعَ) يَدِهِ (الْيُسْرَى) وَهُوَ : الْعَظْمُ الَّذِي يَلِي إِبْهَامَ أَيْدٍ (وَأَوَّلَ السَّاعِدِ) وَبَعْضُ الرُّسْغِ ؛ وَهُوَ : الْمَفْصِلُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدٍ وَالسَّاعِدِ .

وحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ أَشْرَفِ الْأَعْضَاءِ ، وَهُوَ الْقَلْبُ الَّذِي هُوَ مُحَلُّ النِّيَّةِ وَالْإِخْلَاصِ وَالْخُشُوعِ ، وَالْعَادَةُ أَنْ مَنْ أَحْتَفَظَ عَلَى شَيْءٍ جَعَلَ يَدَهُ عَلَيْهِ .

وقيل : يَبْسُطُ أَصَابِعَهَا فِي عَرْضِ الْمَفْصِلِ ، أَوْ يَنْشُرُهَا صَوْبَ السَّاعِدِ .

(وَ) يُسْنُّ لِلْمَصْلِي (نَظَرَ مَوْضِعَ السُّجُودِ)^(١) فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ . وَيُسْنُّ لِلْأَعْمَى وَمَنْ فِي ظُلْمَةٍ أَنْ تَكُونَ حَالَتُهُ حَالَةُ النَّازِلِ لِمَحَلِّ سَجُودِهِ (إِلَّا عِنْدَ الْكُعْبَةِ

(١) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل » (١٩٦ / ٢) : (بتنوين « نظر » ونصب ما بعده ، أو بإضافته إليه . . .) .

فَيَنْظُرُهَا وَإِلَّا عِنْدَ قَوْلِهِ : (إِلَّا اللَّهُ) فَيَنْظُرُ مُسَبِّحَتَهُ ، وَيَقْرَأُ دُعَاءَ الْإِسْتِفْتَا حَ عَقِبَ تَكْبِيرَةِ
الْإِحْرَامِ ، وَمِنْهُ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا .
وَيَفُوتُ بِالتَّعَوُّذِ ، وَيَجْلُوسُ الْمَسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ لَا بِتَأْمِينِهِ مَعَهُ . وَالتَّعَوُّذُ سِرًّا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ
فِي كُلِّ رَكْعَةٍ

فَيَنْظُرُهَا) عَلَى مَا قَالَهُ الْمَوْرِدِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ ، لَكِنَّ الْمَعْتَمِدَ : أَنَّهُ بِحَضْرَتِهَا لَا يَنْظُرُ إِلَّا إِلَى مُحَلِّ
سُجُودِهِ .

(وَإِلَّا عِنْدَ قَوْلِهِ) فِي تَشَهُدِهِ : (إِلَّا اللَّهُ ، فَيَنْظُرُ) نَدْبًا (مُسَبِّحَتَهُ) بِكسْرِ الْبَاءِ ، عِنْدَ الْإِشَارَةِ
بِهَا ؛ لِخَبَرٍ صَحِيحٍ فِيهِ ، وَإِلَّا مَنْ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ . . فَيَنْظُرُ نَدْبًا إِلَى جِهَةِ عَدُوِّهِ ؛ لِئَلَّا يَبْغَتْهُمْ .

(وَيَقْرَأُ) نَدْبًا فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ (دُعَاءَ الْإِسْتِفْتَا حَ) سِرًّا (عَقِبَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ) لَكِنْ يَفْصَلُ
بَيْنَهُمَا بِسُكُونٍ سِيرَةٍ ؛ لِاتِّبَاعِ ، وَمَحَلُّهُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مَعَ الْأَشْتَغَالِ بِالْإِفْتِتَاحِ يَدْرُكُ (الْفَاتِحَةَ)
قَبْلَ رُكُوعِ إِمَامِهِ ، (وَمِنْهُ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) وَمِنْهُ :
(الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ) .

وَمِنْهُ : (وَجْهَتْ وَجْهِي . . .) إِلَى آخِرِهِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ ؛ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي كُلِّ ذَلِكَ .
وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ فِي الْآخِرِ : « وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ » . وَإِنَّمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ
فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ : « وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ » لِأَنَّهُ أَوَّلُ مُسْلِمِي هَذِهِ الْأُمَّةِ .

(وَيَفُوتُ) دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ (بِالتَّعَوُّذِ) فَلَا يُنْدُبُ لَهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ ؛ لِفَوَاتِ مُحَلِّهِ ، (وَ) يَفُوتُ
(بِجُلُوسِ الْمَسْبُوقِ مَعَ الْإِمَامِ) لِذَلِكَ ، فَلَوْ سَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ . . لَمْ يُفُتْ ، وَ (لَا) يَفُوتُ (بِتَأْمِينِهِ
مَعَهُ) أَيِ : مَعَ إِمَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرُ .

(وَ) يُسْنُ (التَّعَوُّذُ سِرًّا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ) وَلَوْ فِي صَلَاةٍ جَهْرِيَّةٍ بِالْشَّرْوَطِ السَّابِقَةِ فِي دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ أَيِ : أَرَدْتَ قِرَاءَةَ شَيْءٍ مِنْهُ . . ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾
أَيِ : قُلْ : (أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) وَهَذِهِ أَفْضَلُ صِيغِ الْإِسْتِعَاذَةِ .

وَيُسْنُ (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) كَالْقِيَامِ الثَّانِي مِنْ رَكْعَتِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ لِلْقِرَاءَةِ ، وَهِيَ
فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، وَلَا تُسْنُ إِعَادَتُهُ إِذَا سَجَدَ لِلتَّلَاوَةِ ، وَيُسْنُ لِعَاجِزٍ أَتَى بِالذِّكْرِ بَدَلَ الْقِرَاءَةِ .

وَالْتَّامِينَ بَعْدَ فَرَاحٍ (الْفَاتِحَةِ) . وَالْجَهْرُ بِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ . وَالسُّكُوتُ بَيْنَ آخِرِ
 (الْفَاتِحَةِ) وَ(آمِينَ) ، وَبَيْنَ (آمِينَ) وَالسُّورَةِ ، وَيُطَوَّلُهَا الْإِمَامُ فِي الْجَهْرِيَّةِ بِقَدْرِ
 (الْفَاتِحَةِ) وَبَعْدَ فَرَاحِ السُّورَةِ . وَقِرَاءَةُ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) غَيْرَ (الْفَاتِحَةِ)
 فِي الصُّبْحِ وَالْأَوَّلَتَيْنِ مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ

(وَ) يُسْنُّ لِكُلِّ قَارِئٍ (التَّامِينَ) أَي : قَوْلُ آمِينَ ؛ أَي : اسْتَجِبَ ، (بَعْدَ) أَي : عَقَبَ (فَرَاحِ
 « الْفَاتِحَةِ ») أَوْ بَدَلِهَا ؛ لِاتِّبَاعِ فِي الصَّلَاةِ وَقَيْسَ بِهَا خَارِجُهَا .

وَيُسْنُّ تَخْفِيفَ الْمِيمِ مَعَ الْمَدِّ ، وَهُوَ الْأَفْصَحُ الْأَشْهُرُ ، وَيَجُوزُ الْقَصْرُ ، فَإِنْ شَدَّدَ مَعَ الْمَدِّ أَوْ
 الْقَصْرِ وَقَصَدَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : قَاصِدِينَ إِلَيْكَ ؛ أَي : وَأَنْتَ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ تُخَيَّبَ قَاصِدًا . لَمْ تَبْطُلْ .

(وَ) يُسْنُّ لِلْمَأْمُومِ وَغَيْرِهِ (الْجَهْرُ بِهِ فِي) الصَّلَاةِ (الْجَهْرِيَّةِ) وَالْإِسْرَارُ بِهِ فِي السَّرِيَّةِ ، اتِّبَاعًا
 فِي الْمَأْمُومِ ؛ لِفِعْلِ جَمَاعَةٍ كَثِيرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ، وَقَيْسَ بِالْمَأْمُومِ غَيْرُهُ .

(وَ) يُسْنُّ (السُّكُوتُ) لِحِظَةِ لَطِيفَةٍ (بَيْنَ آخِرِ « الْفَاتِحَةِ » وَآمِينَ) لِتَمَيِّزٍ عَنِ الْقُرْآنِ ، (وَبَيْنَ
 آمِينَ وَالسُّورَةِ) كَذَلِكَ ، (وَيُطَوَّلُهَا) أَي : هَذِهِ السَّكَنَةُ الَّتِي بَيْنَ آمِينَ وَالسُّورَةِ ؛ (الْإِمَامُ) نَدْبًا
 (فِي الْجَهْرِيَّةِ بِقَدْرِ « الْفَاتِحَةِ ») الَّتِي يَقْرُؤُهَا الْمَأْمُومُ ؛ لِتَفَرُّغِ لِسْمَاعِ قِرَاءَتِهِ ، وَيَشْتَغِلَ فِي سَكُونِهِ
 هَذَا بِذِكْرِ أَوْ قُرْآنِ ، وَهُوَ أَوْلَى ، لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّهُ إِذَا اشْتَغَلَ بِالْقُرْآنِ . . رَاعَى فِيمَا يَقْرُؤُهُ جَهْرًا كَوْنَهُ مَعَ
 مَا قَرَأَهُ سِرًّا عَلَى تَرْتِيبِ الْمَصْحَفِ ، وَكَوْنَهُ عَقِبَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَدْبُوبٌ .

(وَ) يُسْنُّ السُّكُوتُ لِحِظَةِ لَطِيفَةٍ أَيْضًا (بَعْدَ فَرَاحِ السُّورَةِ) وَقَبْلَ الرُّكُوعِ ؛ لِمَيِّزٍ بَيْنَهُمَا .

وَيُسْنُّ سَكَنَةً لَطِيفَةً أَيْضًا بَيْنَ التَّحَرُّمِ وَالْإِفْتِتَاحِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّعَوُّذِ ، وَبَيْنَهُ وَالْقِرَاءَةِ ، وَكُلُّهَا
 مَعَ مَا ذَكَرَ سَكَنَاتٌ خَفِيفَةٌ إِلَّا الَّتِي يَنْتَظِرُ فِيهَا الْمَأْمُومُ ، وَلَيْسَ فِي الصَّلَاةِ سَكُوتٌ مَدْبُوبٌ غَيْرَ ذَلِكَ .

(وَ) يُسْنُّ لِكُلِّ مُصَلٍّ - بِالْقَيْدِ الْآتِي فِي الْمَأْمُومِ - (قِرَاءَةُ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَ « الْفَاتِحَةِ » غَيْرَ
 « الْفَاتِحَةِ ») آيَةً فَأَكْثَرُ ؛ لِاتِّبَاعِ ، بَلْ قِيلَ بِوَجُوبِ ذَلِكَ ، وَالْأَوَّلَى ثَلَاثُ آيَاتٍ .

وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ حَصُولُ السُّنَّةِ بِأَقْلٍ مِنْ آيَةٍ ، وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى حَصُولِ أَصْلِ السُّنَّةِ .

وَيُسْنُّ السُّورَةَ (فِي) رَكَعَتَيْ (الصُّبْحِ) وَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ ، وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَأْتِي ، (وَ) فِي
 (الْأَوَّلَتَيْنِ مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ) وَلَوْ نَفْلًا ؛ لِاتِّبَاعِ فِي الْمَكْتُوبَاتِ ، وَقَيْسَ بِهَا غَيْرُهَا ، وَقِرَاءَتُهُ

إِلَّا الْمَأْمُومَ إِذَا سَمِعَ الْإِمَامَ . وَسُورَةً كَامِلَةً أَفْضَلَ مِنَ الْبَعْضِ . وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى . وَالْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ لِغَيْرِ الْمَرْأَةِ بِحَضْرَةِ الْأَجَانِبِ فِي رَكْعَتَي الصُّبْحِ ، وَأُولَيَيِ الْعِشَاءَيْنِ ، وَالْجُمُعَةِ حَتَّى رَكْعَةِ الْمَسْبُوقِ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ، وَفِي الْعِيدَيْنِ ،

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَتَيْنِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ .

نَعَمْ ؛ الْمَسْبُوقُ إِذَا لَمْ يُدْرِكِ السُّورَةَ فِيمَا لَحِقَهُ مَعَ الْإِمَامِ . . يَقْضِيهَا فِيمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ سَلَامِهِ ، أَمَّا (الْفَاتِحَةُ) . . فلا يَتَأَدَّى بِهَا - إِذَا كَرَّرَهَا - أَصْلُ سُنَّةِ السُّورَةِ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَتَأَدَّى بِهِ فَرَضٌ وَنَفْلٌ مَقْصُودَانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ .

وَلَوْ اقْتَصَرَ الْمُتَنَفِّلُ عَلَى تَشَهُّدٍ وَاحِدٍ . . سُنَّ لَهُ السُّورَةُ فِي الْكُلِّ ، أَوْ أَكْثَرُ . . سُنَّتْ فِيمَا قَبْلَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ (إِلَّا الْمَأْمُومَ إِذَا سَمِعَ الْإِمَامَ) أَيِ : قِرَاءَتِهِ . . فلا تُسَنُّ لَهُ حِينَئِذٍ سُورَةٌ ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ ، أَمَّا لَوْ لَمْ يَسْمَعْهَا أَوْ سَمِعَ صَوْتًا لَا يَفْهَمُهُ . . فُتُسَنُّ لَهُ السُّورَةُ .

(وَسُورَةٌ كَامِلَةٌ أَفْضَلُ مِنَ الْبَعْضِ) مِنْ طَوِيلَةٍ وَإِنْ طَالَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِتْبَاعِ الَّذِي قَدْ يَزِيدُ ثَوَابَهُ عَلَى ثَوَابِ زِيَادَةِ الْحُرُوفِ ، وَلَا شَتْمَالِ السُّورَةِ عَلَى مَبْدِئٍ وَمَقْطَعٍ ظَاهِرَيْنِ ، بِخِلَافِ الْبَعْضِ ، هَذَا إِنْ لَمْ يُرِدْ الْأَقْتِصَارَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا ؛ كَقِرَاءَةِ آيَتِي (الْبَقَرَةِ) وَ(آلِ عِمْرَانَ) فِي سُنَّةِ الصُّبْحِ ، وَالْقِرْآنِ جَمِيعِهِ فِي التَّرَاوِيحِ . . كَانَ الْبَعْضُ أَفْضَلَ .

(وَ) يُسَنُّ (تَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى) عَلَى الثَّانِيَةِ ؛ لِلإِتْبَاعِ ، وَلِأَنَّ النَّشَاطَ فِيهَا أَكْثَرُ .

نَعَمْ ؛ قَدْ يُطَلَّبُ تَطْوِيلُ الثَّانِيَةِ لَوُرُودِهِ فِيهَا كـ (سَبَّحَ) وَ(هَلْ أَتَاكَ) فِي نَحْوِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ لِيَلْحَقَ نَحْوُ الْمَرْحُومِ .

(وَ) يُسَنُّ (الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ لِغَيْرِ الْمَرْأَةِ) وَالْخَتْنَى ، أَمَّا هُمَا (بِحَضْرَةِ الْأَجَانِبِ) . . فَيُسَنُّ لَهُمَا عَدَمُ الْجَهْرِ خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ ، وَبِحَضْرَةِ نَحْوِ الْمُحَارِمِ . . فَيُسَنُّ لَهُمَا الْجَهْرُ ، لَكِنْ دُونَ جَهْرِ الرِّجَالِ .

وَسُنِّيَتُهُ الْجَهْرُ تَكُونُ (فِي رَكْعَتَي الصُّبْحِ وَأُولَيَيِ الْعِشَاءَيْنِ) ^(١) أَيِ : الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، (وَ) فِي (الْجُمُعَةِ حَتَّى) فِي (رَكْعَةِ الْمَسْبُوقِ) الَّتِي يَأْتِي بِهَا (بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ، وَفِي الْعِيدَيْنِ ،

(١) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل » (٢/٢١٣) : (ليس فيه تسمية المغرب عشاءً حتى يكره ؛ لأنه من باب التغليب ، ومحل الكراهة في غيره ، إلا أن في قوله : « أولتي » ما تقدم أنه لغة قليلة جرت على الألسنة ، فالأولى : أولي العشاءين) .

وَالْإِسْتِسْقَاءَ ، وَالْخُسُوفَ ، وَالتَّرَاوِيحَ ، وَالْوُتْرَ بَعْدَهَا . وَالْإِسْرَارُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ .
وَالْتَوْشُّطُ فِي نَوَافِلِ اللَّيْلِ الْمُطْلَقَةِ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ . وَقِرَاءَةُ قِصَارِ الْمُفْصَلِ فِي
الْمَغْرِبِ ، وَطَوَالِهِ لِلْمُنْفَرِدِ وَإِمَامٍ مَحْضُورِينَ رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ فِي الصُّبْحِ ، وَفِي الظُّهْرِ
بِقَرِيبٍ مِنْهُ ، وَفِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ بِأَوْسَاطِهِ كـ (الشَّمْسِ) وَنَحْوِهَا

وَالْإِسْتِسْقَاءَ ، وَالْخُسُوفَ (لِلْقَمَرِ) ، وَالتَّرَاوِيحَ وَالْوُتْرَ بَعْدَهَا (لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي أَكْثَرِ
ذَلِكَ ، وَبِالْقِيَاسِ فِي غَيْرِهِ .

(وَ) يُسْنُ (الْإِسْرَارُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ) لِذَلِكَ أَيْضًا .

(وَ) يُسْنُ (التَّوَشُّطُ فِي نَوَافِلِ اللَّيْلِ الْمُطْلَقَةِ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ) إِنْ لَمْ يَخَفْ رِيَاءً أَوْ تَشْوِيشًا
عَلَى نَحْوِ مَصْلٍّ أَوْ طَائِفٍ أَوْ قَارِئٍ أَوْ نَائِمٍ ، وَإِلَّا . . . أَسْرَ ، وَالتَّوَشُّطُ : أَنْ يَجْهَرَ تَارَةً وَيُسِرَّ أُخْرَى ،
كَمَا وَرَدَ مِنْ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وخرج به (الْمُطْلَقَةُ) : الْمُقَيَّدَةُ بِوَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ ؛ فَنَحْوُ الْعِيدِ يُنْدَبُ فِيهِ الْجَهْرُ كَمَا مَرَّ ، وَنَحْوُ
الرَّوَاتِبِ يُنْدَبُ فِيهِ الْإِسْرَارُ .

وحدُّ الْجَهْرِ : أَنْ يَكُونَ بَحِثٌ يُسْمَعُ غَيْرُهُ ، وَالْإِسْرَارُ : أَنْ يَكُونَ بَحِثٌ يُسْمَعُ نَفْسُهُ .

(وَ) يُسْنُ (قِرَاءَةَ قِصَارِ الْمُفْصَلِ فِي الْمَغْرِبِ ، وَطَوَالِهِ) بِكُسْرِ أَوَّلِهِ وَضَمِّهِ ، بِالنِّسْبَةِ (لِلْمُنْفَرِدِ
وَإِمَامٍ مَحْضُورِينَ رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ فِي الصُّبْحِ ، وَفِي الظُّهْرِ بِقَرِيبٍ مِنْهُ) أَيِ : مِمَّا يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ ،
(وَفِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ بِأَوْسَاطِهِ) لِلاتِّبَاعِ .

قَالَ أَبُو مَعْنٍ : وَطَوَالُهُ مِنْ (الْحُجَرَاتِ) إِلَى (عَمٍّ) ، وَمِنْهَا إِلَى (الضُّحَى) أَوْسَاطُهُ ، وَمِنْهَا
إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ قِصَارُهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ كَانَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : (كـ « الشَّمْسِ » وَنَحْوِهَا) يُوَافِقُهُ .

وَالْمَنْقُولُ - كَمَا قَالَ أَبُو الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ - : أَنَّ طَوَالَهُ كـ (ق) (وَالْمُرْسَلَاتِ) ، وَأَوْسَاطُهُ
كـ (الْجُمُعَةِ) ، وَقِصَارُهُ كـ (سُورَةِ الْإِخْلَاصِ) .

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : (لِلْمُنْفَرِدِ . . .) إِلَى آخِرِهِ أَنَّ طَوَالَهُ - وَكَذَا أَوْسَاطُهُ - لَا تُسْنُ إِلَّا لِلْمُنْفَرِدِ وَإِمَامٍ
مَحْضُورِينَ بِمَسْجِدٍ غَيْرِ مَطْرُوقٍ ، لَمْ يَطْرَأْ غَيْرُهُمْ وَإِنْ قَلَّ حُضُورُهُ ، رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ وَكَانُوا أَحْرَارًا ،
وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَتَرَوِّجَاتٌ ، وَلَا أَجْرَاءُ عَيْنٍ ، وَإِلَّا . . . اشْتَرَطَ إِذْنُ السَّيِّدِ وَالزَّوْجِ وَالْمُسْتَأْجِرِ ، فَإِنْ
أَخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ . . . نُدِبَ الْأَقْتِصَارُ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ عَلَى قِصَارِ الْمُفْصَلِ ، وَيُكْرَهُ خِلَافُهُ ،

وَفِي أَوَّلَى صُبْحِ الْجُمُعَةِ (الْمَ تَنْزِيلُ) ، وَفِي الثَّانِيَةِ (هَلْ أَتَى) . وَسُؤَالُ الرَّحْمَةِ عِنْدَ آيَةِ رَحْمَةٍ ، وَالْإِسْتِعَاذَةُ عِنْدَ آيَةِ عَذَابٍ ، وَالتَّسْبِيحُ عِنْدَ آيَةِ التَّسْبِيحِ . وَعِنْدَ آخِرِ (وَالَّتَيْنِ) وَآخِرِ (الْقِيَامَةِ) : بَلَى وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ ، وَآخِرِ (الْمُرْسَلَاتِ) : آمَنَّا بِاللَّهِ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ وَيَجْهَرَانِ بِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ . . .

خِلَافاً لِمَا أَبْتَدَعَهُ جَهْلَةُ الْأَيَّامَةِ مِنَ التَّطْوِيلِ الزَّائِدِ عَلَى ذَلِكَ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي سَائِرِ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ ، فَلَا يُسْنُّ لِلْإِمَامِ تَطْوِيلُهَا عَلَى أَدْنَى الْكَمَالِ فِيهَا إِلَّا بِهَذِهِ الشُّرُوطِ ، وَإِلَّا . . . كُرْهٌ .

(و) يُسْنُّ (فِي أَوَّلَى صُبْحِ الْجُمُعَةِ «الْمَ تَنْزِيلُ» ، وَفِي الثَّانِيَةِ «هَلْ أَتَى») بِكُمَا لِهَمَا ؛ لِلتَّبَاعِ ، وَتُسْنُّ الْمَدَاوِمَةُ عَلَيْهِمَا ، وَلَا نَظَرَ إِلَى قَوْلِ : يُسْنُّ التَّرْكَ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ ؛ لِأَنَّ الْعَامَّةَ قَدْ تَعْتَقَدُ وَجُوبَهُمَا ، خِلَافاً لِبَعْضِهِمْ .

. وَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْهُمَا . . . فَسُورَتَانِ قَصِيرَتَانِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِهِمَا عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يَقْرَأُ عِشَاءَ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِ«الْجُمُعَةِ» وَ«الْمَنَافِقِينَ» ، وَفِي مَغْرِبِهَا بِ«الْكَافِرُونَ» وَ«الْإِخْلَاصِ») فَيَكُونُ ذَلِكَ سَنَةً .

وَيُسْنُّ (الْكَافِرُونَ) وَ(الْإِخْلَاصُ) أَيْضاً فِي سَنَةِ الصُّبْحِ ، وَالْمَغْرِبِ وَالطُّوَافِ ، وَالْأَحْرَامِ ، وَالْإِسْتِخَارَةِ ، وَفِي صُبْحِ الْمَسَافِرِ وَإِنْ قَصَرَ سَفَرُهُ أَوْ كَانَ نَازِلاً .

(و) يُسْنُّ (سُؤَالُ الرَّحْمَةِ) بِنَحْوِ : رَبِّ ؛ أَغْفِرْ وَأَرْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ (عِنْدَ) قِرَاءَةِ آيَةِ رَحْمَةٍ ، وَالْإِسْتِعَاذَةُ بِنَحْوِ : رَبِّ أَعْذِنِي مِنْ عَذَابِكَ (عِنْدَ) قِرَاءَةِ آيَةِ عَذَابٍ (نَحْوِ : ﴿حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ .

(و) يُسْنُّ (التَّسْبِيحُ عِنْدَ) قِرَاءَةِ (آيَةِ التَّسْبِيحِ) (نَحْوِ : ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ .

(و) يُسْنُّ (عِنْدَ) قِرَاءَةِ (آخِرِ) سُورَةِ (وَالَّتَيْنِ) ، وَآخِرِ سُورَةِ (الْقِيَامَةِ) أَنْ يَقُولَ : (بَلَى ، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ) .

(و) عِنْدَ قِرَاءَةِ (آخِرِ) سُورَةِ (الْمُرْسَلَاتِ) : آمَنَّا بِاللَّهِ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ الْإِمَامُ (وَالْمُنْفَرِدُ) لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ ، (وَالْمَأْمُومُ) لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ أَوْ نَفْسِهِ حَيْثُ سُنَّتْ لَهُ ، وَغَيْرُ الْمَصْلِيِّ لِكُلِّ قِرَاءَةٍ سَمِعَهَا .

(وَيَجْهَرَانِ) أَيِ : الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ ، وَكَذَا الْمُنْفَرِدُ (بِهِ) أَيِ : بِمَا ذُكِرَ (فِي الْجَهْرِيَّةِ) كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ» .

وَالْتَكْبِيرُ لِلِإِنْتِقَالِ وَمَدُّهُ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي بَعْدَهُ إِلَّا فِي الْإِعْتِدَالِ ، فَيَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ .

فَضَائِلُ

وَيُسَنُّ فِي الرُّكُوعِ مَدُّ الظَّهْرِ وَالْعُنُقِ ، وَنَضْبُ سَاقَيْهِ وَفَخَذَيْهِ . وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ ، وَتَفْرِيقُ الْأَصَابِعِ ، وَتَوَجُّيْهَا لِلْقِبْلَةِ ، وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ ، وَثَلَاثًا أَفْضَلُ

(وَ) يُسَنُّ لِكُلِّ مَصَلٍّ (التَّكْبِيرُ لِلِإِنْتِقَالِ) مِنْ رُكْنٍ إِلَى آخَرَ ، فَيُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ وَمِنْ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ .

وَيُسَنُّ ابْتِدَاؤُهُ عِنْدَ أَوَّلِ هَوِيٍّ أَوْ رَفْعِهِ ، (وَمَدُّهُ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي بَعْدَهُ) وَإِنْ جَلَسَ لِلاِسْتِرَاحَةِ ؛ لِلِاتِّبَاعِ ، وَلَثَلَا يَخْلُو جُزْءٌ مِنْ صَلَاتِهِ عَنِ الذِّكْرِ ، وَالْمَدُّ الْمَذْكُورُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى لَامِ الْجَلَالَةِ (إِلَّا فِي الْإِعْتِدَالِ) وَلَوْ لِثَانِي قِيَامِ الْكُسُوفِ ، (فَيَقُولُ) إِمَامًا كَانَ أَوْ مُنْفَرِدًا أَوْ مَأْمُومًا مُبَلِّغًا أَوْ غَيْرَهُ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) لِلِاتِّبَاعِ ؛ أَيِ : تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْهُ حَمْدَهُ ، وَيَحْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِقَوْلِهِ : (مَنْ حَمِدَ اللَّهَ . . سَمِعَهُ) .

(فَضَائِلُ)

فِي سُنَنِ الرُّكُوعِ

(وَيُسَنُّ فِي الرُّكُوعِ مَدُّ الظَّهْرِ وَالْعُنُقِ) حَتَّى يَسْتَوِيََا كَالصَّفِيحَةِ ؛ لِلِاتِّبَاعِ ، فَإِنْ تَرَكَ ذَلِكَ . . كُرْهٌ .

(وَنَضْبُ سَاقَيْهِ وَفَخَذَيْهِ) لِأَنَّهُ أَعُونُ عَلَى مَدِّ الظَّهْرِ وَالْعُنُقِ .

(وَ) يُسَنُّ فِيهِ أَيْضًا (أَخْذُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ) مَعَ تَفْرِيقِهِمَا (وَتَفْرِيقِ الْأَصَابِعِ) لِلِاتِّبَاعِ .

وَيُسَنُّ كَوْنُهُ تَفْرِيقًا وَسَطًا ، (وَتَوَجُّيْهَا لِلْقِبْلَةِ) لَا يَمَنَةً وَلَا يَسْرَةً ؛ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ الْجِهَاتِ ، (وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ) وَيَحْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِمَرَّةٍ وَلَوْ بِنَحْوِ : (سُبْحَانَ اللَّهِ) ، (وَ) قَوْلُهُ ذَلِكَ (ثَلَاثًا) فَخَمْسًا ، فَسَبْعًا ، فَتِسْعًا ، فَإِحْدَى عَشْرَةَ (أَفْضَلُ) لِلِاتِّبَاعِ .

وَيَزِيدُ الْمُنفَرِدُ وَإِمَامٌ مَحْضُورِينَ رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ : اَللَّهُمَّ ؛ لَكَ رَكَعْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي ، وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي ، وَمَا أَسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

فَضَائِلُ

وَيُسْنُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ لِلْإِعْتِدَالِ أَنْ يَقُولَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَإِذَا أَسْتَوَى قَائِمًا . . قَالَ : رَبَّنَا ؛ لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ . وَيَزِيدُ الْمُنفَرِدُ وَإِمَامٌ مَحْضُورِينَ رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ : أَهْلُ

(وَيَزِيدُ الْمُنفَرِدُ) إِنْ شَاءَ - (وَ) كَذَا (إِمَامٌ) جَمَعَ (مَحْضُورِينَ رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ) بِالشَّرْطِ السَّابِقَةِ ، وَإِلَّا . . أَقْتَصَرَ عَلَى التَّسْبِيحِ ثَلَاثًا - : (اَللَّهُمَّ ؛ لَكَ رَكَعْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي ، وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي ، وَمَا أَسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي) أَيِ : حَمَلْتُهُ ، وَهُوَ جَمِيعُ الْجَسَدِ ، فَيَكُونُ مِنْ ذِكْرِ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ (لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ : (لَكَ) وَذَلِكَ لِلتَّبَاعِ .

(فَضَائِلُ)

فِي سُنَنِ الْأَعْتِدَالِ

(وَيُسْنُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ لِلْإِعْتِدَالِ أَنْ يَقُولَ) عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّفْعِ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) إِمَامًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ، كَمَا مَرَّ .

(فَإِذَا أَسْتَوَى قَائِمًا . . قَالَ : رَبَّنَا ؛ لَكَ الْحَمْدُ) أَوْ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، أَوْ : اَللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، أَوْ : وَلَكَ الْحَمْدُ ، أَوْ : لَكَ الْحَمْدُ رَبَّنَا ، أَوْ : الْحَمْدُ لِرَبَّنَا ؛ لِلتَّبَاعِ ، (مِلْءُ السَّمَاوَاتِ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ^(١) ؛ أَيِ : مَالًا ، بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ جَسَمًا ، (وَمِلْءُ الْأَرْضِ ، وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) أَيِ : كَالْكُرْسِيِّ وَالْعَرْشِ وَغَيْرِهِمَا ، مِمَّا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى .

(وَيَزِيدُ الْمُنفَرِدُ وَإِمَامٌ مَحْضُورِينَ رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ) بِالشَّرْطِ السَّابِقَةِ : (أَهْلُ) أَيِ :

(١) بالرفع صفة (الحمد) ، أو خبر مبتدأ محذوف ، وبالنصب حالاً ؛ أَيِ : مَالًا ، وهو معروف في روايات الحديث .

الْثَنَاءِ وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ . وَالْقُنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ ، وَأَفْضَلُهُ : اللَّهُمَّ ؛ أَهْدِنِي فِيْمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيْمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّيْنِي فِيْمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لِي فِيْمَا أُعْطِيتَ ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ؛ فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ، فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . وَيَأْتِي الْإِمَامُ

يا أهل^(١) (الْثَنَاءِ) أي : المَدْح (وَالْمَجْدِ) أي : الْعَظَمَةِ ، (أَحَقُّ) مبتدأ ، (مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ) جملة معترضة (لَا مَانِعَ) خبرٌ ، (لِمَا أُعْطِيتَ ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ) أي : صاحب الغنى ، (مِنْكَ) أي : عندك (الْجَدُّ) أي : الغنى ، وَإِنَّمَا يَنْفَعُهُ مَا قَدَّمَهُ مِنْ أَعْمَالٍ الْبَرِّ ؛ وذلك لِلاتِّبَاعِ .

(وَ) يُسْنُ (الْقُنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ) بعدَ الَذِّكْرِ الرَّاتِبِ ، وهو إلى : « مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » لِمَا صَحَّ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَا زَالَ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا) .

وَيَحْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بآيَةٍ فِيهَا دَعَاءٌ إِنْ قَصَدَهُ ، وَبَدْعَاءٌ مُحْضٍ وَلَوْ غَيْرَ مَأْثُورٍ إِنْ كَانَ بِأُخْرَوِيٍّ وَحْدَهُ ، أَوْ مَعَ دُنْيَوِيٍّ .

(وَأَفْضَلُهُ) ما وردَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ وهو : (اللَّهُمَّ ؛ أَهْدِنِي فِيْمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيْمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّيْنِي فِيْمَنْ تَوَلَّيْتَ) أي : معهم ، (وَبَارِكْ لِي فِيْمَا أُعْطِيتَ ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ؛ فَإِنَّكَ) زيادةُ الْفَاءِ فِيهِ أَخَذَتْ مِنْ وَرُودِهَا فِي قُنُوتِ أَلْوَتَرِ (تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، وَإِنَّهُ) فِي الْوَاوِ هُنَا ما ذَكَرَ فِي الْفَاءِ (لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ) .

ولا بأسَ بزيادةِ : (فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، وَيَأْتِي الْإِمَامُ) بِهِ^(٢)

(١) قال العلامة الكردي رحمه الله تعالى في « الحواشي المدنية » (١ / ١٦٩) : (أشار به إلى أنه منصوب على النداء ؛ لأنه مضاف ، واقتصر عليه لقول « المجموع » : إنه المشهور ؛ وإلا . . . ففي « التحفة » وغيرها : يجوز الرفع بتقدير أنت . اهـ ، فيكون خبر مبتدأ محذوف) .

(٢) في (أ) و (ب) : كلمة (به) من المتن .

بَلَفْظِ الْجَمْعِ . وَتُسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخِرَهُ . وَرَفَعُ الْيَدَيْنِ فِيهِ . وَالْجَهْرُ بِهِ لِلْإِمَامِ . وَتَأْمِينُ الْمُأْمُومِ لِلدُّعَاءِ ، وَيُشَارِكُهُ فِي الثَّنَاءِ . وَقُنُوتُهُ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ قُنُوتَ إِمَامِهِ ، وَيَقْنُتُ فِي سَائِرِ الْمَكْتُوباتِ لِلنَّازِلَةِ

(بَلَفْظُ الْجَمْعِ) وكذا سائر الأذكار ؛ لخبر فيه إلاَّ أَلْتِي وردت بصيغة الانفراد ؛ نحو : (رَبِّ اغْفِرْ لِي . . .) إلى آخره ، بين السجدين .

(وَتُسَنُّ الصَّلَاةُ) وَالسَّلَامُ (عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وآله وصحبه (آخِرُهُ) لِلاتِّبَاعِ فِي الصَّلَاةِ ، وقياساً في الباقي (وَرَفَعُ الْيَدَيْنِ) مكشوفتين إلى السَّمَاءِ (فِيهِ) أَي : وَلَوْ فِي حَالَةِ الثَّنَاءِ ، كسائر الأدعية ، وَيَجْعَلُ - فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ - ظَهَرَ كَفِّهِ إِلَى السَّمَاءِ إِنْ دَعَا لِرَفْعِ بَلَاءٍ وَقَعَ بِهِ ، وَعَكْسَهُ إِنْ دَعَا لِتَحْصِيلِ شَيْءٍ كَرَفَعَ بَلَاءَهُ عَنْهُ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عَمَرِهِ .

وَلَا يُسَنُّ مَسْحُ الْوَجْهِ بِهَمَا عَقِبَ الْقُنُوتِ ، بَلْ يُكْرَهُ مَسْحُ نَحْوِ الصَّدْرِ .

(وَالْجَهْرُ بِهِ لِلْإِمَامِ) فِي الْجَهْرِيَّةِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ^(١) ، وَلَيْكِنْ الْجَهْرُ بِهِ دُونَ جَهْرِهِ بِالْقِرَاءَةِ ، أَمَّا الْمُنْفَرِدُ . . . فَيُسَرُّ بِهِ مَطْلَقاً .

(وَتَأْمِينُ الْمُأْمُومِ) جَهراً إِذَا سَمِعَ قُنُوتَ إِمَامِهِ (لِلدُّعَاءِ) مِنْهُ ، وَمِنْ الدُّعَاءِ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَيُؤَمِّنُ لَهَا ، (وَيُشَارِكُهُ فِي الثَّنَاءِ) سِرّاً ، وَهُوَ : (فَإِنَّكَ تَقْضِي . . .) إِلَى آخِرِهِ فَيَقُولُهُ سِرّاً ، أَوْ يَقُولُ : (أَشْهَدُ) أَوْ : (بَلَى) ، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ) ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، أَوْ يَسْتَمِعُ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى .

(وَ) يُسَنُّ (قُنُوتُهُ) سِرّاً (إِنْ لَمْ يَسْمَعْ قُنُوتَ إِمَامِهِ) كَبَقِيَّةِ الْأَذْكَارِ وَالِدَّعَوَاتِ الَّتِي لَا يَسْمَعُهَا .

(وَيَقْنُتُ) نَدْباً (فِي) اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ (سَائِرِ) أَي : بَاقِي (الْمَكْتُوباتِ لِلنَّازِلَةِ) إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ أَوْ بَعْضِهِمْ - إِنْ عَادَ نَفْعُهُ عَلَيْهِمْ كَالْعَالِمِ وَالشُّجَاعِ - سِوَاءِ الْخَوْفِ مِنْ نَحْوِ عَدُوٍّ وَلَوْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْقَحْطِ وَالْجَرَادِ ، وَالْوَبَاءِ وَالطَّاعُونِ وَنَحْوِهَا ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَعَلَ ذَلِكَ شَهْراً) لِدَفْعِ ضَرَرِ عَدُوِّهِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ .

وَخَرَجَ بِـ (الْمَكْتُوبَةِ) : الْقُنْلُ وَالْمَنْدُورَةُ وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ ، فَلَا يُسَنُّ فِيهَا .

(١) قال الإمام الرملي رحمه الله تعالى في « نهاية المحتاج » (٥٠٦/١) : (« و » الصحيح : « أن الإمام يجهر به » استجباً في السرية ؛ كَأَنْ قُضِيَ صَبَاحاً أَوْ وَتَرَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) .

وَيُسَنُّ فِي السُّجُودِ : وَضْعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ مَكْشُوفاً . وَمُجَافَاةُ الرَّجُلِ مِرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَيُجَافِي فِي الرُّكُوعِ أَيْضاً ، وَتَضُمُّ الْمَرْأَةُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ . وَسُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ ، وَثَلَاثاً أَفْضَلُ ، وَيَزِيدُ الْمُتَنَفِّرُ وَإِمَامُ مَحْضُورِينَ رَضُوا : سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ ، اللَّهُمَّ ؛ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ؛

(فَضَائِلُ)

في سنن السُّجُودِ

(وَيُسَنُّ فِي السُّجُودِ وَضْعُ رُكْبَتَيْهِ) أَوَّلًا ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَخِلَافُهُ مَنْسُوخٌ عَلَى مَا فِيهِ ، (ثُمَّ يَدَيْهِ ، ثُمَّ جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ) مَعًا .

وَيُسَنُّ كَوْنُهُ (مَكْشُوفاً) قِيَاساً عَلَى كَشْفِ الْيَدَيْنِ ، وَكُفْرُهُ مُخَالَفَةُ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ وَعَدَمُ وَضْعِ الْأَنْفِ .

(وَ) يُسَنُّ فِيهِ أَيْضاً (مُجَافَاةُ الرَّجُلِ) أَيِ : الذِّكْرِ وَلَوْ صَبِيًّا ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوْرًا (مِرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذَيْهِ) وَتَفْرِيقُ رُكْبَتَيْهِ ، (وَيُجَافِي فِي الرُّكُوعِ) كَذَلِكَ (أَيْضاً) لِلاتِّبَاعِ إِلَّا فِي رَفْعِ الْبَطْنِ عَنِ الْفَخْذَيْنِ فِي الرُّكُوعِ . . فَبِالْقِيَاسِ .

(وَتَضُمُّ الْمَرْأَةُ) أَيِ : الْأُنْثَى وَلَوْ صَغِيرَةً ، وَمِثْلُهَا الْخَتْنُ (بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ) فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ كَغَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا وَأَحْوَطُ لَهُ ، وَلَوْ أَسْتَمْسَكَ حَدَثُ السَّلْسِ بِالضَّمِّ . . فَالَّذِي يَظْهَرُ - أَخَذًا مِنْ كَلَامِهِمْ - وَجُوبُ الضَّمِّ .

(وَ) يُسَنُّ فِي السُّجُودِ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ) لِلاتِّبَاعِ ، وَأَقْلُهُ مَرَّةً ، وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً ، (وَ) كَوْنُهُ (ثَلَاثًا) لِلإِمَامِ (أَفْضَلُ) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ .

(وَيَزِيدُ الْمُتَنَفِّرُ وَإِمَامُ مَحْضُورِينَ رَضُوا) بِالشَّرْطِ السَّابِقَةِ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَى إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً .

ثُمَّ (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) وَهُوَ جَبْرِيلُ ، وَقِيلَ غَيْرُهُ ، (اللَّهُمَّ ؛ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ،

بَحْوَلِهِ وَقُوَّتِهِ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ . وَاجْتِهَادُ الْمُنفَرِدِ فِي الدُّعَاءِ فِي سُجُودِهِ . وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْفَخْذَيْنِ . وَوَضْعُ الْكَفَّيْنِ حَدَوَّ الْمَنْكَبَيْنِ ، وَضَمُّ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَاسْتِقْبَالُهَا وَنَشْرُهَا . وَنَضْبُ الْقَدَمَيْنِ وَكَشْفُهُمَا وَإِبْرَازُهُمَا مِنْ ثَوْبِهِ ، وَتَوَجُّيْهُ أَصَابِعِهِمَا لِلْقِبْلَةِ وَالْإِعْتِمَادُ عَلَى بَطُونِهِمَا .

فَضَائِلُ

وَيُسْنُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ الْإِفْتِرَاشُ ، وَوَضْعُ يَدَيْهِ قَرِيباً مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، ...

بَحْوَلِهِ وَقُوَّتِهِ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (لِاتِّبَاعِ .

(وَ) يُسْنُ (اجْتِهَادُ الْمُنفَرِدِ) وَإِمَامٍ مِنْ مَرَّ (فِي الدُّعَاءِ فِي سُجُودِهِ) سَيِّماً بِالْمَأْثُورِ فِيهِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ ؛ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ - أَيِ : مِنْ رَحْمَتِهِ وَلُطْفِهِ بِهِ وَإِنْعَامِهِ عَلَيْهِ - وَهُوَ سَاجِدٌ ؛ فَأَكْثَرُوا فِيهِ الدُّعَاءَ » .

(وَ) يُسْنُ فِيهِ أَيْضاً لِكُلِّ مُصَلٍّ (التَّفْرِقَةُ) بِقَدْرِ شِبْرِ (بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَالْفَخْذَيْنِ ^(١)) ، وَوَضْعُ الْكَفَّيْنِ حَدَوَّ الْمَنْكَبَيْنِ (لِاتِّبَاعِ ؛ وَهُوَ : مَجْتَمِعُ عَظْمِ الْكَتِفِ وَالْعُضْدِ ، وَضَمُّ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَاسْتِقْبَالُهَا وَنَشْرُهَا) ^(٢) لِلْقِبْلَةِ ؛ لِاتِّبَاعِ ، (وَنَضْبُ الْقَدَمَيْنِ وَكَشْفُهُمَا) حَيْثُ لَا خُفٌّ ، (وَإِبْرَازُهُمَا مِنْ ثَوْبِهِ ، وَتَوَجُّيْهُ أَصَابِعِهِمَا لِلْقِبْلَةِ ، وَالْإِعْتِمَادُ عَلَى بَطُونِهِمَا) لِأَنَّ ذَلِكَ أَعُونُ عَلَى الْحَرَكَةِ ، وَأَبْلَغُ فِي الْخُشُوعِ وَالتَّوَاضُّعِ .

(فَضَائِلُ)

فِي سُنَنِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

(وَيُسْنُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ الْإِفْتِرَاشُ) الْآتِي ، (وَوَضْعُ يَدَيْهِ) فِيهِ عَلَى فَخْذَيْهِ ، وَكَوْنُ مَوْضِعِهِمَا (قَرِيباً مِنْ رُكْبَتَيْهِ) بِحَيْثُ تُسَامِتُ رُؤُوسُهُمَا الرُّكْبَةَ ، وَلَا يَضُرُّ فِي أَصْلِ الشَّئْنَةِ أَنْعَاطُ

(١) كلمة : (والفخذين) : شرح في (ج) ، وقال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل »

(٢ / ٢٤٤) : (وليس في نسخة باعثن هذا الأخير - أي : والفخذين - فليراجع) .

(٢) في (ج) : (واستقبالهما ونشرهما) .

وَنَشْرُ أَصَابِعِهِمَا وَضَمُّهُمَا قَائِلًا : رَبِّ ؛ أَغْفِرْ لِي وَأَرْحَمْنِي ، وَأَجْبُرْنِي وَأَرْزُقْنِي ، وَأَرْزُقْنِي وَأَهْدِنِي ، وَعَافِنِي وَأَعْفُ عَنِّي . وَتُسَنُّ جِلْسَةُ خَفِيفَةٍ لِلِاسْتِرَاحَةِ قَدَرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ كُلِّ سَجْدَةٍ يَقُومُ عَنْهَا إِلَّا سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ . وَالْإِعْتِمَادُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ عِنْدَ الْقِيَامِ .

رؤوس أصابعهما على رُكبتيه .

وَعُلِمَ مِمَّا قَرَّرْتُ بِهِ كَلَامَهُ : أَنَّهُ لَوْ جَلَسَ ثُمَّ سَجَدَ وَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ . . صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ بَطْلَانَهَا .

(وَنَشْرُ أَصَابِعِهِمَا وَضَمُّهُمَا) صَوَّبَ الْقِبْلَةَ (قَائِلًا : رَبِّ ؛ أَغْفِرْ لِي وَأَرْحَمْنِي ، وَأَجْبُرْنِي وَأَرْزُقْنِي ، وَأَرْزُقْنِي وَأَهْدِنِي وَعَافِنِي) لِلاتِّبَاعِ ، (وَأَعْفُ عَنِّي) وَهَذَا زَادَهُ كَالْغَزَالِيِّ ؛ لِمُنَاسِبَتِهِ لِمَا قَبْلَهُ .

(وَتُسَنُّ جِلْسَةُ خَفِيفَةٍ لِلِاسْتِرَاحَةِ) لِلاتِّبَاعِ ، وَتُسَنُّ كَوْنُهَا (قَدَرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) فَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ أَدْنَى زِيَادَةٍ . . كُرْهٌ ، أَوْ قَدَرِ التَّشَهُّدِ . . بَطَلَتْ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّ تَطْوِيلَ جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ كَتَطْوِيلِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ .
وَمَحَلُّهَا (بَعْدَ كُلِّ سَجْدَةٍ يَقُومُ عَنْهَا) .

وَتُسَنُّ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ تَرْكِهِ ، وَفِي غَيْرِ الْعَاشِرَةِ لِمَنْ صَلَّى عَشْرَ رَكَعَاتٍ مَثَلًا بِتَشَهُّدٍ وَاحِدٍ ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَقَدْ تَحْرُمُ إِنْ فَوَّتَتْ بَعْضَ (الْفَاتِحَةِ) لِكُونِهِ بَطِيءَ النَّهْضَةِ أَوْ الْقِرَاءَةِ وَالْإِمَامُ سَرِيعُهَا ؛ وَهِيَ فَاصِلَةٌ وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَوَّلَى وَلَا مِنَ الثَّانِيَةِ .

وَتُسَنُّ بَعْدَ كُلِّ سَجْدَةٍ (إِلَّا) بَعْدَ (سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ) لِأَنَّهَا لَمْ تَرُدَّ فِيهَا .

(وَ) يُسَنُّ لِكُلِّ مَصَلٍّ (الْإِعْتِمَادُ بِيَدَيْهِ) أَيِ : بِبَطْنَيْهِمَا مَبْسُوطَتَيْنِ (عَلَى الْأَرْضِ عِنْدَ الْقِيَامِ) عَنْ سَجْدَةٍ أَوْ قَعُودٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ ضَعِيفٌ .

فَضْلُكَ

وَيُسْنُ فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ التَّوَرُّكُ ؛ وَهُوَ : أَنْ يُخْرِجَ رِجْلَهُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ وَيُلْصِقَ .
وَرِكَهَ بِالْأَرْضِ إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَيْهِ سُجُودٌ سَهْوٍ أَوْ مَسْبُوقًا . . . فَيَقْتَرِشُ ، وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُسْرَى
عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى فِي الْجُلُوسِ لِلتَّشَهُّدِ وَغَيْرِهِ ؛ مَبْسُوطَةً مَضْمُومَةً ، مُحَاذِيًا بِرُؤُوسِهَا
طَرَفَ الرُّكْبَةِ

(فَضْلُكَ)

فِي سُنَنِ التَّشَهُّدِ

(وَيُسْنُ) لكلّ مصلٍّ (فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ التَّوَرُّكُ ؛ وَهُوَ : أَنْ يُخْرِجَ رِجْلَهُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ وَيُلْصِقَ
وَرِكَهَ بِالْأَرْضِ) لِلتَّبَاعِ (إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَيْهِ سُجُودٌ سَهْوٍ) وَلَمْ يَرِدْ تَرْكُهُ ، سَوَاءً أَرَادَ فَعَلَهُ أَوْ أَطْلَقَ عَلَى
الْأُوجِهِ (أَوْ) كَانَ (مَسْبُوقًا ^(١) ، فَيَقْتَرِشُ) كُلُّ مِنْهُمَا ، وَلَا يَتَوَرَّكُ كَمَا فِي سَائِرِ جَلَسَاتِ الصَّلَاةِ
مَا عدا مَا ذَكَرَ ؛ لِلتَّبَاعِ .

والافتراشُ : أَنْ يَجْلِسَ عَلَى كَعْبِ يُسْرَاهُ بِحَيْثُ يَلِي ظَهْرُهَا الْأَرْضَ ، وَيَنْصَبَ يُمْنَاهُ ، وَيَضَعُ
بَطُونَ أَصَابِعِهَا عَلَى الْأَرْضِ وَرُؤُوسِهَا لِلْقَبْلَةِ .

(وَيَضَعُ) نَدْبًا (يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى فِي الْجُلُوسِ لِلتَّشَهُّدِ وَغَيْرِهِ) مِنْ سَائِرِ جَلَسَاتِ
الصَّلَاةِ ^(٢) ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ يُسْنُ وَضْعُ مِرْقَئِ يُسْرَاهُ وَسَاعِدِهَا أَيْضًا عَلَى الْفَخْذِ ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ
غَيْرُهُ ، وَعَلَيْهِ : لَا مَبَالَاةَ بِمَا فِيهِ مِنْ نَوْعِ عِزَّةٍ .

وَيُسْنُ كَوْنُ أَصَابِعِهَا (مَبْسُوطَةً مَضْمُومَةً) وَيُسْنُ كَوْنُهُ (مُحَاذِيًا بِرُؤُوسِهَا طَرَفَ الرُّكْبَةِ) بِحَيْثُ
تَسَامَتْهَا رُؤُوسُهَا ، وَلَا يَضُرُّ أَنْعَاطُهَا ، كَمَا مَرَّ .

(١) فِي غَيْرِ (ب) : (« أَوْ مَسْبُوقٌ » وَالْأَوَّلَى : مَسْبُوقًا) وَقَدْ قَالَ الْعَلَامَةُ بَاعِشُنَ الْحَضْرَمِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي
« بَشْرَى الْكَرِيم » (ص ٢٣٨) : (وَقَوْلُهُ : « أَوْ مَسْبُوقٌ » بِالرَّفْعِ . . لَا يَخْفَى مَا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى خَبَرِ
« كَانَ » ، أَوْ عَلَى « مَنْ » ، وَهُوَ مُسْتَنَى مِنْ كَلَامٍ تَأَمَّ مَوْجِبٌ ، وَعَلَى كُلِّ يَجِبُ النِّصْبُ فِيهِ ، وَيُمْكِنُ أَنَّهُ كَتَبَهُ
بِلَا أَلْفٍ عَلَى لُغَةٍ رُبْعِيَّةٍ ، أَوْ أَنَّهُ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ لـ « مَنْ » مَحْذُوفَةٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : « أَوْ مَنْ
هُوَ مَسْبُوقٌ » ، فَالْمَعْطُوفُ « مَنْ » الْمَحْذُوفَةُ لَا « مَسْبُوقٌ » . وَقَدْ انْتَفَى الْإِشْكَالُ بِمَا أُثْبِتَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (وَكَذَا يُسْنُ لِمَنْ لَمْ يَحْسُنِ التَّشَهُّدَ وَجَلَسَ لَهُ ؛ فَإِنَّهُ يُسْنُ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ ، وَكَذَا لَوْ صَلَّى مِنْ
اضْطِجَاعٍ أَوْ اسْتِلْقَاءٍ عِنْدَ جَوَازِ ذَلِكَ ، وَلَمْ أَرِ مِنْ تَعْرِضٍ لِهَذَا . اهـ « خُطِيب » [٢٦٦ / ١]) .

وَوَضَعَ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى طَرَفِ الرُّكْبَةِ الْيُمْنَى ، وَيَقْبِضُ فِي الشَّهْدَيْنِ أَصَابِعَهَا إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ فَيُرْسِلُهَا ، وَيَضَعُ الْإِبْهَامَ تَحْتَهَا كَعَاقِدٍ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ . وَرَفَعَهَا عِنْدَ قَوْلِهِ : (إِلَّا اللَّهُ) بِلَا تَحْرِيكِ . وَأَكْمَلَ الشَّهْدَ : اَللّٰحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ ، اَلصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ، اَلسَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، اَلسَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ اَلصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ

(وَ) يُسَنُّ (وَضَعَ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى طَرَفِ الرُّكْبَةِ الْيُمْنَى) كَذَلِكَ فِي كُلِّ جُلُوسٍ مَا عَدَا جُلُوسَ الشَّهْدِ ، (وَيَقْبِضُ فِي) الْجُلُوسِ لِأَجْلِ (اَلشَّهْدَيْنِ) الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ (أَصَابِعَهَا) اَلْخِنْصِرَ وَالْبَنْصِرَ وَالْوَسْطَى (إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ فَيُرْسِلُهَا) مَمْدُودَةً ، (وَيَضَعُ الْإِبْهَامَ) أَي : رَأْسَهَا (تَحْتَهَا) أَي : عِنْدَ أَسْفَلِهَا ، عَلَى حَرْفِ الرَّاحَةِ (كَعَاقِدٍ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ) لِلاتِّبَاعِ ، وَكَوْنُ هَذِهِ اَلْكِفَيَّةِ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ طَرِيقَةً لِبَعْضِ اَلْحُسَابِ ، وَأَكْثَرُهُمْ يُسَمُّونَهَا تِسْعَةً وَخَمْسِينَ ، وَآثَرُ اَلْفُقَهَاءِ الْأَوَّلِ تَبْعًا لِلْفِظِ اَلْخَبِيرِ .

وَلَوْ أُرْسِلَ الْإِبْهَامُ وَالسَّبَابَةُ مَعًا ، أَوْ قَبِضَهَا فَوْقَ اَلْوَسْطَى ، أَوْ حَلَّقَ بَيْنَهُمَا بِرَأْسِهِمَا ، أَوْ بَوَضَعَ أَمْلَةً اَلْوَسْطَى بَيْنَ عَقْدَتِي الْإِبْهَامِ . . أَتَى بِالسَّنَةِ أَيْضًا ؛ لِوُرُودِ جَمِيعِ ذَلِكَ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ رِوَاةَهُ أَفْقَهُ .

(وَ) يُسَنُّ (رَفَعَهَا) أَي : اَلْمُسَبِّحَةَ ، مَعَ إِمَالَتِهَا قَلِيلًا ؛ لِخَبَرٍ صَحِيحٍ فِيهِ ، وَلِثَلَاثِ تَخْرُجَ عَنْ سَمْتِ الْقِبْلَةِ ، وَخُصَّتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ لَهَا اتِّصَالَ بِنَاطِ اَلْقَلْبِ ، فَكَانَ رَفْعُهَا سَبَبًا لِحُضُورِهِ ، (عِنْدَ) اَلْهَمْزَةِ مِنْ (قَوْلِهِ : إِلَّا اللَّهُ) لِلاتِّبَاعِ ، وَيَقْصَدُ : أَنَّ اَلْمَعْبُودَ وَاحِدٌ ؛ لِيَجْمَعَ فِي تَوْحِيدِهِ بَيْنَ اِعْتِقَادِهِ وَقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ ، وَيَسْتَدِيمُ رَفْعَهَا إِلَى اَلسَّلَامِ (بِلَا تَحْرِيكِ) لَهَا فَلَا يُسَنُّ بَلْ يُكْرَهُ وَإِنْ وَرَدَ فِيهِ حَدِيثٌ ؛ لِأَنَّ اَلْمُرَادَ بِاَلتَّحْرِيكِ فِيهِ اَلرَّفْعُ .

وَتُكْرَهُ اَلْإِشَارَةُ بِاَلْيَسْرَى وَلَوْ لَأَقْطَعَ ؛ لِفَوَاتِ سَنَةِ بَسْطِهَا .

(وَأَكْمَلَ الشَّهْدَ) مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ وَهُوَ : (اَلتَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ) أَي : اَلنَّامِيَّاتُ ، (اَلصَّلَوَاتُ) أَي اَلْخَمْسُ ، وَقِيلَ : اَلدُّعَاءُ بِخَيْرِ ، (اَلطَّيِّبَاتُ) - أَي : اَلصَّالِحَاتُ لِلثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ - (اللَّهُ ، اَلسَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، اَلسَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ اَلصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) .

وَفِي رِوَايَةٍ : (اَلتَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، اَلزَّكَايَاتُ لِلَّهِ ، اَلطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ، اَلصَّلَوَاتُ لِلَّهِ) .

وَأَكْمَلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ اَللَّهُمَّ ؛ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ
وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى
آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا
بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ . وَالِدُعَاءُ بَعْدَهُ بِمَا
شَاءَ ، وَأَفْضَلُهُ : اَللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ
الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ

وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ أَصَحُّ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا زِيَادَةٌ ؛ إِذِ الْمُبَارَكَاتُ تَمُّ بِمَعْنَى الرَّاكِيَاتِ هُنَا ، وَهُمَا
أَوَّلَى مِنْ خَيْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَإِنْ كَانَ أَصَحَّ مِنْهُمَا ؛ وَهُوَ : « اَلْتَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ،
السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ . . . » إِلَى آخِرِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : « وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » لِمَا فِيهِمَا
مِنْ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ ، وَلِتَأْخُزَ الْأَوَّلُ عَنْهُ ، وَمُوَافَقَتِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ نَحْيَةً مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَرَكَةً
طَيِّبَةً ﴾ .

(وَأَكْمَلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَعَلَى آلِهِ : مَا فِي « الْأَذْكَارِ » وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ
أَوَّلَى مِمَّا فِي « الرُّوضَةِ » لِزِيَادَتِهِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ : (اَللَّهُمَّ ؛ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ
الْأُمِّيِّ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى
مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي
الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ) .

وَلَا بِأَسَ زِيَادَةٍ (سَيِّدُنَا) قَبْلَ (مُحَمَّدٍ) ، وَخَبِرُ : « لَا تُسَيِّدُونِي فِي الصَّلَاةِ » .. ضَعِيفٌ ، بَلْ
لَا أَصْلَ لَهُ .

وَأَلْ إِبْرَاهِيمَ : إِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ وَالْهُمَا ، وَخُصَّ إِبْرَاهِيمُ بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ الرِّحْمَةَ وَالْبَرَكَهَ لَمْ
تَجْتَمِعَا لِنَبِيِّ غَيْرِهِ .

(وَ) يُسْنُ (الدُّعَاءُ بَعْدَهُ) أَيِ : بَعْدَ التَّشْهِيدِ الْأَخِيرِ (بِمَا شَاءَ ، وَأَفْضَلُهُ : اَللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ
مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ ^(١) الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ) بِالْحَاءِ

(١) (ب) (و) (د) : (ومن فتنه) .

الدَّجَالِ . وَمِنْهُ : اَللّٰهُمَّ ؛ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْمَغْرَمِ وَالْمَأْتَمِ . وَمِنْهُ : اَللّٰهُمَّ ؛ اَغْفِرْ لِيْ مَا قَدَّمْتُ وَمَا اَخَّرْتُ ، وَمَا اَسْرَرْتُ وَمَا اَعْلَنْتُ ، وَمَا اَسْرَفْتُ وَمَا اَنْتَ اَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، اَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَاَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لَا اِلَهَ اِلَّا اَنْتَ . وَيُكْرَهُ الْجَهْرُ بِالتَّشْهَدِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالِدُعَاءِ ، وَالتَّنْسِيحِ .

فَضْلًا

وَأَكْمَلُ السَّلَامِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ . وَيُسْنُ تَسْلِيْمَةً ثَانِيَةً ،

المهملة ؛ لِأَنَّهُ يَمْسَحُ الْأَرْضَ كُلَّهَا إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِيْنَةَ ، وبِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ ؛ لِمَسْحِ إِحْدَى عَيْنَيْهِ ، (الدَّجَالِ) أَيِ : الْكَذَّابِ ؛ لِلتَّبَاعِ . وفيه قولٌ بِالْجَوَابِ ، فكانَ أَفْضَلَ مِمَّا بَعْدَهُ .
(وَمِنْهُ : اَللّٰهُمَّ ؛ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْمَغْرَمِ وَالْمَأْتَمِ ، وَمِنْهُ : اَللّٰهُمَّ ؛ اَغْفِرْ لِيْ مَا قَدَّمْتُ وَمَا اَخَّرْتُ) ولا مانعَ مِنْ طَلَبِ مَغْفِرَةٍ مَا سَقِعُ إِذَا وَقَعَ ، فلا يَحْتَاجُ لِتَأْوِيلِ ذَلِكَ ، (وَمَا اَسْرَرْتُ وَمَا اَعْلَنْتُ ، وَمَا اَسْرَفْتُ ، وَمَا اَنْتَ اَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، اَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَاَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا اِلَهَ اِلَّا اَنْتَ) .
ومنه : « يا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِيْنِكَ » ، ومنه : « اَللّٰهُمَّ ؛ اِنِّيْ ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ اِلَّا اَنْتَ ؛ فَاغْفِرْ لِيْ مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ، وَارْحَمْنِيْ اِنَّكَ اَنْتَ الْغَفُوْرُ الرَّحِيْمُ » .

وروي : « كبيراً » - بِالْمَوْحَدَةِ ، وَالْمَثَلَةِ - فَيُسْنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، خلافاً لِمَنْ نازَعَ فِيهِ .
ويُسْنُ أَنْ يَجْمَعَ الْمَفْرُودُ وَإِمَامٌ مَنْ مَرَّ بِشَرْطِهِ بَيْنَ الْأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ فِي كُلِّ مَحَلٍّ ، لَكِنَّ الشُّنَّةَ هُنَا أَنْ يَكُونَ الدُّعَاءُ أَقْلٌ مِنَ التَّشْهَدِ وَالصَّلَاةِ .
(وَيُكْرَهُ) لِكُلِّ مَصْلٍ (الْجَهْرُ بِالتَّشْهَدِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالِدُعَاءِ ، وَالتَّنْسِيحِ) وسائرِ الْأَذْكَارِ الَّتِي لَا يُطْلَبُ فِيهَا الْجَهْرُ .

(فَضْلًا)

في سنن السلام

(وَأَكْمَلُ السَّلَامِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ) دونَ : (وبركاته) .
(وَيُسْنُ تَسْلِيْمَةً ثَانِيَةً) وَإِنْ تَرَكَهَا إِمَامُهُ ؛ لِلتَّبَاعِ . وقد تَحَرَّمَ إِنْ عَرَضَ عَقَبَ الْأَوَّلَى مُنَافٍ ؛

وَالْإِبْدَاءُ بِهِ مُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ ، وَالْإِلْتِفَاتُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ ؛ بَحِثُ يُرَى خَذُهُ الْإِيْمَنُ فِي الْأُولَى ، وَخَذُهُ الْإِيْسَرُ فِي الثَّانِيَةِ ؛ نَاوِيًا بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ عَلَى يَمِينِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَمُسْلِمِي إِنْسٍ وَجِنٍّ . وَيَنْوِي الْمَأْمُومُ بِتَسْلِيمَتِهِ الثَّانِيَةِ الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ إِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ . . فَبِالْأُولَى ، وَإِنْ كَانَ قُبَالَتَهُ . . تَخَيَّرَ ، وَبِالْأُولَى أَحَبُّ ، وَيَنْوِي الْإِمَامُ الرَّدَّ عَلَى الْمَأْمُومِ

كحَدَّث^(١) ، وخروج وقتِ جُمُعَةٍ ، وَنِيَّةُ إِقَامَةٍ ، وَهِيَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ جُزْءًا مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنَّهَا مِنْ تَوَابِعِهَا وَمَكْمَلَاتِهَا ، وَيُسْنُ فَصْلُهَا عَنِ الْأُولَى .

(وَالْإِبْدَاءُ بِهِ) أَي : بِالسَّلَامِ فِيهِمَا (مُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ) بِوَجْهِهِ ، أَمَّا بِصَدْرِهِ . . فَوَاجِبٌ ، (وَالْإِلْتِفَاتُ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ بَحِثُ يُرَى خَذُهُ الْإِيْمَنُ فِي الْأُولَى وَخَذُهُ الْإِيْسَرُ فِي الثَّانِيَةِ) لِلتَّبَاعِ . وَيُسْنُ لَهُ أَنْ يَكُونَ (نَاوِيًا بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى) مَعَ أَوَّلِهَا (الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ) خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهَا .

أَمَّا لَوْ نَوَى قَبْلَ الْأُولَى . . فَإِنْ صَلَاتُهُ تَبَطَّلُ ، أَوْ بَعْدَ أَوَّلِهَا . . فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُ أَصْلُ السُّنَّةِ ، وَلَا يَضُرُّ تَعْيِينَ غَيْرِ صَلَاتِهِ خَطَأً ، بِخِلَافِهِ عَمْدًا .

(وَ) يُسْنُ لِكُلِّ مُصَلٍّ (السَّلَامُ) أَي : نِيَّتُهُ (عَلَى مَنْ عَلَى يَمِينِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَمُسْلِمِي إِنْسٍ وَجِنٍّ ، وَيَنْوِي) نَدْبًا (الْمَأْمُومُ بِتَسْلِيمَتِهِ الثَّانِيَةِ الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ إِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ . . فَبِالْأُولَى) يَنْوِي الرَّدَّ عَلَيْهِ .

(وَإِنْ كَانَ) الْإِمَامُ (قُبَالَتَهُ . . تَخَيَّرَ) بَيْنَ أَنْ يَنْوِيَهُ عَلَيْهِ بِالْأُولَى أَوْ بِالثَّانِيَةِ ، (وَبِالْأُولَى أَحَبُّ) لِسَبْقِهَا ، (وَيَنْوِي الْإِمَامُ) الْإِبْدَاءَ عَلَى مَنْ عَلَى يَمِينِهِ بِالْأُولَى ، وَمَنْ عَلَى يَسَارِهِ بِالثَّانِيَةِ ، وَمَنْ خَلَفَهُ بَأَيُّهُمَا شَاءَ ، وَ(الرَّدَّ) بِالثَّانِيَةِ (عَلَى الْمَأْمُومِ) الَّذِي عَلَى يَسَارِهِ إِذَا لَمْ يَفْعَلِ السُّنَّةَ ؛ بَأَنْ سَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ الْإِمَامُ الثَّانِيَةَ وَلَمْ يَصْبِرْ إِلَى فِرَاقِهِ مِنْهَا .

وَيُسْنُ أَنْ يَنْوِي بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ الرَّدَّ عَلَى بَعْضٍ ، فَيَنْوِيهِ مَنْ عَلَى يَمِينِ الْمُسَلِّمِ بِالثَّانِيَةِ ، وَمَنْ

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : (أَوْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ ، أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ نَجَسٌ لَا يَعْضِي عَنْهُ ، أَوْ تَبَيَّنَ لَهُ خَطْوُهُ فِي الْجَهْدِ ، أَوْ أَعْتَقَتْ أُمَّةٌ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ ، أَوْ نَحَوَهُ ، أَوْ وَجَدَ الْعَارِي سِتْرَةً . ذَكَرَهُ فِي « الْخَادِم » ، وَيَسُنُّ إِذَا أَتَى بِهِمَا أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْغَزَالِيُّ فِي « الْإِحْيَاء » . « خَطِيب » [٢٧٤ / ١] .

يُنْدَبُ الذِّكْرُ وَالِدُّعَاءُ عَقِبَ الصَّلَاةِ ،

على يساره بالأولى ، ومن خلفه وأمامه بأيتهما شاء ، والأولى أولى لسبقها .
والأصل في ذلك : خبرُ البزارِ : (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُسَلِّمَ عَلَى أَيْمَتِنَا ، وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الصَّلَاةِ) .

وخبرُ الترمذي وحسنه : عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : (كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا ، وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا ، وَقَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا ، يَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ ، وَالنَّبِيِّينَ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) .

(فَضَائِلُ)

في سنن بعد الصَّلَاةِ وفيها

(يُنْدَبُ الذِّكْرُ وَالِدُّعَاءُ) الْمَأْثُورَانِ (عَقِبَ الصَّلَاةِ) ومن ذلك : (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ - ثَلَاثًا - اللَّهُمَّ ، أَنْتَ السَّلَامُ وَمَنْكَ السَّلَامُ ، تَبَارَكَتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) .

والتَّسْبِيحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَالتَّحْمِيدُ كَذَلِكَ ، وَالتَّكْبِيرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ ، أَوْ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتَمَامُ الْمِئَةِ : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) .

ومنه : « اللَّهُمَّ ؛ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ » ، وقراءة (الإخلاص) ، و(الْمُعَوِّذَتَيْنِ) ، وآية الكرسي ، و(الْفَاتِحَةِ) .

ومنه : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . . .) إِلَى آخِرِهِ ، بزيادة (يُخَيِّ وَيُحْيِي) عَشْرًا بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْمَغْرَبِ وَالْعَصْرِ ، و : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ .

وآية : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ . . . ﴾ ، و : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ ﴾ إِلَى ﴿ بَعَثَ حَسَابًا ﴾ ، وغير ذلك مما بسطته في « شرح مختصر أَرَوْضِ » مع بيان الترتيب والأكمل فيه^(١) .

(١) في هامش (ب) : (وَيُسَنُّ أَنْ يَبْدَأَ فِي هَذِهِ الْأَذْكَارِ بِالِاسْتِغْفَارِ ، قَالَ فِي « الْمَهْمَاتِ » : وَقَيَّدَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتِحْبَابَ إِكْثَارِ الدُّعَاءِ بِالْمُتَفَرِّدِ وَالْمَأْمُومِ ، وَنَقَلَ عَنْهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » ، لَكِنْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : يُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْتَصِرَ فِيهِمَا بِحُضْرَةِ الْمَأْمُومِينَ ؛ فَإِذَا انْصَرَفُوا . . . طَوَّلَ ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ . انْتَهَى ، وَهُمْ =

وَيُسِرُّ بِهِ ، إِلَّا الْإِمَامَ الْمُتَرِيدَ تَعْلِيمَ الْحَاضِرِينَ . . . فَيَجْهَرُ إِلَى أَنْ يَتَعَلَّمُوا . وَيُقْبَلُ عَلَى
الْمَأْمُومِينَ بِجَعْلٍ يَسَارِهِ إِلَى الْمُخْرَابِ . وَيُنْدَبُ فِيهِ وَفِي كُلِّ دُعَاءٍ رَفْعُ أَلْيَدَيْنِ ثُمَّ مَسْحُ
الْوَجْهِ بِهِمَا . وَالِدَعَوَاتُ الْمَأْثُورَةُ ،

(وَيُسِرُّ بِهِ) الْمُنْفَرِدُ وَالْمَأْمُومُ ، خلافاً لما يُوْهَمُهُ كلامُ « الْرَّوَضَةِ » (إِلَّا الْإِمَامَ الْمُتَرِيدَ تَعْلِيمَ
الْحَاضِرِينَ ، فَيَجْهَرُ بِهِ إِلَى أَنْ يَتَعَلَّمُوا) (١) وعليه حُمِلَتْ أَحَادِيثُ الْجَهْرِ بِذَلِكَ ، لكن استبعدت
الْأَذْرَعِي واختارَ نَدَبَ رَفْعِ الْجَمَاعَةِ أَصْوَاتُهُمْ بِالذِّكْرِ دائماً .

(وَيُقْبَلُ) الْإِمَامُ نَدَباً (عَلَى الْمَأْمُومِينَ) فِي الذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ عَقَبَ الصَّلَاةِ ، وَذَلِكَ (بِجَعْلٍ يَسَارِهِ
إِلَى الْمُخْرَابِ) وَبِمِنْهَ إِلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ ، وَقَوْلُ أَبِي الْعِمَادِ : يَحْرُمُ جُلُوسُهُ
بِالْمُخْرَابِ . . . مردودٌ .

(وَيُنْدَبُ فِيهِ) يعني : فِي الذِّكْرِ الَّذِي هُوَ دُعَاءٌ (وَفِي كُلِّ دُعَاءٍ رَفْعُ أَلْيَدَيْنِ) لِلاتِّبَاعِ ، وَلَوْ فَقَدَتْ
إِحْدَى يَدَيْهِ أَوْ كَانَ بِهَا عِلَّةٌ . . . رَفَعَ الْأُخْرَى ، وَيُكْرَهُ رَفْعُ أَلْيَدِ النَّجَسَةِ وَلَوْ بِحَائِلٍ .

وِغَايَةُ الرَّفْعِ حَذْوُ الْمَنْكِبِ إِلَّا إِذَا أَشَدَّ الْأَمْرُ ، قَالَ الْغَزَالِيُّ : وَلَا يَرْفَعُ بَصَرُهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَتُسْرُ
الْإِشَارَةُ بِسَبَابَتِهِ أَلْيَمْنَى ، وَتُكْرَهُ بِإِصْبَعَيْنِ ، (ثُمَّ مَسْحُ الْوَجْهِ بِهِمَا) لِلاتِّبَاعِ .

(وَ) يُنْدَبُ فِي كُلِّ دُعَاءٍ (الدَّعَوَاتُ الْمَأْثُورَةُ) عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَدْعِيَتِهِ ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ
يَضِيقُ نَطاقُ الْحَضَرِ عَنْهَا ؛ أَيِ : تَحْرِيفُهَا وَالْإِعْتِنَاءُ بِهَا ؛ لِمَزِيدِ بَرَكَتِهَا ، وَظُهُورِ رَجَاءِ اسْتِجَابَتِهَا
بِبَرَكَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَمِنْهَا :

« اَللّهُمَّ ؛ إِنِّي أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ ، وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ ، وَالْغَنِيْمَةَ
مِنْ كُلِّ بَرٍّ ، وَالْفَوْزَ بِالْجَنَّةِ ، وَالنَّجَاةَ مِنَ النَّارِ » .

« اَللّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ

= لا يمتنعون ذلك) . وفي هامشها أيضاً : (فائدة : قال بعض العلماء : خاطب الله هذه الأمة بقوله : ﴿ فَادْكُرُوا فِيَّ ﴾ ، فأمرهم أن يذكروه بغير واسطة ، وخاطب بني إسرائيل بقوله : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِي ﴾ ؛ لأنهم لم يعرفوا الله إلا بها ، فأمرهم أن يتصوروا النعم ؛ ليصلوا بها إلى ذكر المنعم . اهـ « خطيب » [٢٨٢ / ١] .
(١) في غير (ج) : (فيجهر إلى أن يتعلموا) .

وَالْحَمْدُ أَوَّلُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ . وَأَنْ يَنْصَرِفَ
 الْإِمَامُ عَقِبَ سَلَامِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ نِسَاءٌ . وَيَمُكِّثُ الْمَأْمُومُ حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ ، وَيَنْصَرِفَ
 فِي جِهَةِ حَاجَتِهِ ، وَإِلَّا . . . فَبِجِهَةِ يَمِينِهِ . وَأَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الشُّنَّةِ وَالْفَرْضِ بِكَلَامٍ أَوْ
 انْتِقَالٍ وَهُوَ أَفْضَلُ . وَالنَّفْلُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ

الْجُبْنِ وَالْبُخْلِ وَالْفَشْلِ ، وَمِنْ عَلَيَّةِ الدِّينِ ، وَقَهْرِ الرَّجَالِ » .

« اللَّهُمَّ ؛ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ ، وَدَرْكِ الشَّقَاءِ ، وَسُوءِ الْقَضَاءِ ، وَشَمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ » .

ومنها : ما مَرَّ آخِرَ التَّشَهُّدِ ، و : « اللَّهُمَّ ؛ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ » .

(وَ) يُسْتَفَى فِي كُلِّ دَعَاءٍ (الْحَمْدُ أَوَّلُهُ) (١) وَالْأَفْضَلُ تَحْرِيرُ مُجَامِعِهِ كـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُؤَافِي

نِعْمَتَهُ ، وَيُكَافِي مُزِيدَهُ ، يَا رَبَّنَا ؛ لَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِ وَجْهِكَ وَعَظِيمِ سُلْطَانِكَ) .

(وَالصَّلَاةُ) وَالسَّلَامُ (عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلُهُ) بَعْدَ الْحَمْدِ ، وَوَسْطُهُ ، (وَآخِرُهُ)

لِلاتِّبَاعِ .

(وَ) يُنْدَبُ (أَنْ يَنْصَرِفَ الْإِمَامُ) وَالْمَأْمُومُ وَالْمَنْفَرِدُ (عَقِبَ سَلَامِهِ) وَفِرَاغِهِ مِنَ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ

بَعْدَهُ (إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ) أَي : بِمَحَلِّ صَلَاتِهِ (نِسَاءً) أَوْ خُنَانِي ، وَإِلَّا . . . مَكَّثَ حَتَّى يَنْصَرِفَ .

(وَ) أَنْ (يَمُكِّثُ الْمَأْمُومُ) فِي مَصَلَاةٍ (حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ) مِنْ مَصَلَاةٍ إِنْ أَرَادَهُ عَقِبَ الذِّكْرِ

وَالدُّعَاءِ ؛ إِذْ يُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ الْأَنْصِرَافُ قَبْلَ ذَلِكَ حَيْثُ لَا عَذْرَ لَهُ .

(وَ) أَنْ (يَنْصَرِفَ فِي جِهَةِ حَاجَتِهِ) أَيَّ جِهَةٍ كَانَتْ ، (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ (. . . فَبِجِهَةِ

جِهَةِ يَمِينِهِ) يَنْصَرِفُ ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ .

(وَ) يُنْدَبُ (أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الشُّنَّةِ) الْقَبْلِيَّةِ وَالْبَعْدِيَّةِ (وَالْفَرْضِ بِكَلَامٍ أَوْ انْتِقَالٍ) مِنْ مَكَانِهِ الْأَوَّلِ

إِلَى آخَرٍ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْ وَضْعِ ذَلِكَ ، إِلَّا بَعْدَ مَا ذَكَرَ ، وَالْأَفْضَلُ الْفَصْلُ بَيْنَ الصُّبْحِ وَسُنَّتِهِ بِأَضْطِجَاعِ

عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(وَهُوَ) أَي : الْفَصْلُ بِالْانْتِقَالِ (أَفْضَلُ) تَكثِيرًا لِلْبِقَاعِ الَّتِي تَشْهَدُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(وَالنَّفْلُ) الَّذِي لَا تُسَنَّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ (فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ) مِنْهُ بِالْمَسْجِدِ ؛ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ « أَفْضَلُ

(١) (ج) و (د) : (« الْحَمْدُ لِلَّهِ » أَوَّلُهُ) .

وَمِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ : الْخُشُوعُ ، وَتَرْتِيلُ الْقِرَاءَةِ وَتَدْبِيرُهَا ، وَتَدْبِيرُ الذِّكْرِ ، وَالذُّخُولُ فِيهَا بِنَشَاطٍ وَفَرَاغٍ قَلْبٍ .

فَضَائِلُهَا

وَشُرُوطُ الصَّلَاةِ : الْإِسْلَامُ . وَالْتِمِيزُ . وَدُخُولُ الْوَقْتِ

صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ ، إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ ، وسواءُ كَانَ الْمَسْجِدُ خَالِيًا وَآمِنَ الرِّيَاءُ أَمْ لَا ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَيْسَ خَوْفُ الرِّيَاءِ فَقَطْ ، بَلْ مَعَ النَّظَرِ إِلَى عَوْدِ بَرَكَةِ صَلَاتِهِ عَلَى مَنْزِلِهِ .

(وَمِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ الْخُشُوعُ) بَلْ هُوَ أَهْمُهَا ؛ لِأَنَّ فَقْدَهُ يُوجِبُ عَدَمَ ثَوَابٍ مَا فَقَدَ فِيهِ مِنْ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا ، وَلِلْخِلَافِ الْقَوِيُّ فِي وَجُوبِهِ فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ ، وَهُوَ حُضُورُ الْقَلْبِ وَسُكُونُ الْجَوَارِحِ .
(وَتَرْتِيلُ الْقِرَاءَةِ وَتَدْبِيرُهَا ، وَتَدْبِيرُ الذِّكْرِ) لِأَنَّ ذَلِكَ أَعَوَّنَ عَلَى الْخُشُوعِ وَالْحُضُورِ فِيهِ .

(وَالذُّخُولُ فِيهَا) أَيِ : فِي الصَّلَاةِ (بِنَشَاطٍ) لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَمُّ الْمُنَافِقِينَ بِكَوْنِهِمْ إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ . قَامُوا كُسَالَى . (وَفَرَاغٌ قَلْبٍ) مِنَ الشَّوَاغِلِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَمِنَ التَّفَكُّرِ فِي غَيْرِ مَا هُوَ فِيهِ ، وَلَوْ فِي أَمْرِ مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَعَوَّنَ عَلَى الْحُضُورِ .

وَبَقِيَ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ شَيْءٌ كَثِيرٌ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ أَيْمَنَتِنَا : مَنْ صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ كَانَ عَلَيْهِ فِيهَا سِتُّ مِائَةِ سُنَّةٍ .

قَالَ النَّوَوِيُّ : (وَيُكْرَهُ تَرْكُ سُنَّةٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ) اهـ^(١)
أَيِ : فَيَنْبَغِي أَلْعَتْنَاءُ بِسُنَنِهَا ؛ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ قَدْ تَنَافَى الثَّوَابُ أَوْ تَبْطُلُهُ .

(فَضَائِلُهَا)

فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ

وَالشَّرْطُ : مَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِذَاتِهِ .
(وَشُرُوطُ) صَحَّةِ (الصَّلَاةِ الْإِسْلَامُ ، وَالْتِمِيزُ) لِمَا مَرَّ فِي الْوُضُوءِ ، (وَدُخُولُ الْوَقْتِ) وَلَوْ

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ الْكُرْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْحَوَاشِي الْمَدْنِيَّة » (١٧٩ / ١) : (نَقَلَهُ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ ، لَكِنْ قَالَ فِي « التَّحْفَةِ » بَعْدَ أَنْ نَظَرَ فِيهِ مَا نَصَحَ : « ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْكِرَاهَةَ إِنَّمَا هِيَ عِبَارَةٌ « الْمَهْذَبُ » ، فَعَدَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْهَا فِي شَرْحِهِ إِلَى التَّبَعِيرِ : « يَنْبَغِي لِلْمُصَلِّي أَنْ يَحَافِظَ عَلَى كُلِّ مَا نَدَبَ إِلَيْهِ » الدَّالُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ « الْمَهْذَبِ » بِالْكَرَاهَةِ : اصْطِلَاحَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْكَالَ » . اهـ ، وَعَلَيْهِ : فَفِي عَزْوِ الْكِرَاهَةِ إِلَى « الْمَجْمُوعِ » نَظَرٌ) .

وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَّتِهَا . وَالْأَلَّ يَعْتَقِدَ فَرْضاً مِنْ فُرُوضِهَا سُنَّةً . وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْحَدَثِ ، فَإِنْ سَبَقَهُ . . بَطَلَتْ . وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْخَبَثِ فِي الثُّوبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ . وَلَوْ تَنَجَّسَ بَعْضُ بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ وَجْهَهُ . . وَجَبَ

ظناً كما مرَّ ، (وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَّتِهَا) بتفصيله السَّابِقِ فِي الْوُضُوءِ ، فَلَا تَصَحُّ مِمَّنْ جَهِلَ فَرْضِيَّتِهَا ، بِخِلَافِ مَنْ عِلِمَهَا . . فَإِنَّهَا تَصَحُّ مِنْهُ مطلقاً إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِفَرْضِيٍّ مَعَيَّنٍ الْتَفْلِيَّةَ .
وَمِنْ ثَمَّ قَالَ : (وَالْأَلَّ يَعْتَقِدَ فَرْضاً) أَي : مَعَيَّناً (مِنْ فُرُوضِهَا سُنَّةً) لِإِخْرَاجِهِ حِينَئِذٍ الْفَرْضَ عَنْ حَقِيقَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ .

(وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْحَدَثِ)^(١) الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ ، (فَإِنْ سَبَقَهُ . . بَطَلَتْ) وَإِنْ كَانَ فَاقَدَ الطَّهَوْرَيْنِ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ . . فَلْيَنْصَرِفْ ، وَلْيَتَوَضَّأْ ، وَلْيُعِدِّ صَلَاتَهُ » .
وَيُسْنُ لِمَنْ أَحْدَثَ فِي صَلَاتِهِ أَنْ يَأْخُذَ بِأَنْفِهِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفَ سَتِراً عَلَى نَفْسِهِ ؛ لئَلَّا يَخْوَضَ النَّاسُ فِيهِ فَيَأْتُمُوا^(٢) .

(وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْخَبَثِ) الَّذِي لَا يُعْفَى عَنْهُ (فِي الثُّوبِ^(٣) وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ) فَتَبْطُلُ بِخَبَثٍ فِي أَحَدِ الثَّلَاثَةِ . وَإِنْ جَهِلَهُ - مَقَارِنَ وَكَذَا طَارِئاً مَا لَمْ يُنَحَّ مُحَلَّهُ ، أَوْ هُوَ بِشَرِطٍ أَنْ يَكُونَ يَابِساً ، وَأَنْ يُنَحِّيَهُ بِنَحْوِ نَفْضٍ ، لَا بِنَحْوِ يَدِهِ أَوْ عُودٍ فِيهَا أَوْ كَمِّهِ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَبِآيَاتِهِ فَطَمَرْتُ ﴾ ، وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ » . وَثَبَتَ الْأَمْرُ بِاجْتِنَابِ النِّجَاسَةِ ، وَهُوَ لَا يَجِبُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، فَيَجِبُ فِيهَا .

نَعَمْ ؛ يَحْرُمُ التَّصَمُّخُ بِهِ خَارِجَهَا فِي الْبَدَنِ وَالثُّوبِ بِلَا حَاجَةٍ .

(وَلَوْ تَنَجَّسَ بَعْضُ بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ) بِغَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ (وَجْهَهُ) بَأَنْ لَمْ يَدِرْ مُحَلَّهُ فِيهِ (. . وَجَبَ)

(١) فِي (د) : (عَنْ الْحَدَّثَيْنِ) .

(٢) كَذَا فِي (د) بِزِيَادَةِ : (وَكَذَا يَسُنُّ لِكُلِّ مَنْ ارْتَكَبَ مَا يَدْعُو لِلْوَقِيعَةِ فِيهِ أَنْ يَسْتَرَهُ ، كَذَلِكَ الْحَدِيثُ فِيهِ) . وَفِي هَامِش (ب) : (وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّعْلِيلِ : أَنْ فَاقَدَ الطَّهَوْرَيْنِ إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَثُ . . لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ ، وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ الْإِنْسَانِي ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ : أَنَّهُ لَا فَرْقَ ، وَالتَّعْلِيلُ خَرَجَ مَخْرَجِ الْغَالِبِ ، فَلَا مَفْهُومَ [لَهُ] ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَرَبِّبْنَاهُ فِي حُجُورِكُمْ ﴾ فَإِنَّ الرِّبِّيَّةَ تَحْرِمُ مطلقاً ، فَلَفِظَ « الْحُجُورَ » لَا مَفْهُومَ لَهُ . اهـ « خُطْبَةٌ » [٢٨٨ / ١] .

(٣) فِي هَامِش (ج) : (فَرَعَ : مَنْ عَدِمَ السَّتْرَةَ وَلَوْ بَعْضَهَا فِي الصَّلَاةِ . . صَلَّى عَارِياً مَتَمَّ الْأَرْكَانَ ، وَلَا يَعِيدُ ، وَكَذَا مَنْ وَجَدَهَا وَاحْتِاجَ لِبَسْطِهَا عَلَى مِصْلَاحِ لِنَجَاسَةٍ . اهـ « عِبَابُ » [٢٢٧ / ١]) .

غَسَلَ جَمِيعَهُ وَلَا يَجْتَهِدُ . وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ مُتَنَجِّسٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ . . طَهَّرَ كُلَّهُ إِنْ غَسَلَ مُجَاوِرُهُ ، وَإِلَّا . . . فَيَبْقَى الْمُتَنَصِّفُ عَلَى نَجَاسَتِهِ . وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ يُلَاقِي بَعْضَ بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ نَجَاسَةً وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ . وَصَلَاةُ قَابِضٍ طَرَفِ حَبْلٍ عَلَى نَجَاسَةٍ

غَسَلَ جَمِيعَهُ (لأنه ما بقي منه جزء . . فالأصل بقاء النجاسة فيه ، وهو مؤثر في الصلاة ؛ لأنه لا بد فيها من ظن الطهارة ، وبه فارق ما لو أصاب منه جزء قبل غسله رطباً . . فإنه لا ينجسه ؛ لأن الأصل عدم تنجس ملاقية .

(وَلَا يَجْتَهِدُ) ^(١) وَإِنْ كَانَ الْخَبْتُ بِأَحَدِ كَمِّيهِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْأَجْتِهَادِ تَعَدُّدُ الْمَحَلِّ كَمَا مَرَّ ، فَإِنْ أَنْفَصَلَ الْكُمَانِ . . أَجْتَهِدَ فِيهِمَا .

(وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ مُتَنَجِّسٍ) كَثُوبٍ تَنَجَّسَ كُلُّهُ (ثُمَّ بَاقِيَهُ . . طَهَّرَ كُلَّهُ إِنْ غَسَلَ) مَعَ الْبَاقِي (مُجَاوِرُهُ) مِنْ الْمَغْسُولِ أَوَّلًا ، (وَإِلَّا) يَغْسِلُ الْمُجَاوِرَ (. . فَيَبْقَى الْمُتَنَصِّفُ) بَفَتْحِ الصَّادِ (عَلَى نَجَاسَتِهِ) دُونَ مُلَاقِيهِ ؛ لِأَنَّ نَجَاسَةَ الْمُجَاوِرِ لَا تَتَعَدَّى لِمَا بَعْدَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَلْسَمَنَ الْجَامِدِ لَا يَنْجُسُ مِنْهُ إِلَّا مَا لَاقَى النِّجَاسَةَ دُونَ مَا جَاوَرَهُ .

(وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ يُلَاقِي بَعْضَ بَدَنِهِ أَوْ) مَحْمُولِهِ مِنْ (ثَوْبِهِ) أَوْ غَيْرِهِ (نَجَاسَةً) فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ (وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ) لِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ ، وَمَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَصَحَّةِ السُّجُودِ عَلَيْهِ ^(٢) .

(و) لَا تَصِحُّ (صَلَاةُ قَابِضٍ طَرَفِ حَبْلٍ) أَوْ نَحْوِهِ (عَلَى نَجَاسَةٍ) لِقَاقَاهَا أَوْ لِقَايَ مُلَاقِيهَا ؛ كَأَنَّ شِدَّ بَقْلَادَةِ كَلْبٍ ، أَوْ بِمَحَلٍّ طَاهِرٍ مِنْ سَفِينَةٍ ^(٣) تَنْجَرُّ بِجَرِّهِ بَرًّا أَوْ بَحْرًا فِيهَا نَجَاسَةٌ ، أَوْ حِمَارٍ حَامِلٍ

(١) فِي هَامِش (ب) : (وَلَوْ أَصَابَ شَيْءٌ رَطْبٌ بَعْضَ مَا ذَكَرَ فِي الثَّوبِ وَالْبَدَنِ . . لَمْ يَحْكَمْ بِنَجَاسَتِهِ ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ نَجَاسَةَ مَوْضِعِ الْإِصَابَةِ ، وَيَفَارِقُ مَا لَوْ صَلَّى عَلَيْهِ حَيْثُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّ الْمَحَلَّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ طَاهِرٌ ؛ بِأَنَّ الشَّكَّ فِي النِّجَاسَةِ مَبْطُلٌ لِلصَّلَاةِ دُونَ الطَّهَارَةِ ، وَلَوْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ فِي مَقْدَمِ الثَّوبِ مَثَلًا ، وَجْهٌ مَوْضِعُهَا . . وَجِبَ غَسْلُ مَقْدَمِهِ فَقَطْ ، وَلَوْ شَقَّ الثَّوبُ الْمَذْكُورَ نِصْفَيْنِ . . لَمْ يَجِزْ أَنْ يَجْتَهِدَ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ الشَّقُّ فِي مَحَلِّ النِّجَاسَةِ فَيَكُونَانِ نَجْسَيْنِ . اهـ « خُطِيب » رَحِمَهُ اللَّهُ [٢٩١/١] .

(٢) فِي هَامِش (ب) : (فَأَشْبَهَ مَا لَوْ صَلَّى عَلَى بَسَاطِ طَرَفِهِ نَجْسٍ ، أَوْ مَفْرُوشٍ عَلَى نَجْسٍ ، أَوْ عَلَى سَرِيرٍ قَوَائِمِهِ فِي نَجْسٍ . « خُطِيب » [٢٩٢/١] .

(٣) فِي هَامِش (ب) : (بِأَنَّ تَكُونَ صَغِيرَةً ، بِخِلَافِ سَفِينَةٍ كَبِيرَةٍ لَا تَنْجَرُّ بِجَرِّهِ ؛ فَإِنَّهَا كَالدَّارِ ، وَلَا فَرْقَ فِي السَّفِينَةِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ فِي الْبَرِّ أَوْ فِي الْبَحْرِ ؛ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي الْبَرِّ . . لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ قَطْعًا ، صَغِيرَةً كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً . انْتَهَى « خُطِيب » رَحِمَهُ اللَّهُ [٢٩٢/١] .

وَأِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ . وَلَا يَضُرُّ مُحَاذَاةُ النَّجَاسَةِ مِنْ غَيْرِ إِصَابَةٍ فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ .
وَتَجِبُ إِزَالَةُ الْوُشْمِ

لها ؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالْحَامِلِ لِلنَّجَاسَةِ .

وشرطُ البطلانِ في ذلك أن يكونَ الموضعُ الَّذِي لَقِيَ النَّجَاسَةَ مِنَ الْحَبْلِ ونحوه يتحرَّكُ بحركتهِ على المَعْتَمِدِ ، فقولُ المصنِّفِ : (وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ) . . ضعيفٌ وإن وافقَ ما في « الرَّوْضَةِ » و« أَصْلُهَا »^(١) .

وخرجَ بـ (شدُّ) : مجردُ اتِّصَالِهِ بنحوِ الْفِلَادَةِ ، وبقوله : (قابضٌ) : ما لو جعلهُ تحتَ قَدَمِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ وَإِنْ كَانَ مُشْدُوداً بِذَلِكَ^(٢) في الثَّانِيَةِ ، أو تحركَ بحركتهِ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ حَامِلاً لِلنَّجَاسَةِ وَلَا لِلْمُتَّصِلِ بِهَا^(٣) .

(وَلَا يَضُرُّ مُحَاذَاةُ النَّجَاسَةِ) لِيَدْنَاهُ أَوْ مَحْمُولُهُ (مِنْ غَيْرِ إِصَابَةٍ فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ) وَإِنْ تَحَرَّكَ بحركتهِ كِبَاسِطٍ بِطَرَفِهِ خَبْتُ ؛ لِعَدَمِ مَلَاقَاتِهِ لَهُ وَنَسْبَتِهِ إِلَيْهِ .

نَعَمْ ؛ تُكْرَهُ الصَّلَاةُ مَعَ مُحَاذَاتِهِ ؛ كَأَسْتِقْبَالِ نَجْسٍ أَوْ مُتَنَجِّسٍ ، وَكَصَلَاتِهِ تَحْتَ سَقْفٍ مُتَنَجِّسٍ قَرُبَ مِنْهُ بَحِثٌ يَعُدُّ مُحَاذِيّاً لَهُ عُرْفاً ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(وَتَجِبُ إِزَالَةُ الْوُشْمِ) لِحَمْلِهِ نَجَاسَةً تَعْدِي بِحَمْلِهَا ؛ إِذْ هُوَ غَرَزُ الْجِلْدِ بِالْإِبْرَةِ إِلَى أَنْ يَدْمِيَ ، ثُمَّ يُدْزَرُ عَلَيْهِ نِيلَةٌ أَوْ نَحْوُهَا ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ . . أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ .

(١) قال العلامة الكردي رحمه الله تعالى في « الحواشي المدنية » (١ / ١٨٢) : (أمّا المصنف . . فلا اعتراض عليه أصالة ، فما ذكره . . هو المعتمد ؛ لأن مراده بقوله : « على نجاسة » أن طرف الحبل على نفس النجاسة كما هو المفهوم من عبارته ، وقد عبّر النووي رحمه الله في « المنهاج » بنحو عبارة المصنف فقال : « ولا قابض طرف شيء على نجس إن تحرك بحركته ، وكذا إن لم يتحرك في الأصح » ، وقد أقر ذلك شراحه كـ « المحلّي » و« النهاية » و« التحفة » وغير ذلك من شراحه . قال في « التحفة » : « وخرج بـ « على نجس » الحبل المشدود بظاهر متصل بنجس . . إلخ » ، ومن تأمل عباراتهم هنا . . انشرح خاطره لما ذكرته) .

(٢) في هامش (ب) : (أي : بقلادة وغيرها) .

(٣) في هامش (ب) : (لا يشترط في اتصال الحبل بساجور الكلب ، ولا بما ذكر معه أن يكون مشدوداً به ، بل الإلقاء عليه كافٍ كما عبرت به [في] الساجور . قال شيخنا في « شرح الروض » : « ولا حاجة إلى قول المصنف « مشدود » ؛ لأنه يوهم خلاف المراد ، ولو كان الحبل على موضع طاهر من نحو حمار عليه نجاسة في موضع آخر . . فعلى الخلاف في الساجور وأولى بالصحة منه ؛ لأن الساجور قد يعدُّ من توابع الحبل وأجزائه ، بخلاف الحمار . » خطيب [٢٩٢ / ١]) .

إِنْ لَمْ يَخَفْ مَحْذُورًا مِنْ مَحْذُورَاتِ التَّيْمُمِ . وَيُعْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ ، وَعَنْ طِينِ الشَّارِعِ الَّذِي تَيَقَّنَ نَجَاسَتَهُ ، وَعَمَّا يَتَعَذَّرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِبًا ، وَيَخْتَلِفُ بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنَ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ

هذا كله (إِنْ لَمْ يَخَفْ مَحْذُورًا مِنْ مَحْذُورَاتِ التَّيْمُمِ) السابقة في بابهِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ بِهِ ؛ بَأَنْ فُعِلَ بِهِ مَكْرَهًا ، أَوْ فَعَلَهُ وَهُوَ غَيْرُ مَكْلَفٍ ، خِلَافًا لَجَمْعٍ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَخْشَ مَحْذُورًا فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى بَقَاءِ النَّجَاسَةِ ، أَمَّا إِذَا خَافَ ذَلِكَ . . فلا يَلْزَمُهُ مَطْلَقًا .

(وَيُعْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ) بحَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ - وَلَوْ عَرِقَ - مَا لَمْ يُجَاوِزْ صَفْحَتَهُ أَوْ حَشَفَتَهُ ؛ لِمَشَقَّةِ اجْتِنَابِ ذَلِكَ ، مَعَ حِلِّ الْأَقْتِصَارِ عَلَى الْحَجَرِ .

أَمَّا لَوْ حَمَلَ مُسْتَجْمَرًا أَوْ حَامِلَةً . . فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَمِثْلُهُ حَمْلُ طَيْرٍ بِمَنْفَذِهِ نَجَاسَةً ، وَمَذْبُوح ، وَمَيْتٍ طَاهِرٍ لَمْ يَطْهَرْ بَاطِنُهُ ، وَبِضْءِ مَذْرَعَةٍ بَأَنْ حَكَّمَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ أَنَّهُ لَا يَأْتِي مِنْهَا فَرْخٌ ، وَخَبَثٌ بِقَارُورَةٍ وَلَوْ رُصِّصَتْ عَلَيْهِ ؛ لِلنَّجَاسَةِ^(١) ، بِخِلَافِ حَمْلِ الْحَيِّ الطَّاهِرِ الْمُنْفَذِ .

(وَعَنْ طِينِ الشَّارِعِ الَّذِي تَيَقَّنَ نَجَاسَتَهُ) وَإِنْ اخْتَلَطَ بِنَجَاسَةٍ مَغْلَظَةٍ ؛ لِعُسْرِ تَجَنُّبِهِ ، (وَ) إِنَّمَا يُعْفَى (عَمَّا يَتَعَذَّرُ) أَيِ : يَتَعَسَّرُ (الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِبًا ، وَيَخْتَلِفُ بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنَ الثُّوبِ وَالْبَدَنِ) فَيُعْفَى فِي الدَّلِيلِ وَالرَّجُلِ زَمَنَ الشَّتَاءِ عَمَّا لَا يُعْفَى عَنْهُ فِي الْكُمِّ وَالْيَدِ وَالذَّلِيلِ وَالرَّجُلِ زَمَنَ الصَّيْفِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْسُرْ تَجَنُّبُهُ . . فلا يُعْفَى عَنْهُ ، كَالَّذِي يُنْسَبُ صَاحِبُهُ لِسَقَطَةٍ أَوْ كِبُورَةٍ أَوْ قَلَّةِ تَحَقُّظٍ .

وخرج (ب) الطَّيْنِ (: عَيْنُ النَّجَاسَةِ ، فلا يُعْفَى عَنْهَا ، وبـ) تَيَقَّنَ نَجَاسَتَهُ (: مَا لَوْ غَلَبَتْ عَلَى الظَّنِّ . . فَإِنَّهُ طَاهِرٌ لِلْأَصْلِ .

ويعْفَى عَنْ ذَرَقِ الطُّيُورِ فِي الْمَسَاجِدِ وَإِنْ كَثُرَ ؛ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ ، مَا لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمَشْيَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، أَوْ يَكُونُ هُوَ أَوْ مُمَاسَّهُ رَطْبًا .

وظاهرُ كلامِ جمعٍ وصرَّحَ بِهِ بعضُ أصحابنا : أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْهُ فِي الثُّوبِ وَالْبَدَنِ مَطْلَقًا ، وَبِهِ جُزْمٌ فِي « الْأَنْوَارِ » ، لَكِنْ قُضِيَ تَشْبِيهُ الشَّيْخَيْنِ - أَلْعَفُو عَنْهُ بِالْعَفْوِ عَنْ طِينِ الشَّارِعِ - أَلْعَفُو عَمَّا يَعْسُرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِبًا .

(١) فِي هَامِش (ب) : (أَمَا فِي بَعْضِهَا . . فَلِلنَّجَاسَةِ الَّتِي بِبَاطِنِ الْحَيَوَانِ ، لَا أَنَّهَا كَالظَّاهِرَةِ حَيْثُذ ، وَأَمَا فِي الْبَاقِي . . فَلَحَمْلَهُ نَجَاسَةً لَا حَاجَةَ إِلَى حَمْلِهَا حَيْثُذ) .

وَأَمَّا دَمُ الْبَثَرَاتِ وَالْدَّمَامِيلِ وَالْقُرُوحِ وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ مِنْهَا ، وَدَمُ الْبَرَاعِثِ وَالْقَمَلِ ، وَالْبُعُوضِ وَالْبَقِّ ، وَمَوْضِعُ الْحِجَامَةِ وَالْفُصْدِ ، وَوَيْمُ الذُّبَابِ وَبَوْلُ الْخَفَّاشِ وَسَلْسُ الْبَوْلِ ، وَدَمُ الْأَسْتِحَاضَةِ ، وَمَاءُ الْقُرُوحِ وَالنَّفَّاطَاتِ الْمُتَغَيَّرِ رِيحُهُ . . فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ ذَلِكَ وَكَثِيرِهِ إِلَّا إِذَا فَرَشَ الثُّوبَ الَّذِي فِيهِ ذَلِكَ ، أَوْ حَمَلَهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ . . فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ دُونَ كَثِيرِهِ . وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ

(وَأَمَّا دَمُ الْبَثَرَاتِ) - بفتح المثلثة جمعُ بثرةٍ بسكونها- وهي : خُراجٌ صغيرٌ ، (وَ) دَمُ (الدَّمَامِيلِ ، وَالْقُرُوحِ) أي : الجراحاتِ (وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ) وهو : ماءٌ رقيقٌ مختلطٌ بدمٍ ، أَوْ دَمٌ مختلطٌ بقيحٍ (مِنْهَا) أي : مِنَ الْقُرُوحِ ، (وَدَمُ الْبَرَاعِثِ وَالْقَمَلِ ، وَالْبُعُوضِ وَالْبَقِّ) ونحوها مِنْ كُلِّ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ ، (وَمَوْضِعُ الْحِجَامَةِ وَالْفُصْدِ ، وَوَيْمُ الذُّبَابِ) أي : رَوْثُهُ (وَبَوْلُ الْخَفَّاشِ) وَرَوْثُهُ ، (وَسَلْسُ الْبَوْلِ ، وَدَمُ الْأَسْتِحَاضَةِ ، وَمَاءُ الْقُرُوحِ وَالنَّفَّاطَاتِ الْمُتَغَيَّرِ رِيحُهُ . . فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ ذَلِكَ وَكَثِيرِهِ) على الْمُعْتَمِدِ ؛ لِعُمُومِ الْبَلَوَى بِهِ (إِلَّا إِذَا فَرَشَ الثُّوبَ الَّذِي فِيهِ ذَلِكَ) الْمُعْفُو عَنْهُ ، (أَوْ حَمَلَهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ) أَوْ حَاجَةٍ ، وَصَلَّى فِيهِ (. . فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ دُونَ كَثِيرِهِ) (١) إِذْ لَا مَشَقَّةَ فِي تَجَنُّبِهِ ، بخلافِ مَا لَوْ لَبَسَهُ لِغَرَضٍ صَحِيحٍ كَتَجَمُّلٍ . . فَإِنَّهُ يُعْفَى حَتَّى عَنْ كَثِيرِهِ .
ومحلُّ الْعَفْوِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ : بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ ، فَلَوْ وَقَعَ الْمَتَلَوُّ بِذَلِكَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ . . نَجَسَهُ ، وَلَوْ اخْتَلَطَ بِهِ أَجْنَبِيٌّ . . لَمْ يُعَفَّ عَنْهُ (٢) .

نَعَمْ ؛ يُعْفَى عَنْ رَطوبَةِ مَاءٍ نَحْوِ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ ، أَمَّا مَا ذَكَرَ (٣) غَيْرُ الْمُتَغَيَّرِ . . فظَاهِرٌ .

(وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْأَجْنَبِيِّ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ) وَفَرَعَ أَحَدُهُمَا ؛ لِأَنَّ جِنْسَ الدَّمِ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْعَفْوُ ، فَيَقَعُ الْقَلِيلُ مِنْ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ الْمَسَامَحَةِ ، وَمِنَ الْأَجْنَبِيِّ : مَا انفصلَ مِنْ بَدَنِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ ،

(١) فِي هَامِش (ج) : (وَحَاصِلُ مَا فِي الدَّمَاءِ : أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهَا وَلَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ غَيْرِ كَلْبٍ ، وَكَثِيرِهَا مِنْ نَفْسِهِ مَا لَمْ يَكُنْ بِفَعْلِهِ أَوْ يَجَاوِزَ مَحَلَّهُ فَيُعْفَى حَيْثُذِ عَنْ قَلِيلِهَا فَقَطْ . اهـ « نَهَايَةُ الرَّمَلِيِّ » [٣٢ / ٢]) .

(٢) فِي هَامِش (ج) : (قَوْلُهُ : « لَمْ يُعَفَّ عَنْهُ » مَحَلُّهُ فِي الْكَثِيرِ ، كَمَا فِي « التَّحْفَةِ » . قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ : يَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِهِ بِالنَّظَرِ لِهَذَا أَقْسَامُ ثَلَاثَةٍ : غَيْرِ مُخْتَلَطٍ ؛ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، وَمُخْتَلَطٍ بِأَجْنَبِيٍّ ؛ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ فَقَطْ ، وَمُخْتَلَطٍ بِغَيْرِ أَجْنَبِيٍّ ؛ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ . اهـ « ابْنُ قَاسِمٍ » [١٣٣ / ٢]) .

(٣) أَيِ : أَمَّا مَا ذَكَرَ مِنَ الْقُرُوحِ وَالنَّفَّاطَاتِ .

وَإِذَا عَصَرَ الْبَثْرَةَ أَوْ الدَّمْلَ أَوْ قَتَلَ الْبُرْغُوثَ . . . عُفِيَ عَنْ قَلِيلِهِ فَقَطْ ، وَلَا يُعْفَى عَنْ جِلْدِ
الْبُرْغُوثِ وَنَحْوِهِ . وَلَوْ صَلَّى بِنَجْسٍ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا . . . أَعَادَهَا . الشَّرْطُ الثَّامِنُ : سَتْرُ
الْعَوْرَةِ ،

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ ؛ أَي : سِوَاءِ دَمِ الْبَثَرَاتِ وَمَا بَعْدَهُ ، أَمَّا دَمُ نَحْوِ الْخَنَزِيرِ وَالْكَلْبِ . . . فَلَا يُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ
قَلَّ ؛ لِغَلْظِ حُكْمِهِ .

(وَإِذَا) حَصَلَ مَا مَرَّ مِنْ دَمِ الْبَثَرَاتِ وَمَا بَعْدَهُ بِفَعْلِهِ ؛ كَأَنَّ (عَصَرَ الْبَثْرَةَ أَوْ الدَّمْلَ ، أَوْ قَتَلَ
الْبُرْغُوثَ) أَوْ نَامَ فِي ثَوْبِهِ لَا لِحَاجَةٍ ، فَكَثُرَ فِيهَا دَمُ نَحْوِ الْبَرَاغِيثِ (. . . عُفِيَ عَنْ قَلِيلِهِ فَقَطْ) أَي :
دُونَ كَثِيرِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ؛ إِذْ لَا كَثِيرَ مَشَقَّةٍ فِي تَجَنُّبِهِ حِينَئِذٍ .

(وَلَا يُعْفَى عَنْ جِلْدِ الْبُرْغُوثِ وَنَحْوِهِ) مِمَّا مَرَّ ؛ لِإِدْمَامِ عُمُومِ الْبَلَوَى بِهِ ، فَلَوْ قَتَلَهُ فِي الصَّلَاةِ . .
بَطَلَتْ إِنْ حَمَلَ جِلْدُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَإِلَّا . . . فَلَا .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ فِي تَعَاطِفِ الْخِيَاطَةِ وَلَمْ يُمَكَّنْ إِخْرَاجُهُ . . . فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْفَى عَنْهُ .

(وَلَوْ صَلَّى بِنَجْسٍ) لَا يُعْفَى عَنْهُ (نَاسِيًا) لَهُ (أَوْ جَاهِلًا) بِهِ ، أَوْ بِكَوْنِهِ مَبْطُلًا ، ثُمَّ تَيَقَّنَ كَوْنَهُ
فِيهَا (. . . أَعَادَهَا) وَجُوبًا ؛ لِأَنَّ الطُّهْرَ عَنْهَا مِنْ قَبِيلِ الشَّرُوطِ ، وَهِيَ مِنْ بَابِ خَطَابِ الْوَضْعِ ، وَهِيَ
لَا يُوَثَّرُ فِيهِ الْجَهْلُ وَالنَّسْيَانُ^(١) .

(الشَّرْطُ الثَّامِنُ : سَتْرُ الْعَوْرَةِ) عَنِ الْعَيُونِ ، فَتَبْطُلُ بَعْدَ سِتْرِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ خَالِيًا أَوْ

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (الْحَكْمُ عَلَى قَسَمَيْنِ : تَكْلِفِي ، وَوَضْعِي ، وَعَرَفُوا الْأَوَّلَ بِقَوْلِهِمْ : الْحَكْمُ خُطَابُ اللَّهِ
الْمُتَعَلِّقُ بِأَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ بِالِاقْتِضَاءِ أَوْ التَّخْيِيرِ ؛ كَالْوُجُوبِ ، وَالنَّدْبِ ، وَالْحَرَمَةِ ، وَالْكَرَاهَةِ ، وَالْإِبَاحَةِ ،
وَالثَّانِي مُخْتَلَفٌ فِيهِ ؛ فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَعَلَهُ دَاخِلًا تَحْتَ التَّكْلِفِي ؛ بِمَعْنَى : أَنَّ التَّكْلِفِي أَعَمُّ مِنَ الصَّرِيحِ
وَالضَّمْنِي ، فَيَكُونُ الْوَضْعِي مِنْ قَبِيلِ الضَّمْنِي ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ قِسْمًا مُسْتَقْلًا ؛ لِتَغَايِرِ مَفْهُومِهِمَا ، وَعَرَفُوهُ
بِقَوْلِهِمْ : الْخُطَابُ : تَعَلُّقُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ لِكَوْنِهِ سَبَبًا ، أَوْ شَرْطًا ، أَوْ مَانِعًا ؛ كَمَوْجِبَةِ الدَّلُوكِ لَوُجُوبِ الصَّلَاةِ ،
وَمَانِعَةِ النِّجَاسَةِ عَنْ جَوَازِهَا ، وَصَحَّةِ الْبَيْعِ وَفَسَادِهِ ، وَاسْتِدْلَالِهِ عَلَى كَوْنِهِ حَكْمًا بِكَلَامٍ مِنَ الشَّرْعِ ، وَأَنَّهُ
لَا مَعْنَى لِلْحَكْمِ إِلَّا ذَلِكَ ، وَيُؤَيِّدُهُ تَعْرِيفُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي « مُخْتَصَرِهِ » [٣٢٥ / ١] بِزِيَادَتِهِ فِيهِ حَيْثُ قَالَ :
بِالِاقْتِضَاءِ أَوْ التَّخْيِيرِ أَوْ الْوَضْعِ ؛ لِيَدْخُلَ فِي الْحَكْمِ خُطَابُ الْوَضْعِ ، وَالْأَصَحُّ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ تَغَايِرَ الْمَفْهُومِ
لَا يَمْنَعُ مِنْ دَخُولِهِ تَحْتَ الْعَامِ ضَرُورَةَ تَغَايِرِ مَفْهُومِ الْعَامِ وَالْخَاصِّ ، فَعَلَى هَذَا : يَكُونُ مَعْنَى سَبَبِ الدَّلُوكِ
لِلصَّلَاةِ وَجُوبُهَا بِدُلُوكِ الشَّمْسِ ، وَمَعْنَى مَنَعِ النِّجَاسَةِ لِلصَّلَاةِ حَرَمَتُهَا ، وَكَذَا الْبَوَاقِي . لَمَوْلَانَا إِبْرَاهِيمَ
سَامِحَهُ اللَّهُ) .

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْأَمَةِ : مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَالْحَرَّةِ فِي صَلَاتِهَا وَعِنْدَ الْأَجَانِبِ :
جَمِيعُ بَدَنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ ، وَعِنْدَ مَحَارِمِهَا : مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ

في ظُلْمَةٍ ؛ لِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْأَمْرِ بِالسَّتْرِ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ ، وَالنَّهْيُ هُنَا
يَقْتَضِي الْفُسَادَ .

(وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ) أَي : الذَّكَرِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، (وَالْأَمَةُ) وَلَوْ مُبْعَضَةً وَمَكَاتَةً وَمُسْتَوْلَدَةً ، (مَا
بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ) لَخَبِرَ : « عَوْرَةُ الْمُؤْمِنِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ » . وَهُوَ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا إِلَّا أَنَّ لَهُ
شَوَاهِدَ تَجَبُّرُهُ .

وَقِيَِسَ بِالذَّكَرِ الْأَمَةُ بِجَامِعِ أَنَّ رَأْسَ كُلِّ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ .

(وَ) عَوْرَةُ (الْحَرَّةِ) الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ (فِي صَلَاتِهَا وَعِنْدَ الْأَجَانِبِ) وَلَوْ خَارِجَهَا (جَمِيعُ بَدَنِهَا
إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا إِلَى الْكَوْعَيْنِ^(١) ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُبْدِيَنَّ رِيشَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ
مِنْهَا ﴾ أَي : وَمَا ظَهَرَ مِنْهَا وَجْهَهَا وَكَفَاهَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ عَوْرَةً حَتَّى يَجِبُ سِتْرُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ
تَدْعُو إِلَى إِبْرَازِهِمَا .

وَحُرْمَةُ نَظَرِهِمَا وَنَظَرِ مَا عِدا مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ مِنَ الْأَمَةِ لَيْسَ لِأَنَّ ذَلِكَ عَوْرَةٌ ؛ بَلْ لِأَنَّ النَّظَرَ
إِلَيْهِ مَظَنَّةُ الْفِتْنَةِ .

(وَ) عَوْرَةُ الْحَرَّةِ (عِنْدَ) مِثْلِهَا وَمَمْلُوكِهَا الْعَفِيفِ - إِذَا كَانَتْ عَفِيفَةً أَيْضًا عَنِ الزُّنَا وَغَيْرِهِ - وَعِنْدَ
الْمَمْسُوحِ الَّذِي لَمْ يَبْقَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الشَّهْوَةِ ، وَعِنْدَ (مَحَارِمِهَا) الذُّكُورِ : (مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ
وَالرُّكْبَةِ) ، فَيَجُوزُ لِمَنْ ذَكَرَ النَّظَرُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِمَا عِدا مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، بِشَرِطِ أَمَنِ الْفِتْنَةِ ،
وَعَدَمِ الشَّهْوَةِ ؛ بَلَاءً يَنْظُرُ^(٢) فَيَلْتَدُّ .

وَالخَشْيُ الْمَشْكِلُ كَالْأُنْثَى - فِيمَا ذَكَرَ - رَقًا وَحَرِيَّةً ، فَإِنْ أَسْتَرَتْ كَرَجُلٍ . . لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ عَلَى
الْمَعْتَمِدِ .

(١) قَالَ الشَّيْخُ عَمْرُ الْبَصْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « حَوَاشِي التَّحْفَةِ » (١١٢ / ٢) : (قَوْلُهُ : « إِلَى الْكَوْعَيْنِ »
بِإِدْخَالِ الْغَايَةِ ؛ فَالْأَوَّلَى إِلَى الرُّسْغَيْنِ) .

(٢) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « مُوَهَّبَةِ ذِي الْفَضْلِ » (٣٢٥ / ٢) : (وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ حَذْفُ « لَا » .
فَلْيَتَأَمَّلْ) .

وَشَرَطُ السَّاتِرِ مَا يَمْنَعُ لَوْنَ الْبَشَرَةِ وَلَوْ مَاءً كَدِيراً ، لَا خِيَمَةً ضَيِّقَةً وَظُلْمَةً . وَلَا يَجِبُ
الْسَّتْرُ مِنْ أَسْفَلَ . وَيَجُوزُ سَتْرُ بَعْضِ الْعَوْرَةِ بِيَدِهِ ، فَإِنْ وَجَدَ مَا يَكْفِي سَوَاتِيهِ . . . تَعَيَّنَ
لَهُمَا ، أَوْ أَحَدِهِمَا . . . فَيَقْدُمُ قُبْلَهُ ،

(وَشَرَطُ السَّاتِرِ) فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا أَنْ يَشْمَلَ الْمَسْتَوْرَ لُبْساً وَنَحْوَهُ مَعَ سَتْرِهِ اللَّوْنُ ، فَيَكْفِي
(مَا يَمْنَعُ) فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا إِدْرَاكَ (لَوْنِ الْبَشَرَةِ ، وَلَوْ) حَكَى الْحَجَمِ ؛ كَسُرْوَالِ ضَيْقِي ، لَكِنَّهُ
لِلْمَرْأَةِ مَكْرُوهٌ ، وَخِلَافُ الْأَوَّلَى لِلرَّجُلِ ، أَوْ كَانَ غَيْرَ سَاتِرٍ لِحَجَمِ الْأَعْضَاءِ ؛ كَأَنْ كَانَ طِيناً وَلَوْ لَمْ
يَعْتَدْ بِهِ السَّتْرُ ؛ كَأَنْ كَانَ (مَاءً كَدِيراً) أَوْ صَافِياً تَرَكَمَتْ خُضْرَتُهُ حَتَّى مَنَعَتْ الرُّؤْيَا ، أَوْ حَفَرَةً أَوْ
خَابِيَةً ضَيَّقِي رَأْسٍ يَسْتَرَانِ الْوَاقِفَ فِيهِمَا وَإِنْ وَجَدَ ثَوْباً ؛ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِذَلِكَ ، بِخِلَافِ مَا لَا
يَشْمَلُ الْمَسْتَوْرَ كَذَلِكَ .

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ : (لَا خِيَمَةً ضَيِّقَةً وَظُلْمَةً) وَمَا يَحْكِي لَوْنَ الْبَشَرَةِ ؛ بَأَنْ يُعْرَفَ بِهِ بَيَاضُهَا مِنْ
سَوَادِهَا ؛ كَزَجَاجٍ وَمُهْلَهْلِ^(١) ، وَمَاءٍ صَافٍ ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ السَّتْرِ لَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ كَالْأَصْبَاحِ الَّتِي
لَا جِزْمَ لَهَا مِنْ نَحْوِ حُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ وَإِنْ سَتَرَتِ اللَّوْنُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُعَدُّ سَاتِراً .

وَتَتَصَوَّرُ الصَّلَاةُ فِي الْمَاءِ فَيَمْنَعُ يُمْكِنُهُ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ فِيهِ وَفِي مَنَ يَوْمِيءُ بِهِمَا ، وَفِي الصَّلَاةِ
عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَلَوْ قَدَرَ عَلَى الصَّلَاةِ فِيهِ وَالسُّجُودِ فِي السَّطِّ . . . لَمْ يَلْزَمُهُ ، بَلْ لَهُ الْإِيمَاءُ بِهِ .

وَيَجِبُ عَلَى فَاقِدِ نَحْوِ الثَّوْبِ السَّتْرُ بِالطَّيْنِ - وَإِنْ رَقَّ - وَالْمَاءِ الْكَدِرِ ، وَيَكْفِي بِلِحَافٍ فِيهِ أَثْنَانِ
وَإِنْ حَصَلَتْ مِمَّا سَتُّهُ مُحَرَّمَةٌ .

(وَلَا يَجِبُ) عَلَيْهِ (السَّتْرُ مِنْ أَسْفَلَ) وَإِنَّمَا يَجِبُ مِنَ الْأَعْلَى وَالْجَوَانِبِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْتَادُ .

(وَيَجُوزُ سَتْرُ بَعْضِ الْعَوْرَةِ بِيَدِهِ) مِنْ غَيْرِ مَسِّ نَاقِضٍ ؛ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ ، وَكَذَا بِيَدِ غَيْرِهِ وَإِنْ
حَرُمَ ، وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْمَصْلِيَّ - رَجُلًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ - إِلَّا مَا يَسْتُرُ بَعْضَ عَوْرَتِهِ . . . وَجِبَ ؛ لِأَنَّهُ مَيْسُورُهُ .

(فَإِنْ وَجَدَ مَا يَكْفِي سَوَاتِيهِ) الْقُبْلُ وَالذُّبُرَ (. . . تَعَيَّنَ لَهُمَا) لِأَنَّهَا أَعْلَظُ ، (أَوْ) كَافِي
(أَحَدِهِمَا . . . فَيَقْدُمُ) وَجُوباً رَجُلًا أَوْ غَيْرُهُ (قُبْلَهُ) ثُمَّ ذُبْرَهُ ؛ لِتَوَجُّهِهِ بِالْقُبْلِ لِلْقِبْلَةِ ، فَسَتْرُهُ أَهَمُّ
تَعْظِيماً لَهَا ، وَلَسْتَرِ الذُّبْرِ غَالِباً بِالْأَلْيَتَيْنِ .

(١) مُهْلَهْلٌ : ثَوْبٌ رَقِيقٌ سَخِيفٌ النَّسِجِ وَخَفِيفَةٌ . قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَاسِمٍ الْعَبَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « حَوَاشِي
التَّحْفَةِ » (١١٢ / ٢) : (يَنْبَغِي تَعَيَّنُ ذَلِكَ عِنْدَ فَقْدِ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتُرُ بَعْضَ الْعَوْرَةِ) .

وَيَزُرُّ قَمِيصَهُ أَوْ يَشُدُّ وَسَطَهُ إِنْ كَانَتْ عَوْرَتُهُ تَظْهَرُ مِنْهُ فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ . الشَّرْطُ
التَّاسِعُ : اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ إِلَّا فِي صَلَاةٍ شِدَّةِ الْخَوْفِ ، وَإِلَّا فِي نَفْلِ السَّفَرِ الْمُبَاحِ ؛ . . .

(وَيَزُرُّ) وجوباً (قَمِيصَهُ) أي : جيب قميصه ، ولو بنحو مسلة ، أو يسترته ولو بنحو لحيته أو
يده ، (أَوْ يَشُدُّ وَسَطَهُ) إِنْ كَانَتْ عَوْرَتُهُ تَظْهَرُ مِنْهُ فِي رُكُوعٍ أَوْ غَيْرِهِ (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ . . . صَحَّ إِحْرَامُهُ ، ثُمَّ
عِنْدَ الرُّكُوعِ إِنْ سَتَرَهُ ، وَإِلَّا . . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَيَجِبُ عَلَيْهِ السَّعْيُ فِي تَحْصِيلِ السَّاتِرِ بِمِلْكٍ أَوْ إِجَارَةٍ وَغَيْرِهِمَا ، نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْمَاءِ ، وَيُقَدَّمُ
عَلَى الْمَاءِ ؛ لِدَوَامِ نَفْعِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ .

وَيُصَلِّي عَارِيًّا مَعَ وَجُودِ السَّاتِرِ النَّجَسِ ، لَا مَعَ وَجُودِ الْحَرِيرِ ، بَلْ يَلْبَسُهُ لِلْحَاجَةِ ، وَلَوْ أَمَكَّنَهُ
تَطْهِيرُ الثُّوبِ . . وَجِبَ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ ، وَلَا يُصَلِّي فِيهِ عَارِيًّا ، وَلَوْ حُبَسَ عَلَى نَجَسٍ . . فَرَشَ
السُّتْرَةَ عَلَيْهِ وَصَلَّى عَارِيًّا ، وَأَتَمَّ الْأَرْكَانَ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ .

(الشَّرْطُ التَّاسِعُ : اسْتِقْبَالُ) عَيْنِ (الْقِبْلَةِ) أَي : الْكَعْبَةِ ، فَلَا يَكْفِي التَّوَجُّهُ لِحَبْثِهَا ؛ لِلخَبَرِ
الصَّحِيحِ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهَيْهَا ، وَقَالَ : « هَذِهِ الْقِبْلَةُ » ^(١) ، وَخَبَرٌ :
« مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ » ^(٢) . . مَحْمُولٌ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ .

وَلَا بَدَأَ أَنْ يُسَامِتَهَا بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، فَلَوْ خَرَجَ بَعْضُ بَدَنِهِ أَوْ بَعْضُ صَفِّ طَوِيلٍ أَمْتَدَّ بِقَرِيبِهَا عَنْ
مَحَاضِنِهَا . . بَطَلَتْ الصَّلَاةُ ، سِوَاءَ مَنْ بَاخَرَ بَابَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَغَيْرِهِمْ .

وَيَجِبُ اسْتِقْبَالُهَا فِي كُلِّ صَلَاةٍ (إِلَّا فِي صَلَاةِ شِدَّةِ الْخَوْفِ) كَمَا يَأْتِي ، وَصَلَاةِ الْعَاجِزِ ؛
كَمَرِيضٍ لَا يَجِدُ مَنْ يُوجِّهُهُ ، وَمَرْبُوطٍ عَلَى خَشْبَةٍ وَغَرِيقٍ وَمَصْلُوبٍ ، فَيُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ
وَيُعِيدُ ^(٣) ، (وَإِلَّا فِي نَفْلِ السَّفَرِ) الْمَعْنَى الْمَقْصِدُ (الْمُبَاحِ) أَي : الْجَائِزُ وَإِنْ كُرِهَ ، أَوْ قَصَرَ ؛ بِأَنْ
كَانَ مِيلًا وَنَحْوَهُ فَأَكْثَرَ لَا أَقَلَّ . . فَحِينَئِذٍ لَا يَشْتَرُطُ اسْتِقْبَالُ فِيهِ ، بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ فِي السَّفَرِ غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ) أَي : فِي

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (فَالْحَصْرُ فِيهَا دَافِعٌ لِحَمْلِ الْآيَةِ عَلَى الْجَهَةِ « نَحْفَةُ » [١ / ٤٨٥] . أَي : « قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ») .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (الظَّاهِرُ : أَنَّ الْمَعْنَى بِالْقِبْلَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : قِبْلَةُ الْمَدِينَةِ ؛ فَإِنَّهَا وَاقِعَةٌ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ
وَالْمَغْرِبِ ، وَهِيَ إِلَى الطَّرْفِ الْغَرْبِيِّ أَمِيلٌ) .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (فِي الْجَمِيعِ) .

فَإِنْ كَانَ فِي مَرَقِدٍ أَوْ فِي سَفِينَةٍ . . أَتَمَّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ وَاسْتَقْبَلَ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَرَقِدٍ وَلَا سَفِينَةٍ ؛ فَإِنْ كَانَ رَاكِبًا . . اسْتَقْبَلَ فِي إِحْرَامِهِ فَقَطْ إِنْ سَهَّلَ عَلَيْهِ ، وَطَرِيقُهُ قِبْلَتُهُ فِي بَاقِي صَلَاتِهِ ،

جهة مقصده ، وقيس بالركاب الماشي ، ولأنَّ بالناس حاجة بل ضرورة إلى الأسفار ، فلو كلفوا الاستقبال . . لتركوا أورادهم لمشتته فيه .

أما الفرض ولو جنازة ومندورة . . فلا يصلي على دابة سائرة مطلقاً^(١) ؛ لأنَّ الاستقرار فيه شرط احتياط له .

نعم ؛ إن خاف من التزول على نفسه أو ماله وإن قلَّ ، أو فوّت رُفْقته إذا استوحش به . . كان له أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة إلى مقصده ، ويؤمى ويعيد ، ويجوز فعله على الواقعة والسائرة إن كان لها من يلزم لجامها ؛ بحيث لا تتحول عن القبلة إن أتمَّ الأركان ، وعلى سرير يمشي به رجال ، وفي زورق جار ، وفي أرجوحة معلقة بحبال .

وإذا جاز التثقل على الرحلة (فَإِنْ كَانَ فِي مَرَقِدٍ) كهودج ومحارة^(٢) (أَوْ فِي سَفِينَةٍ . . أَتَمَّ) وجوباً (رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ) وسائر الأركان ، أو بعضها إن عجز عن الباقي ، (وَاسْتَقْبَلَ) وجوباً ؛ لتيسر ذلك عليه ، ومحل ذلك في غير مُسَيِّر السفينة ، أما هو - وهو من له دخل في سيرها - . . فلا يلزمه التوجه في جميع صلاته ، ولا إتمام الأركان ، بل في التحريم فقط إن سَهَّلَ ، كراكب الدابة .

(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَرَقِدٍ وَلَا سَفِينَةٍ ؛ فَإِنْ كَانَ رَاكِبًا) فيما لا يسهل فيه الاستقبال في جميع الصلاة ، وإتمام الأركان (. . اسْتَقْبَلَ فِي إِحْرَامِهِ فَقَطْ ، إِنْ سَهَّلَ عَلَيْهِ) بأن كانت الدابة غير صعبة ولا مقطورة ، وإلا . . لم يلزمه في الإحرام أيضاً ، أما غيره ولو السلام . . فلا يلزمه فيه مطلقاً ؛ لأنَّ الانعقاد يُحتاط له ما لا يُحتاط لغيره .

(وَطَرِيقُهُ) يعني : جهة مقصده ، وإن لم يسلك طريقه ، ولو لغير عذر (قِبْلَتُهُ فِي بَاقِي صَلَاتِهِ) بالنسبة لمن سَهَّلَ عليه التوجه في التحريم فقط ، وفي كلها بالنسبة لغيره ؛ للخبر السابق ، فلو انحرف عن صوب مقصده أو استدبره عمداً - وإن قصر - أو أكره أو غير عمد إن طال . . بطلت

(١) في هامش (ب) : (نسبة سيرها إليه ، بدليل صحة طواف عليها ، فلم يكن مستقراً في نفسه) .

(٢) محارة : محمل الحجاج .

وَيَوْمِيءُ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ أَكْثَرَ . وَإِنْ كَانَ مَاشِياً . . . اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فِي الْإِحْرَامِ وَالرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ . وَمَنْ صَلَّى فِي الْكُعْبَةِ وَاسْتَقْبَلَ مِنْ بَنَائِهَا شَاخِصاً
ثَابِتاً قَدَرْتُ ثُلْثِي ذِرَاعٍ . . . صَحَّ صَلَاتُهُ ، وَمَنْ أَمَكَنَهُ مُشَاهَدَتُهَا . . . لَمْ يُقْلَدْ . فَإِنْ عَجَزَ . . .
أَخَذَ بِقَوْلٍ

صلاته ، وإلا . . . فلا ، وسجد للسهو .

نعم ؛ إن انحرف إلى القبلة ولو بركوبه مقلوباً أو على جنب . . . لم يضر ؛ لأنها الأصل ، ومن ثم
جاز له جعل وجهه لها وظهوره لمقصده .

(وَيَوْمِيءُ) أي : الركب وجوباً (بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ) ويجب كون الإيماء بالسجود (أَكْثَرَ)
تميزاً له ، لكن لا يلزمه بذل وسعه في الإيماء .

(وَإِنْ كَانَ) المسافر (مَاشِياً . . . اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فِي الْإِحْرَامِ وَ) في (الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ)
ويتنهما ، (وَ) في (الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) لسهولة ذلك كله عليه ؛ بخلاف الركب ،
ولا يمشي إلا في قيامه ، ومنه الاعتدال وتشهده مع السلام ؛ لطول زمنهما .

(وَمَنْ صَلَّى فِي الْكُعْبَةِ) أو عليها فرضاً أو نفلاً . . . جاز له ، بل تندب الصلاة فيها ، (وَ) حيث
فإن (اسْتَقْبَلَ مِنْ بَنَائِهَا) أو تراها المجموع من أجزائها ، لا الذي تلقى الريح (شَاخِصاً ثَابِتاً) كعتبة
وباب مردود ، وكذا عصاً مسطرة فيها أو مثبتة (قَدَرْتُ ثُلْثِي ذِرَاعٍ) تقريباً فأكثر بذرَاعِ آدَمِيٍّ ، وإن
بعد عنه ثلاثة أذرع فأكثر (. . . صَحَّ صَلَاتُهُ) لتوجهه إلى جزء منها ، بخلاف نحو حشيش نابت بها
وعصاً مغروزة فيها .

وإنما صحَّ استقبال هوائها بالنسبة لمن هو خارج عنها ؛ لأنه يُعَدُّ حيثُ متوجّهاً إليها كالمصلّي
على أعلى منها ؛ كأبي قبيس ، بخلاف المصلّي فيها أو عليها .

(وَمَنْ أَمَكَنَهُ مُشَاهَدَتُهَا) أي : الكعبة ، بأن لم يكن بينه وبينها حائل ؛ كأن كان بالمسجد
الحرام ، أو كان بينهما حائل بُني لغير حاجة (. . . لَمْ يُقْلَدْ) يعني : لم يأخذ بقول أحد وإن كان
مخبراً عن علم ، بل لا بد من مشاهدتها ، أو مسّها بالنسبة للأعمى ومن في ظلمة ؛ لإفادته اليقين ،
فلا يرجع إلى غيره مع قدرته عليه .

(فَإِنْ عَجَزَ) عن علمها لحائل بينه وبينها - ولو طارئاً بُني لحاجة - (. . . أَخَذَ) وجوباً (بِقَوْلٍ)

ثَقَّةٌ يُخْبِرُهُ عَنْ عِلْمٍ ، فَإِنْ فَقَدَ . . . اجْتَهَدَ بِالِدَّلَالِ . فَإِنْ عَجَزَ لِعَمَاهُ أَوْ عَمَى بَصِيرَتُهُ . . .
فَلَدَّ ثَقَّةً عَارِفًا ، وَإِنْ تَحَيَّرَ . . . صَلَّى كَيْفَ شَاءَ وَيَقْضِي . وَيَجْتَهِدُ لِكُلِّ فَرْضٍ ، . . .

ثَقَّةٌ (فِي الرِّوَايَةِ - وَلَوْ رَقِيقًا أَوْ أَتْنَى - (يُخْبِرُهُ عَنْ عِلْمٍ) أَي : عَنْ مَشَاهِدَةٍ لَعَيْنِهَا ؛ لِأَنَّ خَبْرَهُ أَقْوَى مِنْ الْجَهْدِ ، فَلَا يَعْدُلُ إِلَى الْجَهْدِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى أَقْوَى مِنْهُ ، وَمِثْلُهُ رُؤْيَةُ مَحْرَابٍ لَمْ يُطْعَنَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ ببلدٍ صَغِيرٍ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكْثَرَ طَارِقُوهُ ، وَقَوْلُ الثَّقَّةِ : رَأَيْتُ أَكْثَرَ الْمُسْلِمِينَ يُصَلُّونَ إِلَى هَذِهِ الْجِهَةِ ، أَوْ الْقُطْبُ هُنَا ، وَالْمُصَلِّي يَعْلَمُ دَلَالَتَهُ عَلَى الْقِبْلَةِ ، أَمَّا غَيْرُ الثَّقَّةِ كَالْفَاسِقِ وَالصَّبِيِّ . . . فَلَا يُقْبَلُ خَبْرُهُ .

(فَإِنْ فَقَدَ) الثَّقَّةَ الْمَذْكُورَ (. . . اجْتَهَدَ) وَجُوبًا ؛ بَأَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى الْقِبْلَةِ (بِالِدَّلَالِ) الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ وَأَضْعَفُهَا الرِّبَاحُ ، وَأَقْوَاهَا الْقُطْبُ ، وَهُوَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ : نَجْمٌ صَغِيرٌ فِي بَنَاتِ نَعِشِ الصُّغْرَى بَيْنَ الْفَرْقَدَيْنِ وَالْجَدْيِ ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَقَالِيمِ ؛ فَنَحْنُ مَصْرٌ : يَكُونُ خَلْفَ أُذُنِ الْمُصَلِّي الْيُسْرَى ، وَفِي الْعِرَاقِ : يَكُونُ خَلْفَ الْيَمْنَى ، وَفِي أَكْثَرِ الْيَمَنِ : قِبَالَتُهُ مِمَّا يَلِي جَانِبَهُ الْيُسْرَى ، وَفِي الشَّامِ : وَرَاءَهُ .

وَيَجِبُ تَعْلُمُ أَدَلَّتِهَا عَيْنًا عَلَى مَنْ أَرَادَ سَفْرًا يَقْلُ فِيهِ الْعَارِفُونَ بِالْقِبْلَةِ ، وَإِلَّا . . . وَجَبَ عَلَى الْكِفَايَةِ ، وَمَنْ تَرَكَ التَّعْلُمَ وَقَدْ خُوطِبَ بِهِ عَيْنًا . . . لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّقْلِيدُ إِلَّا عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَيَعِيدُ ، بِخِلَافِ مَنْ خُوطِبَ بِهِ كِفَايَةً . . . فَإِنْ لَهُ التَّقْلِيدُ مَطْلَقًا وَلَا يُعِيدُ ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ .

(فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْجَهْدِ (لِعَمَاهُ) أَي : لِعَمَى بَصَرِهِ ، (أَوْ عَمَى بَصِيرَتِهِ . . . فَلَدَّ ثَقَّةً عَارِفًا) يَجْتَهِدُ لَهُ لِعَجْزِهِ ، (وَإِنْ تَحَيَّرَ) الْمَجْتَهِدُ فَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ بَعْدَ اجْتِهَادِهِ ، أَوْ اخْتَلَفَ عَلَى الْأَعْمَى مَجْتَهِدَانِ وَلَمْ يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ (. . . صَلَّى كَيْفَ شَاءَ) لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ ، (وَيَقْضِي) وَجُوبًا^(١) ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ ، (وَيَجْتَهِدُ) وَجُوبًا (لِكُلِّ فَرْضٍ) يَعْنِي : صَلَاةً وَإِنْ لَمْ يُفَارِقْ مُحَلَّهُ الْأَوَّلَ سَعْيًا فِي إِصَابَةِ الْحَقِّ مَا أَمَكَّنَ .

(١) قال العلامة الكردي رحمه الله تعالى في « الحواشي المدينة » (١٩٢ / ١) : (قوله : « ويقضي وجوباً . . . إلخ » هو في مسألة التحير ظاهر ، وأما في مسألة الأعمى . . . فليس كذلك إلا أن يصرح الثاني بتخطئة الأول ، وقلنا بالضعيف الذي قال به المتولي ، ولا يصح أيضاً ؛ لأن كلامه فيما إذا لم يترجح عنده أحدهما ، وكلام المتولي فيما إذا ترجح ، فما هنا إن لم يكن من تحريف السامع . . . فهو من قبيل سبق القلم ، فحضره) .

فَإِنْ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا . . اسْتَأْنَفَهَا ، وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ . . عَمِلَ بِالثَّانِي فِيمَا يُسْتَقْبَلُ ، وَلَا قَضَاءَ لِلأَوَّلِ . الشَّرْطُ الْعَاشِرُ : تَرَكُ الْكَلَامِ ، فَتَبْطُلُ بِنُطْقِ حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ أَوْ مَمْدُودٍ وَلَوْ بِنَخْجٍ وَإِكْرَاهٍ ، وَضَحِكٍ

نعم ؛ إِنْ كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ . . لَمْ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ .

وَإِذَا اجْتَهَدَ صَلَّى (فَإِنْ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا) وَلَوْ بِخَبَرِ ثِقَةٍ عَنْ عَيَانٍ (. . اسْتَأْنَفَهَا) وَجوباً ؛ لِتَبْيِينِ فِسَادِ الْأَوَّلَى .

(وَإِنْ) لَمْ يَتَيَقَّنْهُ ، وَإِنَّمَا (تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ . . عَمِلَ بِالثَّانِي) وَجوباً ، لَا فِيمَا مَضَى ؛ لِمَضِيِّهِ عَلَى الصَّحَّةِ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ فِسَادَهُ ، بَلْ (فِيمَا يُسْتَقْبَلُ) .

وَإِنْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ فِتْحَوُّلٌ إِلَى مَا ظَنَّهُ الصَّوَابُ إِنْ ظَهَرَ لَهُ مَقَارِنًا لظُهُورِ خَطَأِ الْأَوَّلِ ، وَهَكَذَا حَتَّى لَوْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ . . صَحَّتْ صَلَاتُهُ (وَلَا قَضَاءَ لِلأَوَّلِ) مِنْ الْاجْتِهَادَيْنِ وَلَا لغيرِ الْآخِرِ مِنَ الْاجْتِهَادَاتِ^(١) ؛ لِأَنَّ الْاجْتِهَادَ لَا يُنْقَضُ بِالْاجْتِهَادِ ، أَمَّا لَوْ ظَهَرَ لَهُ الْخَطَأُ نَمَّ ظَهَرَ لَهُ الصَّوَابُ وَلَوْ عَنْ قُرْبٍ . . فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ ؛ لِمَضِيِّ جُزْءٍ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ قِبْلَةٍ مُحَسَّبَةٍ .

(الشَّرْطُ الْعَاشِرُ : تَرَكُ الْكَلَامِ) أَيِ : كَلَامِ النَّاسِ ؛ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ : (كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ : ﴿ وَقُولُوا لِلَّهِ قَلْبَيْنِ ﴾ فَأَمَرْنَا بِالشُّكُوتِ ، وَنَهَيْنَا عَنْ الْكَلَامِ) ، وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ : « إِنْ هَلِدِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ » .

(فَتَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِنُطْقِ حَرْفَيْنِ) وَإِنْ لَمْ يُفْهِمَا ، أَوْ كَانَا مِنْ آيَةٍ نُسَخَ لَفْظُهَا ، أَوْ لِمَصْلَحَةٍ الصَّلَاةِ ؛ كَقَوْلِهِ لِإِمَامِهِ : قُمْ ، (أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ) نَحْوُ : (قِ) ، أَوْ (ع) ، أَوْ (لِ) ، أَوْ (ط) ، مِنْ : الْوَقَايَةِ وَالْوَعَايَةِ وَالْوَلَايَةِ وَالْوُطْءِ ، (أَوْ) حَرْفٍ (مَمْدُودٍ) وَإِنْ لَمْ يُفْهِمِ ؛ إِذِ الْمَدُّ^(٢) أَلْفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ ، فَالْمَمْدُودُ فِي الْحَقِيقَةِ حَرْفَانِ .

وَتَبْطُلُ بِالنُّطْقِ بِمَا ذُكِرَ ، (وَلَوْ) حَصَلَ (بِنَخْجٍ^(٣) وَإِكْرَاهٍ) لَهُ ؛ لِئَنْدَرَتِهِ فِيهَا ، (وَضَحِكٍ)

(١) فِي هَامِش (ب) : (وَفِي الثَّانِي وَالْآخِرِ بِالْأَوَّلَى ، وَلَا قَضَاءَ فِيهِ . اهـ) .

(٢) فِي (ب) : (الْمَمْدُودُ) وَفِي هَامِشِهَا نَسَخَةٌ : (الْمَدُّ) .

(٣) فِي هَامِش (ج) : (وَلَوْ نَزَلَتْ نَخَامَةٌ مِنْ دِمَاغِهِ إِلَى ظَاهِرِ الْفَمِ ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَابْتَلَعَهَا . . بَطَلَتْ ، فَلَوْ =

وَبُكَاءٍ ، وَائِينَ وَنَفْحٍ مِنَ الْفَمِ أَوْ الْأَنْفِ . وَيُعْذَرُ فِي يَسِيرِ الْكَلَامِ إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ نَسِيَ ، أَوْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ وَهُوَ قَرِيبُ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ مَنْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ ، أَوْ حَصَلَ بِغَلَبَةِ ضَحِكٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَا يُعْذَرُ فِي الْكَثِيرِ بِهِذِهِ الْأَعْذَارِ ، وَيُعْذَرُ فِي التَّنْحَنُحِ ؛ لِتَعَذُّرِ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ ، وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمٍ قُرْآنٍ بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ أَوْ أَطْلَقَ .. بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ..

وَبُكَاءٍ (ولو للآخرة ، (وَائِينَ وَنَفْحٍ مِنَ الْفَمِ أَوْ الْأَنْفِ) كما قاله جماعةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، لكن يُعْذَرُ تصوُّرُهُ ، وَغُطَّاسٍ وَسُعَالٍ بِلا غَلَبَةٍ فِي الْكُلِّ ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ حِينَئِذٍ .

(وَيُعْذَرُ فِي يَسِيرِ الْكَلَامِ) عُرْفًا ؛ كَالْكَلِمَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ (إِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ) إِلَيْهِ ، (أَوْ نَسِيَ) أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ ، (أَوْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ) لِلْكَلَامِ فِيهَا (وَهُوَ قَرِيبُ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ مَنْ) أَي : شَخْصٍ (نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ) أَي : عَمَّنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (تَكَلَّمَ قَلِيلًا فِي الصَّلَاةِ مُعْتَقِدًا فَرَاغَهَا) ، وَلَمْ يُبْطَلْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ مَنْ تَكَلَّمَ قَلِيلًا جَاهِلًا لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ ، وَقِيَِسَ بِذَلِكَ الْبَاقِي ، وَكَالْجَاهِلِ مَنْ جَهَلَ تَحْرِيمَ مَا أَتَى بِهِ ، أَوْ كَوْنِ التَّنْحَنُحِ مُبْطَلًا وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ جِنْسِ الْكَلَامِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ عَلِمَ الْحَرَمَةَ وَجَهَلَ الْإِبْطَالَ .. فَإِنَّهُ يُبْطَلُ ؛ إِذْ حَقُّهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ الْكَفُّ .

(أَوْ) إِنْ (حَصَلَ) الِيسِيرُ (بِغَلَبَةِ ضَحِكٍ أَوْ غَيْرِهِ) مِمَّا سَبَقَ ؛ إِذْ لَا تَقْصِيرَ ، (وَلَا يُعْذَرُ) كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » وَغَيْرِهِ وَإِنْ خَالَفَهُ جَمَاعَةٌ (فِي) الْكَلَامِ (الْكَثِيرِ بِهِذِهِ الْأَعْذَارِ) السَّابِقَةِ مِنَ التَّنْحَنُحِ وَمَا بَعْدَهُ إِلَى هُنَا ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الْكَثِيرَ يَقْطَعُ نَظْمَ الصَّلَاةِ ، (وَ) قَدْ (يُعْذَرُ) فِيهِ وَذَلِكَ (فِي) التَّنْحَنُحِ ؛ لِتَعَذُّرِ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ (وَالتَّشْهُدِ الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْقَوْلِيَّةِ) ، فَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالْكَثِيرِ حِينَئِذٍ لِلضَّرُورَةِ ، بِخِلَافِ التَّنْحَنُحِ لِسُنَّةِ كَالْجَهْرِ ، فَإِنَّهُ يُبْطَلُ ؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ .

(وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمٍ قُرْآنٍ) أَوْ ذَكَرَ ؛ كَقَوْلِهِ لَجَمَاعَةٍ أَسْتَأْذِنُوا فِي الدُّخُولِ عَلَيْهِ : بِأَسْمِ اللَّهِ ، أَوْ فَتَحَ عَلَى إِمَامِهِ بِقُرْآنٍ أَوْ ذَكَرَ . أَوْ جَهَرَ الْإِمَامُ أَوْ الْمُبَلِّغُ بِتَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالَاتِ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ (بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ) أَوْ الْفَتْحِ أَوْ الْإِعْلَامِ ، (أَوْ أَطْلَقَ) فَلَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا (.. بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِأَنَّ عُرُوضَ الْقَرِينَةِ

= تشبَّعت في حلقة ولم يمكنه إخراجها إلا بالتنحنح وظهور حرفين ، ومتى تركها نزلت إلى باطنه .. وجب عليه أن يتنحنح ويخرجها وإن ظهر حرفان . قاله في « رسالة النور » .

وَلَا تَبْطُلُ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ بِلَا خِطَابٍ ، وَلَا بِالتَّلَفُظِ بِقُرْبَةٍ ؛ كَالْعِتْقِ وَالنَّذْرِ ،

أَخْرَجَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ إِلَى أَنْ صَيَّرَهُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ الْقِرَاءَةَ وَحْدَهَا ، أَوْ الذِّكْرَ وَحْدَهُ ، أَوْ مَعَ نَحْوِ التَّفْهِيمِ . . فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَبْطُلُ ؛ لِبَقَاءِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ عَلَى مَوْضُوعِهِ ، وَلَا فَرْقَ عَلَى الْأَوَجِهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَنْتَهَى فِي قِرَاءَتِهِ إِلَى تِلْكَ الْآيَةِ أَوْ أَنْشَأَهَا حِينَئِذٍ ، وَلَا بَيْنَ مَا يَصْلُحُ لِخِطَابِ النَّاسِ بِهِ مِنْ نِظْمِ الْقُرْآنِ وَالْأَذْكَارِ وَمَا لَا يَصْلُحُ .

وَخَرَجَ بِ(نِظْمِ الْقُرْآنِ) : مَا لَوْ غَيَّرَ نِظْمَهُ ، كَقَوْلِهِ : يَا إِبْرَاهِيمُ ؛ سَلَامٌ كُنْ . . فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ مُطْلَقًا .

نَعَمْ ؛ إِنْ لَمْ يَصِلْ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَقَصَدَ الْقِرَاءَةَ . . فَلَا بَطْلَانَ .

(وَلَا تَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ بِلَا خِطَابٍ) لِمَخْلُوقٍ غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١) ، بِلا تَعْلِيْقٍ ، (وَلَا بِالتَّلَفُظِ بِقُرْبَةٍ ؛ كَالْعِتْقِ وَالنَّذْرِ) وَالصَّدَقَةِ وَالْوَصِيَّةِ ، بِلا تَعْلِيْقٍ وَلَا خِطَابٍ لِمَنْ ذُكِرَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قُرْبَةٌ وَمَنَاجَاةٌ لِلَّهِ ، فَهُوَ مِنْ جِنْسِ الدُّعَاءِ بِخِلَافِهِ ، مَعَ خِطَابِ مَخْلُوقٍ غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنْسٍ وَجِنٍّ وَمَلَكَ وَغَيْرِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَعْقِلْ ؛ كَقَوْلِهِ لِعَاطِسٍ : (رَحِمَكَ اللَّهُ) ، وَلِهَلَالٍ : (رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ) ، أَوْ مَعَ تَعْلِيْقٍ : كـ (إِنْ شَفَى اللَّهُ مُرِيضِي . . فَعَلَيْ عَتَقُ رَقِيَّةٍ) ، أَوْ : (اللَّهُمَّ ؛ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ) . . فَتَبْطُلُ بِذَلِكَ مُطْلَقًا ، كَمَا لَوْ نَطَقَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ يُحْسِنُهَا .

وَلَا تَضُرُّ إِشَارَةُ الْأَخْرَسِ وَلَوْ بَيَّعَ وَإِنْ صَحَّ بَيْعُهُ ، وَلَا خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَخِطَابُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ فِي غَيْرِ التَّشْهِيدِ .

وَيُسْنُ حَتَّى لِلنَّاطِقِ رَدُّ السَّلَامِ بِالْإِشَارَةِ ، وَلِمَنْ عَطَسَ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ وَيُسْمِعَ نَفْسَهُ ، وَلَوْ قَرَأَ إِمَامُهُ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ فَقَالَهَا ، أَوْ قَالَ : (أَسْتَعِينَا) ، أَوْ (نَسْتَعِينُ بِاللَّهِ) . . بَطَلَتْ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ تِلَاوَةً أَوْ دُعَاءً ، قَالَهُ فِي « التَّحْقِيقِ » .

(١) فِي هَامِش (ج) : (نَعَمْ ؛ جَوَابُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ مِمَّنْ دَعَاهُ وَاجِبٌ وَلَا تَبْطُلُ بِهِ ، وَجَوَابُ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَاجِبٌ وَتَبْطُلُ بِهِ ، وَجَوَابُ الْوَالِدَيْنِ فِي الْفَرَضِ مَمْنُوعٌ ، وَ[يَجُوزُ] فِي النَّفْلِ إِنْ شَقَّ عَدَمُهُ [أَوْ لَمْ يَشَقَّ] ، وَتَبْطُلُ بِهِ أَيْضًا ، وَلَا يَبْطُلُ بِالتَّلَفُظِ بِالتَّعْقِ ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ : وَلَا بِالنَّذْرِ وَالْوَقْفِ وَنَحْوَهُمَا ، وَخَالَفَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ . وَعِبَارَةُ الْبَكْرِيِّ : فَيَبْطُلُ بِهِ بِخِلَافِ : « رَحِمَهُ اللَّهُ » ، وَخِطَابُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَا يَضُرُّ كَنَذَرِ أَنْتَى فِيهِ تَعْلِيْقٍ وَخِطَابٍ ؛ لِأَنَّهُ مَنَاجَاةٌ ، وَلِإِجَابَةِ نَبِيِّ . « بَكْرِي » [٢١١/١] .

وَلَا بِالسُّكُوتِ الطَّوِيلِ بِلَا عَذْرِ . وَيُسْنُ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ أَنْ يُسَبِّحَ اللَّهَ إِنْ كَانَ رَجُلًا ،
وَتُصَفَّقُ الْمَرْأَةُ بِيْطْنٍ كَفَّ عَلَى ظَهْرِ أُخْرَى . الشَّرْطُ الْحَادِي عَشَرَ : تَرْكُ الْأَفْعَالِ
الْكَثِيرَةِ ، فَلَوْ زَادَ رُكُوعًا أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَرْكَانِ . . بَطَلَتْ إِنْ تَعَمَّدَهُ ، أَوْ فَعَلَ ثَلَاثَةَ أَفْعَالٍ
مُتَوَالِيَةٍ ؛ كَثَلَاثَ خُطَوَاتٍ أَوْ حَكَّاتٍ فِي غَيْرِ الْجَرْبِ ، أَوْ

(وَلَا) تبطل (بِالسُّكُوتِ الطَّوِيلِ) ولو (بِلَا عَذْرِ) لَأَنَّهُ لَا يُخْلُ بِنَظْمِهَا .

(وَيُسْنُ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ) في صَلَاتِهِ ؛ كَتَنِيهِ إِمَامُهُ ، وَإِذْنُهُ لِدَاخِلِ ، وَإِنذَارُهُ نَحْوَ أَعْمَى مِنْ وَقْعِهِ
فِي مُحذُورٍ ، (أَنْ يُسَبِّحَ اللَّهَ) تَعَالَى (إِنْ كَانَ رَجُلًا) بقصدِ الذِّكْرِ وَحْدَهُ ، أَوْ مَعَ التَّنْبِيهِ ، وَإِلَّا . .
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ .

(وَ) أَنْ (تُصَفَّقَ الْمَرْأَةُ) وَالْخَتْنَى ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ (بِيْطْنٍ كَفَّ عَلَى ظَهْرِ أُخْرَى) سِوَاءِ
الْيَمْنَى وَالْيَسْرَى ؛ وَذَلِكَ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ . .
فَلْيُسَبِّحْ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ . . أَلْتَفَتَ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ » .

فَلَوْ صَفَّقَ الرَّجُلُ وَسَبَّحَ غَيْرَهُ . . كَانَ خِلَافَ السُّنَّةِ ، وَلَوْ كَثُرَ التَّصْفِيقُ ؛ بَأَن كَانَ ثَلَاثًا مُتَوَالِيَةً . .
أَبْطَلَ ، وَلَا يَضُرُّ حَيْثُ قَصِدَ بِهِ الْإِعْلَامُ وَإِنْ كَانَ بِضَرْبِ الْأَرَاخَتَيْنِ .

(الشَّرْطُ الْحَادِي عَشَرَ : تَرْكُ) تَعْمُدُ زِيَادَةِ الرُّكْنِ الْفَعْلِيِّ وَالْفِعْلِ الْفَاحِشِ وَإِنْ قَلَّ ، وَتَرْكُ
(الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ) عُرْفًا وَلَوْ سَهْوًا ، (فَلَوْ زَادَ رُكُوعًا) لَغَيْرِ قَتْلِ نَحْوِ حَيَّةٍ ، (أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَرْكَانِ)
الْفِعْلِيَّةِ (. . بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ (إِنْ تَعَمَّدَهُ) وَلَمْ يَكُنْ لِلْمَتَابَعَةِ^(١) وَإِنْ لَمْ يَطْمِئَنَّ فِيهِ لِتِلَاعُبِهِ بِخِلَافِ
الرُّكْنِ الْقَوْلِيِّ ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ لَا تُغَيِّرُ نَظْمَهَا ، وَبِخِلَافِ الزِّيَادَةِ سَهْوًا أَوْ لِلْمَتَابَعَةِ لِعِذْرِهِ .

وَلَا يَضُرُّ تَعْمُدُ زِيَادَةِ قَعْدٍ قَصِيرٍ إِنْ عُهِدَ فِي الصَّلَاةِ غَيْرَ رُكْنٍ ؛ كَأَن جَلَسَ بَعْدَ الْإِعْتِدَالِ وَقَبْلَ
السُّجُودِ مِثْلَ جَلْسَةِ الْأَسْتِرَاحَةِ ، بِخِلَافِ الْجُلُوسِ قَبْلَ نَحْوِ الرُّكُوعِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ .

(أَوْ فَعَلَ ثَلَاثَةَ أَفْعَالٍ مُتَوَالِيَةٍ) بِأَلَّا يُعَدَّ عُرْفًا كُلُّ مِنْهَا مُنْقَطَعًا عَمَّا قَبْلَهُ (كَثَلَاثَ خُطَوَاتٍ) وَإِنْ
كَانَتْ بِقَدْرِ خُطْوَةٍ مُغْتَفَرَةٍ ، أَوْ مُضْغَاتٍ ، (أَوْ حَكَّاتٍ) مُتَوَالِيَةٍ مَعَ تَحْرِيكِ الْيَدِ (فِي غَيْرِ الْجَرْبِ)
وَكَأَن حَرَّكَ يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ وَلَوْ مَعًا ، أَوْ خَطَا وَاحِدَةً نَاوِيًا فِعْلَ الثَّلَاثِ وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْوَاحِدَةِ ، (أَوْ

(١) في هامش (ب) : (كَأَن اِقْتَدَى بِهِ فِي الْإِعْتِدَالِ ؛ فَإِنَّهُ وَمَا بَعْدَهُ يَأْتِي بِهِ لِلْمَتَابَعَةِ ، وَلَمْ يَحْسَبْ مِنْهُ) .

وَتَبَّ وَثْبَةً فَاحِشَةً ، أَوْ ضَرَبَ ضَرْبَةً مُفْرِطَةً .. بَطَلْتُ ؛ سَوَاءٌ كَانَ عَامِداً أَوْ نَاسِياً . وَلَا يَضُرُّ الْفِعْلُ الْقَلِيلُ ، وَلَا حَرَكَاتُ خَفِيفَاتٍ وَإِنْ كَثُرَتْ ؛ كَتَحْرِيكِ الْأَصَابِعِ . الشَّرْطُ الثَّانِي عَشَرَ : تَرْكُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ ،

وَتَبَّ وَثْبَةً) وَلَا تَكُونُ الْوَثْبَةُ إِلَّا (فَاحِشَةً ، أَوْ ضَرَبَ ضَرْبَةً مُفْرِطَةً) أَوْ صَفَّقَ تَصْفِيقَةً ، أَوْ خَطَا خَطْوَةً بِقَصْدِ اللَّعِبِ ، وَإِنْ كَانَتْ التَّصْفِيقَةُ بغيرِ ضَرْبِ الرَّاحَتَيْنِ (.. بَطَلْتُ) صَلَاتُهُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ (سَوَاءٌ كَانَ عَامِداً أَوْ نَاسِياً) لِمَنَافَةِ ذَلِكَ - لِكَثْرَتِهِ أَوْ فُحْشِهِ - لِلصَّلَاةِ ، وَإِشْعَارِهِ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا .

وَالْخَطْوَةُ - بَفَتْحِ الْخَاءِ - : الْمَرْءُ ، وَهِيَ الْمَرَادُ هُنَا ؛ إِذْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ نَقْلِ رَجُلٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ حَتَّى يَكُونَ نَقْلُ الْأُخْرَى إِلَى أَعْدَ عَنْهَا أَوْ أَقْرَبَ خَطْوَةً أُخْرَى ، بِخِلَافِ نَقْلِهَا إِلَى مَسَافَاتِهَا ، وَذَهَابِ أَلْيَدٍ وَرُجُوعِهَا وَوَضْعِهَا وَرَفْعِهَا حَرَكَةً وَاحِدَةً .

أَمَّا فِي الْجَرْبِ الَّذِي لَا يَصْبِرُ مَعَهُ عَلَى عَدَمِ الْحَكِّ .. فَيُغْتَفَرُ الْحَكُّ لِأَجْلِهِ وَإِنْ كَثَرَ ؛ لِاضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ .

(وَلَا يَضُرُّ الْفِعْلُ الْقَلِيلُ) الَّذِي لَيْسَ بِفَاحِشٍ ، وَمِنْهُ الْخُطُوتَانِ وَإِنْ اتَّسَعَتَا ، وَاللَّبْسُ الْخَفِيفُ ، وَفَتْحُ كِتَابٍ وَفَهْمُ مَا فِيهِ ، لِكُنْهَ مَكْرُوهٌ (وَلَا حَرَكَاتُ خَفِيفَاتٍ وَإِنْ كَثُرَتْ) وَتَوَالَتْ ، لِكُنْهَا خِلَافُ الْأَوَّلَى ، وَذَلِكَ (كَتَحْرِيكِ الْأَصَابِعِ) وَحَدَّاهَا فِي نَحْوِ سُبْحَةٍ وَحَكٍّ .. فَلَا بَطْلَانَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ وَإِنْ تَعَمَّدَهُ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ مَنَافَاتَهَا .

وَإِنَّمَا لَمْ يُعَفَّ عَنْ قَلِيلِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهَا ، بِخِلَافِ الْفِعْلِ فَعْفِي عَمَّا يَتَعَسَّرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ مِمَّا لَا يُخْلُ بِهَا ، وَالْأَجْفَانُ وَاللِّسَانُ كَالْأَصَابِعِ .

وَقَدْ يُسْنُّ الْفِعْلُ الْقَلِيلُ كَقَتْلِ نَحْوِ الْحَيَّةِ .

(الشَّرْطُ الثَّانِي عَشَرَ : تَرْكُ) الْمُفْطَرِّ ، فَتَبْطُلُ بِوَصُولِ مُفْطَرِّ جَوْفِهِ وَإِنْ قَلَّ ، وَلَوْ بِلَا حَرَكَةٍ فَمِ أَوْ مَضْغٍ ؛ لِأَنَّ وَصُولَهُ يُشْعَرُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا ، وَتَرْكُ غَيْرِ الْمُفْطَرِّ أَيْضاً ، نَحْوُ : (الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ) الْكَثِيرِ سَهَواً أَوْ لَجْهَلٍ تَحْرِيمِهِ فِيهَا ، فَتَبْطُلُ بِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُفْطَرْ ؛ لِأَنَّ الصَّائِمَ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ إِذْ لَيْسَ لِعِبَادَتِهِ هَيْئَةٌ تَذْكُرُهُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ .

فَإِنْ أَكَلَ قَلِيلًا نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِهِ . . لَمْ تَبْطُلْ . الشَّرْطُ الثَّلَاثُ عَشَرَ : أَلَّا يَمْضِيَ رُكْنٌ قَوْلِيٌّ أَوْ فِعْلِيٌّ مَعَ الشَّكِّ فِي نِيَّةِ التَّحَرُّمِ ، أَوْ يَطُولَ زَمَنُ الشَّكِّ . الشَّرْطُ الرَّابِعُ عَشَرَ : أَلَّا يَتَوَيَّ قَطَعَ الصَّلَاةَ أَوْ يَتَرَدَّدَ فِي قَطْعِهَا

(فَإِنْ أَكَلَ قَلِيلًا^(١) نَاسِيًا) أَنَّهُ فِيهَا (أَوْ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِهِ) وَعُذْرَ لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالإِسْلَامِ أَوْ نَشْيِهِ بَعِيداً عَنِ الْعِلْمَاءِ (. . لَمْ تَبْطُلْ) صَلَاتُهُ لِعِذْرِهِ .

(الشَّرْطُ الثَّلَاثُ عَشَرَ : أَلَّا يَمْضِيَ رُكْنٌ قَوْلِيٌّ) كـ (الْفَاتِحَةِ) ، (أَوْ فِعْلِيٌّ) كَالْاِعْتِدَالِ ، (مَعَ الشَّكِّ فِي) صَحَّةِ (نِيَّةِ التَّحَرُّمِ) بَأَن تَرَدَّدَ هَلْ نَوَى ، أَوْ أَتَمَّ النِّيَّةَ ، أَوْ أَتَى بِبَعْضِ أَجْزَائِهَا الْوَاجِبَةِ ، أَوْ بَعْضِ شُرُوطِهَا ، أَوْ هَلْ نَوَى ظُهُراً أَوْ عَصراً ؟

(أَوْ يَطُولَ) عُرْفاً (زَمَنُ الشَّكِّ) أَي : اَلْتَرَدُّدُ فِيمَا ذَكَرَ ، فَمَتَى طَالَ أَوْ مَضَى قَبْلَ أَنْجِلَانِهِ رُكْنٌ ؛ بَأَن قَارَنَهُ مِنْ أَبْتَدَائِهِ إِلَى تَمَامِهِ . . أَبْطَلَهَا ؛ لِئُدْرَةِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ ، وَلِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ التَّذَكُّرِ فِي الثَّانِيَةِ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا .

وَبَعْضُ الرُّكْنِ الْقَوْلِيِّ كَكُلِّهِ إِنْ طَالَ زَمَنُ الشَّكِّ ، أَوْ لَمْ يُعَدَّ مَا قَرَأَهُ فِيهِ .

وَقِرَاءَةُ السُّورَةِ وَالْتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ كَقِرَاءَةِ (الْفَاتِحَةِ) إِنْ قَرَأَ مِنْهُمَا قَدْرَهَا أَوْ قَدَرَ بَعْضَهَا وَطَالَ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : (أَلَّا يَمْضِيَ . . .) إِلَى آخِرِهِ : مَا لَوْ تَذَكَّرَ قَبْلَ طَوْلِ الزَّمَنِ وَإِتْيَانِهِ بِرُكْنٍ . . فَلَاطِلَانٌ ؛ لِكَثْرَةِ عُرُوضِ مِثْلِ ذَلِكَ .

وَبِتَعْبِيرِهِ بِـ (الشَّكِّ) : مَا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى ؛ فَإِنَّهُ تَصَحُّ صَلَاتُهُ وَإِنْ أَتَمَّهَا مَعَ ذَلِكَ ، سِوَاهُ كَانَ فِي فَرْضٍ وَظَنَّ أَنَّهُ فِي نَفْلِ أَوْ عَكْسُهُ .

(الشَّرْطُ الرَّابِعُ عَشَرَ : أَلَّا يَتَوَيَّ قَطَعَ الصَّلَاةَ ، أَوْ يَتَرَدَّدَ فِي قَطْعِهَا) فَمَتَى نَوَى قَطْعَهَا وَلَوْ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا إِلَى أُخْرَى ، أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ أَوْ فِي الْإِسْتِمْرَارِ فِيهَا . . بَطَلَتْ ؛ لِمَنَافَةِ ذَلِكَ لِلْجَزْمِ بِالنِّيَّةِ ، وَلَا يُؤَاخَذُ بِالْوَسْوَاسِ الْقَهْرِيِّ وَلَوْ فِي الْإِيمَانِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ .

وَلَوْ نَوَى فِعْلَ مُبْطِلٍ فِيهَا . . لَمْ تَبْطُلْ إِلَّا إِنْ شَرَعَ فِي الْمُنَوِيِّ .

(١) فِي هَامِش (ج) : (وَضَبَطَ الشَّارِحُ الْأَكْلَ الْكَثِيرَ : بِثَلَاثِ لَقَمٍ) .

الشَّرْطُ الْخَامِسَ عَشَرَ : عَدَمُ تَعْلِيْقِ قَطْعِهَا بِشَيْءٍ .

فَضَائِلُ

يُكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ بِوَجْهِهِ إِلَّا لِحَاجَةٍ ، وَرَفْعُ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَكَفُّ شَعْرِهِ أَوْ ثَوْبِهِ ، وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى فَمِهِ بِلاَ حَاجَةٍ . وَمَسْحُ غُبَارِ جَبْهَتِهِ ، وَتَسْوِيَةُ الْخَصْيِ فِي مَكَانِ سُجُودِهِ . وَالْقِيَامُ عَلَى رِجْلِ ، وَتَقْدِيمُهَا وَلَصْقُهَا بِالْأُخْرَى

ولا يبطل الوضوء والصَّومُ والاعتكافُ والحجُّ بنية القطع وما بعده^(١) ؛ لأنَّ الصَّلَاةَ أَضِيقُ بِأَبَا مِنْ الْأَرْبَعَةِ .

(الشَّرْطُ الْخَامِسَ عَشَرَ : عَدَمُ تَعْلِيْقِ قَطْعِهَا بِشَيْءٍ) فَإِنْ عَلَّقَهُ بِشَيْءٍ وَلَوْ مُحَالًا فِيمَا يَظْهَرُ . بَطَلَتْ ؛ لِمَنَافَاتِهِ لِلْجَزْمِ بِالنِّيَّةِ .

(فَضَائِلُ)

فِي مَكْرُوهَاتِ الصَّلَاةِ

(يُكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ بِوَجْهِهِ) فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ اخْتِلَاسٌ مِنَ الشَّيْطَانِ كَمَا صَبَحَ فِي الْحَدِيثِ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) لِلاتِّبَاعِ ، وَلَا بَأْسَ بَلَمَحِ الْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْتِفَاتٍ ، أَمَا الْإِلْتِفَاتُ بِالْصَّدْرِ . فَمُبْطَلٌ ، كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ . (وَرَفْعُ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ) لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى خَطْفِ الْبَصَرِ ، كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَخَارِيِّ . (وَكَفُّ شَعْرِهِ أَوْ ثَوْبِهِ) بِلاَ حَاجَةٍ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِالْأَلَا يُكَفَّهُمَا ؛ لِيَسْجُدَا مَعَهُ . (وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى فَمِهِ بِلاَ حَاجَةٍ) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ ، أَمَا وَضْعُهَا لِحَاجَةٍ ، كَالْتَّائِبِ . . فَسُنَّةٌ ؛ لَخَبَرِ صَحِيحٍ فِيهِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْيَمْنَى وَالْيُسْرَى ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ فِيهِ دَفْعُ مُسْتَقْدَرٍ حِسِّيٍّ . (وَمَسْحُ غُبَارِ جَبْهَتِهِ) قَبْلَ الْإِنْصِرَافِ مِنْهَا ، (وَتَسْوِيَةُ الْخَصْيِ فِي مَكَانِ سُجُودِهِ) لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ ؛ وَلِأَنَّهُ كَالَّذِينَ قَبْلَهُ يُنَافِي التَّوَاضُّعَ وَالْخُشُوعَ .

(وَالْقِيَامُ عَلَى رِجْلِ) وَاحِدَةٍ ، (وَتَقْدِيمُهَا) عَلَى الْأُخْرَى ، (وَلَصْقُهَا بِالْأُخْرَى) حَيْثُ

(١) فِي هَامِش (ب) : (لأنه لا ينافي الجزم ، بخلاف نحو تعليق القطع ، فمنافي النية يؤثر حالاً ، ومنافي الصلاة إنما يؤثر عند وجوده . اهـ « تحفة » [١٥٦/٢]) .

وَالصَّلَاةُ حَاقِبًا أَوْ حَاقِبًا إِنْ وَسِعَ الْوَقْتُ . وَمَعَ تَوَقَّانِ الطَّعَامِ إِنْ وَسِعَ أَيْضًا .
وَأَنْ يَبْصُقَ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ قُبَالَتِهِ ، وَيَحْرُمُ فِي الْمَسْجِدِ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَضَعَ
يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ ، وَأَنْ يَخْفِضَ رَأْسَهُ فِي رُكُوعِهِ . وَقِرَاءَةُ السُّورَةِ فِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ

لا عذر ؛ لَأَنَّهُ تَكَلَّفَ يُنَافِي الْخُشُوعَ ، وَلَا بَأْسَ بِالْإِسْتِرَاحَةِ عَلَى إِحْدَاهُمَا لِطَوْلِ الْقِيَامِ أَوْ نَحْوِهِ .
(وَالصَّلَاةُ حَاقِبًا) بِالتَّنْوِينِ ؛ أَيِ : بِالْبُولِ ، (أَوْ حَاقِبًا) بِالْمَوْحَدَةِ ؛ أَيِ : بِالْغَائِطِ ، (أَوْ
حَاقِبًا) أَيِ : بِالرَّيْحِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهَا مَعَ مَدَافَعَةِ الْأَخْبَثِينَ ، بَلْ قَدْ تَحْرُمُ إِنْ ضَرَّهُ مَدَافَعُهُ ذَلِكَ ، وَيُنْدَبُ
أَوْ يَجِبُ نَفْرِيغُ نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ فَاتَتِ الْجَمَاعَةُ (إِنْ وَسِعَ الْوَقْتُ) ذَلِكَ ، وَإِلَّا . . . وَجَبَتِ الصَّلَاةُ
مَعَ ذَلِكَ حَيْثُ لَا ضَرَرَ ؛ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ .

(وَمَعَ تَوَقَّانِ الطَّعَامِ) الْحَاضِرِ أَوْ الْقَرِيبِ الْحَاضِرِ ؛ أَيِ : أَشْتَهَائِهِ ، بِحَيْثُ يَخْتَلُ الْخُشُوعُ لَوْ
قَدَّمَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَمْرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَقْدِيمِ الْعِشَاءِ عَلَى الْعِشَاءِ ، وَيَأْكُلُ مَا يَتَوَقَّرُ مَعَهُ
خُشُوعُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّرْ إِلَّا بِالشَّبْعِ . . شَبْعَ ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ (إِنْ وَسِعَ) الْوَقْتُ (أَيْضًا) ، وَإِلَّا . .
صَلَّى فَوْرًا وَجُوبًا ؛ لِمَا مَرَّ .

(وَأَنْ يَبْصُقَ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ قُبَالَتِهِ) وَإِنْ كَانَ خَارِجَ الصَّلَاةِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ ، بَلْ
يَبْصُقُ عَنْ يَسَارِهِ إِنْ تيسَّرَ ، وَإِلَّا . . فَتَحَتْ قَدَمَهُ الْيَسْرَى .

(وَيَحْرُمُ) الْبِصَاقُ (فِي الْمَسْجِدِ) إِنْ اتَّصَلَ بِشَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ ؛ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ : « أَنَّهُ خَطِيئَةٌ
وَكِفَارَتُهَا دَفْنُهَا » أَيِ : أَنَّهُ يَقْطَعُ الْحُرْمَةَ وَلَا يَرْفَعُهَا .

(وَيُكْرَهُ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ) الْيَمْنَى أَوْ الْيَسْرَى (عَلَى خَاصِرَتِهِ) لَغَيْرِ حَاجَةٍ ؛ لَصِحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ ، وَلَأَنَّهُ
فِعْلُ الْمُتَكَبِّرِينَ ، وَمِنْ ثَمَّ : لَمَّا هَبَطَ إِبْلِيسُ مِنَ الْجَنَّةِ . . كَانَ كَذَلِكَ ، وَوَرَدَ : (أَنَّهُ رَاحَةُ أَهْلِ النَّارِ)
أَيِ : الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى .

(وَأَنْ يَخْفِضَ رَأْسَهُ) أَوْ يَرْفَعَهُ (فِي رُكُوعِهِ) لَأَنَّهُ خِلَافُ الْإِتِّبَاعِ .

وَيُكْرَهُ تَرْكُ قِرَاءَةِ السُّورَةِ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ ؛ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا .

(وَقِرَاءَةُ السُّورَةِ فِي) الرَّكْعَةِ (الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ) مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ وَالثَّلَاثَةِ مِنَ الْمَغْرِبِ ، وَهَذَا
ضَعِيفٌ .

إِلَّا لِمَنْ سَبَقَ بِالْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَيَقْرُوهَا فِي الْآخِرَتَيْنِ . وَإِلَا سِتْنَادُ إِلَى مَا يَسْقُطُ بِسُقُوطِهِ . وَالزِّيَادَةُ فِي جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ عَلَى قَدْرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ . وَإِطَالَةُ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ وَالِدُّعَاءِ فِيهِ ، وَتَرْكُ الدُّعَاءِ فِي التَّشْهِيدِ الْآخِرِ . وَمُقَارَنَةُ الْإِمَامِ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ

والمعتمدُ : أنَّ قراءتها فيهما ليست خلاف الأولى ، بل ولا خلاف السنة^(١) ، وإنما هي ليست بسنة ، وفرق بين ما ليس بسنة وما هو خلاف السنة .

(إِلَّا لِمَنْ سَبَقَ بِالْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَيَقْرُوهَا) أَي : السُّورَةُ (فِي الْآخِرَتَيْنِ) مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَوْلِيَاهُ إِذْ مَا أَدْرَكَهُ الْمَأْمُومُ : أَوَّلَ صَلَاتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ قَرَأَتُهَا فِيهِمَا . قَرَأَهَا فِي آخِرَتَيْهِ ؛ لِثَلَا تَخْلَوْ صَلَاتُهُ مِنَ السُّورَةِ ، وَلَوْ سَبَقَ بِالْأُولَى فَقَطْ . . قَرَأَهَا فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ .

(وَإِلَا سِتْنَادُ) فِي الصَّلَاةِ (إِلَى مَا يَسْقُطُ) الْمَصْلِيُّ (بِسُقُوطِهِ) لِلْخِلَافِ فِي صَحَّةِ صَلَاتِهِ حِينَئِذٍ ، وَمَحَلُّهُ حَيْثُ يُسَمَّى قَائِمًا ، وَإِلَّا ؛ بَأَنَّ كَانَ بَحِثُ يُمْكِنُهُ رَفْعُ قَدَمَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، كَمَا مَرَّ فِي بَحْثِ الْقِيَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَائِمٍ بَلْ مَعْلَقٌ نَفْسُهُ .

(وَالزِّيَادَةُ فِي جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ عَلَى قَدْرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) أَي : عَلَى أَقْلِهِ ، أَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى أَكْمَلِهِ بِقَدْرِ التَّشْهِيدِ الْوَاجِبِ . . فَمُبْطِلَةٌ ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ تَطْوِيلَ جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ مَبْطُلٌ ؛ كَتَطْوِيلِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .

(وَإِطَالَةُ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ) وَلَوْ بِالصَّلَاةِ عَلَى آلَالٍ فِيهِ ، (وَالِدُّعَاءِ فِيهِ) لِبَنَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ .

(وَتَرْكُ الدُّعَاءِ فِي التَّشْهِيدِ الْآخِرِ) لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِ بَعْضِهِ السَّابِقِ ، كَمَا مَرَّ .

(وَمُقَارَنَةُ الْإِمَامِ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ) بِلِ وَأَقْوَالِهَا ؛ لِلْخِلَافِ فِي صَحَّةِ صَلَاتِهِ حِينَئِذٍ . وَهَذِهِ الْكِرَاهَةُ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَوْجِدُ إِلَّا مَعَهَا ، فَتَفُوتُ فَضِيلَتُهَا - كَكُلِّ مَكْرُوهِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ - كَالْإِنْفِرَادِ عَنِ الصَّفِّ ، وَتَرْكُ فُرْجَةٍ فِيهِ مَعَ سَهْوَةٍ سَدَّهَا ، وَالْعُلُوُّ عَلَى الْإِمَامِ وَالْإِنْخِفَاضُ عَنْهُ لَغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالْإِقْتِدَاءُ بِالْمَخَالِفِ وَنَحْوِ الْفَاسِقِ وَالْمُبْتَدِعِ ، وَاقْتِدَاءُ الْمَفْتَرِضِ

(١) قال العلامة الكردي رحمه الله تعالى في « الحواشي المدنية » (١ / ٢٠٠) : (قوله : « ولا خلاف السنة » هذا من عطف المرادف ؛ إذ هما شيء واحد على المعتمد ، أو يكون جرى هنا على القول بالفرق بينهما) .

وَالْجَهْرُ فِي مَوْضِعِ الْإِسْرَارِ ، وَالْإِسْرَارُ فِي مَوْضِعِ الْجَهْرِ ، وَالْجَهْرُ خَلْفَ الْإِمَامِ ، وَيَحْرُمُ الْجَهْرُ إِنْ شَوَّشَ عَلَى غَيْرِهِ . وَتُكْرَهُ فِي الْمَزْبَلَةِ وَالْمَجْزَرَةِ ، وَالطَّرِيقِ فِي الْبَنَاءِ ، وَبَطْنِ الْوَادِي مَعَ تَوَقُّعِ السَّيْلِ ، وَالْكَنِيسَةِ وَالْبَيْعَةِ ،

بِالْمَنْفَعِلِ^(١) ، وَمُصَلِّي الظُّهْرِ مَثَلًا بِمُصَلِّي الْعَصْرِ وَعَكْسَهُمَا .

(و) يُكْرَهُ (الْجَهْرُ فِي مَوْضِعِ الْإِسْرَارِ ، وَالْإِسْرَارُ فِي مَوْضِعِ الْجَهْرِ ، وَالْجَهْرُ) لِلْمَأْمُومِ (خَلْفَ الْإِمَامِ) لِمَخَالَفَتِهِ الْإِتِّبَاعَ الْمَتَّكَدَ فِي ذَلِكَ .

(وَيَحْرُمُ) عَلَى كُلِّ أَحَدٍ (الْجَهْرُ) فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا (إِنْ شَوَّشَ عَلَى غَيْرِهِ) مِنْ نَحْوِ مُصَلٍّ أَوْ قَارِئٍ أَوْ نَائِمٍ لِلضَّرَرِ ، وَيُرْجَعُ لِقَوْلِ الْمُتَشَوِّشِ^(٢) وَلَوْ فَاسِقًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْهُ .

وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحَرَمَةِ ظَاهِرٌ ، لَكِنْ يَنَافِيهِ كَلَامُ « الْمَجْمُوعِ » وَغَيْرِهِ ؛ فَإِنَّهُ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِهَا إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ بِحَمَلِهِ عَلَى مَا إِذَا خَفَّ التَّشْوِيشُ .

(وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ) أَيْضًا (فِي الْمَزْبَلَةِ) بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَضَمِّهَا ؛ وَهِيَ : مَوْضِعُ الزَّبِيلِ ، (وَالْمَجْزَرَةِ) وَهِيَ : مَوْضِعُ الْجَزْرِ ؛ أَيْ : الدَّبِيجِ ، لَصَحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُمَا ، وَلِمَا فِيهِمَا مِنْ مُحَاذَاةِ النَّجَاسَةِ ، فَإِنْ مَسَّهَا بَعْضُ بَدَنِهِ أَوْ مَحْمُولِهِ . . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، كَمَا مَرَّ ، (وَالطَّرِيقِ فِي الْبَنَاءِ) دُونَ الْبَرِّيَّةِ ؛ لِلْنَّهْيِ ، وَلا شْتَغَالِ الْقَلْبِ بِمُرُورِ النَّاسِ فِيهَا .

وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ التَّعْبِيرَ بِالْبَنَاءِ وَالْبَرِّيَّةِ . . . جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ ، وَأَنَّهُ حَيْثُ كَثُرَ مُرُورُهُمْ بِمَحَلٍّ . . . كُرِهَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ حِينَئِذٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقًا ؛ كَالْمَطَافِ ، وَفِي الْوَادِي الَّذِي نَامَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ ؛ لِأَنَّهُ أَرْتَحَلَ عَنْهُ وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ ، وَقَالَ : « إِنْ فِيهِ شَيْطَانًا » .

(و) فِي (بَطْنِ الْوَادِي) أَيْ : كُلِّ وادٍ (مَعَ تَوَقُّعِ السَّيْلِ) لَخَشْيَةِ الضَّرَرِ وَانْتِفَاءِ الْخُشُوعِ ، (و) فِي (الْكَنِيسَةِ) وَهِيَ : مُتَعَبِّدُ الْيَهُودِ (وَالْبَيْعَةِ) وَهِيَ : مُتَعَبِّدُ النَّصَارَى ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ سَائِرِ

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ الْكُرْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْحَوَاشِي الْمَدْنِيَّةِ » (٢٠٠ / ١) : (قَوْلُهُ : « وَاقْتِدَاءُ الْمَفْتَرَضِ . . . الْخِ » وَفِي « التَّحْفَةِ » : أَنَّ الْإِنْفِرَادَ هُنَا أَفْضَلُ ، وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ : بِأَوَّلِي ، وَمَعَ ذَلِكَ . . . مَا فِي « التَّحْفَةِ » إِلَى حَصُولِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ هُنَا ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَاعِدَتِهِ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (أَيْ : فِي تَحَقُّقِ التَّشْوِيشِ ؛ أَيْ : هَلْ شَوَّشَ بِهِذَا أَمْ لَا) .

وَالْمَقْبُرَةِ ، وَالْحَمَامِ ، وَعَطَنِ الْإِبِلِ ، وَسَطَحِ الْكَعْبَةِ ، وَثَوْبٍ فِيهِ تَصَاوِيرُ أَوْ شَيْءٌ يُلْهِيه ، وَالتَّلْتُمُ ، وَالتَّنْقُبُ وَعِنْدَ غَلْبَةِ النَّوْمِ .

فَضَائِلُ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى شَاخِصٍ قَدَرُ ثُلْثِي ذِرَاعٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَمَا دُونَ ، . .

أَمَكَنَةِ الْمَعَاصِي كَالشُّوقِ ؛ لِأَنَّهَا مَأْوَى الشَّيَاطِينِ كَالْحَمَامِ (وَ) فِي (الْمَقْبُرَةِ) الطَّاهِرَةِ أَوْ الْمُنْبُوْشَةِ إِنْ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّجَاسَةِ حَائِلًا ؛ لِمَا مَرَّ فِي الْمَزْبُوتَةِ ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَقَابِرِ الْأَنْبِيَاءِ .

(وَالْحَمَامِ) أَوْ مَسْلَخِهِ وَلَوْ جَدِيدًا ؛ لِمَا مَرَّ ، (وَعَطَنِ الْإِبِلِ) وَهُوَ : الْمَحْلُ الَّذِي تُنْحَى إِلَيْهِ بَعْدَ شُرْبِهَا ؛ لِيَشْرَبَ غَيْرُهَا ، أَوْ هِيَ ثَانِيًا ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَلِتَشْوِيشِ خُشُوعِهِ بِشِدَّةِ نَفَارِهَا .

(وَ) عَلَى (سَطَحِ الْكَعْبَةِ) لِمَا فِيهِ مِنْ أَسْتِعْلَائِهِ عَلَيْهَا ، (وَ) فِي (ثَوْبٍ) أَوْ إِلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ (فِيهِ تَصَاوِيرُ أَوْ شَيْءٌ) آخَرُ (يُلْهِيه) عَنِ الصَّلَاةِ ؛ كَخُطُوطِ^(١) ، وَكَأَدْمِيٍّ يَسْتَقْبَلُهُ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ ذَاتُ أَعْلَامٍ ، فَلَمَّا فَرَغَ . قَالَ : « أَلْهَيْتَنِي هَذِهِ » .

(وَالتَّلْتُمُ) لِلرَّجُلِ ، (وَالتَّنْقُبُ) لغيرِهِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَقِيَاسَ بِهِ الثَّانِي .

(وَعِنْدَ غَلْبَةِ النَّوْمِ) لِفَوَاتِ الْخُشُوعِ حِينَئِذٍ ، وَمَحَلُّهُ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أُسْتِيقَاطُهُ وَإِدْرَاكُ الصَّلَاةِ كَامِلَةً فِيهِ ، وَإِلَّا . . حَرَمٌ ، كَمَا مَرَّ .

(فَضَائِلُ)

فِي سُتْرَةِ الْمُصَلِّي

(يُسْتَحَبُّ) لِكُلِّ مُصَلٍّ (أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى شَاخِصٍ) مِنْ نَحْوِ جِدَارٍ أَوْ عَمُودٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . . فَنَحْوِ عَصَاٍ وَمَتَاعٍ يَجْمَعُهُ (قَدَرُ ثُلْثِي ذِرَاعٍ) فَأَكْثَرُ ؛ أَيِ : طَوْلُهُ بِقَدْرِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَرْضٌ كَسَهْمٍ (بَيْنَهُ) أَيِ : بَيْنَ قَدَمَيْهِ (وَبَيْنَهُ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَمَا دُونَ) ذَلِكَ .

(١) فِي هَامِشِ (ج) : (قَوْلُهُ : « كَخُطُوطِ » لِنَقْلِ عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْوَجِيهِ الْحَبِيبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَلْفَقِيهِ : أَنَّهُ مَتَى صَارَ الْمَخْطُوطُ مَأْلُوفًا . . زَالَتِ الْكَرَاهَةُ ، أَوْ مَا هَذَا مَعْنَاهُ . اهـ « بَغْيَةُ النَّاشِدِ فِي أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ » لِلْحَبِيبِ الْعَلَمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُسَيْنٍ بَلْفَقِيهِ) .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . . بَسَطَ مُصَلِّي ، أَوْ خَطَّ خَطًّا . وَيُنْدَبُ دَفْعُ أَلَمَارٍ حِينَئِذٍ ، وَيَحْرُمُ الْمُرُورُ
حِينَئِذٍ

(فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) شاخصاً ممّا ذكرَ (. . بَسَطَ مُصَلِّي أَوْ خَطَّ خَطًّا) مِنْ قَدَمَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ ، وَكَوْنُهُ طَوَّلاً أَوَّلِي ؛ وَذَلِكَ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ كَخَبَرِ : « أَسْتَرُّوا فِي صَلَاتِكُمْ وَلَوْ بِسَهْمٍ » ، وَخَبَرِ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ . . فَلْيَذْنُ مِنْهَا » ، وَلَمَّا صَلَّى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْكُعْبَةِ . . جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَائِطِهَا قَرِيباً مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ ؛ لِأَنَّهَا قَدْرُ مَكَانِ السُّجُودِ ، وَلِذَلِكَ يُسْنُّ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ صَفِّينَ بِقَدْرِهَا ، وَصَحَّحَ جَمَاعَةٌ خَبَرَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ . . فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ ^(١) شَيْئاً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . . فَلْيَنْصِبْ عَصاً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصاً . . فَلْيَخُطَّ خَطًّا ، ثُمَّ لَا يَضْرِبُهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ » .

وَمَا أَقْتَضَاهُ هَذَا الْخَبَرُ مِنَ التَّرْتِيبِ هُوَ اَلْمُعْتَمَدُ ، خِلَافاً لِلْإِسْنَوِيِّ اَلتَّابِعِ لَهُ اَلْمُصَنِّفُ ، فَلَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيمِ نَحْوِ الْجِدَارِ ، ثُمَّ نَحْوِ اَلْعَصَا ، ثُمَّ اَلْمُصَلِّي ، ثُمَّ اَلْخَطُّ .
وَمَتَى عُدَلَ عَنْ رَتْبَةٍ إِلَى مَا دُونَهَا مَعَ اَلْقُدْرَةِ عَلَيْهَا . . كَانَتْ كَالْعَدَمِ .

(وَيُنْدَبُ) لَهُ (دَفْعُ أَلَمَارٍ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ سُتْرَتِهِ (حِينَئِذٍ) أَيِ : حِينَ أَسْتَرَّ بِسُتْرَةٍ مُسْتَوْفِيَةٍ لِلشُّرُوطِ اَلْمَذْكُورَةِ ؛ لِأَمْرِهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ، وَقَالَ : « فَإِنْ أَبَى . . فَلْيَقَاتِلْهُ ؛ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ » ^(٢) أَيِ : فَلْيَدْفَعْهُ بِالتَّدْرِيجِ كَالصَّائِلِ ، وَلَا يَزِيدْ عَلَى مَرَّتَيْنِ ، وَإِلَّا . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ وَالَى ، وَيُسْنُّ لَغَيْرِ اَلْمُصَلِّي دَفْعَهُ أَيْضاً .

(وَيَحْرُمُ الْمُرُورُ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ سُتْرَتِهِ (حِينَئِذٍ) أَيِ : حِينَ أَسْتَفَائِهَا لِلشُّرُوطِ وَلَوْ لِضَرُورَةٍ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَلَمَارًا سَبِيلاً غَيْرَهُ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اَللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ يَعْلَمُ اَلْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ اَلْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ . . لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفاً ^(٣) خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ اَلْمُصَلِّي » .

(١) فِي هَامِش (ج) : (قَوْلُهُ : « تَلْقَاءَ وَجْهِهِ » لَكِنَّ االأَفْضَلَ أَنْ يَجْعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ ؛ بِحَيْثُ يَحَاضِي أَحَدَ حَاجِبِيهِ ، وَفِي « اَلْإِعَابِ » : اَلْيَسَارُ أَوَّلِي ، وَيَكْرَهُ أَنْ يَصْمُدَ إِلَيْهَا بِأَنْ يَجْعَلَهَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ . اَاهِدْ مِنْ « حَاشِيَةِ اَلْكَرْدِيِّ الصَّغَرِيِّ » [٢٠٢ / ١] .

(٢) قَالَ االْعَلَامَةُ اَلْكَرْدِيُّ رَحِمَهُ االلهُ تَعَالَى فِي « اَلْحَوَاشِي اَلْمَدْنِيَّةِ » (٢٠٣ / ١) : (أَيِ : فَعَلَهُ فَعَلَ االشَّيْطَانُ وَإِطْلَاقِ االشَّيْطَانِ عَلَى اَلْمَارِدِ مِنَ اَلْإِنْسِ شَائِعٌ ذَائِعٌ ؛ لِأَنَّهُ أَبَى إِلَّا االتَّشْوِيشَ عَلَى اَلْمُصَلِّي ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ االمَعْنَى : فَإِنَّمَا االحَامِلُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ االشَّيْطَانِ ، أَوْ مَعَهُ شَيْطَانٌ . قَالَ االْرافِعِيُّ : « لِأَنَّ االشَّيْطَانُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ اَلْمُصَلِّي وَحْدَهُ ؛ فَإِذَا مَرَّ إِنْشَانٌ . . وَافَقَهُ » .

(٣) قَالَ االْعَلَامَةُ اَلْكَرْدِيُّ رَحِمَهُ االلهُ تَعَالَى فِي « اَلْحَوَاشِي اَلْمَدْنِيَّةِ » (٢٠٣ / ١) : (قَوْلُهُ : « لَكَانَ أَنْ يَقِفَ » قَالَ =

إِلَّا إِذَا صَلَّى فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ ، وَإِلَّا لِفُرْجَةٍ فِي الصَّفِّ الْمُتَقَدِّمِ .

فَضَائِلُ

يُسَنُّ سَجْدَتَانِ لِلسَّهْوِ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ : الْأَوَّلُ : تَرْكُ كَلِمَةٍ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ ،

وهو مَقِيدٌ بِالِاسْتِتَارِ بِشَرْطِهِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْأَخْبَارِ السَّابِقَةِ .

وَيَحْرُمُ الْمُرُورُ (إِلَّا إِذَا) لَمْ يَقْصُرِ الْمَصْلِيُّ ، فَإِنْ قَصَرَ ؛ بَأَنْ (صَلَّى فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ) أَوْ شَارِعٍ أَوْ دَرْبٍ ضَيْقٍ أَوْ بَابِ مَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِهَا ؛ كَالْمَحَلِّ الَّذِي يَغْلِبُ مَرُورُ النَّاسِ فِيهِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ كَالْمَطَافِ . لَمْ يَحْرُمِ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ .

(وَ) يَحْرُمُ الْمُرُورُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ (إِلَّا) إِذَا كَانَ (لِفُرْجَةٍ فِي الصَّفِّ الْمُتَقَدِّمِ) فَلَهُ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْ الْمَصْلِيِّ ؛ لِيُصَلِّيَ فِيهَا وَإِنْ تَعَدَّدَتِ الصُّفُوفُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ؛ لِتَقْصِيرِهِمْ بِالْقُوفِ خَلْفَهَا مَعَ وَجُودِهَا .

وَحَيْثُ أُنْتَفَى شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الشُّتْرَةِ السَّابِقَةِ . . جَازَ الْمُرُورُ وَحَرُمَ الدَّفْعُ .

وَلَوْ أُزِيلَتْ سُرَّتُهُ . . حَرُمَ الْمُرُورُ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِهَا ؛ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ ، وَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ أُسْتَرَّ بِسُتْرَةٍ يَرَاهَا مُقَلَّدُهُ وَلَا يَرَاهَا مُقَلَّدُ الْمَارِّ .

(فَضَائِلُ)

فِي سَجْدَةِ السَّهْوِ

(يُسَنُّ سَجْدَتَانِ لِلسَّهْوِ) فِي الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ ؛ لِلْأَحَادِيثِ الْآتِيَةِ ، وَإِنَّمَا يُسَنُّ (بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ :

الْأَوَّلُ : تَرْكُ كَلِمَةٍ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأَوَّلِ) لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (تَرَكَهُ نَاسِيًا وَسَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ) وَقِيسَ بِالنَّسْيَانِ الْعَمْدَ ، بَلْ خَلَلُهُ أَكْثَرُ ، وَالْمَرَادُ بِهِ : الَّلَفْظُ الْوَاجِبُ فِي الْآخِرِ فَقَطْ كَالْقَنُوتِ .

= الشُّبُهَى : لَيْسَ هَذَا جَوَابًا ، وَ« أَنْ يَقِفَ » اسْمُ كَانَ ، وَ« خَرِيفًا » تَمْيِيزٌ ، وَإِنَّمَا التَّقْدِيرُ : لَوْ يَعْلَمُ مَا عَلَيْهِ . . لَوْ قَفَّ أَرْبَعِينَ ، وَلَوْ وَقَفَ . . لَكَانَ خَيْرًا لَهُ) .

أَوْ الْقُنُوتِ فِي الصُّبْحِ ، أَوْ وَتَرِ نِصْفِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ ، أَوْ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الشَّهْدِ الْأَوَّلِ ، أَوْ الْقُنُوتِ ، أَوْ الصَّلَاةِ عَلَى آلِ فِي الشَّهْدِ الْأَخِيرِ .
 الثَّانِي : فِعْلٌ مَا لَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ وَيُبْطِلُ عَمْدُهُ ؛ كَالْكَلَامِ الْقَلِيلِ نَاسِيًا ، أَوْ الْأَكْلِ الْقَلِيلِ نَاسِيًا ، أَوْ زِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ نَاسِيًا كَالرُّكُوعِ . وَلَا يَسْجُدُ لِمَا لَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ وَلَا عَمْدُهُ ؛ كَالْإِنْفَاتِ ، وَالْخَطْوَةِ وَالْخَطَوَتَيْنِ

وَلَوْ نَوَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ وَقَصَدَ أَنْ يَتَشَهَّدَ بِتَشْهَدَيْنِ فَتَرَكَ أَوَّلَهُمَا . . لَمْ يَسْجُدْ^(١) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ سَنَةً مَطْلُوبَةً لِذَاتِهَا فِي مَحَلٍّ مَخْصُوصٍ .

(أَوْ) كَلِمَةٌ مِنَ (الْقُنُوتِ) الرُّاتِبِ ، وَهُوَ الَّذِي (فِي الصُّبْحِ ، أَوْ وَتَرِ نِصْفِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ) قِيَاسًا عَلَى الشَّهْدِ الْأَوَّلِ ، دُونَ قُنُوتِ النَّازِلَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَارِضٌ ، وَقِيَامُهُ وَقَعُودُ الشَّهْدِ الْأَوَّلِ مِثْلُهُمَا ، فَيَسْجُدُ لِكُلِّ مِنْهُمَا وَحْدَةً بَلَاءً يُحَسِّنُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ يُسْنُّ لَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَجْلِسَ وَيَقِفَ بَقَدَرِهِمَا .

(أَوْ) تَرَكَ (الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَوْ الْجُلُوسَ لَهَا (فِي الشَّهْدِ الْأَوَّلِ) لِأَنَّهُا ذَكَرَ يَجِبُ الْإِتْيَانُ بِهِ فِي الْأَخِيرِ ، فَيَسْجُدُ لِتَرْكِهِ فِي الْأَوَّلِ ، كَالشَّهْدِ .

(أَوْ) تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ عَلَى آلِهِ أَوْ أَصْحَابِهِ ، أَوْ الْقِيَامَ لَهَا فِي (الْقُنُوتِ) قِيَاسًا عَلَى مَا قَبَلَهَا .

(أَوْ) تَرَكَ (الصَّلَاةَ عَلَى آلِ) أَوْ الْجُلُوسَ لَهَا (فِي الشَّهْدِ الْأَخِيرِ) قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا .
 وَصُورَةُ الشُّجُودِ لِتَرْكِهَا أَنْ يَتَقَنَّ تَرَكَ إِمَامِهِ لَهَا بَعْدَ أَنْ يُسَلِّمَ إِمَامُهُ وَقَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ هُوَ ، أَوْ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ وَلَمْ يُطِلِّ الْفَصْلَ .

(الثَّانِي) مِنَ الْأَسْبَابِ : (فِعْلٌ مَا لَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ) الصَّلَاةَ (وَيُبْطِلُ) هِيَ (عَمْدُهُ ؛ كَالْكَلَامِ الْقَلِيلِ نَاسِيًا ، أَوْ الْأَكْلِ الْقَلِيلِ نَاسِيًا ، أَوْ زِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ نَاسِيًا ؛ كَالرُّكُوعِ) وَتَطْوِيلٍ نَحْوِ الْإِعْتِدَالِ بغيرِ مَشْرُوعٍ نَاسِيًا ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ) وَقِيَاسٌ غَيْرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ مَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ أَيْضًا ؛ كَالْكَلَامِ ، وَالْفِعْلُ الْكَثِيرِينَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ (وَلَا يَسْجُدُ لِمَا لَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ وَلَا عَمْدُهُ ؛ كَالْإِنْفَاتِ وَالْخَطْوَةِ وَالْخَطَوَتَيْنِ) لَا لِعَمْدِهِ

(١) فِي هَامِشٍ (ج) : (خِلَافًا لِلْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ . « حَاشِيَةٌ » تَقْرِير) .

إِلَّا إِنْ قَرَأَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقِرَاءَةِ ، أَوْ تَشَهَّدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، أَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ . . فَيَسْجُدُ ، سَوَاءً فَعَلَهُ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا . وَلَوْ نَسِيَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ . . لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ عَامِدًا . . بَطَلَتْ ، أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا . . فَلَا ، وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ ،

ولا لسهوه ؛ لَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْجُدْ لِلْفِعْلِ الْقَلِيلِ ، وَلَا أَمَرَ بِهِ مَعَ كَوْنِهِ فَعَلَهُ (إِلَّا إِنْ قَرَأَ) (الْفَاتِحَةَ) أَوْ الشُّورَةَ (فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقِرَاءَةِ) كَالرُّكُوعِ أَوْ الِاعْتِدَالِ ، (أَوْ تَشَهَّدَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ) كَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، (أَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ) كَالرُّكُوعِ (. . فَيَسْجُدُ) لِذَلِكَ (سَوَاءً فَعَلَهُ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا) لِتَرْكِهِ التَّحْفُظَ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي الصَّلَاةِ - فَرَضِهَا وَنَفَلِهَا - أَمْرًا مُؤَكَّدًا كَتَأَكُّدِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ .

نعم ؛ لو قرأ الشُّورَةَ قَبْلَ (الْفَاتِحَةِ) . . لَمْ يَسْجُدْ ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ مَحَلُّهَا فِي الْجُمْلَةِ ، وَيُقَاسُ بِهِ مَا لَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ التَّشَهُّدِ .

وقضيةُ كلامِ المصنِّفِ أَنَّ التَّسْبِيحَ ونحوَهُ مِنْ كُلِّ مَدْبُوبٍ قَوْلِيٍّ مُخْتَصٌّ بِمَحَلِّ . . لَا يَسْجُدُ لِنَقْلِهِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ ، وَأَعْتَمَدَهُ بَعْضُهُمْ ، لَكِنْ أَعْتَمَدَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ .

نعم ؛ نَقَلَ السَّلَامُ وَتَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ عَمْدًا مُبْطِلٌ .

وأفهمُ كلامُهُ أَنَّ السُّجُودَ لِمَا ذَكَرَ مُسْتَثْنَى مِنْ مَفْهُومِ قَوْلِهِمْ : (مَا لَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ . . لَا سَجُودَ لِسَهْوِهِ وَلَا لِعَمْدِهِ) وَيُضَمُّ إِلَيْهَا صُورٌ كَثِيرَةٌ ؛ كَالْقَنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ بِنَيْتِهِ ، وَكَتَفْرِيقِهِمْ فِي الْخَوْفِ غَيْرَ التَّفْرِيقِ الْآتِي الْمَأْمُورَ بِهِ .

(وَلَوْ نَسِيَ) الْإِمَامُ أَوْ الْمَنْفَرِدُ (التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ) وَحَدَّهُ أَوْ مَعَ قَعُودِهِ ، (فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ) أَيِ : قِيَامِهِ (. . لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ ^(١)) لِتَلَبُّسِهِ بِفَرْضٍ فَلَا يَقْطَعُهُ لِسُنَّةٍ .

(فَإِنْ عَادَ عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ عَامِدًا . . بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ لِتَعَمُّدِهِ زِيَادَةَ قَعُودٍ ، (أَوْ) عَادَ (نَاسِيًا) أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ (أَوْ جَاهِلًا) بِتَحْرِيمِ الْعَوْدِ (. . فَلَا) بَطْلَانٍ ؛ لِعَذَرِهِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ إِذَا ذَكَرَ ، (وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ) لِأَنَّ عَمْدَ فَعْلِهِ هَذَا مُبْطِلٌ .

(١) في غير (د) : (لم يعد له) .

وَيَجِبُ الْعَوْدُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ ، وَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ انْتِصَابِهِ . . . عَادَ ، وَلَوْ تَرَكَهُ عَامِداً فَعَادَ . .
 بَطَلَتْ إِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ . وَلَوْ نَسِيَ الْقُنُوتَ فَذَكَرَهُ بَعْدَ وَضْعِ جَبْهَتِهِ . . لَمْ يَرْجِعْ
 لَهُ ، أَوْ قَبْلَهُ . . عَادَ ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ إِنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّاعِي . الثَّالِثُ : إِيقَاعُ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ مَعَ
 التَّرَدُّدِ فِيهِ ، فَلَوْ شَكَّ فِي رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ رَكْعَةٍ . . أَتَى بِهِ

أَمَّا الْمَأْمُومُ ؛ فَإِنْ انْتَصَبَ إِمَامُهُ ، فَتَخَلَّفَ عَامِداً عَالِماً وَلَمْ يَنْوَ مَفَارِقَتَهُ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛
 لِفُحْشِ الْمَخَالَفَةِ ، وَلَا يَعُودُ وَلَوْ عَادَ إِمَامُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِمَامٌ مُتَعَمِّدٌ . . فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ ، أَوْ سَاهٍ وَالسَّاهِي
 لَا يَجُوزُ مُتَابَعَتُهُ . . فَيُفَارِقُهُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ ، فَإِنْ عَادَ مَعَهُ عَامِداً عَالِماً . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَإِنْ انْتَصَبَ هُوَ وَجَلَسَ إِمَامُهُ لِلتَّشْهِدِ ؛ فَإِنْ كَانَ سَاهِياً . . لَمْ يَعْتَدْ بِفَعْلِهِ ؛ إِذْ لَا قَصْدَ لَهُ ،
 (وَيَجِبُ) عَلَيْهِ (الْعَوْدُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ) فَإِنْ لَمْ يَعُدْ . . بَطَلَتْ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ ، أَوْ عَامِداً . . سُنَّ لَهُ
 الْعَوْدُ ؛ لِأَنَّ لَهُ قَصْداً صَحِيحاً ، وَكَمَا أَنَّ الْمُتَابَعَةَ فَرَضٌ كَذَلِكَ الْقِيَامُ فَرَضٌ ، وَإِنَّمَا تَخَيَّرَ مَنْ رَكَعَ قَبْلَ
 إِمَامِهِ سَهْواً ؛ لِإِدْمَاقِ فُحْشِ الْمَخَالَفَةِ .

(وَإِنْ تَذَكَّرَ) الْإِمَامُ أَوْ الْمُنْفَرِدُ تَرَكَ التَّشْهِدَ الْأَوَّلَ (قَبْلَ انْتِصَابِهِ) أَيِ : أَسْتَوَائِهِ قَائِماً (. . عَادَ)
 لَهُ نَدْباً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِفَرَضٍ .

(وَلَوْ تَرَكَهُ) أَيِ - غَيْرِ الْمَأْمُومِ - : التَّشْهِدُ الْأَوَّلَ (عَامِداً فَعَادَ) إِلَيْهِ عَامِداً عَالِماً (. . بَطَلَتْ)
 صَلَاتُهُ (إِنْ كَانَ) وَقْتُ الْعَوْدِ (إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ) مِنْهُ إِلَى الْقَعُودِ ؛ لِقَطْعِهِ نَظْمَ الصَّلَاةِ ، بِخِلَافِ
 مَا إِذَا عَادَ هُوَ إِلَى الْقَعُودِ أَقْرَبَ ، أَوْ كَانَتْ نَسْبَتُهُ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَقْصِدَ
 بِالتَّهَوُّضِ تَرَكَ التَّشْهِدَ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ الْعَوْدُ ، أَمَّا لَوْ زَادَ هَذَا التَّهَوُّضَ عَمداً لَا لِمَعْنَى . . فَإِنَّ صَلَاتَهُ تَبَطَّلُ
 بِذَلِكَ ، وَالْقُنُوتُ كَالْتَّشْهِدِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ فِيهِ .

(وَ) مِنْهُ أَنَّهُ (لَوْ نَسِيَ) غَيْرُ الْمَأْمُومِ (الْقُنُوتَ ، فَذَكَرَهُ بَعْدَ وَضْعِ جَبْهَتِهِ) لِلسُّجُودِ (. . لَمْ
 يَرْجِعْ لَهُ) لِتَلَبُّسِهِ بِفَرَضٍ ، (أَوْ قَبْلَهُ) أَيِ : قَبْلَ وَضْعِهَا عَلَى الْأَرْضِ وَإِنْ وَضَعَ بَقِيَّةَ أَعْضَاءِ السُّجُودِ
 (. . عَادَ) نَدْباً لِإِدْمَاقِ تَلَبُّسِهِ بِفَرَضٍ ، (وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ إِنْ بَلَغَ حَدَّ الرَّاعِي) لِزِيَادَتِهِ مَا يُبْطِلُ تَعَمُّدَهُ ،
 فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ . . لَمْ يَسْجُدْ .

(الثَّالِثُ) مِنَ الْأَسْبَابِ : (إِيقَاعُ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ مَعَ التَّرَدُّدِ فِيهِ ، فَلَوْ شَكَّ) أَيِ : تَرَدَّدَ مَعَ اسْتِوَاءِ أَوْ
 رَجْحَانِ (فِي) تَرَكَ شَيْءً مُعَيَّنَ مِنْ (رُكُوعٍ ، أَوْ سُجُودٍ ، أَوْ رَكْعَةٍ . . أَتَى بِهِ) وَجُوباً ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ

وَسَجَدَ وَإِنْ زَالَ الشُّكُّ قَبْلَ السَّلَامِ إِلَّا إِذَا زَالَ الشُّكُّ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ .
 فَلَوْ شَكَّ هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا ، وَزَالَ الشُّكُّ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَةِ . . لَمْ يَسْجُدْ ، أَوْ
 فِيهَا . . سَجَدَ . وَلَا يَضُرُّ الشُّكُّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي تَرْكِ رُكْنٍ إِلَّا النَّيَّةُ ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ،
 وَالطَّهَارَةُ

عدم فعله ، (وَسَجَدَ) لتردده في زيادة ما أتى به (وَإِنْ زَالَ الشُّكُّ قَبْلَ السَّلَامِ) لتردده حال الفعل ،
 وهو مضعف للنية (إِلَّا إِذَا زَالَ الشُّكُّ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ) . . فلا يسجد ؛ لأن ما فعله
 واجب على كل تقدير ، فلم يؤثر التردد فيه .

(فَلَوْ شَكَّ هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا) . . لزمه أن يبيّن على الأقل وإن أخبره كثيرون بأنه صَلَّى
 أربعا ؛ إذ لا يجوز له الرجوع إلى قول غيره في النقص ، ولا في الزيادة ؛ لبطلان الصلاة بكل
 منهما ، بخلاف نحو الطواف له الأخذ بإخبار غيره بالنقص .

(وَ) إذا تردّد ثمّ (زَالَ الشُّكُّ) فإن كان قد زال (فِي غَيْرِ) الرَّكْعَةِ (الْأَخِيرَةِ . . لَمْ يَسْجُدْ) لأن
 ما فعله منها مع التردد واجب على كل تقدير ، (أَوْ) زال (فِيهَا) أي : في الأخيرة (. . سَجَدَ)
 لأن ما فعله منها قبل التذكّر يحتمل الزيادة .

ولو شكّ في ترك بعض معين . . سجد ، أو في ارتكاب منهي . . فلا ، أو هل سجد للسهو أو
 لا . . سجد له ، أو هل سجد له سجدتين أو واحدة . . سجد أخرى ، عملاً بالأصل في جميع ذلك .

والحاصل : أنَّ المشكوك فيه كالمعدوم غالباً ، (وَ) من غير الغالب أنّه (لَا يَضُرُّ الشُّكُّ بَعْدَ
 السَّلَامِ فِي تَرْكِ رُكْنٍ) لأنّ الظاهر مضي الصلاة على التمام (إِلَّا النَّيَّةَ وَتَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ) فإنه يضرّ
 الشُّكُّ فيهما - ولو بعد السَّلَام - فتلزمه الإعادة ؛ لأنّه شك فيما به الانعقاد ، فتلزمه الإعادة ، كما لو
 شك هل نوى الفرض أو النفل ، أو هل صَلَّى أو لا ؟

(وَ) إِلَّا الشُّكَّ فِي (الطَّهَارَةِ) وغيرها من بقية الشروط على ما في موضع من
 « المجموع »^(١) ، لكنّ المعتمد : ما فيه في موضع آخر^(٢) - وفي غيره - : من أنّه لا يضرّ الشُّكُّ فيه

(١) « المجموع » (١ / ٥٦٠) .

(٢) « المجموع » (١ / ٥٥٦) . قال الإمام الجرهزي رحمه الله تعالى في « حاشيته » (١ / ٥٤٥) : (لم نر من
 أسند إلى « المجموع » تناقض كلامه ، فليتأمل) .

وَيَسْجُدُ الْمَأْمُومُ لِسَهْوِ إِمَامِهِ الْمُتَطَهِّرِ وَإِمَامِهِ وَإِنْ تَرَكَهُ الْإِمَامُ ، أَوْ أَخَذَتْ قَبْلَ تَمَامِهَا إِلَّا
 إِنْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ خَطَأَ إِمَامِهِ . . . فَلَا يُتَابِعُهُ . وَلَا يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ لِسَهْوِ نَفْسِهِ خَلْفَ إِمَامِهِ
 الْمُتَطَهِّرِ

بعدَ تيقُنِ وجودِهِ عندَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا فِي الطَّهَارَةِ ؛ فَإِنَّهُ يَكْفِي تَيَقُّنُ وجودِهَا وَلَوْ قَبْلَ الصَّلَاةِ ؛
 لِقَوْلِهِمْ : (يَجُوزُ الدُّخُولُ فِيهَا بِطَهْرِ مَشْكُوكٍ فِيهِ) .

(وَيَسْجُدُ الْمَأْمُومُ لِسَهْوِ) وَعَمْدِ (إِمَامِهِ الْمُتَطَهِّرِ وَإِمَامِهِ) أَيِ : إِمَامِ إِمَامِهِ الْمُتَطَهِّرِ أَيْضًا ، وَإِنْ
 كَانَ سَهْوُ إِمَامِهِ أَوْ إِمَامِ إِمَامِهِ قَبْلَ الْقُدْوَةِ ؛ لِتَطَرُّقِ الْخَلَلِ فِيهِمَا لِصَلَاتِهِ مِنْ صَلَاةِ إِمَامِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ
 يَسْجُدُ (وَإِنْ تَرَكَهُ الْإِمَامُ) فَلَمْ يَسْجُدْ ، (أَوْ) بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ ؛ كَأَنَّ (أَخَذَتْ قَبْلَ تَمَامِهَا) وَبَعْدَ
 وَقُوعِ السَّهْوِ مِنْهُ أَوْ فَارَقَهُ ، أَمَّا الْمَحْدُثُ . . . فَلَا يَلْحَقُهُ سَهْوُهُ ؛ إِذْ لَا قُدْوَةَ فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ كَانَتْ
 الصَّلَاةُ خَلْفَ الْمَحْدُثِ جَمَاعَةً ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِحَصُولِ الثَّوَابِ فَضْلًا ، لَا لِتَرْتَبٍ عَلَيْهِ
 أَحْكَامُهَا .

وعندَ سجودِ الإمامِ المتطهرِ يلزمُ المأمومَ متابعتُهُ فِيهِ ، مَسْبُوقًا كَانَ أَوْ مُوَافِقًا ، فَإِنْ تَخَلَّفَ عَامِدًا
 عَالِمًا . . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ جَهِلَ سَهْوُهُ (إِلَّا إِنْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ خَطَأَ إِمَامِهِ) فِي السُّجُودِ لِلْسَّهْوِ ، بِأَنْ
 عَلِمَ أَنَّهُ لِيُغَيِّرَ مَقْضِي كُنْهَوْضٍ قَلِيلٍ (. . . فَلَا يُتَابِعُهُ) فِيهِ أَعْتَابَارًا بِعَقِيدَتِهِ .
 نَعَمْ ؛ يَلْحَقُهُ سَهْوُهُ بِسُجُودِهِ لَذَلِكَ فَيَسْجُدُ لَهُ .

وَلَوْ عَلِمَ غَلْطُهُ وَهُوَ سَاجِدٌ مَعَهُ . . . لَزِمَهُ الْعَوْدُ إِلَى الْجُلُوسِ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ . . . فَارَقَهُ وَسَجَدَ ، أَوْ
 أَنْتَظَرَ سَلَامَهُ ثُمَّ يَسْجُدُ .

وَيُتَصَوَّرُ عَلِمُ الْمَأْمُومِ بِغَلْطِ الْإِمَامِ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ سَلَامِهِ ، أَوْ بَكْتَابَتِهِ ، أَوْ بِخَبَرِ
 مَعْصُومٍ ، لَا بِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ شَكٌّ فِي فِعْلِ بَعْضٍ مَعَيَّنٍ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي السُّجُودَ ، وَإِنْ عَلِمَ
 الْمَأْمُومُ أَنَّهُ أَتَى بِهِ . . . فَيَلْزِمُهُ مُوَافَقَتُهُ فِيهِ .

(وَلَا يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ لِسَهْوِ نَفْسِهِ خَلْفَ إِمَامِهِ الْمُتَطَهِّرِ) لِأَنَّهُ يَتَحَمَّلُ عَنْهُ سَهْوُهُ فِي حَالِ قُدْوَتِهِ كَمَا
 يَتَحَمَّلُ عَنْهُ الْقُنُوتَ وَغَيْرَهُ ، أَمَّا الْمَحْدُثُ . . . فَلَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ ؛ لِإِمَارَةٍ .

وخرجَ بقوله : (خَلْفَ إِمَامِهِ) : مَا لَوْ سَهَا مِنْفَرِدًا ثُمَّ أَقْتَدَى بِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَحَمَّلُهُ ، وَإِنَّمَا لَحَقَهُ سَهْوُ
 إِمَامِهِ وَلَوْ قَبْلَ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَاهَدَ تَعَدَّى الْخَلَلَ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ إِلَى صَلَاةِ الْمَأْمُومِ دُونَ عَكْسِهِ .

وَلَوْ ظَنَّ سَلَامٌ إِمَامِهِ فَسَلَّمَ فَبَانَ خِلَافُهُ . . . أَعَادَ السَّلَامَ مَعَهُ وَلَا سُجُودَ . وَلَوْ تَذَكَّرَ
 الْمَأْمُومُ فِي تَشْهِيدِهِ تَرَكَ رُكْنَ غَيْرِ النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ . . . صَلَّى رُكْعَةً بَعْدَ سَلَامٍ إِمَامِهِ
 وَلَا يَسْجُدُ ، أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ . . . أَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامٍ إِمَامِهِ وَسَجَدَ . وَإِذَا سَجَدَ
 إِمَامُهُ . . . لَزِمَهُ مُتَابَعَتُهُ ، فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ مُسْبِقاً . . . سَجَدَ مَعَهُ وَجُوباً إِنْ سَجَدَ ،
 وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعِيدَهُ فِي آخِرِ صَلَاةٍ نَفْسِهِ . . .

(وَلَوْ ظَنَّ) الْمَأْمُومُ (سَلَامَ إِمَامِهِ ، فَسَلَّمَ ، فَبَانَ خِلَافُهُ) (١) أَي : خِلَافُ ظَنِّهِ . . . أَعَادَ السَّلَامَ
 مَعَهُ) أَي : مَعَ إِمَامِهِ أَوْ بَعْدَهُ ؛ لِامْتِنَاعِ تَقَدُّمِهِ عَلَى سَلَامِ إِمَامِهِ ، (وَلَا سُجُودَ) لِأَنَّهُ سَهُوٌ حَالِ
 الْقُدْوَةِ ، كَمَا لَوْ نَسِيَ نَحْوَ الرُّكُوعِ . . . فَإِنَّهُ يَأْتِي بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ وَلَا يَسْجُدُ ، سِوَاءَ تَذَكَّرَ قَبْلَ
 سَلَامِ إِمَامِهِ أَمْ بَعْدَهُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ سَلَّمَ الْمُسْبِقُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَهُوً . . . فَإِنَّهُ يَسْجُدُ ؛ لِأَنَّهُ سَهُوٌ
 بَعْدَ انْقِطَاعِ الْقُدْوَةِ ، وَبِهِ فَارِقٌ مَا لَوْ سَلَّمَ مَعَهُ .

(وَلَوْ تَذَكَّرَ الْمَأْمُومُ فِي تَشْهِيدِهِ تَرَكَ رُكْنَ) فَإِنْ كَانَ النِّيَّةُ أَوْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ . . . تَبَيَّنَ بَطْلَانُ صَلَاتِهِ ،
 كَمَا مَرَّ ، أَوْ (غَيْرِ النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ . . . صَلَّى رُكْعَةً) وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُومَ لَهَا ، وَلَا لِلْمُسْبِقِ أَنْ
 يَقُومَ لَهَا عَلَيْهِ إِلَّا (بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ) وَإِلَّا . . . بَطُلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ ، وَإِلَّا . . . لَغَا مَا أَتَى بِهِ ،
 وَلَزِمَهُ الْعَوْدُ إِلَى الْجُلُوسِ - وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ قَدْ سَلَّمَ - ثُمَّ الْقِيَامُ إِلَى الْإِتْيَانِ بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ (وَلَا يَسْجُدُ)
 لِلْسَّهْوِ فِيمَا إِذَا أَتَى بِالرُّكْعَةِ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ؛ لِوُجُودِ سَهُوِهِ حَالِ الْقُدْوَةِ .

(أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ) أَي : فِي تَرَكَ رُكْنَ غَيْرِ النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرَةِ . . . أَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ (أَيْضاً
 (وَسَجَدَ) نَدْباً ؛ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ مَعَ التَّرَدُّدِ مُحْتَمَلٌ لِلزِّيَادَةِ .

(وَإِذَا سَجَدَ إِمَامُهُ) لِلْسَّهْوِ (. . . لَزِمَهُ مُتَابَعَتُهُ) كَمَا مَرَّ مَعَ مَا يُسْتَشْنَى مِنْهُ ، (فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ
 مُسْبِقاً . . . سَجَدَ مَعَهُ وَجُوباً إِنْ سَجَدَ) لِأَجْلِ الْمُتَابَعَةِ ، (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعِيدَهُ) أَي : سَجُودَ السَّهْوِ
 (فِي آخِرِ صَلَاةٍ نَفْسِهِ) لِأَنَّهُ مُحَلٌّ الشُّجُودِ .

(١) فِي هَامِشٍ (ج) : (وَلَوْ سَلَّمَ إِمَامُهُ فَسَلَّمَ مَعَهُ ثُمَّ سَلَّمَ الْإِمَامُ ثَانِياً ، فَقَالَ لَهُ الْمَأْمُومُ : قَدْ سَلَّمْتَ قَبْلَ هَذَا ،
 فَقَالَ : كُنْتُ نَاسِياً . . . لَمْ تَبْطُلْ صَلَاةُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَسَلَّمَ الْمَأْمُومُ وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ ؛ لِوُجُودِ الْكَلَامِ بَعْدَ انْقِطَاعِ
 الْقُدْوَةِ . « رَمَلِي » [٢ / ٨٥] .

وَسُجُودُ السَّهْوِ - وَإِنْ كَثُرَ - سَجْدَتَانِ كَسُجُودِ الصَّلَاةِ ، وَمَحَلُّ سُجُودِ السَّهْوِ بَيْنَ التَّشَهُّدِ وَالسَّلَامِ ، وَيَفُوتُ بِالسَّلَامِ عَامِداً وَكَذا نَاسِياً إِنْ طَالَ الْفَصْلُ ، فَإِنْ قَصُرَ . . عَادَ إِلَى السُّجُودِ ، وَصَارَ عَائِداً إِلَى الصَّلَاةِ .

(وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ كَثُرَ) السَّهْوُ مِنْ نَوْعٍ أَوْ أَكْثَرَ (سَجْدَتَانِ) لِلاتِّبَاعِ (كَسُجُودِ الصَّلَاةِ) أَيِ : كَسَجْدَتَيْهَا فِي الْأَقْلِّ وَالْأَكْمَلِ ، وَمَا يُنْدَبُ فِيهِمَا وَمَا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ سَجَدَ وَاحِدَةً بَنِيَّةً لِقِصَارِ عَلَيْهَا أَبْدَاءً . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَدَأَ لَهُ لِقِصَارِ عَلَيْهَا بَعْدَ فَرَاغِهَا ، وَلَا بَدَأَ مِنْ نِيَّةِ سُجُودِ السَّهْوِ .

(وَمَحَلُّ سُجُودِ السَّهْوِ) سِوَاهُ سَهَا بِنَقْصٍ أَوْ بَزِيَادَةٍ أَمْ بِهِمَا : (بَيْنَ التَّشَهُّدِ) وَمَا يَتَّبَعُهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْ الدُّعَاءِ (وَالسَّلَامِ) بِحَيْثُ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّلَامِ شَيْءٌ ، فَلَا يَجُوزُ فِعْلُهُ بَعْدَ السَّلَامِ ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ قَبْلَهُ هُوَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَمَا قَالَهُ الزُّهْرِيُّ .

وَلَوْ أَقْتَدَى بِمَنْ يَرَاهُ بَعْدَ السَّلَامِ ، وَتَوَجَّهَ عَلَى الْمَأْمُومِ سُجُودَ سَهْوٍ فِي اعْتِقَادِهِ . . سَجَدَ هُوَ قَبْلَ سَلَامِهِ وَبَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ اعْتِبَاراً بِعَقِيدَتِهِ ، وَلَا يَنْتَظِرُهُ الْمَوَافِقُ لِيَسْجُدَ مَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ فَارَقَهُ بِسَلَامِهِ ، وَقَدْ يَتَعَدَّدُ السُّجُودُ صُورَةً لَا حُكْمًا ، كَمَا مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ الْمَسْبُوقِ .

(وَيَفُوتُ) السُّجُودُ (بِالسَّلَامِ عَامِداً) بَأَنَّ كَانَ ذَاكراً لِلْسَّهْوِ عَالِماً بِأَنَّ مَحَلَّهُ قَبْلَ السَّلَامِ ؛ لِغَوَاةِ مَحَلِّهِ وَلَا عُذْرَ ، فَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ .

(وَكَذا) يَفُوتُ بِالسَّلَامِ (نَاسِياً إِنْ طَالَ الْفَصْلُ) عُرْفاً بَيْنَ السَّلَامِ وَتَيَقُّنِ التَّرْكِ ؛ بَأَنَّ مَضَى زَمَنٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ تَرَكَ السُّجُودَ قَصِداً أَوْ نِسْيَاناً ؛ لِغَوَاةِ مَحَلِّهِ ، وَلِتَعُدُّرِ الْبِنَاءِ بِالطُّوْلِ ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يُرِدْهُ وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ .

(فَإِنْ قَصُرَ) وَأَرَادَهُ (. . عَادَ إِلَى السُّجُودِ) نَدْباً بِلَا إِحْرَامٍ إِنْ لَمْ يَطْرَأْ مَنَافٍ ، كَخُرُوجِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(وَ) إِذَا عَادَ إِلَيْهِ ؛ بَأَنَّ وَضَعَ جِهَتَهُ بِالْأَرْضِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ طَمَئِنَةٍ . . (صَارَ عَائِداً إِلَى الصَّلَاةِ) وَبَانَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى سَلَامٍ ثَانٍ ، وَتَبْطُلُ بِطُرُوقِ مَنَافٍ كَالْحَدَّثِ بَعْدَ الْعُودِ ، وَتَصِيرُ الْجُمُعَةُ ظَهْراً إِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا بَعْدَ الْعُودِ ، وَيَحْرُمُ إِنْ عَلِمَ ضَيْقَ وَقْتِ الصَّلَاةِ ؛ لِإِخْرَاجِ بَعْضِهَا عَنِ الْوَقْتِ .

فَضَائِلُ

يُسْنُ سُجُودُ التَّلَاوَةِ لِلْقَارِيءِ وَالْمُسْتَمِعِ وَالسَّمَاعِ إِلَّا لِقِرَاءَةِ النَّائِمِ وَالْجُنُبِ وَالسَّكَرَانِ ، وَيَتَأَكَّدُ لِلْمُسْتَمِعِ إِنْ سَجَدَ الْقَارِيءُ . وَلَا يَسْجُدُ الْمُصَلِّي لِغَيْرِ قِرَاءَةِ نَفْسِهِ إِلَّا الْمَأْمُومَ فَيَسْجُدُ إِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ ، وَإِلَّا

(فَضَائِلُ)

في سجود التلاوة

وهو في أربع عشرة آية ، منها : سجدتا (الْحَجَّ) ، وثلاث في المفصل : في (النجم) ، و (الانشقاق) ، و (أقرأ) .

(يُسْنُ سُجُودُ التَّلَاوَةِ لِلْقَارِيءِ) لِلاتِّبَاعِ ، (وَالْمُسْتَمِعِ) أَي : قاصِدِ السَّمَاعِ ، (وَالسَّمَاعِ) عِنْدَ قِرَاءَةِ آيَةِ سَجْدَةٍ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ سُجُودِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لِقِرَاءَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ لِلْمُسْتَمِعِ أَكْثَرُ ، وَخَرَجَ الْأَصَمُّ فَلَا يَسْجُدُ وَإِنْ عَلِمَ سُجُودَ الْقَارِيءِ .

ولا يجوزُ لِمَنْ ذُكِرَ إِلَّا عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ ، وَالْأَصَحُّ : أَنْ آخِرَهَا فِي (النحل) : ﴿ يُؤْمَرُونَ ﴾ ، وفي (النمل) : ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ ، وفي (ص) : ﴿ وَأَنَابَ ﴾ ، وفي (حَمَّ السَّجْدَةِ) : ﴿ يَسْتَمُونَ ﴾ ، وفي (الانشقاق) : ﴿ يَسْجُدُونَ ﴾ . وَالْبَقِيَّةُ لَا خِلَافَ فِيهَا .

وَالْأَعْدَادُ عِنْدَ مَشْرُوعِيَّةِ الْقِرَاءَةِ . . فَيَسْجُدُ كُلُّ مِمَّنْ ذُكِرَ لِقِرَاءَةِ كَافِرٍ حَلَّتْ لَهُ ؛ بَأَنْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ وَلَمْ يَكُنْ مُعَانِدًا ، وَصَبِيًّا ، وَمُحَدِّثًا ، وَمُصَلِّ قَرَأَ فِي الْقِيَامِ ، وَتَارِكُ لَهَا ، وَمَلَكٌ ، وَجَنِّيٌّ ، وَلِكُلِّ قِرَاءَةٍ (إِلَّا لِقِرَاءَةِ النَّائِمِ ، وَالْجُنُبِ ، وَالسَّكَرَانِ) وَالسَّاهِي وَنَحْوِ الدُّرَةِ مِنَ الطُّيُورِ الْمُعَلَّمَةِ ، فَلَا يُسْنُ الشُّجُودُ لِسَمَاعِ قِرَاءَتِهِمْ ؛ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهَا ، وَعَدَمِ قَصْدِهَا ، فَالشَّرْطُ حِلُّ الْقِرَاءَةِ وَالسَّمَاعِ ؛ أَي : عَدَمُ كِرَاهَتِهِمَا وَإِنْ لَمْ يُنْدَبَا .

(وَيَتَأَكَّدُ) الشُّجُودُ (لِلْمُسْتَمِعِ) أَكْثَرُ مِنْهُ لِلسَّمَاعِ ، وَلَهُمَا (إِنْ سَجَدَ الْقَارِيءُ) لِمَا قِيلَ : إِنْ سَجَدَهُمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى سُجُودِهِ ، وَلَهُمَا الْاِقْتِدَاءُ بِهِ .

(وَلَا يَسْجُدُ الْمُصَلِّي لِغَيْرِ قِرَاءَةِ نَفْسِهِ) مِنْ مُصَلٍّ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ (إِلَّا الْمَأْمُومَ ، فَيَسْجُدُ إِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ) وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ قِرَاءَتَهُ ، (وَإِلَّا) بَأَنْ سَجَدَ دُونَ إِمَامِهِ وَلَوْ

بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . وَيَتَكَرَّرُ السُّجُودُ بِتَكَرُّرِ الْقِرَاءَةِ وَلَوْ فِي مَجْلِسٍ وَرَكْعَةٍ إِلَّا إِذَا قَرَأَهَا فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ ، أَوْ فِي الصَّلَاةِ بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطْ . . . فَلَا يَسْجُدُ ، فَإِنْ فَعَلَ . . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

لقراءة إمامه ، أو تخلف عنه في سجوده لها وإن لم يسمع قراءته (. . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ فِيهِمَا وَلَمْ يَنْوِ الْمَفَارِقَةَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَلَوْ عَلِمَ وَالْإِمَامُ فِي السُّجُودِ ، فَرَفَعَ وَهُوَ هَاوٍ . . . رَفَعَ مَعَهُ وَلَا يَسْجُدُ .

أَمَّا الْمُصَلِّي الْمُسْتَقِلُّ ؛ بَأَنْ كَانَ إِمَامًا أَوْ مُنْفَرِدًا . . . فَيَسْجُدُ لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ فِي الْقِيَامِ وَلَوْ قَبْلَ (الْفَاتِحَةِ) ، وَلَا يُكْرَهُ لَهُ قِرَاءَةُ آيَتِهَا ، بِخِلَافِ الْمَأْمُومِ .

وَيُكْرَهُ لِكُلِّ مُصَلٍّ الْإِصْغَاءُ إِلَى قِرَاءَةِ غَيْرِهِ إِلَّا الْمَأْمُومَ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ .
وَيُسْنَى لِلْإِمَامِ تَأْخِيرُ السُّجُودِ فِي السَّرِيَّةِ إِلَى السَّلَامِ .

(وَيَتَكَرَّرُ السُّجُودُ) نَدْبًا (بِتَكَرُّرِ الْقِرَاءَةِ وَلَوْ فِي مَجْلِسٍ وَرَكْعَةٍ) لِتَجَدُّدِ السَّبَبِ مَعَ تَوْفِيَةِ حَكَمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ لَمْ يُؤْفِهِ . . . كَفَى لَهَا سَجْدَةٌ .

وَمَنْ يُكَرَّرُ لِلْحَفِظِ كَغَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا يُسْنَى لِلْإِمَامِ التَّكْرِيرُ بَلِ السُّجُودُ إِنْ أَمِنَ التَّشْوِيشَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ ، وَإِلَّا . . . لَمْ يُسْنَ لَهُ ذَلِكَ .

وَيُسْنَى أَنْ يَسْجُدَ حَيْثُ قَرَأَ آيَةَ السَّجْدَةِ عَلَى مَا مَرَّ (إِلَّا إِذَا قَرَأَهَا فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ) لِيَسْجُدَ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ . . . فَلَا يَسْجُدُ ؛ لِحُرْمَتِهَا فِيهِ ، كَمَا مَرَّ .

(أَوْ) قَرَأَهَا (فِي الصَّلَاةِ بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطْ . . . فَلَا يَسْجُدُ) لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهَا حِينَئِذٍ ، (فَإِنْ فَعَلَ) عَامِدًا عَالِمًا (. . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِأَنَّهُ زَادَ فِيهَا مَا هُوَ مِنْ جَنْسِ بَعْضِ أَرْكَانِهَا تَعْدِيًا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ ضَمَّ إِلَى قَصْدِ السُّجُودِ قَصْدًا صَحِيحًا مِنْ مَدَوِّبَاتِ الْقِرَاءَةِ أَوْ الصَّلَاةِ . . . فَإِنَّهُ لَا بَطْلَانَ ؛ لِمَشْرُوعِيَّةِ الْقِرَاءَةِ وَالسُّجُودِ حِينَئِذٍ .

وَلَا بَدَّ فِي سَجْدَتِي التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ، وَالنِّيَّةِ ، مَعَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَالسَّلَامِ إِنْ كَانَتْ سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ .

وَيُسْنَى فِيهِمَا سَائِرُ سُنَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي يَتَأْتَى مَجِيئُهَا هُنَا .

وَيُسَنُّ سُجُودُ الشُّكْرِ عِنْدَ هُجُومِ نِعْمَةٍ ، وَأَنْدِفَاعِ نِقْمَةٍ ، وَلِرُؤْيَا فَاسِقٍ مُتَظَاهِرٍ .
وَيُظْهِرُهَا لِلْمُتَظَاهِرِ ،

(فَضْلُكَ)

في سجود الشُّكْرِ

(وَيُسَنُّ سُجُودُ الشُّكْرِ عِنْدَ هُجُومِ نِعْمَةٍ) ظاهرة مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ، سِوَاءُ تَوَقُّعِهَا قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ لَا ، وَسِوَاءُ كَانَتْ لَهُ أَمْ لِنَحْوِ وَلَدِهِ أَمْ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَذَلِكَ : كَحَدُوثِ مَعْرِفَةٍ ، أَوْ وَلَدٍ ، أَوْ نَحْوِ أَخٍ ، أَوْ جَاهٍ ، أَوْ مَالٍ - وَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلُهُ - وَقَدُومِ غَائِبٍ ، وَنَصْرِ عَلَى عَدُوٍّ ، (وَأَنْدِفَاعِ نِقْمَةٍ) ظَاهِرَةٌ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ - تَوَقُّعِهَا أَمْ لَا - عَمَّنْ ذَكَرَ ؛ كَنَجَاةٍ مِنْ نَحْوِ غَرَقٍ أَوْ حَرِيقٍ ، وَكُسْتِرِ الْمَسَاوِيءِ ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يُسَرُّ بِهِ . . خَرَّ سَاجِدًا لِلَّهِ) .

وخرج بـ (الظَّاهِرَتَيْنِ) (١) : مَا لَا وَقَعَ لَهُ ؛ كَحَدُوثِ دَرَاهِمٍ ، وَعَدَمِ رُؤْيَا عَدُوٍّ ، حَيْثُ لَا ضَرَرَ فِيهَا . وَبِمَا بَعْدَهُ : مَا لَوْ تَسَبَّبَ فِيهِمَا تَسَبُّبًا تَقْضِي الْعَادَةَ بِحَصُولِهِمَا عَقِبُهُ وَنَسْبَتُهُمَا إِلَيْهِ . . فَلَا سُجُودَ حِينَئِذٍ ، فَعِلِمَ : أَنَّهُ لَا نَظَرَ لِتَسَبُّبِهِ فِي حَصُولِ الْوَلَدِ بِالْكَوْطِ ، وَالْعَافِيَةِ بِالْذَّوَاءِ .

وبـ (الهجومِ) - الْمَرَادُ بِهِ الْحَدُوثُ - : أَسْتَمَرَّ الْأَنْعَمُ وَأَنْدِفَاعِ النَّقَمِ ، فَلَا يَسْجُدُ لَهُ ؛ لِاسْتِغْرَاقِهِ الْعَمْرِ فِي السُّجُودِ .

(وَ) يُسَنُّ أَيْضًا (لِرُؤْيَا فَاسِقٍ مُتَظَاهِرٍ) بِفُسْقِهِ ، وَمِنْهُ الْكَافِرُ ؛ قِيَاسًا عَلَى سُجُودِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرُؤْيَا الْمُبْتَلَى الْآتِي ، وَمُصِيبَةُ الدِّينِ أَشَدُّ مِنْ مُصِيبَةِ الدُّنْيَا ، فَطُلِبَ مِنْهُ السُّجُودُ شُكْرًا عَلَى السَّلَامَةِ مِنْ ذَلِكَ .

(وَيُظْهِرُهَا لِلْمُتَظَاهِرِ) الْمَذْكُورِ حَيْثُ لَمْ يَخَفْ مِنْهُ فِتْنَةٌ أَوْ مَفْسَدَةٌ ، لَعَلَّهُ يَتَوَبُّ .

وفي بعضِ النُّسخِ : (فَاسِقٍ مُتَظَاهِرٍ ظَاهِرًا) وَهِيَ أَحْسَنُ (٢) .

(١) المراد بالظاهرتين : هجوم النعمة الظاهرة ، واندفاع النعمة الظاهرة .

(٢) قال العلامة باعشن الحضرمي رحمه الله تعالى في « بشرى الكريم » (ص ٣٠٩-٣١٠) : (« وهي أحسن » أي : لأنها سالمة من شبه التكرار والتنافي ، لكنها تفيد أنه لا يسجد لرؤية فاسقٍ مستترٍ ، لكن ليس ذلك ممَّا تفرَّد به ، بل صرح بالجزم به في « النهاية » و« المغني » و« الإمداد » و« العباب » وغيرها ، وبذلك يخفُّ الاعتراض على =

أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلًى وَيُسْرَهَا . وَيُسْتَحَبُّ فِي (ص) فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ سَجَدَ فِيهَا عَامِداً
عَالِماً بِالتَّحْرِيمِ . . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

فَضْلُهَا

أَفْضَلُ الصَّلَاةِ
.....

(أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلًى) بِلَيْتَةٍ فِي نَحْوِ بَدَنِهِ أَوْ عَقْلِهِ ؛ لِاتِّبَاعِ ، (وَيُسْرَهَا) نَدْباً ؛ لِثَلَاثِ تَأْذِي بِالْإِظْهَارِ .
نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُعْذِرٍ ، كَمَقْطُوعٍ فِي سَرْقَةٍ ، وَمَجْلُودٍ فِي زَنًى وَلَمْ يَعْلَمْ تَوْبَتَهُ . أَظْهَرَهَا لَهُ .
وَكُرُوبِيَّةٍ مَنْ ذَكَرَ : سَمَاعُ صَوْتِهِ .

(وَيُسْتَحَبُّ) سَجُودُ الشُّكْرِ (فِي) قِرَاءَةِ آيَةِ (« ص » فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ) لِاتِّبَاعِ ، وَشُكْرًا عَلَى
قَبُولِ تَوْبَةِ دَاوُدَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيَحْرُمُ فِيهَا .
(فَإِنْ سَجَدَ فِيهَا) لَهَا (عَامِداً عَالِماً بِالتَّحْرِيمِ . . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) وَإِنْ كَانَ تَابِعاً لِإِمَامِهِ الَّذِي قَرَأَهَا
فِيهَا ، أَوْ نَاسِياً أَوْ جَاهِلاً . . . فَلَا ، وَيَسْجُدُ لِلشَّهْوِ .
وَإِذَا سَجَدَهَا إِمَامُهُ . . . فَارَقَهُ أَوْ أَنْتَظَرَهُ قَائِماً .

فَضْلُهَا

يَحْرُمُ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِسَجْدَةٍ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ .
وَسَجُودُ الْجَهْلَةِ بَيْنَ يَدَيِ مَشَايِخِهِمْ حَرَامٌ أَتِّفَاقاً ، وَلَوْ بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَفِي بَعْضِ
صُورِهِ مَا يَكُونُ كُفْراً .

(فَضْلُهَا)

فِي صَلَاةِ التَّنْفُلِ

وَهُوَ لُغَةً : الزِّيَادَةُ ، وَشُرْعاً : مَا عَدَا الْفَرَضَ ، وَهُوَ - كَالسُّنَّةِ ، وَالْمَنْدُوبِ ، وَالْمُسْتَحَبِّ ،
وَالْمَرْغَبِ فِيهِ ، وَالْحَسَنِ - : مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ ، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ .
(أَفْضَلُ) عِبَادَاتِ الْبَدَنِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ (الصَّلَاةُ) فَفَرَضُهَا أَفْضَلُ الْفُرُوضِ ، وَتَطَوُّعُهَا أَفْضَلُ

= « المتن » ، فلم يبقَ في كلامه إلا الإظهار في مقام الإضمار ، وهو قد يحسن لنكت لا يبعد إتيان بعضها هنا . وأيضاً
شرط الأخذ بمفهوم المخالفة ألا يكون المذكور إنما ذكر لبيان الواقع ، كما هنا بدليل ما قدّمه .

الْمُسْنُونَةِ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ ، ثُمَّ الْكُسُوفِ ، ثُمَّ الْخُسُوفِ ، ثُمَّ الْأَسْتِسْقَاءِ . ثُمَّ الْوُتْرِ ؛
وَأَقْلُهُ رَكْعَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَوَقْتُهُ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَتَأْخِيرُهُ بَعْدَ
صَلَاةِ اللَّيْلِ

الْتَّطَوُّعُ ، وَلَا يَرُدُّ الْأَشْتَغَالُ بِالْعِلْمِ وَحِفْظِ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّهُمَا فَرَضٌ كَفَايَةٌ .
وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ (الْمُسْنُونَةُ) :

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ (الْأَكْبَرِ فَأَلْأَصْغَرِ ؛ لِشَبَهِهِمَا الْفَرَضَ فِي الْجَمَاعَةِ وَتَعْيِينِ الْوَقْتِ ، وَلِلْخِلَافِ فِي
وَجُوبِهِمَا عَلَى الْكَفَايَةِ .

وَتَكْبِيرُ الْأَصْغَرِ أَفْضَلُ مِنْ تَكْبِيرِ الْأَضْحَى ؛ لِلنَّصِّ عَلَيْهِ .

(ثُمَّ الْكُسُوفِ) لِلشَّمْسِ .

(ثُمَّ الْخُسُوفِ) لِلْقَمَرِ ؛ لِاتِّفَاقِ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِمَا ، بِخِلَافِ الْأَسْتِسْقَاءِ ، وَتَقْدِيمِ كُسُوفِ
الشَّمْسِ لِتَقْدِيمِهَا فِي الْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ ؛ وَلِأَنَّ الْأَنْتِفَاعَ بِهَا أَكْثَرُ مِنَ الْأَنْتِفَاعِ بِهِ .

(ثُمَّ الْأَسْتِسْقَاءِ) لِتَأَكُّدِ طَلَبِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا وَلِعُمُومِ نَفْعِهَا .

(ثُمَّ الْوُتْرِ) لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ ، بِخِلَافِ سَائِرِ الرُّوَاتِبِ ، (وَأَقْلُهُ رَكْعَةٌ) لِكُنِّ الْأَقْتِصَارِ عَلَيْهَا
خِلَافَ الْأَوَّلَى ، (وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ) رَكْعَةٌ ؛ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ فِي ذَلِكَ ، وَمَا بَيْنَهُمَا أَوْسَطُهُ ،
وَأِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِالْأَوْتَارِ إِمَّا ثَلَاثًا وَهِيَ أَدْنَى الْكَمَالِ ، أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ تِسْعًا ، وَكُلُّ أَكْمَلٍ مِمَّا
قَبْلَهُ ، وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ بَنِيَّةَ الْوُتْرِ^(١) ، وَرَوَايَةٌ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (كَانَ
يُوتِرُ بِخَمْسٍ عَشْرَةَ) . . حُسِبَ فِيهَا سَنَةُ الْعِشَاءِ وَرَكَعَتَانِ خَفِيفَتَانِ كَانَ يَفْتَحُ بِهِمَا صَلَاةَ اللَّيْلِ ، وَمِنْ
ثُمَّ : كَانَا سَنَةً غَيْرَ الْوُتْرِ .

(وَوَقْتُهُ بَيْنَ) فَعَلِ صَلَاةِ (الْعِشَاءِ) وَإِنْ جَمَعَهَا تَقْدِيمًا (وَطُلُوعِ الْفَجْرِ) الصَّادِقِ ؛ لِلْإِجْمَاعِ ،
ثُمَّ إِنْ أَرَادَهُ قَبْلَ النَّوْمِ . . كَانَ وَقْتُهِ الْمَخْتَارُ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ ، وَإِلَّا . . فَهُوَ آخِرُ اللَّيْلِ .

(وَتَأْخِيرُهُ بَعْدَ صَلَاةِ اللَّيْلِ) مِنْ نَحْوِ رَاتِبَةٍ ، أَوْ تَرَاوِيحَ ، أَوْ تَهَجُّدٍ - وَهِيَ الصَّلَاةُ بَعْدَ النَّوْمِ - أَوْ

(١) كَذَا فِي (ج) بَزِيَادَةٍ : (فَلَوْ زَادَ عَلَيْهَا . . لَمْ تَتَعَدَّ فِي الْوَصْلِ وَلَا الْإِحْرَامِ الْآخِرِ فِي الْفَصْلِ ، أَوْ أَحْرَمَ بِهِ وَلَمْ
يَنُوعِدْ . . صَحَّ ، وَاقْتَصَرَ عَلَى مَا شَاءَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) .

أَوْ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ إِذَا كَانَ يَسْتَيْقِظُ لَهُ أَفْضَلُ ، وَيَجُوزُ وَصْلُهُ بِتَشَهُدٍ أَوْ بِتَشَهُدَيْنِ فِي
الْآخِرَتَيْنِ ، وَإِذَا أُوتِرَ بِثَلَاثٍ . . يقرأ فِي الْأُولَى (سُورَةُ الْأَعْلَى) ، وَفِي الثَّانِيَةِ
(الْكَافِرُونَ) ، وَفِي الثَّلَاثَةِ (الْمُعَوَّذَاتِ) . ثُمَّ يَتْلُو الْوُتْرَ فِي الْفَضِيلَةِ رَكَعَتَا الْفَجْرِ ،
ثُمَّ رَكَعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ أَوْ الْجُمُعَةِ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهُمَا ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَبَعْدَ . .

صلاة نفلٍ مطلقٍ قَبْلَ النَّوْمِ ، أَوْ فَاتِتَةٍ أَرَادَ قَضَاءَهَا لَيْلًا . . أَفْضَلُ مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَيْهَا ، سِوَاءِ كَانَ ذَلِكَ
بَعْدَ النَّوْمِ أَمْ قَبْلَهُ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءُ » .

(أَوْ) تَأْخِيرُهُ (إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ) فِيمَا (إِذَا كَانَ) مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ (يَسْتَيْقِظُ لَهُ) آخِرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ
(أَفْضَلُ) مِنْ تَقْدِيمِهِ أَوَّلُهُ ؛ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ بِذَلِكَ ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ بَعْضِ الْأَخْبَارِ أَفْضَلِيَّةَ التَّقْدِيمِ
وِبَعْضُهَا أَفْضَلِيَّةَ التَّأْخِيرِ ، وَيَتَأْتَى هَذَا التَّفْصِيلُ فِيمَنْ لَهُ تَهَجُّدٌ أَعْتَادَهُ .

ثُمَّ الْوُتْرُ إِنْ فُعِلَ بَعْدَ النَّوْمِ . . حَصَلَتْ بِهِ سَنَةٌ التَّهَجُّدِ أَيْضًا ، وَإِلَّا . . كَانَ وَتْرًا لَا تَهَجُّدًا ، فَبَيْنَهُمَا
عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ .

(وَيَجُوزُ وَصْلُهُ) أَيِ : الْوُتْرِ ، لَكِنْ (بِتَشَهُدٍ) فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ ، (أَوْ
بِتَشَهُدَيْنِ فِي الْآخِرَتَيْنِ) لِثُبُوتِ كُلِّ مِنْهُمَا ، لَا بِأَكْثَرٍ مِنْ تَشَهُدَيْنِ ، وَلَا بِهُمَا فِي غَيْرِ الْآخِرَتَيْنِ ؛
لأنَّهُ خِلَافُ الْوَارِدِ ، وَالْفَصْلُ بِالسَّلَامِ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ إِنْ أُوتِرَ بِثَلَاثٍ فَأَكْثَرُ أَفْضَلُ مِنَ الْوَصْلِ
بِقِسْمِيهِ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ أَخْبَارًا وَعَمَلًا .

(وَإِذَا أُوتِرَ بِثَلَاثٍ) . . فَالْسُّنَّةُ أَنَّهُ (يَقْرَأُ) بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) (فِي) الرُّكْعَةِ (الْأُولَى) سُورَةَ
(الْأَعْلَى) ، وَفِي الثَّانِيَةِ (سُورَةُ (الْكَافِرُونَ) ، وَفِي الثَّلَاثَةِ (الْمُعَوَّذَاتِ)) يَعْنِي : (قُلْ هُوَ اللَّهُ
أَحَدٌ) وَ (الْمُعَوَّذَتَيْنِ) لِلتَّبَاعِ .

(ثُمَّ يَتْلُو الْوُتْرَ فِي الْفَضِيلَةِ رَكَعَتَا الْفَجْرِ) لِمَا صَحَّ مِنْ شِدَّةِ مَثَابَرَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمَا
أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمَا ، وَمِنْ قَوْلِهِ : « إِنَّهُمَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » .

(ثُمَّ) الْأَفْضَلُ بَعْدَهُمَا بَقِيَّةُ الرُّوَاتِبِ الْمُؤَكَّدَةِ ، فَهِيَ فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ عَشْرُ رَكَعَاتٍ :
(رَكَعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ أَوْ الْجُمُعَةِ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهُمَا ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ^(١)) ، وَ (كَذَا) بَعْدَ

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : (وَيَنْبَغِي نَدْبُ الْوَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَرْضِ ، وَإِنْ لَمْ أَرُ مِنْ ذِكْرِهِ ؛ لِخَبَرِ رَزِينِ : « مَنْ صَلَّى =

الْعِشَاءُ . ثُمَّ التَّرَاوِيحُ ؛ وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً ، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ .

الْعِشَاءُ (لِاتِّبَاعِ ، إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ فَمِقْيَاسًا عَلَى الظُّهْرِ .

ثُمَّ الرُّوَاتِبُ الْمُؤَكَّدَةُ وَغَيْرُهَا مِمَّا يَأْتِي ؛ إِنْ كَانَتْ قَبْلِيَّةً . . دَخَلَ وَقْتُهَا بِدُخُولِ وَقْتِ الْفَرَضِ - وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْهُ - وَإِنْ كَانَتْ بَعْدِيَّةً . . لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُهَا إِلَّا بِفَعْلِ الْفَرَضِ ، وَيَجْرِي ذَلِكَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ أَيْضًا عَلَى الْأَوْجِهِ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْبَعْدِيَّةِ^(١) عَلَى الْفَرَضِ الْمَقْضِيِّ .

(ثُمَّ) يَتْلُو هَذِهِ الرُّوَاتِبُ الْعِشْرَ فِي الْفَضْلِ (التَّرَاوِيحُ) وَإِنْ فُعِلَتْ جَمَاعَةً ؛ لِمَوَاطِبَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الرُّوَاتِبِ دُونَهَا ، (وَهِيَ) لَغَيْرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى مُشْرِفِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ (عِشْرُونَ رَكْعَةً) فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، بَنِيَّةٌ قِيَامَ رَمَضَانَ ، أَوْ سَنَةٌ التَّرَاوِيحِ أَوْ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ ، وَالْإِضَافَةُ فِيهِمَا لِلْبَيَانِ ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى التَّرَاوِيحَ لِيَالِي أَرْبَعًا^(٢) فَصَلَّوْهَا مَعَهُ ثُمَّ تَأَخَّرَ وَصَلَّاهَا فِي بَيْتِهِ بَاقِيَ الشَّهْرِ ، وَقَالَ : « خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا » .

وَتَعَيَّنُ كَوْنُهَا عِشْرِينَ جَاءَ فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ ، لَكِنْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ، وَرَوَايَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مَرْسَلَةً ، أَوْ حُسِبَ مَعَهَا الْوَتَرُ ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُوتِرُونَ بِثَلَاثٍ .
أَمَّا أَهْلُ الْمَدِينَةِ . . فَلَهُمْ فِعْلُهَا سِتًّا وَثَلَاثِينَ ، وَإِنْ كَانَ اقْتِصَارُهُمْ عَلَى الْعِشْرِينَ أَفْضَلَ ، وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِمْ ذَلِكَ .

وَيَجِبُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَثْنَى ، فَحِينَئِذٍ (يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) فَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَةٍ . . لَمْ تَصَحَّ ؛ لِشَبْهِهَا بِالْفَرَضِ فِي طَلِبِ الْجَمَاعَةِ ، فَلَا تُغَيَّرُ عَمَّا وَرَدَ ، بِخِلَافِ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَغَيْرِهَا مِنْ الرُّوَاتِبِ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ جَمْعُ الْأَرْبَعِ الْقَبْلِيَّةِ أَوْ الْبَعْدِيَّةِ بِتَسْلِيمَةٍ .

وَوَقْتُهَا (بَيْنَ) فِعْلِ صَلَاةِ (الْعِشَاءِ وَ) طُلُوعِ (الْفَجْرِ) كَالْوَتْرِ .

= بعد المغرب ركعتين قبل أن يتكلم [أي : بغير الذكر الوارد كما هو ظاهر] . . رفعت صلاته في عشرين » . للشيخ ابن حجر رحمه الله من « شرح الشمائل » [ص ٤٠٣] .

(١) في هامش (ب) : (لأنها تابعة للفعل لا للوقت) .

(٢) قال العلامة الكردي رحمه الله تعالى في « الحواشي المدنية » (١ / ٢١٦) : (قوله : « لِيَالِي أَرْبَعًا » : هكذا

وقع للشارح في هذا الكتاب وفي « شرحي الإرشاد » ، وهو سهوٌ منه عفا الله عنه ، والموجود في كتب

الحديث وكلام الفقهاء ، إنما صلاها صلى الله عليه وسلم بأصحابه ثلاث لِيَالٍ أَوْ لَيْلَتَيْنِ لَا غَيْرَ ، وَقَدْ جَرَى فِي

« التحفة » كغيرها على الصواب (وكلامه في « التحفة » (٢ / ٢٤) : (فإنه صلاها ثلاث لِيَالٍ . . .) .

ثُمَّ الضُّحَى رَكَعَتَانِ إِلَى ثَمَانٍ ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ ، بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى
الِاسْتِوَاءِ ، وَتَأْخِيرُهَا إِلَى رُبْعِ النَّهَارِ أَفْضَلُ ، ثُمَّ رَكَعَتَا الْإِحْرَامِ ، وَرَكَعَتَا الطَّوَافِ ،
وَرَكَعَتَا التَّحِيَّةِ ، ثُمَّ سُنَّةُ الْوُضُوءِ . وَتَحْصُلُ التَّحِيَّةُ بِفَرَضٍ أَوْ نَفْلِ هُوَ رَكَعَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ ،
نَوَاهَا أَوْ لَا ،

(ثُمَّ) يتلوها في الفضل (الضُّحَى) لمشروعية الجماعة في التراويح ، وأقلها (رَكَعَتَانِ) ويزاد
عليهما فتفعل أشفاعاً (إِلَى ثَمَانٍ) مِنَ الرُّكَعَاتِ ؛ فهي أفضلها وإن كان أكثرها أثني عشر ؛ لحديث
ضعيف فيه ، وصحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يَفْعَلُهَا أَحْيَاناً ، وَيَتْرُكُهَا كَذَلِكَ) فقول عائشة
رضيَ اللَّهُ عنها : (مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهَا) وقولُ أَبِي عَمْرٍ : (إِنَّهَا بَدْعَةٌ) .. مؤوَّلٌ .

(وَيُسَلِّمُ) نَدْباً (مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ) لِلاتِّبَاعِ ، وَيُسْنُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهَا سورتَي (الشَّمْسِ)
(وَالضُّحَى) (١) .

ووفئها (بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ) كرمح تقريباً (إِلَى الْإِسْتِوَاءِ ، وَتَأْخِيرُهَا إِلَى رُبْعِ النَّهَارِ أَفْضَلُ)
لحديث صحيح فيه .

(ثُمَّ) بَعْدَ الضُّحَى (رَكَعَتَا الْإِحْرَامِ) بِنُسْكِ وَلَوْ مطلقاً .

(وَرَكَعَتَا الطَّوَافِ) وهما أفضلُ مِنْ رَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ ؛ لِلخلافِ فِي وجوبهما .

(وَرَكَعَتَا التَّحِيَّةِ) وهما أفضلُ مِنْ رَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ أيضاً ؛ لِتَقْدُّمِ سببهما وهو دخولُ المسجدِ .

(ثُمَّ) بَعْدَ الثَّلَاثَةِ (سُنَّةُ الْوُضُوءِ) وَإِنْ كَانَ سببها متقدِّماً وسببُ سُنَّةِ الْإِحْرَامِ متأخراً ، ودليلُ
ندبها الْإِتِّبَاعُ .

(وَتَحْصُلُ التَّحِيَّةُ بِفَرَضٍ أَوْ نَفْلِ هُوَ رَكَعَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ ، نَوَاهَا أَوْ لَا) لِأَنَّ الْقَصْدَ أَلَّا يَنْتَهَكَ الْمَسْجِدَ
بِلا صَلَاةٍ ، ثُمَّ الْمُرَادُ بِحصولها بغيرها عندَ عدمِ نَيْتِهَا سَقُوطُ الطَّلَبِ وزوالُ الْكِرَاهَةِ ، لا حصولُ
الْثَّوَابِ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ الْنَيْتُ ، فَالْمَتَعَلِّقُ بِالْدَّخْلِ حُكْمَانِ :

كراهَةُ الْجُلُوسِ قَبْلَ صَلَاةٍ ، وَتَنْتَفِي بِأَيِّ صَلَاةٍ كَانَتْ مَا لَمْ يَنْوِ عَدَمَ التَّحِيَّةِ .

(١) في هامش (ب) : (أَي : فِي رَكَعَتَيْنِ مِنْهَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ فِيمَا عَدَاهُمَا : « قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ » ، وَ« قُلْ
هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » ؛ عملاً بِقَضِيَّةِ قَوْلِهِمْ : كُلُّ صَلَاةٍ مُسْتَوْنَةٌ لَمْ يَرِدْ فِيهَا شَيْءٌ بِخُصُوصِهِ يُقْرَأُ فِيهَا تَانِكَ السُّورَتَانِ) .

وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الدُّخُولِ ، وَتَفُوتُ بِالْجُلُوسِ عَامِداً أَوْ نَاسِياً وَطَالَ الْفَضْلُ . وَيُسْتَحَبُّ زِيَادَةُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَقَبْلَ الْجُمُعَةِ ، وَبَعْدَهُ وَبَعْدَهَا ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ وَقَبْلَ الْعِشَاءِ ، وَعِنْدَ السَّفَرِ فِي بَيْتِهِ ،

وحصول الثَّوَابِ عليها ، وهو متوقَّفٌ على النِّيَّةِ .

أَمَّا أَقَلُّ مِنْ رَكَعَتَيْنِ ؛ كَرَكَعَةٍ وَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ وَشُكْرِ وَصَلَاةٍ جَنَازَةٍ . فلا تحصلُ به ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ . . فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ » .

والاشتغالُ بِهَا عَنْ فَرَضٍ ضَاقَ وَقْتُهُ وَعَنْ فَائِتَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ فَعْلُهَا فوراً . حرامٌ ، وعن الطَّوَافِ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بِقَصْدِهِ وَقَدْ تَمَكَّنَ مِنْهُ ، وعن الْخُطْبَةِ ، وعن جَمَاعَةٍ - وَلَوْ فِي نَفْلِ دَخَلَ وَهِيَ قَائِمَةٌ ، أَوْ قَرَّبَ قِيَامُهَا - . مكروهٌ .

قيلَ : وَالْمَدْرَسُ كَالْخُطْبِ بِجَامِعِ التَّشَوُّفِ إِلَيْهِ .

(وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الدُّخُولِ) وَلَوْ عَلَى قُرْبٍ ؛ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ وَإِنْ لَمْ يُرِدِ الْجُلُوسَ .

(وَتَفُوتُ) التَّحِيَّةُ (بِالْجُلُوسِ) قَبْلَ فَعْلِهَا حَالُ كَوْنِهِ عَامِداً (عَامِداً) وَإِنْ قَصَرَ الْفَضْلُ ، (أَوْ نَاسِياً) أَوْ جَاهِلاً (وَطَالَ الْفَضْلُ) بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَرَ عَلَى الْمَعْتَمِدِ ؛ لِعُذْرِهِ ، لَا بِالْقِيَامِ وَإِنْ طَالَ ، وَلَا بِالْجُلُوسِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهَا قَائِماً .

وَيُكْرَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ بِغَيْرِ وَضوءٍ ، وَيُسْنُ لِمَنْ لَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنْهَا لِحَدَثٍ أَوْ شُغْلٍ أَنْ يَقُولَ : (سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ) أَرْبَعاً .

(وَيُسْتَحَبُّ زِيَادَةُ) رَوَاتِبَ أُخَرَ غَيْرَ مَا مَرَّ ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ مُؤَكَّدَةٌ ؛ وَهِيَ : فَعْلُ (رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَ) رَكَعَتَيْنِ (قَبْلَ الْجُمُعَةِ ، وَ) رَكَعَتَيْنِ (بَعْدَهُ ، وَ) رَكَعَتَيْنِ (بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ، وَ) رَكَعَتَيْنِ (قَبْلَ الْعِشَاءِ) لِلاتِّبَاعِ فِي كُلِّ ذَلِكَ ، إِلَّا الْجُمُعَةَ . . فِقْيَاساً عَلَى الظُّهْرِ .

(وَ) مِنْ الْمُنْدُوبِ أَيْضاً رَكَعَتَانِ (عِنْدَ) الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ وَلَوْ لِغَيْرِ (السَّفَرِ) وَيُسْنُ فَعْلُهُمَا (فِي بَيْتِهِ) لِلاتِّبَاعِ ، وَيَقْرَأُ فِيهِمَا (الْكَافِرُونَ) وَ (الْإِخْلَاصُ) .

وَعِنْدَ الْقُدُومِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَصَلَاةُ الْإِسْتِخَارَةِ ، وَالْحَاجَةِ ، وَصَلَاةُ الْأَوَّابِينَ ، وَصَلَاةُ
التَّسْبِيحِ

(وَ) رَكَعَتَانِ (عِنْدَ الْقُدُومِ) مِنَ السَّفَرِ ، وَيَبْدَأُ بِهِمَا (فِي الْمَسْجِدِ) قَبْلَ دُخُولِهِ مَنْزِلَهُ ،
وَيَكْفِيَانِهِ عَنْ رَكَعَتَيْ دُخُولِهِ ؛ فَإِنَّهُمَا سَنَةٌ أَيْضاً وَإِنْ دَخَلَهُ مِنْ غَيْرِ سَفَرٍ .

وَيُسْنَى رَكَعَتَانِ - أَيْضاً - عَقَبَ الْأَذَانِ ، وَبَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَخُرُوجِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ ، وَعِنْدَ الزُّفَافِ
لِكُلِّ مِنَ الزَّوَجَيْنِ ، وَبَعْدَ الزَّوَالِ ، وَعَقَبَ الْخُرُوجِ مِنَ الْحَمَامِ ، وَلَمَنْ دَخَلَ أَرْضاً لَا يُعْبُدُ اللَّهُ فِيهَا ،
وَلِلْمَسَافِرِ كُلِّمَا نَزَلَ مَنْزَلاً ، وَلِلتَّوْبَةِ وَلَوْ مِنْ صَغِيرَةٍ .

(وَصَلَاةُ الْإِسْتِخَارَةِ) أَيِ : طَلَبُ الْخَيْرَةِ فِيمَا يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَهُ ، وَمَعْنَاهَا فِي الْخَيْرِ : الْإِسْتِخَارَةُ فِي
تَعْيِينِ وَقْتِهِ ، لَا فِي فِعْلِهِ .

وهي رَكَعَتَانِ ؛ لِلاتِّبَاعِ وَيَقْرَأُ فِيهِمَا مَا مَرَّ ، ثُمَّ يَدْعُو بَعْدَ السَّلَامِ مِنْهُمَا بِدَعَائِهَا الْمَشْهُورِ ،
وَيُسَمِّي فِيهِ حَاجَتَهُ ، وَتَحْصُلُ بِكُلِّ صَلَاةٍ كَالْتَّحِيَّةِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ . . اسْتِخَارَ بِالْدُّعَاءِ ، وَيَمْضِي بَعْدَهَا
لِمَا يَنْشُرُحُ لَهُ صَدْرُهُ .

(وَ) صَلَاةُ (الْحَاجَةِ) وهي رَكَعَتَانِ ؛ لِحَدِيثٍ فِيهَا ضَعِيفٌ ، وَفِي « الْإِحْيَاءِ » أَنَّهَا ثَلَاثَا عَشْرَةَ
رَكَعَةً ، فَإِذَا سَلَّمَ مِنْهَا . . أَثْنَى عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِمَجَامِعِ الْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ ، ثُمَّ صَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ سَأَلَ حَاجَتَهُ .

(وَصَلَاةُ الْأَوَّابِينَ) وهي عَشْرُونَ رَكَعَةً بَيْنَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ .

(وَصَلَاةُ التَّسْبِيحِ) وهي أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ، يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) وَسُورَةٍ :
(سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ) - زَادَ فِي « الْإِحْيَاءِ » : وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ - خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً ، وَفِي كُلِّ مِنَ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ ، وَكُلِّ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ ،
وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا ، وَالْجُلُوسِ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ ، فِي كُلِّ رَكَعَةٍ عَشْرًا ، فَذَلِكَ خَمْسُ
وَسَبْعُونَ مَرَّةً فِي كُلِّ رَكَعَةٍ .

وقد عَلَّمَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَمِّهِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَذَكَرَ لَهُ فِيهَا فَضْلاً عَظِيماً ،
وَمِنْهُ : « وَلَوْ كَانَتْ ذُنُوبُكَ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ ، أَوْ رَمْلٍ عَالِجٍ . . غَفَرَ اللَّهُ لَكَ » ، وَحَدِيثُهَا وَرَدَ مِنْ طُرُقٍ
بَعْضُهَا حَسَنٌ ، وَذَكَرُ أَبْنِ الْجَوْزِيِّ لَهُ فِي « الْمَوْضُوعَاتِ » . . مَرْدُودٌ .

وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ مُؤَقَّتَةٌ . . قَضَاهَا ، وَلَا يُقْضَى مَا لَهُ سَبَبٌ . وَلَا حَضَرَ لِلنَّفْلِ الْمُطْلَقِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَةٍ . . فَلَهُ أَنْ يَتَشَهَّدَ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، أَوْ كُلِّ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ ، وَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ . وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا نَوَاهُ ، وَيَنْقُصَ بِشَرْطِ تَغْيِيرِ النِّيَّةِ قَبْلَ ذَلِكَ .

وقال التَّاجُ السُّبْكِيُّ وغيرُهُ : وَلَا يَسْمَعُ بِعَظِيمِ فَضْلِهَا وَيَتْرُكُهَا إِلَّا مَتَاهُونَ بِالْذِّنِّ ، أَيْ وَمِنْ ثَمَّ وَرَدَ فِي حَدِيثِهَا : « فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُصَلِّيَهَا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً ، وَإِلَّا . . فَيُفِي كُلَّ جُمُعَةٍ ، وَإِلَّا . . فَيُفِي كُلِّ شَهْرٍ ، وَإِلَّا . . فَيُفِي كُلِّ سَنَةٍ ، وَإِلَّا . . فَيُفِي عُمْرِكَ مَرَّةً » .

وَمِنْ الْأَبْدَعِ الْقَبِيحَةِ : صَلَاةُ الرِّغَائِبِ أَوَّلَ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ ، وَصَلَاةُ نَصْفِ شَعْبَانَ وَحَدِيثُهُمَا بَاطِلٌ ، وَقَدْ بَالِغَ النَّوَوِيِّ وغيرُهُ فِي إِنْكَارِهِمَا .

(وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ مُؤَقَّتَةٌ) بوقتٍ مخصوصٍ وَإِنْ لَمْ تُشْرَعْ جَمَاعَةً ، أَوْ أَعْتَادَهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُؤَقَّتَةً (. . قَضَاهَا) نَدْبًا وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ ؛ لِلأَمْرِ بِهِ ، وَلِلاتِّبَاعِ فِي سُنَّةِ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ .

(وَلَا يُقْضَى) نَفْلٌ مُطْلَقٌ لَمْ يَعْتَدَهُ إِلَّا إِنْ شَرَعَ فِيهِ وَأَفْسَدَهُ ، وَلَا (مَا لَهُ سَبَبٌ) كَتَحِيَّةٍ وَكُسُوفٍ وَأَسْتِسْقَاءٍ ، وَغَيْرِهَا مِمَّا يُفْعَلُ لِعَارِضٍ ؛ إِذْ فِعْلُهُ لِدَلَالَةِ الْعَارِضِ وَقَدْ زَالَ .

وَيَنْبَغِي لِمَنْ فَاتَتْهُ وَرَدُهُ - وَلَوْ غَيْرَ صَلَاةٍ - أَنْ يَتَذَكَّرَهُ فِي وَقْتٍ آخَرَ ؛ لِثَلَا تَمِيلَ نَفْسُهُ إِلَى الدَّعَةِ وَالرَّفَاهِيَةِ .

(وَلَا حَضَرَ لِلنَّفْلِ الْمُطْلَقِ) وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ بِوَقْتٍ وَلَا سَبَبٍ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي ذَرٍّ : « الصَّلَاةُ خَيْرٌ مَوْضُوعٍ ، اسْتَكْبَرْتُ مِنْهَا أَوْ أَقِلَّ » .

(فَإِنْ أَحْرَمَ) فِي النَّفْلِ الْمُطْلَقِ (بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَةٍ . . فَلَهُ أَنْ يَتَشَهَّدَ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، أَوْ) فِي (كُلِّ ثَلَاثٍ ، أَوْ) كُلِّ (أَرْبَعٍ) لِأَنَّ ذَلِكَ مَعَهُودٌ فِي الْفَرَائِضِ فِي الْجُمُعَةِ ، (وَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) مِنْ غَيْرِ سَلَامٍ ؛ لِأَنَّهُ اخْتَرَعَ صُورَةَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ تُعْهَدْ ، وَيُسْنُ أَنْ يَقْرَأَ السُّورَةَ مَا لَمْ يَتَشَهَّدْ .

(وَلَهُ) فِي النَّفْلِ الْمُطْلَقِ إِذَا أَحْرَمَ بَعْدَ (أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا نَوَاهُ ، وَ) أَنْ (يَنْقُصَ) عَنْهُ (بِشَرْطِ تَغْيِيرِ النِّيَّةِ قَبْلَ ذَلِكَ) أَيْ : قَبْلَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ ، فَلَوْ نَوَى أَرْبَعًا وَسَلَّمْ مِنْ رَكْعَتَيْنِ ، أَوْ قَامَ لِخَامِسَةٍ قَبْلَ تَغْيِيرِ النِّيَّةِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ ، فَلَوْ قَامَ لِزِيَادَةٍ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا ، ثُمَّ تَذَكَّرَ أَوْ عَلِمَ . . فَعَدَّ وَجُوبًا ، ثُمَّ قَامَ لِلزِّيَادَةِ إِنْ شَاءَ .

وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ . وَطُولُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ مِنْ عَدَدِ الرُّكَّعَاتِ ، وَنَفْلُ اللَّيْلِ الْمُطْلَقِ أَفْضَلُ ، وَنِصْفُهُ الْآخِرُ وَثُلُثُهُ الْأَوْسَطُ أَفْضَلُ . وَيُكْرَهُ قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا ،

(وَالْأَفْضَلُ) فِيهِ (أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِثْلِي مِثْلِي » .

(وَطُولُ الْقِيَامِ) فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ (أَفْضَلُ مِنْ عَدَدِ الرُّكَّعَاتِ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طُولُ الْقُنُوتِ » وَلِأَنَّ ذِكْرَهُ الْقِرَاءَةُ وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ ذِكْرِ غَيْرِهِ .

فَلَوْ صَلَّى شَخْصٌ عَشْرًا وَأَطَالَ فِي قِيَامِهَا ، وَصَلَّى آخَرُ عَشْرِينَ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ . . . كَانَتْ الْعَشْرُ أَفْضَلَ^(١) ، عَلَى مَا أَقْضَاهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ ، وَهُوَ أَحَدُ أَحْتِمَالَيْنِ فِي « الْجَوَاهِرِ »^(٢) .

(وَنَفْلُ اللَّيْلِ الْمُطْلَقِ أَفْضَلُ) مِنْ نَفْلِ النَّهَارِ الْمُطْلَقِ ، وَعَلَيْهِ حُمِلَ خَبَرُ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ » .

(وَنِصْفُهُ الْآخِرُ) إِنْ قَسَمَهُ نِصْفَيْنِ ؛ أَيِ : الصَّلَاةِ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي نِصْفِهَا الْأَوَّلِ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ جَوْفُ اللَّيْلِ » .

(وَثُلُثُهُ الْأَوْسَطُ) أَيِ : إِنْ قَسَمَهُ ثَلَاثًا (أَفْضَلُ) مِنْ ثُلُثِهَا الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ ، وَالْأَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ : السُّدُسُ الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صَلَاةُ دَاوُودَ ؛ كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ » .

(وَيُكْرَهُ قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا) لِئَلَّنْهُ فِيهِ ، وَلِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ يَضُرُّ .

وَخَرَجَ بِـ (دَائِمًا) : بَعْضُ اللَّيَالِي ؛ كَلِّيَالِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ، وَلَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(١) قَالَ الْإِمَامُ الْجَرَهَزِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « حَاشِيَتِهِ » (٤٢ / ٢) : (اعْتَمَدَ الرَّمْلِي تَبَعًا لِإِفْتَاءِ وَالِدِهِ ، فَقَالَ : « تَفْضُلُ الْعَشْرِ مِنْ قِيَامِ الْعَشْرَيْنِ مِنْ قَعُودٍ ، كَمَا قَالَهُ الزُّرْكَشِيُّ ، وَيُؤَيِّدُهُ الْحَدِيثُ . وَخَالَفَ فِي « التَّحْفَةِ » ، فَقَالَ : « الَّذِي يَنْجُو : تَفْضِيلُ الْعَشْرَيْنِ مِنْ حَيْثُ كَثَرَةُ الْقِرَاءَةِ وَالتَّسَابِيحِ وَمَحَالِّهَا ، وَالْعَشْرُ أَفْضَلُ مِنْ حَيْثُ الْقِيَامُ ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ » .

(٢) وَاسْمُهُ : « جَوَاهِرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطُ » لِلْعَلَامَةِ نَجْمِ الدِّينِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُمُولِيِّ ، وَهُوَ مُلَخَّصُ شَرْحِهِ « الْبَحْرِ الْمَحِيطِ » عَلَى « الْوَسِيطِ » لِلْغَزَالِيِّ .

وَتَخْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ ، وَتَرْكُ تَهْجُدِ اعْتَادَهُ . وَإِذَا اسْتَيْقَظَ . . . مَسَحَ وَجْهَهُ وَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَرَأَ : ﴿ إِنَّكَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ . . . إِلَى آخِرِ السُّورَةِ . وَافْتِتَاحُ تَهْجُدِهِ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، وَإِكْتَارُ الدُّعَاءِ وَالْإِسْتِغْفَارِ بِاللَّيْلِ ، وَفِي النِّصْفِ الْآخِرِ وَالثُلْثِ الْآخِرِ أَهَمُّ .

(و) يُكْرَهُ (تَخْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ) أَي : صَلَاةٍ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ .

(و) يُكْرَهُ (تَرْكُ تَهْجُدِ اعْتَادَهُ) وَنَقْصُهُ بِلا ضرورةٍ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي : « لَا تَكُنْ كَفُلَانٍ ، كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ ، ثُمَّ تَرَكَهُ » .
وَيُسِّرُ إِلَّا يُخْلِيَ اللَّيْلَ مِنْ صَلَاةٍ وَإِنْ قَلَّتْ ، وَأَنْ يُوقِظَ مَنْ يَطْمَعُ فِي تَهْجُدِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضُررًا .

(وَإِذَا اسْتَيْقَظَ . . . مَسَحَ) النَّوْمَ عَنْ (وَجْهِهِ وَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَرَأَ) قَوْلِهِ تَعَالَى فِي أَوَاخِرِ (آلِ عِمْرَانَ) : ﴿ إِنَّكَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ . . . إِلَى آخِرِ السُّورَةِ) .

وَأَنْ يَنَامَ مَنْ لَهُ تَهْجُدٌ وَقَدْ أَلْقَلُولَهُ ، وَأَنْ يَنَامَ أَوْ يَسْتَرِيحَ مَنْ نَعَسَ أَوْ فَنَرَ فِي صَلَاتِهِ .

(وَافْتِتَاحُ تَهْجُدِهِ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) لِلاتِّبَاعِ ، كَمَا مَرَّ .

(وَإِكْتَارُ الدُّعَاءِ وَالْإِسْتِغْفَارِ بِاللَّيْلِ) لَخَبَرِ مُسْلِمٍ : « إِنْ فِي اللَّيْلِ لَسَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِثَابَهُ ، وَذَلِكَ كُلُّ لَيْلَةٍ » وَلَأَنَّ اللَّيْلَ مُحَلُّ الْغَفْلَةِ .

(و) ذَلِكَ (فِي النِّصْفِ الْآخِرِ ، وَالثُلْثِ الْآخِرِ أَهَمُّ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ، فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي . . . فَأَسْتَجِيبُ لَهُ ، وَمَنْ يَسْأَلُنِي . . . فَأُعْطِيهِ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي . . . فَأَغْفِرَ لَهُ » . وَمَعْنَى : (يَنْزِلُ رَبُّنَا) : أَي : يَنْزِلُ أَمْرُهُ ، أَوْ مَلَائِكَتُهُ ، أَوْ رَحْمَتُهُ . أَوْ هُوَ كُنَايَةٌ عَنْ مَزِيدِ الْقُرْبِ .

وبالجملة : فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يَعْتَقِدَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا شَابَهُهُ مِنَ الْمَشْكَلَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ كَ : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ ، وَ : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ، وَ : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا شَاكَلَهُ . . أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا ظَوَاهِرُهَا ؛ لِاسْتِحَالَتِهَا عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاهِدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا .

الْجَمَاعَةُ فِي الْمَكْتُوبَةِ الْمُؤَدَّاةِ لِلْأَحْرَارِ الرِّجَالِ الْمُقِيمِينَ فَرَضُ كِفَايَةٍ ؛ بِحَيْثُ يَظْهَرُ
الشَّعَارُ ،
.....

ثُمَّ هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ مَخِيرٌ إِنْ شَاءَ . . . أَوَّلُهَا بَنَحُو مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ ، وَآثَرُهَا لِكثَرَةِ
الْمُبْتَدِعَةِ الْقَائِلِينَ بِالْجَهَةِ وَالْجَسْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا هُوَ مُحَالٌّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْ شَاءَ . . . فَوَضَّ
عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَهِيَ طَرِيقَةُ السَّلَفِ ، وَآثَرُهَا لَخُلُوعُ زَمَانِهِمْ عَمَّا حَدَثَ مِنَ الصَّلَاتِ الشَّنِيعَةِ
وَالْبِدْعِ الْقَبِيحَةِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ حَاجَةٌ إِلَى الْخَوْضِ فِيهَا .
وَأَعْلَمُ أَنَّ الْقِرَافِيَّ وَغَيْرَهُ حَكُّوا عَنْ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَأَبِي حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - الْقَوْلَ
بِكُفْرِ الْقَائِلِينَ بِالْجَهَةِ أَوْ التَّجْسِيمِ ، وَهُمْ حَقِيقُونَ بِذَلِكَ ^(١) .

(فَضَائِلُ)

فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَأَحْكَامِهَا

وَالْأَصْلُ فِيهَا : الْكِتَابُ ، وَالسُّنَّةُ ؛ كَخَبَرِ « الصَّحِيحِينَ » : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ
الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعَشْرِينَ دَرَجَةً » ، وَفِي رَوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ : « بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ » وَلَا مَنَافَاةَ ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ
لَا يَنْفِي الْكَثِيرَ ، أَوْ أَنَّهُ أَخْبَرُ أَوَّلًا بِالْقَلِيلِ ، ثُمَّ أَعْلَمَ بِالْكَثِيرِ فَأَخْبَرَ بِهِ ، أَوْ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ
أَحْوَالِ الْمُصَلِّينَ وَالصَّلَاةِ .

(الْجَمَاعَةُ) فِي الْجُمُعَةِ فَرَضُ عَيْنٍ - كَمَا يَأْتِي - وَ(فِي الْمَكْتُوبَةِ) غَيْرُهَا (الْمُؤَدَّاةُ لِلْأَحْرَارِ
الرِّجَالِ الْمُقِيمِينَ) - وَلَوْ بِبَادِيَةِ تَوْطَنُهَا - الْمُسْتَوْرِينَ الَّذِينَ لَيْسُوا مَعْذُورِينَ بِشَيْءٍ مِمَّا يَأْتِي (فَرَضُ
كِفَايَةٍ) فَإِذَا قَامَ بِهَا الْبَعْضُ (بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشَّعَارُ) فِي مَحَلٍّ إِقَامَتِهَا ؛ بِأَنَّ تَقَامَ فِي الْقَرْيَةِ الصَّغِيرَةِ
بِمَحَلٍّ ، وَفِي الْكَبِيرَةِ وَالْبَلَدِ بِمَحَالٍّ ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُ قَاصِدُهَا أَنْ يُدْرِكَهَا مِنْ غَيْرِ كَثِيرٍ تَعَبٍ . . . فَلَا إِثْمَ

(١) قَالَ الْإِمَامُ الْجُرْهُزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « حَاشِيَتِهِ » (٤٨ / ٢) : (قَوْلُهُ : « وَاعْلَمْ . . . إلخ » فِي « فَتْحِ
الْجَوَادِ » : « أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ زَعَمَ : أَنَّهُ جَسَمٌ مِنَ الْأَجْسَامِ » اهـ ، وَفِي « التَّحْفَةِ » فِي « بَابِ الرَّدَةِ » :
فَمَدَّعِي الْجَسْمِيَّةِ أَوْ الْجَهَةِ إِنْ زَعَمَ مِنْ ذَلِكَ - أَيِ : الْإِتِّصَالِ بِالْعَالَمِ أَوْ الْإِنْفِصَالِ - . . . كُفْرٌ ، وَإِلَّا . . . فَلَا ؛ لِأَنَّ
الْأَصْحَاحَ : أَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبَ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ ، أَوْ أُثْبِتَ لَهُ تَعَالَى مَا هُوَ مُنْفِيٌّ عَنْهُ إِجْمَاعًا ؛ أَيِ : مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ . وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ - أَخْذًا مِنْ حَدِيثِ الْجَارِيَةِ - : يَغْتَفَرُ نَحْوُ التَّجْسِيمِ وَالْجَهَةِ فِي حَقِّ الْعَوَامِّ ؛ لِأَنَّهُمْ مَعَ
ذَلِكَ عَلَى غَايَةِ مِنْ اعْتِقَادِ التَّنْزِيهِ وَالْكَمَالِ الْمَطْلُوقِ) .

وَفِي التَّرَاوِيحِ وَالْوُتْرِ بَعْدَهَا سُنَّةٌ . وَآكَدُ الْجَمَاعَةِ فِي الصُّبْحِ ، ثُمَّ الْعِشَاءِ ، ثُمَّ الْعَصْرِ . وَالْجَمَاعَةُ لِلرِّجَالِ فِي الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ

على أحد ، وإلا ؛ كَانَ أَقَامُوهَا فِي الْأَسْوَاقِ أَوْ الْبُيُوتِ ، وَإِنْ ظَهَرَ بِهَا الشُّعَارُ ، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا ، وَلَمْ يَظْهَرْ . أَيْمَ الْكُلِّ وَقُوتِلُوا ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا مِنْ ثَلَاثَةِ فِي قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تَقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ - أَيِ : جَمَاعَةٌ ، كَمَا أَفَادَتْهُ رَوَايَةٌ أُخْرَى - إِلَّا اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ » أَيِ : غَلَبَ .

وخرجَ بـ (الْمَكْتُوبَةِ) : الْمَنْدُورَةُ ، وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ ، وَالنَّوَافِلُ ^(١) .

وبـ (الْمُؤَدَّةِ) : الْمَقْضِيَّةُ ، وبـ (الْأَحْرَارِ) : مَنْ فِيهِ رِقٌّ ، وبـ (الرِّجَالِ) : الْتَسَاءُ وَالْخَنَائِي .

وبـ (الْمُقِيمِينَ) : الْمَسَافِرُونَ ، وبـ (الْمُسْتَوْرِينَ) : الْعُرَاةُ ، وبـ (غَيْرِ الْمَعْدُورِينَ) : الْمَعْدُورُونَ .

فَلَيْسَتْ فَرَضَ كَفَايَةٍ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ ، بَلْ هِيَ سُنَّةٌ فِي مَا عَدَا الْمَنْدُورَةَ وَالرَّوَاتِبَ ، وَلَا تُكْرَهُ فِيهِمَا ، وَمَحَلُّ نَدْبِهَا فِي الْمَقْضِيَّةِ إِنْ اتَّفَقَ فِيهَا الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ ، وَإِلَّا . كُرِهَتْ كَالْأَدَاءِ خَلْفَ الْقَضَاءِ وَعَكْسِهِ .

وَتُسَنُّ لِلْعُرَاةِ إِنْ كَانُوا عُمِيًّا أَوْ فِي ظُلْمَةٍ .

(وَ) الْجَمَاعَةُ (فِي التَّرَاوِيحِ) سُنَّةٌ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، (وَ) فِي (الْوُتْرِ) فِي رَمَضَانَ ، سَوَاءٌ أَفْعِلَ (بَعْدَهَا) أَمْ لَمْ تُفْعَلْ هِيَ بِالْكُلِّيَّةِ (سُنَّةٌ) لِنَقْلِ الْخَلْفِ لَهُ عَنِ السَّلَفِ .

(وَآكَدُ الْجَمَاعَةِ) : الْجَمَاعَةُ (فِي الصُّبْحِ) يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ لِحَدِيثِ فِيهِ ، ثُمَّ سَائِرُ الْأَيَّامِ ؛ لِأَنَّهَا فِيهِ أَشَقُّ مِنْهَا فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ .

(ثُمَّ) فِي (الْعِشَاءِ) لِأَنَّهَا فِيهِ أَشَقُّ مِنْهَا فِي الْعَصْرِ .

(ثُمَّ) فِي (الْعَصْرِ) لِأَنَّهَا الصَّلَاةُ الْوَسْطَى .

وَبِمَا تَقَرَّرَ عِلْمٌ أَنَّ مِلْحَظَ التَّفْضِيلِ الْمَشَقَّةُ ، لَا تَفَاضُلُ الصَّلَوَاتِ .

(وَالْجَمَاعَةُ لِلرِّجَالِ فِي الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ) مِنْهَا فِي غَيْرِهَا ؛ لِلْأَخْبَارِ الْمَشْهُورَةِ فِي فَضْلِ الْمَشْيِ

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (أَيِ : التَّابِعَةِ لِلْمَكْتُوبَةِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ بَعْدَ : « بَلْ هِيَ سَنَةٌ فِيمَا عَدَا الْمَنْدُورَةَ وَالرَّوَاتِبَ » ، وَكَأَنَّ وَجْهَ التَّخْصِيصِ بِالرَّوَاتِبِ : دَفْعُ تَوْهُمِ أَنَّ التَّابِعَ تَطْلُبُ مِنْهُ الْجَمَاعَةُ كَالْمَتَّبِعِ) .

إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْجَمَاعَةُ فِي الْبَيْتِ أَكْثَرُ ، وَمَا كَثُرَتْ جَمَاعَتُهُ أَفْضَلُ إِلَّا إِذَا كَانَ إِمَامُهَا حَنْفِيًّا ، أَوْ فَاسِقًا أَوْ مُبْتَدِعًا ، أَوْ يَنْعَطِلُ مَسْجِدٌ قَرِيبٌ . . . فَالْجَمَاعَةُ الْقَلِيلَةُ أَفْضَلُ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا جَمَاعَةً إِمَامُهَا مُبْتَدِعٌ وَنَحْوُهُ . . . فَهِيَ

إليها ، أما النساء والخناثي . . فبيوتهن أفضل لهن منه (إلا إذا كانت الجماعة في البيت أكثر) منها في المسجد ، على ما قاله القاضي أبو الطيب ومال إليه الأذري والركشي ، لكن الأوجه : ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما ، وصرح به الماوردي : من أنها في المسجد وإن قلت أفضل ؛ لأن مصلحة طلبها فيه تربو على مصلحة وجودها في البيت .

والكلام في غير المساجد الثلاثة ، أما هي . . فقليل الجماعة فيها أفضل من كثيرها خارجها ، باتفاق القاضي والماوردي . وقول المتولي : أنفراد فيها أفضل من الجماعة خارجها . . ضعيف . (وما كثرت جماعته) من المساجد وغيرها (أفضل) مما قلت جماعته ؛ للخبر الصحيح : « وَمَا كَانَ أَكْثَرَ . . فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى » (إلا إذا كان إمامها) أي : الجماعة الكثيرة ، (حنفياً) أو غيره ممن لا يعتقد وجوب بعض الأركان أو الشروط وإن علم منه إلتيان بها ؛ لأنه مع ذلك لا يعتقد وجوبها ، (أو فاسقاً) أو متهماً بالفسق ، (أو مبتدعاً) كمعتزلي ، ومجسم ، وجهوي^(١) ، وقدري ، رافضي ، وشيعي ، وزيدي ، (أو) كان (ينعطل) عن الجماعة القليلة بغيته عنه (مسجد قريب) منه ، أو بعيد عنه ؛ لكون جماعته لا يحضرون إلا إن حضر ، أو كان محل الجماعة الكثيرة بئى من شبهة ، أو شك في ملك بانيه لبقته ، أو كان إمامه سريع القراءة والمأموم بطيئها ، بحيث لا يدرك معه (ألفاتحة) ، أو يطيل طويلاً مملاً والمأموم لا يطيقه ، أو يزول به خشوعه (. . فالجماعة القليلة) في كل هذه المسائل وما شابهها ، مما فيه توفّر مصلحة أو زيادتها ، مع الجمع القليل دون الكثير (أفضل) لما فيه من المصلحة المقصودة للشارع ، بل الصلاة وراء المبتدع والذين قبله مكروهة ؛ لجريان قول بطلانها .

أما إذا لم يحضر بحضوره أحد . . فتعطيله والذهاب لمسجد الجماعة أولى اتفاقاً .

(فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا جَمَاعَةً إِمَامُهَا مُبْتَدِعٌ وَنَحْوُهُ) ممن يكره الاقتداء به (. . فهي) أي : الجماعة

(١) في (أ) و(ج) : (وجوهري) فلعله منسوب إلى الجوهر مقابل العرض والله أعلم ، وقال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل » (١٢/٣) : (وجوهري : ولم أره لغيره ، ولعله : وجهمي ، منسوب إلى جهم بن صفوان) .

أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ . وَتَذَرُكَ الْجَمَاعَةُ مَا لَمْ يُسَلِّمْ ، وَفَضِيلَةُ الْإِحْرَامِ بِحُضُورِ تَحَرُّمِ
الْإِمَامِ وَاتِّبَاعِهِ فَوْرًا . وَيُسْتَحَبُّ أَنْتِظَارُ الدَّخْلِ فِي الرُّكُوعِ وَالْتِّشَهُدِ الْأَخِيرِ ؛

مَعَهُمْ (أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ) عَلَى مَا زَعَمَهُ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ ، وَالْمَعْتَمَدُ : أَنَّهَا خَلْفَ مَنْ ذَكَرَ مَكْرُوهَةً
مُطْلَقًا^(١) .

(وَتُذَرُكَ الْجَمَاعَةُ) أَي : جَمِيعُ فَضْلِهَا ، بِإِدْرَاكِ جُزْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ مِنْ أَوَّلِهَا ، أَوْ أَثْنَائِهَا
- بَأَنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ عَقِبَ أَقْتِدَائِهِ ، أَوْ فَارَقَهُ بَعْدَ - أَوْ مِنْ آخِرِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَجْلِسْ مَعَهُ (مَا لَمْ
يُسَلِّمْ) أَي : يَنْطِقُ بِالْمِيمِ مِنْ : (عَلَيْكُمْ) ، فَإِذَا أَتَمَّ تَحَرُّمَهُ قَبْلَ الْتَّطَوُّعِ بِهَا . . صَحَّ أَقْتِدَاؤُهُ وَأَدْرَكَ
الْفَضِيلَةَ ؛ لِإِدْرَاكِ رُكْنًا مَعَهُ ، لَكِنَّهَا دُونَ ثَوَابٍ مَنْ أَدْرَكَهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا .

وَيُسْنَى لَجَمَاعَةٍ حَضَرُوا - وَالْإِمَامُ قَدْ فَرَّغَ مِنَ الرُّكُوعِ الْأَخِيرِ - أَنْ يَصْبِرُوا إِلَى أَنْ يُسَلِّمَ ، ثُمَّ يُحْرَمُوا^(٢) .

وَتُسْنَى الْمَحَافَظَةُ عَلَى إِدْرَاكِ تَحَرُّمِ الْإِمَامِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَضْلِ الْعَظِيمِ .

(وَ) تَذَرُكَ (فَضِيلَةُ) تَكْبِيرَةِ (الْإِحْرَامِ بِحُضُورِ تَحَرُّمِ الْإِمَامِ وَاتِّبَاعِهِ) لِلْإِمَامِ فِيهَا (فَوْرًا) لَخَبَرِ
الْبَزَّازِ : « لِكُلِّ شَيْءٍ صَفْوَةٌ ، وَصَفْوَةُ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرَةُ الْأُولَى ، فَحَافِظُوا عَلَيْهَا » .
نَعَمْ ؛ يُعَذَّرُ فِي وَسْوَسةٍ خَفِيفَةٍ .

وَلَا يُسْنَى الْإِسْرَاعُ لَخَوْفِ فَوْتِ التَّحَرُّمِ ، بَلْ يُنْدَبُ عَدَمُهُ وَإِنْ خَافَهُ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَكَذَا إِنْ خَافَ
فَوْتِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْمَعْتَمَدِ .

(وَيُسْتَحَبُّ) لِلْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ (أَنْتِظَارُ الدَّخْلِ) لِمَحَلِّ الصَّلَاةِ مُرِيدًا لِقِتْدَاءِ بِهِ (فِي الرُّكُوعِ)
غَيْرِ الثَّانِي مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ، (وَ) فِي (الْتِّشَهُدِ الْأَخِيرِ) مِنْ صَلَاةٍ تُشْرَعُ فِيهَا الْجَمَاعَةُ وَإِنْ لَمْ
يَكُنِ الْمَأْمُومُونَ مُحْصُورِينَ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَالْإِنْفِرَادُ أَوَّلَى - كَمَا قَالَهُ الرُّوْيَانِي - نَقَلَهُ فِي « أَصْلِ الرُّوْضةِ » عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
الرُّوْزِي ؛ لَكِنْ فِي مَسْأَلَةِ الْحَنْفِيِّ فَقَطْ وَمِثْلُهَا الْبَقِيَّةُ ، بَلْ أَوَّلَى ؛ لَكِنْ قَالَ السَّبْكِ : كَلَامُهُمْ يَشْعُرُ بِأَنْ
الصَّلَاةُ مَعَ هَؤُلَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ ، وَبِهِ جُزْمُ الدِّمِيرِيِّ وَعَاتَمَدَةُ شَيْخِي . اهـ « خُطْبِيبٌ » رَحِمَهُ اللَّهُ
[٣٥٣/١]) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (فَرَعٌ : دَخَلَ جَمَاعَةَ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ فِي التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ ، فَعِنْدَ الْقَاضِي حَسَنِ : يُسْتَحَبُّ
لَهُمُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ وَلَا يُؤْخَرُونَ الصَّلَاةَ جَمَاعَةً ثَانِيَةً ، وَجُزْمُ الْمُتَوَلَّى بِخِلَافِهِ ، وَكَلَامُ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ آخَرَ
يُؤَافِقُهُ ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ) .

بِشَرْطِ الْأَلَّا يَطُولَ الْإِنْتِظَارُ ، وَلَا يُمَيِّزَ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ فِي غَيْرِهِمَا ، وَلَا يَنْتَظِرُ فِي الرُّكُوعِ الثَّانِي مِنَ الْكُسُوفِ . وَيُسَنُّ إِعَادَةُ الْفَرَضِ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ

وَيُسَنُّ ذَلِكَ لِلْمَنْفَرِدِ مطلقاً ، وللإمام (بِشَرْطِ الْأَلَّا يَطُولَ الْإِنْتِظَارُ ، وَلَا يُمَيِّزَ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ) لِلإِعَانَةِ عَلَى إدراكِ الرَّكْعَةِ فِي الْأَوَّلَى ، وعلى إدراكِ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ فِي الثَّانِيَةِ .

وَلَوْ كَانَ الدَّاخِلُ بَعَثَ الْبُطْءَ وَتَأَخَّرَ الْإِحْرَامَ إِلَى الرُّكُوعِ . . لَمْ يَنْتَظِرْهُ زَجْرُ لَهُ ، وَكَذَا إِذَا خَشِيَ مِنَ الْإِنْتِظَارِ خُرُوجَ أَلُوقَةٍ ، أَوْ كَانَ الدَّاخِلُ لَا يَعْتَقِدُ إدْرَاكَ الرَّكْعَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ بِمَا ذُكِرَ ، أَوْ أَرَادَ جَمَاعَةً مَكْرُوهَةً ؛ إِذَا لَا فَائِدَةَ فِي الْإِنْتِظَارِ حِينَئِذٍ .

(وَيُكْرَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ فِي غَيْرِهِمَا) لِفَقْدِ الْمَعْنَى السَّابِقِ ، وَكَذَا عِنْدَ فَقْدِ شَرْطِ مِمَّا ذُكِرَ ؛ بِأَنْ أَحْسَنَ بِهِ خَارِجٌ مُحَلُّ الصَّلَاةِ ، أَوْ دَاخِلُهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي الرُّكُوعِ أَوْ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ ، أَوْ كَانَ فِيهِمَا وَأَفْحَشَ فِيهِ - بِأَنْ طَوَّلَ تَطْوِيلًا لَوْ وُزِعَ عَلَى الصَّلَاةِ . . لَظَهَرَ لَهُ أَثَرٌ مُحْسُوسٌ فِي كُلِّ رُكْنٍ عَلَى حَيَالِهِ - أَوْ مَيَّزَ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ وَلَوْ لِمُلَازِمَةِ أَوْ عِلْمِ ، أَوْ دِينِ أَوْ مَشِيخَةٍ ، أَوْ أَسْتِمَالَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، أَوْ سَوَّى بَيْنَهُمْ . . لَكِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِإِنْتِظَارِهِمْ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ الْإِنْتِظَارُ لِلتَّوَدُّدِ . . حَرَمٌ ^(١) ، وَقِيلَ : يَكْفُرُ .

(وَلَا يَنْتَظِرُ فِي الرُّكُوعِ الثَّانِي مِنْ) صَلَاةِ (الْكُسُوفِ) لِأَنَّ الرَّكْعَةَ لَا تَحْصُلُ بِإِدْرَاكِهِ .

(وَيُسَنُّ) وَلَوْ فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ (إِعَادَةُ الْفَرَضِ) أَيِ : الْمَكْتُوبَةِ ^(٢) ، وَلَوْ جُمُعَةً (بِنِيَّةِ الْفَرَضِ) أَيِ : كَوْنِهَا عَلَى صَوْرَتِهِ ، وَإِلَّا . . فَهِيَ نَافِلَةٌ ، كَمَا يَأْتِي .

(١) هَذَا مَا قَالَهُ الْفُورَانِيُّ ، لَكِنْ فِي « التَّحْفَةِ » (٢ / ٢٦٠) : (كَرِهَ) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (وَخَرَجَ بِـ) الْمَكْتُوبَةِ : الْمَنْذُورَةُ ؛ إِذْ لَا تَسُنُّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ كَمَا مَرَّ ، وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ ؛ إِذْ لَا يَتَنَفَّلُ بِهَا كَمَا سَيَأْتِي ، وَالنَّافِلَةُ الَّتِي لَا تَسُنُّ الْجَمَاعَةُ فِيهَا ، أَمَّا مَا تَسُنُّ فِيهَا . . فَالْقِيَاسُ - كَمَا فِي « الْمَهْمَاتِ » - أَنَّهَا كَالْفَرَضِ فِي سُنَنِ الْإِعَادَةِ ، وَأَمَّا صَلَاةُ الْجُمُعَةِ . . فَلَا تُعَادُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقَامُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، فَإِنْ فُرِضَ الْجَوَازُ لِعَسْرِ الْاجْتِمَاعِ . . فَالْقِيَاسُ - كَمَا فِي « الْمَهْمَاتِ » - أَنَّهَا كَغَيْرِهَا ، وَكَذَا لَوْ صَلَّى بِمَكَانٍ ثُمَّ سَافَرَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ فَوَجَدَهُمْ يَصَلُّونَهَا . . كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ ، وَمَحَلُّ سُنَنِ الْإِعَادَةِ : لِمَنْ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا . . لِأَجْزَائِهِ ، بِخِلَافِ الْمَتِمِّمْ لِبَرْدٍ أَوْ لِفَقْدِ مَاءٍ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ ، وَاسْتَشَى الْأَذْرَعِي مَسْأَلَتَيْنِ أَيْضًا : إِحْدَاهُمَا : مَا إِذَا كَانَ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلَ كَالْعَارِي . الثَّانِيَةِ : مَا لَوْ صَلَّى مَعْدُورُ الظُّهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ أَدْرَكَ مَعْدُورِينَ يَصَلُّونَ الظُّهْرَ ، قَالَ : فَيَحْتَمِلُ الْأَلَّا يَعِيدُ . انْتَهَى . وَالْأَوَّلَى فِي هَذِهِ الْإِعَادَةِ . « خُطِيبٌ » [٣٥٦ / ١] .

مَعَ مُتَفَرِّدٍ أَوْ جَمَاعَةٍ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّاهَا مَعَهَا ، وَفَرَضُهُ الْأُولَى وَلَا يُنْدَبُ أَنْ يُعِيدَ الْجَنَازَةَ .

فَضَائِلُ

أَعْدَارُ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ : الْمَطَرُ إِنْ بَلَ ثَوْبُهُ

(مَعَ مُتَفَرِّدٍ) يَرَى جَوَازَ الْإِعَادَةِ وَلَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ ، (أَوْ) مَعَ (جَمَاعَةٍ) غَيْرِ مَكْرُوهَةٍ (وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّاهَا مَعَهَا) أَيِ : مَعَ جَمَاعَةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنَ الثَّانِيَةِ ، أَوْ زَادَتْ عَلَى الثَّانِيَةِ بِفَضِيلَةٍ أُخْرَى ؛ كَكُونِ إِمَامِهَا أَعْلَمَ - مَثَلًا - لِمَا صَحَّ مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ صَلَّى جَمَاعَةً بِأَنَّهُ : (إِذَا أَتَى مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ . . يُصَلِّيُهَا مَعَهُمْ ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ تَكُونُ لَهُ نَافِلَةٌ) ، وَمِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَدْ جَاءَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ رَجُلٌ - : « مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَيَّ هَذَا فَيُصَلِّيَ مَعَهُ ؟ » فَصَلَّى مَعَهُ رَجُلٌ .

وَمِنْ ثَمَّ : يُسْنُّ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْجَائِي - لِعُدْرِ أَوْ غَيْرِهِ - أَنْ يَشْفَعَ إِلَيْهِ مَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُ ، وَاحْتِمَالِ اشْتِمَالِ الثَّانِيَةِ عَلَى فَضِيلَةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَكْمَلَ مِنْهَا ظَاهِرًا .
وَإِنَّمَا تُسْنُّ الْإِعَادَةُ مَرَّةً (وَفَرَضُهُ الْأُولَى) لِلْخَبَرِ السَّابِقِ .

فَلَوْ تَذَكَّرَ خِلَالَهَا فِيهَا . . لَمْ تَكْفِهِ الثَّانِيَةُ وَإِنْ نَوَى بِهَا الْفَرَضَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَعْنَى (نَيْتِهِ الْفَرَضَ) أَيِ : صَوْرَتَهُ لَا حَقِيقَتَهُ ؛ إِذْ لَوْ نَوَى حَقِيقَتَهُ . . لَمْ يَصَحَّ ؛ لِتِلَاعُوبِهِ ، وَإِذَا نَوَى صَوْرَتَهُ . . لَمْ يُجْزِهِ عَنْ فَرَضِهِ .

(وَلَا يُنْدَبُ أَنْ يُعِيدَ) الْمَنْدُورَةَ ، وَلَا (الْجَنَازَةَ) إِذْ لَا يُتَنَفَّلُ بِهِمَا ، بِخِلَافِ مَا تُسْنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ مِنْ النَّوَافِلِ ؛ فَإِنَّهُ تُسْنُّ إِعَادَتُهُ كَالْفَرَضِ .

(فَضَائِلُ)

فِي أَعْدَارِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ

(أَعْدَارُ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ) الْمَرْخُصَةُ لِتَرْكِهِمَا ، حَتَّى تَتَفَيَّ الْكَرَاهَةُ حَيْثُ سُتَّتْ ، وَالْإِثْمُ حَيْثُ وَجَبَتْ :

(الْمَطَرُ) وَالثَّلْجُ وَالْبَرْدُ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا (إِنْ بَلَ) كُلِّ مِنْهَا (ثَوْبَهُ) أَوْ كَانَ نَحْوَ الْبَرْدِ كِبَارًا يُؤْذِي

وَلَمْ يَجِدْ كِنًا ، وَالْمَرَضُ الَّذِي يَشُقُّ كَمَشَقَّتِهِ ، وَتَمَرِيضُ مَنْ لَا مُتَعَهِّدَ لَهُ . وَإِشْرَافُ الْقَرِيبِ عَلَى الْمَوْتِ ، أَوْ يَأْنَسُ بِهِ ، وَمِثْلُهُ الزَّوْجَةُ وَالصَّهْرُ وَالْمَمْلُوكُ ، وَالصَّدِيقُ وَالْأُسْتَاذُ ، وَالْمُعْتِقُ وَالْعَتِيقُ . وَمِنَ الْأَعْذَارِ : الْخَوْفُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عِرْضِهِ أَوْ مَالِهِ ، وَمُلَازِمَةُ غَرِيمِهِ وَهُوَ مُعْسِرٌ ، وَرَجَاءُ عَفْوِ عُقُوبَةٍ عَلَيْهِ ، وَمُدَافَعَةُ الْحَدَثِ مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ ،

(وَلَمْ يَجِدْ كِنًا) يَمْشِي فِيهِ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(وَالْمَرَضُ الَّذِي يَشُقُّ) مَعَهُ الْحُضُورُ (كَمَشَقَّتِهِ) مَعَ الْمَطَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ حَدًّا يُسْقِطُ الْقِيَامَ فِي الْقَرَضِ ، قِيَاسًا عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْخَفِيفِ ؛ كَصَدَاحٍ يَسِيرُ وَحُمَى خَفِيفَةٍ ، فَلَيْسَ بِعَذْرِ .
(وَتَمَرِيضُ مَنْ لَا مُتَعَهِّدَ لَهُ) وَلَوْ غَيْرَ قَرِيبٍ وَنَحْوَهُ ؛ بَأَلَّا يَكُونَ لَهُ مُتَعَهِّدٌ أَصْلًا ، أَوْ يَكُونَ لَكِنَّهُ مُشْتَغَلٌ بِشَرَاءِ الْأَدْوِيَةِ وَنَحْوِهَا ؛ لِأَنَّ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنِ الْآدَمِيِّ مِنَ الْمَهْمَاتِ .

(وَإِشْرَافُ الْقَرِيبِ عَلَى الْمَوْتِ) وَإِنْ لَمْ يَأْنَسُ بِهِ ، (أَوْ) كَوْنُهُ (يَأْنَسُ بِهِ) وَإِنْ كَانَ لَهُ مُتَعَهِّدٌ فِيهِمَا (وَمِثْلُهُ) أَيِ : الْقَرِيبِ (الزَّوْجَةُ وَالصَّهْرُ) وَهُوَ كُلُّ قَرِيبٍ لَهَا ، (وَالْمَمْلُوكُ ، وَالصَّدِيقُ ، وَ) كَذَا عَلَى الْأَوَجِّهِ (الْأُسْتَاذُ) أَيِ : الْمَعْلَمُ ، (وَالْمُعْتِقُ وَالْعَتِيقُ) لِتَضَرُّرِهِ ، أَوْ شُغْلِ قَلْبِهِ أَلْسَالِ لِلْخُشُوعِ بِغَيْبَتِهِ عَنْهُ .

(وَمِنَ الْأَعْذَارِ : الْخَوْفُ عَلَى) مَعْصُومٍ مِنْ (نَفْسِهِ أَوْ عِرْضِهِ أَوْ مَالِهِ) أَوْ نَحْوِ مَالٍ غَيْرِهِ الَّذِي يَلْزِمُهُ الدَّفْعُ عَنْهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ : خَشْيَةُ ضَيَاعِ مَتَمَوْلٍ ؛ كَخِيزَةِ فِي التَّنَوُّرِ . وَلَا مُتَعَهِّدَ غَيْرَهُ يَخْلِفُهُ .
(وَ) خَوْفُ (مُلَازِمَةِ غَرِيمِهِ) الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ (وَهُوَ مُعْسِرٌ) عَنْهُ ، وَقَدْ تَعَسَّرَ عَلَيْهِ إِثْبَاتُ إِعْسَارِهِ ، بِخِلَافِ الْمَوْسِرِ بِمَا عَلَيْهِ ، وَالْمُعْسِرِ الْقَادِرِ عَلَى الْإِتْيَانِ بَبَيْئَةٍ أَوْ يَمِينٍ ؛ لِتَقْصِيرِهِ .

(وَرَجَاءُ عَفْوٍ) ذِي (عُقُوبَةٍ عَلَيْهِ) كَقَوْدٍ فِي نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ ، مَجَانًا أَوْ عَلَى مَالٍ ، وَحَدٌّ قَذْفٍ وَتَعْزِيرٍ ، لَأَدَمِيٍّ أَوْ لِلَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ مُوجِبَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ كَبِيرَةً ، لَكِنَّ الْعَفْوَ عَنْهُ مَدْنُوبٌ إِلَيْهِ ، وَالْتَّغْيِيبُ طَرِيقُهُ .

أَمَّا مَا لَا يَقْبَلُ الْعَفْوَ عَنْهُ ؛ كَحَدِّ الزُّنَا وَالسَّرْقَةِ . . فَلَا يُعْذَرُ بِالْخَوْفِ مِنْهُ إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ وَثَبَتَ عَنْدَهُ .

(وَمُدَافَعَةُ الْحَدَثِ) الْبَوْلُ أَوْ الرَّيْحُ أَوْ الْغَائِطُ ، وَكَذَا مُدَافَعَةُ كُلِّ خَارِجٍ مِنَ الْجَوْفِ ، وَكُلِّ مَشْوُشٍ لِلْخُشُوعِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ عَذْرًا (مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ) كَمَا مَرَّ فِي مَكْرُوهَاتِ الصَّلَاةِ ، وَمَرَّ أَنَّهُ

وَفَقْدُ لِبْسٍ لَّاتِيٍّ ، وَغَلْبَةُ النَّوْمِ . وَشِدَّةُ الرِّيحِ بِاللَّيْلِ ، وَشِدَّةُ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ ،
وَالْبُرْدِ ، وَالْوَحَلِ ، وَالْحَرُّ ظَهْرًا . وَسَفَرُ الرُّفْقَةِ ، وَأَكْلُ مُتَيْنِ نِيءٍ

لو خشي من كتم ذلك ضرراً . فرغ نفسه منه وإن خشي خروج الوقت .

(وَفَقْدُ لِبْسٍ لَّاتِيٍّ) به وإن وجد ساتر عورته أو بدنه إلا رأسه - مثلاً - لأن عليه مشقة في خروجه
كذلك ، بخلاف ما إذا وجد ما اعتاد الخروج معه ؛ إذ لا مشقة .

(وَغَلْبَةُ النَّوْمِ) أو النعاس ؛ لِمَشَقَّةِ الْإِنْتَظَارِ حِينَئِذٍ .

(وَشِدَّةُ الرِّيحِ بِاللَّيْلِ) أو بعد الصُّبْحِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ لِلْمَشَقَّةِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ تَقْيِيدِهِ
بـ (اللَّيْلِ) : أَنَّهُ لَيْسَ عُذْرًا فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ .

(وَشِدَّةُ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ) بحضرة مأكولٍ أو مشروبٍ يشاققه وقد اتسع الوقت ؛ لِلْخَبَرِ
الصَّحِيحِ : « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ » .

وقريب الحضور كالحاضر ، وحينئذ فيكسر شهوته فقط ولا يشبع ، ويأتي على المشروب
كالبين .

(وَ) شِدَّةُ (الْبُرْدِ) لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، (وَ) شِدَّةُ (الْوَحَلِ) - بفتح الحاء ، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا - كَالْمَطَرِ ،
وَكثرة وقوع البرد أو الثلج على الأرض ؛ بَحَيْثُ يَشُقُّ الْمَشْيُ عَلَيْهِمَا كَمَشَقَّتِهِ فِي الْوَحَلِ .

(وَ) شِدَّةُ (الْحَرِّ) حَالِ كَوْنِهِ (ظَهْرًا) أَي : وَقْتَهُ - وَإِنْ وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ - لِلْمَشَقَّةِ .

(وَسَفَرُ الرُّفْقَةِ) لمريد سفرٍ مباح - وَإِنْ قَصُرَ ، وَلَوْ سَفَرُ نَزْهَةٍ - لِمَشَقَّةِ تَخْلُفِهِ بِاسْتِحَاشِهِ ، وَإِنْ
أَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ .

(وَأَكْلُ مُتَيْنِ) كبصلٍ أَوْ ثَوْمٍ أَوْ كُرَاتٍ - وَكَذَا فُجْلٌ فِي حَقِّ مَنْ يَتَجَشَّأُ مِنْهُ - (نِيءٍ) بِكسرِ الثَّوْنِ
وبالمدِّ والهمز ، أَوْ مَطْبُوخٍ بَقِيَ لَهُ رِيحٌ يُؤْذِي ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَكَلَ
بَصَلًا أَوْ ثَوْمًا أَوْ كُرَاتًا . فَلَا يَقْرَبَنَّ الْمَسَاجِدَ ، وَلَيَقْعُدَنَّ فِي بَيْتِهِ ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنَادَى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ
بَنُو آدَمَ » ، قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا أَرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نِيئَهُ . زَادَ الطَّبْرَانِيُّ : « أَوْ فُجْلًا » .

ومثل ذلك كل من يبدنه أو ثوبه ريح خبيث وإن عذر ؛ كذِي بَخَرٍ ، أَوْ صُنَانٍ مُسْتَحَكِمٍ ، وَحَرْفَةٍ

إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ إِزَالَتُهُ ، وَتَقْطِيرُ سُقُوفِ الْأَسْوَاقِ ، وَالزَّلْزَلَةُ .

خبيثة ، وكذا نحو المجذوم والأبرص ، ومن ثم قال العلماء : إنهما يُمنعان من المسجد وصلاة الجمعة واختلاطهما بالناس^(١) .

وإنما يكون أكل ما مرَّ عذراً (إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ) أي : يسهل عليه (إِزَالَتُهُ) بغسل أو معالجة ، فإن سهلت . . لم يكن عذراً وإن كان قد أكله لعذر ، ومحل ذلك ما لم يأكله بقصد إسقاط الجمعة ، وإلا . . لزمه إزالته ما أمكن ولا تسقط عنه .

ويكره لمن أكله لا لعذر دخول المسجد - وإن كان خالياً - ما بقي ريحُه ، والحضور عند الناس ولو في غير المسجد .

قال القاضي حسين : (وَ) من الأعذار (تَقْطِيرُ) الماء من (سُقُوفِ الْأَسْوَاقِ) التي في طريقه إلى الجماعة ، وإن لم يبل ثوبه ؛ لأنَّ الغالب فيه التجاسُّ ؛ أي : والقذارة .

وقال غيره : (وَ) منها (الزَّلْزَلَةُ) والسَّمُومُ ؛ وهي : ريحٌ حارَّةٌ ليلاً أو نهاراً . والبحث عن ضالَّةٍ يرجوها ، والسَّعْيُ في استردادٍ مغصوبٍ ، والسَّمْنُ المفْرِطُ ، واللهمَّ المانع من الخشوع ، والاشتغال بتجهيز ميتٍ ، ووجود من يؤذيه في طريقه أو المسجد ، وزفاف زوجته إليه في الصَّلوات اللَّيْلِيَّةِ ، وتطويل الإمام على المشروع ، وتركه سنة مقصودة ، وكونه سريع القراءة والمأموم بطيئها ، أو ممن يكره الاقتداء به ، وكونه يخشى وقوع فتنة له أو به .

(١) في هامش (ب) : (ويؤخذ ممَّا ذكر : أنه يعذر بالبحر والصَّنَان المستحكم بطريق الأولى . قاله في « المهمات » ، وتوقف في الجذام والبرص ، والمتنجس - كما قال الزركشي - : أنه يعذر بهما ؛ لأن التأذي بهما أشدُّ منه بأكل الثوم ونحوه ، قال : وقد نقل القاضي عياض عن العلماء : أن المجذوم والأبرص يُمنعان من المسجد ، ومن صلاة الجمعة ، ومن اختلاطهما بالناس . ودخول المسجد للذي أكل ما سبق . . مكروه ؛ كما [في] آخر شروط الصلاة من « الروضة » خلافاً لما صرح به ابن المنذر ، وأشار إليه غيره من التحريم . وصرح ابن حبان في « صحيحه » : بأن المعذور بأكل هذه الأشياء للتداوي يعذر في الحضور . وإطلاق الحديث وكلام الأصحاب : يقتضي أنه لا فرق بين المعذور وغيره ، والمعنى - وهو التأذي - يدلُّ عليه ، وهذا هو الظاهر . « خطيب » [٣٦٠ / ١]) .

فَضَائِلُ

شَرَطُ صِحَّةِ الْقُدْوَةِ : أَلَّا يَعْلَمَ بَطْلَانُ صَلَاةِ إِمَامِهِ بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ . وَأَلَّا يَعْتَقِدَ بَطْلَانَهَا ؛ كُمُجْتَهِدَيْنِ اخْتَلَفَا فِي الْقِبْلَةِ ، أَوْ إِنَائَيْنِ ، أَوْ ثَوْبَيْنِ ، وَكَحَنْفِيٍّ عَلِمَهُ تَرَكَ فَرَضًا . وَأَلَّا يَعْتَقِدَ وَجُوبَ قَضَائِهَا ؛ كَمُقِيمٍ تَيَمَّمَ

(فَضَائِلُ)

في شروط القدوة

(شَرَطُ صِحَّةِ الْقُدْوَةِ أَلَّا يَعْلَمَ) المقتدي (بَطْلَانُ صَلَاةِ إِمَامِهِ بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ) كنجاسة ؛ لَأَنَّهُ حَيْثُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ ، فَكَيْفَ يَقْتَدِي بِهِ ؟ !

(وَأَلَّا يَعْتَقِدَ بَطْلَانَهَا) أَي : بَطْلَانُ صَلَاةِ إِمَامِهِ (كُمُجْتَهِدَيْنِ اخْتَلَفَا فِي الْقِبْلَةِ) فَصَلَّى كُلُّ لُجْهَةٍ غَيْرِ الَّتِي صَلَّى إِلَيْهَا الْآخَرُ ، (أَوْ) فِي (إِنَائَيْنِ) مِنَ الْمَاءِ ، (أَوْ) فِي (ثَوْبَيْنِ) طَاهِرٍ وَنَجَسٍ ، فَتَوَضَّأَ كُلُّ فِي الثَّانِيَةِ بِنَاءٍ مِنْهُمَا ، وَلَبَسَ كُلُّ فِي الثَّلَاثَةِ ثَوْبًا مِنْهُمَا ؛ لِاعْتِقَادِ كُلِّ بَطْلَانِ صَلَاةٍ صَاحِبِهِ بِحَسَبِ مَا آذَاهُ إِلَيْهِ أَجْتِهَادُهُ .

(وَكَحَنْفِيٍّ) أَوْ غَيْرِهِ أَقْتَدَى بِهِ شَافِعِيٌّ وَقَدْ (عَلِمَهُ تَرَكَ فَرَضًا) كَالْبَسْمَلَةِ - مَا لَمْ يَكُنْ أَمِيرًا - أَوْ الطُّمَأْنِينَةِ ، أَوْ أَخْلَى بِشَرِطٍ ؛ كَأَن لَمَسَ زَوْجَتَهُ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ . . . فَلَا يَصِحُّ أَقْتِدَاءُ الشَّافِعِيِّ بِهِ حَيْثُ ، أَعْتَبَارًا بِأَعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَهُ أَقْتَصَدَ ؛ لِأَنَّهُ يَرَى صِحَّةَ صَلَاتِهِ وَإِنْ أَعْتَقَدَ هُوَ بَطْلَانَهَا .

وبخلاف ما إذا لم يعلم أنه ارتكب ما يخل بصلاته ، أو شك فيه ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يُرَاعِي الْخِلَافَ وَيَأْتِي بِالْأَكْمَلِ عِنْدَهُ .

(وَأَلَّا يَعْتَقِدَ) الْمَأْمُومُ (وَجُوبَ قَضَائِهَا) عَلَى الْإِمَامِ (كَمُقِيمٍ تَيَمَّمَ) لِفَقْدِ مَاءٍ بِمَحَلٍّ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُهُ ، وَمُحْدِثٍ صَلَّى مَعَ حَدَثِهِ لِإِكْرَاهٍ أَوْ فَقْدِ الطَّهَوْرَيْنِ ، وَمُتَحَيِّرٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ مِثْلَهُ ؛ لِعَدَمِ أَلْعَتِدَادِ بِصَلَاتِهِ مِنْ حَيْثُ وَجُوبُ قَضَائِهَا فَكَانَتْ كَالْفَاسِدَةِ وَإِنْ صَحَّتْ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ .

أَمَّا مَنْ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ؛ كَمُوشُومٍ خَشِيَ مِنْ إِزَالَةِ وَشْمِهِ مَبِيحٌ تَيَمَّمَ وَإِنْ كَانَ تَعَدَّى بِهِ . . . فَيَصِحُّ أَقْتِدَاءُ بِهِ .

وَالْأَلَّا يَكُونُ مَأْمُومًا وَلَا مُشْكُوكًا فِيهِ ، وَلَا أُمِّيًّا ؛ وَهُوَ مَنْ لَا يُحْسِنُ حَرْفًا مِنْ (أَلْفَاتِحَةٍ)
إِلَّا إِذَا اقْتَدَى بِهِ مِثْلُهُ . وَالْأَلَّا يَقْتَدِيَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ

(وَالْأَلَّا يَكُونُ) (الْإِمَامُ) (مَأْمُومًا) لِأَنَّهُ تَابِعٌ ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَتَّبِعًا ؟

(وَ) (أَنْ) (لَا) يَكُونُ (مُشْكُوكًا فِيهِ) أَي : فِي كَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا ، فَمَتَى جَوَزَ الْمُقْتَدِي فِي
إِمَامِهِ أَنَّهُ مَأْمُومٌ ؛ كَأَن وَجَدَ رَجُلَيْنِ يُصَلِّيَانِ وَتَرَدَّدَ فِي أَيُّهُمَا الْإِمَامُ . . لَمْ يَصَحَّ اقْتِدَاؤُهُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ،
وَأِنْ ظَنَّهُ الْإِمَامَ وَلَوْ بِاجْتِهَادٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ؛ إِذْ لَا مُمَيِّزَ هُنَا عِنْدَ اسْتَوَائِهِمَا إِلَّا الْنِّيَّةُ ، وَلَا أَطْلَاعَ
عَلَيْهَا .

(وَ) (أَنْ) (لَا) يَكُونُ (أُمِّيًّا) وَلَوْ فِي سِرِّيَّةٍ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهِ ، (وَهُوَ) - أَي : الْأُمِّيُّ - (مَنْ لَا
يُحْسِنُ) وَلَوْ (حَرْفًا مِنْ « أَلْفَاتِحَةٍ ») (بَأَن يَعْجَزَ عَنْهُ بِالْكَلْبِيَّةِ ، أَوْ عَنْ إِخْرَاجِهِ مِنْ مَخْرَجِهِ ، أَوْ عَنْ
أَصْلِ تَشْدِيدِ مِنْهَا ؛ لِرَخَاوَةِ لِسَانِهِ . . فَلَا يَصَحُّ الْاقْتِدَاءُ بِهِ حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِتَحْمُلِ الْقِرَاءَةِ ،
وَالْإِمَامُ إِنَّمَا هُوَ بِصَدَدِ ذَلِكَ ، (إِلَّا إِذَا اقْتَدَى بِهِ مِثْلُهُ) فِي كَوْنِهِ أُمِّيًّا أَيْضًا فِي ذَلِكَ الْحَرْفِ بَعِيْنِهِ - بَأَن
اتَّفَقَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ فِي إِحْسَانِ مَا عَدَاهُ وَأَخْلَأَ بِهِ - لَاسْتَوَائِهِمَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا يُبْدِلُهُ غَيْنًا مَثَلًا
وَالْآخَرُ يُبْدِلُهُ لَامًا ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُهُمَا حَرْفًا لَمْ يُحْسِنَهُ الْآخَرُ . . فَلَا يَصَحُّ اقْتِدَاءُ كُلِّ مِنْهُمَا
بِالْآخَرِ ؛ كَمَنْ يُصَلِّي بِسَبْعِ آيَاتٍ مِنْ غَيْرِ (أَلْفَاتِحَةٍ) لَا يَقْتَدِي بِمَنْ يُصَلِّي بِالذِّكْرِ .

وَلَوْ عَجَزَ إِمَامُهُ فِي الْإِثْنَاءِ . . فَارْقَهُ وَجُوبًا ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى فَرَعَ . . أَعَادَ ؛ لِنِدْرَةِ حَدُوثِ
الْخَرَسِ دُونَ الْحَدَثِ .

وَتُكْرَهُ الْقُدُوءُ لِمَنْ يُكْرَرُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ (أَلْفَاتِحَةٍ) وَبِهِ ، كَلَا حِنْ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ، فَإِنْ غَيَّرَهُ -
وَلَوْ بِإِبْدَالٍ ، أَوْ قِرَاءَةٍ شَاذَةٍ فِيهَا زِيَادَةٌ أَوْ نَقْصٌ أَوْ تَغْيِيرٌ مَعْنَى - فَإِنْ كَانَ فِي (أَلْفَاتِحَةٍ) أَوْ بَدَلَهَا وَعَجَزَ
عَنِ النُّطْقِ بِهِ إِلَّا كَذَلِكَ . . فَكَأُمِّيٍّ ، أَوْ فِي غَيْرِهَا . . صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَالْقُدُوءُ بِهِ إِنْ عَجَزَ أَوْ جَهَلَ أَوْ
نَسِيَ .

(وَالْأَلَّا يَقْتَدِيَ الرَّجُلُ) (أَي : الذِّكْرُ) (بِالْمَرْأَةِ) أَوْ الْخَنْثَى الْمَشْكِيلُ ، وَلَا الْخَنْثَى بِامْرَأَةٍ أَوْ خَنْثَى ؛
لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمْرَهُمْ امْرَأَةٌ » ، وَرَوَى أَبُو مَرْجَانٍ : « لَا
تُؤْمِنَنَّ الْمَرْأَةُ رَجُلًا »^(١) بِخِلَافِ اقْتِدَاءِ الْمَرْأَةِ بِالْمَرْأَةِ وَبِالْخَنْثَى وَبِالرَّجُلِ ، وَاقْتِدَاءِ الْخَنْثَى وَالرَّجُلِ

(١) قال العلامة الكردي رحمه الله تعالى في « الحواشي المدنية » (١٠ / ٢) : (الحديث الأول : ليس نصًّا في =

وَلَوْ صَلَّى خَلْفَهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ كُفْرُهُ أَوْ جُنُونُهُ ، أَوْ كَوْنُهُ أَمْرًا ، أَوْ مَأْمُومًا ، أَوْ أُمِّيًّا .
 أَعَادَهَا ، لَا إِنْ بَانَ مُحْدِثًا أَوْ جُنُبًا ، أَوْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ ظَاهِرَةٌ ، أَوْ قَائِمًا بِرَكْعَةٍ
 زَائِدَةٍ

بِالرَّجْلِ . . فيصَحُّ ؛ إِذْ لَا مَحْذُورَ^(١) .

(وَلَوْ صَلَّى) إِنْسَانٌ (خَلْفَهُ) أَيِ : خَلْفَ آخَرَ ، وَهُوَ يَظُنُّهُ أَهْلًا لِإِمَامَتِهِ (ثُمَّ تَبَيَّنَ) فِي أَثْنَاءِ
 الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ بِهِ لِمَانَعِ يُمَكِّنُ إِدْرَاكُهُ بِالْبَحْثِ عَنْهُ ؛ كَأَنْ بَانَ (كُفْرُهُ) وَلَوْ
 بَارْتِدَادٍ أَوْ بَزْنَدَقَةٍ (أَوْ جُنُونُهُ ، أَوْ كَوْنُهُ أَمْرًا ، أَوْ مَأْمُومًا ، أَوْ أُمِّيًّا . . أَعَادَهَا) لِنَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْبَحْثِ
 عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ .

وَتَجِبُ الْإِعَادَةُ أَيْضًا عَلَى مَنْ ظَنَّ بِإِمَامِهِ خِلَافًا مِمَّا ذَكَرَ وَنَحْوَهُ ، فَبَانَ أَنْ لَا خِلَالَ بِهِ ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ
 الْقُدُوءِ فِي الظَّاهِرِ ، لِلتَّرَدُّدِ عِنْدَهَا (لَا إِنْ بَانَ) إِمَامُهُ (مُحْدِثًا أَوْ جُنُبًا) أَوْ حَائِضًا ؛ لَانْتِفَاءِ تَقْصِيرِ
 الْمَأْمُومِ ، (أَوْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ ظَاهِرَةٌ) فِي ثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ ، عَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي « التَّحْقِيقِ »
 وَأَعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ ، لَكِنَّ الْمَعْتَمَدَ : أَنَّ الْخَفِيَّ - وَهُوَ مَا يَكُونُ بِبَاطِنِ الثَّوْبِ - لَا إِعَادَةَ مَعَهُ ؛ لِعُسْرِ
 الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ الظَّاهِرِ .

وَمَحَلُّ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ فِي غَيْرِ الْجَمْعَةِ ، وَفِيهَا إِنْ زَادَ الْإِمَامُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ ، وَإِلَّا . . بَطَلَتْ ؛
 لِطِلَاقِ صَلَاةِ الْإِمَامِ ، فَلَمْ يَتِمَّ الْعَدَدُ .

وَالصَّلَاةُ خَلْفَ الْمُحْدِثِ وَذِي الْخَبَثِ الْخَفِيِّ جَمَاعَةً يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا سَائِرُ أَحْكَامِهَا إِلَّا نَحْوَ لِحَاقِ
 السَّهْوِ وَتَحْمُلِهِ وَإِدْرَاكِ الرَّكْعَةِ بِالرُّكُوعِ .

(أَوْ) بَانَ إِمَامُهُ (قَائِمًا بِرَكْعَةٍ زَائِدَةٍ) وَقَدْ ظَنَّهُ فِي رَكْعَةٍ أُصْلِيَّةٍ ، فَقَامَ مَعَهُ جَاهِلًا زِيَادَتَهَا ، وَأَتَى
 بِأَرْكَانِهَا كُلِّهَا . . فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، لِحُسْبَانِ هَذِهِ الرَّكْعَةِ ؛ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ ، بِسَبَبِ خَفَاءِ الْحَالِ عَلَيْهِ .

= شموله إمامة الصلاة ، وعلى التناول ليس فيه أنه شرط للصحة ، والثاني : في سنده ضعيف ، ومن هو متهم
 بوضع الحديث ؛ فلو احتج بالإجماع على منع اقتداء الرجل بالمرأة كما صنع في « التحفة » . . لكان
 أوضح) .

(١) فصور القدوة تسع : خمسة صحيحة ؛ وهي : رجلٌ برجلٍ ، خنثى برجلٍ ، امرأةٌ برجلٍ ، امرأةٌ بخنثى ، امرأةٌ
 بامرأة . وأربعة باطلة ؛ وهي : رجلٌ بخنثى ، رجلٌ بامرأة ، خنثى بامرأة ، خنثى بخنثى .

وَلَوْ نَسِيَ حَدَّثَ إِمَامِهِ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ . . أَعَادَ .

فَضْلُكَ

يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْجَمَاعَةِ سَبْعَةُ شُرُوطٍ : الْأَوَّلُ : أَلَّا يَتَقَدَّمَ عَلَى إِمَامِهِ بِعَقِبِهِ ، أَوْ بِأَلْيَتَيْهِ إِنْ صَلَّى قَاعِدًا ، أَوْ بِجَنْبِهِ إِنْ صَلَّى مُضْطَجِعًا ،

وَلَوْ لَمْ يُدْرِكِ الْمُقْتَدِي بَذِي حَدَّثٍ أَوْ خَبَثٍ أَوْ فِي رَكْعَةٍ زَائِدَةٍ (الْفَاتِحَةُ) بِكَمَالِهَا . . لَمْ تُحَسَبْ لَهُ الرُّكْعَةُ .

(وَلَوْ) عِلْمُ الْمَأْمُومِ حَدَّثَ إِمَامِهِ ، أَوْ خَبَثَهُ ، أَوْ قِيَامَهُ لِزَائِدَةٍ ، ثُمَّ (نَسِيَ حَدَّثَ إِمَامِهِ) أَوْ خَبَثَهُ ، أَوْ قِيَامَهُ لِزَائِدَةٍ ، فَاقْتَدَى بِهِ ، وَلَمْ يَحْتَمِلْ وَقُوعَ طَهَارَةٍ عَنْهُ (ثُمَّ تَذَكَّرَهُ . . أَعَادَ) اسْتِصْحَابًا لِحُكْمِ الْعِلْمِ ، وَلَا نَظَرَ لِنِسْيَانِهِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَوْعَ تَقْصِيرٍ مِنْهُ .

(فَضْلُكَ)

فِيمَا يُعْتَبَرُ بَعْدَ تَوْفُرِ الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ

(يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْجَمَاعَةِ) بَعْدَ تَوْفُرِ الصِّفَاتِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي الْإِمَامِ (سَبْعَةُ شُرُوطٍ) :

(الْأَوَّلُ : أَلَّا يَتَقَدَّمَ) الْمَأْمُومُ (عَلَى إِمَامِهِ) فِي الْمَوْقِفِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ » ، وَالْإِتِّمَاعُ : الْإِتِّبَاعُ ، وَالْمَتَقَدِّمُ غَيْرُ تَابِعٍ .

وَلَوْ شَكَّ فِي تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ . . لَمْ يُؤْثَرْ ، سِوَاءِ أَجَاءَ مِنْ خَلْفِهِ أَمْ أَمَامِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَبْطُلِ .

وَالْعَبْرَةُ فِي التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ (بِعَقِبِهِ) الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا مِنْ رِجْلَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا ؛ وَهُوَ : مُؤَخَّرُ الْقَدَمِ مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ ، هَذَا إِنْ صَلَّى قَائِمًا ، (أَوْ بِأَلْيَتَيْهِ إِنْ صَلَّى قَاعِدًا) وَإِنْ كَانَ رَاكِبًا ، (أَوْ بِجَنْبِهِ إِنْ صَلَّى مُضْطَجِعًا) أَوْ بِرَأْسِهِ إِنْ كَانَ مُسْتَلْقِيًا .

فَمَتَى تَقَدَّمَ - فِي غَيْرِ صَلَاةٍ شَدَّةَ الْخَوْفِ - فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ . . لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ ؛ لِمَا مَرَّ .

وَأَفْهَمَ نَعِيرُهُ بِ(الْعَقَبِ) : أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْأَصَابِعِ تَقَدُّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ الْعَقَبِ يَسْتَلْزِمُ تَقَدُّمَ الْمَنْكِبِ ، بِخِلَافِ تَقَدُّمِ غَيْرِهِ .

فَإِنْ سَاوَاهُ.. كُرْهٌ . وَيُنْدَبُ تَخْلُفُهُ عَنْهُ قَلِيلًا ، وَيَقِفُ الذَّكَرُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ.. .
فَعَنْ يَسَارِهِ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ . وَلَوْ حَضَرَ ذَكَرَانِ.. . صَفًّا
خَلْفَهُ ، وَكَذَا الْمَرْأَةُ أَوْ النِّسْوَةُ ،

نعم ؛ لو تأخَّر وتقدَّمت رؤوس أصابعه على عَقِبِ الْإِمَامِ ؛ فَإِنْ اعْتَمَدَ عَلَى الْعَقِبِ.. . صَحَّ ، أَوْ
عَلَى رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ.. . فلا .

(فَإِنْ سَاوَاهُ) بِالْعَقِبِ (.. كُرْهٌ) وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ .
(وَيُنْدَبُ) لِلْمَأْمُومِ الذَّكَرِ - وَلَوْ صَبِيًّا - اقْتَدَى وَحْدَهُ بِمَصْلٍ مُسْتَوٍ (تَخْلُفُهُ عَنْهُ قَلِيلًا) إِيْظَاهَارًا
لِرُتْبَةِ الْإِمَامِ ، (وَيَقِفُ الذَّكَرُ) الْمَذْكُورُ كَمَا ذَكَرَ (عَنْ يَمِينِهِ) لِمَا صَحَّ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا : (أَنَّهُ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَخَذَ بِرَأْسِهِ فَأَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ) .
وبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ يُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا فَعَلَ أَحَدُ الْمَأْمُومِينَ خِلَافَ السُّنَّةِ.. . أَنْ يَرشُدَهُ إِلَيْهَا بِيَدِهِ أَوْ غَيْرِهَا إِنْ
وَقَّعَ مِنْهُ بِالْإِمْتِثَالِ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَقِفْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ كَثِيرًا.. . فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ ، وَيَفُوتُهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ .
(فَإِنْ جَاءَ آخَرُ.. . فَعَنْ يَسَارِهِ) - أَيِ : الْإِمَامِ - يَقِفُ ، وَيُكْرَهُ وَقُوفُهُ عَنْ يَمِينِ الْمَأْمُومِ ، وَيَفُوتُهُ
بِهِ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ .

(ثُمَّ) بَعْدَ إِحْرَامِهِ (يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ) حَالَةَ الْقِيَامِ لَا غَيْرِهِ ، (وَهُوَ) - أَيِ : تَأَخَّرَهُمَا -
حَيْثُ أَمَكَنَ كُلٌّ مِنَ الْقُدُّمِ وَالْتَأَخَّرِ (أَفْضَلُ) فَإِنْ لَمْ يُمَكَّنْ إِلَّا أَحَدُهُمَا.. . فَعَلَّ الْمُمَكَّنَ .
وَأَصْلُ ذَلِكَ : خَبَرُ مُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (قُمْتُ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَأَدَارَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ جَاءَ جَبَّارُ بْنُ صَخْرٍ فَأَقَامَهُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ بِأَيْدِينَا جَمِيعًا ، فَدَفَعَنَا
حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ) وَلِكُونِ الْإِمَامِ مُتَبَوِّعًا لَمْ يَلْقَ بِهِ الْإِنْتِقَالُ مِنْ مَكَانِهِ .
أَمَّا إِذَا تَأَخَّرَ مَنْ عَلَى الْيَمِينِ قَبْلَ إِحْرَامِ الثَّانِي ، أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرَا ، أَوْ تَأَخَّرَا فِي غَيْرِ الْقِيَامِ.. . فَيُكْرَهُ ،
وَيَفُوتُ بِهِ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ .

(وَلَوْ حَضَرَ) ابْتِدَاءً مَعَ أَوْ مَرْتَبًا (ذَكَرَانِ) وَلَوْ بِالْغَا وَصَبِيًّا (.. صَفًّا خَلْفَهُ ، وَكَذَا) إِذَا
حَضَرَتِ (الْمَرْأَةُ) وَحَدَّهَا (أَوْ النِّسْوَةُ) وَحَدَّهِنَّ.. . فَإِنَّهَا تَقُومُ أَوْ يَقُومَنَّ خَلْفَهُ ، لَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَا عَنْ
يَسَارِهِ ؛ لِلِاتِّبَاعِ .

وَيَقِفُ خَلْفَهُ الرِّجَالُ ، ثُمَّ الصَّبِيَّانِ إِنْ لَمْ يَسْبِقُوا إِلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ سَبَقُوا . فَهُمْ أَحَقُّ بِهِ ، ثُمَّ النِّسَاءُ وَتَقِفُ إِمَامَتُهُنَّ وَسَطَهُنَّ ، وَإِمَامُ الْعُرَاةِ غَيْرُ الْمُسْتَوْرِ وَسَطُهُمْ ، وَيُكْرَهُ وَقُوفُهُ مُنْفَرِداً عَنِ الصَّفِّ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَعَةً . أَحْرَمَ ثُمَّ جَرَّ وَاحِداً ، وَيُنْدَبُ أَنْ يُسَاعِدَهُ الْمَجْرُورُ

(وَتَقِفُ) ندباً فيما إذا تعددت أصنافُ المأمومينَ (خَلْفَهُ الرِّجَالُ) صفّاً ، (ثُمَّ) بعدَ الرِّجَالِ إِنْ كَمَلَ صَفُّهُمْ (الصَّبِيَّانِ) صفّاً ثانياً ، وَإِنْ تَمَيَّزُوا عَنِ الْبَالِغِينَ بِعِلْمٍ وَنَحْوِهِ ، هَذَا (إِنْ لَمْ يَسْبِقُوا) أَيِ : الصَّبِيَّانِ (إِلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ سَبَقُوا) إِلَيْهِ (. . فَهُمْ أَحَقُّ بِهِ) مِنَ الرِّجَالِ ، وَلَا يُنَحَّوْنَ عَنْهُ لَهُمْ ؛ لِأَنََّّهُمْ مِنَ الْجَنَسِ ، بِخِلَافِ الْخَنَائِي وَالنِّسَاءِ ، ثُمَّ بعدَ الصَّبِيَّانِ - وَإِنْ لَمْ يَكْمَلْ صَفُّهُمْ - الْخَنَائِي ، (ثُمَّ) بعدهم - وَإِنْ لَمْ يَكْمَلْ صَفُّهُمْ - (النِّسَاءُ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « لَيْلِيَّيْنِ مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ - أَيِ : الْبَالِغُونَ الْعَاقِلُونَ - ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثَلَاثًا . . . » .

ومتى خولفَ التَّرتيبُ المذكورُ . . كُرِهَ ، وكذا كُلُّ مندوبٍ يتعلَّقُ بالموقفِ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ مُخَالَفَتُهُ ، وَتَفَوُّتُ بِهِ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ، كَمَا قَدَّمْتُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَيُقَاسُ بِهِ مَا يَأْتِي .

(وَتَقِفُ) ندباً (إِمَامَتُهُنَّ) أَيِ : النِّسَاءِ (وَسَطَهُنَّ) لِأَنَّهُ أَسْتُرَ لَهَا .

(وَ) يَقِفُ (إِمَامُ الْعُرَاةِ) الْبُصْرَاءِ (غَيْرُ الْمُسْتَوْرِ وَسَطَهُمْ) بِسُكُونِ السِّينِ ، وَيَقِفُونَ صَفّاً وَاحِداً إِنْ أَمَكْنَ ؛ لِثَلَا يَنْظُرَ بَعْضُهُمْ إِلَى عَوْرَةِ بَعْضٍ ، فَإِنْ كَانُوا عُمِيّاً أَوْ فِي ظُلْمَةٍ . . تَقَدَّمَ إِمَامُهُمْ .

(وَيُكْرَهُ) لِلْمَأْمُومِ (وَقُوفُهُ مُنْفَرِداً عَنِ الصَّفِّ) إِذَا وَجَدَ فِيهِ سَعَةً ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ ، وَأَمْرُ الْمُنْفَرِدِ بِالْإِعَادَةِ - فِي خَبَرِ التِّرْمِذِيِّ الَّذِي حَسَنَهُ . . . مَحْمُولٌ عَلَى النَّدْبِ ، عَلَى أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَعَّفَهُ .

(فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَعَةً) فِي الصَّفِّ (. . أَحْرَمَ) مَعَ الْإِمَامِ (ثُمَّ جَرَّ) ندباً فِي الْقِيَامِ (وَاحِداً) مِنَ الصَّفِّ إِلَيْهِ ؛ لِيَصْطَفَّ مَعَهُ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ ، وَمَحَلُّهُ إِنْ جَوَّزَ أَنَّهُ يُوَافِقُهُ ، وَإِلَّا . . فَلَا جَرَّ ، بَلْ يَمْتَنِعُ لَخَوْفِ الْفِتْنَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ حَرّاً ؛ لِثَلَا يَدْخُلَ غَيْرُهُ فِي ضِمَانِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ الصَّفِّ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ ؛ لِثَلَا يَصِيرَ الْآخَرُ مُنْفَرِداً .

(وَيُنْدَبُ أَنْ يُسَاعِدَهُ الْمَجْرُورُ) لِيُنَالَ فَضْلَ الْمَعَاوَنَةِ عَلَى الْبَرِّ وَالتَّقْوَى ، وَذَلِكَ يَعَادِلُ فَضِيلَةَ مَا فَاتَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّفِّ .

الشَّرْطُ الثَّانِي : أَنْ يَعْلَمَ بِإِنْتِقَالَاتِ إِمَامِهِ بِرُؤْيِيَّةٍ أَوْ سَمَاعٍ نَحْوِ صَوْتٍ وَلَوْ مِنْ مُبْلَغٍ .
 الشَّرْطُ الثَّلَاثُ : أَنْ يَجْتَمِعَا فِي مَسْجِدٍ وَإِنْ بَعُدَتِ الْمَسَافَةُ وَحَالَتِ الْأَبْنِيَّةُ وَأُغْلِقَ
 الْبَابُ ؛ بِشَرْطِ إِمْكَانِ الْمُرُورِ ،

ويحرمُ الْجَزْءُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُ الْمَجْرُورَ مَنْفَرِدًا .

أَمَّا إِذَا وَجَدَ سَعَةً فِي صَفٍّ مِنَ الصُّفُوفِ وَإِنْ زَادَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَفِّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ صُفُوفٍ فَأَكْثَرَ .
 فَالْمُسْتَهْتَكَةُ : أَنْ يَخْتَرِقَ الصُّفُوفَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَهَا ، وَالْمُرَادُ بِهَا أَنْ يَكُونَ بَحِثٌ لَوْ دَخَلَ بَيْنَهُمْ . . لَوْ سَعَهُ
 مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ تَحْصُلُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ .

وَلَوْ كَانَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ مُحَلٌّ يَسَعُهُ . . لَمْ يَخْتَرِقْ ، بَلْ يَقِفُ فِيهِ .

(الشَّرْطُ الثَّانِي) لَصَحَّةِ الْجَمَاعَةِ : (أَنْ يَعْلَمَ بِإِنْتِقَالَاتِ إِمَامِهِ) أَوْ يَنْظُرَهَا ؛ لِيَتِمَكَّنَ مِنْ مُتَابَعَتِهِ ،
 وَيَحْصُلُ ذَلِكَ (بِرُؤْيِيَّةٍ) لِلْإِمَامِ أَوْ لِبَعْضِ الْمُأْمُومِينَ ، (أَوْ سَمَاعٍ) نَحْوِ أَعْمَى وَمَنْ فِي ظُلْمَةٍ (نَحْوِ
 صَوْتٍ وَلَوْ مِنْ مُبْلَغٍ) بِشَرْطِ كَوْنِهِ عَدْلٍ رَوَايَةٍ ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَجُوزُ الْأَعْتَادُ عَلَيْهِ ، وَيَكْفِي الْأَعْمَى
 الْأَصَمَّ مَسًّا ثَقَةً بِجَانِبِهِ .

(الشَّرْطُ الثَّلَاثُ : أَنْ يَجْتَمِعَا) أَيِ : الْإِمَامُ وَالْمُأْمُومُ فِي مَوْقِفٍ ؛ إِذْ مِنْ مَقَاصِدِ الْأَقْتِدَاءِ أَجْتِمَاعُ
 جَمْعٍ فِي مَكَانٍ ، كَمَا عُهِدَ عَلَيْهِ الْجَمَاعَاتُ فِي الْعَصْرِ الْخَالِيَةِ ، وَمِنْهُ الْعِبَادَاتُ عَلَى رِعَايَةِ الْأَتْبَاعِ .
 ثُمَّ هُمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَا بِمَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ فِضَاءٍ أَوْ بِنَاءٍ ، أَوْ يَكُونَا أَحَدُهُمَا بِمَسْجِدٍ وَالْآخَرُ بَغَيْرِهِ ؛
 فَإِنْ كَانَا (فِي مَسْجِدٍ) أَوْ مَسَاجِدَ تَنَافَذَتْ أَبْوَابُهَا وَإِنْ كَانَتْ مَغْلُقَةً غَيْرَ مَسْمُورَةٍ ، أَوْ أَنْفَرَدَ كُلُّ مَسْجِدٍ
 بِإِمَامٍ وَمُؤَدِّنٍ وَجَمَاعَةٍ . . صَحَّ الْأَقْتِدَاءُ (وَإِنْ بَعُدَتِ الْمَسَافَةُ) كَأَنْ زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِثَّةٍ ذِرَاعٍ فَأَكْثَرَ
 (وَحَالَتِ الْأَبْنِيَّةُ) النَّافِذَةُ أَوْ اخْتَلَفَتْ كِبَرُ وَسَطُحٍ وَمَنَارَةٍ دَاخِلِينَ فِيهِ .

(وَ) إِنْ (أُغْلِقَ الْبَابُ) الْمَنْصُوبُ عَلَى كُلِّ مِمَّا ذُكِرَ غَلْقًا مَجْرَدًا مِنْ غَيْرِ تَسْمِيرٍ ؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ مَبْنِيٌّ
 لِلصَّلَاةِ ، فَالْمَجْتَمِعُونَ فِيهِ مَجْتَمِعُونَ لِإِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ ، مُؤَدُّونَ لِشَعَارِهَا . . فَلَمْ يُؤْثَرْ اخْتِلَافُ الْأَبْنِيَّةِ
 (بِشَرْطِ إِمْكَانِ الْمُرُورِ) مِنْ كُلِّ مَنَاهَا إِلَى الْآخِرِ ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ كَالْبِنَاءِ الْوَاحِدِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فِي
 بِنَاءٍ لَا يَنْفَذُ ؛ كَأَنْ سُمِّرَ بَابُهُ ، وَكَسَطَحِهِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَرَقَى مِنْهُ .

وَإِنْ كَانَ لَهُ مَرَقَى مِنْ خَارِجِهِ ، أَوْ حَالَ بَيْنَ جَانِبَيْهِ أَوْ بَيْنَ الْمَسَاجِدِ الْمَذْكُورَةِ نَهْرٌ أَوْ طَرِيقٌ قَدِيمٌ ،
 بَأَنْ سَبَقَا وَجُودَهُ أَوْ وَجُودَهَا . . فَلَا تَصَحُّ الْقُدُوءُ حِينَئِذٍ مَعَ بُعْدِ الْمَسَافَةِ أَوْ الْحِيلُولَةِ الْآتِيَةِ ، كَمَا لَوْ

فَإِنْ كَانَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ . . اشْتَرِطُ أَلَّا يَكُونَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ كُلِّ صَفَتَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ مِثَّةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيْبًا ، فَلَا يَضُرُّ زِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ . وَأَلَّا يَكُونَ بَيْنَهُمَا جِدَارٌ ، أَوْ بَابٌ مُغْلَقٌ أَوْ مَرْدُودٌ ، أَوْ شَبَاكٌ ، وَلَا يَضُرُّ تَخَلُّلُ الشَّارِعِ وَالنَّهْرِ الْكَبِيرِ ، وَلَا الْبَحْرِ بَيْنَ سَفِيَتَيْنِ .

وَقَفَ مِنْ وَرَاءِ شَبَاكِ بَجْدَارِ الْمَسْجِدِ ، وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ : لَا يَضُرُّ . . سَهُوٌ .

وَكَالْمَسْجِدِ فِي ذَلِكَ رَحْبَتُهُ ؛ وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَا كَانَ خَارِجَهُ مُحَجَّرًا عَلَيْهِ لِأَجَلِهِ ، وَإِنْ جَهِلَ أَمْرُهَا أَوْ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ طَرِيقٌ - لَا حَرِيمُهُ ؛ وَهُوَ : الْمَحَلُّ الْمَتَّصِلُ بِهِ الْمُهَيَّأُ لِمَصْلَحَتِهِ . . . فَلَيْسَ لَهُ حُكْمُهُ فِي شَيْءٍ .

(فَإِنْ كَانَا) أَيِ : الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ (فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ) كَفَضَاءٍ (. . اشْتَرِطُ أَلَّا يَكُونَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ كُلِّ صَفَتَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ مِثَّةِ ذِرَاعٍ) بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ الْمَعْتَدِلِ ؛ وَهُوَ شَبْرَانِ (تَقْرِيْبًا ، فَلَا يَضُرُّ زِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ) وَنَحْوُهَا وَمَا قَارَبَهَا ، كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » وَغَيْرِهِ ، فَتَقْيِيدُ الْبُغْوِيِّ - التَّابِعِ لَهُ الْمَصْنُفُ - بِثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ . . ضَعِيفٌ ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ مَأْخُودٌ مِنَ الْعُرْفِ .

وَعِلْمٌ مِنَ كَلَامِ الْمَصْنُفِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ بُلُوغُ مَا بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْأَخِيرِ فِرَاسَخٍ .

(وَ) اشْتِرَاطُ الْقُرْبِ حَيْثُ لَمْ يَجْمَعْهُمَا مَسْجِدٌ يَعْمُ مَا لَوْ كَانَا فِي فَضَاءَيْنِ ، أَوْ قُلُكَيْنِ مَكشُوفَيْنِ ، أَوْ مُسَقَّفَيْنِ ، أَوْ بِنَائَيْنِ ، كَصَحْنٍ وَصُفَّةٍ ، سِوَاءٍ فِي ذَلِكَ الْمَدْرَسَةِ وَالرَّبَاطِ وَغَيْرُهُمَا . . فَالْشَّرْطُ فِي الْكُلِّ الْقُرْبُ عَلَى الْمَعْتَمِدِ ؛ بِشَرْطِ (أَلَّا يَكُونَ بَيْنَهُمَا جِدَارٌ ، أَوْ بَابٌ مُغْلَقٌ أَوْ مَرْدُودٌ أَوْ شَبَاكٌ) لِمَنْعِهِ الْأَسْطِرَاقَ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ الْمَشَاهِدَةَ .

وَسُقِفُ الْمَدَارِسِ الشَّرْقِيَّةِ أَوْ الْغَرْبِيَّةِ إِذَا كَانَ الْوَاقِفُ فِيهَا لَا يَرَى الْإِمَامَ وَلَا مَنْ خَلْفَهُ . . لَا تَصْحُ قُدُوتُهُ بِهِ .

وَعِنْدَ إِمْكَانِ الْمُرُورِ وَالرُّؤْيَا لَا يَضُرُّ أَنْعَاطُ وَأَزْوَارٌ فِي جِهَةِ الْإِمَامِ ، وَيَضُرُّ فِي غَيْرِهَا .

(وَلَا يَضُرُّ تَخَلُّلُ الشَّارِعِ وَالنَّهْرِ الْكَبِيرِ) وَإِنْ لَمْ يُمَكَّنْ عُبُورُهُ ، وَالنَّارُ وَنَحْوُهَا ، (وَلَا) تَخَلُّلُ (الْبَحْرِ بَيْنَ سَفِيَتَيْنِ) لِأَنَّ هَذِهِ لَا تَعْدُ لِلْحِيلُولَةِ ، فَلَا يُسَمَّى وَاحِدٌ مِنْهَا حَائِلًا عُرْفًا .

وَحَيْثُ كَانَ بَيْنَ الْبِنَائَيْنِ - سِوَاءٍ أَكَانَ أَحَدُهُمَا مَسْجِدًا أَمْ لَا - مَنَعٌ يُمَكِّنُ الْأَسْطِرَاقَ مِنْهُ وَلَا يَمْنَعُ الْمَشَاهِدَةَ . . صَحَّتْ قُدُوتُهُ مَنْ فِي أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ ، لَكِنْ إِنْ وَقَفَ أَحَدُ الْمَأْمُومِينَ فِي مُقَابِلِ الْمَنَفَذِ حَتَّى يَرَى الْإِمَامَ أَوْ مَنْ مَعَهُ فِي بِنَائِهِ ، وَهَذَا فِي حَقِّ مَنْ فِي الْمَكَانِ الْآخَرِ كَالْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُمْ تَبِعُ لَهُ فِي

وَإِذَا وَقَفَ أَحَدُهُمَا فِي سُفْلٍ وَالْآخَرُ فِي عُلُوٍّ . . أَشْطَرُ مُحَاذَاةُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ ، وَلَوْ
كَانَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَأْمُومُ خَارِجَهُ . . فَالثَّلَاثُ مِثَّةٌ مَحْسُوبَةٌ مِنْ آخِرِ الْمَسْجِدِ .
نَعَمْ ؛ إِنْ صَلَّى فِي عُلُوٍّ دَارِهِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ . . قَالَ الشَّافِعِيُّ : لَمْ تَصِحَّ . .

المشاهدة . . فيضروا تقدّمهم عليه في الموقف والإحرام .

(وَإِذَا وَقَفَ أَحَدُهُمَا) أَي : الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ (فِي سُفْلٍ ، وَالْآخَرُ فِي عُلُوٍّ . . أَشْطَرُ مُحَاذَاةُ
أَحَدِهِمَا الْآخَرَ) فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَالْآكَامِ بَأَنْ يَحَازِي رَأْسُ الْأَسْفَلِ قَدَمَ الْأَعْلَى ، وَإِلَّا . . لَمْ يُعَدَّ
مُجْتَمِعِينَ .

وَيُعْتَبَرُ غَيْرُ الْمَعْتَدِلِ بِالْمَعْتَدِلِ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ خِلَافًا لِجَمْعٍ مُتَأَخِّرِينَ وَإِنْ تَبِعَهُمُ الْمُصَنِّفُ ،
وَالْمَعْتَمِدُ : أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ .

(وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَأْمُومُ خَارِجَهُ . . فَالثَّلَاثُ مِثَّةٌ) الْذَّرَاعُ (مَحْسُوبَةٌ مِنْ آخِرِ
الْمَسْجِدِ) لَا مِنْ آخِرِ مَصَلٍّ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلصَّلَاةِ ، فَلَا يَدْخُلُ مِنْهُ شَيْءٌ فِي الْحَدِّ الْفَاصِلِ ، وَفِي
عَكْسِ صُورَةِ الْمُصَنِّفِ تَعْتَبَرُ الْمَسَافَةُ مِنْ صَدْرِهِ .

(نَعَمْ ؛ إِنْ صَلَّى) الْمَأْمُومُ (فِي عُلُوٍّ دَارِهِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ . . قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ : (لَمْ تَصِحَّ) صَلَاتُهُ ؛ أَي : سِوَاءُ كَانَا مُتَحَازِينَ أَمْ لَا ، وَيُؤَافِقُهُ نَصُّهُ - فَيَمْنُ صَلَّى بِأَبِي
قَبِيْسٍ^(١) بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ - عَلَى الْمَنْعِ ، وَصُوبَةُ الْإِسْنَوِيِّ ، لَكِنَّ الْمَعْتَمِدَ : نَصُّهُ
الْآخَرُ فِي أَبِي قَبِيْسٍ عَلَى الصَّحَّةِ وَإِنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ .

وَالنَّصُّ الْأَوَّلُ فِي السَّطْحِ وَأَبِي قَبِيْسٍ . . مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُمَكَّنِ الْمُرُورُ إِلَى الْإِمَامِ إِلَّا
بِأَنْعَاطٍ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ ، أَوْ عَلَى مَا إِذَا بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ ، أَوْ حَالَتْ أَبْنِيَّةٌ هُنَاكَ مَنَعَتْ الرُّؤْيَا ،
فَعِلِمَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْأَسْطِرَاقِ السَّابِقِ أَنْ يَكُونَ اسْتِطْرَاقًا عَادِيًّا ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ ، وَأَلَّا
يَكُونَ هُنَاكَ أَزْوَارٌ وَأَنْعَاطٌ ؛ بَأَنْ يَكُونَ بَحِثٌ لَوْ ذَهَبَ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ مَصَلَّةٍ . . لَا يَلْتَفِتُ عَنِ الْقِبْلَةِ
بَحِثٌ يَبْقَى ظَهْرُهُ إِلَيْهَا ، وَإِلَّا . . ضَرَّ ؛ لِتَحَقُّقِ الْأَنْعَاطِ حِينَئِذٍ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي
ذَلِكَ بَيْنَ الْمَصَلِّيِّ عَلَى نَحْوِ جَبَلٍ أَوْ سَطْحٍ .

(١) فِي هَامِشٍ (ج) : (جَبَلٌ مَشْهُورٌ بِمَكَّةَ ، وَهُوَ أَوَّلُ [جَبَلٍ] وَضَعُ عَلَى الْأَرْضِ ، كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ [٤٣٢/٣] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) .

وَيُكْرَهُ ارْتِفَاعُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ . الشَّرْطُ الرَّابِعُ : نِيَّةُ الْقُدْوَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ ، فَلَوْ تَابَعَ بِلا نِيَّةٍ أَوْ مَعَ الشَّكِّ فِيهَا بَطَلَتْ إِنْ طَالَ انْتِظَارُهُ

(وَيُكْرَهُ) في المسجد وغيره (ارْتِفَاعُ أَحَدِهِمَا) أي : الإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ (عَلَى الْآخَرِ) لِلنَّهْيِ عَنِ ارْتِفَاعِ الإِمَامِ ، وقياساً عليه في ارتفاعِ الْمَأْمُومِ .
هذا إِنْ كَانَ ارْتِفَاعُ (لِغَيْرِ حَاجَةٍ) وإِلَّا كَتَلِيمِ الْمَأْمُومِ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ ، أَوْ تَبْلِيغِ تَكْبِيرِ الإِمَامِ . . . فلا يُكْرَهُ ، بَلْ يَنْدَبُ .

(الشَّرْطُ الرَّابِعُ : نِيَّةٌ) نحو (الْقُدْوَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ) أَوْ الْإِتِمَامِ بِالْإِمَامِ الْحَاضِرِ ، أَوْ بَمَنْ فِي الْمِحْرَابِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ (فَلَوْ تَابَعَ) قَصْداً فِي فِعْلٍ أَوْ سَلَامٍ (بِلا نِيَّةٍ ، أَوْ مَعَ الشَّكِّ فِيهَا . . بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ (إِنْ طَالَ) عُرْفاً (انْتِظَارُهُ) لَهُ لِتَبَعِهِ فِي ذَلِكَ الرُّكْنِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَفَ صَلَاتُهُ عَلَى صَلَاةِ غَيْرِهِ بِلا رَابِطٍ بَيْنَهُمَا .

والتَّقْيِيدُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّكِّ بِالطُّولِ وَالْمَتَابَعَةِ هُوَ الْأَوْجَهُ ، خِلَافاً لِلْجَمْعِ .
وإنَّمَا أَبْطَلَ الشَّكَّ فِي أَصْلِ النِّيَّةِ ، مَعَ الْإِنْتَظَارِ الْكَثِيرِ وَإِنْ لَمْ يُتَابَعَ ، وَبِالْيَسِيرِ مَعَ الْمَتَابَعَةِ . . لِأَنَّ الشَّكَّ فِي أَصْلِهَا لَيْسَ فِي صَلَاةٍ ، بِخِلَافِهِ هُنَا ؛ فَإِنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ كَالْمَنْفَرِدِ ، فَلَا بَدَّ مِنْ مُبْطِلٍ ، وَهُوَ الْمَتَابَعَةُ مَعَ الْإِنْتَظَارِ الْكَثِيرِ .

وَلَوْ عَرَضَ ذَلِكَ فِي الْجُمُعَةِ . . أَبْطَلَهَا حَيْثُ طَالَ زَمْنُهُ ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْجَمَاعَةِ شَرْطٌ فِيهَا . فَالشَّكُّ فِيهَا كَالشَّكِّ فِي أَصْلِ النِّيَّةِ .

وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَوْ تَابَعَهُ اتِّفَاقاً ، أَوْ بَعْدَ انْتِظَارٍ يَسِيرٍ ، أَوْ انْتِظَرَهُ كَثِيراً بِلا مَتَابَعَةٍ . . لَمْ تَبْطُلْ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى لَا يُسَمَّى مَتَابَعَةً ، وَفِي الثَّانِيَةِ يُغْتَفَرُ لِقَلَّتِهِ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْإِنْتَظَارُ لِفَائِدَتِهِ . وَهِيَ الْمَتَابَعَةُ . فَأُلْغِيَ النَّظَرُ إِلَيْهِ .

وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ تَعْيِينُ الإِمَامِ ، بَلْ لَوْ عَيَّنَهُ فَأَخْطَأَ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِلَّا أَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي الْجُمْلَةِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ عَيَّنَ الإِمَامُ الْمَأْمُومَ فَأَخْطَأَ . . فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ مَطْلَقاً ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ جُمْلَةً وَلَا تَفْصِيلاً .

وَأَنَّ الإِمَامَ لَا تَلْزِمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ . وَهُوَ كَذَلِكَ . بَلْ تُسْرُّ لَهُ ، وَإِلَّا . . لَمْ تَحْصُلْ لَهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ، وَمَحَلُّهُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ ، أَمَّا فِيهَا . . فَتَلْزِمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ مُقْتَرَنَةً بِالتَّحَرُّمِ .

الشَّرْطُ الْخَامِسُ : تَوَافُقُ نَظْمِ صَلَاتَيْهِمَا ، فَإِنْ اُخْتَلَفَ ؛ كَمَكْتُوبَةٍ وَكُسُوفٍ أَوْ جَنَازَةٍ .
لَمْ تَصِحَّ الْقُدُوءُ . وَيَصِحُّ الظُّهْرُ خَلْفَ الْعَصْرِ ، وَالْمَغْرِبُ ، وَالْقَضَاءُ خَلْفَ الْأَدَاءِ
وَعَكْسُهُ ، وَالْفَرَضُ خَلْفَ النَّفْلِ وَعَكْسُهُ

(الشَّرْطُ الْخَامِسُ : تَوَافُقُ نَظْمِ صَلَاتَيْهِمَا) أَي : الإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ ؛ بَأَن يَتَّفَقَا فِي الْأَفْعَالِ
الظَّاهِرَةِ وَإِنْ اُخْتَلَفَا عَدَدًا (فَإِنْ اُخْتَلَفَ) نَظْمُ صَلَاتَيْهِمَا (كَمَكْتُوبَةٍ) أَوْ فَرَضٍ آخَرَ أَوْ نَفْلٍ
(وَكُسُوفٍ) أَوْ كَمَكْتُوبَةٍ أَوْ فَرَضٍ آخَرَ (أَوْ) نَفْلٍ وَ (جَنَازَةٍ . . لَمْ تَصِحَّ الْقُدُوءُ) مِمَّنْ يُصَلِّي غَيْرَ
الْجَنَازَةِ بِمُصَلِّيِّهَا ، وَغَيْرِ الْكُسُوفِ بِمُصَلِّيِّهِ ، وَعَكْسُهُمَا ؛ لِتَعَدُّرِ الْمَتَابَعَةِ .

وَمِنْ ثَمَّ : يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِإِمَامٍ الْكُسُوفِ فِي الْقِيَامِ الثَّانِي مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ؛ لِإِمْكَانِ الْمَتَابَعَةِ
حِينَئِذٍ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصِحَّ الْاِقْتِدَاءُ بِمُصَلِّيِ الْجَنَازَةِ أَوْ الْكُسُوفِ - وَيَفَارِقُ عِنْدَ الْأَفْعَالِ الْمَخَالَفَةَ - لِأَنَّ
رِبْطَ إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ بِالْأُخْرَى مَعَ تَنَافِيهِمَا . . مَبْطُلٌ ، وَمِثْلُهُمَا سَجْدَتَا التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَإِنْ صَحَّتْ
إِحْدَاهُمَا خَلْفَ الْأُخْرَى .

وَيَصِحُّ الْفَرَضُ خَلْفَ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ ، وَعِنْدَ تَطْوِيلِ مَا يُبْطِلُ تَطْوِيلُهُ ؛ كَالَاِعْتِدَالِ يَنْتَظَرُهُ فِي الرُّكْنِ
الَّذِي بَعْدَهُ .

(وَبَيَّحُ) مَعَ الْكِرَاهَةِ الْمَفُوتَةِ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ^(١) (الظُّهْرُ خَلْفَ) مُصَلِّي (الْعَصْرِ ، وَ) خَلْفَ
مُصَلِّي (الْمَغْرِبِ) وَعَكْسُهُ ؛ لِاتِّحَادِ النَّظْمِ وَإِنْ اُخْتَلَفَا عَدَدًا وَنِيَّةً (وَالْقَضَاءُ خَلْفَ) مُصَلِّي (الْأَدَاءِ
وَعَكْسُهُ ، وَالْفَرَضُ خَلْفَ) مُصَلِّي (النَّفْلِ ، وَعَكْسُهُ) لِاتِّفَاقِ النَّظْمِ فِي الْجَمِيعِ .

وَحَيْثُ كَانَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ أَطْوَلَ . . تَخَيَّرَ الْمَأْمُومُ عِنْدَ تَمَامِ صَلَاتِهِ بَيْنَ أَنْ يُسَلِّمَ ، وَأَنْ يَنْتَظِرَ وَهُوَ
أَفْضَلُ .

وَمَحَلُّ حِلِّ أَنْتِظَارِهِ حَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ تَشَهُدًا لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ ؛ فَلَوْ صَلَّى الْمَغْرِبَ خَلْفَ مُصَلِّي
الْعِشَاءِ . . أَمْتَنَعَ الْأَنْتِظَارُ .

(١) قال العلامة الكردي رحمه الله تعالى في « الحواشي المدنية » (٢٠٠ / ١) : (في « التحفة » : « أن الخلاف
في الاقتداء ضعيف جداً ؛ فلم يقتضِ تفويت فضيلة الجماعة وإن كان الانفراد أفضل ، وقد نقل الماوردي
إجماع الصحابة على صحة الفرض خلف النفل ، وصحَّ أن معاذاً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم
بقومه ، هي له تطوع ولهم مكتوبة » اهـ ، وكذلك الجمال الرملي ، ومنه يعلم أن ما في هذا الكتاب ضعيف ،
لكن هو القياس) .

الشَّرْطُ السَّادِسُ : الْمُوَافَقَةُ فِي سُنَّةِ فَاحِشَةِ الْمُخَالَفَةِ . فَلَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ وَسَجَدَهَا الْمَأْمُومُ أَوْ عَكْسُهُ ، أَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَتَشَهُّدَهُ الْمَأْمُومُ . . بَطَلَتْ ، وَإِنْ تَشَهُّدَ الْإِمَامُ وَقَامَ الْمَأْمُومُ عَمْدًا . . لَمْ تُبْطَلْ ، وَيُنْدَبُ لَهُ الْعَوْدُ . الشَّرْطُ السَّابِعُ : الْمَتَابَعَةُ ،

وإن جلس الإمام للاستراحة في الثالثة ، أو الصُّبْحَ خَلْفَ الظُّهْرِ . . جاز الانتظار إن جلس الإمام للتَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وتَشَهُّدَ ؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُسْتَصْحَبًا لِتَشَهُّدِ الْإِمَامِ .

فإن لم يجلس أو جلس ولم يتشَهّد . . لزم المأموم المفاارقة ؛ لِئَلَّا يُحْدِثَ تَشَهُّدًا لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ .

(الشَّرْطُ السَّادِسُ : الْمُوَافَقَةُ) لِلْإِمَامِ (فِي سُنَّةِ فَاحِشَةِ الْمُخَالَفَةِ) يَعْنِي تَفَحُّشُ الْمُخَالَفَةِ بِهَا ، (فَلَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ وَسَجَدَهَا الْمَأْمُومُ ، أَوْ عَكْسُهُ) بَأَن سَجَدَهَا الْإِمَامُ وَتَرَكَهَا الْمَأْمُومُ ، (أَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَتَشَهُّدَهُ الْمَأْمُومُ . . بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَإِنْ لَحِقَهُ عَلَى الْقُرْبِ ؛ لِعَدُولِهِ عَنْ فَرْضِ الْمَتَابَعَةِ إِلَى سُنَّةٍ ، وَيَخَالَفُ ذَلِكَ سَجُودَ السَّهْوِ وَالتَّسْلِيمَةَ الثَّانِيَةَ ؛ لِأَنَّهُمَا يُفْعَلَانِ بَعْدَ فَرَاغِ الْإِمَامِ .

أما غيرُ فَاحِشَةِ الْمُخَالَفَةِ كَجِلْسَةِ الْأَسْتِرَاحَةِ . . فلا يضرُّ الْإِتْيَانُ بِهَا ، وَمِثْلُهَا الْقَنُوتُ إِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى .

وفارقَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ بَأَنَّهُ لَمْ يُحْدِثْ غَيْرَ مَا فَعَلَهُ الْإِمَامُ ، وَإِنَّمَا طَوَّلَ مَا كَانَ فِيهِ .

وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ أَتَى الْإِمَامُ بَعْضَ التَّشَهُّدِ وَقَامَ عَنْهُ . . جازَ لِلْمَأْمُومِ إِكْمَالُهُ ؛ لَأَنَّهُ حِينَئِذٍ مُسْتَصْحَبٌ كَالْقَنُوتِ .

(وَإِنْ تَشَهُّدَ الْإِمَامُ وَقَامَ الْمَأْمُومُ) سَهْوًا . . لَزِمَهُ الْعَوْدُ ، وَإِلَّا . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، أَوْ (عَمْدًا . . لَمْ تُبْطَلْ) صَلَاتُهُ بَعْدَهُ ؛ لَأَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى فَرْضٍ آخَرَ وَهُوَ الْقِيَامُ ، (وَيُنْدَبُ لَهُ الْعَوْدُ) خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ .

(الشَّرْطُ السَّابِعُ : الْمَتَابَعَةُ) لِلْإِمَامِ وَسَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ ، وَأَمَّا الْمَتَابَعَةُ الْمَنْدُوبَةُ . . فَهِيَ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى أَثَرِهِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ ؛ بِحَيْثُ يَكُونُ أَبْتَدَاؤُهُ بِكُلِّ مِنْهُمَا مُتَأَخِّرًا عَنْ أَبْتَدَاءِ الْإِمَامِ وَمُتَقَدِّمًا عَلَى فَرَاغِهِ مِنْهُ .

فَإِنْ قَارَنَهُ فِي التَّحَرُّمِ . . بَطَلَتْ ، وَكَذَا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ بِرُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ بِهِمَا بِغَيْرِ
عُذْرٍ وَإِنْ قَارَنَهُ فِي غَيْرِ التَّحَرُّمِ أَوْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ بِرُكْنٍ فِعْلِيٍّ أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ بِهِ . . لَمْ يَضُرَّ .
وَيَحْرُمُ تَقَدُّمُهُ عَلَيْهِ بِرُكْنٍ فِعْلِيٍّ

وَيُشْتَرَطُ تَيْقُنُ تَأْخُرِ جَمِيعِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ عَنْ جَمِيعِ تَكْبِيرَةِ إِمَامِهِ .

(فَإِنْ قَارَنَهُ فِي التَّحَرُّمِ) أَوْ فِي بَعْضِهِ ، أَوْ شَكَّ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُ هَلْ قَارَنَهُ فِيهِ أَوْ لَا ؟ وَطَالَ زَمْنٌ
السَّكْتُ ، أَوْ اعْتَقَدَ تَأْخُرَ تَحْرُمِهِ فَبَانَ تَقَدُّمُهُ (. . بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ - يَعْنِي لَمْ تَنْعَقِدْ - لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ :
« إِذَا كَبَّرَ . . فَكَبِّرُوا » وَلَأنَّهُ نَوَى الْاِقْتِدَاءَ بِغَيْرِ مَصْلٍّ ؛ إِذْ يَتَبَيَّنُ بِتَمَامِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ الدُّخُولُ فِي
الصَّلَاةِ مِنْ أَوَّلِهَا .

(وَكَذَا) ^(١) تَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ (إِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ) أَيِ : عَلَى إِمَامِهِ ، عَامِداً عَالِماً بِالتَّحْرِيمِ
(بِرُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ) وَلَوْ غَيْرَ طَوِيلَيْنِ ؛ بِأَنْ يَرُكِعَ الْمَأْمُومُ ، فَلَمَّا أَرَادَ إِمَامُهُ أَنْ يَرُكِعَ رَفَعَ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ
يَرْفَعَ سَجَدَ . . فَبِمَجْرَدِ سَجُودِهِ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ ، وَفَارَقَ مَا يَأْتِي فِي التَّخْلُفِ بِأَنْ التَّقْدُمُ أَفْحَشُ ، فَابْطُلَ
السَّبْقُ بِالرُّكْنَيْنِ وَلَوْ عَلَى التَّلَاعُقِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَجْتَمِعَا فِي الرُّكُوعِ وَلَا فِي الْاِعْتِدَالِ .

(أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ بِهِمَا) أَيِ : بِرُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ تَامَّيْنِ - وَلَوْ غَيْرَ طَوِيلَيْنِ - كَأَنْ رُكِعَ الْإِمَامُ وَاعْتَدَلَ
وَهَوَى لِلْسُّجُودِ وَإِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ ، وَالْمَأْمُومُ قَائِمٌ ، أَوْ سَجَدَ الْإِمَامُ السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ وَقَامَ وَقَرَأَ
وَهَوَى لِلرُّكُوعِ ، وَالْمَأْمُومُ جَالِسٌ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، هَذَا إِنْ كَانَ (بِغَيْرِ عُذْرٍ) ^(٢) مِمَّا يَأْتِي ؛ كَأَنْ
تَخَلَّفَ لِإِكْمَالِ سُنَّةٍ كَالسُّورَةِ .

(وَإِنْ قَارَنَهُ فِي غَيْرِ التَّحَرُّمِ) مِنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ . . لَمْ يَضُرَّ وَإِنْ قَارَنَهُ فِي السَّلَامِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ ذَلِكَ
وَتَفَوُّتُهُ بِهِ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ .

(أَوْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ بِرُكْنٍ فِعْلِيٍّ أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ بِهِ . . لَمْ يَضُرَّ) لِعَدَمِ فُحْشِ الْمَخَالَفَةِ .

(وَيَحْرُمُ تَقَدُّمُهُ عَلَيْهِ بِرُكْنٍ فِعْلِيٍّ) تَامٌّ كَأَنْ رُكِعَ وَرَفَعَ وَالْإِمَامُ قَائِمٌ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « أَمَّا
يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ ؟ » .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (قَوْلُهُ : « وَكَذَا » إِلَى قَوْلِهِ : « بِغَيْرِ عُذْرٍ مِمَّا يَأْتِي » . . مَبْنِي عَلَى الطَّرِيقَةِ الضَّعِيفَةِ ، وَهِيَ
طَرِيقَةُ الْمَرَاوِزَةِ) .

(٢) فِي (ج) : (لَغَيْرِ عُذْرٍ) .

وَإِنْ تَخَلَّفَ بِعُذْرٍ ؛ كَبُطْءِ قِرَاءَةِ بِلَا وَسْوَسةٍ ، وَاشْتِغَالِ الْمَأْمُومِ الْمُوَافِقِ بِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ ، أَوْ رَكَعِ إِمَامُهُ فَشَكَ فِي (الْفَاتِحَةِ) ، أَوْ تَذَكَّرَ تَرْكَهَا ، أَوْ أَسْرَعَ الْإِمَامُ قِرَاءَتَهُ . . عُذْرٌ إِلَى ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ . فَإِنْ زَادَ . . نَوَى الْمُفَارَقَةَ ، أَوْ وَافَقَهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ وَأَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِهِ ،

أَمَّا إِذَا لَمْ يُتِمَّ كَأَنْ رَكَعَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَعْتَدِلْ . . فَيُكْرَهُ ، وَيُسْنَى لَهُ الْعَوْدُ لِيُوَافِقَهُ ، فَإِنْ سَهَا بِالرُّكُوعِ قَبْلَهُ . . تَخَيَّرَ بَيْنَ الْعَوْدِ وَالِدَّوَامِ ، وَيُكْرَهُ التَّأَخُّرُ بِرُكْنٍ .

(وَإِنْ تَخَلَّفَ) الْمَأْمُومُ (بِعُذْرٍ ؛ كَبُطْءِ قِرَاءَةٍ) وَاجِبَةٍ (بِلَا وَسْوَسةٍ) بَلْ لِعَجْزِ لِسَانِهِ وَنَحْوِهِ (وَاشْتِغَالِ الْمَأْمُومِ الْمُوَافِقِ بِدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ) وَالتَّعَوُّذِ عَنْ (الْفَاتِحَةِ) حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ أَوْ قَارَبَ الرُّكُوعَ ، (أَوْ) كَأَنَّ (رَكَعَ إِمَامُهُ فَشَكَ) بَعْدَ رُكُوعِهِ وَقَبْلَ أَنْ يَرَكَعَ هُوَ (فِي « الْفَاتِحَةِ ») هَلْ قَرَأَهَا أَمْ لَا ؟ وَمِثْلُهَا بَدَلُهَا ، (أَوْ تَذَكَّرَ تَرْكَهَا ، أَوْ) كَأَنَّ (أَسْرَعَ الْإِمَامُ قِرَاءَتَهُ) وَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ الْمَأْمُومُ (فَاتِحَتَهُ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِطِيءِ الْقِرَاءَةِ (. . عُذْرٌ) فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْإِمَامِ ، لِإِتِمَامِ قِرَاءَةِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ؛ لِعِذْرِهِ بِوَجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِ .

بِخِلَافِ تَخَلُّفِهِ لِمَنْدُوبٍ ؛ كَقِرَاءَةِ الشُّورَةِ ، أَوْ لَوْسُوسَةٍ ؛ بَأَنْ كَانَ يُرَدِّدُ الْكَلِمَاتِ مِنْ غَيْرِ مَوْجِبٍ ، سِوَاءِ أَكَانَتْ ظَاهِرَةً أَمْ خَفِيَّةً ، فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ بِتِمَامِ رُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِعِذْمِ عِذْرِهِ .

وَحَيْثُ عُذْرٌ فِي التَّخَلُّفِ - كَمَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا . . . فَإِنَّمَا يَتَخَلَّفُ (إِلَى) تِمَامِ (ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ) وَهِيَ الْمَقْصُودَةُ فِي نَفْسِهَا ، فَلَا يَعْدُ مِنْهَا الْقَصِيرُ ، وَهُوَ الْأَعْتِدَالُ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، فَيَسْعَى عَلَى تَرْتِيبِ نَظْمِ صَلَاةِ نَفْسِهِ حَيْثُ فَرَّغَ قَبْلَ قِيَامِ الْإِمَامِ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ جُلُوسِهِ بَعْدَهَا .

(فَإِنْ زَادَ) التَّخَلُّفَ عَلَى ذَلِكَ ؛ بَأَنْ لَمْ يَفْرُغْ إِلَّا وَالْإِمَامُ مُتَنَصِّبٌ لِلْقِيَامِ أَوْ جَالِسٌ لِلتَّشَهُدِ (. . نَوَى الْمُفَارَقَةَ) إِنْ شَاءَ ، وَجَرَى عَلَى تَرْتِيبِ صَلَاةِ نَفْسِهِ ، (أَوْ وَافَقَهُ فِيمَا هُوَ فِيهِ) بَأَنْ يَتْرَكَ قِرَاءَتَهُ وَيَتَبَعَ الْإِمَامَ فِي الْقِيَامِ أَوْ التَّشَهُدِ ، (وَأَتَى بِرُكْعَةٍ) بَدَلَ هَذِهِ الرُّكْعَةِ الَّتِي فَاتَتْهُ (بَعْدَ سَلَامِهِ) - أَيِ : الْإِمَامِ - كَالْمَسْبُوقِ .

وَلَا يَجُوزُ لَهُ بِلَا نِيَّةٍ الْمُفَارَقَةُ الْجَرِيَّ عَلَى تَرْتِيبِ صَلَاةِ نَفْسِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ عَامِداً عَالِماً . . بَطَلَتْ

هَذَا كُلُّهُ فِي الْمُؤَافِقِ ؛ وَهُوَ : مَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ قَدَرَ (الْفَاتِحَةِ) . وَأَمَّا الْمُسْبِقُ إِذَا رَكَعَ الْإِمَامُ فِي (فَاتِحَتِهِ) : فَإِنْ اشْتَغَلَ بِسُنَّةٍ ؛ كَدَعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ أَوْ التَّعَوُّذِ . . قَرَأَ بِقَدْرِهَا ، ثُمَّ إِنْ أَدْرَكَهُ فِي الرُّكُوعِ . . أَدْرَكَ الرُّكُوعَ ، وَإِلَّا . . فَاتَّهَ وَيُؤَافِقُهُ وَيَأْتِي بِرُكُوعَةٍ

صَلَاتُهُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ الْفَاحِشَةِ .

(هَذَا كُلُّهُ فِي الْمُؤَافِقِ ؛ وَهُوَ : مَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ قَدَرَ « الْفَاتِحَةِ ») سواءَ الرُّكُوعُ الْأَوَّلَى وَغَيْرُهَا .

(وَأَمَّا الْمُسْبِقُ) وهو : مَنْ لَمْ يُدْرِكْ مَعَ الْإِمَامِ مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلَى أَوْ غَيْرِهَا قَدْرًا يَسَعُ (الْفَاتِحَةَ) (إِذَا رَكَعَ الْإِمَامُ) وهو باقٍ (فِي « فَاتِحَتِهِ ») إِلَى الْآنَ . . لَمْ يُكْمَلْهَا .

(فَإِنْ) كَانَ قَدْ (اشْتَغَلَ) قَبْلَهَا (بِسُنَّةٍ ؛ كَدَعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ أَوْ التَّعَوُّذِ) أَوْ سَكَتَ ، أَوْ سَمِعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ ، أَوْ غَيْرَهُ (. . قَرَأَ) وَجوباً مِنْ (الْفَاتِحَةِ) (بِقَدْرِهَا) أَيِ : بِقَدْرِ حُرُوفِ السُّنَّةِ الَّتِي اشْتَغَلَ بِهَا ، وَبِقَدْرِ زَمَنِ الشُّكُوتِ الَّذِي اشْتَغَلَ بِهِ ؛ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدُولِهِ عَنِ الْفَرَضِ إِلَيْهَا ، إِذِ السُّنَّةُ لِلْمُسْبِقِ أَلَّا يَشْتَغَلَ بِسُنَّةٍ وَلَا بِغَيْرِهَا ، بَلْ بِـ (الْفَاتِحَةِ) ، فَإِنْ رَكَعَ وَلَمْ يَقْرَأْ قَدْرَ مَا فَوَّتَهُ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ ، وَإِلَّا . . فَرَكَعَتْهُ .

(ثُمَّ) إِذَا اشْتَغَلَ بِقِرَاءَةِ قَدْرِ مَا فَوَّتَهُ (إِنْ) أَكْمَلَهُ وَ (أَدْرَكَهُ) أَيِ : الْإِمَامُ (فِي الرُّكُوعِ . . أَدْرَكَ الرُّكُوعَ) كَغَيْرِهِ ، (وَإِلَّا) يُدْرِكُهُ فِيهِ ؛ بِأَنْ لَمْ يَطْمِئَنَّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِهِ ، فَإِنْ فَرَّغَ وَالْإِمَامُ فِي الْأَعْتَدَالِ (. . فَاتَّهَ) الرُّكُوعُ ، عَلَى أَضْطِرَابٍ طَوِيلٍ فِيهِ بَيْنَ الْمَتَأَخِّرِينَ^(١) ، (وَ) حِينَئِذٍ (يُؤَافِقُهُ) وَجوباً فِي الْأَعْتَدَالِ وَمَا بَعْدَهُ ، وَلَا يَرَكَعُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسِبُ لَهُ - فَإِنْ رَكَعَ عَامِداً عَالِماً . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ - (وَيَأْتِي بِرُكُوعَةٍ) بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الرُّكُوعَ الْأَوَّلَى مَعَهُ .

وإِنْ لَمْ يَفْرُغْ وَالْإِمَامُ فِي الْأَعْتَدَالِ ؛ بِأَنْ أَرَادَ الْهُوِيُّ مِنْهُ إِلَى السُّجُودِ ، وَهُوَ إِلَى الْآنَ لَمْ يُكْمَلْ قِرَاءَةُ مَا لَزِمَهُ . . فَقَدْ تَعَارَضَ مَعَهُ وَاجِبَانِ : مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ ، وَقِرَاءَةُ مَا لَزِمَهُ ، وَلَا مَرْجَحَ لِأَحَدِهِمَا ،

(١) فِي هَامِشٍ (ج) : (قَالَ الزِّيَادِيُّ : وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ يَتَخَلَّفُ وَيَتِمُّ « الْفَاتِحَةَ » ، وَيَكُونُ مُتَخَلِّفاً بَعْدَ ، فَيَغْتَفِرُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ ؛ لِأَنَّهُ تَحْمُلُ الْإِمَامِ رِخْصَةً ، وَالرِّخْصَةُ لَا يُصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) .

وَأِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِسُنَّةٍ . . قَطَعَ الْقِرَاءَةَ وَرَكَعَ مَعَهُ .

فَضَائِلُ

وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ الْمُتَطَهِّرَ رَاكِعًا وَأَطْمَأَنَّ مَعَهُ قَبْلَ ارْتِفَاعِهِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ . . أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ فِي رُكُوعٍ زَائِدٍ أَوْ فِي الثَّانِي مِنَ الْخُسُوفَيْنِ . . لَمْ يُدْرِكْهَا .

فيلزمه - فيما يظهر - أَنْ يَنْوِيَ الْمَفَارِقَةَ لِيُكْمَلَ (الْفَاتِحَةُ) ، وَيَجْرِي عَلَى تَرْتِيبِ صَلَاةِ نَفْسِهِ ، وَتَكُونُ مَفَارِقَتُهُ بَعْدَ مَا يَظْهَرُ أَيْضًا وَإِنْ قَصَرَ بِارْتِكَابِ سَبَبٍ وَجُوبِهَا ، وَهُوَ اشْتِغَالُهُ بِالسُّنَّةِ عَنِ الْفَرْضِ .

(وَإِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ) الْمَسْبُوقُ بَعْدَ إِحْرَامِهِ (بِسُنَّةٍ) وَلَا بغيرِهَا ، بَلْ بِ(الْفَاتِحَةِ) وَرَكَعِ إِمَامِهِ (. .) قَطَعَ الْقِرَاءَةَ وَرَكَعَ مَعَهُ لِيُدْرِكَ الرُّكْعَةَ ، وَيَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ عَنْهُ بَقِيَّةَ (الْفَاتِحَةِ) أَوْ كُلَّهَا إِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ إِلَّا فِي الرُّكُوعِ ، فَإِنْ لَمْ يَرَكَعْ مَعَهُ . . فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ ، بَلْ وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ تَخَلَّفَ لِيُكْمَلَ (الْفَاتِحَةَ) إِلَى أَنْ شَرَعَ الْإِمَامُ فِي الْهُوِيِّ إِلَى السُّجُودِ .

(فَضَائِلُ)

فِي بَيَانِ إِدْرَاكِ الْمَسْبُوقِ لِلرُّكْعَةِ

(وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ الْمُتَطَهِّرَ رَاكِعًا) رُكُوعًا مُحْسُوبًا لَهُ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ الرُّكُوعِ ، بَحِثْ لَا يُمْكِنُهُ قِرَاءَةُ (الْفَاتِحَةِ) جَمِيعَهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ ، (وَ) تَبَيَّنَ أَنَّهُ (أَطْمَأَنَّ مَعَهُ) فِي الرُّكُوعِ (قَبْلَ ارْتِفَاعِهِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ) السَّابِقِ بَيَانُهُ (. . أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ . . فَقَدْ أَدْرَكَهَا » .

وَمِنْ ثَمَّ : لَمْ يُسَنَّ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ إِدْرَاكَ الرُّكْعَةِ بِذَلِكَ .

(وَإِنْ أَدْرَكَهُ) وَهُوَ مُحَدِّثٌ أَوْ مُتَنَجِّسٌ ، أَوْ (فِي رُكُوعٍ) غَيْرِ مُحْسُوبٍ لَهُ نَحْوِ (زَائِدٍ) قَامَ إِلَيْهِ سَهْوًا أَوْ فِي رُكُوعٍ أَصْلِيٍّ وَلَمْ يَطْمِئِنَّ مَعَهُ فِيهِ ، أَوْ أَطْمَأَنَّ بَعْدَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ - وَهُوَ بَلَوُغُ رَاحَتِيهِ رُكْبَتَيْهِ - أَوْ تَرَدَّدَ هَلِ أَطْمَأَنَّ قَبْلَ وَصُولِ الْإِمَامِ لِحَدِّ أَقْلِ الرُّكُوعِ ؟ سِوَاهُ أَغْلَبَ عَلَى ظَنِّهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ، (أَوْ) أَدْرَكَهُ (فِي) الرُّكُوعِ (الثَّانِي مِنْ) صَلَاةِ (الْخُسُوفَيْنِ . . لَمْ يُدْرِكْهَا) أَيِ : الرُّكْعَةِ ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ نَحْوِ الْمُحَدِّثِ لِتَحْمِلِ الْقِيَامِ وَالْقِرَاءَةِ ، وَلِأَنَّ الْحُكْمَ بِإِدْرَاكِ مَا قَبْلَ الرُّكُوعِ بِالرُّكُوعِ رَخْصَةً ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا بِبَيِّنٍ ، وَلِأَنَّ الرُّكُوعَ الثَّانِيَّ وَقِيَامَهُ مِنْ كُلِّ رُكْعَةٍ مِنْ صَلَاةِ

أَحَقُّ النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ الْوَالِي ، فَيَقْدَمُ أَوْ يُقَدَّمُ غَيْرُهُ وَلَوْ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ ، وَالسَّائِكُنْ بِمِلْكٍ ، أَوْ إِعَارَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ ، أَوْ وَقْفٍ أَوْ وَصِيَّةٍ وَنَحْوَهَا

الْخُسُوفَيْنِ تَابِعٌ لِلرُّكُوعِ الْأَوَّلِ وَقِيَامِهِ ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْأَعْتَدَالِ ؛ وَلِذَا سُنَّ فِيهِ : (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) .

وَلَوْ قَرَأَ (الْفَاتِحَةَ) .. أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ ، وَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مُحَدِّثًا أَوْ فِي زَائِدَةٍ ، مَا لَمْ يَعْلَمْ بِحَدِّثِهِ أَوْ سَهْوِهِ وَإِنْ نَسِيَ بَعْدَ ، كَمَا مَرَّ .

وَحَيْثُ أَتَى الشَّاكُّ فِي الطُّمَآنِينَةِ الْمَذْكُورَةِ بِرَكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ .. سَجَدَ لِلْسَّهْوِ .
وَشَرَطُ صَحَّةِ صَلَاةِ الْمَسْبُوقِ الْمَذْكُورِ أَنْ يُكَبِّرَ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ لِلْهُوِيِّ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَكْبِيرَةٍ ..
أَشْرَطُ أَنْ يَنْوِيَ بِهَا الْإِحْرَامَ ، وَأَنْ يُتِمَّهَا وَهُوَ قَائِمٌ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ ، فَإِنْ نَوَى بِهَا الْهُوِيِّ ، أَوْ مَعَ التَّحَرُّمِ ، أَوْ أَطْلَقَ .. لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ .

(فَضَائِلُ)

فِي صِفَاتِ الْأَئِمَّةِ الْمُسْتَحْبَةِ

(أَحَقُّ النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ الْوَالِي) فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ ، الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى ، وَإِنْ اخْتَصَّ غَيْرُهُ بِسَائِرِ الصِّفَاتِ الْآتِيَةِ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « لَا يَوْمُنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ » .

وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَنْ وَلَّاهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ أَوْ نَائِبُهُ ، أَمَّا مَنْ وَلَّاهُ أَحَدُهُمَا فِي مَسْجِدٍ .. فَهُوَ أَوْلَى مِنْ وَالِيِ الْبَلَدِ وَقَاضِيهَا ، وَفِي مَنْ تَضَمَّنَتْ وَلَايَتُهُ الْإِمَامَةَ عُرْفًا أَوْ نَصًّا بِخِلَافِ نَحْوِ وَلَاةِ الْحُرُوبِ وَالشَّرْطِيَّةِ .. فَلَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْإِمَامَةِ .

وَحَيْثُ كَانَ الْوَالِي أَحَقُّ (.. فَيَقْدَمُ) بِنَفْسِهِ (أَوْ يُقَدَّمُ غَيْرُهُ) لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ ، فَيُتَيَبُّ فِيهِ مَنْ شَاءَ (وَلَوْ) أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ (فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ) وَقَدْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِإِقَامَتِهَا فِي مِلْكِهِ ؛ لِأَنَّ تَقْدَّمَ الْمَالِكِ وَغَيْرِهِ بِحَضْرَتِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَائِهِ لَا يَلِيقُ بِبَدْلِ الطَّاعَةِ لَهُ .

(وَ) الْأَحَقُّ بَعْدَ الْوَالِي - فِيمَا إِذَا أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فِي مَمْلُوكِ الرَّقَبَةِ أَوْ الْمَنْفَعَةِ - : (السَّائِكُنْ)
يَعْنِي : الْمُسْتَحَقُّ لِتِلْكَ الْمَنْفَعَةِ (بِمِلْكٍ أَوْ إِعَارَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ ، أَوْ وَقْفٍ أَوْ وَصِيَّةٍ وَنَحْوَهَا) فَحَيْثُ

يَتَقَدَّمُ أَوْ يُقَدَّمُ أَيْضاً ، إِلَّا أَنَّ الْمُعِيرَ أَحَقُّ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ ، وَالسَّيِّدَ أَحَقُّ مِنْ عَبْدِهِ الَّذِي لَيْسَ بِمُكَاتَبٍ ، وَالْإِمَامَ الرَّائِبَ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِ الْوَالِي فَيَتَقَدَّمُ أَوْ يُقَدَّمُ . ثُمَّ قُدِّمَ الْأَفْقَهُ ، ثُمَّ الْأَقْرَأُ ،

(يَتَقَدَّمُ) بِنَفْسِهِ (أَوْ يُقَدَّمُ) غَيْرُهُ (أَيْضاً) لِمَا مَرَّ^(١) فِي الْوَالِي ، وَلِخَبَرِ أَبِي دَاوُودَ : « لَا يَوْمُنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ » .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ مَقْدَمَ الْمَقْدَمِ هُنَا فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي كَالْمَقْدَمِ وَإِنْ كَانَ مَنْ قَدَّمَهُ غَيْرُ أَهْلِ لِلْإِمَامَةِ ؛ كَالْمَرْأَةِ الْمُسْتَحْفَةِ لِمَنْفَعَةٍ مُحَلٍّ أَقِيَمَتِ الْجَمَاعَةُ فِيهِ .

وَالشَّرِيكَانِ يُعْتَبَرُ إِذْنُهُمَا ، وَلَا يَتَقَدَّمُ أَوْ يُقَدَّمُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِذْنِ الْآخَرِ أَوْ وَكَيْلِهِ ، وَلَا حَقَّ لَوَلِيِّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ فِي التَّقْدِيمِ وَلَا فِي التَّتَقُّدِ .

وَالسَّاكِنُ أَوْلَى كَمَا تَقَرَّرَ ، (إِلَّا) فِي مَسَائِلَ ، مِنْهَا :

(أَنَّ الْمُعِيرَ أَحَقُّ) بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّتَقُّدِ (مِنَ الْمُسْتَعِيرِ) لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِلْمَنْفَعَةِ وَلِلرُّجُوعِ فِيهَا مَتَى شَاءَ .

(وَ) مِنْهَا : أَنَّ (السَّيِّدَ أَحَقُّ) بِمَا ذَكَرَ (مِنْ عَبْدِهِ) أَيِ : قِنِّهِ (الَّذِي لَيْسَ بِمُكَاتَبٍ) لِأَنَّهُ الْمَالِكُ ، بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ كِتَابَةً صَحِيحَةً . . فَإِنَّهُ أَحَقُّ مِنَ السَّيِّدِ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ بِالتَّصَرُّفِ .

(وَالْإِمَامَ الرَّائِبَ) لِمَحَلِّ الْجَمَاعَةِ (أَحَقُّ مِنْ غَيْرِ الْوَالِي) وَإِنْ أَخْتَصَّ الْغَيْرُ بِمَا يَأْتِي ، (فَيَتَقَدَّمُ أَوْ يُقَدَّمُ) مَنْ تَصَحُّحُ إِمَامَتُهُ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ أَفْضَلُ مِنْهُ ؛ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ .

وَلَوْ لَمْ يَحْضُرِ الْإِمَامُ الرَّائِبُ . . سُنَّ الْإِرْسَالُ إِلَيْهِ لِيَحْضَرَ أَوْ يَأْذَنَ ، فَإِنْ خِيفَ فَوْتُ أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَلَا فِتْنَةً وَلَا تَأْذُلًا لَوْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ . . سُنَّ لَوَاحِدٍ أَنْ يَوْمَ بِالْقَوْمِ ، وَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ كَانَ الْمَسْجِدُ مَطْرُوقًا . . جَمَعُوا مَطْلَقًا .

(ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَوْلَى بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ ؛ كَأَنْ كَانُوا بِمَوَاتٍ ، أَوْ فِي مَسْجِدٍ وَلَا إِمَامَ لَهُ رَاتِبٌ ، أَوْ لَهُ إِمَامٌ وَأَسْقَطَ حَقَّهُ وَجَعَلَهُ لِلْأَوْلَى (. . قُدِّمَ) بِاعْتِبَارِ الصِّفَةِ (الْأَفْقَهُ) بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ بَعْدَهُ ؛ لِاحْتِيَاجِ الصَّلَاةِ إِلَى مُزِيدِ الْفَقْهِ ، بَلْ مُزِيدُهُ أَكْثَرُ مِنْ نَحْوِ الْقِرَاءَةِ .

(ثُمَّ) إِنْ أَسْتَوَى اثْنَانِ فِي الْفَقْهِ وَأَحَدُهُمَا أَقْرَأُ . . قُدِّمَ (الْأَقْرَأُ) أَيِ : الْأَحْفَظُ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَشَدُّ أَحْتِيَاجًا إِلَيْهِ مِنَ الْأَوْرَعِ .

(١) فِي غَيْرِ (ج) : (« يَتَقَدَّمُ » بِنَفْسِهِ « أَيْضاً أَوْ يَقْدَمُ » لِمَا مَرَّ) .

ثُمَّ الْأَوْرَعُ ، ثُمَّ مَنْ سَبَقَ بِالْهَجْرَةِ هُوَ أَوْ أَحَدُ آبَائِهِ ، ثُمَّ مَنْ سَبَقَ إِسْلَامُهُ ، ثُمَّ النَّسِيبُ ،
ثُمَّ حَسَنُ الذِّكْرِ ، ثُمَّ نَظِيفُ الثَّوْبِ ، ثُمَّ نَظِيفُ الْبَدَنِ وَطَيِّبُ الصَّنْعَةِ ، ثُمَّ حَسَنُ
الصَّوْتِ ، ثُمَّ حَسَنُ الصُّورَةِ ، فَإِنْ أَسْتَوَوْا . . أُفْرِعَ . وَالْعَدْلُ أَوْلَى مِنَ الْفَاسِقِ وَإِنْ كَانَ
أَفْقَهُ أَوْ أَفْرَأَ ،

(ثُمَّ) إِنْ أَسْتَوِيََا فَقَهَّاءَ وَقِرَاءَةً . . قُدِّمَ (الْأَوْرَعُ) أَي : الْأَكْثَرُ وَرَعًا ؛ وَهُوَ : اجْتِنَابُ الشُّبُهَاتِ
خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمِنْ لَازِمِهِ حُسْنُ السَّيْرِ وَالْعِفَّةُ .

(ثُمَّ) إِنْ أَسْتَوِيََا فَقَهَّاءَ وَقِرَاءَةً وَرَعًا . . قُدِّمَ (مَنْ سَبَقَ بِالْهَجْرَةِ) إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، أَوْ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ سِوَاهُ كَانَ السَّابِقُ (هُوَ أَوْ أَحَدُ آبَائِهِ) لَخْبَرِ مُسْلِمٍ ، وَجَعَلَ الْهَجْرَةَ هُنَا هُوَ
الْمُعْتَمَدُ .

(ثُمَّ) بَعْدَ مَنْ ذُكِرَ يُقَدِّمُ الْأَسْنُ ؛ لَخْبَرِ مُسْلِمٍ أَيْضًا ، وَالْمُرَادُ بِهِ (مَنْ سَبَقَ إِسْلَامُهُ) كِتَابُ أَسْلَمَ
أَمْسَ عَلَى شَيْخِ أَسْلَمَ الْيَوْمَ ، فَإِنْ أَسْلَمَا مَعًا . . قُدِّمَ الْأَكْبَرُ سِنًا ، وَيُقَدِّمُ الْمُسْلِمُ بِنَفْسِهِ عَلَى الْمُسْلِمِ
بِالتَّبَعِيَّةِ .

(ثُمَّ) بَعْدَ مَنْ ذُكِرَ يُقَدِّمُ (النَّسِيبُ) بِمَا يُعْتَبَرُ فِي الْكِفَاءَةِ ، فَيُقَدِّمُ الْهَاشِمِيُّ ، ثُمَّ الْمُطَّلِبِيُّ ، ثُمَّ
بَقِيَّةُ قُرَيْشٍ ، ثُمَّ بَقِيَّةُ الْعَرَبِ ، وَيُقَدِّمُ ابْنُ الصَّالِحِ أَوْ الْعَالِمُ عَلَى غَيْرِهِ .

(ثُمَّ) بَعْدَ مَنْ ذُكِرَ يُقَدِّمُ (حَسَنُ الذِّكْرِ) لِأَنَّهُ أَهْيَبُ مِمَّنْ بَعْدَهُ وَالْقُلُوبُ إِلَيْهِ أَمِيلٌ ، (ثُمَّ) بَعْدَهُ
(نَظِيفُ الثَّوْبِ ، ثُمَّ) بَعْدَهُ (نَظِيفُ الْبَدَنِ وَطَيِّبُ الصَّنْعَةِ) عَنِ الْأَوْسَاحِ ؛ لِذَلِكَ (ثُمَّ) بَعْدَهُ (حَسَنُ
الصَّوْتِ ، ثُمَّ حَسَنُ الصُّورَةِ) أَي : أَلْوَجْهِ ؛ لِذَلِكَ أَيْضًا .

وهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ - آخِذًا لِأَكْثَرِهِ مِنَ « الرَّوْضَةِ » وَلِبَعْضِهِ مِنَ « التَّحْقِيقِ » - هُوَ الْمُعْتَمَدُ ؛ لِأَنَّ
الْمَدَارَ - كَمَا أَشْعَرَ بِهِ تَعْلِيلُهُمْ - عَلَى مَا هُوَ أَفْضَى إِلَى اسْتِمَالَةِ الْقُلُوبِ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ ذُكِرَ أَفْضَى
إِلَى ذَلِكَ مِمَّا بَعْدَهُ كَمَا لَا يَخْفَى ، وَحِينَئِذٍ فَأَلْوَلَى بَعْدَ اسْتِوَاءٍ فِي النَّسَبِ وَمَا قَبْلَهُ . . الْأَحْسَنُ
ذِكْرًا ، فَالْأَنْظَفُ ثَوْبًا ، فَبَدَنًا ، فَصَنْعَةً ، فَلْأَحْسَنُ صَوْتًا ، فَوَجْهًا .

(فَإِنْ أَسْتَوَوْا) فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَتَشَاحُّوا (. . أُفْرِعَ) بَيْنَهُمْ نَدْبًا ؛ قِطْعًا لِلنِّزَاعِ .

(وَالْعَدْلُ) وَلَوْ قِتَا (أَوْلَى) بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّقَدُّمِ (مِنَ الْفَاسِقِ ، وَإِنْ كَانَ) الْفَاسِقُ حُرًّا أَوْ (أَفْقَهُ أَوْ
أَفْرَأَ) لِكِرَاهَةِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقْصَرُ فِي الْوَاجِبَاتِ .

وَالْبَالِغُ أَوْلَى مِنَ الصَّبِيِّ وَإِنْ كَانَ أَفْقَهُ أَوْ أَقْرَأَ ، وَالْحُرُّ أَوْلَى مِنَ الْعَبْدِ ، وَيَسْتَوِي الْعَبْدُ
الْفَقِيرُ وَالْحُرُّ غَيْرُ الْفَقِيرِ ، وَالْمُقِيمُ أَوْلَى مِنَ الْمُسَافِرِ ، وَوَلَدُ الْحَلَالِ أَوْلَى مِنْ وَلَدِ
الزَّانَا ، وَالْأَعْمَى مِثْلُ الْبَصِيرِ .

فَضَائِلُ

يُسْتَحَبُّ أَلَّا يَقُومَ إِلَّا بَعْدَ فَرَاحِ الْإِقَامَةِ ،

(وَ) كَذَلِكَ (الْبَالِغُ) وَلَوْ قَنَأَ (أَوْلَى مِنَ الصَّبِيِّ ، وَإِنْ كَانَ) الصَّبِيُّ حُرًّا أَوْ (أَفْقَهُ أَوْ أَقْرَأَ)
لِكراهيةِ آلاقتدائه به ، وللخلافِ في صحَّةِ إمامته ، (وَالْحُرُّ أَوْلَى مِنَ الْعَبْدِ) لَأَنَّهُ أَكْمَلُ .

(وَيَسْتَوِي الْعَبْدُ الْفَقِيرُ) أَوْ الْقَارِئُ مَثَلًا (وَالْحُرُّ غَيْرُ الْفَقِيرِ) أَوْ الْقَارِئُ ؛ لَانْجِبَارِ نَقْصِ الرِّقِّ
بما أَنْضَمَ إِلَيْهِ مِنْ صِفَةِ الْكَمَالِ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْحُرُّ أَوْلَى فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا
الذُّعَاءُ وَالشَّفَاعَةُ ، وَهُوَ بِهِمَا أَلْيَقُ .

(وَالْمُقِيمُ) وَالْمَتَمُّ (أَوْلَى مِنَ الْمُسَافِرِ) الَّذِي يَقْصُرُ ؛ لَأَنَّهُ إِذَا أَمَّ . . أَتَمُّوا كُلُّهُمْ ، فَلَا
يَخْتَلِفُونَ ، وَإِذَا أَمَّ الْقَاصِرُ . . اخْتَلَفُوا .

(وَوَلَدُ الْحَلَالِ أَوْلَى مِنْ وَلَدِ الزَّانَا) وَمِمَّنْ لَا يُعْرِفُ لَهُ أَبٌ وَإِنْ كَانَ أَفْقَهُ أَوْ أَقْرَأَ ؛ لِأَنَّ إِمَامَتَهُ
خِلَافُ الْأَوْلَى ؛ لِلْحَقِّ الْعَارِ بِهِ .

وَلَوْ تَعَارَضَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ . . فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْعَدْلَ أَوْلَى مِنَ الْفَاسِقِ مُطْلَقًا ، وَأَنَّ الْبَالِغَ الْعَدْلَ
أَوْلَى مِنَ الصَّبِيِّ الْعَدْلِ وَإِنْ زَادَ بَنَحُو الْفَقْرَ ، وَأَنَّ الْحُرَّ الْعَدْلَ أَوْلَى مِنَ الرَّقِيِّ الْعَدْلِ مَا لَمْ يَزِدْ بِمَا
ذَكَرَ ، وَالْمَبْعُوضُ أَوْلَى مِنْ كَامِلِ الرَّقِّ .

وَعُلِمَ سَمَاءً أَنَّ الْوَالِيَّ يُقَدَّمُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ جَمِيعُ هَذِهِ النَّقَائِصِ .

(وَالْأَعْمَى مِثْلُ الْبَصِيرِ) حَيْثُ أَسْتَوِيَا فِي الصِّفَاتِ السَّابِقَةِ ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ مَزِيَّةٍ لَيْسَتْ فِي الْآخَرِ ؛
لِأَنَّ الْأَعْمَى لَا يَنْظُرُ مَا يَشْغَلُهُ فَهُوَ أَخْشَعُ ، وَالْبَصِيرُ يَنْظُرُ الْخَبْتَ فَهُوَ أَحْفَظُ لِتَجَنُّبِهِ .

(فَضَائِلُ)

فِي بَعْضِ السُّنَنِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِالْجَمَاعَةِ

(يُسْتَحَبُّ) لِمُرِيدِ الْجَمَاعَةِ غَيْرِ الْمُقِيمِ (أَلَّا يَقُومَ إِلَّا بَعْدَ فَرَاحِ الْإِقَامَةِ) إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ

وَتَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ وَالْأَمْرُ بِذَلِكَ ، وَمِنْ الْإِمَامِ أَكَّدَ ، وَأَفْضَلَ الصُّفُوفِ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلُ لِلرِّجَالِ .

بسرعة ؛ بحيث يُدرك فضيلة تكبيرة الإحرام ، وإلا . . . قام قبل ذلك بحيث يُدركها ، ومن دخل في حال الإقامة ، أو وقد قرئت بحيث لو صلى التَّحِيَّةَ فاتهُ فضل التَّكْبِيرَةِ مع الإمام . . . استمر قائماً ، ولا يجلس ولا يُصلي .

(وَ) يُسْتَحَبُّ (تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ ، وَالْأَمْرُ بِذَلِكَ) لكلِّ أحدٍ ، (وَ) هو (مِنَ الْإِمَامِ) بنفسه أو مأذونه (أَكَّدَ) لِلتَّبَاعِ ، مع الوعيد على تركها ، والمراد بها إتمام الأول فالأول ، وسدُّ الفرج وتحاذي القائمين فيها ، بحيث لا يتقدم صدر واحد ولا شيء منه على من هو بجنبه ، ولا يشرع في الصَّفِّ الثاني حتَّى يَتِمَّ الأولُ ، ولا يقف في صفٍّ حتَّى يَتِمَّ ما قبله ، فإن خولف بشيء من ذلك . . . كره ؛ أخذاً من الخبر الصحيح : « وَمَنْ وَصَلَ صَفًّا . . . وَصَلَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ قَطَعَ صَفًّا . . . قَطَعَهُ اللَّهُ » .
(وَأَفْضَلَ الصُّفُوفِ الْأَوَّلُ) وهو الذي يلي الإمام وإن تخلَّله منبرٌ أو نحوه ، (فَالْأَوَّلُ) وهو الذي يليه ، وهكذا .

وإذا استداروا في مَكَّةَ . . . فالصَّفُّ الأولُ في غير جهة الإمام ما اتصل بالصَّفِّ الذي وراء الإمام ، لا ما قُرب إلى الكعبة ، على الأوجه .

وأفضليَّةُ الأولِ فالأولِ تكونُ (لِلرِّجَالِ) والصِّبْيَانِ وإن كان ثمَّ غيرُهم ، وللخَنَائِ الْخَلَصِ أو مع النساءِ ، وللنِّسَاءِ الْخَلَصِ ، بخلاف النساءِ مع الذُّكُورِ أو الخَنَائِ . . . فالأفضلُ لَهُنَّ التَّأَخُّرُ ، وكذا الخَنَائِ مع الذُّكُورِ ، كما عِلِمَ ممَّا مرَّ .

وأصل ذلك : خبر مسلم : « خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ، وَشَرُّهَا آخِرُهَا ، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ - أي : مع غيرهنَّ - آخِرُهَا ، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا »^(١) وسُنَّ تحرِّي يمين الإمام .

(١) في هامش (ب) : (الخبير والشر في صفي الرجال والنساء للترتيب ؛ لئلا يلزم من نسبة الخير إلى أحد الصفتين شركة الآخر فيه ، ومن نسبة الشر إلى أحدهما شركة الآخر فيه ، فيتناقض ، ونسبة الشر إلى الصف الأخير - وصفوف الصلاة كلها خير - إشارة إلى [أن] تأخر الرجل عن مقام القرب مع تمكنه منه هضم لحقه وتسفيه لرأيه ؛ فلا يبعد أن يُسمَّى شراً .

[من الوافر]

قال أبو الطيب :

ولم أر في عيوب الناس شيئاً كنقص القادرين على التمام =

وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ الْفَاسِقِ ، وَالْأَقْلَفِ - وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُخْتَنَ - وَالْمُبْتَدِعِ ، وَالْتِمَامِ ،
وَالْفَأْفَاءِ ، وَالْوَأَوَاءِ . وَكَذَا تُكْرَهُ الْجَمَاعَةُ فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ ؛ وَهُوَ غَيْرُ مَطْرُوقٍ

(وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ الْفَاسِقِ) والافتداء به ، حيث لم يخش فتنة بتركه ، وإن لم يوجد أحدٌ سواه على
الأوجه ؛ للخلاف في صحة الافتداء به ؛ لعدم أمانته .

(وَ) إِمَامَةُ (الْأَقْلَفِ) والافتداء به (وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُخْتَنَ) سواء ما قبل البلوغ وما بعده ؛ لأنه
قد لا يحافظ على ما يشترط لصحة صلاته - فضلاً عن إمامته - وهو غسل جميع ما يصل إليه البول
مما تحت قلبيته ؛ لأنها لما كانت واجبة الإزالة . . كان ما تحتها في حكم الظاهر .

(وَ) إِمَامَةُ (الْمُبْتَدِعِ) الذي لم يكفر ببدعته ، والافتداء به - وإن لم يوجد غيره - كالفاسق ، بل
أولى ، وبحث الأذرع حُرمة الافتداء به على عالم شهير ؛ لأنه سبب لإغواء العامة ببدعته .

أما مَنْ يَكْفُرُ ببدعته ؛ كمنكر علم الله بالجزئيات وبالمعدوم ، وأبعت والحشر للأجساد ، وكذا
المجسم على تناقض فيه ، والقائل بالجهة ، على قول نقل عن الأئمة الأربعة . . فلا يصح الافتداء به
كسائر الكفار .

(وَ) إِمَامَةُ (التَّمَامِ) وهو مَنْ يُكْرَرُ التَّاءُ (وَالْفَأْفَاءِ) وهو مَنْ يُكْرَرُ الْفَاءُ (وَالْوَأَوَاءِ) وهو مَنْ
يُكْرَرُ الْوَاوُ ، وغيرهم مَنْ يُكْرَرُ شيئاً من الحروف ؛ للزيادة ، ولتطويل القراءة بالتكرير ، ولنفرة
الطباع عن سماع كلامهم ، وصححت إمامتهم لعذرهم .
وتكره أيضاً إمامة مَنْ يَلْحَنُ بما لا يُغَيِّرُ المعنى ، والمؤسوس ، ومن كرهه أكثر من نصف القوم
لمذوم فيه شرعاً .

(وَكَذَا تُكْرَهُ الْجَمَاعَةُ) أَي : إِقَامُهَا (فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ) قَبْلَهُ ، أَوْ مَعَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ
(وَهُوَ) أَي : الْمَسْجِدُ (غَيْرُ مَطْرُوقٍ) وَلَمْ يَأْذَنْ إِمَامُهُ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ الطَّعْنَ فِيهِ وَتَفَرُّقَ
النَّاسِ عَنْهُ ، بخلاف ما إذا لم يكن له إِمَامٌ رَاتِبٌ ، أَوْ أِذْنُ إِمَامِهِ الرَّاتِبِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ ، أَوْ كَانَ

= قال المظهر [الحسن بن محمود الزيداني] : يعني الرجال مأمورون بالتقدم ، فمن هو أكثر تقدماً . . فهو
أشد تعظيماً لأمر الشرع ، فيحصل له من الفضيلة ما لا يحصل لغيره ، وأما النساء . . فمأمورات بالاحتجاب ،
فمن هي أقرب إلى صف الرجال . . تكون أكثر تركاً للاحتجاب ؛ فهي لذلك شرٌّ من اللاتي يكنن في الصف
الأخير . « طيبي » طاب ثراه .

إِلَّا إِذَا خُشِيَ فَوْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَلَمْ يُخْشَ فِتْنَةُ . وَيُنْدَبُ أَنْ يَجْهَرَ الْإِمَامُ
بِالتَّكْبِيرِ ، وَيَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَبِالسَّلَامِ ، وَيُؤَافِقُهُ الْمَسْبُوقُ فِي الْأَذْكَارِ .

المسجد مطروقاً ؛ لانتفاء ما ذكر ؛ لأنَّ العادة في المطروق ألا يقتصر فيه على جماعة واحدة .

ويكره ذلك في غير المطروق بغير إذنه ، كما تقرَّر (إِلَّا إِذَا) غاب الراتبُ أَوَّلَ الْوَقْتِ ،
(وَخُشِيَ) بالبناء للمفعول (فَوْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَلَمْ يُخْشَ فِتْنَةُ) ولا يتأذى الراتب لو تقدَّم
غيره . فيُسْنُّ حينئذٍ لواحد - وكونه الأحبَّ للإمام أولى - أَنْ يُؤْمَ بِالْقَوْمِ .

فإن خُشِيَ فِتْنَةُ أو تأذَّ له . . صَلَّوْا فَرَادَى ، وُئْسُنْ لَهُمُ الْإِعَادَةُ مَعَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا
ما يسعُ تلك الصَّلَاةَ . . جَمَّعُوا وَإِنْ خَافُوا الْفِتْنَةَ .

هذا كله في غير المطروق - كما تقرَّر - أما المطروق . . فلا بأس أَنْ يُصَلَّوْا أَوَّلَ الْوَقْتِ جماعةً .

(وَيُنْدَبُ أَنْ يَجْهَرَ الْإِمَامُ بِالتَّكْبِيرِ ، وَيَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَبِالسَّلَامِ) لِلتَّبَاعِ ، فَإِنْ كَبَّرَ
المسجد . . سُنَّ مَبْلَغُ يَجْهَرُ بِذَلِكَ (وَيُؤَافِقُهُ) أَي : الْإِمَامَ (الْمَسْبُوقُ فِي الْأَذْكَارِ) وَالْأَقْوَالِ الْوَاجِبَةِ
وَالْمَنْدُوبَةِ - أَي : يُنْدَبُ لَهُ ذَلِكَ - وَإِنْ لَمْ يُحَسَبْ لَهُ .

وَمِنْ ذَلِكَ : أَنَّهُ يُكَبَّرُ مَعَهُ فِيمَا يَتَابَعُهُ فِيهِ ، فَلَوْ أَدْرَكَهُ فِي الْإِعْتِدَالِ . . كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ وَلَمَّا بَعْدَهُ مِنْ
سَائِرِ الْإِنْتِقَالَاتِ ، أَوْ فِي نَحْوِ السُّجُودِ . . لَمْ يُكَبَّرَ لِلْهُوِيِّ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَابَعُهُ فِيهِ ، وَلَا هُوَ مُحَسَبٌ
لَهُ .

وخرج بذلك : الْأَفْعَالُ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ مُوَافَقَتُهُ فِيمَا أَدْرَكَهُ مَعَهُ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يُحَسَبْ لَهُ .

وَإِذَا قَامَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ لِيَأْتِيَ بِمَا عَلَيْهِ ؛ فَإِنْ كَانَ جُلُوسُهُ فِي مَحَلِّ تَشَهُدِهِ الْأَوَّلِ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ أَوْ
الثَّلَاثِيَّةِ . . قَامَ مَكْبَرًا نَدْبًا ، وَلَا يَلْزِمُهُ الْقِيَامُ فَوْرًا .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَحَلَّ تَشَهُدِهِ . . قَامَ فَوْرًا وَجُوبًا بِلَا تَكْبِيرٍ نَدْبًا ، وَمَا أَدْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ . . فَهُوَ أَوَّلُ
صَلَاتِهِ ، وَمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَهُ . . أَخْرُهَا ، فَيَقْرَأُ فِيهِ السُّورَةَ نَدْبًا إِنْ لَمْ يَكُنْ قَرَأَهَا فِي أَوَّلِيهِ ، وَلَا يَجْهَرُ
بقراءته في الأخيرتين .

وَلَوْ أَدْرَكَهُ فِي ثَانِيَةِ الصُّبْحِ أَوْ الْعِيدِ . . قَنَّتْ مَعَهُ وَكَبَّرَ مَعَهُ خَمْسًا ، وَقَنَّتْ فِي ثَانِيَتِهِ ، وَكَبَّرَ فِيهَا
خَمْسًا لَا سَبْعًا .

بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ

يَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا قَصْرُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ ،
أَدَاءً وَقَضَاءً ، لَا فَائِتَةَ الْحَضَرِ وَالْمَشْكُوكِ أَنَّهَا فَائِتَةُ حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ .
وَالسَّفَرُ الطَّوِيلُ يَوْمَانِ مُعْتَدِلَانِ بِسَيْرِ الْأَثْقَالِ ،

(بَابُ) كَيْفِيَّةِ (صَلَاةِ الْمُسَافِرِ)

قصرًا وجمعًا ، ويتبعه جمعُ المقيمِ بالمطرِ

(يَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا) يعني جائزًا - وإن كره - كسفر الواحدِ أو الاثنينِ (قَصْرُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ) دون الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ وَالْمَنْدُورَةِ وَالنَّافِلَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ .
(أَدَاءً) وَلَوْ بَانَ سَافِرٌ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ قَدْرُ رَكْعَةٍ ، (وَ) كَذَا (قَضَاءً) عَمَّا فَاتَ فِي سَفَرٍ قَصْرٌ يَقِينًا وَقَضِيَ فِيهِ ، أَوْ فِي سَفَرٍ قَصْرٍ آخَرَ ، (لَا فَائِتَةَ الْحَضَرِ) لِأَنَّهَا لَزِمَتْهُ تَامَّةً ، (وَ) لَا (الْمَشْكُوكِ) فِيهَا (أَنَّهَا فَائِتَةُ حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ)^(١) لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِنْمَامُ .

وخرج بـ (الطَّوِيلِ) : الْقَصِيرُ ، وبـ (الْجَائِزِ) : الْحَرَامُ ؛ بَأَنَّهُ يَقْصِدُ مُحَلًّا لِفِعْلِ مُحَرَّمٍ ، وَهَذَا هُوَ الْعَاصِي بِالسَّفَرِ ، بِخِلَافِ مَنْ عَرَضَتْ لَهُ مَعْصِيَةٌ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَارْتَكَبَهَا ، وَهَذَا هُوَ الْعَاصِي فِي السَّفَرِ ، فَلَا يَقْصُرُ ذُو السَّفَرِ الْقَصِيرِ ؛ إِذْ لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ ، وَلَا الْعَاصِي بِسَفَرِهِ ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ سَبَبُ الرُّخْصَةِ فَلَا تَنَاطُ بِأَلْمَعْصِيَةِ .

وَمِنْ ثَمَّ : أَمْتَنَعَ سَائِرُ رُخْصِ السَّفَرِ حَتَّى أَكُلَ الْيَمِينَةَ عِنْدَ الْأَضْطِرَارِ ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِ الْهَلَاكِ بِالْتَّوْبَةِ ، وَمِنْهُ مَنْ يُسَافِرُ لِمَجَرَّدِ رُؤْيَةِ الْبِلَادِ ، وَمَنْ يُتَعَبُ نَفْسُهُ أَوْ دَابَّتُهُ بِالرَّكْضِ ، بَلَا غَرَضٍ شَرْعِيٍّ .

(وَالسَّفَرُ الطَّوِيلُ يَوْمَانِ) أَوْ لَيْلَتَانِ ، أَوْ لَيْلَةٌ وَيَوْمٌ (مُعْتَدِلَانِ) أَيُّ : مَسِيرُهُمَا ذَهَابًا ، مَعَ الْمَعْتَادِ مِنَ التَّرْوِيلِ وَالْإِسْتِرَاحَةِ وَالْأَكْلِ وَنَحْوِهَا ، وَذَلِكَ مَرَحِلَتَانِ (بِسَيْرِ الْأَثْقَالِ) وَدَبِيبِ الْأَقْدَامِ .

(١) فِي (أ) : (فَاتَتْهُ حَضَرًا أَوْ سَفَرًا) ، وَفِي (ج) وَ (د) : (فَاتَتْهُ حَضَرًا وَسَفَرًا) .

وَالْإِتْمَامُ أَفْضَلُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَرَاحِلَ ، وَلِمَنْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كَرَاهَةً الْقَصْرِ .

فَضَائِلُ

وَأَوَّلُ السَّفَرِ الْخُرُوجُ مِنَ السُّورِ فِي الْمُسَوَّرَةِ ،

وهي بالبُرْد : أربعة ، وبالفراسخ : سِتَّةَ عشرَ فرسخاً ، وبالأَمِيال : ثمانية وأربعون ميلاً ،
والميلُ سِتَّةُ آلافِ ذراعٍ ، والذراعُ أربعٌ وعشرون إصبعاً مُعْتَرِضَاتٍ ، والإصْبَعُ سِتُّ شعيراتٍ
مُعْتَدَلَاتٍ مُعْتَرِضَاتٍ ، والشَّعِيرَةُ سِتُّ شعراتٍ مِنْ شَعْرِ الْبَرْدُونِ .

والمسافةُ في البرِّ كَالْبَحْرِ ، فَلَوْ قَطَعَهَا فِيهِ أَوْ فِي الْبَرِّ فِي لَحْظَةٍ . . تَرَخَّصَ ، ولو شكَّ في طولِ
سفره . . أَجْتَهَدَ ؛ فَإِنْ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ الْقَدْرُ الْمَعْتَبَرُ . . تَرَخَّصَ ، وإلَّا . . فلا .

(وَالْإِتْمَامُ) لِلصَّلَاةِ فِي مَرَحَلَتَيْنِ فَأَكْثَرَ (أَفْضَلُ) مِنَ الْقَصْرِ (إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَرَاحِلَ) فَالْقَصْرُ
أَفْضَلُ ، خُرُوجاً مِنْ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِوَجوبِ الْإِتْمَامِ فِي الْأَوَّلِ وَالْقَصْرِ فِي الثَّانِي .

نَعَمْ ؛ الْأَوَّلَى لِمَلَأَح - وهو : مَنْ لَهُ دَخَلٌ فِي تَسْيِيرِ السَّفِينَةِ - إِذَا كَانَ مَعَهُ أَهْلُهُ فِيهَا ، وَلِمَنْ لَمْ
يَزَلْ مُسَافِراً بِلَا وَطَنِ الْإِتْمَامُ مَطْلَقاً ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُوجِبُهُ عَلَيْهِمَا .

(وَ) إِلَّا (لِمَنْ) يُقْتَدَى بِهِ ، أَوْ (وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كَرَاهَةً الْقَصْرِ) لَا رَغْبَةَ عَنِ السَّنَةِ ؛ لِأَنَّهُ كُفِرَ ،
بَلْ لِإِيثارِهِ الْأَصْلَ وَهُوَ الْإِتْمَامُ . . فَأَلَاوَلَى لَهُ الْقَصْرُ ، بَلْ يُكْرَهُ لَهُ تَرْكُهُ .

وَالْقَصْرُ فِي ذَلِكَ كُلِّ رَخِصَةٍ ، وَكَالْكَارِهِ لِدَلَالَةِ الشَّاكِّ فِي جَوَازِهِ ؛ أَي : لِظَنِّ فَاسِدٍ تَخَيَّلَهُ ؛
فَيُؤْمَرُ بِهِ قَهراً لِنَفْسِهِ عَنِ الْخَوْضِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ .

(فَضَائِلُ)

فِي مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ السَّفَرُ

(وَأَوَّلُ السَّفَرِ) الطَّوِيلُ هُنَا ، وَالْقَصِيرُ فِي مَا مَرَّ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَتَنَفِّلِ عَلَى الدَّابَّةِ أَوْ مَاشِيَاً : (الْخُرُوجُ
مِنَ السُّورِ فِي) الْبَلَدَةِ (الْمُسَوَّرَةِ) أَوْ مِنْ بَعْضِهِ فِي الْمُسَوَّرِ بَعْضُهَا وَهُوَ صَوْبُ سَفَرِهِ وَإِنْ تَهَدَّمَ ، أَوْ
تَعَدَّدَ ، أَوْ كَانَ ظَهْرُهُ مُلَصَّقاً بِهِ ، أَوْ كَانَ وَرَاءَهُ عِمَارَةٌ ، أَوْ أَحْتَوَى عَلَى خَرَابٍ وَمَزَارِعَ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ
خَارِجَهُ لَا يُعَدُّ مِنَ الْبَلَدِ ، بِخِلَافِ مَا كَانَ دَاخِلَهُ وَلَوْ مِنَ الْخَرَابِ وَالْمَزَارِعِ ، وَمِثْلُهُ الْخَنْدَقُ .

وَمِنَ الْعُمَرَانِ مَعَ رُكُوبِ السَّفِينَةِ فِيمَا لَا سُورَ لَهُ ، وَمُجَاوَزَةَ الْحِلَّةِ . وَيَنْتَهِي سَفَرُهُ
بِوُضُوءِهِ سُورَ وَطْنِهِ ، أَوْ عُمَرَانَهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُسَوَّرٍ ، وَبَيْنَةَ الرُّجُوعِ إِلَى وَطْنِهِ ،

ومحلُّ ذلك إِنْ أُخْتُصَّ ؛ وإِلَّا بَأَنْ جُمَعَ بِلَدَتَيْنِ أَوْ قَرِيتَيْنِ . . لَمْ يُشْطَرَطْ مُجَاوَزَتُهُ ، بَلْ لِكُلِّ
حُكْمِهِ .

(و) أَوَّلُهُ فِيمَا لَا سُورَ لَهُ الْخُرُوجُ (مِنْ الْعُمَرَانِ) وَإِنْ تَخَلَّلَهُ خَرَابٌ أَوْ نَهْرٌ أَوْ مِيدَانٌ ؛ لِإِفْراقِ
محلِّ الإِقَامَةِ .

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُشْطَرَطُ مُجَاوَزَةُ الْخَرَابِ الَّذِي وَرَاءَهُ ، وَلَا الْمَزَارِعَ وَالْبَسَاتِينَ الْمُتَّصِلَةَ بِالْبَلَدِ
وَإِنْ كَانَتْ مُحَوَّطَةً ، أَوْ كَانَ فِيهَا دَوْرٌ تُسَكَّنُ فِي بَعْضِ فُصُولِ السَّنَةِ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِيهِمَا .
وَالْقَرِيتَانِ الْمُتَّصِلَتَانِ كَالْقَرْيَةِ ، فَإِنْ أَنْفَصَلَتَا وَلَوْ يَسِيرًا . . فَلَكَ كُلُّ حُكْمِهَا .

وَيُعْتَبَرُ فِي سَفَرِ الْبَحْرِ الْمُتَّصِلِ سَاحِلُهُ بِالْبَلَدِ الْخُرُوجُ مِنْهَا (مَعَ رُكُوبِ السَّفِينَةِ) وَجَزْيُهَا ، أَوْ
جَرِي الزَّوْرِقِ إِلَيْهَا . قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَأَقْرَهُ أَبُو الرِّفْعَةِ وَغَيْرُهُ .

وظَاهِرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (فِيمَا لَا سُورَ لَهُ) أَنَّهُ خَاصٌّ بِمَا لَا سُورَ لَهُ ، وَهُوَ مَتَّجَةٌ .

(و) أَوَّلُهُ لِسَاكِنِ الْخِيَامِ (مُجَاوَزَةَ الْحِلَّةِ) بِكُسْرِ الْحَاءِ ؛ وَهِيَ : بِيوتُ مَجْتَمِعَةٌ وَإِنْ تَفَرَّقَتْ ،
وَلَا بَدْءَ أَيْضًا مِنْ مَفَارِقَتِهِ مَرَافِقُهَا ؛ كَمَعَاظِنِ الْأَبْلِ ، وَمَطَرِحِ الرَّمَادِ ، وَمَلْعَبِ الصَّبَّيَانِ ، وَالنَّادِي
وَنَحْوِهَا ؛ كَالْمَاءِ وَالْمَحْتَطَبِ إِلَّا أَنْ يَتَّسِعَا بَحِثُ لَا يَخْتَصَّانِ بِالنَّازِلِينَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ جَمَلَةِ
مَوْضِعِ الإِقَامَةِ فَاعْتَبِرَتْ مَفَارِقَتُهُ .

وَأَتَّحَادُ الْحِلَّةِ بِاتِّحَادِ مَا يَسْمُرُونَ فِيهِ وَاسْتِعَارَةُ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَإِلَّا . . فَكَالْقَرِيتَيْنِ فِيمَا مَرَّ .

(وَيَنْتَهِي سَفَرُهُ) الْمَجُوزُ لِتَرْخُصِهِ بِالْقَصْرِ وَغَيْرِهِ (بِوُضُوءِهِ) مَا مَرَّ ، مِمَّا يُشْطَرَطُ مُجَاوَزَتُهُ فِي
أَبْتَدَاءِ السَّفَرِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْهُ ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَصَلَ (سُورَ وَطْنِهِ) إِنْ كَانَ مُسَوَّرًا (أَوْ عُمَرَانَهُ) أَي : عِمْرَانِ
وَطْنِهِ (إِنْ كَانَ) وَطْنُهُ (غَيْرَ مُسَوَّرٍ) وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الإِقَامَةَ بِهِ .

(و) يَنْتَهِي أَيْضًا (بَيْنَةَ الرُّجُوعِ) وَبِالتَّرَدُّدِ فِيهِ مِنْ مُسْتَقَلٍّ مَا كَثُرَ وَلَوْ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلُحُ لِلإِقَامَةِ -
كَمَفَازَةٍ - قَبْلَ وَصُولِهِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ (إِلَى وَطْنِهِ) سِوَاءِ أَقْصَدَ مَعَ ذَلِكَ تَرَكَ السَّفَرَ أَوْ أَخَذَ شَيْءَ مِنْهُ ،
فَلَا يَتَرَخَّصُ فِي إِقَامَتِهِ وَلَا رَجُوعِهِ إِلَى أَنْ يَفَارِقَ وَطْنَهُ ؛ تَغْلِيظًا لِلْوَطَنِ .

وَبُؤُصُولِ مَوْضِعِ نَوَى الْإِقَامَةِ فِيهِ مُطْلَقاً ، أَوْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صَحِيحَةٍ ، أَوْ لِحَاجَةٍ لَا تَنْقَضِي إِلَّا بِالْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَإِنْ كَانَ يَتَوَقَّعُ قَضَاءُهَا كُلُّ وَقْتٍ . . تَرَخَّصَ إِلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ يَوْماً . وَلَا يَقْصُرُ هَائِمٌ ، وَلَا طَالِبٌ غَرِيمٌ ، أَوْ آبِقٍ لَا يَعْرِفُ مَوْضِعَهُ ،

وخرج به غيره ، وإن كان له فيه أهل وعشيرة . . فيترخص وإن دخله كسائر المنازل .

وبد (نية الرجوع) : ما لو رجع إليه ضالاً عن الطريق .

وبد (المستقل) : من هو تحت حجر غيره وفهره ؛ كالزوجة والعبد والجندي ، فلا أثر لنيتهم .

وبد (الماكث) : السائر ، فلا أثر لنيته حتى يصل إلى المحل الذي نوى الإقامة به ويقيم به ؛ لأن فعله - وهو السير - يخالف نيته ، فألغيت النيّة ما دام فعله موجوداً .

وبد (قبل وصوله ما ذكر) : ما لو رجع أو نوى الرجوع من بعيد لحاجة . . فيترخص إلى أن ينتهي سفره .

(و) ينتهي أيضاً (بؤصول موضع نوى) المستقل (الإقامة فيه مطلقاً) من غير تقييد بزمن ، وإن لم يصلح للإقامة ، (أو) نوى أن يقيم فيه (أربعة أيام) لباليها (صحيحة) أي : غير يومي الدخول والخروج ؛ لأن في الأول الحط وفي الثاني الرحيل ، وهما من أشغال السفر .

(أو) أن يقيم فيه (لحاجة لا تنقضي إلا بالمدّة المذكورة) لأنه صلى الله عليه وسلم : (رخص للمهاجرين في إقامة الثلاثة بين أظهر الكفار) وكانت الإقامة عندهم محرمة ، وألترخيص فيها يدل على بقاء حكم السفر فيها ، وفي معناها ما فوقها ودون الأربعة ، وألحق بإقامتها نيّة إقامتها .

(وإن كان) نوى الإقامة لحاجة ؛ كريح لمن حبس لأجله في البحر (يتوقع قضاءها كل وقت) أو قبل مضي أربعة أيام صحاح (. . ترخص) بالقصر وغيره ، سواء المقاتل والتاجر وغيرهما ، (إلى ثمانية عشر يوماً) غير يومي الدخول والخروج ؛ للاتباع .

(ولا) يجوز الترخص بالقصر وغيره إلا لمن كان قصد مكاناً معيناً ، فلا (يقصر هائم) وهو : من لا يدري أين يتوجه وإن طال تردده ؛ لأن سفره معصية ؛ إذ إتعاب النفس بالسفر لغير غرض حرام .

(ولا) يقصر (طالب غريم أو آبق لا يعرف موضعه) ومتى وجده . . رجع وإن طال سفره

وَلَا زَوْجَةً وَعَبْدٌ لَا يَعْرِفَانِ الْمَقْصِدَ إِلَّا بَعْدَ مَرَحَلَتَيْنِ .

فَضَائِلُ

شُرُوطُ الْقَصْرِ : الْعِلْمُ بِجَوَازِهِ . وَالْأَيُّ يَقْتَدِي بِمُتِمِّ ، وَلَا بِمَشْكُوكِ السَّفَرِ . وَأَنْ
يَنْوِيَ الْقَصْرَ فِي الْإِحْرَامِ

كَالِهَاتِمِ ؛ إِذْ شَرُطُ الْقَصْرِ أَنْ يَعِزَّمَ عَلَى قِطْعِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِدُهُ قَبْلَ مَرَحَلَتَيْنِ ، أَوْ
قَصْدَ الْهَاتِمِ سَفَرُهُمَا . . قَصَرَ فِيهِمَا لَا فِيمَا زَادَ عَلَيْهِمَا ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ بَعْدُهُمَا مَقْصِدٌ مَعْلُومٌ .

(وَلَا) يَقْصِرُ قَبْلَ قِطْعِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ (زَوْجَةً وَعَبْدٌ لَا يَعْرِفَانِ الْمَقْصِدَ إِلَّا بَعْدَ مَرَحَلَتَيْنِ) لِلزَّوْجِ أَوْ
السَّيِّدِ ؛ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ التَّرْخُّصِ ، وَهُوَ تَحَقُّقُ السَّفَرِ الطَّوِيلِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا جَاوَزَاهُمَا . . فَإِنَّهُمَا
يَقْصِرَانِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِرِ الْمَتَّبِعُ ؛ لِتَبَيُّنِ طَوْلِ سَفَرِهِ .

(فَضَائِلُ)

فِي بَقِيَّةِ شُرُوطِ الْقَصْرِ وَنَحْوِهِ

(شُرُوطُ الْقَصْرِ) وَنَحْوُهُ غَيْرُ مَا مَرَّ أَرْبَعَةٌ :

الْأَوَّلُ : (الْعِلْمُ بِجَوَازِهِ) فَلَوْ قَصَرَ أَوْ جَمَعَ جَاهِلًا بِجَوَازِ ذَلِكَ . . لَمْ يَصَحَّ ؛ لِتَلَاَعْبِهِ .

(وَ) الثَّانِي : (أَلَا يَقْتَدِي) فِي جِزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ (بِمُتِمِّ) وَلَوْ مَسَافَرًا مِثْلَهُ - وَإِنْ ظَنَّهُ مَسَافَرًا ، أَوْ
أَحْدَثَ عَقَبَ اقْتِدَائِهِ - كَانَ اقْتَدَى مُصَلِّي الظُّهْرِ مِثْلًا بِهِ فِي جِزْءٍ مِنَ الصُّبْحِ أَوْ الْجُمُعَةِ أَوْ الْمَغْرِبِ أَوْ
الْتَّائِلَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَامَةٌ فِي نَفْسِهَا ، (وَلَا بِمَشْكُوكِ السَّفَرِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ حِينَئِذٍ بِنَيَّْةِ الْقَصْرِ ، وَالْجِزْمُ بِهَا
شَرْطٌ كَمَا يَأْتِي ، وَصَحَّ عَنْ أَبِي عُبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ : مَا بَالُ الْمَسَافِرِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ إِذَا
أَنْفَرَدَ وَأَرْبَعًا إِذَا أَتَمَّ بِمَقِيمٍ ؟ فَقَالَ : (تِلْكَ السُّنَّةُ) .

(وَ) الثَّلَاثُ : (أَنْ يَنْوِيَ الْقَصْرَ فِي الْإِحْرَامِ) أَيُ : عِنْدَهُ ؛ بِأَنْ يَقْرَنَهَا بِهِ يَقِينًا ، وَيَسْتَدِيمُ الْجِزْمَ
بِهَا بِأَلَّا يَأْتِيَ بِمَا يَنْفِيهَا إِلَى السَّلَامِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِتِمَامُ ، فَاحْتِيجَ فِي الْخُرُوجِ عَنْهُ إِلَى قَصْدِ جِزْمٍ .
فَإِنْ لَمْ يَجْزَمْ بِهَا أَوْ عَرَضَ مَا يَنْفِيهَا ؛ كَانَ تَرَدَّدَ هَلْ يَقْطَعُهَا ، أَوْ شَكَّ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَمْ لَا ؟ . .
أَتَمَّ وَإِنْ تَذَكَّرَ حَالًا ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَبِهِ فَارَقَ الشَّكَّ فِي أَصْلِ النِّيَّةِ إِذَا تَذَكَّرَ حَالًا .

نَعَمْ ؛ لَا يَضُرُّ تَعْلِيلُهَا بِنِيَّةِ إِمَامِهِ ؛ بِأَنْ ظَنَّ سَفَرَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ قَصْرَهُ ، فَقَالَ : إِنْ قَصَرَ . . قَصَرْتُ

وَأَنْ يَدُومَ سَفَرُهُ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِهَا .

فَضْلُهُ

وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَصْرَيْنِ وَالْعِشَاءَيْنِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا ،

وَالْأَمْرُ . أتممت ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْمَسَافِرِ الْقَصْرُ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَضُرَّ التَّلْعِيقُ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَعْلُوقٌ بِصَلَاةِ إِمَامِهِ وَإِنْ جَزَمَ .

(وَ) الزَّائِعُ : (أَنْ يَدُومَ سَفَرُهُ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِهَا) فَإِنْ أَنْتَهَتْ بِهِ سَفِيئَتُهُ إِلَى مُحَلِّ إِقَامَتِهِ ، أَوْ سَارَتْ بِهِ مِنْهَا ، أَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ ، أَوْ شَكَّ هَلْ نَوَاهَا ، أَوْ هَلْ هُنَاكَ الْبَلَدُ الَّتِي أَنْتَهَى إِلَيْهَا هِيَ بَلَدُهُ أَوْ لَا ؟ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ فِي الْجَمِيعِ . . أَمَّ ؛ لِزَوَالِ سَبَبِ الرُّخْصَةِ أَوْ الشَّكِّ فِي زَوَالِهِ .

(فَضْلُهُ)

فِي الْجَمْعِ بِالسَّفَرِ وَالْمَطَرِ

(وَيَجُوزُ) فِي السَّفَرِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ (الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَصْرَيْنِ) أَيِ : الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَغُلِبَتْ لِشَرْفِهَا ؛ لِأَنَّهَا الْوَسْطَى ، (وَ) بَيْنَ (الْعِشَاءَيْنِ) أَيِ : الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، وَغُلِبَتْ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ .

وَعَبَّرَ غَيْرُهُ بِالْمَغْرِبَيْنِ كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ فِي هَذِهِ تَسْمِيَةَ الْمَغْرِبِ عِشَاءً - وَهُوَ مَكْرُوهٌ - وَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ .

(تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا) وَيَكُونُ كُلُّ أَدَاءٍ ؛ لِأَنَّ وَقْتَهُمَا صَارَا كَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ .

نَعَمْ ؛ يَمْتَنِعُ جَمْعُ التَّقْدِيمِ لِلْمُتَحَيِّرَةِ ، وَفَاقِدِ الظُّهُورَيْنِ ، وَكُلٌّ مَنْ لَمْ تَسْقُطْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ - كَمَا يَأْتِي - وَقُوعُ الْأُولَى مُعْتَدًّا بِهَا ، وَمَا يَجِبُ إِعَادَتُهُ . . لَا أَعْتَدَادَ بِهِ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا فُعِلَتْ لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ .

أَمَّا الصُّبْحُ مَعَ غَيْرِهَا وَالْعَصْرُ مَعَ الْمَغْرِبِ . . فَلَا جَمْعَ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ ، بِخِلَافِ مَا ذَكَرَهُ ؛ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ إِذَا أَرْتَحَلَ قَبْلَ الزَّوَالِ . . أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ نَزَلَ فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ زَالَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَرْتِحَالِهِ . . صَلَّاهُمَا ثُمَّ رَكَبَ) ، وَأَنَّهُ : (كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ . . جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) أَيِ : فِي وَقْتِ الْعِشَاءِ .

وَتَرْكُهُ أَفْضَلُ إِلَّا لِمَنْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كَرَاهَةً الْجَمْعِ ، أَوْ شَكَّ فِي جَوَازِهِ ، أَوْ يُصَلِّي مُنْفَرِدًا لَوْ تَرَكَ الْجَمْعَ . وَشُرُوطُ التَّقْدِيمِ أَرْبَعَةٌ : الْبِدَاءُ بِالْأُولَى ، وَنِيَّةُ الْجَمْعِ فِيهَا وَلَوْ مَعَ السَّلَامِ ، وَالْمُؤَالَاةُ بَيْنَهُمَا ،

(وَتَرْكُهُ) أَي : الْجَمْعِ (أَفْضَلُ) لَا رِعَايَةَ لَخِلَافٍ مَنْ مَنَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَارِضُ الشُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْجَوَازِ - كَمَا تَفَرَّرَ - بَلْ لَأَنَّ فِيهِ إِخْلَاءَ أَحَدِ الْوَقْتَيْنِ عَنْ وَظِيفَتِهِ ، وَبِهِ فَارَقَ نَدْبَ الْقَصْرِ فِيمَا مَرَّ .
(إِلَّا لِمَنْ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ كَرَاهَةً الْجَمْعِ ، أَوْ شَكَّ فِي جَوَازِهِ) أَوْ كَانَ مَمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ . . . فَيُسْنَى لَهُ الْجَمْعُ ، نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْقَصْرِ .

(أَوْ) كَانَ (يُصَلِّي مُنْفَرِدًا لَوْ تَرَكَ الْجَمْعَ) وَفِي جَمَاعَةٍ لَوْ جَمَعَ . . . فَالْأَفْضَلُ الْجَمْعُ أَيْضًا ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى فَضِيلَةٍ لَمْ يَشْتَمَلْ عَلَيْهَا تَرْكُ الْجَمْعِ .
وَمِثْلُ الْجَمَاعَةِ فِي ذَلِكَ سَائِرُ الْفَضَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصَّلَاةِ ، فَمَتَى اقْتَرَنَتْ صَلَاتُهُ فِي الْجَمْعِ بِكَمَالٍ وَلَوْ تَرَكَ الْجَمْعَ فَاتَ ذَلِكَ الْكَمَالُ . . . كَانَ الْجَمْعُ أَفْضَلَ .

وَالْأَفْضَلُ لِلْمَسَافِرِ الْحَاجِّ جَمْعُ الْعَصْرَيْنِ تَقْدِيمًا بِمَسْجِدِ نَمْرَةٍ ، وَجَمْعُ الْعِشَاءَيْنِ تَأْخِيرًا بِمَزْدَلِفَةٍ إِنْ كَانَ يُصَلِّيهِمَا قَبْلَ مَضِيِّ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ لِلْعِشَاءِ ؛ لِلاِتِّبَاعِ فِيهِمَا ، وَفِي ذَلِكَ صَوْرٌ كَثِيرَةٌ .
(وَشُرُوطُ) جَمْعِ (التَّقْدِيمِ أَرْبَعَةٌ) :

الْأَوَّلُ : (الْبِدَاءُ بِالْأُولَى) لِلاِتِّبَاعِ ، وَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَابِعَةٌ فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَى مَتْبُوعِهَا ، فَلَوْ قَدَّمَ الْأُولَى وَبَانَ فَسَادُهَا . . . فَسَدَتِ الثَّانِيَةُ .

(وَ) الثَّانِي : (نِيَّةُ الْجَمْعِ فِيهَا وَلَوْ مَعَ السَّلَامِ) مِنْهَا ، أَوْ بَعْدَ نِيَّةِ التَّرْكِ ؛ بِأَنْ نَوَاهُ ؛ ثُمَّ نَوَى تَرْكَهُ ثُمَّ نَوَاهُ ؛ تَمْيِيزًا لِلتَّقْدِيمِ الْمَشْرُوعِ عَنِ التَّقْدِيمِ سَهْوًا أَوْ عِبْثًا .
وَفَارَقَ الْقَصْرَ بِأَنَّهُ يُلْزَمُ مَنْ تَأَخَّرَ نِيَّتَهُ عَنِ الْإِحْرَامِ تَأْدِي جُزْءٍ عَلَى التَّمَامِ .

(وَ) الثَّلَاثُ : (الْمُؤَالَاةُ بَيْنَهُمَا) فِي الْفَعْلِ ؛ لِلاِتِّبَاعِ فِي الْجَمْعِ بِنَمْرَةٍ ، وَقِيَاسًا عَلَيْهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّ الْجَمْعَ يَجْعَلُهُمَا كَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ ، فَوَجِبَتِ الْمُؤَالَاةُ كَرَكْعَاتِ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَضُرُّ الْأَفْضَلُ بَزْمَنِ يَسِيرٍ عُرْفًا - وَلَوْ بِغَيْرِ شَغْلٍ - بِخِلَافِ الطَّوِيلِ عُرْفًا وَلَوْ بَعْدَ كَسْهِوَ إِغْمَاءٍ ، وَمِنْهُ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ .

وَدَوَامُ السَّفَرِ إِلَى الْإِحْرَامِ بِالثَّانِيَةِ . وَيُسْتَرْطُ فِي جَمْعِ التَّأخيرِ : نَيْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ
الْأُولَى وَلَوْ بِقَدْرِ رَكْعَةٍ ، وَدَوَامُ السَّفَرِ إِلَى تَمَامِهَا ، وَإِلَّا . . . صَارَتْ الظُّهْرُ قَضَاءً .
وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا

(و) الرَّابِعُ : (دَوَامُ السَّفَرِ) مِنْ حِينَ الْإِحْرَامِ بِالْأُولَى (إِلَى) تَمَامِ (الْإِحْرَامِ بِالثَّانِيَةِ) فَالْإِقَامَةُ
قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِهَا مَبْطُلَةٌ لِلْجَمْعِ ؛ لِزَوَالِ الْعَذْرِ .

وَلَا يُسْتَرْطُ فِي جَمْعِ التَّأخيرِ شَيْءٌ مِنَ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى ، لَكِنَّهَا سُنَّةٌ فِيهِ ، (و) إِنَّمَا الَّذِي
(يُسْتَرْطُ فِي جَمْعِ التَّأخيرِ) شَيْئَانِ :

الْأَوَّلُ : شَرْطُ لَجُوزِ التَّأخيرِ وَكَوْنِ الْأُولَى أَدَاءً ، وَهُوَ (نَيْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى) وَيجزىءُ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَدَاءِ تَأخيرُ النَّيَّةِ إِلَى زَمَنِ (وَلَوْ) كَانَ (بِقَدْرِ رَكْعَةٍ) .

وَأَمَّا الْجُوزُ . . . فشرطه أَنْ ينوي وقد بقي مِنْ وَقْتِ الْأُولَى مَا يسعُها أَوْ أَكْثَرَ ، وَإِلَّا . . . عَصَى وَإِنْ
كَانَتْ أَدَاءً ، وَعَلَى الْأَوَّلِ تُحْمَلُ عِبَارَةُ « الرُّوضَةُ » وَ« أَصْلُهَا » ، وَعَلَى الثَّانِي تُحْمَلُ عِبَارَةُ
« المَجْمُوع » وَغيره ، فَلَا تَنَافِي بَيْنَ الْعِبَارَاتِ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ .

(و) الثَّانِي : شَرْطُ لِكَوْنِ الْأُولَى أَدَاءً ، وَهُوَ (دَوَامُ السَّفَرِ إِلَى تَمَامِهَا) أَيِ : الثَّانِيَةِ ، (وَإِلَّا)
يَدُومُ إِلَى ذَلِكَ ؛ بِأَنْ أَقَامَ وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا (. . . صَارَتْ) الْأُولَى وَهِيَ (الظُّهْرُ) أَوِ الْمَغْرَبُ (قَضَاءً)
لأنَّهَا تَابِعَةٌ لِلثَّانِيَةِ فِي الْأَدَاءِ لِلْعَذْرِ وَقَدْ زَالَ قَبْلَ تَمَامِهَا .

وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ الثَّانِيَةَ وَأَقَامَ فِي أَثْنَاءِ الْأُولَى . . . لَا تَكُونُ قَضَاءً ؛ لَوْجُودِ الْعَذْرِ فِي جَمِيعِ
الْمَتَّبِعَةِ ، وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ ، لَكِنْ خَالَفَهُ بَعْضُ شُرَاحِ « الْحَاوِي » .

(وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَقْدِيمًا) لَا تَأخيرًا ؛ لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ الْمَطَرِ لَيْسَتْ إِلَى الْمَصْلِيِّ ، بِخِلَافِ
السَّفَرِ ، وَيَجُوزُ جَمْعُ الْعَصْرِ إِلَى الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْمَطَرِ وَالسَّفَرِ ؛ وَذَلِكَ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : (جَمَعَ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ وَالْعَصَرَ ، وَالْمَغْرَبَ وَالْعِشَاءَ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ) ، قَالَ
الْشَّافِعِيُّ كَمَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَرَى ذَلِكَ بَعْدَ الْمَطَرِ . وَيُؤَيِّدُهُ جَمْعُ أَبِي عُبَّاسٍ وَأَبْنِ عَمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ ^(١) .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (تَنْبِيْهٌ : يَجْمَعُ الْعَصْرَ مَعَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ - كَمَا مَرَّ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا حَالِ الْخُطْبَةِ ؛ =

لِمَنْ صَلَّى جَمَاعَةً فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ وَتَأَذَّى بِالْمَطَرِ فِي طَرِيقِهِ .

وإنما يُباحُ الجمعُ به في العصرين والعشاءين (لِمَنْ) وُجِدَتْ فيه الشُّروطُ السَّابقةُ في جمعِ التقديمِ بالسَّفرِ .

نعم ؛ الشَّرْطُ وجودُ الْمَطَرِ عندَ الإِحرامِ بالأولَى والتَّحَلُّلِ منها والتَّحَرُّمِ بالثَّانِيَةِ ، ولا يضرُّ انْقِطَاعُهُ فيما عدا ذلك .

و(صَلَّى) أي : أَرَادَ أَنْ يَصَلِّيَ (جَمَاعَةً فِي مَكَانٍ) مسجدٍ أو غيره ، وكانت تلكَ الْجَمَاعَةُ تأتي ذلكَ الْمَكَانَ مِنْ محلٍّ (بَعِيدٍ) عنه ، (وَتَأَذَّى) كلُّ مِنْهُمْ (بِالْمَطَرِ) - ولو خفيفاً بحيثُ يَبُلُّ الثَّوبَ - والْبَرْدِ والثَّلَجِ إِنْ ذابا أو كانا قِطْعاً كِبَاراً ؛ لِلْمَشَقَّةِ حِينَئِذٍ .

أَمَّا إِذَا صَلَّى وَلَوْ جَمَاعَةً بَيْتِهِ ، أو بِمَحَلِّ الْجَمَاعَةِ الْقَرِيبِ بحيثُ لا يَتَأَذَّى (فِي طَرِيقِهِ) إِلَيْهِ بِالْمَطَرِ ، أو مَشَى فِي كِنٍّ ، أو صَلَّوا فرادى ولو في محلِّ الْجَمَاعَةِ . . فلا جَمْعٌ لانتفاءِ التَّأَذِّي .
نعم ؛ لِلإِمَامِ الْجَمْعُ بِالْمَأْمُومِينَ وَإِنْ لَمْ يَتَأَذَّ بِهِ^(١) .

= لأنها ليست من الصلاة ، وقد علم ممَّا مرَّ : أنه لا جمع بغير السفر والمطر ؛ كمرضٍ وريحٍ وظلمةٍ وخوفٍ ووَحَلٍ ، وهو المشهور ؛ لأنه لم ينقل ، ولخبر المواقيت ، فلا تُخَالَفُ إِلَّا بصريح ، وحكى في « المجموع » عن جماعةٍ من أصحابنا جوازه بالمذكورات ، وقال : وهو قوي جداً في المرض والوَحَل ، واختاره في « الروضة » ، لكن فرضه في المرض ، وجرى عليه ابن المقري . قال في « المهمات » : وقد ظفرت بنقله عن الشافعي . اهـ ، وهذا هو اللَّائِقُ بمحاسن الشريعة ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الْيَمِينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ، وعلى ذلك : يستحب أن يراعي الأرفق بنفسه ، فمن يحم في وقت الثانية . . يقدمها بشرائط جمع التقديم ، أو في وقت الأولَى . . يؤخرها بالأمرين المتقدمين ، وعلى المشهور . قال في « المجموع » : وإنما لم يُلْحَقُوا الوَحَلُ بالمطر - كما في عذر الجمعة والجماعة - لأن تاركهما يأتي ببدلهما ، والجامع يترك الوقت بلا بدل ؛ ولأن العذر فيهما ليس مخصوصاً ، بل كل ما يلحق به مشقة شديدة والوَحَلُ منه ، وعذر الجمع مضبوط بما جاءت به السنة ، ولم تجيء بالوَحَلِ . « خطيب » رحمه الله [٤١٢/١] .

(١) في هامش (ب) : (تتمة : إذا جَمَعَ الظهر والعصر . . قدَّم سنة الظهر التي قبلها ، وله تأخيرها ، سواء أجمع تقديماً أم تأخيراً ، وله توسيطها إن جمع تأخيراً ، سواء أقدم الظهر أم العصر ، وأخر سنة الظهر التي بعدها ، وله توسيطها إن جمع تأخيراً وقدَّم الظهر وأخر عنها سنة العصر ، وله توسيطها وتقديمها إن جمع تأخيراً ، سواء أقدم الظهر أم العصر . وإذا جمع المغرب والعشاء . . أخر سنتهما ، وله توسيط سنة المغرب إن جمع تأخيراً وقدَّم المغرب ، وتوسيط سنة العشاء إن جمع تأخيراً وقدَّم العشاء ، وما سوى ذلك ممنوعٌ ، وعلى ما مرَّ من أن للمغرب والعشاء سنة مقدمة . . فلا يخفى الحكم ممَّا تقرر في جمع الظهر والعصر .

خاتمة : قد جمع في « الروضة » ما يختص بالسفر الطويل [وما لا يختص ، فقال : الرخص المتعلقة =



= بالسفر الطويل] أربع : القصر ، والفطر ، والمسح على الخف ثلاثة أيام ، والجمع على الأظهر ، والذي يجوز في القصير أيضاً أربع : ترك الجمعة ، وأكل الميتة ، وليس مختصاً بالسفر ، والتنفل على الراحلة على المشهور ، والتيمم ، وإسقاط الفرض به على الصحيح فيهما ، وليس يختص بهذا [بالسفر] أيضاً كما مر في باب التيمم ، نبّه عليه الرافعي ، وزيد على ذلك صور ، منها : ما لو سافر المودّع ولم يجد المالك ولا وكيله ولا الأمين.. . فله أخذها معه على الصحيح . ومنها : ما لو استصحب معه ضرة زوجته بقرعة.. . فلا قضاء عليه ، ولا يختص بالطويل ، ووقع في « المهمات » تصحيح عكسه ، قال الزركشي : وهو سهو . اهـ « خطيب » [٤١٣/١] .

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرٍّ ذَكَرٍ مُقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ ، وَتَجِبُ عَلَى الْمَرِيضِ وَنَحْوِهِ إِذَا حَضَرَ وَقْتُ إِقَامَتِهَا أَوْ حَضَرَ فِي الْوَقْتِ وَلَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الْإِنْتِظَارُ ، .

(بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ)

هِيَ بِثَلَاثِ الْمِائَةِ وَيُسَكِّنُهَا ، وَهِيَ فَرَضٌ عَيْنٍ عِنْدَ اجْتِمَاعِ شُرُوطِهَا الْآتِيَةِ ، وَمِثْلُ سَائِرِ الْخَمْسِ فِي الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ وَالْآدَابِ ، لَكِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِشُرُوطٍ لِصِحَّتِهَا ، وَشُرُوطٍ لِلزُّوْمِهَا ، وَبِآدَابٍ ، كَمَا يَأْتِي بَعْضُ ذَلِكَ .

(تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ) لَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، كَغَيْرِهَا (حُرٍّ) لَا مَنْ فِيهِ رِقٌّ - وَلَوْ مُبْعَظًا - وَإِنْ كَانَتْ النَّوْبَةُ لَهُ ، وَمَكَاتِبًا ؛ لِنَقْصِهِ .

(ذَكَرٍ) لَا أَمْرَأَةً وَخَتْنَى ؛ لِنَقْصِهَا أَيْضًا .

(مُقِيمٍ) بِالْمَحَلِّ الَّذِي تَقَامُ فِيهِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوِطْنَةً - لَا مُسَافِرٍ كَمَا يَأْتِي .

(بِلَا مَرَضٍ وَنَحْوِهِ) مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ سَائِرِ أَعْذَارِ الْجَمَاعَةِ ، فَالْمَعْدُورُ بِشَيْءٍ مِنْهَا لَا تَلْزُمُهُ الْجُمُعَةُ ؛ لِمَا مَرَّ ثُمَّ .

نَعَمْ ؛ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ أَكْلٌ مُتَتَبِعٌ إِلَّا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ إِسْقَاطَهَا ، وَإِلَّا . لَزِمَتْهُ ، وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِلَّا أَرْبَعَةً : عَبْدٌ مَمْلُوكٌ ، أَوْ أَمْرَأَةٌ ، أَوْ صَبِيٌّ ، أَوْ مَرِيضٌ » .

(وَتَجِبُ) الْجُمُعَةُ (عَلَى الْمَرِيضِ وَنَحْوِهِ) كَالْمَعْدُورِ بِالْمَطَرِ (إِذَا حَضَرَ) مُحَلًّا إِقَامَتِهَا (وَقْتُ إِقَامَتِهَا) وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِنْصِرَافُ إِلَّا إِنْ كَانَ هُنَاكَ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ ؛ كَمَنْ بِهِ إِسْهَالٌ ظَنَّ أَنْقِطَاعَهُ فَحَضَرَ ، ثُمَّ عَادَ بَعْدَ تَحَرُّمِهِ وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنْ مَكَثَ جَرَى جَوْفُهُ . فَلَهُ الْإِنْصِرَافُ ؛ لِاضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ .

وَكَذَا لَوْ زَادَ ضَرُّهُ بِطُولِ صَلَاةِ الْإِمَامِ ، (أَوْ حَضَرَ فِي الْوَقْتِ) أَيِ : بَعْدَ الزَّوَالِ (وَلَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الْإِنْتِظَارُ) بَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ ضَرُّهُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ فِي حَقِّهِ مَشَقَّةُ الْحَضُورِ ، وَبِالْحَضُورِ زَالَ الْمَانِعُ ،

وَمَنْ بَلَغَهُ نِدَاءُ صَيِّتٍ مِنْ طَرَفٍ مَوْضِعِ الْجُمُعَةِ مَعَ سُكُونِ الرِّيحِ وَالصَّوْتِ ، لَا عَلَى مُسَافِرٍ سَفَرًا مُبَاحًا طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا . وَيَحْرُمُ السَّفَرُ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا مَعَ إِمْكَانِهَا فِي طَرِيقِهِ أَوْ تَوَخَّشَ بِتَخْلُفِهِ عَنِ الرُّفْقَةِ . وَتُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظَهْرِ الْمَعْدُورِينَ وَيُخْفَوْنَهَا إِنْ خَفِيَ الْعُذْرُ . وَمَنْ صَحَّتْ ظَهْرُهُ .. صَحَّتْ جُمُعَتُهُ ،

فَإِنْ تَضَرَّرَ بِالْإِنْتِظَارِ أَوْ لَمْ يَتَضَرَّرْ لَكِنْ حَضَرَ قَبْلَ الْوَقْتِ .. فَلَهُ أَنْ يَصْرَفَ ، وَلَمْ يَنْ تَلْزِمُهُ لِنَحْوِ رَقِّ الْأَنْصِرَافِ مُطْلَقًا .

(وَ) كَمَا تَجِبُ عَلَى أَهْلِ مَحَلٍّ إِقَامَتُهَا تَجِبُ عَلَى غَيْرِهِمْ ؛ وَهُوَ : كُلُّ (مَنْ بَلَغَهُ) نِدَاءُ الْجُمُعَةِ ؛ لَخَبَرِ : « الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ » وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ، لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ .

وَالْمُعْتَبَرُ (نِدَاءُ صَيِّتٍ) أَيِ : عَالِي الصَّوْتِ ، يُؤَدِّنُ كَعَادَتِهِ فِي عُلُوِّ الصَّوْتِ ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الْأَرْضِ (مِنْ طَرَفٍ مَوْضِعِ الْجُمُعَةِ) الَّذِي يَلِي الْمَكَانَ الْخَارِجَ عَنْ مَوْضِعِهَا (مَعَ سُكُونِ الرِّيحِ وَالصَّوْتِ) وَاعْتَبَرَ مَا ذُكِرَ مِنَ الشُّرُوطِ ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ وَجُودِهَا لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِي الْحَضُورِ ، بِخِلَافِهِ عِنْدَ فَقْدِهَا أَوْ فَقْدِ بَعْضِهَا .

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ ذَكَرَ ، (لَا عَلَى مُسَافِرٍ سَفَرًا مُبَاحًا طَوِيلًا أَوْ قَصِيرًا) بِشَرْطِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ سَوَرٍ مُحَلِّهَا أَوْ عِمْرَانِهِ قَبْلَ الْفَجْرِ .

(وَيَحْرُمُ) عَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ (السَّفَرُ بَعْدَ الْفَجْرِ) وَلَوْ لَطَاعَةٍ ؛ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى الْيَوْمِ ، وَإِنْ كَانَ وَقْتُهَا بِالزَّوَالِ ؛ وَلِذَا دَخَلَ وَقْتُ غُسُلِهَا بِالْفَجْرِ ، وَلَزِمَ بَعِيدَ الدَّارِ السَّعْيُ قَبْلَ وَقْتِهَا لِيُدْرِكَهَا فِيهِ (إِلَّا مَعَ إِمْكَانِهَا فِي طَرِيقِهِ ، أَوْ) إِنْ (تَوَخَّشَ) أَيِ : حَصَلَتْ لَهُ وَحْشَةٌ (بِتَخْلُفِهِ عَنِ الرُّفْقَةِ) وَإِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا عَلَى الْأَوْجِهِ ، أَوْ إِنْ خَشِيَ ضَرَرًا عَلَى مُحْتَرَمٍ لَهُ أَوْ لغيرِهِ .

(وَتُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِي ظَهْرِ الْمَعْدُورِينَ) لِعُمُومِ أَدْلَتِهَا ، (وَيُخْفَوْنَهَا) نِدْبًا (إِنْ خَفِيَ الْعُذْرُ) لِئَلَّا يَتَّهَمُوا بِالرَّغْبَةِ عَنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ أَوْ الْجُمُعَةِ ، أَمَّا ظَاهِرُ الْعُذْرِ كَالْمَرْأَةِ .. فَيُسَنُّ لَهُ إِظْهَارُهَا ؛ لِانْتِفَاءِ التَّهْمَةِ .

(وَمَنْ صَحَّتْ ظَهْرُهُ) مِمَّنْ لَا تَلْزِمُهُ الْجُمُعَةُ (.. صَحَّتْ جُمُعَتُهُ) فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ فَعْلٍ مَا شَاءَ مِنْهُمَا ، لَكِنَّ الْجُمُعَةَ أَفْضَلُ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةُ أَهْلِ الْكَمَالِ .

وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ . . لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِالظُّهْرِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ . وَيُنْدَبُ لِلرَّاجِي زَوَالَ عُدْرِهِ تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ .

فَضَائِلُ

لِلْجُمُعَةِ شُرُوطُ زَوَائِدُ : الْأَوَّلُ : وَقْتُ الظُّهْرِ ،

نَعَمْ : إِنْ أَحْرَمَ مَعَ الْإِمَامِ بِالْجُمُعَةِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ إِمَامُهَا ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتِمَّهَا ظَهْرًا بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ؛ لَانْعِقَادِهَا عَنْ فَرْضِهِ .

(وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ) الْجُمُعَةُ (. . لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِالظُّهْرِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ) مِنْ الْجُمُعَةِ وَلَوْ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ ؛ لِتَوَجُّهِ فَرْضِهَا عَلَيْهِ ، بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ : أَنَّهَا الْفَرَضُ الْأَصْلِيُّ وَلَيْسَتْ بَدَلًا عَنْ الظُّهْرِ .

وبَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ يَلْزُمُهُ فِعْلُ الظُّهْرِ فَوْرًا - وَإِنْ كَانَتْ أَدَاءً - لِعَصْيَانِهِ بِتَفْوِيتِ الْجُمُعَةِ ، فَاشْبَهَ عَصْيَانَهُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ .

ولو تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ تَلَزَمُهُمْ وَصَلُّوا الظُّهْرَ . . لَمْ تَصَحَّ إِلَّا إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ أَقْلٍ وَاجِبِ الْخُطْبَتَيْنِ وَالرَّكَعَتَيْنِ .

(وَيُنْدَبُ لِلرَّاجِي زَوَالَ عُدْرِهِ) قَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ ؛ كَالْعَبْدِ يَرْجُو الْعَتَقَ ، وَمَرِيضٍ يَرْجُو الْخَفَةَ : (تَأْخِيرُ ظَهْرِهِ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ) لَمَا فِي تَعْجِيلِ الظُّهْرِ حِينَئِذٍ مِنْ تَفْوِيتِ فَرْضِ أَهْلِ الْكَمَالِ .

فَإِنْ أَيْسَ مِنَ الْجُمُعَةِ ؛ بَأَنْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِهَا الثَّانِي . . فَلَا تَأْخِيرَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنِ الْفَوَاتُ فِيمَا مَرَّ بِهِئَذَا بَلْ بِالسَّلَامِ ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ نَمَّ لَازِمَةٌ لَهُ فَلَا تَرْتَفَعُ إِلَّا بَيَقِينٍ ، بِخِلَافِهِ هُنَا .

أَمَّا مَنْ لَا يَرْجُو زَوَالَ عُدْرِهِ كَالْمَرْأَةِ وَالزَّيْنِ . . فَيُسْرُ لَهُ - حَيْثُ عَزَمَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ - الظُّهْرُ أَوَّلَ الْوَقْتِ ؛ لِيَحُورَ فَضِيلَتُهُ .

(فَضَائِلُ)

[في بقية شروط الجمعة]

(لِلْجُمُعَةِ) أَيِ : لِصَحَّتِهَا (شُرُوطُ زَوَائِدُ) عَلَى شُرُوطِ غَيْرِهَا :

(الْأَوَّلُ : وَقْتُ الظُّهْرِ) بَأَنْ تَقَعَ كُلُّهَا مَعَ خُطْبَتَيْهَا فِيهِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ .

فَلَا تُقْضَى الْجُمُعَةُ ، فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ . . أَحْرَمُوا بِالظُّهْرِ . الثَّانِي : أَنْ تُقَامَ فِي خِطَّةِ بَلَدٍ
أَوْ قَرْيَةٍ

(فَلَا تُقْضَى الْجُمُعَةُ) لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ ، (فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ) عَنْ أَنْ يَسْعَهَا مَعَ خُطْبَتَيْهَا ، أَوْ شَكُّوا
هل بقي ما يسع ذلك أو لا ؟ (. . أَحْرَمُوا بِالظُّهْرِ) وجوباً ؛ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ .
وَلَوْ مَدَّ الرُّكْعَةُ الْأُولَى حَتَّى تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مَا يَسْعُ الثَّانِيَةَ . . أَيْمَ ، وَأَنْقَلَبَتْ ظُهْرًا مِنَ الْآنَ وَإِنْ
لَمْ يَخْرُجِ الْوَقْتُ .

وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُمْ فِيهَا . . أَتَمُّوْهَا ظُهْرًا وَجُوبًا^(١) ، وَلَا يُشْتَرِطُ تَجْدِيدُ نِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّهَا صَلَاتَانِ
وَقْتٍ وَاحِدٍ فَجَازَ بِنَاءُ أَطْوَلِهِمَا عَلَى أَقْصَرِهِمَا كَصَلَاةِ الْحَضَرِ مَعَ السَّفَرِ ، وَيُسَرُّ بِالْقِرَاءَةِ مِنْ حِينَئِذٍ ،
وَلَا أَثَرُ لِلشَّكِّ أَثْنَاءَهَا فِي خُرُوجِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ .

وَلَوْ قَامَ الْمَسْبُوقُ لِيُكْمَلَ فُخِرَجَ الْوَقْتُ . . أَنْقَلَبَتْ لَهُ ظُهْرًا أَيْضًا .

(الثَّانِي) مِنَ الشُّرُوطِ : (أَنْ تُقَامَ فِي خِطَّةِ بَلَدٍ أَوْ قَرْيَةٍ) مَبْنِيَّةٍ وَلَوْ بِنَحْوِ قَصَبٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، فَلَا
تَصَحُّ إِلَّا فِي أَسْبَابِ مَجْتَمِعَةٍ فِي الْعُرْفِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي مَسْجِدٍ ، وَإِنْ أَتَهَدَمَتْ وَأَقَامُوا لِعِمَارَتِهَا وَلَوْ فِي
غَيْرِ مِظَالٍ ؛ لِأَنَّهَا وَطَنُهُمْ ، وَبِهِ فَارِقَ مَا لَوْ نَزَلُوا مَكَانًا لِيَعْمُرُوهُ قَرْيَةً . . فَإِنَّ جُمُعَتَهُمْ لَا تَصَحُّ فِيهِ قَبْلَ
الْبِنَاءِ^(٢) .

وَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ : (خِطَّةٌ) - وَهِيَ بِكسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ : أَرْضٌ خُطَّ عَلَيْهَا أَعْلَامٌ لِلْبِنَاءِ فِيهَا - :

(١) فِي هَامِش (ب) : (وَفِي قَوْلٍ : يَخْرُجُ اسْتِنَافًا ، فَيَنْوِي الظُّهْرَ حِينَئِذٍ ، وَهَلْ يَنْقَلِبُ مَا فَعَلَ مِنَ الْجُمُعَةِ نَفْلًا
أَوْ يَبْتَطِلُ ؟ قَوْلَانِ ، أَحْصَاهُمَا فِي « الْمَجْمُوع » : الْأَوَّلُ . قَالَ الرَّافِعِيُّ : وَالْقَوْلَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى أَنَّ الْجُمُعَةَ ظَهْرٌ
مَقْصُورَةٌ أَوْ لَا ، فَعَلَى الْأَوَّلِ : يَبْنِي ، وَعَلَى الثَّانِي : يَسْتَأْنِفُ ، وَقَضِيَّةُ هَذَا الْبِنَاءِ تَرْجِيحُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْحَاحَ
أَنَّهَا صَلَاةٌ عَلَى حِيَالِهَا كَمَا مَرَّ ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : الْأَشْبَهُ أَنْهُمْ إِنْ شَاؤُوا . . أَتَمُّوْهَا ظُهْرًا ، وَإِنْ شَاؤُوا . .
قَلْبُوهَا نَفْلًا وَاسْتَأْنَفُوا الظُّهْرَ ، وَالْمَعْتَمِدُ : وَجُوبُ الْبِنَاءِ ، وَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْبِنَاءِ اتِّحَادُ التَّرْجِيحِ . وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ
قَوْلِهِ : « لَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ » أَنَّ الشَّكَّ فِي الْوَقْتِ وَهُمْ فِيهَا لَا يُوْثِّرُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَصْحَاحِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ
الْوَقْتِ ، وَقِيلَ : يُوْثِّرُ كَالشَّكِّ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِهَا ، وَلَوْ أَخْبَرَهُمْ عَدْلٌ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ . . فَلَا وَجْهَ : إِتِمَامُهَا ظُهْرًا -
كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْمَرْزِبَانِ - خِلَافًا لِلدَّارِمِيِّ فِي إِتِمَامِهَا جُمُعَةً ؛ عَمَلًا بِخَبَرِ الْعَدْلِ ، كَمَا فِي غَالِبِ أَبْوَابِ الْفَقْهِ .
« خُطْبِيبٌ » [٤١٩/١] .

(٢) فِي هَامِش (ب) : (اسْتَصْحَابًا لِلأَصْلِ فِي الْحَالِينَ ، وَكَذَا لَوْ صَلَّتْ طَائِفَةٌ خَارِجُ الْأَبْنِيَةِ خَلْفَ جُمُعَةٍ
مَنْعُودَةٍ . . لَا تَصَحُّ جُمُعَتُهُمْ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخِي ؛ لِعَدَمِ وَقُوعِهَا فِي الْأَبْنِيَةِ الْمَجْتَمِعَةِ وَإِنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ
بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ . « خُطْبِيبٌ » [٤٢٠/١] .

الثَّالِثُ : أَلَا يَسْبِقُهَا وَلَا يُقَارِنُهَا جُمُعَةٌ فِي تِلْكَ الْبَلَدِ إِلَّا لِعُسْرِ الْاجْتِمَاعِ . الرَّابِعُ : الْجَمَاعَةُ ، وَشُرُوطُهَا أَرْبَعُونَ

الْفَضَاءُ الْمَعْدُودُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الْمَجْتَمِعَةِ ؛ بَأَن كَانَ فِي مَحَلٍّ مِنْهَا لَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَإِنْ كَانَ مَنْفَصِلًا عَنْ الْأَبْنِيَةِ ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَعْدُودِ مِنْهَا وَهُوَ مَا يَقْصَرُ فِيهِ الْمَسَافِرُ إِذَا وَصَلَهُ ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ : لَوْ بَنَى أَهْلُ الْبَلَدِ مَسْجِدَهُمْ خَارِجَهَا . . لَمْ يَجْزُ لَهُمْ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهِ ؛ لِانْفِصَالِهِ .

وخرجَ (ب) (أَلْبَلَدِ وَالْقَرْيَةِ) : الْخِيَامُ وَإِنْ أَسْتَوطَنَهَا أَهْلُهَا . . فَلَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ .

(الثَّالِثُ) مِنْ الشُّرُوطِ : (أَلَا يَسْبِقُهَا وَلَا يُقَارِنُهَا جُمُعَةٌ فِي تِلْكَ الْبَلَدِ) أَوْ الْقَرْيَةِ ؛ لِاتِّبَاعِ (إِلَّا لِعُسْرِ الْاجْتِمَاعِ) فِي مَحَلٍّ مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْهَا ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ تَعَدُّدُهَا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ .

أَمَّا إِذَا سَبَقَتْ وَاحِدَةٌ مَعَ عَدَمِ عُسْرِ الْاجْتِمَاعِ . . فَهِيَ الصَّحِيحَةُ ، وَمَا بَعْدُهَا بَاطِلٌ .

وَأَمَّا إِذَا تَقَارَنَا . . فَهُمَا بَاطِلَتَانِ ، وَالْعَبْرَةُ فِي السَّبْقِ وَالْمُقَارَنَةِ بِالرَّاءِ مِنْ تَكْبِيرَةِ إِحْرَامِ الْإِمَامِ .

وَإِنْ عُلِمَ سَبْقُ وَأَشْكَلَ الْحَالُ ، أَوْ عُلِمَ السَّابِقُ ثُمَّ نَسِيَ . . فَالْوَاجِبُ الظُّهْرُ عَلَى الْجَمِيعِ ؛ لِاتِّبَاسِ الصَّحِيحَةِ بِالْفَاسِدَةِ .

وَإِنْ عُلِمَتِ الْمُقَارَنَةُ ، أَوْ لَمْ يُعْلَمْ سَبْقُ وَلَا مُقَارَنَةٌ . . أُعِيدَتِ الْجُمُعَةُ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ ؛ لِعَدَمِ وَقُوعِ جُمُعَةٍ مُجَزَّئَةٍ .

وَالْإِحْتِيَاطُ لِمَنْ صَلَّى بِلَدٍّ تَعَدَّدَتْ فِيهِ الْجُمُعَةُ لِحَاجَةٍ^(١) ، وَلَمْ يُعْلَمْ سَبْقُ جَمْعَتِهِ : أَنْ يُعِيدَهَا ظَهْرًا ، خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ التَّعَدُّدَ وَلَوْ لِحَاجَةٍ .

(الرَّابِعُ) مِنْ الشُّرُوطِ : (الْجَمَاعَةُ) فَلَا تَصَحُّ بِأَرْبَعِينَ فَرَادَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ ، (وَشُرُوطُهَا) أَيِ : الْجَمَاعَةِ ؛ لِيُعْتَدَّ بِهَا فِي الْجُمُعَةِ (أَرْبَعُونَ) بِالْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعُوا عَلَى اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ فِيهَا ، وَالْأَصْلُ الظُّهْرُ ، وَلَا تَصَحُّ الْجُمُعَةُ إِلَّا بَعْدَ ثَبَتِ فِيهِ تَوْكِيفٌ ، وَقَدْ ثَبَتَ جَوَازُهَا بِأَرْبَعِينَ ، وَلَمْ تَثْبُتْ صَلَاتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا بِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ ، فَلَا تَجُوزُ بِأَقَلِّ مِنْهُ^(٢) .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَإِنْ تَعَدَّدَتْ فِيهِ لِغَيْرِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ سَبْقُهَا . . فَهُوَ أَوْلَى بِالْإِحْتِيَاطِ ؛ لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى بَطْلَانِ غَيْرِ الْأَوَّلَى . « خُطِيبٌ ») .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (وَلَا بِأَرْبَعِينَ وَفِيهِمْ أَمِي قَصْرٌ فِي التَّعْلِيمِ ؛ لِارْتِبَاطِ صَلَاةِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ ، فَصَارُوا كَاقْتِنَاءِ الْقَارِئِ بِالْأَمِيِّ ، كَمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ « فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ » . « خُطِيبٌ » [١/٤٢٢]) .

مُسْلِمًا ، ذَكَرًا ، مُكَلَّفًا ، حُرًّا ، مُتَوَطَّنًا لَا يَظْعَنُ إِلَّا لِحَاجَةٍ ، فَإِنْ نَقَصُوا فِي الصَّلَاةِ . .
صَارَتْ ظُهُرًا

(مُسْلِمًا ، ذَكَرًا ، مُكَلَّفًا) أَي : بِالْعَاقِلَاءِ ، (حُرًّا مُتَوَطَّنًا) ببلدِ الْجُمُعَةِ ؛ بَأَن يَكُونَ بِحَيْثُ
(لَا يَظْعَنُ) عَنْ وَطَنِهِ صَيْفًا وَلَا شتَاءً (إِلَّا لِحَاجَةٍ) كتجارةٍ وزيارةٍ .

فلا تنعقد بأضدادٍ مَنْ ذَكَرَ لِنَقْصِهِمْ ، وَمِنْهُمْ غَيْرُ الْمُتَوَطَّنِ ؛ كَمَنْ أَقَامَ عَلَى عَزْمٍ عَوْدِهِ إِلَى بَلَدِهِ بَعْدَ
مُدَّةٍ - وَلَوْ طَوِيلَةً - كَالْمُتَفَقِّهِ وَالْمُتَوَطَّنِ خَارِجَ بَلَدِ الْجُمُعَةِ وَإِنْ سَمِعَ الدُّعَاءَ . . فلا تنعقد بهما ، وفي
صَحَّةِ تَقْدِمِ إِحْرَامٍ مَنْ لَا تَنَعُّدَ بِهِمْ عَلَى مَنْ تَنَعُّدُ بِهِمْ أَضْطِرَابٌ طَوِيلٌ ، فَيَنْبَغِي لِمَنْ لَا تَنَعُّدَ بِهِ إِلَّا
يُحْرِمَ بِهَا إِلَّا بَعْدَ إِحْرَامٍ أَرْبَعِينَ مِمَّنْ تَنَعُّدُ بِهِمْ^(١) .

(فَإِنْ نَقَصُوا) عَنِ الْأَرْبَعِينَ بِأَنْفُسَائِهِمْ أَوْ غَيْرِهِ (فِي) الْخُطْبَةِ ، أَوْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ أَوْ فِي
الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ (الصَّلَاةِ) . . بَطَلَتْ الْخُطْبَةُ فِي الْأَوَّلَيْنِ ، وَالْجُمُعَةُ فِي الثَّالِثَةِ ، (وَصَارَتْ
ظُهُرًا) إِلَّا إِنْ أَتَمُّوا عَلَى الْفَوْرِ مِمَّنْ سَمِعَ أَرْكَانَ الْخُطْبَتَيْنِ . . فحِينَئِذٍ يَبْنِي عَلَى مَا مَضَى ، أَوْ كَانَ
أَحْرَمَ قَبْلَ الْأَنْفُسَائِ مَنْ كَمُلَ الْعَدَدُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا لَحِقُوا وَالْعَدَدُ تَامَ . . صَارَ
حُكْمُهُمْ وَاحِدًا .

وَلَوْ تَحَرَّمَ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ لِأَحْقُونَ بَعْدَ رَفْعِ الْإِمَامِ مِنْ رُكُوعِ الْأُولَى ، ثُمَّ أَنْفَضَ الْأَرْبَعُونَ الَّذِينَ
أَحْرَمَ بِهِمْ ، أَوْ نَقَصُوا . . فَالْجُمُعَةُ بَاقِيَةٌ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْأَحْقُونَ الرُّكْعَةُ الْأُولَى ؛ لِمَا مَرَّ .
وَلَا يَضُرُّ تَبَايُؤُ الْمَأْمُومِينَ بِالْإِحْرَامِ بَعْدَ إِحْرَامِ الْإِمَامِ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ تَمَكُّنُهُمْ مِنْ قِرَاءَةِ
(الْفَاتِحَةِ) قَبْلَ رُكُوعِهِ ، وَإِلَّا . . لَمْ تَنَعَّدِ الْجُمُعَةُ بِهِمْ ، وَلَوْ كَانَ فِي الْأَرْبَعِينَ أُمِّيٌّ قَصَرَ فِي
الْتَعَلُّمِ . . لَمْ تَصَحَّ جُمُعَتُهُمْ ؛ لِارْتِبَاطِ صَحَّةِ صَلَاةِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ ، فَصَارَ كَاقْتِدَاءِ الْقَارِئِ بِالْأُمِّيِّ ،
وَلَوْ جَهِلُوا كُلُّهُمْ الْخُطْبَةَ . . لَمْ تَصَحَّ الْجُمُعَةُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا جَهِلَهَا بَعْضُهُمْ .

(١) في هامش (ب) : (وهل يشترط تقدم إحرام مَنْ تَنَعَّدُ بِهِمْ الجمعة لتصح لغيرهم ؛ لأنه تبع ، أو لا ؟ اشترط
البغوي ذلك ، ونقله في « الكفاية » عن القاضي ، والراجح : صحة تقدم إحرامهم كما اقتضاه إطلاق كلام
الأصحاب ، ورجحه جماعة من المتأخرين كالبلقيني والزرکشي ، بل صوّبه وأفتى به شيخي . قال البلقيني :
ولعل ما قاله القاضي - أي : ومن تبعه من عدم الصحة - مبني على الوجه الذي قال : إنه القياس ، وهو : أنه
لا تصح الجمعة خلف الصبي ، أو العبد ، أو المسافر إذا تم العدد بغيره ، والأصح الصحة . « خطيب »
[٤٢٢ / ١] .

وَيَجُوزُ كَوْنُ إِمَامِهَا عَبْدًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ صَبِيًّا إِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ . الْخَامِسُ : خُطْبَتَانِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَفُرُوضُهُمَا خَمْسَةٌ : حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى . وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ هُنَا إِنَّمَا تُشْتَرَطُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى ، فَلَوْ صَلَّى بِأَرْبَعِينَ رَكْعَةً ثُمَّ أَحْدَثَ فَأَتَمَّ كُلَّ وَحْدَةٍ ، أَوْ فَارَقُوهُ فِي الثَّانِيَةِ وَإِنْ لَمْ يُحْدِثْ وَأَتَمُّوا مَنْفَرِدِينَ . . أَجَزَاتُهُمُ الْجَمْعَةُ ، لَكِنْ يَشْتَرَطُ بَقَاءُ الْعَدَدِ إِلَى السَّلَامِ .

فَلَوْ بَطَلَتْ صَلَاةُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَرْبَعِينَ حَالَ أَنْفَادِهِمْ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ . . بَطَلَتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ ؛ لَتَبَيَّنَ فسادُ صَلَاتِهِ مِنْ أَوَّلِهَا ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يُحْرَمِ .

(وَيَجُوزُ كَوْنُ إِمَامِهَا عَبْدًا أَوْ مُسَافِرًا أَوْ صَبِيًّا) أَوْ مُحْدِثًا وَلَمْ يَبْنِ حَدُّهُ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ ، أَوْ مُحَرِّمًا بِرِبَاعِيَّةٍ كَالْعَصْرِ (إِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ) وَلَا أَثَرَ لِحَدِّثِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْجَمَاعَةَ وَلَا نَيْلَ فَضْلِهَا .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ . . لَمْ تَنْعَقِدِ الْجَمْعَةُ ؛ لِانْتِفَاءِ الْعَدَدِ الْمَعْتَبَرِ ، وَمِثْلُهُ : مَا لَوْ بَانَ كَافِرًا أَوْ أَمْرًا وَإِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا أَهْلًا لِلْإِمَامَةِ بِحَالٍ .

وَلَوْ بَانَ حَدَثُ الْأَرْبَعِينَ . . صَحَّتْ لِلْإِمَامِ وَلِلْمُتَطَهَّرِ تَبَعًا لَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ [الْإِمَامُ] زَائِدًا عَلَى الْأَرْبَعِينَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُكَلَّفِ الْعِلْمَ بِطَهَارَتِهِمْ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ بَانَ فِيهِمْ نَحْوُ عَبْدٍ أَوْ أَمْرَةٍ ؛ لِسَهُولَةِ الْإِطْلَاعِ عَلَى حَالِهِ .

(الْخَامِسُ) مِنَ الشُّرُوطِ : (خُطْبَتَانِ قَبْلَ الصَّلَاةِ) لِلاتِّبَاعِ ، وَأُخِّرَتْ خُطْبَتَانِ نَحْوَ الْعِيدِ ؛ لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا ، (وَفُرُوضُهُمَا) مِنْ حَيْثُ الْمَجْمُوعُ (خَمْسَةٌ : حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى) لِلاتِّبَاعِ .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ بِلَفْظٍ : (اللَّهُ) ، وَلَفْظٍ : (حَمْدٌ) وَمَا أَشْتَقُّ مِنْهُ ؛ كـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ ، أَوْ أَحْمَدُ لِلَّهِ ، أَوْ اللَّهُ أَحْمَدُ ، أَوْ لِلَّهِ الْحَمْدُ ، أَوْ أَنَا حَامِدُ اللَّهِ) .

فَخَرَجَ : (الْحَمْدُ لِلرَّحْمَنِ ، وَالشُّكْرُ لِلَّهِ) ، وَنَحْوُهُمَا . . فَلَا يَكْفِي .

(وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَتَبَعَيْنِ صِغَتُهَا ؛ كـ (اَللَّهُمَّ صَلِّ ، أَوْ أَصَلِّي ، أَوْ نُصَلِّي ، أَوْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، أَوْ أَحْمَدَ ، أَوْ الرَّسُولِ ، أَوْ النَّبِيِّ ، أَوْ الْحَاشِرِ ، أَوْ الْمَاحِي ، أَوْ الْعَاقِبِ ، أَوْ الْبَشِيرِ ، أَوْ النَّذِيرِ) .

وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى . وَتَجِبُ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فِي الْخُطْبَتَيْنِ . وَالرَّابِعُ : قِرَاءَةُ آيَةٍ مَفْهُمَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا . الْخَامِسُ : الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ . وَشُرُوطُهُمَا : الْقِيَامُ لِمَنْ قَدَرَ ، وَكَوْنُهُمَا بِالْعَرَبِيَّةِ ،

فخرَجَ : (سَلَّمَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَرَحِمَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) .. فلا يكفي على المعتمد ؛ خلافاً لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ وَإِنْ تَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ .

(وَالْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى) لِلاتِّبَاعِ ، وَلِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ مِنَ الْخُطْبَةِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا بَلْ يَكْفِي : (أَطِيعُوا اللَّهَ ، أَوْ أَتَّقُوا اللَّهَ) .

وَلَا يَكْفِي الْأَقْتِصَارُ فِيهَا عَلَى التَّحْذِيرِ مِنْ غُرُورِ الدُّنْيَا وَزَخَارِفِهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ حَتَّى عِنْدَ الْكَافِرِ ، بَلْ لَا بَدَّ مِنَ الْحَثِّ عَلَى الطَّاعَةِ أَوْ الْمَنَعِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ .

(وَتَجِبُ هَذِهِ) الْأَرْكَانُ (الثَّلَاثَةُ فِي) كُلِّ مِنْ (الْخُطْبَتَيْنِ) اتِّبَاعاً لِلْسَلَفِ وَالْخَلْفِ .

(وَالرَّابِعُ : قِرَاءَةُ آيَةٍ مَفْهُمَةٍ) لِلاتِّبَاعِ ، سِوَاءِ آيَةِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ وَغَيْرِهِمَا ، فَلَا يَكْفِي شَطْرُ آيَةٍ وَلَوْ طَوِيلَةً ، وَلَا آيَةُ غَيْرِ مَفْهُمَةٍ ، نَحْوُ : ﴿ ثُمَّ نَظَرَ ﴾ .

وَيَكْفِي وَلَوْ (فِي إِحْدَاهُمَا) لِأَنَّ الثَّابِتَ الْقِرَاءَةُ فِي الْخُطْبَةِ دُونَ تَعْيِينِ ، وَيُسْنُّ كَوْنُهَا بَعْدَ فَرَاغِ الْأُولَى ، وَقِرَاءَةُ : ﴿ ق ﴾ فِي الْأُولَى فِي كُلِّ جُمُعَةٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(الْخَامِسُ : الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ) وَالْمُؤْمِنَاتِ بِأُخْرَوِيٍّ (فِي) الْخُطْبَةِ (الثَّانِيَةِ) لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ وَإِنْ اخْتُصَّ بِالسَّامِعِينَ ؛ نَحْوُ : (رَحِمَكُمُ اللَّهُ) .

(وَشُرُوطُهُمَا) أَيِ : شُرُوطُ كُلِّ مِنْهُمَا : (الْقِيَامُ لِمَنْ قَدَرَ) عَلَيْهِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ بِالضَّابِطِ الْأَسْبَاقِ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ .. خُطْبَ قَاعِداً ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ .. فَمُضْطَجِعاً ، وَيجوزُ الْأَقْتِدَاءُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ عُذْرُهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ أَنَّهُ مَعْدُورٌ ، فَإِنْ بَانَ قَدْرَتُهُ .. لَمْ يُؤْثَرْ ، وَالْأُولَى لِلْعَاجِزِ الْأَسْتِنَابَةِ .

(وَكَوْنُهُمَا بِالْعَرَبِيَّةِ) وَإِنْ كَانَ الْكُلُّ أَعْجَمِيٍّ ؛ لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ ، فَإِنْ أَمَكَزَ تَعَلُّمُهُمَا بِهَا .. خُوطِبَ بِهِ جَمِيعُ أَهْلِ الْبَلَدِ عَلَى الْكَفَايَةِ وَإِنْ زَادُوا عَلَى الْأَرْبَعِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا .. عَصَوْا وَلَا جُمُعَةٌ لَهُمْ ، بَلْ يُصَلُّونَ الظُّهَرَ .

وَبَعْدَ الزَّوَالِ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا بِالطَّمَأْنِينَةِ ، وَإِسْمَاعُ الْعَدَدِ الَّذِي تَتَعَقَّدُ بِهِ ، وَالْأَوْلَاءُ بَيْنَهُمَا ، وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ ، وَطَهَارَةُ الْحَدَّثَيْنِ ، وَطَهَارَةُ النَّجَاسَةِ ، وَالسَّتْرُ .

وفائدة الخطبة بها وإن لم يعرفها القوم : أَلْعَلِمَ بِالْوَعظِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ؛ إِذِ الشَّرْطُ سَمَاعُهَا لَا فَهْمُ مَعْنَاهَا ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَعَلُّمُهَا . خَطَبَ وَاحِدٌ بَلُغْتَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهَا الْقَوْمُ ، فَإِنْ لَمْ يُحَسِّنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ التَّرْجُمَةَ . . فلا جمعةَ لَهُمْ ؛ لانتفاء شرطها .

(وَ) كَوْنُهُمَا (بَعْدَ الزَّوَالِ) لِلاتِّبَاعِ ، (وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا) لِلاتِّبَاعِ ، (بِالطَّمَأْنِينَةِ) فِيهِ وَجُوبٌ ، كَمَا فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، هَذَا فِي الْقَائِمِ إِنْ أَمَكْنَهُ الْجُلُوسُ ، وَإِلَّا . . فَصَلَّ بِسَكْتَةٍ ، وَكَذَا مَنْ يَخْطُبُ جَالِسًا لِعَجْزٍ ، وَلَا يَكْفِيهِ الْفَصْلُ بِالْاضْطِجَاعِ ، وَيُنْدُبُ كَوْنُ الْجُلُوسِ وَنَحْوِهِ بِقَدْرِ (سُورَةِ الْإِحْلَاصِ) .

(وَإِسْمَاعُ الْعَدَدِ الَّذِي تَتَعَقَّدُ بِهِ) الْجُمُعَةُ ؛ بَأَن يَرْفَعَ الْخَطِيبُ صَوْتَهُ بِأَرْكَانِهِمَا حَتَّى يَسْمَعَهَا تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ غَيْرُهُ كَامِلُونَ ، فَلَا بَدَّ مِنَ الْإِسْمَاعِ وَالسَّمَاعِ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ .

وَلَوْ كَانَ الْخَطِيبُ أَصَمًّا . . لَمْ يُشْتَرَطْ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ عَلَى الْأُجُوهِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَرْبَعِينَ . وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْخَطِيبِ مَعْنَى أَرْكَانِ الْخُطْبَةِ ، خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ .

(وَالْأَوْلَاءُ بَيْنَهُمَا) أَي : بَيْنَ كَلِمَاتِ كُلِّ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ (وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ) لِلاتِّبَاعِ .

(وَطَهَارَةُ الْحَدَّثَيْنِ) الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ ، (وَطَهَارَةُ النَّجَاسَةِ) فِي الثُّوبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ ، (وَالسَّتْرُ) لِلْعَوْرَةِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَكَمَا فِي الصَّلَاةِ ، فَلَوْ أَحْدَثَ فِي الْخُطْبَةِ . . اسْتَأْنَفَهَا وَإِنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ وَقَصُرَ الْفَصْلُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَحْدَثَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ وَتَطَهَّرَ عَنْ قُرْبٍ ؛ لِأَنََّّهُمَا مَعَ الصَّلَاةِ عِبَادَتَانِ مُسْتَقْلَتَانِ ، كَمَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ^(١) .

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَا نِيَّةُ الْخُطْبَةِ ، وَلَا نِيَّةُ فَرْضِيَّتِهَا .

(١) فِي هَامِشِ (ج) : (فَائِدَةٌ : وَلَوْ بَانَ مُحَدَّثًا بَعْدَهَا - أَي : الْخُطْبَةُ - . . لَمْ يَضُرَّ الْمَضْيُ . « بَرْمَاوِي » ص ١٩٣ ») .

تُسْرُ عَلَى مَنْبَرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَسَّرَ . فَعَلَى مُرْتَفِعٍ ، وَأَنْ يُسَلَّمَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَطُلُوعِهِ ،
وَإِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ ، وَأَنْ يَجْلِسَ حَالَةَ الْأَذَانِ ، وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ ، وَأَنْ تَكُونَ بَلِيغَةً مَفْهُومَةً
قَصِيرَةً ،

(فَضْلُكَ)

في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة

(تُسْرُ) (الخُطْبَةُ) (عَلَى مَنْبَرٍ) لِلاتِّبَاعِ ، (فَإِنْ لَمْ يَتَسَّرَ . فَعَلَى مُرْتَفِعٍ) لَأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ ،
فَإِنْ تَعَدَّرَ . . . اسْتَدَّ إِلَى خَشْبَةٍ أَوْ نَحْوِهَا .

(وَأَنْ يُسَلَّمَ) (الْخَطِيبُ) عَلَى الْحَاضِرِينَ (عِنْدَ دُخُولِهِ) (الْمَسْجِدَ) لِإِقْبَالِهِ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يُسْرُ لَهُ فِعْلُ
الَّتَحِيَّةِ .

(وَ) (أَنْ يُسَلَّمَ) ثَانِيًا عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنْبَرِ قُرْبَ وَصُولِهِ وَإِرَادَةِ (طُلُوعِهِ) لِلاتِّبَاعِ .

(وَ) (أَنْ يُسَلَّمَ) ثَالِثًا (إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ) لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا .

(وَأَنْ يَجْلِسَ) (عَلَى الْمُسْتَرَاخِ) (حَالَةَ الْأَذَانِ) لِيَسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبِ الصُّعُودِ ، وَأَنْ يُؤَدِّنَ بَيْنَ يَدَيْهِ ؛
لِلاتِّبَاعِ .

(وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ) (بِوَجْهِهِ) وَيَسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةَ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَأَنَّهُ أَلَا تَقُوبُ بِالْمَخَاطَبَاتِ ، فَإِنْ أَسْتَقْبَلَ
وَأَسْتَدْبَرُوا . . . كَرَّةً .

وَأَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ زِيَادَةً عَلَى الْوَاجِبِ ؛ لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا ، وَأَلَّا يَلْتَفِتَ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا وَلَا يَعْبَثَ ، بَلْ
يَخْشَعُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ .

(وَأَنْ تَكُونَ) (الْخُطْبَةُ) (بَلِيغَةً) لَأَنَّ الْمُبْتَدَلَةَ الرَّكِيكَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْقُلُوبِ ، (مَفْهُومَةً) لِكُلِّ
النَّاسِ ؛ لَأَنَّ الْغَرِيبَةَ الْوَحْشِيَّةَ لَا يَتَنَفَّعُ بِهَا أَكْثَرُهُمْ ، (قَصِيرَةً) يَعْنِي : مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ الطَّوِيلَةِ وَالْقَصِيرَةِ
لِلاتِّبَاعِ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَلَا يُعَارِضُهُ خَبَرُهُ أَيْضًا الْمَصْرُوحُ بِالْأَمْرِ بِقَصْرِهَا وَبِإِطَالَةِ الصَّلَاةِ ، وَبِأَنَّ ذَلِكَ
عَلَامَةٌ عَلَى الْفَقْهِ ؛ لَأَنَّ الْقَصَرَ وَالطُّوْلَ مِنَ الْأُمُورِ النَّسْبِيَّةِ .

فَالْمُرَادُ بِإِقْصَارِهَا إِقْصَارُهَا عَنِ الصَّلَاةِ ، وَبِإِطَالَةِ الصَّلَاةِ : إِطَالَتُهَا عَلَى الْخُطْبَةِ ، فَعُلِمَ أَنَّ سَرَّ

وَأَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى نَحْوِ عَصَا بَيْسَارِهِ ، وَيُثْمِنَاهُ بِالْمُنْبَرِ ، وَيُبَادِرَ بِالْتُّزُولِ . وَيُكْرِهُ الْتَفَاتُهُ ،
وَالْإِشَارَةُ بِيَدِهِ ، وَدَقُّ دَرَجِ الْمُنْبَرِ . وَيَقْرَأُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى (الْجُمُعَةُ) ، وَفِي الثَّانِيَةِ
(الْمُتَنَافِقِينَ) ، أَوْ فِي الْأُولَى (سَبِّحِ الْأَعْلَى) ، وَفِي الثَّانِيَةِ (الْغَاشِيَةِ) جَهْرًا .

قراءة (ق) في الأولى لا يُنافي كون الخطبة قصيرة أو متوسطة .

(وَأَنْ يَعْتَمِدَ) الخطيبُ (عَلَى نَحْوِ عَصَا) أو سيفٍ أو قوسٍ (بَيْسَارِهِ) لِلاتِّبَاعِ ، وَحِكْمَتُهُ أَنَّ
هَذَا الَّذِي قَامَ بِالسَّلَاحِ .

(وَ) تَكُونُ (يُثْمِنَاهُ) مُشْغُولَةً (بِالْمُنْبَرِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَجَاسَةٌ كَعَاجٍ أَوْ ذَرَقِ طَيْرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ
شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ . . . جَعَلَ الْيَمْنَى عَلَى الْيَسْرَى تَحْتَ صَدْرِهِ .

(وَ) أَنَّ (يُبَادِرَ بِالْتُّزُولِ) لِيَلْبِغَ الْمَحْرَابَ مَعَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ مِنَ الْإِقَامَةِ ، مَبَالِغَةً فِي تَحْقِيقِ
الْمُوَالَاةِ مَا أَمَكْنَ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ .

(وَيُكْرِهُ) مَا أَبْتَدَعَهُ جَهْلَةُ الْخُطْبَاءِ ؛ وَمِنْهُ : (الْتَفَاتُهُ) فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ ، (وَالْإِشَارَةُ بِيَدِهِ) أَوْ
غَيْرِهَا ، (وَدَقُّ دَرَجِ الْمُنْبَرِ) فِي صَعُودِهِ بِنَحْوِ سَيْفٍ أَوْ رِجْلِهِ ، وَالذُّعَاءُ إِذَا أَنْتَهَى إِلَى الْمُسْتَرَاكِ قَبْلَ
جُلُوسِهِ عَلَيْهِ ، وَالْوُقُوفُ فِي كُلِّ مَرَقَاةٍ وَقْفَةً خَفِيفَةً يَدْعُو فِيهَا ، وَمَبَالِغَةُ الْإِسْرَاعِ فِي الثَّانِيَةِ وَخَفْضُ
الصَّوْتِ بِهَا ، وَالْمَجَازَفَةُ فِي وَصْفِ السَّلَاطِينِ عِنْدَ الذُّعَاءِ لَهُمْ .

وَمِنْ أَلْبَدَعِ الْمُنْكَرَةِ : كَتَبُ كَثِيرٍ أَوْ رَاقًا يُسْمَوْنَهَا « حَفَاطُ آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ » فِي حَالِ
الْخُطْبَةِ ، بَلْ قَدْ يَحْرُمُ كِتَابَتُهُ مَا لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ دَالًّا عَلَى كُفْرٍ .

(وَيَقْرَأُ) نَدْبًا (فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى « الْجُمُعَةُ » ، وَفِي (الرَّكْعَةِ (الثَّانِيَةِ « الْمُتَنَافِقِينَ ») وَلَوْ صَلَّى
بِغَيْرِ الْمُحْصُورِينَ ، (أَوْ فِي الْأُولَى « سَبِّحِ الْأَعْلَى » وَفِي الثَّانِيَةِ « الْغَاشِيَةِ ») لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا ، وَقِرَاءَةُ
الْأُولَى كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُ .

فَإِنْ تَرَكَ (الْجُمُعَةَ) أَوْ (سَبِّحِ) فِي الْأُولَى عَمْدًا أَوْ لَا ، وَقَرَأَ بِدَلَّهَا (الْمُتَنَافِقِينَ) أَوْ
(الْغَاشِيَةَ) . . . قَرَأَ (الْجُمُعَةَ) أَوْ (سَبِّحِ) فِي الثَّانِيَةِ ، وَلَا يُعِيدُ مَا قَرَأَهُ فِي الْأُولَى ، وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي
الْأُولَى وَاحِدَةً مِنْهُمَا . . . جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الثَّانِيَةِ ؛ كَيْلَا تَخْلُوَ صَلَاتُهُ عَنْهُمَا .

وَيُسْنُ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُهُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ (جَهْرًا) لِلاتِّبَاعِ .

فَضَائِلُ

يُسَنُّ الْغُسْلُ لِحَاضِرِهَا ، وَوَقْتُهُ مِنَ الْفَجْرِ ، وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهُ إِلَى الرَّوَّاحِ ، وَالتَّبَكُّيرُ
لِغَيْرِ الْإِمَامِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ ،

(فَضَائِلُ)

فِي سُنَنِ الْجُمُعَةِ

(يُسَنُّ الْغُسْلُ لِحَاضِرِهَا) أَي : مَرِيدِ حُضُورِهَا وَإِنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ لِلصَّلَاةِ
لَا لِلْيَوْمِ ، بِخِلَافِ الْعِيدِ ؛ وَذَلِكَ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ مِنَ
الرِّجَالِ أَوْ النِّسَاءِ .. فَلْيَغْتَسِلْ ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِهَا .. فَلْيَسْرِ عَلَيْهِ غُسْلٌ » ، وَكُرِّهَ تَرْكُهُ ؛ لِلْخِلَافِ فِي
وَجُوبِهِ وَإِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ بِخِلَافِهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .. فِيهَا
وَنِعْمَتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ .. فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » .

(وَوَقْتُهُ مِنَ الْفَجْرِ) لِأَنَّ الْأَخْبَارَ عُلِّقَتْهُ بِالْيَوْمِ ، (وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهُ إِلَى الرَّوَّاحِ) لِأَنَّهُ أَفْضَى إِلَى
الْغَرَضِ مِنَ التَّنْظِيفِ ، وَلَا يُبْطِلُهُ حَدَثٌ وَلَا جَنَابَةٌ .

وَيُنْدَبُ لِمَنْ عَجَزَ عَنْهُ التَّيَمُّمُ بَنِيَّةَ الْغُسْلِ بَدَلًا عَنْهُ ؛ إِحْرَازًا لِفَضِيلَةِ الْعِبَادَةِ وَإِنْ فَاتَ قَصْدُ النِّظَافَةِ
كَسَائِرِ الْأَعْسَالِ الْمَسْنُونَةِ .

(وَ) يُسَنُّ (التَّبَكُّيرُ) إِلَى الْمَصْلَى ؛ لِإِخْذِهَا مَجَالِسُهُمْ وَيَنْتَظِرُوا الصَّلَاةَ ؛ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ :
« مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى .. فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ
الثَّانِيَةِ .. فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ .. فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَفْرَنَ ، وَمَنْ رَاحَ فِي
السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ .. فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ .. فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً » .

وَفِي رَوَايَةٍ صَحِيحَةٍ : « وَفِي الرَّابِعَةِ دَجَاجَةٌ ، وَفِي الْخَامِسَةِ عُصْفُورًا ، وَفِي السَّادِسَةِ بَيْضَةً » .
وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى صَحِيحَةٍ أَيْضًا : « وَفِي الرَّابِعَةِ بَطَّةٌ ، وَفِي الْخَامِسَةِ دَجَاجَةٌ ، وَفِي السَّادِسَةِ
بَيْضَةً » .

وَإِنَّمَا يُنْدَبُ الْبَكُورُ (لِغَيْرِ الْإِمَامِ) أَمَّا الْإِمَامُ .. فَيُنْدَبُ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى وَقْتِ الْخُطْبَةِ ؛ لِلتَّبَاعِ .
وَالسَّاعَاتُ الْمَذْكُورَةُ (مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ) وَالْمَرَادُ بِهَا سَاعَاتُ النَّهَارِ الْفَلَكيَّةِ ، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ

وَلُبْسُ أَلْبِيضٍ ، وَالتَّنْظِيفُ ، وَالتَّلَطُّيْتُ ، وَالْمَشْيُ بِالسَّكِينَةِ ،

سَاعَةً زَمَانِيَّةً ، صَيْفًا أَوْ شِتَاءً ، وَالْعَبْرَةُ بِخَمْسِ سَاعَاتٍ مِنْهَا أَوْ سِتٍّ ، طَالَ الزَّمَانُ أَوْ قَصُرَ ، وَيُؤَيِّدُهُ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ ؛ وَهُوَ : « يَوْمُ الْجُمُعَةِ ثِنْتَا عَشْرَةَ سَاعَةً » إِذْ مَقْتَضَاهُ أَنْ يَوْمَهَا لَا يَخْتَلِفُ ، فَلْتَحْمِلِ السَّاعَةُ عَلَى مِقْدَارِ سُدُسٍ مَا بَيْنَ الْفَجْرِ وَالزَّوَالِ ، لَكِنَّ بَدَنَةً مَنْ جَاءَ أَوَّلَ السَّاعَةِ أَكْمَلَ مِنْ بَدَنَةٍ مَنْ جَاءَ آخِرَهَا ، وَبَدَنَةُ الْمُتَوَسِّطِ مُتَوَسِّطَةٌ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي بَقِيَّةِ السَّاعَاتِ ، هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ مِنْ أَضْطِرَابٍ طَوِيلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ .

(وَلُبْسُ) الثِّيَابِ (أَلْبِيضٍ) وَالْأَعْلَى مِنْهَا آكُدُ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْبُسُوفُ مِنْ ثِيَابِكُمْ أَلْبِيضٌ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ » .

وَمَا صُبَّغَ غَزْلُهُ قَبْلَ النَّسِجِ أَوْلَى مِمَّا صُبَّغَ بَعْدَهُ ، بَلْ يُكْرَهُ لِبْسُ الْمَصْبُوغِ بَعْدَهُ ، وَلَمْ يَلْبَسْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَبَسَ الْأَوَّلَ ، وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَزِيدَ فِي حُسْنِ الْهَيْئَةِ وَالْعِمَّةِ وَالْإِرْتِدَاءِ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(وَالتَّنْظِيفُ) بِحَلْقِ الْعَانَةِ ، وَنَفِّهِ الْأَبْطِ ، وَقَصِّ الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَبِالسَّوَالِكِ ، وَإِزَالَةِ الْأَوْسَاخِ وَالرَّوَائِحِ الْكَرِيهَةِ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(وَالتَّلَطُّيْتُ) وَأَفْضَلُهُ - وَهُوَ الْمَسْكُ - آكُدُ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَلَبَسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَمَسَّ مِنْ طَيِّبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ ، ثُمَّ أَتَى فَلَمْ يَتَخَطَّ أَعْنَاقَ النَّاسِ ، ثُمَّ صَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ ، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ صَلَاتِهِ . . . كَانَ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا » .

(وَالْمَشْيُ بِالسَّكِينَةِ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْتَسَلَ ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ ، وَمَشَى وَلَمْ يَزْكَبْ ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ وَأَسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ . . . كَانَ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ عَمَلٌ سَنَةٍ ؛ أَجْرُ صِيَامِهَا وَقِيَامِهَا » .

وَمَعْنَى (غَسَلَ) قِيلَ : جَامَعَ حَلِيلَتَهُ فَأَلْجَأَهَا إِلَى الْغُسْلِ ؛ إِذْ يُسْنَى لَهُ الْجَمَاعُ قَبْلَ ذَهَابِهِ ، لِیَأْمَنَ أَنْ يَرَى فِي طَرِيقِهِ مَا يَشْغَلُ قَلْبَهُ ، وَالْأَوَّلَى فِيهِ أَنْ مَعْنَاهُ : أَنَّهُ غَسَلَ ثِيَابَهُ وَرَأْسَهُ ثُمَّ اغْتَسَلَ ؛ لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ .

وَبَكَرَ - بِالتَّخْفِيفِ - : خَرَجَ مِنْ بَابِ بَيْتِهِ بَاكِرًا ، وَبِالتَّشْدِيدِ : أَتَى بِالصَّلَاةِ أَوَّلَ وَقْتِهَا .

وَالْإِشْتَغَالُ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ فِي طَرِيقِهِ وَفِي الْمَسْجِدِ ، وَالْإِنْصَاتُ فِي الْخُطْبَةِ بِتَرْكِ الْكَلَامِ
وَالذِّكْرُ لِلسَّمْعِ ، وَبِتَرْكِ الْكَلَامِ دُونَ الذِّكْرِ لِغَيْرِهِ . وَيُكْرَهُ الْإِخْتِيَاءُ فِيهَا ، وَسَلَامُ
الدَّاحِلِ ، لَكِنْ تَجِبُ إِجَابَتُهُ

وَأُبْتَكِرَ ؛ أَيِ : أَدْرَكَ أَوَّلَ الْخُطْبَةِ ، وَمَحَلُّ نَدْبٍ مَا ذُكِرَ : إِذَا لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ ، وَإِلَّا . . . وَجِبَ إِنْ
لَمْ يُدْرِكِ الْجُمُعَةَ إِلَّا بِهِ ، وَيُكْرَهُ عِنْدَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ الْعُدُوُّ إِلَيْهَا كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ .

(وَالْإِشْتَغَالُ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ فِي طَرِيقِهِ وَفِي الْمَسْجِدِ) لِيَحُوزَ فَضِيلَةَ ذَلِكَ ، (وَالْإِنْصَاتُ فِي
الْخُطْبَةِ) لِيَحْصَلَ الْإِصْغَاءُ إِلَيْهَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ ﴾ أَيِ : الْخُطْبَةُ ﴿ فَاسْتَمِعُوا لَهُمْ
وَأَنْصِتُوا ﴾ .

وَأِنَّمَا يَحْصُلُ (بِتَرْكِ الْكَلَامِ وَالذِّكْرِ) بِالنِّسْبَةِ (لِلسَّمْعِ ، وَبِتَرْكِ الْكَلَامِ دُونَ الذِّكْرِ لِغَيْرِهِ) أَيِ :
لِغَيْرِ السَّمْعِ ؛ إِذَا أَوَّلَى لَهُ أَنْ يَشْتَغَلَ بِالثَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ .

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ نَدْبَ الْإِنْصَاتِ لَا يَخْتَصُّ بِالْأَرْبَعِينَ ، بَلْ سَائِرُ الْحَاضِرِينَ فِيهِ سَوَاءً ، أَمَّا
الْكَلَامُ . . فَمَكْرُوهٌ ؛ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ : « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ : أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ . . فَقَدْ
لَغَوْتَ » .

وَأِنَّمَا لَمْ يَحْرُمَ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُنْكَرْ عَلَى مَنْ كَلَّمَهُ وَهُوَ يَخْطُبُ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ
وَجُوبَ الشُّكُوتِ .

وَالْأَمْرُ فِي آيَةِ اللَّذِّبِ ، وَمَعْنَى (لَغَوْتَ) : تَرَكْتَ الْأَدَبَ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدَلَةِ .

وَلَا يُكْرَهُ الْكَلَامُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَبَعْدَهَا وَبَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ ، وَلَا كَلَامُ الدَّاحِلِ إِلَّا إِنْ اتَّخَذَ لَهُ مَكَانًا
وَأَسْتَقَرَّ فِيهِ .

(وَيُكْرَهُ الْإِخْتِيَاءُ) لِلْحَاضِرِينَ مَا دَامَ الْخُطِيبُ (فِيهَا) أَيِ : الْخُطْبَةُ ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ ،
وَلِأَنَّهُ يَجْلِبُ النَّوْمُ .

(وَ) كَرِهَ (سَلَامُ الدَّاحِلِ) عَلَى الْحَاضِرِينَ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ مَشْغُولُونَ بِمَا
هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ ، (لَكِنْ تَجِبُ إِجَابَتُهُ) لِأَنَّ عَدَمَ مَشْرُوعِيَّتِهِ لِعَارِضٍ لَا لِذَاتِهِ ، بِخِلَافِهِ عَلَى نَحْوِ قَاضِي
الْحَاجَةِ .

وَيُسْتَحَبُّ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ ، وَيُسْنُ قِرَاءَةُ (الْكُھَفِ) يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا ، وَإِكْثَارُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِمَا ، وَالِدُعَاءُ فِي يَوْمِهَا ، وَسَاعَةُ الْإِجَابَةِ فِيمَا بَيْنَ جُلُوسِ الْإِمَامِ لِلخُطْبَةِ وَسَلَامِهِ . وَيُكْرَهُ التَّخْطِي ،

(وَيُسْتَحَبُّ) لِكُلِّ مِنَ الْحَاضِرِينَ (تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ) إِذَا حَمِدَ اللَّهُ ، بَأَنْ يَقُولَ لَهُ : (رَحِمَكَ اللَّهُ) لِعُمُومِ أَدْلَتِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُكْرَهُ كَسَائِرُ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ سَبِيَهُ قَهْرِيٌّ ^(١) .

وَلَوْ عَرَضَ مَهْمٌ نَاجِزٌ كَتَعْلِيمِ خَيْرٍ وَنَهْيٍ عَنِ مَنَكِرٍ وَإِنذَارِ مَهْلِكٍ . . لَمْ يُكْرَهُ الْكَلَامُ ، بَلْ قَدْ يَجِبُ .

وَمَرَّ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى أَحَدِ الْحَاضِرِينَ بَعْدَ صَعُودِ الْخُطِيبِ الْمُنْبَرِ وَجُلُوسِهِ الْأَشْتَغَالُ بِالصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ .

(وَيُسْنُ قِرَاءَةُ « الْكُھَفِ ») وَإِكْثَارُهَا (يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَرَأَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ . . أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ » .

وورد : « مَنْ قَرَأَهَا لَيْلَتَهَا . . أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّيْلِ الْعَتِيقِ » .

وقراءتها نهاراً أكْدُ ، وَالْأَوَّلَى مِنْهُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ؛ مِبَادَرَةً بِالْعِبَادَةِ مَا أَمَكَنَ .

(وَإِكْثَارُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِمَا) أَيُ : فِي يَوْمِهَا وَلَيْلَتِهَا ؛ لِلْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الشَّهِيرَةِ فِي ذَلِكَ ، (وَالِدُعَاءُ فِي يَوْمِهَا) لِيُصَادَفَ سَاعَةُ الْإِجَابَةِ ؛ فَإِنَّهَا فِيهِ كَمَا ثَبَتَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ ، لَكِنَّهَا مُتَعَارِضَةٌ فِي وَقْتِهَا .

(وَسَاعَةُ الْإِجَابَةِ) أَرْجَاهَا أَنَّهَا (فِيمَا بَيْنَ جُلُوسِ الْإِمَامِ لِلخُطْبَةِ وَسَلَامِهِ) كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَالْمُرَادُ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْوَقْتِ ، لَا أَنَّهَا مُسْتَغْرَقَةٌ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا لِحِظَةٍ لَطِيفَةٍ ، وَخَيْرُ : « التَّمِسُّوْهَا آخِرَ سَاعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ » . . قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : يَحْتَمَلُ أَنَّهَا مُتَنَقِّلَةٌ تَكُونُ يَوْمًا فِي وَقْتٍ وَيَوْمًا فِي آخَرَ ، كَمَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ .

(وَيُكْرَهُ) تَنْزِيْهًا ، وَقِيلَ : تَحْرِيمًا - وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ - وَهُوَ الْمُخْتَارُ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ ؛ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ (التَّخْطِي) لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيذَاءِ .

(١) كذا في (ج) بزيادة : (ومقتضى هذا : أنه لو استجلبه بإدخال نحو عود في أنفه . . لم يُسَمِّتْ) .

وَلَا يُكْرَهُ لِإِمَامٍ ، وَمَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ فُرْجَةٌ ، وَالْمُعَظَّمُ إِذَا أَلْفَ مَوْضِعًا . وَيَحْرُمُ التَّشَاغُلُ بَعْدَ
الْأَذَانِ الثَّانِي ، وَيُكْرَهُ بَعْدَ الزَّوَالِ

(وَلَا يُكْرَهُ لِإِمَامٍ) لَا يَبْلُغُ الْمَنْبِرَ أَوْ الْمَحْرَابَ إِلَّا بِهِ ؛ لِاضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ وَجَدَ طَرِيقًا
يَبْلُغُ بِهَا بِدُونِهِ . . كُرْهٌ لَهُ .

(وَ) لَا (مَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ فُرْجَةٌ) وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهَا صَفٌّ أَوْ صَفَّانِ ؛ لِتَقْصِيرِ الْقَوْمِ بِإِخْلَائِهَا ، لَكِنْ يُسْنُّ
لَهُ إِنْ وَجَدَ غَيْرَهَا أَلَّا يَتَخَطَّى ، فَإِنْ زَادَ فِي التَّخْطِي عَلَى صَفَّيْنِ وَرَجَا أَنْ يَتَقَدَّمُوا إِلَيْهَا إِذَا أُقِيمَتِ
الصَّلَاةُ . . كُرْهٌ ؛ لِكَثْرَةِ الْأَذَى .

(وَ) لَا (الْمُعَظَّمُ) لِعِلْمِهِ أَوْ صِلَاحِ (إِذَا أَلْفَ مَوْضِعًا) مِنَ الْمَسْجِدِ ، عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ ؛ لِأَنَّ
النُّفُوسَ تَسْمَحُ بِتَخَطُّيهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَالَّذِي يَتَّجُهُ : الْكَرَاهَةُ لَهُ كَغَيْرِهِ ، بَلْ تَأْخِيرُهُ الْحَضُورَ إِلَى
الزَّحْمَةِ غَايَةٌ فِي التَّقْصِيرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يُسَامَحْ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يُقِيمَ أَحَدًا لِيَجْلِسَ
مَكَانَهُ ، بَلْ يَقُولُ : (تَفَسَّحُوا أَوْ تَوَسَّعُوا) لِلْأَمْرِ بِهِ ، فَإِنْ قَامَ الْجَالِسُ بِاخْتِيَارِهِ وَأَجْلَسَ غَيْرَهُ . . فَلَا
كَرَاهَةَ عَلَى الْغَيْرِ .

نَعَمْ ؛ يُكْرَهُ لِلْجَالِسِ ذَلِكَ إِنْ أَنتَقَلَ إِلَى مَكَانٍ أَبْعَدَ ؛ لِكَرَاهَةِ الْإِثَارِ بِالْقُرْبِ .

(وَيَحْرُمُ) عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ (التَّشَاغُلُ) عَنْهَا بَيْعٌ أَوْ غَيْرُهُ ، (بَعْدَ) الشَّرْعِ فِي (الْأَذَانِ
الثَّانِي) بَيْنَ يَدَيْ الْخُطْبِ ؛ لِلآيَةِ آخِرِ (الْجُمُعَةِ) ، وَقِيَاسِ بِالْبَيْعِ فِيهَا كُلِّ شَاغِلٍ ؛ أَيِ : مِنْ شَأْنِهِ
ذَلِكَ .

وَلَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ وَإِنْ حَرَّمَ ؛ لِأَنَّهُ لِمَعْنَى خَارِجٍ .

وَلَوْ تَبَاعَ اثْنَانِ ، أَحَدُهُمَا تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ . . أَيْمًا ، كَمَا لَوْ لَعَبَ شَافِعِي الشَّطْرَنْجَ مَعَ حَنْفِيٍّ .

نَعَمْ ؛ لَهُ نَحْوُ شَرَاءٍ مَا يَحْتَاجُهُ كَمَا طَهَّرَهُ ، وَنَحْوُ أَلْبَيْعٍ وَهُوَ سَائِرُ إِلَيْهَا ، وَفِي الْمَسْجِدِ .

(وَيُكْرَهُ) التَّشَاغُلُ بِذَلِكَ (بَعْدَ الزَّوَالِ) وَقَبْلَ الْأَذَانِ السَّابِقِ لِدُخُولِ وَقْتِ الْوُجُوبِ .

نَعَمْ ؛ لَا كَرَاهَةَ فِي نَحْوِ مَكَّةَ مِمَّا يَفْحَشُ فِيهِ التَّأْخِيرُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ .

وَمَرَّ أَنْ بَعِيدَ الدَّارِ يَلْزُمُهُ السَّعْيُ - وَلَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ - فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّشَاغُلُ بِذَلِكَ مِنْ وَقْتِ وَجُوبِ
السَّعْيِ وَلَوْ قَبْلَ الْوَقْتِ .

وَلَا تُدْرِكُ الْجُمُعَةُ إِلَّا بِرَكْعَةٍ ، فَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ . . نَوَاهَا جُمُعَةٌ وَصَلَاهَا ظُهْرًا . وَإِذَا أَحْدَثَ الْإِمَامُ فِي الْجُمُعَةِ

(وَلَا تُدْرِكُ الْجُمُعَةُ إِلَّا بِرَكْعَةٍ) لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْجَمَاعَةُ وَكَوْنُهُمْ أَرْبَعِينَ فِي جَمِيعِ الرَّكْعَةِ الْأُولَى .

فلو أدرك المسبوق ركوع الثانية واستمر معه إلى أن يُسَلِّمَ . . أتى بركعة بعد سلام الإمام جهراً ، وتمت جُمُعته .

ولو شك مُدْرِكُ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ هل سجد معه [أم لا] ؟ . . سجد وأتمها جُمُعَةً ، أو بعد سلامه . . أتمها ظُهْرًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً مَعَهُ .

فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِرَكْعَتِهِ الثَّانِيَةِ وَعَلِمَ فِي تَشْهُدِهِ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الثَّانِيَةِ . . سجدَها ، ثُمَّ تَشْهَدُ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ ، وَهُوَ مُدْرِكٌ لِلْجُمُعَةِ .

وإن عَلِمَهَا مِنَ الْأُولَى أَوْ شَكَّ . . فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ ، وَحَصَلَتْ لَهُ رَكْعَةٌ مِنَ الظُّهْرِ .

(فَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ . . نَوَاهَا جُمُعَةٌ) وَجَوَاباً وَإِنْ كَانَتْ الظُّهْرُ هِيَ اللَّازِمَةُ لَهُ مُوَافَقَةً لِلْإِمَامِ ، وَلَأنَّ الْيَأْسَ مِنْهَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالسَّلَامِ ، (وَصَلَاهَا ظُهْرًا) لِعَدَمِ إِدْرَاكِ رَكْعَةٍ مَعَ الْإِمَامِ .

(وَإِذَا أَحْدَثَ الْإِمَامُ) أَوْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِغَيْرِ الْحَدَثِ (فِي الْجُمُعَةِ) . . اسْتَخْلَفَ هُوَ أَوْ أَحَدُ الْمَأْمُومِينَ وَجَوَاباً إِنْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى لِيُدْرِكُوا الْجُمُعَةَ ، وَنَدْباً إِنْ بَطَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ لِيُسْتَوْفَى جَمَاعَةً ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الِاسْتِخْلَافُ فِيهَا ؛ لِإِدْرَاكِهِمْ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً ، وَإِذَا اسْتَخْلَفَ فِيهَا . . جَازَ لَهُمُ الْمُتَابَعَةُ وَالْإِنْفِرَادُ .

وَيُشْتَرَطُ فِي خَلِيفَةِ الْجُمُعَةِ أَنْ يَكُونَ مَأْمُوماً - وَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْخُطْبَةُ وَلَا الرَّكْعَةُ الْأُولَى - ثُمَّ الْخَلِيفَةُ فِي الْأُولَى يُنْمُ الْجُمُعَةُ ، وَكَذَا خَلِيفَةُ الثَّانِيَةِ إِنْ أَقْتَدَى فِي الْأُولَى ثُمَّ أَحْدَثَ الْإِمَامُ فِي الثَّانِيَةِ فَاسْتَخْلَفَهُ .

بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقْتَدَى فِي الثَّانِيَةِ^(١) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً خَلْفَ إِمَامٍ يَكُونُ تَابِعاً لَهُ فِي إِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنَّمَا أَدْرَكَهَا وَهُوَ خَلِيفَةٌ .

(١) في هامش (ب) : (أي : بخلاف ما لو اقتدى الخليفة بالإمام في الركعة الثانية ثم أحدث الإمام فيها . . فلا يتم الجمعة ، بل لنفسه ظهراً والمأمومون جمعة ؛ لأن الخليفة ما حصل الجمعة في هذه المتابعة ، وإنما حصل الخلافة) .

أَوْ فِي غَيْرِهَا . . اسْتَخْلَفَ مَأْمُوماً مُوَافِقاً لِصَلَاتِهِ ، وَيُرَاعِي الْمَسْبُوقُ نَظْمَ إِمَامِهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ تَجْدِيدُ نِيَّةِ الْقُدْوَةِ .

نَعَمْ ؛ إِذَا أَدْرَكَ الْمَسْبُوقُ الثَّانِيَةَ خَلْفَهُ . . أَتَمَّهَا جُمُعَةً ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى رَكْعَةً خَلْفَ مَنْ يُرَاعِي نَظْمَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ .

أَمَّا غَيْرُ الْمَأْمُومِ . . فَلَا يَجُوزُ اسْتَخْلَافُهُ فِي الْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبَّهُ إِِنْشَاءَ جُمُعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى ، وَهُوَ مَمْتَنِعٌ .

(أَوْ) بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ (فِي غَيْرِهَا) مِنْ سَائِرِ الْفُرُوضِ وَالنَّوَافِلِ (. . اسْتَخْلَفَ) نَدْباً مُطْلَقاً الْإِمَامُ أَوْ غَيْرُهُ (مَأْمُوماً) أَوْ غَيْرُهُ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ (مُوَافِقاً لِصَلَاتِهِ) أَيِ : الْإِمَامِ ؛ لِيَمْشِيَ عَلَى نَظْمِهَا ، كَأَنْ يَسْتَخْلَفَهُ فِي أُولَى الرُّبَاعِيَّةِ أَوْ ثَالِثَتِهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَخْلَفَهُ فِي ثَانِيَتِهَا أَوْ رَابِعَتِهَا ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْقِيَامِ وَهُمْ إِلَى الْجُلُوسِ .

(وَيُرَاعِي) الْخَلِيفَةُ (الْمَسْبُوقُ نَظْمَ) صَلَاةِ (إِمَامِهِ) لِأَنَّهُ أَلْزَمُهُ بِقِيَامِهِ مَقَامَهُ ، (وَ) مِنْ ثَمَّ (لَا يَلْزَمُهُمْ) أَيِ : الْمَأْمُومِينَ (تَجْدِيدُ نِيَّةِ الْقُدْوَةِ) بِهِ .

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

إِذَا أَلْتَحَمَ الْقِتَالُ الْمُبَاحُ ، أَوْ هَرَبَ هَرَبًا مُبَاحًا ؛ مِنْ حَبْسٍ ، وَعَدُوٍّ ، وَسَبْعٍ ، أَوْ ذَبَّ عَنْ مَالِهِ . . عُدِرَ فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ ، وَكَثْرَةِ الْأَفْعَالِ وَالرُّكُوبِ ، وَالْإِيْمَاءِ بِالرُّكُوعِ . .

(بَابُ) كَيْفِيَّةِ (صَلَاةِ الْخَوْفِ)

مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَحْتَمِلُ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَهُ مَا لَا يُحْتَمَلُ فِيهَا عِنْدَ غَيْرِهِ ، وَيَتَبَعُهُ بَيَانُ حُكْمِ اللَّبَاسِ ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الْأَحَادِيثِ عَلَى سِتَّةِ عَشَرَ نَوْعًا ، اخْتَارَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهَا أَنْوَاعًا أَرْبَعَةً ، ذَكَرَ الْمَصْنُفُ مِنْهَا وَاحِدًا ؛ لِكَثْرَةِ وَقْعِهِ ، فَقَالَ :

(إِذَا أَلْتَحَمَ الْقِتَالُ الْمُبَاحُ) وَلَوْ مَعَ بَاغٍ أَوْ صَائِلٍ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَتِمَّ كُنُوفًا مِنْ تَرْكِهِ ، أَوْ أَشْتَدَّ الْخَوْفُ وَلَمْ يَأْمَنُوا أَنْ يُدْرِكَهُمُ الْعَدُوُّ لَوْ وَلَّوْا أَوْ انْقَسَمُوا ، (أَوْ هَرَبَ هَرَبًا مُبَاحًا مِنْ حَبْسٍ) بِغَيْرِ حَقٍّ ، (وَعَدُوٍّ) زَادَ عَلَى الضَّعْفِ (وَسَبْعٍ) وَسَيَّلَ لَمْ يَجِدْ مَعْدِلًا عَنْهُ ، وَغَرِيمٌ لَا يُصَدِّقُهُ فِي دَعْوَى إِعْسَارِهِ وَلَا بَيِّنَةً مَعَهُ ، أَوْ مِنْ قَاصِدٍ نَفْسَهُ أَوْ مَالَهُ أَوْ حَرِيمَهُ ، أَوْ مِنْ مُقْتَصِّ رُجِيٍّ بِهَرَبِهِ مِنْهُ سَكُونُ غَضَبِهِ حَتَّى يَفْقُو عَنْهُ ، (أَوْ ذَبَّ) ظَالِمًا (عَنْ) نَحْوِ (مَالِهِ) أَوْ حَرِيمِهِ أَوْ مَالِ الْغَيْرِ أَوْ حَرِيمِهِ . . فِي كُلِّ هَذِهِ الصُّوَرِ لَا يُبَاحُ إِخْرَاجُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْعِهَا ، بَلْ يُصَلِّي كَيْفَ أَمَكَنَ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ .

و(عُدِرَ) حِينَئِذٍ (فِي تَرْكِ الْقِبْلَةِ) عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْاِسْتِقْبَالِ بِسَبَبِ الْعَدُوِّ وَنَحْوِهِ ، سِوَاءِ الرَّاكِبِ وَالْمَاشِي ، وَحَالَةِ التَّحَرُّمِ وَغَيْرِهَا لِلضَّرُورَةِ .

وَيُعَدَّرُ حِينَئِذٍ أَيْضًا فِي اِسْتِدْبَارِ الْإِمَامِ وَالتَّقَدُّمِ عَلَيْهِ لِلضَّرُورَةِ ، (وَ) فِي (كَثْرَةِ الْأَفْعَالِ) الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ؛ كَالطَّعْنَاتِ وَالضَّرْبَاتِ اَلْمَتَوَالِيَةِ ، وَالْعَدُوِّ وَالْإِعْدَاءِ .

(وَ) فِي (الرُّكُوبِ) الَّذِي أَحْتَاجُ إِلَيْهِ اِبْتِدَاءً ، وَفِي الْأَثْنَاءِ كَذَلِكَ ؛ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ .

وَلَوْ أَمِنَ وَهُوَ رَاكِبٌ . . نَزَلَ فَوْرًا وَجُوبًا ، وَبُنِيَ إِنْ لَمْ يَسْتَدْبِرِ الْقِبْلَةَ ، وَإِلَّا . . اِسْتَأْنَفَ .

(وَ) فِي (اَلْإِيْمَاءِ بِالرُّكُوعِ) وَالسُّجُودِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُمَا لِلضَّرُورَةِ .

وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ ، وَلَا يُعْذَرُ فِي الصَّيَاحِ .

فَضَائِلُ

يَحْرُمُ الْحَرِيرُ وَالْقَزُّ لِلذَّكَرِ الْبَالِغِ

(و) يجبُ أَنْ يَكُونَ (السُّجُودُ أَخْفَضَ) لِيَتَمَيَّزَ عَنِ الرُّكُوعِ .
وفي حَمْلِ السِّلَاحِ الْمَلَطَّخِ بِنَجَسٍ لَا يُعْفَى عَنْهُ إِذَا أَحْتَاجَ إِلَى إِسْكَاهِهِ وَإِنْ لَمْ يَضْطَرَّ إِلَيْهِ ، لَكِنْ
يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِي هَذِهِ الْأَخِيرَةِ ؛ لِئَدْرَةِ عُدْرِهِ .
(وَلَا يُعْذَرُ فِي الصَّيَاحِ) بَلْ تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ ؛ إِذَا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ ، بَلِ السُّكُوتُ أَهْيَبُ . وَلَا يُعْذَرُ
أَيْضًا فِي النَّطْقِ بِالصَّيَاحِ ، كَمَا عَلِمَ فِي « الْأُمِّ » .
وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ جَمِيعُ مَا ذُكِرَ عَلَى الْعَاصِي بِنَحْوِ قِتَالِهِ - كِبْغَاةٍ وَقَطَّاعٍ طَرِيقٍ - أَوْ هَرَبِهِ
كَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ الْعَدُوَّ عَلَى ضِعْفِنَا ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ لَا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي .
وَلَا يُبَاحُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا لَطَالِبٍ عَدُوٌّ خَافَ^(١) فَوْتَهُ لَوْ صَلَّى مُتِمِّكًا ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ إِنَّمَا
وَرَدَتْ فِي خَوْفِ فَوْتٍ مَا هُوَ حَاصِلٌ ، وَهِيَ لَا تَتَجَاوَزُ مَحَلَّهَا ، وَهَذَا مُحْصَلٌ .
نَعَمْ ؛ إِنْ خَشِيَ كَرَّتَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ كَمِينًا ، أَوْ انْقِطَاعَهُ عَنْ رُفْقَتِهِ . . جَازَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ خَائِفٌ .
وَمَنْ خَافَ فَوْتَ الْقَوِّفِ بِعَرَفَةٍ لَوْ صَلَّى مُتِمِّكًا . . وَجِبَ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ الْقَوِّفِ وَتَرْكُ الصَّلَاةِ فِي
وَقْتِهَا ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ الْحَجِّ صَعِبٌ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ .

(فَضَائِلُ)

فِي اللَّبَاسِ

(يَحْرُمُ الْحَرِيرُ وَالْقَزُّ) وَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ ، لَكِنَّهُ أَدُونُ (لِلذَّكَرِ) وَالْخَتَنِ (الْبَالِغِ) الْعَاقِلِ - أَيِ :

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَلَا يَصِلُهَا طَالِبٌ لِعَدُوٍّ مِنْهُمْ مِنْهُ خَافَ فَوْتَ الْعَدُوِّ لَوْ صَلَّى مُتِمِّكًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخَفْ فَوْتَ
مَا هُوَ حَاصِلٌ ، بَلْ هُوَ مُحْصَلٌ ، وَالرُّخْصَةُ لَا تَتَجَاوَزُ مَحَلَّهَا إِلَّا إِنْ خَشِيَ كَرَّتَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ كَمِينًا ، أَوْ انْقِطَاعَهُ
عَنْ رُفْقَتِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجُرْجَانِيُّ . . فَلَهُ أَنْ يَصِلَهَا ؛ لِأَنَّهُ خَائِفٌ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ : أَنَّهُ لَوْ خُطِفَ [شَخْصٌ]
عِمَامَتُهُ ، أَوْ مَدَاسُهُ مَثَلًا ، وَضُرِبَ وَأَمَكَنَ تَحْصِيلُهُ أَنْ لَهُ هَذِهِ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّهُ خَافَ فَوْتَ مَا هُوَ حَاصِلٌ عِنْدَهُ ،
وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ خَافَ فَوْتَ الْوَقْتِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ ، وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَكَمَا تَجُوزُ صَلَاةُ شِدَّةِ
الْخَوْفِ . . كَذَلِكَ تَجُوزُ أَيْضًا صَلَاةُ الْخَوْفِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى ، وَبِهِ صَرَّحَ الْجُرْجَانِيُّ ، فَيَصِلِي بِطَائِفَةٍ وَتَشْتَغِلُ
طَائِفَةٌ بَرْدَ السَّيْلِ ، وَإِطْفَاءَ الْحَرِيقِ ، وَدَفْعَ السَّبْعِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . « خُطِيبٌ » رَحِمَهُ اللَّهُ [٤٥٦/١]) .

إِلَّا لِضُرُورَةٍ أَوْ حَاجَةٍ ؛ كَجَرَبٍ وَجَكَّةٍ وَقَمَلٍ . وَيَحِلُّ الْمُرْكَبُ مِنْ حَرِيرٍ وَغَيْرِهِ إِنْ
أَسْتَوِيََا فِي الْوِزْنِ ، وَالْبَاسُ الصَّبِيُّ الْحَرِيرَ وَحُلِيَّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ،

عليه - بسائر وجوه الاستعمالات كاللَّسُّرِ والتَّدْنِرِ ؛ لِمَا صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ
لُبْسِهِ ، وَعَنِ الْجُلُوسِ عَلَيْهِ ، وَقِيسَ بِهِمَا سَائِرُ وجوه الاستعمالات ؛ وَلِأَنَّ فِيهِ - مَعَ مَعْنَى الْخِيَلَاءِ -
أَنَّهُ يُورَثُ رِفَاحِيَّةً وَزِينَةً وَإِبْدَاءَ زِيٍّ يَلِيقُ بِالنِّسَاءِ دُونَ شَهَامَةِ الرِّجَالِ .

(إِلَّا لِضُرُورَةٍ أَوْ حَاجَةٍ ؛ كَجَرَبٍ وَجَكَّةٍ) إِنْ آذَاهُ غَيْرُهُ ، وَدَفَعَ حَرًّا وَبَرْدًا شَدِيدَيْنِ ، (وَقَمَلٍ)
فِيحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ حَضَرًا وَسَفَرًا إِنْ كَانَ الْقَمَلُ لَا يَنْدَفِعُ بِدُونِهِ وَلَا بِأَسْهَلٍ مِنْهُ لِلْحَاجَةِ ،
وَلِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَرْخَصَ فِيهِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَلِلزُّبَيْرِ لِحِكَّةٍ كَانَتْ بِهِمَا) .

ويجوزُ - بَلْ يَجِبُ - لِبْسُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ لِيَسْتُرَ عَوْرَتَهُ وَلَوْ فِي الْخُلُوعِ ، وَلِلْمُحَارَبِ لِبْسُ دِيْبَاجٍ
لَا يَبْقَى غَيْرُهُ وَقَايَتُهُ ، وَكَذَا لِمَنْ فَاجَأَهُ قِتَالٌ بَغْتَةً فَلَمْ يُمَكِّنْهُ طَلَبُ غَيْرِ الْحَرِيرِ أَوْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ .

(وَيَحِلُّ الْمُرْكَبُ مِنْ حَرِيرٍ وَغَيْرِهِ إِنْ أَسْتَوِيََا فِي الْوِزْنِ) أَوْ كَانَ الْحَرِيرُ أَقْلَ ، سِوَاءُ زَادَ ظَهْرُ
الْحَرِيرِ أَوْ لَا ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يُسَمَّى حَرِيرًا ، وَالْأَصْلُ الْحِلُّ . بِخِلَافِ مَا أَكْثَرُهُ حَرِيرٌ فِي الْوِزْنِ ؛ لِأَنَّهُ
حِينَئِذٍ يُسَمَّى ثَوْبَ حَرِيرٍ ^(١) .

وَخَرَجَ بِـ (الذِّكْرِ) : الْمَرْأَةُ ، فِيحِلُّ لَهَا اسْتِعْمَالُهُ أَفْتَرَاشًا وَغَيْرَهُ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « حِلٌّ لِأَنَائِهِمْ » .

نَعَمْ ؛ يَحْرُمُ عَلَيْهَا تَزْيِينُ الْجُدْرَانِ بِهِ ، وَتَعْلِيقُ السُّتُورِ عَلَى الْأَبْوَابِ وَنَحْوِهَا .
وَخَرَجَ بِـ (الْبَالِغِ) : الصَّبِيِّ ، وَبِـ (الْعَاقِلِ) : الْمَجْنُونِ .

(وَ) مِنْ ثَمَّ حَلَّ (الْبَاسُ الصَّبِيُّ) وَلَوْ مُرَاهِقًا وَالْمَجْنُونِ (الْحَرِيرَ وَحُلِيَّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) فِي
يَوْمِ الْعِيدِ وَغَيْرِهِ ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمَا شَهَامَةٌ تُنَافِي خُنُوثَةَ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَكْلَفَيْنِ ، وَكَالْبَاسِ هُنَا أَيْضًا
سَائِرُ وجوه الاستعمالِ .

(١) فِي هَامِش (ج) : (مَسْأَلَةٌ : شَخْصٌ حَظَى ثَوْبَهُ بِحَرِيرٍ وَجَعَلَ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ الَّذِي إِذَا عُرِضَ عَلَى النَّارِ .
لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ ، هَلْ يَحِلُّ لِذَلِكَ الشَّخْصِ لِبْسُهُ ؟ أَجَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا يَحِلُّ لِذَلِكَ الشَّخْصِ لِبْسُهُ ،
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَانِي - كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْبَلْقِينِي وَغَيْرُهُ - : أَنَّ الثَّوبَ مَلْبُوسٌ ، وَالْمَلْبُوسُ مُتَصِلٌ بِالْبَدَنِ ، وَفِي
كَلَامِ الرَّافِعِيِّ مَا يُشِيرُ إِلَى الْفَرْقِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مِنْ « فِتَاوَى ابْنِ زِيَادٍ » رَحِمَهُ اللَّهُ [غَايَةُ تَلْخِيسِ الْمُرَادِ
(ص ١٠٤)] .

وَالْحَرِيرُ لِلْكَعْبَةِ ، وَتَطْرِيفٌ مُعْتَادٌ ، وَتَطْرِيزٌ وَتَرْقِيعٌ قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ ، وَحَشْوٌ ،
وَخِيَاطَةٌ بِهِ ، وَخَيْطُ سُبْحَةٍ ،
.....

(و) يَحِلُّ (الْحَرِيرُ لِلْكَعْبَةِ) أَي : لِسِتْرِهَا ، سِوَاءِ الدِّيَابِجِ وَغَيْرِهِ ؛ لِفِعْلِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ لَهُ ،
وَلَيْسَ مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ سَائِرُ الْمَسَاجِدِ .

وَيُكْرَهُ تَزِينُ مَشَاهِدِ الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ وَسَائِرِ أَلْبِيوتِ بِالثِّيَابِ ؛ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ ، وَيَحْرُمُ بِالْحَرِيرِ
وَالْمَصُورِ ، أَمَّا تَزِينُ الْكَعْبَةِ بِالذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ . . فحَرَامٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُمْ .

(و) يَحِلُّ لِلرَّجُلِ وَالْخَتْنَى (تَطْرِيفٌ مُعْتَادٌ) أَي : جَعْلُ طَرَفِ ثَوْبِهِ مَسْجُفًا بِالْحَرِيرِ بِقَدْرِ الْعَادَةِ
وَإِنْ جَاوَزَتْ أَرْبَعَ أَصَابِعَ ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ لَهُ جُبَّةٌ يَلْبِسُهَا لَهَا رَقْعَةٌ فِي
طَوْقِهَا مِنْ دِيبَاجٍ ، وَفَرْجَاهَا مَكْفُوفَانِ بِالدِّيَابِجِ) ، وَأَنَّهُ : (كَانَ لَهُ جُبَّةٌ مَسْجُفَةٌ الطَّوْقِ وَالْكُمَيْنِ
وَالْفَرْجَيْنِ بِالدِّيَابِجِ) .

أَمَّا مَا جَاوَزَ الْعَادَةَ . . فَيَحْرُمُ .

(و) يَحِلُّ (تَطْرِيزٌ وَتَرْقِيعٌ قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ) مَضمُومَةٌ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا جَاوَزَهَا ؛ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ :
(نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لِبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعٍ أَوْ إِصْبَعَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثٍ ، أَوْ
أَرْبَعٍ) .

وَلَوْ تَعَدَّدَتْ مُحَالُهُمَا . . اشْتَرَطَ عَلَى الْأَوْجَهِ أَلَّا يَزِيدَ عَلَى طَرَاظَيْنِ ، كُلُّ طَرَاظٍ عَلَى كُمٍّ ، وَأَنَّ كُلَّ
طَرَاظٍ لَا يَزِيدُ عَلَى أَصْبَعَيْنِ ؛ لِيَكُونَ مَجْمُوعُهُمَا أَرْبَعَ أَصَابِعَ .

وَالتَّطْرِيزُ : جَعْلُ الطَّرَازِ - الَّذِي هُوَ حَرِيرٌ خَالِصٌ - مَرْكَبًا عَلَى الثَّوْبِ .

أَمَّا الْمَطْرُزُ بِالْإِبْرَةِ . . فَهُوَ كَالْمَنْسُوجِ عَلَى الْأَوْجِهِ ؛ فَإِنْ زَادَ الْحَرِيرُ عَلَى وَزَنِ الثَّوْبِ . . حَرُمَ ،
وَالْأَوَّلُ . . فَلَا .

(و) يَحِلُّ (حَشْوٌ) لِنَحْوِ مَخْدَةِ وَجْبَةٍ بِالْحَرِيرِ ، وَلِبْسُ ذَلِكَ الْمَحْشُوءِ وَاسْتِعْمَالُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ثَوْبًا
مَنْسُوجًا ، وَلَا يَعُدُّ صَاحِبُهُ لَابِسَ حَرِيرٍ ، وَبِهَذَا فَارَقَ حُرْمَةَ الْبَطَانَةِ .

(و) يَحِلُّ لِلرَّجُلِ وَغَيْرِهِ (خِيَاطَةٌ بِهِ) لذلِكَ ، (وَخَيْطُ سُبْحَةٍ) كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » ، وَلِيقَّةِ
الدَّوَاةِ^(١) لاسْتِثْنَائِهَا بِالْحَبْرِ ، قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ ، وَكَيْسُ الْمَصْحَفِ ، قَالَهُ الْفُورَانِيُّ ، وَكَيْسُ الدَّرَاهِمِ ،

(١) ليفة الدواة : هي الصوفة التي نجعل في الدواة ؛ ليلصق المداد بها .

وَالْجُلُوسُ عَلَيْهِ فَوْقَ حَائِلٍ . وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ الْمُرْعَفَرُ وَالْمُعْصَفَرُ . وَيُسْنُ التَّخْتُمُ بِالْفِضَّةِ لِلرَّجُلِ دُونَ مِثْقَالٍ فِي الْخِنْصِرِ ، وَالْيَمْنَى أَفْضَلُ

وَعِطَاءُ الْكُوزِ ، عَلَى مَا زَعَمَهُ الْإِسْنَوِيُّ ، وَخَلْعُ الْحَرِيرِ مِنَ الْمُلُوكِ ، عَلَى مَا نُقِلَ عَنِ الْمَاورِدِيِّ^(١) ، لَا كِتَابَةَ الصَّدَاقِ فِيهِ وَلَوْ لِلْمَرْأَةِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ^(٢) ، وَلَا اتِّخَاذُهُ بِلَا لِبْسٍ .

(وَ) حَلَّ لِمَنْ مَرَّ (الْجُلُوسُ عَلَيْهِ فَوْقَ حَائِلٍ) فُرَشَ عَلَيْهِ وَلَوْ خَفِيفاً مَهْلَهْلَ النَّسِجِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى فِي الْعُرْفِ مُسْتَعْمِلاً لَهُ .

(وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ) وَالْخِشْيُ (الْمُرْعَفَرُ وَالْمُعْصَفَرُ) كَمَا فِي « الرُّوضَةِ » وَغَيْرِهَا مِنْ تَصْوِيبِ الْبَيْهَقِيِّ وَأَطَالَ فِيهِ ، وَالْحَقَّ جَمَعَ الْمَوْرَسَ بِالْمُرْعَفَرِ ، لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ حِلُّهُ . وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَغَيْرِهِ اسْتِعْمَالُ جِلْدِ الْفَهْدِ وَالنَّمْرِ .

(وَيُسْنُ التَّخْتُمُ بِالْفِضَّةِ لِلرَّجُلِ) وَلَوْ لَغَيْرِ ذِي مَنْصَبٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ (دُونَ مِثْقَالٍ) فَإِنْ بَلَغَ مِثْقَالاً وَعَدَّهُ الْعُرْفُ إِسْرَافاً . حَرْمٌ ، وَإِلَّا . . . فَلَا عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَخَبَرٌ : « فَلَا تَبْلُغَهُ مِثْقَالاً » . . . ضَعِيفٌ وَإِنْ حَسَنَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ^(٣) .

وَيُسْنُ كَوْنُهُ (فِي الْخِنْصِرِ) الْيَمْنَى أَوْ الْيَسْرَى ؛ لِلاتِّبَاعِ ، (وَ) لَكِنَّ (الْيَمْنَى أَفْضَلُ) لِأَنَّ

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ » (٣ / ٣٠) : (وَقَوْلُ الْمَاورِدِيِّ بِحُلِّ لِبْسِ خَلْعِ الْمُلُوكِ يُحْمَلُ عَلَى مَنْ يَخْشَى الْفِتْنَةَ ، وَلَا يَدُلُّ لَهُ الْإِبَاسُ عَمْرَ حَذِيفَةٍ أَوْ سَرَاقَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سَوَارِي كَسْرِي وَتَاجِهِ ؛ لِأَنَّهُ لِبَاسُ الْمَعْجِزَةِ ، فَهُوَ ضَرُورَةٌ) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (وَأَفْتَى الْمَصْنِفُ - [أَيَ : النَّوَوِيُّ] - تَبَعاً لِجَمْعِ بَتَحْرِيمِ كِتَابَةِ الرَّجُلِ صَدَاقَ الْمَرْأَةِ فِي الْحَرِيرِ ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ ، قَالَ : وَلَا يَغْتَرُ بِكَثْرَةِ مَنْ يَرَاهُ وَلَا يَنْكُرُهُ ، وَاعْتَرَضَهُ الْإِسْنَوِيُّ ، وَقَالَ : الْمَتَجَهَّ خِلَافُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ لِلْمَرْأَةِ كَالْتَطْرِيزِ وَنَحْوِهِ ، وَبِهِ أَفْتَى الْبَارِزِيُّ تَبَعاً لِشَيْخِهِ الْفَخْرِ ابْنِ عَسَاكِرَ . قَالَ بَعْضُهُمْ : وَعَلَيْهِ قَضَاءُ الْأَمْصَارِ فِي الْأَعْصَارِ . وَأُجِيبَ : بِأَنَّ الْخِيَاطَةَ لَا اسْتِعْمَالَ فِيهَا بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ [تَحْرِيمُ] كِتَابَةِ الرَّجُلِ فِيهِ لِلْمَرَاثِلِ وَنَحْوِهَا ، وَسُئِلَ قَاضِي الْقَضَاءِ ابْنُ رَزِينَ عَنْ يَفْصَلُ الْكُلُونَاتِ وَالْأَقْبَاعِ الْحَرِيرِ وَيَشْتَرِي الْقِمَاشَ الْحَرِيرَ مَفْصَلاً وَبَيْعَهُ لِلرِّجَالِ ، فَقَالَ : يَأْتِمُ بِتَفْصِيلِهِ لَهُمْ وَبِخِيَاطَتِهِ وَبَيْعِهِ وَشِرَائِهِ ، كَمَا يَحْرُمُ صَوْغُ الذَّهَبِ لِلْبَسْمِ . قَالَ : وَكَذَا خَلْعُ الْحَرِيرِ يَحْرُمُ بَيْعُهُ ، وَالتَّجَارَةُ فِيهَا ، وَأَمَّا اتِّخَاذُ أَثْوَابِ الْحَرِيرِ لِلرَّجُلِ بِلَا لِبْسٍ . . فَأَفْتَى ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : بِأَنَّهُ حَرَامٌ ، لَكِنَّ إِثْمَهُ دُونَ إِثْمِ اللَّبْسِ . « خَطِيبٌ » . رَحِمَهُ اللَّهُ [٤٥٧ / ١]) .

(٣) قَارَنَ بِمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ » (٣ / ٢٧٧) قَائِلاً : (وَسَنَدُهُ حَسَنٌ ، وَإِنْ ضَعَفَهُ الْمَصْنِفُ [أَيَ : النَّوَوِيُّ] وَغَيْرُهُ ، وَلَمْ يَبَالُوا بِتَصْحِيحِ ابْنِ حَبَانَ لَهُ) .

وَيُكْرَهُ نَزُولُ الثَّوْبِ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَيَحْرُمُ لِلْحَيَلَاءِ ، وَيُكْرَهُ لُبْسُ الثِّيَابِ الْخَشِنَةِ لِغَيْرِ غَرَضٍ شَرْعِيٍّ

حديث لُبْسِهِ فِيهَا أَصَحُّ ، كَمَا قَالَه الْبَخَارِيُّ ، وَيُكْرَهُ لُبْسُهُ فِي غَيْرِ الْخَنْصِرِ ، وَقِيلَ : يَحْرُمُ وَأَعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ ، وَيَجُوزُ لُبْسُهُ فِيهِمَا مَعًا ، وَبِفَضْضٍ وَبِدُونِهِ ، وَجَعَلُهُ فِي بَاطِنِ الْكَفِّ أَفْضَلُ ، وَنَقَشُهُ وَلَوْ بِذِكْرٍ وَلَا يُكْرَهُ .

وَيُكْرَهُ تَنْزِيهًا لِلرَّجُلِ لُبْسُ فَوْقَ خَاتَمَيْنِ ، وَلِلْمَرْأَةِ لِبْسُ أَكْثَرَ مِنْ خُلْخَالَيْنِ .

وَيَجُوزُ التَّخْتُمُ بِنَحْوِ الْحَدِيدِ وَالنَّحَاسِ وَالرَّصَاصِ بِلا كَرَاهَةٍ ، وَخَبِرُ : « مَا لِي أَرَى عَلَيْكَ حِلْيَةً أَهْلِ النَّارِ ؟ » لِرَجُلٍ وَجَدَهُ لَا بِسَاءَ خَاتَمَ حَدِيدٍ . . ضَعِيفٌ ، لَكِنْ حَسَنَةً بَعْضُهُمْ ، فَالْأَوْلَى تَرْكُ ذَلِكَ .

وَالشُّتَةُ فِي الثَّوْبِ وَالْإِزَارِ لِلرَّجُلِ : أَنْ يَكُونَ إِلَى نِصْفِ السَّاقَيْنِ ، وَيَجُوزُ بِلا كَرَاهَةٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَفِي الْعَدْبَةِ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ ، وَفِي الْكُمِّ أَنْ يَكُونَ إِلَى الرُّسْغِ ؛ وَهُوَ الْمَفْصَلُ بَيْنَ الْكَفِّ وَالسَّاعِدِ .

(وَيُكْرَهُ نَزُولُ) ذَلِكَ عَمَّا ذُكِرَ ، وَمِنْهُ نَزُولُ (الثَّوْبِ) وَالْإِزَارِ (مِنَ الْكَعْبَيْنِ) أَي : عَنْهُمَا .

(وَيَحْرُمُ) نَزُولُ ذَلِكَ كُلِّهِ عَمَّا ذُكِرَ فِيهِ (لِلْحَيَلَاءِ) أَي : بِقَصْدِهِ ؛ لِلْوَعِيدِ الشَّدِيدِ أَلْوَارِدِ فِيهِ .

وَلِلْمَرْأَةِ إِسْرَافُ الثَّوْبِ عَلَى الْأَرْضِ إِلَى ذِرَاعٍ ، وَيُكْرَهُ لَهَا الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ ، وَابْتِدَاءُ الذَّرَاعِ مِنَ الْكَعْبَيْنِ عَلَى الْأَقْرَبِ ، وَإِفْرَاطُ تَوْسِعَةِ الْأَكْمَامِ وَالثِّيَابِ بِدَعَةٍ وَسَرَفٌ .

نَعَمْ ؛ مَا صَارَ شَعَارًا لِلْعُلَمَاءِ يُنْدَبُ لَهُمْ لُبْسُهُ - كَمَا قَالَهُ الْعَزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ - لِيُعْرِفُوا بِذَلِكَ فَيَسْأَلُوا ، وَلِيُطَاعُوا فِيمَا عَنْهُ زَجَرُوا^(١) .

وَيُسْنَى أَنْ يَبْدَأَ بِيَمِينِهِ لُبْسًا ، وَيَسَارِهِ خَلْعًا ، وَأَنْ يَخْلَعَ نَحْوَ نَعْلَيْهِ إِذَا جَلَسَ ، وَأَنْ يَجْعَلَهُمَا وَرَاءَهُ أَوْ بَجَنْبِهِ إِلَّا لَعُذْرٍ ، وَأَنْ يَطْوِيَ ثِيَابَهُ ذَاكِرًا اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِلَّا . . لِبَسَهَا الشَّيْطَانُ ، كَمَا وَرَدَ .

(وَيُكْرَهُ لُبْسُ الثِّيَابِ الْخَشِنَةِ لِغَيْرِ غَرَضٍ شَرْعِيٍّ) عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ ، لَكِنْ الَّذِي اخْتَارَهُ فِي

(١) قَالَ الْإِمَامُ الْعَزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْفَتَاوَى الْمَوْصِلِيَّةِ » (ص ٦٦) : (وَلَا بَأْسَ بِلِبْسِ شَعَارِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ لِيُعْرِفُوا بِذَلِكَ فَيَسْأَلُوا ؛ فَإِنِّي كُنْتُ مُحَرَّمًا فَأَنْكَرْتُ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَرَّمِينَ - لَا يَعْرِفُونَنِي - مَا أَخْلَوْا بِهِ مِنْ آدَابِ الطَّوَافِ ، فَلَمْ يَقْبَلُوا ، فَلَمَّا لَبَسْتُ ثِيَابَ الْفُقَهَاءِ ، وَأَنْكَرْتُ عَلَى الطَّائِفِينَ مَا أَخْلَوْا بِهِ مِنْ آدَابِ الطَّوَافِ . . سَمِعُوا وَأَطَاعُوا) .

.....
« المجموع » : أنه خلافُ السُّنَّةِ^(١) ، ويُقاسُ بذلكَ أَكْلُ الْخَشَنِ .

❖ ❖ ❖

(١) قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « المجموع » (٣٩١ / ٤) : (يُسْتَحَبُّ تَرْكُ التَّرَفُّعِ فِي اللَّبَاسِ تَوَاضِعاً ، وَبِاسْتِحْبَابِ أَنْ يَتَوَسَّطَ فِيهِ ، وَلَا يَقْتَصِرَ عَلَى مَا يَزْدَرِي بِهِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا مَقْصُودٍ شَرْعِيٍّ . قَالَ الْمَتَوَلِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ : يَكْرَهُ لِبْسَ الثِّيَابِ الْخَشَنَةِ إِلَّا لَغَرَضٍ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ ، وَالْمَخْتَارُ مَا قَدَّمْنَاهُ) .

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

هِيَ سُنَّةٌ ، وَوَقْتُهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ . وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا إِلَى الْإِرْتِفَاعِ ، وَفِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا إِذَا ضَاقَ ، وَإِحْيَاءُ لَيْلَتَيْهِمَا بِالْعِبَادَةِ ، وَالْغُسْلُ

(بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ)

الْأَصْلُ فِيهَا : الْإِجْمَاعُ وَغَيْرُهُ ، وَأَوَّلُ عِيدِ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِيدُ الْفِطْرِ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ ، وَلَمْ يَتْرُكْهَا .

(هِيَ سُنَّةٌ) مُؤَكَّدَةٌ عَلَى كُلِّ مَكَلَّفٍ وَإِنْ لَمْ تَلْزُمُهُ الْجُمُعَةُ ، فَلَا إِثْمَ وَلَا قِتَالَ بِتَرْكِهَا ، وَتُسَنُّ حَتَّى لِلْحَاجِّ بِمَنْى لَكِنْ فُرَادَى لَا جَمَاعَةً .

(وَوَقْتُهَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) أَي : يَدْخُلُ بِالطُّلُوعِ ، وَيَبْقَى (إِلَى الزَّوَالِ) ، وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهَا إِلَى الْإِرْتِفَاعِ (أَي : ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدْرَ رَمَحٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ) ، وَلِلخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا يَدْخُلُ بِارْتِفَاعِهَا .

(وَ) يُسَنُّ (فِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ) لِشَرَفِهِ ، فَإِنْ صَلَّى فِي الصَّحْرَاءِ . . كَرِهَ لَهُ ، وَيَقْفُ نَحْوِ الْحَيْضِ بِبَابِهِ (إِلَّا إِذَا ضَاقَ) عَنِ النَّاسِ . . فَالْثَّنَةُ : فِعْلُهَا فِي الصَّحْرَاءِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَيُكْرَهُ فِعْلُهَا حِينَئِذٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَكَاتَسَاعِهِ حُصُولُ نَحْوِ مَطَرٍ مَانِعٍ مِنَ الصَّحْرَاءِ .
وَتُسَنُّ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ^(١) وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ مُطْلَقًا ؛ تَبَعًا لِلْسَّلَفِ وَالْخَلَفِ .

(وَ) يُسَنُّ (إِحْيَاءُ لَيْلَتَيْهِمَا) أَي : لَيْلَةُ عِيدِ الْفِطْرِ وَعِيدِ النَّحْرِ (بِالْعِبَادَةِ) مِنْ نَحْوِ صَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ وَذِكْرِ ؛ لِمَا وَرَدَ بِأَسَانِيدٍ ضَعِيفَةٍ : « مَنْ أَحْيَا لَيْلَتِي الْعِيدِ . . أَحْيَا اللَّهُ قَلْبَهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ »^(٢) وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِإِحْيَاءِ مُعْظَمِ اللَّيْلِ .

(وَ) يُسَنُّ (الْغُسْلُ) لِكُلِّ مِنَ الْعِيدَيْنِ ؛ لِلاتِّبَاعِ وَإِنْ كَانَ سَنَدُهُ ضَعِيفًا ، وَيَدْخُلُ وَقْتُهِ

(١) فِي هَامِش (ب) : (وَالْمَعْنَى فِيهِ : فَضِيلَةُ الْبَقْعَةِ ، وَمُشَاهَدَةُ الْكَعْبَةِ . اهـ « خُطِيب » [٤٦٦/١]) .

(٢) فِي هَامِش (ب) : (وَمَعَ ذَلِكَ اسْتَحَبُّوا الْإِحْيَاءَ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ يُعْمَلُ بِهِ فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ : تَأَكُّدُ الْاسْتِحْبَابِ . قِيلَ : وَالْمُرَادُ بِ« مَوْتِ الْقُلُوبِ » : شَغْفُهَا بِحُبِّ الدُّنْيَا ، وَقِيلَ : الْكُفْرُ ، وَقِيلَ : الْفَرْقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . « خُطِيب » [٤٦٧/١]) .

مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ . وَالتَّطِيبُ وَالتَّرْتِيزُ لِلْقَاعِدِ وَالْخَارِجِ ، وَالْكِبَارِ وَالصَّغَارِ ، لِلْمُصَلِّيِ وَغَيْرِهِ . وَخُرُوجُ الْعَجُوزِ بِيَذْلَةٍ بِلَا طِيبٍ ، وَالْبُكُورُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ ، وَالْمَشْيُ ذَهَابًا ، وَالرُّجُوعُ بِطَرِيقٍ آخَرَ

(مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ) لِيَتَسَعَ الْوَقْتُ لِأَهْلِ السَّوَادِ الْآتِينَ إِلَيْهِ قَبْلَ الْفَجْرِ لِبُعْدِ خِطَّتِهِمْ ، وَالْأَفْضَلُ فِعْلُهُ بَعْدَ الْفَجْرِ .

(وَ) يُسْنُ (التَّطِيبُ وَالتَّرْتِيزُ) بِمَا مَرَّ فِي الْجُمُعَةِ ، وَمِنْهُ : لُبْسُ أَحْسَنِ مَا عِنْدَهُ ، وَالْأَوَّلَى الْبَيَاضُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ أَحْسَنَ . . فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَفَارَقَ نَدَبَ الْبَيَاضِ فِي الْجُمُعَةِ مُطْلَقًا بِأَنْ الْقَصْدُ هُنَا إِظْهَارُ النَّعَمِ ، وَثُمَّ إِظْهَارُ التَّوَاضُعِ .

وَيُنْدَبُ ذَلِكَ لِكُلِّ أَحَدٍ (لِلْقَاعِدِ) فِي بَيْتِهِ (وَالْخَارِجِ) إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ (وَالْكِبَارِ وَالصَّغَارِ ، لِلْمُصَلِّيِ) مِنْهُمْ (وَغَيْرِهِ) بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي الْجُمُعَةِ لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا مُرِيدُ حُضُورِهَا ؛ لَمَّا مَرَّ ثَمَّ .

(وَ) يُسْنُ (خُرُوجُ الْعَجُوزِ) لِصَلَاةِ الْعِيدِ وَالْجَمَاعَاتِ (بِيَذْلَةٍ) أَيِ : فِي ثِيَابٍ مِهْنَتِهَا وَشُغْلِهَا (بِلَا طِيبٍ) وَيَتَنَظَّفَنَ بِالْمَاءِ ، وَيُكْرَهُ بِالطِّيبِ وَالزَّيْنَةِ ، كَمَا يُكْرَهُ الْحُضُورُ لِدَوَاتِ الْهَيْئَاتِ - وَلَوْ عَجَائِزَ - وَلِلشَّابَاتِ وَإِنْ كُنَّ مُبْتَذَلَاتٍ ، بَلْ يُصَلِّينَ فِي بَيْتِهِنَّ ، وَلَا بِأَسَاجِدِهِنَّ وَلَا بِأَنْ تَعْظَهُنَّ وَاحِدَةً .

وَيُنْدَبُ لِمَنْ لَمْ تَخْرُجْ مِنْهُنَّ التَّرْتِيزُ إِظْهَارًا لِلشُّرُورِ .

وَأَمَّا يَجُوزُ الْخُرُوجُ لِلْحَلِيلَةِ بِإِذْنِ حَلِيلِهَا .

(وَ) يُسْنُ لِقَاصِدِ صَلَاةِ الْعِيدِ (الْبُكُورُ) إِلَى الْمُصَلِّيِ ؛ لِيُحْصَلَ فَضِيلَةُ الْقُرْبِ إِلَى الْإِمَامِ وَأَنْتِظَارِ الصَّلَاةِ (لِغَيْرِ الْإِمَامِ) أَمَّا الْإِمَامُ . . فَيُسْنُ لَهُ تَأْخِيرُ الْحُضُورِ إِلَى إِرَادَةِ التَّحَرُّمِ ؛ لِاتِّبَاعِ .

(وَ) يُسْنُ (الْمَشْيُ) إِلَى الْمُصَلِّيِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ (ذَهَابًا) أَيِ : فِي الذَّهَابِ ؛ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ فِي الْجُمُعَةِ : « وَاتَّوَهَّأَ وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ » .

أَمَّا الْعَاجِزُ لِبُعْدِ أَوْ ضَعْفِ . . فَيَرْكَبُ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ . . فَلَا يُسْنُ لَهُ الْمَشْيُ رَاجِعًا ، بَلْ هُوَ مَخِيرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرُّكُوبِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ تَضَرَّرَ النَّاسُ بِرُكُوبِهِ لَغَيْرِ الزَّحْمَةِ . . كَرِهَ إِنْ خَفَّ الضَّرَرُ ، وَإِلَّا . . حَرَّمَ .

(وَ) يُسْنُ لِمُصَلِّيِ الْعِيدِ (الرُّجُوعُ) مِنَ الْمُصَلِّيِ (بِطَرِيقٍ) أَيِ : فِي طَرِيقٍ (آخَرَ) غَيْرِ الَّذِي

أَقْصَرَ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ . وَالْإِسْرَاعُ فِي النَّحْرِ ، وَالتَّأْخِيرُ فِي الْفِطْرِ ، وَالْأَكْلُ فِيهِ قَبْلَهَا وَتَمَرُّ وَوَتَرٌ . وَيُكَبَّرُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى قَبْلَ الْقِرَاءَةِ سَبْعًا يَقِينًا مَعَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ بَيْنَ الْإِسْتِفْتَاكِحِ وَالتَّعَوُّذِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا ،

ذهبَ فيه ، وَأَنْ يَكُونَ (أَقْصَرَ) مِنْ طَرِيقِ الدَّهَابِ (كَمَا فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ) لِمَا صَحَّ أَنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْعِيدِ) إِمَّا لِشَهَادَةِ الطَّرِيقَيْنِ لَهُ ، أَوْ لِتَبَرُّكِ أَهْلِهِمَا بِهِ ، أَوْ لِإِسْتِفْتَائِهِ فِيهِمَا ، أَوْ لِتَصَدُّقِهِ عَلَى فَقَرَائِهِمَا ، أَوْ لِإِرَادَةِ غِيْظِ الْمُنَافِقِينَ ، أَوْ لِلتَّفَاوُلِ بِتَغْيِيرِ الْحَالِ إِلَى الْمَغْفِرَةِ وَالرُّضَا .

(وَ) يُسْأَلُ لِلإِمَامِ (الْإِسْرَاعُ فِي) الْخُرُوجِ إِلَى صَلَاةِ عِيدِ (النَّحْرِ ، وَالتَّأْخِيرُ) قَلِيلًا (فِي) الْخُرُوجِ إِلَى صَلَاةِ عِيدِ (الْفِطْرِ) لِمَا وَرَدَ مَرْسَلًا مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ؛ وَلِيَتَّسِعَ الْوَقْتُ بَعْدَ صَلَاةِ النَّحْرِ لِلتَّضَحِّيَةِ ، وَقَبْلَ صَلَاةِ الْفِطْرِ لِإِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ .

(وَ) يُسْأَلُ (الْأَكْلُ) أَوْ الشُّرْبُ (فِيهِ) أَي : فِي الْفِطْرِ (قَبْلَهَا) أَي : قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَالْإِمْسَاكُ فِي عِيدِ النَّحْرِ لِلاتِّبَاعِ ؛ وَلِيَتَمَيَّزَ الْيَوْمَانِ عَمَّا قَبْلَهُمَا .

وَيُسْأَلُ الْأَكْلُ مِنْ كِبِدِ الْأُضْحِيَّةِ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(وَ) يُسْأَلُ (تَمَرُّ وَوَتَرٌ) أَي : أَنْ يَكُونَ الْمَأْكُولُ كَذَلِكَ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

وَصَلَاةُ الْعِيدِ رَكْعَتَانِ ، وَصِفَتُهَا فِي الشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ وَالسُّنَنِ كغَيْرِهَا ، لَكِنَّهَا أَمْتَاَزَتْ عَنْ غَيْرِهَا بِأُمُورٍ تُنْدَبُ فِيهَا ، (وَ) مِنْهَا أَنَّه (يُكَبَّرُ) الْإِمَامُ وَالْمَنْفَرْدُ (فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى) وَلَوْ مِنْ الْمَقْضِيَّةِ (قَبْلَ الْقِرَاءَةِ) أَي : قِرَاءَةِ (الْفَاتِحَةِ) (سَبْعًا يَقِينًا) سَوَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالرُّكُوعِ ، فَإِنْ شَكَّ . . أَخَذَ بِالْأَقْلِ (مَعَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ) فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ ، كَمَا مَرَّ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ .

وَوَقْتُ السَّيِّعِ الْفَاصِلُ (بَيْنَ الْإِسْتِفْتَاكِحِ وَالتَّعَوُّذِ) فَإِنْ فَعَلَهَا بَعْدَ التَّعَوُّذِ . . حَصَلَ أَصْلُ السُّنَّةِ ؛ لِبَقَاءِ وَقْتِهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرَعَ فِي (الْفَاتِحَةِ) عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا بِمَحَلِّهِ ، أَوْ شَرَعَ إِمَامُهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِالتَّكْبِيرِ أَوْ يَتَمَّهُ . . فَإِنَّهُ يَفُوتُ ، وَلَا يَأْتِي بِهِ ؛ لِلتَّلَبُّسِ بِفَرْضٍ .

وَلَوْ تَدَارَكَهُ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) . . سُنَّ لَهُ إِعَادَتُهَا ، أَوْ بَعْدَ الرُّكُوعِ بِأَنْ أَرْفَعَ لِيَأْتِيَ بِهِ . . بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ .

(وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا) وَيَأْتِي فِيهَا نَظِيرُ مَا تَقَرَّرَ فِي الْأُولَى ، وَالْمَأْمُومُ يُوَافِقُ إِمَامَهُ إِنْ كَبَّرَ ثَلَاثًا أَوْ

وَلَا يُكَبِّرُ الْمَسْبُوقُ إِلَّا مَا أَدْرَكَ . وَقِرَاءَةُ (ق) ، وَ(اقْتَرَبَتْ) ، أَوْ (الْأَعْلَى) ،
 وَ(الْغَاشِيَةِ) . وَيَقُولُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ،
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، سِرًّا ، وَاضِعًا يُمَنَّا عَلَى يُسْرَاهُ بَيْنَهُمَا . ثُمَّ
 خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ يَجْلِسُ قَبْلَهُمَا جَلْسَةً خَفِيفَةً ، وَيَذْكُرُ فِيهِمَا مَا يَلِيقُ ،

ستًا ، فلا يزيدُ عليه ولا ينقصُ عنه ندبًا فيهما ، ولو تركَ إمامُهُ التَّكْبِيرَاتِ . . لَمْ يَأْتِ بِهَا .
 (وَلَا يُكَبِّرُ الْمَسْبُوقُ إِلَّا مَا أَدْرَكَ) مِنَ التَّكْبِيرَاتِ مَعَ الْإِمَامِ ، فَلَوْ اقْتَدَى بِهِ فِي الْأَوَّلَى مَثَلًا ، وَلَمْ
 يَبْقَ مِنَ السَّعِّ إِلَّا وَاحِدَةً مَثَلًا . . كَبَّرَهَا مَعَهُ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهَا .

ولو أدركه في أولِ الثَّانِيَةِ . . كَبَّرَ مَعَهُ خَمْسًا ، وَأَتَى فِي ثَانِيَتِهِ بِخَمْسٍ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ فِي قَضَاءِ ذَلِكَ
 تَرَكَ سَنَةً أُخْرَى .

(وَ) يُسْرُ (قِرَاءَةُ « ق ») فِي الْأَوَّلَى وَإِنْ أَمَّ بِجَمْعٍ غَيْرِ مُحْصَرِينَ ، (وَ « اقْتَرَبَتْ ») فِي
 الثَّانِيَةِ ، (أَوْ « الْأَعْلَى ») فِي الْأَوَّلَى (وَ « الْغَاشِيَةِ ») فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(وَيَقُولُ) نَدْبًا (بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ) مِنَ السَّعِّ أَوْ الْخَمْسِ (الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ) فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى : ﴿ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرًا مَلَأَ ﴾ .

وهي عند ابن عباس وجماعة : (سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ) .
 وَيُسْرُ أَنْ يَأْتِيَ بِذَلِكَ (سِرًّا) وَأَنْ يَكُونَ (وَاضِعًا يُمَنَّا عَلَى يُسْرَاهُ) تَحْتَ صَدْرِهِ ، (بَيْنَهُمَا)
 أَي : بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ ، كَمَا يَضَعُهُمَا كَذَلِكَ فِي حَالِ الْقِرَاءَةِ ، كَمَا مَرَّ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ .

(ثُمَّ) بَعْدَ الصَّلَاةِ (خَطَبَ) نَدْبًا - وَلَوْ لِمَسَافِرِينَ - لَا مُنْفَرِدٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، (خُطْبَتَيْنِ) كَخُطْبَتِي
 الْجُمُعَةِ فِي الْأَرْكَانِ وَالسُّنَنِ دُونَ الشُّرُوطِ ؛ فَلَا تَجِبُ هُنَا بِلِ تَسْنُ .

وَيُسْرُ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنْبَرِ ، وَأَنْ يُقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ ، ثُمَّ يُسَلَّمَ عَلَيْهِمْ ، ثُمَّ
 (يَجْلِسُ قَبْلَهُمَا جَلْسَةً خَفِيفَةً) بِقَدْرِ الْأَذَانِ فِي الْجُمُعَةِ (وَيَذْكُرُ فِيهِمَا) أَي : الْخُطْبَتَيْنِ (مَا يَلِيقُ)
 بِالْحَالِ ، فَيَتَعَرَّضُ لِأَحْكَامِ زَكَاةِ الْفَطْرِ فِي عِيدِهِ ، وَلِأَحْكَامِ الْأَضْحِيَّةِ فِي عِيدِهَا ؛ لِلاتِّبَاعِ فِي بَعْضِ
 ذَلِكَ .

وَيَكْبَرُ فِي الْأُولَى تِسْعاً وَفِي الثَّانِيَةِ سَبْعاً وَلَاءً .

فَضَائِلُ

يُكَبَّرُ غَيْرُ الْحَاجِّ بِرَفْعِ الصَّوْتِ إِنْ كَانَ رَجُلًا مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِنَتِي الْعِيدَيْنِ فِي الطَّرْقِ وَنَحْوِهَا ، وَيَتَأَكَّدُ مَعَ الزَّحْمَةِ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ ، وَيَزِيدُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ أَحْمَدُ . وَنُدَبَ زِيَادَةُ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا . وَيَسْتَمِرُّ إِلَى تَحَرُّمِ الْإِمَامِ

(وَيَكْبَرُ) ندباً (فِي) الْخُطْبَةِ (الْأُولَى) عِنْدَ اسْتِفْتَا حِجَّاهَا (تِسْعاً) يَقِينًا مُتَوَالِيَةً إِفْرَادًا ، (وَفِي) الْخُطْبَةِ (الثَّانِيَةِ) عِنْدَ اسْتِفْتَا حِجَّاهَا (سَبْعاً) كَذَلِكَ (وَلِئِنْ) لِمَا وَرَدَ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ : أَنَّ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ ، وَالتَّكْبِيرَاتُ الْمَذْكُورَةُ مُقَدِّمَةٌ لِلْخُطْبَةِ ، لَا مِنْهَا .

(فَضَائِلُ)

فِي تَوَابِعِ مَا مَرَّ

(يُكَبَّرُ غَيْرُ الْحَاجِّ) سِوَاءَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، لَكِنْ (بِرَفْعِ الصَّوْتِ إِنْ كَانَ رَجُلًا) إِظْهَارًا لِشَعَارِ الْعِيدِ ، بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ وَالْمَخْنِيِّ ، (مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِنَتِي الْعِيدَيْنِ ، فِي الطَّرْقِ وَنَحْوِهَا) مِنَ الْمَنَازِلِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، وَقَائِمًا وَقَاعِدًا ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْأَحْوَالِ ، (وَ) لَكِنْ (يَتَأَكَّدُ مَعَ الزَّحْمَةِ) وَتَغَايِيرِ الْأَحْوَالِ فِيمَا يَظْهَرُ ؛ قِيَاسًا عَلَى التَّلْبِيَةِ لِلْحَاجِّ .

وَكَيْفِيَّةُ التَّكْبِيرِ أَنْ يَكُونَ (ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ) اتِّبَاعًا لِلسَّلَفِ وَالْخَلَفِ ، (وَيَزِيدُ) بَعْدَ الثَّلَاثِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَاللَّهُ أَحْمَدُ . وَنُدَبَ) أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ ^(١) (زِيَادَةُ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، صَدَقَ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ وَأَعَزَّ جُنْدُهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ .

(وَيَسْتَمِرُّ) مُكَبَّرًا كَذَلِكَ (إِلَى تَحَرُّمِ الْإِمَامِ) أَيِ : نَظْفِهِ بِالزَّاءِ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ بِصَلَاةِ الْعِيدِ ، فَإِنْ صَلَّى مُنْفَرِدًا . فَالْعَبْرَةُ بِإِحْرَامِهِ .

(١) أي : الإمام الشافعي رضي الله عنه ، انظر « الأم » (٢ / ٥٢٠) .

وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى صُبْحِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَيُكَبِّرُ غَيْرُهُ مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ إِلَى عَصْرِ آخِرِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ كُلِّ صَلَاةٍ فَرَضٍ أَوْ نَفْلِ ، وَجَنَازَةٍ ، وَإِنْ نَسِيَ . . كَبَّرَ إِذَا تَذَكَّرَ . وَيُكَبِّرُ لِرُؤْيَةِ النِّعَمِ فِي الْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ ؛ وَهِيَ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ . وَلَوْ شَهِدُوا قَبْلَ الزَّوَالِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ . . أَفْطَرْنَا وَصَلَّيْنَا الْعِيدَ ، أَوْ بَعْدَ الزَّوَالِ وَعَدُّلُوا قَبْلَ الْغُرُوبِ

وتكبيرُ ليلةِ عيدِ الفِطْرِ منصوصٌ عليه في قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ أي : عدَّةُ صومِ رمضان ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ وليلةُ عيدِ النَّحْرِ مقيسٌ عليه ، ومن ثمَّ : كَانَ الْأَوَّلُ أَكْثَرُ .

(وَيُكَبِّرُ الْحَاجُّ مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى صُبْحِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) لِأَنَّ أَوَّلَ صَلَاةٍ يُصَلِّيها بعدَ تحلُّله الظُّهْرُ ، وَآخِرَ صَلَاةٍ يُصَلِّيها بمنى قَبْلَ نَفَرِهِ الثَّانِي الصُّبْحُ ؛ أَي : مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَفْتَدِيَ التَّحَلُّلَ عَلَى الصُّبْحِ أَوْ يُؤَخِّرَهُ عَنْهَا ، وَلَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بمنى أَوْ غَيْرِهَا ، وَلَا بَيْنَ أَنْ يَنْفَرَ النَّفَرَ الْأَوَّلَ أَوِ الثَّانِي قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ أَوْ بَعْدَهَا ، فِيمَا يَظْهَرُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ .

(وَيُكَبِّرُ غَيْرُهُ) أَي : غَيْرُ الْحَاجِّ (مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ إِلَى عَصْرِ آخِرِ) أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ) لِلِاتِّبَاعِ ، وَتَكْبِيرُ الْحَاجِّ وَغَيْرِهِ فِي الْوَقْتَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ يَكُونُ (بَعْدَ) أَي : عَقِبَ (كُلِّ صَلَاةٍ فَرَضٍ أَوْ نَفْلِ ، أَدَاءً وَقَضَاءً ، وَجَنَازَةً) وَمَنْدُورَةً .

(وَإِنْ نَسِيَ) التَّكْبِيرَ عَقِبَ الصَّلَاةِ (. . كَبَّرَ إِذَا تَذَكَّرَ) وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ ؛ لِأَنَّهُ شَعَارٌ لِلْأَيَّامِ لَا تَنْمُو لِلصَّلَاةِ ، بِخِلَافِ سَجُودِ السَّهْوِ .

(وَيُكَبِّرُ) نَدْبًا (لِرُؤْيَةِ النِّعَمِ) أَي : عِنْدَ رُؤْيَةِ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ وَهِيَ : الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ ، (فِي) الْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ ، وَهِيَ : عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ (لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ﴾) .

(وَلَوْ شَهِدُوا قَبْلَ الزَّوَالِ) يَوْمَ الثَّلَاثَيْنِ بَرَمِنْ يَسَعُ الْأَجْتِمَاعَ وَالصَّلَاةَ كُلَّهَا أَوْ رَكْعَةً مِنْهَا (بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ اللَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ . . أَفْطَرْنَا وَصَلَّيْنَا الْعِيدَ) أَدَاءً .

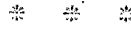
أَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ بَرَمِنْ لَا يَسَعُ مَا ذُكِرَ ، (أَوْ بَعْدَ الزَّوَالِ وَعَدُّلُوا قَبْلَ الْغُرُوبِ) . . قُبِلُوا أَيْضًا

فَاتَتْ وَتُقْضَى ، أَوْ بَعْدَ الْغُرُوبِ . . صَلَّيْتُ مِنَ الْغَدِ آدَاءً .

وَأَفْطَرْنَا ؛ لِقَبُولِ شَهَادَتِهِمْ ، لَكِنَّ الصَّلَاةَ (فَاتَتْ) لخروج وقتها (وَتُقْضَى) في أي زمن أراد ؛ لِمَا مَرَّ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ .

(أَوْ) شَهِدُوا (بَعْدَ الْغُرُوبِ) أَوْ قَبْلَهُ وَعُدُّلُوا بَعْدَهُ . . لَمْ يُقْبَلُوا بِالنَّسْبَةِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي قَبُولِهِمْ إِلَّا تَرْكُهَا ، فَلَمْ يُصْغَ إِلَى شَهَادَتِهِمْ ؛ وَلِذَا (صَلَّيْتُ مِنَ الْغَدِ آدَاءً) .

وَلَيْسَ يَوْمُ الْفِطْرِ أَوَّلَ سُؤَالٍ مُطْلَقًا بَلْ يَوْمَ فِطْرِ النَّاسِ ، وَكَذَا يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمٌ يُضْحَكُونَ ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمٌ يَعْرِفُونَ ؛ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ ، أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِنَحْوِ أَجَلٍ وَتَعْلِيقِ طَلَاقٍ . . فَتُسْمَعُ شَهَادَتُهُمْ مُطْلَقًا .



بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَهِيَ رَكَعَتَانِ ، وَيُسْتَحَبُّ زِيَادَةُ قِيَامَيْنِ وَرُكُوعَيْنِ ، وَتَطْوِيلُ الْقِيَامَاتِ وَالرُّكُوعَاتِ وَالسَّجَدَاتِ ، وَالْجَهْرُ فِي الْقَمَرِ .
ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً ،

(بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ)

لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ

وَيُسَمَّيانِ خُسُوفَيْنِ وَكُسُوفَيْنِ ، وَقِيلَ : الْكُسُوفُ لِلشَّمْسِ ، وَالْخُسُوفُ لِلْقَمَرِ ، (هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) لِلاتِّبَاعِ ؛ فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهَا .
(وَهِيَ) عَلَى كَيْفَيَّاتٍ ، أَقْلُهَا (رَكَعَتَانِ) كَسُنَّةِ الظُّهْرِ .

(وَيُسْتَحَبُّ) إِذَا أَرَادَ أَدْنَى الْكَمَالِ (زِيَادَةُ قِيَامَيْنِ وَرُكُوعَيْنِ) بَأَنْ يَجْعَلَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قِيَامًا بَعْدَ الرُّكُوعِ وَرُكُوعًا بَعْدَ الْقِيَامِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَيُسْنُّ أَنْ يَأْتِيَ بِـ (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ) ثُمَّ بِـ (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) فِي كُلِّ أَعْتَدَالٍ وَإِنْ كَانَ يَقْرَأُ فِيهِ ؛ إِذْ لَا بُدَّ فِي كُلِّ أَعْتَدَالٍ مِنْ قِرَاءَةِ (الْفَاتِحَةِ) كَمَا مَرَّ .
(وَ) يُسْنُّ إِنْ أَرَادَ الْأَكْمَلَ (تَطْوِيلُ الْقِيَامَاتِ) فَيَقْرَأُ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) (الْبَقَرَةَ) أَوْ قَدَرَهَا ، وَفِي الْقِيَامِ الثَّانِي بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) (آلِ عِمْرَانَ) أَوْ قَدَرَهَا ، وَفِي الثَّلَاثِ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) (النِّسَاءِ) أَوْ قَدَرَهَا ، وَفِي الرَّابِعِ بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) (الْمَائِدَةِ) أَوْ قَدَرَهَا .

(وَ) تَطْوِيلُ (الرُّكُوعَاتِ وَالسَّجَدَاتِ) لِلاتِّبَاعِ ؛ بَأَنْ يُسَبِّحَ فِي الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا قَدْرَ مِئَةِ آيَةٍ مِنَ (الْبَقَرَةِ) وَفِي الثَّانِي قَدْرَ ثَمَانِينَ ، وَفِي الثَّلَاثِ قَدْرَ سَبْعِينَ ، وَفِي الرَّابِعِ قَدْرَ خَمْسِينَ .
(وَ) يُسْنُّ (الْجَهْرُ) بِالْقِرَاءَةِ (فِي) كُسُوفِ (الْقَمَرِ) وَالْإِسْرَارُ بِهَا فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ ؛ لِأَنَّهَا نَهَارِيَّةٌ ، وَالْأُولَى لَيْلِيَّةٌ .

(ثُمَّ) بَعْدَ الصَّلَاةِ (يَخْطُبُ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ) لِلاتِّبَاعِ ، كَخُطْبَةِ الْجُمُعَةِ فِي الْأَرْكَانِ وَالسُّنَنِ دُونَ الشُّرُوطِ (أَوْ وَاحِدَةً) عَلَى مَا قَالَهُ جَمَاعَةٌ أَخَذُوا مِنْ نَصِّ « الْبُيُوطِيُّ » لَكِنَّهُ مُرَدُّوهُ بِأَنْ النَّصَّ لَا يُفْهَمُ ذَلِكَ ، وَبَأَنَّ الْأَرْجَحَ : أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ خُطْبَتَيْنِ .

وَيَحُثُّ فِيهِمَا عَلَى الْخَيْرِ . وَيَفُوتُ الْكُسُوفُ بِالْإِنْجِلَاءِ وَيَغْرُوبُ الشَّمْسُ ، وَالْخُسُوفُ بِالْإِنْجِلَاءِ وَيَطْلُوعُ الشَّمْسُ ، لَا بِالْفَجْرِ وَلَا بِغُرُوبِهِ خَاسِئاً . وَإِذَا اجْتَمَعَ صَلَوَاتُ خَافَ فَوْتَهَا . قَدَّمَ الْفَرَضَ ، ثُمَّ الْجَنَازَةَ ثُمَّ الْعِيدَ ثُمَّ الْكُسُوفَ ، وَإِنْ وَسِعَ الْوَقْتُ . . قَدَّمَ الْجَنَازَةَ ثُمَّ الْكُسُوفَ

(وَيَحُثُّ فِيهِمَا عَلَى الْخَيْرِ) كَالْعَتَقِ وَالصَّدَقَةِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ ، وَيُحَذِّرُهُم مِّنَ الْغَفْلَةِ وَالتَّمَادِي فِي الْغُرُوبِ ؛ لِلاتِّبَاعِ فِي بَعْضِ ذَلِكَ ، وَالْأَمْرِ بِهِ فِي الْبَاقِي .

(وَيَفُوتُ الْكُسُوفُ) أَي : صَلَاةُ كُسُوفِ الشَّمْسِ (بِالْإِنْجِلَاءِ) التَّامُّ يَقِيناً ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالصَّلَاةِ وَقَدْ حَصَلَ ، (وَيَغْرُوبُ الشَّمْسُ) كَاسِئَةً ؛ لِعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا بَعْدَهُ .

(وَالْخُسُوفُ) أَي : صَلَاةُ خُسُوفِ الْقَمَرِ (بِالْإِنْجِلَاءِ) التَّامُّ يَقِيناً ، (وَيَطْلُوعُ الشَّمْسُ) لِذَهَابِ سُلْطَانِهِ ، (لَا بِالْفَجْرِ) لِبَقَاءِ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، (وَلَا بِغُرُوبِهِ) قَبْلَ الْفَجْرِ ، أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (خَاسِئاً) كَمَا لَوْ اسْتَتَرَ بِغَمَامٍ .

(وَإِذَا اجْتَمَعَ صَلَوَاتُ خَافَ فَوْتَهَا . . قَدَّمَ) الْأَخُوفَ فَوْتاً ثُمَّ الْآكَدَ ، فَيَقْدِّمُ (الْفَرَضَ) الْعَيْنِيَّ وَلَوْ مَنْدُوراً ؛ لِتَعْيِيهِ وَضِيْقِ وَقْتِهِ .

(ثُمَّ الْجَنَازَةَ) لِمَا يُخْشَى عَلَيْهَا مِنْ تَغْيِيرِ أَلَمِيَّتِ بَتَأْخِيرِهَا ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَخَفِ أَنْفَجَارُهُ لَوْ قَدَّمَ غَيْرَهَا ، وَإِلَّا . . وَجِبَ تَقْدِيمُهَا مُطْلَقاً ، وَيَكُونُ الْأَشْتَغَالُ بِمَوَارِيثِهَا عِذْراً فِي إِخْرَاجِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا .

(ثُمَّ الْعِيدَ) لِأَنَّ صَلَاتَهُ أَكْدُ مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ .

(ثُمَّ الْكُسُوفَ) وَلَوْ اجْتَمَعَ خُسُوفٌ وَوَتَرٌ . . قَدَّمَ الْخُسُوفَ وَإِنْ تَبَيَّنَ فَوْتُ الْوَتَرِ ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْخُسُوفِ أَكْدُ .

(وَإِنْ وَسِعَ الْوَقْتُ) بَأَنْ أَمِنَ الْفَوَاتَ (. . قَدَّمَ الْجَنَازَةَ) مُطْلَقاً ، (ثُمَّ الْكُسُوفَ) لَكِنْ يُخَفِّفُهُ ، فَلَا يَزِيدُ عَلَى نَحْوِ سُورَةِ (الْإِحْلَاصِ) بَعْدَ (الْفَاتِحَةِ) فِي كُلِّ قِيَامٍ ، ثُمَّ الْفَرَضَ أَوْ الْعِيدَ ، لَكِنْ يُؤَخِّرُ خُطْبَةَ الْكُسُوفِ عَنِ الْفَرَضِ ، ثُمَّ إِنْ اجْتَمَعَ عِيدٌ وَكُسُوفٌ . . كَفَى لَهُمَا خُطْبَتَانِ بَعْدَ صَلَاتَيْهِمَا بِقَصْدِهِمَا ، وَيَذَكِّرُ فِيهِمَا أَحْكَامَهُمَا ، وَإِنْ اجْتَمَعَا مَعَ جُمُعَةٍ وَصَلَاهُمَا قَبْلَهَا . . سَقَطَتْ خُطْبَتُهُمَا وَخُطِبَ لِلْجُمُعَةِ بَنِيَّهَا ، وَلَكِنْ تَعَرَّضُ فِيهَا بِإِخْتِصَارٍ لِّمَا يُنْدُبُ فِيهِمَا .

وَيُصَلُّونَ لِنَحْوِ الزَّلَازِلِ وَالصَّوَاعِقِ مُنْفَرِدِينَ .

(وَيُصَلُّونَ) ندباً رَكَعَتَيْنِ كَكَيْفِيَّةِ الصَّلَوَاتِ ، لا على هَيْئَةِ صَلَاةِ الْخُسُوفِ (لِنَحْوِ الزَّلَازِلِ وَالصَّوَاعِقِ) وَالرَّيْحِ الشَّدِيدَةِ (مُنْفَرِدِينَ) لثَلَاثًا يَكُونُوا غَافِلِينَ ، لا جَمَاعَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ .
وَيُسْنُ الْخُرُوجُ إِلَى الصَّحَرَاءِ وَقْتَ الزَّلْزَلَةِ .

※ ※ ※

بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ

وَيُسَنُّ الْإِسْتِسْقَاءُ بِالذُّعَاءِ ، وَبِالذُّعَاءِ خَلْفَ الصَّلَاةِ ، وَفِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ .
 وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَأْمُرَ الْإِمَامُ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَصَوْمِ ثَلَاثَةِ ،

(بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ)

هُوَ لُغَةً : طَلْبُ السُّقْيَا ، وَشُرْعاً : طَلْبُ سُقْيَا الْعِبَادِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهَا . وَالْأَصْلُ فِيهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ : الْآتِبَاعُ .

(وَيُسَنُّ) عَلَى التَّأَكُّدِ لِمَقِيمٍ وَمَسَافِرٍ (الْإِسْتِسْقَاءُ) وَلَوْ لَجَذِبَ الْغَيْرِ ، الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ ذَا بَدْعَةٍ أَوْ ضَلَالَةٍ ، ثُمَّ هُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ثَابِتَةٍ بِالْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ :

أَدْنَاهَا فِي الْفَضْلِ أَنْ يَكُونَ (بِالذُّعَاءِ) فُرَادَى أَوْ مُجْتَمِعِينَ ، فِي أَيِّ وَقْتٍ أَرَادُوا .

(وَ) أَوْسَطُهَا أَنْ يَكُونَ (بِالذُّعَاءِ خَلْفَ الصَّلَاةِ) وَلَوْ نَافِلَةً .

(وَفِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ) وَنَحْوِهَا ؛ لِأَنَّهُ عَقِبَ الصَّلَاةِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ .

(وَالْأَفْضَلُ) مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ هَذَا الْآخِرُ ، وَهُوَ (أَنْ يَأْمُرَ الْإِمَامُ) بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبُهُ (النَّاسَ) سِوَاءٍ مَرِيدٍ الْحُضُورِ وَغَيْرُهُ (بِالْبِرِّ) مِنْ صَدَقَةٍ وَعَتَقٍ وَغَيْرِهِمَا ؛ كَالْتَّوْبَةِ ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ .

(وَ) يَأْمُرُ الْمُطِيقِينَ مِنْهُمْ بِمُؤَالَاةِ (صَوْمِ ثَلَاثَةِ) مِنَ الْأَيَّامِ مَعَ يَوْمِ الْخُرُوجِ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ مُعَيَّنٌ عَلَى الرِّيَاضَةِ وَالْخُشُوعِ .

وَيَأْمُرُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ بِهِ بِصِيْرٍ وَاجِبٍ ؛ أَمْتَالاً لَهُ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمْرَ بَطَاعَةِ أُولِي الْأَمْرِ .

وَيَجِبُ فِيهِ التَّبَيُّتُ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضٌ .

وَيَجِبُ عَلَى الْقَادِرِينَ مِنْهُمْ أَمْتَالُ كُلِّ مَا يَأْمُرُ بِهِ مِنْ نَحْوِ صَدَقَةٍ وَعَتَقٍ ، عَلَى مَا رَجَّحَهُ الْإِسْنَوِيُّ ، وَفِيهِ كَلَامٌ بَيَّنَّهُ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » .

وَيَخْرُجُونَ فِي الرَّابِعِ صِيَاماً إِلَى الصَّخْرَاءِ بِثِيَابٍ بَذَلَتْهُمُ مَتَخَشِعِينَ ، وَبِالْمَشَايِخِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْبَهَائِمِ ، بَعْدَ غُسْلٍ وَتَنْظِيفٍ . وَيُصَلُّونَ رَكَعَتَيْنِ كَالْعِيدِ بِتَكْبِيرَاتِهِ ، وَيَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً وَبَعْدَهَا أَفْضَلُ ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ بَدَلَ التَّكْبِيرِ ،

(وَيَخْرُجُونَ) بعد صومِ الثَّلَاثَةِ (فِي) اليومِ (الرَّابِعِ) حالَ كونهم (صِيَاماً) فيه كَالَّذِي قَبْلَهُ (إِلَى الصَّخْرَاءِ) وَإِنْ كَانُوا بِمَكَّةَ أَوْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ (بِثِيَابٍ بَذَلَتْهُ)^(١) بِمَوْحِدَةٍ مَكْسُورَةٍ فَمَعْجَمَةٌ سَاكِنَةٌ ؛ وَهِيَ : مَا يُلبَسُ فِي حَالِ مَبَاشَرَةِ الْإِنْسَانِ الْخِدْمَةَ فِي بَيْتِهِ ، فَلَا يَصْحَبُونَ طَيِّباً وَلَا زِينَةً ؛ لِلتَّبَاعِ ، وَلَأنَّ هَذَا يَوْمٌ مَسْأَلَةٌ وَأَسْتِكَانَةٌ - بِخِلَافِ الْعِيدِ - وَلَا يَلْبَسُونَ الْجَدِيدَ مِنْ ثِيَابِ الْبَذَلَةِ .
وَيُسْنُ كُونَهُمْ (مُتَخَشِعِينَ) فِي مَشِيهِمْ وَجُلُوسِهِمْ وَغَيْرِهِمَا ؛ لِلتَّبَاعِ .

(وَ) يَخْرُجُونَ (بِالْمَشَايِخِ) أَيِ : مَعَ الْمَشَايِخِ (وَالصَّبِيَّانِ) لِأَنَّ دَعَاءَهُمْ أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ ، (وَالْبَهَائِمِ) لِخَبَرِ ضَعِيفٍ لَكُنْ لَهُ شَاهِدٌ : « لَوْلَا شَبَابُ خُشْعٍ ، وَبَهَائِمُ رُتَعٍ ، وَشُيُوخُ رُكْعٍ ، وَأَطْفَالُ رُضْعٍ . لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْعَذَابُ صَبّاً » وَتَقِفُ مَعزُولَةً عَنِ النَّاسِ .

وَيُكْرَهُ إِخْرَاجُ الْكَفَّارِ - وَلَوْ ذِمِّيَّينَ - مَعَنَا أَوْ مُنْفَرِدِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ رَمَّامًا كَانُوا سَبَبَ الْقَحْطِ ، فَإِنْ خَرَجُوا . . أَمَرُوا بِالْتَّمْيِيزِ عَنَّا وَلَا يَنْفَرِدُوا بِيَوْمٍ ، وَإِنَّمَا يُسْنُ خُرُوجُهُمْ (بَعْدَ غُسْلٍ) لِجَمِيعِ أَجْسَادِهِمْ ، (وَتَنْظِيفٍ) بِالْمَاءِ ، وَالسَّوَاكِ ، وَقَطْعِ الرِّوَائِحِ الْكَرِيهَةِ ؛ لِثَلَاثِ تَأَذُّيْ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ .

(وَيُصَلُّونَ) لِلِاسْتِسْقَاءِ (رَكَعَتَيْنِ كَالْعِيدِ بِتَكْبِيرَاتِهِ) أَيِ : كَصَلَاتِهِ ، فَيُكَبِّرُ سَبْعاً يَقِيناً أَوَّلَ الْأَوَّلَى ، وَخَمْساً كَذَلِكَ أَوَّلَ الثَّانِيَةِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ، وَيَقِفُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ قَائِلاً مَا مَرَّ ، وَلَا يَتَأَقَّتُ بِوَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ ، لَكِنَّهُ أَفْضَلُ .

(وَيَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ) كَخُطْبَتِي الْعِيدِ فِي الْأَرْكَانِ وَالسُّنَنِ دُونَ الشُّرُوطِ ، (أَوْ وَاحِدَةً) عَلَى مَا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ .

(وَ) كَوْنُ الْخُطْبَةِ (بَعْدَهَا) أَيِ : الصَّلَاةِ (أَفْضَلُ) لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ مِنْ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
(وَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ) تَعَالَى فِي الْخُطْبَةِ (بَدَلَ التَّكْبِيرِ) فَيَسْتَغْفِرُ قَبْلَ الْأَوَّلَى تِسْعاً ، وَقَبْلَ الثَّانِيَةِ سَبْعاً ، وَيُكْثِرُ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ حَتَّى يَكُونَ هُوَ أَكْثَرَ دَعَائِهِ .

(١) فِي (أ) : (بِثِيَابِ الْبَذَلَةِ) .

وَيَدْعُو فِي الْأُولَى جَهْرًا ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ بَعْدَ ثُلُثِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ ، وَحَوْلَ الْإِمَامِ
وَالنَّاسِ ثِيَابَهُمْ حِينَئِذٍ ، وَبَالَغَ فِيهَا فِي الدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ .

فَصْنَعُهُ

وَيُسْنُ أَنْ يُظْهَرَ غَيْرَ عَوْرَتِهِ لِأَوَّلِ مَطَرِ السَّنَةِ ،

(وَيَدْعُو فِي) الْخُطْبَةِ (الْأُولَى) وَالثَّانِيَةِ (جَهْرًا) وَالْأُولَى أَنْ يُكْثَرَ مِنْ دُعَاءِ الْكَرْبِ ، وَمِنْ
قَوْلِهِ : (اَللَّهُمَّ ؛ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً ، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) . وَمِنْ الْأَدْعِيَةِ
الْمَأْثُورَةِ فِي ذَلِكَ ، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ .

(وَاسْتَقْبَلَ) الْخُطِيبُ (الْقِبْلَةَ) لِلدُّعَاءِ (بَعْدَ ثُلُثِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ) إِنْ لَمْ يَسْتَقْبَلْ لَهُ فِي الْأُولَى ،
وَالْأَوَّلَى . لَمْ يَسْتَقْبَلْ لَهُ فِي الثَّانِيَةِ .

(وَحَوْلَ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ) فِي حَالِ جُلُوسِهِمْ (ثِيَابَهُمْ) أَي : أَرْدِيَتَهُمْ (حِينَئِذٍ) أَي : حِينَ
اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ؛ بَأَنْ يُجْعَلَ مَا كَانَ عَلَى كُلِّ جَانِبٍ مِنَ الْأَيْمَنِ وَالْأَيْسَرِ ، وَمِنْ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلِ عَلَى
الْآخِرِ ، هَذَا فِي الرَّدَاءِ الْمَرْبُوعِ ، أَمَّا الْمَثَلُ وَالْمَدْوَرُ . فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا تَحْوِيلُ مَا عَلَى الْأَيْمَنِ عَلَى
الْأَيْسَرِ .

(وَبَالَغَ فِيهَا) أَي : فِي الثَّانِيَةِ (فِي الدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا) وَيُسْرُونَ بِهِ إِنْ أَسَرَ ، وَيَجْهَرُونَ بِهِ إِنْ جَهَرَ .

(ثُمَّ) بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الدُّعَاءِ (اسْتَقْبَلَ النَّاسَ) بِوَجْهِهِ وَحَثَّهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ ، وَصَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَرَأَ آيَةً أَوْ آيَتَيْنِ ، وَدَعَا لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَخَتَمَ بِقَوْلِهِ :
(اَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ) وَيَتْرُكُ كُلَّ رَدَاءَةٍ مُحَوَّلًا حَتَّى يَنْزِعَ ثِيَابَهُ بَعْدَ وَصُولِهِ مَنْزِلَهُ .

وَيُسْنُ لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ أَنْ يَسْتَشْفَعَ سِرًّا بِخَالِصِ عَمَلِهِ وَبِأَهْلِ الصَّلَاحِ ، سَيِّمًا أَقَارِبُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ .

(فَصْنَعُهُ)

فِي تَوَابِعِ لِمَا مَرَّ

(وَيُسْنُ) لِكُلِّ أَحَدٍ (أَنْ) يُبْرَزَ وَ(يُظْهَرَ غَيْرَ عَوْرَتِهِ لِأَوَّلِ مَطَرٍ) فِي (السَّنَةِ) لِيُصَيِّهَ ؛ لِاتِّبَاعِ ،
وَلِأَنَّهُ حَدِيثٌ عَهْدُ بَرِّهِ ؛ أَي : بِتَكْوِينِهِ وَتَنْزِيلِهِ .

وَيَغْتَسِلَ وَيَتَوَضَّأُ فِي السَّيْلِ ، فَإِنْ لَمْ يَجْمَعْهُمَا . . فَلْيَتَوَضَّأُ . وَيُسَبِّحَ لِلرَّعْدِ وَالْبَرْقِ ، وَلَا يُتَّبِعُهُ بَصَرُهُ . وَيَقُولَ عِنْدَ نَزُولِ الْمَطَرِ : اَللَّهُمَّ ؛ صَيِّبًا هَنِيئًا ، وَسَيِّبًا نَافِعًا . وَبَعْدَهُ : مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ ، وَعِنْدَ التَّضَرُّرِ بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ : اَللَّهُمَّ ؛ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا . وَيُكْرَهُ سَبُّ الرِّيحِ .

(وَ) أَنْ (يَغْتَسِلَ وَيَتَوَضَّأُ فِي السَّيْلِ) سواءَ سِيلُ أَوَّلِ السَّنَةِ وَغَيْرُهُ ، (فَإِنْ لَمْ يَجْمَعْهُمَا) . . فَلْيَغْتَسِلْ ، فَإِنْ لَمْ يَغْتَسِلْ (. . فَلْيَتَوَضَّأُ) وَلَا تُشْتَرَطُ الْنِيَّةُ هُنَا ؛ لِأَنَّ الْحِكْمَةَ فِيهِ هِيَ الْحِكْمَةُ فِيمَا قَبْلَهُ .

(وَ) أَنْ (يُسَبِّحَ لِلرَّعْدِ) وَهُوَ مَلَكٌ ، (وَالْبَرْقِ) وَهُوَ أَجْنَحُهُ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الرَّعْدَ : سُبْحَانَ مَنْ يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ ثَلَاثًا . . عُوفِيَ مِنْ ذَلِكَ » .

(وَلَا يُتَّبِعُهُ) أَيِ : الْبَرْقِ - وَمِثْلُهُ الرَّعْدُ وَالْمَطَرُ - (بَصَرُهُ) خَشْيَةً مِنْ أَنْ يُذْهَبَهُ .

(وَ) أَنْ (يَقُولَ عِنْدَ نَزُولِ الْمَطَرِ : اَللَّهُمَّ ؛ صَيِّبًا) وَهُوَ - بِتَحْتِيَةِ مُشَدَّدَةٍ - : الْمَطَرُ الْكَثِيرُ (هَنِيئًا ، وَسَيِّبًا) أَيِ : عَطَاءً (نَافِعًا) مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ؛ لِإِتْبَاعِ الْمَأْخُودِ مِنْ وَرُودِ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثٍ مُتَفَرِّقَةٍ .

وَأَنْ يُكْثَرَ مِنَ الدُّعَاءِ وَالشُّكْرِ حَالَ نَزُولِ الْمَطَرِ ، (وَ) يُنْدَبُ أَنْ يَقُولَ (بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَ نَزُولِهِ : (مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ) وَيُكْرَهُ : (مُطِرْنَا بِنُورٍ كَذَا) أَيِ : بِوَقْتِ النَّجْمِ الْفَلَانِيِّ ، هَذَا إِنْ لَمْ يُضَفِ الْأَثَرُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا . . كَفَرَ .

(وَ) أَنْ يَقُولَ (عِنْدَ التَّضَرُّرِ بِكَثْرَةِ الْمَطَرِ) وَدَوَامِ الْغَيْمِ : (اَللَّهُمَّ ؛ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا) اَللَّهُمَّ ؛ عَلَى الْآكَامِ وَالطَّرَابِ ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ ، اَللَّهُمَّ ؛ سُقِيَا رَحْمَةً وَلَا سُقِيَا عَذَابٍ ، وَلَا مَحَقٍّ وَلَا بَلَاءٍ ، وَلَا هَذْمٍ وَلَا غَرَقٍ .

(وَيُكْرَهُ سَبُّ الرِّيحِ) بَلْ يَسْأَلُ اللَّهُ خَيْرَهَا ، وَيَسْتَعِيدُ بِهِ مِنْ شَرِّهَا ؛ لِإِتْبَاعِ .

فَضْلَانِ

مَنْ جَحَدَ وَجُوبَ الْمَكْتُوبَةِ . . كَفَرَ ، أَوْ تَرَكَهَا كَسَلًا أَوْ الْوُضُوءَ أَوْ الْجُمُعَةَ وَصَلَّى الظُّهْرَ . . فَهُوَ مُسْلِمٌ ، وَيَجِبُ قَتْلُهُ بِالسَّيْفِ بَعْدَ الْأَسْتِثْنَاءِ إِنْ لَمْ يَتُبْ

(فَضْلَانِ)

في تارك الصلاة

(مَنْ جَحَدَ وَجُوبَ) الصَّلَاةِ (الْمَكْتُوبَةِ) أي : إحدى الْخَمْسِ (. . كَفَرَ) لِنِكَارِ مَا هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ .

(أَوْ تَرَكَهَا) بلفظ الماضي ؛ أي : الْمَكْتُوبَةَ دُونَ الْمَنْدُورَةِ وَنَحْوِهَا (كَسَلًا ، أَوْ) تَرَكَ (الْوُضُوءَ) لَهَا أَوْ شَرْطًا آخَرَ مِنْ شُرُوطِهَا إِنْ أُجْمِعَ عَلَيْهِ ، (أَوْ) تَرَكَ (الْجُمُعَةَ وَ) إِنْ (صَلَّى الظُّهْرَ) لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ قَضَاؤُهَا ؛ إِذَا الظُّهْرُ لَيْسَتْ بِدَلَالٍ عَنْهَا (. . فَهُوَ) مَعَ ذَلِكَ (مُسْلِمٌ) لِمَا فِي الْحَدِيثِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى : « إِنْ شَاءَ . . عَفَا عَنْهُ ، وَإِنْ شَاءَ . . عَذَّبَهُ » .

وَالْكَافِرُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَشِئَةِ ، وَلَا يُعَارِضُهُ خَيْرٌ مُسْلِمٍ : « بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ . . تَرْكُ الصَّلَاةِ » لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَاهِدِ ، أَوْ عَلَى التَّلْغِيطِ .

(وَ) مَعَ كَوْنِهِ مُسْلِمًا (يَجِبُ) عَلَى الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ (قَتْلُهُ) وَلَوْ بِصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ إِخْرَاجُهَا عَنْ وَقْتِ الضَّرُورَةِ ، فَلَا يَقْتُلُهُ بِتَرْكِ الظُّهْرِ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ ، وَلَا بِتَرْكِ الْمَغْرِبِ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، وَيَقْتُلُهُ فِي الصُّبْحِ بِطُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَفِي الْعَصْرِ بِغُرُوبِهَا ، وَفِي الْعِشَاءِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَيُطَالَبُ بِأَدَائِهَا إِذَا ضَاقَ وَقْتُهَا ، وَيَتَوَعَّدُ بِالْقَتْلِ إِنْ أَخْرَجَهَا عَنِ الْوَقْتِ ، فَإِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ . . ضَرَبَ عَنْقَهُ (بِالسَّيْفِ بَعْدَ الْأَسْتِثْنَاءِ إِنْ لَمْ يَتُبْ) قِيَاسًا عَلَى تَرْكِ الشَّهَادَتَيْنِ ، بِجَامِعِ أَنَّ كُلًّا رُكْنٌ لِلْإِسْلَامِ ، وَلَا يَدْخُلُهُ نِيَابَةُ بَدَنٍ وَلَا مَالٍ ، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ الْخَمْسَةِ .

وَاسْتِثْنَاءُهُ مَدْرُوبَةٌ ، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ أَسْتِثْنَاءُ الْمَرْتَدِّ ؛ لِأَنَّ الرَّدَّةَ تُخْلَدُ فِي النَّارِ ، فَوَجِبَ إِنْقَادُهَا مِنْهَا ، بِخِلَافِ تَرْكِ الصَّلَاةِ .

وَيُنْدَبُ أَنْ تَكُونَ أَسْتِثْنَاءُهُ حَالًا ، وَمَنْ قَتَلَهُ فِي مَدَّةِ الْأَسْتِثْنَاءِ أَوْ قَبْلَهَا . . أَثِمَ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ .

.....
وَلَوْ قَالَ حِينَ إِرَادَةِ قَتْلِهِ : صَلَّيْتُهَا فِي بَيْتِي ، أَوْ ذَكَرَ عَذْرَاءَ وَلَوْ بَاطِلًا . . لَمْ يُقْتَلْ . نَعَمْ ؛ يَجِبُ
أَمْرُهُ بِهَا إِنْ ذَكَرَ عَذْرَاءَ بَاطِلًا .

وَمَتَى قَالَ : تَعَمَّدْتُ تَرْكُهَا بِلَا عَذْرِ . . قُتِلَ ، سَوَاءٌ قَالَ : لَا أُصَلِّيُهَا أَمْ سَكَتَ ؛ لِتَحَقُّقِ جَنَائَتِهِ
بِتَعَمُّدِ التَّأْخِيرِ .

وَلَا يُقْتَلُ بِفَائِتَةٍ إِنْ فَاتَتْهُ بَعْدَ مَطْلَقٍ ، أَوْ بِلَا عَذْرِ وَقَالَ : أُصَلِّيُهَا ؛ لِتَوْبَتِهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَقُلْ
ذَلِكَ .

•••

بَابُ الْجَنَائِزِ

يُسْتَحَبُّ ذِكْرُ الْمَوْتِ بِقَلْبِهِ وَالْإِكْتَارُ مِنْهُ ، وَالْإِسْتِعْدَادُ لَهُ بِالتَّوْبَةِ ، وَالْمَرِيضُ أَوْلَى .
وَيُسْنَى عِيَادَةُ الْمَرِيضِ الْمُسْلِمِ حَتَّى الْأَرَمَدِ وَالْعَدْوِ وَالْجَارِ وَالْكَافِرِ إِنْ كَانَ جَاراً أَوْ قَرِيباً ،

(بَابُ الْجَنَائِزِ)

بِالْفَتْحِ جَمْعُ جَنَازَةٍ ، وَبِهِ وَبِالْكَسْرِ : أَسْمٌ لِلْمَيِّتِ فِي النَّعْشِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْمَيِّتُ . . فَهُوَ سَرِيرٌ وَنَعَشٌ ، مِنْ جَنَزَهُ : إِذَا سَتَرَهُ بِهِ .

(يُسْتَحَبُّ) لِكُلِّ أَحَدٍ (ذِكْرُ الْمَوْتِ بِقَلْبِهِ) وَلِسَانِهِ ، (وَالْإِكْتَارُ مِنْهُ) أَي : مِنْ ذِكْرِهِ ؛ بَأَنْ يَجْعَلَهُ نُصَبَ عَيْنَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَزْجَرُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ ، وَأَدْعَى إِلَى الطَّاعَةِ ؛ وَلِذَا أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِكْتَارِ مِنْ ذِكْرِهِ ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ : « مَا ذُكِرَ فِي كَثِيرٍ - أَي : مِنْ الدُّنْيَا وَالْأَمَلِ فِيهَا - إِلَّا قَلَّ لَهُ ، وَلَا فِي قَلِيلٍ - أَي : مِنْ الْعَمَلِ - إِلَّا كَثُرَ » (١) .

(وَ) يُسْتَحَبُّ (الْإِسْتِعْدَادُ لَهُ بِالتَّوْبَةِ) أَي : تَجْدِيدُهَا وَالْإِعْتِنَاءُ بِشَأْنِهَا ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ عَلَيْهِ مَقْتَضِيًّا لَهَا ، وَإِلَّا . . وَجِبَتْ فَوْرًا بِالْإِجْمَاعِ ، (وَالْمَرِيضُ أَوْلَى) بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِلَى الْمَوْتِ أَقْرَبُ .

(وَيُسْنَى عِيَادَةُ الْمَرِيضِ حَتَّى الْأَرَمَدِ) لِلِاتِّبَاعِ ، وَلَوْ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ مَرَضِهِ ، وَخَبَرٌ : (إِنَّمَا يُعَادُ بَعْدَ ثَلَاثٍ) . . مَوْضُوعٌ .

(وَالْعَدْوُ) وَمَنْ لَا يَعْرِفُهُ ، (وَالْجَارُ وَالْكَافِرُ) أَي : الدُّمِيُّ وَالْمُعَاهِدُ ، وَالْمُسْتَأْمَنُ (إِنْ كَانَ جَاراً أَوْ قَرِيباً) أَوْ نَحْوَهُمَا ؛ كَخَادِمٍ وَمَنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ ، فَإِنْ أَنْتَفَى ذَلِكَ . . جَازَتْ عِيَادَتُهُ بِلَا كِرَاهَةٍ .

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : (الْمَوْتُ : مَفَارِقَةُ الرُّوحِ لِلْبَدَنِ ، وَالرُّوحُ عِنْدَ جَمْعِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ : جِسْمٌ لَطِيفٌ مُشْتَبِكٌ بِالْبَدَنِ اشْتِبَاكَ الْمَاءُ بِالْعُودِ الْأَخْضَرِ ، وَهُوَ بَاقٍ لَا يَفْنَى عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ تَقْدِيرُهُ : عِنْدَ مَوْتِ أَجْسَادِهَا . وَعِنْدَ جَمْعِهِ مِنْهُمْ عَرْضٌ ؛ وَهُوَ الْحَيَاةُ الَّتِي صَارَ الْبَدَنُ بِوُجُودِهَا حَيًّا ، وَأَمَّا الصُّوفِيَّةُ وَالْفَلَسَافَةُ [فَلَيْسَتْ] عَنْدهُمْ لَا جِسْماً وَلَا عَرْضاً ، بَلْ جَوْهَرٌ مُجَرَّدٌ [غَيْرٌ] مُتَخَيَّرٌ ، يَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ تَعَلُّقُ التَّدْبِيرِ ، وَلَيْسَ دَاخِلاً فِيهِ وَلَا خَارِجاً عَنْهُ . « خُطْبَةٌ » [١/٤٩٠] .

غِبًّا ، وَيُخَفِّفُ وَيَدْعُو لَهُ بِالْعَافِيَةِ إِنْ أَحْتَمَلَ حَيَاتَهُ ، وَإِلَّا . . . فَيَرْغَبُهُ فِي تَوْبَةٍ وَوَصِيَّةٍ ،
وَتَحْسِينِ ظَنِّهِ بِاللَّهِ . وَيُحَسِّنُ الْمَرِيضُ ظَنَّهُ بِاللَّهِ ،

وَيُكْرَهُ عِبَادَةُ تَشْقٍ عَلَى الْمَرِيضِ ، وَلَا يُنْدَبُ عِبَادَةُ ذِي بَدْعَةٍ مُنْكَرَةٍ ، وَأَهْلُ الْفُجُورِ وَالْمَكْسِ إِذَا
لَمْ يَكُنْ لَهُمْ قَرَابَةٌ ، وَلَا نَحْوُ جَوَارٍ وَلَا رَجَاءِ تَوْبَةٍ ؛ لِأَنَّا مَأْمُورُونَ بِمَهَاجَرَتِهِمْ .
وَيُنْدَبُ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ (غِيبًا) أَيِ : يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ مَثَلًا ، فَلَا يُوَاصِلُهَا كُلَّ يَوْمٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
مَغْلُوبًا عَلَيْهِ .

نَعَمْ ؛ نَحْوَ الْقَرِيبِ وَالصَّدِيقِ مِمَّنْ يَسْتَأْنِسُ بِهِ الْمَرِيضُ ، أَوْ يَتَبَرَّكُ بِهِ ، أَوْ يَشْقُ عَلَيْهِ عَدَمُ رُؤْيَيْهِ
كُلَّ يَوْمٍ . . . يُسْئَلُ لَهُمُ الْمُوَاصِلَةُ مَا لَمْ يُنْهَوْا أَوْ يَعْلَمُوا كِرَاهَتَهُ لَذَلِكَ .

(وَيُخَفِّفُ) الْمَكْتُبَ عِنْدَهُ ، بَلْ يُكْرَهُ إِطَالَتُهُ مَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ الرِّغْبَةَ فِيهَا ، (وَيُدْعُو لَهُ بِالْعَافِيَةِ إِنْ
أَحْتَمَلَ حَيَاتَهُ) أَيِ : طَمَعَ فِيهَا وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ ، وَأَنْ يَكُونَ دَعَاؤُهُ : « أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ
الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيكَ » سَبْعَ مَرَّاتٍ .

وَيُطَيَّبُ نَفْسَهُ بِمَرْضِهِ ؛ بَأَنْ يَذْكُرَ لَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ مَا تَطْمِئِنُّ بِهِ نَفْسُهُ ، (وَإِلَّا) يَطْمَعُ فِي
حَيَاتِهِ (. . . فَيَرْغَبُهُ فِي تَوْبَةٍ ، وَوَصِيَّةٍ ، وَتَحْسِينِ ظَنِّهِ بِاللَّهِ) وَيَذْكُرُ لَهُ أَحْوَالَ الصَّالِحِينَ فِي ذَلِكَ ،
وَيَزِيدُ فِي وَغْظِهِ ، وَيَطْلُبُ الدُّعَاءَ مِنْهُ ، وَيُوصِي أَهْلَهُ وَخَادِمَهُ بِالرَّفْقِ بِهِ وَاحْتِمَالِهِ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ ؛
لِنَدْبِ ذَلِكَ لَهُمْ .

وَيَأْمُرُهُ بَأَنْ يَتَعَهَّدَ نَفْسَهُ بَأَنْ يُلَازِمَ الطَّيِّبَ وَالتَّزَيُّنَ - كَالْجُمُعَةِ - وَبِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ ، وَحِكَايَاتِ
الصَّالِحِينَ وَأَحْوَالِهِمْ عِنْدَ الْمَوْتِ ؛ فَإِنَّ الْمَرِيضَ يُسْئَلُ لَهُ جَمِيعُ ذَلِكَ .

وَيُوصِي أَهْلَهُ بِالصَّبْرِ عَلَيْهِ وَتَرْكِ النَّوْحِ وَنَحْوِهِ ، وَتَحْسِينِ خُلُقِهِ وَاجْتِنَابِ الْمِنَازَعَةِ فِي أُمُورِ
الدُّنْيَا ، وَاسْتِرْضَاءِ مَنْ لَهُ بِهِ عُلُقَةٌ وَإِنْ خَفَّتْ .

(وَيُحَسِّنُ الْمَرِيضُ ظَنَّهُ بِاللَّهِ) لَا سِيَّمَا إِنْ حَضَرَتْهُ أَمَارَاتُ الْمَوْتِ ؛ لَخَبَرِ مُسْلِمٍ : « لَا يَمُوتَنَّ
أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحَسِّنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ تَعَالَى » أَيِ : يَظُنُّ أَنَّهُ يَرْحَمُهُ وَيَعْفُو عَنْهُ .

أَمَّا الصَّحِيحُ . . . فَالْأَوَّلَى لَهُ أَنْ يَسْتَوِيَ خَوْفُهُ وَرَجَاؤُهُ ، مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ دَاءُ الْقَنُوطِ . . . فَالرَّجَاءُ
أَوَّلَى ، أَوْ آمِنَ الْمَكْرِ . . . فَالْخَوْفُ أَوَّلَى .

وَيُكْرَهُ لَهُ الشُّكُوى ، وَتَمَنَّى الْمَوْتَ بِلَا فِتْنَةٍ فِي الدِّينِ ، وَإِكْرَاهُهُ عَلَى تَنَاوُلِ الدَّوَاءِ .
وَإِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ . . أُلْقِيَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ . . فَلَا يُسَرِّ ، وَإِلَّا . . فَعَلَى
قَفَاهُ ؛ وَوَجْهُهُ وَأَخْمَصَاهُ لِلْقِبْلَةِ ، وَيُرْفَعُ رَأْسُهُ بِشَيْءٍ . وَيُلْقَنُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، . . .

وَيُسْنُ لِلْمَرِيضِ الصَّبْرُ عَلَى الْمَرَضِ ، وَتَرْكُ التَّضَجُّرِ مِنْهُ .

(وَيُكْرَهُ لَهُ الشُّكُوى) وَعَبَّرَ غَيْرُهُ بِكثرةِ الشُّكُوى ، وَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى جَهَةِ التَّبَرُّمِ بِالْقَضَاءِ
وَعَدَمِ الرِّضَا بِهِ ، وَإِلَّا . . حَرُمَتْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، بَلْ رَبَّمَا يُخْشَى مِنْ ذَلِكَ الْكُفْرُ .

وَلَوْ سَأَلَهُ نَحْوَ طَبِيبٍ أَوْ صَدِيقٍ عَنْ حَالِهِ ، فَأَخْبَرَهُ بِمَا هُوَ فِيهِ مِنَ الشَّدَّةِ لَا عَلَى صُورَةِ الْجَزَعِ . .
فَلَا بَأْسَ .

وَالْأَيْنُ خِلَافُ الْأُولَى ، بَلْ يَسْتَغْلُ بِالتَّسْبِيحِ وَنَحْوِهِ .

(وَ) يُكْرَهُ (تَمَنَّى الْمَوْتَ) لَضُرِّ نَزَلِ بِهِ - كَمَا فِي « الرَّوْضَةِ » وَغَيْرِهَا - لِلنَّهْيِ عَنْهُ (بِلَا) خَوْفِ
(فِتْنَةٍ فِي الدِّينِ) فَإِنْ كَانَ وَلَا بَدَّ مَتَمْنِيًا . . فليَقُلْ : (اَللَّهُمَّ ؛ أَحْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي ،
وَأَمْتِنِي مَا كَانَ الْمَوْتُ خَيْرًا لِي) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ .

أَمَّا تَمَنِّيهِ عِنْدَ خَشْيَةِ الْفِتْنَةِ . . فَلَا يُكْرَهُ ، وَكَذَا عِنْدَ عَدَمِ الضَّرِّ ، وَالْفَرْقُ : أَنَّ التَّمَنِّيَ مَعَ الضَّرِّ
يُشْعِرُ بَعْدَمَ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ ، بِخِلَافِهِ بَدُونِهِ .

(وَ) يُكْرَهُ (إِكْرَاهُهُ) أَيِ : الْمَرِيضِ (عَلَى تَنَاوُلِ الدَّوَاءِ) أَوِ الطَّعَامِ ؛ لِحَدِيثِ : « لَا تُكْرِهُوا
مَرْضَاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ » لِكَنْهٍ ضَعِيفٍ ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ الْمَعْتَمَدُ أَنَّ
ذَلِكَ خِلَافُ الشُّنَّةِ لَا مَكْرُوهٍ .

(وَإِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ) أَيِ : أَمَارَاتُهُ (. . أُلْقِيَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ) وَجُعِلَ وَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ،
كَالْوَضْعِ فِي اللَّحْدِ ، (فَإِنْ تَعَذَّرَ . . فَلَا يُسَرِّ) لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْأَسْتِقْبَالِ مِنَ الْقَائِهِ عَلَى قَفَاهُ ، (وَإِلَّا)
تَيَسَّرَ الْقَاوَةُ عَلَى الْأَيْسَرِ (. . فَعَلَى قَفَاهُ) يُلْقَى ، (وَ) يُجْعَلُ (وَجْهُهُ وَأَخْمَصَاهُ) وَهُمَا بَطُونُ رِجْلَيْهِ
(لِلْقِبْلَةِ) لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُمْكِنُ ، (وَيُرْفَعُ رَأْسُهُ) قَلِيلًا (بِشَيْءٍ) لِيَسْتَقْبَلَ بَوَاجِهُهُ ، (وَيُلْقَنُ) نَدْبًا
(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لِلْأَمْرِ بِهِ فِي خَبَرِ « مُسْلِمٍ » .

وَلَا يُسْنُ زِيَادَةُ : (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مَعَ أَنَّ هَذَا مُسْلِمٌ .

وَلَا يُلْحَحْ عَلَيْهِ ، وَلَا يُقَالُ لَهُ : قُلْ . وَالْأَفْضَلُ : تَلْقَيْنُ غَيْرِ الْوَارِثِ . فَإِذَا مَاتَ . .
 غَمَضَ عَيْنَاهُ ، وَشَدَّ لَحْيَاهُ بِعَصَابَةٍ عَرِيضَةٍ ، وَلَيَّتْ مَفَاصِلُهُ وَلَوْ بِدُهْنٍ إِنْ أَحْتِيجَ إِلَيْهِ ،
 وَتُنَزَّعُ ثِيَابُ مَوْتِهِ ، وَيُسْتَرَّ بِثَوْبٍ خَفِيفٍ . وَيُوضَعُ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ ، وَيُسْتَقْبَلُ بِهِ
 الْقَبْلَةُ ،

وَمِنْ ثَمَّ : يُلْقَنُ الْكَافِرُ الشَّهَادَتَيْنِ وَيُؤْمَرُ بِهِمَا ؛ لِلاتِّبَاعِ ، (وَلَا يُلْحَحْ عَلَيْهِ) أَيِ : عَلَى الْمُسْلِمِ ،
 (وَلَا يُقَالُ لَهُ : قُلْ) لِئَلَّا يَتَأَذَّى بِذَلِكَ ، بَلْ يَذْكُرُ الشَّهَادَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ لِيَتَذَكَّرَهَا ، أَوْ يَقَالُ : ذَكَرَ اللَّهُ
 مَبَارَكُ ، فَذَكَرَ اللَّهُ جَمِيعًا : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ .

(وَالْأَفْضَلُ تَلْقَيْنُ غَيْرِ الْوَارِثِ) وَالْعَدُوُّ وَالْحَاسِدُ إِنْ كَانَ ثَمَّ غَيْرُهُ ، وَإِلَّا . . لَقَنَهُ ، وَإِذَا قَالَهَا . .
 لَمْ يُعَدَّ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَكَلَّمَ ، فَإِذَا تَكَلَّمَ وَلَوْ بِغَيْرِ كَلَامِ الدُّنْيَا . أُعِيدَتْ عَلَيْهِ ؛ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ : « مَنْ
 كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . . دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

(فَإِذَا مَاتَ . . غَمَضَ) نَدْبًا (عَيْنَاهُ ، وَشَدَّ لَحْيَاهُ بِعَصَابَةٍ عَرِيضَةٍ) يَرِبْطُهَا فَوْقَ رَأْسِهِ ؛ حِفْظًا
 لِفَمِّهِ مِنَ الْهَوَامِ وَقُبْحِ مَنْظَرِهِ ، (وَلَيَّتْ) عَقَبَ مَفَارِقَهُ رُوحِهِ بِدَنِّهِ (مَفَاصِلُهُ) فَتَرَدُّ أَصَابِعُهُ إِلَى بَطْنِ
 كَفِّهِ ، وَسَاعَدَتُهُ إِلَى عِضْدِهِ ، وَسَاقَتُهُ إِلَى فَخْذِهِ ، وَفَخَذُهُ إِلَى بَطْنِهِ ، ثُمَّ يَمُدُّهَا تَسْهِيلًا لِعُغْلَسِهِ وَتَكْفِينِهِ ؛
 فَإِنَّ فِي الْبَدَنِ حِينَئِذٍ حَرَارَةً ، فَإِذَا لَيَّتْ . . لَأَنْتَ ، وَإِلَّا . . لَمْ يُمَكَّنْ تَلْسِينُهَا بَعْدُ .
 نَعَمْ ؛ إِنْ أَمَكَّنْ تَلْسِينُهَا (وَلَوْ بِدُهْنٍ إِنْ أَحْتِيجَ إِلَيْهِ) . . فَلَا بَأْسَ .

(وَتُنَزَّعُ) عَنْهُ (ثِيَابُ مَوْتِهِ) الْمَحِيطَةُ الَّتِي مَاتَ فِيهَا ، بِحَيْثُ لَا يُرَى شَيْءٌ مِنْ بَدَنِهِ ؛ لِئَلَّا يُسْرَعَ
 فِسَادُهُ ، (وَيُسْتَرَّ) جَمِيعَ بَدَنِهِ (بِثَوْبٍ خَفِيفٍ) يُجْعَلُ أَحَدُ طَرَفَيْهِ تَحْتَ رَأْسِهِ وَالْآخَرُ تَحْتَ رِجْلَيْهِ ؛
 اتِّبَاعًا لِمَا فُعِلَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، (وَيُوضَعُ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءٌ ثَقِيلٌ) مِنْ حَدِيدٍ ؛ كَسَيْفٍ وَمِرَاةٍ ،
 ثُمَّ طِينٍ رَطْبٍ ، ثُمَّ مَا تَسَرَّ ؛ لِئَلَّا يَنْتَفَخَ .

وَيَنْبَغِي صَوْنُ الْمَصْحَفِ عَنْهُ أَحْتَرَامًا لَهُ ، وَالْحَقُّ بِهِ كِتَابُ الْعِلْمِ الْمُحْتَرَمُ ، (وَيُسْتَقْبَلُ بِهِ الْقَبْلَةُ)
 كَالْمَحْتَضِرِ فِيمَا مَرَّ ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى بَطْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُوضَعُ عَلَيْهَا طُولًا ، وَيُشَدُّ بِنَحْوِ
 خَرَقَةٍ .

وَيُنْدَبُ جَعْلُهُ عَلَى نَحْوِ سَرِيرٍ مِنْ غَيْرِ فَرَشٍ تَحْتَهُ ؛ لِئَلَّا يَتَغَيَّرَ بِنَدَاوَةِ الْأَرْضِ ، أَوْ يَحْمَى عَلَيْهِ
 الْفَرَشُ فَيُغَيَّرُ .

وَيَتَوَلَّى جَمِيعَ ذَلِكَ أَرْفَقُ مَحَارِمِهِ بِهِ ، وَيُدْعَى لَهُ . وَيُبَادِرُ بِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ ، وَإِنْفَازِ وَصِيَّتِهِ ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِعْلَامُ بِمَوْتِهِ لِلصَّلَاةِ .

فَضَائِلُ

غُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ فُرُوضٌ كِفَايَةٌ . وَأَقْلُ الْغُسْلِ تَعْمِيمُ بَدَنِهِ بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ . وَيُسْنُ فِي قَمِيصٍ ،

(وَيَتَوَلَّى جَمِيعَ ذَلِكَ) أَي : الْإِلْقَاءُ عَلَى الشُّقِّ الْأَيْمَنِ وَمَا ذُكِرَ بَعْدَهُ (أَرْفَقُ مَحَارِمِهِ بِهِ) الْمَتَّحِدُ مَعَهُ ذِكْرَةً أَوْ أُنُوثةً .

(وَيُدْعَى لَهُ) عِنْدَ فِعْلِ مَا ذُكِرَ بِهِ وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لاحتياجه إِلَى الدُّعَاءِ حِينَئِذٍ ، (وَيُبَادِرُ بِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ) بِقَضَاءِ دَيْنِهِ (وَإِنْفَازِ وَصِيَّتِهِ) حَالاً إِنْ تيسَّرَ ، وَإِلَّا . . . سَأَلَ وَلِيَّهُ غَرْمَاءَهُ أَنْ يُحْلِلُوهُ وَيَحْتَالُوا بِهِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ فَعَلُوا . . . بَرِئَ فِي الْحَالِ عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ ؛ لِلْحَاجَةِ وَالْمَصْلَحَةِ ، وَتَجِبُ الْمُبَادَرَةُ عَلَى الْوَارِثِ وَالْوَصِيِّ عِنْدَ الطَّلَبِ وَالتَّمَكُّنِ مِنَ التَّرَكَةِ .

(وَيُسْتَحَبُّ الْإِعْلَامُ بِمَوْتِهِ) لِلرِّبَاءِ وَالسُّمْعَةِ بِذِكْرِ الْأَوْصَافِ الْغَيْرِ اللَّائِقَةِ بِهِ ، بَلْ (لِلصَّلَاةِ) لِيَكْثُرَ الْمَصْلُوكُونَ عَلَيْهِ ؛ لِلتَّبَاعِ .

(فَضَائِلُ)

فِي بَيَانِ غُسْلِ الْمَيِّتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

(غُسْلُهُ) إِنْ كَانَ مُسْلِمًا غَيْرَ شَهِيدٍ وَإِنْ غَرِقَ ، (وَتَكْفِينُهُ) وَلَوْ كَافِرًا ، (وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ) إِنْ كَانَ مُسْلِمًا غَيْرَ شَهِيدٍ ، (وَدَفْنُهُ) وَحَمْلُهُ وَلَوْ كَافِرًا (. . فُرُوضٌ كِفَايَةٌ) لِلْإِجْمَاعِ .

وَالْمَخَاطَبُ بِذَلِكَ كُلِّ مَنْ عَلِمَ بِمَوْتِهِ أَوْ قَصَرَ فِي الْعِلْمِ بِهِ ، سِوَاءِ أَقَارِبِهِ وَغَيْرِهِمْ ؛ فَإِنْ فَعَلَهُ أَحَدٌ مِمَّنْ وَلَوْ غَيْرَ مَكْلَفٍ - لَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْجِنِّ - . . . سَقَطَ الْحَرْجُ عَنِ الْبَاقِينَ ، وَإِلَّا . . . أَثِمَ الْجَمِيعُ .

(وَأَقْلُ الْغُسْلِ تَعْمِيمُ بَدَنِهِ) بِالْمَاءِ - وَلَوْ مِنْ كَافِرٍ أَوْ بِلَا نِيَّةٍ - لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ التَّنَظُّفُ ، وَيُنْدَبُ إِلَّا يَفِيضَ الْمَاءُ عَلَى بَدَنِهِ إِلَّا (بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ) فَإِنْ صَبَّهُ فَأَزَالَهَا بِلَا تَغْيِيرٍ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ . . . أَجْرَأَتْ عَنْ غُسْلِ الْخَبَثِ وَالْمَوْتِ ؛ كَمَا يَكْفِي فِي الْحَيِّ عَنِ الْوَلَدِ وَالْخَبَثِ .

(وَيُسْنُ) أَنْ يُغْسَلَ (فِي قَمِيصٍ) لِأَنَّهُ أَسْرُءُ لَهُ ، وَأَنْ يَكُونَ الْقَمِيصُ خَلْقًا أَوْ سَخِيْفًا حَتَّى لَا يَمْنَعَ

فِي خَلْوَةٍ ، تَحْتَ سَقْفٍ ، عَلَى لَوْحٍ . وَيَعْضُ الْغَاسِلُ وَمَنْ يُعِينُهُ بَصَرَهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ ،
وَمَسْحُ بَطْنِهِ بِقُوَّةٍ ؛ لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ بَعْدَ إِجْلَاسِهِ مَائِلًا مَعَ فَوْحِ مِجْمَرَةٍ بِالطَّيِّبِ ، وَكَثْرَةٍ
صَبٍّ ، وَغَسْلُ سَوَاتِيهِ وَالتَّجَاسَةِ بِخِرْقَةٍ ،

وصول الماء إليه ، ثم إن اتسع . . أدخل يده في كمه ، وإلا . . فتح دخاريصه^(١) ، فإن تعذر غسله
فيه . . ستر ما بين سرتيه ورُكبتيه مع جزء منهما .

وَأَنْ يُغَسَّلَ (فِي خَلْوَةٍ) بَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهِ غَيْرُ الْغَاسِلِ وَمَعِينُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِيَدِهِ مَا يُخْفِيهِ ،
وَلِللَّوَلِيِّ الدُّخُولُ وَإِنْ لَمْ يُغَسَّلْ وَلَمْ يُعِنْ .

وَالْأَفْضَلُ - كَمَا فِي « الْأُمِّ » - أَنْ يَكُونَ (تَحْتَ سَقْفٍ) لِأَنَّهُ أَسْتَرٌ ، وَأَنْ يُرْفَعَ (عَلَى) نَحْوِ
(لَوْحٍ) أَوْ سَرِيرٍ مَهْيَأٍ لِدَلِّكَ ؛ لِثَلَاثِ يَصِيبُهُ الرِّشَاشُ .

وَيَسْتَقْبِلُ بِهِ الْقِبْلَةَ ، وَيُرْفَعُ مِنْهُ مَا يَلِي الرُّأْسَ ؛ لِيَنْحَدَرَ الْمَاءُ عَنْهُ ، (وَيَعْضُ الْغَاسِلُ وَمَنْ يُعِينُهُ
بَصَرَهُ) وَجُوبًا عَمَّا بَيْنَ الشُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَحِزْءٍ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً وَلَا شَهْوَةً ، وَنَدْبًا فِيمَا
عَدَا ذَلِكَ ؛ فَظَنَرُهُ بِلَا شَهْوَةٍ خِلَافَ الْأَوَّلَى (إِلَّا لِحَاجَةٍ) إِلَى النَّظَرِ ؛ كَمَعْرِفَةِ الْمَغْسُولِ مِنْ غَيْرِهِ ،
وَالْمَسُّ كَالنَّظَرِ فِيمَا ذَكَرَ .

(وَ) يُسُّ (مَسْحُ بَطْنِهِ) بِيَدِهِ الْيَسْرَى (بِقُوَّةٍ لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ) لِثَلَاثِ يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ غَسْلِهِ أَوْ
تَكْفِينِهِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ (بَعْدَ إِجْلَاسِهِ) عِنْدَ وَضْعِهِ عَلَى الْمَغْتَسَلِ بَرَفَقٍ (مَائِلًا) إِلَى وَرَائِهِ قَلِيلًا ،
وَيُسْنَدُ ظَهْرُهُ إِلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى ، وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى كَتِفِهِ ، وَإِبْهَامَهُ فِي ثُقْرَةِ قَفَاهُ ، ثُمَّ يَمْسَحُ بَطْنَهُ
كَمَا ذَكَرَ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ (مَعَ فَوْحِ مِجْمَرَةٍ بِالطَّيِّبِ وَكَثْرَةٍ صَبٍّ) مِنَ الْمُعِينِ ؛ لِتَخْفَى الرَّائِحَةُ ، بَلْ
يُسُّ التَّبَخِيرُ عِنْدَهُ مِنْ حِينَ الْمَوْتِ ؛ لِاحْتِمَالِ ظَهْوَرِ شَيْءٍ مِنْهُ فَتَغْلِبُهُ رَائِحَةُ الْبُخُورِ .

(وَ) بَعْدَ ذَلِكَ (غَسْلُ سَوَاتِيهِ) أَيِ : قُبْلِهِ وَدُبُرِهِ ، (وَالتَّجَاسَةِ) الَّتِي حَوْلَهُمَا ، كَمَا يَسْتَنْجِي
الْحَيُّ (بِخِرْقَةٍ) يَلْفُهَا عَلَى يَدِهِ الْيَسْرَى ؛ لِثَلَاثِ يَمَسُّ الْعَوْرَةَ ، وَيَلْفُهَا نَدْبًا لِيُغَسِّلَ نَجَاسَةَ سَائِرِ الْبَدَنِ
كَمَا أَقْتَضَاهُ كَلَامُهُ ، وَيَغَسِّلُ قَدْرَهُ أَيْضًا لَكِنْ إِنَّمَا يَفْعَلُ هَذَا بِالْخِرْقَةِ الثَّانِيَةِ لَا بِالْأَوَّلَى ، خِلَافًا لِمَا
أَقْتَضَاهُ كَلَامُهُ .

(١) الدخاريص - جمع دخريص - وهي : الخياطة في أسفل الكم .

ثُمَّ أَخَذُ أُخْرَى لِيُسَوِّكَهُ بِهَا وَيُخْرِجَ مَا فِي أَنْفِهِ . ثُمَّ وَضَّاهُ ، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَهُ ثُمَّ لَحِيَّتِهِ
بِالسِّدْرِ ، ثُمَّ غَسَلَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ ، الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ ، ثُمَّ مَا أَدْبَرَ الْأَيْمَنَ ثُمَّ الْأَيْسَرَ
بِالسِّدْرِ ، ثُمَّ أَرَّاهُ ، ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ الْبَارِدَ

(ثُمَّ أَخَذُ) خِرْقَةً (أُخْرَى) وَلَفَّهَا عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى (لِيُسَوِّكَهُ بِهَا) بِسَبَابَتِهِ مَبْلُولَةً بِالْمَاءِ ،
وَلَا يَفْتَحُ أَسْنَانَهُ ؛ لِئَلَّا يَسْبِقَ الْمَاءُ إِلَى الْجَوْفِ فَيَسْرَعَ فُسَادُهُ ، ثُمَّ يُنْظَفُ بِخَنْصَرِهَا مَبْلُولَةً أَنْفَهُ ،
(وَيُخْرِجَ) بِهَا (مَا فِي أَنْفِهِ) مِنْ أَدَى ، (ثُمَّ وَضَّاهُ) ثَلَاثًا ثَلَاثًا كَالْحَيِّ ، بِمُضْمَضَةٍ وَأَسْتِنْشَاقٍ ،
وَيُمِيلُ فِيهِمَا رَأْسَهُ ؛ لِئَلَّا يَسْبِقَ الْمَاءُ إِلَى بَطْنِهِ ، وَلَا يَكْفِي عَنْهُمَا مَا مَرَّ ؛ لِأَنَّهُ كَالسَّوَاكِ ، وَيَتَّبِعُ بَعْدَ
لَيْنٍ مَا تَحْتَ أَظْفَارِهِ وَظَاهِرَ أُذُنَيْهِ وَصِمَاحِيهِ .

(ثُمَّ) بَعْدَ ذَلِكَ (غَسَلَ رَأْسَهُ ثُمَّ لَحِيَّتَهُ بِالسِّدْرِ) وَلَا يَعْكُسُ ؛ لِئَلَّا يَنْزِلَ الْمَاءُ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى لَحِيَّتِهِ
فِيَحْتَاجَ إِلَى غَسْلِهَا ثَانِيًا ، وَيُسَرُّهُمَا بِمُشْطٍ بَرَفَقٍ .

(ثُمَّ غَسَلَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ) بِأَنْ يَغْسَلَ شِقَّهُ (الْأَيْمَنَ) مِمَّا يَلِي وَجْهَهُ مِنْ عُنُقِهِ إِلَى قَدَمِهِ ، (ثُمَّ
الْأَيْسَرَ) كَذَلِكَ ، (ثُمَّ) يُحَوِّلُهُ إِلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ فَيَغْسَلُ مِنْهُ (مَا أَدْبَرَ) بِأَنْ يَغْسَلَ شِقَّهُ (الْأَيْمَنَ) مِمَّا
يَلِي الْخَافَا مِنْ كَتِفِهِ إِلَى قَدَمِهِ ، (ثُمَّ) يُحَوِّلُهُ لِلْأَيْمَنِ فَيَغْسَلُ (الْأَيْسَرَ) كَذَلِكَ ، وَلَا يُعِيدُ غَسْلَ رَأْسِهِ
وَوَجْهِهِ ؛ لِحَصُولِ الْفَرْضِ بِغَسْلِهِمَا أَوَّلًا ، بَلْ يَبْدَأُ بِصَفْحَةِ عُنُقِهِ فَمَا تَحْتَهَا .

وَيَحْرُمُ كَبُّهُ عَلَى وَجْهِهِ ؛ أَحْتَرَامًا لَهُ ، وَإِنَّمَا كُرِيَ لِلْحَيِّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ .

وهذه الغسلة بكيفية المذكورة يُنْدَبُ أَنْ تَكُونَ (بِالسِّدْرِ) أَوِ الْخُطْمِيِّ وَنَحْوَهُمَا ، (ثُمَّ) إِذَا
فَرَّغَ مِنْ غَسْلِ جَمِيعِ بَدَنِهِ بِالْمَاءِ وَنَحَوِ السِّدْرِ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ . (أَرَّاهُ) أَيِ : السِّدْرَ أَوْ نَحْوَهُ
بِصَبِّ الْمَاءِ الْخَالِصِ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى قَدَمِهِ .

(ثُمَّ) إِنْ لَمْ تَحْصِلِ النَّظَافَةُ بِنَحْوِ السِّدْرِ فِي الْكَيْفِيَّةِ الْأُولَى - عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ - . . . جَعَلَهُ فِي
كُلِّ غَسَلَةٍ مِنْ غَسَلَاتِ التَّنْظِيفِ .

فَإِذَا حَصَلَ النَّقَاءُ . . (صَبَّ) وَجُوبًا (الْمَاءَ) الْخَالِصَ ، وَيُسْنَى حِينَئِذٍ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً بِالْمَاءِ
الْخَالِصِ كَغَسْلِ الْحَيِّ .

وَيُسْنَى أَنْ يَتَحَرَّى الْمَاءَ (الْبَارِدَ) لِأَنَّهُ يَشُدُّ الْبَدَنَ وَالْمَسْحَنُ يَرِخِيهِ .

الْخَالِصَ مَعَ قَلِيلٍ كَافُورٍ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يُنَشِّفُهُ بِثَوْبٍ بَعْدَ إِعَادَةِ تَلْيِينِهِ .
وَيُكْرَهُ أَخْذُ شَعْرِهِ وَظُفْرِهِ

نَعَمْ ؛ إِنْ أَحْتِجَ إِلَيْهِ لِنَحْوٍ وَسَخٍ وَبَرْدٍ . . . كَانَ الْمَسْحَنُ أَوْلَى ، وَلَا يَبَالِغُ فِي تَسْخِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُسْرِعُ
الْفَسَادَ ، وَالْمَاءُ الْمَلْحُ أَوْلَى مِنَ الْعَذْبِ .

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ زَمَزَمَ ؛ لِلْخِلَافِ فِي نَجَاسَةِ الْمَيْتِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُبْعَدَ إِنَاءُ الْمَاءِ عَمَّا يَقْدَرُهُ
مِنَ الرَّشَاشِ وَغَيْرِهِ مَا امْكَنَ .

وَيَجِبُ أَنْ يَتَحَرَّى فِي إِزَالَةِ نَحْوِ السِّدْرِ الْمَاءِ (الْخَالِصَ) عَمَّا يَسْلُبُهُ الطُّهُورِيَّةُ ؛ لَمَّا مَرَّ أَوَّلَ
الْكِتَابِ .

نَعَمْ ؛ يُسْنُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ غَسَلَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ الَّتِي بِالْمَاءِ الْخَالِصِ فِي غَسَلٍ غَيْرِ الْمُحْرَمِ (مَعَ قَلِيلٍ
كَافُورٍ) وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَكْذُ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ فِيهَا - وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ - [و] (١)
لِأَنَّهُ يَقْوِي الْبَدَنَ وَيُدْفَعُ الْهُوَامَ .

وَخَرَجَ بِـ (أَلَيْسَ) : الْكَثِيرُ بَحِثُ يَفْحَشُ التَّغَيُّرُ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَسْلُبُ طَهْوَرِيَّةَ الْمَاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَلْبًا .

وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ نَحْوَ السِّدْرِ - مَا دَامَ الْمَاءُ يَتَغَيَّرُ بِهِ - يَمْنَعُ الْحِسْبَانَ عَنِ الْغَسَلِ الْوَاجِبِ
وَالْمُنْدُوبِ ، فَيُغْسَلُ (مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ) بَعْدَ الْغَسَلَةِ الْمَزِيلَةِ لَهُ (ثَلَاثًا) بِالْمَاءِ الْخَالِصِ ، مَتَوَالِيَةً
كَمَا قَدَّمْتُهُ وَهُوَ الْأَوَّلَى ، أَوْ مُتَفَرِّقَةً ؛ بَأَن يَسْتَعْمَلَ الْمَاءَ الْخَالِصَ بَعْدَ تَمَامِ كُلِّ غَسَلَةٍ مِنْ غَسَلَاتِ
التَّنْظِيفِ ، وَيَكُونُ كُلُّ مَرَّةٍ - مِنَ التَّنْظِيفِ وَاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْخَالِصِ بَعْدَهُ - غَسَلَةً .

(ثُمَّ) بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ غَسَلِهِ (يُنَشِّفُهُ بِثَوْبٍ) مَعَ الْمُبَالِغَةِ فِي ذَلِكَ ؛ لِثَلَاثِ تَبَتُّلٍ أَكْفَانُهُ فَيُسْرِعُ
فَسَادَهُ ، وَبِهِ فَارَقَ نَدَبَ تَرْكِ التَّنْشِيفِ فِي طَهْرِ الْحَيِّ .

وَيُسْنُ أَنْ يَكُونَ تَنْشِيفُهُ (بَعْدَ إِعَادَةِ تَلْيِينِهِ) أَيِ : تَلْيِينِ مَفَاصِلِهِ عَقِبَ الْفَرَاغِ مِنْ غَسَلِهِ ؛ لِيَبْقَى
لِيُنْهَى .

(وَيُكْرَهُ أَخْذُ شَعْرِهِ) أَيِ : الْمَيْتِ غَيْرِ الْمُحْرَمِ ، (وَظُفْرِهِ) وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُزَالُ لِلْفَطْرَةِ وَأَعْتَادَ

(١) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِنْ كَانَ تَعْلِيلًا لِكِرَاهَةِ تَرْكِهِ ، وَلَكِنَّهُ تَعْلِيلٌ ثَانٍ لِأَصْلِ وَضْعِ الْكَافُورِ فِي ذَلِكَ ، وَلَعَلَّ الْوَاقِعَ
سَقَطَ مِنَ النَّسَاجِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . أَهْ بِتَصْرِفِ « مُوَهَّبَةُ ذِي الْفَضْلِ » (٤٠٨ / ٣) .

وَالْأُولَى بِغَسْلِ الرَّجُلِ الرَّجَالُ ، وَبِالْمَرْأَةِ النِّسَاءُ ،

إِزَالَتُهُ حَيًّا ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَ الْمَيِّتِ مُحَرَّمَةٌ فَلَا تُنْتَهَكُ بِذَلِكَ ، وَمِنْ ثَمَّ : لَمْ يُخْنِ الْأَقْلَفُ .

نَعَمْ ؛ لَوْ لَبَدَّ شَعْرُهُ بِنَحْوِ صَمْعٍ وَلَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِهِ إِلَّا بِهَا . . وَجِبَتْ إِزَالَتُهُ .

أَمَّا الْمَحْرَمُ إِذَا مَاتَ قَبْلَ تَحْلُلِهِ الْأَوَّلِ . . فَيَجِبُ أَنْ يَبْقَى أَثَرُ إِحْرَامِهِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْمَحْرَمِ ، بِخِلَافِ الْمَعْتَدَةِ عَنْ وَفَاةٍ ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ نَحْوِ الطَّيِّبِ عَلَيْهَا إِنَّمَا كَانَ لِلتَّفَجُّعِ وَقَدْ زَالَ بِالْمَوْتِ .

(وَالْأُولَى بِغَسْلِ الرَّجُلِ الرَّجَالُ) فَيُقَدِّمُونَ حَتَّى عَلَى الزَّوْجَةِ ، وَأَوَّلَاهُمْ بِهِ أَوَّلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ .

نَعَمْ ؛ الْأَفْقَهُ هُنَا أُولَى مِنَ الْأَسْنِ ، وَالْأُولَى بَعْدَ الرَّجَالِ الْأَقَارِبِ الرَّجَالُ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ الزَّوْجَةُ وَإِنْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ ، ثُمَّ النِّسَاءُ الْمَحَارِمُ .

(وَ) الْأُولَى (بِالْمَرْأَةِ) أَيِ : بِغَسْلِهَا (النِّسَاءُ) لَكِنَّ الْأُولَى مِنْهُنَّ ذَاتُ الْمَحْرَمِيَّةِ ؛ وَهِيَ : مَنْ لَوْ فُرِضَتْ ذَكَرًا . . حَرَّمَ تَنَاكُحُهَا ، وَتُقَدِّمُ نَحْوَ الْعَمَّةِ عَلَى نَحْوِ الْخَالَةِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتَ مُحْرَمِيَّةٍ . . قُدِّمَتِ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى ، ثُمَّ ذَاتُ الْوَلَاءِ ، ثُمَّ مُحَارِمُ الرِّضَاعِ ، ثُمَّ مُحَارِمُ الْمَصَاهِرَةِ ، ثُمَّ الْأَجْنَبِيَّاتُ ، وَالْحَائِضُ كَغَيْرِهَا ؛ إِذْ لَا كِرَاهَةَ فِي تَغْسِيلِهَا .

ثُمَّ بَعْدَ النِّسَاءِ الزَّوْجُ وَإِنْ نَكَحَ أُخْتَهَا أَوْ أَرْبَعًا سِوَاهَا ، وَيُنْدَبُ أَنْ يَتَّقِيَ الْمَسَّ بِخَرْقَةٍ يَلْفُهَا عَلَى يَدَيْهِ ، ثُمَّ رَجَالُ الْمَحَارِمِ بِتَرْتِيبِهِمُ الْآتِي فِي الصَّلَاةِ .

وَشَرُطُ الْمَقْدَمِ الْحَرِيَّةُ ، وَالْإِتِّحَادُ فِي الدِّينِ ، وَعَدَمُ الْقَتْلِ أَلْمَانَعِ لِلْإِثْرِ ، وَعَدَمُ الْعِدَاوَةِ وَالصَّبَا وَالْفِسْقِ .

وَيُغَسَّلُ السَّيِّدُ أَمَتُهُ وَلَوْ مَكَاتِبَةً وَأُمٌّ وَلَدٍ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مَزُوجَةً ، وَلَا مَعْتَدَةً أَوْ مُسْتَبْرَأَةً ، وَلَا مُشْرَكَةً ، وَلَا مَبْعُضَةً ، وَإِلَّا . . أَمْتَنَعَ عَلَيْهِ تَغْسِيلُهَا ، وَلَيْسَ لِأَمَةٍ تَغْسِيلُ سَيِّدِهَا مَطْلَقًا ؛ لِانْتِقَالِ مُلْكِهِ عَنْهَا .

وَلِكُلِّ مِنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ تَغْسِيلُ صَغِيرٍ وَصَغِيرَةٍ لَمْ يَبْلُغَا حَدَّ الشَّهْوَةِ ، وَتَغْسِيلُ الْخُنْثَى الَّذِي لَا مُحْرَمَ لَهُ ؛ لِلْحَاجَةِ ، وَلِضَعْفِ الشَّهْوَةِ بِالْمَوْتِ ، وَبِهِ فَارَقَ حُرْمَةَ نَظَرِ الْفَرِيقَيْنِ لَهُ وَهُوَ حَيٌّ .

وَحَيْثُ تَعَدَّرَ غُسْلُهُ أَوْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا أَجْنَبِيٌّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ . . يُمَّم .

فَضَائِلُ

وَأَقْلُ الْكَفَنِ ثَوْبٌ سَاتِرٌ لِلْعَوْرَةِ

(وَحَيْثُ تَعَدَّرَ غُسْلُهُ) بَأَن أَدَّى إِلَى تَهْرِيهِ . . يُمَّم وَجُوباً ، بخلافِ ما إِذَا أَدَّى إِلَى إِسْرَاعِ فُسَادِهِ
بعدَ الدَّفْنِ . . فَإِنَّهُ يُغَسَّلُ .

(أَوْ لَمْ يَحْضُرْ) فِي الْمَرْأَةِ (إِلَّا) رَجُلٌ (أَجْنَبِيٌّ ، أَوْ) فِي الرَّجُلِ إِلَّا أَمْرَأَةً (أَجْنَبِيَّةٌ . . يُمَّم)
وَجُوباً أَيْضاً ؛ لِحُرْمَةِ النَّظَرِ حَيْثُ إِذْ إِلَى شَيْءٍ مِنْ بَدَنِ الْمَيِّتِ .

(فَضَائِلُ)

فِي الْكَفَنِ

(وَأَقْلُ الْكَفَنِ) الْوَاجِبُ (ثَوْبٌ) لِحَصُولِ السَّتْرِ بِهِ ، فَلَا يَكْفِي مَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ مَعَ وَجُودِ
غَيْرِهِ ، لَا فِي الرَّجُلِ وَلَا فِي الْمَرْأَةِ .

وَيَجِبُ كَوْنُهُ مِمَّا يُبَاحُ لَهُ لُبْسُهُ فِي الْحَيَاةِ ؛ كَالْحَرِيرِ لِلْمَرْأَةِ وَغَيْرِ الْمَكْلَفِ ، بخلافِهِ لِلْبَالِغِ .
وَلَا يُكْتَفَى بِالطَّيْنِ هُنَا عِنْدَ وَجُودِ غَيْرِهِ وَلَوْ حَشِيشاً ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِزْرَاءِ بِالْمَيِّتِ ، وَلَا يَجُوزُ
التَّكْفِينُ فِي مُتَنَجِّسٍ بِمَا لَا يُعْفَى عَنْهُ عِنْدَ وَجُودِ طَاهِرٍ غَيْرِ حَرِيرٍ وَنَحْوِهِ .
أَمَّا الطَّاهِرُ الْحَرِيرُ وَنَحْوُهُ . . فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ الْمُتَنَجِّسُ ، وَلَوْ تَعَدَّرَ الثَّوْبُ . . وَجَبَ الْحَشِيشُ ثُمَّ
الطَّيْنُ .

وَيَكْفِي بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ثَوْبٌ (سَاتِرٌ لِلْعَوْرَةِ) فَقَطْ ؛ وَهِيَ : فِي الذَّكَرِ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ
وَالرُّكْبَةِ ، وَفِي الْمَرْأَةِ - وَلَوْ أَمَةً وَالْخَنْثَى - : غَيْرُ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ .

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّ الْمَيِّتِ . . فَيَجِبُ ثَوْبٌ يَغُمُّ جَمِيعَ بَدَنِهِ إِلَّا رَأْسَ الْمُحْرِمِ وَوَجْهَ الْمُحْرِمَةِ ؛ تَكْرِيماً
لَهُ وَسْتِراً لِمَا يَعْضُ مِنْ التَّعْيِيرِ .

فَالْحَاصِلُ : أَنَّ مَنْ خَلَّفَ مَالاً ، وَسُتِرَتْ عَوْرَتُهُ وَلَمْ يُوصَ بِتَرْكِ الزَّائِدِ . . سَقَطَ الْحَرْجُ عَنْ
الْأُمَةِ ، وَبَقِيَ حَرْجُ تَرْكِ الزَّائِدِ عَلَى الْوَرِثَةِ ، بخلافِ ما إِذَا انْتَفَى ذَلِكَ ، وَمِنْ ثَمَّ : جَازَ لِلْمَيِّتِ مَنْعُ

وَيُسْنُ لِلرَّجُلِ ثَلَاثَ لَفَائِفَ ، وَلِلْمَرْأَةِ خَمْسَةَ : إِزَارٌ ، ثُمَّ قَمِيصٌ ، ثُمَّ خِمَارٌ ، ثُمَّ لُفَاتَانِ . وَالْبَيَاضُ وَالْمَغْسُولُ وَالْقَطْنُ أَفْضَلُ ، وَيُبَخَّرُ بِعُودٍ

الزَّائِدِ ، بَأَنْ يُوصِيَ بِسَاتِرِ عَوْرَتِهِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ ، وَلَيْسَ لَهُ الْإِيصَاءُ بِتَرْكِ التَّكْفِينِ مِنْ أَصْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى .

ولغريمٍ استغرقَ دينُهُ التَّرَكَةَ مِنْ الزَّائِدِ عَلَى الْأَقْلِ وَإِنْ رَضِيَ بِهِ الْوَرِثَةُ ؛ لِأَنَّهُ أَحْوَجُ إِلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ مِنَ التَّجْمُلِ ، وَمِنْ ثَمَّ : لَمْ يَكُنْ لِلْوَارِثِ الْمَنْعُ مِنْ ثَلَاثِ لَفَائِفَ ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ تَعُودُ لَهُ لَا لِلْمَيِّتِ ، وَلَهُ الْمَنْعُ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَلَوْ فِي الْمَرْأَةِ .

(وَيُسْنُ لِلرَّجُلِ ثَلَاثَ لَفَائِفَ) يَسْتُرُ كُلَّ مِنْهَا جَمِيعَ الْبَدَنِ ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَفَّنَ فِيهَا) وَكَالرَّجُلِ غَيْرُهُ إِذَا كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةٍ . . . فَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ لَفَائِفَ .

(وَ) يُسْنُ (لِلْمَرْأَةِ) وَالْخَنْثَى (خَمْسَةَ : إِزَارٌ) يُشَدُّ عَلَيْهَا ؛ وَهُوَ : مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ ، (ثُمَّ) بَعْدَ شَدِّ الْإِزَارِ يُنْدَبُ (قَمِيصٌ) يُجْعَلُ فَوْقَهُ ، (ثُمَّ) بَعْدَ لَبْسِ الْقَمِيصِ يُنْدَبُ (خِمَارٌ) يُغَطِّي بِهِ الرَّأْسُ ، (ثُمَّ) بَعْدَ ذَلِكَ يُنْدَبُ (لُفَاتَانِ) تُلَفُّ فِيهِمَا ؛ لِلتَّبَاعِ فِي الْأَثْنِ ، وَقِيسَ بِهَا الْخَنْثَى ؛ أَحْتِيَاطًا لِلسَّتْرِ .

(وَالْبَيَاضُ) أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ الْأَمْرِ بِهِ ، (وَالْمَغْسُولُ) أَفْضَلُ مِنَ الْجَدِيدِ ؛ لِأَنَّ مَالَهُ لِلْبِلَى ، وَالْمَرَادُ بِهِ (إِحْسَانِ الْكَفَنِ) فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ : بَيَاضُهُ وَنِظَافَتُهُ ، وَسَبُوعُهُ وَكَثَافَتُهُ لَا أَرْتِفَاعُهُ ؛ إِذْ تَكَرَّرَ الْمَبَالِغَةُ فِيهِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ الْوَارِثُ مُحْجُورًا عَلَيْهِ أَوْ غَائِبًا . . . حُرِّمَتْ الْمَغَالَاةُ فِيهِ مِنَ التَّرَكَةِ .

(وَ) الثَّوْبُ (الْقَطْنُ أَفْضَلُ) مِنْ غَيْرِهِ - كَمَا قَالَهُ الْبُغْوِيُّ - لِأَنَّ كَفَنَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ كَذَلِكَ .

(وَيُبَخَّرُ) نَدْبًا الْكَفْنَ لِغَيْرِ الْمُحْرِمِ ، وَيُنْدَبُ أَنْ يُبَخَّرَ ثَلَاثًا ، وَأَنْ يَكُونَ التَّبْخِيرُ (بِعُودٍ) وَأَنْ يَكُونَ الْعُودُ غَيْرَ مُطَيَّبٍ بِالْمِسْكِ .

ثُمَّ بَعْدَ تَبْخِيرِهِ تُبْسَطُ أَحْسَنُ اللَّفَائِفِ وَأَوْسَعُهَا وَيُذَرُّ عَلَيْهِ حَنُوطٌ ، وَيُبْسَطُ فَوْقَهُ الثَّانِي وَيُذَرُّ عَلَيْهِ الْحَنُوطُ ، ثُمَّ الثَّلَاثُ كَذَلِكَ ؛ لئَلَّا يَسْرَعَ بِلَاهَا مِنْ بَلَلٍ يُصِيبُهَا .

ثُمَّ يَوْضَعُ الْمَيِّتُ عَلَى الثَّلَاثِ بِرَفْقٍ مُسْتَلْقِيًا عَلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يُلَصَّقُ بِجَمِيعِ مَنَافِذِهِ وَمَوَاضِعِ السُّجُودِ

وَالْأَفْضَلُ : أَنْ يَحْمَلَ الْجَنَازَةَ خَمْسَةً ،

منهُ قَطْنٌ حَلِيجٌ مَعَ كَافُورٍ وَحَنُوطٍ دَفْعاً لِلْهُوَامِ عَنْ ذَلِكَ ، وَيُدَسُّ الْقَطْنُ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ ، وَيُكْرَهُ إِدْخَالُهُ بَاطِنَهُ إِلَّا لِعَلَّةٍ يُخَافُ خُرُوجَ شَيْءٍ بِسَبَبِهَا .

ثُمَّ يُلَفُّ عَلَيْهِ الثَّوْبُ الَّذِي يَلِيهِ ، فَيُضَمُّ مِنْهُ شَقَّةٌ أَلَا يَسِرُّ عَلَى شَقِّ أَلَمِيَّتِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْمَنُ عَلَى الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ يُلَفُّ الثَّانِي كَذَلِكَ ، ثُمَّ الثَّلَاثُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ تُرْبَطُ الْأَكْفَانُ ، ثُمَّ تُحَلَّى فِي الْقَبْرِ^(١) .

وَالْتَّكْفِينُ يَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ حَيًّا ؛ كَزَوْجَتِهِ غَيْرِ النَّاشِزَةِ وَالصَّغِيرَةِ وَكَخَادِمَتِهَا وَإِنْ كَانَتْ مُوسِرَةً رَجْعِيَّةً أَوْ بَائِنًا حَامِلًا .

نَعَمْ ؛ يَجِبُ عَلَى الْأَبِ تَجْهِيْزُ وَلَدِهِ الْكَبِيرِ ، وَعَلَى السَّيِّدِ تَجْهِيْزُ مَكَاتِبِهِ وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُمَا نَفَقَتُهُمَا حَيَّيْنِ .

وَلَيْسَ عَلَى الْوَلَدِ تَجْهِيْزُ زَوْجَةٍ أَبِيهِ وَإِنْ لَزِمَهُ نَفَقَتُهَا حَيَّةً ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَكْفِينُ الْغَيْرِ بِثَوْبٍ يَحْمُ فَقَط .

نَعَمْ ؛ تَحْرُمُ الزَّيَادَةُ عَلَيْهِ إِنْ كُنَّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ مِمَّا وَقَفَ لِلتَّكْفِينِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ حَمْلَ الْجَنَازَةِ مِنْ وَظِيْفَةِ الرُّجَالِ وَلَا دَنَاءَةَ فِيهِ ، وَيَحْرُمُ بَهِيْثَةٌ مَزْرِيَّةٌ كَحَمَلِهِ فِي غِرَارَةٍ^(٢) أَوْ قَفَّةٍ ، وَبَهِيْثَةٌ يُخْشَى سَقُوطُهَا مِنْهَا .

وَالْحَمْلُ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرْبِيْعِ إِنْ أُريدَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا .

وَكَيْفِيَّةُ الْأَوَّلِ : أَنْ يَحْمَلَهُ ثَلَاثَةٌ ، يَضَعُ أَحَدُهُمُ الْخَشَبَتَيْنِ الْمَقْدَمَتَيْنِ عَلَى عَاتِقَيْهِ ، وَيَأْخُذُ اثْنَانِ بِالْمَوْخَرَتَيْنِ ، (وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْمَلَ الْجَنَازَةَ) عِنْدَ عَجْزِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ حَمْلِ الْمَقْدَمَتَيْنِ - كَمَا ذُكِرَ - (خَمْسَةً) بَأَنْ يُعَيِّنَهُ اثْنَانِ ، فَيَضَعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدَةً مِنَ الْمَقْدَمَتَيْنِ عَلَى عَاتِقِهِ ، وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقُونَ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ السَّابِقَةِ ، فَحَامِلُوهَا بِأَعْجَازِ ثَلَاثَةٍ ، وَبِهِ خَمْسَةٌ ، فَإِنْ عَجَزُوا . . فِسْبَعَةٌ أَوْ تِسْعَةٌ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ تَارًا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ .

وَالتَّرْبِيْعُ : أَنْ يَحْمَلَهُ أَرْبَعَةٌ ، كُلُّ وَاحِدٍ بِعَمُودٍ ، فَإِنْ عَجَزُوا . . فَسِتَّةٌ أَوْ ثَمَانِيَّةٌ أَوْ أَكْثَرُ ، أَشْفَاعًا

(١) كَذَا فِي (ب) بِزِيَادَةٍ : (لِأَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مَعْقُودٌ ، ثُمَّ مَحَلُّ الْكَفَنِ كَسَائِرِ مَوْنِ التَّجْهِيْزِ مِنْ مَالِ أَلَمِيَّتِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ . . وَجِبَ التَّكْفِينُ عَلَى مَنْ كَانَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ حَيًّا) .

(٢) الْغِرَارَةُ : شَبِيهُ الْعِدْلِ يَوْضَعُ فِيهِ الثَّبَنُ وَغَيْرُهُ .

وَالْمَشْيُ قَدَامَهَا بِقُرْبِهَا ، وَالْإِسْرَاعُ بِهَا . وَيُكْرَهُ اللَّغَطُ فِيهَا ، وَإِتْبَاعُهَا بِنَارٍ ، وَاتِّبَاعُ
النِّسَاءِ .

فَضْلُكَ

أَزْكَانُ صَلَاةِ الْمَيِّتِ سَبْعَةٌ : الْأَوَّلُ : النِّيَّةُ كَغَيْرِهَا

بحسبِ الْحَاجَةِ ، وَيُكْرَهُ الْأَقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ إِلَّا فِي الطُّفْلِ .
وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْكَيْفِيَّتَيْنِ - بَأَن يُحْمَلَ تَارَةً بِالْهَيْئَةِ الْأُولَى وَتَارَةً بِالْهَيْئَةِ الثَّانِيَةِ - أَفْضَلُ مِنَ الْأَقْتِصَارِ
عَلَى أَحَدِهِمَا .

(وَ) يُنْدَبُ لِكُلِّ مَشْيٍ قَادِرٍ (الْمَشْيُ) لِاتِّبَاعٍ ، وَيُكْرَهُ - لَغَيْرِ الْمَعْذُورِ بِنَحْوِ مَرِيضٍ - رُكُوبُهُ فِي
ذَهَابِهِ مَعَهَا دُونَ رَجُوعِهِ ، وَيُنْدَبُ حَتَّى لِلرَّاكِبِ الْمَشْيُ (قَدَامَهَا) وَكَوْنُهُ (بِقُرْبِهَا) بِحَيْثُ يَرَاهَا إِنْ
الْتَفَتَ ؛ لِاتِّبَاعٍ .

(وَ) يُنْدَبُ (الْإِسْرَاعُ بِهَا) بَيْنَ الْمَشْيِ الْمَعْتَادِ وَالْخَبَبِ إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ الْأَمْرِ بِهِ ،
وَلَوْ خِيفَ عَلَيْهِ تَغْيِيرُهُ . . زَيْدٌ فِي الْإِسْرَاعِ .
وَيُنْدَبُ سِتْرُ الْمَرْأَةِ بِشَيْءٍ كَالْخِيَمَةِ .

وَيَتَأَكَّدُ تَشْيِيعُ الْجَنَازَةِ لِلرَّجَالِ ، وَيُنْدَبُ مَكْنُتُهُمْ إِلَى أَنْ يُدْفَنَ ، (وَيُكْرَهُ اللَّغَطُ فِيهَا) بِالتَّحَدُّثِ فِي
أُمُورِ الدُّنْيَا ، بَلِ السُّنَّةُ : الْفِكْرُ فِي الْمَوْتِ وَمَا بَعْدَهُ .
وَيُكْرَهُ الْقِيَامُ لِمَنْ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ وَلَمْ يُرِدِ الذَّهَابَ مَعَهَا ، وَالْأَمْرُ بِهِ مَنْسُوخٌ .

(وَ) يُكْرَهُ (إِتْبَاعُهَا بِنَارٍ) وَلَوْ فِي مَجْمَرَةٍ ، وَأَنْ يُجَمَّرَ عِنْدَ الْقَبْرِ .

(وَ) يُكْرَهُ (اتِّبَاعُ النِّسَاءِ) لِلْجَنَازَةِ إِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ حَرَامًا ، وَإِلَّا . . حَرَّمَ ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا وَرَدَ
مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ .

(فَضْلُكَ)

فِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا

(أَرْكَانُ صَلَاةِ الْمَيِّتِ سَبْعَةٌ ؛ الْأَوَّلُ : النِّيَّةُ كَغَيْرِهَا) فَيَجِبُ فِيهَا مَا يَجِبُ فِي نِيَّةِ سَائِرِ الْفُرُوضِ ،
فَمِنْ ذَلِكَ : قَرْنُ النِّيَّةِ بِالْتَّكْبِيرَةِ الْأُولَى ، وَالتَّعَرُّضُ لِلْفَرْضِيَّةِ - وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : فَرَضَ كَفَايَةً - وَعَلَى

الْثَّانِي : أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ . الثَّالِثُ : قِرَاءَةُ (الْفَاتِحَةِ) . الرَّابِعُ : اَلْقِيَامُ لِلْقَادِرِ .
 الْخَامِسُ : اَلصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ . السَّادِسُ : الدُّعَاءُ
 لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ . السَّابِعُ : اَلسَّلَامُ . وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَاتِ ، وَالْإِسْرَارُ ،
 وَالتَّعَوُّدُ دُونَ اَلِاسْتِفْتَاكِحِ

الْمَأْمُومُ نِيَّةُ اَلْاِفْتِدَاءِ أَوْ نَحْوِهِ ، وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ اَلْمَيِّتِ وَلَا مَعْرِفَتُهُ ، بَلِ اَلْوَجِبُ اَدْنَى تَمْيِيزٍ ؛ كَقَصْدِ
 مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ اَلْإِمَامُ .

(اَلثَّانِي) مِنْ اَلْأَرْكَانِ : (أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ) مِنْهَا تَكْبِيرَةٌ اَلْإِحْرَامُ ؛ لِاتِّبَاعِ ، وَلَا يَضُرُّ اَلزِّيَادَةُ
 عَلَيْهَا ، سِوَاءِ اَلْخَمْسِ وَمَا فَوْقَهَا .

(اَلثَّالِثُ : قِرَاءَةُ « اَلْفَاتِحَةِ ») لِعَمُومِ خَبَرِ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ اَلْكِتَابِ » وَلَا تَتَعَيَّنُ
 فِي اَلْأَوَّلَى - كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ اَلْمَصْنُفِ - بَلْ تُجْزَى فِي اَلثَّانِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ .

(الرَّابِعُ : اَلْقِيَامُ لِلْقَادِرِ) عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ اَلْعَاجِزِ عَنْهُ يَقْعُدُ ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ ، ثُمَّ يَسْتَلْقِي ، كَمَا فِي
 سَائِرِ الصَّلَوَاتِ اَلْمَفْرُوضَةِ .

(الْخَامِسُ : اَلصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ) اَلتَّكْبِيرَةِ (اَلثَّانِيَةِ) لِفِعْلِ اَلسَّلَفِ
 وَاَلْخَلَفِ .

(اَلْسَّادِسُ : الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ) بِخُصُوصِهِ - وَلَوْ طِفْلاً فِيمَا يَظْهَرُ - كـ (اَللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ) أَوْ (اَللَّهُمَّ
 ارْحَمْهُ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ (بَعْدَ) اَلتَّكْبِيرَةِ (اَلثَّالِثَةِ) لِفِعْلِ مَنْ ذَكَرَ ؛ وَلِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ : « إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى اَلْمَيِّتِ .. فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ » .

(اَلسَّابِعُ : اَلسَّلَامُ) كَغَيْرِهَا فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ ،
 وَلَا يَجِبُ فِيهَا ذِكْرٌ ، لَكِنْ يُسَنُّ تَطْوِيلُ الدُّعَاءِ فِيهَا .

(وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ) حَذَوِ مَنْكِبَيْهِ (فِي) كُلِّ مِنْ (اَلتَّكْبِيرَاتِ) وَوَضْعُ يَدَيْهِ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ تَحْتَ
 صَدْرِهِ ، (وَالْإِسْرَارُ) لِلْقِرَاءَةِ - وَلَوْ لَيْلًا - لِمَا صَحَّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (أَنَّ ذَلِكَ مِنْ
 اَلسُّنَّةِ) .

(وَالتَّعَوُّدُ) لِـ (اَلْفَاتِحَةِ) لِأَنَّهُ مِنْ سُنَنِهَا وَلَا تَطْوِيلَ فِيهِ ، (دُونَ اَلِاسْتِفْتَاكِحِ) وَالسُّورَةِ وَإِنْ صَلَّى

وَيُشْتَرَطُ فِيهَا شُرُوطُ الصَّلَاةِ . وَيُصَلِّي عَلَى الْغَائِبِ وَالْمَدْفُونِ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ فَرَضِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ يَوْمَ الْمَوْتِ ، لَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ عَصَبَاتُهُ ثُمَّ ذَوُو الْأَرْحَامِ

على غائب ؛ لَأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى التَّخْفِيفِ مَا أَمَكَ .

(وَيُشْتَرَطُ فِيهَا شُرُوطُ الصَّلَاةِ) لِأَنَّهَا صَلَاةٌ ، وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا تَقْدُّمُ غَسْلِ الْمَيِّتِ ، أَوْ تَيْمُمِهِ بِشَرْطِهِ لَا تَكْفِينِهِ ، لَكِنْ تَكْرَرُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّكْفِينِ .

(وَيُصَلِّي) جَوَازًا مَنْ يَأْتِي (عَلَى الْغَائِبِ) عَنْ عِمَارَةِ الْبَلَدِ أَوْ سُورِهَا ، (وَ) عَلَى (الْمَدْفُونِ) فِي الْبَلَدِ ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (صَلَّى عَلَى النَّجَاشِيِّ بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ مَوْتِهِ بِالْحَبَشَةِ ، فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمَصَلَّى ، وَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ) وَذَلِكَ فِي رَجَبِ سَنَةِ تِسْعٍ ، وَأَنَّهُ : (صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ) .

وَأَمَّا يُصَلِّي عَلَى مَنْ ذُكِرَ (مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ فَرَضِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ يَوْمَ الْمَوْتِ) أَيِ : وَقْتَهُ ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ مُتَنَفِّلٌ وَهَذِهِ لَا يَتَنَفَّلُ بِهَا ، فَتَمْتَنِعُ عَلَى الْكَافِرِ وَالْحَائِضِ وَقَتَ الْمَوْتِ ، وَعَلَى مَنْ بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْغَسْلِ .

(لَا) عَلَى (النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى قَبْرِهِ - كَسَائِرِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِلْغَنَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لِاتِّخَاذِهِمْ قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ؛ وَلِأَنَّا لَمْ نَكُنْ أَهْلًا لِلْفَرَضِ وَقَتَ مَوْتِهِمْ .

(وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ) أَيِ : الْمَيِّتِ (عَصَبَاتُهُ) لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ وَأَشْفَقُ ؛ فَيَكُونُ دَعَاؤُهُمْ أَقْرَبَ لِلْإِجَابَةِ ، وَيُقَدِّمُ مِنْهُمْ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ كَالْأَبِ ، ثُمَّ أَبِيهِ وَإِنْ عَلَا ؛ لِأَنَّ الْأُصُولَ أَشْفَقُ ، ثُمَّ الْأَبْنُ ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الْأَخُ الشَّقِيقُ ، ثُمَّ لِأَبِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِأَبِ ، ثُمَّ عَمٌّ ، ثُمَّ ابْنُ عَمٍّ كَذَلِكَ ، وَهَكَذَا .

وَلَوْ أَجْتَمَعَ أَبْنَاءُ عَمٍّ ، أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأَمٍّ . قُدِّمَ ؛ لِتَرْجُوحَةِ بَقَرَاةِ الْأُمِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا دَخْلٌ هُنَا .

(ثُمَّ ذَوُو الْأَرْحَامِ) الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ ، فَيُقَدِّمُ أَبُو الْأُمِّ ، ثُمَّ بَنُو الْبَنَاتِ - عَلَى مَا فِي « الدَّخَائِرِ » - ثُمَّ الْأَخُ لِلْأُمِّ ، ثُمَّ الْخَالَ ، ثُمَّ الْعَمُّ لِلْأُمِّ .

وَلَا حَقَّ هُنَا لِلْوَالِي وَلَا لِلْإِمَامِ الْمَسْجِدِ ، وَكَذَا لَا حَقٌّ لِلزَّوْجِ أَوِ السَّيِّدِ إِنْ وَجَدَ أَحَدًا مِنَ الْأَقَارِبِ ،

وَلَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ - وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِهِ - وَلَا عَلَى السَّقَطِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ أَمَارَاتُ الْحَيَاةِ

وإلاَّ . . . قُدِّمَ عَلَى الْأَجَانِبِ ، وَلَا لِمَرْأَةٍ مَعَ ذَكَرٍ ، وَإِلَّا . . . قُدِّمَتْ بِتَرْتِيبِ الذِّكْرِ السَّابِقِ ، وَلَا لِغَاتِلٍ وَعَدُوٍّ وَنَحْوِ صَبِيٍّ .

ولو استوى أثنان في درجة . . . قُدِّمَ الْعَدْلُ ، الْأَسْنُّ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى أَفْقَهٍ مِنْهُ ، بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ؛ لِأَنَّ الْغُرُضَ هُنَا الدُّعَاءُ ، وَدُعَاءُ الْأَسْنِّ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ ؛ وَيُقَدِّمُ الْعَدْلُ الْحُرُّ الْأَبْعَدُ عَلَى الْفَرِّ الْأَقْرَبِ ، وَالْأَفْقَهُ وَالْأَسْنُّ ؛ لِأَنَّهُ أَلْيَقُ بِالْإِمَامَةِ لَأَنَّهَا وَلَايَةٌ .

فإن استوا في جميع ما ذُكِرَ وغيره ؛ كَنَظَافَةِ الثَّوبِ وَالْبَدَنِ ، وَتَشَاخُؤًا . . . قُدِّمَ وَاحِدٌ بِقُرْعَةٍ . وَلَوْ أَوْصَى الْمَيِّتُ بِالصَّلَاةِ لِغَيْرِ الْمَقْدَّمِ وَإِنْ كَانَ صَالِحًا . . . لَغَا ؛ لِأَنَّهَا حَقُّ الْقَرِيبِ كَالْإِرْثِ . (وَلَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ) وَلَوْ حَائِضًا مَثَلًا ، (وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ) أَيِ : يَحْرُمُ غَسْلُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَمَرَ فِي قَتْلِي أَحَدٍ بِدَفْنِهِمْ بِثِيَابِهِمْ ، وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ) .

وَحِكْمَةُ ذَلِكَ إِبْقَاءُ أَثَرِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ ، وَالتَّعْظِيمُ لَهُمْ بِاسْتِغْنَائِهِمْ عَنْ دُعَاءِ غَيْرِهِمْ ، (وَهُوَ) - أَيِ : الشَّهِيدُ الَّذِي لَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ - (مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ) أَوْ كَافِرٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ (بِسَبَبِهِ) وَلَوْ بِرَمْحٍ دَائِئَةٍ لَنَا أَوْ لَهُمْ ، أَوْ سِلَاحِهِ أَوْ سِلَاحِ مُسْلِمٍ آخَرَ خَطَأً ، أَوْ تَرَدَّى بِوَهْدَةٍ أَوْ جَبَلٍ ، أَوْ جُهِلَ مَا مَاتَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرٌ دَمٍ ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ مَوْتُهُ بِسَبَبِ الْقِتَالِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبِهِ ، أَوْ جُرِحَ فِيهِ [وَمَاتَ بِهِ] ^(١) وَبَقِيَ فِيهِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ . . . فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الشَّهِيدِ فِيمَا ذُكِرَ وَإِنْ قُطِعَ بِمَوْتِهِ بَعْدُ ؛ كَمَنْ مَاتَ فَجَاءَةً فِيهِ أَوْ بِمَرَضٍ ، أَوْ قَتَلَهُ أَهْلُ الْبَغْيِ ، أَوْ اغْتَالَهُ مُسْلِمٌ مُطْلَقًا أَوْ كَافِرٌ فِي غَيْرِ قِتَالٍ .

وَيَجِبُ أَنْ يُزَالَ عَنْهُ نَجَسٌ غَيْرُ دَمٍ وَإِنْ حَصَلَ بِسَبَبِ الشَّهَادَةِ ، وَدَمٌ حَصَلَ بِغَيْرِ سَبَبِهَا وَإِنْ أَدَّتْ إِزَالَةُ ذَلِكَ إِلَى إِزَالَةِ دِمَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَثَرِ الْعِبَادَةِ .

وَيُنْدَبُ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُ أَلَةُ الْحَرْبِ وَنَحْوُهَا ، وَأَنْ يُكْتَفَنَ فِي ثِيَابِهِ الْمَلَطُخَةِ بِالْدَمِ . (وَلَا) يُصَلَّى (عَلَى السَّقَطِ) أَيِ : تَحْرُمُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ (إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ أَمَارَاتُ الْحَيَاةِ) بِصِيَاغِ أَوْ

(١) استدرارك من « موهبة ذي الفضل » للإمام الترمسي رحمه الله تعالى (٤٥٥ / ٢) .

كَالِاخْتِلَاجِ ، وَيُغَسَّلُ إِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ .

فَضَائِلُ

وَأَقْلُ الدَّفْنِ : حُفْرَةٌ تَكْتُمُ رَائِحَتَهُ وَتَحْرُسُهُ مِنَ السَّبَاعِ ،

غَيْرِهِ (كَالِاخْتِلَاجِ) بَعْدَ أَنْفِصَالِهِ ، فَيَجِبُ حِينَئِذٍ غَسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ ؛ لِتَقْيُنِ حَيَاتِهِ ، أَوْ ظَهْوَرِ أَمَارَاتِهَا^(١) ، وَصَحَّ : « إِذَا أَسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ . . وَرَثَ وَصَلَّى عَلَيْهِ » .

(وَيُغَسَّلُ) وَيُكْفَنُ وَيُدْفَنُ وَجُوبًا (إِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) أَي : مِثْلُهُ وَعِشْرِينَ يَوْمًا حَدَّ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ وَلَمْ تَظْهَرْ فِيهِ أَمَارَةُ حَيَاةٍ ، وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ نَحْوَ الْغَسْلِ أَوْسَعُ بَابًا مِنْهَا ؛ إِذِ الدَّمْيُ يُفْعَلُ بِهِ مَا ذُكِرَ إِلَّا الصَّلَاةُ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَبْلُغِ الْأَرْبَعَةَ . . فَلَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، لَكِنْ يُنْدَبُ أَنْ يُوَارَى بِخَرْقَةٍ ، وَأَنْ يُدْفَنَ .

(فَضَائِلُ)

فِي الدَّفْنِ

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ .

(وَأَقْلُ الدَّفْنِ حُفْرَةٌ تَكْتُمُ رَائِحَتَهُ وَتَحْرُسُهُ مِنَ السَّبَاعِ) لِأَنَّ حِكْمَةَ الدَّفْنِ صَوْنُهُ عَنْ أَتْهَاكِ جِسْمِهِ ، وَأَنْتِشَارِ رَائِحَتِهِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلتَّأَذِّي بِهَا وَاسْتِقْدَارِ جِيفَتِهِ ، فَاشْتَرَطَتْ حُفْرَةٌ تَمْنَعُهُمَا ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَكْفِ الْفَسَاقِي وَإِنْ مَنَعَتِ الْوَحْشَ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكْتُمُ الرِّيحَ .

وُخْرِجَ بـ (الْحُفْرَةِ) : مَا لَوْ وُضِعَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ وَبُنِيَ عَلَيْهِ مَا يَمْنَعُهُمَا . . فَإِنَّهُ لَا يَكْفِي إِلَّا إِنْ تَعَذَّرَ الْحَفْرُ ، كَمَا لَوْ مَاتَ بِسَفِينَةٍ وَالسَّاحِلُ بَعِيدٌ ، أَوْ بِهِ مَانِعٌ . . فَيَجِبُ غَسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُجْعَلُ بَيْنَ لَوْحَيْنِ ، ثُمَّ يُلْقَى فِي الْبَحْرِ ، وَيجوزُ أَنْ يُثْقَلَ لِيَنْزَلَ إِلَى الْقَرَارِ .

(١) فِي هَامِش (ج) : (فَائِدَةٌ : الْحَاصِلُ فِي السَّقْطِ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ : أُولَاهَا : الْعَلَقَةُ وَالْمَضْغَةُ : يَسُنُّ دَفْنُهُمَا فَقَطْ ، ثَانِيَاهَا : مَا زَادَ عَلَى الْمَضْغَةِ وَلَمْ يَتَخَلَقْ : يَنْدَبُ سِتْرُهُ وَدَفْنُهُ . ثَالِثُهَا : مَا تَخَلَّقَتْ وَلَمْ يَظْهَرْ فِيهِ أَمَارَاتُ الْحَيَاةِ : فَيَجِبُ غَسْلُهُ وَسِتْرُهُ وَدَفْنُهُ فَقَطْ . رَابِعُهَا : مَا ظَهَرَتْ فِيهِ أَمَارَاتُ الْحَيَاةِ : فَيَجِبُ غَسْلُهُ وَسِتْرُهُ وَدَفْنُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ . قَالَ الْفَقِيهَ الْعَالِمُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) .

وَأَكْمَلُهُ : قَامَةً وَبَسْطَةً ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ وَنِصْفٌ ، وَيَحْرُمُ نَبْشُهُ قَبْلَ بَلَاءٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ .

(وَأَكْمَلُهُ) قَبْرٌ وَاسِعٌ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ أَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ .

وضابطُ ارتفاعِهِ الْأَكْمَلِ (قَامَةً وَبَسْطَةً) أَي : قَدْرُهُمَا مِنْ مَعْتَدِلِ الْخَلْقَةِ (وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ وَنِصْفٌ) بِذِرَاعِ أَلَيْدٍ ؛ وَهِيَ : نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَنِصْفٍ بِالذِّرَاعِ الْمَعْتَدِلِ الْمَعْهُودِ .

(وَيَحْرُمُ نَبْشُهُ) أَي : الْقَبْرِ (قَبْلَ بَلَاءٍ) أَلَمِيتٍ لِإِدْخَالِ مَيِّتٍ آخَرَ فِيهِ ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ أَحْتِرَاماً لِصَاحِبِهِ (إِلَّا لِضَرُورَةٍ) كَأَنَّهُ دُفِنَ بِلا طَهَارَةٍ ، أَوْ لَغَيْرِ الْقَبْلَةِ ، أَوْ فِي ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ أَوْ أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ ، أَوْ سَقَطَ فِي الْقَبْرِ مَتَمَوِّلٌ . . . فَيَجِبُ النَّبْشُ فِي الْأُولَيْنِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ وَإِنْ تَغَيَّرَ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ دُفِنَ بِلا كَفَنِ أَوْ فِي حَرِيرٍ . . . فَإِنَّهُ لَا يُنْبَشُ ؛ لِحَصُولِ السَّتْرِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْكَفَنِ ، وَحُرْمَةِ الْحَرِيرِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى .

وَلَوْ أَبْتَلَعَ مَالٌ غَيْرَهُ . . . وَجِبَ النَّبْشُ وَشَقُّ جَوْفِهِ إِنْ طَلَبَ الْمَالُكَ ، وَكَذَا يَجِبُ شَقُّ جَوْفِ مَنْ مَاتَ وَفِيهِ جَنِينٌ رُجِيَتْ حَيَاتُهُ^(١) .

وَيُنْبَشُ أَيْضاً إِنْ لَحِقَهُ بَعْدَ الدَّفْنِ نَحْوُ نَدَاوَةٍ أَوْ سَيْلٍ ، أَوْ دُفِنَ كَافِرٌ بِالْحَرَمِ ، أَوْ أَحْتِيجَ لِمَشَاهِدَتِهِ لِلتَّعْلِيقِ عَلَى صِفَةٍ فِيهِ ، أَوْ لَكُونَ الْقَائِفِ يَلْحَقُهُ بِأَحَدِ الْمَتَازَعِينَ فِيهِ .



(١) فِي هَامِش (ج) : (فَرَعٌ : لَوْ مَاتَ حَامِلٌ بِحَيٍّ ؛ فَإِنْ رُجِيَتْ حَيَاتُهُ . . . شَقُّ جَوْفِهَا حَتْمًا فِي اللَّحْدِ وَأُخْرِجَ ، وَإِلَّا . . . لَمْ يُشَقَّ ، وَلَمْ تُدْفَنْ أُمُّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ . اهـ « عِبَاب » [٣٩٦ / ١]) .

بَابُ الزَّكَاةِ

لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا عَلَى الْحُرِّ الْمُسْلِمِ

(بَابُ الزَّكَاةِ)

وهي لغةٌ : التَّطْهِيرُ ، وَالْإِصْلَاحُ ، وَالنَّمَاءُ ، وَالْمَدْحُ^(١) ، وشرعاً : اسمٌ لما يُخْرَجُ عن مالٍ ، أو بَدَنٍ على وجهٍ مخصوصٍ ، وهي أحدُ أركانِ الإسلامِ ، ومن ثمَّ : يكفرُ جاحداً على الإطلاقِ^(٢) ، أو في القدرِ المجمعِ عليه ، ويُقاتلُ الممتنعُ مِنْ أَدَائِهَا ، وتؤخذُ منه - وإن لم يُقاتلْ - قَهْرًا .

(لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا عَلَى الْحُرِّ) وَلَوْ مُبْعُضًا مَلَكَ بَعْضُهُ الْحُرَّ نِصَابًا ، بخلافِ الرِّقَيقِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْلُكُ ، وَإِنْ مَلَكَهُ سَيِّدُهُ ، وَلَا زَكَاةَ عَلَى الْمَكَاتِبِ ؛ لِضَعْفِ مِلْكِهِ ، وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مَالِكًا لَهُ .

(الْمُسْلِمِ) ولو غيرُ مُكَلَّفٍ كَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ؛ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ : « فَرَضَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ » .
والمرادُ بِلِزْوِمِهَا لغيرِ المُكَلَّفِ : أَنَّهَا تَلْزِمُ فِي مَالِهِ ، حَتَّى يَلْزِمَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَعْتَقِدُ وَجوبَهَا فِي مَالِ الْمَوْلَى إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِهِ .

أَمَّا الْكَافِرُ . . فلا يَلْزِمُهُ إِخْرَاجُهَا ولو بعدَ الإسلامِ ، لَكِنَّهُ إِذَا مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ . . طُولِبَ بِهَا فِي الْآخِرَةِ ، وَعُوقِبَ عَلَيْهَا كَسَائِرِ الْوُجُوبَاتِ .

وَيُوقَفُ الْأَمْرُ فِي مَالِ الْمَرْتَدِّ ؛ فَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا . . بَانَ أَنَّ لَا مَالَ لَهُ مِنْ حِينِهَا ، وَإِلَّا . . أُخْرِجَ الْوَاجِبُ فِي الرَّدَّةِ وَقَبْلُهَا^(٣) .

(١) في هامش (ب) : (كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ ؛ أَي : تَمْدَحُوا) .

(٢) في هامش (ب) : (وَالْكَلَامُ فِي الزَّكَاةِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهَا ، أَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهَا كَزَكَاةِ التَّجَارَةِ ، وَالرَّكَازِ ، وَزَكَاةِ الثَّمَارِ وَالزَّرْعِ فِي الْأَرْضِ الْخَرَجِيَّةِ ، أَوِ الزَّكَاةِ فِي مَالِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ . . فلا يَكْفُرُ جاحداً ؛ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي وَجوبِهَا ، وفُرُضَتْ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ بَعْدَ زَكَاةِ الْفَطْرِ . « خُطِيب » [١/٥٤٧]) .

(٣) في هامش (ب) : (أَمَّا إِذَا وَجِبَتِ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ ثُمَّ ارْتَدَّ . . فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، سِوَاءِ أَسْلَمَ أَوْ قَتَلَ ، كَمَا نَقَلَ فِي « الْمَجْمُوعِ » اتِّفَاقُ الْأَصْحَابِ عَلَيْهِ ، وَيُجْزَأُ الْإِخْرَاجُ فِي حَالِ الرَّدَّةِ فِي =

غَيْرِ الْجَنِينِ ، وَذَلِكَ فِي أَنْوَاعٍ : الْأَوَّلُ : النَّعْمُ ؛ فَفِي كُلِّ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ إِلَى عِشْرِينَ : شَاةٌ جَذَعَةٌ ، أَوْ جَذَعُ ضَاْنٍ لَهُ سَنَةٌ ، أَوْ ثِيَّةٌ مَعِزٌ ، أَوْ ثِيَّةٌ لَهُ سَنَتَانِ

(غَيْرِ الْجَنِينِ) فلا زكاة في المال الموقوف له ؛ لَأَنَّهُ لَا ثِقَّةَ بِوُجُودِهِ فَضْلاً عَنْ حَيَاتِهِ .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً كَوْنُ الْمَالِكِ مُعَيَّناً ، فلا زكاة في رِيعٍ موقوفٍ على نحوِ الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاجِدِ - كما يَأْتِي - لِعَدَمِ تَعَيُّنِ الْمَالِكِ ، بخلافِ الْمَوْقُوفِ على مُعَيَّنٍ وَاحِداً أَوْ جَمَاعَةً .

وتَجِبُ على مَنْ ذَكَرَ بِالْشُرُوطِ الْآتِيَةِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دِيُونٌ بِقَدَرٍ مَا فِي يَدِهِ أَوْ أَكْثَرَ ، (وَذَلِكَ) أَيِ : وَجُوبِ الزَّكَاةِ (فِي أَنْوَاعٍ) خَمْسَةٍ أَوْ سَنَةٍ ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا زَكَاةُ بَدَنِ - وَهِيَ : زَكَاةُ الْفِطْرِ - وَإِمَّا زَكَاةُ مَالٍ ؛ وَهِيَ : إِمَّا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعَيْنِ - وَهِيَ زَكَاةُ النَّعَمِ ، وَالْمَعَشَرَاتِ ، وَالْقُدَيْنِ ، وَالرَّكَازِ ، وَالْمَعْدِنِ - وَإِمَّا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْقِيَمَةِ ؛ وَهِيَ : زَكَاةُ التَّجَارَةِ .

(الْأَوَّلُ : النَّعْمُ) وَهِيَ : الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ الْإِنْسِيَّةُ ، فلا تَجِبُ في غَيْرِهَا ، حَتَّى الَّتِي تَوْلَدُ مِنْهَا وَمِنْ غَيْرِهَا ، بخلافِ الَّتِي تَوْلَدُ بَيْنَهَا ؛ كَالَّتِي تَوْلَدُ بَيْنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، فَالْوَاجِبُ فِيهِ زَكَاةٌ أَخَفُّ أَبُوِيهِ .

ولُوجُوبِهَا شُرُوطٌ ، مِنْهَا : النَّصَابُ : (فَفِي كُلِّ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ إِلَى عِشْرِينَ) مِنْهَا (شَاةٌ) وَالْمَرَادُ بِهَا : (جَذَعَةٌ ، أَوْ جَذَعُ ضَاْنٍ لَهُ سَنَةٌ) أَوْ أَجْزَعُ قَبْلَ تَمَامِهَا^(١) ، (أَوْ ثِيَّةٌ مَعِزٌ ، أَوْ ثِيَّةٌ لَهُ سَنَتَانِ) كَامِلَتَانِ ، وَإِنَّمَا أَجْزَأُ الذِّكْرِ هُنَا لِصَدَقِ اسْمُ الشَّاةِ بِهِ فِي الْخَبَرِ ؛ إِذْ تَأْوُهَا لِلْوَحْدَةِ لَا لِلتَّائِيثِ .

وَشَرَطُ الشَّاةِ هُنَا أَنْ تَكُونَ مِنْ غَنَمِ الْبَلَدِ أَوْ مِثْلِهَا ، أَوْ أَعْلَى مِنْهَا قِيَمَةً ، وَأَنْ تَكُونَ صَحِيحَةً وَإِنْ كَانَتْ إِبْلَةً مَرِاضاً .

وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْعَشْرِ شَاتَانِ ، وَفِي الْخَمْسَةِ عَشَرَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي الْعَشْرِينَ أَرْبَعٌ .

= هذه ، وفي الأولى على قول اللزوم فيها ، وقيل : لا يجزئه . « خطيب » رحمه الله [١ / ٦٠١] اهـ ، أما المرتد قبل وجوبها ؛ فإن عاد إلى الإسلام . . لزمته ؛ لتبين بقاء ملكه ، وإن هلك مرتداً . . فلا ، ويجزئه الإخراج في حال الردة في هذه ؛ نظراً إلى جهة المال ، وفيه احتمال لصاحب « التقريب » نظراً إلى أن الزكاة قرينة تفتقر إلى النية . « رملي » .

(١) في هامش (ب) : (أي : وإن لم يتم لها سنة ، كما قاله الرافعي في الأضحية ، ونُزِلَ ذلك منزلة البلوغ بالسنِّ والاحتلام ، ولا فرق بين البابين ، كما قاله الأذري . « خطيب » [١ / ٥٥٠]) .

وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ : بِنْتُ مَخَاضٍ لَهَا سَنَةٌ ، أَوْ ابْنُ لَبُونٍ لَهُ سَتَانِ إِنْ فَقَدَهَا . وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ : بِنْتُ لَبُونٍ لَهَا سَتَانِ . وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ : حِقَّةٌ لَهَا ثَلَاثٌ . وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ : جَذَعَةٌ لَهَا أَرْبَعٌ . وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ : بِنْتُ لَبُونٍ . وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ : حِقَّتَانِ . وَفِي مِئَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ : ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ . وَفِي مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ : حِقَّةٌ وَبِنْتُ لَبُونٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ

(وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ) وَهِيَ : مَا (لَهَا سَنَةٌ) كَامِلَةٌ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا أَنْ لَهَا أَنْ تَحْمِلَ مَرَّةً أُخْرَى فَتَصِيرَ مِنَ الْمَخَاضِ - أَيِ : الْحَوَامِلِ - وَتُجْزَى فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ وَإِنْ زَادَتْ قِيمَةُ الشَّيْءِ عَلَيْهَا ، (أَوْ ابْنُ لَبُونٍ) وَلَوْ خُتْنِي ؛ وَهِيَ : مَا (لَهُ سَتَانِ) وَإِنَّمَا يُجْزَى (إِنْ فَقَدَهَا) أَيِ : بِنْتُ الْمَخَاضِ ؛ بَأَنَّ لَمْ يَمْلِكْهَا ، أَوْ مَلَكَهَا مَعِيَّةً أَوْ مَغْصُوبَةً وَعَجَزَ عَنْ تَخْلِيصِهَا ، أَوْ مَرْهُونَةً بِمَوْجَلٍ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُسَاوِيَ قِيمَةُ ابْنِ اللَّبُونِ قِيمَةَ بِنْتِ الْمَخَاضِ ، أَوْ لَا ، وَلَا يُكَلَّفُ تَحْصِيلُهَا بِشَرَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَيُجْزَى مَا فَوْقَ ابْنِ اللَّبُونِ ؛ كَالْحَقِّ بِالْأُولَى ، لَا ابْنِ الْمَخَاضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا جَابِرَ فِيهِ ، بِخِلَافِ ابْنِ اللَّبُونِ وَمَا فَوْقَهُ ؛ لِأَنَّ فَضْلَ السِّنِّ يَجْبِرُ فَضْلَ الْأَنْوَةِ .

وَلَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ كَرِيمَةً . . لَمْ يُجْزَ ابْنُ اللَّبُونِ ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهَا ، وَلَا يُكَلَّفُهَا إِلَّا إِنْ كَانَتْ إِبْلَةً كُلُّهَا كِرَامًا ، وَلَا يُكَلَّفُ عَنْ الْحَوَامِلِ حَامِلًا .

(وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ) مِنَ الْإِبِلِ (بِنْتُ لَبُونٍ) وَهِيَ : الَّتِي تَمَّ (لَهَا سَتَانِ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا أَنْ لَهَا أَنْ تَضَعَ ثَانِيًا ، وَتَصِيرَ ذَاتَ لَبْنٍ .

(وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ) وَهِيَ : الَّتِي تَمَّ (لَهَا ثَلَاثٌ) مِنَ السِّنِّ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتِ الرُّكُوبَ ، أَوْ طُرُوقَ الْفَحْلِ .

(وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ) بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ ؛ وَهِيَ : الَّتِي تَمَّ (لَهَا أَرْبَعٌ) مِنَ السِّنِّ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَجْدَعَتْ مَقْدَمَ أَسْنَانِهَا ؛ أَيِ : أَسْقَطَتْهُ .

(وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ) وَكَذَا فِي مِئَةٍ وَعَشْرِينَ وَبَعْضُ وَاحِدَةٍ .

(وَفِي مِئَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، وَفِي مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ حِقَّةٌ وَبِنْتُ لَبُونٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ

أَرْبَعِينَ : بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ : حِقَّةٌ .

وَمَنْ فَقَدَ وَاجِبَهُ . . صَعِدَ إِلَى أَعْلَى مِنْهُ وَأَخَذَ شَاتَيْنِ كَالْأَضْحِيَّةِ ، أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا
إِسْلَامِيَّةً ، أَوْ نَزَلَ إِلَى أَسْفَلَ مِنْهُ وَأَعْطَى بِخَيْرَتِهِ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا

أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ) .

والحاصل : أَنَّ بَنَاتِ اللَّبُونِ الثَّلَاثَ تَجِبُ فِي مِثَّةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ ، وَتَسْتَمُرُّ إِلَى مِثَّةٍ وَثَلَاثِينَ . .
فَيَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ ، فَيَجِبُ حِينَئِذٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ ، ففِي الْمِثَّةِ
وَالثَّلَاثِينَ مَا ذَكَرَ ، وَفِي مِثَّةٍ وَأَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَحِقَّتَانِ ، وَفِي مِثَّةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ ،
وهكذا .

وَالْأَصْلُ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ : كِتَابُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، الَّذِي كَتَبَهُ
لِأَنَسٍ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ عَلَى الزَّكَاةِ .

(وَمَنْ فَقَدَ وَاجِبَهُ) كَانَ فَقَدَ بِنْتَ اللَّبُونِ وَعِنْدَهُ سِتُّ وَثَلَاثُونَ ؛ فَإِنْ شَاءَ . . حَصَّلَهَا ، وَإِنْ شَاءَ . .
(صَعِدَ إِلَى أَعْلَى مِنْهُ) بَدْرَجَةٍ كَالْحِقَّةِ (وَأَخَذَ) جُبْرَانًا ؛ أَعْنِي (شَاتَيْنِ ، كَالْأَضْحِيَّةِ) يَعْنِي :
يُجْزَنَانِ فِي الْأَضْحِيَّةِ ؛ بَأَنَّ يَكُونُ لِكُلِّ مِّنِ الضَّائَتَيْنِ سَنَةٌ ، أَوْ لِكُلِّ مِّنِ الْمَاعِزَتَيْنِ سَتَانِ ، وَتَجْزَى
ضَائِنَتُهُمَا لَهَا سَنَةٌ ، وَمَاعِزَتُهُمَا لَهَا سَتَانِ ، (أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا) نَقْرَةٌ خَالِصَةٌ (إِسْلَامِيَّةٌ) وَهِيَ الْمَرَادُ
بِالدَّرَاهِمِ الشَّرْعِيَّةِ حَيْثُ أُطْلِقَتْ .

نَعَمْ ؛ إِنْ لَمْ يَجِدْهَا أَوْ غَلِبَتْ الْمَغْشُوشَةُ . . أَجْزَأُ مِنْهَا مَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ النَّقْرِ قَدْرُ الْوَاجِبِ ،
وَلَا يَجُوزُ شَاةٌ وَعَشْرَةُ دَرَاهِمَ إِلَّا إِنْ كَانَ آخِذُهُ هُوَ الْمَالِكُ وَرَضِيَ بِذَلِكَ ، وَالْخَيْرُ فِيهِ لِلْمُعْطَى وَهُوَ
السَّاعِي .

(أَوْ نَزَلَ إِلَى أَسْفَلَ مِنْهُ) أَيِ : مِّنَ الْوَاجِبِ بَدْرَجَةٍ كَبِنَتِ الْمَخَاضِ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ (وَأَعْطَى
بِخَيْرَتِهِ) جُبْرَانًا ؛ أَعْنِي (شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا) وَإِنَّمَا كَانَ الْمَدَارُ عَلَى خَيْرِ الْمَعْطَى مِنَ الْمَالِكِ
أَوِ السَّاعِي ؛ لظَاهِرِ خَبَرِ أَنَسٍ الَّذِي فِي « الْبَخَارِيِّ » وَغَيْرِهِ .

وَمَصْرَفُهُ بَيْتُ الْمَالِ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ . . فَمِنْ مَالِهِمْ ، وَعَلَى السَّاعِي الْعَمَلُ بِالْمَصْلَحَةِ لَهُمْ فِي دَفْعِهِ
وَأَخْذِهِ .

وَفِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ : تَبِيعُ ابْنُ سَنَةٍ أَوْ تَبِيعَةً . وَفِي أَرْبَعِينَ : مُسِنَّةٌ لَهَا سَتَانِ .
وَفِي سِتِّينَ : تَبِيعَانِ . ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ : تَبِيعٌ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ : مُسِنَّةٌ .

ولا يجوزُ أَنْ يصعدَ درجتَيْنِ بجبرانهما معَ إمكانِ درجةٍ في تلكَ الجهةِ ؛ لعدمِ الحاجةِ إليهما ،
بخلافِ ما إذا تعدَّرتِ الجهةُ القُربى في جهةِ المخرَجةِ فقط ؛ كَأَنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْحَقَّةُ إِلَّا
بنتٌ مخاضٍ حيثُ أرادَ التَّزْوِلَ ، أَوْ مَنْ لَزِمَتْهُ بنتُ اللَّبُونِ إِلَّا جَذَعَةٌ حيثُ أرادَ الصُّعُودَ ، وكذا يقالُ
في الصُّعُودِ بِأَكْثَرِ مِنْ درجتَيْنِ .

نَعَمْ ؛ لَهُ صُعُودُ درجتَيْنِ مطلقاً إذا قنعَ بجبرانِ واحدٍ ، ولا يصعدُ لَهُ مَنْ يَبْلُغُهُ مَعِيبٌ ؛ لِأَنَّهُ
لِلتَّفَاوُتِ بَيْنَ السَّلِيمَتَيْنِ ، وَهُوَ فَوْقَ التَّفَاوُتِ بَيْنَ الْمَعِيبَتَيْنِ .

(فَضْلَانِ)

في واجبِ الْبَقَرِ

ولا شيءَ فيها حتَّى تبلغَ ثلاثينَ ، (وَفِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ) ذَكَرٌ ؛ وَهُوَ : (ابْنُ سَنَةٍ) كاملةٌ ،
سُمِّيَ تَبِيعاً ؛ لِأَنَّهُ تَبِعُ أُمَّهُ ، (أَوْ تَبِيعَةٌ) أُنْثَى ؛ وَهِيَ : بنتُ سنةٍ كاملةٍ أيضاً ، وهذا أحدُ المواضعِ
الَّتِي يُجْزَى فِيهَا الذَّكَرُ ، لَكِنْ الْأُنْثَى أَفْضَلُ .

(وَفِي أَرْبَعِينَ) منها (مُسِنَّةٌ) وَهِيَ : ما (لَهَا سَتَانِ) كاملتانِ ، سُمِّيَتْ بِذلِكَ ؛ لِتَكَامُلِ
أَسْنَانِهَا ، وَذلِكَ لِما صَحَّ عَنْ معاذٍ رضيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَمَرَهُ بِذلِكَ لَمَّا بَعَثَهُ
إِلَى الْيَمَنِ) .

(وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ ، ثُمَّ) يَخْتَلِفُ الْوَاجِبُ بِكُلِّ عَشْرِ ، فَيَجِبُ (فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ ، وَفِي كُلِّ
أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ) ففي مئةٍ وعشرينَ ثلاثَ مُسَنَّاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَعَةٍ ، وَقِسْ عَلَى ذلِكَ ، وَلَيْسَ هُنَا وَلَا فِي
زَكَاةِ الْغَنَمِ صُعُودٌ وَلَا نَزُولٌ بِجَبْرَانِ .

فَضْلَانِ

وَفِي أَرْبَعِينَ شَاةً : شَاةٌ إِلَى مِئَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ : فَشَاتَانِ . وَفِي مِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ : ثَلَاثٌ . وَفِي أَرْبَعِ مِئَةٍ : أَرْبَعٌ . ثُمَّ فِي كُلِّ مِئَةٍ : شَاةٌ .

فَضْلَانِ

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْمَعِيبِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَعِيبَةً كُلُّهَا ، وَكَذَلِكَ الْمَرَاضُ ، وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الذَّكَرِ إِلَّا فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَإِلَّا إِذَا كَانَتْ

(فَضْلَانِ)

في زكاة الغنم

ولا شيء فيها حتى تبلغ أربعين (وفي أربعين شاة شاة) ويستمر ذلك (إلى مئة وإحدى وعشرين فشاتان) فيها ، وما دونها كمئة وعشرين وبعض شاة فيها شاة واحدة .

(وفي مئتين وواحدة) من الشياه (ثلاث) منها ، (وفي أربع مئة أربع) منها ، (ثم في كل مئة) من الضأن (شاة) جذعة منه ؛ وهي : ما لها سنة ، ومن المعز شاة ثنية منه ؛ وهي : ما لها ستان ؛ وذلك للخبر الصحيح بجميع ما ذكر ، ولا يُجزى نوع عن آخر إلا برعاية القيمة .

(فَضْلَانِ)

في بعض ما يتعلق بما مر

(وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْمَعِيبِ مِنْ ذَلِكَ) أي : جميع ما مر ؛ وذلك للخبر الصحيح : « وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ » أي : عيب ، والمراد به هنا : عيب المبيع لا الأضحية ؛ لأن الزكاة يدخلها التقويم عند التقسيم ، فلا يُعتبر فيها إلا ما يُخل بالمالية (إِلَّا إِذَا كَانَتْ) نعمته (معيبة كلها) فيؤخذ منها حينئذ معيب ، ولا يُكلف صحيحاً ؛ لأن فيه إضراراً به ، (وَكَذَلِكَ الْمَرَاضُ) فلا يجوز أخذ المريض إلا إذا كانت نعمته كلها مريضة . . فيؤخذ منها مريض ؛ ولا يُكلف صحيحاً لذلك ، ويجب أن يكون ذلك المعيب أو المريض متوسطاً ؛ جمعاً بين الحقيين .

(وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الذَّكَرِ إِلَّا فِيمَا تَقَدَّمَ) في قوله : (في كل خمس . . .) إلخ ، (وَإِلَّا إِذَا كَانَتْ)

كُلُّهَا ذُكُوراً ، وَلَا أَخْذُ الصَّغِيرِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ صِغَاراً . وَإِذَا اشْتَرَكَ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ فِي نِصَابٍ . . وَجَبَتْ عَلَيْهِمَا الزَّكَاةُ

كُلُّهَا ذُكُوراً) . . فيُخْرِجُ ذَكَراً مِنْهَا تَسْهِيلاً عَلَيْهِ ؛ لِإِنِّاءِ الزَّكَاةِ عَلَى التَّخْفِيفِ ، لَكِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ سِتِّ وَثَلَاثِينَ أبنُ لَبُونٍ أَكْثَرَ قِيَمَةً مِنْ أبنِ لَبُونٍ يُؤْخَذُ مِنْ خَمْسِ وَعَشْرِينَ بِالْقِسْطِ ؛ لِثَلَاثِ يَسْوَى بَيْنَ النَّصَابِينَ . (وَلَا) يَجُوزُ (أَخْذُ الصَّغِيرِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ) جَمِيعُهَا (صِغَاراً) بَأَنَّ كَانَتْ فِي سِنٍّ لَا فَرَضَ فِيهِ ، وَيُتَصَوَّرُ بَأَنَّ تَمَوْتَ الْأُمّهَاتُ ، وَقَدْ تَمَّ حَوْلُهَا ، وَالتَّانُجُ صِغَارٌ ، أَوْ مَلَكٌ نِصَاباً مِنْ صِغَارِ الْمَعَزِ وَقَدْ تَمَّ لَهَا حَوْلٌ .

وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَأْخُودُ مِنْ سِتِّ وَثَلَاثِينَ بَعِيراً فَصِيلاً فَوْقَ الْمَأْخُودِ مِنْ خَمْسِ وَعَشْرِينَ ، وَمِنْ سِتِّ وَأَرْبَعِينَ فَوْقَ الْمَأْخُودِ مِنْ سِتِّ وَثَلَاثِينَ ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسُ . وَإِنَّمَا يُجْزَى الصَّغِيرُ إِنْ كَانَ مِنَ الْجَنَسِ ، وَإِلَّا ؛ كَخَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ صِغَارٍ أَخْرَجَ عَنْهَا شَاءَ . . فَلَا يُجْزَى إِلَّا مَا يُجْزَى فِي الْكِبَارِ .

وَمَحَلُّ أَخْذِ الْمَعِيبِ وَمَا بَعْدَهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي نَعْمِهِ كَامِلٌ ، وَإِلَّا ؛ بَأَنَّ كَانَتْ كُلُّهَا كَوَامِلٌ ، أَوْ تَنَوَّعَتْ إِلَى سَلِيمٍ وَمَعِيبٍ ، أَوْ صَحِيحٍ وَمَرِيضٍ ، أَوْ ذَكَورٍ وَإِنَاثٍ ، أَوْ كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ ، وَالْكَامِلُ فِيهَا قَدَرُ الْوَاجِبِ أَوْ أَكْثَرُ . فَيُؤْخَذُ الْكَامِلُ ، وَلَا يُجْزَى غَيْرُهُ ، لَكِنْ مَعَ اعْتِبَارِ التَّقْسِيطِ بِقَدْرِ مَا فِي مَا شِئْتِهِ مِنْ كَامِلٍ وَنَاقِصٍ ، فَبِأَرْبَعِينَ شَاءَ نَصْفُهَا صِحَاحٌ ، وَقِيَمَةُ كُلِّ صَحِيحَةٍ دِينَارَانِ ، وَكُلُّ مَرِيضَةٍ دِينَارٌ . : يُؤْخَذُ صَحِيحَةٌ بِنِصْفِ الْقِيَمَتَيْنِ ، وَهُوَ دِينَارٌ وَنِصْفٌ ، وَهَكَذَا لَوْ كَانَ بَعْضُهَا سَلِيمًا وَبَعْضُهَا مَرِيضًا مِثْلًا .

(وَإِذَا اشْتَرَكَ اثْنَانِ) أَوْ أَكْثَرُ (مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ) حَوْلًا كَامِلًا (فِي نِصَابٍ) زَكَاةٍ أَوْ أَكْثَرِ ، بِشَرَاءِ أَوْ إِرْثٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَهُوَ مِنْ جَنَسٍ وَاحِدٍ (. . وَجَبَتْ عَلَيْهِمَا الزَّكَاةُ) قِيَاسًا عَلَى خُلْطَةِ الْجَوَارِ بِلِ أَوَّلَى ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَيْسَ أَهْلًا لِلزَّكَاةِ ؛ كَأَنَّ كَانَ ذِمِّيًّا أَوْ مُكَاتِبًا أَوْ جَنِينًا . . فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لِمِشَارَكَتِهِ ، بَلْ إِنْ كَانَ نَصِيبُ الْأَهْلِ نِصَابًا . . زَكَاةَ زَكَاةَ الْإِنْفِرَادِ ، وَإِلَّا . . فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْوَجُوبِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَالُهُ سَبَبًا لِتَغْيِيرِ زَكَاةٍ غَيْرِهِ ، وَبِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ مَالُهُمَا مَعًا دُونَ نِصَابٍ ، أَوْ نِصَابًا وَاشْتَرَكَ فِيهِ أَقَلٌّ مِنْ حَوْلٍ ، أَوْ كَانَ مِنْ جِنْسَيْنِ كَبَقَرٍ بَغْنَمٍ ، بِخِلَافِ ضَأْنٍ بِمَعَزٍ مِثْلًا .

وَشُرُوطُ وُجُوبِ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ : مُضِيُّ حَوْلٍ كَامِلٍ مُتَوَالٍ فِي مِلْكِهِ ، إِلَّا فِي السَّاجِ
فَيَتَّبَعُ الْأُمُهَاةَ فِي الْحَوْلِ

وتجبُ الزَّكَاةُ أَيْضاً عَلَى مَالِكِي نَصَابٍ أَوْ أَكْثَرَ ، وَهُمَا مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ إِذَا خَلَطَاهُمَا خُلْطَةً جَوَارٍ
حَوَالاً كَامِلاً ، وَلَمْ يَتَمَيَّزَا فِي الْمَشْرِبِ وَالْمَسْرَحِ وَالْمُرَاحِ وَالْمَرْعَى^(١) وَغَيْرِهَا ، مِمَّا ذَكَرَ فِي
الْمَطْوَلَاتِ .

(فَضْلٌ)

في شروطِ زكاةِ الماشيةِ

وبعضُها شروطٌ لزكاةِ غيرها أَيْضاً .

(وَشُرُوطُ وُجُوبِ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ) النَّصَابُ ، وَقَدَمَرٌ .

و(مُضِيُّ حَوْلٍ كَامِلٍ مُتَوَالٍ فِي مِلْكِهِ) لَخِيرِ أَبِي دَاوُودَ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ
الْحَوْلُ » وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ التَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءِ ، فَتَمْتَلِكُ تَحْلِيلَ زَوَالِ الْمِلْكِ أَثْنَاءَهُ - بِمَعَاوِضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ؛ كَأَنْ
بَادَلَ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ بِخَمْسٍ مِنْ نَوْعِهَا ، أَوْ بَاعَ النَّصَابَ أَوْ وَهَبَهُ ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهِ وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ ، أَوْ
وَرَقَهُ . . . أَسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ ؛ لِتَجَدُّدِ الْمِلْكِ .

وَيُكْرَهُ - وَقِيلَ : يَحْرُمُ ، وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ - أَنْ يُزِيلَ مِلْكُهُ عَمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ بِقَصْدٍ رَفَعَ
وُجُوبَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَأَى مِنَ الْقُرْبَةِ .

وَلَا بُدَّ مِنْ مُضِيِّ الْحَوْلِ - كَمَا ذَكَرَ - فِي سَائِرِ النَّعَمِ (إِلَّا فِي السَّاجِ) بِأَنْ تُتَجَتِ الْمَاشِيَةُ وَهِيَ
نَصَابٌ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، وَكَانَ نَتَاجُهَا يَقْتَضِي الزَّكَاةَ مِنْ حَيْثُ الْعَدْدُ ؛ كَأَنْ نَتَجَ مِنْ مِئَةِ شَاةٍ وَعَشْرِينَ
وَاحِدَةً قَبْلَ تَمَامِ حَوْلِهَا وَلَوْ بِلَحْظَةٍ ، وَمِنْ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ بَقَرَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ ، وَمِنْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ مِنْ
الْإِبِلِ وَاحِدَةً كَذَلِكَ (. . فَيَتَّبَعُ) النَّتَاجُ الْمَذْكُورُ (الْأُمُهَاةَ فِي الْحَوْلِ) حَتَّى يَجِبَ فِي الْمَثَلِ
الْمَذْكُورَةِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِ الْأَصْلِ شَاتَانِ فِي الْأَوَّلِ ، وَمُسِنَّةٌ فِي الثَّانِي ، وَبِنْتُ لَبُونٍ فِي الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ

(١) المَسْرَحُ : الْمَوْضِعُ الَّذِي تَجْتَمِعُ فِيهِ الْمَاشِيَةُ ثُمَّ تُسَاقُ إِلَى الْمَرْعَى . وَالْمُرَاحُ : مَأْوَى الْمَاشِيَةِ لَيْلاً . وَالْمَرْعَى :
الْمَرْتَعُ الَّذِي تَرَعَى فِيهِ الْمَاشِيَةُ .

وَأَنْ تَكُونَ سَائِمَةً فِي كَلَالٍ مُبَاحٍ . وَأَنْ يَكُونَ السَّوْمُ مِنَ الْمَالِكِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا سَامَتْ
بِنَفْسِهَا ، أَوْ أَسَامَهَا غَيْرُ الْمَالِكِ

الْمَعْنَى فِي اشْتِرَاطِ الْحَوْلِ حَصُولُ النَّمَاءِ ، وَالتَّاجُ نَمَاءٌ عَظِيمٌ .

(وَأَنْ تَكُونَ) الْمَاشِيَةُ (سَائِمَةً) أَي : رَاعِيَةً (فِي كَلَالٍ مُبَاحٍ) كُلُّ الْحَوْلِ ؛ لِمَا فِي الْحَدِيثِ
الصَّحِيحِ مِنَ التَّقْيِيدِ بِسَائِمَةِ الْغَنَمِ ، وَقِيَاسَ بِهَا سَائِمَةُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، وَأَخْتَصَّتِ السَّائِمَةُ بِالزَّكَاةِ لِتَوْفُرِ
مُؤَنَّتِهَا بِالرَّعْيِ فِي الْكَلَالِ الْمَذْكُورِ .

وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ أُسِمَتْ فِي كَلَالٍ مَمْلُوكٍ . . كَانَتْ مَعْلُوفَةً عَلَى الْأَوْجِهِ وَإِنْ قَلَّتْ قِيَمَتُهُ ، بِخِلَافِ
مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ . . فَإِنَّهُ كَالْكَلَالِ الْمُبَاحِ ^(١) .

(وَأَنْ يَكُونَ السَّوْمُ ^(٢) مِنَ الْمَالِكِ) بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبِهِ (فَلَا زَكَاةَ) فِي سَائِمَةٍ أَعْتَلَفَتْ بِنَفْسِهَا ، أَوْ
عَلَفَهَا غَاصِبُهَا ^(٣) أَوْ مُشْتَرِيهَا شَرَاءً فَاسِداً الْقَدَرِ الْمُؤَثَّرِ ، أَوْ وَرَثَتِهَا ^(٤) وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ وَرَثَتُهَا إِلَّا بَعْدَ
الْحَوْلِ .

وَلَا (فِيهَا) أَي : فِي مَعْلُوفَةٍ (سَامَتْ بِنَفْسِهَا ، أَوْ أَسَامَهَا غَيْرُ الْمَالِكِ) كَالْغَاصِبِ ^(٥) أَوْ
الْمُشْتَرِي شَرَاءً فَاسِداً ؛ لِإِدْعَامِ السَّوْمِ مِنْ أَصْلِهِ ، أَوْ لِعَدَمِ إِسَامَةِ الْمَالِكِ أَوْ نَائِبِهِ .

وَلَا فِي سَائِمَةٍ عَلَفَهَا الْمَالِكُ بِنَيْتِ قَطْعِ السَّوْمِ ؛ لِانْتِفَاءِ الْإِسَامَةِ كُلِّ الْحَوْلِ ، أَوْ أَعْتَلَفَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَلَوْ أُسِمَتْ فِي كَلَالٍ مَمْلُوكٍ . . فَهَلْ هِيَ سَائِمَةٌ أَوْ مَعْلُوفَةٌ ؟ وَجِهَان : أَحَدُهُمَا - وَهُوَ
الْمَعْتَمِدُ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَأَفْتَى بِهِ الْقَفَال - : أَنَّهَا سَائِمَةٌ ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ الْكَلَالِ غَالِبًا تَافَهُةٌ ، وَلَا كَلْفَةَ فِيهِ
لِعَدَمِ جُزْءِهِ ، وَالثَّانِي : أَنَّهَا مَعْلُوفَةٌ ؛ لَوْجُودِ الْمُؤَنَةِ ، وَرَجَّحَ السَّبْكَى أَنَّهَا سَائِمَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْكَلَالِ قِيَمَةٌ ، أَوْ
كَانَتْ قِيَمَتُهُ يَسِيرَةً وَلَا يَعُدُّ مِثْلَهَا كَلْفَةً فِي مُقَابَلَةِ نَمَائِهَا ، وَإِلَّا . . فَمَعْلُوفَةٌ . أَمَّا إِذَا جُزْءُهُ وَأَطْعَمَهَا إِيَّاهُ وَلَوْ فِي
الْمَرْعَى . . فَلَيْسَتْ بِسَائِمَةٍ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ الْقَفَالُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي . « خُطِيب » [٥٦٣ / ١] .

(٢) فِي (ب) وَ (د) : (وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ السَّوْمِ . .) .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (وَلَوْ غَصِبَ سَائِمَةً فَعَلَفَهَا . . فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ سَائِمَةٍ) .

(٤) فِي هَامِشِ (ب) : (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : « وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ وَرَثَ سَائِمَةٌ وَدَامَتْ كَذَلِكَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِإِرْثِهَا إِلَّا بَعْدَ
حَوْلٍ . . أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَحْ بِنَفْسِهِ وَلَا بِنَائِبِهِ ، وَلَمْ أَرَهُ نَصّاً » ، وَهَذَا مُنْعَوٌّ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ لَا بَدَ
مِنْ إِسَامَةِ الْوَارِثِ . قَالَ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : وَإِسَامَةُ الْمَالِكِ الْمَاشِيَةِ ؛ فَلَا تَجِبُ فِي سَائِمَةٍ وَرَثَتُهَا وَتَمَّ
حَوْلُهَا وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ . « خُطِيب » [٥٦٤ / ١] .

(٥) فِي هَامِشِ (ب) : (وَلَوْ غَصِبَ مَعْلُوفَةً وَأَسَامَهَا ، وَقَلْنَا بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمَغْصُوبِ . . فَالصَّحِيحُ عَدَمُ
وُجُوبِ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يَقْصِدِ السَّوْمَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا اشْتَرَاهَا شَرَاءً فَاسِداً وَأَسَامَهَا) .

وَأَلَّا تَكُونَ عَامِلَةً فِي حَرْثٍ وَنَحْوِهِ .

علفها المالك من غير نية قطع السوم قدراً لولاه . . لأشرفت على الهلاك ؛ بأن كانت لا تعيش بدونه بلا ضرر بين - ثلاثة أيام فأكثر - لانتفاء السوم مع كثرة المؤنة ، بخلاف ما دونها ؛ لقلّة المؤنة فيه بالنسبة إلى نماء الماشية .

ولا أثر لمجرد قصد العلف ، ولا لإعتلاف من مال حربي لا يضمن .

والمثلد بين سائمة ومعلوفة كالأم ، فيضم إليها في الحول إن أُسيمت ، وإلا . . فلا .

(وَأَلَّا تَكُونَ) السائمة (عَامِلَةً فِي حَرْثٍ وَنَحْوِهِ) فالعاملة بالفعل لا بالقوة في ذلك - ولو محرماً - لا زكاة فيها وإن أُسيمت ، أو لم يؤخذ في مقابلة عملها أجرة ؛ للخبر الصحيح : « لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلُ شَيْءٌ » وقيس بها غيرها .

وشرط تأثير استعمالها أن يستمر ثلاثة أيام أو أكثر ، وإلا . . لم يؤثر .

٢٠ : ٢٠

بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ

لَا تَجِبُ إِلَّا فِي الْأَقْوَاتِ ، وَهِيَ مِنَ الثَّمَارِ : الرُّطْبُ وَالْعِنَبُ . وَمِنَ الْحَبِّ : الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالْأَرْزُ ، وَسَائِرُ مَا يُقْتَاتُ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ . وَنَصَابُهُ : خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ،

(بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ)

أي : النَّابِت ، (لَا تَجِبُ) الزَّكَاةُ الْآتِيَةُ (إِلَّا فِي الْأَقْوَاتِ) أي : الَّتِي يُقْتَاتُ بِهَا اخْتِيَاراً وَلَوْ نَادراً (وَهِيَ مِنَ الثَّمَارِ : الرُّطْبُ وَالْعِنَبُ) دونَ غيرهما مِنْ سائرِ الثَّمَارِ ؛ لِلخبرِ الصَّحِيحِ ، فَأَمَّا الْقِثَاءُ وَالْبَطِيخُ وَالْقَضْبُ وَالرُّمَانُ . . فَعَفُو ، عفا عنه رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(وَمِنَ الْحَبِّ : الْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ وَالْأَرْزُ) والدُّرَّةُ وَالذُّخْنُ ، وَالْعَدَسُ وَالْبَسَلَا ، وَالْحِمَصُ وَالْبَقْلَةُ^(١) ، وَاللُّوبِيَا - وَيُسَمَّى الدَّجَرُ - وَالْجُلْبَانُ وَالْمَاشُ وَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ ، (وَسَائِرُ مَا يُقْتَاتُ) أي : مَا يَقُومُ بِهِ بَدَنُ الْإِنْسَانِ غَالِباً (فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ) فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْجَمِيعِ ؛ لِوُجُودِهَا فِي بَعْضِهِ ، وَالْحَقُّ بِهِ الْبَاقِي^(٢) .

ووجهُ اخْتِصاصِ الْوُجُوبِ بِمَا ذَكَرَ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا لَا يُقْتَاتُ - كَالزَّعْفَرَانِ وَالزُّرْسِ ، وَالْعَسَلِ وَالْقَرْطَمِ وَالْثُرْمُسِ ، وَحَبِّ الْفُجْلِ وَالسَّمْسَمِ ، وَالْبَطِيخِ وَالْكُمَثْرِ ، وَالرُّمَانَ وَالزَّرِّيْتُونَ وَغَيْرِهَا - وَمِمَّا يُقْتَاتُ لَا فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ ؛ كَحَبِّ الْعَاسُولِ وَالْحَنْظَلِ وَالْحُلْبَةِ . . أَنَّ الْأَقْتِيَاتَ بِهِ ضَرْوَرِيٌّ لِلْحَيَاةِ ، فَوَجِبَ فِيهِ حَقٌّ لِأَرْبَابِ الضَّرُورَاتِ .

(وَنَصَابُهُ) أي : الْمُقْتَاتِ الْمَذْكُورِ تَمَرّاً كَانَ أَوْ حَبّاً (خَمْسَةُ أَوْسُقٍ) [تحديداً]^(٣) ، فلا زكاةَ فِي

(١) الباقلاً : هي الفول غالباً ، وهي بالتشديد مع القصر ، أو بالتخفيف مع المد .

(٢) في هامش (ب) : (ويستثنى من إطلاق المصنف - [أي : النووي] - ما لو حمل السيل حَبّاً تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ [من دار الحرب] ، فَنَبَتْ بِأَرْضِنَا . . فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ كَالنَّخْلِ الْمُبَاحِ بِالصَّحْرَاءِ ، وَكَذَا ثَمَارِ الْبُسْتَانِ ، وَغَلَّةُ الْقَرْيَةِ الْمَوْقُوفِينَ عَلَى الْمَسَاجِدِ وَالرُّبُطِ وَالْقَنَاظِرِ وَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ . . لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ مَالٌ مَعِينٌ ، وَلَوْ أَخَذَ الْإِمَامُ الْخَرَاجَ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَدَلاً عَنِ الْعَشْرِ . . كَانَ كَأَخْذِ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَاةِ بِالْإِجْتِهَادِ ، فَسَقَطَ الْفَرَضُ ، فَإِنْ نَقَصَ عَنِ الْوَاجِبِ . . تَمَمَهُ . « خُطِيبٌ » [٥٦٦/١]) .

(٣) قال العلامة الكردي رحمه الله تعالى في « الحواشي المدنية » (٨٦/٢) : (قوله : « خَمْسَةُ أَوْسُقٍ تحديداً » على المعتمد ، فيؤثر أيُّ نقص كان ، ووقع في « شرح مسلم » ، والطهارة من « المجموع » و« رؤوس » =

كُلُّ وَسْقِي سِتُّونَ صَاعاً ، وَالصَّاعُ : أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ : رَطْلٌ وَثَلْثٌ بِالْبُعْدَادِيِّ .
وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالْكَيْلِ تَمَرًا ، أَوْ زَبِيبًا إِنْ تَتَمَّرَ أَوْ تَزَبَّبَ ، وَإِلَّا . . . فَرُطْبًا وَعِنَبًا

أَقَلَّ مِنْهَا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْخُلْطَةِ السَّابِقَةِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمَرِ صَدَقَةٌ » ، وَقَوْلِهِ : « لَيْسَ فِي تَمَرٍ وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ » .
(كُلُّ وَسْقِي سِتُّونَ صَاعاً) بِالْإِجْمَاعِ (وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ رَطْلٌ وَثَلْثٌ بِالْبُعْدَادِيِّ)
فَجَمَلْتُهَا : أَلْفٌ وَسِتُّ مِائَةِ رَطْلٍ بَغْدَادِيٍّ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهُ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ .
فَيَكُونُ بِالرَّطْلِ الْمَصْرِيِّ : أَلْفٌ رَطْلٍ وَأَرْبَعٌ مِائَةِ رَطْلٍ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرِينَ رَطْلًا وَنِصْفَ رَطْلٍ ،
وَنِصْفَ أَوْقِيَّةٍ وَثَلْثًا وَسَبْعًا دِرْهَمٍ .

وَبِالْإِرْدَبِ الْمَصْرِيِّ : خَمْسَةُ أَرَادِبٍ وَنِصْفَ إِرْدَبٍ وَثَلْثَ إِرْدَبٍ .

(وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالْكَيْلِ) كَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ بِالْأَوْسُقِ ، وَذَكَرْتُهُ بِالْأَرَادِبِ ، وَالْتَّقْدِيرُ بِالْوِزْنِ إِنَّمَا
هُوَ لِلْإِسْتِظْهَارِ ، أَوْ إِذَا وَافَقَ الْكَيْلَ ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَا فَبَلِّغْ بِالْأَرطَالِ مَا ذُكِرَ وَلَمْ يَبْلُغْ بِالْكَيْلِ خَمْسَةَ
أَوْسُقٍ . . لَمْ تَجِبْ زَكَاتُهُ ، وَفِي عَكْسِهِ . . تَجِبُ .

واعتبارُهُ بما ذُكِرَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ (تَمَرًا أَوْ زَبِيبًا إِنْ تَتَمَّرَ أَوْ تَزَبَّبَ ، وَإِلَّا) يَتَمَّرُ وَلَا يَتَزَبَّبُ ؛
بِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ تَمَرٌ وَلَا زَبِيبٌ جَيِّدَانِ فِي الْعَادَةِ ، أَوْ كَانَتْ تَطُولُ مَدَّةُ جَفَافِهِ كَسَنَةِ (. . فَرُطْبًا
وَعِنَبًا)^(١) أَيُ : يُؤْخَذُ مِنْهُ حَالُ كَوْنِهِ رُطْبًا أَوْ عِنَبًا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَقْتُ كَمَالِهِ ، فَيَكْمَلُ بِهِ نِصَابُ مَا يَجِفُّ
مِنْ ذَلِكَ^(٢) .

= المسائل : أَنَّهُ تَقْرِيبٌ ، وَعَلَيْهِ لَا يَضُرُّ نَقْصُ رَطْلٍ أَوْ رَطْلَيْنِ ، قَالَ الْمُحَامِلِيُّ وَغَيْرُهُ : بِلِ وَخَمْسَةِ ، وَأَقْرَبُهُمْ
فِي « الْمَجْمُوعِ » (.

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (أَيُ : فَيُوسَقُ رُطْبًا وَعِنَبًا وَيُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْهُمَا فِي الْحَالِ ؛ فَإِنْ ذَلِكَ أَكْمَلَ أَحْوَالَهُمَا وَلَمْ
يَلْحَقْ ذَلِكَ بِالْخَضِرَاوَاتِ ؛ لِأَنَّ جِنْسَهُ مِمَّا يَجِفُّ ، [وَهَذَا النُّوعُ مِنْهُ نَادِرٌ ، وَيُضْمُ مَا لَا يَجِفُّ] مِنْهُمَا إِلَى
مَا يَجِفُّ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ ، وَإِذَا كَانَ يَجِفُّ إِلَّا أَنْ جَفَافَهُ يَكُونُ [رَدِيثًا] . . فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَا
يَجِفُّ بِالْكَلِيَّةِ ، وَلَوْ ضُرَّ مَا يَتَجَفَّفُ بِأَصْلِهِ لَا مَتَصَاصَ مَائِهِ لِعَطَشٍ . . قَطَعَتْ ، وَأَخْرَجَ الْوَاجِبُ مِنْ رُطْبِهَا ،
وَيَجِبُ اسْتِثْنَاءُ الْعَامِلِ فِي قِطْعِهِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي زِيَادَةِ « الرُّوضَةِ » ؛ فَإِنْ قُطِعَ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْ . . أُنْثِمَ وَعُزِّرَ ، وَعَلَى
السَّاعِي أَنْ يَأْذُنَ لَهُ ، وَقِيلَ : يَسْنُ ، وَصَحَّحَهُ فِي « الشَّرْحِ الصَّغِيرِ » . وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ ائْتَدَفَعَتِ الْحَاجَةُ بِقِطْعِ
الْبَعْضِ . . لَمْ تَجْزِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا . « خَطِيبٌ » رَحِمَهُ اللَّهُ [٥٦٨/١]) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (أَيُ : يُضْمُ مَا لَا يَجِفُّ مِنْهُمَا إِلَى مَا يَجِفُّ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ) .

وَيُعْتَبَرُ الْحَبُّ مُصَفًّى مِنَ التَّنِّينِ ، وَلَا يُكَمَّلُ جِنْسٌ بِجِنْسٍ ، وَتُضَمُّ الْأَنْوَاعُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَالْعَلَسُ إِلَى الْحِنْطَةِ . وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ بَقْسِطِهِ إِنْ سَهْلٌ ، وَإِلَّا . . . أَخْرَجَ مِنَ الْوَسَطِ . وَلَا يُضَمُّ ثَمَرُ عَامٍ إِلَى ثَمَرِ عَامٍ آخَرَ ، وَكَذَلِكَ الزَّرْعُ ،

(وَيُعْتَبَرُ الْحَبُّ) حال كونه (مُصَفًّى مِنْ) نحو (التَّنِّينِ) والقِشْرِ الَّذِي لَا يُؤْكَلُ مَعَهُ غَالِباً ، وَكُلُّ مَنْ الْأَرَزُّ وَالْعَلَسُ يُدَخَّرُ فِي قَشَرِهِ وَلَا يُؤْكَلُ مَعَهُ ؛ فَلَا يَدْخُلُ فِي الْحَسَابِ ، فَنَصَابُهُ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ . نَعَمْ ؛ إِنْ حَصَلَتِ الْأَوْسُقُ الْخَمْسَةُ مِنْ دُونِ عَشْرَةِ أَوْسُقٍ كَسْبَعَةٍ . . . أُعْتَبِرَتْ دُونَ الْعَشْرَةِ ، وَتَدْخُلُ قَشْرَةُ أَلْبَاقِلَ وَالْحَمَصِ وَالشَّعِيرِ وَغَيْرِهَا فِي الْحَسَابِ وَإِنْ أُزِيلَتْ تَنْعَمًا .
(وَلَا يُكَمَّلُ جِنْسٌ بِجِنْسٍ) فَلَا يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ لِتَكْمِيلِ النَّصَابِ إِجْمَاعاً فِي الثَّمَرِ وَالزَّبِيبِ ، وَقِيَاساً فِي الْحَبوبِ .
(وَتُضَمُّ الْأَنْوَاعُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ) لِتَكْمِيلِ النَّصَابِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ جُودَةُ وَرْدَاءُهُ وَلَوْنًا وَغَيْرِهَا ؛ كَبَرْنِيَّ وَصِيْحَانِيَّ مِنَ الثَّمَرِ ^(١) .

(وَ) يُضَمُّ (الْعَلَسُ) وَهُوَ : قَوْتُ صَنْعَاءِ أَلِيمِنٍ وَكُلُّ حَبَّتَيْنِ مِنْهُ فِي كِمَامَةٍ ^(٢) (إِلَى الْحِنْطَةِ) فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا ، بِخِلَافِ السُّلْتِ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهَا لَوْنًا ، وَالشَّعِيرَ طَبْعًا ، فَكَانَ جِنْسًا مُسْتَقِلًّا ، فَلَا يُضَمُّ إِلَى أَحَدِهِمَا .

(وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ) مِنَ الْأَنْوَاعِ (بِقِسْطِهِ إِنْ سَهْلٌ) إِذْ لَا ضَرَرَ ، (وَإِلَّا) يَسْهَلُ (. . . أَخْرَجَ مِنَ الْوَسَطِ) رِعَابَةً لِلْجَنَابَيْنِ ، فَإِنْ أَخْرَجَ مِنَ الْأَعْلَى أَوْ تَكَلَّفَ وَأَخْرَجَ مِنْ كُلِّ حَصَّتِهِ . . . جَازَ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْوَاجِبِ وَزَادَ خَيْرًا فِي الْأَوَّلَى .

(وَلَا يُضَمُّ) فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ (ثَمَرُ عَامٍ إِلَى ثَمَرِ عَامٍ آخَرَ) وَإِنْ أُطْلِعَ ثَمَرُ الْعَامِ الثَّانِي قَبْلَ جِذَازِ الْأَوَّلِ ، وَمِثْلُهَا الشَّجَرُ الَّذِي يُثْمَرُ مَرَّتَيْنِ فِي عَامٍ ؛ بَأَنِّ أَثْمَرَ نَخْلًا أَوْ كَرْمًا ، ثُمَّ قُطِعَ ، ثُمَّ أُطْلِعَ ثَانِيًا فِي عَامِهِ . . . فَلَا يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَمَلٍ كَثْمَرَةٍ عَامٍ ، (وَكَذَلِكَ الزَّرْعُ) فَلَا يُضَمُّ زَرْعُ عَامٍ إِلَى زَرْعِ عَامٍ آخَرَ .

(١) البرني: ضرب من التمر، أصفر مدور، وهو أجود التمر. والصيْحَانِي: ضرب من التمر، أسود صلب المضغفة.

(٢) الكمامة: كل ظرفٍ غطيت به شيئاً، وأليسته إياه، فصار له كالغلاف، ومن ذلك: أكمام الزرع: غُلفها التي يخرج منها، والكم بالكسر والكمامة: وعاء الطلع وغطاء النور، والجمع: كمام وأكمة وأكمام.

وَيُضَمُّ ثَمَرُ الْعَامِ وَزَرْعُهُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ .

فَضَائِلُ

وَوَاجِبُ مَا شَرِبَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ الْعُشْرُ ، وَمَا سُقِيَ بِمُؤْنَةٍ كَالنَّوَاضِحِ نِصْفُ الْعُشْرِ ، وَمَا سُقِيَ بِهِمَا سَوَاءٌ ، أَوْ أَشْكَلَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ ،

(وَيُضَمُّ) فِي إِكْمَالِهِ (ثَمَرُ الْعَامِ) بَأَنِّ أَطْلَعْتَ أَنْوَاعَهُ فِي عَامٍ وَاحِدٍ وَإِنْ لَمْ تَقْطَعْ فِي عَامٍ وَاحِدٍ ، (وَزَرْعُهُ) بَأَنِّ حَصِدْتَ أَنْوَاعَهُ الْمُتَفَاعِلَةَ ؛ بَأَنِّ اخْتَلَفْتَ أَوْقَاتُ بَذْرِهَا عَادَةً فِي عَامٍ وَاحِدٍ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ الْزَّرْعَانِ فِي سَنَةٍ (بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ) إِذِ الْحَصَادُ هُوَ الْمَقْصُودُ ، وَعِنْدَهُ يَسْتَقَرُّ الْوَجُوبُ .
وَالْمُرَادُ بِـ (الْعَامِ) فِيمَا ذَكَرَ : اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا عَرَبِيَّةً ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اتِّفَاقٍ وَاجِبِ الْمَضْمُونَيْنِ وَاخْتِلَافِهِ ؛ كَأَنِّ سُقِيَ أَحَدُهُمَا بِمُؤْنَةٍ وَالْآخَرُ بِدُونِهَا .

(فَضَائِلُ)

فِي وَاجِبِ مَا ذَكَرَ وَمَا يَتَّبِعُهُ

(وَوَاجِبُ مَا شَرِبَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ) كَالْمُسْقَى بِنَحْوِ مَطَرٍ أَوْ نَهْرٍ ، أَوْ عَيْنٍ أَوْ فَنَاءٍ ، أَوْ سَاقِيَةٍ حُفِرَتْ مِنَ النَّهْرِ ، وَإِنْ أَحْتَاجَتْ لِمُؤْنَةٍ : (الْعُشْرُ) .

(وَ) وَاجِبُ (مَا سُقِيَ بِمُؤْنَةٍ ؛ كَالنَّوَاضِحِ) وَالذَّوَالِبِ ، وَكَالْمَاءِ الَّذِي اشْتَرَاهُ أَوْ أَتَّهَبَهُ أَوْ غَضَبَهُ : (نِصْفُ الْعُشْرِ) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْأَعْيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ » - وَفِي رَوَايَةٍ : « الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ » أَيِ : الْمَطَرُ - « وَفِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ » . وَفِي رَوَايَةٍ : « بِالسَّانِيَةِ » ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ : كَثْرَةُ الْمُؤْنَةِ وَخَفَّتْهَا .

وَالْعَثَرِيُّ - بَفَتْحِ الْمَثَلَةِ - : مَا سُقِيَ بِالسَّبِيلِ الْجَارِي إِلَيْهِ فِي حَفْرِ .

وَالسَّانِيَةُ وَالنَّاضِحُ : مَا يُسْتَقَى عَلَيْهِ مِنْ بَعِيرٍ وَنَحْوِهِ .

(وَ) وَاجِبُ (مَا سُقِيَ بِهِمَا) أَيِ : بِالْمُؤْنَةِ وَدُونِهَا (سَوَاءٌ) بَأَنِّ كَانَ النِّصْفُ بِهِذَا وَالنِّصْفُ بِهِذَا ، (أَوْ أَشْكَلَ) مَقْدَارُ مَا سُقِيَ بِهِ مِنْهُمَا كَأَنِّ سُقِيَ بِالْمَطَرِ وَالنَّضْحِ ، وَجُهِلَ نَفْعُ كُلِّ مِنْهُمَا بِأَعْتَابِ الْمَدَّةِ (.. ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ) .

أَمَّا فِي الْأَوَّلِيِّ .. فَعَمَلًا بِوَاجِبِهِمَا ، وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ كَانَ ثَلَاثُهُ بِمَطَرٍ وَثَلَاثُهُ بِدَوْلَابٍ .. وَجَبَ خَمْسَةُ

وَالْأَلَا . . . فَقِسْطُهُ . وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِدَوِّ الصَّلَاحِ فِي الثَّمَرِ ، وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ فِي الزَّرْعِ .
وَيُسْنُ خَرَصُ الثَّمَرِ عَلَى مَالِكِهِ

أسداسِ العُشرِ ، وفي عكسه . . ثلثا العُشرِ ، وأما في الثانية . . فلثلاً يلزم التَّحَكُّمُ .

فإنَّ عِلْمَ تَفَاوُتِهِمَا بِلَا تَعْيِينٍ . . فقد عَلِمْنَا نَقْصَ أُلُوجِبِ عَنِ الْعُشْرِ زِيَادَتَهُ عَلَى نَصْفِهِ ، فَيُؤْخَذُ
الْمَتَقِينُ وَيُوقَفُ الْبَاقِي إِلَى آيَاتِنِ ، وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ فِيمَا سَقَى بِهِ مِنْهُمَا ، فَإِنْ أَتَاهُمَا السَّاعِي . . حَلَفَهُ
نَدْباً .

(وَالْأَلَا) بَأَنَّ سُقِيَ بِهِمَا مَتَفَاوَتاً وَعُلِمَ (. . . فَقِسْطُهُ) أَي : كُلُّ مِنْهُمَا ، وَيَكُونُ التَّقْسِيطُ عَلَى
حَسَبِ النَّشْوِ وَالنَّمَاءِ فِي الزَّرْعِ وَالثَّمَرِ بِاعْتِبَارِ الْمُدَّةِ وَإِنْ كَانَ السَّقْيُ بِالْآخِرِ أَكْثَرَ عَدَدًا ، لَا عَلَى عَدَدِ
السَّقِيَّاتِ ؛ لِأَنَّ النَّشْوَ هُوَ الْمَقْصُودُ ، وَرُبَّ سَقِيَّةٍ أَنْفَعُ مِنْ سَقِيَّاتٍ ؛ فَلَوْ كَانَتْ مَدَّةُ إِدْرَاكِهِ ثَمَانِيَّةً
أَشْهُرٍ ، وَاحْتِاجَ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ زَمَنَ الشِّتَاءِ وَالرَّبِيعِ إِلَى سَقِيَّتَيْنِ فَسُقِيَ بِالْمَطَرِ ، وَفِي شَهْرَيْنِ مِنْ زَمَنِ
الصَّيْفِ إِلَى ثَلَاثِ سَقِيَّاتٍ فَسُقِيَ بِالنَّضْحِ . . وَجِبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ لِهَمَا ، وَرُبُعُ نَصْفِهِ لِلثَّلَاثِ .

(وَلَا تَجِبُ) الزَّكَاةُ (إِلَّا بِدَوِّ الصَّلَاحِ فِي) كُلِّ (الثَّمَرِ) أَوْ بَعْضِهِ فِي مِلْكِهِ ؛ بَأَنَّ يَظْهَرُ فِيهِ
مِبَادِيءُ النَّضْحِ وَالْحَلَاوَةِ ، وَالتَّلَوُّنِ (وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ) كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ ، فِي مِلْكِهِ أَيْضاً (فِي الزَّرْعِ)
فَحِينَئِذٍ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ صَارَا قُوتَيْنِ ، وَقَبْلَهُمَا كَانَا مِنَ الْخَضِرَاوَاتِ وَالْبُسْرِ ، وَالْحَقُّ
الْبَعْضُ بِالْكُلِّ قِيَاساً عَلَى الْبَيْعِ .

(وَيُسْنُ) لِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ (خَرَصُ الثَّمَرِ) الشَّامِلِ لِلرُّطْبِ وَالْعِنَبِ (عَلَى مَالِكِهِ) بَعْدَ بَدَوِّ
الصَّلَاحِ ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَمَرَ بِخَرَصِ الْعِنَبِ كَمَا يُخَرَّصُ الثَّمَرُ) .
وَحُكْمُهُ الرِّفْقُ بِالْمَالِكِ وَالْمُسْتَحَقُّ^(١) .

(١) في هامش (ب) : (ومؤنة الجفاف والتصفية والجذاذ والدياس والحمل وغيرهم ممَّا يحتاج إلى مؤنة على
المالك لا من مال الزكاة ؛ فإن أخذ الساعي الزكاة ممَّا يجف رطباً - بفتح الراء وسكون الطاء - . . ردّها وجوباً
إن كانت باقية ، ولو تلفت في يد الساعي . . لزمه ردُّ مثلها ؛ لأن الرطب مثلي ، كما صححه في « الروضة »
في باب الغصب ، وقيل : يلزمه ردُّ قيمتها ، كما نصَّ عليه الشافعي والأكثرُونَ ؛ بناءً على أن الرطب متقوم ،
والقائل بالأول حمل النص على فقد المثل . فلو جفف الساعي الحَبَّ قبل التصفية . . لم يقع الموقع إلا الأرز
والعَلَس ؛ لأنه يؤخذ واجبهما في قشرهما . ولو اشترى نخيلاً وثمرتها بشرط الخيار ، فبدا الصلاح في مدته . .
فالزكاة على من له الملك ؛ وهو البائع إن كان الخيار له ، أو المشتري إن كان له وإن لم يبق الملك له ؛ بأن =

وَشَرَطُ الْخَارِصِ : أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا مُسْلِمًا ، حُرًّا عَدْلًا عَارِفًا ،

ولا خَرَصَ في الْحَبِّ ؛ لاستتاره^(١) ، ولا في الثَّمَرِ قَبْلَ بَدْوِ الصَّلَاحِ ؛ لكثرة الْعَاهَاتِ حينئذٍ ، ولو فُقِدَ الْحَاكِمُ .. جازَ لِلْمَالِكِ أَنْ يُحْكَمَ عَدْلَيْنِ عَارِفَيْنِ يَخْرُصَانِ عَلَيْهِ ؛ لِيَتَقَلَّ الْحَقُّ إِلَى الدِّمَّةِ ، وَيَتَصَرَّفَ فِي الثَّمَرَةِ ، كما يَأْتِي .

(وَشَرَطُ الْخَارِصِ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا ، مُسْلِمًا ، حُرًّا ، عَدْلًا) لِأَنَّ الْخَرَصَ إِخْبَارٌ وَوَلَايَةٌ ، وَانْتِفَاءٌ وَصِفٌ مِمَّا ذَكَرَ يَمْنَعُ قَبُولَ الْخَبَرِ وَالْوَلَايَةِ .

ويكفي خارصٌ واحدٌ ، ولو اختلفَ خارصانِ .. وَقَفَ إِلَى الْبَيَانِ .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْخَارِصِ (عَارِفًا) بِالْخَرَصِ ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْأَجْتِهَادِ فِيهِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَعَمَّ جَمِيعَ الثَّمَرِ وَالْعَنْبِ بِالْخَرَصِ ، وَلَا يَتْرَكَ لِلْمَالِكِ شَيْئًا ، وَأَنْ يَنْظُرَ جَمِيعَ الشَّجَرِ

= أَمْضَى الْبَيْعِ فِي الْأَوَّلَى وَفُسَخَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهَا .. فَالزَّكَاءُ مَوْقُوفَةٌ ، فَمَنْ ثَبَتَ لَهُ الْمَلِكُ .. وَجِبَتِ الزَّكَاءُ عَلَيْهِ . وَلَوْ اشْتَرَى النَخِيلَ بِثَمَرَتِهَا أَوْ ثَمَرَتِهَا فَقَطْ كَافِرًا أَوْ مَكَاتِبًا فَبِذَا الصَّلَاحِ فِي مَلِكِهِ ثُمَّ رَدَّهَا بَعِيْبٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ كِفَالَةٌ بَعْدَ بَدْوِ الصَّلَاحِ .. لَمْ تَجِبْ زَكَاتُهَا عَلَى أَحَدٍ ، أَمَّا الْمُشْتَرِي .. فَلأنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لَوُجُوبِ الزَّكَاءِ ، وَأَمَّا الْبَائِعُ .. فَلأنَّهُ لَمْ تَكُنْ فِي مَلِكِهِ حِينَ الْوُجُوبِ ، أَوْ اشْتَرَاهَا مُسْلِمًا فَبِذَا الصَّلَاحِ فِي مَلِكِهِ ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا .. لَمْ يَرُدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ قَهْرًا ؛ لِتَعَلُّقِ الزَّكَاءِ [بِهَا] ، فَهُوَ كَعَيْبٍ حَدَثَ فِي يَدِهِ ، فَلَوْ أَخْرَجَ الزَّكَاءَ مِنْ الثَّمَرِ .. لَمْ يَرُدَّ ، وَلَهُ الْأَرْضُ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا .. فَلَهُ الرُّدُّ ، أَمَّا لَوْ رَدَّهَا عَلَيْهِ بِرُضَاهُ .. فَجَائِزٌ ؛ لِإِسْقَاطِ الْبَائِعِ حَقَّهُ ، وَإِنْ اشْتَرَى الثَّمَرَةَ وَحْدَهَا بِشَرَطِ الْقَطْعِ فَبِذَا الصَّلَاحِ .. حَرَمَ الْقَطْعُ ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمُسْتَحَقِّينَ بِهَا ، فَإِذَا لَمْ يَرْضَ الْبَائِعُ بِالْإِبْقَاءِ .. فَلَهُ الْفُسْخُ لِتَضَرُّرِهِ بِمَصِّ الثَّمَرَةِ مَاءَ الشَّجَرَةِ ، وَلَوْ رَضِيَ بِهِ وَأَبَى الْمُشْتَرِي إِلَّا الْقَطْعَ .. لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي الْفُسْخُ ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ قَدْ رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ ، وَلِلْبَائِعِ الرَّجُوعُ فِي الرِّضَا بِالْإِبْقَاءِ ؛ لِأَنَّ رِضَاهُ إِعَارَةٌ ، فَإِذَا فُسِخَ الْبَيْعُ .. لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاءُ عَنِ الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ بَدْوَ الصَّلَاحِ كَانَ فِي مَلِكِهِ ، فَإِنْ أَخَذَهَا السَّاعِي عَلَى الثَّمَرَةِ .. رَجَعَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي .

فرع : قال الزركشي : لو بدا الصلاح قبل القبض .. فهذا عيب حدث بيد البائع قبل القبض ، فينبغي أن يشبث الخيار للمشتري . قال : وهذا إذا بدا بعد اللزوم ، وإلا .. فهذه ثمرة استحق [إبقاؤها] في زمن الخيار ، فصار كالمشروط في زمنه ، فينبغي أن يفسخ العقدان . قلنا : الشرط في زمن الخيار يلحق بالعقد . « خطيب » رحمه الله [٥٧١/١-٥٧٢] .

(١) في هامش (ب) : (ولا فرق في الخرص بين ثمار البصرة وغيرها ، كما هو ظاهر كلام الأصحاب وإن استثنى الماوردي ثمار البصرة فقال : يحرم خرصها بالإجماع ؛ لكثرتها ولكثرة المؤنة في خرصها وإلباحة أهلها الأكل منها للمجتاز ، وتبعه عليه الروياني قال : وهذا في النخل ، أما الكرم .. فهم فيه كغيرهم . قال السبكي : وعلى هذا : فينبغي إذا عرف من شخص أو بلد ما عرف من أهل البصرة .. يجري حكمها بينهما . « خطيب » رحمه الله [٥٧٢/١] .

وَيُضَمَّنُ الْمَالِكُ الْوَاجِبَ فِي ذِمَّتِهِ ، وَيَقْبَلُ ثُمَّ يَتَصَرَّفُ فِي جَمِيعِ الثَّمَرِ .

شجرة شجرة ويُقَدَّر ثمرتها - وهو الأَحْوَط - أو ثمرة كلِّ نوعٍ رطباً ثمَّ يابساً ؛ لأنَّ الأَرْطَابَ تتفاوتُ .
وإذا خرصَ وأرادَ نَقْلَ الْحَقِّ إِلَى ذِمَّةِ الْمَالِكِ لِيَنْفُذَ تَصَرُّفُهُ فِي الْجَمِيعِ . . فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَا ذُونَا لَهُ
مِنَ الْإِمَامِ أَوْ السَّاعِي فِي التَّضْمِينِ .

(وَ) أَنَّهُ (يُضَمَّنُ الْمَالِكُ) الْقَدَرَ (الْوَاجِبَ) عَلَيْهِ مِنَ الْمَخْرُوصِ تَضْمِيناً صَرِيحاً (فِي ذِمَّتِهِ)
كَأَنْ يَقُولَ : ضَمَّنْتُكَ نَصِيبَ الْمُسْتَحَقِّينَ مِنَ الرُّطْبِ بِكَذَا تَمَرّاً (وَيَقْبَلُ) الْمَالِكُ ذَلِكَ التَّضْمِينَ
صَرِيحاً أَيْضاً ، فَحِينَئِذٍ يَنْتَقِلُ الْحَقُّ إِلَى ذِمَّتِهِ ، (ثُمَّ يَتَصَرَّفُ فِي جَمِيعِ الثَّمَرِ) بَيْعاً وَآكَلًا وَغَيْرَهُمَا ؛
لَا نَقْطَاعَ تَعْلُقِ الْمُسْتَحَقِّينَ عَنِ الْعَيْنِ ، فَإِنْ أَنْتَفَى الْخَرْصُ أَوْ التَّضْمِينُ أَوْ الْقَبُولُ . . لَمْ يَنْفُذْ تَصَرُّفُهُ إِلَّا
فِيمَا عدا الْوَاجِبَ شائعاً .



بَابُ زَكَاةِ التَّقْدِ

وَزَكَاتُهُ رُبْعُ الْعُشْرِ ، وَلَوْ مِنْ مَعْدِنٍ . وَنَصَابُ الذَّهَبِ : عِشْرُونَ مِثْقَالًا خَالِصَةً ،
 وَالْمِثْقَالُ : أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا . وَنَصَابُ الْفِضَّةِ : مِثْنَا دِرْهَمٍ إِسْلَامِيٍّ ، وَالذَّرْهَمُ :
 سَبْعَةُ عَشَرَ قِيرَاطًا إِلَّا خُمُسَ قِيرَاطٍ ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ . . . فَبِحَسَابِهِ . . .

(بَابُ زَكَاةِ التَّقْدِ)

الذهب والفضة ولو غير مضرورين

(وَزَكَاتُهُ : رُبْعُ الْعُشْرِ وَلَوْ) حَصَلَ (مِنْ مَعْدِنٍ) وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي خَلَقَ اللَّهُ فِيهِ الْجَوَاهِرَ ؛ لِمَا
 صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فِي الرِّقَّةِ - أَيْ الْفِضَّةِ - رُبْعُ الْعُشْرِ » وَخَرَجَ بِهِمَا سَائِرُ
 الْجَوَاهِرِ وَغَيْرُهَا ، وَالْفَرْقُ : أَنَّهُمَا مُعَدَّانِ لِلنَّمَاءِ كَالْمَاشِيَةِ السَّائِمَةِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا .

(وَنَصَابُ الذَّهَبِ : عِشْرُونَ مِثْقَالًا خَالِصَةً) بِوزن مكة تحديدًا وإن لم يساوِ نصاب الفضة الآتي
 لِرَدَائِهِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا شَيْءٌ » ، وَفِي
 عِشْرِينَ نِصْفُ دِينَارٍ .

(وَالْمِثْقَالُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا) وَهِيَ : اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَبَّةً مِنَ الشَّعِيرِ الْمَعْتَدِلِ الَّذِي لَمْ
 يُقَشَّرْ ، وَقُطِعَ مِنْ طَرَفَيْهِ مَا دَقَّ وَطَالَ ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا .

(وَنَصَابُ الْفِضَّةِ مِثْنَا دِرْهَمٍ إِسْلَامِيٍّ ، وَالذَّرْهَمُ) الْإِسْلَامِيُّ (سَبْعَةُ عَشَرَ قِيرَاطًا إِلَّا خُمُسَ
 قِيرَاطٍ) فَيَكُونُ خَمْسِينَ حَبَّةً وَخُمُسِي حَبَّةً ، فَهُوَ سِتَّةُ دَوَانِيقَ ؛ إِذِ الدَّانِقُ ثَمَانِ حَبَّاتٍ وَخُمُسًا حَبَّةً ،
 وَمَتَى زِيدَ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَسْبَاعِهِ . . كَانَ مِثْقَالًا ، وَمَتَى نَقَصَ مِنَ الْمِثْقَالِ ثَلَاثَةُ أَعْشَارِهِ . . كَانَ دِرْهَمًا ،
 فَكُلُّ عَشْرَةِ دِرْهَمٍ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ ، وَكُلُّ عَشْرَةِ مِثْقَالٍ أَرْبَعَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُبْعَانِ .

(وَمَا زَادَ) مِنْهُمَا (عَلَى ذَلِكَ) وَلَوْ بَعْضَ حَبَّةٍ (. . فَبِحَسَابِهِ) إِذْ لَا وَقَصَ فِي التَّقْدِينِ
 كَالْمَعَشَرَاتِ ؛ لِإِمْكَانِ التَّجَرُّؤِ بِلا ضَرُورَةٍ ، بِخِلَافِ الْمَوَاشِي .

وَخَرَجَ بِ(الْعِشْرِينَ) وَ(الْمِثْنَيْنِ) : مَا نَقَصَ عَنْهُمَا وَلَوْ بَعْضَ حَبَّةٍ ، وَلَوْ فِي بَعْضِ الْمَوَازِينِ ،

وَلَا شَيْءَ فِي الْمَغْشُوشِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نَصَاباً ، وَلَا فِي الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ كَنْزَهُ

وإن راج رواج التَّام فلا زكاة فيه ؛ للخبر السابق ، وصحَّ أيضاً : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ » .

ولا يُكْمَلُ جنسٌ بآخر ، ويُكْمَلُ النوعُ بالنوعِ مِنَ الجنسِ الواحدِ ، وإن اختلفا جودةً ورداءةً ، ويُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ نوعٍ بِالْقِسْطِ إن سَهْلَ ، وإلَّا . . . فَمِنْ الْوَسْطِ ، ولا يُعْزَى رديٌّ ومكسورٌ عن جيِّدٍ وصحيحٍ ، بخلافِ عكسه .

(وَلَا شَيْءَ فِي الْمَغْشُوشِ) مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصُهُ نَصَاباً) فحينئذٍ يُخْرَجُ خالصاً ، أو مغشوشاً خالصه قدر الزكاة ، ويكون متطوعاً بالغش .

ولا يجوزُ للوليِّ إخراجُ المغشوشِ ؛ إذ لا يجوزُ لَهُ التَّبَرُّعُ بنحاسه ، ومحلهُ إن نقصت قيمته السَّبْكُ إن احتجَّ إليه عن قيمة الغشِّ ، وإلَّا . . . جاز إخراجُه .

ويُصَدَّقُ المالكُ في قدرِ خالصِ المغشوشِ ، وَيَحْلِفُ إن أَتَاهُمْ ندباً ، وتصحُّ المعاملةُ بالمغشوشِ مُعَيَّنَةٌ وفي الدُّمَّةِ وإن لَمْ يُعْلَمْ عيارُها .

ولو ملك نصاباً ، في يده نصفه ونصفه الباقي مغصوبٌ أو مؤجَّلٌ . . زكَّى النِّصْفَ الَّذِي بيده حالاً ؛ لأنَّ الميسورَ لا يسقطُ بالمعسورِ .

(وَلَا) شَيْءَ (فِي الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ) أَي : غيرِ الحرامِ والمكروهِ ؛ لأنَّهُ معدٌّ لاستعمالٍ مباحٍ ، كعوامِلِ المِوَاشِي .

هذا (إِذَا لَمْ يَقْصِدْ كَنْزَهُ) سواءً اتَّخَذَهُ بلا قصدٍ ، أو بقصدٍ أَنْ يَسْتَعْمَلَهُ استعمالاً مباحاً ، أو بقصدٍ أَنْ يُوجَّرَهُ ، أو يُعِيرَهُ لِمَنْ يَحِلُّ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ .

وخرج بـ (الْمُبَاحِ) : ما حُرِّمَ لِعَيْنِهِ كالأواني ، أو بالقصدِ كقصدِ الرَّجُلِ أَنْ يَلْبَسَ أو يُلبَسَ رجلاً حُلِيَّ امرأةٍ ، أو تلبسَ امرأةٌ حُلِيَّ رجلٍ كسيفٍ وعكسه ، أو بغيرِ ذلك كتبرٍ مغصوبٍ صِغَرٍ حُلِيَّ ، وكحلِيٍّ نساءٍ بالغنِّ في الإسرافِ فيه .

وما كُرِهَ استعمالُهُ كضَبَّةِ الإِنَاءِ الْكَبِيرَةِ لِلْحَاجَةِ ، أو الصَّغِيرَةِ لِلزَّيْنَةِ ، وما أُتُّخِذَ بِنِيَّةِ كَنْزِهِ . . فتجبُ الزَّكَاةُ في ذلك كُلِّهِ .

وَيُشْتَرَطُ الْحَوْلُ فِي التَّقْدِ . وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ ، وَلَا حَوْلَ فِيهِ وَلَا فِي الْمَعْدِنِ .
وَشَرَطُ الرِّكَازِ : أَنْ يَكُونَ نَقْدًا ، نِصَابًا ، مِنْ دَفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ ، فِي مَوَاتٍ أَوْ

أَمَّا فِي الْمَحْرَمِ . . فَبِالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَّا فِي الْمَكْرُوهِ . . فَبِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا فِي نِيَّةِ الْكَنْزِ . . فَلَأَنَّهُ
صَرَفَهُ بِهَا عَنِ الِاسْتِعْمَالِ ، فَصَارَ مُسْتَعْنًى عَنْهُ كَالدَّرَاهِمِ الْمَضْرُوبَةِ .

وَلَوْ مَلَكَهُ يَارِثٌ ، ثُمَّ مَضَتْ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ ثُمَّ عَلِمَ بِهِ . . لَزِمَهُ زَكَاتُهُ .

وَكَذَا لَوْ مَضَتْ عَلَيْهِ وَهُوَ مُنْكَسِرٌ وَلَمْ يَقْصِدْ إِصْلَاحَهُ ؛ بَأَنْ قَصَدَ جَعْلَهُ تَبْرًا أَوْ دَرَاهِمَ ، أَوْ كَنْزَهُ ،
أَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا ، أَوْ أَحْجَ أَنْكَسَارُهُ إِلَى سَبِكٍ وَصُوغٍ وَإِنْ قَصَدَهُمَا . . فَتَجِبُ زَكَاتُهُ ، وَيَتَعَقَّدُ حَوْلُهُ
مِنْ حِينَ أَنْكَسَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ ، وَلَا مَعْدٌ لِلِاسْتِعْمَالِ .

أَمَّا إِذَا قَصَدَ عِنْدَ عِلْمِهِ بِأَنْكَسَارِهِ إِصْلَاحَهُ ، وَأَمَكْنَ بِالِاتِّحَامِ مِنْ غَيْرِ سَبِكٍ وَصُوغٍ ، أَوْ مَضَى
حَوْلٌ وَلَمْ يَقْصِدْ إِصْلَاحَهُ ، ثُمَّ قَصَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ . . فَلَا زَكَاةَ فِيهِ مَطْلَقًا فِي الْأُولَى وَإِنْ دَارَتْ عَلَيْهِ
أَحْوَالٌ ، وَلَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِبَقَاءِ صَوْرَتِهِ .

وَلَا أَثَرَ لَتَكْسُرٍ لَا يَمْنَعُ الِاسْتِعْمَالُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ إِصْلَاحَهُ .

(وَيُشْتَرَطُ الْحَوْلُ فِي) وَجوبِ زَكَاةِ (التَّقْدِ) لِلْخَبَرِ السَّابِقِ .

(وَفِي الرِّكَازِ) أَيِ : الْمَرْكُوزِ - وَهُوَ الْمَدْفُونُ الْآتِي - (الْخُمْسُ) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ بِذَلِكَ ؛
وَلَأَنَّهُ لَا مُؤَنَّةَ فِيهِ بِخِلَافِ الْمَعْدِنِ ، (وَلَا حَوْلَ) يُشْتَرَطُ (فِيهِ وَلَا فِي الْمَعْدِنِ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُشْتَرَطُ
لِتَحْصِيلِ النِّمَاءِ فِيهِ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا نِمَاءٌ فِي نَفْسِهِ .

(وَشَرَطُ الرِّكَازِ أَنْ يَكُونَ نَقْدًا) أَيِ : ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً ، مَضْرُوبًا أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ .

وَأَنْ يَكُونَ (نِصَابًا) وَهُوَ : عِشْرُونَ مِثْقَالًا فِي الذَّهَبِ ، وَمِثْنَتَا دِرْهَمٍ فِي الْفِضَّةِ ، وَيَكْفِي بِلَوْغِهِ
نِصَابًا وَلَوْ بَضْمُهُ إِلَى مَالٍ آخَرَ لَهُ .

فَإِنْ كَانَ دُونَ نِصَابٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، أَوْ نِصَابًا مِنْ غَيْرِهِمَا . . لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ
مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ ، فَاخْتَصَّ بِمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ قَدْرًا وَنَوْعًا كَالْمَعْدِنِ .

وَأَنْ يَكُونَ (مِنْ دَفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ) الَّذِينَ قَبِلَ مَبْعَثُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ وَجَدَهُ أَهْلُ الزَّكَاةِ
(فِي مَوَاتٍ) بَدَارِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ لَمْ يُحْيِهِ وَلَا أَقْطَعَهُ ، أَوْ بَدَارِ الْحَرْبِ وَإِنْ كَانُوا يَذُبُّونَ عَنْهُ ، (أَوْ) فِي

مِلْكٍ أَحْيَاهُ .

فَصَحَائِهُ

وَفِي مَالِ التَّجَارَةِ رُبْعُ الْعُسْرِ ، وَشُرُوطُهَا سِتَّةٌ : الْأَوَّلُ : الْعُرُوضُ ، دُونَ النَّقْدِ .
الثَّانِي : نِيَّةُ التَّجَارَةِ . الثَّالِثُ : اقْتِرَانُ النِّيَّةِ بِالتَّمَلُّكِ

(مِلْكٍ أَحْيَاهُ) مِنْ أَمْوَاتٍ ، سَوَاءٌ أَوْجَدَهُ بِالْحَفْرِ ، أَوْ بِإِظْهَارِ السَّيْلِ أَوْ بِأَنْهِيَارِ الْأَرْضِ ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، أَوْ فِي قِلَاعٍ عَادِيَّةٍ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ وَقَدْ عُمِّرَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ .
وَيُشْتَرَطُ أَلَّا يُعْلَمَ أَنَّ مَالَكُهُ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ وَعَانَدَ ، وَإِلَّا . . . فَهُوَ فِيءٌ .

وَخَرَجَ بِمَا ذُكِرَ : مَا وَجِدَ بِطَرِيقٍ نَافِذٍ ، أَوْ مَسْجِدٍ ، وَمَا دَفَنَهُ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُعَاهِدٌ بِمَوَاتٍ ، أَوْ وَجَدَ عَلَيْهِ ضَرْبُ الْإِسْلَامِ ؛ بَأَنَّ كَانَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَا مَعَهُ قُرْآنٌ أَوْ أَسْمُ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الْإِسْلَامِ . .
فَإِنَّهُ لِقُطْعَةٌ إِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَالَكُهُ ، وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِي أَنَّهُ إِسْلَامِيٌّ أَوْ جَاهِلِيٌّ ، أَوْ ظَهَرَ وَشَكَّ فِي أَنَّهُ ظَهَرَ بِسَيْلٍ وَنَحْوِهِ أَوْ لَا .

(فَصَحَائِهِ)

فِي زَكَاةِ التَّجَارَةِ

وَهِيَ : تَقْلِيْبُ أَمْوَالٍ بِالْمَعَاوِضَةِ لِغَرَضِ الرِّبْحِ .

(وَفِي مَالِ التَّجَارَةِ) الَّذِي لَا زَكَاةَ فِي عَيْنِهِ لَوْلَا التَّجَارَةُ ؛ كَالْخَيْلِ وَالزَّرَقِيقِ ، وَالْمَتَوَلَّدِ بَيْنَ أَحَدِ النِّعَمِ وَغَيْرِهِ ، وَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْعُرُوضِ ، وَمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهَا مِنْ نَتَاجٍ وَثَمَرَةٍ وَغَيْرِهِمَا . . (رُبْعُ الْعُسْرِ) اتِّفَاقًا ، كَمَا فِي النَّقْدَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَوِّمُ بِهِمَا .

(وَشُرُوطُهَا) - أَيِ : التَّجَارَةِ - حَتَّى تَجِبَ الزَّكَاةُ فِي مَالِهَا (سِتَّةٌ :

الْأَوَّلُ : الْعُرُوضُ) الَّتِي لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهَا لَوْلَا التَّجَارَةُ ، (دُونَ النَّقْدِ) لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي عَيْنِهِ ، كَمَا مَرَّ .

(الثَّانِي : نِيَّةُ التَّجَارَةِ .

الثَّالِثُ : اقْتِرَانُ النِّيَّةِ (الْمَذْكُورَةِ) بِالتَّمَلُّكِ (أَيِ : بِأَوَّلِ عَقْدِهِ ؛ لِيَنْضَمَّ قَصْدُ التَّجَارَةِ إِلَى فِعْلِهَا .

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ التَّمَلُّكُ بِمُعَاوَضَةٍ . الْخَامِسُ : أَلَّا يَنْضَ نَاقِصاً بِنَقْدِهِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ . السَّادِسُ : أَلَّا يَقْصِدَ الْقُنْيَةَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ

نعم ؛ لا يحتاج إلى تجديدها في كل تصرف .

(الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ التَّمَلُّكُ بِمُعَاوَضَةٍ) محضة - وهي التي تفسد بفساد العوض ؛ كالبيع والهبة بثواب ، والإجارة لنفسه أو ماله أو ما أستأجره - أو غير محضة ؛ كالصداق ، وعوض الخلع ، وصلاح الدم .

بخلاف ما ملكه بغير معاوضة ؛ كالإرث والهبة بلا ثواب ، والصيد وما أقرضه أو ملكه بإقالة أو رد ببيع . . فلا زكاة فيه وإن أقرن به نيئة التجارة ؛ لأنه لا يعد من أسبابها لانتفاء المعاوضة .

ولو اشترى لها^(١) صبغاً ليصبغ به أو دباغاً ليدبغ به للناس . . صار مال تجارة ، فتلزمه زكاته بعد مضي حوله وإن لم يبق عين نحو الصبغ عنده عاماً ، أو صابوناً أو ملحاً ليغسل أو ليعجن به لهم . . لم يصرف كذلك ؛ لأنه يستهلك فلا يقع مسلماً إليهم .

(الْخَامِسُ : أَلَّا يَنْضَ) مال التجارة حال كونه (ناقصاً) عن النصاب بنقده الذي يقوّم به في أثناء الحول ، فمتى نضّ (بنقده) ناقصاً عن النصاب (في أثناء الحول) كأن اشترى عرضاً بنصاب ذهب أو دونه ، ثم باعه أثناء الحول بتسعة عشر مثقالاً . . انقطع حول التجارة ؛ لتحقيق نقص النصاب حساباً للتضيض .

بخلاف ما لو نضّ بنقد لا يقوّم به ؛ كأن باعه في هذا المثال بمئة وخمسين درهماً فضةً ، أو نضّ بنقد يقوّم به وهو نصاب أو أكثر . . فإنه لا ينقطع - كما لو باعه بعرض - لاستوائيهما في عدم التقويم بهما ، والمبادلة لا تقطع حول التجارة .

(السَّادِسُ : أَلَّا يَقْصِدَ الْقُنْيَةَ) بمال التجارة (في أثناء الحول) فمتى قصد بشيء معين من ماله ذلك ولو لاستعمال محرم . . انقطع حول التجارة ، فيحتاج إلى تجديد قصد مقارن للتصرف .

بخلاف مجرد الاستعمال بلا نيئة قنية ، فإنه لا يؤثر ، وإنما أثر مجرد نيئة القنية دون مجرد نيئة التجارة ؛ لأن القنية هي الإمساك للانتفاع ، وقد أقرنت نيئها به فأثرت ، بخلاف التجارة فإنها تقيب المال - كما مر - ولم يوجد حتى تكون نيئها مقترنة به .

(١) في (أ) و(ب) و(د) : (ولو اشترى بها) .

وَوَاجِبُهَا رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ ، وَيُقَوَّمُ بِجِنْسِ رَأْسِ الْمَالِ ، أَوْ بِنَقْدِ الْبَلَدِ إِنْ مَلَكَهُ بَعْرَضٍ .
وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ نَصَابًا إِلَّا فِي آخِرِ الْحَوْلِ .

فَضَائِلُ

(وَوَاجِبُهَا رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ) لَا الْعَرُوضِ ؛ لِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
لِمَنْ يَبِيعُ الْأُدَمَ : (قَوْمُهُ وَأَدَّ زَكَاتَهُ) وَالْمَرَادُ : رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ آخِرِ الْحَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الْوَجُوبِ ،
كَمَا يَأْتِي .

فَلَوْ آخَرَ الْإِخْرَاجَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ فَتَقَصَّتْ . . ضَمِنَ مَا نَقَصَ ؛ لَتَقْصِيرِهِ ، بِخِلَافِهِ قَبْلَهُ ، وَإِنْ
زَادَتْ وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ أَوْ بَعْدَ الْإِتْلَافِ . . فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

(وَيُقَوَّمُ) مَالِ التَّجَارَةِ حَتَّى يُؤْخَذَ رُبْعُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ (بِجِنْسِ رَأْسِ الْمَالِ) الَّذِي اشْتَرَى الْعَرَضَ
بِهِ ، نَصَابًا كَانَ أَوْ بَعْضُهُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ بَاقِيَهُ ، وَلَوْ أَبْطَلَهُ السُّلْطَانُ أَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْغَالِبَ ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ
مَا بِيَدِهِ ، وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ ، فَإِذَا لَمْ يَبْلُغْ بِهِ نَصَابًا . . فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، وَإِنْ بَلَغَ بغيرِهِ .

(أَوْ) يُقَوَّمُ (بِنَقْدِ الْبَلَدِ) الْغَالِبِ ، دِرَاهِمَ كَانَ أَوْ دَنَانِيرَ (إِنْ مَلَكَهُ بَعْرَضٍ) لِلْقِنِيَةِ ، أَوْ بِنَحْوِ
خُلْعٍ أَوْ نِكَاحٍ ، أَوْ بِنَقْدِ وَنَسِيٍّ أَوْ جَهْلٍ جِنْسَهُ ، فَإِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بِمَحَلٍّ فِيهِ نَقْدٌ . . قَوْمٌ بِنَقْدِهِ ؛
جَرِيًّا عَلَى قَاعِدَةِ التَّقْوِيمِ - كَمَا فِي الْإِتْلَافِ وَنَحْوِهِ - أَوْ بِمَحَلٍّ لَا نَقْدَ فِيهِ . . أُعْتَبِرَ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهِ ،
وَلَوْ سَاوَى نَصَابًا بِالْغَالِبِ . . زَكَّى وَإِنْ لَمْ يَسَاوِهِ بغيرِهِ ، أَوْ سَاوَاهُ بغيرِهِ . . لَمْ يُزَكَّ .

فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ وَتَمَّ بِأَحَدِهِمَا نَصَابًا . . قَوْمَ بِهِ ، أَوْ بِكُلِّ مِنْهُمَا . . تَخَيَّرَ .

(وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ) أَيِ : مَالِ التَّجَارَةِ يَبْلُغُ (نَصَابًا إِلَّا فِي آخِرِ الْحَوْلِ) فَمَتَى بَلَغَهُ آخِرُهُ . .
وَجِبَتْ زَكَاتُهُ ، وَإِلَّا . . فَلَا ، سِوَاءَ اشْتِرَائِهِ بِنَصَابٍ أَوْ بَدُونِهِ ، وَسِوَاءَ بَاعِهِ بَعْدَ التَّقْوِيمِ بِنَصَابٍ أَوْ
بَدُونِهِ ؛ لِأَنَّ آخِرَ الْحَوْلِ وَقْتُ الْوَجُوبِ ، فَقُطِعَ النَّظَرُ عَمَّا سِوَاهُ ؛ لِاضْطِرَابِ الْقِيمِ .

(فَضَائِلُ)

فِي زَكَاةِ الْفَطْرِ

وَالْأَصْلُ فِيهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ : الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ الشَّهِيرَةُ ، وَالْمَشْهُورُ : أَنَّهَا وَجِبَتْ - كَرَمَضَانَ -
فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ ، وَالْخِلَافُ فِيهَا شَاذٌّ مَنكَرٌ ، فَلَا يَنَافِي حِكَايَةَ الْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورَةِ .

وَتَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ بِشُرُوطٍ : إِذْرَاكَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْعِيدِ . وَأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا .
وَأَنْ يَكُونَ مَا يُخْرِجُهُ فَاضِلًا عَنْ مُؤْنَتِهِ وَمُؤْنَةِ مَنْ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ ،

(وَتَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ بِشُرُوطٍ) :

منها (إِذْرَاكَ) وقت وجوبها ؛ بَأَنْ يَكُونَ حَيًّا بِالصِّفَاتِ الْآتِيَةِ ، عِنْدَ (غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْعِيدِ)
بَأَنْ يُدْرِكَ آخِرَ جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَأَوَّلَ جُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ ؛ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْفِطْرِ فِي الْخَبَرِ ، وَأَيْضًا :
فَالْوُجُوبُ نَشَأَ مِنَ الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ مِنْهُ ، فَكَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا دَخْلٌ فِيهِ ، فَأُسْنَدَ إِلَيْهِمَا دُونَ أَحَدِهِمَا ؛ لِئَلَّا
يَلْزَمَ التَّحَكُّمُ .

فَلَا تَجِبُ بِمَا يَحْدُثُ بَعْدَ الْغُرُوبِ ؛ مِنْ وَلَدٍ وَنِكَاحٍ وَإِسْلَامٍ ، وَغَنَى وَمِلْكٍ قِنْ .

وَلَا تَسْقُطُ بِمَا يَحْدُثُ بَعْدَهُ ، مِنْ نَحْوِ مَوْتٍ وَمَزِيلِ مِلْكٍ ؛ كَعَتَقِ وَطَلَاقٍ وَلَوْ بَاطِلًا ، وَارْتِدَادِ
وَغَنَى قَرِيبٍ وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَدَاءِ ؛ لِتَقَرُّرِهَا وَقْتَ الْوُجُوبِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ تَلَفَ أَمْالٌ قَبْلَ التَّمَكُّنِ . . سَقَطَتْ ، كَمَا فِي زَكَاةِ أَلْمَالِ .

(وَ) مِنْهَا (أَنْ يَكُونَ) الْمُخْرِجُ (مُسْلِمًا) فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ ؛ أَيْ : فِي الدُّنْيَا - كَمَا مَرَّ أَوَّلَ
الْبَابِ - لِأَنَّهَا طَهْرَةٌ وَهِيَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِهِ ؛ أَمَّا مُسْلِمٌ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُ . . فَيَلْزَمُهُ
إِخْرَاجُهَا عَنْهُ ، وَيُجْزِئُهُ إِخْرَاجُهَا بِلَا نِيَّةٍ .

هَذَا فِي الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ ؛ أَمَّا الْمُرْتَدُّ : فَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ . . وَجِبَتْ فِطْرَتُهُ نَفْسَهُ أَيْضًا ،
وَالْأَوَّلُ . . فَلَا .

وَأَنْ يَكُونَ حَرًّا أَوْ مَبْعُوضًا ، فَلَا تَجِبُ عَلَى رَقِيقٍ - وَلَوْ مَكَاتَبًا - لِضَعْفِ مِلْكِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَلْزَمْ سَيِّدُهُ
فِي الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَعَهُ كَالْأَجْنَبِيِّ ، فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الرَّقِيقَ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ وَإِنْ لَزِمَهُ نَفَقَتُهَا فِي
كَسْبِهِ ، بَلْ إِنْ كَانَتْ أُمَةً . . فَعَلَى سَيِّدِهَا ، أَوْ حُرَّةً . . فَيَسْأَلُنِي .

(وَ) مِنْهَا (أَنْ يَكُونَ) الْمَخْرُجُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ مُؤْنَتِهِ مُوسِرًا ؛ بَأَنْ يَكُونَ (مَا يُخْرِجُهُ فَاضِلًا عَنْ
مُؤْنَتِهِ وَمُؤْنَةِ مَنْ) تَجِبُ (عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ) لِأَنَّ مُؤْنَتَهُ وَمُؤْنَةَ مُؤْنَتِهِ فِي هَذَا الزَّمَنِ
ضَرُورِيَّةٌ ، فَاعْتَبِرَ الْفَضْلُ عَنْهَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرِ زِيَادَةُ عَلَى الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ الْمَذْكُورَيْنِ لِعَدَمِ ضَبْطِ
مَا وَرَاءَهُمَا .

وَعَنْ دَسْتِ ثَوْبٍ يَلِيقُ بِهِ ، وَمَسْكَنِ ، وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ . وَتَجِبُ عَمَّنْ فِي نَفَقَتِهِ مِنْ
الْمُسْلِمِينَ ؛

(وَ) فاضلاً (عَنْ دَسْتِ ثَوْبٍ)^(١) لَهُ أَوْ لِمُؤَنِّهِ (يَلِيقُ بِهِ) أَي : بِكُلِّ مِنْهُمَا مَنْصِباً وَمَرْوَةً ،
وَمِنْهُ : قَمِيصٌ وَسَرَاوِيلٌ وَعِمَامَةٌ وَمُكْعَبٌ^(٢) ، وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ زِيَادَةِ اللَّبَرْدِ وَالتَّجَمُّلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ
مِمَّا يُتْرَكُ لِلْمُفْلِسِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَبْقَى لِلْمَدِينِ ، وَالْفِطْرَةُ لَيْسَتْ بِأَشَدَّ مِنَ الَّذِينَ .

(وَ) عَنْ (مَسْكَنِ) لَهُ وَلِمُؤَنِّهِ ، (وَ) عَنْ (خَادِمٍ) لَهُ وَلِمُؤَنِّهِ (يَحْتَاجُ) كُلُّ مِنْهُمَا (إِلَيْهِ)
أَي : إِلَى مَا ذُكِرَ مِنَ الْمَسْكَنِ وَالْخَادِمِ ، وَيَلِيقَانِ بِهِمَا ، قِيَاساً عَلَى الْكَفَّارَةِ ؛ وَلَأنَّهُمَا مِنَ الْحَوَائِجِ
الْمَهْمَةِ كَالثَوْبِ .

فَإِنْ كَانَ نَفِيسَيْنِ يُمْكِنُ إِبْدَالُهُمَا بِلَاثَقَيْنِ وَيُخْرِجَ التَّفَاوْتَ . . لَزِمَهُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ مَأْلُوفَيْنِ ،
وَالْحَاجَةُ لِلْمَسْكَنِ وَاضِحَةً ، وَلِلْعَبْدِ تَعَمُّ الْحَاجَةُ لِأَجْلِ مَنْصَبٍ مَنْ ذُكِرَ أَوْ ضَعْفُهُ ، لَا لِأَجْلِ عَمَلِهِ فِي
مَاشِيَتِهِ أَوْ أَرْضِهِ ، بَلْ يَبِيعُ فِي الْفِطْرَةِ الْعَبْدَ الْمَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِمَا ، وَالْحَاجَةُ إِلَى مَا ذُكِرَ تَمْنَعُ تَعَلُّقَ
الْوَجُوبِ أَبْتَدَاءً^(٣) ، وَأَمَّا إِذَا وَجَدَ . . فَلَا تَرْفَعُهُ .

فَإِنْ تَعَلَّقَتْ الْفِطْرَةُ بِالذِّمَّةِ . . صَارَتْ دَيْنًا ، فَيَبَاعُ فِيهَا نَحْوُ الْمَسْكَنِ وَالْخَادِمِ ، وَهَلْ يُعْتَبَرُ الْفَضْلُ
عَمَّا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ الَّذِي لِلَّهِ أَوْ لِلْأَدَمِيِّ ؟ فِيهِ تَنَاقُضٌ ، وَالْمَعْتَمِدُ مِنْهُ : أَنَّ الدِّينَ يَمْنَعُ الْوَجُوبَ ، فَإِذَا
لَمْ يَكُنِ الْمَخْرُجُ فَاضِلًا عَنْهُ . . لَمْ تَلْزِمُهُ فِطْرَةٌ .

(وَ) كَمَا تَجِبُ الْفِطْرَةُ عَنْ نَفْسِهِ كَذَلِكَ (تَجِبُ) عَلَيْهِ (عَمَّنْ فِي نَفَقَتِهِ) وَقْتَ غُرُوبِ الشَّمْسِ
لَيْلَةَ الْفِطْرِ (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) فَلَا تَجِبُ فِطْرَةُ الْكَافِرِ وَإِنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُ ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْخَبَرِ : « مِنْ

(١) دَسْتِ ثَوْبٍ : مَا يَلْبَسُهُ الْإِنْسَانُ وَيَكْفِيهِ لَتَرَدِّدِهِ فِي حَوَائِجِهِ .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (مُكْعَبٌ : بَضْمٌ مِمْهُ فِي الْأَشْهُرِ ، وَقِيلَ : بِكُسْرَاهَا وَإِسْكَانِ الْكَافِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ كَمَقُودٍ ؛
وَهُوَ : مِدَاسُ الرَّجُلِ - بِكُسْرِ الرَّاءِ - مِنْ نَعْلِ أَوْ غَيْرِهِ . « خُطِيبٌ » [٥٦٣ / ٣]) .

(٣) فِي هَامِشِ (ب) : (وَخَرَجَ بِالْأَبْتَدَاءِ : مَا لَوْ ثَبِتَتِ الْفِطْرَةُ فِي ذِمَّةِ إِنْسَانٍ . . فَإِنَّهُ يَبَاعُ فِيهَا مَسْكَنُهُ وَخَادِمُهُ ؛ لِأَنَّهَا
حَبِئَتْهُ التَّحَقُّقُ بِالْأَدْيُونِ ، فَلَا يَشْرَطُ كَوْنُهُ فَاضِلًا عَنْ دِينِهِ وَلَوْ أَدَمِي ، كَمَا رَجَحَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » كَالرَّافِعِيِّ
فِي « الشَّرْحِ الصَّغِيرِ » ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي « رَوْضِهِ » ، وَاقْتَضَاهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْأَصْحَابُ :
لَوْ مَاتَ بَعْدَ أَنْ أَهْلًا شَوَالٌ . . فَالْفِطْرَةُ فِي مَالِهِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الدِّيُونِ ، وَبِأَنَّ الدِّينَ لَا يَمْنَعُ الزَّكَاةَ ، وَبِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ
نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ وَالْقَرِيبِ ، فَلَا يَمْنَعُ إِجْبَابَ الْفِطْرَةِ فِيهِمَا ، وَالْمَعْتَمِدُ مَا تَقَرَّرَ - وَإِنْ رَجَحَ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ »
خِلَافَهُ - وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي « نَكْتِهِ » وَنَقَلَهُ عَنْ الْأَصْحَابِ . « خُطِيبٌ » [٥٩٤ / ١] - ٥٩٥) .

مِنْ زَوْجَةٍ وَوَلَدٍ وَوَالِدٍ وَمَمْلُوكٍ . وَالْوَجِبُ : صَاعٌ

الْمُسْلِمِينَ » ولأنها طهرة للصائم من اللغو والرّفث - كما ورد - والكافر ليس من أهلها .
ومحلّه في الكافر الأصليّ ، أمّا الرّقيق المرتدّ . فتجب فطرته إن عاد إلى الإسلام .
(مِنْ زَوْجَةٍ) ولو رجعيّة ، وبائني حاملٍ ولو أمةً ؛ لوجوب نفقتهما ، بخلاف البائني غير
الحامل .

ولو لزمه إحداهم زوجته ؛ فإن أخدمها أمتها . . لزمه فطرته أيضاً ، أو أجنبيّة . . فلا ، وفي
معناها مَنْ صَحِبَتْهَا لِتَخْدُمَهَا بنفقتهما بإذنه .

ولا تجب فطرة ناشرة - بخلاف التي حيلَ بينها وبين الزوج - ولا فطرة زوجة أب ومستولده وإن
وجبت نفقتهما ؛ لأنها لازمة للأب مع إعساره ، فيتحمّلها الولد ، بخلاف الفطرة .

ولو أعسر الزوج ؛ بأن كان قنّاً ، أو حرّاً ليس معه ما يفضل عمّا مرّ . . لم يلزم زوجته الحرّة
فطرتها وإن كانت غنيّة ، لكن يُسأل لها إخراجها خروجاً من الخلاف ، وإنما لزمّت سيّد أمة مزوجة
بمعسر حرٍّ أو عبدٍ ؛ لكمال تسليم الحرّة نفسها ، بخلاف الأمة ؛ إذ لسيّدها أن يُسافر بها
ويستخدمها .

(وَ) مِنْ (وَلَدٍ) وإن سفلَ (وَوَالِدٍ) وإن علا ؛ لعجزهما ، بخلاف الوالد الغني والولد الغنيّ
أو القادر على الكسب ؛ إذ لا تجب نفقتهما حينئذٍ .

(وَمَمْلُوكٍ) ومنه : المكاتبُ كتابةً فاسدةً ، والمُدبّرُ ، والمعلّقُ عتقه بصفة ، وأمُّ الولد ،
والمرهونُ ، والجاني ، والمؤجّرُ ، والموصى بمنفعته ، والآبقُ وإن أنقطع خبره ، والمغصوبُ . .
فتجب فطرتهم في الحال كما تجب نفقتهم ، ولأن الأصل فيمن أنقطع خبره بقاء حياته .

ولا تجب فطرة مَنْ وجبت مؤنته في بيت المال ، أو على المسلمين ، وقن بيت المال ،
والمملوك للمسجد ، والموقوف عليه ، والموقوف ولو على معيّن وإن وجبت نفقتهم .

(وَالْوَجِبُ) على كلّ رأسٍ (صَاعٌ) وهو : قدحان بالمصريّ إلاّ سبعي مدّ تقريباً ، لهذا فيما
يكال ، أمّا ما لا يكال أصلاً ؛ كالأقط والجبن . . فمعيّاره ألوزن ، فيعتبر فيه الصاع بالوزن
لا بالكيل ؛ وهو : خمسة أرتالٍ وثلاث بالبغداديّ ، وأربعة أرتالٍ ونصف ورُبُع رطلٍ وسُبُع أوقيةٍ
بالمصريّ .

سَلِيمٌ مِنَ الْعَيْبِ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى بَعْضِهِ فَقَطَّ أَخْرَجَهُ

وإنما يُجْزَى صَاعٌ (سَلِيمٌ مِنَ الْعَيْبِ) فلا يُجْزَى الْمَعِيبُ بنحوِ غَشٍّ أو سوسٍ ، أو قِدَمٍ غَيْرِ طَعْمِهِ أو لونه أو ريحه ، ولا أَقْطُ فيه ملحٌ يعيبُهُ وإن لَمْ يفسد جوهرُهُ ، فإن لَمْ يَعْبه . . وجب بلوغُ خالصه صاعاً ، ولا يُحَسَّبُ أَلْمَلْحُ في الكيل .

ويجبُ كونهُ (مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ) سواءً الْمَعْشَرُ - كَالْحَبِّ وَالْتَمْرِ وَالزَّيْبِ - وغيرُهُ ؛ كَالْأَقْطِ وَاللَّيْنِ وَالْجُبْنِ ، بشرطِ أَنْ يَكُونَ في كُلِّ مِنْهَا^(١) زُبْدُهُ ؛ لِثبوتِ بعضِ الْمَعْشَرِ وَالْأَقْطِ في الْأَخْبَارِ ، وقيسَ بهما الْبَاقِي .

أَمَّا الْمَخِيضُ وَالسَّمْنُ ، وَاللَّحْمُ ، وَالذَّقِيقُ وَالسَّوِيقُ ، وَالْأَقْوَاتُ الَّتِي لَا زَكَاةَ فيها ، وَالْأَقْطُ وَاللَّيْنُ وَالْجُبْنُ الْمَنْزُوعَةُ الزُّبْدُ . . فلا يُجْزَى شيءٌ مِنْهَا وإنْ كَانَتْ قُوتُ الْبَلَدِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ في معنى ما نُصِّ عليه .

وَالْعِبْرَةُ في ذَلِكَ بِغَالِبِ قُوتِ مَحَلِّ الْمَوْدَى عَنْهُ لَا الْمَوْدَى ؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً ثُمَّ يَتَحَمَّلُهَا الْمَوْدَى ، فلا يُجْزَى مِنْ [غَيْرِ] غَالِبِ قُوتِ [مَحَلِّ]^(٢) الْمَوْدَى عَنْهُ وَلَا مِنْ غَالِبِ قُوتِ مَحَلِّ الْمَوْدَى أَوْ قُوتِهِ ؛ لِتَشَوُّفِ النُّفُوسِ إِلَى الْغَالِبِ في ذَلِكَ الْمَحَلِّ .

وَمِنْ ثَمَّ : وَجِبَ صَرْفُ الْفِطْرَةِ لِفُقَرَاءِ بَلَدِ الْمَوْدَى عَنْهُ لَا بَلَدِ الْمَوْدَى ، فَلَوْ كَانَ الرَّقِيقُ أَوْ الزَّوْجَةُ مَثَلًا بِلَدٍ ، وَالسَّيِّدُ أَوْ الزَّوْجُ بِلَدٍ آخَرَ . . صُرِفَتْ مِنْ غَالِبِ قُوتِ بَلَدِ الرَّقِيقِ أَوْ الزَّوْجَةِ عَلَى مُسْتَحَقِّي بِلَدِهِمَا ، لَا بِلَدِ السَّيِّدِ أَوْ الزَّوْجِ .

وَيَخْتَلِفُ الْغَالِبُ بِاخْتِلَافِ النَّوَاحِي وَالْأَزْمَانِ ، وَالْعِبْرَةُ بِغَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ في غَالِبِ السَّنَةِ لَا بِغَالِبِ وَقْتِ الْوَجُوبِ .

وَيُجْزَى الْأَعْلَى في الْأَقْيَاتِ وَإِنْ كَانَ أَنْقَصَ في الْقِيَمَةِ عَنِ الْأَدْنَى فِيهِ ، وَلَا عَكْسَ ، فَالْتَمَرُ أَعْلَى أَقْيَاتَانِ مِنَ الزَّيْبِ ، وَالشَّعِيرُ أَعْلَى مِنْهُمَا .

(وَإِنْ قَدَرَ عَلَى بَعْضِهِ) أَيِ : الصَّاعِ (فَقَطَّ) أَيِ : دُونَ بَاقِيهِ (. . أَخْرَجَهُ) وَجوباً ؛ لِلْخَبَرِ

(١) في (ج) و (د) : (مِنْهُمَا) . فهو راجع إلى الأخيرتين فقط .

(٢) ما بين معقوفين ساقطٌ من النسخ ، ومستدرَكٌ من « حاشية الإمام الجرهزي » (٣١٦/٢) ومن « موهبة ذي الفضل » للإمام الترمسي رحمهما الله تعالى (٦٦/٤) وبذلك يستقيم المعنى إن شاء الله تعالى .

وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا فِي رَمَضَانَ ، وَيُسَنُّ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ، وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِهِ .

فَضْلُهَا

وَتَجِبُ النِّيَّةُ ، فَيَنْبُؤِي : هَذِهِ زَكَاةُ مَالِي ، وَنَحْوَ ذَلِكَ

الصَّحِيحُ : « إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرِ . . فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » ومحافظة على الواجب بقدر الإمكان ، وعند الضيق يجب عليه أن يقدم نفسه ، ثم زوجته ؛ لأن نفقتها أكد ، ثم ولده الصغير ، ثم أباه وإن علا - ولو من قبل الأم - ثم أمه ، وإنما قدمت الأم في النفقة ؛ لأنها للحاجة ، والأم أحوج ، وأما الفطرة . . فللتطهير والشرف ، والأب أولى بهذا ؛ لأنه منسوب إليه ويشرف بشرفه .

(وَيجوز) للمالك دون الولي تعجيل الزكاة في الفطرة بعد دخول رمضان ، فيجزي (إخراجها) ولو (في) أول ليلة من (رمضان) لانعقاد السبب الأول ؛ إذ هي تجب بسببين : رمضان والفطر منه ، فجاز تقديمها على أحدهما دون تقديمها عليهما - كزكاة المال - وسيأتي شرط أجزاء المعجل .

(ويسن) إخراج الفطرة نهاراً ، وكونه بعد فجر يوم الفطر و (قبل صلاة العيد) إن فعلت أول النهار - كما هو الغالب - أولى ؛ للأمر به قبل الخروج إليها في « الصحيحين » .

فإن أخرج الصلاة . . سن المبادرة بالأداء أول النهار توسعة على المستحقين ، وانتظار نحو القريب والجار أفضل في زكاة المال ، فيأتي مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر .

(ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبة ماله أو المستحقين ؛ لأن القصد إغناؤهم عن الطلب فيه لكونه يوم سرور ، ومن ثم ورد : « أغنؤهم عن طواف هذا اليوم » .

ويلزمه القضاء فوراً إن أخر بلا عذر .

(فَضْلُهَا)

في النية في الزكاة وفي تعجيلها

(وتجب النية) بالقلب ، ولا يشترط النطق بها ، ولا يجزي وحده ، كما في الصلاة وغيرها .

(فينبوي) المزكي : (هَذَا زَكَاةُ مَالِي) ولو بدون الفرض ؛ لأنها لا تكون إلا فرضاً ، بخلاف الصلاة والصدقة ، لكن الأفضل ذكر الفرضية معها (ونحو ذلك) : كـ (هذا فرض صدقة

وَيَجُوزُ تَعَجِيلُهَا قَبْلَ الْحَوْلِ ، وَشَرَطُ إِجْزَاءِ الْمَعَجَلِ : أَنْ يَبْقَى الْمَالِكُ أَهْلًا لِلْوُجُوبِ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْقَابِضُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ مُسْتَحِقًّا

مالي) ، أو (صدقة مالي المفروضة) ، وكذا (فرض الصدقة) ، أو (الصدقة المفروضة) على الأوجه ، بخلاف (صدقة المال) فقط ؛ لأنها قد تكون نافلة ، و(فرض المال) لأنه قد يكون كفارة ونذراً .

ويجوز تقديم النية على الدفع بشرط أن تقارن عزل الزكاة ، أو إعطاءها للوكيل ، أو بعده وقبل التفريق ، كما تجزى بعد العزل وقبل التفريق وإن لم تقارن أحدهما .

ويجوز تفويضها للوكيل إن كان من أهلها ؛ بأن يكون مسلماً مكلّفاً ، أمّا نحو الصبي والكافر . . فيجوز توكيله في أدائها ، لكن بشرط أن يُعَيَّنَ لَهُ المدفوع إليه ، ويتعيّن نيّة الوكيل إن دفع من ماله بإذن المالك .

وتجب نيّة الولي في زكاة الصبي والمجنون والسفيه ، وإلا . . ضمّنها لتقصيره ، ولو دفعها المزكي للإمام بلا نيّة . . لم تجزئه نيّة الإمام .

ومتى امتنع من دفعها . . أخذها الإمام أو نائبه منه قهراً ، ثم إن نوى الممتنع عند الأخذ منه . . أجزأه ، وإلا . . وجب على الأخذ النيّة ، فإن ترك . . أثم ولم تجزى المالك .

(وَيَجُوزُ) للمالك دون الولي كما مرّ (تَعَجِيلُهَا) أي : الزكاة في الحول (قَبْلَ) آخر (الحول) وبعد انعقاده ؛ بأن يكمل النصاب في السائمة والتقدين ، دون عروض التجارة ؛ لما صحّ أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَرَخَصَ فِي التَّعَجِيلِ لِلْعَبَاسِ) وهو مرسل ، لكنّ عضده ورود معناه في « الصحيحين » ، وقول جمع من الصحابة رضي الله عنهم به ، بخلاف ما لو عجل عن معلوفة سيئسها أو عن دون نصاب . . فإنه لا يجزى مطلقاً .

وإنما يجوز التعجيل لعام فقط ، وفي الثمار بعد بدو الصلاح ، وفي الزروع بعد اشتداد الحب ، ولا يجوز قبل ذلك ؛ لأنه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقاً ولا ظناً .

(وَشَرَطُ إِجْزَاءِ الْمَعَجَلِ) هنا وفيما مرّ في زكاة الفطر (أَنْ يَبْقَى الْمَالِكُ أَهْلًا لِلْوُجُوبِ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ) في الحولي ، ودخول شوال في الفطرة .

(وَأَنْ يَكُونَ الْقَابِضُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ) أو عند دخول شوال (مُسْتَحِقًّا) والمال المعجل عنه

وَإِذَا لَمْ يُجْزَى . . أُسْتُرِدَّ إِنْ عَلِمَ الْقَابِضُ أَنَّهَا زَكَاةٌ مُعَجَّلَةٌ

باقياً ، فَإِنْ مَاتَ الْمَالِكُ أَوْ الْقَابِضُ قَبْلَ ذَلِكَ ، أَوْ أُرْتَدَّ الْقَابِضُ أَوْ غَابَ أَوْ أُسْتَعْنِيَ بِمَالٍ غَيْرِ الْمُعَجَّلِ - كزكاةٍ أُخْرَى وَلَوْ مُعَجَّلَةٌ أَخَذَهَا بَعْدَ الْأُولَى - أَوْ نَقَصَ النَّصَابُ أَوْ زَالَ عَنْ مِلْكِهِ وَلَيْسَ مَالٌ تِجَارَةً . . لَمْ يُجْزَ الْمُعَجَّلُ ؛ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ عِنْدَ الْوُجُوبِ ، وَلَا يَضُرُّ عُرُوضُ مَانِعٍ فِي الْمُسْتَحَقِّ زَالَ قَبْلَ الْحَوْلِ ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ أُسْتَحْقَاقُهُ أَوْ حَيَاتُهُ .

(وَإِذَا لَمْ يُجْزَى) الْمُعَجَّلُ لِفَوَاتِ شَرْطٍ مِمَّا ذَكَرَ ، أَوْ لِنَقْصِ النَّصَابِ الَّذِي عَجَّلَ عَنْهُ كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ (. . أُسْتُرِدَّ) مِنَ الْقَابِضِ (إِنْ عَلِمَ الْقَابِضُ) عِنْدَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ (أَنَّهَا زَكَاةٌ مُعَجَّلَةٌ) وَلَوْ بِقَوْلِ الْمَالِكِ لَهُ : (هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةُ) كَمَا لَوْ عَجَّلَ أَجْرَةَ الدَّارِ ثُمَّ أَنْهَدَمَتْ فِي أَثْنَاءِ الْمَدَّةِ .

نَعَمْ ؛ لَوْ قَالَ الْمَالِكُ لَهُ : (هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةُ ؛ فَإِنْ لَمْ تَقَعْ زَكَاةٌ فَهِيَ نَافِلَةٌ) . . لَمْ يَسْتُرَدَّ . وَلَوْ اخْتَلَفَ الْمَالِكُ وَالْقَابِضُ فِي مَثَبِ الْأَسْتِرْدَادِ كَعَلِمِ الْقَابِضِ بِالْتَّعْجِيلِ . . صُدِّقَ الْقَابِضُ بِبَيِّنَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْأَسْتِرْدَادِ .

وَإِذَا رَدَّ الْمُعَجَّلُ . . لَمْ يَلْزِمُهُ رَدُّ زِيَادَتِهِ الْمُنْفَصِلَةِ - وَلَوْ حَكَمًا - كَاللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ ، وَالصُّوفِ عَلَى الظَّهْرِ ، وَلَا أَرَشَ لِنَقْصِ صِفَةٍ حَدَثَ بِيَدِهِ قَبْلَ حَدُوثِ سَبَبِ الرُّجُوعِ ، وَالْقَابِضُ وَالْمَالِكُ أَهْلَانِ لِلزَّكَاةِ ؛ لِحُدُوثِهِمَا فِي مِلْكِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَلَا يُطَالَبُ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا .

تَسْمِيَّةُ

إِذَا حَالَ الْحَوْلُ عَلَى الْمَالِ الزَّكَوِيِّ . . وَجِبَتْ الزَّكَاةُ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْأَدَاءِ ، فَابْتِدَاءُ الْحَوْلِ الثَّانِي مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ لَا مِنْ التَّمَكُّنِ ، وَيَجِبُ عِنْدَ آخِرِ الْحَوْلِ أَدَاءُ الزَّكَاةِ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا تِمَّكَنَ ؛ بِأَنْ حَضَرَ الْمَالُ وَالْمُسْتَحَقُّ ، وَخَلَا الْمَالِكُ مِنْ مَهْمٍ دِينِيٍّ أَوْ دُنْيَوِيٍّ ، فَإِنْ أَخَّرَ الْأَدَاءَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ . . ضَمَّنَ قَدْرَ الزَّكَاةِ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ .

وَلَهُ أَنْتَظَارُ قَرِيبٍ - وَإِنْ بَعُدَ - وَجَارٍ ، وَأَحْوَجَ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَتَضَرَّرُ بِالْجُوعِ أَوْ الْعُرْيِ . . فَيَحْرُمُ التَّأْخِيرُ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ دَفْعَ ضَرَرِهِ فَرْضٌ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُ لِفَضِيلَةٍ .

وَمَعَ جَوَازِ التَّأْخِيرِ لَذَلِكَ يَضْمَنُ مَا تَلَفَ فِي مَدَّةِ التَّأْخِيرِ أَيْضًا ، أَمَّا إِذَا تَلَفَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ . . فَلَا يَضْمَنُهُ ، بَلْ يَسْقُطُ قِسْطُهُ .

وَيَجِبُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَى الْمُوجُودِينَ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ ؛

وتتعلق الزَّكَاةُ بِالْمَالِ تَعْلُقَ شَرِكَةٍ ، فَأَلْمَسَتْهُ شَرِكَةُكَ لِلْمَالِ بِقَدْرِ الْوَجِبِ إِنْ كَانَ مِنَ الْجِنْسِ ، وَإِلَّا . . . فَبَقَدَرِ قِيَمَتِهِ ، فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ بَيْعُ الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ وَرَهْنُهُ ، فَإِذَا بَاعَ النَّصَابُ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ رَهْنَهُ بَعْدَ تِمَامِ الْحَوْلِ . . . صَحَّ إِلَّا فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ .

نَعَمْ ؛ مَالُ التَّجَارَةِ يَجُوزُ بَيْعُهُ وَرَهْنُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْقِيَمَةِ لَا بِالْعَيْنِ .

وَمَنْ لَهُ دَيْنٌ حَلٌّ وَقَدَرٌ عَلَى اسْتِيفَائِهِ ؛ بَأَنَّهُ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ حَاضِرٍ بِأَذَلِّ ، أَوْ جَاحِدٍ وَعَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ، أَوْ يَعْلَمُهُ الْقَاضِي ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ وَقَبْضُهُ . . . لَزِمَهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ حَتَّى لِلْأَحْوَالِ الْمَاضِيَةِ ؛ لَوْجُوبِهَا فِيهِ . كَمَا تَجِبُ فِي الْأَصْلِ ، وَالْمَغْصُوبِ ، وَالْمَرْهُونِ ، وَالْغَائِبِ ، وَمَا اشْتَرَاهُ وَتَمَّ حَوْلُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، أَوْ حُبَسَ عَنْهُ بِأَسْرِ وَنَحْوِهِ ؛ لِمَلِكِ النَّصَابِ وَحَوْلَانِ الْحَوْلِ .

لَكِنْ لَا يَجِبُ الْإِخْرَاجُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ عَوْدِ الْمَغْصُوبِ ، وَالْأَصْلِ ، وَإِمْكَانِ السَّيْرِ لِلْغَائِبِ مَعَ الْوَصُولِ إِلَيْهِ ، فَيُخْرِجُهَا حِينَئِذٍ عَنْ جَمِيعِ الْأَحْوَالِ الْمَاضِيَةِ .

(فَصَلِّكَ)

فِي قِسْمَةِ الزَّكَاةِ عَلَى مُسْتَحَقِّيهَا

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ . . . ﴾ الْآيَةِ .

(وَيَجِبُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَى الْمُوجُودِينَ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ) فَإِنْ وَجَدُوا كُلَّهُمْ بِمَحَلِّ الزَّكَاةِ . . . وَجَبَ الصَّرْفُ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْرَمَ بَعْضُ الْأَصْنَافِ ، فَإِنْ فَقَدَ بَعْضُهُمْ أَوْ بَعْضُ أَحَادِ الصَّنَفِ . . . رُدَّتْ حِصَّةُ مَنْ فَقَدَ - أَوْ الْفَاضِلُ عَنْ كِفَايَةِ بَعْضِهِمْ - عَلَى بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ ، وَنَصِيبُ الْمَفْقُودِ مِنْ أَحَادِ الصَّنَفِ عَلَى بَقِيَّةِ ذَلِكَ الصَّنَفِ .

وَلَا يُنْقَلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِمْ ؛ لِانْحِصَارِ الْأَسْتِحْقَاقِ فِيهِمْ ، وَمَحَلُّهُ إِذَا نَقَصَ نَصِيبُهُمْ عَنْ كِفَايَتِهِمْ ، وَإِلَّا . . . نُقِلَ إِلَى ذَلِكَ الصَّنَفِ .

أَمَّا لَوْ عَدِمَتْ الْأَصْنَافُ كُلُّهُمْ فِي الْبَلَدِ ، أَوْ فَضَلَ عَنْهُمْ شَيْءٌ . . . فَإِنَّ الْكُلَّ فِي الْأُولَى ، وَالْفَاضِلَ فِي الثَّانِيَةِ يُنْقَلُ إِلَى جِنْسٍ مُسْتَحَقٍّ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَى بَلَدِ الزَّكَاةِ .

وَهُمْ : الْفُقَرَاءُ ، وَالْمَسَاكِينُ ،

فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَالِكِ وَلَا يَجُزُّهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مَعَ وَجُودِ مُسْتَحَقِّهَا بِمَوْضِعِ الْمَالِ حَالَ الْوُجُوبِ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَإِنْ قَرِبَتِ الْمَسَافَةُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوحِشُ أَصْنَافَ الْبَلَدِ بَعْدَ أَمْتِدَادِ أَطْمَاعِهِمْ إِلَيْهَا .

(وَهُمْ الْفُقَرَاءُ) وَالْفَقِيرُ : مَنْ لَيْسَ لَهُ زَوْجٌ وَلَا أَصْلٌ وَلَا فَرْعٌ يَكْفِيهِ نَفَقَتُهُ ، وَلَا مَالٌ وَلَا كَسْبٌ يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ ؛ مَطْعَمًا وَمَلْبَسًا وَمَسْكَنًا - كَمَنْ يَحْتَاجُ لِعَشْرَةِ وَلَا يَجِدُ إِلَّا ثَلَاثَةً - وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا يَسْأَلُ النَّاسَ ، أَوْ كَانَ لَهُ مَسْكَنٌ وَثَوْبٌ يَتَجَمَّلُ بِهِ وَعَبْدٌ يَخْدُمُهُ وَإِنْ تَعَدَّدَ مَا يَحْتَاجُهُ مِنْ ذَلِكَ .

وَلَا أَثَرٌ لِقُدْرَتِهِ عَلَى كَسْبِ حَرَامٍ أَوْ غَيْرِ لَا تَقِي بِمَرُوعَتِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ : أَفْتَى الْعِرَاقِيُّ بِأَنَّ لِرَبَابِ الْبُيُوتِ الَّذِينَ لَمْ تَجِرْ عَادَتُهُمْ بِالْكَسْبِ أَخْذَ الزَّكَاةِ .

وَيُعْطَى مَنْ غَابَ مَالُهُ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ . قَالَ الْقَفَّالُ : بِشَرْطِ أَلَّا يَجِدَ مَنْ يُقْرِضُهُ ، أَوْ بِأَجَلٍ إِلَى حُضُورِهِ أَوْ حُلُولِهِ ، لَا مَنْ دَيْنُهُ قَدَّرَ مَالَهُ إِلَّا إِنْ صَرَفَهُ فِي الدَّيْنِ .

وَلِلْمَكْفِيِّ بِنَفَقَةِ قَرِيبِهِ : الْأَخْذُ مِنْ بَاقِي السَّهَامِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا ، حَتَّى مَمَّنْ تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ .

وَلَوْ لَمْ نَكْتَفِ الزَّوْجَةَ بِنَفَقَةِ زَوْجِهَا . . . أُعْطِيَتْ مِنْ سَهْمِ الْمَسَاكِينِ ، وَيُسْنُّ لَهَا أَنْ تُعْطِيَ زَوْجَهَا الْمُسْتَحِقَّ مِنْ زَكَاتِهَا .

(وَ) الْصَّنْفُ الثَّانِي : (الْمَسَاكِينُ) وَالْمَسْكِينُ : مَنْ لَهُ مَا ^(١) يَسُدُّ مَسَدًا مِنْ حَاجَتِهِ ، بِمِلْكٍ أَوْ كَسْبٍ حَلَالٍ لَا تَقِي وَلَكِنَّهُ لَا يَكْفِيهِ ؛ كَمَنْ يَحْتَاجُ لِعَشْرَةِ وَعِنْدَهُ ثَمَانِيَةٌ لَا تَكْفِيهِ الْكَفَايَةُ الْوَلَّائِقَةُ بِحَالِهِ ، مِنْ مَطْعَمٍ وَمَلْبَسٍ وَمَسْكَنِ ، وَغَيْرِهَا مِمَّا مَرَّ وَإِنْ مَلَكَ أَكْثَرَ مِنْ نَصَابٍ .

وَالْعِبْرَةُ فِي عَدَمِ كِفَايَتِهِ وَكَفَايَةِ الْفَقِيرِ بِالْعَمْرِ الْغَالِبِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ : أَنَّهُمَا يُعْطَيَانِ كِفَايَةَ ذَلِكَ .

وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرَ وَالْمَسْكَنَةَ اشْتِغَالُهُ عَنْ كَسْبٍ يُحْسِنُهُ بِحِفْظِ الْقُرْآنِ ، أَوْ بِالْفَقْهِ ، أَوْ بِالْتَّفْسِيرِ ، أَوْ الْحَدِيثِ ، أَوْ مَا كَانَ آلَةً لَذَلِكَ ، وَكَانَ يَتَأَتَّى مِنْهُ ذَلِكَ ، فَيُعْطَى لِيَتَفَرَّغَ لِتَحْصِيلِهِ ؛ لِعُمُومِ نَفْعِهِ وَتَعَدُّدِهِ وَكَوْنِهِ فَرْضَ كِفَايَةٍ .

(١) فِي (أ) : (مَنْ لَهُ مَالٌ) .

وَمِنْ ثَمَّ : لَمْ يُعْطِ الْمَشْتَغِلُ بِنَوَافِلِ الْعِبَادَاتِ وَمِلَازِمَةِ الْخُلُوتِ ؛ لِأَنَّ نَفْعَهُ قَاصِرٌ عَلَى نَفْسِهِ .
وَلَا يَمْنَعُهُمَا أَيْضاً كُتُبُ الْمَشْتَغَلِ بِمَا ذَكَرَ إِنْ أَحْتَاجَهَا لِلتَّكْسِبِ - كَالْمُؤَدِّبِ وَالْمُدْرَسِ بِأُجْرَةٍ - أَوْ
لِلْقِيَامِ بِفَرْضٍ مِنْ نَحْوِ إِفْتَاءٍ وَتَدْرِيسٍ مِنْ غَيْرِ أُجْرَةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ الْحَاجَاتِ الْمَهْمَةِ .
وَكَذَلِكَ كُتُبُ مَنْ يُطَبِّبُ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرَهُ ، وَكُتُبُ الْوَعِظِ وَإِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ وَاعِظٌ ، بِخِلَافِ كُتُبِ
التَّوَارِيخِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى الْوَقَائِعِ دُونَ تَرَاجُمِ الرِّجَالِ وَنَحْوِهَا ، وَكُتُبِ الشُّعْرِ الْخَالِي عَنْ نَحْوِ الرِّقَائِقِ
وَالْمَوَاعِظِ .

وَمَنْ لَهُ عَقَارٌ يَنْقُصُ دَخْلُهُ عَنْ كِفَايَتِهِ . . يُعْطَى تَمَامُهَا ، وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ الدَّهْرِ وَلَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ
يَكْتَسِبَ مَعَ الصَّوْمِ كِفَايَتَهُ . . جَازَ لَهُ الْأَخْذُ ، وَكَذَا مَنْ يَكْتَسِبُ كِفَايَتَهُ لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ لِلنِّكَاحِ . . فَلَهُ أَخْذُ
مَا يَنْكِحُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ كِفَايَتِهِ .

(وَ) الْأَصْنَفُ الثَّلَاثُ : (الْغَارِمُونَ) أَيِ : الْمَدِينُونَ ، وَهُمْ أَنْوَاعٌ أَرْبَعَةٌ :

الْأَوَّلُ : مَنْ أَسْتَدَانَ لِدَفْعِ فِتْنَةٍ بَيْنَ مُتَنَازِعِينَ ، فَيُعْطَى مَا أَسْتَدَانَهُ لِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا بِنَقْدٍ أَوْ
غَيْرِهِ ؛ لِعُمُومِ نَفْعِهِ .

وَالثَّانِي : مَنْ أَسْتَدَانَ لِقِرَى ضَيْفٍ ، وَعِمَارَةِ مَسْجِدٍ وَقَنْطَرَةٍ ، وَفَكَ أَسِيرَ وَنَحْوَهَا مِنْ الْمَصَالِحِ
الْعَامَّةِ ، فَيُعْطَى مَا أَسْتَدَانَهُ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا لَكِنْ بِغَيْرِ نَقْدٍ .

وَالثَّلَاثُ : مَنْ أَسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ لِبَاعِثٍ أَوْ مَبَاحٍ ، أَوْ لِمَعْصِيَةٍ وَصَرَفَهُ فِي مَبَاحٍ ، أَوْ لِمَبَاحٍ وَصَرَفَهُ فِي
مَعْصِيَةٍ ، إِنْ عُرِفَ قَصْدُ الْإِبَاحَةِ أَوَّلًا ، لَكِنَّا لَا نَصَدِّقُهُ فِيهِ ، أَوْ لِمَعْصِيَةٍ وَصَرَفَهُ فِيهَا لَكِنَّهُ تَابَ
وَعَلَبَ عَلَى الظَّنِّ صَدَقَهُ فِي تَوْبَتِهِ . . فَيُعْطَى فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا قَدْرَ دَيْنِهِ إِنْ حَلَّ وَعَجَزَ عَنْ
وَفَائِهِ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ . . أُعْطِيَ الْكُلُّ ، وَإِلَّا ؛ فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ قَضَى دَيْنَهُ مِمَّا مَعَهُ
تَمَسَّكَ . . تَرَكَ لَهُ مِمَّا مَعَهُ مَا يَكْفِيهِ ، وَأُعْطِيَ مَا يَقْضِي بِهِ بَاقِيَ دَيْنِهِ .

وَالرَّابِعُ : الضَّامِنُ ، فَيُعْطَى إِنْ أَعْسَرَ وَحَلَّ الْمَضْمُونُ وَكَانَ ضَامِنًا لِمَعْسَرٍ أَوْ مُوسِرٍ لَا يَرْجِعُ هُوَ
عَلَيْهِ ؛ كَأَنْ ضَمَنَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَمَنْ قَضَى دَيْنَهُ بِقَرْضٍ أَسْتَحَقَّ ، بِخِلَافِ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَإِنْ لَمْ
يُخْلَفْ وَفَاءً .

وَأَبْنَاءُ السَّبِيلِ - وَهُمْ : الْمُسَافِرُونَ أَوْ الْمُرِيدُونَ لِلسَّفَرِ الْمُبَاحِ الْمُحْتَاجُونَ - وَالْعَامِلُونَ عَلَيْهَا ،

فَرَعٌ

دَفَعَ زَكَاتَهُ لِمَدِينِهِ بِشَرَطٍ أَنْ يَرُدَّهَا لَهُ عَنْ دِينِهِ . . لَمْ يَجُزْ ، وَلَا يَصَحُّ قَضَاءُ الَّذِينَ بِهَا ، فَإِنْ نَوِيَ ذَلِكَ بِلا شَرَطٍ . . لَمْ يَضُرَّ ، وَكَذَا إِنْ وَعَدَهُ الْمَدِينُ بِلا شَرَطٍ ، وَلَا يَلْزُمُهُ الْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ .

وَلَوْ قَالَ لِمَدِينِهِ : أَقْضِ دِينِي وَأَرُدَّهُ لَكَ زَكَاةً فَأَعْطَاهُ . . بَرَىءٌ مِنَ الَّذِينَ ، وَلَا يَلْزُمُهُ إِعْطَاؤُهُ .

وَلَوْ قَالَ لِمَدِينِهِ : جَعَلْتُ دِينِي الَّذِي عَلَيْكَ زَكَاةً . . لَمْ يَجُزْ ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ قَبْضِهِ مِنْهُ ، ثُمَّ دَفَعَهُ لَهُ عَنْ الزَّكَاةِ إِنْ شَاءَ .

(وَ) الْأَصْنَفُ الرَّابِعُ : (أَبْنَاءُ السَّبِيلِ) أَي : الطَّرِيقِ ، سُمُّوا بِذَلِكَ ؛ لِمَلَاظِمَتِهِمْ لَهَا (وَهُمْ : الْمُسَافِرُونَ أَوْ الْمُرِيدُونَ لِلسَّفَرِ الْمُبَاحِ الْمُحْتَاجُونَ) بَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَا يَكْفِيهِمْ فِي سَفَرِهِمْ ، فَمَنْ سَافَرَ كَذَلِكَ - وَلَوْ لِنِزَهِةٍ - أَوْ كَانَ غَرِيباً مُجْتَازاً بِمَحَلِّ الزَّكَاةِ . . أُعْطِيَ - وَإِنْ كَانَ كَسُوباً - جَمِيعَ كِفَايَةِ سَفَرِهِ ، لَا مَا زَادَ بِسَبَبِ السَّفَرِ فَقَطْ ، ذَهَاباً إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَوْ مَا يُوصلُهُ إِلَى مَحَلِّ مَالِهِ ، وَإِيَاباً إِنْ قَصَدَ الرُّجُوعَ ، وَيُعْطَى مَا يَحْمِلُهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ أَوْ طَالَ سَفَرُهُ ، وَمَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ زَادَهُ وَمَتَاعَهُ إِنْ عَجَزَ عَنْ حَمْلِهِمَا ، بِخِلَافِ الْمَسَافِرِ سَفَرَ مَعْصِيَةٍ مَا لَمْ يَتُبْ ، أَوْ لَا لِمَقْصِدٍ صَحِيحٍ كَالْهَائِمِ .

(وَ) الْأَصْنَفُ الْخَامِسُ : (الْعَامِلُونَ عَلَيْهَا) وَمِنْهُمْ : السَّاعِي الَّذِي يَبِيعُهُ الْإِمَامُ لِأَخْذِ الزَّكَاةِ ، وَبِعْثُهُ وَاجِبٌ ، وَشَرْطُهُ فِقْهٌ بِمَا فُوضَ إِلَيْهِ مِنْهَا ، وَأَنْ يَكُونَ مُسْلِماً ، مُكَلِّفاً ، حُرّاً ، عَدَلاً ، ذَكَراً ، سَمِيعاً ، بَصِيراً ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ وَلايَةٍ .

وَالْكَاتِبُ وَالْقَاسِمُ ، وَالْحَاشِرُ : الَّذِي يَجْمَعُ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ .

وَالْعَرِيفُ : الَّذِي يَعْرِفُ أَرْبَابَ الْأَسْتَحْقَاقِ ، وَالْحَاسِبُ وَالْحَافِظُ وَالْجَنْدِيُّ وَالْجَابِي ، وَيُرَادُ فِيهِمْ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَلَيْسَ مِنْهُمْ الْإِمَامُ وَالْوَالِي وَالْقَاضِي ، بَلْ رَزَقَهُمْ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ .

وَالَّذِي يَسْتَحَقُّهُ الْعَامِلُ أَجْرُهُ مِثْلَ عَمَلِهِ فَقَطْ ، فَإِنْ أَسْتَوْجِرَ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ . . بَطَلَتْ الْإِجَارَةُ ، وَالزَّائِدُ مِنْ سَهْمِهِ عَلَى أَجْرَتِهِ يَرْجِعُ لِلْأَصْنَافِ .

وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ - وَهُمْ : ضُعَفَاءُ النَّيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ، وَشَرِيفٌ فِي قَوْمِهِ يُتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ
إِسْلَامَ نَظَرَائِهِ - وَالْغَزَاةُ الدُّكُورُ الْمُتَطَوَّعُونَ ، وَالْمُكَاتَبُونَ كِتَابَةً صَحِيحَةً

(و) [الصَّنْفُ] السَّادِسُ : (الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ؛ وَهُمْ) أَصْنَافٌ :

الْأَوَّلُ : (ضُعَفَاءُ النَّيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ) فَيُعْطُونَ لِيَتَقَوَّيَ إِسْلَامُهُمْ .

(و) الثَّانِي : (شَرِيفٌ فِي قَوْمِهِ) مُسْلِمٌ (يُتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامَ نَظَرَائِهِ) .

وَالثَّلَاثُ : مُسْلِمٌ مُقِيمٌ بِغَيْرٍ مِنْ ثُغُورِنَا ؛ لِيَكْفِينَا شَرَّ مَنْ يَلِيهِ مِنَ الْكُفَّارِ ، وَمَانَعِي الزَّكَاةَ .

وَالرَّابِعُ : مَنْ يَكْفِينَا شَرَّ الْبَغَاةِ .

وَالخَامِسُ : مَنْ يَجْبِي الصَّدَقَاتِ مِنْ قَوْمٍ يَتَعَذَّرُ إِسْرَافَ سَاعِ إِلَيْهِمْ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعُوا .

وَشَرْطُ إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفِ بِأَقْسَامِهِ : أَحْتِيَاجُنَا إِلَيْهِ ، لَا كَوْنَهُ ذَكَرًا عَلَى الْمَعْتَمِدِ ، وَلَا يُعْطَى مِنَ
الزَّكَاةِ كَافِرٌ وَلَا لِنَافِعٍ وَلَا لغيرِهِ .

نَعَمْ ؛ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكُتَّابُ وَالْحُمَالُ وَالْحِفَاطُ وَنَحْوُهُمْ كَفَّارًا مُسْتَأْجَرِينَ مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ ؛
لَأَنَّ ذَلِكَ أَجْرُهُ لَا زَكَاةٌ .

(و) الصَّنْفُ السَّابِعُ : (الْغَزَاةُ الدُّكُورُ الْمُتَطَوَّعُونَ) بِالْجِهَادِ ، بَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ رِزْقٌ فِي
الْفَيْءِ ، وَهُمْ الْمُرَادُ بِ﴿ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ فِي الْآيَةِ ، فَيُعْطَى كُلُّ مَنْهُمْ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا كَفَايَتُهُ وَكَفَايَةُ مُمُونِهِ
إِلَى أَنْ يَرْجِعَ ؛ مِنْ نَفَقَةٍ وَكُسُوةٍ ، ذَهَابًا وَإِيَابًا ، وَإِقَامَةً فِي الْغَيْرِ وَنَحْوِهِ إِلَى الْفَتْحِ وَإِنْ طَالَتْ إِقَامَتُهُ ،
مَعَ فَرَسٍ إِنْ كَانَ يُقَاتِلُ فَارِسًا ، وَمَعَ مَا يَحْمِلُهُ فِي سَفَرِهِ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ أَوْ طَالَ السَّفَرُ ،
وَمَا يَحْمِلُ زَادَهُ وَمَتَاعَهُ إِنْ لَمْ يُطِيقْ حَمْلَهُمَا .

أَمَّا الْمُرْتِزِقُ . . فلا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ مطلقًا ، فَإِنْ أَضْطَرَرْنَا إِلَيْهِ . . أَعَانَهُ أَغْنَاؤُنَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ
لَا مِنَ الزَّكَاةِ .

(و) [الصَّنْفُ] الثَّامِنُ : (الْمُكَاتَبُونَ كِتَابَةً صَحِيحَةً) وَهُمْ الْمُرَادُ بِ﴿ الرِّقَابِ ﴾ فِي الْآيَةِ ،
بِخِلَافِ فَاسِدِ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ لَازِمَةٍ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ ، وَإِنَّمَا يُعْطَى صَحِيحُهَا إِنْ عَجَزَ عَنِ الْوَفَاءِ
وَإِنْ كَانَ كَسُوبًا ، فَيُعْطَى وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، أَوْ يُعْطَى سَيِّدُهُ بِإِذْنِهِ قَدَرِ دِينِهِ الَّذِي عَجَزَ عَنْهُ وَلَوْ قَبْلَ
حُلُولِ النُّجُومِ ، وَيُرَدُّ مَا أُعْطِيَهِ مِنَ الزَّكَاةِ بِزَوَائِدِ الْمَتَّصِلَةِ إِنْ رَقَ ؛ بَأَنْ عَجَزَ نَفْسُهُ لِعَدَمِ حَصُولِ

وَأَقْلُ ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ إِلَّا إِذَا اُنْحَصَرُوا وَوَفَّتِ الزَّكَاةُ بِحَاجَتِهِمْ ، وَإِلَّا الْعَامِلَ .
فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا

الْعِنَقُ ، أَوْ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ تَبَرُّعًا ، أَوْ بِإِبْرَائِهِ ، أَوْ بِأَدَاءِ غَيْرِهِ عَنْهُ ، أَوْ أَدَائِهِ هُوَ مِنْ مَالٍ آخَرَ ؛ لِعَدَمِ
حصولِ الْمُقْصُودِ بِهِ .

وَيُصَدَّقُ بِمَا يَمِينُ مَدَّعِي فَقِيرٍ أَوْ مَسْكِينَةٍ أَوْ عَجِزٍ عَنْ كَسْبٍ - لَا فِي تَلْفِ مَالٍ عُرِفَ وَوُلِدَ إِلَّا بِإِخْبَارِ
عَدْلَيْنِ ، أَوْ عَدْلٍ أَوْ اُسْتَهَارٍ بَيْنَ النَّاسِ - وَمَدَّعِي ضَعْفِ نَيْتَةٍ - لَا بَقِيَّةُ أَصْنَافِ الْمُؤَلَّفَةِ إِلَّا بِذَلِكَ -
وَمَدَّعِي إِرَادَةِ غَزْوٍ ، وَيَكْفِي تَصَدِيقُ سَيِّدِ مَكَاتِبٍ ، وَدَائِنِ غَارِمٍ ، أَوْ الْإِخْبَارُ أَوْ الْأُسْتَهَارُ الْمَذْكُورُ .
وَشَرَطُ الْآخِذِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ : الْإِسْلَامُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالْأَلَّا يَكُونَ هَاشِمِيًّا ، وَلَا مَطْلَبِيًّا ،
وَلَا مَوْلَى لَهُمْ وَإِنْ أَنْقَطَعَ خُمُسُ الْخُمُسِ عَنْهُمْ .

وَلَا يُعْطَى أَحَدٌ بِوَصْفَيْنِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخَذَ فَقِيرٌ غَارِمًا مَا يَغْرَمُهُ ، فَأَعْطَاهُ
غَرِيمَةً . . فَإِنَّهُ يُعْطَى بِالْفَقْرِ .

(وَأَقْلُ) مَنْ يُعْطَى مِنْ كُلِّ صِنْفٍ مِنْ (ذَلِكَ) إِذَا فَرَّقَ الْمَالِكُ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيْلِهِ (ثَلَاثَةً مِنْ كُلِّ
صِنْفٍ) عَمَلًا بِأَقْلٍ أَجْمَعَ فِي غَيْرِ الْآخِرِينَ فِي الْآلِيَةِ ، وَبِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ فِيهِمَا .

وَتَجِبُ اتِّسَاوِيَّةُ بَيْنِ الْأَصْنَافِ وَإِنْ تَفَاوَتَتْ حَاجَاتُهُمْ ، لَا بَيْنَ أَحَادِ الصَّنَفِ ، فَلَهُ أَنْ يُعْطِيَ الثَّمَنَ
كُلَّهُ لِفَقِيرٍ إِلَّا أَقْلَى مَتَمَوِّلٍ فَيُعْطِيهِمَا لِفَقِيرَيْنِ آخَرَيْنِ ؛ فَإِنْ أَعْطِيَ وَاحِدًا الْكُلَّ وَثَمَّ غَيْرُهُ مِنْ ذَلِكَ
الصَّنَفِ . . غَرِمَ لِلْآخَرَيْنِ أَقْلَى مَتَمَوِّلٍ مِنْ مَالِهِ (إِلَّا إِذَا اُنْحَصَرُوا) فِي أَحَادٍ يَسْهَلُ عَادَةً ضَبْطُهُمْ
وَمَعْرِفَةُ عَدَدِهِمْ ، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ أَوْ زَادُوا عَلَيْهَا (وَوَفَّتِ الزَّكَاةُ بِحَاجَتِهِمْ) فَإِنَّهُ
يَلْزَمُ الْمَالِكُ الْأَسْتِيعَابُ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْأَقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ ؛ إِذْ لَا مَشَقَّةَ فِي الْأَسْتِيعَابِ حِينَئِذٍ .

وَفِيهَا إِذَا اُنْحَصَرَ كُلُّ صِنْفٍ أَوْ بَعْضُ الْأَصْنَافِ فِي ثَلَاثَةٍ فَأَقْلُ وَقْتُ الْوُجُوبِ يَسْتَحَقُّونَهَا فِي
الْأَوَّلَى ، وَمَا يَخْصُ الْمَحْصُورِينَ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ وَقْتِ الْوُجُوبِ ؛ فَلَا يَضُرُّهُمْ حَدُوثُ غَنَى أَوْ غِيْبَةٍ أَوْ
مَوْتٍ لِأَحَدِهِمْ ، بَلْ حَقُّهُمْ بَاقٍ بِحَالِهِ ، فَيُدْفَعُ نَصِيبُ الْمَيِّتِ لَوَارِثِهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَرْكَبِيُّ ،
وَلَا يَشَارِكُهُمْ قَادِمٌ عَلَيْهِمْ وَلَا غَائِبٌ عَنْهُمْ وَقْتُ الْوُجُوبِ .

فَإِنْ زَادُوا عَلَى ثَلَاثَةٍ . . لَمْ يَمْلِكُوا إِلَّا بِالْقِسْمَةِ ، إِلَّا الْعَامِلَ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ بِالْعَمَلِ ، (وَإِلَّا الْعَامِلَ . .
فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا) إِذَا حَصَلَ بِهِ الْغَرَضُ ، بَلْ إِذَا اسْتَغْنَى عَنِ الْوَاحِدِ ؛ بَأَنَّ فَرَّقَ الْمَالِكُ
بِنَفْسِهِ . . سَقَطَ سَهْمُ الْعَامِلِ .

وَالْأَفْضَلُ : الْإِسْرَارُ بِصَدَقَةِ التَّطَوُّعِ ، خِلَافَ الزَّكَاةِ ، وَالتَّصَدُّقُ عَلَى الْقَرِيبِ
الْأَقْرَبِ وَالزَّوْجِ ، ثُمَّ الْأَبْعَدِ ، ثُمَّ مَحَارِمِ الرِّضَاعِ ، ثُمَّ الْمُصَاهَرَةِ ، ثُمَّ الْوَلَاءِ ، ثُمَّ
الْجَارِ ،

(فَضْلُكَ)

في صدقة التطوع

وهي سنة متأكدة ؛ لِلْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الشَّهِيرَةِ^(١) ، وَقَدْ تَحَرَّمَ كَأَن يُعْلَمَ مِنْ آخِذِهَا أَنَّهُ يَصْرِفُهَا فِي
مَعْصِيَةٍ ، وَقَدْ تَجَبُّ كَأَن وَجَدَ مُضْطَرًّا وَمَعَهُ مَا يَطْعُمُهُ فَاضْلًا عَنْهُ .

(وَالْأَفْضَلُ : الْإِسْرَارُ بِصَدَقَةِ التَّطَوُّعِ) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدَّ مِنَ السَّبْعَةِ الَّذِينَ يَسْتَظِلُّونَ
بِالْعَرْشِ : « مَنْ أَخْفَى صَدَقَتَهُ حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تَنْفِقُ يَمِينُهُ » .

نَعَمْ ؛ إِنْ أَظْهَرَهَا مَقْتَدَى بِهِ لِيُقْتَدَى بِهِ ، وَلَمْ يَقْصِدْ رِيَاءً وَلَا سُمْعَةً ، وَلَا تَأْذَى بِهِ الْآخِذُ . . كَانَ
الْإِظْهَارُ أَفْضَلَ ، (خِلَافَ الزَّكَاةِ) فَإِنَّ إِظْهَارَهَا لِلْإِمَامِ أَفْضَلُ مُطْلَقًا ، وَكَذَا لِلْمَالِكِ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ
الْبَاطِنَةِ .

(وَ) الْأَفْضَلُ (التَّصَدُّقُ عَلَى الْقَرِيبِ) لِأَنَّهُ أَوْلَى مِنَ الْأَجْنَبِيِّ ، وَالْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ (الْأَقْرَبِ)
فَالْأَقْرَبُ مِنَ الْمَحَارِمِ وَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُمْ ، (وَالزَّوْجِ) أَوْ الزَّوْجَةُ فَهُمَا فِي دَرَجَةِ الْأَقْرَبِ .
(ثُمَّ) بَعْدَ الْأَقْرَبِ وَالزَّوْجَيْنِ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ (الْأَبْعَدِ) مِنَ الْأَقَارِبِ ، وَيُقَدَّمُ مِنْهُمْ الْأَقْرَبُ
فَالْأَقْرَبُ رَحِمًا .

(ثُمَّ) بَعْدَ سَائِرِ الْأَقَارِبِ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ (مَحَارِمِ الرِّضَاعِ ، ثُمَّ الْمُصَاهَرَةِ ، ثُمَّ الْوَلَاءِ) مِنَ
الْجَانِبِينَ ، ثُمَّ مِنْ جَانِبٍ .

(ثُمَّ) الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ (الْجَارِ) فَهُوَ أَوْلَى حَتَّى مِنَ الْقَرِيبِ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ دَارُ الْقَرِيبِ
بِمَحَلٍّ لَا يَجُوزُ نَقْلُ زَكَاةِ الْمُتَصَدِّقِ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا . . قُدِّمَ عَلَى الْجَارِ الْأَجْنَبِيِّ وَإِنْ بَعُدَتْ دَارُهُ .

(١) كَذَا فِي (د) بَزِيَادَةَ : (مِنْهَا : « كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يَفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ » [ابن حبان ٣٣١٠]) .

وَعَلَى الْعَدُوِّ ، وَأَهْلِ الْخَيْرِ ، وَالْمُحْتَاجِينَ . وَفِي الْأَزْمِنَةِ الْفَاضِلَةِ ؛ كَالْجُمُعَةِ ،
وَالْأَمَاكِينِ الْفَاضِلَةِ ، وَعِنْدَ الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ ؛ كَالْغَزْوِ ، وَالْكُسُوفِ ، وَالْمَرَضِ ، وَفِي
الْحَجِّ ، وَبِمَا يُحِبُّهُ ، وَبِطَيْبِ نَفْسٍ وَبِشْرِ . وَلَا يَحِلُّ التَّصَدُّقُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَتِهِ ، أَوْ
نَفَقَةٍ مِنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ ،

(وَ) الْأَفْضَلُ الصَّدَقَةُ (عَلَى الْعَدُوِّ) الْقَرِيبِ أَوْ الْأَجَنِيِّ ، وَالْأَشَدُّ عداوةً أَوْلَى ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ
التَّلَافِ وَكَسْرِ النَّفْسِ .

(وَ) عَلَى (أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْمُحْتَاجِينَ) فَهُمَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمَا ، وَإِنْ اخْتَصَّ الْغَيْرُ بِقَرَبٍ وَنَحْوِهِ .
(وَ) الْأَفْضَلُ تَحْرِى الصَّدَقَةِ (فِي) سَائِرِ (الْأَزْمِنَةِ الْفَاضِلَةِ ؛ كَالْجُمُعَةِ) وَرَمَضَانَ - سَيِّمَا عَشْرَهُ
الْأَوَاخِرَ - وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَأَيَّامُ الْعِيدِ .

(وَالْأَمَاكِينِ الْفَاضِلَةِ) كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ مَنْ أَرَادَ التَّصَدُّقَ فِي
الْمَفْضُولِ . . سُنَّ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْفَاضِلِ ، بَلْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْفَاضِلِ . . تَتَأَكَّدُ لَهُ الصَّدَقَةُ وَكَثُرَتْهَا فِيهِ ؛
أَعْتِنَا مَا لِعَظِيمِ ثَوَابِهِ .

وَالْأَفْضَلُ تَحْرِىهَا (وَ) الْاسْتِكْنَارُ مِنْهَا (عِنْدَ الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ ؛ كَالْغَزْوِ ، وَالْكُسُوفِ ، وَالْمَرَضِ ،
وَفِي الْحَجِّ) وَالسَّفَرِ ؛ لِأَنَّهَا أَرْجَى لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ وَتَفْرِيجِ الْكُرُوبِ ، وَمِنْ ثَمَّ سُنَّتْ عَقَبَ كُلِّ
مَعْصِيَةٍ .

(وَ) الْأَفْضَلُ أَنْ يَتَصَدَّقَ (بِمَا يُحِبُّهُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا نَحِبُونَ ﴾ .

وَنُكْرَهُ الصَّدَقَةُ بِرَدِيٍّ وَجِدَّ غَيْرُهُ ، وَبِمَا فِيهِ شَبْهَةٌ ، وَلَا يَأْنِفُ مِنَ التَّصَدُّقِ بِالْقَلِيلِ .
وَيُسْنَى أَنْ يَتَصَدَّقَ بِثَوْبِهِ إِذَا لَبَسَ جَدِيداً غَيْرَهُ وَلَيْسَ مِنَ التَّصَدُّقِ بِالرَّدِيِّ ، وَمِثْلُهُ مَا أَعْتِيدَ مِنَ
التَّصَدُّقِ بِالْفُلُوسِ دُونَ الْفَضَّةِ .

(وَ) أَنْ يَكُونَ تَصَدَّقُهُ مَقْرُوناً (بِطَيْبِ نَفْسٍ وَبِشْرِ) لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْثِيرِ الْأَجْرِ وَجَبْرِ الْقَلْبِ ،
وَبِالْبَسْمَلَةِ ، وَبِإِعْطَاءِ الْفَقِيرِ الصَّدَقَةَ مِنْ يَدِهِ ، وَبِعَدَمِ الطَّمَعِ فِي الدُّعَاءِ مِنْهُ ، فَإِنْ دَعَا لَهُ . . سُنَّ لَهُ أَنْ
يَرُدَّ عَلَيْهِ ؛ لِثَلَاثٍ يَنْقُصُ أَجْرَ الصَّدَقَةِ .

(وَلَا يَحِلُّ التَّصَدُّقُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَتِهِ أَوْ نَفَقَةٍ مِنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ » .

أَوْ لِدَيْنٍ لَا يَرْجُو لَهُ وَفَاءً . وَيُسْتَحَبُّ بِمَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ ، إِذَا لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الصَّبْرُ عَلَى الضَّيْقِ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَأْخُذَ صَدَقَتَهُ مِمَّنْ أَخَذَ مِنْهُ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ

وَإِطْعَامُ الْأَنْصَارِيِّ قُوَّةَ صَبِيَانِهِ لِمَنْ نَزَلَ بِهِ . . ضِيَاةٌ لَا صَدَقَةٌ ، وَالضَّيَاةُ لَتَأْكُدِهَا وَوَجُوبُهَا عِنْدَ أَحْمَدَ لَا يَشْتَرُطُ فِيهَا الْفَضْلُ مِنَ الْعِيَالِ .

(أَوْ) بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ (لِدَيْنٍ لَا يَرْجُو لَهُ وَفَاءً) لِأَنَّ الدَّيْنَ أَدَاؤُهُ وَاجِبٌ لِحَقِّ الْآدَمِيِّ ؛ فَلَا يَجُوزُ تَفْوِيئُهُ أَوْ تَأْخِيرُهُ بِسَبَبِ التَّطَوُّعِ بِالْصَّدَقَةِ ، وَمَحَلُّهُ : إِنْ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ وَفَاؤُهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ظَاهِرَةٍ ، وَلَمْ يَحْصُلْ بِذَلِكَ تَأْخِيرٌ عَنْ أَدَائِهِ الْوَاجِبِ فَوْرًا بِمِطَالِبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ فِي نَفْسِهِ مَا لَمْ يَصْبِرْ عَلَى الْإِضَافَةِ .

وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا : يَحْرُمُ إِثَارُ عَطْشَانٍ عَطْشَانًا آخَرَ بِالْمَاءِ^(١) ، فَإِنْ صَبَرَ . . جَازَ لَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ : قَالُوا : يَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يُؤْثِرَ عَلَى نَفْسِهِ مُضْطَرًا آخَرَ مُسْلِمًا .

(وَيُسْتَحَبُّ) التَّصَدُّقُ (بِمَا) أَيِ : بِجَمِيعِ مَا (فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ) وَحَاجَةٍ مُؤَمَّنَةٍ يَوْمَهُ وَلَيْلَتِهِ ، (إِذَا لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ) وَلَا عَلَيْهِمْ (الصَّبْرُ عَلَى الضَّيْقِ) وَالْأَفْ . كُرْهُ ، وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ حُمِلَتْ الْأَخْبَارُ الْمَخْتَلِفَةُ الظَّاهِرُ ؛ كَخَبَرِ : « خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى » ، وَخَبَرِ تَصَدَّقِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِجَمِيعِ مَالِهِ .

وَالْتَّصَدَّقُ بِبَعْضِ الْفَاضِلِ عَنْ حَاجَتِهِ مَسْنُونٌ مُطْلَقًا ، وَحَيْثُ حُرِّمَتِ الصَّدَقَةُ بِشَيْءٍ . . لَمْ يَمْلِكْهُ إِلَّا أَخَذُ^(٢) .

(وَيُكْرَهُ) لِلْإِنْسَانِ (أَنْ يَأْخُذَ صَدَقَتَهُ) أَوْ نَحْوَهَا مِنْ زَكَاةٍ أَوْ كَفَّارَةٍ (مِمَّنْ أَخَذَ مِنْهُ) شَيْئًا عَلَى سَبِيلِ الصَّدَقَةِ ، سِوَاءِ الْأَخْذِ مِنَ الْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ (بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ) لِأَنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : (يَأْخُذُ) - الْمَشْعَرُ بِالْإِخْتِيَارِ - : مَا لَوْ وَرَثَهَا . . فَلَا يُكْرَهُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا .

(١) عَطْشَانًا : مَمْنُونٌ مِنَ الصَّرْفِ ، لَكِنْ صَرَفَهُ عَلَى لُغَةِ بَنِي أَسَدَ .

(٢) لَكِنْ رَجَعَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ فِي « تَحْفَةِ الْمُحْتَاجِ » (١٨١ / ٧) وَغَيْرِهَا : (وَمَعَ حَرَمَةِ التَّصَدَّقِ يَمْلِكُهُ الْإِخْذُ ، خِلَافًا لِكَثِيرِينَ اغْتَرَوْا بِكَلَامِ لَابِنِ الرُّفْعَةِ وَغَيْرِهِ ، وَغَفَلُوا عَنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ ، وَقَدْ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ أَمَّ بَيَانٍ وَأَوْضَحَتْهُ فِي كِتَابِي « قِرَّةُ الْعَيْنِ بَيَانُ أَنْ التَّبَرُّعَ لَا يَبْطُلُهُ الدِّينُ ») .

وَيَحْرُمُ السُّؤَالُ عَلَى الْغَنِيِّ بِمَالٍ أَوْ حِرْفَةٍ . وَالْمَنْ بِالصَّدَقَةِ يُحْبِطُهَا ، وَتَتَأَكَّدُ بِالْمَاءِ
وَالْمَنِيحَةِ .

ويقوله : (مَمَّنْ أَخَذَ مِنْهُ) : ما لو أَخَذَهَا مِنْ غَيْرِهِ . فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ ، وَلَوْ بَعَثَ لِفَقِيرٍ شَيْئاً . لَمْ
يُزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ حَتَّى يَقْبَلَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَوْ لَمْ يَقْبَلْ . سُنَّ التَّصَدُّقُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَا يَعُودُ فِيهِ .
(وَيَحْرُمُ السُّؤَالُ عَلَى الْغَنِيِّ بِمَالٍ أَوْ حِرْفَةٍ) وكذا إِظْهَارُ الْفَاقَةِ وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْ ، وَعَلَيْهِ حَمَلُوا خَبَرَ
الَّذِي مَاتَ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ وَتَرَكَ دِينَارَيْنِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كَيْتَانِ مِنْ نَارٍ » .
وَيُكْرَهُ لَهُ التَّعَرُّضُ لَهَا بِدُونِ إِظْهَارِ فَاقَةٍ ، أَمَّا أَخْذُهَا بِلَا تَعَرُّضٍ وَلَا إِظْهَارِ فَاقَةٍ . فْخِلَافُ الشُّنَّةِ .
(وَالْمَنْ بِالصَّدَقَةِ) حَرَامٌ ، (يُحْبِطُهَا) أَي : يَمْنَعُ ثَوَابَهَا ؛ لِلآيَةِ ، (وَتَتَأَكَّدُ بِالْمَاءِ) لَخَبَرِ :
« أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الْمَاءُ » وَمَحَلُّهُ - فِيمَا يَظْهَرُ - إِنْ كَانَ الْاَحْتِيَاجُ إِلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْهُ إِلَى الطَّعَامِ ،
وَالْأَفْضَلُ . فَهُوَ أَفْضَلُ .

(وَالْمَنِيحَةِ) وَهِيَ : الشَّاةُ اللَّبُونُ وَنَحْوُهَا ؛ بِأَنْ يُعْطِيَهَا لِمَحْتَاجٍ يَشْرَبُ لَبَنَهَا مَا دَامَتْ لَبُوناً ثُمَّ
يَرُدُّهَا إِلَيْهِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَزِيدِ الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ .

❦ ❦ ❦

كِتَابُ الصَّيْمِ

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِأَسْتِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ، أَوْ بِرُؤْيَةِ عَدْلِ الْهِلَالِ ،

(كِتَابُ الصَّيْمِ)

وهو لغة : الإمساك ، وشرعاً : إمساك عن المُفْطَرِ على وجه مخصوص .
وفُرضَ في شعبان في السَّنةِ الثَّانيةِ مِنَ الْهجرةِ .

(يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِأَسْتِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ) يوماً وَإِنْ كَانَتِ السَّمَاءُ مَطْبِقَةً بِالْغَيْمِ ، (أَوْ بِرُؤْيَةِ عَدْلِ)^(١) واحدٍ (الْهِلَالِ) إِذَا شَهِدَ بِهَا عِنْدَ الْقَاضِي بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ ، ولو بنحوٍ : (أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُ الْهِلَالَ) .

فلا يكفي أَنْ يَقُولَ : (غَدًا مِنْ رَمَضَانَ) ولا يشترطُ تقدُّمُ دعوى ، بل أَنْ يَكُونَ عَدْلُ شَهَادَةٍ ، فلا يكفي عَبْدٌ وَأَمْرَأَةٌ ، لكن لا يشترطُ فِيهِ الْعَدَالَةُ الْبَاطِنَةُ - وَهِيَ الَّتِي يُرْجَعُ فِيهَا إِلَى قَوْلِ الْمَزْكِينِ - بل يكفي كونه مستوراً .

ودليلُ الْأَكْتِفَاءِ بِوَاحِدٍ مَا صَحَّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : (أَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِّي رَأَيْتُ الْهِلَالَ ، فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ) . وَالْمَعْنَى فِي ثَبُوتِهِ بِوَاحِدٍ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الشُّهُورِ : الْأَحْتِيَاظُ لِلصَّوْمِ .

وَمِنْ ثَمَّ : لَمْ يُكْتَفَ بِوَاحِدٍ إِلَّا بِالنَّسْبَةِ لِلصَّوْمِ وَتَوَابِعِهِ - كَالْتَّرَاوِيحِ وَالْإِعْتِكَافِ وَالْعُمَرَةِ الْمَعْلَقِينَ بِدُخُولِ رَمَضَانَ - بِخِلَافِ غَيْرِ الصَّوْمِ وَتَوَابِعِهِ ، فلا يَحِلُّ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ بِهِ ، ولا يَقَعُ مَا عُلقَ بِهِ مِنْ نَحْوِ طَلَاقٍ وَعَتَقٍ .

نَعَمْ ؛ يَبْتُ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّائِي ، وَلِذَلِكَ يَلْزُمُهُ الصَّوْمُ وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا ، وَكَذَا يَلْزَمُ مَنْ أَخْبَرَهُ فَاسِقٌ أَنَّهُ رَأَاهُ وَأَعْتَقَدَ صِدْقَهُ ، ولا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْمَنْجَمِ وَالْحَاسِبِ ، لكن لَهُمَا الْعَمَلُ بِأَعْتِقَادِهِمَا ، وَلَكِنْ لَا يُجْزئُهُمَا صَوْمُهُمَا عَنْ فَرْضِهِمَا .

(١) في هامش (ج) : (والعدالة : هي ملكة في النفس تمنع صاحبها من ارتكاب الكبائر ، ومن الإصرار على الصغائر ، ومن اقتراف الرذائل حتى البول في الطريق . انتهى كلام البلقيني) .

وَإِذَا رُئِيَ الْهَلَالُ بِلَدٍ . . لَزِمَ مَنْ وَافَقَ مَطْلَعَهُمْ مَطْلَعَهُ . وَلِصِحَّةِ الصَّوْمِ شُرُوطٌ :
 الْأَوَّلُ : النَّيَّةُ لِكُلِّ يَوْمٍ ،

وبحث الأذرعِي الاكتفاء برؤية القناديل المعلقة بالمناير ليلة أول رمضان ، وقياسه الاكتفاء بذلك
 آخره أيضاً ؛ حيث أطردت العادة بتعليقها في البلد المرثية فيها فجر ليلة العيد ، حتى اعتقد من رآها
 أن غداً عيداً ، ثم رأيت جمعا بحثوه أيضاً .

ولا عبرة بقول من قال : أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم أن غداً من رمضان ، فلا
 يجوز بالإجماع العمل بقضية مناهه لا في الصوم ولا في غيره .

(وَإِذَا رُئِيَ الْهَلَالُ بِلَدٍ . . لَزِمَ) الصَّوْمُ (مَنْ وَافَقَ مَطْلَعَهُمْ مَطْلَعَهُ) لأن الرؤية تختلف باختلاف
 المطالع^(١) وعروض البلدان ، فكان اعتبارها أولى ، كما في طلوع الفجر والزوال وغروبها .

أمّا إذا اختلفت المطالع . . فلا يجب الصوم على من اختلف مطلعُه ؛ لبُعدِه ، وكذا لو شك في
 اتفاقها ، ولا يمكن اختلفها في دون أربعة وعشرين فرسخاً .

ولو سافر من بلد الرؤية إلى بلد يخالفه في المطلع ولم ير أهله الهلال . . وافقهم في الصوم ،
 فيمسك معهم وإن كان مُعَيِّداً ؛ لأنه بالانتقال إليهم صار منهم ، وكذا لو جرت سفينة صائم إلى بلد
 فوجدهم مُعَيِّدين . . فإنه يُفطر معهم لذلك ، ولا قضاء عليه إلا إن صام ثمانية وعشرين يوماً .

ولا أثر لرؤية الهلال نهاراً ولو قبل الزوال .

(وَلِصِحَّةِ الصَّوْمِ شُرُوطٌ :

الْأَوَّلُ : النَّيَّةُ) لخبر : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »^(٢) ومَرَّ الْكَلَامُ عَلَيْهَا .

وإنما تجب بالقلب ، ويسنُّ التَّلَفُّظُ بها ، وتجب في الفرض والتفيل (لِكُلِّ يَوْمٍ) لظاهر الخبر
 الآتي ؛ ولأن كل يوم عبادة مستقلة ، فلو نوى أول ليلة من رمضان صوم الشهر كله . . لم تكف لغير
 اليوم الأول ، لكن ينبغي له ذلك ؛ ليحصل له ثواب صوم رمضان إن نسي النية في بعض أيامه عند
 القتال بأن ذلك يكفي .

(١) في (ب) و(د) : (المناظر) .

(٢) في هامش (ج) : (ومنها : ما لو أكل أو شرب [ليلاً] خوفاً من الجوع والعطش حيث لاحظ كونه في الصوم ،
 والإلا . . فلا . « قليوبي » رحمه الله تعالى [٥٢/٢]) .

وَيَجِبُ التَّبَيُّتُ فِي الْفَرَضِ دُونَ النَّفْلِ ، فَتَجْزِيئُهُ نَيْتُهُ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَيَجِبُ التَّلْعِينُ أَيْضاً

(وَيَجِبُ التَّبَيُّتُ فِي الْفَرَضِ) بَأَن يُوَقَّعَ نَيْتُهُ لَيْلاً ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ لَمْ يَبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ . . فَلَا صِيَامَ لَهُ » . وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَرَضِ بِقَرِينَةِ الْخَبَرِ الْآتِي فِي النَّفْلِ .

وَلَا يَضُرُّ وَقُوعُ مُنَافٍ - كَأَكْلِ وَجَمَاعٍ - بَعْدَ النَّيَّةِ ، وَلَا تُجْزَى مُقَارَنَتُهَا لِلْفَجْرِ ، وَلَا إِنْ شَكَّ عِنْدَهَا فِي أَنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْفَجْرِ أَوْ لَا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى ثُمَّ شَكَّ أَطْلَعَ الْفَجْرُ أَمْ لَا ؟ أَوْ شَكَّ نَهَاراً هَلْ نَوَى لَيْلاً ؟ ثُمَّ تَذَكَّرَ وَلَوْ بَعْدَ مَضِيِّ أَكْثَرِ النَّهَارِ ^(١) ، بِخِلَافِ مَا لَوْ مَضَى وَلَمْ يَتَذَكَّرْ .

(دُونَ النَّفْلِ) فَلَا يَجِبُ التَّبَيُّتُ فِيهِ ، (فَتَجْزِيئُهُ نَيْتُهُ قَبْلَ الزَّوَالِ) لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَوْمَ : « هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ غَدَاءٍ ؟ » قَالَتْ : لَا . قَالَ : « فَإِنِّي إِذَنْ أَصُومُ » .

وَلَا بُدَّ مِنْ اجْتِمَاعِ شُرَاطِ الصَّوْمِ مِنَ الْفَجْرِ لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ صَائِمٌ مِنَ أَوَّلِ النَّهَارِ حَتَّى يُنَابِ عَلَى جَمِيعِهِ ؛ إِذْ صَوْمُهُ لَا يَتَبَعُضُ .

وَلَوْ أَصْبَحَ وَلَمْ يَنْوِ صَوْماً ، ثُمَّ تَمَضَّمْ وَلَمْ يُبَالِغْ ، فَسَبَقَ مَاءُ الْمَضْمُضَةِ إِلَى جَوْفِهِ ، ثُمَّ نَوَى صَوْماً تَطَوُّعاً . . صَحَّ ، وَكَذَا كُلُّ مَا لَا يَبْطُلُ بِهِ الصَّوْمُ .

(وَيَجِبُ التَّلْعِينُ أَيْضاً) لِلْمَنْوِيِّ مِنْ فَرَضٍ - كَرَمَضَانَ - أَوْ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ ، وَمِنْ نَفْلِ لَهُ سَبَبٌ - كَصَوْمِ الْأَسْتِسْقَاءِ بِغَيْرِ أَمْرِ الْإِمَامِ - أَوْ مُؤَقَّتٍ ؛ كَصَوْمِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَعَرَفَةَ ، وَعَاشُورَاءِ وَأَيَّامِ الْبَيْضِ .
لَكِنَّ مَعْنَى وَجوبِ التَّلْعِينِ فِي النَّفْلِ الْمَذْكُورِ بِقِسْمِهِ أَنَّهُ بِالنَّسْبَةِ لِحِيَازَةِ الثَّوَابِ الْمَخْصُوصِ ، لَا أَنَّ الصَّحَّةَ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَيْهِ .

وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَيْنِ ، أَوْ صَوْمُ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ عَنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، فَنَوَى صَوْماً غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ أَوْ صَوْمَ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ . . جَازَ ، وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ عَنْ قَضَاءٍ أُيْهِمَا فِي الْأَوَّلِ ، وَلَا نَوْعِهِ فِي الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ كُلُّهُ جَنْسٌ وَاحِدٌ .

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : (وَلَوْ شَكَّ نَهَاراً هَلْ نَوَى لَيْلاً أَوْ لَا ؟ فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ الْغُرُوبِ . . صَحَّ . قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : « أَوْ بَعْدَهُ فِيمَا يَظْهَرُ » . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهُوَ ضَعِيفٌ كَقَوْلِ « الْأَنْوَارِ » : إِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ أَكْثَرِهِ . . صَحَّ ، وَإِلَّا . . فَلَا ، وَقَدْ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَلَامَ الْأَذْرَعِيِّ . لِلزِّيَادِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ .)

دُونِ الْفَرَضِيَّةِ فِي الْفَرَضِ . الثَّانِي : الْإِمْسَاكُ عَنِ الْجَمَاعِ عَمْدًا ، وَعَنِ الْإِسْتِمْنَاءِ . .

(دُونِ) نِيَّةُ (الْفَرَضِيَّةِ فِي) صَوْمِ (الْفَرَضِ) فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ ؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ مِنَ الْبَالِغِ لَا يَقَعُ إِلَّا فَرَضًا ، بخلافِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ الْمُعَادَةَ - وَإِنْ كَانَتْ جُمُعَةً - نَفْلٌ .

وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ أَقْلَ النَّيَّةِ فِي رَمَضَانَ أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ .

وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَنْوِيَ صَوْمَ غَدٍ عَنْ آدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ؛ لِتَتِمَّيزَ عَنْ أَضْدَادِهَا ، وَلَوْ تَسَخَّرَ لِيَصُومَ ، أَوْ شَرِبَ لِيُدْفَعَ الْعَطَشُ نَهَارًا ، أَوْ أَمْتَنَعَ مِنْ نَحْوِ الْأَكْلِ خَوْفَ الْفَجْرِ . . كَفَاهُ ذَلِكَ إِنْ خَطَرَ بِيَالِهِ الصَّوْمُ بِالصَّفَاتِ الَّتِي يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لَهَا ؛ لِتَضُمَّنَ كُلُّ مَنِهَا قَصْدُ الصَّوْمِ ، وَكَذَا لَوْ تَسَخَّرَ لِيَتَقَوَّى عَلَى الصَّوْمِ وَخَطَرَ بِيَالِهِ ذَلِكَ .

(الثَّانِي : الْإِمْسَاكُ عَنِ الْجَمَاعِ) يَفْطُرُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ إِجْمَاعًا ، بِشَرَطِ أَنْ يَصْدَرَ مِنْ وَاضِحٍ (عَمْدًا) مَعَ الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِهِ ، وَمَعَ كَوْنِهِ مَخْتَارًا .

(وَعَنِ الْإِسْتِمْنَاءِ) يَعْنِي : وَعَنْ تَعَمُّدِ الْإِنْزَالِ بِلَمْسٍ لِمَا يَنْقُضُ لَمْسُهُ الْوُضُوءَ ، أَوْ اسْتِمْنَاءَ بِيَدِهِ أَوْ بِيَدِ حَلِيلَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ بِالْجَمَاعِ بِلَا إِنْزَالٍ . . فَبِالْإِنْزَالِ بِمُبَاشَرَةٍ فِيهَا نَوْعُ شَهْوَةٍ أُولَى .

أَمَّا الْإِنْزَالُ بِنَحْوِ فِكْرٍ وَنَظَرٍ وَضَمِّ أَمْرَاءَ بِحَائِلٍ وَإِنْ رَقَّ . . فَلَا يُفْطَرُ بِهِ وَإِنْ تَكَرَّرَتِ الثَّلَاثَةُ بِشَهْوَةٍ ؛ إِذْ لَا مُبَاشَرَةَ كَالْإِحْتِلَامِ ، لَكِنْ يَحْرُمُ تَكْرِيرُهَا وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ؛ كَالْتَقْبِيلِ فِي الْفَمِ أَوْ غَيْرِهِ لِمَنْ لَمْ يَمْلِكْ مَعَهُ نَفْسُهُ مِنْ جَمَاعٍ أَوْ إِنْزَالٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَعْرِيضًا لِإِفْسَادِ الْعِبَادَةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا مَلَكَهَا مَعَهُ . . فَإِنْ تَرَكَهُ أُولَى .

وَلَا يُفْطَرُ بِلَمْسٍ مَا لَا يَنْقُضُ لَمْسُهُ وَإِنْ أَنْزَلَ ؛ كَلَمْسِ عَضْوِ مُبَانٍ وَإِنْ أُتَّصَلَ ، وَلَوْ حَكَ ذَكَرُهُ لِعَارِضِ سُودَاءٍ أَوْ حِكَّةٍ^(١) فَأَنْزَلَ . . لَمْ يُفْطَرْ ؛ لِتَوَلُّدِهِ مِنْ مُبَاشَرَةٍ مُبَاحَةٍ .
وَلَوْ قَبَّلَهَا ثُمَّ فَارَقَهَا سَاعَةً ، ثُمَّ أَنْزَلَ ؛ فَإِنْ كَانَتِ الشَّهْوَةُ مُسْتَصْحَبَةً وَالذِّكْرُ قَائِمًا حَتَّى أَنْزَلَ . . أَفْطَرَ ، وَإِلَّا . . فَلَا .

وَلَا يَضُرُّ إِمْنَاءُ الْخُنْثَى الْمَشْكِلِ وَلَا وَطْؤُهُ بِأَحَدٍ فَرْجِيهِ ؛ لِاحْتِمَالِ زِيَادَتِهِ .
وَخَرَجَ بِمَا مَرَّ : النَّاسِي ، وَالْجَاهِلُ الْمَعْدُورُ بِقُرْبِ إِسْلَامِهِ ، أَوْ نَشْئُهُ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ ، وَالْمُكْرَهُ . . فَلَا يُفْطَرُونَ بِالْجَمَاعِ وَنَحْوِهِ ؛ لِعِذْرِهِمْ .

(١) السُّودَاءُ - بَضْمُ السَّيْنِ - : دَاءٌ يَصِيبُ الْإِنْسَانَ وَغَيْرَهُ ، وَالْحِكَّةُ - بِالْكَسْرِ - : الْجَرَبُ الْيَابِسُ .

الثَّالِثُ : الْإِمْسَاكُ عَنِ الْإِسْتِقَاءَةِ ، وَلَا يَضُرُّ تَقْيُّوهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ . الرَّابِعُ : الْإِمْسَاكُ عَنِ دُخُولِ عَيْنِ جَوْفٍ ؛ كَبَاطِنِ الْأُذُنِ ، وَالْإِخْلِيلِ ؛ بِشَرَطِ دُخُولِهِ مِنْ مَنَفَذٍ مَفْتُوحٍ . وَلَا يَضُرُّ تَشْرُبُ الْمَسَامِّ بِاللِّدْهَنِ وَالْكُحْلِ

(الثَّالِثُ : الْإِمْسَاكُ عَنِ الْإِسْتِقَاءَةِ) فِيْفَطْرُ مَنْ أَسْتَدْعَى الْقِيَّءَ عَامِداً عَالِماً مَخْتاراً وَإِنْ لَمْ يَعُدْ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ ؛ لِأَنَّهُ مُفْطَرٌ لِعَيْنِهِ لَا لِعَوْدِ شَيْءٍ مِنْهُ ، (وَلَا يَضُرُّ تَقْيُّوهُ) نَسِياناً وَلَا جَهْلًا إِنْ عُذِرَ ، وَلَا (بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَّءُ - أَيِ غَلْبُهُ - وَهُوَ صَائِمٌ .. فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ ، وَمَنْ أَسْتَقَاءَ .. فَلْيَقْضِ » .

(الرَّابِعُ : الْإِمْسَاكُ عَنِ دُخُولِ عَيْنِ) وَإِنْ قَلَّتْ كِسْمِسِمَةٌ ، أَوْ لَمْ تُؤْكَلْ عَادَةً كَحَصَاةٍ مِنَ الظَّاهِرِ ، فِي مَنَفَذٍ مَفْتُوحٍ - مَعَ تَعَمُّدِ دُخُولِهَا ، وَاخْتِيَارِهِ ، وَالْعِلْمُ بِأَنَّهُ مُفْطَرٌ - إِلَى مَا يُسَمَّى (جَوْفًا ؛ كَبَاطِنِ الْأُذُنِ ، وَالْإِخْلِيلِ) وَهُوَ : مَخْرَجُ الْبَوْلِ مِنَ الذِّكْرِ ، وَاللَّبَنِ مِنَ الثَّدْيِ .

فَإِذَا أَدْخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَوَصَلَ إِلَى الْبَاطِنِ .. أَفْطَرَ وَإِنْ كَانَ لَا يَنْفِذُ مِنْهُ إِلَى الدِّمَاغِ فِي الْأُولَى ، أَوْ لَمْ يَجَاوِزِ الدَّاخِلُ فِيهِ الْحَشْفَةَ أَوِ الْحَلَمَةَ فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِوَصُولِهِ إِلَى جَوْفٍ .

وَكَخَرِيطَةِ دِمَاغٍ وَصَلَ إِلَيْهَا دَوَاءٌ مِنْ مَأْمُومَةٍ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى بَاطِنِهَا ، وَكَجَوْفٍ وَصَلَ إِلَيْهِ طَعْنٌ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ - وَلَا يَضُرُّ وَصُولُهَا لِمَخِّ سَاقِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْفٍ - أَوْ وَصَلَ إِلَيْهِ دَوَاءٌ مِنْ جَائِفَةٍ أَوْ حُقْنَةٍ أَوْ سُعُوطٍ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى بَاطِنِ الْأَمْعَاءِ وَالدِّمَاغِ ؛ إِذَا مَا وَرَاءَ الْخِيَشُومِ - وَهُوَ أَقْصَى الْأَنْفِ - جَوْفٌ .

وَإِنَّمَا يُفْطَرُ بِالْوَصْلِ إِلَى الْحَلْقِ إِنْ وَصَلَ إِلَى الْبَاطِنِ مِنْهُ [شَيْءٌ] .

وَمَخْرَجُ الْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ بَاطِنٌ ، وَمَخْرَجُ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ ظَاهِرٌ ، ثُمَّ دَاخِلُ الْفَمِ إِلَى مُنْتَهَى الْمَهْمَلَةِ وَالْأَنْفِ إِلَى مُنْتَهَى الْخِيَشُومِ لَهُ حُكْمُ الظَّاهِرِ فِي الْإِفْطَارِ بِأَسْتِخْرَاجِ الْقِيَّءِ إِلَيْهِ ، أَوْ ابْتِلَاعِ الثُّخَامَةِ مِنْهُ ، وَفِي عَدَمِ الْإِفْطَارِ بِدُخُولِ شَيْءٍ فِيهِ وَإِنْ أَمْسَكَهُ ، وَفِي أَنَّهُ إِذَا تَجَسَّسَ وَجَبَ غُسْلُهُ ، وَلَهُ حُكْمُ الْبَاطِنِ فِي عَدَمِ الْإِفْطَارِ بِابْتِلَاعِ الرِّيقِ مِنْهُ ، وَفِي سَقُوطِ غُسْلِهِ عَنْ نَحْوِ الْجُنْبِ ، وَفَارَقَ وَجُوبَ غَسْلِ النِّجَاسَةِ عَنْهُ بِأَنَّهُا أَفْحَشُ وَأَنْدَرُ ، فَضَيَّقَ فِيهَا مَا لَمْ يُضَيَّقَ فِي الْجَنَابَةِ .

وَإِنَّمَا يَفْطَرُ بِإِدْخَالِ مَا ذَكَرَ إِلَى الْجَوْفِ (بِشَرَطِ دُخُولِهِ) إِلَيْهِ (مِنْ مَنَفَذٍ مَفْتُوحٍ) كَمَا تَقَرَّرَ ، (وَ) مِنْ ثُمَّ (لَا يَضُرُّ تَشْرُبُ الْمَسَامِّ) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ ؛ وَهِيَ : ثَقْبُ الْبَدَنِ (بِاللِّدْهَنِ وَالْكُحْلِ)

وَالْإِغْتِسَالِ . فَإِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا ، قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا . . لَمْ يُفْطَرْ . وَلَا يُعْذَرُ
 الْجَاهِلُ إِلَّا إِنْ قَرُبَ عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ . وَلَا يُفْطَرُ بِغُبَارِ
 الطَّرِيقِ وَإِنْ تَعَمَّدَ فَتَحَ فِيهِ ، وَلَا يَبْلَعُ الرِّيقَ الطَّاهِرَ الْخَالِصَ مِنْ مَعْدِنِهِ وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَلَى
 لِسَانِهِ

وَالْإِغْتِسَالِ (فلا يَفْطَرُ بذلك وَإِنْ وَصَلَ جَوْفَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَصِلْ مِنْ مَنْفَذٍ مُفْتَوِّحٍ . . كَانَ فِي حَيْزِ
 الْعَفْرِ ، وَلَا كِرَاهَةَ فِي ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأُولَى .

وَأَمَّا يَفْطَرُ بِمَا مَرَّ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَاخْتَارَ (فَإِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا) لِلصَّوْمِ (أَوْ جَاهِلًا) بِأَنَّ
 ذَلِكَ مُفْطَرٌ أَوْ مُكْرَهًا عَلَى الْأَكْلِ مَثَلًا ، (قَلِيلًا) كَانَ الْمَأْكُولُ أَوْ الْمَشْرُوبُ (أَوْ كَثِيرًا . . لَمْ يُفْطَرْ)
 لِعُمُومِ خَبَرِ « الصَّحِيحِينَ » : « مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ - وَفِي رِوَايَةٍ : وَشَرِبَ - . .
 فَلَيْسَ بِصَوْمَةٍ ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » ، وَصَحَّ : « وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ » ، وَلِخَبَرِ : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي
 الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » .

وَالْجَاهِلُ كَالنَّاسِي بِجَامِعِ الْعَذْرِ ، (وَ) لَكِنْ (لَا يُعْذَرُ الْجَاهِلُ) هُنَا وَفِيمَا مَرَّ (إِلَّا إِنْ قَرُبَ
 عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ) وَلَمْ يَكُنْ مُخَالَطًا أَهْلَهُ ، بَحِيثٌ لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُمْ أَنَّ ذَلِكَ يُفْطَرُ ، (أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ) أَوْ
 بِلَدَةٍ (بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ) بَحِيثٌ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّقَلَةَ إِلَيْهِمْ ؛ لِعِذْرِهِ حِينَئِذٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ قَدِيمَ
 الْإِسْلَامِ وَهُوَ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْعُلَمَاءِ ، أَوْ مَنْ يَعْرِفُ أَنَّ ذَلِكَ مُفْطَرٌ . . فَإِنَّهُ لَا عَذْرَ لَهُ ؛ لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ
 مَا يَجِبُ مِنْ تَعَلُّمِ ذَلِكَ ، كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْكِتَابِ .

(وَلَا يُفْطَرُ بِغُبَارِ) نَحْوِ (الطَّرِيقِ) وَلَا بِغَرْبَلَةٍ نَحْوِ الدَّقِيقِ ، وَلَا بِوُصُولِ الْأَثَرِ ؛ كَوُصُولِ الرِّيحِ
 بِالنَّسَمِ إِلَى دِمَاعِهِ ، وَالطَّعْمِ بِالذَّوْقِ إِلَى حَلْقِهِ ، وَلَا بِدُخُولِ ذَبَابَةٍ جَوْفَهُ (وَإِنْ تَعَمَّدَ فَتَحَ فِيهِ) لِعَدَمِ
 قَصْدِهِ لِذَلِكَ ؛ وَلِعُسْرِ تَجَنُّبِهِ ، وَلِأَنَّهُ مَعْفُوفٌ عَنْ جَنْسِهِ .

(وَلَا) يُفْطَرُ أَيْضًا (يَبْلَعُ الرِّيقَ الطَّاهِرَ الْخَالِصَ مِنْ مَعْدِنِهِ) وَهُوَ أَلْفٌ جَمِيعُهُ وَلَوْ بَعْدَ جَمْعِهِ
 (وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَلَى لِسَانِهِ) لِعُسْرِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ ؛ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَعْدِنِهِ ، إِذِ اللِّسَانُ كَيْفَمَا تَقَلَّبَ
 مَعْدُودٌ مِنْ دَاخِلِ أَلْفٍ ، فَلَمْ يُفَارِقْ مَا عَلَيْهِ مَعْدِنُهُ .

وَخَرَجَ بـ (الطَّاهِرِ) : الْمَتَنَجِّسُ ، كَمَنْ دَمَيْتَ لِسْنَتُهُ وَإِنْ أَيْضَ رِيقُهُ .
 وبـ (الخَالِصِ) : الْمَخْتَلِطُ وَلَوْ بِطَاهِرٍ آخَرَ كَمَنْ قَتَلَ خَيْطًا مَصْبُوغًا تَغَيَّرَ بِهِ رِيقُهُ .

وَيُفْطِرُ بِجَزِي الرِّيقِ بِمَا بَيْنَ الْأَسْنَانِ ؛ بِقُدْرَةِ مَجِّهِ ، وَبِالْتَّخَامَةِ كَذَلِكَ ، وَبِوُصُولِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ الْجَوْفِ إِنْ بَالِغَ فِي غَيْرِ نَجَاسَةٍ ، وَبِغَيْرِ مُبَالِغَةٍ مِنْ مَضْمَضَةٍ لِتَبَرُّدٍ ، أَوْ رَابِعَةٍ ، وَعَبَثٍ ، وَبَيِّنِ الْأَكْلِ نَهَاراً

وبـ (الذي أبتلعه من معدنه) : غيره ؛ كأن خرج من فمه ولو إلى ظاهر الشفة ، وإن عاد إلى فمه من خيط خياط أو امرأة في غزلها . . فيفطر بجميع ذلك ؛ لوصول النجاسة أو العين المخالطة له إلى جوفه ، ولسهولة الاحتراز عنه في الأخيرة .

(وَيُفْطِرُ بِجَزِي الرِّيقِ بِمَا بَيْنَ الْأَسْنَانِ بِقُدْرَةِ مَجِّهِ) أي : مع قدرته عليه ؛ لتقصيره حينئذ ، بخلاف ما إذا عجز عن تمييزه ومجِّه لعذره .

(و) يفطر (بالْتَّخَامَةِ كَذَلِكَ) بأن نزلت من الرأس أو الجوف ووصلت إلى حد الظاهر من الفم فأجراها هو وإن عجز بعد ذلك عن مجِّها ، أو جرت بنفسها وقدر على مجِّها ؛ لتقصيره ، مع أن نزولها منسوب إليه ، بخلاف ما لو جرت بنفسها وعجز عن مجِّها . . فلا يفطر للعذر ، وكذا لو لم تصل إلى حد الظاهر ؛ كأن نزلت من دماغه إلى حلقه وهي في حد الباطن ، ثم إلى جوفه . . فلا يفطر وإن قدر على مجِّها ؛ لأنها نزلت من جوف إلى جوف .

(و) يفطر (بَوُصُولِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ) والاستنشاق (الْجَوْفِ) أي : باطنه أو دماغه (إِنْ بَالِغَ) ولو في واحدة من الثلاث ؛ لأن المبالغة غير مشروعة للصائم ، فهو مسيء بها ، هذا إن بالغ (فِي غَيْرِ نَجَاسَةٍ) في الفم أو الأنف ؛ فإن احتاج للمبالغة في تطهيرها فسبق الماء إلى جوفه . . لم يفطر ؛ لوجوب ذلك عليه .

(و) يفطر أيضاً بوصول ما ذكر إلى جوفه ولو (بغير مُبَالِغَةٍ) إِنْ كَانَ (مِنْ مَضْمَضَةٍ) أو استنشاق (لِتَبَرُّدٍ ، أَوْ رَابِعَةٍ ، و) بوصول ما جعله في فمه أو أنفه لا لغرض بل لأجل (عَبَثٍ) لأنه غير مأمور بذلك ، بل منهى عنه في الرابعة ، بخلاف ما إذا سبق ماء مضمضة واستنشاق مشروعين من غير مبالغة . . فإنه لا يفطر به ؛ لأنه تولد من مأمور به بغير اختياره .

ويحرم أكل الشاك آخر النهار لا آخر الليل ؛ لأن الأصل بقاءهما حتى يجتهدا ويظن أنقضاء النهار ، فيجوز له الأكل ، لكن الأحوط : ألا يفطر إلا بعد اليقين .

(و) إذا أكل بأجتهاد وظن به بقاء الليل أو غروب الشمس . . أفطر في الصورتين (بَيِّنِ الْأَكْلِ نَهَاراً) بخلاف ما إذا بان الأمر كما ظنه ، أو لم يبين غلط ولا إصابة .

لَا بِالْأَكْلِ مُكْرَهَا . الْخَامِسُ وَالسَّادِسُ وَالسَّابِعُ : الْإِسْلَامُ ، وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، وَالْعَقْلُ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ . وَلَا يَضُرُّ الْإِعْمَاءُ وَالسُّكْرُ إِنْ أَفَاقَ لَحْظَةً فِي النَّهَارِ . وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ الْعِيدَيْنِ وَلَا أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَلَا النِّصْفِ الْأَخِيرِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَّا لَوْرِدٍ ، أَوْ نَذْرٍ ، أَوْ قَضَاءٍ ، أَوْ كَفَّارَةٍ ،

ولو هجمَ وأكلَ مِنْ غيرِ تحرٍّ ؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ آخِرَ النَّهَارِ .. أَفْطَرَ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ شَيْءٌ ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ ، أَوْ آخِرَ اللَّيْلِ .. لَمْ يُفْطَرْ لَذَلِكَ .

ولو هجمَ فَبَانَ أَنَّهُ وَافَقَ الصَّوَابَ .. لَمْ يُفْطَرْ مُطْلَقًا .

ويجوزُ اعْتِمَادُ الْعَدْلِ إِذَا أَخْبَرَ بِالْغُرُوبِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، خِلَافًا لِأَشْرَاطِ الرُّوْيَانِيِّ إِخْبَارَ عَدَلَيْنِ ؛ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يَعْتَمِدُ فِي فِطْرِهِ عَلَى خَيْرِ وَاحِدٍ بَغِيْبِيَّةِ الشَّمْسِ) .

ولو أَخْبَرَهُ بِالْفَجْرِ وَجِبَ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ (لَا بِالْأَكْلِ) أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَفْطَرَاتِ إِذَا تَنَاوَلَهُ (مُكْرَهَا) فَإِنَّهُ لَا يُفْطَرُ ؛ لِمَا مَرَّ .

(الْخَامِسُ وَالسَّادِسُ وَالسَّابِعُ : الْإِسْلَامُ ، وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، وَالْعَقْلُ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ) قِيْدٌ فِي الْكُلِّ ، فَمَتَى ارْتَدَّ ، أَوْ نَفَسَتْ أَوْ وَلَدَتْ - وَلَمْ تَرُدْمَا - أَوْ حَاضَتْ ، أَوْ جُنَّ فِي لَحْظَةٍ مِنَ النَّهَارِ .. بَطَلَ الصَّوْمُ كَالصَّلَاةِ ، وَإِنْ كَانَ الْجَنُونُ بِشَرِّ مُجْنُنٍ لَيْلًا .

(وَلَا يَضُرُّ الْإِعْمَاءُ وَالسُّكْرُ) الَّذِي لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ (إِنْ أَفَاقَ لَحْظَةً فِي النَّهَارِ) بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُفَقِ لَحْظَةً مِنْهُ .. فَإِنَّ الصَّوْمَ يَبْطُلُ بِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْأَسْتِيْلَاءِ عَلَى الْعَقْلِ فَوْقَ النَّوْمِ وَدَوْنِ الْجَنُونِ ، فَلَوْ قُلْنَا : إِنَّ الْمُسْتَعْرِقَ مِنْهُمَا لَا يَضُرُّ كَالنَّوْمِ .. لَأَلْحَقْنَا الْأَقْوَى بِالْأَضْعَفِ ، وَلَوْ قُلْنَا : إِنْ أَلْحَقْنَا مِنْهُمَا تَضَرُّ كَالْجَنُونِ .. لَأَلْحَقْنَا الْأَضْعَفَ بِالْأَقْوَى ، فَتَوَسَّطْنَا وَقُلْنَا : إِنْ الْإِفَاقَةُ فِي لَحْظَةٍ كَافِيَةٌ .

(وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ الْعِيدَيْنِ) وَلَوْ عَنْ وَاجِبٍ ؛ لِئَنَّهُ فِي خَيْرِ « الصَّحِيحَيْنِ » (وَلَا) صَوْمُ يَوْمٍ مِنْ (أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) وَلَوْ عَنْ وَاجِبٍ أَيْضًا ؛ لِمَا صَحَّ مِنَ النَّهْيِ عَنْ صِيَامِهَا ، (وَلَا) صَوْمُ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ (النِّصْفِ الْأَخِيرِ مِنْ شَعْبَانَ) وَمِنْهُ يَوْمُ الشُّكِّ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَنْتَصَفَ شَعْبَانُ .. فَلَا تَصُومُوا » (إِلَّا لَوْرِدٍ) بَأَنِ اعْتَادَ صَوْمَ الدَّهْرِ ، أَوْ صَوْمَ يَوْمٍ وَفْطَرَ يَوْمًا ، أَوْ صَوْمَ يَوْمٍ مَعَيْنٍ كَالْإِثْنَيْنِ فَصَادَفَ مَا بَعْدَ النِّصْفِ ، (أَوْ نَذْرٍ) مُسْتَقِرٌّ فِي ذِمَّتِهِ ، (أَوْ قَضَاءٍ) لِنَفْلٍ أَوْ فَرَضٍ ، (أَوْ كَفَّارَةٍ) .. فَيَجُوزُ صَوْمُ مَا بَعْدَ النِّصْفِ عَنْ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ صَوْمُهُ بِمَا قَبْلَ النِّصْفِ ؛

فَصْلَانِ

شَرَطُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُ رَمَضَانَ : الْعَقْلُ ، وَالْبُلُوغُ ، وَالْإِسْلَامُ ، وَالْإِطَاقَةُ .
وَيُؤَمَّرُ بِهِ الصَّبِيُّ لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهِ لِعَشْرِ إِنْ أَطَاقَهُ .

فَصْلَانِ

وَيَجُوزُ الْفِطْرُ بِالْمَرَضِ الَّذِي يُبِيحُ التَّيَمُّمَ ،

لِخَبَرِ « الصَّحِيحِينَ » : « لَا تَقْدَمُوا - أَيُّ : لَا تَقْدَمُوا - رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا فَلْيُصِمْنَاهُ » وَفِيَسَ بِالرُّودِ : الْبَاقِي بِجَامِعِ السَّبَبِ .
(أَوْ وَصَلَ) صَوْمٍ (مَا بَعْدَ النُّصْفِ بِمَا قَبْلَهُ) وَلَوْ يَوْمِ النُّصْفِ وَإِنْ أَقْتَضَى ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْأَسْبَقِ الْحُرْمَةَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا ؛ حِفْظًا لِأَصْلِ مَطْلُوبَةِ الصَّوْمِ .

(فَصْلَانِ)

فَيَمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ

(شَرَطُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُ رَمَضَانَ الْعَقْلُ ، وَالْبُلُوغُ) فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَجْنُونِ وَلَا الصَّبِيِّ ،
لَا آدَاءً وَلَا قِضَاءً ؛ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمَا .
(وَالْإِسْلَامُ) فَلَا يَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ وَجُوبَ مَطَالَبَةٍ فِي الدُّنْيَا كَالصَّلَاةِ .
(وَالْإِطَاقَةُ) فَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ بِنَحْوِ هَرَمٍ أَوْ مَرَضٍ ، كَمَا يَأْتِي .
(وَيُؤَمَّرُ بِهِ) وَجُوبًا (الصَّبِيُّ لِسَبْعٍ) مِنَ السَّنِينَ ، (وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهِ لِعَشْرِ) مِنْهَا (إِنْ أَطَاقَهُ)
كَمَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ بِتَفْصِيلِهِ .

(فَصْلَانِ)

فَيَا يُبِيحُ الْفِطْرَ

(وَيَجُوزُ الْفِطْرُ بِالْمَرَضِ الَّذِي) يَشُقُّ عَلَيْهِ مَعَهُ الصَّوْمُ مُشَقَّةً ظَاهِرَةً ، أَوِ الَّذِي (يُبِيحُ التَّيَمُّمَ)
كَأَنَّهُ يَخْشَى زِيَادَةَ مَرَضِهِ بِسَبَبِ الصَّوْمِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ ﴾ أَيُّ :
فَأَفْطَرَ ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ .

وَلِلْخَائِفِ مِنَ الْهَلَاكِ ، وَلِغَلَبَةِ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ ، وَلِلْمُسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا إِلَّا إِنْ طَرَأَ السَّفَرُ بَعْدَ الْفَجْرِ . وَالصَّوْمُ فِي السَّفَرِ أَفْضَلُ إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ . وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ ، أَوْ شَفِيَ الْمَرِيضُ وَهُمْ صَائِمُونَ . حَرَّمَ الْفِطْرُ ، وَإِلَّا . . . أُسْتَحِبَّ الْإِمْسَاكُ

(و) يجوزُ الفطرُ (لِلْخَائِفِ مِنَ الْهَلَاكِ) بسببِ الصَّوْمِ ، على نفسه أو عضوه أو منفعة ، بل يلزمه الفطرُ كمن خشي مبيحَ تيممٍ ؛ لأنَّ الأضرارَ بالنفسِ حرامٌ ، (وَلِغَلَبَةِ الْجُوعِ ، و) لغلبة (الْعَطَشِ) بحيثُ خشيَ من الصَّوْمِ مع أحدهما مبيحَ تيممٍ ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى الْهَلَاكِ ﴾ .

(وَلِلْمُسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا) للآية السَّابِقَةِ ، بخلافِ ذي السَّفَرِ الْقَصِيرِ وَالسَّفَرِ الْمَحْرَمِ ، وكلُّ ما مرَّ في الْفَصْرِ يَأْتِي هُنَا (إِلَّا) أَنَّهُ هُنَا لَا يَفْطَرُ (إِنْ طَرَأَ السَّفَرُ) بَأَن لَمْ يَفَارِقِ الْعُمْرَانِ أَوْ أَسُورَ إِلَّا (بَعْدَ الْفَجْرِ) تَغْلِييًا لِلْحَضَرِ ، بخلافِ حَدُوثِ الْمَرَضِ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْفِطْرُ ؛ لَوْجُودِ الْمَحْجُوزِ لَهُ بَلَا اخْتِيَارٍ .

وَإِذَا كَانَ سَفَرُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ . . فَلَهُ الْفِطْرُ وَإِنْ نَوَى لَيْلًا ؛ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَفْطَرَ بَعْدَ الْعَصْرِ فِي سَفَرٍ بِقَدَحِ مَاءٍ ، لَمَّا قِيلَ لَهُ : إِنَّ النَّاسَ يَشُقُّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ) .

(وَالصَّوْمُ فِي السَّفَرِ أَفْضَلُ) مِنَ الْفِطْرِ (إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ) أَي : بِالصَّوْمِ ؛ لِيَحْوَزَ فَضِيلَةَ الْوَقْتِ ، وَإِلَّا ؛ بَأَن خَشِيَ ضَرَرًا فِي الْحَالِ أَوْ أَلَا سَتَقْبَالَ . . فَأَلْفِطَرَ أَفْضَلُ ، بَل رُبَّمَا يَجِبُ إِنْ خَشِيَ مِنَ الصَّوْمِ فِيهِ ضَرَرًا يَبِيحُ التَّيْمُمَ - نَظِيرَ مَا مَرَّ - وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَبَرِ السَّابِقِ لَمَّا أَفْطَرَ فَبَلَغَهُ أَنَّ نَاسًا صَامُوا : « أُولَئِكَ الْعَصَاةُ » أَوْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ عَصِيَانَهُمْ بِمُخَالَفَتِهِمْ أَمْرَهُ بِالْفِطْرِ ؛ لِيَتَقَوَّوا عَلَى عَدُوِّهِمْ .

(وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ قَدِمَ الْمُسَافِرُ ، أَوْ شَفِيَ الْمَرِيضُ وَهُمْ صَائِمُونَ) بَأَن نَوَا مِنْ اللَّيْلِ (. .) حَرَّمَ الْفِطْرُ (لِرُوَالِ السَّبَبِ الْمَجْزُورِ لَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ جَامَعَ أَحَدُهُمْ حِينَئِذٍ . . لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ ، (وَإِلَّا) يَكُونُوا صَائِمِينَ ؛ بَأَن كَانُوا مُفْطَرِينَ وَلَوْ بَتَرِ الْنِّيَّةِ (. . أُسْتَحِبَّ) لَهُمْ (الْإِمْسَاكُ) لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ مُبَاحٌ لَهُمْ مَعَ الْعِلْمِ بِحَالِ الْيَوْمِ ، وَزَوَالِ الْعُذْرِ بَعْدَ التَّرْخُصِ لَا يُؤَثِّرُ .

وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ . . وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ إِلَّا الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونَ
وَالْكَافِرَ الْأَصْلِيَّ . وَيُسْتَحَبُّ مُوَالَاةُ الْقَضَاءِ وَالْمُبَادَرَةُ بِهِ ، وَتَجِبُ إِنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُذْرٍ .
وَيَجِبُ الْإِمْسَاكُ فِي رَمَضَانَ عَلَى تَارِكِ النَّيَّةِ ، وَالْمُتَعَدِّي بِفِطْرِهِ ، وَفِي يَوْمِ الشَّكِّ إِنْ
تَبَيَّنَ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ ، وَيَجِبُ قضاؤه على الفور .

وَيُسْتَحَبُّ الْإِمْسَاكُ أَيْضاً لِمَنْ طَهَّرَتْ مِنْ نَحْوِ حَيْضِهَا ، وَلِمَنْ أَفَاقَ أَوْ أَسْلَمَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ،
وَيُنْدَبُ لَهُذَيْنِ الْقَضَاءُ ، خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ .

(وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ) فِي رَمَضَانَ (لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ . . وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ) لَكِنْ عَلَى التَّرَاخِي فَيَمَنْ
أَفْطَرَ لِعُذْرٍ ، وَإِلَّا . . فَعَلَى الْفَوْرِ ، كَمَا يَأْتِي .

وَإِنَّمَا يَجِبُ الْقَضَاءُ حَيْثُ تَجِبُ الْفِدْيَةُ عَنْهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَ صَوْمِهِ إِنْ أَخَّرَهُ (بَعْدَ التَّمَكُّنِ) مِنْهُ ،
وَإِلَّا ؛ بَأَنْ مَاتَ عَقِبَ مَوْجِبِ الْقَضَاءِ ، أَوْ أَسْتَمَرَ بِهِ الْعُذْرُ إِلَى مَوْتِهِ ، أَوْ سَافَرَ ، أَوْ مَرَضَ بَعْدَ أَوَّلِ
يَوْمٍ مِنْ شَوَالٍ إِلَى أَنْ مَاتَ . . فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لَعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ ، (إِلَّا الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونَ) فَلَا قَضَاءَ
عَلَيْهِمَا ؛ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمَا ، (وَ) إِلَّا (الْكَافِرَ الْأَصْلِيَّ) فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ أَيْضاً ؛ تَرْغِيباً لَهُ فِي
الْإِسْلَامِ ، وَكَالصَّلَاةِ .

فَعَلِمَ أَنَّ الْمَرِيضَ وَالْمَسَافِرَ وَالْمُرْتَدَّ ، وَالْحَائِضَ وَالنَّفْسَاءَ ، وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ وَالسَّكَرَانَ
وَنَحْوَهُمْ . . يَلْزَمُهُمُ الْقَضَاءُ ؛ لِلنَّصِّ فِي بَعْضِ ذَلِكَ ، وَلِلْقِيَاسِ فِي الْبَاقِي .

(وَيُسْتَحَبُّ مُوَالَاةُ الْقَضَاءِ وَالْمُبَادَرَةُ بِهِ) مَسَارَعَةً لِبَرَاءَةِ الدَّمَةِ مَا أَمَكَنَ ، (وَتَجِبُ) الْمُبَادَرَةُ بِهِ
وَمُوَالَاتُهُ (إِنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُذْرٍ) لِيُخْرِجَ عَنْ مَعْصِيَةِ التَّعَدِّي بِالتَّارِكِ الَّذِي هُوَ مُتَلَبِّسٌ بِهَا .

(وَيَجِبُ الْإِمْسَاكُ فِي رَمَضَانَ) دُونَ غَيْرِهِ مِنَ النَّذْرِ وَالْقَضَاءِ (عَلَى تَارِكِ النَّيَّةِ) وَلَوْ سَهَوَا ، (وَ)
عَلَى (الْمُتَعَدِّي بِفِطْرِهِ) لِخُرْمَةِ الْوَقْتِ ، وَتَشْبِيهًا بِالصَّائِمِينَ مَعَ عَدَمِ الْعُذْرِ فِيهِمَا .

(وَ) يَجِبُ الْإِمْسَاكُ أَيْضاً (فِي يَوْمِ الشَّكِّ إِنْ تَبَيَّنَ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ) لِذَلِكَ (وَيَجِبُ قضاؤه عَلَى
الْفَوْرِ)^(١) عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، لِكُنْهَ مُخَالَفٍ لِلْقَاعِدَةِ ، وَكَأَنَّ وَجْهَهُ أَنَّ فِطْرَهُ رَمَّامًا كَانَ فِيهِ نَوْعُ تَقْصِيرٍ ؛
لَعَدَمِ آلِاجْتِهَادِ فِي الرُّؤْيَةِ ، وَطُرْدَا لِلْبَابِ فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ .

(١) فِي (ب) وَ (د) : « وَيَجِبُ قضاؤُهُمَا » أَي : الْمُتَعَدِّي بِفِطْرِهِ وَالْمُسْكِ يَوْمَ الشَّكِّ . وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ج) =

يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ عِنْدَ تَيَقُّنِ الْغُرُوبِ ، وَأَنْ يَكُونَ بِثَلَاثِ تَمَرَاتٍ ، فَإِنْ عَجَزَ .
 فَبِتَمْرَةٍ ، فَإِنْ عَجَزَ . . . فَالْمَاءُ . وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَهُ : اَللَّهُمَّ ؛ لَكَ صُمْتُ ، وَعَلَى رِزْقِكَ
 أَفْطَرْتُ

(فَضَائِلُ)

فِي شُنَنِ الصَّوْمِ

وهي كثيرة ، فمنها :

أَنَّهُ (يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ عِنْدَ تَيَقُّنِ الْغُرُوبِ) لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ
 لَا يُصَلِّي إِذَا كَانَ صَائِمًا حَتَّى يُؤْتَى بِرُطَبٍ وَمَاءٍ فَيَأْكُلُ . . .) .

وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُ الْفِطْرِ إِنْ رَأَى أَنَّ فِيهِ فَضِيلَةً ، وَإِلَّا . . . فَلَا بَأْسَ ، أَمَّا مَعَ عَدَمِ تَيَقُّنِ الْغُرُوبِ . . . فَلَا
 يُسْنُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ ، بَلْ يَحْرُمُ مَعَ الشَّكِّ فِي الْغُرُوبِ ، كَمَا مَرَّ .

(وَ) يُسْنُ (أَنْ يَكُونَ) الْفِطْرُ - وَإِنْ كَانَ بِمَكَّةَ - عَلَى الرُّطَبِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . . . فَالْتَّمَرُ ، وَأَنْ
 يَكُونَ (بِثَلَاثِ) رُطَبَاتٍ أَوْ (تَمَرَاتٍ) لِلْخَبْرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يُفْطِرُ قَبْلَ أَنْ
 يُصَلِّيَ عَلَى رُطَبَاتٍ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ . . . فَعَلَى تَمَرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ . . . حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ) .

(فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الثَّلَاثِ (. . . فَبِتَمْرَةٍ) أَوْ رُطْبَةٍ يَحْصُلُ لَهُ أَصْلُ الشُّنَةِ ، (فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الرُّطَبِ
 وَالتَّمْرِ (. . . فَالْمَاءُ) هُوَ الَّذِي يُسْنُ الْفِطْرُ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ - خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ حَيْثُ قَدَّمَ عَلَيْهِ الْحَلْوَى -
 لِلْخَبْرِ الصَّحِيحِ الْمَذْكُورِ .

(وَ) يُسْتَحَبُّ (أَنْ يَقُولَ عِنْدَهُ) يَعْنِي بَعْدَ الْفِطْرِ : (اَللَّهُمَّ ؛ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ)
 اَللَّهُمَّ ؛ ذَهَبَ الظَّمَأُ ، وَابْتَلَتْ الْعُرُوقُ ، وَثَبَتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِإِتْبَاعِ فِيهِمَا .

= بالإفراد ، وقال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل » (٢٢٣ / ٤) : (كَذَا بِالثَّنِيَةِ فِي نَسْخَةِ
 الشَّارِحِ ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَفْسِيرُهُ ، وَفِي نَسْخَةِ : « قَضَاؤُهُ » بِالْإِفْرَادِ ، وَعَلَيْهَا شَرْحُ بَاعِشْنَ حَيْثُ قَالَ : أَيْ :
 يَوْمَ الشَّكِّ الْمَذْكُورِ كَثِيرُهُ مِمَّنْ تَعْدَى بِفِطْرِهِ . انْتَهَى ، وَهِيَ الْأَوْفَقُ) لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ وَجُوبُ قَضَاءِ الْمُتَعَدِّي بِالْفِطْرِ
 فِي قَوْلِهِ : (وَتَجِبَ إِنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عَذْرِ) فَعَلَى الثَّنِيَةِ يَكُونُ تَكَرُّارًا .

وَتَفْطِيرُ الصَّائِمِينَ ، وَأَنْ يَأْكُلَ مَعَهُمْ ، وَالسَّحُورُ وَتَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكٍّ .
وَالْأَغْتِسَالُ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ غُسْلٌ قَبْلَ الصُّبْحِ . وَيَتَأَكَّدُ لَهُ تَرْكُ الْكَذِبِ وَالْغِيبَةِ . وَيُسْنُّ لَهُ
تَرْكُ الشَّهَوَاتِ ،

(و) يُسْتَحَبُّ (تَفْطِيرُ الصَّائِمِينَ) وَلَوْ عَلَى تَمْرَةٍ أَوْ شَرِبَةِ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَالْأَكْمَلُ أَنْ
يُسَبِّعَهُمْ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ فَطَرَ صَائِمًا . فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ ، وَلَا يَنْقُصُ
مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْءٌ » .

(وَأَنْ يَأْكُلَ مَعَهُمْ) لِأَنَّهُ أَلِيقٌ بِالْتَّوَاضُعِ ، وَأَبْلَغُ فِي جَبْرِ الْقَلْبِ .

(و) يُسْتَحَبُّ (السَّحُورُ) لِخَبَرِ « الصَّحِيحِينَ » : « تَسَحَّرُوا ؛ فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً » ،
وَصَحَّ : « اسْتَعِينُوا بِطَعَامِ السَّحَرِ عَلَى صِيَامِ النَّهَارِ ، وَبِقَبُولَةِ النَّهَارِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ » .
وَيَحْصُلُ بِجَرَعَةِ مَاءٍ ؛ لِخَبَرٍ صَحِيحٍ فِيهِ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّمَرِ ؛ لِخَبَرٍ صَحِيحٍ فِيهِ فِي
« صَحِيحِ أَبِي حَبَّانٍ » .

(و) يُسْنُّ (تَأْخِيرُهُ) أَيِ : السَّحُورِ ؛ لِلْخَبَرِ الْمَتَّفِقِ عَلَيْهِ : « لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا
الْفَطْرَ وَأَخَّرُوا السَّحُورَ » ، وَصَحَّ : (تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى
الصَّلَاةِ ، وَكَانَ قَدَرُ مَا بَيْنَهُمَا خَمْسِينَ آيَةً) وَفِيهِ ضَبْطٌ لِقَدْرِ مَا تَحْصُلُ بِهِ سَنَةُ التَّأْخِيرِ .
وَمَحَلُّ سَنِّ تَأْخِيرِهِ (مَا لَمْ يَقَعْ) بِهِ (فِي شَكٍّ) فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَإِلَّا . . . لَمْ يُنْدَبْ تَأْخِيرُهُ ؛
لِخَبَرِ : « دَعَا مَا يَرِيئُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيئُكَ » .

(و) يُسْتَحَبُّ (الْأَغْتِسَالُ - إِنْ كَانَ عَلَيْهِ غُسْلٌ - قَبْلَ الصُّبْحِ) لِيُؤَدِّيَ الْعِبَادَةَ عَلَى الطَّهَارَةِ ، وَمِنْ
ثَمَّ : نُدَبَ لَهُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى الْأَغْتِسَالِ عَقِبَ الْإِحْتِلَامِ نَهَارًا ؛ وَلِثَلَاثٍ يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى نَحْوِ بَاطِنِ أُذُنِهِ أَوْ
دُبُرِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ : يَنْبَغِي لَهُ غَسْلُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ قَبْلَ الْفَجْرِ إِنْ لَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُ الْغَسْلُ الْكَامِلُ قَبْلَهُ ،
وَلِلْخُرُوجِ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَوُجُوبِهِ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « مَنْ أَصْبَحَ جُنْبًا . . . فَلَا صَوْمَ
لَهُ » وَهُوَ مَوْؤَلٌّ أَوْ مَنْسُوخٌ .

(وَيَتَأَكَّدُ لَهُ) أَيِ : لِلصَّائِمِ (تَرْكُ الْكَذِبِ وَالْغِيبَةِ) وَإِنْ أُيِّحَا فِي بَعْضِ الصُّورِ ، وَالْمُشَاتِمَةِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ ؛ لِأَنَّهُ يُحْبِطُ الثَّوَابَ - كَمَا صَرَّحُوا بِهِ - لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ .
(وَيُسْنُّ لَهُ تَرْكُ الشَّهَوَاتِ) الْمُبَاحَةِ الَّتِي لَا تُبْطِلُ الصَّوْمَ ؛ مِنْ التَّلَذُّذِ بِمَسْمُوعٍ وَمُبْصَرٍ ،

فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ.. تَذَكَّرَ أَنَّهُ صَائِمٌ . وَتَرَكَ الْحِجَامَةَ ، وَالْمَضْغَ ، وَذَوَّقِ الطَّعَامَ ،
وَالْقُبْلَةَ ، وَتَحَرُّمُ إِنْ خَشِيَ فِيهَا الْإِنْزَالَ

وَمَلْمُوسٍ وَمَشْمُومٍ ؛ كَشَمَّ رِيحَانٍ وَلَمَسِهِ ، وَالنَّظَرَ إِلَيْهِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّرَفُّهِ الَّذِي لَا يَنَاسِبُ
حِكْمَةَ الصَّوْمِ ، وَيُكَرِّهُ لَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ كَدُخُولِ الْحَمَّامِ .

(فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ.. تَذَكَّرَ) بِقَلْبِهِ (أَنَّهُ صَائِمٌ) لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ : « الصَّيَامُ جُنَّةٌ ، فَإِذَا كَانَ
أَحَدُكُمْ صَائِمًا.. فَلَا يَرْفُثُ وَلَا يَجْهَلُ ، فَإِنْ أَمْرُؤُ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ.. فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ ، مَرَّتَيْنِ »
أَيَ : يُسْئِلُ لَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ لِنَفْسِهِ ؛ لِيَصْبِرَ وَلَا يَشَاتَمَ فَتَذْهَبَ بَرَكَةُ صَوْمِهِ ، أَوْ بِلِسَانِهِ بِنَبِّهِ وَعَظِ
الشَّاتِمِ وَدَفْعِهِ بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ ، وَالْأَوَّلَى الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، وَيُسْئِلُ تَكَرُّرَهُ - كَمَا أَفْهَمَهُ الْخَبَرُ - لِأَنَّهُ
أَقْرَبُ إِلَى إِسْكَاتِ كُلِّ عَنْ صَاحِبِهِ .

(وَ) يُسْئِلُ لَهُ (تَرَكَ) الْفَضْدِ وَ (الْحِجَامَةَ) مِنْهُ لِغَيْرِهِ وَعَكْسُهُ ؛ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ فَطَرَ
بِذَلِكَ ، وَدَلِيلُنَا مَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ) .

وْخَيْرُ : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ ».. مَنْسُوخٌ - كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا صَحَّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
أَوْ مُؤَوَّلٌ بَأَنَّهُمَا تَعَرَّضَا لِلْإِفْطَارِ : الْمَحْجُومُ لِلضَّعْفِ ، وَالْحَاجِمُ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَصِلَ شَيْءٌ إِلَى
جَوْفِهِ بِمَصِّ الْمَحْجَمَةِ .

(وَ) تَرَكَ (الْمَضْغَ) لِلْبَّانِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ الرِّيقَ ، فَإِنْ أَتْلَعَهُ.. أَفْطَرَ فِي وَجْهِهِ ، وَإِنْ
أَلْقَاهُ.. عَطَّشَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ : كُرَهُ - كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » - خِلَافًا لِمَا تُؤْهِمُهُ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ ، وَالْكَلَامُ
حَيْثُ لَمْ يَنْفَصِلْ مِنَ الْمَمْضُوعِ عَيْنٌ تَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ ، وَإِلَّا.. حَرَّمَ وَأَفْطَرَ ، كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ .

(وَ) تَرَكَ (ذَوَّقِ الطَّعَامِ) أَوْ غَيْرِهِ خَوْفَ الْوُصُولِ إِلَى حَلْقِهِ ، أَوْ تَعَاطِيهِ لَغَلْبَةِ شَهْوَتِهِ .

(وَ) تَرَكَ (الْقُبْلَةَ) فِي الْفَمِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَالْمَعَانِقَةَ وَاللَّمْسَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَخْشَ الْإِنْزَالَ ؛
لِأَنَّهُ قَدْ يَظُنُّهَا غَيْرَ مُحَرَّكَةٍ وَهِيَ مُحَرَّكَةٌ .

(وَتَحَرُّمُ) وَلَوْ عَلَى نَحْوِ شَيْخِ (إِنْ خَشِيَ فِيهَا) أَوْ فِي غَيْرِهَا مِمَّا ذَكَرَ (الْإِنْزَالَ) أَوْ فِعْلَ الْجَمَاعِ
وَلَوْ بِلَا إِنْزَالٍ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَعْرِيضًا لِإِفْسَادِ الْعِبَادَةِ ، وَصَحَّ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي
الْقُبْلَةِ لِلشَّيْخِ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَنَهَى عَنْهَا الشَّابَّ ، وَقَالَ : « الشَّيْخُ يَمْلِكُ إِرْبَهُ ، وَالشَّابُّ يُفْسِدُ
صَوْمَهُ » . فَأَفْهَمَ التَّلْعِيلُ أَنَّ الْحُكْمَ دَائِرٌ مَعَ خَشْيَةِ مَا ذَكَرَ وَعَدَمِهَا .

وَيُكْرَهُ السَّوَاكُ بَعْدَ الزَّوَالِ . وَيُسْتَحَبُّ فِي رَمَضَانَ التَّوَسُّعَةُ عَلَى الْعِيَالِ ، وَالْإِحْسَانُ إِلَى الْأَرْحَامِ وَالْجِيرَانِ ، وَإِكْتَارُ الصَّدَقَةِ وَالتَّلَاوَةِ وَالْمُدَارَسَةِ ، وَالْإِعْتِكَافُ لَا سِيَّمَا الْعَشِيرِ الْأَوَاخِرِ وَفِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ،

(وَيُكْرَهُ) لِلصَّائِمِ - وَلَوْ نَفْلًا - (السَّوَاكُ بَعْدَ الزَّوَالِ) إِلَى الْغُرُوبِ وَإِنْ نَامَ أَوْ أَكَلَ كَرِهًا نَاسِيًا ؛ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ : « لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » . وَهُوَ - بَضْمٌ الْمَعْجَمَةِ - : التَّغْيِيرُ ، وَأَخْصَصَ بِمَا بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يَنْشَأُ غَالِبًا قَبْلَهُ مِنْ أَثَرِ الطَّعَامِ ، وَبَعْدَهُ مِنْ أَثَرِ الْعِبَادَةِ .

وَمَعْنَى أَطْيَبِيَّهِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى : ثَنَاؤُهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَرِضَاؤُهُ بِهِ ، فَلَا يَخْتَصُّ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَذَكَرُهَا فِي الْخَبَرِ لَيْسَ لِلتَّقْيِيدِ بَلْ لِأَنَّهَا مُحَلُّ الْجَزَاءِ ، وَتَزُولُ الْكَرَاهَةُ بِالْغُرُوبِ . وَإِنَّمَا حَرَمَتْ إِزَالَةَ دَمِ الشَّهِيدِ - مَعَ أَنَّهُ كَرِيحُ الْمَسْكِ وَهَذَا أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ - لِأَنَّ فِيهِ تَفْوِيتَ فَضِيلَةٍ عَلَى الْغَيْرِ ، وَمِنْ ثَمَّ : حَرَمَ عَلَى الْغَيْرِ إِزَالَةَ خُلُوفِ فَمِ الصَّائِمِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(وَيُسْتَحَبُّ فِي رَمَضَانَ التَّوَسُّعَةُ عَلَى الْعِيَالِ ، وَالْإِحْسَانُ إِلَى الْأَرْحَامِ وَالْجِيرَانِ ، وَإِكْتَارُ الصَّدَقَةِ) وَالْجُودُ ؛ لَخَبَرِ « الصَّحِيحِينَ » : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ أَجُودَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ ، وَكَانَ أَجُودَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ) وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ : تَفْرِيعُ قُلُوبِ الصَّائِمِينَ وَالْقَائِمِينَ لِلْعِبَادَةِ بِدَفْعِ حَاجَتِهِمْ .

(وَ) إِكْتَارُ (التَّلَاوَةِ وَالْمُدَارَسَةِ) لِلْقُرْآنِ ؛ وَهِيَ : أَنْ يَقْرَأَ عَلَى غَيْرِهِ وَيَقْرَأَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ ؛ لَخَبَرِ « الصَّحِيحِينَ » : (كَانَ جَبْرِيلُ يَلْقَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ) .

(وَ) إِكْتَارُ (الْإِعْتِكَافِ) لِلتَّابِعِ ؛ وَلِأَنَّهُ أَقْرَبُ لَصَوْنِ النَّفْسِ عَنِ ارْتِكَابِ مَا لَا يَلِيقُ (لَا سِيَّمَا الْعَشِيرِ الْأَوَاخِرِ) فَهِيَ أُولَى بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهَا ؛ لِلتَّابِعِ ، وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشِيرِ الْأَوَاخِرِ مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهَا) .

(وَفِيهَا) لَا فِي غَيْرِهَا اتِّفَاقًا - وَشَدَّ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا فِي الْعَشِيرِ الْأَوَاسِطِ - (لَيْلَةُ الْقَدْرِ) وَلَا تَنْتَقِلُ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا وَإِنْ كَانَتْ تَنْتَقِلُ مِنْ لَيْلَةٍ مِنْهَا إِلَى أُخْرَى مِنْهَا - عَلَى مَا اخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ - جَمْعًا

وَيَقُولُ فِيهَا : اَللّٰهُمَّ ؛ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ ، فَاعْفُ عَنِّي . وَيَكْتُمُهَا وَيُخَيِّمُهَا ، وَيُخَيِّي يَوْمَهَا كَلَيْتِهَا . وَيَحْرُمُ الْوِصَالَ فِي الصَّوْمِ

بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَعَارِضَةِ فِي مُحَلِّهَا ، وَحَتَّى عَلَى إِحْيَاءِ جَمِيعِ لَيَالِي الْعَشْرِ .

وَقَالَ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : تَلْزُمُ لَيْلَةٌ بَعِيْنَهَا . وَأَرْجَاهَا عِنْدَهُ : لَيْلَةُ الْحَادِي أَوْ الثَّلَاثِ وَالْعَشْرِينَ ، ثُمَّ سَائِرُ الْأَوْتَارِ .

وَهِيَ مِنْ خُصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَالَّتِي يُفَرِّقُ فِيهَا كُلُّ أَمِيرٍ حَكِيمٍ ، وَأَفْضَلُ لَيَالِي السَّنَةِ ، وَبَاقِيَةُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِجْمَاعاً ، وَالْمَرَادُ بَرَفْعِهَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ : رَفْعُ عِلْمِ عَيْنِهَا ، وَإِلَّا . . . لَمْ يُؤْمَرْ بِالْتِمَاسِ فِيهَا .

(وَيَقُولُ فِيهَا : اَللّٰهُمَّ ؛ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي) لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَمَرَ عَائِشَةَ بِقَوْلِ ذَلِكَ إِنْ وَافَقَتْهَا) .

(وَيَكْتُمُهَا) نَدْباً إِذَا رَأَاهَا (وَيُخَيِّمُهَا ، وَيُخَيِّي يَوْمَهَا كَلَيْتِهَا) بِالْعِبَادَةِ بِإِخْلَاصٍ وَصِحَّةٍ يَقِينٍ ، وَيَجْتَهِدُ فِي بَذْلِ الْوَسْعِ فِي ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ أَي : الْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ، وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَاناً - أَي : تَصَدِّقاً بِأَنَّهَا حَقٌّ وَطَاعَةً - وَاحْتِسَاباً - أَي : طُلُباً لِرِضَا اللَّهِ وَثَوَابِهِ ، لَا لِلرِّيَاءِ وَنَحْوِهِ . . . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » وَقِيَِسَ بِهَا يَوْمُهَا .

وَمِنْ عِلَامَاتِهَا : عَدَمُ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ فِيهَا ، وَأَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ صَبِيحَتَهَا بِيَضَاءٍ بِلَا كَثْرَةِ شُعَاعٍ ؛ لَخَبَرِ مُسْلِمٍ بِذَلِكَ .

وَحِكْمَةُ ذَلِكَ كَثْرَةُ صُعُودِ الْمَلَائِكَةِ وَنَزُولِهَا فِيهَا ، فَسَتَرَتْ بِأَجْنَحَيْهَا وَأَجْسَادِهَا اللَّطِيفَةِ ضَوْءَ الشَّمْسِ وَشُعَاعَهَا ، وَلَا يَنَالُ كَمَالَ فَضْلِهَا إِلَّا مَنْ أُطْلِعَ عَلَيْهَا .

(وَيَحْرُمُ الْوِصَالَ فِي الصَّوْمِ) الْفَرَضُ وَالنَّفْلُ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي « الصَّحِيحَيْنِ » وَهُوَ : صَوْمُ يَوْمَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَنَاوَلَ بَيْنَهُمَا فِي اللَّيْلِ مُفْطَرّاً ، وَعَلَّةَ ذَلِكَ الضَّعْفُ ، مَعَ كَوْنِ ذَلِكَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَفُطِمَ النَّاسُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَعْفٌ .

وَمِنْ ثَمٍّ : لَوْ أَكَلَ نَاسِياً كَثِيراً قَبْلَ الْغُرُوبِ . . حُرِّمَ عَلَيْهِ الْوِصَالُ مَعَ انْتِفَاءِ الضَّعْفِ ، وَلَوْ تَرَكَ غَيْرَ الصَّائِمِ الْأَكْلَ أَيَّاماً وَلَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ . . لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ .

وَيَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ أَفْسَدَ صَوْمَ رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ وَلَوْ فِي دُبُرٍ وَبَهِيمَةٍ ، لَا عَلَى الْمَرْأَةِ ،

(فَضَائِلُ)

في الجماع في رمضان وما يجب به

(وَيَجِبُ) التَّعْزِيرُ و (الْكَفَّارَةُ) آتِيَةٌ (عَلَى مَنْ أَفْسَدَ) عَلَى نَفْسِهِ (صَوْمَ) يَوْمٍ مِنْ (رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ) الَّذِي يَأْتُمُّ بِهِ مِنْ حَيْثُ الصَّوْمُ (وَلَوْ) كَانَ الْجَمَاعُ (فِي دُبُرٍ) مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ ، (وَ) فِي فَرْجٍ أَوْ دُبُرٍ (بِبَهِيمَةٍ) لِمَا صَحَّ مِنْ أَمْرِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِالْإِعْتِقَاقِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . . فصيَّامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ . . فإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا .

وكالْإِسْفَادِ مَنَعُ الْإِنْعِقَادِ كاستدامةِ مُجَامَعٍ أَصْبَحَ . . فتَلْزُمُهُ الْكَفَّارَةُ أَيْضًا ، وسيأتي ما خَرَجَ بِهِ .
وإنَّمَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ هُنَا عَلَى الْوَاطِئِ (لَا عَلَى الْمَرْأَةِ) الْمَوْطُوءَةِ^(١) ، وَلَا عَلَى الرَّجُلِ الْمَوْطُوءِ .
- وَإِنْ فَسَدَ صَوْمُهُمَا بِالْجَمَاعِ - بَأَنْ يُوَلَّجَ فِيهِمَا مَعَ نَحْوِ نَوْمٍ ثُمَّ يَسْتَدِيمَانِ ذَلِكَ بَعْدَ الْأَسْتِيقَاطِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا فِي الْخَبَرِ إِلَّا الرَّجُلُ الْمُوَاقِعُ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ^(٢) ، وَلَئِنَّهَا غُرْمٌ مَالٍ يَتَعَلَّقُ بِالْجَمَاعِ ،

(١) في هامش (ب) : (ولا على من فسد صومه بجماع غير تام ، وهو المرأة ؛ لأنها تفطر بدخول رأس الذكر قبل تمام الحشفة ، كذا قيد بالتمام احترازاً عن هذه ، لكنه يؤهم أنها لو جمعت وهي نائمة ، أو مكرهة ، أو ناسية ثم زال نحو النوم بعد تمام دخول الحشفة وأدامته اختياراً . أنه يلزمها كفارة ؛ لأن صومها فسد بجماع تام ، لكن المنقول خلافه ؛ لنقض صومها بتعرضه كثيراً للفساد بنحو الحيض ، فلم يقو على إيجاب كفارة ، وحيث فلا حاجة لهذا القيد ، ومن ثم حذفناه هنا وإن ذكرناه في « الروضة » و « أصلها » نعم ؛ قد يحتاج إليه بالنسبة للموطوء في دبره ، فإن الذي يظهر أنه لو أولج فيه نائماً . لزمته الكفارة ؛ لصدق الضابط به - كما أشار إليه الأذرعى - وإن قيل : فيه بحث ؛ إذ قضية تعليلهم بنقض صوم المرأة أن الرجل ليس مثلها في ذلك ، فقول ابن الرفعة : إنه مثلها . يحمل على أنه مثلها في بطلان صومهما قبل مجاوزة الحشفة إذا كانا عالمين مختارين . « تحفة » [٤٤٨-٤٤٧/٣] . وفي هامشها أيضاً : (وفي قول : عليها كفارة أخرى قياساً على الرجل لتساويهما في السبب والإثم كحد الزنا ، وهذا في غير المتحيرة ، أما هي : فلا كفارة عليها على هذا القول في الأصح ، ومحل هذا القول : إذا وطئت المرأة في قبلها ؛ فإن وطئت في دبرها . فلا كفارة عليها ، ثم محل الخلاف فيما إذا كانت المرأة صائمة ومكنته طائعةً عالمةً ، فإن كانت فاطرةً بحيض أو غيره ، أو لم يبطل صومها لكونها نائمة مثلاً . فلا كفارة عليها [قطعاً] . خطيب [٦٤٩/١] .

(٢) في هامش (ب) : (والكفارة على الزوج [عنه] ؛ أي : دونها ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لم يأمر بها زوجة =

وَلَا عَلَى مَنْ جَامَعَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا ، وَلَا عَلَى مَنْ أَفْسَدَ صَوْمَ غَيْرِ رَمَضَانَ ، وَلَا عَلَى مَنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ ، وَلَا عَلَى الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ وَإِنْ زَنِيَا ، وَلَا عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَيْلٌ فَتَبَيَّنَ نَهَارًا ؛

فيختصُّ بالرجل الواطئ كالمهر .

(وَلَا) تجبُ الكفارة (عَلَى مَنْ) أي : واطئ لم يفسد صومه ؛ كأن (جَامَعَ نَاسِيًا) أو جاهلاً وقرب إسلامه ، أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء ، (أَوْ مُكْرَهًا) لعذرهم .

(وَلَا عَلَى مَنْ أَفْسَدَ صَوْمَ) غيره ؛ كأن أفسد مريض ، أو مسافر صوم امرأة ؛ لأنها لو أفسدت صوم نفسها بالجماع . . لم تلزمها كفارة ، فأولى ألا يلزم غيرها إذا أفسده .

ولا على مَنْ أَفْسَدَ بِجَمَاعِهِ صَوْمَ (غَيْرِ رَمَضَانَ) كالقضاء والنذر ؛ لورود النص في رمضان ، وهو مختص بفضائل لا يشركه فيها غيره .

(وَلَا عَلَى مَنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ) كاستمناء - وإن جامع بعده - لورود النص في الجماع وهو أغلظ من غيره .

(وَلَا عَلَى) مَنْ لَمْ يَأْتِ بِجَمَاعِهِ نَحْوِ (الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ) إذا جامعاً بنية الترخيص ؛ لعدم تعديه .

ولا على مَنْ أَتَمَّ بِهِ ، لكن لا مِنْ حَيْثُ الصَّوْمُ ؛ كمرريض ومسافر وإن جامعاً حليلتهما مِنْ غير نية الترخيص ، (وَ) كذا (إِنْ زَنِيَا) . . فإنَّهُمَا وَإِنْ أَتَمَّا لَكِنْ لَا لِأَجْلِ الصَّوْمِ وَحْدَهُ ؛ بل لِأَجْلِهِ مَعَ عدم نية الترخيص في الأولى ، ولأجل الزنا في الثانية ؛ ولأنَّ الإفطار مباح ، فيصير شبهة في درء الكفارة .

(وَ) عُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنْفَا أَنَّهَا (لَا) تجبُ (عَلَى) غير آثم ، وَمِنْ مُثْلِهِ غير ما مرَّ بِهِ : (مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ) أي : الزمن الذي جامع فيه (لَيْلٌ فَتَبَيَّنَ نَهَارًا) بأن غلطَ فظنَّ بقاء الليل أو دخوله ، وكذا لو شك في بقاءه أو دخوله فجامع ، ثمَّ بَانَ أَنَّهُ جامع نهاراً ؛ لِأَنَّ الكفارة تسقط بالشبهة وإن لم يجز له الإفطار بذلك .

= [المجامع [أهلته] مع مشاركتها له في السبب ، لأنه جاء في رواية : « هلك وأهلك » ، ولو وجبت عليها]
 لبيته كما في الرجل . « عجالة » [٥٤٦/٢] .

وَهِيَ : عَتَقَ رَقَبَةَ مُؤْمِنَةٍ ، سَلِمَةَ مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تُخْلُ بِالْعَمَلِ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ . . صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ،

ولا تلزم أيضاً مَنْ أَكَلَ نَاسِياً فَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ فَجَامَعَ ؛ لِأَنَّهُ جَامِعٌ مُعْتَقِدٌ أَنَّهُ غَيْرُ صَائِمٍ ، لَكِنَّهُ يُفْطِرُ بِالْجَمَاعِ .

وَمَنْ رَأَى هَلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ فَرَدَّتْ شَهَادَتُهُ . . لَزِمَهُ صَوْمُهُ ، فَإِنْ جَامَعَ . . لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ .
(وَهِيَ) أَيِ : الْكَفَّارَةُ هُنَا كَهَيِّ فِي الظَّهَارِ ، فَيَأْتِي فِيهَا هُنَا جَمِيعُ مَا قَالُوهُ ثُمَّ ، وَمِنْ ذَلِكَ : أَنَّهُ يَجِبُ (عَتَقَ رَقَبَةً) كَامِلَةَ الرُّقْقِ عِتْقاً خَالِياً عَنْ شَائِئَةٍ عِوَضٍ (مُؤْمِنَةٍ ، سَلِمَةَ مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تُخْلُ بِالْعَمَلِ) وَالْكَسْبِ إِخْلَالاً بَيِّناً وَإِنْ لَمْ تَسَلِّمْ عَمَّا يُثْبِتُ الرَّدَّ فِي الْبَيْعِ وَيَمْنَعُ الْأَجْزَاءَ فِي غُرَّةِ الْجَنِينِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ عَتَقِ الرَّقِيقِ تَكْمِيلُ حَالِهِ ؛ لِيَتَفَرَّغَ لَوْطَائِفِ الْأَحْرَارِ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَغَيْرِهَا ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِقُدْرَتِهِ عَلَى الْقِيَامِ بِكَفَايَتِهِ ، فَيُجْزَى مُقْطُوعُ أَصَابِعِ الرُّجْلَيْنِ ، وَمُقْطُوعُ الْخَنْصِرِ أَوْ الْبَنْصِرِ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ ، وَأَنَامِلُهَا الْعُلْيَا مِنْ غَيْرِ الْإِبْهَامِ ، وَأَعْرَجُ يُنَابِعُ الْمَشْيَ ، وَأَعُورٌ لَمْ يَضَعْفُ بَصَرُ سَلِيمَتِهِ ضَعْفًا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ إِضْرَاراً بَيِّناً ، وَمُقْطُوعُ الْأُذُنَيْنِ وَالْأَنْفِ ، وَأَعُوجُ الْكَوْعِ ، وَأَجْذَمُ ، وَمَمْسُوحٌ ، وَمَفْقُودُ الْأَسْنَانِ ، وَمَنْ لَا يُحَسِّنُ صَنْعَةً .

ولا يُجْزَى زَمَنٌ وَلَا مَجْنُونٌ وَمَرِيضٌ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، وَمُقْطُوعُ الْخَنْصِرِ وَالْبَنْصِرِ ، أَوْ الْإِبْهَامِ أَوْ السَّبَّابَةِ أَوْ الْوَسْطَى ، أَوْ أَنْمَلَةٌ مِنَ الْإِبْهَامِ أَوْ أَنْمَلَتَيْنِ مِنَ الْوَسْطَى ، أَوْ السَّبَّابَةِ . وَالشَّلْلُ كَالْقَطْعِ .
(فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) رَقَبَةً كَامِلَةً ؛ بَأَنَ يَعْسَرَ عَلَيْهِ تَحْصِيلُهَا وَقْتَ الْأَدَاءِ ^(١) - لَا الْوَجُوبِ - لِكُونِهِ يَحْتَاجُهَا أَوْ ثَمَنَهَا لخدمَةٍ تَلِيقُ بِهِ ، أَوْ كِفَايَتُهُ ، أَوْ كِفَايَةُ مُمَوَّنِهِ سَنَةً ؛ مَطْعِماً وَمَلْبِساً وَمَسْكناً وَغَيْرَهَا . . . صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ) وَهُمَا هَلَالَيَانِ ؛ فَإِنْ أَنْكَسَرَ الْأَوَّلُ . . تَمَمَ ثَلَاثَيْنِ مِنَ الثَّلَاثِ ، فَإِنْ أَفْسَدَ يَوْماً - وَلَوْ أَلْيَوْمَ الْأَخِيرَ ، وَلَوْ بَعْدَ كَسْفٍ وَمَرَضٍ ، وَإِرْضَاعٍ وَنَسْيَانٍ نِيَّةً - . . اسْتَأْنَفَ الشَّهْرَيْنِ .
نَعَمْ ؛ لَا يَضُرُّ الْفِطْرُ بِحَيْضٍ وَنَفَاسٍ ، وَجَنُونٍ وَإِغْمَاءٍ مُسْتَعْرِقٍ ؛ لِأَنَّ كَلَامَ مِنْهَا يُنَافِي الصَّوْمَ مَعَ كُونِهِ أَضْطَرَارِيّاً .

(١) فِي هَامِش (ب) : (لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَهَا بَدَلٌ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا ، فَاعْتَبِرَ حَالُ أَدَائِهَا ؛ كَالْوَضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ [وَالْقِيَامِ] وَالْعُقُودِ فِي الصَّلَاةِ ، وَقِيلَ : بِوَقْتِ الْوَجُوبِ ، وَجَرَى عَلَيْهِ صَاحِبُ «التَّنْبِيهِ» ، وَنَبِّهْتُ عَلَى ضَعْفِهِ فِي «شَرْحِهِ» ، وَقِيلَ : بِأَيِّ وَقْتٍ كَانَ مِنْ وَقْتِي الْوَجُوبِ وَالْأَدَاءِ . «خَطِيبٌ» (٣/٤٧٧) .

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ . . أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا كُلَّ وَاحِدٍ مِدًّا . وَتَسْقُطُ الْكَفَّارَةُ بِطُرُوقِ الْجُنُونِ
وَالْمَوْتِ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، لَا بِالْمَرَضِ وَالسَّفَرِ ، وَلَا بِالْإِعْسَارِ ، وَلِكُلِّ يَوْمٍ يُفْسِدُهُ
كَفَّارَةٌ

(فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ) عَلَى صَوْمِهَا ؛ بَأَنْ عَسَرَ عَلَيْهِ - هُوَ أَوْ تَتَابَعَهُ - لِنَحْوِ هَرَمٍ ، أَوْ مَرَضٍ يَدُومٍ
شَهْرَيْنِ غَالِبًا ، أَوْ لَخَوْفِ زِيَادَةِ مَرَضِهِ ، أَوْ لِنَحْوِ شِدَّةِ شَهْوَتِهِ لِلْوَطْءِ (. . أَطْعَمَ) أَي : مَلَكَ (سِتِّينَ
مِسْكِينًا) أَوْ فَقِيرًا مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ ، (كُلَّ وَاحِدٍ) مِنْهُمْ (مِدًّا) مِمَّا يُجْزَى فِي الْفِطْرِ ، وَسَبَقَ فِيهَا
بَيَانُ الْمِدِّ .

وَيَجُوزُ أَنْ يُمْلَكَهُمْ ذَلِكَ كُلُّهُ مَشَاعًا ، وَأَنْ يَقُولَ : خَذُوهُ ، وَيُنَوِي بِهِ الْكَفَّارَةَ .

فَإِنْ صَرَفَ السَّتِّينَ إِلَى مِئَةٍ وَعَشْرِينَ بِالسَّوِيَّةِ . . حُسِبَ لَهُ ثَلَاثُونَ مِدًّا ، فَيَصْرَفُ ثَلَاثِينَ أُخْرَى إِلَى
سِتِّينَ مِنْهُمْ ، وَيَسْتَرُدُّ أَلْبَاقِي مَنْ أَلْبَاقِينَ إِنْ كَانَ ذَكَرَ لَهُمْ أَنَّهَا كَفَّارَةٌ ، وَإِلَّا . . فَلَا .

وَيَجُوزُ أَنْ يَصْرَفَ لِمَسْكِينٍ مُدَّيْنِ مِنْ كَفَّارَتَيْنِ ، وَأَنْ يُعْطِيَ رَجُلًا مِدًّا وَيَشْتَرِيَهُ مِنْهُ ثُمَّ يَصْرَفَهُ لِآخَرَ
وَيَشْتَرِيَهُ مِنْهُ ، وَهَكَذَا إِلَى السَّتِّينَ ، لَكِنَّهُ يُكْرَهُ لِشِبْهِهِ بِالْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ .

(وَتَسْقُطُ الْكَفَّارَةُ) هُنَا (بِطُرُوقِ الْجُنُونِ وَالْمَوْتِ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ) الَّذِي جَامَعَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ بَانَ بِطُرُوقِ
ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي صَوْمٍ ؛ لِمَنَافَاتِهِ لَهُ (لَا بِالْمَرَضِ وَالسَّفَرِ) وَالْإِعْمَاءِ وَالرَّدَّةِ إِذَا طَرَأَ أَحَدُهَا بَعْدَ
الْجَمَاعِ . . فَإِنَّ طُرُوقَهُ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الْكَفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ وَالسَّفَرَ لَا يُنَافِيَانِ الصَّوْمَ ، فَيَتَحَقَّقُ هُنَاكَ
حَرَمَتُهُ ، وَلِأَنَّ طُرُوقَ الرَّدَّةِ لَا يَبِيحُ الْفِطْرَ ، فَلَا يُؤْتَرُ فِيمَا وَجَبَ مِنَ الْكَفَّارَةِ .

(وَلَا بِالْإِعْسَارِ) بَلْ إِذَا عَجَزَ الْمَجَامِعُ عَنِ الْخِصَالِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ . . اسْتَقَرَّتِ الْكَفَّارَةُ فِي
ذِمَّتِهِ ، فَإِذَا قَدَرَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى خِصْلَةٍ مِنْهَا . . فَعَلَهَا ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصْرَفَ شَيْئًا مِنْهَا إِلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ
نَفَقَتُهُ ؛ كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ وَكَالزَّكَاةِ .

نَعَمْ ؛ لِغَيْرِ الْمُكْفِّرِ التَّطَوُّعُ بِالتَّكْفِيرِ عَنْهُ بِإِذْنِهِ ، وَلَهُ حِينَئِذٍ صَرْفُهَا لَهُ وَلِأَهْلِهِ ؛ لِأَنَّ الصَّارِفَ لَهَا
غَيْرَ الْمَجَامِعِ .

(وَلِكُلِّ يَوْمٍ يُفْسِدُهُ) مِنْ رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ السَّابِقِ (كَفَّارَةٌ) وَلَا يَتَدَاخَلُ ، سِوَاءَ أَكْفَرٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ
قَبْلَ إِفْسَادِ مَا بَعْدَهُ أَمْ لَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا لَا أَرْتِبَاطَ لَهَا بِمَا بَعْدَهَا ، بِدَلِيلِ تَخَلُّلِ
مُنَافِي الصَّوْمِ مِنْ نَحْوِ أَكْلِ وَجَمَاعٍ فِي اللَّيَالِي بَيْنَ الْأَيَّامِ .

فَضْلُهُ

وَيَجِبُ مُدٌّ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ ، وَيُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ لِكُلِّ يَوْمٍ ، يُخْرَجُ مِنْ تَرْكَةِ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ وَتَمَكَّنَ مِنَ الْقَضَاءِ ، أَوْ تَعَدَّى بِفِطْرِهِ ، أَوْ يَصُومُ عَنْهُ قَرِيبُهُ ، أَوْ مَنْ أَذِنَ لَهُ الْوَارِثُ أَوْ أَلْمَيْتُ

(فَضْلُهُ)

في الفدية الواجبة بدلا عن الصَّوْمِ وفيمن تجب عليه

(وَيَجِبُ) مع أَلْقَضَاءِ الْفِدْيَةِ بثلاث طُرُقٍ ، وهي (مُدٌّ) وَجَنَسُهُ جِنْسُ الْفِطْرَةِ جِنْساً وَنَوْعاً وَصِفَةً ، فيجب (مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ) في غَالِبِ السَّنَةِ ، (وَيُصْرَفُ إِلَى) واحدٍ مِنْ (الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ^(١)) دونَ غيرهما مِنْ مستحقِّي الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْكِينَ ذُكِرَ فِي آيَةِ الْآتِيَةِ ، وَالْفَقِيرُ أَسْوَأُ حَالاً مِنْهُ ، وَلَا يَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ^(٢) .

وَيَجُوزُ إعطاءُ واحدٍ مُدَّيْنِ وثلاثَةٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُدٍّ كَفَّارَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ ، وبِهِ فارقٌ ما مرَّ في كَفَّارَةِ الْجَمَاعِ ، وَيَمْتَنَعُ إعطاؤه دونَ مُدٍّ وحده أو مع مدٍّ كاملٍ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عن صومِ يومٍ وهو لَا يَتَبَعَضُ .
ويجبُ الْمُدُّ (لِكُلِّ يَوْمٍ) لِمَا مرَّ : مِنْ أَنَّ كُلَّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ .

الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ : فَوَاتِ نَفْسِ الصَّوْمِ ؛ فحينئذٍ (يُخْرَجُ) مُدٌّ لِكُلِّ يَوْمٍ (مِنْ تَرْكَةِ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ) كَنَذَرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ (وَ) قد (تَمَكَّنَ مِنَ الْقَضَاءِ) وَلَمْ يَقْضِ ، (أَوْ تَعَدَّى بِفِطْرِهِ) وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ .

(أَوْ يَصُومُ عَنْهُ قَرِيبُهُ) وَإِنْ لَمْ يُوصِهِ بِذَلِكَ ، سواءً أَلْعَاصِبُ ، أَوَالِوَارِثُ ، وَوَلِيُّ الْمَالِ ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ سَائِرِ الْأَقَارِبِ .

(أَوْ) يَصُومُ عَنْهُ (مَنْ أَذِنَ لَهُ) الْقَرِيبُ الْمَذْكُورُ ، سواءً (أَلْوَارِثُ) وَغَيْرُهُ .

(أَوْ) مَنْ أَذِنَ لَهُ (أَلْمَيْتُ) في أَنْ يَصُومَ عَنْهُ بِأَجْرَةٍ أَوْ دُونِهَا ؛ وَذَلِكَ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ كَخَبَرِ « الصَّحَّاحِينَ » : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ . . صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ » ، وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَذِنَ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَصُومَ عَنْ أُمِّهَا صَوْمَ نَذَرٍ مَاتَتْ وَهُوَ عَلَيْهَا) .

(١) في (ب) : (أَوِ الْمَسَاكِينِ) .

(٢) في هامش (ب) : (بَلْ يَسَنُ) .

وَيَجِبُ الْإِمْدُ أَيْضاً عَلَى مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ لِهَرَمٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، وَعَلَى الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعَةِ إِذَا أَفْطَرَتَا خَوْفاً عَلَى الْوَلَدِ

وَلَوْ صَامَ عَمَّنْ عَلَيْهِ رَمَضَانٌ مَثَلًا ثَلَاثُونَ قَرِيبًا أَوْ أَجْنَبِيًّا بِالْإِذْنِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ . . أَجْزَأُ .

وَالْإِطْعَامُ أَوْلَى مِنَ الصَّوْمِ ؛ لِلْخِلَافِ فِيهِ دُونَ الْإِطْعَامِ .

وَخَرَجَ بِـ (الْقَرِيبُ وَمَأْدُونُهُ) : الْأَجْنَبِيُّ الَّذِي لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْقَرِيبُ وَلَا أَلْمِيتُ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ الصَّوْمُ .

وَفَارَقَ نَظِيرَهُ مِنَ الْحَجِّ بِأَنْ لَهُ بَدَلًا - وَهُوَ الْإِطْعَامُ - وَالْحَجُّ لَا بَدَلَ لَهُ .

وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ اعْتِكَافٌ . . فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا فِدْيَةَ ، وَلَا يَصِحُّ الصَّوْمُ عَنْ حَيٍّ وَلَوْ نَحَوَ هَرِمٍ اتِّفَاقًا .

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : (تَمَكَّنَ) : مَا إِذَا مَاتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ ؛ بِأَنْ مَاتَ عَقَبَ مُوجِبِ الْقِضَاءِ أَوْ النَّذْرِ أَوْ الْكُفَّارَةِ ، أَوْ أَسْتَمَرَّ بِهِ الْعَذْرُ - كَالسَّفَرِ أَوْ الْمَرَضِ - إِلَى مَوْتِهِ . . فَإِنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَا زَكَاةَ عَلَى مَنْ تَلَفَ مَالُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَدَاءِ .

(وَيَجِبُ الْإِمْدُ) لِكُلِّ يَوْمٍ (أَيْضاً عَلَى مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ) الْوَاجِبِ ، سِوَاهُ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ ؛ بِأَنْ عَجَزَ عَنْهُ (لِهَرَمٍ) أَوْ زَمَانَةٍ (أَوْ) لِحَقَّتْهُ بِهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لِأَجْلِ (مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ) قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ أَي : لَا يُطِيقُونَهُ ، أَوْ : يُطِيقُونَهُ حَالَ الشَّبَابِ ثُمَّ يَعْجِزُونَ عَنْهُ ، أَوْ : يُطِيقُونَهُ بَعْدَ الْكِبَرِ ؛ أَي : يُكَلِّفُونَهُ فَلَا يُطِيقُونَهُ ؛ بِنَاءً عَلَى خِلَافِ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِنْ عَدَمِ نَسْخِ الْآيَةِ .

وَالْفِدْيَةُ هُنَا وَاجِبَةٌ أَبْتَدَاءً لَا بَدَلًا عَنِ الصَّوْمِ ، فَلَوْ أُخِّرَتْ عَنِ السَّنَةِ الْأُولَى . . لَمْ يَلْزِمُهُ لِلتَّأْخِيرِ شَيْءٌ ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْهَا . . لَمْ تَثْبُتْ فِي ذِمَّتِهِ ، عَلَى مَا بَحَثَهُ النَّوَوِيُّ .

الطَّرِيقُ الثَّانِي : فَوَاتُ فَضِيلَةِ الْوَقْتِ (وَ) مِنْ ثُمَّ : وَجِبَتْ الْفِدْيَةُ أَيْضاً (عَلَى) الْحَرَّةِ وَالْفَنَةِ بَعْدَ الْعَتَقِ (الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعَةِ) غَيْرِ الْمَتَحِيرَةِ وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَأْجَرَةً أَوْ مَتَطَوِّعَةً ، أَوْ كَانَتْ مَرِيضَتَيْنِ أَوْ مُسَافِرَتَيْنِ (إِذَا أَفْطَرَتَا خَوْفاً عَلَى الْوَلَدِ) فَقَطْ وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْمَرَضِ ؛ لِلآيَةِ الْأَسْبَقَةِ ، فَإِنَّهَا عَلَى الْقَوْلِ بِنَسْخِهَا بَاقِيَةٌ بَلَا نَسْخٍ فِي حَقِّهِمَا ، كَمَا قَالَهُ أَبُو عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(١) .

(١) فِي هَامِش (ب) : (لَمَّا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ ﴾ =

مَعَ الْقَضَاءِ ، وَعَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِإِنْقَاذِ حَيَوَانٍ مُشْرِفٍ عَلَى الْهَلَاكِ ،

أَمَّا الْمَتْحِيرَةُ . . فلا فدية عليها ؛ لِلسَّكِّ ، هذا إِنْ أَفْطَرْتُ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْماً فَأَقِلَّ ، وَإِلَّا . . لَزِمَتْهَا الْفَدْيَةُ لِمَا زَادَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَمَلُ فَسَادُهُ بِسَبَبِ الْحَيْضِ .

وَالْفَطْرُ فِيمَا ذُكِرَ جَائِزٌ ، بَلْ وَاجِبٌ إِنْ خِيفَ تَضَرُّرُ الْوَلَدِ ، لَكِنْ مُحَلَّةٌ فِي الْمُسْتَأْجَرَةِ وَالْمَتَطَوِّعَةِ إِذَا لَمْ تَوْجَدْ مَرْضَعَةً مَفْطُورَةً أَوْ صَائِمَةً .

وَلَا تَتَعَدَّدُ الْفَدْيَةُ بِتَعَدُّدِ الْأَوْلَادِ - بِخِلَافِ الْعَقِيقَةِ - لِأَنَّهَا فِدَاءٌ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ .

وَلَوْ أَفْطَرْتَ الْمَرِيضَةَ أَوْ الْمَسَافِرَةَ بِنِيَّةِ التَّرَخُّصِ . . لَمْ يَلْزِمُهُمَا فَدْيَةٌ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدَا ذَلِكَ ، وَلَا الْخَوْفَ عَلَى الْوَلَدِ أَوْ قَصْدَا الْأَمْرَيْنِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : (عَلَى الْوَلَدِ) : مَا لَوْ خَافْنَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا وَلَوْ مَعَ وَلَدِيهِمَا . . فَإِنَّهُ لَا فَدْيَةَ عَلَيْهِمَا حَيْثُ ذَكَرَ الْمَرَضِ الْمَرْجُوَّ الْبَرَّ .

وَلَا تَلْزِمُهُمَا الْفَدْيَةُ وَحْدَهَا ؛ بَلْ (مَعَ الْقَضَاءِ) .

(وَ) تَجِبُ الْفَدْيَةُ وَالْقَضَاءُ أَيْضاً (عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِإِنْقَاذِ حَيَوَانٍ مُشْرِفٍ عَلَى الْهَلَاكِ) أَوْ عَلَى إِتْلَافِ عَضْوِهِ ، أَوْ مَنْفَعَتِهِ بِغَرَقٍ أَوْ صَائِلٍ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَتَوَقَّفَ الْإِنْقَاذُ عَلَى الْفَطْرِ فَأَفْطَرَ - وَلَمْ تَكُنْ أَمْرَةً مَتْحِيرَةً ، وَلَا نَحْوَ مَسَافِرٍ بِتَفْصِيلِهِ السَّابِقِ - لِأَنَّهُ فَطَرَ ارْتَفَقَ بِهِ شَخْصَانِ وَإِنْ وَجِبَ .

وَخَرَجَ بِ(الْحَيَوَانِ) : أَلْمَالُ ، فَلَا تَلْزِمُ الْفَدْيَةُ فِيهِ ؛ أَخْذاً مِنْ كَلَامِ الْقَفَالِ ، لِكُنْهَ فَرَضُهُ فِي

= يُطِيقُونَ فَدْيَةً : أَنَّهُ نَسَخَ حُكْمَهُ إِلَّا فِي حَقِّهِمَا حَيْثُ ذَكَرَ ، وَالنَّاسِخُ [لَهُ] : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ، وَالْقَوْلُ بِنَسْخِهِ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ مُحْكَمٌ غَيْرُ مَنْسُوخٍ بِتَأْوِيلِهِ بِمَا مَرَّ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ ، وَبَسْتَنَى الْمَتْحِيرَةَ فَلَا فَدْيَةَ عَلَيْهَا لِلشَّكِّ فِي أَنَّهَا حَائِضٌ أَوْ لَا ، ذَكَرَهَا فِي أَوَّلِ زِيَادَةِ « الرُّوْضَةِ » وَ« الْمَجْمُوعِ » فِي بَابِ الْحَيْضِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا إِذَا أَفْطَرْتُ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْماً فَأَقِلَّ ، فَإِنْ زَادَتْ عَلَيْهَا . . وَجِبَتْ الْفَدْيَةُ عَنْ الزَّائِدِ ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ ، نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْبَهْجَةِ » ، وَأَسْقَطَهُ مِنْ « شَرْحِ الرُّوْضِ » ، وَظَاهِرٌ - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا - أَنَّ مَحَلَّ مَا ذَكَرَ فِي الْمُسْتَأْجَرَةِ وَالْمَتَطَوِّعَةِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ [مَرْضَعَةً] مَفْطُورَةً أَوْ صَائِمَةً لَمْ يَضُرَّهَا الْإِرْضَاعُ . فَإِنْ قِيلَ : إِذَا خَافْنَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا مَعَ وَلَدِيهِمَا . . فَهُوَ فَطَرَ ارْتَفَقَ بِهِ شَخْصَانِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي الْفَدْيَةَ قِيَاساً عَلَى مَا سَيَأْتِي . أَجِيبُ : بِأَنَّ الْآيَةَ وَرَدَتْ فِي عَدَمِ الْفَدْيَةِ فِيمَا إِذَا أَفْطَرْنَا خَوْفاً عَلَى أَنْفُسِهِمَا ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَوْفُ مَعَ غَيْرِهِمَا أَوْ لَا ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا ﴾ إِلَى آخِرِهَا . « خُطْبِ » رَحِمَهُ اللَّهُ [١/ ٦٤٤] .

وَعَلَى مَنْ آخَرَ الْقَضَاءِ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ بغير عُذْرٍ .

فَضَائِلُ

صَوْمُ التَّطَوُّعِ سُنَّةٌ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ : مَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ؛ وَهُوَ : صَوْمُ عَرَفَةَ

مَالِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ ارْتَفَقَ بِهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ .

الطَّرِيقُ الثَّلَاثُ : تَأْخِيرُ الْقَضَاءِ (وَ) حِينَئِذٍ فَتَجِبُ الْفَدْيَةُ لِكُلِّ يَوْمٍ (عَلَى مَنْ آخَرَ الْقَضَاءِ) أَيِ : قَضَاءِ رَمَضَانَ أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ ، سِوَاءِ أَفَاتِهِ بَعْدَ أَمِّ بَغِيرِ عُذْرٍ (إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ بغير عُذْرٍ) بِأَنْ أَمَكْنَهُ الْقَضَاءُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ لَخُلُوهُ عَنْ نَحْوِ سَفَرٍ وَمَرَضٍ قَدَرٍ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْقَضَاءِ ؛ لَخَيْرِهِ فِيهِ ضَعِيفٌ ، لَكِنَّهُ يَعْصِدُهُ إِفْتَاءُ سُنَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِهِ ، وَلَا مَخَالَفَ لَهُمْ ؛ وَلِتَعْدِيهِ بِحَرَمَةِ التَّأْخِيرِ حِينَئِذٍ .
أَمَّا إِذَا أَخَّرَهُ بَعْدَ : كَأَنِ اسْتَمَرَّ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا ، أَوْ أَمْرَأَةً حَامِلًا أَوْ مَرَضْعًا إِلَى قَابِلٍ ، أَوْ آخَرَ ذَلِكَ جَهْلًا أَوْ نِسْيَانًا أَوْ إِكْرَاهًا . . فلا شَيْءَ عَلَيْهِ بِالتَّأْخِيرِ مَا دَامَ الْعُذْرُ بَاقِيًا وَإِنْ اسْتَمَرَّ سَنِينَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْأَدَاءِ بِالْعُذْرِ فِي الْقَضَاءِ بِهِ أَوَّلَى .

وَتَتَكَرَّرُ الْفَدْيَةُ بِتَكَرُّرِ الْأَعْوَامِ ، فَيَجِبُ لِكُلِّ سَنَةٍ مُدٌّ ؛ لِأَنَّ الْحَقُوقَ الْمَالِيَّةَ لَا تَتَدَاخَلُ .

(فَضَائِلُ)

فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ

(صَوْمُ التَّطَوُّعِ سُنَّةٌ) لَخَبَرِ « الصَّحِيحِينَ » : « مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ . . بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » .

(وَهُوَ) يَعْنِي : الْمَتَأَكَّدُ مِنْهُ (ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ) :

[الْقِسْمُ] الْأَوَّلُ : (مَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ، وَهُوَ صَوْمُ) يَوْمِ (عَرَفَةَ) وَهُوَ تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ^(١) ؛ لَخَبَرِ « مُسْلِمٍ » : « صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (لَخَبَرِ مُسْلِمٍ : « مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ [عَبْدًا] مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ » ، وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » . . فَمَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِقَرِينَةٍ مَا ذَكَرَ ، قَالَ الْإِمَامُ : وَالْمَكْفَرُ الصَّغَائِرُ دُونَ الْكِبَائِرِ ، قَالَ صَاحِبُ « الذَّخَائِرِ » : وَهَذَا مِنْهُ تَحَكُّمٌ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَالْحَدِيثُ عَامٌ ، وَفَضَّلَ اللَّهُ وَاسِعٌ لَا يُحْجَرُ ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا . . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » : هَذَا قَوْلٌ عَامٌ يُرْجَى أَنْ يَغْفَرَ لَهُ جَمِيعَ ذُنُوبِهِ صَغِيرَهَا =

لِغَيْرِ الْحَاجِّ وَالْمُسَافِرِ ، وَعَشْرٍ ذِي الْحِجَّةِ ، وَعَاشُورَاءَ وَتَاشُوعَاءَ وَالْحَادِي عَشَرَ مِنَ الْمُحَرَّمِ ، وَسِتٌّ مِنْ شَوَّالٍ ، وَيُسَنُّ تَوَالِيهَا وَاتِّصَالُهَا بِالْعِيدِ

بَعْدَهُ « قَالَ الْإِمَامُ^(١) : وَالْمَكْفَرُ الصَّغَائِرُ - أَي : مَا عَدَا حَقُوقَ الْأَدَمِيِّينَ - فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ذَنْبٌ . . زَيْدٌ فِي حَسَنَاتِهِ .

وإنما يُسَنُّ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ (لِغَيْرِ الْحَاجِّ وَالْمُسَافِرِ) وَالْمَرِيضِ ؛ بَأَنْ يَكُونَ قَوِيًّا مُقِيمًا .
أَمَّا الْحَاجُّ . . فَلَا يُسَنُّ لَهُ صَوْمُهُ ، بَلْ يُسَنُّ لَهُ فَطْرُهُ وَإِنْ كَانَ قَوِيًّا ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَلِيَقْوَى عَلَى الدُّعَاءِ ، وَمِنْ ثَمَّ : يُسَنُّ صَوْمُهُ لِحَاجٍّ لَمْ يَصِلْ عَرَفَةَ إِلَّا لَيْلًا .
وَأَمَّا الْمُسَافِرُ وَالْمَرِيضُ . . فَيُسَنُّ لَهُمَا فَطْرُهُ مُطْلَقًا .

ويَوْمُ عَرَفَةَ أَفْضَلُ الْأَيَّامِ ، وَيُسَنُّ أَنْ يَصُومَ مَعَهُ الثَّمَانِيَةُ الَّتِي قَبْلَهُ ، وَهُوَ مُرَادُّ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ : (وَعَشْرٍ ذِي الْحِجَّةِ) لَكِنَّ الثَّامِنَ مَطْلُوبٌ مِنْ جِهَةِ الْإِحْتِيَاظِ لِعَرَفَةَ ، وَمِنْ جِهَةِ دُخُولِهِ فِي الْعَشْرِ غَيْرِ الْعِيدِ ، كَمَا أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ مَطْلُوبٌ مِنْ جِهَتَيْنِ ؛ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّهُ يُسَنُّ صَوْمُ الْعَشْرِ غَيْرِ الْعِيدِ ، لَكِنَّ صَوْمَ مَا قَبْلَ عَرَفَةَ يُسَنُّ لِلْحَاجِّ وَغَيْرِهِ .

(وَ) صَوْمُ (عَاشُورَاءَ) وَهُوَ عَاشَرُ الْمُحَرَّمِ ، (وَتَاشُوعَاءَ) وَهُوَ تَاسِعُهُ ؛ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ : « صِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ أَلْسِنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ » ، وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَئِنْ عِشْتُ إِلَى قَابِلٍ . . لأُصُومَنَّ التَّاسِعَ » فَمَاتَ قَبْلَهُ .

(وَ) يُسَنُّ صَوْمُهُمَا مَعَ (الْحَادِي عَشَرَ مِنَ الْمُحَرَّمِ) لَخَبَرِ فِيهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَلِحَصُولِ الْإِحْتِيَاظِ بِهِ وَإِنْ صَامَ التَّاسِعَ ؛ لِأَنَّ الْغُلَطَ قَدْ يَكُونُ بِالتَّقْدِيمِ وَبِالتَّأَخِيرِ ، وَلَا بِأَسَافٍ بِإِفْرَادِ عَاشُورَاءَ .

(وَ) صَوْمُ (سِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ) لَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ ؛ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ . . كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » .

أَمَّا مَنْ لَمْ يَصُمْ رَمَضَانَ وَلَوْ لَعَذِرٍ . . فَهُوَ وَإِنْ سُنَّ لَهُ صَوْمُهَا عَلَى الْأَوْجِهِ لَكِنْ لَا يَحْصُلُ لَهُ الثَّوَابُ الْمَذْكُورُ ؛ لِتَرْتُّبِهِ فِي الْخَبَرِ عَلَى صِيَامِ رَمَضَانَ .
(وَيُسَنُّ تَوَالِيهَا وَاتِّصَالُهَا بِالْعِيدِ) مُبَادَرَةً بِالْعِبَادَةِ .

= وكبيرها . قال المارودي : وللتكفير تأويلان : أحدهما : الغفران ، والثاني : العصمة حتى لا يعصي .
(١) أي : إمام الحرمين الجويني .

وَمَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الشُّهُورِ ، وَهِيَ الْأَيَّامُ الْبَيْضُ ؛ وَهِيَ : الثَّلَاثَ عَشَرَ وَالرَّابِعَ عَشَرَ
وَالْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَالْأَيَّامُ السُّودُ ؛ وَهِيَ : الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ وَتَالِيَاهُ . وَمَا
يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْأَسَابِيعِ ؛ وَهُوَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسُ . وَسُنَّ صَوْمُ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ ؛ وَهِيَ :
ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْمُحَرَّمُ ، وَرَجَبٌ ، وَكَذَا صَوْمُ شُعْبَانَ ،

(و) الْقِسْمُ الثَّانِي : (مَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الشُّهُورِ ، وَهِيَ الْأَيَّامُ الْبَيْضُ) وَصَفُهَا بِالْبَيَاضِ مُجَازٌ عَنْ
بَيَاضِ لَيَالِيهَا ؛ لِتَعْمِيمِهَا بِالنُّورِ (وَهِيَ : الثَّلَاثَ عَشَرَ ، وَالرَّابِعَ عَشَرَ ، وَالْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ)
لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (أَمَرَ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِصِيَامِهَا) وَالْمَعْنَى فِيهِ : أَنَّ الْحَسَنَةَ
بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا ، فَصَوْمُ الثَّلَاثَةِ كَصَوْمِ الشَّهْرِ ، وَمِنْ ثَمَّ : سُنَّ صَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَلَوْ غَيْرَ أَيَّامِ
الْبَيْضِ ، فَإِنْ صَامَهَا . . أَتَى بِالشُّنَّتَيْنِ .

وصَوْمُ ثَلَاثَ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ حَرَامٌ ، فَيَصُومُ بَدَلَهُ سَادِسَ عَشَرَ ، وَالْأَحْسَنُ : أَنْ يَصُومَ الثَّانِي
عَشَرَ مَعَ الثَّلَاثَةِ ؛ لِلْخِلَافِ فِي أَنَّهُ أَوَّلُهَا .

(و) صَوْمُ (الْأَيَّامِ السُّودِ) فِي وَصْفِهَا بِالسَّوَادِ تَجَوُّزٌ يُعْرَفُ مِمَّا مَرَّ (وَهِيَ : الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ
وَتَالِيَاهُ) لَكِنْ عِنْدَ نَقْصِ الشَّهْرِ يَتَعَدَّرُ الثَّلَاثُ فَيُعَوِّضُ عَنْهُ أَوَّلُ الشَّهْرِ ؛ لِأَنَّ لَيْلَتَهُ كُلَّهَا سَوَادٌ .
وَيُسْنَى صَوْمُ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مَعَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَهُ^(١) .

(و) الْقِسْمُ الثَّلَاثُ : (مَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْأَسَابِيعِ ؛ وَهُوَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسُ) لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَحَرَّى صَوْمَهُمَا ، وَقَالَ : « إِنَّهُمَا يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ ، فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ
عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ » وَالْمَرَادُ عَرْضُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَمَّا رَفْعُ الْمَلَائِكَةِ لَهَا . . فَإِنَّهُ بِاللَّيْلِ مَرَّةً وَبِالنَّهَارِ
مَرَّةً ، وَرَفَعُهَا فِي شُعْبَانَ الثَّابِتُ فِي الْخَبَرِ . . مَحْمُولٌ عَلَى رَفْعِ أَعْمَالِ الْعَامِ مُجْمَلَةً .

(وَسُنَّ صَوْمُ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ) بَلْ هِيَ أَفْضَلُ الشُّهُورِ لِلصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ (وَهِيَ : ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو
الْحِجَّةِ ، وَالْمُحَرَّمُ ، وَرَجَبٌ .

وَكَذَا) يُسْنَى (صَوْمُ شُعْبَانَ) لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يَصُومُ غَالِبَهُ) .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (احتياطاً ، وَخُصَّتْ أَيَّامُ الْبَيْضِ وَأَيَّامُ السُّودِ بِذَلِكَ ؛ لِتَعْمِيمِ لَيَالِي الْأَوَّلَى بِالنُّورِ ، وَلَيَالِي
الثَّانِيَةِ بِالسَّوَادِ ، فَنَاسَبَ صَوْمُ الْأَوَّلَى شُكْرًا ، وَالثَّانِيَةِ لَطَلَبَ كَشْفِ السَّوَادِ ؛ وَلِأَنَّ الشَّهْرَ ضَيْفٌ قَدْ أَشْرَفَ عَلَى
الرَّحِيلِ ، فَنَاسَبَ تَزْوِيدُهُ بِذَلِكَ . « خُطِيبٌ » رَحِمَهُ اللَّهُ [١ / ٦٥٣] .

وَأَفْضَلُهَا الْمُحَرَّمُ ، ثُمَّ بَاقِي الْحُرْمِ ، ثُمَّ شَعْبَانُ . وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ وَالْأَحَدِ . وَأَفْضَلُ الصَّيَامِ صَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ .

(وَأَفْضَلُهَا) أَي : الْأَشْهُرُ الْحُرْمِ (الْمُحَرَّمُ) ثُمَّ رَجَبٌ - وَإِنْ قِيلَ : إِنَّ الْأَخْبَارَ الْوَارِدَةَ فِيهِ ضَعِيفَةٌ أَوْ مَوْضُوعَةٌ - (ثُمَّ بَاقِي الْحُرْمِ) وَلَوْ قِيلَ بِتَفْضِيلِ الْحِجَّةِ عَلَى الْقَعْدَةِ . . لَمْ يَبْعُدْ (ثُمَّ) بَعْدَ الْحُرْمِ (شَعْبَانُ) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يَصُومُ أَكْثَرَهُ) بَلْ لَمْ يَسْتَكْمِلْ شَهْرًا مِمَّا عَدَا رَمَضَانَ غَيْرَهُ ، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي تَفْضِيلَهُ عَلَى الْحُرْمِ كَمَا بَسَطْتُهُ فِي بَعْضِ « الْفَتَاوَى » .

(وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ) لِمَا صَحَّ مِنْ نَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِهِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ ؛ وَلِيَتَقَوَّى بِفِطْرِهِ عَلَى الْوُظَائِفِ الدِّينِيَّةِ ، وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ لَمْ يَضَعْفَ عَنْهَا بِالصَّوْمِ . . لَمْ يُكْرَهُ لَهُ إِفْرَادُهُ .

(وَ) إِفْرَادُ (السَّبْتِ وَ) إِفْرَادُ (الْأَحَدِ) لِلنَّهْيِ عَنِ الْأَوَّلِ وَقِيَاسَ بِهِ الثَّانِي ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْيَهُودَ تُعَظِّمُ الْأَوَّلَ وَالنَّصَارَى تُعَظِّمُ الثَّانِي ، فَقَصَدَ الشَّارِعُ بِذَلِكَ مَخَالَفَتَهُمْ ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ يُوَافَقْ إِفْرَادُ كُلِّ مِنَ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ عَادَةً لَهُ ، وَإِلَّا . . فَلَا كِرَاهَةَ .

وَلَا يُكْرَهُ إِفْرَادُهَا بِنَذْرِ وَقَضَاءٍ وَكَفَّارَةٍ .

وُخْرِجَ بِ(الْإِفْرَادِ) : مَا لَوْ صَامَ أَحَدُهَا مَعَ يَوْمٍ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ . . فَلَا كِرَاهَةَ .

وَيُسَنُّ صَوْمُ الدَّهْرِ غَيْرِ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ لِمَنْ لَمْ يَخَفْ بِهِ ضَرَرًا أَوْ فُوتَ حَقٌّ .

(وَ) مَعَ ذَلِكَ (أَفْضَلُ الصَّيَامِ صَوْمُ يَوْمٍ وَفِطْرُ يَوْمٍ) فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ الدَّهْرِ - خِلَافًا لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ - لِخَبَرِ « الصَّحَّاحِينَ » : « أَفْضَلُ الصَّيَامِ صِيَامُ دَاوُدَ ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا » ، وَفِيهِ : « لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ » .

تَسَمَّة

يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ تَطَوُّعُ غَيْرِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا الْحَاضِرِ ، أَوْ عِلْمِ رِضَاهُ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَكَالزَّوْجِ السَّيِّدِ إِنْ حَلَّتْ لَهُ ، وَإِلَّا . . حَرَّمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِنْ حَصَلَ لَهَا بِهِ ضَرَرٌ يَنْقُصُ الْخِدْمَةَ ، وَالْعَبْدُ كَمَنْ لَا تَحِلُّ فِيهَا ذِكْرٌ .

كتاب الاعتكاف

هُوَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَشُرُوطُهُ سَبْعَةٌ : الْإِسْلَامُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، وَالْأَلَّا يَكُونَ جُنْبًا ، وَأَنْ يَلْبَثَ فَوْقَ قَدْرِ طُمَأْنِينَةِ الصَّلَاةِ ،

(كتاب الاعتكاف)

وهو لغةً : اللَّبَثُ ، وشرعاً : لبثٌ مخصوصٌ ، من شخصٍ مخصوصٍ ، في مكانٍ مخصوصٍ .
وهو من الشرائع القديمة .

(هُوَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ) ولا يختصُّ بوقتٍ ؛ لإطلاقِ الأدلَّةِ ، لكنته في العشرِ الأواخرِ من رمضانَ أفضلُ ؛ لما مرَّ .
(وَشُرُوطُهُ سَبْعَةٌ) :

الأوَّلُ : (الْإِسْلَامُ) فلا يصحُّ من كافرٍ ؛ لتوقُّفه على النِّيَّةِ ، وهو ليس من أهلها .

(وَ) (الثَّانِي) : (الْعَقْلُ) فلا يصحُّ من مَجْنُونٍ وَمُغْمَى عَلَيْهِ وسكرانٍ ؛ إذ لا نيةَ لَهُمْ ، ويصحُّ من الممَيِّزِ والعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَإِنْ كُرِهَ لِدَوَاتِ الْهَيْئَةِ .

(وَ) (الثَّالِثُ) : (النَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ) .

(وَ) (الرَّابِعُ) : (أَلَّا يَكُونَ جُنْبًا) فلا يصحُّ من حائضٍ ونفساءٍ وجُنْبٍ ؛ لِحُرْمَةِ مُكْتَبِهِمْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُكْتًا ، بخلافِ مَنْ حَرَّمَ مُكْتُهُ لَأَمْرٍ خَارِجٍ .

(وَ) (الْخَامِسُ) : (أَنْ يَلْبَثَ فَوْقَ قَدْرِ طُمَأْنِينَةِ الصَّلَاةِ) ساكنًا كان أو متردداً وَإِنْ كَانَ مَفْطِرًا ؛ لِإِشْعَارِ لَفْظِ أَلَا عِتْكَافٍ بِذَلِكَ ، وَلَمَّا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ » فلا يكفي مُكْتُ أَقَلِّ مَا يَجْزِي فِي طُمَأْنِينَةِ الصَّلَاةِ كَمَجَرَّدِ الْعَبُورِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمَا لَا يُسَمَّى أَعْتِكَافًا .

ولو نذرَ أَعْتِكَافًا مطلقاً . . أَجْزَأَهُ لِحِظَةٍ ، لَكِنْ يُسْنُّ لَهُ يَوْمٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ أَعْتِكَافُ أَقَلِّ مِنْهُ ، وَضُمُّ الْيَلِيلَةِ إِلَيْهِ .

وَأَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَالْجَامِعِ أَوَّلَى ، وَأَنْ يَنْوِيَ الْإِعْتِكَافَ . وَتَجِبُ نِيَّةُ الْفَرَضِيَّةِ إِنْ نَذَرَهُ ، وَيَجْدُدُ النِّيَّةَ بِالْخُرُوجِ إِنْ لَمْ يَنْوِ الرُّجُوعَ ،

وُيُسْنُ كُلَّمَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ . . أَنْ يَنْوِيَهُ لِنَيْلِ فَضْلِهِ ، وَكَذَا إِذَا مَرَّ فِيهِ لِنَيْلِهِ عَلَى قَوْلٍ ؛ بِشَرَطِ أَنْ يُقَلِّدَ الْقَائِلَ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ .

(وَ) السَّادِسُ : (أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْجِدِ) لِلاتِّبَاعِ ، سِوَاءِ سَطْحِهِ وَصَحْنِهِ وَرَحْبَتِهِ الْمَعْدُودَةِ مِنْهُ ؛ فَلَا يَصِحُّ فِي مَصَلَّى بَيْتِ الْمَرَأَةِ ، وَلَا فِيمَا وُفِّفَ جَزْؤُهُ شائعاً مسجداً وَإِنْ حَرَّمَ مَكْتُ الْجَنْبِ فِيهِ ؛ أَحْتِيَاً فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَلَا فِي مَسْجِدِ أَرْضِهِ مُسْتَأْجَرَةً إِلَّا إِنْ بَنَى فِيهِ مَسْطَبَةً وَوَقَفَهَا مَسْجداً^(١) .

(وَ) الْمَسْجِدُ (الْجَامِعُ أَوَّلَى) لِلإِعْتِكَافِ مِنْ مَسْجِدٍ غَيْرِ جَامِعٍ ؛ لِلخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهُ ، وَلِكثَرَةِ جَمَاعَتِهِ ، وَلِلإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخُرُوجِ لِلْجُمُعَةِ .

وَقَدْ يَجِبُ الْإِعْتِكَافُ فِيهِ ؛ بَأَنْ يَنْذَرَ زَمناً مُتَتَابِعاً فِيهِ يَوْمٌ جُمُعَةٍ وَكَانَ مَمَّنْ تَلَزَمُهُ وَلَمْ يَشْرَطِ الْخُرُوجَ لَهَا ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ لَهَا يَقْطَعُ التَّتَابِعَ .

(وَ) السَّابِعُ : (أَنْ يَنْوِيَ الْإِعْتِكَافَ) عِنْدَ مَقَارِنَةِ اللَّبَثِ ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، (وَتَجِبُ نِيَّةُ الْفَرَضِيَّةِ إِنْ نَذَرَهُ) لِيَتِمَّزَ عَنِ النَّفْلِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُشْرَطْ مَعَ نِيَّةِ الْفَرَضِيَّةِ تَعْيِينُ سَبَبٍ وَجُوبِهِ - وَهُوَ النَّذَرُ - لِأَنَّ وَجُوبَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهِ ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ .

(وَيَجْدُدُ) وَجُوباً مَعْتَكِفاً أَطْلَقَ الْإِعْتِكَافَ فِي نِيَّتِهِ بَأَنْ لَمْ يُقَدِّرْهُ بِزَمَانٍ (النِّيَّةُ بِالْخُرُوجِ) مِنْ الْمَسْجِدِ وَلَوْ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ إِنْ أَرَادَ الْعَوْدَ إِلَيْهِ لِلإِعْتِكَافِ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ أَعْتَكَافٌ جَدِيدٌ فَاحْتِاجَ إِلَى نِيَّةٍ جَدِيدَةٍ (إِنْ لَمْ يَنْوِ الرُّجُوعَ) حَالِ الْخُرُوجِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ خَرَجَ عَازِماً عَلَى الْعَوْدِ . فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَجْدِيدُ النِّيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَنِيَّةِ الْمَدَّتَيْنِ ابْتِدَاءً .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَلَا فِي مَسْجِدِ أَرْضِهِ مُسْتَأْجَرَةً ، وَوُفِّفَ بِنَاؤُهُ مَسْجِداً عَلَى الْقَوْلِ بِصَحَّةِ الْوَقْفِ وَهُوَ الْأَصَحُّ ، وَالْحِيلَةُ فِي الْإِعْتِكَافِ فِيهِ أَنْ يَبْنِيَ فِيهِ مَسْطَبَةً أَوْ صَفَةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ وَيُوقِفُهَا مَسْجِداً ، فَيَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ فِيهَا ، كَمَا يَصِحُّ عَلَى سَطْحِهِ وَجِدْرَانِهِ ، وَلَا يَغْتَرُّ بِمَا وَقَعَ لِلزَّرْكَشِيِّ مِنْ أَنَّهُ يَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ نَحْوَ مَسْطَبَةٍ ، وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ : أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَقْفُ الْمَنْقُولِ مَسْجِداً ، وَلَا يُغْتَرُّ بِمَا وَقَعَ فِي فَنَائِئِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الصُّحَّةِ . « خَطِيب » رَحِمَهُ اللَّهُ [٦٥٩/١]) .

وَأِنْ قَدَّرَهُ بِمُدَّةٍ .. فَيَجِدُّهَا إِنْ خَرَجَ لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَتَابِعاً .. جَدَّدَهَا إِنْ خَرَجَ لِمَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ . وَإِنْ عَيَّنَ فِي نَذَرِهِ مَسْجِداً .. فَلَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي غَيْرِهِ إِلَّا الْمَسَاجِدَ الثَّلَاثَةَ . وَيَحْرُمُ بَغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ

(وَإِنْ قَدَّرَهُ بِمُدَّةٍ) مطلقه كيوم أو شهر (.. فَيَجِدُّهَا) أي : أَلْيَتَهُ وجوباً إذا عادَ (إِنْ خَرَجَ) غيرَ عازِمٍ على العودِ (لِغَيْرِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ) بخلافِ ما إذا خرجَ لقضاءِ الْحَاجَةِ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ إِخْرَاجِ رِيحٍ .. فَإِنَّ أَعْتِكَافَهُ لَا يَنْقَطِعُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْهُ ، فَهُوَ كَالْمُسْتَشْنِي عِنْدَ أَلْيَتِهِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَلَا عَتِكَافِ الْمَطْطَوِّعِ بِهِ وَالْوَاجِبِ ؛ كَمَا إِذَا نَذَرَ أَيَّاماً غَيْرَ مَعْيَنَةٍ وَلَمْ يَشْتَرِطْ تَتَابِعاً .

(وَإِنْ كَانَ) أَلَا عَتِكَافُ (مُتَتَابِعاً) وخرجَ مِنْهُ غيرَ عازِمٍ على العودِ (.. جَدَّدَهَا) أي : أَلْيَتَهُ وجوباً إذا عادَ (إِنْ خَرَجَ لِمَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ) بخلافِ ما إذا خرجَ لِمَا لَا يَقْطَعُهُ مِنْ قَضَاءِ حَاجَةٍ وَأَكْلٍ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَأْتِي .. فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ تَجْدِيدُ أَلْيَتِهِ ؛ لِشُمُولِ أَلْيَتِهِ جَمِيعَ الْمُدَّةِ .

(وَإِنْ عَيَّنَ فِي نَذَرِهِ مَسْجِداً) .. لَمْ يَتَّعَيْنَ (فَلَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي غَيْرِهِ) وكذا الصَّلَاةُ ، لَكِنْ يُنْدَبَانِ فِيمَا عَيْنُهُ (إِلَّا الْمَسَاجِدَ الثَّلَاثَةَ) الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَمَسْجِدَ الْمَدِينَةِ ، وَالْأَقْصَى ، فَتَتَّعَيْنُ ؛ لِمَزِيدِ فَضْلِهَا .

نَعَمْ ؛ يُجْزَى الْفَاضِلُ عَنِ الْمَفْضُولِ وَلَا عَكْسَ ، فَيُجْزَى الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ عَنِ الْآخَرَيْنِ ، وَمَسْجِدُ الْمَدِينَةِ عَنِ الْأَقْصَى ، وَلَا يُجْزَى الْأَقْصَى عَنِ الْآخَرَيْنِ ، وَلَا مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

ودليلُ تفاوتها في الفضلِ : ما صحَّ مِنْ غَيْرِ مَطْعَنِ فِيهِ : (أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِثْلِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ ، وَأَنَّهَا فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ بِأَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا عدا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَأَنَّهَا فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى أَفْضَلُ مِنْ خَمْسِ مِائَةِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ) أي : إِلَّا الْمَسْجِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ ، وَفِي ذَلِكَ مَزِيدُ فَضْلٍ بَيَّنَّتُهُ فِي « حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ » وَبَيَّنْتُ فِيهَا أَيْضاً أَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَوَّلِ : الْكَعْبَةُ وَالْمَسْجِدُ حَوْلَهَا ، وَبِالثَّانِي : مَا كَانَ فِي زَمَنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُونَ مَا زِيدَ عَلَيْهِ .

(وَيَحْرُمُ) أَلَا عَتِكَافُ عَلَى الزَّوْجَةِ وَالْفِنِّ (بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ) .

نَعَمْ ؛ إِنْ لَمْ تُفْتِ بِهِ مَنْفَعَةٌ ؛ كَأَن حَضَرَ الْمَسْجِدَ بِإِذْنِهِمَا فَنَوِيَاهُ .. حَلَّ .

فَضْلُهُ

وَيَبْطُلُ الْأَعْتِكَافُ بِالْجَمَاعِ ، وَبِالْمُبَاشَرَةِ بِشَهْوَةٍ إِنْ أَنْزَلَ ، وَبِالْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ ،
وَالْجَنَابَةِ ، وَالرَّذَّةِ ، وَالسُّكْرِ .
وَإِذَا نَذَرَ أَعْتِكَافَ مُدَّةٍ مُتَتَابِعَةٍ .. لَزِمَهُ

(فَضْلُهُ)

فِيمَا يُبْطِلُ الْأَعْتِكَافَ وَفِيمَا يَقْطَعُ التَّتَابِعَ

(وَيَبْطُلُ الْأَعْتِكَافُ) بموجب جنابة يفطر به الصائم ، فيبطل (بِالْجَمَاعِ) مِنْ وَاضِحٍ عَمداً مع العلم والاختيار .

(وَبِالْمُبَاشَرَةِ بِشَهْوَةٍ إِنْ أَنْزَلَ) وَبِالْإِسْتِمْنَاءِ - كما مرَّ مبسوطاً في الصَّوْمِ - وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ؛ لِمَنَافَاتِهِ لَهُ ، وَبِحَرْمٍ - فِي الْأَعْتِكَافِ الْوَاجِبِ مُطْلَقاً ، وَفِي الْمُسْتَحَبِّ - فِي الْمَسْجِدِ .

(وَ) يَبْطُلُ (بِالْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ) إِنْ طَرَأَ بِسَبَبٍ تَعَدَّى بِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا حَيْثُذِ كَالسُّكْرِ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَطْرَأَ بِسَبَبٍ تَعَدَّى بِهِ .. فَلَا يَقْطَعُهُ إِنْ لَمْ يُخْرِجْ مِنَ الْمَسْجِدِ ، أَوْ أُخْرِجَ وَلَمْ يُمْكِنْ حَفْظُهُ فِيهِ ، أَوْ أَمَكْنَ لَكِنْ بِمَشَقَّةٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُخْرِجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَقَدْ أَمَكْنَ حَفْظُهُ فِيهِ بِلَا مَشَقَّةٍ - عَلَى مَا أَقْتَضَاهُ كَلَامُ « الرُّوْضَةِ » وَغَيْرِهَا - إِذْ لَا عَذْرَ فِي إِخْرَاجِهِ .

(وَ) يَبْطُلُ بِالْحَيْضِ ، وَالْإِحْتِلَامِ ، وَنَحْوِهِ مِنَ (الْجَنَابَةِ) الَّتِي لَا تَبْطُلُ الصَّوْمَ ؛ كإِنْزَالِ بِلَا مُبَاشَرَةٍ ، وَجَمَاعِ نَاسٍ أَوْ جَاهِلٍ أَوْ مُكْرَهٍ إِنْ لَمْ يَغْتَسِلْ فَوْرًا ؛ لَوْجُوبِ الْمُبَادَرَةِ بِالْغُسْلِ رِعَايَةً لِلتَّتَابِعِ ، وَلَهُ الْغُسْلُ فِي الْمَسْجِدِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ فِيهِ ، وَالْخُرُوجُ لَهُ وَإِنْ أَمَكْنَ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّهُ أَصَوْنٌ لِمَرْوَعَتِهِ ، وَلِحُرْمَةِ الْمَسْجِدِ ، وَإِذَا عَادَ لَهُ .. جَدَّدَ النِّيَّةَ إِنْ كَانَ أَعْتِكَافُهُ غَيْرَ مُتَتَابِعٍ ، وَإِلَّا .. فَلَا .

(وَالرَّذَّةُ وَالسُّكْرُ) الْمَحْرَمُ وَإِنْ لَمْ يَخْرِجِ الْمُتَّصِفُ بِأَحَدِهِمَا مِنَ الْمَسْجِدِ ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلْعِبَادَةِ .

(وَإِذَا نَذَرَ أَعْتِكَافَ مُدَّةٍ مُتَتَابِعَةٍ .. لَزِمَهُ) اِعْتِكَافُ تِلْكَ الْمُدَّةِ مَعَ تَتَابُعِهَا ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا وَلَا تَأْخِيرُهُ عَنْهَا .

وَيَقْطَعُ التَّتَابِعُ السُّكْرُ ، وَالْكَفْرُ ، وَتَعَمُّدُ الْجَمَاعِ ، وَتَعَمُّدُ الْخُرُوجِ لَا لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ، وَلَا الْأَكْلِ ، وَلَا الشُّرْبِ إِنْ تَعَذَّرَ الْمَاءُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَا لِلْمَرِيضِ إِنْ شَقَّ لُبُّهُ فِيهِ أَوْ خَشِيَ تَلَوِيثَهُ ، وَمِثْلُهُ الْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ ،

وَأَمَّا يَلْزُمُ التَّتَابِعُ إِنْ تَلَفَّظَ بِالْإِجْمَاعِ ، سَوَاءً أَكَانَتِ الْمُدَّةُ مَعَيَّنَةً أَمْ غَيْرَ مَعَيَّنَةٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا نَوَاهُ . فَإِنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ عَلَى الْمَعْتَمِدِ .

(وَيَقْطَعُ التَّتَابِعُ : السُّكْرُ ، وَالْكَفْرُ ، وَتَعَمُّدُ الْجَمَاعِ) وَغَيْرُهَا ، مِمَّا مَرَّ أَنْفَاءً بِتَفْصِيلِهِ .

(وَ) يُبْطِلُهُ أَيْضاً (تَعَمُّدُ الْخُرُوجِ) مِنَ الْمَسْجِدِ ، لِمَا لَيْسَ ضَرُورِيّاً وَلَا مَا هُوَ مُلْحَقٌ بِالضَّرُورِيِّ ؛ فَ (لَا) يَوْثُرُ الْخُرُوجُ (لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ) إِذَا لَا بُدَّ مِنْهُ وَإِنْ كَثُرَ خُرُوجُهُ لِذَلِكَ أَلْعَارِضِ نَظراً إِلَى جِنْسِهِ ، وَلَا يُكَلِّفُ فِيهِ - كَالْأَكْلِ - الصَّبْرَ إِلَى حَدِّ الضَّرُورَةِ ، وَلَا غَيْرَ دَارِهِ كَسْقَايَةِ الْمَسْجِدِ إِنْ لَمْ تَلْقَ بِهِ ، وَلَهُ الْوُضُوءُ الْوَاجِبُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ؛ تَبَعاً لِلِاسْتِنْجَاءِ .

(وَلَا) لِأَجْلِ (الْأَكْلِ) وَإِنْ أَمَكْنَ فِي الْمَسْجِدِ ؛ فَقَدْ يَسْتَحْيِي وَيَشُقُّ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ الشُّرْبِ .

وَإِذَا خَرَجَ لِدَارِهِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ أَوْ الْأَكْلِ ؛ فَإِنْ تَفَاحَشَ بَعْدَهَا عَنِ الْمَسْجِدِ عُرفاً وَفِي طَرِيقِهِ مَكَانٌ أَقْرَبُ مِنْهُ لَاتَّقِ بِهِ - وَإِنْ كَانَ لِصَدِيقِهِ - أَوْ كَانَ لَهُ دَارَانِ لَمْ يَتَفَاحَشْ بَعْدَهُمَا وَأَحَدُهُمَا أَقْرَبُ . . . تَعَيَّنَ الْأَقْرَبُ فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَإِلَّا . . . انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ .

وَلَا يَضُرُّ وَقُوفُهُ لِشُغْلٍ بِقَدْرِ الصَّلَاةِ الْمَعْتَدَلَةِ عَلَى الْمَيْتِ مَا لَمْ يَعْدِلْ عَنِ طَرِيقِهِ أَوْ يَتَبَاطَأَ فِي مَشْيِهِ ، أَوْ يُجَامِعَ وَإِنْ كَانَ سَائِراً ، وَإِلَّا . . . بَطُلَ تَتَابُعُهُ أَيْضاً .

(وَلَا الشُّرْبِ) وَالْوُضُوءُ الْوَاجِبُ (إِنْ تَعَذَّرَ الْمَاءُ فِي الْمَسْجِدِ) بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فِيهِ أَوْ تَيَسَّرَ إِحْضَارُهُ وَلَوْ مِنْ بَيْتِهِ .

(وَلَا لِلْمَرِيضِ ^(١)) إِنْ شَقَّ لُبُّهُ فِيهِ (لِحَاجَتِهِ إِلَى نَحْوِ فَرَّاشٍ وَتَرْدُدِ طَبِيبٍ) ، (أَوْ خَشِيَ تَلَوِيثَهُ) بِخَبَثٍ أَوْ مُسْتَقْدِرٍ فَخَرَجَ مِنْهُ ، بِخِلَافِ نَحْوِ الْحَمَى الْخَفِيفَةِ وَالْصُّدَاعِ .

(وَمِثْلُهُ) فِي ذَلِكَ (الْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ) إِذَا حَصَلَ أَحَدُهُمَا لِلْمَعْتَكِفِ . . . فَلَا يَضُرُّ إِنْ دَامَ فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ أَخْرَجَ لِعَدَمِ إِمْكَانِ حِفْظِهِ فِيهِ أَوْ لِمَشَقَّةٍ ؛ لِلْحَاجَةِ ، كَمَا مَرَّ .

(١) فِي (أ) وَ (ب) : (وَلَا لِمَرِيضٍ) .

وَلَا إِنْ أُكْرِهَ بِغَيْرِ حَقٍّ عَلَى الْخُرُوجِ . وَلَا يَقْطَعُهُ الْحَيْضُ إِنْ لَمْ تَسْعُهُ مُدَّةُ الطُّهْرِ .

(وَلَا إِنْ) خرج وقد (أُكْرِهَ بِغَيْرِ حَقٍّ عَلَى الْخُرُوجِ) أو خرج خوفاً مِنْ ظالمٍ أو غريمٍ لَهُ وهو معسرٌ ولا يَبْتَنُّ لَهُ ، أو مِنْ نَحْوِ سَبْعٍ أو حريقٍ لِعُدْرِهِ ؛ كَأَنْ حُمِلَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخْرَجَ مُكْرَهاً بِحَقٍّ ؛ كَزَوْجَةٍ وَقَدْ يَعْتَكِفَانِ بِلَا إِذْنٍ ، وَكَمَنْ أَخْرَجَهُ ظَالِمٌ لِأَدَاءِ حَقٍّ مَطْلٍ بِهِ ، أو خَرَجَ خَوْفَ غَرِيمٍ لَهُ وَهُوَ غَنِيٌّ مُمَاطِلٌ ، أو مُعْسِرٌ وَلَهُ بَيْتَةٌ . . فَيَنْقَطِعُ تَتَابُعُهُ بِذَلِكَ ؛ لِقِصْرِهِ .

(وَلَا يَقْطَعُهُ الْحَيْضُ إِنْ لَمْ تَسْعُهُ مُدَّةُ الطُّهْرِ) بَأَنْ طَالَتْ مُدَّةُ الْإِعْتِكَافِ بِحَيْثُ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْحَيْضِ غَالِباً ؛ بَأَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشْرِ يَوْماً ، وَفِيهِ نَظَرٌ رَدَدْتُهُ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » .

وَلَا يَقْطَعُهُ أَيْضاً خُرُوجُ مُؤَذِّنٍ رَاتِبٍ إِلَى مَنَارَةِ الْمَسْجِدِ الْمُنْفَصِلَةِ عَنْهُ لِكُنْهَاقِ قَرِيبَةٍ مِنْهُ لِلْأَذَانِ ؛ لِأَلْفِهِ صَعُودَهَا لِلْأَذَانِ ، وَإِلْفِ النَّاسِ صَوْتَهُ ، وَلَا الْخُرُوجُ لِأَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ حَدٌّ ثَبَتَ بِغَيْرِ إِقْرَارِهِ ، وَلَا لِأَجْلِ عِدَّةٍ لَيْسَتْ بِسَبَبِهَا ، وَلَا لِأَجْلِ أَدَاءِ شَهَادَةٍ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ تَحْمُلُهَا وَأَدَاؤُهَا ؛ لِلْعَذْرِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ أَضْدَادِهِ .

❦ ❦ ❦

كِتَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

هُمَا فَرَضَانِ ؛ وَشَرَطُ وَجُوبِهِمَا : الْإِسْلَامُ ،

(كِتَابُ الْحَجِّ) [وَالْعُمْرَةِ] (١)

هُوَ لُغَةً : الْقَصْدُ ، وَشَرْعًا : قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلْأَفْعَالِ الْآتِيَةِ ، (وَالْعُمْرَةُ) وَهِيَ لُغَةً : الزَّيَارَةُ ، وَشَرْعًا : قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلْأَفْعَالِ الْآتِيَةِ .

(هُمَا فَرَضَانِ) أَمَّا الْحَجُّ .. فَبِالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَّا الْعُمْرَةُ .. فَلَمَّا صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ؛ جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ : الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ » .

وَخَبِرُ : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوَاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ : « لَا » .. ضَعِيفٌ أَتَّفَاقًا .

ثُمَّ لَهُمَا مَرَاتِبُ خَمْسَةٌ :

صَحَّةٌ مُطْلَقَةٌ ؛ وَشَرْطُهَا : الْإِسْلَامُ فَقَطْ ، فَيَصِحُّ إِحْرَامُ الْوَلِيِّ أَوْ مَاذُونِهِ عَنِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ .

وَصَحَّةٌ مُبَاشِرَةٌ ؛ وَشَرْطُهَا : الْإِسْلَامُ مَعَ التَّمْيِيزِ وَإِذْنِ الْوَلِيِّ ، فَلَا تَصِحُّ مُبَاشَرَةٌ غَيْرُ مُمَيِّزٍ ، وَلَا مُمَيِّزٌ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ وَلِيُّهُ .

وَوُقُوعٌ عَنِ حَجَّةِ النَّذْرِ ؛ وَشَرْطُهُ : الْإِسْلَامُ وَالتَّكْلِيفُ .

وَوُقُوعٌ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَعُمْرَتِهِ ؛ وَشَرْطُهُ : التَّكْلِيفُ وَالْحُرِّيَّةُ ، فَيُجْزَى حُجُّ الْحَرِّ الْمَكْلُفِ الْفَقِيرِ ، وَاعْتِمَارُهُ عَنْ فَرَضِ الْإِسْلَامِ .

وَالْمَرْتَبَةُ الْخَامِسَةُ : وَجُوبُهُمَا ، (وَشَرَطُ وَجُوبِهِمَا :

الْإِسْلَامُ) فَلَا يَجِبَانِ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ فِي الدُّنْيَا ، وَيَجِبَانِ عَلَى مُرْتَدٍّ وَإِنْ اسْتَطَاعَ فِي حَالِ رَدِّهِ

(١) فِي غَيْرِ (ج) : (بَابُ الْحَجِّ) .

وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالتَّكْلِيفُ ، وَالْإِسْطَاعَةُ ، وَلَهَا شُرُوطٌ : الْأَوَّلُ : وَجُودُ الزَّادِ وَأَوْعِيَّتِهِ ،
وَمُؤْنَةُ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ . الثَّانِي : وَجُودُ رَاحِلَةٍ لِمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ ، أَوْ شِقٌّ مَحْمِلٍ
لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ،

ثُمَّ أَعْسَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، لَكِنْ لَوْ مَاتَ مُرْتَدًّا . . . لَمْ يُحْجَّ عَنْهُ ؛ لِتَعَذُّرِ وَقْعِهِ لَهُ .

(وَالْحُرِّيَّةُ وَالتَّكْلِيفُ) فَلَا يَجْبَانِ عَلَى رَقِيقٍ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ؛ لِتَقْصِيرِهِمْ .

(وَالْإِسْطَاعَةُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ وَالْعُمُرَةُ كَالْحَجِّ ، وَالْإِسْطَاعَةُ الْوَاحِدَةُ
كَافِيَةُ لَهُمَا (وَلَهَا شُرُوطٌ :

الْأَوَّلُ : وَجُودُ الزَّادِ وَأَوْعِيَّتِهِ (حَتَّى السُّفْرَةِ ، (وَمُؤْنَةُ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ) الْأَلْفَقَةُ بِهِ ، مِنْ نَحْوِ مَلْبَسٍ
وَمَطْعَمٍ ، وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَأْتِي .

(الثَّانِي : وَجُودُ رَاحِلَةٍ) فَاضِلَةٌ عَنْ جَمِيعِ مَا مَرَّ وَمَا يَأْتِي ، ذَهَابًا وَإِيَابًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُوْطْنُهُ
أَهْلٌ وَلَا عَشِيرَةٌ ، (لِمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ) .

وَالْأَصْلُ فِيهَا وَفِي النَّفَقَةِ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَّرَ بِهِمَا السَّبِيلَ فِي الْآيَةِ ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا :
كُلُّ دَابَّةٍ أَعْتِيدَ رُكُوبُهَا فِي مِثْلِ تِلْكَ الْمَسَافَةِ وَلَوْ نَحْوِ بَغْلٍ وَحِمَارٍ .

وَبِـ (وَجْدَانِهَا) : الْقُدْرَةُ عَلَى تَحْصِيلِهَا بِبَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ بِشَمَنِ الْمَثَلِ ، أَوْ أَجْرَتِهِ ، لَا بِزَيْدٍ وَإِنْ
قَلَّتِ الزِّيَادَةُ ، أَوْ رُكُوبِ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى الْحَمْلِ إِلَى مَكَّةَ ، أَوْ مَوْصًى بِمَنْفَعَتِهِ إِلَى ذَلِكَ ،
وَالْأَوْجَهُ : الْجُوبُ عَلَى مَنْ حَمَلَهُ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ أَلْمَالِ ؛ كَأَهْلِ وَظَائِفِ الرُّكْبِ مِنَ الْقُضَاةِ أَوْ
غَيْرِهِمْ .

وَالشَّرْطُ إِمَّا وَجُودَ رَاحِلَةٍ فَقَطْ - وَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ ذَكَرَ بَعْدَ مُحَلُّهُ أَوْ ضَعُفَ كَمَا يَأْتِي - (أَوْ) وَجُودُ
(شِقِّ مَحْمِلٍ) وَهُوَ (لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الرَّاحِلَةِ) بِأَنْ يَلْحَقَهُ بِهَا مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ ؛ إِذْ لَا اسْطِطَاعَةَ مَعَهَا .

وَضَابِطُهَا : أَنْ يَخْشَى مِنْهَا مُبِيحَ تَيْمُمٍ ، فَإِنْ لَحِقَتْهُ بِالْمَحْمِلِ - وَهُوَ : شَيْءٌ مِنْ خَشَبٍ أَوْ نَحْوِهِ
يُجْعَلُ فِي جَانِبِ الْبَعِيرِ لِلرُّكُوبِ فِيهِ . . . اسْتَشْرَطَ قُدْرَتُهُ عَلَى الْكَنِيسَةِ^(١) - وَهِيَ : الْمَسْمُومَةُ الْآنَ

(١) الْكَنِيسَةُ - مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْكَنْسِ وَهُوَ السِّتْرُ - وَهِيَ : شَبْهُ هُودَجٍ ، يَغْرَزُ فِي الْمَحْمِلِ أَوْ فِي الرَّحْلِ قَضْبَانِ ، وَيَلْقَى
عَلَيْهِ ثَوْبٌ يَسْتَظِلُّ بِهِ الرَّكَّابُ ، وَيَسْتَرْبِيهِ ، وَيُدْفَعُ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ ، وَتَسْمَى الْمَحَارَةَ .

وَلِلْمَرْأَةِ مَعَ وُجُودِ شَرِيكِ . وَلَا تُشْتَرَطُ الرَّاحِلَةُ لِمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَقْلٌ مِنْ مَرَحِلَتَيْنِ وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى الْمَشْيِ . وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ ذَلِكَ كُلِّهِ فَاضِلًا عَنْ دَيْنِهِ وَمُؤْنَةٍ مِنْ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُمْ ذَهَابًا وَإِيَابًا ،

بِالْمَحَارَةِ - فَإِنْ عَجَزَ . . فَمِحَقَّةٌ^(١) ، فَإِنْ عَجَزَ . . فَمِشْرِيرٌ يَحْمِلُهُ رِجَالٌ وَإِنْ بَعُدَ مَحَلُّهُ ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى مُؤْنِ ذَلِكَ ، وَأَنَّهَا فَاضِلَةٌ عَمَّا مَرَّ .

(وَلِلْمَرْأَةِ) وَالخَشْيَ وَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرَا ؛ لِأَنَّ الْمَحْمِلَ اسْتُرَّ لَهُمَا .

وَالشَّرْطُ وَجْدَانِ الْمَحْمِلِ فِي حَقِّ مَنْ ذَكَرَ (مَعَ وُجُودِ شَرِيكِ) عَدْلٍ تَلِيْقُ بِهِ مَجَالِسَتُهُ ، وَلَيْسَ بِهِ نَحْوُ جُذَامٍ وَلَا بَرَصٍ فِيمَا يَظْهَرُ فِي الْكُلِّ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ . . فَلَا وَجُوبَ وَإِنْ وَجَدَ مُؤْنَةَ الْمَحْمِلِ بِتَمَامِهِ .

وَلَوْ سَهَلْتُ مَعَادِلَتَهُ بِنَحْوِ أَمْتَعَةٍ وَلَمْ يَخْشَ مِنْهَا ضَرَرًا وَلَا مَشَقَّةً . . لَمْ يُشْتَرَطْ وَجُودُ الشَّرِيكِ .

(وَلَا تُشْتَرَطُ الرَّاحِلَةُ لِمَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ أَقْلٌ مِنْ مَرَحِلَتَيْنِ وَهُوَ قَوِيٌّ عَلَى الْمَشْيِ) بَأَنَّ لَمْ يَلْحَقْهُ بِهِ الْمَشَقَّةُ الْآتِيَةُ ؛ إِذْ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ ضَرَرٍ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ ضَعُفَ عَنِ الْمَشْيِ بَأَنَّ خَشْيَ مِنْهُ مُبِيحٌ تَيْمُمٍ . . فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْمَحْمِلِ فِي حَقِّهِ مُطْلَقًا .

وَحَيْثُ لَمْ يَلْزِمُهُ الْمَشْيُ . . فَالزُّكُوبُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَبَعْدَهُ أَفْضَلُ ، وَالْأَفْضَلُ الزُّكُوبُ عَلَى الْقَتَبِ^(٢) وَالرَّحْلِ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ ذَلِكَ كُلِّهِ) أَيِ : مَا مَرَّ مِنْ نَحْوِ الرَّاحِلَةِ وَالْمُؤْنَةِ (فَاضِلًا عَنْ دَيْنِهِ) وَلَوْ مُؤْجَلًا وَإِنْ أَهْمَلَ بِهِ إِلَى إِيَابِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَالَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَالْحِجُّ عَلَى التَّرَاخِي ، وَالْمُؤْجَلُ يَحِلُّ عَلَيْهِ ، فَإِذَا صَرَفَ مَا مَعَهُ فِي الْحِجِّ . . لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي بِهِ الدَّيْنَ .

(وَ) عَنْ (مُؤْنَةٍ مِنْ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُمْ) كَزَوْجَتِهِ وَقَرِيْبِهِ وَمَمْلُوكِهِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ ، وَالْمَرَادُ الْمُؤْنَةُ اللَّائِقَةُ بِهِمْ ؛ مِنْ نَحْوِ مَلْبَسٍ وَمَطْعَمٍ ، وَإِعْفَافِ أَبِي ، وَأُجْرَةِ طَبِيبٍ ، وَثَمَنِ أَدْوِيَةٍ ، لِحَاجَةِ قَرِيْبِهِ وَمَمْلُوكِهِ إِلَيْهِمَا ، وَلِحَاجَةِ غَيْرِهِمَا إِذَا تَعَيَّنَ الصَّرْفُ إِلَيْهِ .

وَيُشْتَرَطُ الْأَفْضَلُ عَنْ جَمِيعٍ مَا يَحْتَاجُهُ إِلَى ذَلِكَ (ذَهَابًا وَإِيَابًا) إِلَى وَطْنِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِهِ أَهْلٌ

(١) محقة : مركب من مراكب النساء كالهودج إلا أنها لا تقبب كما يقبب الهودج .

(٢) القتب : رحل صغير على قدر السنام .

وَعَنْ مَسْكَنِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ . الثَّالِثُ : أَمْنُ الطَّرِيقِ . الرَّابِعُ : وَجُودُ الزَّادِ وَالْمَاءِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمُعْتَادِ حَمْلُهُ مِنْهَا بِشَمَنِ مِثْلِهِ ؛ وَهُوَ الْقَدْرُ الَّلَّائِقُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ ، وَعَلَفِ الدَّابَّةِ فِي كُلِّ مَرَحَلَةٍ

ولا عشيرة ؛ لِمَا فِي الْغُرْبَةِ مِنَ الْوَحْشَةِ ، وَلِنَزَعِ النَّفُوسِ إِلَى الْأَوْطَانِ ، وَعَلَى الْقَاضِي مِنْهُ حَتَّى يَتَرَكَ لِمُمَوَّنِهِ نَفَقَةَ الدَّهَابِ وَالْإِيَابِ ، لِكُنْهَ يُخَيِّرُهُ فِي الزَّوْجَةِ بَيْنَ طَلَاقِهَا وَتَرْكِ نَفَقَتِهَا عِنْدَ ثَقَةٍ يَصْرِفُهَا عَلَيْهَا .

(وَعَنْ مَسْكَنِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ) أَيِ : إِلَى خِدْمَتِهِ لِنَحْوِ زَمَانَةٍ ، أَوْ مَنْصَبٍ ؛ تَقْدِيمًا لِحَاجَتِهِ النَّاجِزَةِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَا نَفِيسَيْنِ لَا يَلِيقَانِ بِهِ . . لَزِمَ إِبْدَالُهُمَا بِلَائِقٍ إِنْ وَفَى الزَّائِدُ عَلَيْهِ بِمُؤْنَةٍ نَسَكِهِ ، وَمِثْلُهُمَا أَثَوْبُ النَّفِيسِ ، وَلَوْ أَمَكْنَ بَيْعُ بَعْضِ الدَّارِ وَلَوْ غَيْرَ نَفِيسَةٍ وَوَفَّى ثَمَنُهُ بِمُؤْنَةِ النَّسَكِ . . لَزِمَهُ أَيْضًا ، وَالْأَمَةُ النَّفِيسَةُ لِلْخِدْمَةِ أَوْ لِلتَّمَتُّعِ كَالْعَبْدِ فِيمَا ذَكَرَ .

ولا يلزمُ الْعَالَمُ أَوْ الْمُتَعَلَّمُ بَيْعَ كِتَابِهِ ؛ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهَا إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُ مِنْ كِتَابٍ نَسَخَتَانِ وَحَاجَتُهُ تَنْدَفِعُ بِإِحْدَاهُمَا . . فَيَلْزِمُهُ بَيْعُ الْأُخْرَى ، وَلَا الْجَنْدِيُّ بَيْعَ سِلَاحِهِ ، وَلَا الْمُحْتَرَفُ بَيْعَ آتِهِ .

(الثَّالِثُ : أَمْنُ الطَّرِيقِ) أَمْنًا لَاتَّقَا بِالسَّفَرِ - وَلَوْ طَنَّا - عَلَى النَّفْسِ وَالْبُضْعِ وَالْمَالِ وَإِنْ قَلَّ ، فَإِنْ خَافَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا . . لَمْ يَلْزِمُهُ النَّسْكُ ؛ لِتَضَرُّرِهِ ، سِوَاءِ كَانَ الْخَوْفُ عَامًّا أَمْ خَاصًّا عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

ولا أَثَرَ لِلْخَوْفِ عَلَى مَالٍ خَطِيرٍ أَسْتَصْحَبَهُ لِلتَّجَارَةِ وَكَانَ يَأْمُنُ عَلَيْهِ لَوْ تَرَكَهُ فِي بَلَدِهِ .
ويشترطُ الْأَمْنُ أَيْضًا مِنَ الرَّصَدِيِّ - وَهُوَ : مَنْ يَرْقُبُ النَّاسَ لِيَأْخُذَ مِنْهُمْ مَالًا - فَإِنْ وُجِدَ . . لَمْ يَجِبِ النَّسْكُ وَإِنْ قَلَّ الْمَالُ ، مَا لَمْ يَكُنِ الْمُعْطَى لَهُ هُوَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ .

(الرَّابِعُ : وَجُودُ الزَّادِ وَالْمَاءِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمُعْتَادِ حَمْلُهُ مِنْهَا بِشَمَنِ مِثْلِهِ ، وَهُوَ الْقَدْرُ الَّلَّائِقُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ) فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ وَلَوْ فِي مَرَحَلَةٍ أَعْتِيدَ حَمْلُهُ مِنْهَا . . تَبَيَّنَ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، وَالْعَبْرَةُ فِي ذَلِكَ بِعَرَفِ أَهْلِ كُلِّ نَاحِيَةٍ ؛ لِاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ النَّوَاحِي .

(وَ) وَجُودُ (عَلَفِ الدَّابَّةِ فِي كُلِّ مَرَحَلَةٍ) لِعَظْمِ تَحْمِيلِ الْمُؤْنَةِ فِي حَمْلِهِ ، بِخِلَافِ الْمَاءِ وَالزَّادِ ،

وَلَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمَرْأَةِ إِلَّا إِنْ خَرَجَ مَعَهَا زَوْجٌ أَوْ مَحْرَمٌ أَوْ نِسْوَةٌ ثِقَاتٌ . الْخَامِسُ :
أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِلَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ

لَكِنْ بَحْثٌ فِي « الْمَجْمُوعِ » عَتَبَارَ الْعَادَةِ فِيهِ كَالْمَاءِ ، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ سُلَيْمٌ^(١) وَغَيْرُهُ ، وَأَعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ .

(وَلَا يَجِبُ الْحَجُّ) وَلَا يَسْتَقِرُّ (عَلَى الْمَرْأَةِ) وَلَوْ عَجُوزًا لَا تَشْتَهِي ، سِوَاءَ الْمَكِّيَّةِ وَغَيْرِهَا (إِلَّا إِنْ) (وَجَدَ فِيهَا مَا مَرَّ ، وَ) (خَرَجَ مَعَهَا زَوْجٌ)^(٢) أَوْ مَحْرَمٌ) لَهَا بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مَصَاهِرَةٍ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَسَافِرُ الْمَرْأَةُ بَرِيدًا إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ » .

وَلَا تَشْتَرُطُ عِدَالَتُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْوَارِغَ الطَّبْعِيَّ أَقْوَى مِنَ الْوَارِغِ الشَّرْعِيِّ ، وَمِثْلُهُمَا عَبْدُهَا أَلْفَتْةٌ إِنْ كَانَتْ ثِقَةً أَيْضًا ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا نَظَرُ الْآخَرِ وَالْخُلُوءُ بِهِ إِلَّا حِينَئِذٍ ، وَيَكْفِي مَرَاهِقٌ وَأَعْمَى لَهُ وَجَاهَةٌ وَفِطْنَةٌ بَحِثُ تَأْمَنُ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهَا .

وَيُشْتَرُطُ أَيْضًا فِيمَنْ يَخْرُجُ مَعَهَا مَصَاحِبُهُ لَهَا بِحَيْثُ يَمْنَعُ تَطْلُعَ أَعْيُنِ الْفَجْرَةِ إِلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَبْعُدُ عَنْهَا قَلِيلًا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ .

وَالْأَمْرُ الدُّجْمِيلُ لَا بُدَّ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهُ مَنْ يَأْمَنُ بِهِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَرِيبٍ وَنَحْوِهِ .

(أَوْ نِسْوَةٌ ثِقَاتٌ) بِأَنْ بَلَغْنَ وَجَمَعْنَ صِفَاتِ الْعَدَالَةِ وَإِنْ كُنَّ إِمَاءً ، سِوَاءَ الْعَجَائِزِ وَغَيْرِهِنَّ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مَعَهُنَّ زَوْجٌ أَوْ مَحْرَمٌ لِاحِدَاهُنَّ ؛ لِانْقِطَاعِ الْأَطْمَاعِ بِاجْتِمَاعِهِنَّ ، وَمِنْ ثَمَّ : جَازَتْ خُلُوءُ رَجُلٍ بِأَمْرَاتَيْنِ دُونَ عَكْسِهِ ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثٍ غَيْرِهَا وَأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِغَيْرِ الثَّقَاتِ وَإِنْ كُنَّ مُحَارِمَ ، وَأَعْتَبَارُ الْعِدَدِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِلْجُوبِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ ، أَمَّا بِالنَّظَرِ لِجَوَازِ الْخُرُوجِ . . فَلَهَا أَنْ تَخْرُجَ مَعَ وَاحِدَةٍ لِفَرْضِ الْحَجِّ ، وَكَذَا وَحْدَهَا إِذَا أَمِنَتْ ، أَمَّا سَفَرُهَا لِغَيْرِ فَرَضٍ . . فَحَرَامٌ مَعَ النَّسْوَةِ مَطْلَقًا .

(الْخَامِسُ : أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ بِلَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ) فَمَنْ لَا يَثْبُتُ عَلَيْهَا أَصْلًا ، أَوْ يَخْشَى مِنْ ثُبُوتِهَا عَلَيْهَا مَحْذُورَ تَيَمُّمٍ . . لَا يَلْزُمُهُ الْحَجُّ بِنَفْسِهِ ، بَلْ بِنَائِبِهِ بِشَرْطِهِ الْآتِيَةِ .

(١) أَي : سُلَيْمُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّازِي ، أَبُو الْفَتْحِ ، صَاحِبُ كِتَابِ « الْمَجْرَدِ » .

(٢) فِي هَاشِمٍ (ب) : (وَلَوْ فَاسِقًا ؛ لِأَنَّهُ مَعَ فَسَقِهِ يَغَارُ عَلَيْهَا مِنْ مَوَاقِعِ الرِّيبِ ، وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّ مَنْ عِلْمُهُ أَنَّهُ لَا غَيْرَةَ لَهُ ، كَمَا هُوَ شَأْنُ بَعْضِ مَنْ لَا خِلَاقَ لَهُمْ لَا يُكْتَفَى بِهِ . « تَحْفَةُ » [٢٤ / ٤]) .

وَلَا يَجِبُ عَلَى الْأَعْمَى الْحَجُّ إِلَّا إِذَا وَجَدَ قَائِدًا . وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ . . وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْإِسْتِثَابَةُ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهَا بِمَالِهِ أَوْ بِمَنْ يُطِيعُهُ

السادسُ : أَنْ يَجِدَ مَا مَرَّ مِنَ الزَّادِ وَغَيْرِهِ وَقْتَ خُرُوجِ النَّاسِ مِنْ بَلَدِهِ .

السابعُ : إِمْكَانُ السَّيْرِ ؛ بَأَنْ يَبْقَى مِنَ الزَّمَنِ عِنْدَ وَجُودِ الزَّادِ وَنَحْوِهِ مِقْدَارٌ مَا يُمَكِّنُ السَّيْرَ فِيهِ إِلَى الْحَجِّ السَّيْرِ الْمَعْهُودِ ، فَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَى أَنْ يَقْطَعَ فِي كُلِّ يَوْمٍ أَوْ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَحَلَةٍ . . لَمْ يَلْزَمُهُ الْحَجُّ ، وَلَا يُقْضَى مِنْ تَرْكِهِ لَوْ مَاتَ قَبْلَهُ .

الثامنُ : أَنْ يَجِدَ رُفْقَةً بِحَيْثُ لَا يَأْمَنُ إِلَّا بِهِمْ يَخْرُجُ مَعَهُمْ ذَلِكَ الْوَقْتُ الْمَعْتَادُ ؛ فَإِنْ تَقَدَّمُوا بِحَيْثُ زَادَتْ أَيَّامُ السَّفَرِ ، أَوْ تَأَخَّرُوا بِحَيْثُ أَحْتَاجَ أَنْ يَقْطَعَ مَعَهُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ مَرَحَلَةٍ . . فَلَا وَجوبَ ؛ لزيادةِ المَوْنَةِ فِي الْأَوَّلِ وَتَضَرُّرِهِ فِي الثَّانِي ، وَيَلْزَمُهُ السَّفَرُ وَحْدَهُ فِي طَرِيقِ أَمْنَةٍ لَا يَخَافُ فِيهَا الْوَاحِدُ وَإِنْ اسْتَوْحَشَ .

التاسعُ : أَنْ يَجِدَ مَا مَرَّ مِنَ الزَّادِ وَنَحْوِهِ بِمَالٍ حَاصِلٍ عِنْدَهُ ، فَلَا يَلْزَمُهُ أَتْهَابُهُ وَلَا قَبُولُ هَبْتِهِ لِعُظْمِ أَلَمْنَةِ فِيهِ ، وَلَا شَرَاؤُهُ بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ وَإِنْ أَمْتَدَّ الْأَجَلَ إِلَى وَصُولِهِ مَوْضِعَ مَالِهِ ، وَلَا أَثَرٌ لَدَيْنَ لَهُ مُؤَجَّلٍ أَوْ حَالٍ عَلَى مَعْسِرٍ أَوْ مَنَكِرٍ ، وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُ وَلَا يُمْكِنُهُ الظَّفَرُ بِمَالِهِ ، بِخِلَافِ الْحَالِّ عَلَى مِلْيَةٍ مُقَرَّةٍ ، أَوْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ، أَوْ أَمْكَنُهُ الظَّفَرُ مِنْ مَالِهِ بِقَدَرِهِ وَوُجِدَتْ شُرُوطُ الظَّفَرِ .

وَأَلْمَالُ الْمَوْجُودِ بَعْدَ خُرُوجِ الْقَافِلَةِ كَالْمَعْدُومِ .

(وَلَا يَجِبُ عَلَى الْأَعْمَى الْحَجُّ) وَالْعُمْرَةُ (إِلَّا إِذَا وَجَدَ قَائِدًا) وَيُشْتَرَطُ قَدْرَتُهُ عَلَى أَجْرَتِهِ إِنْ طَلَبَهَا وَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَجْرَةِ مِثْلِهِ ، وَكَذَا يُشْتَرَطُ قَدْرَةُ الْمَرْأَةِ عَلَى أَجْرَةِ نَحْوِ الزَّوْجِ إِنْ طَلَبَهَا (وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ) وَقَدْ آيَسَ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لِرِمَانِيَّةٍ أَوْ هَرَمٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بَرُّهُ - وَيُسَمَّى مَعْضُوبًا - (. . وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْإِسْتِثَابَةُ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهَا بِمَالِهِ) بَأَنْ وَجَدَ أَجْرَةَ مَنْ يَحْجُّ عَنْهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فَاضِلَةً عَمَّا مَرَّ .

نَعَمْ ؛ يُسْتَنْبَتُ مُؤْنَةُ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا فَاضِلَةً عَنْهَا إِلَّا يَوْمَ الْأَسْتِثْجَارِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُفَارِقَهُمْ . . يُمْكِنُهُ تَحْصِيلُ مُؤْنَتِهِمْ ، بِخِلَافِ الْمُبَاشَرِ بِنَفْسِهِ (أَوْ بِمَنْ يُطِيعُهُ) بَأَنْ وَجَدَ مَتَبَرَّعًا يَحْجُّ عَنْهُ وَهُوَ مَوْثُوقٌ بِهِ وَلَا حَجَّ عَلَيْهِ - وَهُوَ مَمَّنٌ يَصْحُ مِنْهُ حُجَّةٌ إِلَى اسْلَامٍ - وَلَمْ يَكُنْ مَعْضُوبًا . . فَيَلْزَمُهُ الْقَبُولُ بِالْإِذْنِ لَهُ فِي الْحَجِّ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ بِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْمُطِيعُ أَنْثَى أَجْنَبِيَّةً .

إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ . . فَيَلْزِمُهُ بِنَفْسِهِ .

فَصْنَائِكُ

يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ كُلِّ وَقْتٍ ،

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ الْمُطِيعُ أَصْلًا أَوْ فَرَعًا وَهُوَ مَا شِ . . لَمْ تَجِبْ إِنْابَتُهُ ؛ لِأَنَّ مَشْيَهُمَا يَشْتَقُّ عَلَيْهِ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَكْفِيهِ أَيَّامَ الْحَجِّ وَإِنْ كَانَ رَاكِبًا كَسْرِبًا .

وَالْفَقِيرُ الْمَعْوِلُ عَلَى الْكَسْبِ أَوْ السُّؤَالِ كَالْبَعْضِ فِي ذَلِكَ .

وَلَوْ تَوَسَّمَ الطَّاعَةَ فِي قَرِيبٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ . . لَزِمَهُ سَوَالُهُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ بَدَلَ لَهُ آخَرُ مَالًا لَيْسَتْ أَجْرَ بِهِ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ . . فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ قَبُولُهُ .

نَعَمْ ؛ إِنْ أَسْتَأْجَرَ الْمُطِيعُ الَّذِي هُوَ وَالِدٌ أَوْ وَلَدٌ مَنْ يَحُجُّ عَنِ الْمَعْضُوبِ . . لَزِمَهُ الْقَبُولُ .

وَيَجُوزُ لِلْمَعْضُوبِ الْأَسْتِنَابَةُ أَوْ تَجِبُ (إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ . . فَيَلْزِمُهُ) أَنْ يَحُجَّ (بِنَفْسِهِ) لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ الرُّكُوبُ - فِي الْمَحْمِلِ ، فَالْمَحْفَقَةِ ، فَالسَّرِيرِ الَّذِي يَحْمِلُهُ رَجَالٌ - وَلَا نَظَرَ لِلْمَشَقَّةِ عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِهَا فِي حَدِّ الْقُرْبِ ، فَإِنْ فُرِضَ تَعَدَّرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ . . صَحَّتْ إِنْابَتُهُ وَإِنْ كَانَ مَكْنِيًّا .

(فَصْنَائِكُ)

فِي الْمَوَاقِيتِ

(يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ كُلِّ وَقْتٍ) لِأَنَّ جَمِيعَ السَّنَةِ وَقْتُ لَهَا .

نَعَمْ ؛ يَمْتَنَعُ عَلَى الْحَاجِّ الْإِحْرَامُ بِهَا مَا دَامَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ كَالرَّمْيِ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ حُكْمِ الْإِحْرَامِ بَقَاءُ نَفْسِ الْإِحْرَامِ ، وَمِنْ ثَمَّ : لَمْ يُتَصَوَّرْ حَجَّتَانِ فِي عَامٍ وَاحِدٍ ؛ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ تَصَوُّرَهُ ، وَيُسْنُ الْأَكْثَارُ مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَوْ فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ ؛ إِذْ هِيَ أَفْضَلُ مِنَ الطَّوَافِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ^(١) ، وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا أُسْتَوَى الزَّمَنُ الْمَصْرُوفُ إِلَيْهَا وَإِلَيْهِ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَحَكَى الطَّبْرِي ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ فِي الطَّوَافِ وَالِاعْتِمَارِ أُيْهِمَا أَفْضَلُ ؟ ثَالِثُهَا : إِنْ اسْتَغْرَقَ زَمَنُ الْإِعْتِمَارِ بِالطَّوَافِ . . فَالطَّوَافُ أَفْضَلُ ، وَإِلَّا . . فَالِاعْتِمَارُ . « خُطِيب » [٦٨٨ / ١]) .

وَبِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ ؛ وَهِيَ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ . . . أَنْعَقَدَ عُمْرَةً . وَمَنْ كَانَ بِمَكَّةَ . . . فَيُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْهَا ، وَبِالْعُمْرَةِ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ . وَغَيْرُ الْمَكِّيِّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ ؛ وَهُوَ لِتِهَامَةِ الْيَمَنِ :

(و) يُحْرِمُ (بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ ؛ وَهِيَ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) فَيَمْتَدُّ وَقْتُ الْإِحْرَامِ بِهِ مِنْ أِبْتِدَاءِ شَوَّالٍ إِلَى صَبْحِ يَوْمِ النَّحْرِ ، فَيَصْحُ الْإِحْرَامُ بِهِ وَإِنْ ضَاقَ الزَّمَنُ ؛ كَأَنَّ أَحْرَمَ بِهِ مَصْرِيٌّ بِمَصْرَ مَثَلًا قَبِيلَ فَجْرِ النَّحْرِ ، (فَلَوْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ) كَرَمْضَانَ أَوْ بَقِيَّةَ الْحِجَّةِ (. . . أَنْعَقَدَ عُمْرَةً) وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ مُتَعَمِّدًا لَهُ ، وَأَجْزَأْتُهُ عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ؛ لَشِدَّةِ لَزُومِ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا لَمْ يَقْبَلِ الْوَقْتُ مَا أَحْرَمَ بِهِ . . . أَنْصَرَفَ لِمَا يَقْبَلُهُ .
هَذَا حُكْمُ الْمِيقَاتِ الزَّمَانِيِّ .

(و) أَمَّا الْمِيقَاتُ الْمَكَانِي . . . فَهُوَ أَنَّ (مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ) كَانَتْ مِيقَاتُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَجِّ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا . . . (فَيُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْهَا) سِوَاءُ الْقَارُنِ وَالْمَتَمِّعِ وَالْمُفْرِدِ ، فَإِنْ فَارَقَ مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ لَوْ سَافَرَ مِنْهَا مِمَّا مَرَّ بِيَانُهُ فِي بَابِهِ ، وَأَحْرَمَ خَارِجَهَا ، وَلَمْ يُعِدْ إِلَيْهَا قَبْلَ الْوُقُوفِ . . . أَيْمَ ، وَلِزَمَهُ دَمٌ ، وَكَذَا إِنْ عَادَ إِلَيْهَا قَبْلَهُ وَقَدْ وَصَلَ فِي خُرُوجِهِ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَيُسْتثنَى مِنْ ذَلِكَ الْأَجِيرُ الْمَكِّيُّ إِذَا اسْتَوْجَرَ عَنْ آفَاقِي . . . فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى مِيقَاتِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ ؛ لِيُحْرَمَ مِنْهُ .

وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ يُحْرِمُ مِنْ مَكَّةَ أَنْ يُصَلِّيَ سُنَّةَ الْإِحْرَامِ بِالْمَسْجِدِ ، ثُمَّ يَأْتِيَ إِلَى بَابِ دَارِهِ وَيُحْرَمَ مِنْهُ ، ثُمَّ يَأْتِيَ إِلَى الْمَسْجِدِ لِطَوَافِ الْوُدَاعِ إِنْ أَرَادَهُ ؛ فَإِنَّهُ مُنْدُوبٌ لَهُ .
(و) أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْعُمْرَةِ . . . فَلَيْسَتْ مِيقَاتًا ، بَلْ يُحْرِمُ مَنْ بَهَا (بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ) مِنْ أَيِّ جَانِبٍ شَاءَ ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهَا فِي الْحَرَمِ . . . أَنْعَقَدَ ، ثُمَّ إِنْ خَرَجَ إِلَى أَدْنَى الْحِلِّ . . . فَلَا دَمَ ، وَإِلَّا . . . أَيْمَ ، وَلِزَمَهُ دَمٌ .

وَأَفْضَلُ بِقَاعِ الْحِلِّ لِلإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ الْجِعْرَانَةُ ؛ لِاتِّبَاعِ ، ثُمَّ التَّنْعِيمِ ؛ لِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ بِالْإِعْتِمَارِ مِنْهُ ، ثُمَّ الْحُدَيْبِيَّةِ .

(وَغَيْرُ الْمَكِّيِّ) وَهُوَ مَنْ لَيْسَ بِمَكَّةَ ، سِوَاءُ الْآفَاقِيِّ وَالْمَكِّيِّ الْقَاصِدُ مَكَّةَ لِلنَّسْكِ (يُحْرِمُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ) الَّذِي أَقْبَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِطَرِيقِهِ الَّتِي يَسْلُكُهَا ، (وَهُوَ لِتِهَامَةِ الْيَمَنِ ^(١))

(١) فِي هَامِش (ب) : (التِهَامَةُ - بِكسر التاء - : اسْمٌ لِكُلِّ مَا نَزَلَ عَنْ نَجْدٍ مِنْ بِلَادِ الْحِجَازِ ، وَالْيَمَنِ : إِقْلِيمٌ =

يَلْمَلَمُ ، وَلِنَجْدِهِ : قَرْنٌ ، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ : ذَاتُ عِرْقٍ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ
وَالْمَغْرِبِ : الْجُحْفَةُ ، وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ : ذُو الْحُلَيْفَةِ . فَإِنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ مُرِيدَ النَّسْكِ
ثُمَّ أَحْرَمَ . . . فَعَلَيْهِ دَمٌ إِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْمِيقَاتِ

يَلْمَلَمُ ، وَلِنَجْدِهِ (أَي : الْبَيْمَنِ ، وَمِثْلُهُ نَجْدُ الْحِجَازِ (قَرْنٌ) بِسُكُونِ الرَّاءِ (وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ)
وَحُرَّاسَانَ (ذَاتُ عِرْقٍ) وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ ، (وَلِأَهْلِ الشَّامِ) الَّذِينَ
لَا يَمُرُّونَ عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ (وَ) أَهْلِ (مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ) : قَرْيَةُ خَرْبَةُ بُعَيْدٍ رَابِعٌ عَلَى نَحْوِ
سِتِّ مَرَاكِلَ مِنْ مَكَّةَ^(١) ، (وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ) وَهِيَ : الْمَحَلُّ الْمُسَمَّى آلَانَ بِأَيَّارٍ عَلِيٍّ ،
بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ نَحْوُ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ ، فَهِيَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيتِ مِنْ مَكَّةَ .

وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقاً لَا مِيقَاتَ بِهِ ؛ فَإِنْ سَامَتْهُ مِيقَاتُ يَمَنَةٍ أَوْ يَسْرَةٍ . . أَحْرَمَ مِنْ مُحَازَاتِهِ . وَلَا أَثَرَ
لِمُسَامَتِهِ أَمَاماً أَوْ خَلْفاً ، فَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ الْمِيقَاتُ أَوْ مَوْضِعُ مُحَازَاتِهِ . . تَحَرَّى .

وَيُسْنَى أَنْ يَحْتَاطَ ؛ فَإِنْ حَازَى مِيقَاتَيْنِ وَأَحَدُهُمَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ . . فَهُوَ مِيقَاتُهُ ، فَإِنْ أَسْتَوِيَ فِي الْقُرْبِ
إِلَيْهِ . . فَمِيقَاتُهُ الْأَبْعَدُ مِنْ مَكَّةَ وَإِنْ حَازَى الْأَقْرَبَ إِلَيْهَا أَوَّلًا ، فَإِنْ أَسْتَوِيَ فِي الْقُرْبِ إِلَيْهَا وَإِلَيْهِ . .
أَحْرَمَ مِنْ مُحَازَاتِهِمَا ، مَا لَمْ يُحَازِدْ أَحَدَهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ . . فَيُحْرَمُ مِنْ مُحَازَاتِهِ ، وَلَا يَنْتَظِرُ مُحَازَةَ
الْآخَرِ ؛ كَمَا لَيْسَ لِلْمَارِّ عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ أَنْ يُؤَخَّرَ إِحْرَامُهُ إِلَى الْجُحْفَةِ .

وَمَنْ مَسَكْنُهُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمِيقَاتِ . . فَمِيقَاتُهُ مَسْكْنُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِطَرِيقِهِ مِيقَاتٌ وَلَا حَازَى
مِيقَاتَانِ . . أَحْرَمَ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ .

(فَإِنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ مُرِيدَ النَّسْكِ) الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ (ثُمَّ أَحْرَمَ) وَلَمْ يَنْوِ الْعُودَ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مِثْلِ
مَسَافَتِهِ (. . فَعَلَيْهِ دَمٌ) لِعَصْيَانِهِ بِالْمَجَاوِزَةِ إِجْمَاعاً ، وَيَلْزَمُهُ الْعُودُ إِلَيْهِ مُحَرِّماً ، أَوْ لِيُحْرَمَ مِنْهُ تَدَارُكاً
لِمَا تَعَدَّى بِنَفْسِهِ ، وَيَعْصِي بِتَرْكِهِ إِلَّا لِعَذْرِ .

وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ الدَّمُ (إِنْ) أَحْرَمَ بَعْدَ الْمَجَاوِزَةِ فِي تِلْكَ السَّنَةِ (لَمْ يَعُدْ إِلَى الْمِيقَاتِ) وَلَا إِلَى مِثْلِ

= معروف . « خطيب » [١ / ٦٨٨] .

(١) في هامش (ب) : (الجحفة : وهي قرية كبيرة بين مكة والمدينة . قال في « المجموع » : على نحو ثلاث
مراحل من مكة ، وقال الرافعي : على خمسين فرسخاً من مكة ، وبينهما تفاوت بعيد ، والمعروف المشاهد
ما قاله الرافعي . سميت بذلك ؛ لأن السيل نزل عليها فأجحفها ، وهي الآن خراب . « خطيب »
[١ / ٦٦٨] .

قَبْلَ التَّلْبَسِ بِنُسْكِ . وَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ أَفْضَلُ مِنْ بَلَدِهِ .

فَضَائِلُ

أَرْكَانُ الْحَجِّ خَمْسَةٌ : الْإِحْرَامُ ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَالطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ ،
وَالْحَلْقُ . وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ أَرْبَعَةٌ : وَهِيَ : الْإِحْرَامُ ، وَالطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ ،
وَالْحَلْقُ .

مسافته - وإن كان تركه للعود إليه لعذر - لإساءته بترك الإحرام من الميقات ، بخلاف ما إذا عاد ؛
لأنه قطع المسافة كلها محرماً .

وإنما ينفعه العود (قبل التلبس بنسك) فإن عاد بعد التلبس بنسك ولو طواف القدوم . . لم
يسقط عنه الدم ؛ ليتأدى النسك بإحرام ناقص .

(وَالْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ أَفْضَلُ) منه (مِنْ بَلَدِهِ) لِلاتِّبَاعِ ؛ فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْرَمَ بِحَجَّتِهِ
وبعمره الحديبية مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ .

(فَضَائِلُ)

في بيان أركان الحج والعمرة

(أَرْكَانُ الْحَجِّ خَمْسَةٌ) بل ستة :

(الْإِحْرَامُ) وهو : نيّة الدخول في النسك ، (وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، وَالطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ ،
وَالْحَلْقُ) والترتيب في معظمها ؛ إذ لا بُدَّ مِنْ تقديم الإحرام على الكل ، والوقوف على ما بعده ،
والطواف على السعي ، ويجوز تقديم الحلق عليهما وتأخيرهما عنه .

(وَأَرْكَانُ الْعُمْرَةِ أَرْبَعَةٌ) بل خمسة (وَهِيَ : الْإِحْرَامُ ، وَالطَّوَافُ ، وَالسَّعْيُ ، وَالْحَلْقُ)
والترتيب في الكل ، على ما ذكر .

الإِحْرَامُ نِيَّةُ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْهُمَا ، وَيَنْعَقِدُ الإِحْرَامُ مُطْلَقًا ، ثُمَّ يَصْرِفُهُ لِمَا شَاءَ .

(فَضَائِلُ)

في بيان الإِحْرَامِ

(الإِحْرَامُ : نِيَّةُ) الدُّخُولِ فِي (الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ، أَوْهُمَا) لِمَا صَحَّ عَنْ عائِشَةَ رضي الله عنها قالت : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : « مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ .. فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ .. فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ .. بِعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ » .
(وَيَنْعَقِدُ الإِحْرَامُ مُطْلَقًا) لِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ رضي الله عنه أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (خَرَجَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ يَتَنَظَّرُونَ الْقَضَاءَ - أَي : نَزُولَ الْوَحْيِ - فَأَمَرَ مَنْ لَا هَدْيَ ^(١) مَعَهُ أَنْ يَجْعَلَ إِحْرَامَهُ عُمْرَةً ، وَمَنْ مَعَهُ هَدْيٌ أَنْ يَجْعَلَهُ حَجًّا) ^(٢) .

(ثُمَّ يَصْرِفُهُ) أَي : الإِحْرَامُ الْمَطْلُوقُ بِالنِّيَّةِ لَا بِاللَّفْظِ (لِمَا شَاءَ) مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ قِرَانٍ وَإِنْ ضَاقَ وَقْتُ الْحَجِّ ، أَمَا لَوْ فَاتَ .. فَفِيهِ خِلَافٌ ، وَالْمَتَّجَةُ : أَنَّهُ يَبْقَى مُبْهَمًا ، فَإِنْ عَيَّنَهُ لِعُمْرَةٍ .. فَذَاكَ ، أَوْ لِحَجٍّ .. فَكَمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُجْزئُهُ الْعَمَلُ قَبْلَ التَّعْيِينِ بِالنِّيَّةِ .

- (١) في هامش (ب) : (الهدى - بإسكان الدال وكسرها ، مع تخفيف الياء في الأولى وتشديدها في الثانية ، لغتان فصيحتان - وهو كما قاله الروياني : اسم لما يُهدى لمكة وحرماها ؛ تقريباً إلى الله تعالى ، من نعم وغيرها من الأموال ، نذراً كان أو تطوعاً ، لكنه عند الإطلاق : اسم للإبل والبقر والغنم . اهـ « خطيب » [١ / ٧٣٠]) .
(٢) في هامش (ب) : (وفي حديث حجة الوداع ... حتى إذا كان آخر طواف على المروة ، فقال : « لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت .. لم أسق الهدى ، وجعلتها عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدي .. فليحل وليجعلها عمرة ... » الحديث . يعني : لو كان العزم [الذي] ظهر لي في هذه الساعة حصل لي عند خروجي من المدينة .. لما استصحبته الهدى معي ، بل جئت بغير هدي ، وجعلت إحرامي مصروفاً إلى العمرة ، فإذا فرغت منها .. أحرمت إحراماً للحج ، ولكن إذا كان معي الهدى .. فلم أقدر أن أجعل ما أحرمت به عمرة ، فمن لم يكن منكم معه هدي وأحرم بالعمرة .. فليخرج من إحرامه بعد فراغه من أعمال العمرة وقد أبيح ما حرم بسبب الإحرام حتى يستأنف إحراماً للحج ، وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله ، وقال الشافعي رحمه الله : يجوز لمن أحرم بالعمرة أن يخرج من إحرامه بعد فراغه من أعمال العمرة ، سواء كان معه هدي أو لم يكن ، وتأويل هذا الحديث على أنه استحباب غير لازم . اهـ

وفي هامشها أيضاً : ومناسبة ذلك ظاهرة : وهو أن الحج أكمل النسكين ، ومن ساق الهدى تقريباً إلى الله أكمل ممن لم يسقه ، فناسب أن يكون له أكمل النسك . للشيخ علي الزيايدي) .

وَيُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ ، فَيَقُولُ : نَوَيْتُ الْحَجَّ ، أَوِ الْعُمْرَةَ ، وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى .
وَإِنْ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ غَيْرِهِ . . قَالَ : نَوَيْتُ الْحَجَّ ، أَوِ الْعُمْرَةَ عَنْ فُلَانٍ ، وَأَحْرَمْتُ
بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى وَيُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ مَعَ النِّيَّةِ ، وَالْإِكْتِثَارُ مِنْهَا ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا لِلرَّجُلِ . . .

نَعَمْ ؛ لَوْ طَافَ ثُمَّ صَرَفَهُ لِلْحَجِّ . . وَقَعَ طَوَافُهُ عَنِ الْقُدُومِ وَإِنْ كَانَ مِنْ سُنَنِ الْحَجِّ ، وَلَوْ أَحْرَمَ
مُطْلَقًا ثُمَّ أَفْسَدَهُ قَبْلَ التَّعْيِينِ . . فَأَيُّهُمَا عَيْنُهُ كَانَ مَفْسَدًا لَهُ .

وَيَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ كإِحْرَامِ زَيْدٍ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ زَيْدٌ مُطْلَقًا أَوْ غَيْرَ مُحْرَمٍ أَصْلًا ، أَوْ أَحْرَمَ إِحْرَامًا
فَاسِدًا . . أُنْعَقَدَ لَهُ مُطْلَقًا وَإِنْ عَلِمَ حَالَ زَيْدٍ ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مَفْضَلًا أَبْتَدَأَ . . تَبَعَهُ فِي تَفْصِيلِهِ ،
بِخِلَافِ مَا لَوْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا وَصَرَفَهُ لِحَجٍّ ، أَوْ لِعُمْرَةٍ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ ، ثُمَّ أَحْرَمَ كإِحْرَامِهِ . . فَلَا
يَلْزَمُهُ فِي الْأَوَّلَى أَنْ يَصْرِفَهُ لِمَا صَرَفَهُ لَهُ زَيْدٌ ، وَلَا فِي الثَّانِيَةِ إِدْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ
التَّشْبِيهَ بِهِ فِي الْحَالِ فِي الصُّورَتَيْنِ .

(وَيُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ) الَّتِي يُرِيدُهَا مِمَّا ذَكَرَ ؛ لِيُؤَكِّدَ مَا فِي الْقَلْبِ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ ،
(فَيَقُولُ) بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ : (نَوَيْتُ الْحَجَّ ، أَوِ الْعُمْرَةَ) أَوِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، أَوِ التَّنَسُّكَ (وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ
تَعَالَى .

وَإِنْ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ غَيْرِهِ . . قَالَ : نَوَيْتُ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ عَنْ فُلَانٍ ، وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى .
وَيُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ مَعَ النِّيَّةِ (فَيَقُولُ عَقَبَ تَلَفُّظِهِ بِمَا ذَكَرَ : (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ . . .) إِلَى آخِرِهِ ؛
لِخَبَرِ مُسْلِمٍ : « إِذَا تَوَجَّهْتُمْ إِلَى مِنًى . . فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ » .

وَالْإِهْلَالُ : رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَالْعَبْرَةُ بِالنِّيَّةِ لَا بِالتَّلْبِيَةِ ، فَلَوْلَيْ بَغِيرِ مَا نَوَى . . فَالْعَبْرَةُ بِمَا
نَوَى .

(وَ) يُسْتَحَبُّ (الْإِكْتِثَارُ مِنْهَا) أَيِ : مِنَ التَّلْبِيَةِ فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ ، حَتَّى لِنَحْوِ الْحَائِضِ ، وَتَتَأَكَّدُ
عِنْدَ تَغَايِيرِ الْأَحْوَالِ ؛ مِنْ نَحْوِ صُعُودٍ وَهُبُوطٍ ، وَاجْتِمَاعٍ وَأَفْتِرَاقٍ ، وَإِقْبَالِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، وَرُكُوبِ
وَنَزُولِ ، وَفِرَاقٍ مِنْ صَلَاةٍ ، وَتُكْرَرُ فِي مَوَاضِعِ النَّجَاسَاتِ .

(وَ) يُسْتَحَبُّ (رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا لِلرَّجُلِ) حَتَّى فِي الْمَسَاجِدِ بَحِيثٌ لَا يَتَّبِعُهُ الرَّفْعُ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ
قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَتَانِي جِبْرِيلُ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ

إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ فَيَسِرُّ بِهَا . وَصَيَّغَتْهَا : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ . وَيُكْرِّرُهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَسْأَلُ اللَّهُ الرَّضَا وَالْجَنَّةَ ، وَاسْتِعَاذَ بِهِ مِنَ النَّارِ ، ثُمَّ دَعَا بِمَا أَحَبَّ

بِالْإِهْلَالِ » ، وَمِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَفْضَلُ الْحَجِّ : الْعَجُّ وَالْتَّجُّ » . وَالْعَجُّ : رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ . وَالْتَّجُّ : نَحْرُ الْبُذْنِ .

أَمَّا الْمَرَأَةُ ، وَمِثْلُهَا الْخَتْنَى . . فَيُنْدُبُ لَهَا إِسْمَاعُ نَفْسِهَا فَقَطْ ، فَإِنْ جَهَرَتْ بِهَا . . كُرِهَ ، وَإِنَّمَا حَرَّمَ أَذَانُهَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يُصْغِي إِلَيْهِ ، فَرَبَّمَا كَانَ سَبَبًا لِإِيْقَاعِ النَّاسِ فِي الْفِتْنَةِ ، بِخِلَافِهِ هُنَا ؛ فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ مُشْتَغَلٌ بِتَلْبِيَتِهِ عَنْ تَلْبِيَةِ غَيْرِهِ .

(إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ) وَهِيَ الَّتِي فِي ابْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ (فَيَسِرُّ بِهَا) نَدْبًا بِحَيْثُ يُسْمَعُ نَفْسَهُ فَقَطْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَفِي هَذِهِ يُنْدُبُ أَنْ يَذْكُرَ مَا أَحْرَمَ بِهِ لَا فِيمَا بَعْدَهَا ، (وَصَيَّغَتْهَا) الْمُسْتَحَبَّةُ : تَلْبِيَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثَّابِتَةُ عَنْهُ ؛ وَهِيَ : (« لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ ») .

وَيَجُوزُ كَسْرُ (إِنَّ) وَفَتْحُهَا ، وَالْكَسْرُ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ وَقْفَةً لَطِيفَةً عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَالْمُلْكَ) .

(وَيُكْرِّرُهَا) أَيِ : جَمِيعِ التَّلْبِيَةِ الْمَذْكُورَةِ - لَا لَفْظَ (لَبَّيْكَ) فَقَطْ - (ثَلَاثًا) وَالْقَصْدُ بِ(لَبَّيْكَ) - وَهُوَ مُتَنَّى مُضَافٌ - : الْإِجَابَةُ لِدَعْوَةِ الْحَجِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾ مِنْ لَبَّ بِالْمَكَانِ . . إِذَا أَقَامَ بِهِ . وَمَعْنَاهُ : أَنَا مُقِيمٌ عَلَى طَاعَتِكَ إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ ، وَإِجَابَةً بَعْدَ إِجَابَةٍ ، فَالْقَصْدُ بِ(لَبَّيْكَ) : التَّكْثِيرُ لَا التَّنْثِيَةُ .

وَالزِّيَادَةُ عَلَى مَا ذُكِرَ غَيْرُ مَكْرُوهَةٍ .

(ثُمَّ) بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ تَلْبِيَتِهِ وَتَكْرِيرِهَا ثَلَاثًا ؛ إِنْ أَرَادَ . (يُصَلِّي) وَيُسَلِّمُ (عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِصَوْتٍ أَخْفَضَ مِنْ صَوْتِ التَّلْبِيَةِ ؛ لِتَمَيِّزِ عَنْهَا - وَالْأَفْضَلُ صَلَاةُ التَّشَهُّدِ - (ثُمَّ) بَعْدَ ذَلِكَ (يَسْأَلُ اللَّهُ الرَّضَا وَالْجَنَّةَ ، وَاسْتِعَاذَ بِهِ مِنَ النَّارِ) كَمَا رَوَى بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنْ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، (ثُمَّ دَعَا بِمَا أَحَبَّ) دِينًا وَدُنْيَا ، وَيُسْنُ الْأَنْ يَتَكَلَّمُ فِي أَثْنَاءِ التَّلْبِيَةِ ، وَقَدْ يُنْدُبُ لَهُ الْكَلَامُ كَرْدُ السَّلَامِ ، وَقَدْ يَجِبُ كإِنذارٍ مُشْرِفٍ عَلَى تَلْفٍ ، وَيُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَيْهِ .

وَإِذَا رَأَى الْمُحْرِمُ أَوْ غَيْرُهُ شَيْئاً يُعْجِبُهُ أَوْ يَكْرَهُهُ.. قَالَ : لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ
الْآخِرَةِ .

فَضَائِلُ

وَيُسْنُ الْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ ، وَلَوْقُوفِ عَرَفَةَ

(وَإِذَا رَأَى الْمُحْرِمُ أَوْ غَيْرُهُ شَيْئاً يُعْجِبُهُ أَوْ يَكْرَهُهُ.. قَالَ) ندباً : (لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْعَيْشَ) أي :
الهنيء المطلوب الدائم (عَيْشُ الْآخِرَةِ) أي : فلا أحزنُ على فواتِ ما يُعْجِبُ ، ولا أتأثّرُ لحصولِ
ما يَكْرَهُ ؛ وذلك لأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ فِي أَسْرِّ أَحْوَالِهِ وَفِي أَشَدِّ أَحْوَالِهِ ، فَلأَوَّلُ : فِي
وقوفِهِ بعرفةَ لَمَّا رَأَى جَمَعَ الْمُسْلِمِينَ ، وَالثَّانِي : فِي حَفْرِ الْخَنْدَقِ لَمَّا رَأَى مَا بِالْمُسْلِمِينَ .

(فَضَائِلُ)

فِي سُنَنِ تَتَعَلَّقُ بِالنُّسُكِ

(وَيُسْنُ الْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ) بسائرِ كَيْفِيَّاتِهِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، حَتَّى لِلْحَائِضِ وَالنُّفْسَاءِ - لِأَنَّ الْقَصْدَ
التَّنْظِيفُ ، لَنَكُنْ يُسْنُ لَهُمَا النِّيَّةُ ، وَالْأَوَّلَى لَهُمَا تَأْخِيرُ الْإِحْرَامِ إِلَى الطَّهْرِ إِنْ أَمَكَنَ - وَحَتَّى غَيْرُ
الْمُمَيِّزِ فَيُغْسَلُهُ وَلِيَّهِ .

وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُ لِفَقْدِ الْمَاءِ حِسّاً أَوْ شَرْعاً^(١).. تَيَمَّمَ نَدْباً ؛ لِأَنَّ الْغُسْلَ يُرَادُّ لِلْقُرْبَةِ وَالنَّظَافَةِ ، فَإِذَا
فَاتَ أَحَدُهُمَا.. بَقِيَ الْآخَرُ ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَغْسَالِ الْآتِيَةِ .

(وَلِدُخُولِ مَكَّةَ) وَإِنْ كَانَ حَلَالاً ؛ لِلاتِّبَاعِ .

نَعَمْ ؛ مَنْ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ قَرِيبٍ بَحِثُ لَا يَغْلُبُ التَّغْيَرُ فِي مَسَافَتِهِ كَالْتَّنَعِيمِ ،
وَأَغْتَسَلَ لِلْإِحْرَامِ.. لَمْ يُسْنَّ لَهُ الْغُسْلُ لِدُخُولِهَا ؛ لِحَصُولِ النَّظَافَةِ بِالْغُسْلِ السَّابِقِ ، وَكَذَا مَنْ أَحْرَمَ
بِالْحَجِّ مِنْ ذَلِكَ .

وَيُسْنُ الْغُسْلُ أَيْضاً لِدُخُولِ الْحَرَمِ ، وَلِدُخُولِ الْمَدِينَةِ ، (وَلَوْقُوفِ عَرَفَةَ)^(٢)

(١) فِي هَامِش (ب) : (كَخَشْيَةِ مَبِيحِ تَيَمِّمِ) .

(٢) فِي هَامِش (ب) : (وَسُمِّيَتْ عَرَفَةُ ، قِيلَ : لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ تَعَارَفَا ثَمَّ ، وَقِيلَ : لِأَنَّ جَبْرِيلَ عَرَّفَ فِيهَا إِبْرَاهِيمَ
عَلَيْهِمَا الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ مَنَاسِكَه ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ . اهـ « خُطِيب » [٦٩٧ / ١]) .

وَمُزْدَلِفَةً ، وَلِرَمِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَتَطْيِيبُ بَدَنِهِ لِلْإِحْرَامِ دُونَ ثَوْبِهِ ، وَلُبْسُ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أَبْيَضَيْنِ جَدِيدَيْنِ ، ثُمَّ مَغْسُولَيْنِ ، وَنَعْلَيْنِ ،

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الزَّوَالِ ، (وَ) لِلْوُقُوفِ فِي (مُزْدَلِفَةٍ) عَلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَيَكُونُ بَعْدَ الْفَجْرِ ، (وَلِرَمِي) جَمَارِ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ (أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) لِأَنَّهُ وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّ هَذِهِ مَوَاضِعُ يَجْتَمِعُ بِهَا النَّاسُ فَأَشْبَهَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ وَنَحْوَهَا ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ الْغُسْلُ لِلرَّمِي بَعْدَ الزَّوَالِ .

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُسْنُ الْغُسْلُ لِرَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ^(١) ، وَلَا لِمَيْتِ مُزْدَلِفَةٍ^(٢) ، وَلَا لَطَوَافِ الْقُدُومِ أَوْ الْإِفَاضَةِ ، أَوْ الْحَلْقِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ؛ أَكْتَفَاءً بِمَا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ الْأُولِ مَعَ اتِّسَاعِ وَقْتِ مَا عَدَا الثَّلَاثِ .

(وَ) يُسْتَحَبُّ (تَطْيِيبُ بَدَنِهِ لِلْإِحْرَامِ) بَعْدَ الْغُسْلِ ؛ لِاتِّبَاعِ ، رَجُلًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ؛ لِانْعِزَالِ الْمَرْأَةِ هُنَا عَنِ الرِّجَالِ ، بِخِلَافِهَا فِي الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَتِهِمْ .

وَأَفْضَلُ أَنْوَاعِ الطَّيِّبِ الْمِسْكُ ، وَالْأَوْلَى خُلْطُهُ بِمَاءِ الْوَرْدِ .

(دُونَ ثَوْبِهِ) فَلَا يُنْدَبُ لَهُ تَطْيِيبُهُ - بَلْ يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ - بِمَا تَبَقِيَ عَيْنُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ، وَلَهُ اسْتِدَامَتُهُ وَلَوْ فِي ثَوْبِهِ ، لَا شَدُّهُ فِيهِ ، وَلَوْ أَخَذَهُ مِنْ بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ ثُمَّ أَعَادَهُ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، أَوْ نَزَعَ ثَوْبَهُ الْمَطْيِيبَ ثُمَّ لَبَسَهُ . لَزِمَتْهُ الْفُدْيَةُ - وَكَذَا لَوْ مَسَّهُ بِيَدِهِ عَمْدًا - وَلَا أَثَرَ لَانْتِقَالِهِ بَعَرَقٍ ؛ لِلْعَذْرِ .

(وَ) يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ (لُبْسُ إِزَارٍ وَرِدَاءٍ) لِاتِّبَاعِ (أَبْيَضَيْنِ) لَخَبَرِ : « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ » ، (جَدِيدَيْنِ ، ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَجِدْهُمَا . لِبَسَ (مَغْسُولَيْنِ) وَيُنْدَبُ غَسْلُ جَدِيدٍ يَغْلُبُ أَحْتِمَالُ النَّجَاسَةِ فِي مِثْلِهِ ، (وَنَعْلَيْنِ) لَخَبَرِ أَبِي عَوَانَةَ : « لِيُحْرِمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ وَنَعْلَيْنِ » .

وَيُكْرَهُ الْمَصْبُوغُ إِلَّا الْمَزْعُوفَ وَالْمَعْصِفَ فَإِنَّهُمَا يَحْرَمَانِ ، أَمَّا الْمَرْأَةُ وَالْخَنْثَى . . . فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِمَا فِي غَيْرِ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ .

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ قَبْلَ الْغُسْلِ أَنْ يَنْظِفَ بِقَصِّ الشَّارِبِ ، وَأَخَذِ شَعْرَ إِبْطِ وَعَانَةِ ، وَطُفْرٍ إِلَّا فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ لِمَرِيدِ التَّلْضِيحَةِ .

(١) فِي هَامِش (ب) : (أَكْتَفَاءً بِغَسْلِ الْوُقُوفِ بِمُزْدَلِفَةٍ غَدَاةِ النَّحْرِ) .

(٢) فِي هَامِش (ب) : (لِقُرْبَةِ مَنْ غَسَلَ عُرْفَهُ) .

وَرَكْعَتَانِ يُحْرَمُ بَعْدَهُمَا مُسْتَقْبِلًا عِنْدَ ابْتِدَاءِ سَيْرِهِ . وَيُسْتَحَبُّ دُخُولُ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ مِنْ
أَعْلَاهَا نَهَارًا ، مَاشِيًا ، حَافِيًا . وَأَنْ يَطُوفَ لِلْقُدُومِ

(و) يُسَنُّ بَعْدَ فِعْلٍ مَا ذَكَرَ (رَكْعَتَانِ) أَي : صَلَاتُهُمَا بِنِيَّةِ سُنَّةِ الْإِحْرَامِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَا يُصَلِّيهِمَا
فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ ؛ لِحَرَمَتِهِمَا فِيهِ فِي غَيْرِ حَرَمِ مَكَّةَ ، وَيُجْزَى عَنْهُمَا الْفَرِيضَةُ وَالنَّافِلَةُ ، لَكِنْ إِنْ
نَوَاهُمَا مَعَ ذَلِكَ . . حَصَلَ ثَوَابُهُمَا أَيْضًا ، وَإِلَّا . . سَقَطَ عَنْهُ الْطَّلُبُ وَلَمْ يُثَبَّ عَلَيْهِمَا ، نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي
تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ .

ثُمَّ إِذَا صَلَّاهُمَا . . (يُحْرَمُ بَعْدَهُمَا) حَالُ كَوْنِهِ (مُسْتَقْبِلًا) الْقِبْلَةَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ؛ لَخَبَرِ الْبُخَارِيِّ
بِذَلِكَ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ (عِنْدَ ابْتِدَاءِ سَيْرِهِ) فَيُحْرَمَ الرَّكَّابُ إِذَا أَسْتَوَتْ بِهِ دَابَّتُهُ قَائِمَةً لَطَرِيقِ مَكَّةَ ،
وَالْمَاشِي إِذَا تَوَجَّهَ إِلَى طَرِيقِ مَكَّةَ ؛ لِلاتِّبَاعِ فِي الْأَوَّلِ ، وَفِي السَّابِقِ فِي الثَّانِي .

(وَيُسْتَحَبُّ) لِلْحَاجِّ (دُخُولُ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ) بَعْرِفَةٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَكثَرَةِ مَا يَفُوزُ بِهِ مِنْ
الْفَضَائِلِ الَّتِي تَفُوتُهُ لَوْ دَخَلَهَا بَعْدَ الْوُقُوفِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَهَا (مِنْ أَعْلَاهَا) وَهُوَ الْمَسْمِيُّ الْآنَ بِالْحَجُّونِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي طَرِيقِهِ ؛
لِلاتِّبَاعِ .

وَأَنْ يَدْخُلَهَا (نَهَارًا) وَالْأَفْضَلُ أَوَّلُهُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَ(مَاشِيًا ، حَافِيًا^(١)) إِنْ لَمْ
تَلْحَقْهُ مَشَقَّةٌ ، وَلَمْ يَخَفْ تَنْجَسَ رِجْلَيْهِ ، وَلَمْ يُضْعِفْهُ عَنِ الْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهُ بِالْتَّوَاضِعِ وَالْأَدَبِ ،
وَمِنْ ثَمَّ : نُدِبَ لَهُ الْمَشْيُ وَالْحَفَا مِنْ أَوَّلِ الْحَرَمِ بِقِيَدِهِ الْمَذْكُورِ .

وَدُخُولُ الْمَرَأَةِ فِي نَحْوِ هَوْدَجِهَا أَفْضَلُ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَحْضَرَ عِنْدَ دُخُولِ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ مِنَ الْخُشُوعِ وَالْخُضُوعِ وَالتَّوَاضِعِ مَا أَمَكْنَهُ ،
وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَدْخُلَ مِنْ بَابِ السَّلَامِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَصَرُهُ عَلَى الْكَعْبَةِ ، أَوْ وَصَلَ الْأَعْمَى أَوْ مَنْ
فِي ظُلْمَةٍ إِلَى مُحَلٍّ يَرَاهَا لَوْ زَالَ مَانِعُ الرُّؤْيَةِ . . وَقَفَ وَدَعَا بِالْمَأْثُورِ فِي ذَلِكَ وَبِمَا أَحَبَّ .

(وَأَنْ يَطُوفَ لِلْقُدُومِ) عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، مُقَدِّمًا لَهُ عَلَى تَغْيِيرِ ثِيَابِهِ وَكَتَرَاءِ مَنْزِلِهِ
وغيرهما إِنْ أَمَكْنَهُ .

(١) فِي غَيْرِ (د) : (مَاشِيًا وَحَافِيًا) .

إِنْ كَانَ حَاجًّا ، أَوْ قَارِنًا وَدَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ .

فَضَائِلُ

وَوَاجِبَاتُ الطَّوَافِ ثَمَانِيَّةٌ : سِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ ،

نَعَمْ ؛ إِنْ رَأَى الْجَمَاعَةَ قَائِمَةً أَوْ قَرَّبَ قِيَامُهَا ، أَوْ ضَاقَ وَقْتُ صَلَاةٍ وَلَوْ نَافِلَةً ، أَوْ مُنِعَ النَّاسُ مِنَ الطَّوَافِ ، أَوْ كَانَ فِيهِ زَحْمَةٌ يُخْشَى مِنْهَا أَذًى بِدَأْ بِالصَّلَاةِ فِيمَا عَدَا الْأَخِيرَتَيْنِ ، وَبِتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ فِيهِمَا .

وَإِنَّمَا يُنْدَبُ طَوَافُ الْقُدُومِ لِلدَّخْلِ (إِنْ كَانَ) حَلَالًا ، أَوْ (حَاجًّا ، أَوْ قَارِنًا) وَدَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ (لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ عِنْدَ دَخُولِهِ طَوَافٌ مَفْرُوضٌ ، بِخِلَافِ الْمُعْتَمِرِ فَإِنَّهُ لَا قُدُومَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَخَاطَبٌ عِنْدَ دَخُولِهِ بِطَوَافِ عُمْرَتِهِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ أُنْدِرَجَ فِيهِ طَوَافُ الْقُدُومِ ، وَبِخِلَافِ حَاجٍّ أَوْ قَارِنٍ دَخَلَ مَكَّةَ بَعْدَ الْوُقُوفِ وَاتْتَصَفَ لَيْلَةَ النَّحْرِ ، فَإِنَّهُ مَخَاطَبٌ بِطَوَافِ حَجِّهِ ، فَإِذَا فَعَلَهُ أُنْدِرَجَ فِيهِ طَوَافُ الْقُدُومِ أَيْضًا .

وَلَا يَفُوتُ طَوَافُ الْقُدُومِ بِالْجُلُوسِ وَإِنْ كَانَ تَحْيَةً لِلْبَيْتِ ، وَيُنْدَبُ لِدَاثِ الْهَيْئَةِ تَأْخِيرُهُ إِلَى اللَّيْلِ .

وَيُسْنُ لِمَنْ قَصَدَ دَخُولَ الْحَرَمِ أَوْ مَكَّةَ أَنْ يُحْرِمَ بِنِسْكِ .

(فَضَائِلُ)

فِي وَاجِبَاتِ الطَّوَافِ وَسُنَنِهِ

(وَوَاجِبَاتُ الطَّوَافِ ثَمَانِيَّةٌ) :

الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ : (سِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ ، وَالنَّجَسِ) كَمَا فِي الصَّلَاةِ ؛ وَلِخَبَرٍ : « الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ » فَلَوْ أَحْدَثَ أَوْ تَنَجَّسَ بَدْنُهُ أَوْ ثَوْبُهُ أَوْ مَطَافُهُ بِغَيْرِ مَعْفُوٍّ عَنْهُ ، أَوْ عَرِيَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى السَّتْرِ فِي أَثْنَاءِ الطَّوَافِ تَطَهَّرَ وَسَتَرَ عَوْرَتَهُ وَبَنَى عَلَى طَوَافِهِ وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ وَطَالَ الْفَصْلُ ؛ إِذْ لَا تُشْتَرُطُ أَلْمُولَاةُ فِيهِ كَالْوُضُوءِ ، وَيُسْنُ الْأَسْتِنَافُ .

وِغَلْبَةُ النَّجَاسَةِ فِي الْمَطَافِ مِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوُيُ فَيُعْفَى عَمَّا يَشُقُّ الْأَحْتِرَازُ عَنْهُ أَيَّامَ الْمَوْسَمِ وَغَيْرِهِ ؛ بِشَرَطِ الْأَيْتِمَادِ أَلْمَشْيِ عَلَيْهَا ، وَأَلَّا يَكُونَ فِيهَا أَوْ فِي مُمَاسَّهَا رَطُوبَةٌ .

وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ ، وَالْإِبْتِدَاءُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، وَمُحَادَاثُهُ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَكَوْنُهُ سَبْعًا ،

والعاجزُ عن السَّترِ يطوفُ ولا إعادةَ عليه ، والأوجهُ : أنَّ للمتميمِ والمتنجسِ العاجزينِ عن الماءِ طوافَ الرُّكنِ ؛ ليستفيدا به التَّحْلُلَ ، ثُمَّ إِذَا عَادَا إِلَى مَكَّةَ . . . لزمهُمَا إعادته .

(وَ) الرَّابِعُ : (جَعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ) مَعَ الْمَشْيِ أَمَامَهُ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ جَعَلَهُ عَلَى يَمِينِهِ وَمَشَى أَمَامَهُ أَوْ الْفَهْقَرَى ، أَوْ أَمَامَهُ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ عَلَى يَسَارِهِ وَمَشَى الْفَهْقَرَى . . لَمْ يَصَحَّ ؛ لِمَنَافَاتِهِ مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ ، وَإِذَا جَعَلَهُ عَلَى يَسَارِهِ وَذَهَبَ تَلَقَّاءَ وَجْهِهِ . . فَلَا فَرْقَ عَلَى الْأَوْجْهِ بَيْنَ أَنْ يَذْهَبَ مَاشِيًا أَوْ قَاعِدًا ، زَحْفًا أَوْ حَبْوًا ، أَوْ يَكُونَ ظَهْرُهُ لِلسَّمَاءِ وَوَجْهُهُ لِلْأَرْضِ أَوْ عَكْسُهُ ، وَفِيمَا عَدَا هَذِهِ الصُّوَرِ لَا يَصَحُّ بِحَالٍ .

وَإِذَا اسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ لِنَحْوِ دَعَاءٍ . . فَلْيَحْتَرِزْ عَنِ الْمُرُورِ فِي الطَّوَافِ وَلَوْ أَدْنَى جُزْءٍ قَبْلَ عَوْدِهِ إِلَى جَعْلِ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ .

(وَ) الْخَامِسُ : (الْإِبْتِدَاءُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ) لِلاتِّبَاعِ ، فَلَا يَعْتَدُ بِمَا بَدَأَ بِهِ قَبْلَهُ وَلَوْ سَهْوًا ، فَإِذَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ . . ابْتَدَأَ مِنْهُ .

(وَ) السَّادِسُ : (مُحَادَاثُهُ)^(١) أَيِ : الْحَجَرِ أَوْ بَعْضِهِ عِنْدَ النَّيَّةِ إِنْ وَجِبَتْ ، (بِجَمِيعِ بَدَنِهِ) أَيِ : جَمِيعِ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ ، بَحِثْ لَا يَتَقَدَّمُ جُزْءٌ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْسَرِ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْحَجَرِ ، فَلَوْ لَمْ يُحَازِهِ أَوْ بَعْضُهُ بِجَمِيعِ شَقِّهِ ؛ كَأَنْ جَاوَزَهُ بَعْضُ شَقِّهِ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ ، أَوْ تَقَدَّمَتِ النَّيَّةُ عَلَى الْمُحَادَاةِ الْمَذْكُورَةِ ، أَوْ تَأَخَّرَتْ عَنْهَا . . لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهُ .

(وَ) السَّابِعُ : (كَوْنُهُ سَبْعًا) يَقِينًا وَلَوْ فِي وَقْتِ كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ وَإِنْ رَكِبَ لَغَيْرِ عَذْرِ ، فَلَوْ تَرَكَ مِنْ السَّيِّئِ خَطْوَةً أَوْ أَقْلًا . . لَمْ يُجْزِئُهُ ، وَلَوْ شَكَّ فِي الْعَدَدِ . . أَخَذَ بِالْيَقِينِ ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَصِفَةُ الْمُحَادَاةِ - كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ - : أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْبَيْتَ وَيَقِفَ عَلَى جَانِبِ الْحَجَرِ الَّذِي لَجْهَةِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ ؛ بَحِثْ يَصِيرُ جَمِيعُ الْحَجَرِ عَنْ يَمِينِهِ وَمَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ عِنْدَ طَرَفِهِ ، ثُمَّ يَنْوِي الطَّوَافَ ، وَيَمُرُّ مُسْتَقْبِلَهُ إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ حَتَّى يَجَاوِزَ الْحَجَرَ ، فَإِذَا جَاوَزَهُ . . انْقَلَبَ وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَهَذَا خَاصٌّ بِالطَّوْفَةِ الْأُولَى ، فَلَيْسَ لَنَا حَالَةٌ يَجُوزُ اسْتِقْبَالُ الْبَيْتِ فِي الطَّوَافِ إِلَّا هَذِهِ ، فَهِيَ مُسْتَثْنَاةٌ كَمَا مَرَّ ، وَهَذَا مُنْدُوبٌ ، فَلَوْ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ اسْتِقْبَالٍ . . صَحَّ ، وَفَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ . اهـ « خُطِيبٌ » [١/٧٠٧] .

وَكُونُهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ خَارِجَ الْبَيْتِ وَالشَّاذِرَوَانِ وَالْحِجْرِ . وَمِنْ سُنَنِهِ : الْمَشْيُ ،
وَأَسْتِلَامُ الْحَجَرِ ، وَتَقْبِيلُهُ ، وَوَضْعُ جَبْهَتِهِ عَلَيْهِ ،

نعم ؛ يُسْنُّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِخَبَرٍ مَنْ أَخْبَرَهُ بِالنَّقْصِ ، أَمَّا مَنْ أَخْبَرَهُ بِالْإِتْمَامِ .. فليسَ لَهُ الْآخُذُ بِخَبَرِهِ
وإنْ كَثُرَ .

(وَ) الْثَّامِنُ : (كُونُهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ) وَإِنْ وَسَّعَ (خَارِجَ الْبَيْتِ وَالشَّاذِرَوَانِ وَالْحِجْرِ) قَالَ
تعالى : ﴿ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ وَإِنَّمَا يَكُونُ طَائِفًا بِهِ حَيْثُ لَا جِزَاءَ مِنْهُ فِيهِ ، وَإِلَّا .. فَهُوَ
طَائِفٌ فِيهِ .

وَالشَّاذِرَوَانُ : هُوَ الْجِدَارُ الْقَصِيرُ الْمُسَنَّمُ بَيْنَ الْيَمَانِيِّينَ ، وَالْغُرَبِيِّ وَالْيَمَانِيِّ دُونَ جِهَةِ الْبَابِ وَإِنْ
أُحْدِثَ عِنْدَهُ آلَانِ شَاذِرَوَانٌ مِنَ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّ قَرِيشًا تَرَكْتُهُ مِنْهُ عِنْدَ بَنَائِهِمُ الْكَعْبَةَ لِضَيْقِ الْفَقْهَةِ ،
وَلَا يُنَافِيهِ كَوْنُ أَبِي الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَعَادَ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لِأَنَّهُ
باعتبارِ الْأَصْلِ ، فَلَمَّا ظَهَرَ الْجِدَارُ .. نَقَصَ مِنْ عَرْضِهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَصْلَحَةِ الْبِنَاءِ .

وَالْحِجْرُ مِنْهُ ؛ أَيُ : مِنَ الْبَيْتِ سِتَّةُ أَذْرُعٍ يَتَّصِلُ بِالْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ مَعَ ذَلِكَ الطَّوْفُ خَارِجَهُ ؛
لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا طَافَ خَارِجَهُ ، وَقَالَ : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » فَمَتَى دَخَلَ جِزَاءً مِنْ
بَدْنِهِ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرَوَانِ أَوْ الْحِجْرِ أَوْ جِدَارِهِ .. لَمْ يَصَحَّ طَوَافُهُ .

وَلْيُفْطِنَ لِدَقِيقَةِ ؛ وَهِيَ : أَنَّ مَنْ قَبَّلَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فَرَأَسَهُ فِي حَالِ التَّقْبِيلِ فِي جِزَاءٍ مِنَ الْبَيْتِ ،
فَيَلْزِمُهُ أَنْ يُقَرَّ قَدَمِيهِ فِي مَحَلِّهِمَا حَتَّى يَفْرَغَ مِنَ التَّقْبِيلِ ، وَيَعْتَدِلَ قَائِمًا .

(وَمِنْ سُنَنِهِ) وَهِيَ كَثِيرَةٌ - إِذْ هُوَ يَشْبَهُ الصَّلَاةَ ، فَكُلُّ مَا يُمْكِنُ جَرِيَانُهُ فِيهِ مِنْ سُنَنِهَا لَا يَبْعُدُ أَنْ
يُقَالَ بِنَدْبِهِ فِيهِ قِيَاسًا عَلَيْهَا - :

(الْمَشْيُ) فِيهِ وَلَوْ أَمْرَاءَةً ؛ لِلاتِّبَاعِ ، فَالزُّكُوبُ بِلَا عَذْرِ خِلَافِ الْأُولَى ، وَالزَّحْفُ مَكْرُوهٌ ، وَيُسْنُّ
أَيْضًا الْحِفَاءُ ، وَتَقْصِيرُ الْخُطَا ؛ رَجَاءً كَثْرَةَ الْأَجْرِ لَهُ .

(وَأَسْتِلَامُ الْحَجَرِ) الْأَسْوَدَ بِيَدِهِ أَوَّلَ طَوَافِهِ ، (وَتَقْبِيلُهُ) مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ يَظْهَرُ .

(وَوَضْعُ جَبْهَتِهِ عَلَيْهِ) لِلاتِّبَاعِ فِي الثَّلَاثَةِ .

وَيُسْنُّ تَكْرِيرُ كُلِّ مِنْهَا ثَلَاثًا ، وَفِعْلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ، فَإِنْ مَنَعَتْهُ زَحْمَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ .. أَسْتَلَمَ

وَأَسْتِلَامُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ ، وَالْأَذْكَارُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ . وَلَا يُسَنُّ لِلْمَرْأَةِ الْأَسْتِلَامُ وَالْتَّقْيِيلُ إِلَّا فِي خَلْوَةٍ . وَيُسَنُّ لِلرَّجُلِ الرَّمْلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ

بيده ، فَإِنْ عَجَزَ . . فَنَحْوِ عَوْدٍ ، وَيُقْبَلُ مَا أَسْتَلِمَ بِهِ فِيهِمَا ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ اسْتِلامِهِ . . أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْيَدِ أَوْ بِشَيْءٍ فِيهَا ، ثُمَّ قَبَّلَ مَا أَشَارَ بِهِ ، وَلَا يُشِيرُ لِلتَّقْيِيلِ بِالْفَمِ لِقُبْحِهِ .

وَيُنْدَبُ كَوْنُ الْأَسْتِلَامِ وَالْإِشَارَةِ بِالْيَدِ الْيَمْنَى ، فَإِنْ عَجَزَ . . فَبِالْيُسْرَى .

(وَأَسْتِلَامُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ) بيده ثُمَّ يُقْبَلُهَا ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ اسْتِلامِهِ . . أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَلَا يُقْبَلُهُ وَلَا يَسْتَلِمُ وَلَا يُقْبَلُ الرُّكْنَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ ؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (كَانَ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ ، وَلَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَيْنِ الَّذِينَ يَلِيَانِ الْحَجَرَ) وَتَقْيِيلُ وَأَسْتِلَامُ غَيْرِ مَا ذُكِرَ مِنْ سَائِرِ أَجْزَاءِ الْبَيْتِ . . مَبَاحٌ ، وَيُسَنُّ فِعْلُ جَمِيعِ مَا ذُكِرَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ، وَهُوَ فِي الْأَوْتَارِ أَكْثَرُ . (وَالْأَذْكَارُ) الْمَأْثُورَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، وَالَّذِي صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ : « اللَّهُمَّ ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ، وَفَنَا عَذَابَ النَّارِ » ، « اللَّهُمَّ ؛ فَتَعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي ، وَبَارِكْ لِي فِيهِ ، وَأَخْلُفْ عَلَيَّ كُلَّ غَائِبَةٍ لِي بِخَيْرٍ » بَيْنَ الْيَمَانِيِّينَ .

وَالِاسْتِغَالُ بِالْمَأْثُورِ أَفْضَلُ مِنَ الْاسْتِغَالِ بِالْقِرَاءَةِ ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ الْمَأْثُورِ ، وَيُسَنُّ الْإِسْرَارُ بِهِمَا ، بَلْ قَدْ يَحْرُمُ الْجَهْرُ ؛ بَأَن تَأْذَى بِهِ غَيْرُهُ أَذَى لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً ، وَيُسَنُّ الْأَذْكَارُ كَالْأَسْتِلَامِ وَمَا بَعْدَهُ (فِي كُلِّ مَرَّةٍ .

وَلَا يُسَنُّ لِلْمَرْأَةِ) وَالْخَنْثَى (الْأَسْتِلَامُ وَالْتَّقْيِيلُ) وَالسُّجُودُ (إِلَّا فِي خَلْوَةٍ) الْمَطَافِ عَنِ الرَّجَالِ ، لِيَلَّا كَانَ أَوْ نَهَارًا ؛ لَضُرَرِهِنَّ وَضُرَرِ الرَّجَالِ بِهِنَّ .

وَجَمِيعُ مَا تَقَرَّرَ لِلْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي هَذَا الْبَابِ . . يَأْتِي لِمَوْضِعِهِ لَوْ قُطِعَ مِنْهُ ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ .

(وَيُسَنُّ لِلرَّجُلِ) أَيِ : الَذَّكَرِ وَلَوْ صَبِيًّا ، بِخِلَافِ الْخَنْثَى وَالْأُنْثَى حَذْرًا مِنْ تَكْشُفِهِمَا ، (الرَّمْلُ فِي) الْأَشْوَاطِ (الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ) مُسْتَوْعِبًا بِهِ الْبَيْتَ ، فَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ . . فَيَمْشِي فِيهَا عَلَى هَيْئَتِهِ ؛ لِلتَّبَاعِ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ ، وَسَبِيهُ إِظْهَارُ الْقُوَّةِ لِكِفَارِ مَكَّةَ لَمَّا قَالُوا عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - حِينَ قَدُمُوا لِعُمْرَةِ الْقَضَاءِ - : قَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَى الْمَدِينَةِ ، فَلَقُوا مِنْهَا شِدَّةً وَجَلَسُوا يَنْظُرُونَهُمْ ، فَأَمَرَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ لَذَلِكَ ، حَتَّى قَالُوا : هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنْ كَذَا وَكَذَا ، وَإِنَّمَا شَرِيعَ مَعَ

فِي طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٍ ، وَالْأَضْطِبَاعُ فِيهِ ، وَالْقُرْبُ مِنَ الْبَيْتِ ،

زوالِ سببه ؛ لَأَنَّ فاعلهُ يَسْتَحْضِرُ بِهِ سَبَبَ ذَلِكَ - وَهُوَ ظُهُورُ أَمْرِهِمْ - فَيَتَذَكَّرُ نِعْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى إِعْزَازِ الْإِسْلَامِ وَأَمَلِهِ .

وإنَّمَا يُسْنُّ الرَّمْلُ (فِي طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٍ) مَطْلُوبٌ فِي حَجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ - وَإِنْ كَانَ مَكِيًّا - فَإِنْ رَمَلَ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ وَسَعَى بَعْدَهُ . لَمْ يَرْمَلْ فِي طَوَافِ الرُّكْنِ ؛ لَأَنَّ السَّعْيَ بَعْدَهُ حِينَئِذٍ غَيْرُ مَطْلُوبٍ ، وَلَا يَرْمَلُ فِي طَوَافِ الْوُدَاعِ لِذَلِكَ .

ولو تَرَكَهُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ . لَمْ يَقْضِهِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْآخِرَةِ ؛ لَأَنَّ هَيْئَتَهَا أَلْهِيئَةً فَلَا تُغَيَّرُ - كَالْجَهْرِ لَا يَقْضَى فِي الْآخِرَتَيْنِ - أَوْ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ الَّذِي سَعَى بَعْدَهُ . لَمْ يَقْضِهِ فِي طَوَافِ الرُّكْنِ .

(رَ) يُسْنُّ لِلذَّكَرِ دُونَ غَيْرِهِ (الْأَضْطِبَاعُ فِيهِ) أَيِ : فِي الطَّوَافِ الَّذِي بَعْدَهُ سَعْيٌ مَطْلُوبٌ ، وَيُسْنُّ أَيْضًا فِي جَمِيعِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ لِلتَّبَاعِ فِي الطَّوَافِ ، وَقِيسَ بِهِ السَّعْيُ وَيُكَرَهُ تَرْكُهُ ؛ وَهُوَ : جَعْلُ وَسْطِ رِدَائِهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ وَيَكْشِفُهُ إِنْ تَيَسَّرَ ، وَطَرَفِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ .

وخرجَ بقوله (فِيهِ) : الطَّوَافُ الَّذِي لَا يُسْنُّ فِيهِ رَمْلٌ ، فَلَا يُسْنُّ فِيهِ اضْطِبَاعٌ ، وَلَا يُسْنُّ أَيْضًا فِي رَكَعَتِي الطَّوَافِ ؛ لِكِرَاهَتِهِ فِي الصَّلَاةِ ، فَيُرْبِلُهُ عِنْدَ إِرَادَتِهَا ، وَيَعِيدُهُ عِنْدَ إِرَادَةِ السَّعْيِ .

(وَالْقُرْبُ مِنَ الْبَيْتِ) لِلطَّائِفِ تَبَرُّكًا بِهِ ، وَلِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ ، وَلِأَنَّهُ أَيْسَرُ فِي الْاِسْتِلَامِ وَالتَّقْبِيلِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ حَصَلَ لَهُ أَوْ بِهِ أَذَى لِنَحْوِ زَحْمَةٍ . فَالْبَعْدُ أَوْلَى إِلَّا فِي أَبْتِدَاءِ الطَّوَافِ أَوْ آخِرِهِ ، فَيُنْدَبُ لَهُ الْاِسْتِلَامُ وَلَوْ بِالزَّحَامِ - كَمَا فِي « الْأُمِّ » - وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَتَوَقَّى التَّأَذِّيَ وَالْإِيذَاءَ بِالزَّحَامِ مُطْلَقًا ، وَيَتَوَقَّى الزَّحَامَ الْخَالِيَّ عَنْهُمَا إِلَّا فِي الْاِبْتِدَاءِ وَالْآخِرِ (١) .

وَيُسْنُّ لِلْمَرْأَةِ وَالْخَتْنَى الْبَعْدُ حَالَ طَوَافِ الذُّكُورِ ؛ بَأَنَ يَكُونَا فِي حَاشِيَةِ الْمَطَافِ ، بِحَيْثُ لَا يُخَالِطَانِهِمْ .

ولو تَعَدَّرَ الرَّمْلَ مَعَ الْقُرْبِ لِنَحْوِ زَحْمَةٍ ، وَلَمْ يَرْجُ فُرْجَةً عَنْ قُرْبٍ . تَبَاعَدَ وَرَمَلَ ؛ لَأَنَّ الرَّمْلَ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ الْعِبَادَةِ ، وَالْقُرْبُ مُتَعَلِّقٌ بِمَكَانِهَا ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْمُتَعَلِّقَ بِنَفْسِهَا أَوْلَى ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (يَعْنِي : إِذَا تَأَذَّى أَوْ أَذَى أَحَدًا لِسَبَبِ الزَّحَامِ . . فَيَنْبَغِي التَّجَنُّبُ مِنْ قُرْبِ الْبَيْتِ مُطْلَقًا ؛ أَيِ : مِنْ أَوَّلِ طَوَافِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وَكَذَلِكَ يَحْتَرِزُ عَنِ الزَّحَامِ الْخَالِيِ عَنِ التَّأَذْيِ وَالْإِيذَاءِ إِلَّا فِي الْاِبْتِدَاءِ وَالْآخِرِ فَيَسْتَلِمُ مَعَ الزَّحَامِ . اهـ لمولانا إبراهيم طول الله عمره) .

وَالْمُؤَالَاةُ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهُ .

فَضَائِلُ

وَوَاجِبَاتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ : أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا ،

يَخْشَ لَمَسَ النِّسَاءِ ، وَإِلَّا . . قُرْبَ بِلَا رَمَلٍ .

وَيُبْدِئُ لَهُ أَنْ يَتَحَرَّكَ فِي مَشْيِهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الرَّمَلِ وَالسَّعْيِ ، وَيُحَرِّكُ الْمَحْمُولَ دَابَّتُهُ .

(وَالْمُؤَالَاةُ) بَيْنَ الطَّوْفَاتِ السَّبْعِ ؛ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهَا ، فَيُكْرَهُ التَّفَرُّيقُ بِلَا عُذْرٍ ، وَمِنْ الْعُذْرِ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ ، وَعُرُوضُ حَاجَةٍ لَا بَدَّ مِنْهَا ، وَيُكْرَهُ قَطْعُ الطَّوْفِ الْمَفْرُوضِ كَالسَّعْيِ لَجَنَازَةٍ أَوْ رَاتِبَةٍ .

وَتُسَنُّ النَّيَّةُ فِي طَوَافِ التَّنَسُّكِ ، وَتَجِبُ فِي طَوَافٍ لَمْ يَشْمَلْهُ نَسْكٌ ، وَفِي طَوَافِ الْوُدَاعِ ، (وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهُ) لِلاتِّبَاعِ ، وَيَحْصُلَانِ بِمَا مَرَّ فِي سَنَةِ الْإِحْرَامِ ، وَفِعْلُهُمَا خَلْفَ الْمَقَامِ أَفْضَلُ ، ثُمَّ فِي الْكَعْبَةِ ، ثُمَّ تَحْتَ الْمِيزَابِ ، ثُمَّ فِي بَقِيَّةِ الْحِجْرِ ثُمَّ إِلَى وَجْهِ الْبَيْتِ ، ثُمَّ فِيمَا قُرْبَ مِنْهُ ، ثُمَّ فِي بَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ فِي دَارِ خَدِيدِجَةَ ، ثُمَّ فِي بَقِيَّةِ مَكَّةَ ، ثُمَّ فِي الْحَرَمِ ، ثُمَّ فِيمَا شَاءَ مَتَى شَاءَ ، وَلَا يَفُوتَانِ إِلَّا بِمَوْتِهِ ، وَيَجْهَرُ فِيهِمَا بِلُطْفٍ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ .
وَلَوْ وَالَى بَيْنَ أَصَابِعَ ، ثُمَّ بَيْنَ رَكَعَاتِهَا أَوْ صَلَّى عَنْ الْكُلِّ رَكَعَتَيْنِ . . جَازَ بِلَا كِرَاهِيَةٍ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ عَقَبَ كُلِّ طَوَافٍ رَكَعَتَيْهِ .

وَيُكْرَهُ فِي الطَّوَافِ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ ، وَوَضْعُ الْيَدِ بِفِيهِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَأَنْ يُشَبِّكَ أَصَابِعَهُ ، أَوْ يُفَرِّقَهَا ، وَأَنْ يَطُوفَ بِمَا يَشْغُلُهُ ؛ كَالْحَقَنِ^(١) ، وَشَدَّةِ تَوَقَّانِهِ إِلَى الْأَكْلِ .
وَتَرَكُ الْكَلَامِ فِيهِ أَوْلَى إِلَّا بِخَيْرٍ ، وَلِيَكُنْ بِحُضُورِ قَلْبٍ وَلُزُومِ أَدَبٍ .

(فَضَائِلُ)

فِي السَّعْيِ

(وَوَاجِبَاتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ) :

الْأَوَّلُ : (أَنْ يَبْدَأَ) فِي الْأَوَّلَى (بِالصَّفَا) .

(١) الحقن : هو حبس البول .

وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْمَرْوَةِ ، وَكَوْنُهُ سَبْعًا ، وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَ طَوَافِ رُكْنٍ أَوْ قُدُومٍ . وَسُنَّتُهُ :
الْإِزْتِمَاءُ عَلَى الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ قَامَةً ، وَالْأَذْكَارُ ثُمَّ الدُّعَاءُ ثَلَاثًا بَعْدَ كُلِّ مَرَّةٍ ، وَالْمَشْيُ
أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، وَالْعُدُوفُ فِي الْوَسْطِ ، وَمَكَانُهُ مَعْرُوفٌ

(و) الثَّانِي : أَنْ يَبْدَأَ (فِي الثَّانِيَةِ بِالْمَرْوَةِ) وَفِي الثَّلَاثَةِ بِالصِّفَا ، وَفِي الرَّابِعَةِ بِالْمَرْوَةِ ، وَهَكَذَا
يَجْعَلُ الْأَوْتَارَ لِلصِّفَا وَالْأَشْفَاعِ لِلْمَرْوَةِ ، فَإِنْ خَالَفَ ذَلِكَ . . لَمْ يُعْتَدَ بِمَا فَعَلَهُ ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(و) الثَّلَاثُ : (كَوْنُهُ سَبْعًا) يَقِينًا ؛ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ شَكَّ . . فَكَمَا مَرَّ فِي الطَّوَافِ ، وَيُحْسَبُ
الْعُودُ مَرَّةً ، وَالذَّهَابُ أُخْرَى .

(و) الرَّابِعُ : (أَنْ يَكُونَ بَعْدَ طَوَافِ رُكْنٍ أَوْ قُدُومٍ) مَا لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ
طَوِيلٌ ، وَتُكْرَهُ إِعَادَتُهُ ، فَإِنْ آخِرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ طَوَافِ الْوُدَاعِ . . وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ طَوَافِ الْوُدَاعِ ؛ لِأَنَّ
مَحَلَّهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ .

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ قَطْعِ جَمِيعِ الْمَسَافَةِ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ ؛ بَأَنْ يُلَصِّقَ عَقْبُهُ بِمَا يَذْهَبُ
مِنْهُ ، وَأَصَابِعَ قَدَمَيْهِ بِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا ، وَكَذَا حَافِرُ دَابَّتِهِ ، وَبَعْضُ دَرَجِ الصِّفَا مُحَدَّثٌ ، فَلْيَحْذَرِ
مِنْ تَخَلُّفِهَا وَرَاءَهُ .

(وَسُنَّتُهُ) كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا :

(الْإِزْتِمَاءُ) لِلذِّكْرِ دُونَ غَيْرِهِ (عَلَى الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ قَامَةً) أَيِ : قَدَرَ قَامَةَ إِنْسَانٍ ؛ لِلاتِّبَاعِ .
(وَالْأَذْكَارُ ، ثُمَّ الدُّعَاءُ) بَعْدَهَا ، فَيَقُولُ : (اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ
أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ،
أَنْجَزَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ
الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) ثُمَّ يَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ، وَيُكْرِّرُ جَمِيعَ ذَلِكَ (ثَلَاثًا بَعْدَ كُلِّ مَرَّةٍ) مِنْ السَّعْيِ ؛
لِلاتِّبَاعِ .

(وَالْمَشْيُ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ) عَلَى هَيْتَتِهِ (وَالْعُدُوفُ) لِلذِّكْرِ جُهِدَهُ دُونَ غَيْرِهِ (فِي الْوَسْطِ) لِلاتِّبَاعِ فِي
ذَلِكَ (وَمَكَانُهُ مَعْرُوفٌ) وَهُوَ قَبْلَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمَعْلَقِ بِجِدَارِ الْمَسْجِدِ بِسِتَةِ أَذْرَعٍ إِلَى مَا بَيْنَ
الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ الْمَعْلَقَيْنِ أَحَدُهُمَا بِجِدَارِ الْمَسْجِدِ ، وَالْآخَرُ بِدَارِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وَاجِبُ الْوُقُوفِ حُضُورُهُ بِأَرْضِ عَرَفَةَ لَحْظَةً بَعْدَ زَوَالِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَلَوْ مَرَّاً وَنَائِماً ؛
بَشْرَطِ كَوْنِهِ عَاقِلاً ، وَيَبْقَى إِلَى الْفَجْرِ . وَسُنَّتُهُ : الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ،

وَيُسْنَى فِيهِ أَيْضاً الطَّهَارَةُ وَالسُّتْرُ ، وَتَحَرِّيُ خُلُوفِ الْمَسْعَى ، وَالْمَوَالَاةُ فِيهِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ ،
وَيُكْرَهُ لِلْسَّاعِي أَنْ يَقِفَ أَثْنَاءَ سَعْيِهِ لِحَدِيثٍ أَوْ غَيْرِهِ .

(فَضَائِلُ)

فِي الْوُقُوفِ

(وَاجِبُ الْوُقُوفِ حُضُورُهُ بِأَرْضِ عَرَفَةَ) أَي : بِجَزَاءِ مِنْهَا (لَحْظَةً) لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وَقَفْتُ هَهُنَا ، وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ » وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ ، وَلَيْسَ مِنْهَا نِمْرَةٌ وَلَا عُرْنَةٌ ،
وَمَسْجِدُ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آخِرُهُ مِنْهَا ، وَصَدْرُهُ مِنْ عُرْنَةٍ .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْحَاضِرِ بِهَا (بَعْدَ زَوَالِ يَوْمِ عَرَفَةَ) وَهُوَ تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَيَكْفِي حُضُورُ الْمُحْرِمِ
فِيهَا فِي الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ (وَلَوْ) كَانَ (مَرَّاً) فِي طَلَبِ آبِي ، وَإِنْ قَصَدَ صَرْفَ حُضُورِهِ عَنِ الْوُقُوفِ
(وَنَائِماً)^(١) كَمَا فِي الصَّوْمِ ، (بِشْرَطِ كَوْنِهِ عَاقِلاً) فَلَا يَكْفِي الْوُقُوفُ مَعَ إِغْمَاءٍ أَوْ جُنُونٍ أَوْ سُكْرِ -
كَمَا فِي الصَّوْمِ - لَانْتِفَاءِ أَهْلِيَّةِ الْعِبَادَةِ ، وَيَقَعُ حَجُّ الْمَجْنُونِ نِفَلاً .

(وَيَبْقَى) وَقْتُ الْوُقُوفِ (إِلَى الْفَجْرِ) أَي : فَجْرَ النَّحْرِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : « مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ . فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ » .
(وَسُنَّتُهُ) كَثِيرَةٌ ، فَمِنْهَا :

(الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) لِلاتِّبَاعِ ، فَلَا دَمَ عَلَى مَنْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَإِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا
بَعْدَهُ ؛ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « أَنَّ مَنْ أَتَى عَرَفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَيْلاً أَوْ نَهَاراً . فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ » وَلَوْ
لَزِمَهُ دَمٌ . لَكَانَ حَجُّهُ نَاقِصاً .

نَعَمْ ؛ يُسْنَى لَهُ دَمٌ ، وَهُوَ دَمُ تَرْتِيبٍ وَتَقْدِيرٍ ؛ خُرُوجاً مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجِبَهُ .

(١) فِي (ب) : (أَوْ نَائِماً) .

وَالْتَهْلِيلُ ، وَالتَّكْبِيرُ ، وَالتَّلْبِيَةُ ، وَالتَّسْبِيحُ ، وَالتَّلَاوَةُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِكْتَارُ الْبُكَاءِ مَعَهَا ، وَالْإِسْتِغْبَالُ ، وَالطَّهَارَةُ ، وَالسَّتَارَةُ ، وَالْبُرُوزُ لِلشَّمْسِ ، وَعِنْدَ الصَّخَرَاتِ لِلرَّجُلِ ، وَحَاشِيَةُ الْمَوْقِفِ لِلْمَرْأَةِ [أُولَى] ،

(وَ) يُسْنُّ لَهُمْ (التَّهْلِيلُ) وَأَفْضَلُهُ : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) بَلْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ : « إِنَّهُ أَفْضَلُ مَا قَالَهُ هُوَ وَالنَّبِيُّونَ يَوْمَ عَرَفَةَ » .

(وَ) الذِّكْرُ ، وَمِنْهُ : (التَّكْبِيرُ ، وَالتَّلْبِيَةُ ، وَالتَّسْبِيحُ ، وَالتَّلَاوَةُ) وَأَوَّلَاهَا : سُورَةُ (الْحَشْرِ) لِأَثَرِ فِيهَا ، (وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَوَّلَاهَا صَلَاةُ التَّشَهُّدِ ، (وَإِكْتَارُ) جَمِيعِ ذَلِكَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَذْكَارِ وَالْأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ مِنْ حِينَ يَقِفُ إِلَى حِينَ يَنْفِرُ .

وَإِكْتَارُ (الْبُكَاءِ مَعَهَا) بِتَضَرُّعٍ وَخُضُوعٍ وَخُشُوعٍ ؛ فَهَذَا تَسْكُبُ الْعِبَرَاتُ ، وَتُقَالُ الْعَثَرَاتُ .
وَيَكُونُ كُلُّ دَعَاءٍ ثَلَاثًا ، وَيَفْتَحُهُ بِالتَّحْمِيدِ وَالتَّمْجِيدِ وَالتَّسْبِيحِ ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَخْتُمُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ مَعَ التَّأْمِينِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَلَا يُجَاوِزُ بِهِمَا رَأْسَهُ ، وَيُكْرَهُ الْإِفْرَاطُ بِالْجَهْرِ ، وَتَكْلُفُ السَّجْعِ فِي الدُّعَاءِ .

(وَ) يُسْنُّ لِلوَاقِفِ (الْإِسْتِغْبَالُ) حَالَ الدُّعَاءِ وَغَيْرِهِ ، (وَالطَّهَارَةُ ، وَالسَّتَارَةُ) لِيَكُونَ عَلَى أَكْمَلِ الْأَحْوَالِ ، (وَالْبُرُوزُ لِلشَّمْسِ) إِلَّا لِعُدْرِ ؛ بَأَن يَتَضَرَّرَ أَوْ يَنْقُصَ دَعَاؤُهُ وَاجْتِهَادُهُ فِي الْأَذْكَارِ ، وَلَمْ يُنْقَلِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَظَلَ بِعَرَفَاتٍ ، مَعَ أَنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ اسْتَظَلَ بِثَوْبٍ وَهُوَ يَرْمِي الْجِمْرَةَ .

(وَ) أَنْ يَتَحَرَّى الْقُوفَ فِي مَوْقِفِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ (عِنْدَ الصَّخَرَاتِ) الْكِبَارِ الْمَفْتَرَشَةِ فِي أَسْفَلِ جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي بَوْسَطِ أَرْضِ عَرَفَةَ ، وَمَحَلُّ نَدْبِ ذَلِكَ (لِلرَّجُلِ) أَيِ : الذِّكْرِ ، (وَحَاشِيَةُ الْمَوْقِفِ) أَيِ : الْقُوفُ بِهَا (لِلْمَرْأَةِ) وَالْخَشْيُ [(أُولَى)] ^(١) كَمَا تَقِفُ آخِرَ الْمَسْجِدِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ شَقَّ عَلَيْهِمَا ذَلِكَ لِفِرَاقِ أَهْلِ أَوْ غَيْرِهِ . . لَمْ يُنْدَبْ ذَلِكَ .

(١) ليست في نسخنا متناً ، لكنها متن عند الأئمة : الترمسي والجرهزي والكردي رحمهم الله تعالى ، وقال الإمام الترمسي في « المنهل العميم » (٥٠٤ / ٢) : (قوله : « وحاشية الموقف » مبتدأ ، خبره قوله : « أولى ») .

وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْعَصْرَيْنِ لِلْمُسَافِرِ ؛ وَتَأْخِيرُ الْمَغْرِبِ إِلَى الْعِشَاءِ لِلْمُسَافِرِ لِيَجْمَعَهُمَا بِمُزْدَلِفَةٍ .

فَضَائِلُ

وَأَقْلُ الْحَلَقِ إِزَالَةُ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ ، وَيُنْدَبُ تَأْخِيرُهُ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ،

(وَ) يُسَنُّ (الْجَمْعُ) تَقْدِيمًا (بَيْنَ الْعَصْرَيْنِ) الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِمَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الْقُوفِ ؛ لِاتِّبَاعِ ، وَيَكُونُ بَعْدَ أَنْ يَخْطُبَ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ .

وإنَّما يجوزُ الجمعُ المذكورُ (لِلْمُسَافِرِ) دُونَ الْمُقِيمِ ؛ لِأَنَّهُ بِسَبَبِ السَّفَرِ لَا النَّسِكَ .

(وَ) يُسَنُّ (تَأْخِيرُ الْمَغْرِبِ إِلَى الْعِشَاءِ لِلْمُسَافِرِ ؛ لِيَجْمَعَهُمَا) تَأْخِيرًا (بِمُزْدَلِفَةٍ) لِاتِّبَاعِ ، وَمَحَلُّ نَدْبِهِ إِنْ كَانَ يَصِلُ مُزْدَلِفَةَ قَبْلَ مُضِيِّ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ لِلْعِشَاءِ ، وَإِلَّا . . . فَالْشُّنَّةُ : أَنْ يُصَلِّيَ كُلُّ وَاحِدَةٍ فِي وَقْتِهَا ، أَمَّا غَيْرُ الْمُسَافِرِ . . . فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ تَأْخِيرًا أَيْضًا ؛ لِمَا مَرَّ .

(فَضَائِلُ)

فِي الْحَلَقِ

وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ رُكْنٌ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَلَا تَحُلُّ بِدُونِهِ إِلَّا لِمَنْ لَا شَعَرَ بِرَأْسِهِ .

(وَأَقْلُ الْحَلَقِ) الَّذِي هُوَ رُكْنٌ (إِزَالَةُ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ) مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ وَإِنْ نَزَلَ عَنْهُ بِالْمَدِّ ، سَوَاءٌ أَزَالَ ذَلِكَ بِنَتْفٍ أَوْ إِحْرَاقٍ أَوْ قَصٍّ ، أَوْ غَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ طُرُقِ الْإِزَالَةِ ، عَلَى دَفْعَةٍ أَوْ دَفْعَاتٍ ، فَلَا يَكْفِي مَا دُونَ الثَّلَاثِ ، وَلَا ثَلَاثٌ مِنْ غَيْرِ شَعْرِ الرَّأْسِ أَوْ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا أَخَذُ شَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى ثَلَاثِ دَفْعَاتٍ .

وَيُسَنُّ لِمَنْ لَا شَعَرَ بِجَمِيعِ رَأْسِهِ أَوْ بَعْضِهِ إِمْرَارُ الْمَوْسَى عَلَى مَا لَا شَعَرَ عَلَيْهِ ؛ تَشْبِيهًا بِالْحَالِقِينَ ، وَأَنْ يَأْخُذَ مِنْ نَحْوِ لَحِيَّتِهِ وَشَارِبِهِ .

وَمَا نَبَتْ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْحَلَقِ . . . لَا يُؤْمَرُ بِإِزَالَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ حَلْقُ شَعْرِ أَشْتَمَلِ الْإِحْرَامِ عَلَيْهِ .

(وَيُنْدَبُ تَأْخِيرُهُ) أَيِ : الْحَلَقِ (بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ) يَوْمَ النَّحْرِ ، وَتَقْدِيمُهُ عَلَى طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ؛ لِاتِّبَاعِ .

وَالْأَبْتِدَاءُ بِالْيَمِينِ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ، وَاسْتِعَابُ الرَّأْسِ لِلرَّجُلِ ، وَالتَّقْصِيرُ لِلْمَرْأَةِ .

فَضَائِلُ

وَاجِبَاتُ الْحَجِّ سِتَّةٌ : الْمَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ ؛ وَهُوَ : أَنْ يَكُونَ سَاعَةٌ مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي فِيهَا ، وَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَهُ عُذْرٌ . وَرَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ سَبْعًا . وَرَمَى الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ، كُلِّ وَاحِدَةٍ سَبْعًا

(وَالْأَبْتِدَاءُ بِالْيَمِينِ) مِنَ الرَّأْسِ ؛ بَأَنْ يَبْدَأَ بِجَمِيعِ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، (وَاسْتِقْبَالُ) الْمَحْلُوقِ لِهَجَةٍ (الْقِبْلَةِ) وَالتَّكْبِيرُ بَعْدَ الْفَرَاحِ ، (وَاسْتِعَابُ الرَّأْسِ) بِالْحَلْقِ لِلرَّجُلِ ؛ بَأَنْ يَبْلُغَ بِهِ إِلَى الْعَظْمَيْنِ اللَّذَيْنِ عِنْدَ مَتْنَى الصُّدْغَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا مَتْنَاهُ نَبَاتِ شَعْرِ الرَّأْسِ .

وَالْحَلْقُ (لِلرَّجُلِ) أَفْضَلُ ، (وَالتَّقْصِيرُ لِلْمَرْأَةِ) وَمِثْلُهَا الْخَشْيُ أَفْضَلُ ؛ لَخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ : « لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ ، إِنَّمَا عَلَيْهِنَّ التَّقْصِيرُ » .

وَيُكْرَهُ لَهَا الْحَلْقُ ، بَلْ يَحْرُمُ بغيرِ إِذْنِ حَلِيلِهَا أَوْ سَيِّدِهَا إِنْ كَانَ يَنْقُصُ بِهِ اسْتِمَاعُهُ ، أَوْ قِيمَةُ الْأَمَةِ .

(فَضَائِلُ)

فِي وَاجِبَاتِ الْحَجِّ

(وَاجِبَاتُ الْحَجِّ سِتَّةٌ) :

الْأَوَّلُ : (الْمَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ) لِلاتِّبَاعِ ؛ وَهِيَ : مَا بَيْنَ مَأْزِمِي عَرَفَةَ وَوَادِي مُحَسَّرٍ . (وَهُوَ) أَيِ : الْمَبِيتُ الْوَاجِبُ (أَنْ يَكُونَ سَاعَةٌ) أَيِ : لِحِظَةٍ (مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي) مِنْ لَيْلَةِ النُّحْرِ (فِيهَا) وَإِنْ كَانَ مَارًّا ، كَمَا فِي عَرَفَةَ ، وَقِيلَ : الْمَبِيتُ بِهَارُكُنْ لَا يَصِحُّ الْحَجُّ بِدُونِهِ .

(وَلَا يَجِبُ) كَمَبِيتِ مَنْى وَرَمَى الْجَمَارِ (عَلَى مَنْ لَهُ عُذْرٌ) يَمْنَعُهُ مِنْهُ ؛ كَأَنْ يَخَافَ عَلَى مُحْتَرَمٍ ، أَوْ يَسْتَغْلَ عَنْهُ بِإِدْرَاكِ عَرَفَةَ ، أَوْ بِطَوَافِ الْإِفَاضَةِ ، أَوْ عَنِ الرَّمْيِ بِالرَّعْيِ ، أَوْ عَنْهُ وَعَنِ الْمَبِيتِ بِمَنْى بِسُقْيِ النَّاسِ .

(وَ) الثَّانِي : (رَمَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ سَبْعًا .

(وَ) الثَّلَاثُ : (رَمَى الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ، كُلِّ وَاحِدَةٍ سَبْعًا .

وَمَبِيتُ لَيْلِيهَا الثَّلَاثِ أَوْ اللَّيْلَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ إِذَا أَرَادَ النَّفَرُ الْأَوَّلَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي .
وَالْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ . وَطَوَافُ الْوُدَاعِ .

فَضَائِلُ

وَيُسَنُّ الْوُقُوفُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِمُزْدَلِفَةَ ،

(وَ) الرَّابِعُ : (مَبِيتُ لَيْلِيهَا الثَّلَاثِ ، أَوْ اللَّيْلَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ إِذَا أَرَادَ النَّفَرُ الْأَوَّلَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي)
مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

(وَ) الْخَامِسُ : (الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ) السَّابِقِ لِمَنْ مَرَّ عَلَيْهِ ، أَوْ خَرَجَ مِنْهُ مَرِيداً لِلنُّسُكِ .

(وَ) السَّادِسُ : (طَوَافُ الْوُدَاعِ) عَلَى كُلِّ مَنْ أَرَادَ مَفَارِقَةَ مَكَّةَ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ مُطْلَقاً ، أَوْ إِلَى
وِطْنِهِ وَإِنْ كَانَ قَرِيباً .

وَيَجِبُ حَتَّى عَلَى حَاجٍّ أَرَادَ الرُّجُوعَ مِنْ مَنًى إِلَى بَلَدِهِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَافَهُ قَبْلَ عَوْدِهِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى
مَنًى^(١) ، وَيَسْقُطُ دُمُهُ بِعَوْدِهِ لَهُ قَبْلَ بُلُوغِ وَطْنِهِ أَوْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَلَا يَلْزَمُ حَائِضاً أَوْ نَفْسَاءً طَهَرَتْ
بَعْدَ مَفَارِقَةِ عِمْرَانَ مَكَّةَ .

وَمَنْ مَكَّبَ بَعْدَهُ أَوْ بَعْدَ رَكَعَتَيْهِ ، وَالِدُّعَاءِ عَقِبَهُمَا . . أَعَادَهُ وَإِنْ كَانَ مَعْدُوراً ، مَا لَمْ يَكُنْ
لَا شَتَا لِهِ بِأَسْبَابِ السَّفَرِ أَوْ بِصَلَاةِ جَمَاعَةٍ أَقِيمَتْ .

وَالشُّنَّةُ لَهُ إِذَا أَنْصَرَفَ بَعْدَهُ : أَنْ يَمْشِيَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ مُسْتَدْبِراً أَلْبَيْتَ ، لَا مُتَلَفِئاً إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ ،
وَلَا مَاشِياً أَلْفَهَقَرَى .

(فَضَائِلُ)

فِي بَعْضِ سَنَنِ الْمَبِيتِ وَالرَّمْيِ وَشُرُوطِهِ

(وَيُسَنُّ) بَعْدَ صَلَاةِ صُبْحِ النَّحْرِ بَعْلَسِ (الْوُقُوفُ) بِجَزَاءٍ مِنْ مُزْدَلِفَةَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، وَالْأَفْضَلُ
أَنْ يَكُونَ (بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ) وَهُوَ الْبِنَاءُ الْمَوْجُودُ آلَانَ (بِمُزْدَلِفَةَ) ، فَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَدْعُو إِلَى

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَلَوْ طَافَ يَوْمَ النَّحْرِ لِلْإِفَاضَةِ وَطَافَ بَعْدَهُ لِلْوُدَاعِ . ثُمَّ أَتَى مَنًى وَأَرَادَ النَّفَرَ مِنْهَا إِلَى
وِطْنِهِ . . لَا يَجْزِيهِ طَوَافُهُ السَّابِقُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَوْ طَافَ لِلْإِفَاضَةِ بَعْدَ أَيَّامِ مَنًى وَأَرَادَ السَّفَرَ عَقِبَهُ . . لَمْ
يَكْفِ . اهـ « شَرْحُ مِنْهَا ») .

وَأَخَذَ حَصَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ مِنْهَا ، وَقَطَعَ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ ، وَالتَّكْبِيرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ . وَيَدْخُلُ وَقْتُ الْحَلْقِ ، وَرَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، وَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ ، وَيَبْقَى الرَّمْيُ إِلَى آخِرِ التَّشْرِيقِ ، وَالْحَلْقُ وَالطَّوَافُ أَبَدًا

الإِسْفَارُ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، ثُمَّ عَقَبَ الْإِسْفَارِ يَدْفَعُ إِلَى مَنَى بِسَكِينَةٍ ، وَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً . . أَسْرَعَ كَالدَّفْعِ مِنْ عَرَفَةَ .

وَيُسْنُ أَنْ يَزِيدَ فِي الْإِسْرَاعِ إِذَا بَلَغَ وَادِي مُحَسِّرٍ فَدَرَ رِمِيَةَ حَجَرٍ حَتَّى يَقْطَعَ عَرْضَ الْوَادِي ؛ لِلاتِّبَاعِ .

(وَ) يُسْنُ (أَخَذَ حَصَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ) - وَهِيَ : سَبْعٌ مِنْ غَيْرِ كَسْرِ - (مِنْهَا) أَيِ : مِنْ مَزْدَلِفَةَ لَيْلًا ، وَيَزِيدُ لثَلَاثًا يَسْقُطُ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَيَأْخُذُ حَصَى بَقِيَّةِ الرَّمْيِ مِنْ مُحَسِّرٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ مَنَى ، وَلَا يَأْخُذُهُ مِنَ الْمَرْمَى ؛ لِأَنَّ مَا تُقْبَلُ . . رُفِعَ كَمَا وَرَدَ وَشُوْهِدَ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ . . لَسَدَّ الْحَصَى عَلَى تَوَالِي الْأَزْمَانِ الْمَتَطَاوِلَةِ مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ .

(وَ) يُسْنُ (قَطَعَ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الرَّمْيِ) لِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ؛ لَشُرُوعِهِ فِي أَسْبَابِ التَّحْلِيلِ ، وَيَرْمِيهَا الرَّاكِبُ قَبْلَ نَزْوِلِهِ ؛ لِأَنَّ الرَّمْيَ تَحِيَّةٌ مَنَى ، فَلَا يَبْدَأُ بِغَيْرِهِ .

(وَالتَّكْبِيرُ) فِي كُلِّ رَمِيٍّ (مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ) فِيَقُولُ : (اللَّهُ أَكْبَرُ - ثَلَاثًا - لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ) .

(وَيَدْخُلُ وَقْتُ الْحَلْقِ ، وَرَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، وَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ بِنِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ) لِمَنْ وَقَفَ قَبْلَهُ ، وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا إِلَى بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَمَا بَدَأَ بِهِ مِنْهَا . . قَطَعَ التَّلْبِيَةَ مَعَهُ .

(وَيَبْقَى الرَّمْيُ) لِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَلِلْجَمْرَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ آدَاءً (إِلَى آخِرِ) أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ ، وَ) يَبْقَى (الْحَلْقُ) يَعْنِي إِزَالَةَ ثَلَاثِ شَعْرَاتِ (وَالطَّوَافُ) الْمَتَّبِعُ بِالسَّعْيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى عَقَبَ طَوَافِ الْقُدُومِ ؛ أَيِ : وَقْتَهُمَا (أَبَدًا) فَلَا يَفُوتَانِ مَا دَامَ حَيًّا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّوَقُّيْتِ إِلَّا بِدَلِيلٍ .

نَعَمْ ؛ يُكْرَهُ تَأْخِيرُهُمَا عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَتَأْخِيرُهُمَا عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَشَدُّ كِرَاهَةً ، وَعَنْ خُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ أَشَدُّ .

نَعَمْ ؛ مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ . . لَا يَجُوزُ لَهُ الصَّبْرُ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى السَّنَةِ الْقَابِلَةِ ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَ سَنَةٍ لَا يَصْلُحُ لِأُخْرَى ، فَكَأَنَّ وَقْتَهُمَا فَاتَ ، بِخِلَافِهِ هُنَا ؛ فَإِنَّ وَقْتَهُمَا بَاقٍ لِمَكْنَتِهِ مِنْهُمَا مَتَى أَرَادَ .

وَتُسَنُّ الْمُبَادَرَةُ بِطَوَافِ الْإِفَاضَةِ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، فَيَدْخُلُ مَكَّةَ وَيَطُوفُ ، وَيَسْعَى
 إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَعَى ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنَى وَيَبِيتُ بِهَا لَيْلِي التَّشْرِيقِ ، وَيَرْمِي كُلَّ يَوْمٍ مِنْ
 أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثَ بَعْدَ الزَّوَالِ كُلِّ وَاحِدَةٍ سَبْعَ حَصَيَاتٍ . وَيُشْتَرَطُ رَمِي
 السَّبْعِ الْحَصَيَاتِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً . وَتَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

(وَتُسَنُّ الْمُبَادَرَةُ بِطَوَافِ الْإِفَاضَةِ) يَوْمَ النَّحْرِ (بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ) وَالْحَلِقِ ، (فَيَدْخُلُ مَكَّةَ
 وَيَطُوفُ ، وَيَسْعَى) بَعْدَ الطَّوَافِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَعَى) بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، (ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنَى)
 لِيُصَلِّيَ بِهَا الظُّهْرَ ؛ لِلاتِّبَاعِ فِي كُلِّ ذَلِكَ .

(وَيَبِيتُ) وَجُوباً (بِهَا) أَيِ : بِمَنَى مَعْظَمَ اللَّيْلِ (لَيْلِي) أَيَّامِ (التَّشْرِيقِ ، وَيَرْمِي) وَجُوباً (كُلِّ
 يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثَ) وَإِنَّمَا يَدْخُلُ وَقْتُهُ بِالزَّوَالِ ، فَيَرْمِي (بَعْدَ الزَّوَالِ كُلِّ وَاحِدَةٍ
 سَبْعَ حَصَيَاتٍ ، وَيُشْتَرَطُ) رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ مِنْ أَسْفَلِهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، وَأَمَّا مَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ
 الْجَهْلَةِ مِنَ الرَّمْيِ مِنْ أَعْلَاهَا . . فَبَاطِلٌ لَا يَعْتَدُّ بِهِ .

(وَرَمِي السَّبْعِ الْحَصَيَاتِ) إِلَيْهَا وَإِلَى غَيْرِهَا (وَاحِدَةً وَاحِدَةً) إِلَى أَنْ يَفْرَغَ مِنَ السَّبْعِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ،
 وَلَوْ بِنَكْرِيرِ حَصَاةٍ ، فَلَوْ رَمَى حَصَاتَيْنِ مَعاً . . فَوَاحِدَةً ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَرَّتَباً أَوْ مَرَّتَبَتَيْنِ . . فَتَنْتَانِ وَإِنْ
 وَقَعَتَا مَعاً ؛ أَعْتَابَاراً بِالرَّمْيِ .

(وَتَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) بَأَنْ يَبْدَأَ بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى ، وَهِيَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ ،
 ثُمَّ الْوَسْطَى ، ثُمَّ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، فَلَا يُعْتَدُّ بِرَمِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ تَمَامِ الْأُولَى ، وَلَا بِرَمِي الثَّلَاثَةِ
 قَبْلَ تَمَامِ الْأُولَتَيْنِ .

وَيُشْتَرَطُ تَيَقُّنُ السَّبْعِ فِي كُلِّ جَمْرَةٍ ، فَلَوْ شَكَّ . . بَنَى عَلَى الْأَقْلَ ، وَلَوْ تَرَكَ حَصَاةً وَشَكَّ فِي
 مَحَلِّهَا . . جَعَلَهَا مِنَ الْأُولَى ، فَيَرْمِيهَا ثُمَّ يَعِيدُ رَمِي الْأَخِيرَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْمَوَالَاةَ بَيْنَ الْجَمَرَاتِ
 لَا تُشْتَرَطُ ، لَكِنَّهَا سُنَّةٌ .

وَيَجِبُ عَدَمُ الصَّارِفِ فِي الرَّمْيِ كَالطَّوَافِ ، وَإِصَابَةُ الْحَجَرِ لِلرَّمْيِ يَقِيناً ، لَا بِقَاوُهِ فِيهِ ، وَقَصْدُ
 الْجَمْرَةِ ، فَلَوْ رَمَى إِلَى غَيْرِهَا ؛ كَأَنْ رَمَى فِي الْهَوَاءِ أَوْ إِلَى الْعَلَمِ الْمَنْصُوبِ فِي الْجَمْرَةِ ، أَوْ الْحَائِطِ
 الَّذِي بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ كَمَا يَفْعَلُهُ أَكْثَرُ النَّاسِ . . لَمْ يَكْفِ .

وَأَنْ يَكُونَ بَيْنَ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ فِيهَا . وَكَوْنُ الْمَرْمِيِّ حَجَرًا . وَأَنْ يُسَمَّى رَمِيًا ، وَكَوْنُهُ بِأَلِيدٍ . وَسُنَّتُهُ : أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِ حَصَى الْخَذْفِ

(وَأَنْ يَكُونَ) الرَّمِي (بَيْنَ الزَّوَالِ وَالْغُرُوبِ فِيهَا) أَي : فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ ، فَسَيُصَرِّحُ هُوَ بِنَفْسِهِ بِأَنَّهُ يَتَدَارَكُ فِي الْبَاقِي آدَاءُ^(١) ، وَقَدْ تَوَوَّلَ عِبَارَتُهُ هُنَا عَلَى أَنَّ هَذَا وَاجِبٌ عَلَى مَنْ أَرَادَ الرَّمِيَّ فِي وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ ، وَيَكُونُ الْمَرَادُ بِالْوَجُوبِ فِيهِ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْهُ فِي حَصُولِ ثَوَابٍ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ .

(وَكَوْنُ الْمَرْمِيِّ) بِهِ (حَجَرًا) وَلَوْ يَاقُوتًا وَحَجَرَ حَدِيدٍ وَبِلُورٍ وَعَقِيقٍ وَذَهَبٍ وَفُضَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَى بِالْحَصَى ، وَقَالَ : « بِمِثْلِ هَذَا فَارْمُوا » .

وخرج به (الحجر) : نَحْوُ اللَّؤلُؤِ وَتَبَرِ الذَّهَبِ ، وَالْفُضَّةِ وَالْإِنَّمِدِ ، وَالنُّورَةِ الْمُطْبُوخَةِ وَالزَّرْنِيخِ ، وَالْمَدَرِ وَالْجِصِّ ، وَالْأَجْرُ وَالْخَزْفِ ، وَالْمِلْحِ وَالْجَوَاهِرِ الْمُنْطَبَعَةِ ؛ كَالذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ .

(وَأَنْ يُسَمَّى رَمِيًا) فَلَا يَكْفِي وَضْعُهُ فِي الْجَمْرَةِ ، (وَكَوْنُهُ بِأَلِيدٍ) لِلاتِّبَاعِ ، فَلَا يُجْزَى عَنْهُ بِنَحْوِ الْقَوْسِ وَالرَّجْلِ وَلَا بِالْمَقْلَاعِ وَلَا بِالْفِمِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ بِأَلِيدٍ . . . جَازَ بِالرَّجْلِ .

(وَسُنَّتُهُ) كَثِيرَةٌ ، وَمِنْهَا :

(أَنْ يَكُونَ) الرَّمِيُّ بِأَلِيدِ أَلِيْمَنِي وَبَطَاهِرٍ ، وَ(بِقَدْرِ حَصَى الْخَذْفِ) بِالْخِائِ وَالذَّلَالِ الْمَعْجَمَتَيْنِ ؛ وَهُوَ قَدْرُ الْبَاقِلَاءِ ؛ لَخَبَرِ مُسْلِمٍ : « عَلَيْنَكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجَمْرَةُ » وَدُونَهُ وَفَوْقَهُ مَكْرُوهٌ .

وَيُكْرَهُ أَخْذُهُ مِنَ الْحِلِّ وَالْمَسْجِدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ جُزْءًا مِنْهُ ، وَإِلَّا . . . حَرْمٌ^(٢) ، وَمِنْ الْمَرْمِيِّ وَمِنْ

(١) أَي : عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَمَنْ تَرَكَ رَمِيَّ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ أَوْ بَعْضِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . . . تَدَارَكَهُ فِي بَاقِيهَا) .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (تَنْبِيْهُ : مَا ذَكَرَهُ - [أَي : النَّوَوِي] - مِنْ كِرَاهَةِ أَخْذِ حَصَى الْمَسْجِدِ . . قَدْ خَالَفَهُ فِي « الْمَجْمُوع » فِي بَابِ الْغَسْلِ ؛ فَجُزِمَ بِتَحْرِيمِ إِخْرَاجِ الْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَسْجِدِ ؛ كَحِصَاةٍ وَحَجَرٍ وَتَرَابٍ ، وَجُزِمَ أَيْضًا ؛ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِتَرَابِ الْمَسْجِدِ . قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : وَإِذَا تَأَمَّلْتَ كَلَامَهُ هُنَا وَهَنَّا . . قُضِيَتْ عَجْبًا مِنْ مَنَعِهِ التَّيْمُمَ ، وَتَجَوُّزِ أَخْذِ الْحَصَى ، وَبَالِغٍ فِي التَّشْنِيعِ . وَجَمَعَ الْأَذْرَعِيُّ بَيْنَهُمَا : بِأَنَّ كَلَامَهُ هُنَاكَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْحَصَى وَالتَّرَابُ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَسْجِدِ ، وَكَلَامَهُ هُنَا مَنَزَلٌ عَلَى مَا جُلِبَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَصَى الْمُبَاحِ وَفَرَشَ فِيهِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ . اهـ « خَطِيب » [١/٢٢٨] .

وَمَنْ تَرَكَ رَمِيَّ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ أَوْ بَعْضَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . . تَدَارَكَهُ فِي بَاقِيهَا أَدَاءً . وَمَنْ أَرَادَ
الْتَفَرَ مِنْ مَنَى فِي ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . . جَازَ

موضع نجس وإن غسله ؛ لبقاء استقذاره - كما يُكره الأكل في إناء البول بعد غسله - ويُؤيد ذلك
استحباب غسل حصي الجمار قبل الرمي بها وإن أخذها من محل طاهر .

ويجب على مَنْ عجز عن الرمي لنحو مرض أو حبس أن يستناب مَنْ يرمي عنه ، وإنما يُجزئُه
ذلك إن آيس من القدرة في الوقت ، واستناب مَنْ رمى عن نفسه ، وإلا . . وقع عن النائب .

(وَمَنْ تَرَكَ رَمِيَّ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ أَوْ بَعْضَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) . . جَازَ لَهُ ، لكن إن (تَدَارَكَهُ فِي بَاقِيهَا)
لأنه حينئذ يكون (أداء) إذ جميع يوم النحر وأيام التشريق وقت لأداء الرمي ؛ لأنه لو وقع قضاء . .
لما دخله التدارك كالوقوف بعد فواته ؛ ولأن صحته مؤقتة بوقت محدود ، والقضاء ليس كذلك .

ويجب عليه الترتيب بين الرمي المتروك ورمي يوم التدارك ، فإن خالف . . وقع عن المتروك ،
فلو رمى إلى كل جمرة أربع عشرة حصاة ؛ سبعا عن أمسه وسبعا عن يومه . . لم يُجزئُه عن يومه ،
ويُجزى رمي المتدارك ليلا وقبل الزوال .

(وَمَنْ أَرَادَ الْتَفَرَ مِنْ مَنَى فِي ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . . جَازَ) ولا دم عليه ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ
تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ وإنما يجوز ذلك بشرط أن يبيت الليليتين الأولى والثين ، وإلا . . لم يسقط
عنه مبيت الثالثة ، ولا رمي يومها حيث لم يكن معذورا ، ويطرُد ذلك في الرمي أيضا ، وأن يكون
نفره بعد الزوال والرمي وقبل الغروب ، وإلا . . لم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها ، فإن
غربت بعد ارتحاله وقبل انفصاله من منى . . فله التفر^(١) ، وكذا إن غربت وهو في شغل الارتحال^(٢)

(١) في هامش (ب) : (وكذا لو نفر بعد المبيت وقبل الرمي ، كما يفهمه تقييد المصنف ببعد الرمي ، وبه صرح
العمرائي عن الشريف العثماني ، قال : لأن هذا النفر غير جائز . قال المحب الطبري : وهو صحيح متجه .
قال الزركشي : وهو ظاهر ، والشرط أن ينفر بعد الزوال والرمي ، قال الأصحاب : والأفضل تأخير النفر إلى
الثالث لا سيما للإمام ، كما قاله في « المجموع » ؛ للاقتداء به صلى الله عليه وسلم إلا لعذر ، كغلاء
ونحوه ، بل قال الماوردي في « الأحكام السلطانية » : ليس للإمام ذلك ؛ لأنه متبوع ، فلا ينفر إلا بعد كمال
المناسك ، حكاه عنه في « المجموع » ويترك حصي اليوم الثالث ، أو يدفعها لمن لم يرم ، ولا ينفر بها ، وأما
ما يفعله الناس من دفنها . . فلا أصل له . اهـ « خطيب » رحمه الله [٧٣٥ - ٧٣٦] .

(٢) في هامش (ب) : (لأن في تكليفه حلّ الرّحلي والمتاع مشقة عليه ، كما لو ارتحل وغربت الشمس قبل
انفصاله من منى . . فإن له النفر ؛ ولهذا ما جزم به ابن المقري تبعاً لـ « أصل الروضة » وهو المعتمد ، خلافاً =

فَضْلٌ

لِلْحَجِّ تَحْلُلَانِ : الْأَوَّلُ يَحْصُلُ بِأَتْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ : رَمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، وَالْحَلْقِ ، وَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ ، وَبِالثَّالِثِ يَحْصُلُ التَّحْلُلُ الثَّانِي . وَيَحِلُّ بِالْأَوَّلِ جَمِيعُ الْمُحَرَّمَاتِ إِلَّا النِّكَاحَ وَعَقْدَهُ ، وَالْمُبَاشَرَةَ بِشَهْوَةٍ ، وَبِالتَّحْلُلِ الثَّانِي بَاقِيهَا

على ما في « أصل الروضة » ، لكنَّ المصحَّحَ في « الشَّرح الصَّغِير » و« مناسك النُّوْي » : أَنَّهُ يَمْتَنَعُ عَلَيْهِ^(١) .

(فَضْلٌ)

[فِي تَحْلُلِ الْحَجِّ]

(لِلْحَجِّ تَحْلُلَانِ) - لِطَوْلِ زَمَنِهِ وَكَثْرَةِ أَعْمَالِهِ ؛ كَالْحَيْضِ لِمَا طَالَ زَمْنُهُ . . جُعِلَ لَهُ تَحْلُلَانِ : انْقِطَاعُ الدَّمِ ، وَالْغُسْلُ ، بِخِلَافِ الْعِمْرَةِ لَيْسَ لَهَا إِلَّا تَحْلُلٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْفِرَاقُ مِنْ جَمِيعِ أَرْكَانِهَا لِقِصَرِ زَمَنِهَا غَالِبًا ، كَالْجَنَابَةِ - :

(الْأَوَّلُ : يَحْصُلُ بِأَتْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ : رَمِي جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، وَالْحَلْقِ) يَعْنِي : إِزَالَةَ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ ، وَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ (الْمَتَّبِعُ بِالسَّعْيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى عَقَبَ طَوَافِ الْقُدُومِ .

(وَبِالثَّالِثِ) مِنْ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ (يَحْصُلُ التَّحْلُلُ الثَّانِي ، وَيَحِلُّ بِالْأَوَّلِ) مِنْ التَّحْلُلَيْنِ (جَمِيعُ الْمُحَرَّمَاتِ) عَلَى الْمُحَرِّمِ الْآتِيَةِ (إِلَّا النِّكَاحَ) أَي : الْوُطْءَ (وَعَقْدَهُ ، وَالْمُبَاشَرَةَ بِشَهْوَةٍ .

(وَ) يَحِلُّ (بِالتَّحْلُلِ الثَّانِي بَاقِيهَا) وَهُوَ الثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَلَوْ أَخَّرَ رَمِي يَوْمِ النَّحْرِ عَنْ أَتْيَامِ التَّشْرِيقِ وَلَزِمَهُ بَدَلُهُ . . تَوَقَّفَ التَّحْلُلُ عَلَى الْبَدَلِ وَلَوْ صَوْمًا ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ .

= لما في « مناسك » المصنف من أنه يمتنع عليه النفر وإن قال الأذرعى : إن ما في « الروضة » غلط . اهـ
« خطيب » رحمه الله [١/٧٣٦] .

(١) قال العلامة الكردي رحمه الله تعالى في « الحواشي المدنية » (١٧٤/٢) : (اضطربت نسخه - [أي : « الإيضاح » للنووي] - ففي بعضها : جاز النفر على الأصح ، وفي بعضها : لم يجز النفر على الأصح ، وعزا المنع إليه في هذا الكتاب ، وكذلك شيخ الإسلام في « الغرر » و« الأسنى » ، والخطيب في « المغني » و« شرح التنبيه » ، والجمال الرملي في شروحه على « المنهاج » و« الإيضاح » و« البهجة » و« الدلجبة » ، والبكري في شرحي « الإيضاح » وغيرهم الأكثرون ، ونسب الجواز لـ « الإيضاح » السهمودي في « نكت الإيضاح » والشارح في « حاشيته » وكذا في « مختصره » ، حيث جزم به) .

فَضْلُكَ

وَيُؤَدَّى الشُّكَّانِ عَلَى أَوْجِهِ : أَفْضَلُهَا : الْإِفْرَادُ إِنْ أَعْتَمَرَ فِي سَنَةِ الْحَجِّ ؛ وَهُوَ : أَنْ يَحُجَّ ثُمَّ يَعْتَمِرُ . ثُمَّ التَّمَتُّعُ ؛ وَهُوَ : أَنْ يَعْتَمِرَ ثُمَّ يَحُجَّ . ثُمَّ الْقِرَانُ ؛ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا أَوْ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الطَّوَافِ . وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ دَمٌ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ : الْأَوَّلُ : أَلَّا يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمِ ، وَلَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرَمِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ

وَيُسْنُ اسْتِعْمَالُ الطَّيِّبِ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ ، وتأخيرُ الوطءِ عن رمي أيامِ التَّشْرِيقِ .

(فَضْلُكَ)

في أوجهِ أداءِ الشُّكَّانِ

(وَيُؤَدَّى الشُّكَّانِ عَلَى أَوْجِهِ ، أَفْضَلُهَا الْإِفْرَادُ) لِأَنَّ رَوَاتَهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرُ ؛ وَلِأَنَّ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهُمْ ؛ وَهُوَ أَقْدَمُ صَحْبَةٍ وَأَشَدُّ عِنَايَةً بِضَبْطِ الْمَنَاسِكِ ، وَلِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَارَهُ أَوَّلًا ، وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِيهِ وَلَا دَمَ ، بِخِلَافِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ ، وَالْجَبَرُ دَلِيلُ النَّقْصِ .

ومحلُّ أَفْضَلِيَّتِهِ (إِنْ أَعْتَمَرَ فِي سَنَةِ الْحَجِّ) وَإِلَّا . . . فَالتَّمَتُّعُ ، وَالْقِرَانُ أَفْضَلُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُكْرَهُ تَأْخِيرُ الْأَعْتِمَارِ عَنْهَا (وَهُوَ أَنْ يَحُجَّ) أَوَّلًا ، (ثُمَّ) بَعْدَ الْحَجِّ (يَعْتَمِرُ) مِنْ سَنَتِهِ .

(ثُمَّ) يَلِيهِ فِي الْأَفْضَالَةِ (التَّمَتُّعُ ، وَهُوَ أَنْ يَعْتَمِرَ) أَوَّلًا ، (ثُمَّ) بَعْدَ فِرَاقِ الْعُمْرَةِ (يَحُجَّ) . (ثُمَّ) يَلِيهِ فِي الْأَفْضَالَةِ (الْقِرَانُ) ثُمَّ الْحَجُّ وَحْدَهُ ، ثُمَّ الْعُمْرَةُ .

وَالْقِرَانُ يَحْصُلُ (بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا) أَيِ : بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا ، (أَوْ بِالْعُمْرَةِ) وَحْدَهَا وَلَوْ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، (ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ) شُرُوعِهِ فِي (الطَّوَافِ) أَمَّا بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ وَلَوْ بِخُطْوَةٍ . . . فَلَا يَجُوزُ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ ؛ لِاتِّصَالِ إِحْرَامِهَا بِمَقْصُودِهِ ، وَهُوَ أَعْظَمُ أَفْعَالِهَا ، فَيَقَعُ عَنْهَا ، وَلَا يَنْصَرَفُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهَا .

وَلَوْ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ بِنَيَْةِ الطَّوَافِ . . . جَازَ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّمَةٌ لَا بَعْضُهُ .

(وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ دَمٌ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ :

الْأَوَّلُ : أَلَّا يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمِ ، وَلَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرَمِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

الثَّانِي : أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ .
الرَّابِعُ : أَلَّا يَرْجِعَ إِلَى الْمِيقَاتِ . وَعَلَى الْقَارِنِ دَمٌ بِشَرَطَيْنِ : الْأَوَّلُ : أَلَّا يَكُونَ مِنْ أَهْلِ
الْحَرَمِ

﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ وَالْقَرِيبُ مِنَ الشَّيْءِ يُسَمَّى حَاضِراً بِهِ ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ
أَنَّهُمْ لَمْ يَرْبِحُوا مِيقَاتاً عَامّاً لِأَهْلِهِ .

وَلَمَنْ مَرَّ بِهِ وَلِغَرِيبٍ تَوَطَّنَ الْحَرَمَ أَوْ قَرِيباً مِنْهُ حَكَمُ أَهْلِ مَحَلِّهِ فِي عَدَمِ الدَّمِ ، بِخِلَافِ الْآفَاقِيِّ إِذَا
تَمَتَّعَ نَاقِياً أَلَا اسْتِيطَانَ بِمَكَّةَ - وَلَوْ بَعْدَ فَرَاغِ الْعُمْرَةِ - . . فَإِنَّهُ يَلْزُمُهُ الدَّمُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِيطَانَ لَا يَحْصُلُ
بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ .

(الثَّانِي : أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ) مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ، وَيَفْرَغُ مِنْهَا ، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ
مَكَّةَ وَإِنْ كَانَ أَجِيراً فِيهِمَا لِشَخْصَيْنِ .

(الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَا) أَيِ : الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ بِالْحَجِّ (فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ) فَإِنْ أَحْرَمَ بِهَا فِي غَيْرِ
أَشْهُرِهِ ثُمَّ أَتَمَّهَا وَلَوْ فِي أَشْهُرِهِ ، ثُمَّ حَجَّ . . لَمْ يَلْزُمُهُ دَمٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا فِي وَقْتِ الْحَجِّ ،
فَأَشْبَهَ الْمُفْرِدَ ؛ وَلِأَنَّ دَمَ الْعُمْرَةِ مَنْوُطٌ بِرَبْحِ الْمِيقَاتِ ، وَبِفُرُوعِ الْعُمْرَةِ بِتَسَامِيهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ
الْجَاهِلِيَّةَ كَانُوا لَا يُزَاحِمُونَ بِهَا الْحَجَّ فِي وَقْتِ إِمْكَانِهِ ، فَرُخِّصَ فِي التَّمَتُّعِ لِلْآفَاقِيِّ مَعَ الدَّمِ ؛ لِمَشَقَّةِ
أَسْتِدَامَةِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَتَعَذُّرِ مَجَاوِزَتِهِ بِلَا إِحْرَامٍ ، وَكَذَا لَا دَمَ عَلَى مَنْ لَمْ يَحِجَّ مِنْ عَامِهِ ؛
لِانْتِفَاءِ الْمَزَاحِمَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا .

(الرَّابِعُ : أَلَّا يَرْجِعَ إِلَى الْمِيقَاتِ) فَلَا دَمَ عَلَى مَنْ حَجَّ مِنْ عَامِهِ وَلَكِنْ رَجَعَ إِلَى مِيقَاتِ عُمْرَتِهِ ،
أَوْ إِلَى مِثْلِ مَسَافَتِهِ ، أَوْ إِلَى مِيقَاتٍ آخَرَ وَإِنْ كَانَ دُونَ مَسَافَةِ مِيقَاتِهِ ، سِوَاءِ أَعَادَ مُحَرِّماً أَمْ حَلَالاً
وَأَحْرَمَ مِنْهُ ، بِشَرَطِ أَنْ يَعُودَ قَبْلَ تَلَبُّسِهِ بِنُسْكِ ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَ لِإِجَابِ الدَّمِ - وَهُوَ رِبْحُ الْمِيقَاتِ - قَدْ
زَالَ بَعُودُهُ إِلَيْهِ .

(وَعَلَى الْقَارِنِ دَمٌ بِشَرَطَيْنِ :

الْأَوَّلُ : أَلَّا يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمِ) وَهُمْ الْمُتَوَطَّنُونَ بِهِ ، أَوْ بِمَحَلٍّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ دُونَ مَرَحِلَتَيْنِ ؛
لِأَنَّ دَمَ الْقَارِنِ فَرَعٌ دِمِ التَّمَتُّعِ ، لِأَنَّهُ وَجِبَ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ ، وَدِمُ التَّمَتُّعِ لَا يَجِبُ عَلَى الْحَاضِرِ ،
فَفَرَعُهُ أَوَّلَى .

وَالثَّانِي : أَلَا يَعُودُ إِلَى الْمِيقَاتِ بَعْدَ دُخُولِ مَكَّةَ .

فَضْلًا

وَدَمُ التَّمَتُّعِ وَالْفَرَانِ ، وَتَرَكَ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَتَرَكَ الرَّمْيَ وَالْمَسِيَّتَ بِمُزْدَلِفَةَ أَوْ مِنَى . . شَأْ أَضْحِيَّةٍ . فَإِنْ عَجَزَ . . صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ : ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ،

(وَالثَّانِي : أَلَا يَعُودُ إِلَى الْمِيقَاتِ بَعْدَ دُخُولِ مَكَّةَ) فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ مِنْهَا قَبْلَ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ وَقَبْلَ التَّلَبُّسِ بِنُسْلٍ آخَرَ . . سَقَطَ الدَّمُ عَنْهُ ، كَمَا فِي التَّمَتُّعِ .

(فَضْلًا)

فِي دَمِ التَّرْتِيبِ وَالتَّقْدِيرِ

(وَدَمُ التَّمَتُّعِ وَالْفَرَانِ ، وَتَرَكَ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَتَرَكَ الرَّمْيَ وَالْمَسِيَّتَ بِمُزْدَلِفَةَ أَوْ مِنَى) وَتَرَكَ طَوَافَ الْوَادِعِ : (شَأْ أَضْحِيَّةٍ) صَفَةً وَسَنًا ، وَيُجْزَى عَنْهَا سُبْعُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ ، وَيَجِبُ بِالْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ وَبِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ ، فَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ لَا عَلَى الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجِبَ بِسَبَبَيْنِ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا لَا عَلَيْهِمَا .

وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، (فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الدَّمِ ؛ كَأَن لَمْ يَجِدْهُ بِمَوْضِعِهِ ، أَوْ وَجَدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، أَوْ غَابَ عَنْهُ مَالُهُ ، أَوْ أَحْتَاجَ إِلَى صَرْفِ ثَمَنِهِ فِي نَحْوِ مُؤَنَةِ سَفَرِهِ (. . صَامَ) وَجُوبًا (عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ) إِنْ تَصَوَّرَ وَقُوعُهَا فِيهِ ؛ كَالدَّمَاءِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ ، وَإِلَّا كَالْبَقِيَّةِ . . فَيَصُومُ الثَّلَاثَةَ عَقَبَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَوَقْتُ صَوْمِ آتِي فِي الْحَجِّ مِنَ الْإِحْرَامِ بِهِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ وَلَا تَأْخِيرُهَا - أَوْ مَا يُمْكِنُ مِنْهَا - عَنْهُ .

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ قَبْلَ سَادِسِ الْحِجَّةِ ؛ لِيُسَمَّ صَوْمُهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، لِأَنَّهُ يُسْنُّ لِلْحَاجِّ فِطْرُهُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ لَزَمَنِ يَتِمَكَّنُ مِنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، بَلْ إِنْ أَحْرَمَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ . . لَزِمَهُ الصَّوْمُ آدَاءً ، وَإِلَّا . . لَزِمَهُ بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَيَكُونُ قِضَاءً لَا إِثْمَ فِيهِ .

وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يَجِدُ الدَّمَ قَبْلَ فَرَاغِ الصَّوْمِ . . لَمْ يَجِبِ أَنْتَظَارُهُ ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْهُ . . لَمْ يَجْزِ تَأْخِيرُ الصَّوْمِ ، وَلَوْ وَجَدَهُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ . . لَزِمَهُ ذَبْحُهُ ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْكِفَارَةِ بِحَالِ الْآدَاءِ ، أَوْ بَعْدَ الشُّرُوعِ . . لَمْ يَلْزِمُهُ .

وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى وَطَنِهِ .

فَضْلُكَ

يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ : أَحَدُهَا : يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ سِتْرُ رَأْسِهِ أَوْ بَعْضِهِ ، وَلُبْسُ مُحِيطٍ بِبَدَنِهِ أَوْ بَعْضٍ مِنْهُ ،

(وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى وَطَنِهِ) لا في الطريق ؛ لقوله تعالى : ﴿ مَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ ﴾ ، وروى الشَّيْخَانِ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْمُتَمَتِّعِينَ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ .. فَلْيُهْدِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ .. فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » .
وَمَنْ تَوَطَّنَ مَكَّةَ بَعْدَ فَرَاغِ الْحَجِّ .. صَامَ بِهَا ، وَإِلَّا .. فلا ، ومتى لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ فِي الْحَجِّ ..
لَزِمَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ قِضَاءً - كما مرَّ (١) - وَالسَّبْعَةُ أَدَاءً ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ : يَوْمِ النَّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي الدِّمَاءِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ ، وَيَوْمٍ فِي الْبَقِيَّةِ ، وَمَدَّةُ امْكِانِ السَّيْرِ إِلَى أَهْلِهِ عَلَى الْعَادَةِ الْغَالِبَةِ كَمَا فِي الْأَدَاءِ ، فَلَوْ صَامَ الْعَشْرَةَ وَلَاءً .. حَصَلَتِ الثَّلَاثَةُ فَقَطْ .

(فَضْلُكَ)

فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ

(يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ) الْمَقْيَدِ وَالْمُطْلَقِ (سِتَّةُ أَنْوَاعٍ :

أَحَدُهَا : يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ سِتْرُ رَأْسِهِ أَوْ بَعْضِهِ (كَالْبِیَاضِ الَّذِي وَرَاءَ الْأُذُنِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا عُرْفًا ؛ كِعَصَابَةٍ وَمِرْهَمٍ ، وَطِينٍ وَحَنَاءٍ ثَخِينِينَ ، بِخِلَافِ سِتْرِهِ بِمَاءٍ وَخِيطٍ شَدَّ بِهِ رَأْسَهُ ، وَهُوَ دَجٌّ اسْتَظَلَّ بِهِ وَإِنْ مَسَّ رَأْسَهُ ، وَوَضَعَ كَفَّهُ وَكَفَّ غَيْرَهُ ، وَكَذَا مَحْمُولٌ كَقَفَّةٍ عَلَى رَأْسِهِ مَا لَمْ يَقْصِدِ السَّتْرَ بِهِ ، وَتَوَشَّدَ وَسَادَةً وَعِمَامَةً ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ سَاتِرًا ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ كَشْفُ شَيْءٍ مِنْ مَجَاوِرِ رَأْسِهِ ؛ لِيَتَحَقَّقَ كَشْفُهُ الْوَاجِبُ .

(وَ) يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا (لُبْسُ مُحِيطٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ ؛ سِوَاءِ أَحَاطَ (بِبَدَنِهِ أَوْ بِبَعْضٍ مِنْهُ) أَوْ نَحْوِهِ كَخَرِيطَةٍ لِحْيَتِهِ ، سِوَاءِ كَانَ الْمُحِيطُ زُجَاجًا شَفَافًا أَوْ مَخِيطًا كَالْقَمِيصِ ، أَوْ مَنْسُوجًا كَالدَّرْعِ ،

(١) في هامش (ب) : (في قوله : « بل إن أحرم قبل يوم عرفة .. لزمه الصوم أداءً ، وإلا .. لزمه بعد أيام التشريق ، ويكون قضاء لا إثم فيه ») .

وَعَلَى الْمَرْأَةِ سِتْرٌ وَجْهَهَا وَلُبْسُ الْقَفَّازَيْنِ . الثَّانِي : الطَّيِّبُ فِي بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ

أَوْ مَعْقُوداً أَوْ مُلْزَقاً كَالثَّوْبِ مِنَ اللَّبَدِ ، وَلَا بَدَنٌ مِنْ لِبْسِهِ كَالْعَادَةِ وَإِنْ لَمْ يُدْخَلِ الْيَدُ فِي الْكَمِّ وَإِنْ قَصَرَ الزَّمَنُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أُلْقِيَ عَلَى نَفْسِهِ فَرَجِيَّةٌ^(١) وَهُوَ مُضْطَجِعٌ وَكَانَ بِحَيْثُ لَوْ قَعَدَ لَمْ تَسْتَمْسِكْ عَلَيْهِ إِلَّا بِمَزِيدِ أَمْرٍ . فَلَا حُرْمَةَ وَلَا فِدْيَةَ ، كَمَا لَوْ أَرْتَدَى أَوْ أَتَزَرَ بِقَمِيصٍ أَوْ سِرَاوِيلَ ، أَوْ بِإِزَارٍ لَفَقَهُ مِنْ رِقَاعٍ ، أَوْ أَدْخَلَ رِجْلِيهِ فِي سَاقِي الْخُفِّ ، أَوْ أَلْتَحَفَ بِنَحْوِ عِبَاءَةٍ وَلَفَّتْ عَلَيْهِ مِنْهُ طَاقَاتٍ ، أَوْ تَقَلَّدَتْ نَحْوَ سَيْفٍ ، أَوْ شَدَّ نَحْوَ مَنَاطِقَةٍ فِي وَسْطِهِ ، أَوْ عَقَدَ الْإِزَارَ بِتَكَّةٍ فِي مَعْقَدِهِ ، أَوْ شَدَّهُ بِخَيْطٍ أَوْ شَدَّ طَرَفَهُ فِي طَرَفِ رِدَائِهِ ، بِخِلَافِ شَدِّ طَرَفِي رِدَائِهِ بِخَيْطٍ أَوْ بِدُونِهِ ، أَوْ خَلَّلَهُمَا بِخِلَالٍ . فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَفِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ كَمَا لَوْ جَعَلَ لَهُ أَزْوَاجاً فِي عُرَى وَإِنْ تَبَاعَدَتْ^(٢) .

(وَ) يَحْرُمُ (عَلَى الْمَرْأَةِ سِتْرٌ وَجْهَهَا) بِمَا مَرَّ فِي الرَّأْسِ ، دُونَ سِتْرِ بَقِيَّةِ بَدَنِهَا بِالْمَخِيطِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَلْبُوسَاتِ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْرُمُ ؛ لِمَا وَرَدَ بِسُنْدٍ حَسَنِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقَفَّازَيْنِ وَالنَّقَابِ) وَيُعْفَى عَمَّا تَسْتُرُهُ مِنَ الْوَجْهِ أَوْ حَتَّى طَائِلَ الرَّأْسِ ، سِوَاهُ فِي ذَلِكَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ .

وَلَهَا أَنْ تَرْخِيَ عَلَى وَجْهِهَا ثَوْباً مُتَجَافِئاً بِخَشْيَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ ، ثُمَّ إِنْ أَصَابَهُ بِاخْتِيَارِهَا أَوْ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا وَلَمْ تَرْفَعْهُ فَوْرًا . أَثِمَتْ ، وَلِزِمَتْهَا الْفِدْيَةُ .

(وَ) يَحْرُمُ عَلَيْهَا أَيْضاً (لُبْسُ الْقَفَّازَيْنِ) بِالْكَفَّيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا بِأَحَدِهِمَا ؛ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ وَغَيْرِهِ ؛ وَهُوَ : شَيْءٌ يَعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ يُزَرُّ عَلَى الْيَدِ ، سِوَاهُ الْمَحْشُوشِ وَغَيْرِهِ ، وَيَجُوزُ سِتْرُ يَدَيْهَا بِغَيْرِهِمَا ؛ كَكُمِّ وَخِرْقَةٍ .

(الثَّانِي : الطَّيِّبُ) فَيَحْرُمُ عَلَى كُلِّ مَنْ الرِّجْلُ وَالْمَرْأَةُ وَلَوْ أَخْشَمَ (فِي) ظَاهِرِ (بَدَنِهِ) أَوْ فِي بَاطِنِهِ ؛ كَأَنْ أَكَلَهُ أَوْ أَحْتَقَنَ أَوْ أَسْتَعَطَ بِهِ ، (أَوْ ثَوْبِهِ) أَيِ : مَلْبُوسِهِ ، حَتَّى نَعْلِهِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي الثَّوْبِ ، وَقِيَاسَ بِهِ الْبَدَنُ .

(١) فرجيّة: جبة كبيرة الكم .

(٢) في هامش (ب) : (ولو اتخذ له شرجاً وعُرَى وربط الشرج بالعُرَى . . حرم عليه ولزمته الفدية . فائدة : قال بعض العلماء : والحكمة في لبس المخيط وغيره ممّا منع المحرم منه : أن يخرج الإنسان عن عادته ، فيكون ذلك مُذَكِّراً له ما هو فيه من عبادة فيشتغل بها . « خطيب » (١ / ٧٥٤) .

الْثَالِثُ : دَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ

والمراد بـ (الطَّبِيبِ) هنا : ما يُقصدُ منه ريحُه غالباً ؛ كمسكٍ وعودٍ ، وورسٍ^(١) ونرجسٍ ، وريحانٍ فارسيٍّ ومثله الكاذبيُّ والفاغية^(٢) ونيلوفر^(٣) ، وبنفسجٍ ووردٌ وبانٌ ودُهْنُها ، وهو ما طُرحتُ فيه ، لا ما تروّجَ سمسمةُ بها ، بخلافِ ما يُقصدُ به التداوي أو الأكلُ وإن كانَ له رائحةٌ طيبةٌ ؛ كتفاحٍ ، وأترجٍ ، وقرنفلٍ وسُنْبُلٍ ، وسائرِ الأباذيرِ الطَّيِّبَةِ .

ولو أستهلكَ الطَّيِّبُ في غيره . . . جازَ أستهمالُه وأكلُه ، وكذا إن بقيَ لونه فقط ، بخلافِ بقاءِ الطَّعمِ مطلقاً أو الرِّيحِ ظاهراً أو خفياً ، لكنَّه يظهرُ برشِّ الماءِ عليه .

ثمَّ المحرَّمُ مِنَ الطَّيِّبِ مباشرتُه على الوجهِ المعتادِ فيه ؛ بأن يُلصقَه ببدنه أو ملبوسه ، فلا يضرُّ مسُّ طيبٍ يابسٍ عبقَ به ريحُه لا عينُه ، ولا حملُ العودِ وأكلُه ، وعودُ ريحِه بالجلوسِ عندَ مُتَجَمِّرٍ ، وشمُّ الوردِ مِنْ غيرِ أَنْ يُلصقَه بأنفه ، وشمُّ مائه مِنْ غيرِ أَنْ يصبَّه على بَدَنِهِ أو ملبوسِهِ ، وحملُ نحوِ مسكٍ في خِرقةٍ مشدودةٍ أو فأرةٍ غيرِ مشقوقةٍ .

(الْثَالِثُ : دَهْنُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ)^(٤) وَلَوْ مِنْ أَمْرَأَةٍ - وَإِنْ كَانَا مُحَلُوقَيْنِ - بَدْهْنٍ وَلَوْ غَيْرَ مَطْيَبٍ ؛ كَسَمَنِ وَرُبْنِدٍ ، وَشَحْمٍ وَشَمْعٍ ذَائِبَيْنِ ، وَمَعْتَصِرٍ مِنْ حَبِّ كَرْزِيَّتٍ ؛ لَخَبِرَ : « الْمُحْرَمُ أَشْعَثُ أَغْبَرُ » أَيِ : شَأْنُهُ الْمَأْمُورُ بِهِ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ اللَّبَنِ ، وَإِنْ كَانَ أَصْلَ السَّمَنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى دُهْنًا ،

(١) في هامش (ب) : (وهو أشهر طيب بلاد اليمن ، والزعفران وإن كان يطلب للصبغ والتداوي . « إيضاح ») .

(٢) الفاغية : نورُ الحناء .

(٣) في هامش (ب) : (نيلوفر : بفتح النون واللام ، ويقال : نينوفر : بنونين مفتوحتين ، وكسر النون من لحن العوام . قاله ابن مكي . اهـ « شرح التنبيه ») وهو : ضرب من الرياحين ينبت في المياه الرائدة .

(٤) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل » (٥٩٣/٤) : (الأولى : التعبير بـ « أو » كما في « المنهاج » ؛ ليفيد التنصيص على تحريم كُلِّ واحدة على انفرادها) . وفي هامش (ب) : (وألحقَ المحبُّ الطبري بشعر اللحية شعر الوجه ؛ كحاجب وشارب وعنفقة ، وقال في « المهمات » : إنه القياس ، وقال الولي [العراقي] : التحريم ظاهر فيما اتصل باللحية ؛ كالشارب والعنفقة والعذار ، أما الحاجب والهدب وما على الجبهة - أي : والخذ - . . . ففيه بُعد . انتهى ، وهذا هو الظاهر ؛ لأن ذلك لا يترزين به . « خطيب » رحمه الله (٧٥٦/١) .

الرَّابِعُ : إِزَالَةُ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ . فَإِنْ لَبَسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ، أَوْ دَهَنَ شَعْرَةً ، أَوْ بَاشَرَ بِشَهْوَةٍ ، أَوْ اسْتَمْنَى فَأَنْزَلَ عَامِداً عَالِماً مُخْتَاراً . . لَزِمَهُ

ونحوُ الشَّارِبِ وَالْحَاجِبِ مِمَّا يُقْصَدُ تَنْمِيتُهُ وَتَرْبِيتُهُ وَيُتَزَيَّنُ بِهِ مِنْ شَعْرِ الْوَجْهِ . . كَالرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ فِيمَا ذَكَرَ .

ولا يَحْرُمُ دَهْنُ رَأْسٍ أَقْرَعَ وَأَصْلَعَ ، ولا ذَقْنُ أَمْرَدَ ، ولا سائرِ شعورِ بدنِهِ ؛ لانتفاءِ الْمَعْنَى .
(الرَّابِعُ : إِزَالَةُ) شيءٍ وَإِنْ قَلَّ مِنَ (الشَّعْرِ ، وَ) كَذَا مِنَ (الظُّفْرِ) لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ أي : شعرها ، وقيسَ بِهِ شَعْرُ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ ، وبالحلقِ غيرُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْإِزَالََةَ ، وبإزالةِ الشَّعْرِ إِزَالَةَ الظُّفْرِ بِجَمَاعٍ التَّرْفُّهُ فِي الْجَمِيعِ .
وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ شَعْرٌ نَبَتَ بَعِينِهِ وَتَأَذَّى بِهِ أَوْ طَالَ بَحِثُ سَتَرِ بَصَرِهِ ، وَطُفِرَ أَنْكَسَرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ بِقَطْعِ الْمَوْذِي فَقَطْ .

وَمِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضاً مَقْدَمَاتُ الْجَمَاعِ إِنْ كَانَتْ عَمداً بِشَهْوَةٍ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَلَالِ تَمْكِيتُهُ مِنْهَا ، وَلَوْ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، حَتَّى الْنَظَرُ لِلْكُنْ بِشَهْوَةٍ ، بِخِلَافِ الدَّمِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي مَبَاشَرَةٍ عَمداً بِشَهْوَةٍ ، كَمَا يَأْتِي .

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمَحْرَمَاتِ الْمَذْكُورَةَ يَجِبُ فِي كُلِّ مِنْهَا دَمٌ ، وَأَنَّهُ دَمٌ تَخْيِيرٍ وَتَقْدِيرٍ ؛ (فَإِنْ لَبَسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ أَوْ دَهَنَ) وَلَوْ (شَعْرَةً ، أَوْ بَاشَرَ بِشَهْوَةٍ ، أَوْ اسْتَمْنَى) بِيَدِهِ أَوْ بِيَدِ غَيْرِهِ (فَأَنْزَلَ) وَكَانَ قَدْ فَعَلَ اللَّبْسَ أَوْ مَا بَعْدَهُ حَالِ كَوْنِهِ (عَامِداً عَالِماً مُخْتَاراً . . لَزِمَهُ) الدَّمُ الْآتِي ، بِخِلَافِ مَا لَوْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْهَا - أَي : مِنْ الْمَحْرَمَاتِ - نَاسِياً لِلْإِحْرَامِ ، أَوْ مُكْرَهاً عَلَيْهِ ، أَوْ جَاهِلاً بِتَحْرِيمِهِ أَوْ بِكَوْنِ الْمَمْسُوسِ طَبِياً أَوْ رَطْباً ؛ لِعُذْرِهِ ، فَإِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ وَجْهَلَّ وَجُوبَ الْفَدْيَةِ . . لَزِمَتْهُ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ الْأَمْتِنَاعَ ، وَإِنْ عَلِمَهُ بَعْدَ نَحْوِ اللَّبْسِ جَهْلاً وَأَخَّرَ إِزَالَتَهُ فَوَراً مَعَ الْإِمْكَانِ . . عَصَى ، وَلَزِمَتْهُ الْفَدْيَةُ أَيْضاً ، وَتَلَزَمَتْهُ أَيْضاً إِنْ لَبَسَ أَوْ سَتَرَ لِحَاجَةً كَحَرِّ .

نَعَمْ ؛ لِعَاجِزٍ عَنْ تَاسُومَةٍ^(١) وَقَبْقَابٍ لُبَسُ سَرْمُوزِهِ^(٢) وَزُرْبُولٍ^(٣) لَا يَسْتُرُ الْكَعْبَيْنِ ، وَخُفٌّ قُطِعَ

(١) قال الإمام ابن الأثير رحمه الله تعالى في « النهاية » (٨٣/٥) : (النعل : مؤنثة ، وهي التي تلبس في المشي ، تسمى الآن تاسومة) .

(٢) سَرْمُوزِهِ : كلمة فارسية ، وهو الخف القصير الذي يلبس فوق الخف (جرموق) .

(٣) زُرْبُول : خف أو حذاء من دون رقبة .

أَوْ أَزَالَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ أَوْ أَكْثَرَ مُتَوَالِيًا ، أَوْ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ أَوْ أَكْثَرَ مُتَوَالِيًا وَلَوْ نَاسِيًا . . وَجَبَ

أَسْفَلُ كَعْبَيْهِ ، وَعَنْ إِزَارٍ لُبْسُ سُرَاوِيلَ ، وَلَا دَمَ فِي ذَلِكَ ^(١) .

ولو فَقَدَ الرَّدَاءَ . . أَرْتَدَى بِالْقَمِيصِ وَلَا يَلْبَسُهُ ، أَوْ النَّعْلَ أَوْ الْإِزَارَ . . لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُ شِرَائِهِ نَسِيئَةً وَلَا هَبَةً ، وَيَلْزَمْهُ قَبُولُ عَارِيَتِهِ ، وَمَحَلُّ لَزُومِ دَمِ مَقْدَمَاتِ الْجَمَاعِ مَا لَمْ يُجَامِعْ ، وَإِلَّا . . أُنْدَرِجَتْ فِي بَدَنَتِهِ .

وخرجَ بقوله : (بَاشِرَ) : مَا لَوْ نَظَرَ بِشْهْوَةً أَوْ قَبَّلَ بِحَائِلٍ كَذَلِكَ . . فَإِنَّهُ لَا دَمَ عَلَيْهِ وَإِنْ أُنْزِلَ فِيهِمَا ، لَكِنَّهُ يَأْتُمُّ كَمَا مَرَّ ، وَهَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ قَاعِدَةٍ : (أَنْ كُلَّ مَا حُرِّمَ بِالْإِحْرَامِ فِيهِ الْفِدْيَةُ) .
وَمِنْ الْمُسْتَشْنَى أَيْضًا عَقْدُ النِّكَاحِ ، وَالْأَصْطِيَادُ إِذَا أُرْسِلَ الصَّيْدُ ، وَالْمُتَسَبِّبُ فِي إِمْسَاكِ وَنَحْوِهِ فِي قَتْلِ غَيْرِهِ الصَّيْدَ .

(أَوْ أَزَالَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ أَوْ أَكْثَرَ مُتَوَالِيًا) بَأَنْ اتَّحَدَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ ، (أَوْ) أَزَالَ (ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ أَوْ أَكْثَرَ مُتَوَالِيًا) بَأَنْ اتَّحَدَ مَا ذُكِرَ ، (وَلَوْ) أَزَالَ ذَلِكَ حَالِ كَوْنِهِ (نَاسِيًا) لِلْإِحْرَامِ أَوْ لِحُرْمَتِهِ ، أَوْ جَاهِلًا بِحُرْمَتِهِ (. . وَجَبَ) عَلَيْهِ الدَّمُ الْآتِي ؛ لِلآيَةِ وَكَسَائِرِ الْإِتْلَافَاتِ ، وَالشَّعْرُ يَصْدُقُ بِالثَّلَاثِ ، وَكَذَا الْأَظْفَارُ .

وَفَارَقَ هَذَا مَا قَبْلَهُ حَيْثُ أَثَّرَ فِيهِ الْجَهْلُ وَالنَّسْيَانُ ؛ لِأَنَّهُ تَمَتَّعَ وَهُوَ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْعِلْمُ وَالْقَصْدُ ، وَفَارَقَ مَا لَوْ أَزَالَهَا مَجْنُونٌ أَوْ مَغْمَى عَلَيْهِ أَوْ صَبِيٌّ لَا يُمَيِّزُ . . فَإِنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِمْ ، بَأَنَّ النَّاسِيَّ

(١) فِي هَامِشٍ (ب) : (وَلَهُ لُبْسُ السُّرَاوِيلِ الَّتِي لَا يَتَأَتَّى الْإِتْرَارُ بِهَا عِنْدَ فَقْدِ الْإِزَارِ ، وَلِبْسُ الْمَدَاسِ ؛ أَيْ : مَكْعَبٍ ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالسُّرْمُوزِ وَالزَّرَبُولِ الَّذِي لَا يَسْتَرُ الْكَعْبَيْنِ ، وَكَذَا لِبْسُ خَفِّ إِنْ قُطِعَ أَسْفَلُ كَعْبِهِ ، وَإِنْ سَتَرَ ظَهَرَ الْقَدَمَيْنِ فِيهَا بِبَاقِيهِمَا عِنْدَ فَقْدِ النِّعْلَيْنِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَالْمُرَادُ بِالنِّعْلِ : النَّاسُومَةُ ، وَيَلْتَحِقُ بِهَا الْقَيْقَابُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخِيطٍ ، وَلَمْ يَشْتَرِطُوا فِي جَوَازِ لِبْسِ السُّرَاوِيلِ قِطْعَهُ فِيمَا جَاوَزَ الْعَوْرَةَ ؛ لِإِطْلَاقِ الْخَبَرِ ، وَعَلَّلَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » بِإِضَاعَةِ الْمَالِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَجُوبِ قِطْعِ الْخَفِّ عِنْدَ فَقْدِ النِّعْلِ مُشْكَلٌ ، لَكِنْ وَرَدَ النَّصُّ بِذَلِكَ .

نَعَمْ ؛ يَتَجَهَّزُ عِنْدَ جَوَازِ قِطْعِ الْخَفِّ إِذَا وَجَدَ الْمَكْعَبَ ، وَلَا يَجُوزُ لِبْسُ الْخَفِّ الْمَقْطُوعِ وَالْمَدَاسِ مَعَ وَجُودِ النِّعْلَيْنِ عَلَى الْأَصَحِّ الْمَنْصُوصِ ، وَأَمَّا الْمَدَاسُ الْمَعْرُوفُ الْآنَ . . فَهَذَا يَجُوزُ لِبْسُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحِيطًا بِالْقَدَمِ ، فَقَوْلُ الْمَصْنَفِ فِي « مَنَاسِكِهِ » : يَحْرَمُ لِبْسُ الْمَدَاسِ ، الْمُرَادُ : الْمَكْعَبُ ، وَإِذَا لَبَسَ السُّرَاوِيلَ لِلْحَاجَةِ ثُمَّ وَجَدَ الْإِزَارَ ، أَوْ الْخَفَّ ثُمَّ وَجَدَ النِّعْلَ . . لَزِمَهُ نَزْعُهُ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ أَخَّرَ بِلَا عَذْرِ . . أَثِمَّ وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ، وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى أَنْ يَسْتَبْدِلَ بِالسُّرَاوِيلِ إِزَارًا مُتَسَاوِيًا الْقِيَمَةَ . . فَالْصَّوَابُ - كَمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ - وَجُوبُهُ وَإِنْ لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ تَبْدُو فِيهِ عَوْرَتُهُ ، وَإِلَّا . . فَلَا . « خُطِيبٌ » [٧٥٤ / ١] .

مَا يُجْزَىٰ فِي الْأُضْحِيَّةِ ، أَوْ إِعْطَاءُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ كُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ ، أَوْ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وَفِي شَعْرَةٍ أَوْ ظْفُرٍ مُدٌّ أَوْ صَوْمُ يَوْمٍ ،

وَالْجَاهِلَ يَعْقِلَانِ فَعَلَهُمَا فَيُنْسَبَانِ إِلَى تَقْصِيرٍ ، بخلاف هَؤُلَاءِ .

ولو أزالَ الشَّعْرَ أَوْ الظُّفْرَ بَقَطْعِ الْجِلْدِ أَوْ الْعَضْوِ . . لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ مَا أُزِيلَ تَابِعٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْإِزَالَةِ .

وَيَجُوزُ الْحَلْقُ لِأَذَى نَحْوِ قَمَلٍ وَجُرْحٍ ، وَفِيهِ الْفِدْيَةُ وَيَأْتُمُ الْحَالِقُ بِلَا عُذْرٍ ، وَالْفِدْيَةُ عَلَى الْمَحْلُوقِ حَيْثُ أَطَاقَ الْاِمْتِنَاعَ مِنْهُ ، أَوْ مِنْ نَارٍ أَحْرَقَتْ شَعْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ ، فَلَزِمَهُ دَفْعُ مُتَلَفَاتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُطَقِ اِمْتِنَاعًا . . فعلى الْحَالِقِ ، وَلِلْمَحْلُوقِ مَطَالِبَتُهُ بِهَا ؛ لِأَنَّ نُسْكَهَ يَتِمُّ بِأَدَائِهَا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ إِمَّا اسْتِهْلَاكُ كَالْحَلْقِ ، أَوْ اسْتِمْتَاعُ كَالْتَّطِيبِ ، وَهُمَا أَنْوَاعٌ ، وَلَا يَتَدَاخَلُ فِدَاؤُهَا إِلَّا إِنْ اتَّحَدَ النَّوْعُ ؛ كَتَطْيِئِهِ أَوْ لُبْسِهِ بِأَصْنَافٍ أَوْ بِصَنْفٍ مَرَّتَيْنِ فَأَكْثَرَ ، أَوْ حَلْقَ شَعْرَ رَأْسِهِ وَذَقْنِهِ وَبَدَنِهِ ، وَاتَّحَدَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ عَادَةً ، وَلَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا تَكْفِيرٌ وَلَمْ يَكُنْ مِمَّا يُقَابَلُ بِمِثْلِ أَوْ نَحْوِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ حَيْثُئِذٍ خَصْلَةً وَاحِدَةً .

نَعَمْ ؛ لَوْ جَامَعَ فَافْسَدَ ، ثُمَّ جَامَعَ ثَانِيًا . . لَمْ يَتَدَاخَلْ ؛ لِاخْتِلَافِ الْوَاجِبِ ، وَهُوَ بَدَنُهُ فِي الْأَوَّلِ ، وَشَاةٌ فِي الثَّانِي .

فَإِنْ اخْتَلَفَ النَّوْعُ ؛ كَحَلْقِ وَقَلَمٍ . . تَعَدَّدَتْ مَطْلَقًا مَا لَمْ يَتَّحِدِ الْفِعْلُ ؛ كَأَنْ لَبَسَ ثَوْبًا مَطْيَبًا أَوْ طَلَى رَأْسَهُ بِطَيِّبٍ ، أَوْ بَاشَرَ بِشَهْوَةٍ عِنْدَ الْجَمَاعِ .

وَيَتَعَدَّدُ أَيْضًا بِاخْتِلَافِ مَكَانِ الْحَلْقَيْنِ أَوْ اللَّبْسَيْنِ أَوْ التَّطْيِيبَيْنِ أَوْ زَمَانِهِمَا ، وَيَتَخَلَّلُ التَّكْفِيرُ وَإِنْ نَوَى بِالْكَفَّارَةِ الْمَاضِيَّ وَالْمُسْتَقْبَلَ ، وَلَا تَدَاخَلُ بَيْنَ صُيُودٍ وَأَشْجَارٍ .

وَالدَّمُ الْوَاجِبُ هُنَا هُوَ (مَا يُجْزَىٰ فِي الْأُضْحِيَّةِ) صَفَةً وَسَيًّا ، وَمِنْهُ : سُبْعُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ ، (أَوْ إِعْطَاءُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ) أَوْ فُقَرَاءَ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ (كُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ) وَهُوَ نَحْوُ قَدَحٍ مِصْرِيِّ ؛ إِذِ الْأَصَاعُ قَدَحَانِ بِالْمِصْرِيِّ تَقْرِيبًا ، كَمَا مَرَّ فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ ، (أَوْ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ) فَهُوَ مُخِيرٌ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ .

(وَفِي شَعْرَةٍ أَوْ ظْفُرٍ مُدٌّ) مِنَ الطَّعَامِ ، وَهُوَ نِصْفُ قَدَحٍ ؛ لِعَسْرِ تَبْعِيضِ الدَّمِ ، هَذَا إِنْ اخْتَارَ الدَّمُ ، أَمَّا إِذَا اخْتَارَ الْإِطْعَامَ . . فَوَاجِبُهُ صَاعٌ ، (أَوْ) الصَّوْمُ . . فَوَاجِبُهُ (صَوْمُ يَوْمٍ) عَلَى مَا نَقَلَهُ

وَفِي شَعْرَتَيْنِ أَوْ ظُفْرَيْنِ مُدَّانٍ أَوْ يَوْمَانِ . الْخَامِسُ : الْجِمَاعُ ، فَإِذَا جَامَعَ عَامِداً عَالِماً مُخْتَاراً قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ فِي الْحَجِّ ، وَقَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ . فَسَدَ نُسْكُهُ ، وَوَجَبَ إِتِمَامُهُ ، وَقَضَاؤُهُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَبَدَنُهُ . فَإِنْ عَجَزَ . . فَبَقَرَةً ، فَإِنْ عَجَزَ . . فَسَبْعُ شِيَاهٍ ، فَإِنْ عَجَزَ . . فَطَعَامٌ بِقِيمَةِ الْبَدَنَةِ ، فَإِنْ عَجَزَ

الإنسوي وغيره وأعمدوه ، لكن خالفهم آخرون .

(وَفِي شَعْرَتَيْنِ أَوْ ظُفْرَيْنِ مُدَّانٍ) أَوْ صَاعَانِ (أَوْ يَوْمَانِ) نظير ما ذكر في الشَّعْرَةِ .

(الْخَامِسُ) مِنْ مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ : (الْجِمَاعُ : فَإِذَا جَامَعَ) فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ ، وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ أَوْ مَعَ حَائِلٍ وَإِنْ كَتَفَ (عَامِداً عَالِماً مُخْتَاراً ، قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ فِي الْحَجِّ ، وَقَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ) جَمِيعِ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ فِي (الْعُمْرَةِ . . فَسَدَ نُسْكُهُ) وَإِنْ كَانَ الْمُجَامَعُ رَقِيقاً أَوْ صَبِيّاً ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِيهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾ أَي : لَا تَرْفَتُوا ؛ أَي : لَا تَجَامَعُوا .

وَالْأَصْلُ فِي اللَّهْيِ : اقْتِضَاءُ الْفَسَادِ ، وَالْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ .

أَمَّا الْجِمَاعُ بَيْنَ تَحَلُّلَيْهِ . . فَلَا يَفْسُدُ وَإِنْ حَرَّمَ لضعف الإِحْرَامِ حَيْثُذِ .

وخرج بالقيود المذكورة : أضدادها فلا فساد ، نظير ما مرَّ في التَّمَتُّعِ بِنَحْوِ اللَّبْسِ ؛ لِأَنَّ الْجِمَاعَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّمَتُّعَاتِ .

(وَوَجَبَ) عَلَى الْمُجَامَعِ الْمَفْسَدِ (إِتِمَامُهُ) أَي : النَّسْكُ الَّذِي أَفْسَدَهُ ، كَمَا صَحَّ بِأَسَانِيدٍ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، وَلَا مَخَالَفَ لَهُمْ ، (وَقَضَاؤُهُ عَلَى الْفَوْرِ) وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ تَطَوُّعاً ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ بِالشَّرْعِ فِيهِ وَيَقَعُ كَالْفَاسِدِ ، فَإِنْ كَانَ فَرَضاً . . وَقَعَ فَرَضاً ، أَوْ تَطَوُّعاً . . وَقَعَ تَطَوُّعاً ؛ فَلَا يَصَحُّ جَعْلُهُ عَنْ نُسْكِ نَذَرِهِ ، وَيَجِبُ أَنْ يُحْرَمَ بِهِ مِنْ مَكَانِ إِحْرَامِهِ بِالْأَدَاءِ إِنْ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ ، وَإِلَّا . . فَمِنْ الْمِيقَاتِ .

وإنما لم يتعين الزَّمنُ الَّذِي أَحْرَمَ فِيهِ بِالْأَدَاءِ ؛ لِانضباطِ الْمَكَانِ بِخِلَافِ الزَّمانِ ، فَإِنْ أَفْسَدَ الْقَضَاءُ . . فَكَفَارَةٌ أُخْرَى وَقَضَاءٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ الْمُقْضَى وَاحِدٌ ، فَلَا يُلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْهُ .

ويجبُ عليه كفارةُ (وَ) هِيَ : دُمٌّ تَرْتِيبٌ وَتَعْدِيلٌ ، فَيُلْزَمُهُ (بَدَنَةً) تُجْزَى فِي الْأَضْحِيَةِ وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ نِفْلًا ، (فَإِنْ عَجَزَ) عَنْهَا (. . فَبَقَرَةً) تُجْزَى فِي الْأَضْحِيَةِ ، (فَإِنْ عَجَزَ . . فَسَبْعُ شِيَاهٍ) تُجْزَى فِيهَا ، (فَإِنْ عَجَزَ . . فَطَعَامٌ بِقِيمَةِ الْبَدَنَةِ) يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، (فَإِنْ عَجَزَ . .

صَامَ بَعْدَ الْأَمْدَادِ . السَّادِسُ : أَصْطِيَادُ الْمَأْكُولِ الْبَرِّيِّ أَوْ مُتَوَلَّدٍ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ ، وَيَحْرُمُ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ

صَامَ بَعْدَ الْأَمْدَادِ (وَيُكْمَلُ الْمُنْكَسَرُ .

(السَّادِسُ) مِنْ الْمَحْرَمَاتِ عَلَى الْمُحْرَمِ : (أَصْطِيَادُ الْمَأْكُولِ الْبَرِّيِّ) الْوَحْشِيِّ (أَوْ مُتَوَلَّدٍ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ) كَمُتَوَلَّدِ بَيْنَ حِمَارٍ وَحْشِيٍّ وَحِمَارٍ أَهْلِيٍّ ، أَوْ بَيْنَ شَاةٍ وَطَبْيٍ ، أَوْ بَيْنَ ضَبٍّ وَذَنْبٍ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ ﴾ أَيِ : التَّعَرُّضُ لَهُ بِأَيِّ وَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الْإِيْدَاءِ حَتَّى بِالتَّنْفِيرِ ﴿ مَا ذُمَّتُمْ حُرْمًا ﴾ .

وخرجَ بما ذَكَرَ : مَا تَوَلَّدَ بَيْنَ وَحْشِيٍّ غَيْرِ مَأْكُولٍ وَإِنْسِيٍّ مَأْكُولٍ كَالْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ ذَنْبٍ وَشَاةٍ ، أَوْ بَيْنَ غَيْرِ مَأْكُولَيْنِ أَحَدُهُمَا وَحْشِيٍّ كَالَّذِي بَيْنَ حِمَارٍ وَذَنْبٍ ، أَوْ بَيْنَ أَهْلِيَّيْنِ أَحَدُهُمَا غَيْرُ مَأْكُولٍ كَالْبُغْلِ ، فَلَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لشيءٍ مِنْهَا كِلَانِسِيٍّ - وَإِنْ تَوَحَّشَ - وَبَحْرِيٍّ إِلَّا إِنْ عَاشَ فِي الْبَرِّ كَطَيْرِهِ الَّذِي يَخُوصُ فِيهِ .

ولو شَكَّ فِي كَوْنِهِ مَأْكُولًا أَوْ بَرِّيًّا أَوْ مُتَوَحَّشًا . . لَمْ يَجِبِ الْجَزَاءُ بَلْ يُنْدَبُ .

وَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ أَيْضًا لِسَائِرِ أَجْزَائِهِ ؛ كَبَيْضِهِ وَلَبَنِهِ ، وَيُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ ، وَيَجِبُ مَعَ الْجَزَاءِ قِيَمَتُهُ لِمَالِكِهِ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا .

وَمَنْ أَحْرَمَ فِي مِلْكِهِ صَيْدًا . . زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ ، وَلِزِمَهُ إِرسَالُهُ وَلَوْ بَعْدَ التَّحْلِيلِ ، وَمَنْ أَخَذَهُ قَبْلَ إِرسَالِهِ . . مِلْكُهُ وَلَا يَجِبُ إِرسَالُهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ .

(وَيَحْرُمُ ذَلِكَ) أَيِ : التَّعَرُّضُ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ لِلصَّيْدِ الْمَذْكُورِ (فِي الْحَرَمِ عَلَى الْحَلَالِ) وَلَوْ كَافِرًا مُلْتَزِمًا ؛ تَعْظِيمًا لِلْحَرَمِ ، سِوَاءِ أَرْسَلِ الْحَلَالُ كَلْبًا أَوْ سَهْمًا مِنْ الْحَلِّ عَلَى صَيْدٍ كُلِّهِ أَوْ قَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِهِ فِي الْحَرَمِ وَأَعْتَمَدَ عَلَيْهَا أَوْ عَكْسُهُ ؛ تَغْلِيظًا لِلْحُرْمَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَضْمَنْ صَيْدًا سَعَى مِنْ الْحَرَمِ إِلَى الْحَلِّ ، أَوْ مِنْ الْحَلِّ إِلَى الْحَلِّ - لَكِنْ سَلَكَ فِي أَثْنَاءِ سَعْيِهِ الْحَرَمَ ثُمَّ قَتَلَهُ - لِأَنَّهُ أَبْتَدَأَ الْأَصْطِيَادَ مِنْ حِينَ الرَّمْيِ أَوْ نَحْوِهِ ، لَا مِنْ حِينَ السَّعْيِ ؛ وَلِذَا سُنَّتِ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي .

وَلَوْ أَخْرَجَ يَدَهُ مِنَ الْحَرَمِ ، وَنَصَبَ شَبَكَةً فِي الْحَلِّ فَتَعَقَّلَ بِهَا صَيْدًا . . لَمْ يَضْمَنْهُ ، وَلَا عِبْرَةً بِكَوْنِ غَيْرِ قَوَائِمِهِ فِي الْحَرَمِ كِرَاسِهِ ، وَالْعِبْرَةُ فِي النَّائِمِ بِمُسْتَقَرِّهِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ أَصَابَ الْجَزَاءُ الَّذِي فِي الْحَرَمِ . . ضَمَنَهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَقَرًّا عَلَى غَيْرِهِ .

وَيَحْرُمُ قَطْعُ نَبَاتِ الْحَرَمِ الرَّطْبِ وَقَلْعُهُ إِلَّا الْإِذْخَرَ وَالشُّوكَ وَعَلَفَ الْبَهَائِمِ وَالِدَّوَاءَ . .

ولو كانا في الحلِّ ومَرَّ السَّهْمُ فِي الْحَرَمِ . . ضَمَنَهُ ، وكذا الْكَلْبُ إِنْ تَعَيَّنَ الْحَرَمُ طَرِيقاً لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ اخْتِيَاراً .

(وَيَحْرُمُ) عَلَى الْحَلَالِ وَالْمَحْرَمِ (قَطْعُ نَبَاتِ الْحَرَمِ) مِنَ الشَّجَرِ وَالْحَشِيشِ (الرَّطْبِ وَقَلْعُهُ) مباحاً كَانَ أَوْ مَمْلوكاً ، حَتَّى مَا يَسْتَبْتُهُ النَّاسُ كَالنَّخْلِ ؛ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ ، لَا يُعْضَدُ شَجَرُهُ ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ ، وَلَا يُخْتَلَى خِلَاهُ » وَالْعُضْدُ : الْقَطْعُ ، وَإِذَا حُرِّمَ الْقَطْعُ . . فَالْقَلْعُ أَوَّلَى .

وَالْخَلَا - بِالْقَصْرِ - : الْحَشِيشُ الرَّطْبُ .

وَقِيَِسَ بِمَكَّةَ سَائِرُ الْحَرَمِ .

وخرجَ بِـ (الرَّطْبِ) : أَلْيَاسُ ، فَيَجُوزُ قَطْعُهُ وَقَلْعُهُ .

ولو غُرِسَتْ حِرْمِيَّةٌ فِي الْحَلِّ . . لَمْ تَنْتَقِلِ الْحُرْمَةُ عَنْهَا ، أَوْ حَلِيَّةٌ فِي الْحَرَمِ . . لَمْ يَكُنْ لَهَا حُرْمَةٌ ، وَلَا يَضْمَنُ غَصْنًا فِي الْحَرَمِ أَصْلُهُ فِي الْحَلِّ ، وَيَضْمَنُ صَيْدًا فَوْقَهُ ، بِخِلَافِ غَصَنِ فِي الْحَلِّ وَأَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ . . فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ دُونَ صَيْدٍ فَوْقَهُ .

ولو غُرِسَ فِي الْحَلِّ نَوَاهُ شَجَرَةٌ حِرْمِيَّةٌ . . ثَبَتَ لَهَا حُكْمُ الْأَصْلِ .

ويَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرَةٍ أَصْلُهَا فِي الْحَلِّ وَالْحَرَمِ ، وَيَحْرُمُ قَطْعُ غَصَنِ لَا يَخْلُفُ مِثْلُهُ فِي سَنَتِهِ وَيَضْمَنُهُ ، وَقَطْعُ وَرَقِ الشَّجَرِ إِنْ كَانَ بِخَبْطٍ يَضُرُّهَا (إِلَّا الْإِذْخَرَ)^(١) فَلَا يَحْرُمُ قَطْعُهُ وَلَا قَلْعُهُ لِلتَّسْقِيفِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِاسْتِثْنَائِهِ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ ، (وَ) إِلَّا (الشُّوكَ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الطَّرِيقِ .

وَالْأَغْصَانُ الْمُؤَذِيَّةُ فِي الطَّرِيقِ كَالصَّيْدِ الْمُؤَذِي ، وَالْجَوَابُ عَنْ خَبَرِ : « وَلَا يُعْضَدُ شَوْكُهَا » أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْمُؤَذِيَّ وَغَيْرَهُ ، فَخُصَّ بِغَيْرِ الْمُؤَذِي بِالْقِيَاسِ عَلَى قَتْلِ الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ .

(وَ) إِلَّا (عَلَفَ الْبَهَائِمِ وَالِدَّوَاءَ) أَيِ : مَا يُتَدَاوَى بِهِ - كَالْحَنْظَلِ - إِنْ وُجِدَ السَّبَبُ لَا قَبْلَهُ ، وَمَا يُتَغَذَّى بِهِ كَالرَّجُلَةِ^(٢) وَالْبَقْلَةِ^(٣) . . فَيَجُوزُ أَخْذُهُ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَلَا يَقْطَعُ لَذَلِكَ إِلَّا بِقَدْرِ

(١) الإِذْخَرُ : نَبْتٌ طَيِّبُ الرِّيحِ ، لَهُ أَصْلٌ مَدْفُونٌ ، وَقَضْبَانٌ دَقَاقٌ ، وَفِيهِ لِينٌ وَنَعُومَةٌ . وَيَسْتَعْمَلُ لِسْقَفِ الْبُيُوتِ ، وَلَسَدُ فَرْجِ الْوَحْدِ الْمُتَخَلِّلَةِ بَيْنَ اللَّبَنَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

(٢) الرَّجُلَةُ : الْبَقْلَةُ الْحَمَاءُ ، وَهِيَ بَقْلَةٌ حَوْلِيَّةٌ عَشْبِيَّةٌ لَحْمِيَّةٌ ، لَهَا بَزُورٌ دَقَاقٌ ، يُوَكَّلُ وَرَقُهَا مَطْبُوخاً وَنَبْتاً .

(٣) قَالَ الْإِمَامُ سَلِيمَانُ الْجَمَلُ فِي « حَاشِيَتِهِ » عَلَى « شَرْحِ الْمَنْهَجِ » لِلشَّيْخِ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى =

وَالزَّرْعَ ، وَيَحْرُمُ قَلْعُ الْحَشِيشِ الْيَابِسِ دُونَ قَطْعِهِ . ثُمَّ إِنَّ أَتْلَفَ صَيْدًا لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ . . . فَفِيهِ مِثْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ . . . فَفِيهِ قِيمَتُهُ . فَفِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ ، وَفِي بَقَرَةٍ الْوَحْشِ وَحِمَارِهِ بَقَرَةٌ ، وَفِي الطَّيْبَةِ شَاةٌ ، وَفِي الْحَمَامَةِ شَاةٌ

أَلْحَاجَةُ ، وَلَا يَجُوزُ قَطْعُهُ لِلْبَيْعِ مِمَّنْ يَعْلَفُ أَوْ يَتَدَاوَى بِهِ ، وَيَجُوزُ رَغْيُ الْحَشِيشِ وَالشَّجَرِ بِالْبَهَائِمِ . (وَ) إِلَّا (الزَّرْعَ) كَالْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ، وَالذَّرَّةِ وَالْبَقُولِ وَالْخَضِرَاوَاتِ ، فَيَجُوزُ قَطْعُهُ وَقَلْعُهُ ، وَلَا ضَمَانَ فِيهِ .

(وَيَحْرُمُ قَلْعُ الْحَشِيشِ) وَالشَّجَرِ (الْيَابِسِ) إِنْ لَمْ يَمُتْ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْلَعْهُ . . . لَنَبَتَ ؛ فَإِنْ قَلَعَهُ . . . أُنِمْ وَضُمَّتْهُ ، فَإِنْ مَاتَ . . . جَازَ وَلَا ضَمَانَ (دُونَ قَطْعِهِ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ . وَلَوْ أَخْلَفَ مَا قَطَعَ مِنَ الْأَخْضَرِ . . . فَلَا ضَمَانَ ، وَإِلَّا . . . ضَمْنَهُ بِالْقِيَمَةِ .

(ثُمَّ) أَعْلَمَ أَنَّ دَمَ جِزَاءِ الصَّيْدِ وَالشَّجَرِ دُمٌ تُخَيَّرُ وَتُعَدَّلُ ؛ فَحَيْثُذِ (إِنْ أَتْلَفَ صَيْدًا لَهُ مِثْلٌ مِنْ النَّعَمِ . . . فَفِيهِ مِثْلُهُ) تَقْرِيْبًا ، لَا بِأَعْتَابِ الْقِيَمَةِ بَلْ بِالصُّورَةِ وَالْخَلْقَةِ ، (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ . . . فَفِيهِ قِيمَتُهُ) فِي مَوْضِعِ الْإِتْلَافِ وَوَقْتِهِ ، (فَفِي النَّعَامَةِ) ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى (بَدَنَةٌ) كَذَلِكَ ، وَلَا تُجْزَى عَنْهَا بَقَرَةٌ وَلَا سَبْعُ شَيْءٍ أَوْ أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّ جِزَاءَ الصَّيْدِ يُرَاعَى فِيهِ الْمِثَالَةُ .

(وَفِي بَقَرَةِ الْوَحْشِ وَحِمَارِهِ بَقَرَةٌ ، وَفِي الطَّيْبَةِ شَاةٌ) وَفِي الطَّيْبِ تَيْسٌ ، (وَفِي الْحَمَامَةِ) وَنَحْوَهَا مِنْ كُلِّ مَطْوُوقٍ يَعْبُ^(١) وَيَهْدُرُ^(٢) (شَاةٌ) مِنْ ضَائِنٍ أَوْ مَعِزٍّ ، بِحُكْمِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، وَمُسْتَنْدُهُ تَوْقِيفُ بَلْعُهُمْ ، وَإِلَّا . . . فَالْقِيَاسُ الْقِيَمَةُ .

وَفِي الثَّلَبِ شَاةٌ ، وَفِي الْأَرْبِ عَنَاقٌ - وَهِيَ : أُنْثَى الْمَعِزِّ إِذَا قَوِيَتْ مَا لَمْ تَبْلُغْ سَنَةً - وَفِي الْيَرْبُوعِ وَالْوَرْبِ جَفْرَةٌ - وَهِيَ : أُنْثَى الْمَعِزِّ إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَفَصَلَتْ عَنْ أُمِّهَا - وَفِي الضَّبِّ وَأُمُّ حَبِيبٍ جَدْيٌ^(٣) .

(٥٣٣ / ٣) : (قَوْلُهُ : « كَرَجَلَةٌ وَبَقْلَةٌ » هِيَ الْخَبِيزَةُ ، فَيَكُونُ عَطْفًا مُغَايِرًا ، أَوْ هِيَ خَضِرَاتُ الْأَرْضِ ، فَيَكُونُ عَطْفٌ عَامٌ عَلَى خَاصٍّ . أَمَّا شَيْخُنَا ، لَكِنَّ الْمُرَادَ : الْخَضِرَاتُ الَّتِي يَتَغَذَّى بِهَا وَلَا تَسْتَنْبِتُ ؛ إِذِ الْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ فِي هَذَا) .

(١) يَعْبُ : يَشْرَبُ الْمَاءَ جَرْعًا بِلَا مَصٍّ وَتَنْفَسِ .

(٢) يَهْدُرُ : يَرْجِعُ صَوْتُهُ وَيَغْرُدُ .

(٣) أُمُّ حَبِيبٍ - بَضْمُ الْحَاءِ وَفَتْحُ الْبَاءِ - : دَابَّةٌ عَلَى خَلْقَةِ الْحَرَبَاءِ عَظِيمَةِ الْبَطْنِ .

وَيَتَخَيَّرُ فِي الْمِثْلِيِّ بَيْنَ ذَبْحِ مِثْلِهِ فِي الْحَرَمِ وَالتَّصَدُّقِ بِهِ فِيهِ ، وَبَيْنَ التَّصَدُّقِ بِطَعَامٍ بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ ، وَالصِّيَامِ بِعَدَدِ الْأَمْدَادِ . وَفِيمَا لَا مِثْلَ لَهُ كَالْجَرَادِ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ إِخْرَاجِ طَعَامٍ بِقِيَمَتِهِ وَالصِّيَامِ بِعَدَدِ الْأَمْدَادِ . وَيَجِبُ فِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ لَهَا سَنَةٌ ،

وَيَحْكُمُ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ بِالْمِثْلِ عَدْلَانِ فَقِيهَانِ بَابِ الشُّبْهِ .

وَيُغْدَى الصَّغِيرُ وَالصَّحِيحُ وَالْهَزِيلُ وَأَضْدَادُهَا بِشُلِّهِ وَلَوْ أَحَوَّرَ يَمِينٍ بِيَسَارٍ ، وَيُجْزَى الذَّكْرُ عَنِ الْأُنْثَى وَعَكْسُهُ ، وَيَجِبُ فِي الْحَامِلِ حَامِلٌ ، وَلَا تُذْبَحُ بِلِ تَقَوُّمٍ .

(وَيَتَخَيَّرُ فِي الْمِثْلِيِّ بَيْنَ ذَبْحِ مِثْلِهِ فِي الْحَرَمِ) وَلَا يُجْزَى ذَبْحُهُ فِي غَيْرِهِ وَإِنْ تَصَدَّقَ بِهِ فِيهِ ، (وَالتَّصَدَّقَ بِهِ) أَي : بِجَمِيعِهِ (فِيهِ) أَي : فِي الْحَرَمِ عَلَى مَسَاكِينِهِ - بَأَن يُفَرَّقَ لِحِمَّتِهِ عَلَيْهِمْ ، أَوْ يُمْلِكُهُمْ جَمَلَتُهُ مَذْبُوحاً - وَالْقَاطِنُونَ أَوَّلَى هُنَا وَفِي نَظَائِرِهِ ، (وَبَيْنَ التَّصَدُّقِ بِطَعَامٍ) يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ (بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ) فِي مَكَّةَ عَلَى مَا ذَكَرَ ، (وَالصِّيَامِ) فِي أَيِّ مَحَلٍّ شَاءَ (بِعَدَدِ الْأَمْدَادِ) وَيُكْمَلُ الْمُنْكَسَرُ .

وَلَا يُجْزَى إِعْطَاؤُهُمُ الْمِثْلَ قَبْلَ الذَّبْحِ وَلَا إِعْطَاؤُهُمْ دِرَاهِمَ ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ : آيَةُ ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ وَإِنَّمَا أُعْتِبَتْ قِيَمَةُ الْمِثْلِيِّ بِمَكَّةَ عِنْدَ الْعَدُولِ عَنْ ذَبْحِ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ ذَبْحِهِ ، فَاعْتِبَرَتْ قِيَمَتُهُ بِهَا عِنْدَ الْعَدُولِ عَنْ ذَلِكَ .

(وَفِيمَا لَا مِثْلَ لَهُ كَالْجَرَادِ) وَغَيْرِ الْحَمَامِ مِنَ الطُّيُورِ ، سِوَاءِ الْأَصْغَرِ مِنْهُ وَالْأَكْبَرِ (يَتَخَيَّرُ بَيْنَ إِخْرَاجِ طَعَامٍ بِقِيَمَتِهِ) يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، (وَالصِّيَامِ بِعَدَدِ الْأَمْدَادِ) وَيُكْمَلُ الْمُنْكَسَرُ مِنْهَا ، وَيَرْجِعُ فِي الْقِيَمَةِ - هُنَا وَفِيمَا مَرَّ - إِلَى عَدْلَيْنِ أَيْضاً .

(وَيَجِبُ فِي الشَّجَرَةِ) الْحَزْمِيَّةِ (الْكَبِيرَةِ) بَأَن تُسَمَّى كَبِيرَةً عُرْفاً (بَقَرَةٌ) رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ ، سِوَاءِ أَخْلَقَتِ الشَّجَرَةُ أَمْ لَا ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ بَدَنَتِهَا عَنْهَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْزَى عَنْهَا وَلَا عَنِ الشَّاةِ فِي جَزَاءِ الْأَصِيدِ ؛ لِأَنَّهُمْ رَاعَوْا الْمِثْلِيَّةَ ثُمَّ لَا هُنَا .

وَيَجِبُ فِي الْبَقَرَةِ أَنْ يَكُونَ (لَهَا سَنَةٌ) بِلِ سَتَانٍ تَامَتَانِ ؛ إِذْ لَا بَدَّ مِنْ إِجْزَائِهَا فِي الْأُضْحِيَّةِ عَلَى الْمَعْمُودِ .

وَفِي الصَّغِيرَةِ الَّتِي كَسَبَ الشَّاةُ ؛ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ ذَبْحِ ذَلِكَ ، وَالتَّصَدُّقِ بِقِيَمَتِهِ طَعَاماً ،
وَالصَّيَامِ بِعَدَدِ الْأَمْدَادِ . وَفِي الشَّجَرَةِ الصَّغِيرَةِ جِذَاً قِيَمَتُهَا ؛ يَتَصَدَّقُ بِقَدْرِهَا طَعَاماً ، أَوْ
يَصُومُ بِعَدَدِ الْأَمْدَادِ .

فَضَائِلُ

وَيَجُوزُ لِلأَبَوَيْنِ مَنَعُ الْوَلَدِ غَيْرِ الْمَكِّيِّ مِنَ الْإِحْرَامِ بِتَطَوُّعِ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ دُونَ
الْفَرَضِ ،

(وَ) يَجِبُ (فِي) الشَّجَرَةِ الْحَرَمِيَّةِ (الصَّغِيرَةِ) عُرْفاً ، وَهِيَ (الَّتِي كَسَبَ الْكَبِيرَةُ) تقريباً
(شاةً) وَيَجِبُ أَيْضاً فِيمَا جَاوَزَتْ سُنْعَ الْكَبِيرَةِ وَلَمْ تَنْتَهِ إِلَى حَدِّ الْكَبِيرِ ، لَكِنْ تَكُونُ الشَّاةُ الْوَاجِبَةُ
فِيهَا أَعْظَمَ مِنَ الشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِي سَبْعِ الْكَبِيرَةِ .

وَالَّذُومُ هُنَا دُمُ تَخْيِيرٍ وَتَعْدِيلٍ - كَمَا مَرَّ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ - فَحِينَئِذٍ (يَتَخَيَّرُ بَيْنَ ذَبْحِ ذَلِكَ) وَالتَّصَدُّقِ
بِهِ ، كَمَا مَرَّ ، (وَالتَّصَدُّقِ بِقِيَمَتِهِ طَعَاماً) يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ ، نَظِيرُ مَا مَرَّ أَيْضاً ، (وَالصَّيَامِ بِعَدَدِ
الْأَمْدَادِ) وَالْمَنْكَسِرِ مِنْهَا .

(وَفِي الشَّجَرَةِ) الْحَرَمِيَّةِ (الصَّغِيرَةِ جِذَاً قِيَمَتُهَا) تَخْيِيراً وَتَعْدِيلاً أَيْضاً ؛ فَحِينَئِذٍ (يَتَصَدَّقُ
بِقَدْرِهَا) أَيِ : الْقِيَمَةِ (طَعَاماً) يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ ، (أَوْ يَصُومُ بِعَدَدِ الْأَمْدَادِ) وَالْمَنْكَسِرِ مِنْهَا .

(فَضَائِلُ)

فِي مَوَاقِعِ الْحَجِّ

وَهِيَ سِتَّةٌ :

الْأَوَّلُ : الْأَبْوَةُ (وَيَجُوزُ لِلأَبَوَيْنِ) أَيِ : لِكُلِّ مِنْهُمَا وَإِنْ عَلَا ، أَوْ كَانَ هُنَاكَ أَقْرَبُ مِنْهُ (مَنَعُ
الْوَلَدِ) وَإِنْ سَفَلَ (غَيْرِ الْمَكِّيِّ مِنَ الْإِحْرَامِ بِتَطَوُّعِ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ) ابْتِدَاءً وَدَوَاماً ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى بِأَعْتَابِ
إِذْنِهِمَا مِنْ فَرْضِ الْكَفَايَةِ الْمَعْتَبَرِ فِيهِ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَبَرِ « الصَّحَّاحِينَ » لِرَجُلٍ
أَسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ : « أَلَكِ أَبَوَانِ ؟ » قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « أَسْتَأْذَنُتُهُمَا ؟ » قَالَ : لَا ، قَالَ :
« فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ » .

أَمَّا الْمَكِّيُّ وَنَحْوُهُ . . فَلَيْسَ لَهُمَا مَنَعُهُ - عَلَى مَا بَحَثَهُ الْأَدْرَعِيُّ - لِقَصْرِ السَّفَرِ (دُونَ الْفَرَضِ)

وَلِلزَّوْجِ مَنَعُ الزَّوْجَةِ مِنَ الْفَرْضِ وَالْمَسْنُونِ ، وَلِلسَّيِّدِ مَنَعُ رَقِيقِهِ مِنْ ذَلِكَ فَرَضاً أَوْ سُنَّةً .
فَإِنْ أَحْرَمُوا بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ

فليس لهما منعه منه لا ابتداءً ولا إتماماً ؛ لأنَّه فرضٌ عينٍ ، بخلاف الجهادِ ، ويشمل ذلك مَنْ لَمْ يَحِجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فليس لهما منعه منها وإنْ كَانَ فقيراً عَلَى أَحْتِمَالٍ فِيهِ ؛ لأنَّه إِذَا تَكَلَّفَهَا تُجْزئُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ فَتَقَعُ فَرَضاً ، وَيُسْنَى اسْتِثْنَاؤُهُمَا فِي الْفَرْضِ .

الثَّانِي : الزَّوْجِيَّةُ : يُسْنَى لَهُ الْحَجُّ بِزَوْجَتِهِ ؛ لِلأَمْرِ بِهِ فِي « الصَّحِيحِينَ » ، وَيُسْنَى لَهَا أَلَّا تُحْرَمَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

نَعَمْ ؛ يَمْتَنَعُ عَلَى أَلَمَةِ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْحَجَّ لَازِمٌ لِلْحَرَّةِ ، فَتَعَارَضَ فِي حَقِّهَا وَاجِبَانِ : الْحَجُّ ، وَطَاعَةُ الزَّوْجِ ، فَجَازَ لَهَا الْإِحْرَامُ ، وَنُدِبَ لَهَا الْاسْتِثْنَاءُ ، بِخِلَافِ أَلَمَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحَجُّ ؛ وَلِذَا حَرَّمَ عَلَى الزَّوْجَةِ صَوْمَ النَّفْلِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَا الْفَرْضِ ، وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْحَرَّةِ الْإِحْرَامُ هُنَا بِالنَّفْلِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

(وَلِلزَّوْجِ مَنَعُ الزَّوْجَةِ مِنْ) النَّسَكِ (الْفَرْضِ وَالْمَسْنُونِ) لِأَنَّ حَقَّهُ عَلَى الْفَوْرِ وَالنَّسَكِ عَلَى التَّرَاحِي ، وَيَفَارِقُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ بِطَوِيلِ مَدَّتِهِ بِخِلَافِهِمَا .

نَعَمْ ؛ إِنْ سَافَرَتْ مَعَهُ بِإِذْنِهِ وَأَحْرَمَتْ بِحَيْثُ لَمْ يُفَوِّتْ عَلَيْهِ اسْتِمْتَاعاً أَلْبَنَةً ؛ بَأَنَّ كَانَ مُحْرَماً وَكَانَ إِحْرَامُهَا يَفْرُغُ قَبْلَ إِحْرَامِهِ أَوْ يَفْرَغَانِ مَعاً . لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَعُهَا ؛ لِأَنَّهُ تَعَنَّتْ .

وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا أَيْضاً مِنْ نَذْرِ مَعِيٍّ قَبْلَ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ ، لَكِنْ بِإِذْنِهِ ، وَلَا مَنَعُ الْحَابِسَةِ نَفْسَهَا لِقَبْضِ الْمَهْرِ ؛ لِأَنَّ لَهَا السَّفَرَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

الثَّالِثُ : الرِّقُّ : فَإِذَا أَحْرَمَ قَبْلَ إِذْنِ سَيِّدِهِ . . . لَمْ يُحْلَلْهُ وَإِنْ أَفْسَدَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ عَقْدُهُ بِإِذْنِهِ ، وَلِمَشْتَرِكِهِ الْفَسْخُ إِنْ جَهِلَ إِحْرَامُهُ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ .

(وَلِلسَّيِّدِ مَنَعُ رَقِيقِهِ) وَلَوْ مُكَاتَباً وَأُمُّ وَلَدٍ وَمُبْعَضاً لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَابَاةٌ ، أَوْ بَيْنَهُمَا مُهَابَاةٌ وَالنُّوبَةُ لِلْسَّيِّدِ ، (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ : النَّسَكِ (فَرَضاً) كَانَ (أَوْ سُنَّةً) لِأَنَّ مَنَافِعَهُ مُسْتَغْرَقَةٌ لِلْسَّيِّدِ .

(فَإِنْ أَحْرَمُوا) أَيِ : الْفَرْعُ وَالزَّوْجَةُ وَالْقَرْنُ (بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ) أَيِ : الْأَصْلُ وَالزَّوْجُ وَالسَّيِّدُ . . . جَازَ لَهُمْ تَحْلِيلُهُمْ ؛ بَأَنَّ يَأْمُرُوهُمْ بِهِ فَيُلْزِمُهُمْ حِينَئِذٍ التَّحْلِيلُ ، فَإِنْ أَمْتَنَتِ الزَّوْجَةُ وَالْأَمَةُ مَعَ تَمَكُّنِهِمَا مِنْهُ . . . فَلِلزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ وَطُؤُهُمَا وَسَائِرُ اسْتِمْتَاعٍ بِهِمَا ، وَالْإِثْمُ عَلَيْهِمَا دُونَهُ .

تَحَلَّلُوا هُمْ وَالْمُحْصَرُّ عَنِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِذَبْحٍ مَا يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ ثُمَّ الْخَلْقُ ، مَعَ اقْتِرَانِ نِيَّةِ التَّحَلُّلِ بِهِمَا . وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الذَّبْحِ . . أَطْعَمَ بِقِيَمَةِ الشَّاةِ ، فَإِنْ عَجَزَ . . صَامَ بَعْدَ الْأَمْدَادِ . وَالرَّقِيقُ يَتَحَلَّلُ بِالنِّيَّةِ مَعَ الْخَلْقِ فَقَطْ ،

وليس للفرع والزوجة التحلل بغير أمر ، بخلاف العبد فإن له ذلك بغير أمر السيد ، ويفرق بأن معصيته أشد ؛ لملك السيد منافعه وعدم مخاطبته بالنسك ، بخلافهما في جميع ذلك ، وإنما لم يلزمه بغير أمر وإن كان الخروج من المعصية واجباً ؛ لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد بدوامه .

وإذا أمرهم (. . تحللوا) وجوباً ، كما تقرّر .

الرابع : الإحصارُ العامُّ ؛ بأن يُمنع المحرم عن المضي في نسكه من جميع الطرق إلا بقتال أو بدل مال ، فلهم حينئذ التحلل وإن اتسع الوقت ولو منعوا من الرجوع أيضاً .

الخامس : الإحصارُ الخاصُّ : فإذا حُسَ ظملاً أو بدين وهو معسر . . فله التحلل .

السادس : الدين ، وليس للذات التحليل ، وله منعه من السفر إلا إن أعسر أو تأجل الدين وإن لم يبق من أجله إلا لحظة .

وإذا تحلل الثلاثة الأول (هُمْ وَالْمُحْصَرُّ) بقسميه (عَنِ الْحَجِّ وَ) كذا عن (الْعُمْرَةِ) . . فليكن تحللهم (بِذَبْحٍ مَا يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ ، ثُمَّ) بعد الذبح (الْخَلْقُ مَعَ اقْتِرَانِ نِيَّةِ التَّحَلُّلِ بِهِمَا) أي : بالذبح والخلق .

(وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الذَّبْحِ) بالطريق السابق في دم نحو التمتع (. . أَطْعَمَ بِقِيَمَةِ الشَّاةِ ، فَإِنْ عَجَزَ) عن الإطعام (. . صَامَ بَعْدَ الْأَمْدَادِ) والمنكسر .

(وَالرَّقِيقُ) وكذا الحرُّ الذي لم يجد دماً ولا طعاماً (يَتَحَلَّلُ بِالنِّيَّةِ مَعَ الْخَلْقِ فَقَطْ) .

ويَتَعَيَّنُ مَوْضِعُ الْإِحْصَارِ مِنَ الْحُلِّ^(١) وَإِنْ أَمَكَّنَهُ بَعْثُهُ إِلَى طَرَفِ الْحَرَمِ لِلذَّبْحِ وَتَفَرُّقِ اللَّحْمِ وَتَفَرُّقِ

(١) في هامش (ب) : (ولا يجوز [الذبح] بموضع من الحل غير الذي أحصر فيه - كما ذكره في « المجموع » - لأنه صلى الله عليه وسلم ذبح هو وأصحابه بالحديبية وهي من الحل ، وكذلك يذبح هناك ما لزمه من دماء المحظورات قبل الإحصار وما معه من هدي التطوع ، وله ذبحه عند إحصاره ، وتفرقة اللحم على مساكين ذلك الموضع ، وظاهر إطلاق المصنف : جواز الذبح في موضعه من الحل إذا أحصر فيه ولو تمكن من بعض =

وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمْ . وَمَنْ شَرَطَ التَّحْلُلَ لِفَرَاغٍ زَادٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . . . جَازَ . . .

الطَّعَامَ ، وَلَمَّا لَزَمَهُ مِنْ سَائِرِ الدَّمَاءِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي حَقِّهِ كَالْحَرَمِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لِلصَّوْمِ مُحَلٌّ ، وَيَتَوَقَّفُ التَّحْلُلُ عَلَى الذَّبْحِ وَالْإِطْعَامِ ، لَا عَلَى الصَّوْمِ لَطَوِيلٍ مَدَّتِهِ .

(وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمْ) إِذَا تَحَلَّلُوا ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُمْ ، بَلِ الْأَمْرُ كَمَا كَانَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، فَإِنْ أَحْصَرَ فِي قَضَاءٍ أَوْ نَذَرٍ مَعَيَّنٍ فِي عَامٍ حَصْرِهِ . . بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ كَمَا كَانَ ، وَكَذَا حَجَّةُ الْإِسْلَامِ أَوْ النَّذَرِ إِذَا اسْتَقَرَّتْ ؛ بَأَنُ وَجَدَتْ فِيهَا شُرُوطُ الْإِسْتِطَاعَةِ قَبْلَ حَصْرِهِ ، وَإِنْ أَحْصَرَ فِي حَجٍّ تَطَوُّعٍ أَوْ إِسْلَامٍ أَوْ نَذَرٍ لَمْ يَسْتَقِرَّ . . لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ فِي التَّطَوُّعِ أَصْلًا ، وَلَا فِي الْآخِرِينَ حَتَّى يَسْتَطِيعَ .

(وَمَنْ شَرَطَ التَّحْلُلَ) مِنْ إِحْرَامِهِ عِنْدَ الشَّرُوعِ فِيهِ (لِفَرَاغٍ زَادٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ) كَضَلَالِ طَرِيقٍ وَخَطِئٍ فِي الْعِدَّةِ ^(١) (. . جَازَ) وَحِينَئِذٍ فَلَهُ التَّحْلُلُ بِهِ ، كَمَا لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الصَّوْمِ فِيمَا لَوْ نَذَرَهُ ، بِشَرَطِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ بِعَذْرِ ، ثُمَّ إِنْ شَرَطَهُ بِهَدْيٍ . . لَزَمَهُ ، أَوْ بِلَا هَدْيٍ أَوْ أَطْلَقَ . . لَمْ يَلْزَمُهُ ، فَيَكُونُ تَحْلُلُهُ بِالنِّيَّةِ مَعَ الْحَلْقِ فَقَطْ ^(٢) .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ مَرَضْتُ فَأَنَا حَلَالٌ ، فَمَرَضَ . . صَارَ حَلَالًا بِنَفْسِ الْمَرَضِ ، وَلَهُ شَرَطُ قَلْبِ حَجِّهِ عُمَرَةَ بِنَحْوِ الْمَرَضِ .

وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزِ التَّحْلُلُ بِنَحْوِ الْمَرَضِ بِلَا شَرَطٍ كَالْإِحْصَارِ ؛ لِأَنَّ التَّحْلُلَ لَا يَفِيدُ زَوَالَ نَحْوِ الْمَرَضِ ، بِخِلَافِ التَّحْلُلِ بِالْإِحْصَارِ ، بَلْ يَصْبِرُ حَتَّى يَزُولَ عَذْرُهُ ؛ فَإِنْ كَانَ مُحْرَمًا بِعُمَرَةٍ . . أَتَمَّهَا ، أَوْ بِحَجٍّ وَفَاتَهُ . . تَحَلَّلَ بِعَمَلِ عُمَرَةٍ .

= الحرم ، وهو الأصح كما في « أصل الروضة » وإن صحح البلقيني خلافه ، ويفهم من قوله [أي : النووي في « المنهاج »] : « حيث أحصر » أنه لو أحصر في الحل وأراد أن يذبح بموضع آخر منه . . لم يجز ، وهو كذلك - كما مر عن « المجموع » - لأن موضع الإحصار قد صار في حقه كنفس الحرم ، وهو نظير منع المتنفل إلى غير القبلة من التحول إلى جهة أخرى ، واتفقوا على جواز إيصاله الحرم ، لكنه لا يتحلل حتى يعلم بنحره ، ولو أحصر في الحرم . . جاز له نقله إلى موضع آخر منه وإن أفهمت عبارته خلافه . اهـ « خطيب » [١/٧٧٤] .

(١) في هامش (ب) : (وصورة الخطأ : أن يشهد اثنان برؤية هلال ذي الحجة قبله بيوم ، فيقفوا الثامن ، ثم يتبين كذبهما ، أو يغم الهلال عليهم فيقفوا العاشر ، وهكذا مجزئ عنهم) .

(٢) في (أ) و(ب) و(ج) : (بالنية فقط) . وهو محمول على من لا شعر برأسه ، أو يحمل على من شرط التحلل بالنية فقط ، أهون من اشتراط تركها . اهـ « موهبة ذي الفضل » (٤/٦٦٦) .

وَيَتَحَلَّلُ مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَحَلْقٍ ، وَيَقْضِي ، وَعَلَيْهِ دَمٌ كَدَمِ التَّمَتُّعِ ،
وَيَذْبَحُهُ فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ

(وَيَتَحَلَّلُ مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ) بعرفة وجوباً ، فيحرم عليه أستدامه إحرامه إلى قابل ؛ لزوال وقته
كالابتداء ، فلو أستدامه حتى حج به من قابل . . لم يجز ، ويكون تحلله (بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ) إن لم
يكن سعي بعد طواف القدوم (وَحَلْقٍ) بنية التحلل وإن لم ينو العمرة ، ولا تجزئه عن عمرة
الإسلام^(١) ، ولا يجب رمي وميت وإن بقي وقتها .

وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني ، وأما الأول . . فيحصل بواحد من الحلقي
والتطواف المتبوع بالسعي ؛ لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن رمى .

(وَيَقْضِي) حجه فوراً وجوباً إن كان تطوعاً ؛ لأنه لا يخلو عن تفصيل ، فإن كان فرضاً . . بقي
في ذمته كما كان (وَعَلَيْهِ دَمٌ) وإن كان الفوات بعذر ؛ كنوم ونسيان (كَدَمِ التَّمَتُّعِ) . . فيكون دم
ترتيب وتقدير ، (وَيَذْبَحُهُ) وجوباً (فِي حَجَّةِ الْقَضَاءِ) أي : بعد الإحرام بها ، أو بعد دخول وقت
الإحرام به ، وذلك في قابل ، كما أن دم التمتع لا يجب إلا بالإحرام بالحج .

وأعلم أن الدماء أربعة : دم ترتيب وتقدير ، ودم تخيير وتعديل ، ودم تخيير وتقدير ، ودم
ترتيب وتعديل .

ومعنى الترتيب : أنه لا يجوز العدول للبدل إلا بعد العجز عن الأصل ، والتخيير عكسه .

ومعنى التقدير : أن الشرع قدر الصوم المعدول إليه ، والتعديل عكسه .

فالأول : دم التمتع والقران والفوات ، وترك الإحرام من الميقات ، والرمي والمبيتين ،
وطواف الوداع .

والثاني : دم جزاء الصيد والشجر .

والثالث : دم الحلقي والقلم ، والطيب والذهن ، واللبس ومقدمات الجماع ، وشاة الجماع غير
المفسد .

(١) في هامش (ب) : (ثم إن لم يمكنه عمل عمرة . . تحلل بما مر في المحصر ، وإن أمكنه . . وجب ، وما أتى
به لا ينقلب عمرة ؛ لأن إحرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لغيره ، وقيل : ينقلب ويجزى عن عمرة الإسلام .
اهـ « تحفة » [٢١٢-٢١٣]) .

وَكُلُّ دَمٍ وَجَبَ . . يَجِبُ ذَبْحُهُ فِي الْحَرَمِ إِلَّا دَمَ الْإِحْصَارِ . وَالْأَفْضَلُ فِي الْحَجِّ : فِي مَنَى ، وَفِي الْعُمْرَةِ الْمَرْوَةِ ، فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ ، وَيَصْرِفُهُ إِلَى مَسَاكِينِهِ

وَالرَّابِعُ : دَمُ الْجَمَاعِ الْمَفْسِدِ ، وَدَمُ الْإِحْصَارِ .

(وَكُلُّ دَمٍ وَجَبَ) مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ يُرَاقَى فِي النَّسِكِ الَّذِي وَجَبَ فِيهِ إِلَّا دَمَ الْفَوَاتِ ، كَمَا مَرَّ ، وَكُلُّهَا أَوْ بَدَلُهَا مِنَ الْإِطْعَامِ (يَجِبُ ذَبْحُهُ) وَتَفْرِقَتُهُ وَتَفْرِقَةُ الطَّعَامِ (فِي الْحَرَمِ) عَلَى مَسَاكِينِهِ^(١) (إِلَّا دَمَ الْإِحْصَارِ) فَإِنَّهُ يُذْبَحُ وَيُفَرَّقُ فِي مُحَلِّ الْإِحْصَارِ ، كَمَا مَرَّ .

(وَالْأَفْضَلُ فِي الْحَجِّ) الذَّبْحُ لِمَا وَجَبَ أَوْ نُذِبَ فِيهِ (فِي مَنَى) وَإِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا ، (وَفِي الْعُمْرَةِ الْمَرْوَةِ) أَيِ : الذَّبْحُ فِيهَا لِمَا وَجَبَ أَوْ نُذِبَ فِي الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّهُمَا مُحَلُّ تَحْلِيلِهِمَا . وَكُلُّ هَذِهِ الدَّمَاءِ لَا تَخْتَصُّ بِوَقْتٍ ، فَيَذْبَحُهَا (فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّخْصِيسِ ، وَلَمْ يَرِدْ مَا يُخَالِفُهُ ، لَكِنْ يُنْدَبُ إِزَاقَتُهُ أَيَّامَ النَّضْحَةِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ حَرَّمَ السَّبَبُ . . وَجَبَتْ الْمَبَادَرَةُ إِلَيْهِ (وَيَصْرِفُهُ) أَيِ : الدَّمُ أَوْ بَدَلُهُ مِنَ الْوَاجِبِ الْمَالِيِّ (إِلَى) ثَلَاثَةِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ (مَسَاكِينِهِ) - أَيِ : الْحَرَمِ - الشَّامِلِينَ لِفَقْرَائِهِ ، وَالْمَسْتُوطُنُونَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِمْ مَا لَمْ تَكُنْ حَاجَةً الْغُرَبَاءِ أَشَدَّ ، وَلَا يَجِبُ أَسْتِعَابُهُمْ وَإِنْ أَنْحَصَرُوا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَدًّا أَوْ أَكْثَرَ أَوْ أَقَلَّ إِلَّا فِي دَمِ نَحْوِ الْحَلْقِ ، فَيَتَعَيَّنُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ سِتَّةِ مَسَاكِينَ نَصْفُ صَاعٍ ، كَمَا مَرَّ ، فَإِنْ عُدِمُوا مِنَ الْحَرَمِ . . أَخَّرَ الْوَاجِبَ الْمَالِيَّ حَتَّى يَجِدَهُمْ .

وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ صَرِيحٌ بِتَخْصِيسِ الْبَلَدِ بِخِلَافِ هَذَا ، وَلَوْ سُرِقَ الْمَذْبُوحُ فِي الْحَرَمِ وَلَوْ بِغَيْرِ تَقْصِيرِهِ وَإِنْ كَانَ السَّارِقُ هُوَ مِنْ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، سَوَاءً أُنْوِيَ الدَّفْعُ أَمْ لَا ، أَوْ غُصِبَ . . ذَبَحَ بَدَلَهُ ، وَهُوَ الْأَوْلَى ، أَوْ اشْتَرَى بِهِ لَحْمًا وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمْ .

(١) كَذَا فِي (ج) بِزِيَادَةِ : (وَتَجِبُ النِّيَّةُ عِنْدَ الْمَنْصَرَفِ) . وَهَذَا الْقَوْلُ ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي « رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ » (١٨٨ / ٣) عَنِ الرَّوْيَانِيِّ صَاحِبِ « الْبَحْرِ » .

بَابُ الْأُضْحِيَّةِ

هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِالنَّذْرِ ، وَبِقَوْلِهِ : هَذِهِ أُضْحِيَّةٌ ، أَوْ : جَعَلْتُهَا أُضْحِيَّةً

(بَابُ الْأُضْحِيَّةِ)

وهي : ما يُذْبَحُ مِنَ النِّعَمِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الزَّمَنِ الْآتِي .

وَالْأَصْلُ فِيهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ : مَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ مِنْ عَمَلٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ إِزَاقَةِ الدِّمِ ؛ إِنَّهَا لَتَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأُظْلَافِهَا ، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ، فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا » .

(هِيَ سُنَّةٌ) عَلَى الْكِفَايَةِ (مُؤَكَّدَةٌ) لِلْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ فِيهَا ، بَلْ قِيلَ بِوُجُوبِهَا ، وَبِرُدُّهُ خَبَرُ الْأَذَارِقَطِيِّ : « كُتِبَ عَلَى النَّحْرِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْكُمْ » وَلَوْ فَعَلَهَا وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ . . كَفَتْ عَنْهُمْ وَإِنْ سُنَّتْ لِكُلِّ مِنْهُمْ ، فَإِنْ تَرَكَوْهَا كُلُّهُمْ . . كُرِهَ .

(وَلَا تَجِبُ) الْأُضْحِيَّةُ (إِلَّا بِالنَّذْرِ) كـ (لِلَّهِ عَلَيَّ) أَوْ (عَلَيَّ أَنْ أُضْحِيَ بِهِذِهِ) (وَبِقَوْلِهِ : هَذِهِ أُضْحِيَّةٌ ، أَوْ جَعَلْتُهَا أُضْحِيَّةً)^(١) لَزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهَا بِذَلِكَ ، فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ذَبْحُهَا ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ إِدَالٍ وَلَوْ بِخَيْرٍ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْ قِرٍّ قَالَ : (عَلَيَّ أَنْ أَعْتَقَهُ) إِلَّا بِإِعَاتِقِهِ وَإِنْ لَزِمَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ هُنَا يَنْتَقِلُ لِلْمَسَاكِينِ ، وَثَمَّ لَا يَنْتَقِلُ ، بَلْ يَنْفَكُ بِالْكَلِيَّةِ^(٢) ، وَلَا أَثَرَ لِنِيَّةِ جَعْلِهَا أُضْحِيَّةً .

نَعَمْ ؛ إِشَارَةً إِلَى الْخَرَسِ الْمَفْهُمَةِ كَنَطَقِ النَّاطِقِ .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (فَإِنْ تَلَفْتَ قَبْلَهُ . . فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَلِكَهُ زَالَ عَنْهَا ، وَصَارَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ . وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ : لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَعْتَقَ هَذَا الْعَبْدَ . . لَا يَزُولُ مَلِكُهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَتَلَفَ الْأُضْحِيَّةُ . . ضَمَنَهَا ، وَلَوْ أَتَلَفَ الْعَبْدَ . . لَمْ يَضْمَنْهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لَذَلِكَ فَلَا يَضْمَنْ لغيره . اهـ « دَمِيرِي » [٥١٣ / ٩] .

(٢) فِي هَامِشِ (ب) : (وَالْفَرْقُ : أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ التَّزَامُ قَرَبَةً فِي عَيْنِ لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لِلْمَلِكِ ، وَهَمَّ : الْمَسَاكِينُ وَالْفُقَرَاءُ ، فَتَقِلُّ الْمَلِكُ عَنْهُ إِلَيْهِمْ ؛ بِخِلَافِ الْعَتَقِ فَإِنَّهُ التَّزَامُ قَرَبَةً لِمَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْمَلِكِ فِي الْحَالِ ، وَهُوَ الْعَبْدُ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ . « شَرْح ») .

وَلَا يُجْزَى إِلَّا الْإِبلُ وَالْبَقَرُ وَالنَّعَمُ . وَأَفْضَلُهَا : بَدَنَةٌ ، ثُمَّ بَقَرَةٌ ، ثُمَّ ضَائِنَةٌ ، ثُمَّ عَنَزٌ .
وَسَبْعُ شِيَاهٍ أَفْضَلُ مِنَ الْبَدَنَةِ . وَأَفْضَلُهَا الْبَيْضَاءُ ، ثُمَّ الصَّفَرَاءُ ، ثُمَّ الْغَبْرَاءُ ، ثُمَّ
الْبَلْقَاءُ ، ثُمَّ السَّودَاءُ ، ثُمَّ الْحَمْرَاءُ . وَشَرْطُهَا مِنَ الْإِبلِ أَنْ يَكُونَ لَهَا خَمْسُ سِنِينَ
تَامَةً . وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْمَعَزِ سَتَتَيْنِ تَامَتَيْنِ . وَمِنَ الضَّانِ سَنَةٌ تَامَةٌ

وَإِذَا ذَبَحَ الْوَاجِبَةُ أَوْ وَلَدَهَا . . . وَجِبَ النَّصْدُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا ، كَمَا يَأْتِي .

(وَلَا يُجْزَى) فِي الْأُضْحِيَةِ مِنَ الْحَيَوَانِ (إِلَّا) النَّعَمُ ؛ وَهِيَ : (الْإِبلُ وَالْبَقَرُ وَالنَّعَمُ) لِأَنَّ
الْأُضْحِيَةَ بَغِيرِ ذَلِكَ لَمْ تَنْقَلْ ، فَلَا يُجْزَى نَحْوُ بَقَرِ الْوَحْشِ وَحِمَارِهِ .

نَعَمَ ؛ يُجْزَى مُتَوَلِّدٌ بَيْنَ جِنْسَيْنِ مِنَ النَّعَمِ هُنَا ، وَفِي الْعَقِيقَةِ ، وَالْهَدْيِ ، وَجِزَاءِ الصَّيْدِ ، وَيُعْتَبَرُ
بِأَعْلَى أَبَوَيْهِ سَنًا ؛ كَسَتَيْنِ فِي الْمُتَوَلِّدِ بَيْنَ ضَانٍ وَمَعَزٍ .

(وَأَفْضَلُهَا بَدَنَةٌ ، ثُمَّ بَقَرَةٌ ، ثُمَّ ضَائِنَةٌ ، ثُمَّ عَنَزٌ) ثُمَّ شِرْكٌ مِنْ بَدَنَةٍ ثُمَّ مِنْ بَقَرَةٍ ؛ لِأَنَّ كَلَامًا ذَكَرَ
أَطِيبٌ مِمَّا بَعْدَهُ ؛ أَيِ : مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ .

(وَسَبْعُ شِيَاهٍ) مِنَ الضَّانِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعٍ مِنَ الْمَعَزِ ، وَسَبْعٌ مِنَ الْمَعَزِ (أَفْضَلُ مِنَ الْبَدَنَةِ)
لِازْدِيَادِ الْقُرْبَةِ بِكَثْرَةِ الدَّمَاءِ الْمَرَاقَةِ .

(وَأَفْضَلُهَا) مِنْ حَيْثُ اللَّوْنُ (الْبَيْضَاءُ ، ثُمَّ الصَّفَرَاءُ ، ثُمَّ الْغَبْرَاءُ) وَهِيَ : الَّتِي لَا يَصْفُو
بَيَاضُهَا ، (ثُمَّ الْبَلْقَاءُ) وَهِيَ : مَا بَعْضُهَا أَيْضُ وَبَعْضُهَا أَسْوَدُ ، (ثُمَّ السَّودَاءُ ، ثُمَّ الْحَمْرَاءُ) هَذَا
ضَعِيفٌ ، وَالَّذِي قَالَهُ الْمَاورِدِيُّ : إِنَّ الْحَمْرَاءَ قَبْلَ الْبَلْقَاءِ ، وَالْتَفْضِيلُ فِي ذَلِكَ ؛ قِيلَ : لِلتَّعْبُدِ ،
وَقِيلَ : لِحُسْنِ الْمَنْظَرِ ، وَقِيلَ : لِطِيبِ اللَّحْمِ ، وَوَرَدَ : « لَدَمُ عَفْرَاءٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ دَمِ
سَوْدَاوَيْنِ » .

وَالَّذَكَرَ أَفْضَلُ مِنَ الْأُنْثَى مَا لَمْ يَكُنْ نِزْوَانُهُ ، وَإِلَّا . . . فَالَّتِي لَمْ تَلِدْ أَفْضَلُ مِنْهُ ، وَالْأَسْمَنُ أَفْضَلُ
مِنْ غَيْرِهِ مِنْ جِنْسِهِ وَإِنْ تَعَدَّدَ ، وَوَرَدَ : « عَظُمُوا ضَحَايَاكُمْ ؛ فَإِنَّهَا عَلَى الصَّرَاطِ مَطَايَاكُمْ » .

(وَشَرْطُهَا) أَيِ : الْأُضْحِيَةِ (مِنَ الْإِبلِ أَنْ يَكُونَ لَهَا خَمْسُ سِنِينَ تَامَةً ، وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْمَعَزِ) أَنْ
يَكُونَ لَهَا السَّنُ الَّذِي مَرَّ فِي الزَّكَاءِ ؛ أَعْنِي (سَتَتَيْنِ تَامَتَيْنِ ، وَمِنَ الضَّانِ) أَنْ يَكُونَ لَهَا (سَنَةٌ
تَامَةٌ) .

وَأَلَّا تَكُونَ جَرَبَاءَ وَإِنْ قَلَّ ، وَلَا شَدِيدَةَ الْعَرَجِ ، وَلَا عَجْفَاءَ ، وَلَا مَجْنُونَةً ، وَلَا عَمِيَاءَ
وَلَا عَوْرَاءَ ، وَلَا مَرِيضَةً مَرَضًا يُفْسِدُ لَحْمَهَا . وَأَلَّا يَبِينَ شَيْءٌ مِنْ أُذُنِهَا وَإِنْ قَلَّ ، أَوْ
لِسَانِهَا أَوْ ضَرَعِهَا أَوْ أَلْيَتِهَا ،

نَعَمْ ؛ إِنْ أَجْذَعَ - أَيِ : سَقَطَ سِنُّهُ قَبْلَ السَّنَةِ - .. أَجْزَأَ .

(وَ) شَرْطُهَا (أَلَّا تَكُونَ جَرَبَاءَ وَإِنْ قَلَّ) الْجَرْبُ أَوْ رُجِي زَوَالُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُفْسِدُ اللَّحْمَ وَلِوَدَّكَ^(١)
وَيَنْقُصُ الْقِيَمَةَ ، (وَلَا شَدِيدَةَ الْعَرَجِ) بَحِثُ تَسْبِقُهَا الْمَاشِيَةُ إِلَى الْكَلَالِ الطَّيِّبِ وَتَتَخَلَّفُ عَنِ الْقَطِيعِ
وَإِنْ حَدَثَ الْعَرَجُ تَحْتَ السَّكِينِ ، وَمِثْلُهُ بِالْأُولَى أَنْكَسَارُ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ .
(وَلَا عَجْفَاءَ) اشْتَدَّ هُزَالُهَا بِحَيْثُ ذَهَبَ مَحْضُهَا .

(وَلَا مَجْنُونَةً) بَأَنَّ يَكُونُ بِهَا عَدَمُ هِدَايَةٍ إِلَى الْمَرْعَى بِحَيْثُ قَلَّ رَعِيهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُورِثُ الْهُزَالَ .
(وَلَا عَمِيَاءَ وَلَا عَوْرَاءَ) وَهِيَ : ذَاهِبَةٌ ضَوْءُ إِحْدَى عَيْنَيْهَا وَإِنْ بَقِيَ الْحَدَقَةُ ؛ لِفَوَاتِ الْمَقْصُودِ ،
وَهُوَ كِمَالُ النَّظَرِ .

وَتَجْزِيءُ الْعَمِشَاءِ^(٢) ، وَالْمَكْوَيْثُ ، وَالْعَشَوَاءُ ؛ وَهِيَ : الَّتِي لَا تُبْصِرُ لَيْلًا .

(وَلَا مَرِيضَةً مَرَضًا يُفْسِدُ لَحْمَهَا) أَيِ : يُوجِبُ هُزَالَهَ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « أَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي
الْأَصَاحِي : الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرَتُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا ، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ عَرَجُهَا ، وَالْعَجْفَاءُ
الْبَيِّنُ عَجْفُهَا » .

وَأَمَّا الْيَسِيرُ مِنْ غَيْرِ الْجَرْبِ .. فَلَا يُؤَثِّرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُصُ اللَّحْمَ وَلَا يُفْسِدُهُ .

(وَ) شَرْطُهَا (أَلَّا يَبِينَ شَيْءٌ مِنْ أُذُنِهَا وَإِنْ قَلَّ) ذَلِكَ الْمُبَانُ ؛ كَأَنَّ خُلِقَتْ بَلَا أُذُنٍ لِفَوَاتِ جُزْءٍ
مَأْكُولٍ مِنْهَا .

أَمَّا قَطْعُ بَعْضِهَا مِنْ غَيْرِ إِبَانَةٍ ، وَشَقُّهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْهَبَ مِنْهَا شَيْءٌ بِالْشَّقِّ .. فَلَا يَضُرُّ ؛ إِذْ
لَا نَقْصَ فِيهِ ، وَالنَّهْيُ عَنْهُمَا لِلتَّنْزِيهِ .

(أَوْ) مِنْ (لِسَانِهَا ، أَوْ ضَرَعِهَا ، أَوْ أَلْيَتِهَا) أَوْ ذَنْبِهَا وَإِنْ قَلَّ ؛ لِأَنَّهُ يَبِينُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا .

(١) الودك : دسم اللحم والشحم .

(٢) العمشاء : ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالباً .

وَلَا شَيْءٌ ظَاهِرٌ مِنْ فَخْذِهَا . وَالْأَلَّا تَذْهَبَ جَمِيعُ أَسْنَانِهَا . وَأَنْ يَنْوِيَ التَّضْحِيَّةَ بِهَا عِنْدَ
الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَهُ . وَوَقْتُ التَّضْحِيَّةِ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَمُضِيِّ قَدْرِ رَكْعَتَيْنِ
وَحُطْبَتَيْنِ خَفِيفَاتٍ ، إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

وتجزئ مخلوقة بلا ضرع أو آلية أو ذنب ، وفارقت المخلوقة بلا أذن بأنها عضو لازم غالباً ،
بخلاف تلك الثلاثة .

ولا يؤثر فوات حُصية وقرن ؛ لأنه لا ينقص اللحم ، بل الخصاء يزيده .

ويكره غير الأقرن ، ولا يضر كسر القرن إن لم يعيب اللحم وإن دمي بالكسر .

(و) أن (لا) يبين (شَيْءٌ ظَاهِرٌ مِنْ فَخْذِهَا) بخلاف غير الظاهر ؛ لأنه بالنسبة إليه غير بين ،
(وَالْأَلَّا تَذْهَبَ جَمِيعُ أَسْنَانِهَا) وإن لم يؤثر فيها نقصاً ، بخلاف ذاهبة أكثرها ما لم يؤثر نقصاً في
الاعتلاف .

(وَأَنْ يَنْوِيَ التَّضْحِيَّةَ بِهَا عِنْدَ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَهُ) وإن لم يستحضرها عنده ، وإنما يعتد بتقديمها عند
تعين الأضحية بالشخص أو بالنوع^(١) ؛ كنيها بشاة من غنمه التي في ملكه ، لا التي سملكها ،
ولا يكفي تعيينها عن النية .

ويجوز أن يؤكل مسلماً مميراً في النية والذبح ، ولا يضحي أحد عن حي بلا إذنه ، ولا عن ميت
لم يوص .

(وَوَقْتُ التَّضْحِيَّةِ)^(٢) يدخل (بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ يَوْمَ النَّحْرِ ، و) بعد (مُضِيِّ قَدْرِ رَكْعَتَيْنِ
وَحُطْبَتَيْنِ خَفِيفَاتٍ) بأن يمضي من الطلوع أقل ما تجزئ من ذلك وإن لم يخرج وقت الكراهة .

ويمتد وقتها ليلاً ونهاراً (إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) الثلاثة بعد يوم النحر ، فلو ذبح بعد ذلك أو
قبله . . لم يقع أضحية ؛ لخبر « الصحيحين » : « أَوَّلُ مَا نَبَدُّ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ، ثُمَّ نَرْجِعَ

(١) في هامش (ب) : (وقضية التقييد بالمعينة : أنه لو قال : [لله] علي أن أضحي بشاة . . يكون بخلافه ، لكن
الأصح : التأقيت أيضاً ، فيلزمه ذبحها في الوقت المذكور ، وقوله : « في هذا الوقت » [أي] : لتقع أداء ،
فلو أخرها عن هذا الوقت . . لزم ذبحها ويكون قضاء ، كما حكاه الروياني عن الأصحاب . اهـ « خطيب »
[٣٨٤/٤]) .

(٢) في هامش (ب) : (وهو أول وقت يلقاه بعد النذر ؛ لأنه جعلها بهذا اللفظ [أضحية] فتعين ذبحها وقت
الأضحية ، ولا يجوز تأخيرها إلى العام القابل ، كما هو مقتضى كلامهم . اهـ « خطيب » [٣٨٤/٤]) .

وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ مِنْ لَحْمِهَا نَيْئًا . وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا ، وَيَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِ الْمَنْدُورَةِ

فَنَنْحَرُ ، مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ . . فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا ، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ . . فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لَأَهْلِهِ ، وَلَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ » .

(وَيَجِبُ) فِي أَضْحِيَةِ التَّطَوُّعِ (التَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ) يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَإِنْ قَلَّ (مِنْ لَحْمِهَا) فِيحْرَمُ عَلَيْهِ أَكْلُ جَمِيعِهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي هَذِي التَّطَوُّعِ - وَأَضْحِيَةِ التَّطَوُّعِ مِثْلُهُ - : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَانَكُمْ ﴾ أَي : أَلَسَائِلَ ﴿ وَالْمُعَرَّ ﴾ أَي : الْمَتَعَرِّضَ لِلسُّؤَالِ .

وَيَجِبُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالْجِزَاءِ الْمَذْكُورِ حَالِ كَوْنِهِ (نَيْئًا) يُمْلِكُهُ مُسْلِمًا حَرًّا - أَوْ مَكَاتِبًا وَالْمُعْطِي غَيْرُ السَّيِّدِ - فَقِيرًا أَوْ مُسْكِينًا ، فَلَا يَكْفِي إِعْطَاؤُهُ مَطْبُوخًا وَلَا قَدِيدًا ، وَلَا جَعْلُهُ طَعَامًا وَدَعَاؤُهُ أَوْ إِرْسَالُهُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي تَمْلِكِهِ لَا فِي أَكْلِهِ ، وَلَا تَمْلِكِيهِ غَيْرُ اللَّحْمِ مِنْ نَحْوِ كَرَشٍ وَكَبْدٍ ، وَلَا تَمْلِكُ ذِمَّتِي ؛ كَمَا فِي صَدَقَةِ الْفَطْرِ ، فَإِنْ أَكَلَ الْجَمِيعَ . . ضَمِنَ الْوَاجِبَ ، وَهُوَ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ، فَيَشْتَرِي بِشَمْنِهِ لَحْمًا .

وَيَحْرَمُ تَمْلِكُ الْغَنِيِّ شَيْئًا مِنَ الْأَضْحِيَةِ ، لَا إِطْعَامُهُ وَلَا إِهْدَاءُ لَهُ .

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقْتَصَرَ عَلَى أَكْلِ لُقْمٍ وَيَتَصَدَّقَ بِالْبَاقِي ، ثُمَّ أَكَلَ الثَّلَاثَ وَالتَّصَدَّقَ بِالْبَاقِي ، ثُمَّ أَكَلَ الثَّلَاثَ وَالتَّصَدَّقَ بِالْثَّلَاثِ وَإِهْدَاءَ الثَّلَاثِ الْبَاقِي لِلْأَغْنِيَاءِ ، وَفِي هَذِهِ الصُّورِ يَثَابُ عَلَى التَّضْحِيَةِ بِالْكَلِّ ، وَعَلَى التَّصَدَّقِ بِالْبَعْضِ .

(وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا) أَي : مِنْ أَضْحِيَةِ التَّطَوُّعِ ، وَلَا إِتْلَافُهُ بِغَيْرِ الْبَيْعِ ، وَلَا إِعْطَاءُ الْجَزَارِ أَجْرَتَهُ مِنْ نَحْوِ جَلْدِهَا ، بَلْ مُؤَنَّتُهُ عَلَى الدَّابِحِ ، وَلَا يُكْرَهُ الْأَدْخَالُ مِنْ لَحْمِهَا ، وَيَحْرَمُ نَقْلُهَا عَنْ بَلَدٍ التَّضْحِيَةِ .

(وَيَتَصَدَّقُ) وَجُوبًا (بِجَمِيعِ الْمَنْدُورَةِ) وَالْمُعَيَّنَةِ^(١) بِنَحْوِ : هَذِهِ أَضْحِيَّةٌ ، أَوْ عَنِ الْمُلْتَزِمَةِ فِي

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَمِنْهَا : الْحَامِلُ عَلَى مَا يَظْهَرُ ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَيَّنُ بِالنَّذْرِ وَغَيْرِهِ ، فَلِذَا قَالَ : « وَالْوَلَدُ كَأَمِهِ . . . » إلخ . تَأَمَّلْ) . وَفِي هَامِشِهَا أَيْضًا : (وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَعْيِيَةَ لَا تَجْزِي فِي الْأَضْحِيَةِ ، فَلَوْ أَشَارَ إِلَى مَعْيِيَةِ وَقَالَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِهِئَذِهِ ، أَوْ جَعَلْتُهَا أَضْحِيَّةً . . لَزِمَهُ ذَبْحُهَا ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمُّ بِهَا بِالْمَنْدُورِ وَلَا تَكُونُ أَضْحِيَّةً ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ ، وَهَلْ تَجْزِي مَجْزَى الْأَضْحِيَةِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : نَعَمْ ؛ لِأَنَّهُ =

وَيُكْرَهُ أَنْ يُزِيلَ شَيْئاً مِنْ شَعْرِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضَحِّيَ .

الذِّمَّةُ ، فلا يجوزُ لَهُ أَكْلُ شَيْءٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ ذَلِكَ عَنْ الْوَجِبِ عَلَيْهِ ، فَلَيْسَ لَهُ صَرْفُ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَى نَفْسِهِ ؛ كَمَا لَوْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ .

وما أَكَلَهُ مِنْهَا .. يَغْرَمُ قِيَمَتَهُ .

وَالْوَلَدُ كَأُمِّهِ وَإِنْ حَدَثَ بَعْدَ التَّعْيِينِ أَوْ أَنْفَصَلَ مِنْهَا بَعْدَ الذَّبْحِ ، فَحَيْثُ كَانَتْ وَاجِبَةً .. لَمْ يَجُزِ الْأَكْلُ مِنْهُ إِلَّا وَلَدَ الْوَاجِبَةِ^(١) الْمَعْنِيَّةِ ابْتَدَاءً ، وَحَيْثُ كَانَتْ تَطَوُّعاً .. كَانَ كَأُضْحِيَّةٍ أُخْرَى ؛ فَلَا بَدَّ مِنْ التَّصَدُّقِ بِجُزْءٍ مِنْهُ كَأُمِّهِ .

(وَيُكْرَهُ) لِطُرُقِ التَّضَحِّيَةِ (أَنْ يُزِيلَ شَيْئاً مِنْ شَعْرِهِ أَوْ غَيْرِهِ) كَطَفْرِهِ وَسَائِرِ أَجْزَاءِ بَدَنِهِ (فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضَحِّيَ) وَلَوْ الْأُولَى لِمَنْ أَرَادَ التَّعَدُّدَ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي « مُسْلِم » ، وَالْمَعْنَى فِيهِ : شُمُولُ الْمَغْفِرَةِ لِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ ، وَتَمْتُدُّ الْكَرَاهَةَ بِأَمْتِدَادِ تَأْخِيرِ التَّضَحِّيَةِ ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .. زَالَتْ الْكَرَاهَةُ .

= أَوْجِبَهَا بِاسْمِ أُضْحِيَّةٍ ، فَعَلَى هَذَا : لَوْ ذَبَحَهَا قَبْلَ يَوْمِ النَحْرِ .. تَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئاً ، وَتَصَدَّقَ بِقِيَمَتِهَا ، وَلَا يَشْتَرِي بِهَا أُضْحِيَّةً أُخْرَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْبُودَ لَا يَثْبِتُ فِي الذِّمَّةِ ، وَلَوْ زَالَ الْعَيْبُ قَبْلَ الذَّبْحِ .. فَلَا يَكُونُ أُضْحِيَّةً عَلَى الْجَدِيدِ الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ السَّلَامَةَ إِنَّمَا وَجَدَتْ بَعْدَ زَوَالِ الْمَلِكِ ، وَقِيلَ : تَكُونُ أُضْحِيَّةً شَرْعِيَّةً . اهـ « شَرْحُ التَّنْبِيهِ » .

(١) فِي هَامِشِ (ب) : (وَوَلَدَ الْوَاجِبَةِ الْمَنْفَصِلُ فِي حَيَاتِهَا يَذْبَحُ وَيَكُونُ وَاجِباً إِذَا عَيَّنَهَا بِالنَّذْرِ ابْتَدَاءً ، سَوَاءً عُلِقَتْ بِهِ حَالَةُ النَّذْرِ أَوْ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يُزِيلُ الْمَلِكَ ، فَإِنْ مَاتَتِ الْأُمُّ .. بَقِيَ الْوَلَدُ أُضْحِيَّةً ، كَوَلَدِ الْمَدْبِرَةِ لَا يَرْتَفِعُ تَدْبِيرُهُ بِمَوْتِهَا . وَلَهُ أَكْلُ كُلِّهِ ؛ قِيَاساً عَلَى اللَّبَنِ ، هَذَا رَأْيُ الْغَزَالِيِّ ، وَقَالَ الرَّوْيَانِيُّ : لِكُلِّ مِنْهُمَا حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ ، فَيَتَصَدَّقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِشَيْءٍ . وَقِيلَ : يَكْفِي التَّصَدُّقُ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَقِيلَ : لَا بَدَّ مِنَ التَّصَدُّقِ مِنَ الْأُمِّ ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ ، وَصَحَّحَهُ الْغَزَالِيُّ . وَالْمَصْنُفُ [أَيُّ النَّوَوِيِّ] فِي « شَرْحِ الْمَهْذَبِ » فَرَضَ الْأَوْجِهَ فِي أُضْحِيَّةِ التَّطَوُّعِ وَهُوَ وَاضِحٌ .

أَمَّا الْوَاجِبَةُ ؛ فَإِنْ جُوزَ الْأَكْلُ مِنْهَا .. فَلَا وَجْهَ فِي الْوَلَدِ أَيْضاً ، وَالْأَمْرُ .. فَلَا يُوَكَّلُ . وَأَمَّا إِطْلَاقُ « الرُّوُضَةِ » وَ« الشَّرْحَيْنِ » .. فَمَشْكُوكٌ إِنْ لَمْ يَحْمَلْ عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَّهُ [يَلْزَمُ] مِنْ جَوَازِ أَكْلِ الْوَلَدِ جَوَازُ أَكْلِ الْوَاجِبِ ، فَكَلَامُ « الْمَحْرَرِ » وَ« الْمَنْهَاجِ » غَيْرُ مُنْتَظَمٍ . أَمَّا إِذَا ضَعِيَ بَشَاةٌ فُوجِدَ فِي جَوْفِهَا جَنِيناً .. فَلَا أَصَحَّ جَوَازَ أَكْلِهِ ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ إِذَا قُلْنَا : لَا تَجْزِئُ الْحَامِلُ كَمَا تَقْدُمُ . اهـ « شَرْحُ مَنْهَاجِ الدِّمِيرِيِّ » [٥٢٠/٩-٥٢١] .

الْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ كَالْأُضْحِيَّةِ ، وَوَقْتُهَا مِنَ الْوِلَادَةِ إِلَى الْبُلُوغِ ، ثُمَّ يَعُقُّ عَنْ نَفْسِهِ

(فَضَائِلُ) فِي الْعَقِيقَةِ

وهي لغة : شعْرُ رأسِ المولودِ ، وشرعاً : ما يُذْبَحُ عندَ حَلْقِ شَعْرِهِ .

والأصلُ فيها : ما صحَّ مِنْ قولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْغُلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ » ومعناه : ما ذهبَ إِلَيْهِ الإمامُ أَحْمَدُ كَجَمَاعَةٍ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعُقَّ عَنْهُ . . لَمْ يَشْفَعْ فِي وَالِدِهِ ^(١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

(الْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ) مؤكَّدةٌ ؛ للخبرِ السَّابِقِ وغيرِهِ ، وَالْمَخَاطَبُ بِهَا مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْوَلَدِ ، فليسَ للوليِّ فِعْلُهَا مِنْ مالٍ وَلَدِهِ ؛ لِأَنَّهَا تَبْرُعٌ ، فَإِنْ فَعَلَ . . ضَمِنَ ، وَلَا تُخَاطَبُ بِهَا الْأُمُّ إِلَّا عِنْدَ إِعْسَارِ الْأَبِ .

وهي (كَالْأُضْحِيَّةِ) فِي سِنِّهَا وَجِنْسِهَا وَسَلَامَتِهَا مِمَّا يَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ ، وَفِي أَفْضَلِهَا وَالْأَكْلِ مِنْهَا ، وَالتَّصَدُّقِ وَالْإِهْدَاءِ ، وَالْأَدْخَارِ ، وَقَدَرِ الْمَأْكُولِ ، وَفِي امْتِنَاعِ نَحْوِ الْبَيْعِ ، وَالتَّعْيِينِ بِالْتَّعْيِينِ ، وَأَعْتَبَارِ النِّيَّةِ ، وَوَقْتِهَا ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ .

نَعَمْ ؛ لَا يَجِبُ التَّمْلِكُ مِنْ لَحْمِهَا نَيْثًا .

(وَوَقْتُهَا مِنَ الْوِلَادَةِ) بِالنِّسْبَةِ لِلْمَوْسِرِ عِنْدَهَا (إِلَى الْبُلُوغِ) فَإِنْ أَعْسَرَ نَحْوُ الْأَبِ فِي السَّبْعَةِ . . لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا إِنْ أَيْسَرَ بَعْدَ مَدَّةِ النَّفَاسِ ، وَإِلَّا . . أُمِرَ بِهَا .

(ثُمَّ) بَعْدَ الْبُلُوغِ يَسْقُطُ الطَّلَبُ عَنْ نَحْوِ الْأَبِ ، وَالْأَحْسَنُ حِينَئِذٍ أَنَّهُ (يَعُقُّ عَنْ نَفْسِهِ) تَدَارِكًا لِمَا فَاتَ ، وَخَيْرٌ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ النُّبُوَّةِ) . . باطلٌ وَإِنْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ ^(٢) .

(١) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « موهبة ذي الفضل » (٧٠٢ / ٤) : (وَالْأَوَّلَى كَمَا قَالَ جَمْعٌ : قِرَاءَةُ « وَالِدِي » بِكسر الدال ؛ ليشتمل الوالد وإن علا ، سواء كان من جهة الأب أو الأم ، وهذا المعنى المنقول عن أحمد) .

(٢) لكن قال المصنف رحمه الله تعالى في « فتح الجواد » (٣٦٢ / ٢) : (وادعاء النووي بطلانه . . مردود ، بل هو حديث حسن) .

وَالْأَفْضَلُ : فِي السَّابِعِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَذْبَحْ فِيهِ . . فِي الرَّابِعِ عَشَرَ ، وَإِلَّا . . فِي الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ . وَالْأَكْمَلُ شَاتَانِ لِلذَّكَرِ . وَالْأَكْمَلُ يَكْسِرُ عَظْمَهَا ، وَأَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ مَطْبُوحاً وَيَحْلُو ، وَالْإِرْسَالُ أَكْمَلُ . وَحَلَقَ شَعْرَهُ بَعْدَ الذَّبْحِ ، وَالتَّصَدَّقُ بِزَنْتِهِ ذَهَباً ثُمَّ فِضَّةً ، وَتَحْنِيكُهُ بِتَمْرٍ ثُمَّ حُلْوٍ

(وَالْأَفْضَلُ) ذَبْحُهَا (فِي) الْيَوْمِ (السَّابِعِ) مِنَ الْوِلَادَةِ ، فَيَدْخُلُ يَوْمُهَا فِي الْحَسَابِ ، وَيُسْنُ أَنْ يُعَقَّ عَمَزُ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الذَّبْحِ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ .

(فَإِنْ لَمْ يَذْبَحْ فِيهِ . . فِي الرَّابِعِ عَشَرَ ، وَإِلَّا . . فِي الْحَادِي وَالْعَشْرِينَ) وَهَكَذَا فِي الْأَسَابِعِ ، وَقِيلَ : إِذَا تَكَرَّرَتِ السَّبْعَةُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . . فَاتَ وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ ، وَكَلَامُ الْمَصْنُفِ يَوْمِيٌّ إِلَيْهِ .

وإنَّما يُجْزَى في العقيقة شاةٌ بصفة الأضحية ، كما مرَّ ، سواءً الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى (وَ) لَكِنْ (الْأَكْمَلُ شَاتَانِ) مُتَسَاوِيَتَانِ (لِلذَّكَرِ) وَيَحْصُلُ بِالْوَحْدَةِ فِيهِ أَصْلُ السَّنَةِ ؛ لَمَّا صَحَّ : (أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَعُقَّ عَنِ الْغُلَامِ بِشَاتَيْنِ مُتَكَافِئَتَيْنِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ بِشَاةٍ) وَالْخُنْثَى كَالْأُنْثَى ، وَسُبُعُ الْبَدَنَةِ أَوْ الْبَقَرَةِ كَشَاةٍ .

(وَ) السَّنَةُ : (أَلَّا يَكْسِرَ عَظْمَهَا) مَا أَمَكْنَ ، سواءً أَلْعَاقُ وَالْأَكْلُ ؛ تَفَاوُلًا بِسَلَامَةِ أَعْضَاءِ الْوَلَدِ .

(وَأَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ مَطْبُوحاً ، وَ) أَنْ يُطْبَخَ (بِحُلْوٍ) تَفَاوُلًا بِحُلَاوَةِ أَخْلَاقِ الْمَوْلُودِ ، وَلَا يُكْرَهُ طَبْخُهَا بِحَامِضٍ .

(وَالْإِرْسَالُ) بِالْمَطْبُوحِ إِلَى الْفُقَرَاءِ (أَكْمَلُ) مِنْ نَدَائِهِمْ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ أَرْفَقَ بِهِمْ .

(وَ) يُسْنُ (حَلَقَ شَعْرَهُ بَعْدَ الذَّبْحِ) كَمَا فِي الْحَاجِّ ، وَأَنْ يَكُونَ كَالْتَّسْمِيَةِ يَوْمَ السَّابِعِ .

(وَ) يُسْنُ (التَّصَدَّقُ بِزَنْتِهِ) أَيِ : شَعْرِ رَأْسِهِ (ذَهَباً ، ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَتيسَّرَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ . . تَصَدَّقَ بِزَنْتِهِ (فِضَّةً) لَمَّا صَحَّ : مِنْ أَمْرِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِزَنْةٍ شَعْرِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَالتَّصَدَّقُ بِوزْنِهِ فِضَّةً - لِأَنَّهَا أَلْتَمِيسَرَةُ حِينَئِذٍ - وَبِإِعْطَاءِ الْقَابِلَةِ رَجُلَ الْعَقِيقَةِ .

وَقِيسَ بِـ (الْفِضَّةِ) : الذَّهَبُ بِالْأَوَّلَى ، وَبِـ (الذَّكَرِ) : الْأُنْثَى .

(وَ) يُسْنُ (تَحْنِيكُهُ بِتَمْرٍ) ثُمَّ رُطْبٍ ، (ثُمَّ حُلْوٍ) يَمْضَغُهُ وَيُدْلِّكُ بِهِ حَنْكَهُ حَتَّى يَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ

وَيُكْرَهُ تَلطِيطُ رَأْسِهِ بِاللِّدَمِ وَلَا بِأَسِ بِالرَّغْفَرَانِ .

فَضَائِلُ

وَيَحْرُمُ تَسْوِيدُ الشَّيْبِ ، وَوَضْلُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيحُ الْأَسْنَانِ ، وَالْوَشْمُ ، وَالْحِثَاءُ
لِلرَّجُلِ بِلَا حَاجَةٍ

إِلَى جَوْفِهِ ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَينبغي أَنْ يَكُونَ الْمُحَنِّكُ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ .

(وَيُكْرَهُ تَلطِيطُ رَأْسِهِ) أَيِ : الْمَوْلُودِ (بِاللِّدَمِ) لِأَنَّهُ فَعَلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرُمَ لِأَنَّهُ قِيلَ
بِنَدْبِهِ ؛ لَخَبَرِ فِيهِ .

(وَلَا بِأَسِ) بِتَلطِيطِهِ (بِالرَّغْفَرَانِ) وَالْخُلُوقِ ، بَلْ يُنْدَبُ - كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » - لِحَدِيثِ فِيهِ .

(فَضَائِلُ)

فِي مُحَرَّمَاتٍ تَتَعَلَّقُ بِالشَّعْرِ وَنَحْوِهِ

(وَيَحْرُمُ تَسْوِيدُ الشَّيْبِ) وَلَوْ لِلْمَرْأَةِ إِلَّا لِلْمَجَاهِدِ ؛ إِرْهَابًا لِلْعَدُوِّ .

(وَ) يَحْرُمُ (وَضْلُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيحُ الْأَسْنَانِ ، وَالْوَشْمُ) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (لَعَنَ
فَاعِلَ ذَلِكَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ) .

(وَ) يَحْرُمُ (الْحِثَاءُ لِلرَّجُلِ) وَالْخَشْيُ (بِلَا حَاجَةٍ) لِمَا فِيهِ مِنْ التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ .

تَسْمَةٌ

يُسْرُ أَنْ يُحَسِّنَ الْأَسْمَ ، وَأَفْضَلُ الْأَسْمَاءِ : عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَأَصْدَقُهَا : حَارِثُ
وَهَمَامٌ ، وَأَقْبَحُهَا : حَرْبٌ وَمُرَّةٌ ؛ لَخَبَرِ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ بِذَلِكَ .

وَحِكْمَةُ تَسْمِيَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَدَهُ إِبْرَاهِيمَ ذَكَرْتُهَا فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ »^(١) .

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « فَتْحِ الْجَوَادِ » (٣٦٢ / ٢) : (« وَتَسْمِيَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَدَهُ
إِبْرَاهِيمَ . . . أَجَابُوا عَنْهُ بِأَجوبةٍ مُتَعَدِّدةٍ ، ذَكَرْتُهَا فِي الْأَصْلِ ، مِنْهَا : أَنْ مَحَلَّ أَفْضَلِيَّةِ ذِيكَ [أَيِ : عَبْدُ اللَّهِ
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ] حَيْثُ لَمْ يَعْضُضْ مَعْنَى آخَرَ حَسَنٍ يَقْصِدُ لَغْوَ مَطْلُوبٍ . أَوْ تَنْبِيْهُاً عَلَى جَوَازِ التَّسْمِيَةِ بِأَسْمَاءِ
الْأَنْبِيَاءِ ، وَمِثْلِهِمُ الْمَلَائِكَةُ . أَوْ جَرِيّاً عَلَى عَادَةِ تَسْمِيَةِ الْأَوْلَادِ بِأَسْمِ الْأَبَاءِ ، لَا سِيَّما الْمَشْهُورِينَ بِالْخَيْرِ » ،
وَفِي « شَرْحِ الْعَبَابِ » : « إِعْلَانُ شَرَفِ أَبِيهِ بِإِثَارِ اسْمِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ مِمَّا تَقَرَّرَ فِي شَرْعِهِ » وَفِي « النَّحْفَةِ »
[٩٢ / ٤] : إِحْيَاءُ اسْمِ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ) .

وتكره الأسماء القبيحة وما يُتطيرُ بنفيه عادةً ؛ كـ (نُجيج ، وبركة ، وكليب ، وحرب ، ومرة ، وشهاب ، وجمار ، وأفلح ، ويسار ، ورباح ، ونافع) .
ونحو : (ستُّ النَّاسِ) أو (العلماءِ) أشدُّ كراهةً .
ويحرمُ بـ (مَلِكِ الْأَمْلَاقِ ، وشاهان شاه ، وأقضى الْقَضَاةِ) .
قال القاضي أَبُو الطَّيِّبِ : (وبِقَاضِي الْقَضَاةِ) .

ويُندبُ تغييرُ الْقَبِيحِ وما يُتطيرُ بنفيه ، ويُندبُ لولده وتلميذه وغلामه أَلَا يُسَمِّيهِ بِأَسْمِهِ ، وَأَنْ يُكْنِيَ أَهْلُ الْفَضْلِ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَدٌ ، وَأَنْ تَكُونَ التَّكْنِيَةُ بِأَكْبَرِ الْأَوْلَادِ .
ويَحْرُمُ التَّكْنِيَةُ بِأَبِي الْقَاسِمِ لِمَنْ أَسَمُهُ مُحَمَّدٌ وَغَيْرُهُ فِي زَمَنِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْدَهُ .
ولا يُكْنَى نَحْوُ فَاسِقٍ وَمُبْتَدِعٍ إِلَّا لِنَحْوِ خَوْفِ فِتْنَةٍ أَوْ تَعْرِيفٍ ؛ كَأَبِي لَهَبٍ .
وَالْأَدَبُ : أَلَا يُكْنَى نَفْسُهُ مُطْلَقًا إِلَّا إِنْ أَشْتَهَرَ بِكُنْيَةٍ أَوْ لَمْ يُعْرَفْ بِغَيْرِهَا ، وَيَحْرُمُ تَلْقِيَهُ بِمَا يَكْرَهُ إِنْ عُرِفَ بِغَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ .

وَيُسْنَى أَنْ يُؤْذَنَ فِي أُذُنِ الْوَلَدِ الْيَمْنَى ، وَأَنْ يُقَامَ فِي الْيُسْرَى ؛ لِلاتِّبَاعِ ، وَلِأَنَّهُ يَمْنَعُ ضَرَرَ أُمِّ الصَّبِيَانِ - كَمَا وَرَدَ - أَيِ : التَّابِعَةِ مِنَ الْجَنِّ ، وَأَنْ يَقْرَأَ فِي أُذُنِهِ الْيَمْنَى سُورَةَ (الْإِخْلَاصِ) لِلاتِّبَاعِ ، وَأَنْ يَقُولَ فِي أُذُنِهِ وَلَوْ ذَكَرًا : ﴿ وَإِنِّي أُعِيدُهَا ﴾ أَيِ : النَّسَمَةَ ﴿ بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهُ ، وَلَا جَعَلَ لَهُ عَلَيْنَا سُلْطَانًا ، آمِينَ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَوَّلًا وَآخِرًا ، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَذَرِيَّتِهِ وَسَلَّمَ ، كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .

هَذَا آخِرُ مَا أَرَدْتُ تَسْوِيدَهُ عَلَى نَصِّ هَذَا الْمَخْتَصَرِ ، وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ نَسْخِهِ أَنْ مَوْلَاهُ وَصَلَ فِيهِ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ نَصْفِ الْكِتَابِ ، وَإِنَّمَا لَمْ أَكْتُبْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عِنْدِي أَنَّ الْمَصْنُفَ بَيَّضَ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ ، وَإِنَّمَا الَّذِي فِي نُسْخِ الْكُتُبِ الْمَعْتَمَدَةِ الْوُصُولُ فِيهِ إِلَى هَذَا الْمَحَلِّ ، عَلَى أَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ لَهُ مَخْتَصِرَاتٍ مُتَعَدِّدَةً ، فَلَعَلَّهُ قَصَدَ تَكْمِيلَ بَعْضِهَا فَلَمْ يَتِمَّ لَهُ ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ أَنْ ييسِّرَ لِي إِتِمَامَ ذَلِكَ مَتْنًا ، تَكْمِيلًا لِمَا وُجِدَ وَشَرَحًا لِلْجَمِيعِ ، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ رَوُوفٌ رَحِيمٌ ، مَا شَاءَ اللَّهُ . . .
كَانَ ، وَمَا لَمْ يَشَأْ . . . لَمْ يَكُنْ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

وكان الفراغ من هذا الشرح المبارك بعد الظهر ، خامس عشر من القعدة ، سنة أربع وأربعين وتسع مئة ، بمنزلي بمكة المشرفة ، في المحل المسمى بالحريرة ، القريب من سوق الليل .

وأنا أسأل الله تعالى وأتوجه إليه بحبيبه محمد صلى الله عليه وسلم : أن يتفضل علي بما أحبه من الخير ، وأن يجبرني من كل فتنة ومحنة إلى أن ألقاه وهو راض عني ؛ إنه لا يرد من أعتمد عليه ، ولجأ في سائر أموره إليه ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

﴿ دَعَوْتُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَتُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

تم (١)

(١) جاء في خاتمة (أ) : (وهذا لفظ مؤلفه بحروفه ، برّد الله ضريحه ، وأعاد علينا من علومه وبركاته في الدنيا والآخرة ، آمين ، وحشرنا وإياه في زمرة سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين ، [وصلى الله على سيدنا محمد] وعلى آله وصحبه أجمعين ، ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ وسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

وكان الفراغ من نساخته ضحى يوم الجمعة ، وتاسع في شهر صفر ، سنة « ٩٨٣ » من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، بخط مالكة العبد الفقير الحقير إلى كرم الله الشفيق : جمال الدين محمد بن الصديق ، المدني وطناً ، اليمنى بلداً وأصلاً ، الجرهمي نسباً ، الشافعي مذهباً ، الشهير بالديناني ، غفر الله له ولوالديه ، ولمن قرأ فيه ، ولجميع المسلمين ، آمين ، آمين ، آمين ، والحمد لله رب العالمين) .

وجاء في خاتمة (ب) : (قد وقع الفراغ من تسويد هذه النسخة الشريفة المباركة آخر يوم السبت ، وهو التاسع من شهر شعبان المبارك سنة « ١٠٦٣ » ببلدة فاخرة بصرة ، صانها الله عن الآفات والفترة ، وأدامها بالفتح والنصرة ، تمت وكملت على يد أقل العباد : محمد بن علي الفداخي اللاري ، بعون الله الملك الباري ، غفر ذنوبهما ، وستر عيوبهما ، آمين رب العالمين) .

وجاء في خاتمة (ج) : (بخط الفقير الحقير المعترف بالذنب ، الراجي عفو ربه القدير ، المستجير من عذاب السعير : السيد عبد الله بن أحمد ياسين ، غفر الله له ، ولوالديه ، ولجميع المسلمين ، آمين) .

رَفَعُ

عبد الرحمن البغدادي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الجزء المفقود من

المقدمة الحضرية

للإمام العلامة الفقيه

عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الحضري

رحمه الله تعالى

مع شرحه

المنهج القويم

للإمام العلامة الفقيه

شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن محمد الهيتي

رحمه الله تعالى

من البيع إلى الهبة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

كِتَابُ الْبَيْعِ

وَلَهُ ثَلَاثَةٌ أَرْكَانٍ : الرُّكْنُ الْأَوَّلُ : الصَّيْغَةُ ، وَهِيَ : الْإِيجَابُ مِنَ الْبَائِعِ وَالْقَبُولُ مِنَ الْمُشْتَرِي ، فَالْإِيجَابُ

(كِتَابُ الْبَيْعِ)

هُوَ هُنَا : الْعَقْدُ الْمَرْكَبُ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ، وَهُوَ لُغَةً : مُقَابَلَةُ شَيْءٍ بِشَيْءٍ ، وَشَرْعاً : عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ ، يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي .

(وَلَهُ ثَلَاثَةٌ أَرْكَانٍ) : صِيغَةُ (إِيْجَابٌ وَقَبُولٌ) ، وَعَاقِدُ (بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ) وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ (مَبِيعٌ وَثَمَنٌ) (الرُّكْنُ الْأَوَّلُ : الصَّيْغَةُ) وَلَوْ فِي بَيْعِ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ مَالٍ مُحْجُورٍ لِنَفْسِهِ أَوْ عَكْسِهِ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ » وَالرُّضَا خَفِيٌّ ، فَنَيْطٌ بظَاهِرٍ هُوَ هِيَ ، فَلَا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ وَغَيْرُهُ ؛ كَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ ، وَالْإِجَارَةِ وَالْهَبَةِ بِالْمُعَاطَاةِ ؛ بَأَنْ يُعْطِيَهُ الثَّمَنَ وَيَأْخُذَ الثَّمَنَ وَهُمَا سَاكِتَانِ ، أَوْ مَعَ لَفْظٍ مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ رَدٍّ مَا أَخَذَهُ لِصَاحِبِهِ ، وَيُضْمَنُ بِأَقْصَى قِيَمَتِهِ كُضْمَانِ الْغَضَبِ ، لَكِنْ لَا عِقَابَ عَلَيْهِمَا فِي الْآخِرَةِ ؛ لَوْ قُوعِ الرُّضَا بِالْمَأْخُودِ بِهَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ .

نَعَمْ ؛ أَلْعَالِمُ مِنْهُمَا بِالْتَّحْرِيمِ يَأْتُمُ مِنْ جِهَةِ تَعَاطِيهِ عَقْدًا فَاسِدًا ، وَهَذَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ كَسَائِرِ الصَّغَائِرِ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مَكْفَرٌ .

وَقَدْ لَا تَجِبُ صِيغَةُ كَمَا فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ ؛ وَهُوَ : مَا تَضَمَّنَتْهُ^(١) أَلْتِمَاسُ الْعَتَقِ وَجَوَابُهُ ؛ كَأَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى أَلْفٍ ، فَيَقُولُ : أَعْتَقْتُهُ ، فَيَعْتَقُ ، وَيَلْزُمُ أَلْتِمَاسَ الْعَوْضِ ، وَالْوَلَاءُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَلْمَعْتَقُ .

وَلَمْ تَجِبِ الصَّيْغَةُ - أَيْ : لَفْظًا - وَإِلَّا . . . فَهِيَ مُقَدَّرَةٌ أَكْتَفَاءً عَنْهَا بِأَلْتِمَاسِ وَالْجَوَابِ ، وَلَا يَلْتَحِقُ بِالْعَتَقِ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْقُرْبِ ؛ لِأَنَّ تَشَوُّفَ الشَّارِعِ إِلَى نَفُوذِهِ أَكْثَرُ .

(وَهِيَ : الْإِيجَابُ مِنَ الْبَائِعِ ، وَالْقَبُولُ مِنَ الْمُشْتَرِي) وَلَوْ هَذَا كَالنِّكَاحِ وَغَيْرِهِ (فَالْإِيجَابُ)

(١) قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (خ / ٥) : (لَعَلَّ الْأَصُوبَ حَذَفَ ضَمِيرَ « تَضَمَّنَتْ » ثُمَّ رَأَيْتُ فِي « الْفَتْحِ » كَذَلِكَ . فَلْيَتَأَمَّلْ) .

كَ (بِعْتِكَ أَوْ مَلَكَتْكَ) ، وَالْقَبُولُ مِنَ الْمُشْتَرِي ، كَ (أَشْتَرَيْتُ) ، (تَمَلَّكَتُ) ،
 (قَبِلْتُ) ، وَلَوْ قَالَ : (بِعْنِي) فَقَالَ : (بِعْتِكَ) .. صَحَّ . وَيَصِحُّ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ
 كَ (جَعَلْتُهُ لَكَ بِكَذَا) ،

صَرِيحٌ ؛ وَهُوَ : مَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْبَيْعِ ، وَكِنَايَةٌ ؛ وَهِيَ : مَا تَحْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ ، فَالْصَّرِيحُ :
 (كَبِعْتِكَ) ذَا بَكَذَا ، (أَوْ مَلَكَتْكَ) أَوْ هَذَا مَبِيعٌ مِنْكَ ، أَوْ أَنَا بَائِعُهُ لَكَ ، أَوْ هُوَ لَكَ بِكَذَا ، أَوْ
 عَاوَضْتِكَ ، أَوْ صَارَفْتِكَ فِي الصَّرْفِ ، أَوْ شَرَيْتَكَ بِمَعْنَى : (بِعْتِكَ) ، أَوْ أَشْتَرَيْتَ مِنْي هَذَا بِكَذَا ،
 بِخِلَافِ (تَشْتَرِي) لِأَنَّهُ التَّمَسُّسُ لَا جُزْمَ فِيهِ .

(وَالْقَبُولُ مِنَ الْمُشْتَرِي) صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ أَيْضًا ، فَالْصَّرِيحُ : (كَأَشْتَرَيْتُ) أَوْ شَرَيْتُ بِمَعْنَى :
 (أَبْتَعْتُ) ، أَوْ (تَمَلَّكَتُ) أَوْ (قَبِلْتُ) أَوْ أَبْتَعْتُ ، أَوْ رَضَيْتُ ، أَوْ فَعَلْتُ ، أَوْ بِعْنِي ، بِخِلَافِ
 (تَبِيعْنِي) .

(و) مِنْ ثَمَّ : (لَوْ قَالَ : بِعْنِي) هَذَا بِكَذَا (فَقَالَ : بِعْتِكَ) ، أَوْ أَشْتَرَيْتَ مِنْي ، فَقَالَ : أَشْتَرَيْتُ
 .. صَحَّ (لِلجُزْمِ ، بِخِلَافِ (أَبِيعَكَ) .

وَيُغْتَفَرُ فِي الْعَامِيِّ فَتَحُ تَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَضُمُّ تَاءِ الْمَخَاطَبِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

و (نَعَمْ) تَكُونُ صَرِيحَةً إِيْجَابٍ إِنْ سَبَقَهَا قَوْلُ الْمُشْتَرِي أَوْ أَلْتَوَسَّطَ^(١) : (بَعْتُ) ، وَقَبُولٍ إِنْ
 سَبَقَهَا قَوْلُ الْبَائِعِ أَوْ أَلْتَوَسَّطَ : (أَشْتَرَيْتُ) وَإِلَّا .. فَكِنَايَةٌ .

(وَيَصِحُّ) الْبَيْعُ (بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ) أَلْمَقْتَرَنَةَ بِلَفْظِهِ كَأَقْتَرَانِهَا بِكِنَايَةِ الطَّلَاقِ ؛ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ
 بِهَا مَعَهَا^(٢) ، وَهِيَ مِنَ الْبَائِعِ : (كَجَعَلْتُهُ لَكَ بِكَذَا) أَوْ أَدْخَلْتُهُ فِي مِلْكِكَ ؛ لِإِحْتِمَالِ إِدْخَالِهِ فِي
 مِلْكِهِ الْحَسِيِّ ، أَوْ أَسْلَمَهُ عَلَى الْأَوْجِهِ ، أَوْ تَسَلَّمَهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : (مَنْ) ، أَوْ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهِ ، فِي
 جَوَابِ : (بِعْنِي) .

وَمِنَ الْمُشْتَرِي^(٣) : كَأَخَذْتُهُ ، أَوْ تَسَلَّمْتُهُ ، وَمِنْهَا كِتَابَةٌ عَلَى غَيْرِ مَائِعٍ وَهَوَاءٍ وَلَوْ مِنَ الْجَانِبِينَ وَإِنْ
 كَانَا حَاضِرَيْنِ ، وَيُشْتَرَطُ قَبُولُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ حَالِ أَطْلَاعِهِ .

(١) التَّوَسُّطُ : الدَّلَالُ أَوْ الْمَصْلَحُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ .

(٢) أَيِ : لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ .

(٣) أَيِ : وَالْكِنَايَةُ مِنَ الْمُشْتَرِي ، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى : (مِنَ الْبَائِعِ) .

وَيَجُوزُ تَقَدُّمُ الْقَبُولِ . وَيُشْتَرَطُ أَلَّا يَطُولَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ، وَأَلَّا يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ وَلَوْ بِكَلِمَةٍ ، وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِيجَابِ ؛ فَلَوْ قَالَ : (بِعْتُكَ بِأَلْفٍ) فَقَالَ : (قَبِلْتُ بِخَمْسِ مِئَةٍ) . . . لَمْ يَصِحَّ ، وَأَلَّا يَتَغَيَّرَ الْإِيجَابُ قَبْلَ الْقَبُولِ ،

(وَيَجُوزُ تَقَدُّمُ الْقَبُولِ) الصَّادِرِ مِنْ مُرِيدِ الشَّرَاءِ عَلَى لَفْظِ مُرِيدِ الْبَيْعِ ؛ لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ مَعَهُ ، حَتَّى فِي (قَبِلْتُ) .

(وَيُشْتَرَطُ) أَنْ يَذْكَرَ الْمُتَبَدِّئُ مِنْهُمَا الثَّمَنَ دُونَ مُجْبِيهِ ، وَيَكْفِي : بِغْنِي وَلَكَ عَلَيَّ كَذَا ، أَوْ بَعْتُكَ وَلِي عَلَيْكَ ، أَوْ عَلَى أَنْ لِي عَلَيْكَ كَذَا إِنْ نَوَى بِهِ الثَّمَنَ .

و (أَلَّا يَطُولَ الْفَصْلُ) وَلَوْ بِالْكَوْنِ عُرْفًا (بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ) لِإِشْعَارِ الطَّوِيلِ بِالْإِعْرَاضِ - وَلَوْ لِمَصْلُوحَةٍ - بِخِلَافِ الْيَسِيرِ .

(وَأَلَّا يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ) بَلَّا يَكُونُ مِنْ مَصَالِحِ الْعَقْدِ ، وَلَا مِنْ مُقْتَضِيَاتِهِ ، وَلَا مِنْ مُسْتَحَبَّاتِهِ .

وَأَرَادَ بِ(الْكَلَامِ) : غَيْرَ مَدْلُولِهِ الْأَصْطِلَاحِيِّ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : (وَلَوْ بِكَلِمَةٍ) فَيَضُرُّ الْفَصْلُ بِهَا ، لَكِنْ لَا مَمْنٌ أَنْقَضِي لَفْظُهُ ؛ إِذْ لَا يَكُونُ الْمُؤَدِّنُ بِالْإِعْرَاضِ فِي حَقِّهِ إِلَّا الْكَثِيرُ ، بَلْ مَمْنٌ يَرِيدُ التَّنْمِيمَ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ مِنْهُ تُشْعِرُ بِإِعْرَاضِهِ مِنْ تَكْمِيلِ الْعَقْدِ ، فَلَوْ قَالَ إِنْسَانٌ : بَعْتُكَ هَذَا بِكَذَا ، فَقَالَ الْآخَرُ : زَيْدٌ قَبِلْتُ . . . لَمْ يَصِحَّ ، بِخِلَافِ : غَالٍ أَوْ رَخِيصٍ ، بِأَسْمِ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ؛ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهِ ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ قَدْ قَبِلْتُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ .

وَأَنْ يَكُونَ مِنْ مُتَصَدِّ الْعَقْدِ ، فَلَوْ قَبِلَ أَوْ أَجَابَ وَكِلُ الْمَخَاطَبِ ، أَوْ وَلِيَّهُ لَوْ جُنَّ ، أَوْ وَارِثُهُ لَوْ مَاتَ . . . لَمْ يَصِحَّ ؛ إِذْ لَا أَنْتِظَامَ ، لِعَدَمِ التَّنَاطُبِ .

(وَأَنْ يَقْبَلَ عَلَى وَفْقِ الْإِيجَابِ) وَيُجِيبُ عَلَى وَفْقِ الْقَبُولِ لَوْ تَقَدَّمَ ؛ (فَـ) حِينَئِذٍ (لَوْ قَالَ : بِعْتُكَ بِأَلْفٍ) أَوْ بِمِئَةٍ ، أَوْ حَالًا ، أَوْ إِلَى شَهْرٍ (فَقَالَ : قَبِلْتُ بِخَمْسِ مِئَةٍ) أَوْ بِأَلْفَيْنِ ، أَوْ مُوجَلٍ ، أَوْ إِلَى شَهْرَيْنِ (. . . لَمْ يَصِحَّ) لِلْمُخَالَفَةِ وَإِنْ كَانَتْ بِأَنْفَعِ .

(وَأَلَّا يَتَغَيَّرَ الْإِيجَابُ) إِنْ تَقَدَّمَ (قَبْلَ الْقَبُولِ) وَلَا الْقَبُولُ إِنْ تَقَدَّمَ قَبْلَ الْإِيجَابِ ، فَتَمْنَى جُنَّ ، أَوْ أُغْمِيَ عَلَى أَحَدِهِمَا قَبْلَ تَمَامِ الْعَقْدِ ، أَوْ أَوْجَبَ بِمُوجَلٍ أَوْ بِشَرْطِ الْخِيَارِ مَثَلًا ، ثُمَّ أَسْقَطَهُ^(١) قَبْلَ

(١) أي : الأجل أو الخيار .

وَأَنْ يَسْمَعَهُ مَنْ يَقْرُبُهُ ، وَالْأَيُّ يَكُونُ مُعَلَّقًا . الرُّكْنُ الثَّانِي : الْعَاقِدَانِ ، وَشَرْطُهُمَا : أَنْ يَكُونَا بِالْعَيْنِ ، عَاقِلَيْنِ ، رَشِيدَيْنِ ، مُخْتَارَيْنِ

قبول الآخر . . لم يصح ؛ لضعف أحد جزأي العقد .

(وَأَنْ يَسْمَعَهُ) أي : كلام كل منهما (مَنْ يَقْرُبُهُ) أي : بأن يكون بحيث يسمعه وإن لم يسمعه صاحبه ؛ لانظام الخطاب حيث لا يسمعه من يقربه وإن سمعه صاحبه بحمل الرّيح إليه .

(وَأَنْ) يُخاطَبُهُ مِنْ غَيْرِ (نعم)^(١) مع الإسناد لجمليته ، فلا يكفي : بعث نصفك مثلاً ، أو موكلك .

نعم ؛ لو قال : بعث هذا فلان بمئة فقبله فلان . . صح وإن كان حاضراً .

وَأَنْ (لَا يَكُونُ) أَلْبَيْعُ مُؤَقَّتًا وَلَوْ بِحَيَاتِهِ ، أَوْ بِأَلْفِ سَنَةٍ - فِيمَا يَظْهَرُ - إِذْ لَا جَزَمَ مَعَ التَّوَقُّيْتِ ؛ لِمَنَافَاتِهِ لِمَقْتَضَاهُ ، وَلَا (مُعَلَّقًا) كَأَنْ مَاتَ أَبِي . . فَقَدْ بَعُتْكَ ، مَا لَمْ يَعْلَمْ مَوْتُهُ ؛ لِأَنَّ (إِنْ) حَيْثُ بِمَعْنَى (إِذْ) .

نعم ؛ يَصِحُّ التَّعْلِيْقُ بِالْمَشِيئَةِ مِنَ الْمَبْتَدِئِ مِنْهُمَا كَبَعْتُكَ إِنْ شِئْتَ ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ بِالْوَقَاعِ ، فَيَقُولُ : (اشْتَرَيْتُ) مَثَلًا ، لَا (شِئْتُ) إِلَّا إِنْ نَوَى بِهِ أَلْبَيْعًا^(٢) ، وَلَوْ صَدَرَتْ^(٣) مِمَّنْ تَأَخَّرَ . . كَانَتْ تَعْلِيْقًا مَخْضًا ؛ كَعِنِي بِأَلْفٍ ، فَيَقُولُ : بَعْتُكَ إِنْ شِئْتَ ، فَلَوْ قِيلَ . . لَمْ يَصَحْ ؛ لِفَسَادِ الْإِجَابِ .

(الرُّكْنُ الثَّانِي : الْعَاقِدَانِ وَشَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَا بِالْعَيْنِ ، عَاقِلَيْنِ ، رَشِيدَيْنِ ، مُخْتَارَيْنِ) فلا يصح من صبيٍّ وإن قصدَ أختباره ، ومجنونٍ ، وسفيهٍ ولو بغبطةٍ وإن أذنَ لَهُ وَلِيُّهُ .

نعم ؛ أَلَسْفِيَةُ الْمَهْمَلِ - وَهُوَ : مَنْ بَلَغَ مُصْلِحًا لِدِينِهِ وَمَالِهِ ثُمَّ بَدَّرَ وَلَمْ يُحْجَرَ عَلَيْهِ - يَصِحُّ تَصْرِفُهُ كَسُكْرَانٍ مُتَعَدٍّ بَلَغَ رَشِيدًا ثُمَّ فَسَقَ بِالسُّكْرِ ، وَلَا مِنْ مُكْرِهِ عَلَى بَيْعِ شَيْءٍ بِخُصُوصِهِ - فخرَجَ الْمُصَادَرُ -

(١) أي : كمسألة المتوسط ، فهي مستثناة من وجوب الخطاب .

(٢) مثله في « فتح الجواد » (١ / ٣٧٤) ، لكنه عبّر في « التحفة » (٤ / ٢٢٥) بالشراء حيث قال : (إلا إن نوى به الشراء) ولعله الأنسب لسياق الكلام .

(٣) أي : المشيئة ، وقال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ١٩) : (الأولَى : الإتيان بالفاء بدل الواو) .

وَلَا يَصِحُّ شِرَاءُ الْكَافِرِ الْمُضْحَفَ ، وَكُتِبَ الْحَدِيثُ ، وَالْفَقْهُ الَّتِي فِيهَا آثَارُ السَّلَفِ ،
وَلَا الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ وَالْمُرْتَدَّ إِلَّا أَنْ يَعْتِقَ عَلَيْهِ ، وَلَا شِرَاءُ الْحَرْبِيِّ سِلَاحًا

أو شرائه إلا بحقَّ كَانَ أَمْتَنَ مِنْ أَدَاءِ مُسْلِمٍ إِلَيْهِ فِيهِ فَأَجْبَرَهُ الْقَاضِي عَلَى شِرَائِهِ ، أَوْ بَيْعَ مَا يَجِبُ بَيْعُهُ
فِي دِينِهِ فَأَجْبَرَهُ عَلَى بَيْعِهِ فَيَصِحُّ ؛ لَتَعْدِيهِ .

(وَلَا يَصِحُّ شِرَاءُ) (وَلَا تَمْلِكُ) (الْكَافِرِ) عَلَى أَيِّ مِلَّةٍ كَانَ (الْمُضْحَفَ) وَمِثْلُهُ مَا كُتِبَ فِيهِ قُرْآنٌ
وَلَوْ آيَةً لغيرِ دراسةٍ فيما يظهرُ ، (وَكُتِبَ الْحَدِيثُ) وَمِثْلُهَا مَا كُتِبَ فِيهِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ وَلَوْ ضَعِيفًا - فيما
يظهرُ أيضًا - لِأَنَّهُ كَالْآيَةِ السَّابِقَةِ^(١) ، بَلْ أَوْلَى بِالْتَعْظِيمِ مِنْ كِتَابِ فَقْهِ فِيهِ مَا يَأْتِي ، وَكُتِبَ نَحْوُ تَفْسِيرٍ
وغيرِهِ ؛ فِيهَا قُرْآنٌ أَوْ حَدِيثٌ وَإِنْ قَلَّ ، (وَ) كُتِبَ (الْفَقْهُ الَّتِي فِيهَا آثَارُ السَّلَفِ) (الصَّالِح - وَإِنْ خَلَتْ
مِنْ قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ - وَهُمْ : الْقُرُونُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي شَهِدَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهَا خَيْرُ
الْقُرُونِ .

قَالَ السُّبْكِيُّ : وَكَذَا كُتِبَ عِلْمٌ شَرْعِيٌّ وَإِنْ خَلَتْ عَنْ كُلِّ مَا ذُكِرَ ؛ وَذَلِكَ لِمَا فِي تَمْلِكِهِ لشيءٍ مِمَّا
ذُكِرَ مِنْ تَعْرِضِهِ لِلِامْتِهَانِ .

(وَلَا) يَصِحُّ تَمْلِكُ الْكَافِرِ - وَلَوْ بَوَكِيلِهِ الْمُسْلِمَ - لِنَفْسِهِ أَوْ لِمَثْلِهِ ، لَا لِلْمُسْلِمِ (الْعَبْدَ) يَعْنِي
الْقِنَّ - وَلَوْ أَثْنَى - (الْمُسْلِمَ) لِمَا فِيهِ مِنْ إِذْلَالِهِ (وَالْمُرْتَدَّ) لِبَقَاءِ عُلُقَةِ الْإِسْلَامِ فِيهِ ، فَلَا يُمَكِّنُ مِنْ
شِرَائِهِ ؛ لِفَوَاتِ مُطَالَبَتِنَا لَهُ بِالْإِسْلَامِ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ دَارِنَا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ (إِلَّا أَنْ يَعْتِقَ عَلَيْهِ) كَأَنْ
أَشْتَرَى أَصْلَهُ ، أَوْ فَرَعَهُ ، أَوْ قَالَ لِمَالِكِهِ الْمُسْلِمِ : أَعْتَقَ قِنَّاكَ عَنِّي بَعُوضٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ شَهِدَ ، أَوْ أَقَرَّ
بِخُرِّيَّةِ قِنٍّ ثُمَّ أَشْتَرَاهُ فَيَصِحُّ ؛ إِذَا لَا إِذْلَالَ .

وَيَدْخُلُ الْمُضْحَفُ وَمَا بَعْدَهُ فِي مِلْكِهِ بِنَحْوِ إِرْثٍ ، وَفَسْخٍ - وَلَوْ بِإِقَالَةٍ - وَحِينَئِذٍ يُكَلَّفُ بَرَفْعَ مِلْكِهِ
عَنْهُ وَلَوْ بَوَقْفٍ لَكِنْ عَلَى غَيْرِ كَافِرٍ ، فَإِنْ أَمْتَنَ بَاعَهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ بِشَمَنِ الْمِثْلِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ حَالًا .
وَكَذَا يُكَلَّفُ بَرَفْعَ يَدِهِ عَنْهُ إِذَا أَرْتَهَنَهُ أَوْ أَسْتَأْجَرَهُ إِجَارَةً عَيْنِيَّةً .

(وَلَا شِرَاءُ) (وَلَا تَمْلِكُ) (الْحَرْبِيِّ سِلَاحًا) أَوْ خِيَالًا ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى قِتَالِنَا ، بِخِلَافِ
الْحَدِيدِ ؛ إِذَا لَا يَتَعَيَّنُ جَعْلُهُ سِلَاحًا^(٢) .

(١) أي : المثبتة لغير الدراسة .

(٢) فإن ظن جعله سلاحاً . . . حَرُمَ وَصَحَّ ، وقال الإمام الأذَرَعِيُّ رحمه الله تعالى : (وما أحسن قول بعض =

وَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا قَبْلَ التَّمْيِيزِ . وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبُونَ ؛ وَهُوَ : أَنْ يَشْتَرِيَ وَيُعْطِيَهُ شَيْئاً ؛ لِيَكُونَ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ رَضِيَ السَّلْعَةَ ، وَإِلَّا . . . فَهَبَةٌ . الرُّكْنُ الثَّلَاثُ : الْمَبِيعُ ، وَلَهُ شُرُوطٌ : الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ عَيْنُهُ طَاهِرَةً ؛

(وَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا) وَإِنْ سَفَلَ وَلَوْ مِنْ زِنًا ، وَلَا بَيْنَ الْأَبِ - وَإِنْ عَلَا - وَوَلَدِهِ إِلَّا مَعَ الْأُمِّ (قَبْلَ التَّمْيِيزِ) وَمِنْهُ مَجْنُونٌ قَبْلَ إِفَاقَتِهِ بِبَيْعِ^(١) ، وَهَبَةٍ ، وَقِسْمَةٍ ، وَقَرْضٍ ، وَكُلِّ مُزِيلٍ لِلْمِلْكِ إِلَّا أَلْعَقْتُ أَوْ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ وَالْوَصِيَّةَ وَذَلِكَ إِجْمَاعاً ؛ وَلَمَّا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا . . . فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . فَيَحْرُمُ ذَلِكَ ، وَيَبْطُلُ إِنْ اتَّحَدَ مَالِكُهُمَا وَإِنْ رَضِيَتِ الْأُمُّ أَوْ أَبَقَتْ أَوْ كَانَتْ مَجْنُونَةً ؛ لِبَقَاءِ حَقِّ الْوَلَدِ ، أَمَّا بَعْدَ التَّمْيِيزِ وَالْإِفَاقَةِ . . . فَيَجُوزُ ؛ إِذْ لَا ضَرَرَ ، لَكِنَّهُ يُكْرَهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ .

وَأَفْتَى الْغَزَالِيُّ بِحُرْمَةِ التَّفْرِيقِ بِالسَّفَرِ أَيْضاً ، وَبَيْنَ زَوْجَةٍ - وَلَوْ حُرَّةً - وَوَلَدِهَا ، لَا مُطْلَقَةً ؛ لِإِمْكَانِ صَحْبَتِهَا^(٢) .

وَيَجُوزُ التَّفْرِيقُ لَوْلَدِ الْبَهِيمَةِ إِنْ اسْتَعْنَى عَنْ أُمِّهِ بَلْبِنٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ لِعَرْضِ الدَّبْحِ .

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبُونَ) بَفَتْحِ الرَّاءِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ لِدَاثِهِ ، لَا لِأَمْرِ خَارِجٍ (وَهُوَ : أَنْ يَشْتَرِيَ) عَيْنًا (وَيُعْطِيَهُ شَيْئاً ؛ لِيَكُونَ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ رَضِيَ السَّلْعَةَ ، وَإِلَّا . . . فَهَبَةٌ .

الرُّكْنُ الثَّلَاثُ : الْمَبِيعُ ، وَلَهُ) كَالثَّمَنِ (شُرُوطٌ) خَمْسَةٌ :

(الْأَوَّلُ : أَنْ تَكُونَ عَيْنُهُ طَاهِرَةً) شَرْعاً وَإِنْ غَلَبَتْ نَجَاسَةٌ مِثْلُهُ أَوْ كَانَتْ عَيْنُهُ مُتَنَجِّسَةً بِحَيْثُ يَطْهَرُ بِالْغَسْلِ وَلَمْ تَسْتُرِ النَّجَاسَةُ عَيْنَهُ كَجِلْدٍ مَيْتَةٍ دُبِغَ وَلَمْ يُغْسَلْ ؛ لِلنَّهْيِ .

= الْأَصْحَابُ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَبَاعَ مِنْهُمْ - أَيِ : الْحَرَبِيِّينَ - كُلُّ مَا يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَلَى قِتَالِنَا) اهـ « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمُ » (خ / ٢٥) بِتَصْرِفٍ .

(١) هُوَ وَمَا بَعْدَهُ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّفْرِيقِ ؛ أَيِ : يَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَا ذُكِرَ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ . . . إلخ .

(٢) قَالَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « التَّحْفَةِ » (٣٢١ / ٤) بَعْدَ أَنْ سَاقَ فِتْوَى الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (كَذَا أَطْلَقَهُ الْغَزَالِيُّ وَأَقْرَوهُ ، وَالَّذِي يَتَجَهَّ - أَخْذًا مِنْ كَلَامِهِمْ فِي الْحِصَانَةِ - : أَنَّهُ التَّفْرِيقُ بِالسَّفَرِ أَوْ غَيْرِهِ فِي الْمَطْلُوقَةِ وَغَيْرِهَا مَتَى أْزَالَ حَقَّ حِصَانَةٍ ثَبَّتَتْ لَهَا . . . حَرَمٌ ، وَإِلَّا - كَالسَّفَرِ لِنَقْلَةٍ . . . فَلَا) وَمِثْلُهُ فِي « فَتْحِ الْجَوَادِ » (٣٩١ / ١) .

فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ كَلْبٍ وَخَمْرٍ . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مُتَنَفِعًا بِهِ ؛ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحَشَرَاتِ ، وَآلَةِ
اللَّهُوِ ، وَكُلِّ سَبْعٍ لَا يَنْفَعُ . الثَّلَاثُ : الْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْآبِقِ مِمَّنْ لَا
يَسْهَلُ عَلَيْهِ رَدُّهُ ، وَلَا الْمَغْضُوبُ مِنْ غَيْرِ قَادِرٍ عَلَى نَزْعِهِ

(فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ) نجس العينِ مِنْ نَحْوِ (كَلْبٍ) ولو مُعَلِّماً ، (وَخَمْرٍ) ونبذ ، وكلُّ نجسٍ
عينٍ ، أو متنجسٍ لا يطهرُ بِالْغَسْلِ ؛ كدهنٍ ، وماءٍ قليلٍ أو كثيرٍ ، وجِلْدِ ميتةٍ - وإنْ أَمَكْنَ طَهْرَهُ
بِالِاسْتِحَالَةِ - لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ ، وَالْمَيْتَةِ ،
وَالْخَنَزِيرِ » . وقيسَ بِهَا مَا فِي مَعْنَاهَا .

(الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ) كُلُّ مَنْ الثَّمَنِ وَالْمَثْمَنِ (مُتَنَفِعًا بِهِ) شَرعاً حالاً - كَالْمَاءِ بِالشَّطِّ ، وَالْعَبْدِ
الزَّيْنِ ؛ لِمَنْفَعَةِ عَتَقِهِ - أَوْ مَالاً ؛ كَالْجَحْشِ الصَّغِيرِ ، وَجَارِيَةِ الْغَنَاءِ ، وَكَبْشِ النَّطَاحِ وَإِنْ زِيدَ فِي
ثَمَنِهِمَا لِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ أَصَالَةُ الْحَيَوَانِ .

(فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ) مَا لَا نَفْعَ فِيهِ شَرعاً ؛ كَسَمِّ يَقْتُلُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ، وَكُتْبِ نَحْوِ السَّخْرِ ، وَآلَاتِ
الْمَلَاهِي ، وَ(الْحَشَرَاتِ) إِلَّا دَوْدَ الْقَرْزِ ، وَالضَّبَّ ، وَالْعَلَقَ ؛ لِمَنْفَعَةِ امْتِصَاصِ الدَّمِ (وَآلَةِ اللَّهِوِ)
وَالصُّوْرِ الْمُحَرَّمَةِ وَلَوْ مِنْ ذَهَبٍ (وَكُلِّ سَبْعٍ) أَوْ طَيْرٍ غَيْرِ مَأْكُولٍ (لَا يَنْفَعُ) لِنَحْوِ صَيْدٍ ، أَوْ قِتَالٍ ،
أَوْ حِرَاسَةٍ ، أَوْ نَحْوِهَا ؛ كَأَسَدٍ وَذَنْبٍ وَنَمْرٍ وَإِنْ أَقْتَنِي بَعْضُهَا لِلْهَيْبَةِ ، وَنَحْوِ حَبَّيْ بُرٍّ أَوْ زَبِيبٍ^(١) وَلَوْ
فِي زَمَنِ الْغَلَاءِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ بَذْلَ الْمَالِ فِي مَقَابِلَةِ كُلِّ مِمَّا ذُكِرَ . سَفَهٌ ، وَإِنَّمَا صَحَّ بَيْعُ إِنَاءٍ النَّقْدِ ؛
لَأَنَّهُ يَحِلُّ اسْتِعْمَالُهُ لِلْحَاجَةِ .

(الثَّلَاثُ : الْقُدْرَةُ) مَنْ بَاذَلَ كُلَّ مَنْ الْعَوَظِينَ (عَلَى تَسْلِيمِهِ) أَوْ مِنْ أَخَذَهُ عَلَى تَسْلِيمِهِ مِنْ غَيْرِ
كَثِيرٍ مُؤَنَةٍ ، أَوْ كُلفَةٍ يَشُقُّ مَعَهَا ذَلِكَ ؛ لِيُوثَّقَ بِالْمَقْصُودِ ، (فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْآبِقِ) وَالضَّالِّ وَالنَّادِّ
(مِمَّنْ لَا يَسْهَلُ عَلَيْهِ رَدُّهُ) بَأَنْ أَحْتَاجَ فِيهِ إِلَى كُلفَةٍ أَوْ مُؤَنَةٍ يَشُقُّ تَحْمُلُهَا عَادَةً ، (وَلَا) بَيْعَ
(الْمَغْضُوبِ مِنْ غَيْرِ قَادِرٍ عَلَى نَزْعِهِ) أَوْ قَادِرٍ عَلَيْهِ لَكِنْ مَعَ كُلفَةٍ كَذَلِكَ ، فَالْشَّرْطُ قُدْرَةُ التَّسْلِيمِ^(٢) ؛
إِمَّا لِقُدْرَةِ الْآخِذِ ، أَوْ الْبَاذِلِ .

(١) هذا معطوف على قوله : (كَسَمِّ . . . إلخ) .

(٢) هذا مفرغٌ على قوله : (أَوْ مِنْ أَخَذَهُ عَلَى تَسْلِيمِهِ . . .) فالأولى تقديمه على قول المتن : (فلا يصح بيع الآبق) تأمل . اهـ قاله الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٣٥) .

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَرْهُونِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ وَلَا الْجَانِي الْمُتَعَلِّقِ بِرَقَبَتِهِ مَالٌ وَلَا يَضُرُّ تَعَلُّقُ الْقِصَاصِ . وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نِصْفِ مُعَيَّنٍ يَنْقُصُ بِقَطْعِهِ . الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِلْعَاقِدِ ، أَوْ لَهُ وَلَايَةٌ أَوْ وَكَالَةٌ عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْفُضُولِيِّ

ولا يصح بيع نحو سمكة في بركة ، وحمام في برج إلا إن سهل الأخذ منه ، ولا طير سائب إلا النحل إن كانت أمه في الكوارة ؛ لقوة الوثوق بعوده حينئذ .

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَرْهُونِ) لغير المرتهن بعد قبضه (مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ) لئلا يفوت توثقه به ، (وَلَا) بيع (الْجَانِي الْمُتَعَلِّقِ بِرَقَبَتِهِ مَالٌ) وإن قل بغير إذن المجني عليه ؛ كأن تلف ما سرقه ، أو جنى على غيره ووجب المال ؛ لئلا يفوت حق المجني عليه .

وَمِنْ ثَمَ : لَوْ اخْتَارَ السَّيِّدُ فِدَاءَهُ أَوْ بَاعَهُ لِحَقِّ الْجَنَايَةِ . . صحَّ بيعه ، ولو أعتقه أو أولدها وهو معسر . . لم ينفذ منه .

(وَلَا يَضُرُّ تَعَلُّقُ الْقِصَاصِ) برقبته ؛ لوروده على الرقبة ، ولا تعلق للدائن بها^(١) .

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نِصْفِ مُعَيَّنٍ يَنْقُصُ) المقطوع أو الباقي (بِقَطْعِهِ) نقصاً يحتفل بمثله ؛ كإناء ، وسيف - ولو خسيساً - أو ثوب نفيس ، وكفص في خاتم ، وخشبة معينة من سفينة ، وجزء معين من حي ؛ للعجز عن تسليم ذلك كله شرعاً ؛ لحرمة إضاعة المال .

أَمَّا بَيْعُ الشَّائِعِ . . فَيَصِحُّ مُطْلَقاً كَالْمُعَيَّنِ الَّذِي لَا يَنْقُصُ بِقَطْعِهِ كِكِرْبَاسٍ^(٢) ، أو ينقص بتفريقه كأحد زوجي خف ؛ لإمكان تدارك نقصه .

(الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِلْعَاقِدِ ، أَوْ لَهُ وَلَايَةٌ) عليه - كالأظافر بغير جنس حقه - (أَوْ وَكَالَةٌ عَلَيْهِ) ولو في نفس الأمر ؛ كأن باع ما ظنه مفقوداً الشروط أو بعضها فبان موجودها ؛ لما صح من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « وَلَا يَبْعُ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ » .

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْفُضُولِيِّ) عيناً لغيره ، ولا شراؤه له بثمن في ذمته - أي : الغير - بلا إذن ولاية

(١) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ/ ٣٧) : (هذا لا يصلح جعله تعليلاً لمسألة القصاص كما لا يخفى ، وإنما هو تعليل لصحة بيع الجاني المتعلق بذمته مال ، أما تعليل ما هنا . . فهو أنه مرجو السلامة بالعفو ، وتوقع هلاكه كتوقع موت المريض ، فلا يمنع البيع) اهـ بتصرف .

(٢) الكيرباس : هو ثوب من قطن أبيض ، وهو فارسيّ معرب .

الْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الْعَيْنِ ، فَبَيْعُ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ بَاطِلٌ ، وَيَصِحُّ بَيْعُ صَاعٍ مِنْ هَذِهِ الصُّبْرَةِ وَإِنْ جُهِلَ قَدْرُهَا وَمَعْلُومَ الْقَدْرِ ، فَلَوْ بَاعَ بِزَنَةِ هَذِهِ الْحَصَاةِ دَرَاهِمَ ، أَوْ بِمَا بَاعَ بِهِ فَلَانَ فَرَسَهُ وَهُمَا لَا يَعْلَمَانِ . . بَطْلٌ . وَيَصِحُّ بَيْعُ الصُّبْرَةِ كُلِّ صَاعٍ بِدِرْهِمٍ وَمَعْلُومَ الصِّفَةِ ،

وإن أجازهُ المالكُ بعدُ ؛ لوقوعِهِ باطلاً ، فلا يَنقَلِبُ صحيحاً .

(الْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ) كُلُّ مِنَ الْعَوَظَيْنِ (مَعْلُومَ الْعَيْنِ) لِلْعَاقِدَيْنِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ - وهو : مَا أَنْطَوْتَ عَنَّا عَاقِبَتُهُ ، أَوْ مَا أَحْتَمَلَ أَمْرَيْنِ ؛ أَغْلِبُهُمَا أَخْطَرُهُمَا - (فَبَيْعُ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ) وَبَيْعُ أَثْيَابٍ إِلَّا وَاحِداً (بَاطِلٌ) وَإِنْ أَسْتَوَتْ قِيمَتُهُمَا وَرَأَى الْكُلُّ ؛ لِلْجَهْلِ بِعَيْنِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ مِنْهَا ، وَقَدْ تُغْنِي الْإِضَافَةُ أَوْ الْإِشَارَةُ عَنِ التَّعْيِينِ كِبَعْتُكَ دَارِي - وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهَا ، وَالْمُشْتَرِي يَعْلَمُ ذَلِكَ - أَوْ هَذِهِ الدَّارَ وَإِنْ غَلِطَ فِي حُدُودِهَا .

(وَيَصِحُّ بَيْعُ صَاعٍ) أَوْ مِلءٍ هَذَا الْكُوزِ (مِنْ هَذِهِ الصُّبْرَةِ) الْمَرْتَبَةِ لَهُمَا (وَإِنْ جُهِلَ) كُلُّ مِنْهُمَا ؛ لَكُونِهَا تُعَدُّ حَيْثُ ذِكْرُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، فَلَا غَرَرٌ .

وَمِنْ ثَمَّ : لَهُ أَنْ يَسْلَمَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا وَإِنْ لَمْ يَزَ (قَدْرُهَا) أَكْتَفَاءً بِعِلْمِ قَدْرِهِ مَعَ تَسَاوِي الْأَجْزَاءِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ فُرِّقَتْ - وَلَوْ أَجْزَاءً مُتَسَاوِيَةً - وَبَاعَ صَاعاً مِنْهَا ؛ لِتَمَازِيْهَا فَكُلُّ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ ، وَيَنْزِلُ الْمَعْلُومُ عَلَى الْإِشَاعَةِ - فَإِذَا تَلَفَ بَعْضُهَا . . تَلَفَ مِنَ الْمَبِيعِ بِقِسْطِهِ - وَالْمَجْهُولُ عَلَى الْإِبْهَامِ ، فَلَوْ تَلَفَتْ إِلَّا صَاعاً . . تَعَيَّنَ .

(وَ) أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ الْعَوَظَيْنِ (مَعْلُومَ الْقَدْرِ) وَالْجَنَسِ وَالصِّفَةِ إِنْ كَانَ فِي الِذِّمَّةِ (فَلَوْ بَاعَ بِزَنَةِ هَذِهِ الْحَصَاةِ دَرَاهِمَ ، أَوْ بِمَا بَاعَ بِهِ فَلَانَ فَرَسَهُ) أَوْ بِأَلْفِ دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ ، أَوْ بِنَقْدٍ وَثَمَّ نَقْدَانِ مُخْتَلَفَا الْقِيَمَةِ أَوْ الْغَلْبَةِ (وَهُمَا لَا يَعْلَمَانِ) أَوْ أَحَدَهُمَا لَا يَعْلَمُ (. . بَطْلٌ) الْبَيْعُ ؛ لِلْجَهَالَةِ .

(وَيَصِحُّ بَيْعُ) هَذِهِ (الصُّبْرَةِ كُلِّ صَاعٍ بِدِرْهِمٍ) وَإِنْ جُهِلَتْ صِبْعَانِهَا ؛ أَكْتَفَاءً بِالْمُشَاهَدَةِ ، وَالْتَفْصِيلُ الْمَذْكُورُ يَضْبُطُ جَمْلَةَ الثَّمَنِ عَلَى وَجْهِ يَتَنَفَّى مَعَهُ الْغَرَرُ ، فَإِنْ خَرَجَ فِيهَا كَسْرٌ . . صَحَّ فِيهِ أَيْضاً - عَلَى الْأَوْجِهِ - بِقِسْطِهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ .

وخرج بـ (هَذِهِ الصُّبْرَةِ) : بَعْتُكَ مِنْهَا ؛ لِلْجَهْلِ إِذِ الْبَعْضُ الْمَفْهُومُ مِنْ لَفْظِ (مِنْ) يَتَنَاوَلُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ .

(وَ) أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ الْعَوَظَيْنِ (مَعْلُومَ الصِّفَةِ) بِعِلْمِ الْجَنَسِ وَالْقَدْرِ وَالنَّوعِ وَكُلُّ مَا يُشْتَرَطُ

فَلَوْ بَاعَ مَا لَمْ يَرَهُ ، أَوْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ . . لَمْ يَصِحَّ . وَلَوْ بَاعَ بِنَقْدٍ . . تَعَيَّنَ غَالِبُ نَقْدِ
الْبَلَدِ ، فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ عَلَى السَّوَاءِ مُخْتَلِفَا الْقِيَمَةِ . . اشْتَرَطَ التَّعَيُّنُ . وَمَتَى كَانَ
الْعَوَضُ مُشَاهِداً . . كَفَتْ رُؤْيَتُهُ ، فَفِي الرَّقِيقِ يَنْظُرُ غَيْرُ

ذكره ممَّا يأتي في السَّلمِ فيما في الذِّمَّةِ ، وبرؤية العينِ في المعينِ ؛ (فَلَوْ بَاعَ مَا لَمْ يَرَهُ ، أَوْ اشْتَرَى
مَا لَمْ يَرَهُ) يعني العاقدَيْنِ (. . لَمْ يَصِحَّ) كهبيته ، ورهنه ، وإجارته وغيرهما ؛ للغررِ المنهِي عنه ،
ولأنَّ العيانَ يحيطُ بما لم يحطُ به الخبرُ ؛ لقوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ الْخَبْرُ
كَالْمُعَايَنَةِ » .

ومن ثَمَ : لم يكفِ وصفهُ وإنِ استقصى ؛ لأنَّ وراءَ الوصفِ أموراً تَدِقُّ ، لا يُوقَفُ عليها إلاَّ
بالمُشاهدةِ

ولا تكفي الرُّؤيةُ مِنْ وراءِ نحوِ رُجَاجٍ ، وكَذَا ماءً صافٍ إلاَّ في السَّمَكِ وأَرْضٍ تحتَهُ ؛ إذْ بهِ
صلاحُهما .

وللأعمى شراءٌ نحوِ نفسه^(١) ؛ إذْ لا يجهلُها ، والتزوُّجُ ، والتزويجُ ، والخلعُ ، والصُّلحُ عن
قَوْدٍ ما لم يتعيَّنِ العَوَضُ ؛ وإلاَّ . . بطلَ ؛ إذْ لا يَصِحُّ مِنْهُ عقدٌ على مُعَيَّنٍ ، ولا قبضُهُ أو إقباضُهُ بل
يُوكَّلُ فيه .

(وَلَوْ بَاعَ بِنَقْدٍ) وفي أبلدٍ نقدٌ غالبٌ (. . تَعَيَّنَ غَالِبُ نَقْدِ الْبَلَدِ) وإنْ كانَ فلوساً أو عَرْضاً آخرَ
(فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ عَلَى السَّوَاءِ) هُمَا (مُخْتَلِفَا الْقِيَمَةِ . . اشْتَرَطَ التَّعَيُّنُ) لفظاً ، وإنَّما كَفَتْ النِّيَّةُ في
الخلعِ ؛ لأنَّهُمْ تَسَامَحُوا فيه بِمَا لَمْ يَتَسَامَحُوا بهِ هُنَا .

ولو أَبْطَلَ السُّلْطَانُ ما بَاعَ بهِ أو أَقْرَضَهُ . . لم يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ بِحَالٍ ، ويجوزُ التَّعَامُلُ بِالْمَغْشُوشَةِ -
ولو في الذِّمَّةِ - إنْ رَاجَتْ وَإِنْ جُهِلَ قَدْرُ الْغِشِّ .

(وَمَتَى كَانَ الْعَوَضُ) المَثْمَنُّ أَوْ الشَّمْنُ (مُشَاهِداً . . كَفَتْ رُؤْيَتُهُ) عَنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ وَجَنْسِهِ ؛
لحصولِ المقصودِ بها ، ثُمَّ الْمُعْتَبَرُ في كُلِّ مَبِيعٍ رؤيةٌ تليقُ بهِ (فَفِي الرَّقِيقِ) الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ (يَنْظُرُ غَيْرُ

(١) أي : يجوز للأعمى الرقيق شراء نفسه ، وكذا له أن يقبل الكتابة على نفسه ، وبه يعلم أن الأولى : تقديم
(نحو) على (شراء) . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٤٨) بتصرف ، وقد جاءت عبارة الشارح في « فتح
الجواد » (٣٨٤ / ١) على نحو ما ذكر الترمسي بتقديم (نحو) على (شراء) .

عَوْرَتِهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ رُؤْيُ اللِّسَانِ وَالْأَسْنَانِ. وَفِي الدَّابَّةِ يَنْظَرُ مُقَدِّمَهَا وَمُؤَخَّرَهَا وَقَوَائِمَهَا، وَيَرْفَعُ مَا عَلَيْهَا وَلَا يُشْتَرَطُ رُؤْيُ سِنِّهَا. وَفِي الدَّارِ أَنْ يَرَى سُقُوفَهَا وَالسَّطْحَ وَوَجْهَي الدَّارِ. وَفِي الْبُسْطِ يَرَى وَجْهَيْهَا بِخِلَافِ الْكِرْبَاسِ،

عَوْرَتِهِ (أَيْ : غيرَ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرَكْبَتِهِ (وَلَا يُشْتَرَطُ رُؤْيُ اللِّسَانِ وَالْأَسْنَانِ) إِذْ لَا يَعْظُمُ اخْتِلَافُ الْغُرُصِ بِاخْتِلَافِهَا .

(وَفِي الدَّابَّةِ يَنْظُرُ) كُلُّ مِنْهُمَا وَجُوبًا (مُقَدِّمَهَا وَمُؤَخَّرَهَا وَقَوَائِمَهَا ، وَيَرْفَعُ مَا عَلَيْهَا) حَتَّى يَرَى ظَهْرَهَا (وَلَا يُشْتَرَطُ رُؤْيُ سِنِّهَا) وَلَا لِسَانَهَا ، وَلَا رُؤْيُ إِجْرَائِهَا^(١) .

(وَفِي الدَّارِ أَنْ يَرَى) كُلُّ مِنْهُمَا وَجُوبًا (سُقُوفَهَا وَالسَّطْحَ وَوَجْهَي الدَّارِ^(٢)) - لَا أَسَاسَهَا وَأَرْضَهَا وَرَفْرَفَهَا دَاخِلًا وَخَارِجًا - وَطَرِيقَهَا مَعَ الْمُسْتَحِمِّ ، وَالْبَالُوْعَةِ فِي الْحَمَّامِ ، لَا سَائِرَ حَلِقِهَا وَضَبَاتِهَا ، وَمَسَامِيرَهَا وَسَلَسِلِهَا .

وَيُشْتَرَطُ رُؤْيُ مَجْرَى مَاءِ الرَّحَى ، وَرُؤْيُ شَجَرِ الْبُسْتَانِ ، وَجُدْرَانِهِ ، وَمَجْرَى مَائِهِ ، لَا مَجْرَى عُرُوقِ شَجَرِهِ كَأَسَاسِ الْجِدَارِ .

(وَفِي الْبُسْطِ) وَالزَّلَالِي^(٣) (يَرَى وَجْهَيْهَا) لِاخْتِلَافِهَا ، وَكَذَا الدِّيَابِجُ ، وَالْمَنْقُشُ ، وَالْجُبَّةُ (بِخِلَافِ الْكِرْبَاسِ) وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ مَا لَا يَخْتَلِفُ ، فَتَكْفِي رُؤْيُهُ وَجْهَهُ .

وَيُشْتَرَطُ رُؤْيُ جَمِيعِ أَوْرَاقِ الْكِتَابِ ، وَجَمِيعِ طَاقَاتِ الْوَرَقِ الْبَيَاضِ^(٤) .

نَعَمْ ؛ يُسَامَحُ فِي كَوْرِ الْفَقَاقِ^(٥) ، فَيَصِحُّ بَيْعُهُ مِنْ غَيْرِ رُؤْيِهِ ، وَلَا كَرَاهَةٍ فِيهِ ، وَكَذَا طَلْعُ النَّخْلِ .

(١) أَيْ : لَا يَشْتَرَطُ إِجْرَاءُ الدَّابَّةِ ؛ لِيَعْرِفَ سِيرَهَا .

(٢) فِي (س) : (الْجِدَارِ) .

(٣) الزَّلَالِي - جَمْعٌ ، وَمُفْرَدُهُ : الزَّلِيَّةُ بِكَسْرِ الزَّي - : نَوْعٌ مِنَ الْبُسْطِ .

(٤) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٥٣) : (وَالْمَخْتَارُ : الْاِكْتِفَاءُ بِرُؤْيَيْهِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ ، وَالْإِطْلَاعُ عَلَى مُعْظَمِهِ ، ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ عَيْبٌ . . . تَخَيَّرَ) .

(٥) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٥٣) : (أَيْ الْفَقَاقُ الَّذِي فِي الْكُوْرِ ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ هُوَ الْفَقَاقُ لَا الْكُوْر ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ - أَيْ الْفَقَاقُ - الشَّرْبَةُ الَّتِي تَعْمَلُ مِنْ نَحْوِ زَيْبٍ كَالْمَشْمَشِ وَغَيْرِهِ) .

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الثَّوْبِ الْمَطْوِيِّ . وَلَا يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ فِي الرُّؤْيَةِ وَحْدَهَا . وَتَكْفِي الرُّؤْيَةُ قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا أَوْ يُحْتَمَلُ فِيهِ التَّغَيُّرُ وَعَدَمُهُ كَالْحَيَوَانِ . وَتَكْفِي رُؤْيَةُ بَعْضِ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ ؛ كظَاهِرِ الصُّبْرَةِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْجَوْزِ وَأَعْلَى الْمَائِعَاتِ فِي ظَرْفِهِ وَمَا ظَهَرَ مِنْ كَوَّةِ خِزَانَةٍ مَمْلُوءَةٍ حِنْطَةً إِنْ عَرَفَ سَعَتَهَا ، وَصُبْرَةُ التَّمْرِ كَذَلِكَ بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَطِيخِ وَالسَّفَرْجَلِ وَالرُّمَّانِ وَالتَّقَّاحِ

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الثَّوْبِ الْمَطْوِيِّ) بَلْ لَا بُدَّ مِنْ نَشْرِ جَمِيعِهِ وَإِنْ لَمْ يُعْتَدَ ذَلِكَ فِيهِ ، أَوْ نَقَصَتْ بِهِ قِيَمَتُهُ .

(وَلَا يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ فِي الرُّؤْيَةِ وَحْدَهَا) لَوُقُوعِهِ فِي الْغَرْرِ مَعَ ذَلِكَ ؛ لِمَا مَرَّ أَنْ أُلْوصَفَ - وَإِنْ اسْتَقْصَى - لَا يُفِيدُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَكَّلَهُ فِي الْعَقْدِ . فَإِنَّهَا تَكُونُ نَابِعَةً لَهُ ، فَيُشْتَرَطُ رُؤْيَةُ الْوَكِيلِ ، وَلَا تَكْفِي رُؤْيَةُ الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ فِي الْعَقُودِ إِلَى مُبَاشَرِهَا .

(وَتَكْفِي الرُّؤْيَةُ قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا) كَالْأَرْضِ وَالْحَدِيدِ ، (أَوْ) فِيمَا (يُحْتَمَلُ فِيهِ التَّغَيُّرُ وَعَدَمُهُ كَالْحَيَوَانِ) وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَذْكُرَ الْأَوْصَافَ حَالِ الْعَقْدِ ، أَمَّا الرُّؤْيَةُ السَّابِقَةُ فِيمَا يُظَنُّ فِيهَا التَّغَيُّرُ لَطَوِيلِ الْمُدَّةِ ، أَوْ لِعَرُوضِ أَمْرٍ آخَرَ . فَلَا تَكْفِي ؛ لِعَدَمِ إِفَادَتِهَا لَغَرَضٍ حِينَئِذٍ .

(وَتَكْفِي رُؤْيَةُ بَعْضِ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ ؛ كظَاهِرِ الصُّبْرَةِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ) وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْحَبُوبِ وَالْأَدَقَّةِ^(١) ، (وَالْجَوْزِ وَأَعْلَى الْمَائِعَاتِ) كدُهْنِ (فِي ظَرْفِهِ) وَتَمْرِ فِي نَحْوِ قَوْصَرَةٍ^(٢) ، وَقُطْنٍ فِي عِدْلَةٍ^(٣) (وَمَا ظَهَرَ مِنْ كَوَّةِ خِزَانَةٍ مَمْلُوءَةٍ حِنْطَةً إِنْ عَرَفَ) كُلُّ مِنْهُمَا (سَعَتَهَا) وَسَعَةُ الظَّرْفِ الْمَذْكُورِ - وَلَوْ تَخَمِينًا - إِنْ وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى جَمِيعِ مَا فِيهِ .

وَإِنْ وَقَعَ عَلَى كَيْلٍ^(٤) أَوْ وَزْنٍ مَعْلُومٍ مِنْهُ . لَمْ يَحْتَجْ لِمَعْرِفَةِ قَدْرِ سَعَتِهِ .

(وَصُبْرَةُ التَّمْرِ) وَسَائِرُ مَا يَدُلُّ بَعْضُهُ عَلَى بَاقِيهِ (كَذَلِكَ) لِعَدَمِ الْإِخْتِلَافِ ، (بِخِلَافِ) مَا لَا يَدُلُّ بَعْضُهُ عَلَى بَاقِيهِ (نَحْوِ) صُبْرَةِ (الْبَطِيخِ وَالسَّفَرْجَلِ وَالرُّمَّانِ وَالتَّقَّاحِ) فَلَا تَكْفِي رُؤْيَةُ بَعْضِهِ

(١) الأدقة : جمع دقيق .

(٢) القَوْصَرَةُ : وعاءٌ يجعل فيه التمر ، ويُتَحَامَلُ عَلَيْهِ ؛ لِيَنْكَبِسَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ .

(٣) عدلة - بكسر العين - : نصف الحمل .

(٤) في (س) : (على كيل معلوم) .

وَلَوْ أَرَاهُ أَنْمُودَجًا مِنَ الْمُتَمَاثِلَاتِ كَالْحِنْطَةِ وَقَالَ : (بِعْتُكَ مَا فِي هَذَا الْمَخْزَنِ ، وَهَذَا الْأَنْمُودَجُ مِنْهُ) . . . صَحَّ بِشَرْطِ رَدِّهِ إِلَى الْمَبِيعِ قَبْلَ الْبَيْعِ . وَتَكْفِي رُؤْيُهُ الصُّوَانِ الْخَلْقِيِّ ؛ كَقَشْرِ الرُّمَّانِ ، وَالْبَيْضِ ، وَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ فِي قَشْرَتِهِ السُّفْلَى

بَلْ لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيِهِ كُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى حِيَالِهَا ؛ لِاخْتِلَافِهَا اخْتِلَافًا ظَاهِرًا .

(وَلَوْ أَرَاهُ أَنْمُودَجًا)^(١) وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ السَّمَّاسِرَةُ عَيْنًا^(٢) (مِنْ الْمُتَمَاثِلَاتِ) الْمَتَسَاوِيَاتِ الْأَجْزَاءِ الَّذِي يَدُلُّ بَعْضُهَا عَلَى بَاقِيهَا (كَالْحِنْطَةِ ، وَقَالَ : بِعْتُكَ مَا فِي هَذَا الْمَخْزَنِ ، وَهَذَا الْأَنْمُودَجُ مِنْهُ . . . صَحَّ) الْبَيْعُ (بِشَرْطِ رَدِّهِ إِلَى الْمَبِيعِ قَبْلَ الْبَيْعِ) عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ ، لِلْكُنْ الْمَعْتَمَدَ : أَنَّهُ يَكْفِي إِدْخَالُهُ فِي الْعَقْدِ وَإِنْ لَمْ يَرُدَّهُ إِلَى الْمَبِيعِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَدْخُلْهُ فِي الْعَقْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ الْمَبِيعَ وَلَا شَيْئًا مِنْهُ .

(وَتَكْفِي رُؤْيُهُ الصُّوَانِ)^(٣) الْخَلْقِيُّ ؛ كَقَشْرِ الرُّمَّانِ ، وَالْبَيْضِ ، وَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ فِي قَشْرَتِهِ (أَيِ : أَحَدِ هَذَيْنِ)^(٤) (السُّفْلَى) وَهِيَ الَّتِي تُكْسَرُ حَالَةُ الْأَكْلِ ؛ لِأَنَّ صَلَاحَ بَاطِنِهَا فِي بَقَائِهِ فِيهَا ، أَوْ الْأَعْلَى قَبْلَ أَنْعِقَادِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ مَأْكُولٌ حِينَئِذٍ .

وَمِنْ ثَمَّ : كَفَتْ رُؤْيُهُ قَصْبِ السُّكَّرِ فِي قَشْرِهِ الْأَعْلَى ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُمْصُ مَعَهُ .

(١) الْأَنْمُودَجُ : بضم الهمزة والميم وفتح المعجمة وبسكون النون ، هذا هو الشائع ، وقال المجد صاحب « القاموس » رحمه الله تعالى : إنه لحنٌّ ، إنما هو بفتح النون من غير همزة : نموذج . كذا في « نهاية المحتاج » (٤١٩/٣) وكأنه اعتمد قول صاحب « القاموس » ، وقال الشيخ الشيرازي رحمه الله تعالى في « حاشيته على النهاية » : (هذه دعوى لا تقوم عليها حجة ؛ فما زال العلماء قديماً وحديثاً يستعملون هذا اللفظ من غير تكبير ، حتى إن الزمخشري - وهو من أئمة اللغة - سَمَّى كتابه في النحو « الأنموذج » ، وكذلك الحسن بن رشيح القيرواني - وهو إمام في اللغة - سَمَّى به كتابه في صناعة الأدب ، وقال النووي في « المنهاج » : وأنموذج المتماثل ، ولم يتعقبه أحدٌ من الشراح . . .) .

(٢) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ/٥٧) : (كذا في « الفتح » و« الأسنى » ، والذي في « التحفة » و« النهاية » : عَيْنَةٌ ، وضبطه الشرواني عن الجمل بكسر العين وسكون التحتية وفتح النون) .

(٣) الصُّوَانُ - بضم الصاد وكسرها - : ما يحفظ به الشيء .

(٤) أي : الجوز واللوز ، ونحوهما ممَّا له قشرتان عليا وسفلى ، ولو أتى المصنف رحمه الله بضمير التثنية . . . لكان أولى . اهـ « المنهل العميم » (خ/٥٩) بتصرف .

إِذَا بَاعَ طَعَامًا بِجِنْسِهِ . . اشْتَرَطَ فِيهِ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ وَالْمُمَاثَلَةُ

وقد تكفي رؤية الصَّوَانِ غيرِ الخَلْقِيِّ ؛ كَالْخَشْكَنَانِ^(١) ، وكوزِ الْفَقَاعِ ، بخلافِ نحوِ جوزِ الْفَطْنِ ، وجلدِ الْكِتَابِ ، بل لا بُدَّ من رؤية جميع أوراقِهِ ، كَمَا مَرَّ .

(فَضْلُ الرِّبَا)

فِي الرِّبَا

وهُوَ حَرَامٌ إِجْمَاعًا بِأَنَوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ : رَبَا الْفَضْلِ ؛ وَهُوَ : الْبَيْعُ مَعَ زِيَادَةِ أَحَدِ الْعَوَضَيْنِ الْآتِيَيْنِ ، وَرَبَا أَلْيَدٍ ؛ وَهُوَ : الْبَيْعُ مَعَ تَأْخِيرِ قَبْضِ أَحَدِهِمَا ، وَرَبَا التَّسَيُّتَةِ ؛ وَهُوَ : بَيْعُهُمَا مَعَ الْأَجَلِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي نِيَطَ بِهَا تَحْرِيمُ الرِّبَا الطُّعْمُ - أَقْتِيَانًا أَوْ تَدَاوِيًا ، أَوْ تَفْكُهَا أَوْ تَأْدَمًا - أَوْ التَّقْدُّ الذَّهَبُ أَوْ الْفَضَّةُ وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَيْنِ ، دُونَ أَلْفُلُوسٍ وَإِنْ رَاجَتْ ، وَأَنَّ الشَّيْءَ^(٢) إِذَا بَاعَ بِغَيْرِهِ ؛ فَإِنْ اتَّحَدَا جِنْسًا - وَمِنْ لَازِمِهِ اتَّحَادُ الْعِلَّةِ - كَبُرَّ بَبْرٌ ، أَوْ ذَهَبٌ بِذَهَبٍ . . اشْتَرَطَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ : تَحَقُّقُ الْمُمَاثَلَةِ ، وَالْقَبْضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ أَوْ التَّخَايِرِ ، وَالْحُلُولُ .

وإن اختلفا جنسًا واتَّحَدَا عِلَّةً ؛ كَبُرَّ بِشَعِيرٍ ، أَوْ ذَهَبٌ بِفَضَّةٍ . . اشْتَرَطَ الْأَخِيرَانِ ، وَإِنْ اختلفا عِلَّةً كَبُرَّ بِذَهَبٍ . . لم يُشْتَرَطْ شَيْءٌ .

وَيَتَأَثَّلُ هَذَا . . يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ (إِذَا بَاعَ طَعَامًا بِجِنْسِهِ) كَبُرَّ بَبْرٌ - وَإِنْ اختلفا جُودَةً وَرَدَاءَةً - . . . اشْتَرَطَ فِيهِ الْحُلُولُ) لِلْعَوَضَيْنِ ، فَإِنْ تَأَجَّلَ أَحَدُهُمَا وَلَوْ لِحِظَةً . . بَطَلَ وَإِنْ قَبِضَ قَبْلَ التَّفَرُّقِ .

(وَالتَّقَابُضُ) أَيِ : الْقَبْضُ ، فَيَكْفِي قَبْضُ الْعَاقِدِ أَوْ وَكِيلِهِ مَا دَامَ الْمَوْكُلُ بَاقِيًا فِي الْمَجْلِسِ الْمَعِينِ بِلَا إِذْنِ صَاحِبِهِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ حِسَّهُ ، فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ . . بَطَلَ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ . (وَالْمُمَاثَلَةُ) بِأَنَّ يَتَحَقَّقَ عِنْدَ الْعَقْدِ تَسَاوِيُ الْعَوَضَيْنِ فِي مَعْيَارِ الشَّرْعِ ، فَلَا يُبَاعُ الْمَوْزُونُ بِجِنْسِهِ

(١) الخشكنان : اسم لقطعة عجين ، يُضَافُ إِلَيْهَا شَيْءٌ مِنَ السَّكَّرِ وَاللُّوزِ وَالْجُوزِ وَفَسْتَقٍ وَفَطِيرَةٍ رَقِيقَةٍ ، وَيَجْعَلُ الْمَجْمُوعُ فِي هَذِهِ الْفَطِيرَةِ ، وَيَشْوَى بِالنَّارِ ، فَالْفَطِيرَةُ الرَقِيقَةُ هِيَ الْقَشْرَةُ ، فَتَكْفِي رُؤْيَاهَا عَنْ رُؤْيَا مَا فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا صَوَانٌ لَهُ . « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمُ » (خ / ٥٩) .

(٢) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَرِيبًا : (وَاعْلَمْ أَنَّ الْعِلَّةَ) .

إِمَّا بِالْكَيْلِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُكَالُ ؛ كَالسَّمَنِ الْمَائِعِ وَالْحُبُوبِ وَإِمَّا بِالْوَزْنِ كَالسَّمَنِ الْجَامِدِ
وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ غَالِبُ عَادَةِ الْحِجَازِ فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنْ
جُهِلَ . . يُرْجَعُ إِلَى عَادَةِ الْبَلَدِ . فَإِنْ بَاعَ طَعَامًا بِطَعَامٍ آخَرَ غَيْرِ جِنْسِهِ . . اشْتَرَطَ الْحُلُولُ
وَالْتَقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ دُونَ الْمُمَاثَلَةِ وَالنَّقْدُ بِالنَّقْدِ كَطَعَامٍ بِطَعَامٍ

كَيْلًا ، ولا عَكْسُهُ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْمُمَاثَلَةِ (إِمَّا بِالْكَيْلِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُكَالُ ؛ كَالسَّمَنِ) وَالذَّهْنِ
(الْمَائِعِ) وَاللَّبَنِ (وَالْحُبُوبِ) وَكُلُّ مَا كَانَ كَالْتَّمْرِ أَوْ أَقَلَّ جِرمًا مِنْهُ .

(وَإِمَّا بِالْوَزْنِ كَالسَّمَنِ الْجَامِدِ) وَكُلُّ مَا كَانَ أَكْبَرَ جِرمًا مِنَ التَّمْرِ .

(وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ) أَيُ : فِي كَوْنِ الشَّيْءِ مَعْيَارَهُ أَحَدَهُمَا (غَالِبُ عَادَةِ الْحِجَازِ فِي
عَهْدِهِ) أَيُ : فِي زَمَنِ حَيَاتِهِ (صَلَّى اللَّهُ) تَعَالَى (عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَالْمَكِيلُ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ لَا يَصْحُ
بِيعُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَزناً وَإِنْ أَعْتَادَهُ أَهْلُ الْبَلَدِ ، وَأَسْتَوَى كَيْلُهُ وَوزْنُهُ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى هَذَا أَلْبَابِ
الْتَعَبُدِ ، وَالْمُوزُونُ فِيهِ لَا يُبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ كَيْلًا ؛ لظَهْوَرِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَطْلَعَ عَلَى
ذَلِكَ وَأَقَرَّهُ ، وَيُغْتَفَرُ فِي الْمَكِيلَيْنِ قَلِيلٌ نَحْوِ تَرَابٍ ، لَا فِي الْمُوزُونَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ .

(فَإِنْ جُهِلَ) كَأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمِ الْغَالِبُ فِيهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْحِجَازِ (. . يُرْجَعُ) فِيهِ
(إِلَى عَادَةِ) الْحِجَازِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ . . أُعْتَبِرَ فِيمَا هُوَ أَكْبَرُ جِرمًا مِنَ التَّمْرِ الْمَعْتَدِلِ الْوَزْنِ ، وَفِيمَا هُوَ
مِثْلُهُ أَوْ دُونَهُ عَادَةُ (الْبَلَدِ) أَيُ : بِلَدِ الْبَيْعِ حَالَةَ الْبَيْعِ ، فَإِنْ قُدِّرَ بِهِمَا . . أُعْتَبِرَ الْأَغْلَبُ .

(فَإِنْ بَاعَ طَعَامًا بِطَعَامٍ آخَرَ غَيْرِ جِنْسِهِ . . اشْتَرَطَ الْحُلُولُ وَالْتَقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ دُونَ الْمُمَاثَلَةِ)
كَقَدْحٍ بَرٍّ بِأَقْدَاحٍ شَعِيرٍ .

(وَالنَّقْدُ بِالنَّقْدِ كَطَعَامٍ بِطَعَامٍ) فِيمَا ذُكِرَ فِيهِ ، فِي ذَهَبٍ بِذَهَبٍ - وَإِنْ اخْتَلَفَا جُودَةً أَوْ رَدَاءَةً -
تَشْتَرَطُ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ ، وَفِي ذَهَبٍ بِفَضَّةٍ يُشْتَرَطُ غَيْرُ الْمُمَاثَلَةِ .

وَالْمَعْيَارُ هُنَا الْوَزْنُ مُطْلَقًا ؛ وَذَلِكَ لِمَا صَحَّ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَبِيعُوا
الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ ، وَلَا الْبُرَّ بِالْبُرِّ ، وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ ، وَلَا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ ،
وَلَا الْمِلْحَ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، عَيْنًا بَعَيْنٍ ، يَدًا بِيَدٍ ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَجْنَاسُ . . فَبِيعُوا كَيْفَ
شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ » أَيُ : مُقَابَضَةً ، وَمِنْ لَازِمِهَا الْحُلُولُ غَالِبًا .

وَتُعْتَبَرُ الْمُمَاثَلَةُ وَقْتُ الْجَفَافِ ، فَلَا يُبَاعُ رُطْبٌ بِرُطْبٍ وَلَا يَتَمَرُ ، وَفِي الْحُبُوبِ كَوْنُهُ حَبًّا ، فَلَا يُبَاعُ دَقِيقٌ بِدَقِيقٍ . وَلَا تَكْفِي مُمَاثَلَةُ مَا أَثَرَتْ فِيهِ النَّارُ إِلَّا نَارَ التَّمْيِيزِ ؛ كَالْعَسَلِ وَالسَّمَنِ

(وَتُعْتَبَرُ) لعلم التساوي - فيما يُعتبر^(١) أحواله من الربويات المبيعة بجنسها - حال كماله بأن يتهياً لأكثر الانتفاعات به ، أو يصلح أدخاره ؛ ففي نحو التمر^(٢) لا تكفي (المُمَاثَلَةُ) فيه إلا (وَقْتُ الْجَفَافِ ، فَلَا يُبَاعُ رُطْبٌ بِرُطْبٍ وَلَا يَتَمَرُ) إلا في العرايا ، ولا رُطْبٌ - بفتح الراء - بِرُطْبٍ مِنْ جَنْسِهِ كَقَثَاءٍ وَعَنْبٍ بِمِثْلِهِ ؛ لعدم تحقق المُمَاثَلَةِ حينئذٍ .

(وَ) لا تعتبر المُمَاثَلَةُ (فِي الْحُبُوبِ) إِلَّا حَالَ (كَوْنِهِ حَبًّا) جافاً ، وكذا اللَّحْمُ (فَلَا يُبَاعُ دَقِيقٌ بِدَقِيقٍ) إِنْ اتَّحَدَ جَنْسُهُمَا ، وكذا سويق ونشأ^(٣) ، وَحَبٌّ قُشِرَ أَوْ بُلٌّ وَإِنْ جَفَّ .

ولا يُبَاعُ نحو جبن وزبد ومصل بجنسه ولا بسمن ، ولا لَبَنٌ أَوْ بُرٌّ أَوْ نَحْوُهُمَا بِمَا أُتْخِذَ مِنْهُ ، ولا تمرٌ وزبيب بمثله إِنْ نُرِعَ نَوَاهُ ، ولا لحم بمثله إِنْ كَانَ بِهِ عَظْمٌ أَوْ مِلْحٌ يُؤَثِّرُ فِي أَلْوَنِ ، ولا خَلٌّ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ فِيهِ مَاءٌ ، أو بغير جنسه إِنْ كَانَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَاءٌ .

(وَلَا تَكْفِي مُمَاثَلَةُ مَا أَثَرَتْ فِيهِ النَّارُ) بطبخٍ أَوْ قَلِيٍّ أَوْ شَيْءٍ ؛ لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِهَا ، فيمنعُ العلمُ بِالْمُمَاثَلَةِ ، فلا يُبَاعُ نحو سكرٍ ولَبِئٍ وَنَشَأٍ وَخَبِزٍ بِمِثْلِهِ ، ولا بِأَصْلِهِ ، ولا بسائر ما يُتَّخَذُ مِنْ أَصْلِهِ (إِلَّا نَارَ التَّمْيِيزِ ؛ كَالْعَسَلِ وَالسَّمَنِ) إِذَا مِيزَ بِهَا شَمْعُ الْأَوَّلِ ، وروبة^(٤) الثَّانِي ؛ فَإِنَّهَا لَخَفَّتِهَا لَا تَمْنَعُ ذَلِكَ .

(١) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ/٦٩) : (كذا في الأصل ، ولعل الأصوب : « فيما تتغير أحواله » فليحرق) . وانظر « فتح الجواد » (١/٣٨٦) .

(٢) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ/٦٩-٧٠) : (كذا بالمشناه هنا ، والذي في « التحفة » و« النهاية » : تمر ، قال ع ش : هو بالمثلثة كما يفهمه قوله : إلا وقت الجفاف ؛ إذ لو قرئ بالمشناه . لم يكن لقوله : إلا وقت الجفاف معنى بالنسبة للتمر . انتهى فليتأمل) .

(٣) النشا - وزان الحصى - : ما يُعمل من الحنطة فارسي معرب ، وأصله : نشاستح فحذف بعض الكلمة فبقي مقصوراً ، ذكره في « البارع » و« الصحاح » وغيرهما ، وبعضهم يقول : تكلمت به العرب ممدوداً والقصر مولد ، وقال في « ذيل الفصيح » لثعلب : والنشاء ممدود . ولا ذكر للمد في مشاهير الكتب . اهـ « مصباح » .

(٤) الروبة : خميرة اللبن تُلْقَى فِيهِ مِنَ الْحَامِضِ لِيَرُوبَ ، تقول العرب في المثل : (ما عندي شوبٌ ولا روبٌ) فالروب : اللبن الرائب ، والشوب : العسل المشوب ، وقيل بالعكس ، وفي الحديث : « لا شوب ولا روب » أي : لا غش ولا تخليط ، ولعل المراد هنا : أن هذه النار تميز السمن عما تبقى فيه من روبة اللبن فتخلصه منها .

وَإِذَا بَاعَ جِنْسًا رَبَوِيًّا بِجِنْسِهِ وَمَعَهُمَا أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا جِنْسٌ آخَرُ أَوْ نَوْعٌ آخَرُ ؛ كَمُدَّ عَجْوَةً بِمُدٍّ مِنْهَا وَدِرْهَمَ ، وَكَدَرَاهِمَ جَيِّدَةً وَرَدِيَّةً بِجَيِّدَةٍ أَوْ رَدِيَّةٍ أَوْ بِهِمَا ، وَكَفِضَةً مَغْشُوشَةً بِفِضَةٍ مَغْشُوشَةٍ أَوْ خَالِصَةٍ ، وَكَذَهَبٍ مَغْشُوشٍ بِذَهَبٍ مَغْشُوشٍ ، وَبِذَهَبٍ خَالِصٍ . . . لَمْ يَصِحَّ . . .

وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ أَنْعَقَدَ بِهَا أَجْزَاؤُهُمَا . . . كَانَا^(١) كَالْأَوَّلِ .

(وَإِذَا بَاعَ جِنْسًا رَبَوِيًّا بِجِنْسِهِ وَمَعَهُمَا أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا جِنْسٌ آخَرُ) وَلَوْ غَيْرَ رَبَوِيٍّ (أَوْ نَوْعٌ آخَرُ كَمُدَّ عَجْوَةً بِمُدٍّ مِنْهَا وَدِرْهَمَ) أَوْ : بِمُدٍّ وَثَوْبٍ ، أَوْ بِمُدَّيْنِ أَوْ بِدِرْهَمَيْنِ ، لَا بِثَوْبَيْنِ (وَكَدَرَاهِمَ جَيِّدَةً وَرَدِيَّةً بِجَيِّدَةٍ أَوْ رَدِيَّةٍ أَوْ بِهِمَا) وَأَخْتَلَفَا قِيَمَةً كَمَا هُوَ الْغَالِبُ (وَكَفِضَةً مَغْشُوشَةً بِفِضَةٍ مَغْشُوشَةٍ أَوْ خَالِصَةٍ ، وَكَذَهَبٍ مَغْشُوشٍ بِذَهَبٍ مَغْشُوشٍ ، وَ) كَذَهَبٍ مَغْشُوشٍ (بِذَهَبٍ خَالِصٍ) أَوْ بِفِضَةٍ ، أَوْ بِثَوْبٍ مُطَرَّرٍ بِذَهَبٍ أَوْ بِفِضَةٍ ، وَكَصَاعٍ تَمْرِ مَعْقَلِيٍّ^(٢) بِمَثْلِهِ ، وَمَعَهُمَا أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا بَرْنِيٍّ ، وَكَدَرَاهِمَ صَحِيحٍ بِمَثْلِهِ وَمَعَهُمَا أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا مَكْسَرٌ أَقَلٌّ مِنْ قِيَمَةِ الصَّحِيحِ ، وَكَصَاعٍ بُرٍّ جَيِّدٍ ، وَرَدِيٍّ مُمْتِزِينَ بِمَثْلِهِ ، أَوْ بِجَيِّدٍ أَوْ رَدِيٍّ (. . . لَمْ يَصِحَّ) الْبَيْعُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّوَرِ ؛ لَنْهَيْهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ فِلَادَةٍ خَرَزٍ وَذَهَبٍ بِذَهَبٍ حَتَّى يُنْزَعَ الذَّهَبُ مِنْهَا ؛ وَلَعَدَمِ تَحَقُّقِ الْمُمَاثَلَةِ هُنَا .

وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ جُعِلَ فِي بَيْعِ مُدٍّ وَدِرْهَمٍ بِمُدٍّ وَدِرْهَمٍ الْمُدُّ فِي مَقَابِلَةِ الْمُدِّ أَوْ الدَّرْهَمُ ، وَالدَّرْهَمُ فِي مَقَابِلَةِ الْمُدِّ أَوْ الدَّرْهَمِ . . . جَازٌ ؛ إِذْ لَا تَوْزِيعَ ، كَمَا لَوْ كَانَ الْجِنْسُ الْآخَرُ غَيْرَ مَقْصُودٍ كَبُرُّ شَعِيرٍ فِي أَحَدِهِمَا حَبَّاتٌ قَلِيلَةٌ بِحَيْثُ لَا تُقْصَدُ وَإِنْ أَثَرَتْ فِي الْكَيْلِ ، بِخِلَافِ بُرٍّ بَبْرٍ بِأَحَدِهِمَا حَبَّاتٌ شَعِيرٍ يُؤَثَّرُ فِيهِ . . . فَإِنَّهُ يَضُرُّ ؛ لِاتِّحَادِ الْجِنْسِ ، وَكَدَارٍ بِهَا مَاءً بِدَارٍ بِهَا مَاءً ؛ إِذِ الْمَاءُ بِالنِّسْبَةِ لِمَقْصُودِ الدَّارِ غَيْرُ مَقْصُودٍ مَعَهَا وَإِنْ قُصِدَ فِي نَفْسِهِ ، وَكََمَا لَوْ أُسْتُوتَ قِيَمَةُ الْمَكْسَرِ أَوْ الرَدِيٍّ وَقِيَمَةُ الْجَيِّدِ وَالصَّحِيحِ ،

= واللفظة في (ت) و (س) : (رُوْبَةٌ) ، وقال في « اللسان » : الروبة : خميرة اللبن . . . ثم يستعمل في كل ما أصلح شيئاً ، وقد تهمز . ولعلها : من رأب الصدع .

(١) في (ح) : (كان) ، وهي على تقدير : كان الحكم كالأول .

(٢) التمر المعقلي : نوعٌ من أنواع التمر يُنسب إلى سيدنا معقل بن يسار الصحابي الجليل رضي الله عنه ، قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في « تهذيب الأسماء واللغات » (١٠٦/٢) : (وكان لمعقل رضي الله عنه دارٌ بالبصرة ، وإليه يُنسب نهر معقل الذي في البصرة ، وإليه أيضاً يُنسب التمر المعقلي الذي بالبصرة) .

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ مَأْكُولًا أَوْ غَيْرَهُ .

فَضْلُهُ

وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ إِذَا شُرِطَ فِيهِ شَرْطٌ إِلَّا فِي صُورٍ ، مِنْهَا : الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ ثَلَاثًا أَوْ أَقَلَّ ، أَوْ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ ، أَوْ قَطْعِ الثَّمَرِ ،

بِخِلَافِ النَّوعِ وَالْجِنْسِ وَإِنْ لَمْ تَخْتَلِفِ الْقِيَمَةُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مِظَنَّةُ اخْتِلَافٍ غَالِبٍ ، فَالْتَّوْزِيعُ مُوجُودٌ فِيهِمَا كَذَلِكَ .

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ اللَّحْمِ) وَالشَّحْمِ وَالْأَلْيَةِ وَالْكَرْشِ وَنَحْوَهَا كَجِلْدِ السَّمِيطِ^(١) (بِالْحَيَوَانِ مَأْكُولًا) ذَلِكَ الْحَيَوَانُ (أَوْ غَيْرُهُ) كَسَمَكٍ وَحَمَارٍ وَقِنٍّ ؛ لِنَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، أَمَّا نَحْوُ بَيْضٍ وَعَظْمٍ . . . فَيَجُوزُ بِحَيَوَانٍ .
نَعَمْ ؛ يَمْتَنِعُ بَيْعُ لَبَنٍ شَاةٍ بِشَاةٍ فِيهَا لَبَنٌ .

(فَضْلُهُ)

[فِي بَيَانِ بَيْعٍ وَشَرْطٍ]

(وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ إِذَا شُرِطَ فِيهِ شَرْطٌ) كَبَيْتِكَ بِشَرْطِ أَنْ تُقْرِضَنِي أَلْفًا ، أَوْ تَخِيْطَ أَوْ نَحْصِدَ^(٢) الْمَبِيعِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْ بَيْعٍ فِيهِ شَرْطٌ (إِلَّا فِي صُورٍ مِنْهَا : الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ ثَلَاثًا أَوْ أَقَلَّ) لِلْإِجْمَاعِ عَلَى صَحَّتِهِ حِينَئِذٍ (أَوْ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ) لِلْبَائِعِ (مِنَ الْعَيْبِ) بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ ، وَالْأَلَا^(٣) يَرُدُّ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ بَعِيْبٍ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ يُوَكِّدُ الْعَقْدَ ، وَيُوَافِقُ ظَاهِرَ السَّلَامَةِ مِنَ الْعَيْبِ .

(أَوْ) بِشَرْطِ (قَطْعِ الثَّمَرِ) إِذَا بَاعَهُ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهِ ؛ لِتَوْقُفِ صِحَّةِ الْبَيْعِ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(١) السَّمِيطُ : هُوَ الْحَيَوَانُ الَّذِي نُحِيَّ شَعْرُهُ بِالْمَاءِ الْحَارِ ، فَهُوَ سَمِيطٌ وَمَسْمُوطٌ .

(٢) فِي (ح) : (تَحْصِدُ) ، وَقَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٨٠-٨١) : (يَنْبَغِي هُنَا كَمَا فِي « الْإِيْعَابِ » قِرَاءَتُهُ بِالنُّونِ ؛ لِيَصَحَّ الْمَعْنَى ، لَا بِالتَّاءِ ؛ لِأَنَّ الْحَصْدَ لَا زَمَّ لِلْمُشْتَرِي ، فَإِذَا قَالَ لَهُ الْبَائِعُ : بَعْتُكَ عَلَى أَنْ تَحْصِدَهُ بِالتَّاءِ . . . لَمْ يَكُنْ شَرْطًا فَاسِدًا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ : عَلَى أَنْ أَحْصِدَهُ ، أَوْ نَحْصِدَهُ نَحْنُ . . . فَإِنَّهُ فَاسِدٌ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعَقْدِ) .

(٣) لَعَلَّ الْوَاوَ هُنَا بِمَعْنَى (أَوْ) كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ . اهـ « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » .

أَوْ الْأَجَلِ فِيمَا فِي الدَّيْمَةِ وَكَانَ الْأَجَلُ مَعْلُومًا . وَكَذَا بِشَرَطِ الرَّهْنِ الْمُعَيَّنِ أَوْ الْمَوْصُوفِ
بِعَوَضٍ فِي الدَّيْمَةِ ، وَبَشَرَطِ الْكَفِيلِ . . . كَذَلِكَ . وَكَذَا يَصِحُّ الْبَيْعُ بِشَرَطِ الْإِشْهَادِ ، فَإِنْ
لَمْ يَزَهْنِ أَوْ لَمْ يَكْفَلْ لَهُ أَوْ لَمْ يَشْهَدْ . . فَلِلْبَائِعِ الْخِيَارُ . وَيَصِحُّ الْبَيْعُ بِشَرَطِ الْإِعْتَاقِ
الْمُنَجَّزِ ،

(أَوْ) بِشَرَطِ (الْأَجَلِ) لِلْحَاجَةِ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ (فِيمَا) أَي : فِي الثَّمَنِ أَوْ الثَّمَنِ الَّذِي (فِي
الدَّيْمَةِ) دُونَ الْمُعَيَّنِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا شُرِعَ لِتَحْصِيلِ الْحَقِّ ، وَالْمُعَيَّنُ حَاصِلُ (وَكَانَ الْأَجَلُ مَعْلُومًا) وَإِنْ
طَالَ مَا لَمْ يَبْعُدْ بِقَاوُذُهُ وَبَقَاءُ وَارِثِهِ إِلَيْهِ كَأَلْفِ سَنَةٍ ، فَإِنْ جَهَلَهُ أَوْ اسْتَحَالَ عَادَةً بِقَاوُذُهُ وَبَقَاءُ وَارِثِهِ
إِلَيْهِ . . أَبْطَلَ الْعَقْدَ ؛ لِأَنَّهُ يَقَابِلُهُ قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ ، فَسَقُوطُهُ يُؤَدِّي إِلَى جِهَالَةِ الثَّمَنِ .

(وَكَذَا بِشَرَطِ الرَّهْنِ الْمُعَيَّنِ) بِالْمَشَاهِدَةِ (أَوْ الْمَوْصُوفِ) بِصِفَاتِ السَّلَمِ ، وَكَانَ غَيْرَ الْمَبِيعِ ^(١)
(بِعَوَضٍ) أَي : عَلَى عَوَضٍ ثَمَنِ أَوْ ثَمَنِ (فِي الدَّيْمَةِ ، وَبَشَرَطِ الْكَفِيلِ) الْمَعْلُومِ بِالْمَشَاهِدَةِ ، إِذَا
ذَكَرَ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ بَدَيْنِ ثَمَنِ أَوْ ثَمَنِ (. . كَذَلِكَ) لِأَنَّهُمَا مِنْ مَصَالِحِ الْعَقْدِ .

أَمَّا شَرَطُ مَجْهُولِهِمَا ، وَشَرَطُ رَهْنِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَشَرَطُ أَحَدِهِمَا بَدَيْنِ آخَرَ ، أَوْ
عَلَى مَعَيَّنٍ . . فَمَبْطُلٌ كَبَيْعِ عَيْنٍ لِاثْنَيْنِ عَلَى أَنْ يَضْمَنَ كُلُّ لَلْآخَرِ .

(وَكَذَا يَصِحُّ الْبَيْعُ بِشَرَطِ الْإِشْهَادِ) عَلَى بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ ؛ لِلأَمْرِ بِهِ فِي آيَةِ ، وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ
الشُّهُودِ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ يَثْبُتُ بِأَيِّ عَدُولٍ كَانُوا .

(فَإِنْ لَمْ يَزَهْنِ) مَنْ شَرِطَ عَلَيْهِ الرَّهْنُ لَهُ كَمَا شَرِطَ (أَوْ لَمْ يَكْفَلِ) الْكَفِيلُ الْمُعَيَّنُ (لَهُ) أَي :
لِلشَّارِطِ (أَوْ لَمْ يَشْهَدْ . . فَلِلْبَائِعِ) الْأَوَّلَى : فَلِلشَّارِطِ ؛ لِيَشْمَلَ الْمُشْتَرِي إِذَا كَانَ هُوَ الشَّارِطُ
(الْخِيَارُ) فِي فسخِ الْبَيْعِ عَلَى الْفَوْرِ ؛ لِأَنَّهُ خِيَارٌ نَقْصٍ .

(وَيَصِحُّ الْبَيْعُ بِشَرَطِ الْإِعْتَاقِ) - عَنِ الْمُشْتَرِي أَوْ لَا عَنْ أَحَدٍ - (الْمُنَجَّزِ) مِنَ الْعَاقِدَيْنِ ؛ لِتَشَوُّفِ
الشَّارِعِ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِهِ بِشَرَطِ عَتَقِهِ بَعْدَ شَهْرِ ، أَوْ نَحْوِ تَدْبِيرِهِ ، أَوْ عَنِ الْبَائِعِ ، أَوْ أَجْنَبِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
فِي مَعْنَى الْوَارِدِ .

(١) غير : خبر كان ؛ أَي : وَكَانَ الْمَرْهُونُ غَيْرَ الْمَبِيعِ ، وَسَيَذْكَرُ الشَّارِحُ مُحْتَزَّ هَذَا الشَّرْطِ .

وَلَوْ شَرَطَ مُقْتَضَى الْعَقْدِ ؛ كَالْقَبْضِ ، أَوْ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ ؛ كَشَرَطِ الْأَلَّا تَأْكُلُ إِلَّا كَذَا ، أَوْ وَصْفًا يُقْصَدُ ؛ كَكُونِ الْعَبْدِ كَاتِبًا ، أَوْ الدَّابَّةِ حَامِلًا ، أَوْ لَبُونًا . . صَحَّ .

وللمشتري^(١) قبل الإعتاق انتفاع به ولو بوطء ، وقيمتُهُ إذا قُتِلَ^(٢) ، لا نحو بيعه وهبته ووقفه وإجارته وتكفير به ؛ لتفويتِهِ الشَّرْطَ .

وللبائع دون غيره مطالبته به ، ويُجبرُ المشتري عليه وإن أسقطهُ البائع أو ألقي ، فإن أبى . . أعتقه ألقاضي .

ووارثُ المشتري مثله .

(وَلَوْ شَرَطَ مُقْتَضَى الْعَقْدِ كَالْقَبْضِ) أي : قبضُ المشتري للمبيع بعد توفيره الثمن ، أو ردّه بعيب . . صَحَّ^(٣) ، وكان مجرد تأكيد .

(أَوْ) شرط (مَا لَا غَرَضَ فِيهِ) لأحدهما (كَشَرَطِ الْأَلَّا تَأْكُلُ) بالفوقية أو التَّحْتِيَّةِ^(٤) (إِلَّا كَذَا) كهريسة ، أو أَلَّا يلبس^(٥) . . كَانْ لَغَوًّا ، فإن حرم . . أفسد ؛ كبيع سيفٍ بشرط أن يقطع به الطريق ، أو قَنَ بشرط أن يُصَلِّيَ الفرض أولَ وقته ، أو أن يجمع له بين أذَمَيْنِ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسٍ مَا يُلْزِمُهُ بوجه .

(أَوْ) شرط (وَصْفًا يُقْصَدُ ؛ كَكُونِ الْعَبْدِ كَاتِبًا ، أَوْ الدَّابَّةِ حَامِلًا ، أَوْ لَبُونًا . . صَحَّ) لَأَنَّهُ التَّزَامُ وصفٍ ناجز لا إنشاءً مجددًا ، فلا يُؤَدِّي لِنِزَاعٍ ، وَيُكَتَفَى بِأَيِّ كِتَابَةٍ ، أَوْ لَبْنٍ وَجَدَ .

فإن شرط أن يكتب كل يوم كذا أو أن يحلب كل يوم كذا . . لم يصح .

وخرجَ بشرط ما ذُكِرَ : ما لو جعله مبيعاً ؛ كبعتك هذه وحملها ، أو مع حملها ، أو بحملها ، أو ولبنها ، أو مع لبنها . . فَإِنَّهُ بَاطِلٌ .

(١) أي : يجوز للمشتري . . .

(٢) أي : وللمشتري قيمة القن المشروط إعتاقه إذا قتله أجنبي ، ولا يُكَلَّفُ صرف قيمته إلى شراء قن آخر لعتقه .

(٣) يعني : لم يضر ، كما عبَّرَ به في « الروضة » كأصلها ، ويتعين إرجاع ضمير : (صح) إلى العقد .

(٤) بالناء : خطاب للمشتري ، وبالياء : الضمير يعود على القن .

(٥) بالمشاة الفوقية أو التحتيّة أيضاً .

يَحْرُمُ بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي ؛ بِأَنْ يَقْدَمَ شَخْصٌ بِمَتَاعٍ تَعُمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ لِبَيْعِهِ بِسِعْرِ وَقْتِهِ ، فَيَقُولُ لَهُ آخَرُ : أَنَا أَبِيعُهُ لَكَ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى . وَيَحْرُمُ تَلَقِّي السَّلْعِ قَبْلَ قُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّعْرِ ، وَلَهُمُ الْخِيَارُ إِنْ غَبُتُوا . وَيَحْرُمُ سَوْمٌ عَلَى السَّوْمِ

(فَضَائِلُ)

في منهيّات في البيع

لا تقتضي فسادة ؛ لرجوع النّهي فيها إلى معنى خارج عن ذواتها ، من جُمليتها أنّه (يَحْرُمُ) على مَنْ عِلِمَ التّحريم (بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي) وَالتّعبيرُ بِهِمَا هُنَا - كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآتِي - جَرِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ (بِأَنْ يَقْدَمَ شَخْصٌ) غَرِيبٌ أَوْ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ (بِمَتَاعٍ تَعُمُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ) أَي : فِي جَنْسِهِ وَلَوْ غَيْرَ قَوِيٍّ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ بَبَيْعِهِ سَعَةٌ فِي الْبَلَدِ لِنَحْوِ عُمُومِ وَجُودِهِ ، وَرَخِصِ السَّعْرِ (لِبَيْعِهِ بِسِعْرِ وَقْتِهِ ، فَيَقُولُ لَهُ آخَرُ) بَلَدِيٍّ أَوْ بَدَوِيٍّ : (أَنَا أَبِيعُهُ لَكَ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى) أَوْ بَنُوْعٍ أَرْفَعَ - وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لَهُ : أَتْرَكُهُ عِنْدِي - لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ؛ دَعَا النَّاسَ ، يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ » .

وَيَخْتَصُّ التّحْرِيمُ بِالْقَائِلِ ، وَلَا يَأْتُمُّ بِإِرْشَادِهِ لَوْ اسْتَشَارَهُ ، بَلْ يَلْزُمُهُ نُصَحُهُ .

(وَيَحْرُمُ) عَلَى مَنْ عِلِمَ التّحْرِيمَ أَيْضاً (تَلَقَّى السَّلْعَ) أَي : الْخُرُوجُ عَنِ الْبَلَدِ ، أَوْ الْحَلَّةِ ، أَوْ الْجَيْشِ ، أَوْ الرّكْبِ إِلَى أَهْلِهَا - وَلَوْ غَيْرَ غُرْبَاءَ - لِشَرَايِهَا مِنْهُمْ .

وَكَذَا لَوْ خَرَجَ لَا لَغَرَضٍ فَاشْتَرَى مِنْهُمْ (قَبْلَ قُدُومِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِالسَّعْرِ) مَا لَمْ يَسْأَلْ ذُو السَّلْعَةِ فِي شَرَايِهَا ؛ لِخَبَرٍ : « لَا تَلَقَّوْا السَّلْعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى الْأَسْوَاقِ ، فَمَنْ تَلَقَّاهَا . . فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ بِالْخِيَارِ » . وَلَأنّهُ غَبْنُهُمْ وَإِنْ اشْتَرَى بِأَكْثَرٍ مِنْ سَعْرِ الْبَلَدِ ؛ إِذْ هُوَ لَا يَنْضَبُطُ وَإِنْ كَانَ ذُو السَّلْعَةِ غَيْرَ قَاصِدٍ مُحَلٍّ مَنْ لَقِيَهُ ، (وَلَهُمُ الْخِيَارُ) وَإِنْ لَمْ يَدْخُلُوا الْبَلَدَ (إِنْ غَبْنُوا) بِأَنْ بَاعُوا بِدُونِ سَعْرِ الْبَلَدِ مَعَ جَهْلِهِمْ بِهِ ؛ لِلْخَبَرِ الْكَمَارِ .

(وَيَحْرُمُ) عَلَى مَنْ مَرَّ (سَوْمٌ عَلَى السَّوْمِ) بِأَنْ يَزِيدَ عَلَى آخَرٍ فِي ثَمَنِ مَا يَرِيدُ شِرَاءَهُ ، أَوْ يُخْرِجَ لَهُ أَرْخَصَ مِنْهُ ، أَوْ يُرَغِّبَ الْمَالِكَ فِي اسْتِرْدَادِهِ لِشِرْتِهِ بِأَعْلَى .

بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ وَالْبَيْعُ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِهِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ ، وَكَذَا الشِّرَاءُ عَلَى شِرَاءٍ غَيْرِهِ فِيهِ وَالنَّجَشُ ؛ بَأَن يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ لِعَبْرِ رَغْبَةٍ . وَيَحْرُمُ بَيْعُ السَّلْعَةِ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَعْصِي اللَّهَ تَعَالَى بِهَا ؛ كَبَيْعِ الرُّطْبِ لِعَاصِرِ الْحَمْرِ ، وَالسَّلَاحِ لِقَاطِعِ الطَّرِيقِ ، وَيَصِحُّ الْبَيْعُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ

وإنما يحرم ذلك (بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ) بَأَن يُصْرَحَا بِالْتَّرَاضِي بِهِ وَإِن فَحُشَ نَقْصُهُ عَنِ الْقِيَمَةِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ وَلِلإِذَاءِ .

(و) يحرم على مَنْ ذَكَرَ أَيْضاً (الْبَيْعُ عَلَى بَيْعٍ غَيْرِهِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ ، وَكَذَا الشِّرَاءُ عَلَى شِرَاءٍ غَيْرِهِ فِيهِ) أَي : فِي زَمَنِ الْخِيَارِ ؛ بَأَن يُرَغَّبَ الْمُشْتَرِي فِي الْفَسْخِ لِبَيْعِهِ خَيْراً مِنْهُ بِمِثْلِ ثَمَنِهِ ، أَوْ مِثْلَهُ بِأَقْلٍ ، أَوْ يُرَغَّبَ الْبَائِعُ فِي الْفَسْخِ لِشِرْتِهِ مِنْهُ بِأَكْثَرٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ أَن يَبِيعَ بِحَضْرَةِ الْمُشْتَرِي مِثْلَ الْمُبِيعِ بَارْخَصَ ، أَوْ يَعْرِضَ عَلَيْهِ مِثْلَهُ لِشِرْتِهِ ، أَوْ يَطْلُبَهُ مِنْهُ بِزِيَادَةِ رِيحٍ وَالْبَائِعُ حَاضِرٌ .

(و) يَحْرُمُ (النَّجَشُ بِأَن يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ لِعَبْرِ رَغْبَةٍ) بَلْ لِيُخَدَعَ غَيْرُهُ وَإِن كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي مَالٍ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ وَلِلإِذَاءِ ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي وَإِن غُيِّنَ وَإِن وَاطَأَ الْبَائِعُ النَّاجِشَ عَلَى الزِّيَادَةِ ؛ لِنَفْرِيطِ الْمُشْتَرِي حَيْثُ لَمْ يَتَأَمَّلْ ، وَلَمْ يَسْأَلْ .

(وَيَحْرُمُ بَيْعُ السَّلْعَةِ لِمَنْ عَلِمَ) أَوْ ظَنَّ (أَنَّهُ يَعْصِي اللَّهَ تَعَالَى بِهَا ؛ كَبَيْعِ) نَحْوِ (الرُّطْبِ) أَوْ الْعَنْبِ ، أَوْ الزَّيْبِ (لِعَاصِرِ الْحَمْرِ) وَنَحْوِ الْحَشِيشِ ، أَوْ جَوْزَةِ الطَّيِّبِ ، أَوْ الزَّعْفَرَانِ ، أَوْ الْعَنْبَرِ لِمَنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ ، أَوْ الْأَمْرَدَ لِمَنْ اسْتَهْرَ - وَلَوْ بِالْإِشَاعَةِ - بِالْفُجُورِ بِهِ أَوْ الْأَمَةِ لِمَنْ يَحْمِلُهَا عَلَى مُحَرَّمٍ .

(و) كَبَيْعِ (السَّلَاحِ لِقَاطِعِ الطَّرِيقِ) وَنَحْوِ الدَّلِيكِ أَوْ الْكَبْشِ لِمَنْ يُهَارِشُ أَوْ يُنَاطِحُ بِهِ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ إِعَانَةً عَلَى فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ وَهُوَ كَفْعُهَا ؛ وَمِنْ ثَمَّ : حَرَمٌ عَلَى شَافِعِيٍّ لَعِبِ السَّطَرَنْجِ مَعَ نَحْوِ حَنْفِيٍّ ؛ لِإِعَانَتِهِ لَهُ عَلَى مَا هُوَ مُحَرَّمٌ^(١) فِي أَعْتِقَادِهِ .

(وَيَصِحُّ الْبَيْعُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ)^(٢) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ النَّهْيَ فِي الْكُلِّ إِنَّمَا هُوَ لِأَمْرِ خَارِجٍ ، لَا لِذَاتِ الْبَيْعِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ بَيْعِ الْأَمَةِ دُونَ وَلَدِهَا وَعَكْسِهِ ، وَالْبَيْعِ بِشَرْطِ يَضْرُ ، وَنَحْوِ بَيْعِ عَسْبِ الْفَحْلِ -

(١) فِي (ح) : (عَلَى مَا هُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ) .

(٢) أَي : الْمَحْرَمَاتُ فِي هَذَا الْفَصْلِ مِنْ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي وَمَا بَعْدَهُ .

فَضَائِلُ

إِذَا جَمَعَ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَمَا لَا يَصِحُّ . . صَحَّ فِيمَا يَصِحُّ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ بِاعْتِبَارِ قِيمَتَيْهِمَا ، وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَ . وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ . . انْفَسَخَ الْبَيْعُ فِي التَّالِفِ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي . وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ كَبَيْعِ وَإِجَارَةٍ

وهو ضرابه - والملاقيح والمضامين ؛ وهي : بيع ما في الأصلاب من الماء ، والأرحام من الأجنّة .

(فَضَائِلُ)

في تفريق الصّفقة

وهو إمّا في الإبتداء ، أو في الدّوام ، أو في الأحكام .

(إِذَا جَمَعَ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ ^(١) وَمَا لَا يَصِحُّ) كَخَلٍّ وَخَمِرٍ ، وَحُرٍّ وَقَيْنٍ (. . صَحَّ) الْبَيْعُ (فِيمَا يَصِحُّ) وَهُوَ الْخَلُّ وَالْقَيْنُ ، وفي هذا المثلّ إعطاء لكلّ منهما حكمه ، كما لو شهد عدلٌ وفاسقٌ (بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ) لو وُزّعَ عليهما (بِاعْتِبَارِ قِيمَتَيْهِمَا) بفرضِ الخمرِ خلّاً ، والحرّ قنّاً .
ويُشترطُ تقدّمُ ما يَصِحُّ بَيْعُهُ ، وعِلْمُ غيره ، وكونُهُ مقصوداً .

(وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَ) لتفريق الصّفقة عليه مع عذره بخلافِ البائع .

(وَلَوْ تَلَفَ بَعْضُ الْمَبِيعِ ^(٢) قَبْلَ قَبْضِهِ) فإن لم يمكن إفرادُهُ بالعقد ؛ كسقوط يده ، وعماءه ، واضطرابِ سقفه . . لم يَنْفَسَخِ الْعَقْدُ ، بل يَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرْضَى بِالْمَبِيعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ يَنْفَسَخَ .

وإن أفرَدَ ؛ كأحدِ عَبدَيْنِ ماتَ - وقد اشترَاهُمَا صَفْقَةً - وكتلفِ سقفِ الدّارِ . . (انْفَسَخَ الْبَيْعُ فِي التَّالِفِ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ) توزيعاً عليهما بحسبِ قِيمَتَيْهِمَا ، فيستقرّ عليه حصّته بقسْطِهِ مِنْهُ (وَيَتَخَيَّرُ الْمُشْتَرِي) في الباقي بين النّفسخِ والإجارةِ بقسْطِهِ كَذَلِكَ ، وهذا تفريقها في الدّوام .

(وَ) أَمَّا تَفْرِيقُهَا فِي الْأَحْكَامِ . . فهو كما (لَوْ جَمَعَ بَيْنَ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ) بالنسبة لِمَا يَرْجَعُ إِلَى نَحْوِ أَسْبَابِ الْفَسْخِ وَالْإِنْفَسَاخِ إِنْ اتَّفَقَا لَزُومًا وَجَوَازًا (كَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ) أَوْ بَيْعٍ وَسَلَمٍ ، أَوْ بَيْعٍ وَنِكَاحٍ

(١) هذا شروع في القسم الأول ، وهو : التفريق بالابتداء .

(٢) هذا شروع في القسم الثاني ، وهو التفريق في الدّوام .

.. صَحَّ وَيُورَعُ الْمُسَمَّى عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا . وَتَعَدُّ الصَّفَقَةُ بِتَعَدُّ الْبَائِعِ وَتَعَدُّ الْمُشْتَرِي وَبِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ ؛ كَيْعُكَ ذَا بَكَذَا وَذَا بَكَذَا وَإِلَا عِتَابُ بِالْعَاقِدِ .

فَصْلٌ

يُثْبِتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ فِي جَمِيعِ أَصْنَافِ الْبَيْعِ ؛ كَالصَّرْفِ ، وَبَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ ، وَالسَّلَمِ ، وَالتَّوْلِيَةِ ، وَالتَّشْرِيكِ ،

وَالْعَوَضُ وَاحِدٌ ؛ كَزَوْجَتِكَ أَمَتِي وَبِعْتُكَ عَبْدِي بِأَلْفٍ ، أَوْ بَيْنَ مُتَفَقِي الْحَكْمِ ؛ كَشِرْكَةِ وَقِراضٍ (.. صَحَّ) كُلُّ مِنْهُمَا ؛ إِذْ لَا مَانِعَ (وَيُورَعُ الْمُسَمَّى عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا) لِيَرْجَعَ بِمَا يَخْصُ كُلًّا عِنْدَ الْإِنْفِسَاخِ ، بِخِلَافِ لَزْمِ وَجَائِزِ كَبِيعٍ وَجَعَالَةٍ ؛ لِتَعَدُّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا .

(وَتَعَدُّ الصَّفَقَةُ) فَسُمِّيَ الْعَقْدُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانَ أَحَدُهُمْ يَصْفُقُ بِيَدِهِ يَدَ صَاحِبِهِ عِنْدَ الشَّرَاءِ (بِتَعَدُّ الْبَائِعِ وَتَعَدُّ الْمُشْتَرِي) فَلَوْ قَالَ ثَلَاثَةٌ مَلَكَوْا عَبْدًا لثَلَاثَةٍ : بَعْنَاكُمْ إِيَّاهُ بَكَذَا ، فَقَبِلُوا . . . كَانَ الْعَقْدُ فِي حُكْمِ تِسْعَةِ عُقُودٍ ، فَلِكُلِّ مِّنَ الْمُشْتَرِينَ الثَّلَاثَةِ رَدُّ تِسْعِ الْمَبِيعِ الْمَعِيبِ عَلَى كُلِّ مِّنَ الْبَائِعِينَ الثَّلَاثَةِ .

(وَبِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ ^(١)) ؛ كَيْعُكَ ذَا بَكَذَا ، وَذَا بَكَذَا (يَقُولُ الْمُشْتَرِي : قَبِلْتُهُمَا . . فَلَهُ رَدُّ أَحَدِهِمَا فَقَطْ .

(وَإِلَا عِتَابُ بِالْعَاقِدِ) لَا بِمُوكَلِّهِ ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ الْعَقْدِ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمُبَاشَرِهِ ، فَلَوْ وَكَّلَ جَمْعٌ وَاحِدًا . . اتَّحَدَ ، أَوْ وَاحِدٌ جَمْعًا فَعَقَدُوا مَعًا . . تَعَدَّدَ بِحَسْبِهِمْ .

(فَصْلٌ)

فِي الْخِيَارِ

وَهُوَ : طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ ؛ كَالِإِجَازَةِ وَالْفَسْخِ هُنَا .

(يَثْبِتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ) لِكُلِّ مِّنَ الْمُتَعَاوِضَيْنِ مَا دَامَا فِيهِ (فِي جَمِيعِ أَصْنَافِ الْبَيْعِ ؛ كَالصَّرْفِ) أَيِ : بَيْعِ النَّقْدِ بِالنَّقْدِ (وَبَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ ، وَالسَّلَمِ ، وَالتَّوْلِيَةِ ، وَالتَّشْرِيكِ ^(٢)) وَهِيَ ذَاتُ ثَوَابٍ

(١) أي: وتعدد الصفقة أيضاً بتفصيل الثمن ، من المبتدي بالعقد بائعاً كان أو مشترياً ؛ لترتب كلام الآخر عليه .

(٢) في هامش (س) : (نسخة : والإشراك) .

وَلَا خِيَارَ فِي الْإِبْرَاءِ وَالنِّكَاحِ وَالْهَبَةِ وَالْإِجَارَةِ . وَيَنْقَطِعُ الْخِيَارُ بِالتَّخَايُرِ ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا . . سَقَطَ حَقُّهُ دُونَ الْآخَرِ وَبِالتَّفَرُّقِ بِأَبْدَانِهِمَا بِاخْتِيَارِهِمَا ، وَيُعْتَبَرُ فِي التَّفَرُّقِ الْعُرْفُ .

فَضَائِلُ

وَيَجُوزُ شَرْطُ الْخِيَارِ لَهُمَا وَلَا أَحَدِهِمَا وَلَا جَنْبِي

ولو لِمَنْ يعتق على المشتري ؛ للخبر الصحيح بثبوته في البيع ، وقيس به ما في معناه .
 (وَلَا خِيَارَ فِي الْإِبْرَاءِ) وصلح الحطيطة ، أو الدِّم والوقف ، وألعتق (وَالنِّكَاحِ) والخلع ولو بعين ، والطلاق (وَالْهَبَةِ) غير ذات الثَّوَابِ (وَالْإِجَارَةِ) ولو ذِمَّةً ومقدرةً بمدة ، ونحو الشُّرْكََةِ مِنْ كُلِّ عَقْدٍ جائز ، والحوالة والسَّفْعَةُ لِلْمُشْتَرِي والسَّفْعِغِ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ .
 (وَيَنْقَطِعُ الْخِيَارُ بِالتَّخَايُرِ) مَنْ الْمُتَعَاقِدِينَ نَحْوُ : تَخَايَرْنَا الْعَقْدَ أَوْ أَجْرُنَا ، (فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا) فَقَطْ (. . سَقَطَ حَقُّهُ) لِتَضَمُّنِ اخْتِيَارِهِ رِضَاهُ بِلِزُومِهِ (دُونَ الْآخَرِ) إِلَّا إِنْ اخْتَارَ أَيْضًا .
 (وَ) يَنْقَطِعُ خِيَارُهُمَا أَيْضًا (بِالتَّفَرُّقِ بِأَبْدَانِهِمَا بِاخْتِيَارِهِمَا) وَلَوْ مَعَ النَّسْيَانِ أَوْ الْجَهْلِ ، أَوْ بِيَدَيْنِ أَحَدِهِمَا وَإِنْ نَعَذَّرَ عَلَى الْآخَرِ اتِّبَاعُهُ ، بِخِلَافِ الْمُكْرَهِ عَلَى الْمُفَارَقَةِ فَلَا يَبْطُلُ خِيَارُهُ إِلَّا إِنْ فَارَقَ الْمَجْلِسَ الَّذِي زَالَ فِيهِ الْإِكْرَاهُ ؛ إِذَا لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ .
 وَيَبْطُلُ خِيَارُ الْمَاكِثِ^(١) إِلَّا إِنْ مُنِعَ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَهُ ، وَلَا نَظَرَ لِمُكْنِيهِ مِنَ الْفَسْخِ بِالْقَوْلِ ؛ لِأَنَّ الْمُكْرَهَ لَا فِعْلَ لَهُ بِخِلَافِ الْهَارِبِ .

(وَيُعْتَبَرُ فِي التَّفَرُّقِ الْعُرْفُ) فِي دَارٍ أَوْ سَفِينَةٍ صَغِيرَةٍ يَحْصُلُ بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا مِنْهَا ، أَوْ صُعُودِ سَطْحٍ وَشَلِّ قَلْعٍ ، وَفِي كَبِيرَةٍ بِخُرُوجِ مَنْ نَحْوِ بَيْتٍ لَصْحَنِ ، وَفِي مَتَفَاحِشِ السَّعَةِ - كَسُوقٍ - بِتَوَلِيَةِ الظَّهْرِ وَالْمَشْيِ قَلِيلًا وَإِنْ سَمِعَ الْخِطَابَ .

(فَضَائِلُ)

فِي خِيَارِ الشَّرْطِ

(وَيَجُوزُ شَرْطُ الْخِيَارِ لَهُمَا) أَيِ : الْمُتَعَاقِدِينَ (وَلَا أَحَدَهُمَا وَلَا جَنْبِي) مُتَّحِدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا وَلَوْ

(١) فِي (ت) : (الْمَالِكِ) وَالْمُنْبِتِ مِنْ (ح) وَلَعَلَّهَا الصَّوَابُ كَمَا فِي « فَتْحُ الْجَوَادِ » (٤٠١ / ١) .

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَمَا دُونَهَا فِي جَمِيعِ أَصْنَافِ الْبَيْعِ ، لَا فِي الرِّبَا وَالسَّلَمِ وَمَا يَسْرُعُ فَسَادُهُ وَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ ثَلَاثًا لِلْبَّائِعِ فِي الْمَصْرَاةِ . وَالْمِلْكُ فِي الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَحْدَهُ ، وَالْمِلْكُ فِيهِ لِلْبَّائِعِ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَحْدَهُ ، وَمَوْقُوفٌ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ . بَانَ أَنَّهُ لِلْمُشْتَرِي مِنْ حِينِ الْعَقْدِ ؛ وَإِلَّا لِلْبَّائِعِ

سفيهاً ؛ إِذْ لَا يَلِزُهُ فَعْلُ الْأَحْظَ عَلَى الْأَوْجِهِ^(١) (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَمَا دُونَهَا) بِشَرِطِ أَنْ يُعَيَّنَ قَدْرُ ذَلِكَ الدُّونِ متواليةً مبتدأةً من حِينِ الشَّرْطِ - ولو بعدَ الْعَقْدِ فِي مَجْلِسِهِ - لَا فَوْقَهَا ؛ أَقْتَصَاراً عَلَى مُورِدِ النَّصِّ (فِي جَمِيعِ أَصْنَافِ الْبَيْعِ) نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ ؛ إِذْ هُمَا مُتَلَازِمَانِ غَالِبَا .

وَقَدْ يَثْبُتُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ دُونَ الشَّرْطِ ؛ إِذْ (لَا) يَثْبُتُ خِيَارُ الشَّرْطِ (فِي الرِّبَا وَالسَّلَمِ) لِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ التَّأْجِيلِ الْمَمْتَنَعِ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ غَرراً لِمَنْعِهِ الْمِلْكُ أَوْ لَزُومُهُ ، (و) لَا فِي (مَا يَسْرُعُ فَسَادُهُ) قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ الْمَشْرُوطَةِ ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَهُ فِيهِ يُؤَدِّي إِلَى تَلْفِهِ .

(وَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ ثَلَاثًا لِلْبَّائِعِ فِي الْمَصْرَاةِ) لِأَنَّهُ يَمْتَنَعُ^(٢) مِنَ الْحَلْبِ مُحَافَظَةً عَلَى مَا قَصَدَهُ مِنْ ظُهُورِ التَّغْيِيرِ بِالتَّصْرِيحِ ، وَتَرْكُهُ مُضَرّاً بِالْبَهِيمَةِ .

(وَالْمِلْكُ فِي الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَحْدَهُ) وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمِلْكُ فِي الثَّمَنِ لِلْبَّائِعِ وَحْدَهُ (وَالْمِلْكُ فِيهِ لِلْبَّائِعِ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَحْدَهُ) وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مِلْكُ الثَّمَنِ لِلْمُشْتَرِي .

(و) الْمِلْكُ لِلثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنِ (مَوْقُوفٌ إِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ . بَانَ أَنَّهُ) فِي الْمَبِيعِ (لِلْمُشْتَرِي) ، وَفِي الثَّمَنِ لِلْبَّائِعِ (مِنْ حِينِ الْعَقْدِ ؛ وَإِلَّا) بَانَ فَسَخٌ . . فَهُوَ فِي الْمَبِيعِ (لِلْبَّائِعِ) وَفِي الثَّمَنِ لِلْمُشْتَرِي .

وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ كَلًّا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِ صَاحِبِهِ ، وَحَيْثُ حُكِمَ بِالْمِلْكِ لِوَاحِدٍ . . كَانَ مَالِكاً لْجَمِيعِ الزَّوَائِدِ الْمُنْفَصِلَةِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ^(٣) وَإِنْ فَسَخَ الْعَقْدُ ؛ كَبَيْضٍ ، وَلَبَنٍ ، وَكَسْبٍ ، وَمَهْرٍ أَمَةٍ وَطُثْتُ بِشُبْهَةٍ ، وَحَمَلٌ حَدَثَ بَعْدَ الْبَيْعِ ، وَحَيْثُ وَقَفَ الْمِلْكُ . . وَقِفْتُ ، وَتَبَيَّنُ لِمَنْ بَانَ لَهُ الْمِلْكُ .

(١) وفاقاً لباقي كتب الشارح إلا « شرح العباب » فقد وجّه فيه اشتراط الرشد ، كما ذكر ذلك العلامة ابن قاسم رحمه الله تعالى في « حاشيته على التحفة » (٣٤٢ / ٤) .

(٢) في (ت) : (يَمْنَعُ) .

(٣) في (س) : (في زمن الخيار) .

وَيَحْصُلُ الْفَسْخُ وَالْإِجَارَةُ بِاللَّفْظِ ، وَوُطِئَ الْبَائِعِ وَإِعْتَاقُهُ وَتَصَرُّفُهُ . . فَسْخٌ ، وَيَصِحُّ .
وَهَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ مِنَ الْمُشْتَرِي إِجَارَةٌ .

فَضَائِلُ

يُثْبِتُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ وَهُوَ مَا يَنْقُصُ الْقِيَمَةَ أَوْ الْعَيْنَ نَقْصًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ إِذَا
غَلَبَ فِي جِنْسِ الْمَبِيعِ عَدَمُهُ ،

(وَيَحْصُلُ الْفَسْخُ وَالْإِجَارَةُ بِاللَّفْظِ) كَفَسَخْتُ ، وَرَفَعْتُ ، وَأَجَزْتُ ، وَأَمْضَيْتُ .

(وَوُطِئَ الْبَائِعِ وَإِعْتَاقُهُ) لِلْمَبِيعِ (وَتَصَرُّفُهُ) فِيهِ بَيْعٌ وَنَحْوُهُ ؛ كِإِجَارَةٍ ، أَوْ تَزْوِيجٍ ، أَوْ رَهْنٍ أَوْ
هَبَةٍ مَعَ الْقَبْضِ فِيهِمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ ، أَوْ لَهُمَا (. . فَسْخٌ ، وَيَصِحُّ) تَصَرُّفُهُ الْمَذْكُورُ .

(وَهَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ مِنَ الْمُشْتَرِي) إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ ، أَوْ لَهُمَا (إِجَارَةٌ) وَلَا يَصِحُّ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ
مِنْ لَازِمِ الْفَسْخِ تَقَدَّمَ الْمِلْكُ قَبْلَهُ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّحَّةَ تَأَخَّرَ عَنِ الْفَسْخِ فَيَقْدَرُ قَبْلَ التَّصَرُّفِ ،
وَلَا كَذَلِكَ فِي الْإِجَارَةِ ، عَلَى أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا ضَرَرُ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّهَا تُسْقِطُ خِيَارَهُ ، وَمَجْرَدُ الْإِجَارَةِ
لَا تُسْقِطُهُ ، وَلَيْسَ نَحْوُ الْعَرَضِ فِي الْبَيْعِ ، وَإِنْكَارُهُ فَسْخًا وَلَا إِجَارَةً .

(فَضَائِلُ)

فِي خِيَارِ النَّقْصِ

(يَثْبُتُ) لِكُلِّ مَنْ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي (الرَّدُّ) لِمَا أَخَذَهُ مِنَ الْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ عَلَى مَعْطِيهِ بِهِ
(بِالْعَيْبِ) الَّذِي وَجَدَهُ فِيمَا أَخَذَهُ (وَهُوَ) هُنَا (مَا يَنْقُصُ) بِتَخْفِيفِ الْقَافِ فِي الْأَفْصَحِ (الْقِيَمَةَ) ^(١)
وَإِنْ لَمْ يَنْقُصِ الْعَيْنَ كَأَنِ اشْتَرَى نَحْوَ كَاتِبٍ مِثْلًا ، فَنَسِيَ الْكِتَابَةَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، فَيُخَيَّرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
فَوَاتٍ نَحْوَ الْكِتَابَةِ عَيْبًا فَيَمْنُ لَمْ يَتَّصِفْ بِهَا قَطُّ .

(أَوْ) يَنْقُصُ (الْعَيْنَ) وَإِنْ لَمْ يَنْقُصِ الْقِيَمَةَ (نَقْصًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ إِذَا غَلَبَ فِي جِنْسِ
الْمَبِيعِ عَدَمُهُ) بِخِلَافِ قَطْعِ إصْبَعٍ زَائِدَةٍ ، وَقَطْعِ فَلَقَةٍ يَسِيرَةٍ لَمْ تَشْنِ ، وَلَا فَوْتَ غَرَضًا صَحِيحًا ؛ إِذَا

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ١٣١) : (وَلَكِنْ قِيلَ : الصَّوَابُ فِي التَّعْبِيرِ أَنَّ
يُقَالُ : يَثْبِتُ الرَّدَّ بِكُلِّ مَا يَنْقُصُ الْقِيَمَةَ نَقْصًا لَا يَتَغَابَنُ بِمِثْلِهِ ، أَوْ الْعَيْنَ نَقْصًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ إِذَا كَانَ
الْغَالِبُ فِي جِنْسِ الْمَبِيعِ عَدَمُهُ) .

سَوَاءٌ قَارَنَ أَلْعَقْدَ أَوْ حَدَثَ قَبْلَ أَلْقَبْضِ ؛ كَزِنَاهُ وَسَرِقَتِهِ وَإِبَاقِهِ ، وَكَبُولِهِ فِي أَلْفِرَاشٍ إِنْ صَارَ عَادَةً لَهُ وَهُوَ كَبِيرٌ ، وَكَجِمَاحِ أَلْدَّابَةِ وَرَمَحِهَا وَعَضَّهَا وَخَبَطَهَا

لا ضررَ ، وبخلافِ الثَّيَابَةِ فِي سَنٍّ تُعْهَدُ فِيهِ لَغَلْبَتِهَا .

وبخلافِ نَحْوِ غَلْظِ صَوْتٍ ، وَرَطوبَةِ كَلَامٍ مِمَّا لَا يَنْقُصُ عَيْنًا وَلَا قِيَمَةً .

فَعِلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ : (يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ) رَاجِعٌ لِنَقْصِ أَلْعَيْنِ فَقَطْ ، وَمَا بَعْدَهُ رَاجِعٌ لَهُمَا .

وغلْبَةُ تَرْكِ أَلصَّلَاةِ فِي أَلْأَرْقَاءِ إِنَّمَا هُوَ لَتَقْصِيرِ أَلْسَادَةٍ ؛ فَلَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ ، كَذَهَابِ أَلْأَشْفَارِ فِي بَعْضِ أَلْأَنْوَاعِ ؛ لِأَنَّهُ - وَإِنْ كَثُرَ - فِي نَوْعٍ قَلِيلٍ بِأَلنَّسْبَةِ لَجُمْلَةِ أَلرَّقِيقِ^(١) .

وَيَتَخَيَّرُ بِأَلْعَيْبِ (سَوَاءٌ قَارَنَ أَلْعَقْدَ أَوْ حَدَثَ قَبْلَ أَلْقَبْضِ) وَكَذَا بَعْدَهُ لَكِنْ إِنْ أَسْتَدَّ إِلَى سَبَبٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى أَلْقَبْضِ كَقَتْلِهِ بِجَنَائَةٍ سَابِقَةٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ مِنْ ضَمَانِ أَلْبَائِعِ ، ثُمَّ أَلْعَيْبِ أَلْمَذْكُورِ لَا مُطْمَعٍ فِي أَسْتِيفَاءِ أَفْرَادِهِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا مِنْهَا صُورًا لِنُقَاسِ بَقَائِهَا (كَزِنَاهُ) أَيِ : أَلْقِنَ ، وَتَمَكَّنِ أَلذَّكْرَ مِنْ نَفْسِهِ ، (وَسَرِقَتِهِ وَإِبَاقِهِ) وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا ، أَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ مِنْهُ ذَلِكَ وَتَابَ .

وَكَتْنَاوَلِهِ لِمُسْكِرٍ أَوْ مُخْذِرٍ ، وَكَوْنُهُ نَمَامًا ، أَوْ كَذَابًا ، أَوْ قَازِفًا ، أَوْ سَاحِرًا ، أَوْ شَتَامًا ، أَوْ مُقَامَرًا ، أَوْ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ مَا لَمْ يَتُبْ .

(وَكَبُولِهِ فِي أَلْفِرَاشٍ إِنْ^(٢) صَارَ عَادَةً لَهُ وَهُوَ كَبِيرٌ) أَيِ : أَبْنُ سَبْعِ سَنِينَ تَقْرِيبًا ، وَكَوْنُهُ أَسْوَدَ أَللَّسَانِ ، أَوْ أَرَتْ لَا يُفْهِمُ ، أَوْ أَلْثَغَ ، أَوْ أَبْلَهَ ، أَوْ بِهِ بَخْرٌ أَوْ صُنَانٌ مُسْتَحْكِمٌ لَا يَذْهَبُ بِأَلْمَعَالِجَةِ ، أَوْ بِهِ كَلْفٌ^(٣) ، أَوْ بَهَقٌ^(٤) ، أَوْ تَغْيِيرُ سِنَّ ، أَوْ نَبَاتُهُ بَغِيرِ مَنبِتِ أَلْأَسْنَانِ ، أَوْ أَثَرُ نَحْوِ كَيْ شَائِنٍ ، أَوْ فَقْدُ نَحْوِ ذَوْقٍ ، أَوْ شَعَرٍ وَلَوْ لَعَانَةٍ ، أَوْ حَيْضٍ فِي أَوَانِهِ .

(وَكَجِمَاحِ أَلْدَّابَةِ وَرَمَحِهَا^(٥) وَعَضَّهَا) وَشَرَبِهَا لِلْيَنِينِ (وَخَبَطَهَا) أَيِ : خَشُونَةٍ مَشَبِهَا بِحَيْثُ يَخْشَى رَاكِبُهَا سَقُوطَهَا ، وَكَخِصَاءٍ لَادِمِيٍّ أَوْ بِهِيْمَةٍ مُطْلَقًا وَإِنْ زَادَتْ أَلْقِيَمَةُ بِهِ ، وَذَهَابَ أَسْنَانُهَا

(١) أَيِ : فَلَا نَظَرَ لَغَلْبَتِهِ فِي نَوْعٍ .

(٢) فِي (ح) وَفِي هَامِش (ت) وَرَمَزَ لَهَا بِنَسْخَةِ : (إِذَا) .

(٣) أَلْكَلْفُ : شَيْءٌ يَعْلُو أَلْوَجْهَ كَالسَّمْسَمِ يَغْيِرُ لَوْنَ أَلْبَشْرَةِ ، أَوْ : هُوَ لَوْنٌ بَيْنَ أَلْسَوَادِ وَأَلْحَمْرَةِ ، وَهِيَ حَمْرَةٌ كَدِرَةٌ تَعْلُو أَلْوَجْهَ .

(٤) أَلْبَهَقُ : هُوَ بَيَاضٌ يَعْتَرِي أَلْجِلْدَ ، يَخَالِفُ لَوْنَهُ ، وَلَيْسَ بِبَرَصٍ .

(٥) رَمَحَ أَلْدَّابَةَ : ضَرَبَهَا بِرَجْلِهَا .

وَلَوْ مَاتَ بِهِ بَعْدَ الْقَبْضِ بِمَرَضٍ .. فَلَا ضَمَانَ . وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ ..
صَحَّ وَبَرِيَءٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ قَدِيمٍ بِالْحَيَوَانِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ . وَلَوْ تَلَفَ الْمُبِيعُ أَوْ
وَقَفَهُ ثُمَّ عَلِمَ بِالْعَيْبِ .. رَجَعَ بِالْأَرْضِ ، وَالرَّدُّ عَلَى الْفَوْرِ ،

لا لكبر ، وكون الدار عندها من يؤذيها بالذق ، أو ظهر مكتوب بوقفيته ، أو شاعت ولم يثبت .
(وَلَوْ مَاتَ بِهِ)^(١) المبيع أو الثمن (بَعْدَ الْقَبْضِ بِمَرَضٍ) أو جرح سائل ، أو طلق حمل سابق
على العقد أو القبض (.. فَلَا ضَمَانَ) يعني : لا رد به وإن جهله ؛ لأنه يتزايد فلا يكون بالمرض
الأول وحده .

ومن ثم : وجب له الأرض ؛ وهو : ما بين قيمته صحيحاً ومريضاً بالمرض السابق ، ولو زاد
ولم يمت .. رجع بالأرض أيضاً .

(وَلَوْ بَاعَ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ .. صَحَّ) العقد مطلقاً ، وأما البراءة .. فلها شروط كما
قال : (وَبَرِيَءٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ قَدِيمٍ) أي : سابق على العقد (بِالْحَيَوَانِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ)
بخلاف غيره فلا يبرأ من عيب ظاهر مطلقاً ، وهو : ما يسهل الإطلاع عليه بالأبصار داخل البدن ؛
لندرة خفائه ، ولا باطن بغير حيوان ، ولا به^(٢) . إن حدث بعد البيع - لأن الشرط إنما ينصرف
للموجود عنده - أو علمه ؛ لتدليسه .

(وَلَوْ تَلَفَ الْمُبِيعُ) أو الثمن حساً - كأن مات - أو شرعاً كأن أعتقه (أَوْ وَقَفَهُ) أو زوج العبد أو
الأمه ، أو حدث عنده عيب (ثُمَّ عَلِمَ بِالْعَيْبِ .. رَجَعَ بِالْأَرْضِ) لياسه من الرد ، ولا يمكن إسقاط
حقه ، بخلاف ما لم يئأس منه ؛ كأن باعه ، أو وهبه .. فلا أرض له حالاً ؛ لإمكان عودته إليه ثم
رده ، فإن تلف - ولو شرعاً - قبل العود إليه .. رجع بالأرض ؛ لياسه حينئذ .

(وَالرَّدُّ) بالعيب في عين معينة دون المقبوضة عما في الذمة عقب علمه به ، وبأن له الرد ،
وبأنه على الفور ، ويصدق بيمينه في جهله : بأن له الرد إن بعد عن العلماء ، وبأنه على الفور ولو
عامياً مخالطاً لهم ، (عَلَى الْفَوْرِ) فليبادر به على العادة ، فلا يكلف عدواً ولا إعداء .

(١) أي : بالعيب القديم .

(٢) أي : ولا يبرأ من عيب باطن بغير الحيوان ؛ كالثياب والعقار ، سواء علمه أم لا ، حدث بعد العقد أم لا .
وقوله : (ولا به) أي : ولا يبرأ من عيب باطن بالحيوان إن حدث بعد البيع وقبل القبض مطلقاً .

وَيَرْدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ وَكِيلِهِ أَوْ يَرْفَعُ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ فَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ غَائِبًا . . رَفَعَ الْأَمْرَ
إِلَى الْحَاكِمِ ، وَيُشْهِدُ عَلَى الْفَسْخِ حَتَّى يُنْهِيَهِ إِلَى الْبَائِعِ أَوْ الْحَاكِمِ

وله بعد دخول وقت الصلاة ولو نفلًا - أو جماع ، أو تبرؤ ، أو أكل - التأخير لفراغها ،
ولا يلزمه^(١) الاقتصار على أقل مجزئ ، ولا المضي مع نحو حر أو برد مفرطين ، وخوف الطريق
كأن علمه ليلاً إلا إن كان في محل أمته في ليله كهو في نهاره .

(وَيَرْدُّهُ)^(٢) فوراً بنفسه أو وكيله إن عذر ، وإلا . . فلاشتغال بالتوكيل مع قدرته على الرد بنفسه
مسقط لردّه (عَلَى الْبَائِعِ أَوْ وَكِيلِهِ أَوْ يَرْفَعُ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ) أي : ليفسخ بحضرته وإن لم يكن عنده
شهود ؛ لأنه يقضي^(٣) بعلمه .

ومنه يؤخذ : أنه لو كان عقيدته عدم القضاء بالعلم . . لم يكلف الرفع إليه إلا إن كان عنده
شهود .

ومحل التخير بين الثلاثة ما لم يلق أحدهم قبل الآخر ؛ وإلا . . تعين من لقيه أولاً حيث لا عذر
له في عدم لقيه على الأوجه .

وإذا توجه لأحدهم لأجل الفسخ . . لزمه الإشهاد به في طريقه إن رأى عدولاً أو مستورين ،
وبالفسخ يزول ملكه ، فلا يلزمه بعده الاتيان لأحد من الثلاثة .

فإن لم ير شاهداً . . لم يلزمه التلفظ بالفسخ .

(فَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ غَائِبًا) عن البلد ولا وكيل له بها (. . رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ) أي : تعين الرفع
إليه ؛ لانحصار الأمر فيه (وَيُشْهِدُ) وجوباً من ذكر (عَلَى الْفَسْخِ) ولا يكفي على طلبه^(٤) فيما إذا
سار إلى أحد أولئك ، أو وكل ، أو عذر بنحو مرض (حَتَّى يُنْهِيَهِ إِلَى الْبَائِعِ أَوْ الْحَاكِمِ) ومراً أنفاً :
أنه متى أشهد على الفسخ . . سقط عنه الإنهاء لأحدهما .

(١) في هامش (س) : (ولا يكلف) وأشار لها بنسخة .

(٢) قال الإمام الترمذي (خ/١٤٦) : (الأولى : التعبير بالفاء بدل الواو ؛ إذ المقام يقتضيه) .

(٣) في هامش (س) : (نسخة : يحكم) .

(٤) أي : لا يكفي الإشهاد على طلب الفسخ ؛ لقدرته على الفسخ بحضرة الشهود ، فتأخيره حينئذ يشعر
بالرضا .

وَيُشْتَرَطُ تَرْكُ الْأَسْتِخْدَامِ ، وَالْأَلَّا يَحْدُثَ عِنْدَهُ عَيْبٌ آخَرُ ، فَإِنْ حَدَثَ آخَرُ بِآفَةٍ . . سَقَطَ
الرَّدُّ الْقَهْرِيُّ

(وَيُشْتَرَطُ) فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ (تَرْكُ الْأَسْتِخْدَامِ) وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ الرِّضَا ، فَإِنْ
أَنْتَفَعَ بِهِ وَلَوْ فِي مُدَّةِ الْعُذْرِ أَوْ السَّيْرِ لِلرَّدِّ . . سَقَطَ رَدُّهُ وَلَا أَرَشَ ، وَكَذَا لَوْ طَلَبَ مِنْهُ أَنْتِفَاعاً
كَـ (أَسْقِنِي) . . فَلَمْ يَمْتَثِلْ عَلَى الْأَوْجَه .

وَلَوْ أَعْطَاهُ الْعَبْدُ كَوْزاً بِلَا طَلَبٍ ؛ فَإِنْ رَدَّهُ إِلَيْهِ وَلَوْ قَبْلَ الشُّرْبِ . . بَطَلَ رَدُّهُ ، وَإِلَّا . . فَلَا .

(وَ) يُشْتَرَطُ^(١) (أَلَّا يَحْدُثَ عِنْدَهُ عَيْبٌ آخَرُ ، فَإِنْ حَدَثَ) عِنْدَهُ عَيْبٌ (آخَرُ) وَلَوْ (بِآفَةٍ) وَكَانَ
مِمَّا يَنْقُصُ الْقِيَمَةَ لَا نَحْوَ خِصَاءٍ (. . سَقَطَ الرَّدُّ الْقَهْرِيُّ) .

ثُمَّ إِنْ اتَّفَقَا^(٢) عَلَى أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ يُمَسِّكُهُ وَيَأْخُذُ أَرَشَ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ ، أَوْ يَرُدُّهُ مَعَ أَرَشِ الْحَادِثِ . .
فَظَاهِرٌ ، وَإِلَّا ؛ كَأَن طَلَبَ أَحَدُهُمَا الرَّدَّ مَعَ أَرَشِ الْحَادِثِ وَالْآخَرُ الْإِمْسَاكَ مَعَ أَرَشِ الْقَدِيمِ . . أُجِيبَ
طَالِبُ الْإِمْسَاكِ ؛ لِأَنَّ الشَّارَعَ مَتَشَوِّفٌ إِلَى بَقَاءِ الْعُقُودِ .

وَيَمْتَنِعُ أَخْذُ الْأَرَشِ حَيْثُ كَانَ هُنَاكَ رِبَاً ، فَإِذَا اشْتَرَى حُلِيّاً بوزنه ذهباً ، ثُمَّ عَلِمَ بِهِ عَيْباً ، وَحَدَثَ
عِنْدَهُ عَيْبٌ . . لَمْ يَجْزُ أَخْذُ أَرَشِ الْقَدِيمِ مِنَ الذَّهَبِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ .

وَإِذَا اسْتَحَقَّ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ^(٣) ، وَصَالِحُهُ الْآخَرُ عَلَى تَرْكِه بِشَيْءٍ . . لَمْ يَسْتَحَقَّهُ مطلقاً .

وَأَمَّا رَدُّهُ ؛ فَإِنْ جَهِلَ بَطْلَانُ الصُّلَحِ . . فَهُوَ بَاقٍ ، وَإِلَّا . . فَلَا .

وَإِذَا أَخَذَ الْأَرَشَ عَنِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ ، أَوْ قَضَى بِهِ الْقَاضِي ، فَزَالَ الْحَادِثُ . . لَمْ يَرُدَّ إِلَّا
بِالتَّرَاضِي .

وَالْأَرَشُ : جِزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ ، نَسَبَتْهُ إِلَيْهِ كَنَسَبَةِ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنْ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ إِلَيْهَا لَوْ كَانَ سَلِيماً ،

(١) أَي : فِي جَوَازِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ .

(٢) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ١٥٢) : (أَي : الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي بَعْدَ سَقُوطِ
الرَّدِّ الْقَهْرِيِّ ، وَتَرْكُ الشَّارِحِ هُنَا مَرْتَبَةٌ قَبْلَ هَذَا ؛ وَهِيَ : مَا إِذَا رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ بِلَا أَرَشٍ لِلْحَادِثِ ، وَحَيْثُ
فَإِذَا أَنْ يَرِدَهُ الْمُشْتَرِي بِلَا أَرَشٍ ، أَوْ يَقَعُ بِهِ بِلَا أَرَشٍ لِلْقَدِيمِ ؛ لِعَدَمِ الضَّرَرِ حَيْثُ . وَلِذَا قَالَ بَعْضُهُمْ : الْمَرَاتِبُ
ثَلَاثَةٌ : الْأُولَى : رِضَا الْبَائِعِ بِالْفَسْخِ بِلَا أَرَشٍ ، وَالثَّانِيَّةُ : اتِّفَاقُهُمَا عَلَى الْفَسْخِ أَوْ الْإِجَازَةِ مَعَ الْأَرَشِ ،
وَالثَّالِثَةُ : عَدَمُ اتِّفَاقِهِمَا أَصلاً . تَأَمَّلْ) .

(٣) هَذَا مَرْتَبُطٌ بِجَمِيعِ الْمَسَائِلِ السَّابِقَةِ ، لَا خُصُوصَ مَسْأَلَةِ الرُّبُوبِيِّ الْمَذْكُورَةِ .

وَلَوْ اُخْتَلَفَا فِي أَنَّ الْعَيْبَ قَدِيمٌ أَوْ حَادِثٌ .. صُدِّقَ الْبَائِعُ بِبَيِّنَةٍ ، وَإِذَا رَدَّهُ .. فَالزَّوَائِدُ لَهُ .

فَصْلٌ

تَحْرُمُ التَّصْرِيَةُ ، وَيَتَبَيَّنُ بِهَا الْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ

فلو اشتراه بعشرة وقيمته بلا عيب مئة وبه ثمانون .. كان التفاوت الخمس ، فله خمس الثمن وهو اثنان .

(وَلَوْ اُخْتَلَفَا فِي أَنَّ الْعَيْبَ قَدِيمٌ أَوْ حَادِثٌ) وَأَمَكَنَ كُلُّ مِنْهُمَا (.. صُدِّقَ الْبَائِعُ بِبَيِّنَةٍ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعَيْبِ ، فَإِنْ أَسْتَحَالَ الْحَدُوثُ ^(١) .. صُدِّقَ الْمُشْتَرِي بِبَيِّنَةٍ ، أَوْ الْقَدَمُ ^(٢) .. صُدِّقَ الْبَائِعُ بِبَيِّنَةٍ .

(وَإِذَا رَدَّهُ) ^(٣) أَي : الْمُشْتَرِي الْمُبِيعَ ، أَوْ الْبَائِعُ الثَّمَنَ بَعِيْبٍ (.. فَالزَّوَائِدُ) الْمُنْفَصِلَةُ فِي يَدِهِ (لَهُ) لِأَنَّ الْفَسْخَ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ ، وَإِذَا حَمَلَتْ فِي يَدِهِ .. فَالْحَمْلُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَنْفَصِلْ إِلَّا بَعْدَ الرَّدِّ .

(فَصْلٌ)

فِي التَّصْرِيَةِ

وهي : أَنْ يَرْبِطَ أَخْلَافَ اللَّبُونِ حَتَّى يَوْهَمَ كَثْرَةَ لَبْنِهَا .

(تَحْرُمُ التَّصْرِيَةُ) لِمَا فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّدْلِيْسِ (وَيَتَبَيَّنُ بِهَا) وَإِنْ تَصَرَّى الْحَيَوَانُ بِنَفْسِهِ بِأَنْ تَرِكَ حَلْبُهُ لِنَحْوِ نَسْيَانِ (الْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ) لِلْمُشْتَرِي الْجَاهِلِ بِهَا مَا لَمْ يَسْتَمِرَّ اللَّبْنُ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي أَشْعَرَتْ بِهِ التَّصْرِيَةُ .

(١) هذا محترز قوله : (وَأَمَكَنَ كُلُّ مِنْهُمَا) وذلك : كإصبع زائدة ، وشين شجة مندملة ، وقد جرى البيع أمس ، فالعيب موجود قبل البيع .

(٢) أي : أَوْ أَسْتَحَالَ قَدَمُ الْعَيْبِ : كَشَجَّةٍ طَرِيَةٍ ، وقد جرى البيع والقبض من سَنَةٍ .

(٣) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ١٥٦) : (هذا شروع في بيان حكم الزوائد المنفصلة ، ولم يذكر حكم المتصلة ؛ كَالسَّمَنِ ، وتعليم القرآن ، والحرفة ، والكبر ، ومعلوم أنها تابعة للأصل في الرد ؛ لعدم إمكان إفرادها بالعقد . . .) .

فَإِنْ رَدَّ بَعْدَ الْحَلْبِ . . رَدَّ مَعَهَا صَاعَ تَمْرٍ إِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ مَأْكُولًا .

فَضْلُهُ

الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ ، فَإِنْ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَهُ الْبَائِعُ . . أَنْفَسَخَ الْبَيْعُ وَسَقَطَ الثَّمَنُ ،

وَكَذَا يَثْبُتُ التَّحْرِيمُ وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ فِي كُلِّ تَغْيِيرٍ فَعَلِيٍّ ؛ كَتَحْمِيرِ وَجَنَةِ ، وَتَسْوِيدِ شَعْرِ وَتَجْعِيلِهِ .

وَإِنَّمَا لَمْ يُخَيَّرْ مَنْ غُبِنَ ؛ كَأَنْ ظَنَّ زَجَاجَةً تُسَاوِي دَرَهَمًا جَوْهَرَةً تُسَاوِي أُلُوفًا وَإِنْ تَسَبَّبَ الْبَائِعُ فِي أَنْ فَعَلَ مَا يُؤْهِمُ ذَلِكَ أَنَّهَا يَاقُوتٌ^(١) ؛ لِتَقْصِيرِ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْبَحْثِ وَسُؤَالِ الْعَارِفِينَ .

(فَإِنْ رَدَّ) أَلْبُونٌ (بَعْدَ الْحَلْبِ) عِنْدَهُ وَلَوْ بَغِيرِ إِذْنِهِ وَإِنْ قَلَّ أَلْبَنُ ؛ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لَهُ قِيَمَةٌ - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ - وَإِنْ اشْتَرَاهَا بِدُونِ صَاعٍ ، أَوْ رَدَّهَا بِبَيْعٍ غَيْرِ عَيْبِ التَّصْرِيَةِ (. . رَدَّ مَعَهَا صَاعَ تَمْرٍ) مُتَوَسِّطٍ مِنْ تَمْرِ أَلْبَلَدٍ إِنْ تَلَفَ أَلْبَنُ الْمَحْلُوبُ ، أَوْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى رَدِّهِ وَلَا رَدَّ غَيْرِهِ مِنْ قُوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ . فَإِنْ فُقِدَ التَّمْرُ . . فَقِيَمَتُهُ وَقَتَ الرَّدِّ بِالْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ عِنْدَ الْمَاوَرِدِيِّ ، وَأَقْوَاهُ فِي « الرِّوَضَةِ » ، وَبِأَقْرَبِ بَلَدٍ لِلتَّمْرِ إِلَى بَلَدٍ أَلْعَقِدِ عِنْدَ آخَرِينَ ؛ وَذَلِكَ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِيهِ .

وَإِنَّمَا يَرُدُّ الصَّاعُ كَمَا ذَكَرَ (إِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ) الْمُرْدُودُ بَعْدَ حَلْبِهِ (مَأْكُولًا) كَالْأَرْنَبِ ، بِخِلَافِ لَبَنِ الْأَمَةِ ؛ إِذْ لَا يُعْتَاضُ عَنْهُ غَالِبًا ، وَلَبَنِ الْإِنْتَانِ ؛ لِنَجَاسَتِهِ .

(فَضْلُهُ)

فِي أَحْكَامِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَبَيَانِ الْقَبْضِ وَتَوَابِعِهِ

(الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ) وَمَعْنَى كَوْنِهِ (مِنْ ضَمَانِهِ) : أَنْفَسَاخُ الْبَيْعِ بِتَلْفِهِ حِينَئِذٍ ، كَمَا قَالَ : (فَإِنْ تَلَفَ) بِأَفَةِ قَبْلِ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ وَالْخِيَارُ لِلْبَائِعِ (أَوْ أَتْلَفَهُ الْبَائِعُ . . أَنْفَسَخَ الْبَيْعُ) مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ أَصْلِهِ ، فَيُقَدَّرُ انْتِقَالُ مِلْكِهِ إِلَى الْبَائِعِ قَبْلَ تَلْفِهِ حَتَّى يُلْزِمَهُ مُؤْنَةُ تَجْهِيْزِ الرَّقِيقِ ، وَتَنْظِيفُ الْمَكَانِ مِنْ غَيْرِهِ ؛ وَذَلِكَ لِتَعَدُّرِ قَبْضِهِ (وَسَقَطَ الثَّمَنُ) إِنْ لَمْ يُقْبَضْ ، وَإِلَّا . . رَدَّهُ لِلْمُشْتَرِي .

(١) لَكِنْ قَالَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « فَتْحِ الْجَوَادِ » (٤٠٦/١) : (وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَسْتَنْدِ ظَنَّهُ لِفَعْلِ الْبَائِعِ ؛ كَأَنْ صَبَغَ الزَّجَاجَةَ بِصَبْغٍ صَبَّرَهَا بِهِ تَحَاكِي بَعْضَ الْجَوَاهِرِ ، فَيُتَخَيَّرُ حِينَئِذٍ ؛ لِعُذْرِهِ) .

وَأِنْ أَتْلَفَهُ الْمُشْتَرِي . . فَهُوَ كَقَبْضِهِ إِثَاءَهُ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ الْأَجْنَبِيُّ بِغَيْرِ حَقٍّ . . تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي عَلَى التَّرَاخِي بَيْنَ أَنْ يُجِيزَهُ وَيَغْرُمَ الْأَجْنَبِيَّ ، أَوْ يَفْسَخَ . . فَيُغْرِمَ الْبَائِعُ الْأَجْنَبِيَّ وَإِنْ أَتْلَفَهُ بِسَبَبِ صِيَالِهِ عَلَيْهِ أَوْ اقْتِصَاصِهِ مِنْهُ . . أَنْفَسَخَ . وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَبِيعِ ، وَلَا إِجَارَتُهُ ، وَلَا رَهْنُهُ ، وَلَا هِبَتُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَمِثْلُهُ مَا اسْتَأْجَرَهُ آخَرُ لِنَحْوِ صَنْعَةٍ ،

(وَإِنْ أَتْلَفَهُ الْمُشْتَرِي) الْأَهْلُ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ بِغَيْرِ مَا يَأْتِي (. . فَهُوَ كَقَبْضِهِ إِثَاءَهُ) وَإِنْ جَهَلَ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَلَكُهُ .

(وَإِنْ أَتْلَفَهُ) أَوْ عَيَّيَهُ (الْأَجْنَبِيُّ بِغَيْرِ حَقٍّ . . تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي عَلَى التَّرَاخِي بَيْنَ أَنْ يُجِيزَهُ) أَيِ : الْمَبِيعِ (وَيَغْرُمُ الْأَجْنَبِيَّ) بَدَلَ مَا أَتْلَفَهُ ، أَوْ أَرَشَهُ إِنْ قَبِضَ الْمَبِيعَ (أَوْ يَفْسَخَ)^(١) . . فَيُغْرِمُ الْبَائِعُ الْأَجْنَبِيَّ) بَدْلَهُ أَوْ أَرَشَهُ .

(وَإِنْ أَتْلَفَهُ) أَيِ : الْأَجْنَبِيُّ - وَمِثْلُهُ الْمُشْتَرِي - وَهُوَ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ - كَحَرَبِيِّ^(٢) - أَوْ بِحَقٍّ ؛ كَرَدَّتِهِ^(٣) ، وَحَدُّ لَزْمِهِ ، وَهُوَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ^(٤) أَوْ (بِسَبَبِ صِيَالِهِ عَلَيْهِ) أَوْ عَلَى غَيْرِهِ (أَوْ اقْتِصَاصِهِ مِنْهُ . . أَنْفَسَخَ) الْمَبِيعُ ، وَسَقَطَ الثَّمَنُ ، كَمَا لَوْ تَلَفَ بَاقَةً .

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَبِيعِ)^(٥) ، وَلَا إِجَارَتُهُ ، وَلَا رَهْنُهُ ، وَلَا هِبَتُهُ (وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ تَصَرُّفٍ فِيهِ بِغَيْرِ مَا يَأْتِي وَنَحْوِهِ) قَبْلَ قَبْضِهِ (وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْبَائِعُ ؛ لَضَعْفِ الْمِلْكِ) وَمِثْلُهُ مَا اسْتَأْجَرَهُ آخَرُ لِنَحْوِ صَنْعَةٍ^(٦) قَبْلَ الْعَمَلِ فِيهِ ، أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ آدَاءِ الْأَجْرَةِ . . فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ

(١) أَيِ : الْبَيْعِ ، وَ(أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاقِعِ فِي حَيِّزِ (بَيْنَ) أَيِ : وَبَيَّنَّ أَنْ يَفْسَخَ .

(٢) أَيِ : غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لِلْأَحْكَامِ .

(٣) أَيِ : أَوْ أَتْلَفَهُ الْأَجْنَبِيُّ أَوْ الْمُشْتَرِي بِحَقٍّ .

(٤) أَيِ : وَالْحَالُ أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ وَالْمُشْتَرِيَّ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، وَهَذَا قَيْدٌ لِقَوْلِهِ : (أَوْ بِحَقٍّ . . إلخ) بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ غَيْرَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ . . فَلَا يَجُوزُ لَهُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِفْتَاتِ عَلَى الْإِمَامِ .

(٥) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ» (خ/١٦٧) : (هَذَا شُرُوعٌ فِي حُكْمِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَتَعْبِيرُهُ بِ«لَا يَصِحُّ» أَنْصَبُّ عَلَى الْفَرَضِ مِنْ تَعْبِيرِ كَثِيرٍ بِ«لَا يَجُوزُ» لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْجَوَازِ عَدَمُ الصَّحَّةِ ؛ كَالْبَيْعِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَكَبَيْعِ الْعَنْبِ لِعَاصِرِ الْخَمْرِ) .

(٦) فِي (ح) : (صَبْغَةً) ، وَقَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ» (خ/١٦٨) : (أَيِ : كَأَنِ اسْتَأْجَرَهُ لِنَحْوِ صَبْغِ الثَّوبِ أَوْ قَصَارَتِهِ ، قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ» : وَمِثْلُهُ : صَبْغُ الذَّهَبِ ، وَنَسْجُ الْغَزْلِ ، وَرِيَاضَةُ الدَّابَّةِ) .

بِخِلَافِ الْإِعْتَاقِ ، أَوْ التَّدْبِيرِ ، أَوْ الْإِيلَادِ ، أَوْ الْوَقْفِ ، وَالتَّزْوِيجِ ، وَالْثَّمَنِ كَالْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ . وَيَجُوزُ الْإِعْتِيَاظُ عَنِ الثَّمَنِ إِذَا كَانَ فِي الدِّمَّةِ ، وَكَذَا الْقَرْضُ ، وَقِيَمَةُ الْمُتْلَفِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَبَدَّلُ مُوَافِقًا فِي عِلَّةِ الرَّبَا . . أَشْطَرَطَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي الْمَجْلِسِ ، أَوْ غَيْرِ مُوَافِقٍ ؛ كَدَرَاهِمَ عَنْ طَعَامٍ . . أَشْطَرَطَ التَّعْيِينُ فِي الْمَجْلِسِ

(بِخِلَافِ) تَصْرِفُهُ بِنَحْوِ (الْإِعْتَاقِ ، أَوْ التَّدْبِيرِ ، أَوْ الْإِيلَادِ ، أَوْ الْوَقْفِ) عَلَى جِهَةٍ ، أَوْ عَلَى مَعِينٍ - وَلَمْ يُشْطَرَطْ قَبُولُهُ - (وَالتَّزْوِيجِ) وَالْقِسْمَةِ - وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهَا بَيْعٌ - وَالْوَصِيَّةُ ، وَإِبَاحَةُ مَا اشْتَرَاهُ جِزَافًا لِلْفُقَرَاءِ إِنْ قَبَضُوهُ . . فَتَصَحَّ هَذَا كُلُّهَا^(١) ؛ لِقَوَّتِهَا ، وَلَا يَصِيرُ قَابِضًا إِلَّا بِقَبْضِهِمْ فِي الْآخِرَةِ^(٢) ، وَبِالْعَتَقِ ، وَالْإِيلَادِ - وَلَوْ مِنْ أَبِيهِ - وَالْوَقْفِ دُونَ مَا عَدَا ذَلِكَ .

وَيُسْتَنْتَى أَيْضًا^(٣) : بَيْعُ الْمُشْتَرِيِّ الْمَبِيعِ لِلْبَائِعِ بَعَيْنِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ ، أَوْ بِمِثْلِهِ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً إِنْ تَلَفَ أَوْ كَانَ فِي الدِّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ إِقَالَهُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ .

(وَالْثَّمَنُ) قَبْلَ قَبْضِهِ (كَالْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ) فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ ، وَمِثْلُهُمَا فِي ذَلِكَ كُلِّ مَا ضُمِّنَ بَعْدَهُ ؛ كَأَجْرَةٍ ، وَصَدَاقٍ ، وَعَوْضٍ نَحْوِ خَلْعٍ ، بِخِلَافِ مَا ضُمِّنَ بِيْدٍ - أَيِ : مِثْلٍ ، أَوْ قِيَمَةٍ - فَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ مُطْلَقًا .

(وَيَجُوزُ الْإِعْتِيَاظُ عَنِ الثَّمَنِ إِذَا كَانَ فِي الدِّمَّةِ) لِأَنَّهُ عَيْنُهُ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ ، لَا الْمِثْمَنُ - وَهُوَ الْمُسْلَمُ فِيهِ - وَالْمَبِيعُ فِي الدِّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُهُ مَقْصُودَةٌ ، (وَكَذَا الْقَرْضُ ، وَقِيَمَةُ الْمُتْلَفِ) وَكُلُّ دَيْنٍ مُسْتَقَرٌّ ؛ كَالْأَجْرَةِ ، وَالصَّدَاقِ ، وَعَوْضِ الْخَلْعِ وَلَوْ مُؤَجَّلًا .

(فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَبَدَّلُ مُوَافِقًا فِي عِلَّةِ الرَّبَا) سِوَاءِ اتَّحَدَ جِنْسُهُمَا - كَذَهَبٍ عَنْ ذَهَبٍ - أَمْ لَا كَذَهَبٍ عَنْ فِضَّةٍ (. . أَشْطَرَطَ قَبْضُ الْبَدَلِ^(٤) فِي الْمَجْلِسِ) أَيِ : مَجْلِسِ الْإِسْتِبْدَالِ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ .

(أَوْ غَيْرِ مُوَافِقٍ) لَهُ فِي الْعِلَّةِ (كَدَرَاهِمَ عَنْ طَعَامٍ . . أَشْطَرَطَ التَّعْيِينُ) لِلْعَوْضِ (فِي الْمَجْلِسِ)

(١) أي : التصرفات من الإعتاق وما بعده .

(٢) أي : في صورة إباحة الطعام للفقراء ، فقبضهم بمنزلة قبض المشتري .

(٣) أي : كما تستثنى تلك الصور الإعتاق وما بعده .

(٤) في (ت) و (ح) : (العوض) .

دُونَ الْقَبْضِ ، وَأَمَّا بَيْعُ الدَّيْنِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ . . فَهُوَ بَاطِلٌ . وَقَبْضُ الْعَقَارِ بِالتَّخْلِيَةِ ،
وَالْمَنْقُولِ بِالنَّقْلِ ، وَمَا يُتَنَاوَلُ بِالْيَدِ بِالتَّنَاوُلِ بِالْيَدِ ،

ليخرجَ عن بيع الدين بالدين (دُونَ الْقَبْضِ) لانتفاء علة الرِّبَا ، ودون التَّعْيِينِ فِي الْعَقْدِ كَمَا لَوْ تَصَارَفَا
فِي الدِّمَةِ ، ثُمَّ أَلَا سِتْدَالُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِيقَةِ بَيْعُ الدَّيْنِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ ، وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ .

(وَأَمَّا بَيْعُ الدَّيْنِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ) بَعِيْنٌ (. . فَهُوَ بَاطِلٌ) عَلَى مَا فِي « الْمَنْهَاجِ » ؛ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ
عَلَى تَسْلِيمِهِ^(١) ، لَكِنَّ الْمَعْتَمِدَ مَا فِي « الرُّوْضَةِ » مِنْ صَحَّتِهِ ؛ لِاسْتِقْرَارِهِ ، وَعَلَيْهِ^(٢) : يُشْتَرَطُ
قَبْضُ أَلَدِلٍ وَالدَّيْنِ فِي الْمَجْلِسِ إِنْ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ الرِّبَا ، وَإِلَّا أَشْتَرَطَ التَّعْيِينُ فِيهِ^(٣) .

وَأَشْتَرَطَ فِي « الْمَطْلَبِ »^(٤) أَيْضاً : كَوْنَ الْمَدِينِ عَلَيْهِ مَقْرَأً ، وَالدَّيْنِ حَالاً مُسْتَقْرَأً .

أَمَّا بَيْعُهُ بِدَيْنٍ . . فَبَاطِلٌ قَطْعاً مُطْلَقاً ؛ لِنَهْيِهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الدَّيْنِ بِالدَّيْنِ .

(وَقَبْضُ الْعَقَارِ) أَيِ : إِقْبَاضُهُ ، كَارِضٍ وَبِنَاءٍ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا لَا يُنْقَلُ عَادَةً ؛ كَسَفِينَةٍ كَبِيرَةٍ عَلَى
الْبَرِّ ، وَثَمَرَةٍ مَبِيعَةٍ قَبْلَ أَوَانِ الْجَذَازِ ، وَإِلَّا فَهِيَ كَالْمَنْقُولِ (بِالتَّخْلِيَةِ) مِنْ أَلْبَائِعٍ أَوْ وَكِيلِهِ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْمُشْتَرِي بَلْفِظٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا ، مَعَ تَسْلِيمِ مِفْتَاحِ مَا لَهُ غَلْقٌ ، وَمَعَ إِخْلَافٍ لِلْمَبِيعِ الْحَاضِرِ مِنْ سَائِرِ
أَمْتَعَةِ أَلْبَائِعِ وَالْأَجْنَبِيِّ .

(وَ) قَبْضُ (الْمَنْقُولِ) الْحَاضِرِ أَيْضاً (بِالنَّقْلِ) لَهُ مِنْ مَحَلِّهِ إِلَى غَيْرِهِ ، مَعَ تَفْرِيعِ السَّفِينَةِ
الصَّغِيرَةِ أَوْ الَّتِي فِي الْبَحْرِ مِنْ أَمْتَعَةِ غَيْرِ الْمُشْتَرِي^(٥) ، فَلَا يَكْفِي أَسْتِعْمَالُ ، وَتَسْلِيمُ مَنْقُولٍ مِنْ غَيْرِ
نَقْلِ ، وَلَا اتِّقَالُهُ بِنَفْسِهِ وَإِنْ أَذِنَ أَلْبَائِعُ فِي كُلِّ ذَلِكَ .

(وَ) قَبْضُ (مَا يُتَنَاوَلُ بِالْيَدِ بِالتَّنَاوُلِ بِالْيَدِ) وَإِنْ لَمْ يَتَحَوَّلْ مِنْ مَكَانِهِ ، أَوْ تَرَكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بَدَارِ

(١) فِي (ت) : (عَلَى التَّسْلِيمِ) .

(٢) أَيِ : وَعَلَى هَذَا الْمَعْتَمِدِ .

(٣) خَالَفَهُ الْإِمَامُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي « النَّهْيَةِ » ، وَالْخَطِيبُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي « الْمَغْنِيِّ » حَيْثُ قَالَ :
(وَصَرَحَ فِي « أَصْلِ الرُّوْضَةِ » كَالْبَغْوِيِّ بِاشْتِرَاطِ قَبْضِ الْعَوْضَيْنِ ؛ أَيِ : وَإِنْ لَمْ يَكُنَا رُبُوبَيْنِ ، وَهَذَا هُوَ
الْمَعْتَمِدُ) مِنْ « حَاشِيَةِ التَّحْفَةِ » لِلشَّرَوَانِيِّ (٤٠٩ / ٤) .

(٤) أَيِ : اشْتَرَطَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي كِتَابِهِ « الْمَطْلَبِ » شَرْحَ « الْوَسِيطِ » .

(٥) وَكَذَا السَّفِينَةُ الْكَبِيرَةُ الَّتِي فِي الْبَرِّ ، فَالْتَفْرِيعُ شَرْطٌ فِي الْكُلِّ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ الْكَبِيرَةَ الَّتِي فِي الْبَرِّ لَيْسَتْ مِنَ
الْمَنْقُولَاتِ ، فَلَا يَشْتَرَطُ فِي قَبْضِهَا النَّقْلُ ، فَهِيَ كَالْعَقَارِ يَكْفِي فِيهَا التَّخْلِيَةُ ؛ لِعَسْرِ النَّقْلِ .

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي قَبْضُ الْمَبِيعِ إِلَّا إِذَا سَلَّمَ الثَّمَنَ ، أَوْ كَانَ مُؤَجَّلًا ، أَوْ أَذِنَ لَهُ الْبَائِعُ فِي قَبْضِهِ ، وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَهُوَ فِي يَدِهِ . فَقَبْضُهُ يَحْصُلُ بِنَفْسِ الْبَيْعِ

الْبَائِعُ ، أَوْ كَانَ بِمَحَلٍّ يَخْتَصُّ بِالْبَائِعِ^(١) وَلَمْ يَأْذَنْ ، بِخِلَافِ الْمَنْقُولِ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ فِي النِّقْلِ فِيهِ لِلْقَبْضِ ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ ، أَوْ أَذِنَ مُطْلَقًا وَلَهُ حَقُّ الْحَبْسِ . . كَانَ قَبْضًا مُضْمَنًا^(٢) لَا مُبِيحًا لِلتَّصَرُّفِ .

(وَلَا يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي قَبْضُ الْمَبِيعِ إِلَّا إِذَا سَلَّمَ الثَّمَنَ ، أَوْ كَانَ مُؤَجَّلًا) فَيَسْتَبْدُّ بِهِ وَإِنْ حَلَّ الْمَوْجَلُ ؛ لِرِضَاهُ بِذِمَّتِهِ (أَوْ أَذِنَ لَهُ الْبَائِعُ فِي قَبْضِهِ) فَإِذَا اسْتَبَدَّ ، وَالثَّمَنُ حَالٌّ ، وَلَمْ يَسَلِّمْهُ ، وَلَا أَذِنَ لَهُ الْبَائِعُ . . لَزِمَهُ رُدُّهُ ، وَلَا يَنْفَعُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ ، لَكِنَّهُ يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ ؛ لِيُطَالَبَ بِهِ إِنْ أَسْتَحَقَّ ، وَلَيْسَتْ قَرَرٌ ثَمَنُهُ عَلَيْهِ .

(وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَهُوَ فِي يَدِهِ . . فَقَبْضُهُ يَحْصُلُ بِنَفْسِ الْبَيْعِ) عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ ، لَكِنْ الْمَعْتَمَدُ - كَمَا يَبْتَنِيهِ فِي « شَرْحِ الْعُبَابِ » وَغَيْرِهِ^(٣) - : أَنَّهُ إِذَا غَابَ عَنْ مَحَلِّ الْعَقْدِ غَيْرُ الْمَنْقُولِ ، أَوْ الْمَنْقُولُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي ، أَوْ أَجْنَبِيٍّ أَمَانَةً أَوْ غَيْرَهَا . . لَمْ يَكْفِ فِي الْأَوَّلِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ مَعَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمْكِنُ فِيهِ الْوُصُولُ لِلْمَبِيعِ وَالتَّفْرِيعُ .

وَفِي الثَّانِي مَضِيَّ زَمَنِ يُمْكِنُ فِيهِ النَّقْلُ ، وَأَنْ الْحَاضِرَ^(٤) بِيَدِ الْمُشْتَرِي أَوْ الْأَجْنَبِيِّ ، وَلَا أَمْتَعَةً فِيهِ لَغَيْرِ الْمُشْتَرِي لَا يَكْفِي فِيهِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ فِي غَيْرِ الْمَنْقُولِ ، وَالنَّقْلُ فِيهِ .

وَلَا يَحْتَاجُ فِي الْكُلِّ إِلَى إِذْنِ الْبَائِعِ إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كُلُّ مَنْ التَّخْلِيَةُ وَالتَّنَاوُلُ وَالنَّقْلُ قَبْضًا بِمَجْرَدِهِ فِيمَا لَمْ يُقَدَّرْ ، بِخِلَافِ الْمَقْدَّرِ لَا بُدَّ فِيهِ مَعَ ذَلِكَ مِنَ التَّقْدِيرِ ؛ كَمَا

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ١٧٨) : (قِيلَ : « إِنَّهَا عِبَارَةٌ مَقْلُوبَةٌ ، وَصَوَابُهَا : لَا يَخْتَصُّ الْبَائِعُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ تَدْخُلُ عَلَى الْمَقْصُورِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى » . وَرَدَّ بِأَنَّهُ دَخُولُ الْبَاءِ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ لُغَةً صَحِيحَةٌ وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ دَخُولَهَا عَلَى الْمَقْصُورِ ، كَمَا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ الْجَرَجَانِيُّ . فَبِالْصَّوَابِ نَظَرُ) .

(٢) أَيُ : مَثَبًا لِلضَّمَانِ لَا اسْتِيلَاةَ عَلَيْهِ ، فَلَوْ خَرَجَ مُسْتَحَقًّا بَعْدَ تَلْفِهِ . . غَرِمَ بِدَلِّهِ لِمُسْتَحَقِّهِ ، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْبَائِعِ ، وَلَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ لَوْ تَلَفَ وَكَانَ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ بَلْ يَنْفَسَخُ الْبَيْعُ ؛ لِأَنَّ يَدَ الْبَائِعِ عَلَيْهِ إِلَى الْآنَ . اهـ . « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمُ » (خ / ١٧٩) .

(٣) انْظُرْ « حَاشِيَةُ فَتْحِ الْجَوَادِ » (١ / ٤١٤-٤١٧) .

(٤) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : (أَنَّهُ إِذَا غَابَ عَنْ مَحَلِّ . .) .

وَإِذَا اشْتَرَى الشَّيْءَ مُقَدَّرًا بِكَيلٍ ، أَوْ وَزْنٍ ، أَوْ ذَرَعٍ ، أَوْ عَدَدٍ . فَلَا بُدَّ مِنْ قَبْضِهِ بِذَلِكَ التَّقْدِيرِ ، وَيُجْبَرُ عَلَى تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ أَوَّلًا إِذَا لَمْ يَخَفْ قَوَّتَهُ ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا . أُجْبِرَ .

فَضْلُهُ

وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الثَّمَرَةِ وَحْدَهَا قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهَا ،

قَالَ : (وَإِذَا اشْتَرَى الشَّيْءَ) حَالُ كَوْنِهِ (مُقَدَّرًا بِكَيلٍ ، أَوْ وَزْنٍ ، أَوْ ذَرَعٍ ، أَوْ عَدَدٍ . فَلَا بُدَّ) فِي صَحَّةِ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَنَحْوِهِ (مِنْ قَبْضِهِ بِذَلِكَ التَّقْدِيرِ) .

فَمَا قَبْضٌ بغيرِ مَا قُدِّرَ بِهِ أَوْ جُزْأً . . يَفْسُدُ قَبْضُهُ ، فَلَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، لَكِنَّهُ يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مِنْ أَبْتَاعَ طَعَامًا . . فَلَا يَبِغُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ » .

وَيُشْتَرَطُ فِي صَحَّةِ التَّصَرُّفِ أَيْضًا فِي سَائِرِهَا ^(١) مِنْ رُؤْيَةِ الْقَابِضِ لِلْمَقْبُوضِ وَإِنْ رَأَاهُ عِنْدَ الْعَقْدِ .

(وَيُجْبَرُ) الْبَائِعُ فِيمَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ فِي الذَّمَّةِ وَالْمَبِيعُ مُعَيَّنًا (عَلَى تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ أَوَّلًا إِذَا لَمْ يَخَفْ قَوَّتَهُ) فَإِذَا سَلَّمَ . . أُجْبِرَ الْمُشْتَرِي عَلَى تَسْلِيمِ الثَّمَنِ ، (فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا) وَالْمَبِيعُ فِي الذَّمَّةِ . . أُجْبِرَ الْمُشْتَرِي ، أَوِ الْمَبِيعُ مُعَيَّنًا أَيْضًا . . (أُجْبِرَا) أَيِ : يُجْبَرُهُمَا الْحَاكِمُ عَلَى التَّسْلِيمِ إِلَيْهِ ، أَوْ إِلَى عَدْلٍ ، ثُمَّ يُعْطِي كُلًّا مَا لَهُ ؛ لِإِسْتَوَاءِ الْجَانِبَيْنِ ، وَلَهُ أَنْ يَبْدَأَ بِمَنْ شَاءَ مِنْهُمَا .

وَسِوَاءُ فِي ذَلِكَ الْفَقْدَانِ وَالْعَرْضَانِ ، وَالنَّقْدُ وَالْعَرْضُ ، هَذَا إِنْ كَانَ نَزَاعُهُمَا فِي مُجَرَّدِ الْبَدَاءَةِ بِالتَّسْلِيمِ ، أَمَّا مَعَ خَوْفِ الْفَوَاتِ . . فَلَكَ . . إِلَّا الْبَائِعُ بِأَجَلٍ - حِسُّ مَوْضِعِهِ حَتَّى يَقْبِضَ مَقَابِلَهُ .

وَإِذَا أَمْتَنَعَ الْمُشْتَرِي مِنْ تَسْلِيمِ الثَّمَنِ ، وَمَالُهُ حَاضِرٌ أَوْ غَائِبٌ لَدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ . . حُجِرَ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِ أَمْوَالِهِ ، وَمِنْهَا الْمَبِيعُ وَإِنْ كَثُرَتْ وَقَلَّ الثَّمَنُ ؛ لِثَلَاثِ تَصَرُّفَاتٍ فِيهَا بِمَا يَبْطُلُ حَقُّ الْبَائِعِ ، فَإِنْ أَعْسَرَبِهِ ، أَوْ غَابَ مَالُهُ مَسَافَةَ الْقَصْرِ . . اسْتَقْلَّ الْبَائِعُ بِفَسْخِ الْبَيْعِ ، وَأَخَذَ مَالَهُ .

(فَضْلُهُ)

فِي بَيْعِ الثَّمَرِ وَالْحَبِّ عَلَى أَصْلِهِ

(وَلَا يَصِحُّ) حَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْأَصْلُ مَقْطُوعًا وَلَا جَافًا (بَيْعُ الثَّمَرَةِ وَحْدَهَا قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهَا) إِلَّا

(١) أَيِ : فِي جَمِيعِ الْمَقْبُوضَاتِ ، الْمَنْقُولِ وَغَيْرِهِ ، الْمَقْدَّرِ وَغَيْرِهِ .

وَلَا الزَّرْعَ وَحْدَهُ قَبْلَ اشْتِدَادِ الْحَبِّ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ ، فَإِنْ بَاعَهُ مَعَ الشَّجَرِ أَوْ الزَّرْعَ مَعَ الْأَرْضِ .. جَازَ بِلَا شَرْطٍ .

فَضَائِلُ

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي صِفَةِ الْبَيْعِ

بشروط القلع مَنَجَزاً - وإن بيع من مالك الشجرة - لنهيهِ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِهَا قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهَا ، وَجَازَ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ ؛ لِلْإِجْمَاعِ .

وَلَا يَلِزُ مَالِكَ الْأَصْلِ الْوَفَاءُ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ لَصَحَّةِ الْبَيْعِ فَقَطْ ، وَلَا يَلِزُهُ غَيْرَ ذَلِكَ أَيْضاً إِنْ رَضِيَ بِاتِّعُهُ .

أَمَّا بَعْدُ بُدْوَ الصِّلَاحِ .. فلا يجبُ ذلك الشرط ، وَيَكْفِي فِي نَخْلَةٍ مِثْلًا إِنْ اتَّحَدَ بَسْتَانُ وَجَنَسُ وَعَقْدُ ؛ لِتَحَقُّقِ التَّبَعِيَّةِ حِينَئِذٍ ، وَهُوَ^(١) : أَنْ يَنْقَلِبَ لَوْنُ الثَّمَرَةِ ، أَوْ يَتِمَّوَةَ وَيَلِينَ .

(وَلَا) يَصِحُّ بَيْعُ (الزَّرْعِ وَحْدَهُ) أَيِ : بِدُونِ أَرْضِهِ (قَبْلَ اشْتِدَادِ الْحَبِّ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ) فِيمَا يُقَطَّعُ ، أَوْ الْقَلْعِ فِيمَا يُقْلَعُ نَظِيرَ مَا تَقَرَّرَ فِي الثَّمَرِ قَبْلَ بُدْوَ صِلَاحِهِ ، أَمَّا مَا اشْتَدَّ حُبُّهُ ؛ بِأَنْ تَهَيَّأَ لِمَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ ، أَوْ حُبِّ سُنْبُلَةٍ مِنْهُ وَاتَّحَدَ مَا مَرَّ . . فلا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ الشَّرْطُ .

وخرج بقوله : (وَحْدَهُ) هُنَا : مَا لَوْ بَاعَهُ مَعَ أَصْلِهِ ؛ كَمَا قَالَ : (فَإِنْ بَاعَهُ) أَيِ : الثَّمَرِ (مَعَ الشَّجَرِ أَوْ) بَاعَ (الزَّرْعَ مَعَ الْأَرْضِ .. جَازَ بِلَا شَرْطٍ) لِلْقَطْعِ ، بَلْ لَا يَجُوزُ شَرْطُهُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ عَلَى الْمُشْتَرِي مَعَ كَوْنِهِ تَابِعاً ، وَبِهِ فَارَقَ بَيْعَهُ مِنْ مَالِكِ الشَّجَرَةِ ؛ إِذْ لَا تَبَعِيَّةَ فِيهَا .

(فَضَائِلُ)

فِي التَّخَالُفِ^(٢)

(وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ) وَلَوْ وَكِلَيْهِ ، أَوْ وَارِثَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا وَارِثُ وَالْآخَرُ غَيْرُ وَارِثٍ^(٣) (فِي صِفَةِ الْبَيْعِ) أَوْ غَيْرِهِ مِنْ عَقُودِ الْمُعَاوَضَةِ الْمُحْضَةِ وَغَيْرِهَا ؛ بِأَنْ أَدْعَى أَحَدُهُمَا نَحْوَ قَدْرِ ، أَوْ

(١) أَيِ : بِدَوِ الصِّلَاحِ .

(٢) فِي (ح) : (فَصَلْ فِي التَّخَالُفِ) .

(٣) لَوْ قَالَ : أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ .. لَكَانَ أَعْمَ . « الْمَنْهَلُ الْعَمِيم » (خ / ١٩١) .

تَحَالَفًا ، فَيَحْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمِينًا يَنْفِي فِيهَا كَلَامَ صَاحِبِهِ ، وَيُثَبِّتُ كَلَامَ نَفْسِهِ ، ثُمَّ
 إِنْ لَمْ يَتَرَاضِيَا بِشَيْءٍ . . فَنَسَخَ الْبَيْعَ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ ، وَيَرُدُّ الْمُشْتَرِيَ الْمَبِيعَ أَوْ قِيمَتَهُ
 إِنْ تَلَفَ . وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ . . صُدِّقَ مُدَّعِي الصَّحَّةِ .

جنس ، أو نوع ، أو صفة ، أو غيره ، أو شرط شيء يصح كاجل ، وأنكر الآخر ، وقد صح العقد
 باتفاقهما ، ولم تكن بينة ، أو تعارض بينتان (. . تَحَالَفًا)^(١) ولو في زمن الخيار وإن تلف
 العوضان (فَيَحْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمِينًا) واحدة (يَنْفِي فِيهَا كَلَامَ صَاحِبِهِ ، وَيُثَبِّتُ كَلَامَ نَفْسِهِ)
 ويُقدِّمُ النَّفْيُ ندباً كَوَالِدِهِ مَا بَعَثَ بِالْفِ بَلِّ بِالْفَيْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَدْعٍ وَمَدْعَى عَلَيْهِ ، وَمَنْفِيٌّ كُلٌّ فِي ضَمَنِ
 مِثْبَتِهِ ، فَجَارَ جَمْعُهُمَا فِي يَمِينٍ وَاحِدَةٍ ، وَقُدِّمَ النَّفْيُ ؛ لِيَفِيدَ الْإِثْبَاتُ بَعْدَهُ تَأْسِيسًا ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ ،
 وَلَا يُكْتَفَى بِالْإِثْبَاتِ ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يُكْتَفَى فِيهَا بِاللَّزَامِ وَالْمَفْهُومِ .

(ثُمَّ) بَعْدَ التَّحَالُفِ (إِنْ لَمْ يَتَرَاضِيَا بِشَيْءٍ) بَلْ أَصْرًا عَلَى الْإِخْتِلَافِ (. . فَنَسَخَ الْبَيْعَ أَحَدُهُمَا
 أَوْ الْحَاكِمُ) وَإِنْ لَمْ يَسْأَلَاهُ ؛ قَطْعًا لِلتَّرَاضِ ، وَلَا يَنْفَسَخُ لَوْ فَنَسَخَ الْكَاذِبُ إِلَّا ظَاهِرًا فَقَطْ ، وَقَبْلَ
 الْفَسْخِ مِلْكُ الْمُشْتَرِي بَاقٍ ، فَلَهُ الْوُطْءُ وَغَيْرُهُ .

(وَ) بَعْدَ الْفَسْخِ (يَرُدُّ الْمُشْتَرِيَ الْمَبِيعَ) إِنْ بَقِيَ عَيْتُهُ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ حِينَئِذٍ رَدُّ بَدْلِهِ (أَوْ قِيمَتَهُ)
 إِنْ كَانَ مَتَقَوْمًا ، أَوْ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا (إِنْ تَلَفَ) وَإِنْ زَادَتْ قِيمَتُهُ عَلَى مَا يَدَّعِيهِ الْبَائِعُ مِنْ ثَمَنِهِ ،
 وَتَعْتَبَرُ قِيمَتُهُ وَقْتَ تَلْفِهِ ، وَيَرُدُّ قِيمَةَ الْأَبْقَى لِلْحَيْلُولَةِ .

(وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ) أَيِ : بِأَنِ ادَّعَى أَحَدُهُمَا اقْتِرَانَهُ بِمُفْسِدٍ كَاخْتِلَالِ رَكْنٍ ، أَوْ شَرْطٍ
 كَالرُّوِيَةِ ، أَوْ اقْتِرَانِ شَرْطٍ مُفْسِدٍ لَهُ (. . صُدِّقَ مُدَّعِي الصَّحَّةِ) تَقْدِيمًا لِلظَّاهِرِ مِنْ حَالِ الْمُكَلَّفِ ؛
 وَهُوَ : اجْتِنَابُ الْمُفْسِدِ ؛ لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَى إِمْضَاءِ الْعَقْدِ .

وَقَدْ يُصَدِّقُ مُدَّعِي الْفَسَادِ كَمُدَّعِي الصُّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ ، وَمُدَّعِي نَحْوِ بَيْعٍ وَبِهِ نَحْوُ صِبَا
 أَمَكْنِ .

(١) وهذا التحالف يكون عند الحاكم ، وألحق به المحكم ، فخرج تحالفهما بأنفسهما ، فلا يؤثر فسخاً
 ولا لزوماً ، ومثله فيما ذكر جميع الأيمان التي يترتب عليها فصل الخصومة ، فلا يعتد بها إلا عند الحاكم أو
 المحكم . اهـ « المنهل العميم » (خ / ١٩٢) .

فَضْلُكَ

لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ . . تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْإِذْنِ وَلَا يَمْلِكُ الْقِرْنُ وَلَوْ بِتَمْلِيكَ سَيِّدِهِ .

فَضْلُكَ

وَيَصِحُّ السَّلْمُ فِيمَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَيْعُ بِشُرُوطٍ :

(فَضْلُكَ)

في تَصَرُّفِ الرَّقِيقِ

(لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ الْعَبْدِ) وَالْأَمَةِ (بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ) لِأَنَّهُ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ لِحَقِّهِ ، فَلَا عِبْرَةَ بِسُكُوتِهِ (فَإِنْ أَذِنَ) سَيِّدُهُ أَوْ وَلِيُّهُ (لَهُ) وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ رَشِيدٌ (. . تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْإِذْنِ) فَلَا يَتَجَاوَزُ مَا عُيِّنَ لَهُ مِنْ نَوْعٍ ، أَوْ زَمَنٍ ، أَوْ مَحَلٍّ وَإِنْ أَنْحَصَرَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي غَيْرِهِ كَالْوَكِيلِ ، وَإِنْ أَطْلُقَ لَهُ الْإِذْنَ . . تَصَرَّفَ فِيمَا شَاءَ .

نَعَمْ ؛ لَا يَسَافِرُ ، وَلَا يَبِيعُ نَسِئَةً ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِي رَقَبَتِهِ وَمَنْفَعَتِهِ بِنَحْوِ بَيْعِ وَإِجَارَةِ وَإِنْفَاقٍ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَالِ التَّجَارَةِ وَإِنْ أَعْتَدَ ؛ لِأَنَّ أَسْمَ التَّجَارَةِ لَا يَتَنَاوَلُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ .

(وَلَا يَمْلِكُ الْقِرْنُ) غَيْرُ الْمَكَاتِبِ وَالْمُبْعُضِ وَلَوْ مُدْبِراً وَأَمَّ وَلَدٍ (وَلَوْ بِتَمْلِيكَ سَيِّدِهِ) كَمَا لَا يَمْلِكُ بِالْإِثْرِ .

أَمَّا الْمَكَاتِبُ وَالْمُبْعُضُ . . فَيَمْلِكَانِ ؛ لَكِنْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمَا وَطْءُ مَمْلُوكِهِمَا - وَلَوْ بِإِذْنِ السَّيِّدِ - لَضَعْفِ مَلِكِهِمَا .

(فَضْلُكَ)

في السَّلْمِ

هُوَ : نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ ؛ فَلِذَا أَمْتِنَعَ مَنْ كَافَرَ فِي نَحْوِ قِنٍّ مُسْلِمٍ وَمُصْحَفٍ ، لَكِنَّهُ نَوْعٌ مُخْصُوصٌ ؛ فَلِذَا اشْتَرَطَ فِيهِ شُرُوطٌ زَائِدَةٌ عَلَى شُرُوطِ مَطْلُوقِ الْبَيْعِ السَّابِقَةِ إِلَّا الرُّؤْيَةَ .

(وَ) مِنْ ثَمَّ : لَا (يَصِحُّ السَّلْمُ فِيمَا يَصِحُّ فِيهِ الْبَيْعُ) إِلَّا (بِشُرُوطٍ) أُخْرَى :

الْأَوَّلُ : قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ . الثَّانِي : كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ فِي الذِّمَّةِ .
 الثَّلَاثُ : بَيَانُ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مُوَجَّلاً ، وَلِحَمْلِهِ مُؤَنَّةً ، أَوْ كَانَ
 الْمَوْضِعُ لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ كَالْمَفَازَةِ . الرَّابِعُ : الْعِلْمُ بِالْأَجَلِ إِنْ كَانَ مُوَجَّلاً

(الْأَوَّلُ : قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ) الْمَعْنَى ، أَوَّالُ الذِّمَّةِ (فِي الْمَجْلِسِ) أَي : مَجْلِسِ الْخِيَارِ
 وَإِنْ أَسْتَوْفَى الْمَقَابِلَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ غَرَرٌ فَلَا يُضْمُّ إِلَيْهِ غَرَرٌ آخَرُ .

فَإِنْ قَبْضَ بَعْضَهُ . . صَحَّ فِيهِ بِقِسْطِهِ ، وَلِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بَعْدَ قَبْضِهِ رُدُّهُ لِلْمُسْلِمِ وَلَوْ عَنْ ذِيهِ .
 وَلَا بُدَّ مِنَ الْقَبْضِ الْحَقِيقِيِّ إِلَّا إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مَنْفَعَةً . . فَقَبْضُهَا بِقَبْضِ مَحَلِّهَا .

(الثَّانِي : كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ فِي الذِّمَّةِ) حَالاً كَانَ أَوْ مُوَجَّلاً ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ لَفْظُ السَّلَامِ .
 فَإِنْ قَالَ : أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ أَلْفًا فِي هَذَا ، أَوْ هَذَا فِي هَذَا . . لَيْسَ سَلَامًا ؛ لِإِنْتِفَاءِ شَرْطِهِ ،
 وَلَا بَيْعًا ؛ لِإِخْتِلَالِ لَفْظِهِ ، وَاشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا صَفْتُهُ كَذَا بِهِذِهِ الدَّرَاهِمِ ، أَوْ بَعِشْرَةً فِي ذِمَّتِي . . بَيْعٌ
 عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ^(١) ؛ نَظَرًا لِلْفِظِ ، وَقَالَ كَثِيرُونَ : سَلَمٌ ؛ نَظَرًا لِمَعْنَى .

(الثَّلَاثُ : بَيَانُ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ إِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مُوَجَّلاً ، وَلِحَمْلِهِ مُؤَنَّةً ، أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ)
 الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْعَقْدُ (لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ كَالْمَفَازَةِ) لِفَتَاوَتِ الْأَغْرَاضِ فِيمَا يُرَادُّ مِنَ الْأَمْكِنَةِ حَيْثُ ،
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِحَمْلِهِ مُؤَنَّةً ، وَكَانَ الْعَقْدُ بِمَحَلٍّ يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ . . لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ ، وَتَعَيَّنَ مَحَلُّ الْعَقْدِ
 لِلتَّسْلِيمِ ؛ لِلْعَرَفِ .

(الرَّابِعُ : الْعِلْمُ) أَي : عِلْمُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ (بِالْأَجَلِ إِنْ كَانَ مُوَجَّلاً) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ ، فَلَا يَصَحُّ
 بِالْمَجْهُولِ ؛ كَالْحَصَادِ أَوْ الشَّتَاءِ أَوْ الْعَطَاءِ وَلَمْ يُرِيدَا وَقْتَهَا الْمَعْيَنَ ، بِخِلَافِ إِلَى الرَّبِيعِ أَوْ أَوَّلِهِ ،
 وَنِصْرَفُ الْأَوَّلِ الرَّبِيعَيْنِ ، وَإِلَى نَحْوِ فَصْحِ النَّصَارَى إِنْ عَلِمَهُ الْعَاقِدَانِ .
 وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي أَوْصَافِ السَّلَامِ وَنَحْوِ الْمَكْيَالِ مَعْرِفَتَهُمَا مَعَ عَدْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْجَهَالَ هُنَا رَاجِعَةٌ
 لِلْأَجَلِ ، وَتَمَّ لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ يُحْتَاطُ لَهُ أَكْثَرُ .

وَتَنْصَرَفُ الْأَشْهُرُ لِلْهَلَالِيَّةِ إِلَّا إِنْ وَقَعَ الْعَقْدُ أَثْنَاءَ الشَّهْرِ . . فَيُكْمَلُ الْمُنْكَسَرُ ثَلَاثِينَ .

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٢٠٤) : (قَوْلُهُ : وَاشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا . .
 إلخ ؛ أَي : وَقَوْلُ الشَّخْصِ : اشْتَرَيْتُ . . إلخ ، فَهُوَ مُبْتَدَأٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْقَوْلِ ، أَوْ لِقَصْدِ لَفْظِهِ ، خَبَرُهُ قَوْلُهُ :
 بَيْعٌ) .

الْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ عِنْدَ حُلُولِهِ . السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ الْمُسْلَمُ فِيهِ
مَعْرُوفَ الْمِقْدَارِ بِالْوِزْنِ ، أَوْ بِهِ أَوْ الْكِيلِ أَوْ الدَّرْعِ أَوْ الْعَدِّ . السَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ
الْأَوْصَافِ الَّتِي لَا يُتَسَامَحُ بِتَرْكِهَا ، فَإِذَا أَسْلَمَ فِي الرَّقِيقِ .. يَذْكُرُ نَوْعَهُ وَصِنْفَهُ ،
وَذُكُورَتَهُ وَأُنُوثَتَهُ ، وَسِنَّ

(الْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ عِنْدَ حُلُولِهِ) فِي الْمَوْجَلِ ، وَوَقْتُ الْعَقْدِ فِي الْحَالِ ،
فَلَا يَصِحُّ فِي مَنْقَطِعٍ عِنْدَهُ كَالرُّطْبِ فِي الشَّتَاءِ ، بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَنْقَطِعِ وَإِنْ كَانَ مَجْلُوباً .

(السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ الْمُسْلَمُ فِيهِ مَعْرُوفَ الْمِقْدَارِ بِالْوِزْنِ) فِي كُلِّ شَيْءٍ (أَوْ بِهِ أَوْ الْكِيلِ) لَا
بِهِمَا مَعاً ، فِي كُلِّ صَغِيرٍ الْجِزْمِ - وَهُوَ مَا لَا يَتَجَاوَى فِي الْمِكْيَالِ كَجَوْزٍ - وَإِنْ لَمْ يُعْتَدِ الْكِيلُ فِيهِ ،
بِخِلَافِ مَا هُوَ أَكْبَرُ جِزْماً مِنَ التَّمْرِ ؛ كَبِيضٍ دَجَاجَةٍ ، وَبُقُولٍ ، وَقَصَبٍ ؛ فَإِنَّهُ مُوزُونٌ لَا غَيْرَ .

(أَوْ الدَّرْعِ) فِي الْمَذْرُوعِ كَالثِّيَابِ (أَوْ الْعَدِّ) فِي الْمَعْدُودِ كَاللِّبَنِ .

وَيَجُوزُ جَمْعُ الْوِزْنِ وَالْدَّرْعِ فِي الْخَشَبِ ؛ لِأَنَّ زَائِدَهُ يُنَحْتُ .

وَالْوِزْنُ وَالْدَّرْعُ فِي نَحْوِ الثِّيَابِ ، وَالْوِزْنُ وَالْعَدُّ إِنْ أُريدَ الْوِزْنُ التَّقْرِيبيُّ ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي عَدَدٍ
يَسِيرٍ لَا يَتَعَدَّرُ تَحْصِيلُهُ عَلَيْهِ .

وَيَمْتَنَعُ السَّلْمُ فِي نَحْوِ بَطِّيخَةٍ أَوْ بِيضَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لَذِكْرِ حَجْمِهَا مَعَ وَزْنِهَا ؛ وَذَلِكَ يَوْرُثُ عِزَّةَ
الْوُجُودِ .

(السَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الْأَوْصَافِ الَّتِي لَا يُتَسَامَحُ بِتَرْكِهَا) لِانْضِبَاطِهَا وَغَلْبَةِ قَصْدِهَا عُرْفاً ،
فَكُلُّ وَصْفٍ اخْتَلَفَ بِهِ الْغَرَضُ اخْتِلَافاً ظَاهِراً ، أَوْ غَلَبَ فِي الْجِنْسِ قَصْدُهُ مِنْ حَيْثُ الْقِيَمَةُ وَلَمْ يَكُنْ
فَضِيلَةً يَدُلُّ الْأَصْلُ عَلَى عَدَمِهَا ؛ كَالْكِتَابَةِ ، وَزِيَادَةِ الْقُوَّةِ .. وَجِبَّ ذِكْرُهُ ؛ وَإِلَّا .. أَدَّى إِلَى جِهَالَةٍ
الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ .

(فَإِذَا أَسْلَمَ فِي الرَّقِيقِ .. يَذْكُرُ نَوْعَهُ) وَلَا يَحْتَاجُ مَعَ ذِكْرِهِ إِلَى ذِكْرِ الْجِنْسِ .

(وَصِنْفُهُ) إِنْ اخْتَلَفَ ، كَخَطَائِيٍّ ، أَوْ رُومِيٍّ مَعَ قَوْلِهِ : تَرْكِي^(١) .

(وَذُكُورَتَهُ ، وَأُنُوثَتَهُ ، وَسِنُّهُ) وَيَتَعَيَّنُ فِيهِ التَّقْرِيبُ ، فَإِنْ حَدَدَهُ كَابْنِ سَبْعِ سَنِينَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ

(١) الخطائي والرومي : صنفان من التركي ، فالتركي تمثيل للنوع .

هُ وَقَدَّهُ ، وَثُيُوبَةَ الْجَارِيَةِ وَبَكَارَتَهَا ، وَفِي التَّمْرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحُبُوبِ . . يَذْكُرُ لَوْنَهُ وَنَوْعَهُ وَبَلَدَهُ ، وَصِغَرَ الْحَبَّةِ وَكِبَرَهَا ، وَعُتْقَهُ وَحَدَائِثَهُ ، وَكَوْنَهُ مَسْقِيًّا أَوْ غَيْرَهُ .
 الثَّامِنُ : مَعْرِفَةُ الْمُتَعَاقِدِينَ الصِّفَاتِ مَعَ عَدْلَيْنِ آخَرَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَبَدَلَ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَالْمَبِيعِ غَيْرُ نَوْعِهِ ؛ كَتَمْرِ عَنْ رُطْبٍ ، وَيَجُوزُ بِأَرْدَا مِنْ الْمَشْرُوطِ فِي الصِّفَةِ إِنْ رَضِيَ

ولا نقص . . بطل ؛ لندرتِهِ .

(وَقَدَّهُ) أَي : طَوْلُهُ ، أَوْ قِصْرُهُ ، أَوْ كَوْنَهُ رَبْعَةً كَسَنَةِ أَشْبَارٍ .

وَالْأَوَجَهُ : أَنَّهُ تَقْرِيْبِيٌّ أَيْضاً (وَثُيُوبَةَ الْجَارِيَةِ وَبَكَارَتَهَا) لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ بِهِمَا اخْتِلَافاً ظَاهِراً .

(وَفِي التَّمْرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحُبُوبِ . . يَذْكُرُ لَوْنَهُ ، وَنَوْعَهُ ، وَبَلَدَهُ ، وَصِغَرَ الْحَبَّةِ وَكِبَرَهَا ، وَعُتْقَهُ وَحَدَائِثَهُ ، وَكَوْنَهُ مَسْقِيًّا أَوْ غَيْرَهُ) وَيُقَاسُ بِذَلِكَ بَاقِي الْأَجْنَاسِ الْمَصْرَحِ بِهَا فِي الْمَطْوَلَاتِ ، وَالْمَدَارُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الضَّابِطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

(الثَّامِنُ : مَعْرِفَةُ الْمُتَعَاقِدِينَ الصِّفَاتِ مَعَ عَدْلَيْنِ آخَرَيْنِ) لِيُرْجَعَ إِلَيْهِمَا عِنْدَ التَّنَازُعِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مَعْرِفَةَ عَدْلَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَا أَبَدًا فِي الْبَلَدِ مِمَّنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ عَدْلَانِ فَاكْثَرُ ؛ فَإِنَّ الْمُعَيَّنَيْنِ إِذَا اخْتَصَّ بِالْمَعْرِفَةِ . . قَدْ يَتَعَدَّرَانِ عِنْدَ الْمَحِلِّ .

(وَلَا يَجُوزُ ^(١) أَنْ يُسْتَبَدَلَ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَالْمَبِيعِ) فِي الذِّمَّةِ الَّذِي عُقِدَ بِغَيْرِ لَفْظِ الْكَلَمِ (غَيْرُ نَوْعِهِ) وَلَوْ مِنْ جَنْسِهِ (كَتَمْرِ عَنْ رُطْبٍ) وَمَعْقِلِي عَنْ بَرْنِي ، وَحَنْطَةِ سَمَرَاءَ عَنْ بَيْضَاءَ ، وَمَسْقِيٍّ بِمَاءِ سَمَاءَ عَنْ مَسْقِيٍّ بِمَاءِ أَرْضٍ ، وَقِنْ تَرْكِيٍّ عَنْ هِنْدِيٍّ وَبِالْعَكُوسِ ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ .

(وَيَجُوزُ) أَنْ يَسْتَبَدَلَ (بِأَرْدَا مِنْ الْمَشْرُوطِ) إِذَا اتَّحَدَا فِي النَّوعِ وَاخْتَلَفَا (فِي الصِّفَةِ) لَكِنْ (إِنْ رَضِيَ) الْمُسْتَحِقُّ ؛ لِأَنَّهُ مُسَامِحَةٌ بِمَجَرَّدِ صِفَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَرْضَ . . لَمْ يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ وَإِنْ كَانَ أَجُودَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ؛ لِتَضَرُّرِهِ بِهِ .

(١) أي : ولا يصح - كما في « المنهاج » - فلو عبّر به . . لكان أولى ؛ لأنه يلزم من عدم الصحة عدم الجواز من غير عكس .

وَيَصِحُّ قَرْضُ كُلِّ مَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ ،

(فَضْلُكَ)

فِي الْقَرْضِ

وهو : تملك شيء برّد بدله ، وأصله : القربة ، وفي حديث أنه أفضل من الصدقة ، وفي آخر عكسه ، وجمعت بينهما في « شرح الإرشاد الكبير » .

وقد يحرم إن غلب على ظنه صرف المقرض لما يأخذه في حرام ، ويجوز لمضطر مطلقاً ، وكذا لغيره بشرط أن يغلب على ظنه وفأوه من جهة له ظاهرة ، أو علم المقرض بحاله ، فإن أنتفى كل من هذين . . حرّم ، وكان من أكل أموال الناس بالباطل .

(وَيَصِحُّ قَرْضُ كُلِّ مَا) مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ (يَصِحُّ السَّلَمُ فِيهِ) مِنْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ ؛ لَصَحَّةِ ثَبُوتِهِ فِي الدِّمَّةِ ، بخلاف ما يمتنع السلم فيه ؛ كالعقار ومنفعته ، ومنفعة السفينة ، وسائر ما لا ينضبط ، أو يتعدّد وجوده لتعدّد أو تعشّر ردّه مثله .

وقد يجوز قرض ما لا يسلم فيه كالخبز بالوزن ، وقيل : بالعد ؛ للإجماع الفعلي عليه ، وفيه حديث منقطع ، وكالخمير الحامض ، وكجزء من دار لم يزد على النصف ؛ لأنّ له حينئذ مثلاً . وقد يمتنع قرض ما يسلم فيه كأمّة تحل للمقرض ، كما يأتي .

(وَلَا بُدَّ) فِي صَحَّةِ الْقَرْضِ (مِنَ الْإِجَابِ) الصَّرِيحِ ؛ كَأَقْرَضْتُكَ ، أَوْ أَسْلَفْتُكَ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِمَثَلِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مَوْضُوعُهَا ، أَوْ الْكُنَايَةُ كَخَذَهُ بِمَثَلِهِ ، أَوْ بَدَلَهُ عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ ^(١) ؛ لِاحْتِمَالِهِمَا الْبَيْعَ أَيْضاً .

(وَالْقَبُولُ) الْمَتَّصِلُ بِهِ الْمَوَافِقُ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ ، وَيَأْتِي هُنَا بَقِيَّةُ شُرُوطِ الْبَيْعِ السَّابِقَةِ فِيهِ ؛ كَقَبْلَتِهِ ، وَأَقْرَضْتُهُ .

نَعَمْ ؛ الْقَرْضُ الْحَكْمِيُّ ؛ كإطعام جائع ، وكسوة عارٍ بالبدل لا يحتاج لصيغة .

(١) هذه صيغة تبرّ ، فالمعتمد : أنه صريح ، وهو ما اعتمده الشارح رحمه الله تعالى في « التحفة » (٣٧/٥) و « فتح الجواد » (٤٤٤/١) ، وعبارة الأخير : (أو ببدله ، لكن قال جمع : إن هذين كناية ؛ لاحتمالهما البيع أيضاً ، كما دلّ عليه كلامهم ، ثم . . . إلى أن قال : وخذه بمثله : لا يحتمل غير القرض فكان صريحاً فيه بناء على خلاف ما مرّ عن أولئك الموافق للمتن و « المنهاج » وغيرهما .)

وَلَا يَجُوزُ إِقْرَاضُ جَارِيَةٍ تَحِلُّ لِلْمُقْتَرِضِ ، وَيَرُدُّ مِثْلَهُ . وَلَوْ شَرَطَ صَاحِبُهَا عَنْ مُكَسَّرٍ ،
أَوْ زِيَادَةً أَوْ أَجَلًا وَلَهُ فِيهِ غَرَضٌ . . . بَطْلٌ ،

وَالْتِمَاسُ الْقَرْضِ كإِيجَابِهِ ، وَالْمُقْتَرِضُ كَقَبُولِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ : جَرَى هُنَا خِلَافُ الْمُعَاطَاةِ ،
وَيَجُوزُ إِقْرَاضُ مَكِيلٍ وَزَنًا ، وَعَكْسُهُ إِنْ لَمْ يَتَجَافَ فِي الْمَكِيلِ كَالسَّلَمِ .

(وَلَا يَجُوزُ إِقْرَاضُ جَارِيَةٍ تَحِلُّ لِلْمُقْتَرِضِ) وَلَوْ مَمْسُوحًا ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَرُدُّهَا بَعْدَ التَّمَتُّعِ ، فَكَانَ
كَإِعَارَةِ الْجَوَارِي لِلوِطْءِ ، وَهُوَ حَرَامٌ إِجْمَاعًا ، وَنَقْلُ إِبَاحَتِهِ عَنْ عَطَاءٍ بَاطِلٌ .

أَمَّا مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ لِمَحْرَمِيَّةٍ ، أَوْ نَحْوِ تَمَجُّسٍ . . . فَيَجُوزُ إِقْرَاضُهَا لَهُ ، بِخِلَافِ نَحْوِ أُخْتِ زَوْجَتِهِ ،
وَيَمْتَنَعُ إِقْرَاضُ الْخُثَى ؛ لِامْتِنَاعِ السَّلَمِ فِيهِ ، لَا إِقْرَاضُ الْأَمَةِ لِلخُثَى عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ .

(وَ) مِنْ أَحْكَامِ الْقَرْضِ أَنَّهُ يَجِبُ أَنَّهُ (يَرُدُّ مِثْلَهُ) حَقِيقَةً فِي الْمِثْلِيِّ - وَإِنْ بَطَلَ التَّعَامُلُ بِهِ -
وَصُورَةً فِي الْمَتَقَوِّمِ ، وَبِحَثِّ جَمْعٍ أَعْتَبَارًا مَا فِيهِ مِنَ الْمَعَانِي - كِحِرْفَةٍ - فَإِنْ لَمْ يَتَأَتَّ . . . أَعْتَبِرَ مَعَ
الصُّورَةِ مِرَاعَاةَ الْقِيَمَةِ ، وَيُصَدَّقُ فِيهَا وَفِي الصِّفَةِ^(١) ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ .

(وَلَوْ شَرَطَ)^(٢) الْمُقْرِضُ عَلَى الْمُقْتَرِضِ (صَاحِبًا) أَي : رَدَّهُ (عَنْ مُكَسَّرٍ ، أَوْ زِيَادَةً) عَلَى
مَا أَقْرَضَهُ لَهُ ، أَوْ أَجُودَ مِنْهُ (أَوْ أَجَلًا وَلَهُ فِيهِ غَرَضٌ) كَأَنْ يَرُدَّهُ بَعْدَ شَهْرٍ ؛ لَخَوْفِ نَهْبٍ أَوْ نَحْوِهِ
وَالْمُقْتَرِضُ مُلِيٌّ (. . . بَطْلٌ) الْقَرْضُ ؛ لَخَبَرِ : « كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً . . . فَهُوَ رَبًا » وَهُوَ وَإِنْ كَانَ
ضَعِيفًا لَكِنْ قَالَ بِهِ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ، وَأَخَذَ أَثْمَتُنَا بَعْمُومِهِ مِنْ أَنَّ
كُلَّ قَرْضٍ تَضَمَّنَ عَوْدَ مَنْفَعَةٍ مُحَقَّقَةٍ إِلَى الْمُقْرِضِ وَإِنْ قَلَّتْ . . . كَانَ رَبًا .

فَإِنْ لَمْ تَعُدِ الْمَنْفَعَةُ إِلَّا عَلَى الْمُقْتَرِضِ . . . صَحَّ الْقَرْضُ ، وَبَطَلَ الشَّرْطُ^(٣) ، وَرُدُّ نَحْوِ الزِّيَادَةِ مِنْ
أَهْلِ التَّبَرُّعِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ سُنَّةٍ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنْ خِيَارَكُمُ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » .

(١) أي : المقترض بيمينه .

(٢) هذا شروعٌ في الشرط الواقع في القرض ، وهو ثلاثة أقسام : إِنْ جَرَّ نفعًا للمقرض . . يكون فاسدًا مفسدًا
للقرض ، وَإِنْ جَرَّ نفعًا للمقترض . . يكون فاسدًا غير مفسدٍ له ، وَإِنْ كَانَ لِلوَثُوقِ كَالرَّهْنِ وَنَحْوِهِ . . فهو
صحيح ، وَالْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ فِي الْمَتْنِ ، وَالثَّانِي فِي الشَّرْحِ . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٢٢٥) .

(٣) ولم يجب الوفاء به ؛ لِأَنَّهُ وَعَدُ تَبَرُّعٍ ؛ وَمِنْ ثَمَّ : سُنُّ الْوَفَاءِ بِهِ ، وَفَارَقَ الْقَرْضُ الرَّهْنَ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا
الشرط فيه . . بطل الرهن والشرط معاً ، وَهَذَا يُلْغُو الشرط لَا الْعَقْدَ بِقُوَّةِ دَاعِي الْقَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ بِخِلَافِ
الرهن . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٢٢٧) .

أَوْ رَهْنًا أَوْ كَفِيلًا . . صَحَّ . وَيُمْلِكُ الْمُقْرِضُ بِالْقَبْضِ ، وَلِلْمُقْرِضِ الرَّجُوعُ فِيهِ مَا دَامَ
بَاقِيًا .

(أَوْ) شرط (رَهْنًا) يجعله عنده ليتوثق به^(١) ؛ حَتَّى يردَّ إليه ما اقترضه منه (أَوْ كَفِيلًا) أي :
ضامناً به كذلك - ولا بُدَّ من تعيينهما^(٢) ، نظير ما مرَّ في البيع - (. . صَحَّ) لأنَّ هذه الأمور
توثيقات لا منافع زائدة ، فلزمت .

(وَيُمْلِكُ الْمُقْرِضُ بِالْقَبْضِ) بإذن المُقرض ، فله التَّصرفُ فيه ولو في المجلس ، ويجوزُ إيرادُ
القرضِ على موصوفٍ ، ثُمَّ يُعَيَّنُ - ولو في غير المجلس - لكنَّ قبلَ طولِ الفصلِ عرفاً ، والأوجهُ في
النقوطة المعتادِ في الأفراح : أنَّه كَالهَبَةِ لا القرضِ وإنَّ أعتيدَ ردُّ مثله .

نَعَمْ ؛ إنَّ ادَّعى الْمُعْطِي نيةَ القرضِ . . صُدِّقَ بيمينه ، ولو قال : أعطِ فلاناً كذا لترجعَ عليَّ . .
رجعَ إنَّ كانَ لَهُ غَرَضٌ في إعطائه ؛ كفقره ، أو الخوفِ منه .

نَعَمْ ؛ لو قال : أقرضني خمسةً وأدَّها عن زكاتي . . لَمْ يَجْزُ خلافاً للفقَّالِ .

(وَلِلْمُقْرِضِ الرَّجُوعُ فِيهِ مَا دَامَ بَاقِيًا) بملك المُقرضِ ، وإنَّ زالَ عَنْ مِلْكِهِ ثُمَّ عادَ . . فيلزمُ
ردُّه ، وإنَّ كانَ مُؤَجَّراً . . فيأخذُه المُقرضُ مسلوبَ المنفعةِ ، أو يأخذُ مثله ، ولو تعلَّقَ به حقٌّ لازمٌ
كرهنٍ . . تعيَّنَ المثلُ ، ويرجعُ في زيادةٍ متصلةٍ لا منفصلةٍ .

(١) أي : بالرهن .

(٢) أي : الرهن والكفيل .

بَابُ الْإِيجَابِ

لَا يَصِحُّ إِلَّا بِأُمُورٍ : الْأَوَّلُ : الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ . الثَّانِي : أَلَّا يُشْتَرَطَ فِيهِ مَا يُخَالِفُ مُقْتَضَاهُ ؛ كَشَرْطِ مَنْفَعَتِهِ لِلْمُرْتَهِنِ . الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ ، فَلَا يَرَهُنُ الْوَلِيُّ مَالَ مَحْجُورِهِ إِلَّا

(بَابُ الْإِيجَابِ)

هُوَ لُغَةً : الْبُتُ ، وَشَرْعاً : جَعْلُ عَيْنِ مَالٍ وَثِيقَةً بَدِينٍ يُسْتَوْفَى مِنْهَا عِنْدَ تَعَدُّرِ وَفَائِهِ ^(١) (لَا يَصِحُّ إِلَّا بِأُمُورٍ :

الْأَوَّلُ : الْإِيجَابُ) الصَّرِيحُ أَوْ الْكِنَايَةُ - كَرَهْنُ - (وَالْقَبُولُ) كَارْتَهْنُ ؛ قِيَاساً عَلَى الْبَيْعِ ، وَمِنْ ثَمَّ : يَأْتِي هُنَا جَمِيعُ مَا مَرَّ ثَمَّ فِي (الصَّيْغَةِ) .

(الثَّانِي : أَلَّا يُشْتَرَطَ فِيهِ مَا يُخَالِفُ مُقْتَضَاهُ ؛ كَشَرْطِ مَنْفَعَتِهِ لِلْمُرْتَهِنِ) أَوْ رَهْنٍ مَا يَحْدُثُ مِنْ زَوَائِدِهِ ، وَأَلَّا يُبَاعَ عِنْدَ الْحُلُولِ ، فَيُطْلَقُ الرَّهْنُ بِذَلِكَ ^(٢) كَالْبَيْعِ ، بِخِلَافِهِ بِمَا يُوَافِقُ مُقْتَضَاهُ ^(٣) كَتَقْدِيمِ الْمُرْتَهِنِ بِهِ عَلَى بَقِيَةِ أَرْبَابِ الدَّيُونِ ؛ فَإِنَّهُ مُؤَكَّدٌ ، وَبِمَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ ^(٤) كَالْإِشْهَادِ ؛ فَإِنَّهُ لَازِمٌ ، وَبِمَا لَا غَرَضَ فِيهِ كَأَلَّا يَأْكُلَ إِلَّا كَذَا ؛ فَإِنَّهُ لَغَوٌّ ، نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ .

(الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ) مَنْ رَاهَنَ وَمُرْتَهِنٍ (مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ) أَيِ : نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ ؛ أَيِ : مَكْلَفًا مَخْتَارًا غَيْرَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ كَالْبَيْعِ ^(٥) ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ نَوْعُ تَبَرُّعٍ ، فَإِنْ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ مِنْ مَالِهِ .. فَذَلِكَ ، وَإِلَّا .. أَشْتَرَطَ وَقَوْعُهُ عَلَى وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ (فَلَا يَرَهُنُ الْوَلِيُّ مَالَ مَحْجُورِهِ إِلَّا

(١) الوثائق بالحقوق ثلاثة : شهادة ، ورهنٌ ، وضمان . فالشهادة لخوف الحجد ، والآخران لخوف الإفلاس . وأركان الرهن خمسة : مرهون ، مرهون به ، وصيغة ، وعاقدان .

(٢) أي : بكل واحدٍ من الشروط الثلاثة ؛ لإخلال الشرط في الصورة الأخيرة بالعرض من الرهن ، ولتغيير قضية العقد في الأوليين .

(٣) أي : الرهن ؛ فَإِنَّ الرهن صحيحٌ .

(٤) أي : وبخلاف الشرط بما فيه مصلحة للعقد ، فهو عطفٌ على : (بما يوافق مقتضاه) .

(٥) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٢٣٤) : (مكرراً مع قوله : « نظير ... إلخ » فلا أحسن حذف أحدهما) .

لِضْرُورَةٍ ؛ كَنَفَقَةٍ ، وَكُسُوفَةٍ ، وَكَذَا أُتِظَارُ الْغَلَّةِ أَوْ نَفَاقِ سِلْعَةٍ ، وَلَا يَزْتَهِنُ إِلَّا لِضْرُورَةٍ
 كَمَا لَوْ وَرِثَ دَيْنًا مُؤَجَّلًا . الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ الْمَرْهُونُ عَيْنًا ، فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ دَيْنٍ
 وَمَنْفَعَةٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَعِيرَ عَيْنًا - وَلَوْ نَقْدًا - لِيَرْهَنَهَا إِذَا بَيَّنَّ جِنْسَ الدَّيْنِ وَقَدَرَهُ وَصِفَتَهُ
 وَالْمُرْتَهِنَ

لِضْرُورَةٍ ؛ كَنَفَقَةٍ ، وَكُسُوفَةٍ (للمولى أو مموئه ، (وَكَذَا) لمؤنة ماله أو إيفاء حقٍّ لزمه (أُتِظَارُ
 الْغَلَّةِ) لنحو عقارٍ يؤدِّي منها (أَوْ نَفَاقِ سِلْعَةٍ) كاسدةٍ يؤدِّي مِنْ ثَمَنِهَا ، أَوْ حُلُولِ دَيْنٍ لَهُ مُؤَجَّلٍ
 يُؤدِّي مِنْهُ ؛ للمصلحة في كلِّ ذلك .

فَإِنْ لَمْ يَنْتَظَرْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ . . باعَ ما يرهنه ، ولا يجوزُ لَهُ الْإِقْتِرَاضُ وَالرَّهْنُ عَلَيْهِ ؛ لِلضَّرَرِ
 بِتَقْدِيرِ فَرَضِ تَلْفِ الْمَرْهُونِ ^(١) .

(وَلَا يَزْتَهِنُ) وَلِيُ الْمَحْجُورِ لَهُ (إِلَّا لِضْرُورَةٍ كَمَا لَوْ وَرِثَ دَيْنًا مُؤَجَّلًا) فَيَجِبُ عَلَى وَلِيِّهِ أَنْ
 يَطْلُبَ مِنَ الْمَدِينِ رَهْنًا عَلَى الدَّيْنِ الْمَمْرُوثِ لِمَوْلِيهِ ؛ لِيَتَوَقَّعَ لَهُ بِهِ إِلَى حُلُولِهِ ، وَيَلْزِمُهُ الْإِرْتِهَانُ أَيْضًا
 عَلَى مَا أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ مُؤَجَّلًا ؛ لَخَوْفِ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ نَهْبٍ .

وَأَرْتِهَانُ الْقَاضِي جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ ، وَكَذَا غَيْرُهُ إِنْ خَافَ تَلْفَ الْمَرْهُونِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرْفَعُ لِحَنْفِيٍّ يَرَى
 سَقُوطَ الدَّيْنِ بِتَلْفِهِ .

(الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ الْمَرْهُونُ عَيْنًا) وَلَوْ جُزْءًا مَشَاعًا ، وَيُشْتَرَطُ إِذْنُ الشَّرِيكِ فِي قَبْضِ الْمَنْقُولِ
 فَقَطْ (فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ دَيْنٍ) وَلَوْ مَمَّنْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ (وَمَنْفَعَةٍ) ^(٢) إِذْ لَا يُتَوَقَّعُ
 بِهَا ؛ لِانْعِدَامِهَا .

نَعَمْ ؛ قَدْ يَكُونَانِ رَهْنًا كَأَنْ جَنَى عَلَى الْمَرْهُونِ ؛ فَإِنَّ بَدْلَهُ فِي ذِمَّةِ الْجَانِي مُحْكَمٌ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ
 رَهْنٌ ، وَكَأَنْ مَاتَ مَدِينٌ وَلَهُ مَنْفَعَةٌ . . فَإِنَّهَا مَرْهُونَةٌ .

(وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَعِيرَ عَيْنًا - وَلَوْ نَقْدًا - لِيَرْهَنَهَا) لِأَنَّ الْقَصْدَ اَلتَّوَقُّعَ ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِهَا .

وَلَوْ قَالَ مَالِكُهَا : أَرْهَنَهَا بِدَيْنِكَ . . كَفَى وَإِنْ لَمْ يُصْرِّحْ بِالْعَارِيَّةِ .

وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ (إِذَا بَيَّنَّ جِنْسَ الدَّيْنِ) وَنَوْعَهُ (وَقَدَرَهُ وَصِفَتَهُ) مِنْ حُلُولٍ وَأَجَلٍ (وَالْمُرْتَهِنَ)

(١) فِي (ت) : (الرهن) .

(٢) أَي : وَلَا يَصِحُّ رَهْنُ مَنْفَعَةٍ .

الْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ الْمَرْهُونُ بِهِ دَيْنًا ثَابِتًا لَازِمًا مَعْلُومًا ، فَلَا يَصِحُّ بَعْيُهُ ، وَلَا بِمَا سَيَقْرُضُهُ ، وَبِذَيْنِ الْجُعَالَةِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ .

لاختلاف غرض المعير بكل ذلك ، فإن خالف . . بطل إلا إن نقص عن الدين الذي عيّنه ، ثم هذه الإعارة ضمان من المعير للدين المرهون به في العين المستعارة للرهن ، فلا يتعلق الدين بذمته ، ولا يحل بموته ، ولا يلزمه أدائه لو تلفت العين ، ولا يلزم رهنها إلا إذا قبضها المرتهن ، فليس للمعير الرجوع بعده ، وبه يصير المرتهن أمانة ، وينقطع حكم العارية من الضمان وغيره .

وإذا حل الدين . . ألزم المعير المستعير بفكّه ، والمرتهن بطلب دينه ، فإن لم يؤدّ الراهن . . روجع المعير ؛ فقد يريده فداء عينه ، فإن بيع ولو بإذنه . . رجع على الراهن بما بيع به .

وتجري هذه الأحكام^(١) فيما لو رهن ماله بدين غيره عنه ، أو ضمنه في رقة ماله بإذنه .

(الْخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ الْمَرْهُونُ بِهِ دَيْنًا ثَابِتًا لَازِمًا مَعْلُومًا ، فَلَا يَصِحُّ (الرَّهْنُ) (بِغَيْرِ) وَلَوْ مَضمونَةً ؛ لَأَنهَا لَا تُستوفى مِنْ ثَمَنِ الْمَرْهُونِ ، فَخَالَفَ غَرَضَ الرَّهْنِ عِنْدَ الْبَيْعِ (وَلَا بِمَا سَيَقْرُضُهُ) وَنَحْوَهُ وَإِنْ جَرَى سَبَبٌ وَجوبه كنفقة الغد ؛ لَأَنَّهُ وَثِيقَةٌ حَقٌّ فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ كَالشَّهَادَةِ .

(و) لَا (بِذَيْنِ الْجُعَالَةِ)^(٢) قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ (وَلَوْ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ .

وفارق الثمن في زمن الخيار إذا ملك المشتري المبيع ؛ بأن كان الخيار فيه له فقط ، بأن موجه البيع وقد تم ، وموجب الجعل العمل ولم يتم ، أمّا بعد الفراغ . . فيصح ؛ للزوم الدين .

ولم يصح بمحترز : (معلوماً)^(٣) لظهوره ، فلو جهله أحدهما . . لم يصح كقوله : من درهم إلى عشرة ، بخلاف ضمانه .

(١) أي : المذكورة من قوله : (وإذا حل الدين) إلى هنا ، ويمكن أن يقال : من قول المتن : (ويجوز أن يستعير . . إلخ) .

(٢) أي : ولا يصح الرهن بجعل الجعالة ، وهذا محترز قوله : (لازمًا) . وصورة المسألة : أن يقول : من ردّ عبدي . . فله دينار ، فيقول شخص : اتني برهن وأنا أردّه .

(٣) أي : قوله السابق في المتن : (أن يكون المرهون به دينًا . . معلوماً) .

لَا يَلْزَمُ الرَّهْنُ إِلَّا بِقَبْضِهِ بِإِذْنِ الْمَالِكِ ، وَلَوْ رَهْنَهُ شَيْئاً فِي يَدِهِ . . لَمْ يَلْزَمِ إِلَّا بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُهُ فِيهِ قَبْضُهُ بَعْدَ إِذْنِهِ لَهُ فِيهِ ، وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ عَنِ الرَّهْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ . وَلَا يَجُوزُ لِلرَّاهِنِ بَعْدَ الْقَبْضِ التَّصَرُّفُ فِي الْمَرْهُونِ بِمَا يُزِيلُ الْمِلْكَ ، وَلَا التَّزْوِيجُ ،

(فَضْلُكَ)

في أحكام الرهن

(لَا يَلْزَمُ الرَّهْنُ إِلَّا بِقَبْضِهِ) أي : المرهون ، فللراهن قبله التَّصَرُّفُ فِيهِ بنحو البيع ، والهبة والرهن إن قبضاً^(١) ، وبذلك ينفسخ ، بخلاف نحو الإجارة ، والتزويج ، وموت العاقد .

وإنما يفيد القبض لزوم إن كان (بِإِذْنِ الْمَالِكِ) الأهل لكونه مكلفاً مختاراً رشيداً ، ويُسْتَرَطُّ فِي الْقَبْضِ هُنَا مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ فَهَنَّ مَقْبُوضَةً ﴾ .

(وَلَوْ رَهْنَهُ شَيْئاً فِي يَدِهِ) أمانة أو ضماناً (. . لَمْ يَلْزَمْ) الرَّهْنُ (إِلَّا بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُهُ فِيهِ قَبْضُهُ بَعْدَ إِذْنِهِ لَهُ فِيهِ)^(٢) بأن يمضي زمنٌ بعد الإذن يمكن فيه السير عادةً إلى محله ، مع التَّخْلِيَةِ مِنْ مَتَاعٍ غَيْرِ الْمُرْتَهَنِ فِي الْعَقَارِ ، وَمَعَ النَّقْلِ فِي الْمُنْقُولِ .

(وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ عَنِ الرَّهْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ) لعدم لزومه ، كما تقرَّرَ .

(وَلَا يَجُوزُ لِلرَّاهِنِ بَعْدَ الْقَبْضِ التَّصَرُّفُ فِي الْمَرْهُونِ) بغير إذن المرتهن (بِمَا يُزِيلُ الْمِلْكَ) أو ينقله للغير ، أو يزاحم المرتهن ، أو ينقص المرهون ، أو يقلل الرغبة فيه ، فلا يجوز البيع ولا الرهن (وَلَا التَّزْوِيجُ) ولا الطَّوْءُ وَلَوْ لِمَنْ لَا تَحْبُلُ ؛ حسماً للباب ، لفوات التَّوَقُّعِ بِكُلِّ ذَلِكَ وما في معناه .

ولا السَّفَرُ - وإن قَصُرَ - إِلَّا لضرورة^(٣) ولا انتفاع يضرُّ ؛ كبناء ، أو غرس في أرضٍ مرهونة .

(١) أي : الهبة والرهن ، بخلاف غير المقبوض منهما ، هذا ما اعتمده الشارح في « التحفة » ، وخالفه الرملي فاعتمد بأنه لا فرق في كلٍّ منهما بين المقبوض وغيره . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٢٤٥) .

(٢) أي : بعد إذن الراهن للمرتهن في القبض .

(٣) أي : ولا يجوز للراهن السفر بالمرهون بغير إذن المرتهن ، إلا لضرورة ، كما لو جلا أهل البلد لنحو خوفٍ أو =

وَلَا الْإِجَارَةُ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ حَالًا أَوْ يَحِلُّ قَبْلَ تَمَامِهَا ، وَيَصِحُّ إِعْتَاقُهُ وَأَسْتِيلَاذُهُ الْمَرْهُونَ
 إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، وَيَغْرَمُ الْقِيَمَةَ . وَإِذَا لَزِمَ الرَّهْنُ . . . فَالْيَدُ فِيهِ لِلْمُرْتَهِنِ إِلَّا إِذَا شَرَطَا
 وَضَعَهُ عِنْدَ آخَرَ ، وَيَسْتَحِقُّ الْمُرْتَهِنُ بَيْعَ الْمَرْهُونِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ،

(وَلَا الْإِجَارَةُ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ حَالًا ، أَوْ يَحِلُّ قَبْلَ تَمَامِهَا) فتبطل مِنْ أَصْلِهَا وَإِنْ جَوَّزْنَا بَيْعَ
 الْمُؤَجَّرِ ؛ لِأَنَّهَا تَنْقُصُ الْقِيَمَةَ ، فَإِنْ كَانَ يَحِلُّ بَعْدَ أَنْقِضَائِهَا ، أَوْ مَعَهُ وَلَوْ أَحْتِمَالًا . . . صَحَّتْ إِنْ لَمْ
 تَوْثُرْ نَقْصًا فِي الْقِيَمَةِ ، وَلَمْ يَطْلُ تَفْرِيعُ الْمَاجُورِ بَعْدَ الْحُلُولِ ، وَكَانَ الْمُسْتَاجِرُ عَدْلًا ، أَوْ رَضِيَ بِهِ
 الْمُرْتَهِنُ ؛ لِإِنْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ .

(وَيَصِحُّ) وَيَحِلُّ (إِعْتَاقُهُ وَأَسْتِيلَاذُهُ) أَيِ : الرَّاهِنِ (الْمَرْهُونَ إِنْ كَانَ مُوسِرًا) وَيَنْفَذُ حَالًا مِنْ
 غَيْرِ تَوْقُفٍ عَلَى غَرَمِ الْقِيَمَةِ ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَخْلِفُهُمَا كَمَا قَالَ : (وَيَغْرَمُ الْقِيَمَةَ)
 وَيَغْرَمُ أَرَشَ الْبَكَارَةِ أَيْضًا ، فَالْوَثِيقَةُ بَاقِيَةٌ ، وَيُعْتَبَرُ يَوْمُ الْإِعْتَاقِ وَالْإِحْبَالِ ، وَتَنْصِيرُ مَرْهُونَةٍ قَبْلَ
 الْغَرَمِ ، وَكَذَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى عَقْدٍ ، وَلَوْ أَيْسَرَ بَعْضُهَا . . . عَتَقَ بِقَدَرِ مَا أَيْسَرَ بِهِ ، أَمَّا
 الْمَعْسَرُ . . . فَلَا يَنْفَذُ عَتَقُهُ ، وَلَا إِيْلَاذُهُ وَإِنْ أَنْفَكَ الرَّهْنُ ؛ لِعَجْزِهِ .

نَعَمْ ؛ لَوْ عَادَتِ الْمُسْتَوْلَدَةُ لِمَلِكِهِ ، أَوْ لَمْ تُبْعَ أَصْلًا . . . نَفَذَ إِيْلَاذُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنَ الْعِتْقِ .
 وَلَا تُبَاعُ مُسْتَوْلَدَةُ الْمَعْسَرِ إِلَّا إِنْ أُسْتَغْرَقَهَا الدَّيْنُ ؛ وَإِلَّا . . . بَيْعَ مِنْهَا بِقَدَرِهِ ، وَإِلَّا إِنْ وَضَعَتْ ؛
 لِأَنَّهَا حَامِلٌ بِحُرٍّ ، وَتَرْضَعُهُ اللَّبَاءُ ، وَتَوْجُدُ مَرْضَعَةً غَيْرَهَا .

(وَإِذَا لَزِمَ الرَّهْنُ . . . فَالْيَدُ فِيهِ لِلْمُرْتَهِنِ) غَالِبًا ؛ لِأَنَّهَا الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ فِي التَّوَثُّقِ فَلَا تُزَالُ إِلَّا
 لِلْإِنْتِفَاعِ الْمَتَعَدِّ مَعَهَا .

وَرَهْنٌ نَحْوُ مُصْحَفٍ وَمُسْلِمٍ مِنْ كَافِرٍ ، وَسِلَاحٍ مِنْ حَرْبِيٍّ . . . يَوْضَعُ عِنْدَ مَنْ لَهُ تَمْلِكُهُ مِمَّنْ يَتَفَقَّانِ
 عَلَيْهِ ، وَإِلَّا . . . فَعِنْدَ عَدْلٍ (إِلَّا إِذَا شَرَطَا وَضَعَهُ عِنْدَ آخَرَ) اتَّفَقَا عَلَيْهِ . . . فَالْيَدُ لَهُ - وَلَوْ فَاسِقًا - فَيَتَوَلَّى
 الْحِفْظَ وَالْقَبْضَ ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُتَصَرِّفًا عَنْ غَيْرِهِ . . . تَعَيَّنَ الْعَدْلُ .

وَلَوْ شَرَطَا وَضَعَهُ بَعْدَ الزُّومِ عِنْدَ الرَّاهِنِ . . . صَحَّ .

(وَيَسْتَحِقُّ الْمُرْتَهِنُ بَيْعَ الْمَرْهُونِ عِنْدَ الْحَاجَةِ) بِأَنْ حَلَّ الدَّيْنُ ، أَوْ كَانَ حَالًا ، فَلَهُ طَلَبُ بَيْعِهِ ،

= قحط . . . كان له السفر إن لم يتمكن من ردِّه إلى المرتهن ولا وكيله .

وَيَكُونُ الْمُزْتَهِنُ أَقْدَمَ بِشَمْنِهِ مِنْ غَيْرِهِ . وَمُؤْنَةُ الْمُزْمَهُونِ كَنَفَقَتِهِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُزْتَهِنِ ، وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَى التَّلَفِ دُونَ الرَّدِّ

أو قضاء دينه (وَيَكُونُ الْمُزْتَهِنُ) إذا بيع الرهن ولم يتعلق برقبته جناية (أَقْدَمَ بِشَمْنِهِ مِنْ غَيْرِهِ) من الغرماء ؛ لأن ذلك من فوائد الرهن ، وللراهن أن يختار البيع والتوفية من ثمن الرهن وإن أيسر . ويجبر الحاكم الراهن على البيع ، أو الوفاء بالحبس ، أو غيره ؛ فإن أصرَّ على الامتناع . . باعه الحاكم عليه بعد ثبوت الدين وملك الراهن ، وكرهه بمحل ولايته وقضى الدين من ثمنه ؛ دفعا لضرر المرتهن .

ولا يبيعه الراهن إلا بإذن المرتهن ، فإن أبى . . ألزمه الحاكم : إمَّا بالإذن في بيعه ليأخذ حقه من ثمنه ، أو بيرته دفعا لضرر الراهن ؛ فإن أصرَّ ولم يذكر عذرا . . باعه الحاكم وأعلمه ، فإن أبى أخذ ثمنه . . أذن الحاكم للراهن في التصرف فيه .

(وَمُؤْنَةُ الْمُزْمَهُونِ) التي بها بقاؤه (كَنَفَقَتِهِ) وأجرة رد الهارب ، ودلالة عند البيع ، وإعادة ما تهدم ، وسقي شجر (عَلَى الْمَالِكِ)^(١) ويجبر عليها ؛ لحق المرتهن استبقاء للرهن ، فإن غاب أو أعسر . . راجع المرتهن الحاكم ، وله الإنفاق بإذنه ؛ ليكون رهنا بالنفقة أيضا ، فإن تعذر استئذنه . . لم يرجع إلا إن أشهد بالإنفاق ليرجع ، أمَّا نحو أجرة الفصد . . فلا يجبر عليها إلا لحق القن .

(وَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُزْتَهِنِ) ولو بعد البراءة من الدين ؛ لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « الرهن من رهنه » أي : من ضمانه ، فلا يضمه المرتهن إلا بالتعدي ؛ كأن امتنع من رده بعد سقوط الدين .

(وَيُصَدَّقُ) كالمستأجر (فِي دَعْوَى التَّلَفِ) بيمينه ما لم يذكر سببا ظاهرا . . ففيه تفصيل الوديعه (دُونَ الرَّدِّ) لانهما قبضا^(٢) لغرض أنفسهما ، فكانا كالمستعير .

(١) في (ح) و (س) : (على الراهن) ، ولعل ما أثبت أولى ، والله أعلم ، قال في « فتح الجواد » (١ / ٤٦١) على عبارة « الإرشاد » (وعلى رهنه مؤنة) : (الأولى : « مالكة » لأنه قد يكون غير الراهن) وذلك كالمعير مثلاً .

(٢) أي : المرتهن والمستأجر .

وَإِذَا وَطِئَ الْمُرْتَهَنُ الْجَارِيَةَ الْمَرْهُونَةَ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ . . فَهُوَ زَانٍ ، وَبَدَلُ الْمَرْهُونِ إِذَا تَلَفَ رَهْنٌ مِثْلُهُ ،

ولو رهن شيئاً وشرطاً أنه مبيعٌ للمرتهنِ أو عاريةٌ له بعد شهرٍ . . فهو أمانةٌ بيد المرتهنِ قبل مُضيِّ الشهرِ - وإن علم الفسادَ - ومضمونٌ عليه بعد مُضيِّهِ ؛ للقاعدة المشهورة : (إنَّ فاسدَ كلِّ عقدٍ كصحيحهِ في الأمانة والضمانِ غالباً) .

(وَإِذَا وَطِئَ الْمُرْتَهَنُ الْجَارِيَةَ الْمَرْهُونَةَ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ . . فَهُوَ زَانٍ) فيُحَدُّ مطلقاً ، ويلزمهُ المهرُ ما لم تطاوعهُ عالمةٌ بالتحريمِ ، وولدها منه قِنَّ للزَّاهِنِ غيرُ نسيبٍ .

أما مع الشُّبهة ؛ كَأَن ادَّعى جَهْلَ تحريمِهِ وحلفَ ، أو أسلمَ قريباً ، أو نشأ بعيداً عن العلماءِ ، أو كانت لأبيه أو أمِّهِ ، أو أذنَ له مالِكُهَا ، أو مع ظَنِّ أَنَّها زوجته^(١) ، أو أمِّتُهُ . . فلا حَدَّ ، ويلزمهُ المهرُ لغيرِ مطاوعة عالمةٍ بالتحريمِ ، والولدُ حرٌّ نسيبٌ - إِلَّا إِن ظَنَّها زوجته الأُمّةُ . . فيكونُ قِتّاً - ويلزمُهُ^(٢) قيمةُ الحرِّ .

(وَبَدَلُ الْمَرْهُونِ) من أرشٍ أو قيمةٍ (إِذَا تَلَفَ) أو جَنَى عليه (رَهْنٌ مِثْلُهُ) إقامَةٌ له مقامُهُ وإن لم يقبضَ .

نعم ؛ إِن كَانَ الْجَانِي الرَّاهِنَ . . تَوَقَّفَ رَهْنٌ أَلْبَدِ على غريمِهِ ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ لِرَهْنِهِ وَهُوَ فِي ذِمَّتِهِ ، بخلافِهِ في ذِمَّةِ غَيْرِهِ ، ولو لَمْ تنقصِ الْقِيَمَةُ بِالْتَلَفِ كَقَطْعِ ذَكَرِهِ وَأُنْثِيهِ أَوْ زَادَ الْأَرَشُ على نَقْصِهَا . . فَازَ الْمَالِكُ بِكُلِّ الْأَرَشِ فِي الْأُولَى ، وبِالزِّيَادَةِ فِي الثَّانِيَةِ^(٣) .

(١) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ/ ٢٦٣) : (ظاهر صنيعه أنه معطوف على « مع الشبهة » فلا يكون من أفرادها ، ولا يخفى ما فيه ، فلعل الأصوب حذف « مع » وهاء « ظنه » فيقرأ : « ظنَّ » بصيغة الفعل الماضي عطفاً على « ادعى ») .

(٢) أي : المرتهن ، لهذا مرتبط بما قبل المستثنى .

(٣) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ/ ٢٦٦) : (لهذا معتمد الشارح كشيخه نقلاً عن الماوردي ، واعتمد الرملي والخطيب عدم فوز المالك بشيء . . وأن الجميع رهنٌ ، قالوا : لأن حق المرتهن تعلّق بذلك فهو كما لو زاد سعر المرهون بعد رهنه . . . ولهذا قال البلقيني : لم أر من ذكره غيره - أي : غير الماوردي - وما أظن أنه يوافق عليه ، وتشبيهه في الأولى بنماء الرهن مردودٌ ؛ فإنه لم يتناوله عقد الرهن ، بخلاف أبعاض العبد . . إلخ قال - أي الرملي - : فالراجح خلاف ما قاله الماوردي . قال « ع ش » : فيكون بدل الجناية مرهوناً وإن زادت قيمة المرهون . تدبر .)

وَلَا تَكُونُ زَوَائِدُهُ الْمُنفَصِلَةُ - كَالْوَلَدِ - مَرْهُونَةً ، بَلْ لِلرَّاهِنِ .

فَضْلُهُ

وَيَنْفَسَخُ الرِّهْنُ بِالْبَرَاءَةِ مِنْ جَمِيعِ الدَّيْنِ ، وَبِفَسْخِ الْمُرْتَهَنِ ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَعَاقِدَانِ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ فِي قَدْرِ الْمُرْتَهَنِ بِهِ . . صُدِّقَ الرَّاهِنُ بِبَيْعِهِ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي بَيْعٍ ، وَإِلَّا . . تَحَالَفَا ، وَفُسِّخَ الْبَيْعُ ، كَمَا سَبَقَ .

(وَلَا تَكُونُ زَوَائِدُهُ الْمُنفَصِلَةُ - كَالْوَلَدِ - مَرْهُونَةً ، بَلْ) هِيَ (لِلرَّاهِنِ) لِحُدُوثِهَا بَعْدَ الرِّهْنِ ، وَأَنْفَصَالِهَا عَنِ الْمَرْهُونِ ؛ فَلَمْ يَكُنْ لِلْمُرْتَهَنِ بِهَا تَعَلُّقٌ .

(فَضْلُهُ)

[فِي بَيَانِ أَنْفِكَائِ الرِّهْنِ وَأَخْتِلَافِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ]

(وَيَنْفَسَخُ الرِّهْنُ بِالْبَرَاءَةِ مِنْ جَمِيعِ الدَّيْنِ) يَعْنِي : بِفَرَاغِ الدَّيْنِ مِنْهُ وَلَوْ بِنَحْوِ حَوَالَةٍ مِنَ الرَّاهِنِ لِلْمُرْتَهَنِ ، أَوْ مِنَ الْمُرْتَهَنِ لَغَرِيمِهِ عَلَى الرَّاهِنِ ، وَبِاعْتِيَاظِ عَيْنٍ عَنْهُ مَا لَمْ تَتْلَفْ قَبْلَ قَبْضِهَا .
فَعَلِمَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ شَيْءٌ مِنَ الرِّهْنِ مَا بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ .
(وَبِفَسْخِ الْمُرْتَهَنِ)^(١) الرِّهْنُ الْجَعْلِيُّ ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ مِنْ جِهَتِهِ .

(وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَعَاقِدَانِ : الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ فِي قَدْرِ الشَّيْءِ (الْمُرْتَهَنِ) - بَفَتْحِ الْهَاءِ - أَوْ الدَّيْنِ الْمَرْهُونِ (بِهِ . . صُدِّقَ الرَّاهِنُ بِبَيْعِهِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا يَدْعِيهِ الْمُرْتَهَنُ مِنَ الزِّيَادَةِ فِيهِمَا ، وَكَذَا يُصَدَّقُ لَوْ قَالَ : إِنَّمَا أَذْنْتُ فِي قَبْضِهِ وَدِيعَةً أَوْ نَحْوَهَا ، أَوْ لَمْ أَذَنْ فِي قَبْضِهِ ، أَوْ لَمْ أَرْهَنْ بِالْكَلِيَّةِ .

هَذَا (إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ) الرِّهْنُ (فِي بَيْعٍ ، وَإِلَّا) بِأَنْ شُرِطَ فِيهِ وَأَخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْمَرْهُونِ ، أَوْ عَيْنِهِ ، أَوْ قَدْرِ الْمَرْهُونِ بِهِ .

وَكَذَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ اشْتِرَاطِ الرِّهْنِ فِيهِ (. . تَحَالَفَا ، وَفُسِّخَ الْبَيْعُ ، كَمَا سَبَقَ) فِي التَّحَالُفِ .

(١) أَي : وَيَنْفَسَخُ الرِّهْنُ بِفَسْخِ الْمُرْتَهَنِ وَلَوْ بَدُونِ الرَّاهِنِ مِنْهُ . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٢٦٧) .

مَنْ مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ دَيْنٌ . . كَانَتْ تَرَكَّتُهُ مَرْهُونَةً بِدَيْنِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ الدَّيْنُ قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً ، فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ الْوَارِثِ بِبَيْعِ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ قَضَائِهِ ،

(فَضْلُهُ)

[في بيان تعلق الدين بالتركة]

(مَنْ مَاتَ وَفِي ذِمَّتِهِ دَيْنٌ . . كَانَتْ تَرَكَّتُهُ مَرْهُونَةً بِدَيْنِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ الدَّيْنُ قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً) (الله تعالى ، أو لآدمي .

وَيُقَدَّمُ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ ؛ كَالزَّكَاةِ ، وَالرَّهْنِ ، وَالْجَنَایَةِ ، وَرُجُوعِ أَلْبَانِعٍ فِيمَا مَاتَ مُشْتَرِيهِ مَفْلُساً ، وَسَكَنِ الْمُعْتَدَّةِ ، وَحَقِّ إِيْتَاءِ الْمَكَاتِبِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصُّوَرِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا مَعَ مَا فِيهَا فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » .

ثُمَّ بَعْدَ الْحَقِّ الْمَتَعَلِّقِ بِالتَّرَكَةِ تُقَدَّمُ مُؤْنَةُ تَجْهِيزِهِ ، وَتَجْهِيزُ مَمُونِهِ كَزَوْجَتِهِ - وَلَوْ مُوسِرَةً - بِالْمَعْرُوفِ بِحَسَبِ يَسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ ، لَا مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ .

ثُمَّ دَيْنُهُ الْمَتَعَلِّقُ بِذِمَّتِهِ ، وَقُدِّمَتِ الْوَصِيَّةُ عَلَيْهِ فِي الْآيَةِ ؛ حَمَلاً لِلْوَرَثَةِ عَلَى بَذْلِهَا ، لِعَدَمِ رِضَاهُمْ بِهَا غَالِباً .

وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ تَرَكَّتُهُ أُلُوفاً وَدَيْنُهُ دَانِقاً . . كَانَتْ مَرْهُونَةً بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ لِلْمِيتِ ، وَأَقْرَبُ إِلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ (فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ الْوَارِثِ) فِي شَيْءٍ مِنْهَا (بِبَيْعِ أَوْ غَيْرِهِ) مَعَ وَجُودِ الدَّيْنِ وَلَوْ جَهْلُهُ الْوَارِثِ (قَبْلَ قَضَائِهِ) بِغَيْرِ إِذْنِ الدَّائِنِ إِلَّا إِنْ كَانَ إِعْتِاقاً ، أَوْ إِيلَاداً ، أَوْ هُوَ مُوسِرٌ ، نَظِيرَ مَا مَرَّ أَنْفَاءً .

وَلَوْ لَمْ تَفِ التَّرَكَةُ بِاللَّذِينَ فُوفَاهُ الْوَارِثُ قَدَرَهَا . . أَنْفَكْتَ عَنِ الرَّهْنِيَّةِ^(١) ، بِخِلَافِ مَا مَرَّ^(٢) فِي الرَّهْنِ الْجَعْلِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى .

وَلَوْ أَنْقَطَعَ خَبَرُ الدَّائِنِ . . جَازَ لِلْوَارِثِ التَّصَرُّفُ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ إِنْ

(١) فِي (ح) : (عَنْ الْهَيْئَةِ) .

(٢) فِي (س) : (بِخِلَافِ نَظِيرِهِ) .

وَمَا حَدَّثَ مِنَ التَّرِكَةِ مِنْ زَوَائِدَ مُنْفَصِلَةٍ ؛ كَكَسْبِ الْعَبْدِ وَالْوَلَدِ . . فَهُوَ لِلْوَرَثَةِ .

أَيْسَ مِنْهُ ، وَتَعَدَّرَ الرَّفْعُ لِلْقَاضِي^(١) .

وخرجَ بوجودِ الدَّيْنِ : حدوُّهُ بعدَ التَّصَرُّفِ بسببِ تَقَدُّمِ عَلَى الْمَوْتِ ؛ كتردُّ في بئرٍ حفَرَهَا عُدواناً ، وردَّ مبيعٍ بنحوِ عيبٍ فلا يبطلُ التَّصَرُّفُ ، بل يُسألُ الْوَارِثُ أدَاءَ الدَّيْنِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُوَدِّهِ . . أَنْفَسَخَ تَصَرُّفُهُ .

تَنْبِيْهُ

صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « نَفْسُ الْمُؤْمِنِ معلقةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ » ، وَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (تُوفِّي وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ عَلَى ثَلَاثِينَ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ لِأَهْلِهِ) فَالْحَدِيثُ مُحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

وَقِيلَ : عَلَى مَنْ لَمْ يَخْلَفْ وَفَاءً ، وَعَلَيْهِ الْمَاورِدِيُّ .

وَقِيلَ : عَلَى مَنْ عَصَى بِالْإِسْتِدَانَةِ ، وَمَعْنَى تَعَلُّقِهَا : حَبْسُهَا عَنْ مَقَامِهَا الْكَرِيمِ .

(وَمَا حَدَّثَ) بعدَ الْمَوْتِ (مِنَ التَّرِكَةِ مِنْ زَوَائِدَ مُنْفَصِلَةٍ ؛ كَكَسْبِ الْعَبْدِ وَالْوَلَدِ . . فَهُوَ لِلْوَرَثَةِ) لِأَنَّ التَّرِكََةَ عَلَى مَلِكِهِمْ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِهَا الدَّيْنُ بعدَ الْمَوْتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ .

وَمِنْ ثَمَّ : كَانَ لِلْوَارِثِ أَخْذُهَا بِقِيَمَتِهَا ، وَقَضَاءُ قَدْرِهَا مِنَ الدَّيْنِ مِنْ مَالِهِ ، وَلَا نَظَرَ لِتَوْفَعِ زِيَادَةٍ رَاغِبٍ .

نَعَمْ ؛ إِنْ أَوْصَى الْمَيِّتُ بِدَفْعِهَا لِمَدِينَةٍ ، أَوْ بَيْعِهَا فِي قِضَاءِ دَيْنِهِ . . تَعَيَّنَ ذَلِكَ .



(١) قوله : (محتمل) من اصطلاحات المتأخرين ، فإن ضبطوه بفتح الميم الثانية . . فهو مشعرٌ بالترجيح ؛ لأنه بمعنى : قريب ، وإن ضبطوه بالكسر . . فلا يشعر به ؛ لأنه بمعنى : ذو احتمال ؛ أي : قابل للحمل والتأويل ، فإن لم يضبطوه بشيءٍ منهما . . قال بعضهم : الذي يظهر : أن هذا إذا لم يقع بعد أسباب الترجيح كلفظ (كما) مثلاً ، أما إذا وقع بعدها . . فيتعين الفتح ، كما إذا وقع بعد أسباب التضعيف . . يتعين الكسر . أفاده في « مطلب الإيقاظ » (ص ٣٢) ، وهو هنا بعد صيغة تبرُّ وتضعيف فيتعين كسره .

بَابُ الْحَجْرِ

الصَّبِيُّ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ إِلَى الْبُلُوغِ رَشِيداً ، وَالْمَجْنُونُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ إِلَى الْإِفَاقَةِ .
 وَالْبُلُوغُ بِكَمَالِ خُمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ ،

(بَابُ الْحَجْرِ)

بفتح ألحاءٍ وهو لغةٌ : أُلْمِعُ ، وَشَرَعاً : أُلْمِعُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الْمَالِيَّةِ ، وَشَرَعَ إِذَا لِمَصْلَحَةٍ
 النَّفْسِ وَالْغَيْرِ كَالْمَكَاتِبِ ، أَوْ الْغَيْرِ فَقَطْ - كَالْمَفْلَسِ لِلْغَرَمَاءِ ، وَالزَّاهِنِ لِلْمَرْتَهِنِ فِي الْمَرْهُونِ ،
 وَنَحْوِ الْمَرِيضِ لِلوَرَثَةِ فِي ثُلُثِي مَالِهِ ، وَالْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ ، وَالْمُرْتَدِّ لِلْمُسْلِمِينَ - أَوْ النَّفْسِ فَقَطْ ؛ وَهُوَ :
 حَجْرُ الْجُنُونِ وَالصَّبَا وَالسَّفَهَةِ ، وَكُلُّ أَعْمٍ مِمَّا قَبْلَهُ^(١) ، وَهُوَ الْمَعْقُودُ لَهُ الْبَابُ^(٢) .

(الصَّبِيُّ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ) مِنْ حِينَ وَلادَتِهِ ، فَتَسَلَّبُ بِهِ الْوَلَايَاتُ ، وَأَعْتَابُ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ إِلَّا
 نَحْوَ عِبَادَةِ الْمُمَيَّزِ ، وَقَوْلُهُ : هَذِهِ هَدِيَّةٌ لَكَ مِنْ فُلَانٍ ، أَوْ فُلَانٌ أَذِنَ لَكَ فِي دُخُولِ دَارِهِ ، أَوْ دَعَاكَ
 إِلَى وَلِيْمَةٍ وَدَفَعَهُ الزَّكَاةَ لِمَنْ عُيِّنَ لَهُ ، وَتَمَلَّكَهُ الْمُبَاحَاتِ .

وَيَسْتَمِرُّ ذَلِكَ (إِلَى الْبُلُوغِ رَشِيداً) فَيَرْتَفِعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ فَلَكَ قَاضٍ حَجْرُ الصَّبَا ، وَيُخْلَفُهُ حَجْرُ
 السَّفَهَةِ ، وَيَسْتَمِرُّ إِلَى أَنْ يَصِيرَ رَشِيداً .

(وَالْمَجْنُونُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ) فَتَسَلَّبُ بِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا وَأَكْثَرُ الْأَفْعَالِ ، بِخِلَافِ مَا مَلَكَهُ بِنَحْوِ
 احْتِطَابٍ ، وَإِتْلَافِهِ فَيَنْفُذُ إِبْلَادُهُ ، وَتَثَبَّتْ الْحَرَمَةُ بِإِرْضَاعِهِ ، وَيَسْتَمِرُّ ذَلِكَ (إِلَى الْإِفَاقَةِ) فَيَرْتَفِعُ
 بِمَجْرَدِهَا مِنْ غَيْرِ فَلَكَ قَاضٍ أَيْضاً ؛ إِذْ لَا يَحْتَاجُ لِنَظَرٍ وَاجْتِهَادٍ .

(وَالْبُلُوغُ) لِلذَّكْرِ وَالْأُنْثَى (بِكَمَالِ خُمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ) قَمَرِيَّةٌ تَحْدِيدِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٢٨٠) : (كَذَا فِي هَذَا الْكِتَابِ ، وَكَأَنَّهُ
 تَحْرِيفٌ مِنَ النَّسَاجِ ؛ إِذِ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ : أَخْصَصَ مِمَّا قَبْلَهُ ، أَوْ أَعْمَ مِمَّا بَعْدَهُ ؛ فَإِنَّ الْمَجْنُونِ لَا يُعْتَدُّ بِشَيْءٍ
 مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ أَصْلاً ، وَالصَّبِيُّ يُعْتَدُّ بِبَعْضِ تَصَرُّفَاتِهِ ؛ كَالْإِذْنِ فِي دُخُولِ الدَّارِ ، وَإِبْصَالِ الْهَدْيَةِ ، وَالسَّفَهَةِ يُعْتَدُّ
 بِقَبُولِهِ النِّكَاحِ بِإِذْنِ مَنْ وَلِيَهُ ، وَلَا يَزُوجُهُ وَلِيُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ . . .) ، وَعِبَارَةُ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « فَتْحِ
 الْجَوَادِ » (٤٣٦ / ١) : (وَكُلُّ أَعْمٍ مِمَّا يَلِيهِ) .

(٢) أَيُّ : الْحَجْرُ لِمَصْلَحَةِ النَّفْسِ .

أَوْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ بَعْدَ تَمَامِ تِسْعِ سِنِينَ ، أَوْ نَبَاتِ شَعْرِ أَلْعَانَةِ فِي وَلَدِ الْكَافِرِ ، أَوْ الْحَيْضِ فِي الْمَرْأَةِ ، أَوْ الْحَبْلِ . وَالرُّشْدُ صَلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ ؛ فَلَا يَزْتَكِبُ كَبِيرَةٌ كَالزَّنَا ، وَلَا يُصِرُّ عَلَى صَغِيرَةٍ وَلَا يُبْذَرُ ، وَلَيْسَ مِنَ التَّبَذِيرِ صَرْفُ الْمَالِ فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ ، وَالطَّعَامِ الَّذِي لَا يَلِيقُ .

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (رَأَى ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا بَلَغَ لَمَّا اسْتَكْمَلَهَا) وَأَبْتَدَاوْهَا مِنْ أَنْفَصَالِ جَمِيعِ الْوَلَدِ .

(أَوْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ) نَوْمًا أَوْ بِقِطْعَةٍ ، بِجَمَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ (بَعْدَ تَمَامِ تِسْعِ سِنِينَ) قَمَرِيَّةٌ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَقْرِيبٌ كَمَا فِي الْحَيْضِ ^(١) ، فَلَوْ خَرَجَ قَبْلَ تَمَامِ التَّسْعِ بِدُونِ سِتَّةِ عَشَرَ يَوْمًا . . . كَانَ مَنِئًى ، وَإِلَّا . . . فَلَا .

(أَوْ نَبَاتِ شَعْرِ أَلْعَانَةِ فِي وَلَدِ الْكَافِرِ) لِأَنَّهُمْ بِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَبْيِ بَنِي قُرَيْظَةَ قَتَلُوا مَنْ أَنْبَتَ وَتَرَكَوْا مَنْ لَمْ يُنْبِتْ ، وَوَقْتُ إِمَّاكَانِهِ التَّسْعُ الْمَذْكُورَةُ ، وَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ لَهُ بَلُوغًا حَقِيقِيًّا فِيهِ تَجَوُّزٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْبُلُوغِ بِالْإِحْتِلَامِ أَوْ أَلْسُنٍ .

(أَوْ الْحَيْضِ فِي الْمَرْأَةِ) لَوْ قَتِ إِمَّاكَانِهِ أَلْسَابِقِ (أَوْ الْحَبْلِ) فِيهَا ، وَعَبَّرَ غَيْرُهُ بِالْوَلَادَةِ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا دَلِيلٌ بِالْبُلُوغِ بِالْإِنْزَالِ .

وَمِنْ ثَمَّ : إِذَا وَلَدَتْ . . . بَانَ أَنَّهَا بَلَغَتْ قَبْلَهَا بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلِحِظَةٍ .

(وَالرُّشْدُ) الَّذِي يَرْتَفِعُ فِيهِ حَجَرُ السَّفَهَةِ : (صَلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ ؛ فَلَا يَزْتَكِبُ كَبِيرَةٌ كَالزَّنَا ، وَلَا يُصِرُّ عَلَى صَغِيرَةٍ) هَذَا بَيَانٌ لِإِصْلَاحِ الدِّينِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ : أَلَّا يَفْعَلَ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ أَلْعَدَالَةَ مِنْ فَعَلٍ كَبِيرَةٍ مُطْلَقًا ، أَوْ إِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ ، وَلَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ .

(وَلَا يُبْذَرُ) ^(٢) بِالْأَلِّ يَضِيعُ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ ؛ بِإِلْقَائِهِ فِي نَحْوِ بَحْرٍ ، أَوْ صَرْفِهِ فِي مُحَرَّمٍ وَلَوْ صَغِيرَةً ، وَأَلَّا يُعْبَنَ فِي مَعَامَلَتِهِ غَبْنًا فَاحِشًا ، لَا يَسِيرًا كَبِيعٍ مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ بَتْسَعَةٍ .

(وَلَيْسَ مِنَ التَّبَذِيرِ صَرْفُ الْمَالِ فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ ، وَالطَّعَامِ الَّذِي لَا يَلِيقُ) وَكَذَا مَا لَا يَلِيقُ بِهِ مِنْ لِبَاسٍ وَجَوَارِي تَسَرٍّ ، وَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِبَارِ رُشْدِ الصَّبِيِّ فِي الدِّينِ - بَأَن يَرَى فَاعِلًا لِلْوَجَابَاتِ ، تَارِكًا

(١) خلافاً للإمامين الرملي والخطيب رحمهما الله تعالى القائلين بأنها تحديدية .

(٢) عطف على : (ولا يصير على صغيرة) . وهذا بيان لإصلاح المال .

وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِسَفِّهِ حَدَثَ . . . فَوَلِيَّتُهُ الْقَاضِي فَيَحْجُرُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ بَلَغَ سَفِيهَاً . . . فَوَلِيَّتُهُ وَلِيَّتُهُ فِي الصَّغَرِ ، وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لِلْسَفِّ تَصَرُّفُهُ فِي الْمَالِ ، فَلَوْ أُشْتَرِيَ شَيْئًا وَتَلَفَ . . . فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ،

للمحرمات - وأعمال بما يليق به ؛ نظراً لحرفة أبيه حتى يغلب على الظنَّ رشدُهُ ، ووقته قبل البلوغ ، ويُسلمُ إليه المالُ ليماكسَ ، ولا يعقدُ إلاَّ الوليُّ .

(وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ لِسَفِّهِ حَدَثَ) كتبذير طارٍ بعد بلوغه رشيداً (. . . فَوَلِيَّتُهُ الْقَاضِي) دون الأب وغيره (فَيَحْجُرُ عَلَيْهِ) وجوباً ؛ لقوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خُذُوا عَلَى أَيْدِي سَفَهَائِكُمْ » . ولا يرتفع حجرُهُ إلاَّ بفكِّهِ كَمَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِضَرْبِهِ ، فَمَا دَامَ هَذَا السَّفِيُّ لَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ . . . فتصرُّفُهُ صحيحٌ ، وهذا يُسَمَّى بِالسَّفِيِّ الْمَهْمَلِ .

(وَإِنْ بَلَغَ سَفِيهَاً) أي : غير مصلحٍ لدينه أو ماله ، أو جُنَّ الرُّشِيدُ أو غيره (. . . فَوَلِيَّتُهُ وَلِيَّتُهُ فِي الصَّغَرِ) فهو محجورٌ عليه شرعاً وإن لم يُحْجَرْ عليه حساً .

فإن بَلَغَ مُصْلِحاً لهُمَا ، أو غير مصلحٍ ثُمَّ صَارَ مُصْلِحاً لهُمَا . . . أَنْفَكَ حجرُهُ ، ودُفِعَ إِلَيْهِ مَالُهُ - ولو امرأةً - بِأَمْرٍ حَاكِمٍ .

نَعَمْ ؛ أَلْقُولُ قَوْلَ أَوْلِيِّ فِي دَوَامِ الْحَجْرِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيْنَهُ بِالرُّشْدِ ، أو يَقَرَّ أَوْلِيٌّ بِهِ لَكُنْ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ؛ لِانْتِفَاءِ وَلَايَتِهِ ، ويلزمُهُ تَمَكِينُهُ مِنْ مَالِهِ حَيْثُ عَلِمَ رُشْدَهُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ؛ لَكُنْ صِحَّةَ تَصَرُّفِهِ فِي الظَّاهِرِ مُتَوَقِّفَةً عَلَى ثُبُوتِهِ .

(وَلَا يَصِحُّ مِنَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لِلْسَفِّ تَصَرُّفُهُ فِي الْمَالِ) كبيع ولو بغبطة وإن أذنَ لَهُ وَلِيَّتُهُ أو موكلُهُ وإن قَدَّرَ لَهُ الْعَوَضَ ؛ لِأَنَّهُ مَظْنَّةُ الْإِتْلَافِ ، ويضمنُ القابضُ مِنْهُ وإنْ جَهِلَ حالَهُ ، لا هُوَ مَا قَبَضَهُ مِنْ رَشِيدٍ ؛ وَتَلَفَ وَلَوْ بِإِتْلَافِهِ لَهُ فِي غَيْرِ أَمَانَةٍ قَبْلَ الْمَطَالِبَةِ بِرَدِّهِ وَإِنْ أَنْفَكَ الْحَجْرَ^(١) ، وَجَهِلَ حالَهُ مَنْ عَامَلَهُ ؛ لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْبَحْثِ^(٢) .

(فَلَوْ أُشْتَرِيَ) مثلاً (شَيْئًا وَتَلَفَ) وَلَوْ بِإِتْلَافِهِ لَهُ (. . . فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ) وَلَوْ بَعْدَ رُشْدِهِ لَكُنْ

(١) في (ت) : (أنفك حجره) .
(٢) في (ح) : (بتركه البحث) .

وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ ، وَطَلَاقُهُ ، وَخُلْعُهُ ، وَهُوَ فِي الْعِبَادَةِ كَالرَّشِيدِ . وَوَلِيُّ
الْصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ أَبُوهُ ، ثُمَّ جَدُّهُ ، ثُمَّ وَصِيُّ مَنْ تَأَخَّرَ مَوْتُهُ مِنْهُمَا ، ثُمَّ السُّلْطَانُ ، . .

ظاهرًا لا باطنًا^(١) ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي « الْأُمِّ » ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْبَائِعَ سَلَطَهُ
عَلَى إِتْلَافِهِ بَيْعِهِ لَهُ وَإِنْ جَهِلَ لَتَقْصِيرِهِ ، كَمَا تَقَرَّرَ ، بِخِلَافِ مَنْ أَوْدَعَهُ شَيْئًا ؛ فَإِنَّهُ إِنْ تَلَفَ عِنْدَهُ . .
لَا يَضْمَنُهُ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ . . ضَمَنَهُ ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِيدَاعِ لَمْ يَسَلُطْهُ عَلَى إِتْلَافِهِ .

(وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ) أَي : السَّفِيهِ (بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ) وَإِنْ غُفِيَ عَنْهُ عَلَى مَالٍ ؛ إِذْ لَا تَهْمَةٌ ، وَيَقْبَلُ
فِي السَّرْقَةِ لِلْقَطْعِ لَا لِلْمَالِ كَالْقَيْنِ ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُمَا بِمَالٍ .

(وَ) يَصِحُّ (طَلَاقُهُ وَخُلْعُهُ) لَا قَبْضُهُ عَوْضُهُ ، وَيَصِحُّ أَيْضًا وَصِيَّتُهُ ، وَتَدْيِيرُهُ ، وَصَلْحُهُ عَنْ قَوْدٍ
لَهُ وَلَوْ عَلَى أَقَلِّ مِنَ الدِّيَةِ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْعَفْوَ عَنْهُ مَجَانًا ، فَيَبْدِلُ لَهُ أَوْلَى ، أَوْ عَلَيْهِ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنَ الدِّيَةِ ؛
صِيَانَةً لِرُوحِهِ أَوْ عَضْوِهِ ، وَتَوَكُّلُهُ فِي قَبُولِ نِكَاحٍ دُونَ إِيْجَابِهِ ، وَقَبُولُ الْهَبَةِ لَا الْوَصِيَّةَ عَلَى مَا قَالَهُ
الشَّيْخَانِ . وَقَالَ الْأَكْثَرُونَ : يَصَحَّاحُ مِنْهُ^(٢) ، وَقَبْضُهُ الدَّيْنَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، كَمَا رَجَّحَهُ جَمْعٌ .

(وَهُوَ فِي الْعِبَادَةِ كَالرَّشِيدِ) لِصَحَّةِ عِبَارَتِهِ^(٣) بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا .

نَعَمْ ؛ لَا يَصِحُّ مِنْهُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَّا إِنْ أَدِنَ لَهُ وَلِيُّهُ ، وَعَيْنَ لَهُ الْمَدْفُوعَ إِلَيْهِ .

(وَوَلِيُّ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ أَبُوهُ ، ثُمَّ) إِنْ فُقِدَ أَوْ قَامَ بِهِ مَانِعٌ كَنَفْسِي (جَدُّهُ) لِأَبِيهِ وَإِنْ عَلَا (ثُمَّ
وَصِيُّ مَنْ تَأَخَّرَ مَوْتُهُ مِنْهُمَا) لِأَنَّهُ نَائِبُهُ (ثُمَّ السُّلْطَانُ) أَي : مَنْ لَهُ وِلَايَةٌ وَسُلْطَنَةٌ ؛ وَهُوَ قَاضِي بَلَدٍ
الْمَحْجُورِ ، وَهُوَ الْعَدْلُ الْأَمِينُ ، فَإِنْ كَانَ مَالُهُ بِلَدٍ آخَرَ . . فَوَلِيُّ مَالِهِ قَاضِي بَلَدِ الْمَالِ ، لَكِنْ
بِالنِّسْبَةِ لَتَصَرُّفِهِ فِيهِ بِالْحِفْظِ وَالتَّعَهُدِ ، وَبِمَا يَقْتَضِيهِ أَحَالُ مِنَ الْغِبْطَةِ الْأَثَقَةِ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى التَّلَفِ
كَمَالِ الْغَائِبِينَ .

(١) هذا ما اعتمده الشارحُ كشيخه والخطيبُ ، وخالفه الرملِيُّ فاعتمد أنه لا يضمن ظاهرًا ولا باطنًا في كلِّ من
التلف والإتلاف ، فلا يطالب بعد فك الحجر بشيء . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٢٩٣) .

(٢) فهو المعتمد عند الشارح كما في « فتح الجواد » (٤٧٩ / ١) وظاهر « التحفة » (١٧٢ / ٥) ، قال العلامة
الشرواني في « حاشيته على التحفة » : (عبارة « ع ش » : . . . والراجح : أنه لا يملك ذلك إلا بقبول
وليه « أي : عند « النهاية » و« المغني » وإلا . . فظاهر كلام الشارح صحة قبوله الوصية وفاقاً للأكثرين ،
فيتملكها بالقبول) .

(٣) في (ت) : (لصحة عبارته فيها) .

وَلَا يَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ فِي مَالِهِ إِلَّا بِالْمَصْلَحَةِ ، وَلَا يَبِيعَ عَقَارَهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ ،

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلتِّجَارَةِ وَالْإِسْتِمَاءِ وَنَصَبِ الْقَيِّمِ . . فَذَاكَ لِقَاضِي بِلَدِ الْمُحْجُورِ .

وَلَوْ فَقَدَ الْوَلِيُّ . . فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ النَّظَرُ فِي مَالِ الْمُحْجُورِ ، فَيَلْزِمُهُمْ حِفْظُهُ وَتَنْمِيتُهُ .

وَأَفْتَى أَبُو الصَّلَاحِ : بَأَنَّ لِمَنْ عِنْدَهُ مَالٌ يَتِيمٌ لَوْ سَلَّمَهُ لِحَاكِمٍ جَائِرٍ^(١) ، جَازَ التَّصَرُّفُ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ ؛ أَيُّ : إِنْ كَانَ عَدْلًا أَمِينًا .

وَيَكْفِي فِي الْأَبِ وَالْجَدِّ الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ ، بِخِلَافِ الْوَصِيِّ وَالْقَيِّمِ^(٢) لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ عَدَالَتِهِمَا الْبَاطِنَةِ .

(وَلَا يَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ فِي مَالِهِ) أَيُّ : مَالِ الْمُحْجُورِ (إِلَّا بِالْمَصْلَحَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ فَلَهُ إِمْسَاكُ مَعِيبٍ اشْتَرَاهُ إِذَا كَانَ فِيهِ غِبْطَةٌ ، وَيَلْزِمُهُ بَيْعُ مَتَاعِهِ إِذَا طُلِبَ مِنْهُ لِمَصْلَحَةٍ ؛ كَأَنْ طُلِبَ بِأَكْثَرِ مَنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ ، وَلَمْ يَكُنْ عَقَارًا تَكْفِيهِ غَلَّتُهُ ، فَلَا يَبِيعُ بَثْمَنِ الْمِثْلِ وَلَا بِأَزِيدَ وَهَنَاكَ رَاغِبٌ بَزِيَادَةٍ .

قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ : وَيَجِبُ أَنْ يَجْتَهِدَ حَتَّى لَا يَتَوَقَّعَ زِيَادَةً أُخْرَى ، وَيَشْتَرِطُ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ وَلَا ضَرُورَةٌ ، بِخِلَافِهِ لِمَصْلَحَةٍ وَإِنْ لَمْ تَنْتَهَ إِلَى الْغِبْطَةِ ؛ وَلَكِنْ أَلْبِيعَ بَزِيَادَةٍ عَلَى الْقِيَمَةِ لَهَا وَقَعُ ، وَالْمَصْلَحَةُ أَعْمُ لِمَصْلَحَتِهَا بِنَحْوِ شَرَاءٍ مَتَوَقَّعٍ الرِّبْحِ وَبَيْعٍ مَتَوَقَّعِ الْخُسْرَانِ .

(وَلَا يَبِيعُ^(٣) عَقَارَهُ) ، وَأَنِيَّةُ قِيَّتِهِ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) كَخَوْفِ خَرَابٍ ، أَوْ ثِقَلِ خَرَاكِجٍ ، أَوْ كَوْنِهِ بِغَيْرِ بِلَدٍ أَلَيْتِيمٍ ، وَيَحْتَاجُ لِمَوْنَةٍ لَهَا وَقَعُ لِمَنْ يُوْجِّهُهُ حَتَّى يَجْمَعَ غَلَّتُهُ ، وَيَشْتَرِي لَهُ بِبِلَدِهِ مِثْلَهُ ، وَكَأَنَّ يَحْتَاجُ لِعِمَارَةٍ أُخْرَى ، أَوْ لِمَوْنَةٍ وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ ، وَلَا تَفِي غَلَّتُهُ بِنَفَقَتِهِ وَكُسُورَتِهِ (أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ) بَأَنَّ يُرْغَبُ فِيهِ بِأَكْثَرِ مَنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ وَهُوَ يَجِدُ مِثْلَهُ بِبَعْضِ ذَلِكَ الثَّمَنِ ، أَوْ خَيْرًا مِنْهُ بِكُلِّهِ .

وَأَفْتَى أَلْفَقَالُ : بِجَوَازِ بَيْعِ ضَيْعَتِهِ إِذَا خَرِبَتْ ، وَخَرَاغُهَا يَسْتَأْصِلُ مَالَهُ وَإِنْ لَمْ يَسَاوِ إِلَّا دَرَاهِمًا .

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ : ٢٩٨) : (أَيُّ : خَانَ فِي ذَلِكَ الْمَالِ ، فَجَوَابُ « لَوْ » مَحْذُوفٌ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي « الْفَتْحِ » ، وَلَعَلَّهُ سَقَطَ مِنَ النَّاسِخِ) .

(٢) الْوَصِيُّ : هُوَ الَّذِي أَوْصَاهُ الْأَبُ وَالْجَدُّ عَلَى الْوَلَدِ الصَّغِيرِ ، وَالْقَيِّمُ : هُوَ مَنْ نَصَبَهُ الْحَاكِمُ لَوْلَايَةِ الْإِيْتَامِ .

(٣) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٣٠٠) : (أَيُّ : وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ عَقَارِ الْمَوْلَى) .

وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ بِعَرَضٍ مُّوجَّلاً لِمَصْلَحَةٍ ، وَإِذَا بَاعَ مُّوجَّلاً . أَشْهَدَ وَأَخَذَ رَهْنًا ، وَيَأْخُذُ لَهُ بِالشُّفْعَةِ إِنْ كَانَ لَهُ فِيهَا مَصْلَحَةٌ ، وَيُزَكِّي مَالَهُ ، وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِذَا أَدْعَى بَعْدَ بُلُوغِهِ عَلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ بَيْعًا بغيرِ مَصْلَحَةٍ . لَمْ يُصَدَّقْ ، وَإِنْ أَدْعَاهُ عَلَى الْوَصِيِّ وَقِيمَ الْحَاكِمِ . . . صُدِّقَ بِبَيْعِهِ .

وَالنَّجْمُ الْبَالِسِيُّ : بجواز بيع مال تجارته بأقل من رأس ماله ؛ ليشترى بالثمن ما هو مظنة الربح .
(وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ بِعَرَضٍ مُّوجَّلاً لِمَصْلَحَةٍ ، وَإِذَا بَاعَ مُّوجَّلاً . أَشْهَدَ وَأَخَذَ رَهْنًا) يعني بالثمن وجوباً ، ويجب قصر الأجل عرفاً بثمن مثل المبيع إلى ذلك الأجل ، ويسار المشتري ، وأمانته .
(وَيَأْخُذُ لَهُ بِالشُّفْعَةِ إِنْ كَانَ لَهُ فِيهَا مَصْلَحَةٌ) ويترك إن كان في الترك مصلحة ، أو حيث لا مصلحة في الترك ولا في الأخذ .

(وَيُزَكِّي مَالَهُ) وجوباً إن اقتضى مذهبه ذلك ، والأحوط : أن يستحكم شافعيّاً فيها حتى لا يرفع المولى بعد رُشده الأمر إلى حنفي يغرمه ما أخرجه .

(وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ) ألاّ تنفق به يساراً أو غيره ، ويلزمه حيث أمكن بلا مبالغة تنمية ماله بقدر مؤنه ، ومؤن ممونه ، وزكاة ماله ؛ لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « أَتَجِرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى ؛ لئلا تاكلها الصدقة » .

(فَإِذَا أَدْعَى بَعْدَ بُلُوغِهِ) ورشده (عَلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ بَيْعًا بغيرِ مَصْلَحَةٍ . لَمْ يُصَدَّقْ) بل المصدق كل منهما بيمينه في أنه تصرف بها لمزيد شفقتهم ، ويصدق قاض من غير يمين ؛ أي : إن كان مشهور الأمانة ، والعفة ، وحسن السيرة (وَإِنْ أَدْعَاهُ) أي : أبيع بلا مصلحة (عَلَى الْوَصِيِّ وَقِيمَ الْحَاكِمِ . . . صُدِّقَ) المحجور (بِبَيْعِهِ) حيث لا بينة .

وَمِنْ ثَمَّ : لا يحتاج الأول إلى ثبوتها حتى يحكم الحاكم بصحة التصرف ، بخلاف الآخرين^(١) ، وبحث الزركشي قبولهما أنهما تصرفا في مال التجارة بالمصلحة . . فيه نظر ، وكلامهم يأباه .

بَابُ الصُّلْحِ

إِذَا أَدَّعَى عَلَى شَخْصٍ عَيْنًا أَوْ دَيْنًا ثُمَّ صَالَحَهُ عَلَى مَنَفَعَةٍ مُدَّةً مَعْلُومَةً . . فَهُوَ إِجَارَةٌ ،
أَوْ عَلَى بَعْضِ الْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ . . فَهُوَ هِبَةٌ لِبَعْضِهَا ، أَوْ عَلَى بَعْضِ الدَّيْنِ الْمُدَّعَى . . فَهُوَ
إِبْرَاءٌ عَنْ بَاقِيهِ ، وَلَوْ قَالَ مِنْ غَيْرِ سَبْقِ خُصُومَةٍ : (صَالِحْنِي عَنْ دَارِكَ بِكَذَا) . . فَهُوَ
بَاطِلٌ إِلَّا إِذَا نَوِيَ بِهِ الْبَيْعَ ،

(بَابُ الصُّلْحِ) وَتَوَابِعِهِ

وهو لغة : قطع النزاع ، وشرعاً : عقدٌ يحصلُ به ذلك ، وهو أنواعٌ ، ومقصودُ الباب : صلحُ
الْمُعَامَلَةِ ، ولفظه يتعدَّى للمتروك (مِنْ) و (عَنْ) ، وَاَلْمَأْخُوذُ بِـ (عَلَى) و (الْبَاءِ) ^(١) .

وهذا إما صلحٌ معاوضةٌ أو صلحٌ حطيطةٌ ، فَمِنْ الْأَوَّلِ : مَا (إِذَا أَدَّعَى عَلَى شَخْصٍ عَيْنًا أَوْ
دَيْنًا) فَأَقْرَبُ لَهُ بِهِ (ثُمَّ صَالَحَهُ عَلَى مَنَفَعَةٍ مُدَّةً مَعْلُومَةً) كَسَكْنَى دَارِهِ سَنَةً (. . فَهُوَ إِجَارَةٌ) ، أَوْ عَلَى
ثَوْبٍ . . فَهُوَ بَيْعٌ ، ويلزمُ في الْأَوَّلِ جميعُ أحكامِ الإِجَارَةِ ، وفي الثَّانِي جميعُ أحكامِ الْبَيْعِ .
(أَوْ) صَالَحَهُ (عَلَى بَعْضِ الْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ . . فَهُوَ هِبَةٌ لِبَعْضِهَا) فيثبتُ فيها أحكامُ الْهَبَةِ .

(أَوْ) صَالَحَهُ (عَلَى بَعْضِ الدَّيْنِ الْمُدَّعَى) بِهِ (. . فَهُوَ إِبْرَاءٌ عَنْ بَاقِيهِ) فيثبتُ فيه أحكامُ
الإِبْرَاءِ ، ويصحُّ هذا الإِبْرَاءُ بكيفيةِ الْأَقْسَامِ السَّابِقَةِ بلفظِ الصُّلْحِ ؛ لِأَنَّ خَاصِيَّتَهُ - وَهِيَ سَبْقُ الْخُصُومَةِ
- قَدْ وَجَدَتْ .

(وَ) مِنْ ثُمَّ : (لَوْ قَالَ مِنْ غَيْرِ سَبْقِ خُصُومَةٍ : صَالِحْنِي عَنْ دَارِكَ بِكَذَا . . فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا إِذَا نَوِيَ
بِهِ الْبَيْعَ) . . فَصَحِيحٌ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ خُصُومَةٌ ؛ لِأَنَّهُ كَنَايَةٌ فِي الْبَيْعِ .

(١) أي : ويتعدَّى للمأخوذ (بـ) (على) أو (الباء) ، فإذا قال : صالحتك من الدار أو عنها على ألف أو بألف . .
فالدار متروكة ؛ لدخول (من) أو (عن) ، والألف مأخوذة ؛ لدخول (على) أو (الباء) عليها ، وهذا في
الغالب ، وقد يعكس على خلافه ؛ ولذا قال بعضهم :

بـ (الباء) أو (على) يُعدَّى الصُّلْحُ
و (من) و (عن) أيضاً لما قد تركا
لما أخذته فهذا نصُّح
في أغلب الأحوال ذا قد سلكا

وَلَا يَصِحُّ الصُّلْحُ مَعَ الْإِنْكَارِ .

فَضْلُهُ

لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي الشَّارِعِ بِمَا يَضُرُّ الْمَارِّينَ ، وَلَا يُبْنَى فِيهِ دَكَّةٌ ، وَلَا يُغْرَسُ فِيهِ شَجَرَةٌ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ ،

وَيَصِحُّ كَسَائِرُ أَقْسَامِهِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ إِلَّا صَلْحَ الْحَاطِطَةِ بِقِسْمِيهِ ، وَهُمَا : الصُّلْحُ عَنْ بَعْضِ الْعَيْنِ ، أَوِ الدِّينِ .

(وَلَا يَصِحُّ الصُّلْحُ) حَيْثُ لَا حِجَّةَ لِلْمُدَّعِي (مَعَ الْإِنْكَارِ) أَوْ سَكُوتٍ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَلَوْ فِي صَلْحِ الْحَاطِطَةِ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صَلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا ، أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا » .

نَعَمْ ؛ لِلْمُدَّعَى الْحَقُّ أَنْ يَأْخُذَ مَا بَدَلَ لَهُ فِي صَلْحِ الْإِنْكَارِ .

(فَضْلُهُ)

[فِي بَيَانِ التَّرَاحُمِ عَلَى الْحَقُوقِ الْمَشْتَرَكَةِ]

(لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي الشَّارِعِ بِمَا يَضُرُّ) بَفَتْحِ أَلْيَاءٍ ، فَإِنْ عُدِّي بِالْبَاءِ . . . ضَمَّ أَوَّلُهُ (الْمَارِّينَ) كِبْنَاءِ جَنَاحٍ ، أَوْ رَوْشَنِ ، أَوْ سَابَاطٍ تُظْلِمُ الْمَوَاضِعَ ؛ أَوْ تَمَسُّ مَحْمَلِ الْبَعِيرِ فِي مَمَرِ الْقَوَافِلِ ، أَوْ مَا عَلَى رَأْسِ الْمَاشِي مِنَ الْحُمُولَةِ - بَضَمِّ أَلْحَاءٍ - أَعَالِيَةِ فِي مَمَرِ الْمَشَاةِ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » فَإِنْ لَمْ يَضُرَّ . . . جَازَ لَكُنْ لِلْمُسْلِمِ فَقَطْ ، وَكَذَا لِلدَّمِيِّ فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِمْ وَلَوْ فِي دَارِنَا .

(وَلَا يُبْنَى فِيهِ دَكَّةٌ ، وَلَا يُغْرَسُ فِيهِ شَجَرَةٌ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ) كَأَنْ أَتَسَعَ وَأَذِنَ الْإِمَامُ وَإِنْ كَانَتْ الدَّكَّةُ بَفَنَاءِ دَارِهِ ؛ لِمَنْعِهِمَا طُرُوقَ مَحَلَّهِمَا ، وَمَعَ طَوْلِ الْمُدَّةِ يَشْبَهُ مَحَلَّهُمَا الْأَمْلَاكُ ، وَيَنْقَطِعُ أَثَرُ اسْتِحْقَاقِ الطُّرُوقِ فِيهِ ؛ إِذَا لَا مَالَكْ لَهُ خَاصٌّ حَتَّى يَقُومَ بِحِفْظِهِ ، وَقَدْ تَزَدَحِمُ الْمَارَّةُ فَيَصْطَكُّونَ بِهِمَا ^(١) .

وَيَسَامَحُ مَا يُحْتَمَلُ عَادَةً ؛ كَعَجِينِ طِينٍ ^(٢) إِذَا بَقِيَ مَقْدَارُ الْمُرُورِ وَوُضِعَ آلَةُ عِمَارَةٍ بِقَدْرِ مَدَّةٍ وَلَهُ

(١) أي : بالشجرة والدكة ، وفي (ح) : (بها) .

(٢) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميق » (خ / ٣١٦) : (كذا في نسخة هذا الكتاب ، والذي في « الفتح » وغيره : عجن طين ، وهو الأنسب) .

أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَى جِدَارِ الْأَجْنَبِيِّ وَيُسْنِدَ إِلَيْهِ مَتَاعًا لَا يَضُرُّ ، وَلَا يُجْبِرُ شَرِيكَهُ عَلَى الْعِمَارَةِ ، فَإِذَا أَرَادَ إِعَادَةً مَا أَنْهَدَمَ بِمَالِ نَفْسِهِ . . لَمْ يُمْنَعْ ، وَيَكُونُ الْمَعَادُ مِلْكَهُ .

نقلها ، وربط دابة بقدر حاجة ركوب ونزول ، ورش خفيف ، لا إلقاء قمامة ، وتراب ، وحفر بوجه الأرض ، وإرسال ماء مزاب إلى ضيق ، ويجوز أخذ تراب منه لا يضر ؛ أخذاً من إفتاء القاضي بكراهة ضرب اللبن ، وبيع من ترابه إذا لم يضر بالمارة .

وخرج بـ (الشارع) : الدرب المسدود ، فهو ملك من نفذت أبوابهم إليه ، فلا يجوز لأحد منهم ولا لغيرهم التصرف فيه إلا برضا جميعهم ، لكن إنما يملك كل منهم من رأس الدرب إلى بابه دون ما جاوزته إلى آخر السكة . .

(وَلَهُ أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَى جِدَارِ الْأَجْنَبِيِّ) ^(١) الجار وغيره (وَيُسْنِدَ إِلَيْهِ مَتَاعًا لَا يَضُرُّ) الجدار بوجه وإن منعه المالك من ذلك ؛ لأنه مجرد حمق أو محض عناد ^(٢) ، بخلاف نحو ترتيب الكتاب منه ، وغرز وتيد فيه ، ووضع جذوع عليه . . فلا يجوز إلا بإذنه ؛ لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « لَا يَحِلُّ مَالُ أَمْرِي مُسْلِمًا إِلَّا عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ » .

ولو خرب بناءً مشتركاً ولو غير حاجز بفعل أحد . . لزمه أرش نقيه وهو ما بين قيمته مبنياً ومنقوضاً ، لا إعادة البناء ؛ لأنه ليس مثلياً .

(وَلَا يُجْبِرُ) أحد الشريكين (شريكه) الذي أراد إهمال المشترك المنهدم (على العِمَارَةِ) للخبر المذكور (فإذا أراد) أحد الشريكين (إعادة ما أنهدم) من الجدار المشترك (بمال نفسه) وأمتنع شريكه . . لم يُمنع ، ويكون المعاد ملكه (فينفرد بالانتفاع به بما شاء ، وينقضه إذا شاء ، وليس للممتنع منعه وإن اشتركا في الأس ؛ لتقصيره في الجملة ، مع توصل الباني به إلى حقه وإن لم يكن له عليه قبل البناء ^(٣) بناءً أو جذوع ، أمّا إعادته بالآلة المشتركة . . فمُمتنعة .

❖ ❖ ❖

(١) في (ت) : (أن يستند إلى جدار الغير) .

(٢) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ/٣١٨) : (ولذا ادعى الإمام في « المحصول » الإجماع في جواز ذلك ، قال في « التحفة » : وكأنه لم يعتد بما فيه من الخلاف ؛ لشذوذه . قال « ع ش » : والظاهر أنه يحرم على المالك منع ذلك ؛ لأن هذا مما يتسامح به عادة ، فالمنع منه محض عناد .

(٣) أي : قبل انهدام البناء ، فهو على تقدير مضاي .

بَابُ الْحَوَالَةِ

تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِشُرُوطٍ : الْأَوَّلُ : الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ ، وَصَرِيحُهُ : (أَحْلَيْتُكَ عَلَى فُلَانٍ بِالَّذِينَ أَلْذِي لَكَ عَلَيَّ) ، فَإِنْ قَالَ : (أَحْلَيْتُكَ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا) .. فِكْنَايَةٌ . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الدَّيْنَانِ لَزِمَيْنِ ، وَتَصِحُّ بِالْثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ . الثَّلَاثُ : تَسَاوِيهِمَا فِي الْقَدْرِ

(بَابُ الْحَوَالَةِ)

هِيَ لَعْنَةٌ - بفتح الحاء أفصح من كسرها - : من التَّحَوُّلِ ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ يَقْتَضِي نَقْلَ دَيْنٍ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ .

وَيُسْنُ قَبُولُهَا عَلَى مَلِيٍّ بِأَذِلِّ لَا شُبْهَةَ بِمَالِهِ ؛ لِأَمْرِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّهَا بَيْعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ جَوْزٌ لِلْحَاجَةِ .

(تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِشُرُوطٍ :

الْأَوَّلُ : الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ) كَالْبَيْعِ (وَصَرِيحُهُ) أَيْ : الْإِيجَابُ (أَحْلَيْتُكَ عَلَى فُلَانٍ) بِكَذَا ، أَوْ نَقَلْتُ حَقَّكَ إِلَيْهِ ، أَوْ مَلَكَتُكَ أَلْذِي عَلَيْهِ ، أَوْ جَعَلْتُ مَا لِي عَلَيْهِ لَكَ ، أَوْ أَتَبَعْتُكَ عَلَيْهِ ؛ بِشَرَطٍ أَنْ يَقُولَ فِي كُلِّ مَنْ هَذِهِ الصِّيغَةُ : (بِالَّذِينَ أَلْذِي لَكَ عَلَيَّ) ، فَإِنْ قَالَ : (أَحْلَيْتُكَ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا) أَوْ غَيْرِهِ مِنْ تِلْكَ الصِّيغَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ : بِالَّذِينَ أَلْذِي لَكَ عَلَيَّ (.. فِكْنَايَةٌ) لِاحْتِمَالِهِ لِلْفِطْرِ أَلْبَيْعِ هُنَا عَلَى الْأَوَجِّهِ .

(الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الدَّيْنَانِ) دَيْنُ الْمُحِيلِ وَدَيْنُ الْمُحْتَالِ (لَزِمَيْنِ) مُسْتَقَرَّيْنِ ؛ فَلَا تَصِحُّ بَعِينٍ وَلَا عَلَيْهَا ، وَلَا مَمَّنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ ، وَلَا عَلَى مَنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ - وَإِنْ رَضِيَ - وَلَا بِدَيْنٍ قَبْلَ ثَبُوتِهِ وَلَا عَلَيْهِ ، وَلَا بِدَيْنٍ جَائِزٍ لَيْسَ أَصْلُهُ الزُّرُومَ وَلَا عَلَيْهِ ، وَلَا بِدَيْنٍ غَيْرِ مُسْتَقَرٍّ وَلَا عَلَيْهِ ؛ كَدَيْنِ السَّلَمِ ، وَرَأْسِ مَالِهِ الْمُوصُوفِ فِي الذَّمَّةِ ، وَدَيْنِ الْجُعَالَةِ .

(وَتَصِحُّ بِالْثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ) لَهُمَا وَلَوْ لَوَلِيَّهِمَا أَوْ لِلْبَائِعِ وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ مَلِكِ الْمُشْتَرِي حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّهُ آيِلٌ إِلَى الزُّرُومِ ، وَلِتَوْسِعِهِمْ هُنَا فِي بَيْعِ أَلْذِينَ بِالَّذِينَ .. أَعْتَفَرُوا هَذَا مَعَ إِطْلَاقِهِمْ بَيْعَ الْبَائِعِ أَلْثَّمَنَ أَلْمَعَيْنَ فِي زَمَنِ خِيَارِهِ .

(الثَّلَاثُ : تَسَاوِيهِمَا فِي الْقَدْرِ) أَلْمَحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ ؛ كَتَسَعَةٍ عَلَى تِسْعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ ، وَأَلْجِنْسِ

وَالصَّفَةِ ؛ كَالْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ . الرَّابِعُ : عِلْمُ الْمُحْتَالِ وَالْمُحِيلِ بِالتَّسَاوِي .

فَضَائِلُ

وَيَصِحُّ الضَّمَانُ بِشُرُوطٍ :

(وَالصَّفَةِ ؛ كَالْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ) ولو في غير الرُّبُوبِي ؛ لَأَنَّ الْحَوَالَةَ معاوضةٌ إِرْفَاقٍ جُوزَتْ لِلْحَاجَةِ ؛ فَأَعْتَبَرَفِيهَا إِلْتِفَاقٌ كَمَا فِي الْقَرْضِ .

نَعَمْ ؛ لَا يُشْتَرَطُ التَّسَاوِي فِي الرَّهْنِ وَالضَّمَانِ بَلْ لَوْ أَحَالَهُ بَدِينِ ، أَوْ عَلَى دِينٍ بِهِ رَهْنٌ ، أَوْ ضَامِنٌ . . أَنْفَكَ الرَّهْنُ ، وَبَرَى الضَّامِنُ .

(الرَّابِعُ : عِلْمُ الْمُحْتَالِ وَالْمُحِيلِ بِالتَّسَاوِي) لِلدَّيْنَيْنِ فِيمَا ذَكَرَ ، فَلَوْ جَهَلَهُ أَوْ أَحَدُهُمَا . . لَمْ تَصَحَّ الْحَوَالَةُ وَإِنْ تَسَاوَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّهَا معاوضةٌ ، فَأَشْتَرَطَ عِلْمُهُمَا بِحَالِ الْعَوَظِينَ .
وَعُلِمَ مِنْ أَشْتَرَاطِهِ إِلْجَابُ وَالْقَبُولُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ رِضَا الْمُحِيلِ - لِأَنَّ لَهُ إِيفَاءَ الْحَقِّ مِنْ حَيْثُ شَاءَ -
وَالْمُحْتَالِ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ ، فَلَا يَتَقَلُّ إِلَّا بِرِضَا دُونَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مُحَلُّ الْحَقِّ كَالْقَنْ الْمَبِيعِ .

فَضَائِلُ

قال في « الْمَطْلَبِ » : قَبُولُ الْحَوَالَةِ مُتَضَمِّنٌ لِلْإِعْتِرَافِ بِأَسْتِجْمَاعِ شُرَائِطِهَا .

(فَضَائِلُ)

فِي الضَّمَانِ

وَهُوَ لُغَةً : الْإِلْتِزَامُ ، وَشُرْعاً : يَقَالُ لِلْإِلْتِزَامِ دِينَ ثَابِتٍ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ ، وَلِإِحْضَارِ^(١) مَنْ يَسْتَحِقُّ حَضْرَهُ ، أَوْ عَيْنِ مَضْمُونَةٍ^(٢) ، وَلِلْعَقْدِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ ذَلِكَ .

(وَيَصِحُّ الضَّمَانُ بِشُرُوطٍ^(٣) :

(١) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٣٣٠) : (أي : والتزام إحضار . . . إلخ ، فهو عطفٌ على « دين » فلو حذف اللام . . لكان أولى) .

(٢) وقال أيضاً رحمه الله تعالى : (عطف على : « مَنْ يَسْتَحِقُّ حَضْرَهُ » ، وسيذكره المصنف في الفصل الآتي ، وبه يعلم : أن الأولى للمصنف أن يترجم هنا بالباب أو الكتاب ، كما صنع به غيره) .

(٣) أي : عشرة كما عدّه المصنف رحمه الله تعالى على ما سيأتي من تكرار التاسع مع الرابع ، ولم يصرّح بأركانها =

الْأَوَّلُ : كَوْنُ الضَّامِنِ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ . الثَّانِي : كَوْنُ الْمَضْمُونِ دَيْنًا ثَابِتًا ، فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَا سَيَقْرَضُهُ . الثَّالِثُ : كَوْنُهُ لَازِمًا ، فَلَا يَصِحُّ بِالْجُعْلِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ ، وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ . الرَّابِعُ : كَوْنُهُ مَعْلُومًا لِلضَّامِنِ . الْخَامِسُ : مَعْرِفَةُ الْمَضْمُونِ لَهُ

الْأَوَّلُ : كَوْنُ الضَّامِنِ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ (وَهُوَ : الْمَكْلَفُ الْمُخْتَارُ الرَّشِيدُ الْمُتَصَرِّفُ لِنَفْسِهِ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ مَكْلَفٍ إِلَّا السَّكَرَانُ الْمُتَعَدِّي ، وَلَا مِنْ مُكْرَهٍ وَإِنْ أَكْرَهَهُ سَيِّدُهُ^(١) ، وَلَا مِنْ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ لِسَفِهِ وَإِنْ أَدِنَ وَلِيُّهُ ، وَلَا مِنْ قَبْلِ بَأْنَوَاعِهِ ، وَبُعْضُ فِي غَيْرِ نَوْبَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ .

(الثَّانِي : كَوْنُ الْمَضْمُونِ دَيْنًا ثَابِتًا) أَي : وَاجِبًا حَالُ الضَّامِنِ كَمَنْفَعَةٍ ثَابِتَةٍ فِي الدَّيْمَةِ (فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَا سَيَقْرَضُهُ) أَوْ سَيَبِيعُهُ ، وَلَا نَفَقَةَ الْغَدِ لِلزَّوْجَةِ وَخَادِمِهَا ؛ لِأَنَّهُ تَوْثِيقٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ ثُبُوتُ الْحَقِّ كَالشَّهَادَةِ ، وَيَكْفِي فِي ثُبُوتِهِ اعْتِرَافُ الضَّامِنِ ، وَقِيَاسُ مَا مَرَّ أَنْفَاءً عَنِ « الْمَطْلَبِ » : أَنَّ قَبُولَ الضَّامِنِ مُتَضَمِّنٌ لِلْاعْتِرَافِ بِأَسْتِجْمَاعِ شَرَائِطِهِ .

(الثَّالِثُ : كَوْنُهُ لَازِمًا) بَالًا يَتَسَلَّطَ عَلَى فَسْخِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَقَرَّ ؛ كَصَدَاقٍ قَبْلَ وَطْءٍ ، وَثَمَنِ مَبِيعٍ لَمْ يَقْبُضْ (فَلَا يَصِحُّ بِالْجُعْلِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ) وَلَوْ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ ؛ لِتَمَكُّنِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ مِنْ إِسْقَاطِهِ ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّوْتُّقِ بِهِ (وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ) الَّذِي لِلْمَشْتَرِي ؛ لِوُجُوبِهِ حِينَئِذٍ مَعَ كَوْنِهِ آيَالًا لِلزُّومِ بِنَفْسِهِ عَنْ قُرْبٍ ، فَاحْتِجَ لِلتَّوْتُّقِ فِيهِ ، بِخِلَافِهِ فِي زَمَنِ خِيَارِهِمَا وَخِيَارِ الْبَائِعِ ؛ لِعَدَمِ مَلِكِهِ لَهُ ، فَهُوَ ضَمَانٌ مَا لَمْ يَجِبْ .

(الرَّابِعُ : كَوْنُهُ مَعْلُومًا لِلضَّامِنِ) عَيْنًا وَجَنَسًا ، وَقَدْرًا وَصِفَةً ، فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ مَبْهُمًا ، وَلَا ضَمَانُ مَجْهُولٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، بِخِلَافِهِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ؛ كَالْأَرَشِ ، وَالْحُكُومَةِ ، وَإِبْلِ الدَّيَّةِ .

(الْخَامِسُ : مَعْرِفَةُ الْمَضْمُونِ لَهُ)^(٢) بَعِيْنِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ نَسَبَهُ ؛ لِتَفَاوُتِ النَّاسِ فِي الْإِسْتِيفَاءِ

= وهي خمسة : ضامنٌ ، ومضمونٌ له ، ومضمونٌ عنه ، ومضمونٌ به ، وصيغةٌ ، وكلها تؤخذ من كلامه على أنه صرَّح بالصيغة .

(١) لأنه لا تسلط له على ذمته ، بخلاف بقية الاستخدامات .

(٢) أي : معرفة الضامن المضمون له .

السادسُ : الصِّغَةُ ؛ كَ (ضَمِنْتُ دَيْنَكَ عَلَى فُلَانٍ) . السَّابِعُ : أَلَّا يَشْتَرِطَ الضَّامِنُ
الْخِيَارَ لِنَفْسِهِ . الثَّامِنُ : أَلَّا يَكُونَ مُؤَقَّتًا بِمُدَّةٍ ، وَلَا مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ

تسهيلاً وتشديداً ، فالضَّمانُ مع ذلك غررٌ ، فلا حاجة إلى احتماله .

ومن ثمَّ : لم تُغْنِ معرفة وكيله عن معرفته على الأوجه^(١) ، ولا يُشترطُ رضاهُ ، ولا رضا
الأصيل ، ومعرفةهُ ؛ لجوازِ أداءِ دينِ الغيرِ معَ عدمِهما .

ويلزمُ ربُّ الدَّينِ قبولُ أداءِ قاضي - أي : قاضٍ للدَّينِ - أو ضامنٍ إنَّ أَدِنَ المدينِ ، وإلَّا . . . جازَ
القبولُ .

ويُشترطُ في الإبراءِ عِلْمُ الدَّائِنِ - وإنَّ جهَلَ وكيله - بالدَّينِ جنساً ونوعاً وصفةً إلا في نحوِ إبراءِ
الدية ، أمَّا المبرأ . . فلا يُشترطُ علمه .

نعم ؛ إنَّ كانَ في مقابلةِ طلاقٍ . . اشترطَ عِلْمُ المبرأِ أيضاً ؛ لأنَّه يؤوَّلُ إلى المعاوضةِ ، وطريقُ
الإبراءِ من مجهولٍ أنْ يذكرَ عدداً يعلمُ أنَّه لا يزيدُ عليه ، وكالإبراءِ تملكِ المدينِ ما في ذمَّتِهِ .

ومنَّ ضَمِنَ أو أبرأ من واحدٍ إلى عشرةٍ مثلاً . . كانَ ضامناً ومبرئاً من تسعةٍ .

(السادسُ : الصِّغَةُ) الدَّالَّةُ على الالتزامِ لتدلَّ على الرِّضا (كَضَمِنْتُ) أو تقلدْتُ ، أو
تكفَّلْتُ ، أو التزمتُ (دَيْنَكَ عَلَى فُلَانٍ) وكقولهِ : أنا بالمالِ كَفِيلٌ ، أو قَبِيلٌ ، أو حَمِيلٌ ، أو
زَعِيمٌ ، أو صَبِيرٌ .

(السَّابِعُ : أَلَّا يَشْتَرِطَ الضَّامِنُ الْخِيَارَ لِنَفْسِهِ) أو لأجنبيٍّ ؛ لمنافاة ذلك للعقدِ ، بخلافِ شرطِ
الخيارِ للمضمونِ لَهُ .

(الثَّامِنُ : أَلَّا يَكُونَ) الضَّمانُ ومثلهُ الإبراءُ (مُؤَقَّتًا بِمُدَّةٍ ، وَلَا مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ) مِنْ وَقْتٍ أو غيرِهِ
كَالْبَيْعِ فِيهِمَا .

(١) وخالفه في ذلك الإمامان الرملي والخطيب رحمهما الله تعالى فاعتمدا الاكتفاء بمعرفة وكيله تبعاً لإفتاء ابن
الصلاح والشهاب الرملي ، واعتمده في « العباب » .

التَّاسِعُ : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ، فَلَوْ قَالَ : (ضَمِنْتُ أَحَدَ الدَّيْنَيْنِ) . . . فَلَا يَصِحُّ .
 العَاشِرُ : أَلَّا يَشْتَرِطَ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ .

فَضَائِلُ

وَتَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِبَدَنٍ مِّنْ عَلَيْهِ حَقٌّ لِأَدَمِيٍّ بَعِيْنٍ يَلْزَمُ مَنْ هِيَ فِي يَدِهِ مُؤَنَّةٌ رَدَّهَا ؛ . .

(التَّاسِعُ : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ، فَلَوْ قَالَ : ضَمِنْتُ أَحَدَ الدَّيْنَيْنِ . . . فَلَا يَصِحُّ) كَذَا رَأَيْتُ فِي نَسْخَةِ
 الِمتنِ وَأُظْهِرُ أَنَّهُ تَحْرِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ تَكَرَّرَ مُحَضُّ^(١) ؛ إِذْ هَذَا هُوَ عَيْنُ الرَّابِعِ الَّذِي قَدَّمَهُ .
 (العَاشِرُ : أَلَّا يَشْتَرِطَ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ) لِمَنَافَاتِهِ لِمَقْتَضَى الْعَقْدِ .

(فَضَائِلُ)

[فِي بَيَانِ كِفَالَةِ الْبَدَنِ]^(٢)

(وَتَصِحُّ الْكِفَالَةُ) مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، وَإِنَّمَا تَصِحُّ (بِبَدَنٍ مِّنْ عَلَيْهِ حَقٌّ) وَلَوْ صَبِيًّا ،
 أَوْ مَجْنُونًا ، أَوْ مَيِّتًا لَمْ يُدْفَنْ (لِأَدَمِيٍّ) وَقَدْ اسْتَحَقَّ حُضُورُهُ بِمَجْلِسِ الْحَكَمِ ؛ بَأَن تَلْزَمَهُ الْإِجَابَةُ
 إِلَيْهِ ، أَوْ يَسْتَحَقُّ حُضُورُهُ إِلَيْهِ لِأَجْلِ مَالٍ عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ ، يَصِحُّ ضَمَانُهُ وَإِنْ جَهَلَ قَدْرَهُ ، أَوْ كَانَ زَكَاءً ،
 أَوْ كِفَارَةً ، أَوْ لِأَجْلِ عَقُوبَةٍ لِأَدَمِيٍّ لَا لِلَّهِ تَعَالَى ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ كَأَبِي لِمَالِكِهِ ، وَأَجِيرٍ لِمُسْتَأْجَرِهِ وَإِنْ
 حَبَسَ الْمَكْفُولُ أَوْ غَابَ^(٣) وَلَوْ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ وَإِنْ كَانَ ثَمَّ حَاكِمٌ ، سِوَاءٍ أَطْلَبَ إِحْضَارَهُ بَعْدَ ثَبُوتِ
 الْحَقِّ أَمْ قَبْلَهُ .

وَيُشْتَرِطُ أَنْ يَرْضَى الْمَكْفُولُ بِبَدَنِهِ الْحَيُّ الرَّشِيدُ ، وَوَلِيُّ الْمَحْجُورِ ، وَوَارِثُ أَلَمِيَّتِ الْأَهْلِ ،
 وَإِلَّا . . . فَوَلِيُّهُ ، وَأَنْ يَعْرِفَهُ الْكَفِيلُ ؛ إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ إِلْزَامٌ غَيْرِهِ بِالْحُضُورِ إِلَى الْحَاكِمِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ
 وَمَعْرِفَتِهِ ، وَيُشْتَرِطُ مَعَ ذَلِكَ مَعْرِفَةُ الْمَكْفُولِ لَهُ لَا رِضَاً .

وَتَصِحُّ الْكِفَالَةُ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ أَيْضًا (بَعِيْنٍ يَلْزَمُ مَنْ هِيَ فِي يَدِهِ مُؤَنَّةٌ رَدَّهَا) وَهِيَ الْمَضْمُونَةُ عَلَيْهِ

(١) هذا دليلٌ أي دليلٌ على أن المتن ليس للشارح نفسه .

(٢) وهو القسم الثاني من قسمي الضمان ، ويُسمَّى أَيْضًا كِفَالَةَ الْوَجْهِ .

(٣) أي : فيصح الكفالة ببدن المحبوس وبدن الغائب ؛ لأن حصول المقصود متوقع .

كَالْمَغْضُوبِ ، وَالْمُسْتَعَارِ ، وَالْمُسْتَأْمَرِ . وَإِذَا صَحَّ الضَّامَانُ . . طَالَبَ الْمَضْمُونُ لَهُ الضَّامِينَ وَالْأَصِيلَ ، وَإِذَا بَرِيَ الْأَصِيلُ . . بَرِيَ الضَّامِينَ دُونَ عَكْسِهِ . وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا . . حَلَّ عَلَيْهِ دُونَ الْآخَرِ ، وَلَوْ طُولِبَ الضَّامِينَ . . فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ

(كَالْمَغْضُوبِ ، وَالْمُسْتَعَارِ ، وَالْمُسْتَأْمَرِ) وَالْمَبِيعِ الَّذِي لَمْ يَقْبُضْ ، كَمَا تَصَحُّ الْكِفَالَةُ بِالْبَدَنِ - بَلْ أُولَى - وَيَبْرَأُ بَرْدَهَا وَتَلْفِهَا .

وَمِنْ ثَمَّ : لَمْ يَصَحَّ ضَمَانٌ قِيمَتِهَا بِتَقْدِيرِ تَلْفِهَا ، وَمَحَلُّ صَحَّةِ ضَمَانِهَا إِنْ أَذِنَ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ ، أَوْ كَانَ الْكَفِيلُ قَادِرًا عَلَى أَنْتَزَاعِهَا .

أَمَّا غَيْرُ الْمَضْمُونَةِ كَالْوَدِيعَةِ . . فَلَا يَصَحُّ ضَمَانُهَا ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا عَلَى الْأَمِينِ التَّخْلِيَةُ فَقَطْ . (وَإِذَا صَحَّ الضَّامَانُ . . طَالَبَ الْمَضْمُونُ لَهُ) أَوْ وَارِثُهُ (الضَّامِينَ) ، وَضَامَتُهُ وَضَامِنُ ضَامِنِهِ ، وَهَكَذَا ، (وَالْأَصِيلُ) مَعًا أَوْ أَحَدُهُمَا بِالْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الزَّعِيمُ غَارِمٌ » .

(وَإِذَا بَرِيَ الْأَصِيلُ) بِإِبْرَاءِ ، أَوْ نَحْوِ آدَاءِ (. . بَرِيَ الضَّامِينَ) وَمَنْ بَعْدَهُ ؛ لِسُقُوطِ الْحَقِّ (دُونَ عَكْسِهِ) فَإِذَا بَرِيَ ضَامِنٌ بِإِبْرَاءِ . . لَمْ يَبْرَأْ مَنْ قَبْلَهُ - كَالْأَصِيلِ - لِبَقَاءِ الدَّيْنِ ، وَبَرِيَ مَنْ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ فَرَعُهُ .

أَمَّا إِذَا بَرِيَ بَادَاءِ . . فَيَبْرَأُ الْكُلُّ ؛ لِسُقُوطِ الْحَقِّ .

(وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا) أَيِ : الْأَصِيلُ أَوْ الضَّامِنُ ، وَالَّذِينَ مُوجَّلٌ عَلَيْهِمَا (. . حَلَّ عَلَيْهِ)^(١) لَخَرَابِ ذِمَّتِهِ (دُونَ الْآخَرِ) لِإِرْتِفَاقِهِ بِالْأَجَلِ .

نَعَمْ ؛ لَوْ ضَمِنَ الْمُؤَجَّلُ حَالًا . . حَلَّ عَلَيْهِ بِمَوْتِ الْأَصِيلِ مُطْلَقًا ، أَوْ مُؤَجَّلًا بِأَجَلٍ أَقْصَرَ . . حَلَّ عَلَيْهِ بِمَوْتِ الْأَصِيلِ بَعْدَ مُضِيِّ الْأَقْصَرِ ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ فِيهِمَا يَنْبْتُ تَبْعًا .

(وَلَوْ طُولِبَ الضَّامِينَ . . فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ) إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ ، كَمَا أَنَّهُ يُغْرَمُهُ إِذَا غَرَمَ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَبَرَّعَ بِالضَّمَانِ ، وَلَا يُطَالَبُ قَبْلَ أَنْ يُطَالَبَ .

نَعَمْ ؛ لَهُ أَنْ يَقُولَ لِلْمُسْتَحَقِّ : إِنَّمَا أَنْ تَطَالِبَنِي أَوْ تُبْرِئَنِي .

(١) أي : على الميت .

وَلِلضَّامِنِ الرُّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ أَدِنَ لَهُ فِي الضَّمَانِ وَإِنْ لَمْ يَأْدِنْ لَهُ فِي الدَّفْعِ . وَمَنْ أَدَّى دَيْنَ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ مِنْ غَيْرِ ضَمَانٍ . . رَجَعَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَزْجَعُ الضَّامِنُ وَالْمُؤَدِّي بِالْإِذْنِ إِلَّا إِذَا أَشْهَدَا أَوْ أَدَيَا بِحَضْرَةِ الْأَصِيلِ ، أَوْ صَدَقَهُمَا الْغَرِيمُ فِي الدَّفْعِ

وخرجَ بقوله : (بتخليصه) : مطالبتهُ بتسليم المالِ إليه ليدفعه أو بدله للمستحق ، فليس له ذلك وإن حُسِرَ ؛ إذ لم يثبت عليه قبل تسليمه شيء .

وَمِنْ ثَمَّ : لم يُعْبَسِ الْأَصِيلُ بحبسه ، بل ولا يُلَازِمُ ولا يرسم عليه ، ولكنَّ فائدةَ مطالبة الضَّامِنِ له مع ذلك إحصاءه مجلسَ الحُكْمِ ، وتفسيقه إذا أمتنع ، (وَلِلضَّامِنِ الرُّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ أَدِنَ لَهُ فِي الضَّمَانِ وَإِنْ لَمْ يَأْدِنْ لَهُ فِي الدَّفْعِ) لِإِذْنِهِ فِي سَبِيهِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ ثَبَتَ الضَّمَانُ بِالْإِذْنِ بِالْبَيِّنَةِ وَهُوَ مُنْكَرٌ . . لم يرجع ؛ لَأَنَّهُ مَظْلُومٌ بِزَعْمِهِ ، ولا يرجعُ على غيرِ ظالمِهِ ، أَمَّا الضَّامِنُ بِغَيْرِ الْإِذْنِ . . فلا يرجعُ .

نَعَمْ ؛ إِنْ أَدَّى بِالْإِذْنِ وَشَرَطَ الرُّجُوعَ عَلَى الْأَصِيلِ . . رَجَعَ عَلَيْهِ .

(وَمَنْ أَدَّى دَيْنَ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ مِنْ غَيْرِ ضَمَانٍ . . رَجَعَ عَلَيْهِ) وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الرُّجُوعَ ؛ لَأَنَّهُ نَائِبُهُ حِينَئِذٍ ، بخلافه بغيرِ إِذْنِهِ ؛ لتبرُّعه .

ولو أَدَّى دَيْنَ محجوره^(١) بِنَيْتِ الرُّجُوعِ أَوْ ضَمَنَ^(٢) . . كَذَلِكَ . . رَجَعَ .

(وَلَا يَرْجَعُ الضَّامِنُ وَالْمُؤَدِّي بِالْإِذْنِ إِلَّا إِذَا أَشْهَدَا) عَلَى الْأَدَاءِ وَلَوْ رَجُلًا مُسْتَوْرًا لِيَحْلِفَ مَعَهُ ؛ إِذِ الشَّاهِدُ مَعَ الْيَمِينِ حُجَّةٌ كَافِيَةٌ (أَوْ أَدَيَا بِحَضْرَةِ الْأَصِيلِ ، أَوْ صَدَقَهُمَا الْغَرِيمُ) الْمَضْمُونُ لَهُ ، أَوْ الْمُؤَدِّي إِلَيْهِ ، أَوْ وَارِثُهُ الرَّشِيدُ (فِي الدَّفْعِ) وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ ؛ لَتَقْصِيرِ الْأَصِيلِ بِتَرْكِهِ الْإِشْهَادَ ؛ إِذْ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْإِحْتِيَاظِ ، وَلِسُقُوطِ الطَّلَبِ بِتَصَدِيقِ الْغَرِيمِ عَلَى الْأَدَاءِ إِلَيْهِ .

وحيثُ رَجَعَ الضَّامِنُ أَوْ الْمُؤَدِّي . . فَإِنَّمَا يَرْجَعُ بِالْأَقْلَى مِنَ الدَّيْنِ وَقِيَمَةِ الْعَيْنِ الَّتِي صَالَحَ بِهَا ، بخلافِ ما لو باعَ الْمُسْتَحَقُّ عَيْنًا بِالْأَقْلَى وَتَقَاصًا . . فلا يرجعُ إِلَّا بِالْأَقْلَى .

(١) أي : الأب أو الجد ، لهذا في قوة الاستدراك على قوله : (بخلافه بغيرِ إِذْنِهِ) ، فلو أبدل الواو بـ (نعم) . . لكان أظهر . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٣٥٢) .

(٢) في (س) : (أَوْ ضَمَنَهُ) .

وَتَصَحُّ الشَّرْكَهٖ بِشُرُوطٍ : الْأَوَّلُ : كَوْنُ الشَّرِيكَيْنِ مِنْ أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ .
الثَّانِي : الصَّيْغَةُ ؛ وَهُوَ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ

(فَصْلٌ) فِي الشَّرْكَهٖ

وهي لغةٌ : الاختلاطُ شيعاً أو مُجاورةً ، وشرعاً : ثبوتُ حقٍّ أو عقدٌ يقتضي ثبوته في شيءٍ ،
لأكثرَ مِنْ واحدٍ على جهةِ الشُّيُوعِ قهراً - كالأرث - أو اختياراً كالشُّراءِ ، وهذا حيثُ قصدَ به ابتغاءُ
الربحِ بلا عوضٍ . . هو مقصودُ البابِ .

(وَتَصَحُّ الشَّرْكَهٖ) أي : شِرْكَهٗ الْعِنَانِ ، مِنْ (عَنَّ) : ظَهَرَ ؛ لَأَنَّهَا أَظْهَرَ الْأَنْوَاعِ ^(١) دُونَ شِرْكَهٖ
الْأَبْدَانِ وَالْمُفَاوِضَةِ ؛ بَأَنَّ يَجْعَلَا كسِبَهُمَا بِيَدِنِهِمَا ، أَوْ مَالِهِمَا بَيْنَهُمَا ، مَعَ تَسَاوٍ وَاتِّفَاقٍ حِرْفَةٍ أَمْ
لَا ^(٢) ، وَغَرَمَهُمَا بَيْنَهُمَا ، وَالْوُجُوهَ ؛ كَأَنَّ يَتَفَقَا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَا فِي ذِمَّتِهِمَا ، أَوْ أَحَدُهُمَا يَشْتَرِي
وَالْآخَرُ يَبِيعُ ، وَرَبِحُهُمَا بَيْنَهُمَا ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ بَاطِلَةٌ بِخِلَافِ الْأُولَى ، لَكِنْ إِنَّمَا تَصَحُّ (بِشُرُوطٍ) :

الْأَوَّلُ : كَوْنُ الشَّرِيكَيْنِ مِنْ أَهْلِ التَّوَكُّلِ وَالتَّوَكُّلِ (لَأَنَّ كَلَامَ مُوَكَّلٍ بِالنِّسْبَةِ لِمَالِهِ ، وَكَيْلٌ بِالنِّسْبَةِ
لِمَالٍ غَيْرِهِ ، هَذَا إِنْ أَدْنَى كُلٌّ لِلْآخَرِ فِي التَّصَرُّفِ ، وَإِلَّا . . أَشْطَرَطَ فِي الْإِذْنِ أَهْلِيَّةُ تَوَكُّلٍ فَقَطْ ،
فَيَصَحُّ كَوْنُهُ أَعْمَى ، وَالْأَوَّلُ : صَحَّتْهَا مِنْ أُولَى فِي مَالٍ مَوْلِيهِ .

نَعَمْ ؛ لَا يَشَارِكُ إِلَّا أَعْدَاءُ ، يَجُوزُ إِيدَاعُ مَالِ الْمَوْلَى عِنْدَهُ ^(٣) إِنْ كَانَ الشَّرِيكُ يَتَصَرَّفُ .

(الثَّانِي : الصَّيْغَةُ ؛ وَهُوَ) - ذُكِّرَ بِاعْتِبَارِ خَبَرِهِ - (لَفْظٌ) مِنْهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا (يَدُلُّ عَلَى
الْإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ) أَوْ التَّصَرُّفِ لِلْآخِرِ كَأَشْرَكْنَا عَلَى أَنْ يَتَصَرَّفَ كُلُّ مَنَا فِي مَالٍ صَاحِبِهِ ، فَلَا يَكْفِي :
(أَشْرَكْنَا) فَقَطْ ؛ لِإِحْتِمَالِهِ الْإِخْبَارَ .

(١) أي : الأربعة : شِرْكَهٗ أَبْدَانِ ، وَشِرْكَهٗ مُفَاوِضَةٍ ، وَشِرْكَهٗ وَجُوهٍ ، وَشِرْكَهٗ عِنَانِ .

(٢) هذا القيد راجعٌ إلى شِرْكَهٗ الْأَبْدَانِ .

(٣) في (ت) : (الموكل عنده) . وقال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٣٦٠) :

(قال في « الفتح » : وتكره مشاركة كافرٍ ، وَمَنْ بِمَالِهِ شُبْهَةٌ ، أَوْ لَا يَتَحَرَّزُ مِنَ الْحَرَامِ وَإِنْ قَلَّ فِيمَا يَظْهَرُ ؛ لِأَنَّهُ

يسري إلى جميع ماله . . .) .

الثَّالِثُ : كَوْنُ الْمَالَيْنِ مِثْلَيْنِ وَلَوْ دَرَاهِمَ مَغْشُوشَةً . الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ . الْخَامِسُ : خَلَطُ الْمَالَيْنِ قَبْلَ الْعَقْدِ . وَيَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِلاَ ضَرَرٍ ،

وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ نَوَيَْا بِهِ الْإِذْنَ فِي التَّصَرُّفِ .. كَفَى .

وَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ : أَتَجَرُّ ، أَوْ تَصَرَّفُ .. أَتَجَرَّ فِي الْجَمِيعِ فِيمَا شَاءَ ، دُونَ الْقَائِلِ : لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا فِي نَصِيهِ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْآخَرُ ، وَلَا يَتَعَدَّى مَا عُيِّنَ لَهُ مِنْ نَوْعٍ أَوْ جِنْسٍ وَإِنْ نَدَرَ وجودُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَكَّلَ ، بِخِلَافِ الْقِرَاضِ .

(الثَّالِثُ : كَوْنُ الْمَالَيْنِ مِثْلَيْنِ وَلَوْ دَرَاهِمَ مَغْشُوشَةً)^(١) إِذَا أَسْتَمَرَ فِي الْبَلَدِ رَوَاجُهَا ، فَلَا يَصِحُّ فِي مَتَقَوْمٍ^(٢) ؛ إِذْ لَا يَنْحَقِّقُ فِيهِ عَدَمُ التَّمْيِيزِ^(٣) .

(الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَا) أَيِ : الْمَالَانِ (مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ) لثَلَا يَتَمَيَّزَا ، فَلَا يَصِحُّ فِي بَرٍّ أَحْمَرَ بِأَبْيَضٍ ؛ لِإِمْكَانِ التَّمْيِيزِ^(٤) وَإِنْ عَسَرَ .

(الْخَامِسُ : خَلَطُ الْمَالَيْنِ قَبْلَ الْعَقْدِ) فَلَا يَكْفِي بَعْدَهُ وَلَوْ فِي مَجْلِسِهِ ، وَيُغْنِي عَنْهُ كَوْنُهُ مِشَاعاً وَلَوْ مَتَقَوِّماً ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الْخَلْطِ ؛ إِذْ مَا مِنْ جُزْءٍ إِلَّا وَهُوَ مُشْتَرِكٌ ، وَذَلِكَ : كَأَنَّ وَرثَاءَهُ ، أَوْ أَشْتَرِيَاءَهُ ، أَوْ بَاعَ أَحَدُهُمَا بَعْضَ عَرْضِهِ بِبَعْضِ عَرْضِ الْآخَرِ ، أَوْ كُلُّ بَعْضٍ عَرْضِهِ لَصَاحِبِهِ ، ثُمَّ يَتَقَابِضَانِ فِي الصُّورَتَيْنِ ؛ لَيْسَتْ قِرَّةُ الْمِلْكِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي الْمَالَيْنِ ، وَلَا أَلْعَلُّمُ بِقَدَرِهِمَا عِنْدَ الْعَقْدِ .

نَعَمْ ؛ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَا بِحَيْثُ يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ قَدَرِ نَصِيبِ كُلِّ حَالِ الْقِسْمَةِ .

(وَيَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) حَيْثُ جَازَ لَهُ ذَلِكَ (بِلاَ ضَرَرٍ) كَالْوَكِيلِ ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ كَلًّا وَكَيْلًا

(١) أَيِ : أَوْ دَنَائِيرَ مَغْشُوشَةٍ ، فَلَوْ قَالَ : وَلَوْ نَقْدًا مَغْشُوشًا .. لَكَانَ أَوَّلَى .

(٢) بِكسر الواو ، قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ : (لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَعَدِّياً ، بَلْ مُطَاوِعاً لِفَعْلٍ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، فَيَكُونُ لَازِماً ، فَلَا يَنْبَغِي مِنْهُ أَسْمُ الْمَفْعُولِ) . اهـ « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمُ » (خ / ٣٦٢) .

(٣) فِي (ت) : (التَّمْيِيزِ) .

(٤) فِي (ت) : (التَّمْيِيزِ) .

فَلَا يَبِيعُ مُوَجَّلًا ، وَلَا بَغِيرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ، وَلَا بَغْبِنٍ فَاحِشٍ ، وَلَا يُسَافِرُ بِهِ ، وَلِكُلِّ فَسْخُحُهُ
مَتَى شَاءَ . وَيَنْفَسِخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ، وَجُنُونِهِ ، وَإِعْمَائِهِ . وَالشَّرِيكُ أَمِينٌ فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ
فِي الرَّدِّ وَالْخُسْرَانِ فِي مَالِ الشَّرَكَةِ ، وَالْتَلَفٍ .

وموكل (فلا يبيع) بلا إذن (موجلًا ، ولا بغير نقد البلد) إلا إن راج^(١) ، كما أنه أليع بالعرض^(٢) ،
(ولا بغبين فاحش) ويأتي بيانه في الوكالة .

نعم ؛ يصح في نصيبه إن تصرف في عين المال ، وإلا اختص الشراء به (ولا يسافر به) بلا
إذن ، فإن فعل ضمن ، كما لو سلمه للمشتري في البيع موجلًا وفيما بعده ، فإن لم يسلمه له . .
لم يضمن .

(ولكل) من الشريكين (فسخحه) أي : عقد الشراكة (متى شاء) لأنها جائزة من الجانبين .
(وينفسخ بموت أحدهما ، وجنونه ، وإعمايه) إلا إن قلّ الأعماء ؛ كما بين الصلاتين ، وبطرو
حجر سقه ، أو فلس .

(والشريك أمين) كالوديع (فيقبل قوله في الرد) لنصيب شريكه عليه (والخسران في مال
الشركة ، والتلف) إلا إن ذكر سبباً ظاهراً ففيه تفصيل الوديع ، ولا يصدق في دعواه القسمة
وأن ما بيده ملكه بها ، بل يصدق الآخر في دعواه الشركة وعدم القسمة ؛ لأن الأصل عدمها .

(١) أي : إن راج نقد غير البلد . . . يجوز البيع به حينئذ .

(٢) أي : الرائج ، فقول المصنف : (ولا بغير نقد البلد) . . . أخرج بالنقد (العرض) ، وفيه تفصيل ، وهو : أنه
إن راج جاز ، وإلا . . . فلا . واعتمد الرملي رحمه الله تعالى : أنه لا يبيع بعرض وإن راج ، بخلاف نقد غير
البلد فيبيع به إن راج .

بَابُ الْوَكَالَةِ

لَهَا أَزْكَانٌ : الْأَوَّلُ : الْمُوَكَّلُ ، وَشَرْطُهُ : صِحَّةُ مُبَاشَرَةِ مَا وَكَّلَ فِيهِ بِمِلْكٍ أَوْ
وِلَايَةٍ ، فَلَا يَصِحُّ تَوْكِيلُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، وَلَا أَمْرًا فِي النِّكَاحِ ، وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ
الْأَعْمَى . الثَّانِي : الْوَكِيلُ ، وَشَرْطُهُ : صِحَّةُ مُبَاشَرَةِ التَّصَرُّفِ لِنَفْسِهِ ،

(بَابُ الْوَكَالَةِ)

وهي - بفتح الواو وكسرهما - لغة : التفويض ، وشرعاً : تفويض شخص أمره إلى آخر ، في
عملٍ مخصوص ، على وجهٍ مخصوص .

(لَهَا أَزْكَانٌ) أربعة :

(الْأَوَّلُ : الْمُوَكَّلُ ، وَشَرْطُهُ صِحَّةُ مُبَاشَرَةِ مَا وَكَّلَ فِيهِ بِمِلْكٍ ، أَوْ وِلَايَةٍ ، فَلَا يَصِحُّ تَوْكِيلُ) غير
مكلفٍ من (صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) في تصريف - إلا السَّكَرَانَ الْمُتَعَدِّيَّ بِسُكْرِهِ - ومكاتب^(١) في تبرع بلا إذن
سيده ، وسفيه فيما لا يستقلُّ به ولو بإذن وليه ، وفاسق في نكاح أبنته ، (وَلَا أَمْرًا فِي النِّكَاحِ)^(٢)
إيجاباً وقبلاً ، ويصحُّ إذنها لوليها بصيغة التوكيل .

(وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ الْأَعْمَى) في نحو بيع ، وإجارة ، وهبة وإن لم تصحَّ مباشرته له ؛ للضرورة ،
وتوكيل مُحْرِمٍ حلالاً في النِّكَاحِ بعد التَّحْلُلِ أو مطلقاً ، وحلالٍ مُحْرِمًا في التَّوَكِيلِ فيه^(٣) .

وقد تصحَّ مباشرة الإنسان ولا يصحُّ توكيله ؛ كغير مُجْبِرٍ في النِّكَاحِ إذا نهته الآذنة له عن التَّوَكِيلِ
فيه ، وَالظَّافِرِ لا يوكلُ بنحو كسر بابٍ ونقبِ جدارٍ ، وَالْوَكِيلُ لا يوكلُ فيما يقدرُ عليه .

(الثَّانِي : الْوَكِيلُ ، وَشَرْطُهُ صِحَّةُ مُبَاشَرَةِ التَّصَرُّفِ لِنَفْسِهِ) بأن يكون صحيحَ العبارة في ذلك

(١) أي : ولا يصح توكيل مكاتب في تبرع ، فهو عطفٌ على : (غير مكلف) . وخرج (بـ) التبرع : غيره ؛
كالبيع والشراء ، فيصح من المكاتب ولو بغير إذن سيده . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٣٧٠) .

(٢) أي : ولا يصح توكيل المرأة أجنبياً في النكاح .

(٣) أي : في النكاح ؛ بأن وكلَّ حلالاً محرماً ؛ ليوكل حلالاً في التزويج ، سواء قال : بعد التحلل ، أو الآن في
زمن الإحرام ، أو أطلق ؛ وذلك لأن الموكل الأصلي حلال ، بخلاف توكيل المحرم الحلال في النكاح ليعقد
له ، أو لموليته حال الإحرام . . فإنه لا يصح ؛ لأنه لا يباشره . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٣٧٢) .

فَلَا تَصِحُّ وَكَالَةُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، وَلَا أَمْرَاءَ وَلَا مُحْرِمٍ فِي النِّكَاحِ ، وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ عَبْدٍ فِي قَبُولِ نِكَاحٍ . الرُّكْنُ الثَّلَاثُ : الْمُؤَكَّلُ فِيهِ ، وَشَرْطُهُ : أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُؤَكِّلُ ، فَلَوْ وَكَلَ بَيْعَ عَبْدٍ سَيِّمْلِكُهُ أَوْ طَلَّاقٍ مَنْ سَيِّبُهَا . . لَمْ يَصِحَّ . وَأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ تَدْخُلُهُ الْوَكَالَةُ ، فَلَا تَصِحُّ فِي عِبَادَةٍ إِلَّا الْحَجَّ وَنَحْوَهُ ،

التَّصَرُّفُ الَّذِي وَكَّلَ فِيهِ (فَلَا تَصِحُّ وَكَالَةُ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) وَلَا سَفِيهٍ فِيمَا لَا يَصِحُّ مِنْهُ - وَإِنْ أَدَانَ وَلِيُّهُمْ^(١) - (وَلَا أَمْرَاءَ) فِي النِّكَاحِ (وَلَا مُحْرِمٍ فِي النِّكَاحِ) لِعَقْدِهِ فِي إِحْرَامِهِ - بِخِلَافِ مَا إِذَا وَكَلَ فِيهِ لِعَقْدِهِ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ ، أَوْ لَمْ يَقْبَدْ بِشَيْءٍ - وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ التَّصَرُّفِ لِنَفْسِهِ . . فغیره أولى .

وينفذ بيع فاسق مال محجور وكَّله وليُّه فيه وإن أمتنع عليه توكيله .

(وَيَصِحُّ تَوْكِيلُ) - الْوَلِيُّ : تَوَكَّلْ - (عَبْدٌ فِي قَبُولِ نِكَاحٍ) وَكَذَا فَاسِقٌ وَسَفِيهٌ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ السَّيِّدُ وَالْوَلِيُّ ؛ لَتَمَكُّنِهِمْ مِنْهُ وَلَوْ فِي الْجُمْلَةِ ، أَمَّا إِيجَابُهُ . . فَلَا يَصِحُّ تَوَكُّلُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِيهِ^(٢) ؛ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِمْ مِنْهُ مطلقاً .

(الرُّكْنُ الثَّلَاثُ : الْمُؤَكَّلُ فِيهِ ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَمْلِكَهُ الْمُؤَكِّلُ ، فَلَوْ وَكَلَ بَيْعَ عَبْدٍ سَيِّمْلِكُهُ ، أَوْ طَلَّاقٍ مَنْ سَيِّبُهَا) أَوْ تَزْوِيجٍ مَنْ سَتَنْقُضِي عَدَّتُهَا (. . لَمْ يَصِحَّ) عَلَى الْمَعْتَمِدِ ؛ لِتَعَدُّرِ مَبَاشَرَتِهِ لَهُ حَالِ التَّوَكُّلِ .

نَعَمْ ؛ لَوْ جَعَلَهُ تَبَعاً لِمَا يَمْلِكُهُ كَتَوَكُّلِهِ بِبَيْعِ عَبْدِهِ وَمَا سَيِّمْلِكُهُ . . صَحَّ ، وَمَعَ فِسَادِ الْوَكَالَةِ يَنْفَذُ تَصَرُّفُ الْوَكِيلِ ؛ لِعُمُومِ الْإِذْنِ ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ إِذْنُهَا لَوْلِيهَا أَنْ يَزُوجَهَا إِذَا فَارَقَهَا زَوْجَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنَ التَّوَكُّلِ ، فَلَمْ يَتَأَثَّرْ بِعَدَمِ مَلِكِ الْمَأْذُونِ فِيهِ .

(وَأَنْ يَكُونَ) أَيِ : الْمُؤَكَّلُ فِيهِ (مِمَّنْ) - الْوَلِيُّ : مِمَّا - (تَدْخُلُهُ الْوَكَالَةُ) يَعْنِي : مِمَّا يَقْبَلُ النَّيَابَةَ ؛ وَهُوَ : مَا مَبَاشَرُهُ مَقْصُودٌ لِعَيْنِهِ ، فَلَا دَوْرَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَابَةٌ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيمَا يَقْبَلُهَا .

(فَلَا تَصِحُّ) الْوَكَالَةُ (فِي عِبَادَةٍ) لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا أَمْتِحَانُ الْمَكْلَفِ نَفْسِهِ (إِلَّا الْحَجَّ وَنَحْوَهُ)

(١) أي : الصبي والمجنون والسفيه .

(٢) أي : العبد والفاقد والسفيه ؛ فإذا لم يزوجوا بناتهم . . فبنات غيرهم أولى .

وَلَا فِي شَهَادَةٍ وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ ، وَلَا فِي إِقْرَارٍ ، وَلَا فِي نَذْرٍ . وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُوماً مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، فَلَوْ وَكَّلَهُ بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ . . . لَمْ تَصِحَّ ، وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ عَبْدٍ . . . بَيْنَ نَوْعِهِ

كتوابِعِهِ ، وإِزَالَةِ الْخَبَثِ ، وتَطْهِيرِ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ بِمَاءٍ أَوْ تَرَابٍ وَلَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ ، وَالصَّوْمِ عَنْ أَلْمِيتِ ، وَالصَّدَقَةِ ، وَتَفْرِيقِ نَحْوِ زَكَاةٍ ، وَذَبْحِ نَحْوِ أَضْحِيَةٍ ، وَتَجْهِيزِ مَيْتٍ .

(وَلَا فِي شَهَادَةٍ) لِإِنَّاظِهَا بِعِلْمِ الشَّاهِدِ ، وَهُوَ غَيْرُ حَاصِلٍ لِلوَكِيلِ ، وَهَذَا غَيْرُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ (وَسَائِرِ الْأَيْمَانِ) كَلْعَانٍ ، وَإِيلَاءٍ ، وَظَهَارٍ ، وَحَلْفٍ^(١) ؛ لِأَنَّ أَلْيَمِينَ كَالْعِبَادَةِ ؛ لِتَعْلُقِ حَكْمِهَا بِتَعْظِيمِهِ تَعَالَى ، وَنَحْوِ الظَّهَارِ لِشَبِيهَاتِهَا .

(وَلَا فِي إِقْرَارٍ) كَوَكَّلْتَنِي لِتُقَرَّ عَنِّي لِفُلَانٍ بِكَذَا ، فيقولُ : أَقَرَرْتُ عَنْهُ بِكَذَا ؛ لِأَنَّهُ إِجْبَارٌ كَالشَّهَادَةِ .

نَعَمْ ؛ التَّوَكُّلُ فِي الْإِقْرَارِ بِمَعْنَى أَوْ مُبْهِمٍ . . . إِقْرَارٍ^(٢) .

(وَلَا فِي نَذْرٍ) وَتَعْلِيقِ طَلَاقٍ ، وَعَتَقٍ ، وَإِثْبَاتِ حَدٍّ ، وَتَعْزِيرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا فِي مَعْصِيَةٍ .

(وَ) شَرْطُ الْمُوَكَّلِ فِيهِ أَيْضاً^(٣) (أَنْ يَكُونَ مَعْلُوماً مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ) عِلْماً يَقْلُ بِهِ الْغَرُّ ؛ بَأَن يَذْكَرَ مِنْ أَوْصَافِهِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَمْيِيزِهِ (فَلَوْ وَكَّلَهُ بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ) أَوْ فِي كُلِّ أَمْرِهِ ، أَوْ لِيَتَصَرَّفَ فِي أَمْرِهِ كَيْفَ شَاءَ . . . لَمْ تَصِحَّ) الْوَكَالَةُ ؛ لِكثَرَةِ الْغَرَرِ فِيهِ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى أَحْتِمَالِهِ .

(وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ عَبْدٍ) أَوْ أَمَةٍ مِثْلًا (. . . بَيْنَ نَوْعِهِ) وَصِنْتُ ذَلِكَ أَلْنَوعَ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَصْنَافُهُ

(١) أي : ولا تصح الوكالة في جميع الأيمان ، وصورته في الإيلاء : والله لا يطوك موكلي خمسة أشهر ، أو : جعلت موكلي مولياً منك ، ويقاس به البقية .

(٢) زاد في « فتح الجواد » مع « الإرشاد » (٥٠٧ / ١) : (لا في مُطْلَقِهِ ؛ لاحتمال إرادة الإقرار بغير مال أو اختصاص كعلم أو شجاعة ، ومن ثم « يصير به » الموكل « مقرأً » خلافاً لـ « الحاوي » لإشعاره بثبوت الحق عليه ؛ إذ هو إخبار) . لكن قال في « التحفة » (٣٠٧ / ٥) : (ورجح في « الروضة » أنه يكون مقرأً بالتوكيل ؛ لإشعاره بثبوت الحق عليه ، وفيه ما فيه ؛ إذ المدار في الإقرار على اليقين أو الظن القوي) . وفي « مطلب الإيقاظ » (ص ٦٨) : (إذا حكى الشيخ في « تحفته » أو غيرها قولاً لأحدٍ أو مباحثاً وسكت عليه . . فسكوته ليس ترجيحاً ولا تضعيفاً ، فإن لم يسكت الشيخ على ما حكاه بل قال : وفيه ما فيه ، أو على ما فيه . . فهو تضعيف له منه) اهـ بتصريف ..

(٣) هذا هو الشرط الثالث .

إِلَّا لِلتَّجَارَةِ . الرُّكْنُ الرَّابِعُ : الْإِجَابُ مِنَ الْمُوَكَّلِ ؛ كَد (وَكَلْتُكَ) ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ بِاللَّفْظِ ، وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهَا بِشَرْطٍ ، وَلَكِنْ لَوْ وُجِدَ صَحَّ تَصَرُّفُهُ

أختلافاً ظاهراً ؛ كتركبي رومي ، أو أسود نوبي ، وقد يُغني عن النوع كالنوبي عن الأسود ، ولا يُغني عن ذكر الصنف ذكر الثمن ، ويبين ذكر الثمن^(١) ، ويبين أيضاً فيما إذا وكله في شراء قن مثلاً ذكوره وأنوثته .

ويبين في الدَّارِ : الْحَارَةَ وَالسَّكَّةَ - أَي : الزَّفَاقَ - وفي الْحَانُوتِ : الشُّوقَ (إِلَّا) إِذَا كَانَ شَرَاءُ ذَلِكَ (لِلتَّجَارَةِ) . . فلا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، بَلْ يَكْفِي : أَشْتَرِ مَا شِئْتَ مِنَ الْعُرُوضِ - كَالْقَرَاظِ - وَلَوْ وَكَلَهُ فِي تَزْوِجِ امْرَأَةٍ . . أَشْتَرِ تَعْيِينَهَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ : مَنْ شِئْتَ .

(الرُّكْنُ الرَّابِعُ : الْإِجَابُ مِنَ الْمُوَكَّلِ كَوَكَلْتُكَ) أَوْ أَنْبَتَكَ ، أَوْ بَع ، أَوْ طَلَّقَ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ (وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ بِاللَّفْظِ) لِأَنَّهَا إِبَاحَةٌ وَرَفْعُ حَجَرٍ كِبَاحَةِ الطَّعَامِ ، فَأَشْتَرِطَ عَدَمَ الرَّدِّ فَقَطْ .

نَعَمْ ؛ التَّوَكُّيلُ بِجُعْلِ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهِ لَفْظاً إِنْ كَانَ الْإِجَابُ بِصِيغَةِ الْعَقْدِ لَا الْأَمْرِ ، وَصَوْرَتُهُ : أَنْ يَكُونَ عَمَلُ التَّوَكُّيلِ مُضْبُوطاً ؛ لِأَنَّهَا بِالْجُعْلِ إِجَارَةٌ .

(وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهَا) - أَي : الْوَكَالَةِ - (بِشَرْطٍ) كَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ . . فَقَدْ وَكَلْتُكَ ، وَلَا تَوْقِيتُهَا كَوَكَلْتُكَ شَهْرًا^(٢) (وَلَكِنْ لَوْ وُجِدَ) الشَّرْطُ أَوْ أَلَوْقْتُ الَّذِي عَيَّنَهُ لَهُ (. . صَحَّ تَصَرُّفُهُ) لِمَصَادِفَتِهِ لِلإِذْنِ ، وَكَذَا حَيْثُ فَسَدَتْ الْوَكَالَةُ . . يَنْفَعُ تَصَرُّفُهُ الْمَوَافِقُ لِلإِذْنِ حَتَّى فِي النِّكَاحِ كَإِذَا أَنْقَضْتُ عِدَّةً

(١) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٣٨٠) : (أَي : فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، الْأَصَحُّ : خِلَافُهُ كَمَا تَقَرَّرَ ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي « الْفَتْحِ » عَبَّرَ بِقَوْلِهِ : وَلَا يَشْتَرَطُ ذِكْرُهُ .)

(٢) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٣٨٢) : (هَذَا وَجْهٌ مَرْجُوحٌ ؛ فِيهِ « التَّحْفَةُ » وَغَيْرُهَا وَاللَّفْظُ لَهَا : وَيَصِحُّ تَوْقِيتُهَا كَالْيَوْمِ شَهْرًا كَذَا ، فَيَنْعَزِلُ بِمَجِيئِهِ . وَعَجِيبٌ نَقْلُ شَارِحٍ [هَذَا] عَنْ بَحْثِ لَابِنِ الرِّفْعَةِ مَعَ كَوْنِهِ مَجْزُومًا بِهِ فِي « أَصْلِ الرُّوْضَةِ » . انْتَهَى ، وَفِي « حَاشِيَةِ الْأَسْنَى » : تَصَحُّ الْوَكَالَةِ الْمُوقَّتَةِ فِي الْأَصَحِّ . . وَلَعَلَّ هَلْهَنَا سَقَطًا ، فَلِيَحْرَرْ) قَالَ مُحَقِّقُهُ : لَيْسَ هُنَاكَ سَقَطٌ ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِي « فَتْحِ الْجَوَادِ » (٥١٢ / ١) مُوَافِقٌ لِمَا هُنَا . وَقَوْلُهُ : « شَارِحٌ » : هُوَ اصْطِلَاحُ أَصْحَابِ « التَّحْفَةِ » ، وَ« النِّهَايَةِ » ، وَ« الْمَغْنِيِّ » ، وَهُوَ مِنْ إِشَارَاتِهِمُ اللَّطِيفَةِ ، يَرِيدُونَ بِهِ : إِمَّا الْإِمَامَ ابْنَ قَاضِي شَهْبَةِ شَارِحِ « الْمَنْهَاجِ » ، أَوْ وَاحِدًا مِنَ الشَّرَاحِ لِأَيِّ كِتَابٍ كَانَ . انْظُرْ « سَلَمُ الْمُتَعَلِّمِ الْمُحْتَاجِ إِلَى مَعْرِفَةِ رُمُوزِ الْمَنْهَاجِ » لِلْسَّيِّدِ الْأَهْدَلِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (ص ٦٥٣) .

فَضْلُكَ

الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِنَقْدِ الْبَلَدِ ، وَلَا يَبِيعُ بِمَوْجَلٍ ، وَلَا بِغَبْنٍ فَاحِشٍ ، وَلَا لِنَفْسِهِ ، وَلَا لِمَحْجُورِهِ ،

بنتي .. فقد وكلتك بتزويجها ، فزوّج بعدها .

نعم ؛ إن فسد الأذن . لم ينفذ ؛ كوكلت من أراد بيع داري ، وكان قال قبل أنقضاء العدة : وكلتك بتزويجها ، ووكلتك في كل شيء أو قليل وكثير .

وفائدة الصّحة مع النفوذ في الفاسدة كما ذكر : لزوم الجعل المسمى بالصحيح ، وإلا .. فأجرة المثل ، كما في الإجارة الفاسدة .

وخرج بقوله : (تعليقها) : تعليق التصرف ؛ كوكلتك ولا تتصرف إلا إن جاء رمضان .. فألو كالة صحيحة حينئذ .

(فَضْلُكَ)

في أحكام الوكالة

(الوكيل بالبيع) المطلق (لا يصح) بيعه (إلا بنقد البلد) أي : بلد البيع لا التوكيل إلا إن تعدى بنقله .. فلا يبيعه إلا بنقد بلد حقه أن يبيع فيها ، فإن تعدد نقد .. فأغلب ، ثم الأنفع ، ثم يتخير .

(وَلَا يَبِيعُ بِمَوْجَلٍ وَلَا بِغَبْنٍ فَاحِشٍ) بخلافه بغبن يسير عن ثمن المثل ؛ وهو : ما يتغابن به ، ويحتمل في المعاملة عرفاً ؛ كبيع ما يساوي عشرة بتسعة ، بخلافه بثمانية ، ويختلف باختلاف مقادير الأموال ؛ فالواحد إن تسومح به .. لا يتسامح بالعشرة في مئة ، ولا بمئة في ألف ، ولا بألف في عشرة آلاف ، فألوجه : أعتباره في كل ناحية بعرف أهلها المطرد عنهم ، ومتى خالف بشيء مما ذكر .. فسد تصرفه ، وضمن قيمته يوم التسليم ولو مثلياً إن أقبض المشتري ، أما لو قيد بشيء .. فيلزمه أن يتبعه فيه .

(وَلَا) يبيع (لِنَفْسِهِ وَلَا لِمَحْجُورِهِ) وإن أذن له موكله في ذلك ، وقدر له الثمن ، ونهاه عن الزيادة ؛ للثمة وامتناع اتحاد الموجب والقابل وإن أنتفت الثمة .

وَلَا يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ حَالًا ، فَإِنْ خَالَفَ . . ضَمِنَ ، وَإِذَا وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ . . لَا يَشْتَرِي مَعِيًّا ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ جَاهِلًا . . صَحَّ وَكَانَ لَهُ رَدُّهُ . وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يَلِيقُ بِهِ أَوْ لَا يُحْسِنُهُ ، أَوْ وَكَّلَهُ فِي شَيْءٍ كَثِيرٍ لَا يُمْكِنُهُ الْإِتْيَانُ بِجَمِيعِهِ ؛ فَيُوَكَّلُ فِيهَا . وَأَحْكَامُ الْعَقْدِ ؛ كَالرُّوْيَةِ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ ،

(وَلَا يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ حَالًا ، فَإِنْ خَالَفَ) شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ . . أَيْ ، (وَضَمِنَ) لِيُغَرَّمَ لِلْحِلُولَةِ قِيمَةُ الْمَبِيعِ وَلَوْ مِثْلًا لِتَقْصِيرِهِ ، فَأَفْهَمَ كَلَامُهُ ^(١) : أَنَّ لَهُ قَبْضَ الثَّمَنِ حَيْثُ لَمْ يَنْتَهِ عَنْهُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَقْتَضِيَاتِ الْبَيْعِ .

(وَإِذَا وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ) مَعِينٍ أَوْ مَوْصُوفٍ (. . لَا يَشْتَرِي مَعِيًّا) لِأَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ فِيهِ ؛ (فَإِنْ اشْتَرَاهُ) عَالِمًا بَعِيهِ . . لَمْ يَقَعْ لِلْمُوَكَّلِ وَإِنْ تَسَاوَى الثَّمَنُ إِلَّا إِذَا عَيَّنَّهُ وَعَلِمَ بَعِيهِ ، وَإِذَا لَمْ يَقَعْ لَهُ وَكَانَ الشِّرَاءُ بَعَيْنِ مَالِهِ . . بَطُلَ الشِّرَاءُ ، وَإِلَّا . . وَقَعَ لِلْوَكِيلِ ، أَوْ (جَاهِلًا) بَعِيهِ (. . صَحَّ) شِرَاؤُهُ وَإِنْ لَمْ يَسَاوِ الثَّمَنُ ؛ لِعُذْرِهِ وَتَمَكُّنِ الْأَسْتِدْرَاكِ بِالرَّدِّ ، بِخِلَافِهِ بِالْغَبَنِ ؛ إِذْ لَا رَدَّ بِهِ (وَكَانَ لَهُ رَدُّهُ) كَمُوَكَّلِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَلْمَالُكُ ، وَالْوَكِيلُ نَائِبُهُ فِي الْعَقْدِ وَتَوَابِعِهِ .

نَعَمْ ؛ مَنْ رَضِيَ مِنْهُمَا بِهِ . . فَلَا رَدَّ لَهُ ، وَكَذَا لَا رَدَّ لِلْوَكِيلِ إِنْ رَضِيَ مُوَكَّلُهُ .

(وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ) أَيْ : الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِغَيْرِهِ (إِلَّا إِذَا كَانَ) مَا وَكَّلَ فِيهِ (لَا يَلِيقُ بِهِ) تَعَاطِيهِ (أَوْ لَا يُحْسِنُهُ ، أَوْ وَكَّلَهُ فِي شَيْءٍ كَثِيرٍ لَا يُمْكِنُهُ الْإِتْيَانُ بِجَمِيعِهِ . . فَيُوَكَّلُ فِيهَا) أَيْ : مَا لَا يَلِيقُ بِهِ وَمَا لَا يُحْسِنُهُ وَمَا زَادَ عَلَى طَاقَتِهِ دُونَ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَا يُوَكَّلُ الْوَكِيلُ عَنْ نَفْسِهِ بَلْ عَنْ مُوَكَّلِهِ مَعَ الْعِلْمِ ؛ إِذْ تَفْوِيزُ مِثْلِ ذَلِكَ إِلَيْهِ إِنَّمَا يُقْصَدُ بِهِ الْأَسْتِنَابَةُ .

وَمَنْ تَمَّ : لَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُوَكَّلُ بِحَالِهِ . . لَمْ يَجْزُ لَهُ الْأَسْتِنَابَةُ كَمَا لَوْ طَرَأَ لَهُ الْعَجْزُ بَعْدَ التَّوَكُّلِ ، وَيَلْزَمُهُ أَلَّا يُوَكَّلَ إِلَّا أَمِينًا مَا لَمْ يَعْيِنِ الْمُوَكَّلُ غَيْرَهُ مَعَ عِلْمِ الْمُوَكَّلِ بِحَالِهِ أَوْ يَقُولُ لَهُ ^(٢) : وَكَّلْ مَنْ شِئْتَ .

(وَأَحْكَامُ الْعَقْدِ ؛ كَالرُّوْيَةِ) وَالْخِيَارِ ، وَالْتِقَابِضِ ، وَالتَّفَرُّقِ فِي نَحْوِ الْبَيْعِ (تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ)

(١) أي : كلام المصنف رحمه الله تعالى حيث قال : حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ . . إلخ ، والأوَّلَى لِلشَّارِحِ الْوَاوِ بَدَلِ الْفَاءِ . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٣٨٧) .

(٢) عطف على (ما لم يعين) فالأصوب : (أَوْ يَقُلْ) .

وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ بِشَمْنٍ فِي الذِّمَّةِ . طَالَ بِالْبَائِعِ مَنْ شَاءَ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ ، وَيَكُونُ الْوَكِيلُ كَالضَّامِنِ . وَتَنْفَسِخُ الْوَكَاةُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا ، وَبِمَوْتِهِ ، وَجُنُونِهِ ، وَإِعْمَائِهِ ، وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي التَّلَفِ وَالرَّدِّ .

فقط ؛ لَأَنَّهُ الْعَاقِدُ حَقِيقَةً ، فَلَهُ الْفَسْخُ بِخِيَارِ الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ - وَإِنْ أَجَازَ الْمُوَكَّلُ - لِإِنَاطَتِهِ بِاسْمِ الْعَاقِدِ .

(وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ بِشَمْنٍ فِي الذِّمَّةِ . طَالَ بِالْبَائِعِ مَنْ شَاءَ مِنَ الْوَكِيلِ) وَإِنْ أُنْعَزَلَ (وَالْمُوَكَّلُ) إِنْ صَدَّقَ الْبَائِعُ الْوَكِيلَ فِي وَكَالَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّمْنُ فِي يَدِهِ ، وَلَا صَرَّحَ بِالْكَفَارَةِ حَالَ الْعَقْدِ ، وَكَذَا يُطَالَبُ الْوَكِيلُ إِذَا قَبَضَ الشَّمْنَ مِنَ الْمُوَكَّلِ ؛ سَوَاءً اشْتَرَى بَعِيْنَهُ أَمْ فِي الذِّمَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ مِنْهُ . لَمْ يَطَالِبْهُ إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ، وَإِنَّمَا طُوْلِبَ الْوَكِيلُ ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ مُبَاشِرٌ ، فَهُوَ كَالضَّامِنِ كَمَا قَالَ : (وَيَكُونُ الْوَكِيلُ كَالضَّامِنِ) بِالْإِذْنِ ، وَالْمُوَكَّلُ كَالْأَصِيلِ فِي أَحْكَامِهَا السَّابِقَةِ فِي الضَّمَانِ .

(وَتَنْفَسِخُ الْوَكَاةُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا ، وَبِمَوْتِهِ ، وَجُنُونِهِ ، وَإِعْمَائِهِ) بِقِيْدِهِ السَّابِقِ فِي الشَّرْكَةِ ، وَبِالْحَجْرِ عَلَيْهِ لِسْفِهِ ، أَوْ فَلْسٍ ، أَوْ رِقٍّ فِيمَا لَا يَنْفَدُ فِيهِ ، وَبِفَسْقٍ فِيمَا الْعَدَالَةُ شَرْطٌ فِيهِ ، وَبِزَوَالِ مِلْكِ الْمُوَكَّلِ عَمَّا وَكَّلَهُ فِيهِ ، فَلَوْ بَاعَهُ الْمُوَكَّلُ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ بِنَحْوِ عَيْبٍ . لَمْ يَبْعُهُ الْوَكِيلُ ثَانِيًا إِلَّا بِالْإِذْنِ جَدِيدٍ ، وَبِزَوَالِ مَنْفَعَتِهِ الَّتِي يَمْلِكُهَا عَنْهُ ؛ كَالْإِجَارَةِ ، وَالرَّهْنِ مَعَ الْقَبْضِ ، وَتَرْوِيجِ الْأَمَةِ لَا الْعَبْدِ .

(وَالْوَكِيلُ) وَلَوْ جُعِلَ (أَمِينٌ ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي التَّلَفِ) إِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا ظَاهِرًا ، وَإِلَّا . . . فَفِيهِ تَفْصِيلُ الْوَدِيعَةِ^(١) (وَالرَّدِّ) لِأَنَّ الْوَكَاةَ عَقْدُ إِرْفَاقٍ ، وَالضَّمَانُ مُنْفَرِّعٌ عَنْهُ .



(١) هذا يوهم أن عدم ذكره السبب الظاهر ليس من تفصيل الوديعة مع أنه منه ، وعبارة « التحفة » : (لأنه أمين كالوديعة ، فيأتي في تفصيله الآتي آخر الوديعة) ، وهي أحسن . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٣٩٤) .

كِتَابُ الْإِقْرَارِ

شَرْطُ الْمُقَرَّرِ : أَنْ يَكُونَ بِالْغَا ، عَاقِلًا ، مُخْتَارًا ،

(كِتَابُ الْإِقْرَارِ)

هُوَ لَفْظٌ : الْإِثْبَاتُ ، وَشَرْعًا : إِخْبَارٌ عَنْ حَقٍّ سَابِقٍ لغيرِهِ عَلَيْهِ (شَرْطُ الْمُقَرَّرِ) لِيَصِحَّ إِقْرَارُهُ وَيُؤَاخَذَ بِهِ (أَنْ يَكُونَ بِالْغَا ، عَاقِلًا ، مُخْتَارًا) رَشِيدًا وَلَوْ سَكَرَانًا مُتَعَدِّيًا ، فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ صَبِيٍّ ، وَمَجْنُونٍ ، وَمَغْمَى عَلَيْهِ ، وَسَكَرَانٍ لَمْ يَتَعَدَّ بِسَكْرِهِ .

فَإِنْ أَدْعَى الْمُقَرَّرُ نَحْوَ صَبَاً أَمَكْنَ^(١) ، أَوْ نَحْوَ جَنُونٍ عُهُدَ ، أَوْ إِكْرَاهًا وَتَمَّ أَمَارَةٌ ؛ كَحَبْسٍ أَوْ تَرْسِيمٍ^(٢) ، وَثَبَتَ بَيْنَهُ ، أَوْ بِإِقْرَارِ الْمُقَرَّرِ لَهُ ، أَوْ بِيَمِينٍ مُرَدُودَةٍ . صُدِّقَ بِيَمِينِهِ مَا لَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ بِخِلَافِهِ .

وَلَا إِقْرَارُ مَكْرِهِ^(٣) بِمَا أَكْرَاهَهُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُ لَعُوْ ، وَمِنْهُ أَنْ يُضْرَبَ لِيَقَرَّ لَا لِيَصْدَقَ وَإِنْ حَرَمَ الضَّرْبُ^(٤) . وَلَا يَقْبَلُ الْإِكْرَاهُ إِلَّا أَنْ يَصْدُقَ^(٥) ، وَلَا يُؤْتَرُ نَحْوُ الْحَبْسِ فِي صَحَّةِ الْإِقْرَارِ لِغَيْرِهِ مِنْ حَبْسٍ لِأَجْلِهِ ، وَتُقَدَّمُ بَيْنَةُ الْإِكْرَاهِ عَلَى بَيْنَةِ اخْتِيَارٍ لَمْ تَقُلْ : كَانَ مَكْرَاهًا وَزَالَ إِكْرَاهُهُ ثُمَّ أَقَرَّ ، فَإِنْ قَالَتْ ذَلِكَ . . قُدِّمَتْ ؛ لَزِيَادَةِ عِلْمِهَا .

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٣٩٥) : (فِي « الْفَتْحِ » وَغَيْرِهِ حَذَفَ « نَحْوَ » فَلْيَحْرَرْ) .

(٢) التَّرْسِيمُ : التَّضْيِيقُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَاكِمِ ؛ كَأَنْ يُوَكَّلَ الْحَاكِمُ مَنْ يُلَازِمُهُ حَتَّى يَأْمَنَ مِنْ هَرَبِهِ قَبْلَ فَضْلِ الْخُصُومَةِ .

(٣) أَيِ : وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ مَكْرِهِ ، فَهُوَ مُعْطُوفٌ عَلَى : (فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ صَبِيٍّ) .

(٤) أَيِ : فِي الشَّقِيقَيْنِ ؛ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَ حَلَّهُ إِذَا ضُرِبَ لِيَصْدُقَ .

(٥) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٣٩٦) : (كَذَا فِي هَذَا الْكِتَابِ ، وَانْظُرْ مَا مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ ؛ وَلَعَلَّ فِيهِ تَحْرِيفًا وَسَقَطًا ، ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَتَهُ فِي « الْفَتْحِ » هَكَذَا : وَلَا تَقْبَلُ بَيْنَةُ الْإِكْرَاهِ إِلَّا إِنْ فَضِلَتْ ؛ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِيمَا يَحْصُلُ بِهِ . . . إلخ ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ) وَلَعَلَّ مَعْنَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فِي « فَتْحِ الْجَوَادِ » (١ / ٥٢٥) بِقَوْلِهِ : (وَيَحْصُلُ الْإِكْرَاهُ هُنَا بِمَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ ؛ كَأَنْ ضُرِبَ لِيَقَرَّ ، بِخِلَافِهِ لِيَصْدُقَ ، فَأَقَرَّ وَلَوْ فِي حَالِ الضَّرْبِ ؛ لِأَنَّ الْمَكْرَهَ مَنْ أَكْرَاهَهُ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا إِنَّمَا ضُرِبَ لِيَصْدُقَ) . وَقَالَ فِي « النَّحْفَةِ » (٥ / ٣٥٩) : (أَمَّا مَكْرَةُ عَلَى الصَّدْقِ - كَأَنْ ضُرِبَ لِيَصْدُقَ فِي قَضِيَّةِ اتِّهَامٍ فِيهَا - فَيَصِحُّ حَالُ الضَّرْبِ وَبَعْدَهُ) . وَبِهَا يَظْهَرُ مَا قَصَدَهُ الشَّارِحُ بِعِبَارَتِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الصَّبِيِّ بِالْبُلُوغِ بِالْإِخْتِلَامِ دُونَ السِّنِّ ، وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الرَّقِيقِ بِالْعُقُوبَةِ ، وَلَوْ أَقَرَّ بَدَيْنِ جَنَائِيَّةٍ وَكَذَّبَهُ سَيِّدُهُ . . تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ فَقَطْ ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْمَأْدُونِ بِدَيُّونِ الْمُعَامَلَةِ ، وَيُؤَدِّيَهَا مِنْ كَسْبِهِ وَمَالِ تِجَارَتِهِ ، وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ لِوَارِثِهِ أَوْ غَيْرِهِ . .

(وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الصَّبِيِّ بِالْبُلُوغِ بِالْإِخْتِلَامِ) وَالصَّبِيَّةُ بِالْبُلُوغِ بِالْحَيْضِ لَوْ قَتِ إِمَكَانَهُمَا السَّابِقُ وَإِنْ أَدْعَى^(١) أَحَدُهُمَا ذَلِكَ فِي خُصُومَةٍ ، وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُمَا .

نَعَمْ ؛ إِنْ أَتَاهُمْ غَايِرُ طَلَبِ إِثْبَاتِ أَسْمِهِ فِي الدِّيَوَانِ . . حُلْفَ (دُونَ السِّنِّ) لسهولة إقامة البينة عليه في الجملة .

(وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الرَّقِيقِ بِالْعُقُوبَةِ) حَدًّا كَانَتْ أَوْ قَوْدًا ؛ إِذْ لَا تَهْمَةٌ ، فَإِنْ عَفَا مُسْتَحِقُّ الْقَوْدِ بِمَالٍ . . تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ وَإِنْ كَذَّبَهُ السَّيِّدُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ثَبَتَ بِالْعَفْوِ تَبْعًا ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِالْكَسْرِ لِلْقَطْعِ لَا لِلْمَالِ إِلَّا إِنْ صَدَّقَهُ سَيِّدُهُ . . فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ فَقَطْ .

(وَلَوْ أَقَرَّ بَدَيْنِ جَنَائِيَّةٍ) أَوْ غَيْرِهَا (وَكَذَّبَهُ سَيِّدُهُ . . تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ فَقَطْ) تَتَّبِعُ بِهِ إِذَا عَتَقَ دُونَ رَقَبَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَتَّهَمٌ .

(وَيُقْبَلُ إِقْرَارُ الْمَأْدُونِ) لَهُ فِي التِّجَارَةِ (بِدَيُّونِ الْمُعَامَلَةِ) الَّتِي لَزِمَتْهُ لِأَجْلِ التِّجَارَةِ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ (وَ) حِينَئِذٍ لَا تَخْتَصُّ بِذِمَّتِهِ ، بَلْ (يُؤَدِّيَهَا مِنْ كَسْبِهِ وَمَالِ تِجَارَتِهِ) لِأَنَّهُ يَمْلِكُ إِنْشَاءَ ذَلِكَ ، فَمَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ .

(وَيَصِحُّ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ) مَرَضَ الْمَوْتِ بِمَالٍ أَوْ غَيْرِهِ (لِوَارِثِهِ أَوْ غَيْرِهِ) لِأَنَّ الظَّاهَرَ أَنَّهُ مُحَقِّقٌ ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَنْتَهَى إِلَى حَالَةٍ يَصْدُقُ فِيهَا الْكَذُوبُ ، وَيَتَوَبُّ فِيهَا الْفَاجِرُ ، وَيَأْتُمُّ إِنَّمَا شَدِيدًا إِنْ فَصَدَ الْحَرَمَانُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَبِيرَةٌ ، كَمَا بَيَّنَّهُ فِي كِتَابِ « الزَّوْاجِرِ عَنِ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ » .

وإِقْرَارُ الْمَرِيضِ وَالصَّحِيحِ ، وَالْمَوْرَثِ وَالْوَارِثِ سَوَاءٌ .

وَلَوْ صَدَّقَ الْوَرِثَةُ مُدْعِيًا أَلْثَلْتَ وَصِيَّةً ، وَمُدْعِيًا دَيْنًا مُسْتَغْرَقًا مَعًا ، أَوْ مُرْتَبًا . . فَيُقَدَّمُ الدَّيْنُ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى ، وَيُقَدَّمُ الْمُقَرَّرُ لَهُ بَعِيْنٌ عَلَى الْمُقَرَّرَ لَهُ بَدَيْنٍ مُطْلَقًا .

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٣٩٧) : (كَذَا فِي هَذَا الْكِتَابِ ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ ، وَعِبَارَةٌ غَيْرُهُ : وَإِنْ فَضِرَ أَنْ ذَلِكَ فِي خُصُومَةٍ) .

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّرِ لَهُ : أَهْلِيَّةُ الْأَسْتِحْقَاقِ لِلْمُقَرَّرِ بِهِ ، فَلَوْ أَقَرَّ لِبَيْمَةٍ بِشَيْءٍ .. لَمْ يَصِحَّ ، وَيَصِحُّ الْإِقْرَارُ لِلْحَمَلِ ، وَإِذَا كَذَّبَ الْمُقَرَّرُ لَهُ الْمُقَرَّرُ .. بَطَلَ الْإِقْرَارُ . وَصِيعَةُ الْإِقْرَارِ بِالذَّيْنِ أَنْ يَقُولَ : (عَلَيَّ) أَوْ (فِي ذِمَّتِي)

(وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّرِ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْأَسْتِحْقَاقِ لِلْمُقَرَّرِ بِهِ ، فَلَوْ أَقَرَّ لِبَيْمَةٍ بِشَيْءٍ .. لَمْ يَصِحَّ) لِاسْتِحَالَتِهِ ^(١) ، وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ ذَكَرَ جَهَةً صَحِيحَةً .. صَحَّ ؛ كَأَنْ يَقُولَ : لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَلْفٌ بِسَبَبِ دَابَّتِهِ وَيُحْمَلُ عَلَيَّ أَنَّهُ جَنَى عَلَيْهَا مَثَلًا .. فَيَمْلِكُهُ فُلَانٌ وَإِنْ بَاعَهَا ، فَإِنْ قَالَ : لِمَالِكِهَا بِسَبَبِهَا كَذَا .. أَسْتَحَقُّهُ مَالُكُهَا حِينَ الْإِقْرَارِ .

(وَيَصِحُّ الْإِقْرَارُ لِلْحَمَلِ) إِذَا أَسْنَدَهُ إِلَى مَا يُمْكِنُ فِي حَقِّهِ - كِبَارِثٍ وَوَصِيَّةٍ ^(٢) - أَوْ لَمْ يُسْنَدْهُ إِلَى شَيْءٍ ؛ حَمَلًا لَهُ عَلَى الْمُتَمَكِّنِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَسْنَدَهُ لِمَحَالٍ كِبَاعِنِي بِهِ كَذَا ، وَفَرَّقَتْ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » بَيْنَ هَذَا وَتَعْقِيبِ الْإِقْرَارِ بِمَا يَرْفَعُهُ ^(٣) .

(وَإِذَا كَذَّبَ الْمُقَرَّرُ لَهُ) أَوْ وَارِثُهُ (الْمُقَرَّرُ) فِي إِقْرَارِهِ لَهُ (.. بَطَلَ الْإِقْرَارُ) فِي حَقِّ الْمَكْذُوبِ ، وَيُتْرَكُ الْمُقَرَّرُ بِهِ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ ، فَلَهُ - حَيْثُ لَمْ يَظُنَّ أَنَّهُ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ - أَنْ يَتَصَرَّفَ حَتَّى بِالْوُطْءِ ، وَلَيْسَ لِقَاضٍ نَزْعُهُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ قَالَ : بِيَدِي مَالٌ لَا أَعْرِفُ مَالَكُ ، وَلَا يَضُرُّ التَّكْذِيبُ فِي الْجَهَةِ ؛ كَ (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ) . فَقَالَ : لَا ؛ بَلْ مِنْ ثَمَنِ جَارِيَةٍ .

وَلَوْ صَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ بَعْدَ تَكْذِيبِهِ أَوْ أَقَامَ بِهِ بَيِّنَةٌ .. لَمْ يُنْزَعْ مِنْ يَدِ الْمُقَرَّرِ إِلَّا بِإِقْرَارٍ جَدِيدٍ .

(وَصِيعَةُ الْإِقْرَارِ بِالذَّيْنِ أَنْ يَقُولَ : عَلَيَّ) لَزِيدٍ كَذَا (أَوْ فِي ذِمَّتِي) لَهُ كَذَا ؛ لِأَنَّ الذَّيْنَ هُوَ الْمَتَبَادِرُ مِنْ هَٰذَيْنِ عُرْفًا .

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٤٠١) : (قَالَ جَمْعٌ : وَهَذَا الْبَطْلَانُ فِي الْمَمْلُوكَةِ ، أَمَّا لَوْ أَقَرَّ لَخَيْلٍ مُسَبَّلَةٍ .. فَالْأَشْبَهُ الصَّحَّةُ كَالْإِقْرَارِ لِمَقْبَرَةٍ ، وَيُحْمَلُ عَلَيَّ أَنَّهُ مِنْ غَلَّةٍ وَقَفَ عَلَيْهَا أَوْ وَصِيَّةٌ لَهَا) .

(٢) كَأَنْ قَالَ : لِحَمَلٍ هَذَا كَذَا عَلَيَّ أَوْ عِنْدِي بِإِثْرٍ مِنْ أَبِيهِ ، أَوْ وَصِيَّةٌ لَهُ .

(٣) لَوْ قَالَ : لِلْحَمَلِ عَلَيَّ أَلْفٌ أَقْرَضْنِيهِ .. لَعَا الْإِسْنَادُ ؛ لِاسْتِحَالَتِهِ دُونَ الْإِقْرَارِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ صَحِيحًا فَلَا يَبْطُلُهُ مَا عَقِبَهُ بِهِ كَ (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ) . أَمَّا لَوْ قَالَ : بِاعْنِي الْحَمْلَ بِأَلْفٍ .. فَالْإِقْرَارُ هُوَ اللَّغْوُ ، كِبَاعِنِي خَمْرًا ، فَبِهَذَا التَّفْصِيلِ يُجْمَعُ بَيْنَ إِطْلَاقِ جَمْعٍ : إلْغَاءُ الْإِقْرَارِ ، وَآخَرِينَ : إلْغَاءُ الْإِسْنَادِ وَصَحَّةُ الْإِقْرَارِ . اهـ مِنْ « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٤٠٢) بِتَصَرُّفٍ .

وَبِالْعَيْنِ (عِنْدِي) وَ(مَعِي) . وَبُشِّرْتُ فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ : أَلَّا يَكُونَ مُلْكًا لِلْمُقَرَّرِ ، فَلَوْ
 قَالَ : (ثَوْبِي) ، أَوْ (دِينِي) ، أَوْ (عَبْدِي لِزَيْدٍ) .. لَمْ يَصِحَّ . وَلَوْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ فِي يَدِ
 غَيْرِهِ .. لَمْ يُؤَاخِذْ بِهِ إِلَّا إِنْ صَارَ فِي يَدِهِ . وَيَصِحُّ إِقْرَارُ بِالْمَجْهُولِ ، فَإِنْ قَالَ : (لَهُ
 عَلَيَّ شَيْءٌ) وَفَسَّرَهُ بِحَبَّةٍ أَوْ بِنَجَسٍ يُقْتَنَى .. قَبِلَ . وَالْإِقْرَارُ بِالظَّرْفِ لَا يَكُونُ إِقْرَارًا
 بِالْمَظْرُوفِ ، وَعَكْسُهُ كَذَلِكَ ،

نعم ؛ يقبل في (عَلَيَّ) التفسير بالوديعة .

(وَ) لِلْإِقْرَارِ (بِالْعَيْنِ) صِيغٌ نَحْوُ : لَهُ (عِنْدِي) كَذَا ، (وَ) لَهُ (مَعِي) كَذَا ، فَلَوْ أَدْعَى أَنَّهَا
 وديعةٌ وَأَنَّهَا تَلَفَتْ أَوْ رَدَّهَا .. صُدِّقَ بيمينه .

(وَبُشِّرْتُ فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ أَلَّا يَكُونَ مُلْكًا لِلْمُقَرَّرِ) حَقِيقَةٌ وَأَنْ يَقْدَرَ عَلَى إِنْشَاءِ التَّصَرُّفِ فِيهِ (فَلَوْ
 قَالَ : ثَوْبِي ، أَوْ دِينِي ، أَوْ عَبْدِي لِزَيْدٍ .. لَمْ يَصِحَّ) لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَقْتَضِي الْمِلْكَ لَهُ بَلْ ظَاهِرَةٌ فِيهِ ،
 فَتَنَافَتْ الْإِقْرَارُ بِهِ لغيره .

نعم ؛ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِقْرَارَ .. صَحَّ لِحَمْلِ الْإِضَافَةِ حِينَئِذٍ عَلَى السُّكْنَى أَوْ الْمَلَابَسَةِ ؛ فَإِنْ قَالَ :
 دَارِي الَّتِي هِيَ مُلْكِي .. لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ إِرَادَةُ الْإِقْرَارِ ؛ لِلتَّنَاقُضِ الصَّرِيحِ ، وَيَصِحُّ : (مَسْكَنِي لَهُ) إِذْ
 لَا تَنَافٍ .

(وَلَوْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ فِي يَدِ غَيْرِهِ .. لَمْ يُؤَاخِذْ بِهِ إِلَّا إِنْ صَارَ فِي يَدِهِ) فَمَنْ قَالَ لغيره : أَعْتَقْتَ عَبْدَكَ ،
 أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَعْتَقَهُ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ .. كَانَ مِنْهُ اسْتِفْدَاءٌ ، فَلَا يَثْبُتُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ
 الْبَيْعِ ، وَمِنْ أَلْبَائِعٍ بَيْعًا فَيَثْبُتُ لَهُ أَحْكَامُ الْبَيْعِ كُلِّهَا .

(وَيَصِحُّ إِقْرَارُ بِالْمَجْهُولِ) كَشَيْءٍ ، وَيَلِزُمُهُ تَفْسِيرُهُ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ وَلَمْ تُمْكِنْ مَعْرِفَتُهُ بغيرِ مَرَاجَعَتِهِ
 وَلَوْ بِطَرَقِ الْحِسَابِ الْبَعِيدَةِ .. حُسِبَ إِلَى أَنْ يُفَسَّرَ كَالْمَمْتَنَعِ مِنْ أَدَاءِ الدَّيْنِ ؛ (فَإِنْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ
 شَيْءٌ) أَوْ كَذَا (وَفَسَّرَهُ بِحَبَّةٍ) مِنْ نَحْوِ خَرْدَلٍ ، أَوْ قَمْعٍ بَادَنْجَانٍ ، أَوْ بَحْدُ قَذْفٍ ، (أَوْ بِنَجَسٍ
 يُقْتَنَى) كَكَلْبٍ قَابِلٍ لِلتَّلْعِيمِ وَخَمَرٍ مُحْتَرَمَةٍ ، وَمِيتَةٍ لِمَضْطَرٍّ (.. قَبِلَ) لِأَنَّ الْحَبَّةَ مِنْ جِنْسٍ
 مَا يَتِمُّوْلُ ، وَمِنْ ثَمٍّ : كَفَرٍ مُسْتَحْلُهَا وَمَا بَعْدَهَا مِنْ الْأَخْتِصَاصِ الَّذِي يَجِبُ رَدُّهُ ، بِخِلَافِ مَا لَا
 يُقْتَنَى ؛ كَخَنْزِيرٍ ، وَخَمَرٍ غَيْرِ مُحْتَرَمَةٍ ، وَكَلْبٍ لَا يَنْفَعُ .

(وَالْإِقْرَارُ بِالظَّرْفِ لَا يَكُونُ إِقْرَارًا بِالْمَظْرُوفِ ، وَعَكْسُهُ كَذَلِكَ) أَيِ : الْإِقْرَارُ بِالْمَظْرُوفِ

فَلَوْ قَالَ : عِنْدِي لَهُ ثَوْبٌ فِي صُنْدُوقٍ . . لَمْ يَكُنْ مُقَرَّاً بِالصَّنْدُوقِ ، أَوْ أَقَرَّ بِالصَّنْدُوقِ أَوْ
 الْخَاتَمِ أَوْ الْجَرَّةِ . . لَمْ يَكُنْ مُقَرَّاً بِمَا فِيهِ . وَلَوْ أَقَرَّ بِدِرْهِمٍ مَرَّاتٍ كَثِيرَةً . . لَمْ يَلْزِمُهُ إِلَّا
 دِرْهُمٌ ، فَلَوْ اخْتَلَفَ الْقَدْرُ . . دَخَلَ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ ، وَلَوْ وَصَفَهُمَا بِصِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ،
 أَوْ أَسْنَدَهُمَا إِلَى جِهَتَيْنِ ؛ كَنَمَنِ وَقَرَضٍ ، أَوْ قَالَ : (قَبَضْتُ يَوْمَ السَّبْتِ عَشْرَةً) ثُمَّ
 قَالَ : (قَبَضْتُ يَوْمَ الْأَحَدِ عَشْرَةً) . . لَزِمَهُ الْمَالَانِ . وَلَوْ قَالَ : (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ
 كَلْبٍ) ، أَوْ (قَضَيْتُهُ إِيَّاهُ) ، أَوْ (أَلْفٌ لَا يَلْزَمُ) . . لَزِمَهُ ،

لا يكون إقراراً بالطَّرْفِ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَعْتَمِدُ الْيَقِينَ - أَيِ : الظَّنَّ الْقَوِيَّ - وَهُوَ مُخْتَلَفٌ هُنَا (فَلَوْ
 قَالَ : عِنْدِي لَهُ ثَوْبٌ فِي صُنْدُوقٍ) أَوْ فَصٌّ أَوْ حُلِيٌّ فِي خَاتَمٍ ، أَوْ زَيْتٌ فِي جَرَّةٍ (. . لَمْ يَكُنْ مُقَرَّاً
 بِالصَّنْدُوقِ) وَالْخَاتَمِ وَالْجَرَّةِ .

(أَوْ أَقَرَّ بِالصَّنْدُوقِ أَوْ الْخَاتَمِ أَوْ الْجَرَّةِ . . لَمْ يَكُنْ مُقَرَّاً بِمَا فِيهِ) وفي فرسٍ عليه سرجٌ ، وأمةٌ
 يبطنها حَمْلٌ . . يلزمه الفرسُ والأمةُ فَقَطْ .

وفي سرجٍ على فرسٍ ، وحملٍ في بطنِ أمةٍ . . يلزمه السَّرجُ والحملُ فَقَطْ ، وفيما إذا أُطْلِقَ ؛
 كخاتمٍ أو أمةٍ أو شجرةٍ . . يتبعُ الخاتمُ الفَصُّ ؛ لتناوله له ، لا للأنثى الحملُ ، ولا للشَّجَرَةِ الثَّمَرَةُ .
 (وَلَوْ أَقَرَّ بِدِرْهِمٍ مَرَّاتٍ كَثِيرَةٍ^(١) . . لَمْ يَلْزِمُهُ إِلَّا دِرْهُمٌ) واحدٌ وإنْ ذَكَرَهَا فِي تَوَارِيخٍ مُتَعَدِّدَةٍ أَوْ
 بُلْغَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ إِخْبَارٌ وَتَعَدُّدُهُ لَا يَقْتَضِي تَعَدُّدَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ (فَلَوْ اخْتَلَفَ الْقَدْرُ . . دَخَلَ
 الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ) لِأَنَّهُ الْمُسْتَقَرُّ .

(وَلَوْ وَصَفَهُمَا بِصِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ) كَأَلْفٍ صَحَاحٍ أَوْ حَالَةٍ ، وَأَلْفٍ مُكْسَرَةٍ أَوْ مُوَجَّلَةٍ (أَوْ
 أَسْنَدَهُمَا إِلَى جِهَتَيْنِ ؛ كَنَمَنِ وَقَرَضٍ) وَكَأَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ ، وَأَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ أَمَةٍ (أَوْ قَالَ : قَبَضْتُ)
 مِنْهُ (يَوْمَ السَّبْتِ عَشْرَةً ثُمَّ قَالَ : قَبَضْتُ) مِنْهُ (يَوْمَ الْأَحَدِ عَشْرَةً . . لَزِمَهُ الْمَالَانِ) لَتَعَدُّرِ الْجَمْعِ ،
 بخلافِ ما إذا ذَكَرَ لِأَحَدِهِمَا سَبَباً أَوْ وَصفاً ؛ لِإِمْكَانِ حَمْلِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمَقِيدِ .

(وَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ) نَحْوِ (كَلْبٍ ، أَوْ قَضَيْتُهُ إِيَّاهُ ، أَوْ أَلْفٌ لَا يَلْزَمُ . . لَزِمَهُ) لِأَنَّهُ
 عَقَبُهُ بِمَا يَرْفَعُهُ بَعْدَ أَنْ وَقَعَ صَحِيحاً ؛ فَلَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ .

(١) وذلك كأن يقول : له عليّ درهم درهم ، ولو زاد في التكرير على ألف مرة ، بخلاف ما لو كرّر ذلك بالعطف
 بالواو أو ثم ، وكذا الفاء إن أراد العطف ؛ لاقتضاء العطف التغاير .

أَوْ (أَلْفٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) . . فَلَا . وَلَوْ أَقَرَّ بَيْعٍ أَوْ هَبَةٍ ثُمَّ قَالَ : (كَانَ فَاسِداً) . . لَمْ يُقْبَلْ .

وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ قَدَّمَ الرَّافِعُ : كَعَلَيٍّ مِنْ ثَمَنِ خَمْرِ أَلْفٍ . . لَمْ يُلْزَمُهُ شَيْءٌ .
 (أَوْ) قَالَ : لَهُ عَلَيٍّ (أَلْفٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) أَوْ إِنْ لَمْ ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ، أَوْ فَلَانٌ ، أَوْ إِذَا قَدَّمَ زَيْدٌ (. . فَلَا) يُلْزَمُهُ شَيْءٌ ؛ إِذْ لَمْ يَجْزَمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِالْإِلْتِزَامِ .
 (وَلَوْ أَقَرَّ بَيْعٍ أَوْ هَبَةٍ ثُمَّ قَالَ ^(١) : كَانَ فَاسِداً . . لَمْ يُقْبَلْ) لِأَنَّهُ كَتَعْقِيبِ الْإِقْرَارِ بِمَا يَرْفَعُهُ ؛ إِذْ الظَّاهِرُ فِي الْعُقُودِ الْجَارِيَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الصَّحَّةُ .

وَيُقْبَلُ فِي الْإِقْرَارِ - كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ وَالنَّذْرِ - الْأِسْتِثْنَاءُ بِإِلَّا أَوْ نَحْوِهَا ؛ كَغَيْرِ ، أَوْ أَتْرَكُ ، أَوْ أَحْطُ ، أَوْ أَسْتَنْي : بِشَرْطِ أَنْ يَتَّصَلَ بِالْمُسْتَنْي مِنْهُ ، وَأَنْ يَقْصِدَ الْأِسْتِثْنَاءَ قَبْلَ فَرَاغِ نَحْوِ الْإِقْرَارِ ، وَالْأَيُّ يَكُونُ مُسْتَغْرَقاً فَيُلْغُو إِلَّا إِنْ عَقَّبَهُ بِمَا يَرْفَعُ الْإِسْتِغْرَاقَ ^(٢) .

وَلَا يُجْمَعُ مُفْرَقٌ بِالْعَطْفِ فِي الْمُسْتَنْي أَوْ الْمُسْتَنْي مِنْهُ أَوْ فِيهِمَا لَوْجُودِ الْإِسْتِغْرَاقِ ^(٣) ، وَلَا لِنَفْيِهِ ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ نَفْيٍ إِثْبَاتٌ وَعَكْسُهُ .

وَيَصَحُّ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ كَأَلْفٍ إِلَّا ثَوْباً ^(٤) ، وَيُفْسِرُهُ بِمَا قِيمَتُهُ دُونَ أَلْفٍ ؛ حَذْراً مِنْ الْإِسْتِغْرَاقِ .

(١) ثَمَ (هُنَا لِمَجْرَدِ التَّرْتِيبِ ، فَلَوْ أَبْدَلَهُ بِالْفَاءِ . . لَكَانَ أَوَّلَى .

(٢) الْإِسْتِثْنَاءُ الْمُسْتَغْرَقُ كَأَنْ يَقُولَ : لَهُ عَلَيٌّ عَشْرَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ فَيُلْغُو إِجْمَاعاً ، فَإِنْ عَقَّبَهُ بِمَا يَرْفَعُ الْإِسْتِغْرَاقَ كَأَنْ قَالَ : لَهُ عَلَيٌّ عَشْرَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ أَرْبَعَةٌ . . وَجِبَتْ أَرْبَعَةٌ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ بِآخِرِهِ ، وَآخِرُهُ يَخْرُجُهُ عَنِ الْإِسْتِغْرَاقِ . اهـ « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمُ » (٤١٤-٤١٥) بِتَصْرِفٍ .

(٣) فَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيٌّ دَرَهْمَانِ وَدَرَهْمٌ ، أَوْ دَرَهْمٌ وَدَرَهْمٌ وَدَرَهْمٌ إِلَّا دَرَهْمًا . . لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَنْي مِنْهُ إِذَا لَمْ يَجْمَعْ مُفْرَقَةً . . كَانَ الدَّرَهْمُ الْوَاحِدُ مُسْتَنْيًى مِنْ دَرَهْمٍ وَاحِدٍ فَيُسْتَغْرَقُ فَيُلْغُو ، وَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيٌّ دَرَهْمٌ وَدَرَهْمٌ وَدَرَهْمٌ إِلَّا دَرَهْمًا وَدَرَهْمًا وَدَرَهْمًا . . لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ أَيْضاً ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْمَعْ الْمُسْتَنْيَ وَالْمُسْتَنْي مِنْهُ . . كَانَ الْمُسْتَنْيَ دَرَهْمًا مِنْ دَرَهْمٍ فَيُلْغُو . اهـ « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمُ » (خ / ٤١٥) .

(٤) وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ ؛ وَلَقَدْ وَرَدَ لُغَةً وَشَرْعاً ؛ فِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَاتَّبِعُوا مَوْعِدَ الرَّبِّ الْغَلِيِّينَ ﴾ .

وَدَخَلَ بَعْضُ الْأَدْبَاءِ الظَّرْفَاءَ مَجْلِساً فَقَامُوا جَمِيعاً إِلَّا وَاحِداً ، فَقَالَ مَرْتَجِلاً :

إِذَا جَانَسْتَ قَوْمًا فِي قِيَامٍ لِدَاخِلِ مَجْلِسٍ نِلَيْتَ الْوَقَارَا
 وَإِلَّا كُنْتَ مُسْتَنْيًى انْقِطَاعاً كَقِيَامِ الْقَوْمِ إِلَّا ذَا الْحَمَارَا

فَخَجَلَ الرَّجُلُ .

إِذَا أَقَرَّ بِنَسَبٍ . . لِحَقِّهِ بِشَرِّطٍ أَلَّا يُكَذِّبَهُ الْحِسُّ ، وَأَلَّا يَكُونَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَنْ يُصَدِّقَهُ الْمُسْتَلْحَقُّ إِنْ كَانَ بِالِغَا ،

(فَضْلُكَ)

في الإقرار بالنسب

(إِذَا أَقَرَّ بِنَسَبٍ)^(١) بَأَنَّهُ الْحَقُّهُ بِنَفْسِهِ كَهَذَا ابْنِي (. . لِحَقِّهِ بِشَرِّطٍ أَلَّا يُكَذِّبَهُ الْحِسُّ) فلا يصح من ممسوح إلا في زمن يمكن إحباله فيه ؛ لاستحالة .

(وَأَلَّا يَكُونَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ)^(٢) بَأَنَّهُ يُجْهَلُ نَسَبُهُ ، فالمعلوم النسب لا يصح استلحاقه ؛ لأنَّ النسب الثابت من شخص لا ينتقل لغيره وإن صدقه .

ولا يصح استلحاق ولد الزنا ، ولا لغير ناف استلحاق منفي عن فراش نكاح صحيح ، بخلاف الفاسد ، ووطء الشبهة .

(وَأَنْ يُصَدِّقَهُ الْمُسْتَلْحَقُّ) - بفتح الحاء - (إِنْ كَانَ بِالِغَا) عاقلاً حياً ، بخلاف ما لو كذبه أو سكت^(٣) ؛ لأنَّ له حقاً في نسبه ، وهو أعرف به من غيره .

ويصح استلحاق الصغير والمجنون وإن جحد بعد كماله ؛ لأنَّ النسب يحاط له ، فلا يندفع بعد ثبوته بالإقرار^(٤) ، وليس له تحليف المقر ؛ لأنَّه لو رجع . . لم يقبل .

وأن يكون ذكراً فلا يصح استلحاق المرأة ؛ لإمكان إثبات الولادة .

وأن يكون مكلفاً ذكراً مختاراً ولو سفيهاً وكافراً وقتاً وسكران .

(١) الإقرار على قسمين ؛ الأول : أن يلحقه بنفسه ، والثاني : بغيره ، ولم يتعرض له المصنف رحمه الله تعالى ، وسيأتي في الشرح .

(٢) هذا الشرط هو المعبر عنه : بالأل يكذبه الشرع ، واشتراط ألا يكذبه الحس ولا الشرع لا يختص بما هنا بل يعم سائر الأقاير .

(٣) أي : فلا يثبت النسب .

(٤) أما لو استلحق أباه المجنون . . لم يثبت نسبه حتى يفيق ويصدق ؛ وذلك لأن استلحاق الأب على خلاف الأصل والقياس ، فاحتيط له أكثر .

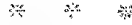
وَيَصِحُّ أَنْ يَسْتَلْحَقَ مَيْتاً وَيَرِثَهُ .

وَأَنْ يَكُونَ الْمَقَرُّ بِهِ حَرّاً وَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ ، فَلَا يُسْتَلْحَقُ الْقَرْنُ الْغَيْرُ الْمَكْلَفُ ، وَلَا الْمَكْلَفُ إِنْ كَذَّبَهُ أَوْ سَكَتَ ، وَإِنْ صَدَّقَ . . بَقِيَ عَلَى رَقِّهِ وَإِنْ ثَبَتَ النَّسَبُ^(١) .

(وَيَصِحُّ أَنْ يَسْتَلْحَقَ مَيْتاً وَيَرِثَهُ) بِشَرْطِ الْأَلَّا يَسْبِقَ مِنَ الْبَالِغِ إِنْكَارُ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، بَلْ لَوْ كَانَ هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ وَلَا نَظَرَ لِلتُّهْمَةِ ؛ لِبِنَاءِ أَمْرِ النَّسَبِ عَلَى التَّغْلِيْبِ ؛ لِعُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، وَلِهَذَا ثَبَتَ بِمَجَرَّدِ الْإِمْكَانِ .

وَيَجُوزُ إِحْقَاقُ النَّسَبِ بِالْغَيْرِ مِمَّنْ يَتَعَدَّى النَّسَبُ مِنْهُ إِلَيْهِ^(٢) ؛ كَأَبِيهِ ، وَجَدِّهِ ، وَأَخِيهِ وَإِنْ سَبَقَ مِنْهُ جَعْدُ النَّسَبِ الْمَقَرُّ بِهِ .

وَيُشْتَرَطُ هُنَا جَمِيعُ مَا مَرَّ ، وَزِيَادَةُ : أَنْ يَكُونَ الْمَلْحَقُ بِهِ مَيْتاً ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَقَرُّ وَارِثاً ، حَائِزاً لَتَرْكَةِ الْمَلْحَقِ بِهِ ، رَجُلًا .



(١) لأن ثبوت النسب لا يستلزم الحرية ، وهي لم تثبت .

(٢) هذا بيان للقسم الثاني من قسمي الإقرار بالنسب ؛ وهو الإقرار على الغير .

بَابُ الْعَارِيَّةِ

شَرَطُ الْمُعِيرِ : صِحَّةُ تَبَرُّعِهِ ، فَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْمَنْفَعَةِ ، فَيُعِيرُ الْمُسْتَأْجِرُ

(بَابُ الْعَارِيَّةِ)

بتشديد ألياء وقد تُخَفَّفُ ؛ وَهُوَ أَسَمٌ لِمَا يُعَارُ ، وَلِعَقْدِهَا ، مِنْ : (عَارَ) إِذَا ذَهَبَ وَجَاءَ بِسَرْعَةٍ ، أَوْ مِنَ التَّلَوُّرِ وَهُوَ التَّلَاوُبُ^(١) ، وَحَقِيقَتُهَا شَرْعًا : إِبَاحَةُ الْإِنْتِفَاعِ مَجَانًا بِمَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ^(٢) ، وَمَعَ كَوْنِهَا إِبَاحَةً تُرَدُّ بِالرَّدِّ ، بِخِلَافِ مُطْلَقِ الْإِبَاحَةِ .

وَهِيَ سُنَّةُ أَصَالَةٍ إِجْمَاعًا ؛ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، وَقَدْ تَجَبُّ ؛ كإِعَارَةِ ثَوْبٍ لِحَرٍّ وَبَرْدٍ ، أَوْ مَا يَنْقُذُ غَرِيفًا ، أَوْ يُذَبِّحُ بِهِ حَيَوَانٌ مُحْتَرَمٌ يُخْشَى مَوْتُهُ ، وَقَدْ تَحْرُمُ ؛ كَصَيْدٍ مِنْ مُحْرِمٍ ، وَأَمَةٍ مِنْ أَجْنَبِيٍّ^(٣) ، وَتُكْرَهُ كَعَبْدٍ مُسْلِمٍ مِنْ كَافِرٍ .

(شَرَطُ الْمُعِيرِ صِحَّةُ تَبَرُّعِهِ) لِأَنَّهَا تَبَرُّعٌ بِالْمَنْفَعَةِ (فَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ) وَالْمَكَاتِبِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَالْمُسْتَعِيرِ وَالْوَلِيِّ مَالِ مَوْلِيهِ ، وَلَا نَفْسَ مَوْلِيهِ - وَلَوْ مَجْنُونًا وَسَفِيهًا بِالْغَا - لَخِدْمَةِ تَضَرُّعِهِ ، أَوْ لَهَا أَجْرُهُ^(٤) .

(وَأَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْمَنْفَعَةِ ، فَيُعِيرُ الْمُسْتَأْجِرُ) إِجَارَةٌ صَحِيحَةٌ ؛ إِذَا لَا تُمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ إِلَّا بِهَا ، وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ ، وَالْمَوْصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكِ الْعَيْنُ ؛ لِأَنَّهَا تُرَدُّ عَلَى الْمَنْفَعَةِ فَقَطْ .

وَالْمُرَادُ بِ(مِلْكِ الْمَنْفَعَةِ) هُنَا : مَا يَعْمُ الْأَخْتِصَاصَ بِهَا ، فَتَصَحُّ إِعَارَةُ كَلْبٍ صَيِّدٍ ، وَمَنْذُورٍ هَدِيٍّ ، وَأُضْحِيَّةٍ ، وَإِعَارَةُ الْإِمَامِ مَالًا لِبَيْتِ الْمَالِ .

(١) فِي (ح) : (التَّلَاوُبُ) ، وَالْعِبَارَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ (ت) وَ(س) ، وَالتَّصَوُّبُ مِنْ « التَّحْفَةِ » وَغَيْرِهَا .

(٢) وَأَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ : مُعِيرٌ ، وَمُسْتَعِيرٌ ، وَمَعَارٌ ، وَصِغَةٌ .

(٣) هَاتَانِ الصُّورَتَانِ لَيْسَتَا مِنْ أَقْسَامِ الْعَارِيَةِ الصَّحِيحَةِ ، فَالْأُولَى : التَّمَثِيلُ بِإِعَارَةِ خَيْلٍ وَسِلَاحٍ لِحَرْبِيٍّ .

(٤) أَيُ : بِخِلَافِ خِدْمَةِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَأَطْلَقَ الْإِمَامُ الرُّوْيَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حِلَّ إِعَارَتِهِ لَخِدْمَةِ مَنْ يَعْلَمُ مِنْهُ ؛ لِقِصَّةِ سَيِّدِنَا أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ . وَسَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَنْ شَرْطِ الْمُسْتَعِيرِ ، الَّذِي هُوَ الرُّكْنُ الثَّانِي ، وَشَرْطُهُ : أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ عَلَيْهِ بِعَقْدٍ . اهـ « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمُ » (خ / ٤٢٢) بِتَصَرُّفٍ .

دُونَ الْمُسْتَعِيرِ . وَشَرَطُ الْمُسْتَعَارِ : كَوْنُهُ مُتَّفَعًا بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، وَلَا تَصِحُّ إِعَارَةُ الدَّرَاهِمِ ، وَلَا يَصِحُّ عَارِيَةُ الْجَارِيَةِ لِلْخِدْمَةِ إِلَّا لِلْمَحْرَمِ ، أَوْ امْرَأَةٍ ، أَوْ زَوْجٍ ، أَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا تُشْتَهَى ، أَوْ شَوْهَاءَ

وَقَدْ تَطَابَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ الْفَقِيهَ وَالصُّوفِيَّ يَعِيرَانِ سَكْنَهُمَا بِالرِّبَاطِ وَالْمَدْرَسَةِ ، وَبِهِ يَنَازَعُ فِي قَوْلِ أَبِي الْكَرْفَةِ : شَرَطُ إِعَارَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ كَوْنُهُ نَاضِرًا ، (دُونَ الْمُسْتَعِيرِ) فَلَا يَعِيرُ بغيرِ إِذْنٍ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لِلْمَنْفَعَةِ ، وَإِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ ، وَالْمُسْتَبِيحُ لَا يَمْلِكُ الْإِبَاحَةَ كَالضَّيْفِ لَا يَبِيحُ لغيرِهِ .
(وَشَرَطُ الْمُسْتَعَارِ كَوْنُهُ مُتَّفَعًا بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ)^(١) فَلَا تَصِحُّ إِعَارَةُ نَحْوِ مَطْعُومٍ ؛ إِذْ بِالْإِسْتِهْلَاكِ يَنْتَفِي الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِعَارَةِ .

(وَلَا تَصِحُّ إِعَارَةُ الدَّرَاهِمِ) لغيرِ التَّزْيِينِ بِهَا أَوْ الضَّرْبِ عَلَى طَبْعِهَا ؛ إِذْ مَعْظَمُ مَنْفَعَتِهَا فِي الْإِنْفَاقِ وَالْإِخْرَاجِ ، أَمَّا إِذَا صَرَّحَ بِإِعَارَتِهَا لِأَحَدٍ هَذَيْنِ . . فَتَصِحُّ ؛ لِاتِّخَاذِ هَذِهِ الْمَنْفَعَةِ مَقْصِدًا وَإِنْ ضَعُفَتْ ، وَلَوْ أَطْرَدَ عَرَفُ بَلَدٍ أَنَّ عَارِيَةَ النِّقْدِ بِمَعْنَى قَرْضِهِ . . صَحَّ قَرْضًا .

(وَلَا يَصِحُّ عَارِيَةُ الْجَارِيَةِ لِلْخِدْمَةِ إِلَّا لِلْمَحْرَمِ) لَهَا ، أَوْ مَمْسُوحٍ (أَوْ امْرَأَةٍ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : إِلَّا الَّتِي عُرِفَتْ بِنَحْوِ سَحْقٍ ، أَوْ قِيَادَةٍ^(٢) (أَوْ زَوْجٍ)^(٣) وَتَكُونُ مَضمُونَةً عَلَيْهِ وَلَوْ لِيَالًا حَتَّى يَسْلَمَهَا لِمَالِكِهَا .

(أَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا تُشْتَهَى ، أَوْ شَوْهَاءَ) أَيِ : قَبِيحَةِ الْمَنْظَرِ ، بِخِلَافِهَا لِأَجْنَبِيِّ يَحْرُمُ نَظَرُهُ إِلَيْهَا ؛ لَخَوْفِ الْفِتْنَةِ ، لِأَنَّ الْخِدْمَةَ تَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ وَالْخُلُوعَ الْمَحْرَمَةَ غَالِبًا^(٤) ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُهُ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ بغيرِهِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ الْمُسْتَأْجِرِ .

(١) هَذَا هُوَ الرُّكْنُ الثَّلَاثُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ انْتِفَاعًا مَبَاحًا مَقْصُودًا ، فَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ حِمَارِ زَمَنِ وَجَحْشٍ صَغِيرٍ ، كَمَا يَصْرَحُ بِهِ قَوْلُ الْإِمَامِ الرُّوْيَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : كُلُّ مَا جَازَتْ إِجَارَتُهُ . . جَازَتْ إِعَارَتُهُ ، وَمَا لَا . . فَلَا .

(٢) كَذَا لَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مُسْلِمَةً عَلَى الْأَوْجِهَةِ ؛ لِحَرَمَةِ نَظَرِ الْكَافِرَةِ إِلَيْهَا ، فَهِيَ مَعَهَا كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَمِثْلُهُ لَوْ كَانَ إِحْدَاهُمَا خَنَثَى احْتِيَاطًا .

(٣) أَيِ : زَوْجٍ لِلجَارِيَةِ .

(٤) أَيِ : تَسْتَلْزِمُ النَّظَرَ وَالْخُلُوعَ الْمَحْرَمَةَ . وَسَكَنُوا عَنْ إِعَارَةِ الْعَبْدِ لِلْمَرْأَةِ وَهُوَ كَمَكْسِهِ بِلَا شُكٍّ ، بَلْ قَالَ فِي « فَتْحِ الْجَوَادِ » (١ / ٥٤٤) : (وَإِعَارَةُ الْعَبْدِ لَخِدْمَةِ الْمَرْأَةِ مَمْتَنَعٌ لِّذَلِكَ) .

وَلَا بُدَّ مِنْ لَفْظٍ ؛ كـ (أَعَرْتُكَ) أَوْ (أَعَرَنِي) ، وَمُؤْنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا رَدُّ الْعَارِيَةِ مَتَى شَاءَ . وَإِذَا اسْتَعَارَ أَرْضاً لِلْبِنَاءِ أَوْ لِلْغَرْسِ ، ثُمَّ رَجَعَ الْمُعِيرُ . . . قَلَعَ الْمُسْتَعِيرُ بِنَاءَهُ أَوْ

(وَلَا بُدَّ) فِي صَحْةِ الْعَارِيَةِ (مِنْ لَفْظٍ)^(١) أَوْ كِتَابِيَةٍ مَعَ نِيَّةٍ ، أَوْ إِشَارَةٍ آخَرَسٍ مَفْهُمَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي الِاتِّفَاعِ وَلَوْ كَانَ مِنْ طَرَفٍ مَعَ فِعْلِ مَنْ الْجَانِبِ الْآخِرِ وَإِنْ تَرَخَى عَنْهُ (كَأَعَرْتُكَ) أَوْ أَبَحْتُكَ مَنَفْعَةً هَذَا (أَوْ أَعَرَنِي) أَوْ اسْتَعَرْتُ مِنْكَ هَذَا ، وَلَا يَكْفِي الْفِعْلُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ إِلَّا فِيمَا هُوَ عَارِيَةٌ ضِمْنًا كَطَرَفٍ مَبِيعٍ تَسْلَمُهُ الْمُشْتَرِي فِيهِ ، وَكَإِنَاءٍ هَدِيَةٍ تَطَوَّعَ أَعْتَدَ أَكْلُهَا فِيهِ ؛ فَحِينَئِذٍ يَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ ، وَلَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ .

(وَمُؤْنَةُ الرَّدِّ) لِلْعَارِيَةِ (عَلَى الْمُسْتَعِيرِ) وَإِنْ أَعِيرَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَإِلَّا . . . أَمْتَنَعَ الْمَالِكُ مِنْهَا . نَعَمْ ؛ الْمُسْتَعِيرُ مِنْ نَحْوِ مُسْتَأْجِرٍ إِنْ رَدَّ عَلَى مَالِكِ الْعَيْنِ . . لَمْ تَلْزِمُهُ مُؤْنَةُ رَدِّ كَمَا لَوْ رَدَّ مُعِيرُهُ عَلَى مُعِيرِهِ . . لَزِمَتْهُ^(٢) ، أَمَّا مُؤْنَةُ الْعَيْنِ . . فَتَلْزِمُ الْمَالِكَ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ حَقِّقِ الْمَلِكِ . (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا) أَيِ : الْمَعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ (رَدُّ الْعَارِيَةِ مَتَى شَاءَ) وَإِنْ بَقِيَتِ الْمُدَّةُ فِي الْمَوْقَعَةِ وَلَوْ فِي إِعَارَةِ الْجِدَارِ لَوْضَعٍ جَدْوَعٍ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا فُاقَ فَلَا يَلِيقُ بِهَا الْإِلْزَامُ ، وَلَا أَجْرَةَ عَلَى مُسْتَعِيرٍ أَنْتَفَعَ جَاهِلًا بِالرَّجُوعِ .

وَقَدْ يَمْتَنِعُ الرَّجُوعُ كَمَا لَوْ أَعَارَ قَبْرًا لِدْفَنِ مَيِّتٍ مُحْتَرَمٍ بَعْدَ مَوَارَاتِهِ بِالْثَّرَابِ وَقَبْلَ بِلَاؤِهِ . . فَلَيْسَ لَهُ - كَالْوَرِثَةِ وَإِنْ أَظْهَرَهُ أَسْلِيلُ - الرَّجُوعُ حِينَئِذٍ بَلْ وَلَا أَجْرَةٌ^(٣) ؛ مَحَافِظَةٌ عَلَى حَرَمَةِ الْمَيِّتِ ، أَوْ كَفْنًا^(٤) بَعْدَ الدَّرَجِ فِيهِ وَلَوْ قَبْلَ الدَّفْنِ ، أَوْ ثَوْبًا لِمَنْ يُصَلِّي فِيهِ مَكْتُوبَةٌ قَبْلَ فِرَاقِهَا .

(وَإِذَا اسْتَعَارَ أَرْضاً لِلْبِنَاءِ أَوْ لِلْغَرْسِ ، ثُمَّ رَجَعَ الْمُعِيرُ . . قَلَعَ) وَجَوَاباً (الْمُسْتَعِيرُ بِنَاءَهُ ، أَوْ

(١) هذا إشارة إلى الشرط الرابع ؛ وهو الصيغة .
(٢) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٤٢٨ - ٤٢٩) : (كذا في هذا الكتاب ، ولعله تحريفٌ . وعبارة « التحفة » : « أما إذا ردَّ على المالك . . فالمؤنة عليه » أي : المالك « كما لو ردَّ عليه معيره » أي : وهو نحو المستأجر ، قال : « وظاهر كلامهم : أنه لا فرق بين بُعد دار هذا عن معيره وعدمه ، ويوجه بأنه منزل منزلة معيره ، ومعيره لو كان في محله . . لم يلزمه مؤنة ، فكذا هو ، فتأمل ؛ ليندفع ما للأذريعي هنا ») .
(٣) أي : ولا يستحق المعير أجره ذلك القبر .
(٤) أي : أو أعار كفناً فهو معطوفٌ على (قبراً لدفن ميت محترم) .

غَرَّاسُهُ إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ أَوْ اخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقَلْعَ ، وَإِلَّا . . . كَانَ لِلْمُعِيرِ أَنْ يَقْلَعَهُ وَيَضْمَنُ
أَرْضَ نَقْصِهِ ، أَوْ يَتَمَلَّكَه بِقِيَمَتِهِ ، أَوْ بَقَاَهُ بِالْأَجْرَةِ . وَإِذَا اسْتَعَارَ أَرْضاً لِرِزَاعَةٍ وَرَجَعَ
الْمُعِيرُ . . . بَقَاَهَا إِلَى الْحَصَادِ بِالْأَجْرَةِ . وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً ، وَقَالَ : (اسْتَعْرُثُهَا) ،
فَقَالَ : (أَجَرْتُكَهَا) . . . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ ،

غَرَّاسُهُ إِنْ شَرَطَ عَلَيْهِ (الْمُعِيرُ ، ووافقهُ الْقَلْعَ عِنْدَ الرُّجُوعِ مَجَاناً ، فَإِنْ أَبَى . . . قَلَعَهُ الْمُعِيرُ ، وَيُصَدَّقُ
فِي وَقْعِ الشَّرْطِ (أَوْ اخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقَلْعَ) لِأَنَّهُ مِلْكُهُ (وَإِلَّا) يَكُنْ شَرْطاً وَلَا اخْتِياراً (. . . كَانَ
لِلْمُعِيرِ أَنْ يَقْلَعَهُ وَيَضْمَنُ أَرْضَ نَقْصِهِ)^(١) وهو : التَّفَاوُتُ بَيْنَ قِيَمَتِهِ قَائِماً وَمَقْلُوعاً ، وَمُؤْنَةُ الْقَلْعِ عَلَى
الْمُسْتَعِيرِ (أَوْ يَتَمَلَّكَه بِقِيَمَتِهِ) حِينَ التَّمَلُّكِ مَعَ النَّظَرِ إِلَى كَوْنِهِ مُسْتَحَقَّ الْأَخْذِ لِنَقْصِ قِيَمَتِهِ عِنْدَ النَّظَرِ
كَذَلِكَ .

وَلَا بُدَّ فِي التَّمَلُّكِ مِنْ عَقْدٍ (أَوْ بَقَاَهُ بِالْأَجْرَةِ) وَمَحَلُّ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الثَّلَاثِ إِذَا نَقَصَ بِالْقَلْعِ ،
وَإِلَّا . . . تَعَيَّنَ مَجَاناً إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُسْتَعِيرُ شَرِيكاً ، وَإِلَّا . . . تَعَيَّنَتِ التَّبْقِيَةُ بِالْأَجْرَةِ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ ، وَإِذَا
لَمْ يَوْقِفْ ، وَإِلَّا . . . تَعَيَّنَ أَرْضُ الْقَلْعِ .

(وَإِذَا اسْتَعَارَ أَرْضاً لِرِزَاعَةٍ وَرَجَعَ الْمُعِيرُ) قَبْلَ إِدْرَاكِ الزَّرْعِ وَلَمْ يَعْتَدْ قَلْعَهُ قَبْلَ إِدْرَاكِه ، أَوْ أَعْتَدَ
كَالْبَقْلَاءِ وَلَمْ يَبْلُغْ أَوْ أَنْ حَصَادِهِ عَادَةً (. . . بَقَاَهَا إِلَى الْحَصَادِ بِالْأَجْرَةِ) لِمَثَلِهِ مِنْ يَوْمِ الرُّجُوعِ إِلَى يَوْمِ
الْحَصَادِ ؛ لِانْتِهَاءِ الْإِبَاحَةِ بِالرُّجُوعِ ، كَمَا لَوْ رَجَعَ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ . . . فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَنْقُلَ مَتَاعَ الْمُسْتَعِيرِ
إِلَى مَأْمَنِ بِأَجْرَةِ مَثَلِهِ .

هَذَا إِنْ لَمْ يَعْينَ مَدَّةَ الزَّرْعِ الَّتِي تَسَعُهُ مَعَ الْإِدْرَاكِ ؛ فَإِنْ عُيِّنَتْ فَأَخَّرَ الْمُسْتَعِيرُ زَرْعَهُ - وَلَوْ لِنَحْوِ
سَبِيلٍ حَتَّى ضَاقَتِ الْمُدَّةُ - فَإِذَا أَنْقَضَتْ قَبْلَ إِدْرَاكِه . . . كُلَّفَ قَلْعَهُ مَجَاناً مَعَ تَسْوِيَةِ الْأَرْضِ ؛ لِتَقْصِيرِهِ
بِالتَّأخيرِ .

(وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً ، وَقَالَ : اسْتَعْرُثُهَا ، فَقَالَ : أَجَرْتُكَهَا . . . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ) بِيَمِينِهِ إِنْ مَضَتْ
مُدَّةُ لَهَا أَجْرَةٌ ، فَإِنْ بَقِيَ الْعَيْنُ وَلَمْ تَمْضِ لَهَا أَجْرَةٌ . . . صُدِّقَ الرَّكَّابُ بِيَمِينِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُتْلَفْ شَيْئاً .

(١) حاصِلُهُ : الْمُعِيرُ مَخِيرٌ بَيْنَ ثَلَاثِ خِصَالٍ : الْقَلْعُ مَعَ ضَمَانِ الْأَرْضِ ، وَالتَّمَلُّكُ مَعَ إعْطَاءِ الْقِيَمَةِ ، وَالتَّبْقِيَةُ مَعَ
أَخْذِ الْأَجْرَةِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْقَلْعُ مَجَاناً ؛ لِأَنَّهُ ذَلِكَ وَضِعَ بِحَقِّهِ ، فَهُوَ مُحْتَرَمٌ .

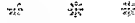
وَكَذَا لَوْ قَالَ : (غَصَبْتُهَا مِنِّي) . وَيَجِبُ ضَمَانُ الْعَارِيَةِ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ .

(وَكَذَا لَوْ قَالَ) - لَمَنْ قَالَ لَهُ : أَعَزَّتْنِي - : بَلْ (غَصَبْتُهَا مِنِّي) فَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ إِنْ بَقِيَتْ الْعَيْنُ وَمَضَتْ تِلْكَ ^(١) ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ فَلَهُ الْأُجْرَةُ فَإِنْ لَمْ تَمْضِ تِلْكَ ^(٢) . . فَلَا مَعْنَى لِلنِّزَاعِ .

(وَيَجِبُ ضَمَانُ الْعَارِيَةِ) الْمَتَقَوِّمَةِ (بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ) إِذَا تَلَفَتْ فِي يَدِهِ وَلَوْ بِآفَةٍ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ ؛ لِأَنَّهَا بِأَجْزَائِهَا مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْعَارِيَةُ مَضْمُونَةٌ » .

أَمَّا الْمِثْلِيُّ . . فَيَجِبُ مِثْلُهُ ، وَلَوْ شَرَطَ كَوْنَهَا أَمَانَةً . . لَغَا الشَّرْطُ فَقَطْ ، وَلَا يَضْمَنُ تَوَابِعَ الْعَارِيَةِ ؛ كَثَوْبِهَا وَوَلَدِهَا .

ولو ولدت عنده . . فالولد أمانة شرعية ، فيلزمه ردُّها فوراً ^(٣) ، وإنما يبرأ برَدِّها لمالِكِها ، أو وكيله فيه ، أو الحاكم ؛ لغية ، أو حجر ، أو لمحلِّها الَّذِي أَخَذَهَا مِنْهُ ، وَقَدْ عَلِمَ الْمَالِكُ أَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ ثَقَةً ^(٤) ، لا لولده أو زوجته ، بَلْ يَضْمَنَانِ أَيْضاً ، وَلَوْ كَانَ تَلَفُ الْعَارِيَةِ بِإِلِاسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ . . لَمْ يَضْمَنْهُ .



(١) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٤٣٧) : (أي : المدة المذكورة ، والظاهر أن هذا مكرر فالأول حذفه) .

(٢) أي : المدة التي لها أجرة .

(٣) أي : رد الأمانة الشرعية التي هي الولد هنا ، فلو قال : ردُّه ، بالتذكير . . لكان أظهر .

(٤) فلو ردَّ الدابة للإصطبل ، أو الثوب أو نحوه للبيت الذي أخذه منه . . لم يبرأ إلا أن يعلم به المالك ، أو يخبره به ثقة .

بَابُ الْغَضَبِ

وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ ، وَهُوَ أَنْ يَسْتَوْلِيَ عَلَى حَقِّ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ؛ كَرُكُوبِ دَابَّتِهِ
وَالْجُلُوسِ عَلَى فِرَاشِهِ ،
.....

(بَابُ الْغَضَبِ)

(وَهُوَ) حَرَامٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ، وَمَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ فَيَكْفُرُ مُسْتَحِلُّهُ ، (مِنْ
الْكِبَائِرِ) إِنْ بَلَغَ رُبْعَ دِينَارٍ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ ؛ فَقَدْ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ السَّلَامِ : إِنَّهُ فَسَقٌ وَلَوْ حَبَةً . وَبَيَّنْتُ دَلَالَتَ
ذَلِكَ فِي كِتَابِي « الزَّوْاجِرُ عَنْ أَقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ » .

(وَهُوَ) لُغَةً : أَخَذُ الشَّيْءِ ظُلْمًا وَلَوْ غَيْرَ مَالٍ ، وَبِنَحْوِ سُرْقَةٍ أَوْ اخْتِلَاسٍ ، وَشَرْعًا : (أَنْ
يَسْتَوْلِيَ عَلَى حَقِّ غَيْرِهِ) وَلَوْ اخْتِصَاصًا - كَكَلْبِ صَيْدٍ - أَوْ مَنْفَعَةً ؛ كِإِقَامَةِ مَنْ قَعَدَ بِمَسْجِدٍ ، أَوْ
سُوقٍ ، أَوْ حَقٍّ نَحْوِ تَحْجِيرٍ ^(١) (بِغَيْرِ حَقٍّ) وَلَوْ اخْتِصَاصًا .

وَمَنْ عَبَّرَ بِالْمَالِ . . . إِنَّمَا أَرَادَ تَعْرِيفَ الْمَضْمُونِ ، فَخَرَجَ بِهِ (الْإِسْتِيلَاءُ) الْمَبْنِي عَلَى الْقَهْرِ
وَالْغَلْبَةِ : مَجْرَدُ مَنَعِهِ مِنْ تَعَهُدِ مَالِهِ حَتَّى تَلْفَ ، فَلَا يَضْمَنُهُ وَإِنْ أَتَمَّ ، وَالسَّرْقَةُ وَالْإِخْلَاسُ ^(٢) عَلَى
وَجْهِ فِيهِ خِفَاءٌ .

وَتَعْبِيرُهُ كـ «الرَّوْضَةِ» بِ(غَيْرِ حَقٍّ) : مُرَادُفٌ لَتَعْبِيرِ «أَصْلُ الْمَنْهَاجِ» وَغَيْرِهِ بِ(ظُلْمًا) لِأَنَّهُ
لُغَةً : وَضَعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِثْمٌ ، فَخَرَجَ بِهِ الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى مَالٍ حَرْبِيٍّ ، وَغَرِيمٍ
ظَفَرَ بِشَرْطِهِ ، وَمَالٍ غَيْرِهِ يَظُنُّهُ مَالَهُ ، فَلَا إِثْمَ لَكُنْهُ يَضْمَنُهُ ضَمَانُ الْمَغْضُوبِ ؛ لَوْجُودِ حَكْمِ الْغَضَبِ
لَا حَقِيقَتِهِ ، بَلْ قِيلَ : وَحَقِيقَتُهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ اقْتِضَاءَهُ لِلِإِثْمِ أَمْرٌ أَغْلِبِي لَا كَلْبِي .

(كَرُكُوبِ دَابَّتِهِ) أَيِ : الْغَيْرِ ، وَاسْتِخْدَامِ قَتْنِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْقَلُهَا عَنْ مَكَانِهَا (وَالْجُلُوسِ عَلَى
فِرَاشِهِ) الَّذِي لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ مَسَامَحَةٌ مَنْ جَلَسَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَنْقَلُهُ ، وَلَا قَصْدُ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِ كَالَّذِينَ
قَبَلَهُ ؛ لِحَصُولِ غَايَةِ الْإِسْتِيلَاءِ بِصِفَةِ الْإِعْتِدَاءِ .

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْمُتَهَلِّ الْعَمِيمِ» (خ/٤٤٢) : (أَيِ : أَوْ قَعَدَ بِحَقِّ نَحْوِ تَحْجِيرٍ ، فَهُوَ
مَعْطُوفٌ عَلَى مَدْخُولِ الْبَاءِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «اخْتِصَاصًا») .

(٢) مَعْطُوفَانِ عَلَى قَوْلِهِ : (وَمَجْرَدُ مَنَعِهِ) أَيِ : فَخَرَجَ بِالْإِسْتِيلَاءِ السَّرْقَةُ وَالْإِخْلَاسُ .

أَوْ دُخُولِ دَارِهِ وَإِزْعَاجِهِ مِنْهَا ، وَعَلَى الْغَاصِبِ الرُّدُّ بِمُؤَنَّتِهِ . وَإِنْ تَلَفَ الْمَغْصُوبُ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ . . ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، وَبِقِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا . وَالْمِثْلِيُّ : مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ كَالْمَاءِ ، وَالْحُبُوبِ ، وَالْأَذْهَانِ ، وَالنُّحَاسِ ، وَالْمِسْكِ ، وَالْقُطْنِ وَالْعَنْبِ ، وَالزَّيْتِ ، وَالذَّقِيقِ ، لَا الْغَالِيَةِ

(أَوْ دُخُولِ دَارِهِ) ولو وحده إذا لم يكن مالُكها بها ولو قويا ؛ لوجود الاستيلاء وإن سهل على القوي المنع .

(وَإِزْعَاجِهِ) أي : إخراجِه (مِنْهَا) مع استيلائه عليه ؛ فَإِنْ نَمَعُهُ مِنْ نَقْلِ مَا فِيهِ . . فغاصبُ له أيضاً ، وَإِنْ أَكْرَهَهُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ وَلَمْ يَسْتَوِلْ عَلَيْهِ . . لَمْ يَكُنْ غَاصِبًا لَهُ ، ولو شاركه المالكُ أَوْ غَيْرُهُ فِي الْإِسْتِيْلَاءِ عَلَى الْكُلِّ . . كَانَ غَاصِبًا لِلنَّصْفِ فَقَطْ مَا لَمْ يَكُنِ الْمَالِكُ أَقْوَى مِنْهُ ، فَلَا يَكُونُ غَاصِبًا لشيءٍ مِنْهُ .

(وَعَلَى الْغَاصِبِ الرُّدُّ) وجوباً إلى المالكِ (بِمُؤَنَّتِهِ) كَانَ نَقْلُهُ إِلَى مُحَلٍّ بَعِيدٍ وَإِنْ كَانَتْ مَوْنَةُ الرُّدِّ مِنْهُ أَضْعَافَ قِيَمَتِهِ ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَلَى أَلِيْدٍ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تَوْدِيَهُ » .
هَذَا كُلُّهُ إِنْ بَقِيَ ، وَإِلَّا . . ضَمِنَ بَدْلَهُ ، وَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ فِي دَعْوَاهُ التَّلَفَ ؛ لِثَلَاثِ تَخَلَّدَ حِسُّهُ .

(وَإِنْ تَلَفَ الْمَغْصُوبُ فِي يَدِهِ) ولو بغيرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ (أَوْ أَتْلَفَهُ)^(١) . . ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، وَبِقِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا^(٢) ، وَالْمِثْلِيُّ : مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ (وَجَازَ السَّلَامُ فِيهِ (كَالْمَاءِ) غَيْرِ الْحَارِّ^(٣)) وَالْحُبُوبِ ، وَالْأَذْهَانِ ، وَالنُّحَاسِ ، وَالْمِسْكِ وَالْقُطْنِ (وَلَوْ بِحَبِّهِ (وَالْعَنْبِ) وَالرُّطْبِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ فِيهِمَا^(٤)) ، (وَالزَّيْتِ ، وَالذَّقِيقِ ، لَا) مَا لَا يَجُوزُ السَّلَامُ فِيهِ ؛ كَالْمَعْجُونِ ، وَ(الْغَالِيَةِ)

(١) أي : أتلفه هو ، أو أتلفه أجنبي ، أما إذا أتلفه المالك في يد الغاصب . . برىء من الضمان .
(٢) لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَعْتَذَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَذُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَذَى عَلَيْكُمْ ﴾ ، ولأن المثل كالنص ؛ لأنه محسوس ، والقيمة كالاجتهاد ، ولا يُصار للاجتهاد إلا عند فقد النص .
(٣) اعتمد الإمام الرملي رحمه الله تعالى خلافه فقال : (ولو حاراً) انظر « حاشية الجمل » (٤٧٨ / ٣) .
(٤) عبارته في « فتح الجواد » (٥٥١ / ١) : (ورطب وعنب كما ذكره الشيخان ، وإن ناقضاه في غير هذا الباب) ، لكنه قال في « التحفة » (٢٠-٢١ / ٦) : (وعنب وسائر الفواكه الرطبة على ما جريا عليه هنا ، لكنهما جريا في الزكاة نقلاً عن الأكثرين على أن ذلك متقوم ، وصححه في « المجموع » واعتمده ابن الرفعة وغيره) فقضية قولهم : أن قوله : (على ما . .) صيغة تبرُّ ، وأن ما بعد « لكن » - إذا لم يسبقها « كما » - هو المعتمد . . يفيد اختلاف كتبه في الترجيح في هذه المسألة ، وأن المعتمد ما في « التحفة » .

وَالثِّيَابِ وَالْأَخْشَابِ . وَأَمَّا الْمُتَقَوِّمُ . . . فَيُضْمَنُ بِأَقْصَى قِيَمِهِ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى التَّلَفِ ،
وَالْتَّلَفُ بِلَا غَضَبٍ بِقِيَمَةِ مِثْلِهِ يَوْمَ التَّلَفِ . وَالْأَيْدِي الْمُتَرْتَبَةُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ أَيْدِي
ضَمَانٍ وَإِنْ جَهَلَ صَاحِبُهَا الْغَضَبَ ،

وَالجواهر الكبار ، وما أُنْزِلَتْ فِيهِ نَارٌ غَيْرُ مَنْضَبَةٍ كَمَاءٍ حَارٍّ وَالرَّيِّ عَيْبًا - وَلَا مَا يُعَدُّ كَالْحَيَوَانِ (١) ،
(وَ) مَا يُذَرَعُ نَحْوُ (الثِّيَابِ وَالْأَخْشَابِ) . . . فَهَذِهِ كُلُّهَا مُتَقَوِّمَةٌ - لِأَنَّ الْمَنَعَ مِنْ ثُبُوتِهَا فِي الدَّائِمَةِ بَعْدَ
السَّلَمِ مَنَعٌ مِنْ ثُبُوتِهَا فِيهَا بِالتَّلَفِ وَالْإِتْلَافِ (٢) .

وَالْقَمْحُ الْمُخْتَلَطُ بِالشَّعِيرِ يَجِبُ مِثْلُهُ ، فَيُخْرَجُ الْقَدَرُ الْمُحَقَّقُ مِنْهُمَا ، مَعَ امْتِنَاعِ السَّلَمِ فِيهِ ؛
لَكِنْ إِيْجَابُ مِثْلِهِ لَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ مِثْلِيًّا .

كَمَا يَجِبُ رَدُّ مِثْلِ الْمُتَقَوِّمِ فِي الْقَرْضِ ؛ عَلَى أَنَّ رَدَّ الْمِثْلِ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِحُزَائِهِ ، وَكُلُّ مِنْهُمَا
يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ .

(وَأَمَّا الْمُتَقَوِّمُ . . . فَيُضْمَنُ بِأَقْصَى قِيَمِهِ مِنْ) حِينَ (الْغَضَبِ إِلَى) حِينَ (التَّلَفِ) لِتَوَجُّهِ الرَّدِّ عَلَيْهِ
حَالَ الزِّيَادَةِ ، وَبِكَوْنِ مَنْ نَقَدَ مَحَلَّ التَّلَفِ حَيْثُ لَمْ يَنْقُلْهُ ، فَإِنْ كَانَ التَّلَفُ بِمَفَازَةٍ . . . أَعْتَبِرَ نَقْدُ أَقْرَبِ
الْبِلَادِ إِلَيْهَا ، فَإِنْ نَقَلَهُ . . . أَعْتَبِرَ نَقْدُ الْبَلَدِ الَّذِي أَعْتَبِرَ قِيَمَتُهُ ، وَلَا أَثَرَ لِتَكَرُّرِ غَلَاءِ السَّعْرِ وَرَخَصِهِ ،
حَتَّى لَا يَضْمَنُ كُلَّ الزِّيَادَةِ بَلِ الْأَكْثَرُ فَقَطْ ، وَلَا لَزِيَادَةِ السَّعْرِ بَعْدَ التَّلَفِ .

نَعَمْ ؛ الْمَنَافِعُ تُضْمَنُ فِي كُلِّ بَعْضٍ مِنْ أَبْعَاضِ الْمُدَّةِ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهَا فِيهَا ، وَلَوْ عَدَمَ مِثْلُ الْمِثْلِيِّ حَسًّا
أَوْ شَرْعًا كَانَ وَجَدَ بَغْيِنَ ، أَوْ مَنَعَهُ مِنْهُ مَنَعٌ . . . ضَمْنُهُ بِأَقْصَى قِيَمِ الْمَحَالِّ الَّتِي نَقَلَهُ إِلَيْهَا .

(وَالتَّلَفُ بِلَا غَضَبٍ) يُضْمَنُ (بِقِيَمَةِ مِثْلِهِ يَوْمَ التَّلَفِ) إِلَّا إِنْ حَصَلَ بِتَدْرِيجٍ وَسَرَايَةٍ . . . فَيَجِبُ
أَقْصَى قِيَمَةِ تِلْكَ الْمُدَّةِ ؛ لِأَنَّ الْإِتْلَافَ أَبْلَغُ مِنَ الْبَيْدِ الْعَادِيَةِ (وَالْأَيْدِي الْمُتَرْتَبَةُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ أَيْدِي
ضَمَانٍ وَإِنْ جَهَلَ صَاحِبُهَا الْغَضَبَ) فَيُخَيَّرُ أَمَالُكَ عِنْدَ التَّلَفِ بَيْنَ تَغْرِيمِ الْغَاصِبِ وَكُلِّ مَنْ تَرْتَبَتْ يَدُهُ
عَلَى يَدِهِ وَلَوْ نَحْوَ وَدِيعٍ وَإِنْ جَهَلَ ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ إِنَّمَا يُسْقِطُ الْإِثْمَ (٣) .

(١) فِي (ح) : (وَلَا مَا لَا يَبْعَدُ كَالْحَيَوَانِ) . أَي : وَلَيْسَ مِنَ الْمِثْلِيِّ الْمَعْدُودُ ، وَهَذَا مُحْتَزٌّ قَيْدَ الْوِزْنِ وَالْكَيْلِ .

(٢) هَذَا تَعْلِيلٌ لِمَا قَبْلَ قَوْلِهِ : (وَلَا مَا يُعَدُّ) فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

(٣) لِكُونِ الْإِثْمِ مِنْ خُطَابِ التَّكْلِيفِ لَا الضَّمَانِ ؛ لِأَنَّهُ - أَي : الضَّمَانُ - مِنْ خُطَابِ الْوَضْعِ الَّذِي لَا يَفْتَرِقُ فِيهِ الْعَالَمُ
وَالْجَاهِلُ .

وَلَا يَضْمَنُ الْخَمْرَ وَسَائِرَ النَّجَاسَاتِ . وَلَوْ خَلَطَ الْمَغْصُوبَ بِغَيْرِهِ . . لَزِمَهُ تَمْيِيزُهُ مِنْهُ
وَإِنْ شَقَّ ،

نَعَمْ ؛ لَيْسَ لَهُ مَطَالِبَةٌ فِرْعَ الْغَاصِبِ بِزَائِدِ الْقِيَمَةِ الَّذِي كَانَ بِيَدِ الْغَاصِبِ ثُمَّ زَالَ قَبْلَ الْأَخْذِ ،
وَيُسْتثنَى مِنْ ذَلِكَ الْحَاكِمُ وَأَمِينُهُ إِذَا أَخَذَاهُ مِنَ الْغَاصِبِ ، وَكَذَا مَنْ أَنْتَزَعَهُ غَيْرُهُمَا ؛ لِيرُدَّهُ لِلْمَالِكِ إِنْ
كَانَ الْغَاصِبُ حَرِييًّا أَوْ رَقِيقًا لِلْمَالِكِ ، وَمَنْ أَخَذَ مِنَ الْغَاصِبِ بِنِكَاحٍ بَأَنِّ أَنْكَحَهُ الْمَغْصُوبَةَ جَاهِلًا .
فَلَا يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ زَوْجَةٌ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ أَلْيَدِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ تَلَفَتْ بِالْوَلَادَةِ . . ضَمِنَهَا عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ ، ثُمَّ إِذَا غَرِمَ فِرْعَ الْغَاصِبِ فَإِنْ عَلِمَ . .
أَسْتَقَرَّ عَلَيْهِ ضَمَانُ مَا تَلَفَ عِنْدَهُ ، فَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ ، وَإِنْ جَهَلَ . . رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَضْمَنُهُ
لَوْ أَخَذَهُ مِنْ مَالِكِهِ بَأَنِّ كَانَتْ يَدُهُ فِي أَصْلِهَا يَدَ أَمَانَةٍ وَلَمْ يُفَوِّتْ ؛ كَمَرْتَهَنِ ، وَمُسْتَأْجِرٍ ، وَوَكِيلٍ ،
وَوَدِيعٍ ؛ إِذَا أَلْقَرَارُ حِينَئِذٍ عَلَى الْغَاصِبِ دُونَهُ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَّ يَدَهُ نَائِبَةٌ عَنْ يَدِهِ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي
الْرجوعَ ؛ لِكُنْهَةِ طَرِيقِهِ فَقَطْ ، وَلَا يَرْجِعُ بِمَا ضَمِنَهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنْ مَالِكِهِ بَأَنِّ كَانَتْ يَدُهُ فِي الْأَصْلِ
ضَامِنَةً ؛ كَالْمُسْتَرِي ، وَالْمُسْتَقْرِضِ ، وَالْمُسْتَعِيرِ ، أَوْ أَتْلَفَهُ وَإِنْ كَانَتْ يَدُهُ يَدَ أَمَانَةٍ .

(وَلَا يَضْمَنُ الْخَمْرَ) لَوْ أَرَأَاهَا وَلَوْ مُحْتَرَمَةً ؛ وَهِيَ : مَا عُصِرَ بِقَصْدِ الْخَلِئَةِ ، أَوْ لَا بِقَصْدِ شَيْءٍ
وَإِنْ كَانَ لَذِمِّي ؛ لِلْأَمْرِ بِإِرَاقَةِ الْخَمُورِ^(١) .

نَعَمْ ؛ الْمُحْتَرَمَةُ يَجِبُ رُدُّهَا وَلَوْ لِمُسْلِمٍ ، وَكَذَا غَيْرُهَا إِنْ كَانَتْ لَذِمِّيٍّ لَمْ يُظْهَرْهَا لِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ هَبَةٍ
أَوْ شَرْبٍ أَوْ نَقْلِ ، وَكَالْخَمْرِ : الْخَنْزِيرُ ، وَالْأَلْهَوُ ، وَيَلْزَمُهُ مَوْنُهُ رَدُّ ذَلِكَ .
(وَ) لَا يَضْمَنُ (سَائِرَ النَّجَاسَاتِ) لِعَدَمِ الْمَالِيَّةِ .

نعم^(٢) ؛ يَجِبُ رَدُّ مَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ مِنْهَا ؛ كَالْكَلْبِ النَّفَاعِ ، وَالسَّرَجِينِ .

(وَلَوْ خَلَطَ) الْغَاصِبُ أَوْ غَيْرُهُ وَهُوَ فِي يَدِهِ (الْمَغْصُوبَ بِغَيْرِهِ) وَأَمَكَنَ تَمْيِيزُهُ ؛ كَبُرِّ بِشَعِيرٍ ،
وَذُرَّةٍ بِدَخْنٍ (. . لَزِمَهُ تَمْيِيزُهُ مِنْهُ وَإِنْ شَقَّ) لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الرَّدِّ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا تَمْيِيزُ

(١) لا فرق في عدم الضمان بين كونها لمسلم أم لكافر ، وأما إنباء الخمر . . فيجوز كسره إذا لم يقدر على الإراقة
إلا به ، أو كان الإناء ضَيِّقَ الرَّأْسِ وَلَوْ اشْتَغَلَ بِإِرَاقَتِهِ . . أدركه الفُسَاقُ ومنعوه ، أو كان يضع زمانه ويتعطل
شغله ، ذكره الإمام الغزالي رحمه الله تعالى وقال : وللولاة كسر آنية الخمر والنبذ ؛ زجراً وتأديباً دون
الآحاد ، وقد فعل ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم . اهـ « المنهل العميم » (خ / ٤٥٨) بتصرف .

(٢) في (ت) : (لكن) .

فَإِنْ تَعَدَّرَ . . فَكَالْتَالِفِ .

بعضه . . وجب ، ويضمنُ أرشَ نقصِ حصل ، فَإِنْ سَرَى الْخُلْطُ إِلَى التَّلْفِ . . جاءَ فيه ما يأتي في نحوِ الهريسة^(١) .

(فَإِنْ تَعَدَّرَ) كَحَبِّ ، أو دهنٍ ، أو دراهمَ بجنسِهِ ، أو بغيرِهِ^(٢) وتعدَّرَ التَّمْيِيزُ (. . فَكَالْتَالِفِ) فيملكُهُ الغاصِبُ ، وليسَ مشتركاً ، سواءً خلطَهُ بمثلِهِ أَمْ أَجودَ أَمْ أَرْدأَ وَإِنْ بَقِيَ لَهُ قِيمَةٌ ؛ لتعدُّرِ رَدِّهِ ، لَكِنَّ الْأَوَجَهَ : أَنَّهُ مُحجورٌ عَلَيْهِ فِيهِ حَتَّى يُعْطِيَ بَدْلَهُ ، وَلَهُ إِعْطَاؤُهُ^(٣) مِمَّا خلطَهُ بغيرِ الْأَرْدأِ ، وكَذَا مِمَّا خلطَ بِهِ إِنْ رَضِيَ وَلَا أَرشَ .

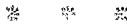
وَمَنْ غَصَبَ مِنْ أَتْنَيْنِ شَيْئَيْنِ وَخَلَطَهُمَا كَذَلِكَ . . صَارَ كَالْتَالِفِ ، فيملكُهُمَا كَمَا ذَكَرَ ، أَمَّا خُلْطُ بغيرِ تَعَدُّ . . فَيُصَيِّرُهُمَا مُشْتَرَكَيْنِ .

ولو جَنَى الْغَاصِبُ أَوْ غَيْرُهُ - وَهُوَ فِي يَدِهِ - عَلَى الْمَغْصُوبِ جُنَايَةً تَسْرِي إِلَى إِهْلَاكِهِ ؛ كَجَعْلِهِ الْبُرِّ هَرِيسَةً ، وَالذَّقِيقَ عَصِيدَةً ، وَبَلَّهَ بَرًّا تَغَيَّرَ . . صَارَ كَالْتَالِفِ أَيْضاً ؛ لِإِشْرَافِهِ عَلَى التَّلْفِ ، وَلَوْ تَرَكَهُ بِحَالِهِ . . لَفَسَدَ فَكَأَنَّهُ تَلَفَ ، فَيُغْرَمُ بَدْلُهُ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيمَةٍ .

وَالْمُعْتَمِدُ كَمَا جَزَمَ بِهِ التَّوَوُّيُّ فِي « نَكْتِهِ » : أَنَّهُ يَمْلِكُهُ إِتِمَاماً لِلتَّشْبِيهِ بِالتَّلْفِ ، وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ مَرَضٌ قَرْنٌ وَإِنْ أَيْسَرَ مِنْ عِلَاجِهِ .

وفارقَ هَذَا : تَنْجِيسُهُ نَحْوَ زَيْتٍ . . فَإِنَّهُ يُغْرَمُ بَدْلُهُ ، وَالْمَالِكُ أَحَقُّ بِزَيْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ اخْتِصَاصاً لَا قِيمَةً لَهُ ، فَلَا مُحذُورَ فِي إِعَادَتِهِ لِمَالِكِهِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ الْهَرِيسَةِ ؛ فَإِنَّ لَهَا قِيمَةً ، فَلَوْ عَادَتْ لَهُ . . لَجَمَعَ بَيْنَ الْبَدْلِ وَالْمُبْدَلِ .

أَمَّا جُنَايَةُ لَا تَسْرِي لِلتَّلْفِ . . فعلى الْغَاصِبِ أَرشُ نَقْصِهَا مَعَ رَدِّ الْبَاقِي وَإِنْ سَاوَى الْقِيمَةَ ، أَوْ زَادَ عَلَيْهَا^(٤) .



(١) وهو : أَنَّهُ يُغْرَمُ الْبَدْلُ مِنْ مِثْلِ أَوْ قِيمَةٍ ، وَالْمُعْتَمِدُ : أَنَّ الْغَاصِبَ يَمْلِكُهُ ؛ إِتِمَاماً لِلتَّشْبِيهِ بِالتَّلْفِ . اهـ « المنهل العمِيم » (خ / ٤٦٠) .

(٢) فِي (ت) وَ (ح) : (أَوْ غَيْرِهِ) .

(٣) أَي : يَجُوزُ لِلْغَاصِبِ إِعْطَاءُ الْمَالِكِ . . .

(٤) مِثَالُ الْجُنَايَةِ الَّتِي لَا تَسْرِي لِلتَّلْفِ ؛ كَطَحْنِ الْحَنْطَةِ ، وَذَبْحِ الشَّاةِ يَرْدهَا مَعَ أَرشِ النِّقْصِ ، وَإِنْ سَاوَى الْأَرشَ الْقِيمَةَ كَأَن قَطَعَ يَدَيِ الْعَبْدِ ، أَوْ زَادَ كَأَن قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ . اهـ « المنهل العمِيم » (خ / ٤٦٤) بِتَصْرِفٍ .

بَابُ الشُّفْعَةِ

لَا تَثْبُتُ إِلَّا فِي أَرْضٍ وَمَا فِيهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَالْأَشْجَارِ لِشَرِيكِهِ ، وَلَا تَثْبُتُ إِلَّا فِيمَا مُلْكٌ بِمُعَاوَضَةٍ ؛ كَبَيْعٍ وَغَيْرِهِ ،

(بَابُ الشُّفْعَةِ)

هِيَ لَفْظٌ : ضُمُّ نَصِيبٍ إِلَى نَصِيبٍ ، وَشَرْعاً : حَقٌّ تَمَلَّكَ قَهْرِيٌّ ، يَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ عَلَى الْحَادِثِ فِيمَا مُلْكٌ بِعَوَضٍ . وَالْمَعْنَى فِيهَا : دَفْعُ ضَرَرٍ مُؤَنَّةٍ الْقِسْمَةِ وَاسْتِحْدَاثِ الْمُرَافِقِ ؛ كَالْمَصْعِدِ ، وَالْمُنُورِ ، وَالْبَالُوَةِ فِي الْحَصَّةِ الصَّائِرَةِ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَتْ تَعْبُدِيَّةً .

(لَا تَثْبُتُ) الشُّفْعَةُ (إِلَّا فِي أَرْضٍ وَمَا فِيهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَالْأَشْجَارِ) الرِّطْبَةُ وَثَمَرَتُهَا الْحَادِثَةُ بَعْدَ الْبَيْعِ إِنْ لَمْ تُؤَبَّرْ عِنْدَ الْأَخْذِ ، وَالْمَوْجُودَةُ عِنْدَهُ الَّتِي تَدْخُلُ بِغَيْرِ شَرْطٍ وَإِنْ أُبْرِثَ عِنْدَ الْأَخْذِ وَغَيْرِهِمَا^(١) الْمَثْبُتُ فِيهَا لِلدَّوَامِ ؛ كِتَابِيعُ الْبِنَاءِ كَالرُّفُوفِ الْمَسْمُورَةِ ، وَمِفْتَاحُ غَلَقِيٍّ مَثْبُتٍ .

وَيُشْتَرَطُ فِي هَذَا كُلُّهُ أَنْ يَكُونَ (لِشَرِيكِهِ) أَلْتَابِعِ حَتَّى تَوْخَذَ تَبْعاً لِلأَرْضِ ، وَإِنَّمَا تَثْبُتُ أَيْضاً فِي الأَرْضِ وَتَوَابِعِهَا إِنْ أُجْبِرَ الشَّرِيكُ فِيهَا عَلَى الْقِسْمَةِ ، إِذَا طَلَبَهَا شَرِيكُهُ ، وَهُوَ مَا يَنْتَفَعُ بِهِ بَعْدَهَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَنْتَفَعُ بِهِ قَبْلَهَا ، وَلَا عِبْرَةَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ؛ لِلتَّفَاوُتِ الْعَظِيمِ بَيْنَ أَجْنَاسِ الْمَنَافِعِ .

وَإِنْ بَقِيَ غَيْرُهَا كَحَمَّامٍ لَا يَنْقَسِمُ حَمَّامَيْنِ . فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ ثَبُوتِهَا فِي الْمُنْقَسِمِ دَفْعُ ضَرَرٍ مُؤَنَّةٍ الْقِسْمَةِ . . . إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ ، وَهَذَا الضَّرَرُ وَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ الْبَيْعِ لَوْ اقْتَسَمَا لَكُنْ كَانَ مِنْ حَقِّ طَالِبِهِ تَخْلِيصُ شَرِيكِهِ بِالْبَيْعِ ، فَلَمَّا لَمْ يَفْعَلْ . . سَلَطَهُ الشَّارِعُ عَلَى الْأَخْذِ مِنْهُ قَهْرًا .

(وَلَا تَثْبُتُ) الشُّفْعَةُ أَيْضاً (إِلَّا) لِشَرِيكِ فِي الأَرْضِ وَتَوَابِعِهَا جَرَى سَبَبٌ مُلْكِهِ قَبْلَ جَرِيَانِ سَبَبِ مُلْكِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ ، فَلَوْ اشْتَرَا مَعَا . . لَمْ تَثْبُتْ لِأَحَدِهِمَا ، وَإِلَّا (فِيمَا مُلْكٌ بِمُعَاوَضَةٍ) مَحْضَةٍ وَهِيَ مَا تَفْسُدُ بِفَسَادِ الْعَوَضِ (كَبَيْعٍ) أَوْ غَيْرِهَا ؛ كَنْكَاحٍ (وَغَيْرِهِ) كَخُلْعٍ ، بِخِلَافِ مَا مُلْكٌ بِأَلَا عَوَضٍ ؛ كَارِثٍ وَهَبَةٍ بِأَلَا ثَوَابٍ ؛ لِأَنَّ وَضْعَهَا عَلَى أَنْ يَأْخُذَ الشَّفِيعُ بِمِثْلِ مَا يَأْخُذُ بِهِ الْمُتَمَلِّكُ .

(١) وَغَيْرُهُمَا : بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى (الْبِنَاءِ وَالْأَشْجَارِ) فَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَيْهِمَا .

وَلَا يُؤْخَذُ حَتَّى يَنْقَطِعَ خِيَارُ الْبَائِعِ . وَلَا بُدَّ مِنْ لَفْظِ التَّمَلُّكِ ؛ كـ (تَمَلَّكْتُ) ، وَيُسْتَرْطُ مَعَ ذَلِكَ رِضَا الْمُشْتَرِي بِذِمَّتِهِ ، أَوْ حُكْمُ الْحَاكِمِ بِالشُّفْعَةِ ، أَوْ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ إِلَيْهِ . وَيُؤْخَذُ الشَّقْصُ بِمِثْلِ الثَّمَنِ أَوْ قِيمَتِهِ يَوْمَ الْبَيْعِ ، وَإِذَا تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِي الشَّقْصِ . .

(وَلَا يُؤْخَذُ حَتَّى يَنْقَطِعَ خِيَارُ الْبَائِعِ) إِذْ لَا شُفْعَةَ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ وَإِنْ جَرَى سَبَبُ مَلِكِهِ كَالْجُعْلِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعَمَلِ (وَلَا بُدَّ) فِي مَلِكِ الشَّفِيعِ مِنْ رُؤْيَتِهِ لِلشَّقْصِ ، وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي مِنْعُهُ مِنْهَا ، وَعَلِمَهُ بِالْثَمَنِ ^(١) و (مِنْ لَفْظِ التَّمَلُّكِ كَتَمَلَّكْتُ) بِالشُّفْعَةِ ، أَوْ أَخَذَتْ بِهَا ؛ إِذْ لَوْ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ . . كَانَ مِنْ بَابِ الْمَعَاطَاةِ .

(وَيُسْتَرْطُ) فِي تَمَامِ مَلِكِهِ (مَعَ ذَلِكَ) الَّلَفْظِ (رِضَا الْمُشْتَرِي بِذِمَّتِهِ) أَيِ : أَلْتَمَلِكُ - وَهُوَ الشَّفِيعُ - وَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ الشَّقْصَ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ فِي الْمَعَاضَاتِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبْضِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ هُنَاكَ رَبًّا كَبِيعِ شَقْصٍ مِنْ دَارٍ عَلَيْهَا صَفَائِحُ مِنْ ذَهَبٍ بِفَضَّةٍ أَوْ عَكْسِهِ . . أَشْطَرَطَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ ؛ حَذَرًا مِنَ الرِّبَا (أَوْ حُكْمُ الْحَاكِمِ بِالشُّفْعَةِ) أَوْ الْمَلِكِ بَعْدَ إِثْبَاتِ حَقِّهِ فِيهَا عِنْدَهُ ، وَمَطَالَبَتِهِ وَتَمَلُّكِهِ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ الثَّمَنُ (أَوْ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ ^(٢) إِلَيْهِ) أَيِ : إِلَى الْمَأْخُودِ مِنْهُ ، تَسْلِيمًا كَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ ، حَتَّى لَوْ أَمْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِهِ . . خَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ^(٣) ، أَوْ رَفَعَ إِلَى الْقَاضِي ؛ لِيَلْزِمَهُ التَّسْلِيمَ ^(٤) ، أَوْ يَقْبِضَ عَنْهُ .

(وَيُؤْخَذُ الشَّقْصُ بِمِثْلِ الثَّمَنِ) فِي الْمِثْلِيِّ ، (أَوْ قِيمَتِهِ) إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا ، أَوْ مِثْلِيًّا تَعَدَّرَ مِثْلُهُ (يَوْمَ الْبَيْعِ) لِأَنَّهُ وَقْتُ إِثْبَاتِ الْعَوْضِ ، وَأَسْتَحْقَاقِ الشُّفْعَةِ .

(وَإِذَا تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِي الشَّقْصِ) بَيْعِ ، أَوْ وَقْفِ ، أَوْ غَيْرِهِمَا . . صَحَّ تَصَرُّفُهُ ؛ لِبَقَاءِ

(١) أَيِ : وَلَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ الشَّفِيعِ بِالثَّمَنِ قَدْرًا وَصَفَةً .

(٢) أَيِ : عَوْضُ الثَّمَنِ الَّذِي بِذَلِكَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ .

(٣) أَيِ : لَوْ أَمْتَنَعَ الْمُشْتَرِي مِنْ تَسْلِيمِ عَوْضِ الثَّمَنِ الَّذِي بِذَلِكَ لِلْبَائِعِ . . خَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَوْضِ بِأَنْ يَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ بَحِثٍ يَتِمَكَّنُ مِنْ قَبْضِهِ .

(٤) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٢٧٣) : (كَذَا فِي « الْأَسْنَى » وَ« الْفَتْحِ » ، وَلَعَلَّ الْأَصُوبَ : التَّسْلِيمُ ؛ أَيِ : لِيَلْزَمَ الْقَاضِي الْمُشْتَرِي تَسْلِيمَ الْعَوْضِ مِنَ الشَّفِيعِ ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي « الْغُرَرِ » عَبَّرَ بِالتَّسْلِيمِ ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ .)

نَقِضَ تَصَرُّفُهُ ، أَوْ أَخَذَهُ بِالْبَيْعِ الثَّانِي . وَطَلَبَ الشُّفْعَةَ عَلَى الْفَوْرِ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ ، فَلَوْ قَصَرَ . . بَطَلَ حَقُّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ

ملكه ، ثُمَّ إِنْ تَصَرَّفَ بِمَا لَا شُفْعَةَ فِيهِ - كَالْوَقْفِ - وَأَرَادَ الشَّفِيعُ الْأَخْذَ . . (نَقِضَ تَصَرُّفُهُ) وَأَخَذَ بِالشُّفْعَةِ ، وَلَا يَحْتَاجُ لَتَقْدِيمِ فسخٍ ؛ لِتَيَقُّنِ حَقِّهِ ؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْقُضْ . . لَبَطَلَ حَقُّهُ بِالْكَلِيَّةِ .
أَوْ بِمَا فِيهِ شُفْعَةٌ^(١) ، فَإِنْ شَاءَ . . نَقَضَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ (أَوْ أَخَذَهُ بِالْبَيْعِ الثَّانِي) أَوْ نَحْوِهِ ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ قَدْ يَقِلُّ فِي أَحَدِهِمَا .

(وَطَلَبَ الشُّفْعَةَ عَلَى الْفَوْرِ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ)^(٢) فِيمَا مَرَّ ، فَيُبَادِرُ الشَّفِيعُ أَوْ نَائِبُهُ وَجوباً بَعْدَ الْعِلْمِ بِالطَّلَبِ بَأَنْ يَقُولَ : أَنَا طَالِبٌ بِهَا أَوْ نَحْوَهُ ، وَلَا يُكَلِّفُ عَدْواً ، وَلَا كُلَّ مَا لَا يُعَدُّ فِي الْعَادَةِ تَقْصِيراً ، وَلَا يُكَلِّفُ الْإِشْهَادَ عَلَى الطَّلَبِ إِذَا سَارَ حَالاً ، أَوْ وَكَّلَ فِيهِ ، بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ تَسَلُّطَ الشَّفِيعِ أَقْوَى إِذْ لَهُ نَقِضُ التَّصَرُّفِ دُونَ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ .

وَيَلْزِمُهُ التَّوَكُّلُ إِذَا كَانَ لَهُ عُذْرٌ يَطُولُ زَمَنُهُ بَطْلِبَهَا وَلَوْ بِأَجْرَةٍ^(٣) ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْمُبَادَرَةِ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبِهِ وَعَنِ الرِّفْعِ لِلْحَاكِمِ . . أَشْهَدُ لَزُوماً عَلَى الطَّلَبِ ، كَمَا مَرَّ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ .
(فَلَوْ قَصَرَ) فِي شَيْءٍ لَزِمَهُ مِمَّا ذَكَرَ (. . بَطَلَ حَقُّهُ) أَيِ : أَخَذَهُ بِالشُّفْعَةِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ)
كَأَنَّ أَخَرَ الطَّلَبِ لَجَهْلِهِ بَأَنْ لَهُ الشُّفْعَةَ ، أَوْ أَنَّهَا عَلَى الْفَوْرِ وَعُذْرٌ^(٤) ، أَوْ إِلَى أَكْلِ ، أَوْ صَلَاةٍ ،

(١) أي : أَوْ تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِي الشَّقِصِ بِمَا فِيهِ شُفْعَةٌ كَبَيْعٍ ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : (بِمَا لَا شُفْعَةَ فِيهِ) .
(٢) وَاسْتَشْنَى بَعْضُهُمْ عَشْرَ صُورٍ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْفَوْرُ : الْأَوَّلَى : لَوْ شَرَطَ الْخِيَارَ ، أَوْ لَهَمَا . . فَإِنَّهُ لَا يَأْخُذُ بِالشُّفْعَةِ مَا دَامَ الْخِيَارُ بَاقِياً . الثَّانِيَّةُ : لَهُ التَّأْخِيرُ لِانْتِظَارِ إِدْرَاكِ الزَّرْعِ وَحَصَادِهِ . الثَّالِثَةُ : إِذَا أُخْبِرَ بِالْبَيْعِ عَلَى غَيْرِ مَا وَقَعَ مِنْ زِيَادَةٍ فِي الثَّمَنِ ، فَتَرَكَ ثُمَّ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ . . فَحَقُّهُ بَاقٍ . الرَّابِعَةُ : إِذَا كَانَ أَحَدُ الشَّفِيعَيْنِ غَائِباً . . فَلِلْمُحَاضِرِ انْتِظَارُهُ ، وَتَأْخِيرُ الْأَخْذِ إِلَى حُضُورِهِ . الْخَامِسَةُ : إِذَا اشْتَرَى بِمَوْجِلٍ . السَّادِسَةُ : لَوْ قَالَ : لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ لِي الشُّفْعَةَ ، وَهُوَ مَمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ . السَّابِعَةُ : لَوْ قَالَ الْعَامِي : لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ الشُّفْعَةَ عَلَى الْفَوْرِ . . فَإِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ . الثَّامِنَةُ : لَوْ كَانَ الشَّقِصُ الَّذِي يَأْخُذُ بِسَبِيهِ مَغْضُوباً . . فَإِنْ لَهُ انْتِظَارُ رَجُوعِهِ ، كَمَا نُصِّصَ عَلَيْهِ . التَّاسِعَةُ : شُفْعَةُ وَلِيِّ الْيَتِيمِ لَهُ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى الْفَوْرِ . الْعَاشِرَةُ : لَوْ بَلَغَهُ الشَّرَاءُ بِشَمَنِ مَجْهُولٍ فَأَخَّرَ لِبَيْعِهِ . . لَا يَبْطُلُ ، عَلَى مَا قَالَهُ الْقَاضِي ، وَبَعْضُ هَذِهِ الصُّورِ سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ . أَهـ « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمُ » (خ / ٤٧٥-٤٧٦) .

(٣) كَمَرَضٍ شَدِيدٍ ، وَحَسَبٍ ظَلَمًا أَوْ بَغْيٍ حَقٌّ وَعَجَزٌ عَنِ الطَّلَبِ بِنَفْسِهِ ، وَخَوْفٌ مِنْ عَدُوٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَيُوكَلُ وَجُوباً ، وَلَوْ كَانَ التَّوَكُّلُ بِأَجْرَةٍ حَيْثُ قَدَّرَ عَلَيْهَا أَوْ بِمَنْةٍ .

(٤) أي : عُذْرٌ فِي دَعْوَاهِ الْجَهْلُ ؛ بِأَنْ كَانَ مَمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ .

.....
وقضاء حاجة ، ولُبْس ، ودخول حَمَّام^(١) ، أو لكونِ أَلَوْقَتِ لَيْلاً ؛ أي : في غيرِ محلِّ لَيْلُهُ كَنَهَارِهِ
فِيمَا يَظْهَرُ .

ولو لَقِيَهِ في غيرِ بلدِ الشَّقْصِ فَأَخَّرَ الْأَخْذَ إِلَى الْعُودِ لِبَلَدِهِ .. سَقَطَ حَقُّهُ .

(١) يُتِمُّ كُلَّ ذَلِكَ وَلَا يَكْلِفُ قَطْعَهُ ، وَفِي الصَّلَاةِ لَا يُلْزِمُهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَقَلِّ مَجْزِئٍ بَلْ لَهُ الْأَكْمَلُ ، بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ
مَتَوَانِيًا ، وَلَهُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي النَّافِلَةِ الْمُطْلَقَةِ ، وَكَذَا إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَإِنْ لَمْ يَشْرَعْ .. فَلَهُ الشَّرْعُ .

بَابُ الْقِرَاضِ

وَهُوَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالًا ؛ لِيَتَّجَرَ فِيهِ وَالرَّبْحُ مُشْتَرَكٌ . فَلَا يَجُوزُ عَلَى عَرْضٍ ، وَلَا عَلَى مَالٍ مَجْهُولٍ ، وَلَا كَوْنِ الْمَالِ فِي يَدِ الْمَالِكِ أَوْ عَبْدِهِ فِي الْعَمَلِ ،

(بَابُ الْقِرَاضِ)

هُوَ [لغةً] : مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَرْضِ وَهُوَ الْقَطْعُ ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ قَطَعَ لِلْعَامِلِ قِطْعَةً مِنْ مَالِهِ لِيَتَصَرَّفَ فِيهَا ، وَشَرْعًا : عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ دَفْعَ الْمَالِ الْآتِي لآخَرَ ؛ لِيَتَّجَرَ فِيهِ ، وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا ^(١) .

وَشَرْطُ الْمَالِكِ أَهْلِيَّةُ التَّوَكُّلِ ، وَالْعَامِلِ أَهْلِيَّةُ التَّوَكُّلِ ، فَيَجُوزُ كَوْنُ الْمَالِكِ - لَا الْعَامِلِ - أَعْمَى ، وَلِلْوَلِيِّ - وَلَوْ غَيْرَ أَبٍ - أَنْ يُقَارِضَ لِمَوْلَاهُ .

(وَهُوَ : أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالًا ؛ لِيَتَّجَرَ فِيهِ وَالرَّبْحُ مُشْتَرَكٌ . فَلَا يَجُوزُ) وَلَا يَصِحُّ الْقِرَاضُ (عَلَى عَرْضٍ) وَفُلُوسٍ وَحَلِيِّ وَتَبَرٍ ؛ لِأَنَّ فِي الْقِرَاضِ إِغْرَارًا ، وَإِنَّمَا جُوزَ لِلْحَاجَةِ ، فَأَخْتَصَّ بِمَا يَرُوجُ بِكُلِّ حَالٍ .

وَمِنْ ثَمَّ : جَازَ بِمَغْشُوشٍ يَرُوجُ رَوَاجَ الْخَالِصِ فِي كُلِّ مَكَانٍ .

(وَلَا عَلَى مَالٍ مَجْهُولٍ) جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً وَإِنْ رَاجَ ؛ لِلْجَهْلِ بِالرَّبْحِ ، وَبِهِ فَارَقَ رَأْسَ مَالٍ السَّلَمِ .

(وَلَا) عَلَى أَشْتَرَاطِ (كَوْنِ الْمَالِ) الْقِمَارِضِ عَلَيْهِ (فِي يَدِ الْمَالِكِ أَوْ عَبْدِهِ) أَوْ مُشْرِفٍ نَصَبَهُ ، وَكَذَا لَوْ شَرَطَ مَشَارَكَتَهُ (فِي الْعَمَلِ) - لَا عَلَى جِهَةِ الْإِعَانَةِ ^(٢) - أَوْ مَرَاجَعَتَهُ فِي التَّصَرُّفِ ^(٣) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ^(٤)

(١) وَيُسَمَّى أَيْضًا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْعِرَاقِ بِالْمُضَارَبَةِ ؛ لِأَنَّ كِلَا مَنِهْمَا يَضْرِبُ بِسَهْمٍ - أَيِ : يَحَاسِبُ بِهِ - وَلِذَا فِيهِ غَالِبًا مِنَ السَّفَرِ الْمُسَمَّى ضَرْبًا ، وَأَرْكَانُهُ خَمْسَةٌ : عَاقِدَانِ ، وَصِیغَةٌ ، وَرَأْسُ مَالٍ ، وَعَمَلٌ ، وَرَبْحٌ .

(٢) فَلَوْ شَرَطَ عَمَلُ عَبْدِهِ مِثْلًا مَعَهُ مَعِينًا لَهُ لَا شَرِيكَاً لَهُ فِي الرَّأْيِ . جَازَ كَشَرَطَ إِعْطَانَهُ بَهِيمَةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ عَبْدَهُ وَبَهِيمَتَهُ مَالٌ ، فَجُعِلَ عَمَلُهُمَا تَبَعًا .

(٣) أَيِ : وَكَذَا لَا يَصِحُّ لَوْ شَرَطَ مَرَاجَعَتَهُ - أَيِ : الْمَالِكِ وَنَحْوَهُ - فِي التَّصَرُّفِ ، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ : مَشَارَكَتَهُ فِي الْعَمَلِ .

(٤) أَيِ : مِنَ الصُّورِ الثَّلَاثِ : شَرَطَ كَوْنَ الْمَالِ بِيَدِ نَحْوِ الْمَالِكِ ، وَشَرَطَ الْمَشَارَكَةَ ، وَشَرَطَ الْمَرَاجَعَةَ .

وَلَا عَلَى غَيْرِ التَّجَارَةِ ؛ كَنَسَجِ غَزَلٍ ، وَطَخَنِ حِنْطَةٍ يَشْتَرِيهَا ، وَلَا عَلَى أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِ
الْمُتَعَاقِدِينَ شَيْءٌ مِنَ الرَّبْحِ

ينافي موضوع العقد من كونه مستقلاً بالتجارة وتوابعها ، إذ قد لا يجده^(١) ، أو لا يوافقه فيفوت
التصرف الرابع^(٢) .

(وَلَا عَلَى غَيْرِ التَّجَارَةِ ؛ كَنَسَجِ غَزَلٍ ، وَطَخَنِ حِنْطَةٍ يَشْتَرِيهَا) وكشراء نخل لثمرته ، أو شبكة
ليصطاد بها ، والفوائد بينهما ؛ لاستغنائه عن جهالة العوض بالاستتجار^(٣) ؛ فإنها^(٤) أعمال
مضبوطة ، والصيْد للصياد ، وعليه أجره مثل الشبكة .

(وَلَا عَلَى أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِ الْمُتَعَاقِدِينَ) - كالث لا يس بعامل ولا مملوك لأحدهما - (شَيْءٌ مِنَ
الرَّابِحِ) سواء شرط المالك إعطاءه من نصيبه أو من نصيب العامل . ولا على حرمان أحدهما من
الرَّابِح ؛ لأن ذلك مخالف موضوع العقد أيضاً^(٥) .

وخرج به (الشَّرْطُ) : الوعد ، فلا يؤثّر كقوله : ونصف نصبي لزوجتي .

ويشترط أن يُقدَّر الربح بالجزئية ؛ كالنصف والثُلث .

نعم ؛ لو شرط للعامل النصف وسكت . . جاز ؛ لانصراف الباقي للمالك بحكم الأصل ،
بخلاف ما لو شرط النصف للمالك وسكت ؛ لأن الباقي لا ينصرف للعامل ؛ لأن الأصل عدم
استحقاقه .

ويبطل القراض أيضاً بتعليقه وتعليق تصرفه ، وتوقيته - لا بشرط منعه بعد مدة معينة من الشراء -
وبشرط أن يتجرّ في نادر الوجود ؛ كالياقوت الأحمر ، والخيل البلقي .

(١) أي : لا يجد المالك عند الحاجة إليه ، والأولى : أن يقول : لأنه قد لا يجده ؛ ليكون تعليلاً آخر للصور ؛
إذ لا يصلح هذا تعليلاً للتعليل الذي ذكره ، وجعل في « التحفة » هذا تعليلاً للصورة الأولى ، والأول تعليلاً
لثانية .

(٢) أي : قد لا يوافقه في رأيه ، فهذا تعليل للصورة الثالثة .

(٣) تعليل لعدم صحة القراض على غير التجارة .

(٤) أي : المذكورات من قوله : (كنسج غزل . . .) وما بعده .

(٥) أي : شرط إعطاء الثالث شيئاً من الربح ، أو حرمان المالك أو العامل من الربح مخالف موضوع العقد ؛ فإن
موضوعه على أن الربح مشترك بينهما ، يأخذه المالك بملكه والعامل بعمله ، وليس للثالث المذكور مالٌ
ولا عمل ، فشرط شيء من الربح له . . منافي لموضوع العقد .

وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ بِاللَّفْظِ ، وَإِذَا شُرِطَ شَرْطٌ فَاسِدٌ ؛ كَشَرْطِ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ ، أَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ عَرَضاً . . بَطَلَ وَاسْتَحَقَّ الْعَامِلُ أَجْرَهُ الْمِثْلُ ، وَالرَّبْحُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ . وَلَا يَبِيعُ الْعَامِلُ بِنَسِيئَةٍ ، وَلَا بِغَبْنٍ فَاحِشٍ ، وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ وَيَبِيعُ بِالْعَرَضِ ،

(وَلَا بُدَّ) فِي صَحَّةِ الْقَرَارِ (مِنَ الْإِجَابِ) مِنْ رَبِّ الْمَالِ بِاللَّفْظِ ؛ كَقَارَضَتِكَ ، أَوْ ضَارِبَتِكَ ، أَوْ عَامِلَتِكَ ، أَوْ خَذَهُ وَاتَّعِزَّ ، أَوْ أَعْمَلَ فِيهِ ، أَوْ بَعِ وَأَشْتَرِ (وَالْقَبُولِ بِاللَّفْظِ) فَوْرًا مِنَ الْعَامِلِ بِأَنْ يَتَّصِلَ بِهِ كَالْبَيْعِ ، وَيَجُوزُ بِالْكِتَابَةِ وَإِشَارَةِ الْأَخْرَسِ الْمَفْهُمَةِ .

(وَإِذَا شُرِطَ) فِي الْقَرَارِ (شَرْطٌ فَاسِدٌ) مِمَّا مَرَّ (كَشَرْطِ أَنْ يَعْمَلَ) الْمَالِكِ (فِيهِ) بِنَفْسِهِ مَعَ الْعَامِلِ . . بَطَلَ ، وَوَجَّهَ بُطْلَانَهُ فَوَاتُ اسْتِقْلَالِ الْعَامِلِ .

وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ شُرِطَ عَمَلٌ نَحْوَ قَنِّهِ مَعَهُ عَلَى جِهَةٍ كَوْنِهِ مُعِينًا وَتَبَعًا لَهُ . . لَمْ يُؤْثَرْ ، (أَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ عَرَضاً) أَوْ شُرِطَ أَنَّ الرَّبْحَ كُلَّهُ لِلْعَامِلِ ، أَوْ لَهُ وَلِثَلَاثٍ ، أَوْ عُلُقَ ، أَوْ أَقَّتَ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ (. .) بَطَلَ ، وَاسْتَحَقَّ الْعَامِلُ أَجْرَهُ الْمِثْلُ ، وَالرَّبْحُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ (لِأَنَّهُ عَمِلَ طَامِعاً ، بِخِلَافِ مَا لَوْ شُرِطَ الرَّبْحُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ ، أَوْ عَلِمَ فُسَادَ الشَّرْطِ . . فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ طَامِعٍ فِي شَيْءٍ ، وَيَصَحُّ تَصَرُّفُهُ مَعَ الْفَسَادِ ؛ لَوْجُودِ الْإِذْنِ .

(وَ) الْعَامِلُ كَالْوَكِيلِ فِي أَكْثَرِ أَحْكَامِهِ ، فَيَقِيدُ تَصَرُّفُهُ بِالْمَصْلَحَةِ فَحِينَئِذٍ (لَا يَبِيعُ الْعَامِلُ بِنَسِيئَةٍ) وَلَا يَشْتَرِي بِهَا ؛ لِأَنَّ رَأْسَ الْمَالِ قَدْ يَتَلَفُ فَبَقِيَ الْعَهْدَةُ عَلَى الْمَالِكِ (وَلَا بِغَبْنٍ فَاحِشٍ ، وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ نَظِيرَ الشَّرِيكِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرُوجُ ثَمَّ فَيَتَعَطَّلُ الرَّبْحُ ، بِخِلَافِ الْعَرَضِ .

قَالُوا : وَلَا يَشْتَرِي شَيْئاً بِثَمَنِ مِثْلِهِ وَهُوَ لَا يَرْجُو الرَّبْحَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ لَا يَقْتَضِيهِ ، وَيَحْبَسُ الْمُبِيعَ لِقَبْضِ ثَمَنِهِ ؛ وَإِلَّا . . ضَمِنَ ، وَيُشْهَدُ بِنَسِيئَةِ أَذْنٍ لَهُ فِيهَا ، وَالْإِذْنُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لَا يَتَنَاوَلُ السَّلَمَ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ غَرراً ، وَيَتَقَيَّدُ بِمَا قُبِدَ لَهُ مِنْ زَمَنِ أَوْ مُحَلٍّ أَوْ غَيْرِهِمَا ، (وَ) لَكُونِ الْمَقْصُودِ هُنَا الرَّبْحَ ^(١) . . فَارَقَ الْوَكِيلَ فِي أَنَّهُ (يَبِيعُ بِالْعَرَضِ) وَيَشْتَرِي ، وَيَأْخُذُهُ بَدَلًا عَنْ مُثْلَفٍ حَيْثُ تَوَقَّعَ فِيهِ رِبْحاً ، وَيَأْخُذُ الْمُعِيبَ عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ أَوْ الْغَبْطَةِ .

(١) فِي (س) : (هُوَ الرِّبْحُ) .

وَلَهُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ . وَلَا يُسَافِرُ بِمَالِ الْقِرَاضِ إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَلَا يُنْفِقُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ لَا حَضَرًا وَلَا سَفَرًا ، وَعَلَيْهِ فِعْلُ مَا يُعْتَادُ ؛ كَطَيِّ الثُّوبِ وَنَشْرِهِ ، وَوَزْنُ الْخَفِيفِ . وَلَا يَمْلِكُ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ ،

(وَلَهُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ) إِنْ كَانَ فِي الرَّدِّ مَصْلَحَةٌ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْمَالِكُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي وَجُودِهَا . الزَّمَهُمَا الْحَاكِمُ بِالْأَصْلَحِ مِنَ الرَّدِّ وَالْإِمْسَاكِ .

(وَلَا يُسَافِرُ بِمَالِ الْقِرَاضِ) وَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا وَظَهَرَتْ الْمَصْلَحَةُ ؛ لِلخَطَرِ إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَالْإِذْنُ فِي مَطْلَقِ السَّفَرِ لَا يَتَنَاوَلُ رُكُوبَ الْبَحْرِ وَإِنْ غَلَبَتْ فِيهِ السَّلَامَةُ ، بَلْ لَا يَجُوزُ رُكُوبُهُ مُطْلَقًا إِلَّا مَعَ غَلَبَتِهَا .

نَعَمْ ؛ إِنْ عَيَّنَ لَهُ بِلَدًا لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَّا الْبَحْرُ . كَانَ إِذْنًا فِي رُكُوبِهِ ، كَمَا لَوْ عَقَدَا بِمَحَلٍّ لَا يَصْلُحُ لِلإِقَامَةِ ، أَوْ وَهُمَا مُسَافِرَانِ . . . فَإِنْ لَهُ السَّفَرُ إِلَى الْمَقْصِدِ الصَّالِحِ ، لَا مِنْهُ (إِلَّا بِإِذْنٍ) .

وَحَيْثُ تَعَدَّى أَوْ سَافَرَ بِهِ بِلَا إِذْنٍ . . . ضَمِنَهُ ، وَضَمِنَ ثَمَنَهُ الَّذِي بَاعَهُ بِهِ فِي السَّفَرِ وَإِنْ عَادَ بِأَحَدِهِمَا مِنَ السَّفَرِ .

(وَلَا يُنْفِقُ) أَيِ : الْعَامِلُ (مِنْهُ) أَيِ : مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ (عَلَى نَفْسِهِ لَا حَضَرًا وَلَا سَفَرًا) لِأَنَّ مَوْنَةَ نَفْسِهِ عَلَيْهِ ؛ إِذْ لَهُ نَصِيبٌ مِنَ الرَّبْحِ ، فَإِنْ شَرَطَهَا مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ . . . فَسَدَ الْعَقْدُ .

وَيَنْفِقُ عَلَى مَالِ الْقِرَاضِ مِنْهُ^(١) ، وَلَا يَتَصَدَّقُ مِنْهُ وَلَوْ بِلُقْمَةٍ (وَعَلَيْهِ فِعْلُ مَا يُعْتَادُ) أَنْ يَتَوَلَّاهُ الْعَامِلُ بِنَفْسِهِ (كَطَيِّ الثُّوبِ وَنَشْرِهِ ، وَوَزْنُ الْخَفِيفِ)^(٢) وَالذَّرْعُ ، وَحِفْظُ مَتَاعِ بَابِ حَانُوتٍ ، وَنَوْمُهُ عَلَيْهِ بِالسَّفَرِ ، وَحَمْلُ الْخَفِيفِ مِنَ الْمَالِ ؛ لِقَضَاءِ الْعُرْفِ بِهِ^(٣) .

(وَلَا يَمْلِكُ) الْعَامِلُ (حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ إِلَّا بِالْقِسْمَةِ) دُونَ ظَهْوَرِ الرَّبْحِ ، وَيَمْلِكُ أَيْضًا بِالْفَسْخِ مِنْ التَّصَرُّفِ وَبِالْإِتْلَافِ ، فَكُلُّ زَائِدٍ عَيْنِيٍّ حَصَلَ بِغَيْرِ تَصَرُّفٍ الْعَامِلِ ؛ كَثَمَرَةِ مَالِ الْقِرَاضِ ،

(١) أَيِ : لِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِ التِّجَارَةِ ، وَمَا يَأْخُذُهُ الرِّصْدِي وَالْخَفِيرُ . . . مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ ، وَكَذَا الْمَأْخُوذُ ظِلْمًا كَأَخِذِ الْمَكْسَةِ ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْمَاورِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . اهـ « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمِ » (خ / ٤٩٥) .

(٢) وَلَوْ لَمْ يَحْتَدِهِ وَذَلِكَ كَمَسْكِ وَذَهَبٍ ، وَرَفَعَهُ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ : (وَعَلَيْهِ فِعْلٌ . . .) .

(٣) وَأَمَّا مَا لَا يَلِزِمُهُ مِنَ الْعَمَلِ . . . فَيَجُوزُ لَهُ الْاسْتِجَارُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تِمَّةِ التِّجَارَةِ وَمَصَالِحِهَا ، فَإِنْ تَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ . . . لَمْ يَسْتَحِقَّ أَجْرَةً ؛ لِتَبَرُّعِهِ . وَمَا يَلِزِمُهُ فَعَلُهُ لَوْ أَكْثَرَى عَلَيْهِ مَنْ فَعَلَهُ . . . فَالْأَجْرَةُ فِي مَالِهِ لَا فِي مَالِ الْقِرَاضِ ، فَلَوْ شَرَطَ عَلَى الْمَالِكِ الْاسْتِجَارَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ . . . لَمْ يَصِحَّ .

وَلِكُلِّ فُسْخُهُ ، وَيَنْفَسِخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ، أَوْ جُنُونِهِ ، أَوْ إِغْمَائِهِ . وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ فِي الرِّبْحِ وَعَدَمِهِ ، وَالشَّرَاءِ ، وَفِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ ، وَفِي التَّلْفِ ، وَالرَّدِّ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَشْرُوطِ . . . تَحَالَفاً ، . . .

ونتاجه ، وبدل منافعِهِ . . لا يملك شيئاً منه قبل القسمة ولا بعدها ، بل يختصُّ بها المالك ؛ لأنَّه ليس من فوائد التجارة .

(وَلِكُلِّ) من المالك والعامِل (فُسْخُهُ) لأنَّه من العقود الجائزة ، (وَيَنْفَسِخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ، أَوْ جُنُونِهِ ، أَوْ إِغْمَائِهِ) نظير ما مرَّ في الشَّرْكَةِ بَقِيْدِهِ .

(وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ فِي الرِّبْحِ وَعَدَمِهِ)^(١) وَإِنْ أَخْبَرَ قَبْلَ الرِّبْحِ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ مَعَهُ الْأَصْلَ ، (وَ) فِي نِيَةِ (الشَّرَاءِ) لِنَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ مُرَبِّحاً ، وَلِلْقَارِضِ وَإِنْ كَانَ خَاسِراً ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِقَصْدِهِ (وَفِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ) وَجَنْسِهِ وَصَفَتِهِ^(٣) ، سَوَاءٌ كَانَ فِي الْمَالِ رِبْحٌ أَمْ لَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ دَفْعِ الزَّائِدِ ، (وَفِي التَّلْفِ وَالرَّدِّ) لِمَالِ الْقَارِضِ إِذَا ادَّعَاهُ - وَلَوْ بَعْدَ إِخْبَارِهِ بِالرِّبْحِ - وَأَنْكَرَهُ الْمَالِكُ كَالْوَدِيعِ ؛ بِجَامِعِ أَنَّ الْمَالِكَ أَتَمَمَهُ لِمَصْلَحَتِهِ ، وَانْتَفَاعُ الْعَامِلِ إِنَّمَا هُوَ بِالْعَمَلِ دُونَ الْعَيْنِ ، وَبِهِ فَارَقَ الْمُسْتَأْجِرُ وَالْمُرْتَهَنَ ؛ إِذْ لَا يُصَدِّقَانِ ، كَمَا مَرَّ فِي الرَّدِّ ، وَلَوْ ذَكَرَ سَبَباً لِلتَّلْفِ . . يَأْتِي فِيهِ تَفْصِيلُ الْوَدِيعَةِ^(٤) .

نَعَمْ ؛ إِنْ أَخَذَ مَا لَا يُمْكِنُهُ الْقِيَامُ بِهِ . . ضَمِنَ مَا تَلَفَ مِنْهُ ؛ لِتَفْرِيطِهِ بِأَخْذِهِ ، وَكَذَا سَائِرُ الْأُمْنَاءِ ، وَلَوْ قَالَ : رِبْحْتُ ، ثُمَّ قَالَ : كَذَبْتُ لِئَلَّا يُنَزَعَ الْمَالُ مِنْ يَدِي ، أَوْ غَلَطْتُ فِي الْحِسَابِ . . لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ وَإِنْ ذَكَرَ شُبْهَةً .

نَعَمْ ؛ لَهُ تَحْلِيلُ الْمَالِكِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ شُبْهَةً ، وَبَعْدَ هَذَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ تَلْفاً أَوْ خُسَراً مُمَكِّناً .

(وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَشْرُوطِ) لِلْعَامِلِ مِنَ الرِّبْحِ (. . تَحَالَفاً) كَالْمَتَابِعَيْنِ ، ثُمَّ يَفْسَخُ أَحَدُهُمَا أَوْ

(١) أي : بيمينه لا المالك ، وهذا شروع في بيان الاختلاف بينهما ، وما يقبل قول العامل فيه .

(٢) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٤٩٧) : (لم أرَ هذه الغاية في غيره ، وانظرها مع قوله الاتي : « ولو قال : ربحت ، ثم قال : كذبت . . إلى قوله : لم يقبل » هل بينهما منافاة أم لا ؟ ثم رأيت عبارة في « الفتح » هكذا : « وفي خسر ممكن وإن أخبر قبله بربح ؛ لأنه أمين » انتهى . وهذه ظاهرة فلعل هنا سقطاً . فليحذر .

(٣) أي : والقول قول العامل في نية الشراء ، والقول أيضاً قوله بيمينه أيضاً في قدر رأس المال .

(٤) أي : فإن كان السبب خفياً كسرقة ، أو ظاهراً كحريق عرف دون عمومهِ . . حلف ، فإن عرف عمومهِ ولم يتهم . . فكذا ، وإن جهل . . طولب بالبيّنة ، ثم يحلف أنه تلف به .

فَضَائِلُ

تَصِحُّ الْمُسَاقَاةُ عَلَى النَّخْلِ وَالْعِنَبِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الثَّمَرَةُ لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ ، وَالْعِلْمُ
بِالنَّصِيبِ الْمَشْرُوطِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْعَاقِدَانِ جَائِزِي التَّصَرُّفِ ،

الْحَاكِمُ ، ثُمَّ يَخْتَصُّ الْمَالِكُ بِالرِّبْحِ أَوْ الْخُسْرَانِ (وَلَهُ) أَيِ : لِلْعَامِلِ (أَجْرَةُ الْمِثْلِ) وَإِنْ زَادَتْ عَلَى
مُدَّعَاهُ .

نَعَمْ ؛ لَوْ كَانَ الْقِرَاضُ لِمَحْجُورِهِ وَمُدَّعَى الْعَامِلِ دُونَهَا . فَلَا تَحَالَفَ ، وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ فَأَدَّعَى
الْمَالِكُ أَنَّهُ قَرْضٌ ، وَالْعَامِلُ أَنَّهُ قِرَاضٌ . . صُدِّقَ^(١) ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ ، فَإِنْ أَقَامَا بَيْنَتَيْنِ . .
قُدِّمَتْ بَيْنَةُ الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ .
وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي أَنَّهُ وَكِيلٌ أَوْ عَامِلٌ . . صُدِّقَ الْمَالِكُ ، وَلَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ .

(فَضَائِلُ)

فِي الْمُسَاقَاةِ

وَهِيَ : أَنْ يُعَامَلَ غَيْرُهُ عَلَى تَعَهُدِ نَخْلٍ أَوْ شَجَرِ عِنَبٍ بِالسَّقْيِ وَالتَّرْبِيَةِ ، وَتَكُونُ الثَّمَرَةُ الْحَادِثَةُ أَوْ
الْمَوْجُودَةُ لَهُمَا بِشُرُوطٍ تَأْتِي .

وَإِنَّمَا (تَصِحُّ الْمُسَاقَاةُ عَلَى النَّخْلِ) لِلنَّصِّ ، (وَالْعِنَبِ) بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ بِجَامِعِ وَجوبِ الزَّكَاةِ ،
وَتَأْتِي الْخَرَصُ فِيهِمَا ، بِخِلَافِ سَائِرِ الزَّرُوعِ وَالْبَقُولِ وَالْأَشْجَارِ كَالْمَقْلِ^(٢) .

(بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الثَّمَرَةُ لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ) دُونَ غَيْرِهِمَا ، (وَالْعِلْمُ بِالنَّصِيبِ الْمَشْرُوطِ) وَتَقْدِيرُهُ
بِالْجُزْئِيَّةِ ؛ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ فِي رِبْحِ الْقِرَاضِ .

(وَأَنْ يَكُونَ الْعَاقِدَانِ جَائِزِي التَّصَرُّفِ) نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي عَاقِدِي الْقِرَاضِ ، وَمِنْ ثَمَّ : جَازَ لِلْإِمَامِ

(١) أَيِ : الْعَامِلُ بِبَيْمِنِهِ .

(٢) الْمَقْلُ : هُوَ شَجَرُ الدَّوْمِ ، وَهُوَ شَجَرٌ مِنْ فَصِيلَةِ النَخْلِيَّاتِ ، سَاقُهُ مَشْعَبَةٌ ، يُسْتَخْرَجُ مِنْ ثَمَارِهِ نَوْعٌ مِنَ
الدَّبَسِ ، ثَمَرَتُهُ فِي غُلْظِ التَّفَاحَةِ ، ذَاتُ قَشَرٍ صَلْبٍ أَحْمَرٍ ، وَلَهُ نَوَاطِفُ ضَخْمَةٌ ذَاتُ لَبٍ إِسْفَنْجِيٍّ ، يَنْبَتُ فِي
الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَفِي مِصْرَ وَالسُّودَانِ .

وَتَصِحُّ مِنَ الْوَلِيِّ لِمَحْجُورِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ أَلْمَالُ مَغْرُوساً ، وَأَنْ يَكُونَ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ ،
وَأَلَّا يَشْتَرِطَ عَلَى الْعَامِلِ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ وَمَعْرِفَةً مَا عَلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ . وَعَلَى الْعَامِلِ أَنْ يَعْمَلَ
مَا فِيهِ صَلَاحُ الثَّمَرِ ؛ كَالسَّقْيِ ،

أَوْ نَائِبِهِ أَنْ يُسَاقِيَ فِيمَا جُهِلَ مَالُكُهُ أَوْ غَابَ .

(وَتَصِحُّ) الْمُسَاقَاةُ (مِنَ الْوَلِيِّ) وَلَوْ غَيْرَ أَبٍ وَجَدَّ (لِمَحْجُورِهِ) نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْقِرَاضِ .

(وَأَنْ يَكُونَ أَلْمَالُ) مَعْنَى فِي الْعَقْدِ مَرْتَباً لَهُمَا عِنْدَهُ (مَغْرُوساً) فَإِنْ سَاقَاهُ عَلَى وَدِيِّ^(١) لِيُغْرِسَهُ
فِي أَرْضِهِ ، وَيَكُونُ الشَّجَرُ وَالثَّمَرُ بَيْنَهُمَا . . لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ الْغَرْسَ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُسَاقَاةِ ، ثُمَّ إِنْ
تَوَقَّعَتِ الثَّمَرَةُ فِي الْمُدَّةِ الْمَعِينَةِ . . فَلَهُ أَجْرُهُ عَمَلِهِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَكَذَا أَجْرُهُ أَرْضِهِ ؛ وَإِلَّا . . فَلَا .
وَلَوْ كَانَ الْغِرَاسُ لَهُ وَالْأَرْضُ لِلْمَالِكِ . . لَزِمَهُ أَجْرُهَا ، وَأَلَّا تَكُونَ بَعْدَ بَدْوِ الصَّلَاحِ ؛ لِفَوَاتِ
مَعْظَمِ أَعْمَالِهَا حِينَئِذٍ ، بِخِلَافِهَا قَبْلَهُ وَلَوْ بَعْدَ وَجُودِ الثَّمَرَةِ .

(وَأَنْ يَكُونَ بِإِجَابٍ) كَسَاقِيَّتِكَ ، أَوْ عَامِلَتِكَ عَلَى هَذَا ، أَوْ سَلَمَتُهُ إِلَيْكَ لِتَتَعَهَّدَهُ بِكَذَا
(وَقَبُولٍ) كَسَائِرِ عَقُودِ الْمُعَاوَضَةِ ، وَأَنْ تَكُونَ مُؤَقَّتَةً بَزْمٍ مَعَيَّنٍ تَبْقَى فِيهِ الْعَيْنُ لِلِاسْتِغْلَالِ غَالِباً ،
وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الزَّمَنُ يُثْمِرُ فِيهِ ذَلِكَ الشَّجَرُ غَالِباً .

(وَأَلَّا يَشْتَرِطَ عَلَى الْعَامِلِ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ) وَلَا عَلَى الْمَالِكِ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ^(٢) ؛ لِمَنَافَاتِهِ لِمَوْضُوعِ
الْعَقْدِ .

(وَ) يَشْتَرِطُ (مَعْرِفَةً)^(٣) كُلُّ مَنْهُمَا (مَا عَلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ) لِإِطْرَادِ الْعَرَفِ بِهِ فِي تِلْكَ النَّاحِيَةِ ،
وَقَدْ عَرَفَاهُ ضَابِطاً ؛ وَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلِهِ فِي الْعَقْدِ ، فَإِنْ جَهِلَهُ أَحَدُهُمَا . . وَجَبَ التَّفْصِيلُ ،
وَلَا يَكْفِي الْعِلْمُ بِأَنْ تَمَّ عَرُفُ ضَابِطٍ يَرْجِعَانِ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَتِهِمَا لِتَفْصِيلِهِ .

(وَ) ضَابِطُ مَا (عَلَى الْعَامِلِ) أَنَّهُ كُلُّ فِعْلٍ يَتَكَرَّرُ كُلَّ سَنَةٍ أَوْ يَحْتَاجُهُ الثَّمَرُ لِتَنْمِيَّتِهِ ؛ فَحِينَئِذٍ عَلَيْهِ
(أَنْ يَعْمَلَ مَا فِيهِ صَلَاحُ الثَّمَرِ) بِأَنْ يَزِيدَ بِهِ صَلَاحُهُ^(٤) (كَالسَّقْيِ) فَإِنْ تَعَمَّدَ تَرْكُهُ . . وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ -

(١) الْوَدْيُ - يَفْتَحُ الْوَاوَ وَكُسِرَ الدَّالُ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ - : صِغَارُ النَّخْلِ ، وَيُسَمَّى الْفَسِيلُ .

(٢) أَيْ : وَبَشَرُطَ الْأَشْتَرِطَ عَلَى الْعَامِلِ . . . ، وَأَلَّا يَشْتَرِطَ عَلَى الْمَالِكِ غَيْرَ مَا عَلَيْهِ .

(٣) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٥٠٨) : (وَفِي هَذَا الْحَلِّ تَغْيِيرُ إِعْرَابِ
الْمَتْنِ . . . فَلَوْ قَالَ : وَبَشَرُطَ مَعْرِفَةَ الْخ . . لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ « يَشْتَرِطَ » هُنَا تَحْرِيفٌ مِنَ النَّسَاجِ .

(٤) فِي (ح) : (بِمَا يَزِيدُ . . .) .

وَتَنْقِيَةِ النَّهْرِ وَالْبُئْرِ ، وَالتَّلْقِيحِ ، وَحِفْظِ الثَّمَرِ ، وَالْجُذَاذِ . وَمَا لَا يَتَكَرَّرُ ؛ كِبْنَاءِ
الْحِيطَانِ ، وَحَفْرِ النَّهْرِ وَالْبُئْرِ . عَلَى الْمَالِكِ ، وَهِيَ لَازِمَةٌ .

ففسد الشجر . . ضمنه ؛ لأنه في يده ، (وَتَنْقِيَةِ النَّهْرِ وَالْبُئْرِ) وإصلاح الأجاجين - وهي : ما حوالي
الشجر - ومجاري الماء ، وإدارة الدولاب ، وفتح رأس القناة وسدها (وَالتَّلْقِيحِ) وقطع مضر
حشيش وجريد ، وتنحيته لتصيب الشمس الثمرة ، (وَحِفْظِ الثَّمَرِ) إلى أن يؤخذ من الجرين
(وَالْجُذَاذِ) وَالتَّجْفِيفِ .

(وَ) ضابط ما على المالك آلة الأعيان التي يحتاج إليها في ذلك ، فحيث (مَا لَا يَتَكَرَّرُ ؛ كِبْنَاءِ
الْحِيطَانِ ، وَحَفْرِ النَّهْرِ وَالْبُئْرِ) وطلع التلقيح ، وقصب التّعریش ، والمنجل ، والمعول (. .) عَلَى
الْمَالِكِ .

وهي (أي : المسافة) (لَازِمَةٌ) مِنَ الْجَانِبَيْنِ كَالْإِجَارَةِ بِجَامِعِ أَنَّ الْعَمَلَ فِيهِمَا فِي أَعْيَانٍ تَبْقَى
بِحَالِهَا بخلاف القراض .

* * *

بَابُ الْإِجَارَةِ

شَرُطُ الْعَاقِدَيْنِ أَنْ يَكُونَا بِالْعَيْنِ ، عَاقِلَيْنِ ، مُخْتَارَيْنِ ، رَشِيدَيْنِ . وَلَا بُدَّ مِنْ صِيغَةٍ ؛ كَدَا (أَجَرْتُكَ هَذَا) أَوْ (أَلْزَمْتُكَ) فَيَقْبَلُ بِاللَّفْظِ . وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى إِجَارَةِ عَيْنٍ ؛ كَدَا (أَجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ بِكَذَا) أَوْ (أَسْتَأْجَرْتُكَ بِكَذَا) وَإِلَى إِجَارَةِ ذِمَّةٍ ؛ كَدَا (أَلْزَمْتُ ذِمَّتَكَ كَذَا) ، وَكَأَسْتَسْجِرَ

(بَابُ الْإِجَارَةِ)

وهي - بثلاث ألهمزة والكسر أشهر - لغة : اسمٌ للأجرة ، وشرعاً : عقدٌ على منفعة مقصودة معلومة ، قابلة للبدل والإباحة بعوض معلوم ، والمعقود عليه في إجارة الذمّة أو العين هو المنفعة لا محلّها^(١) .

(شَرُطُ الْعَاقِدَيْنِ أَنْ يَكُونَا بِالْعَيْنِ ، عَاقِلَيْنِ ، مُخْتَارَيْنِ ، رَشِيدَيْنِ) نظير ما مرّ مفصلاً في المتبايعين .

نعم ؛ للكافر استئجار المسلم ، وللسّفيه - على ما قاله الماوردي والرويانى - أن يؤجر نفسه بما لا يقصد من عمله كالحجّ ، كما له التبرّع به بل أولى .

(وَلَا بُدَّ) لصحة الإجارة (مِنْ صِيغَةٍ) إيجاب وقبول بشروطهما السابقة في البيع (كَأَجَرْتُكَ هَذَا) أو منفعتَه بِكَذَا (أَوْ أَلْزَمْتُكَ) إياه بِكَذَا ، وهذان يصلحان لإجارة العين والذمّة ، بخلاف : أَلْزَمْتُ ذِمَّتَكَ بِكَذَا ؛ فإنه يختص بإجارة الذمّة كما سيُعلم من كلامه ، (فَيَقْبَلُ بِاللَّفْظِ) مع الاتّصال وموافقة المعنى وغير ذلك ممّا مرّ في البيع .

(وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى إِجَارَةِ عَيْنٍ) وهي الواردة على عين ؛ كدابة معيّنة لركوب ، أو شخص معيّن لنحو بناء أو خياطة (كَأَجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ بِكَذَا) للركوب إلى كذا (أَوْ أَسْتَأْجَرْتُكَ بِكَذَا) لتعمل لي كذا للإضافة إلى المُخاطَب ، فإن زاد . فتأكّد .

(وَإِلَى إِجَارَةِ ذِمَّةٍ كَأَلْزَمْتُ ذِمَّتَكَ كَذَا) أي : خياطة كذا ، أو حملة مثلاً بِكَذَا ، (وَكَأَسْتَسْجِرَ

(١) أركان الإجارة أربعة : عاقدان وصيغة وأجرة ومنفعة .

دَابَّةٌ مَوْصُوفَةٌ ، وَفِي إِجَارَةِ الدِّمَّةِ قَبْضُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ . وَلَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِالْأَجْرَةِ ، فَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ بِالْعِمَارَةِ . وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَنْفَعَةِ : كَوْنُهَا مُتَمَحِّضَةً

دَابَّةٌ مَوْصُوفَةٌ (بصفات السِّلَمِ لركوب أو حمل ، ولا تَتَصَوَّرُ الدِّمَّةُ فِي الْعَقَارِ ؛ إِذْ لَا يَثْبُتُ فِي الدِّمَّةِ بِدَلِيلٍ مَنَعَ السِّلَمِ فِيهِ .

(وَ) يُشْتَرَطُ (فِي إِجَارَةِ الدِّمَّةِ قَبْضُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ) قَبْضاً حَقِيقِيّاً ، نَظِيرَ رَأْسِ مَالِ السِّلَمِ ؛ لِأَنَّهَا سَلَمٌ فِي الْمَنَافِعِ ، فَيَجُوزُ كَوْنُهُ مَعِيناً وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ قَدْرُهُ ، وَفِي الدِّمَّةِ ^(١) لَا يَبْرَأُ مِنْهَا ، وَلَا يُحَالُ بِهَا وَلَا عَلَيْهَا ، وَلَا تُؤْجَلُ ^(٢) .

(وَلَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِالْأَجْرَةِ) فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ وَالدِّمَّةِ ، لَكِنَّ الْأَجْرَةَ فِي الْعَيْنِ لَهَا حَكْمُ الثَّمَنِ ، فَمَا فِي الدِّمَّةِ يَجُوزُ الْإِسْتِدَالُ عَنْهُ ، وَالْحَوَالَةُ بِهِ وَعَلَيْهِ ، وَالْإِبْرَاءُ مِنْهُ ، وَتَعْجِيلُهُ وَتَأْجِيلُهُ ، وَيَجِبُ ضَبْطُهُ وَوَصْفُهُ ، وَيَجِبُ فِي الْمَعْيَنِ الرُّوْيَةُ وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ قَدْرُهُ ، وَيَمْتَنَعُ تَأْجِيلُهُ ، وَيُمْلِكُ فِي الْحَالِ ، وَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُهَا فِي الْمَجْلِسِ .

(فَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ) لِدَارٍ مَثَلًا (بِالْعِمَارَةِ) لَهَا ، أَوْ بِدِرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ عَلَى أَنْ يَعْمَرَهَا بِهَا وَإِنْ عُلِمَتِ الْعِمَارَةُ كَبَيْعِ الزَّرْعِ عَلَى أَنْ يَحْصَدَهُ الْبَائِعُ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ شَرْطِ عَمَلٍ فِيهِ يُقْصَدُ مِثْلُهُ فِي الْأَمْلاكِ فَكَانَ مُبْطَلًا وَإِذَا فَعَلَ الْمَشْرُوطَ . رَجَعَ بِأَجْرَتِهِ وَبِمَا أَنْفَقَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَرَفَهُ بِالْإِذْنِ بِشَرْطِ الْعَوَضِ ، وَلَوْ أُطْلِقَ الْعَقْدُ عَنْ ذِكْرِ شَرْطِ صَرَفِ الْأَجْرَةِ ثُمَّ أَذِنَ لَهُ الْمُؤَجِّرُ فِي صَرَفِهَا فِي الْعِمَارَةِ . جَازَ وَإِنْ أُتْحَدَ الْقَابِضُ وَالْمَقْبِضُ ؛ لَوْ قَوَّعِهِ ضَمْنًا ، وَيُصَدَّقُ الْمَنْفَقُ ^(٣) إِنْ أَدْعَى مُحْتَمَلًا .

(وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَنْفَعَةِ كَوْنُهَا مُتَمَحِّضَةً) حَالِيَةً ، فَلَا يَصِحُّ اسْتِئْجَارُ شَيْءٍ لِمَنْفَعَةٍ مَتَرَقِيَةٍ ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْإِجَارَةِ عَلَى تَعْجِيلِ الْمَنَافِعِ .

نَعَمْ ؛ قَدْ تَسْتَتِيعُ الْمَنْفَعَةُ عَيْنًا لِمَنْفَعَةٍ أَوْ حَاجَةً ؛ كَاسْتِئْجَارِ أَمْرَأَةٍ أَوْ رَجُلٍ لِرِضَاعٍ ^(٤) - وَلَوْ أَلْبَاءَ - وَبِئْرٍ لِلِاسْتِقَاءِ مِنْ مَائِهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَابِعَةً لْغَيْرِهَا ، وَقَنَاءَةً لِلزَّرَاعَةِ بِمَائِهَا الْجَارِي إِلَيْهَا مِنَ النَّهْرِ ،

(١) أي : ويجوز كونه في الدِّمَّةِ ، فهو معطوف على قوله : (معيناً) ، ولا بدَّ حينئذٍ من معرفة قدرها وجنسها وصفتها .

(٢) أي : الأجرة ؛ لثلاثي يكون بيع دين بدين ، فإن وقع ذلك . . بطل العقد .

(٣) أي : وهو المستأجر يبيئته فيما إذا اختلفا في قدر الإنفاق أو في أصله .

(٤) لعل معنى ذلك في إجارة الدِّمَّةِ ، وهي غير واردة على العين ، فيمكن للرجل تحصيلها بامرأة ترضع الصبي ، ودليله : أنهم قالوا : لو أبدلت المرأة لبن الصبي بلبن غيرها ؛ فإن كانت إجارة عين . . لم يصح ، أو ذمة . . صح ، والله أعلم .

مُتَقَوِّمَةً مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهَا حِسًّا وَشَرْعًا ، فَلَا يَصِحُّ الْأَسْتِجَارُ عَلَى كَلِمَةٍ ، وَلَا يَصِحُّ
 أَسْتِجَارُ كَلْبٍ لِلصَّيْدِ ، وَلَا أَسْتِجَارُ آبِقٍ ، وَلَا أَرْضٍ لِلزَّرَاعَةِ لَا مَاءَ لَهَا إِلَّا أَنْ كَفَاهَا
 الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ ،

لا قرارها^(١) لِمَا سِيَحْصَلُ فِيهَا بِنَحْوِ مَطَرٍ^(٢) ؛ كِبْرَكَةٍ ، وَأَرْضٍ لِأَخْذِ مَا يَدْخُلُهَا مِنْ نَحْوِ سَمَكٍ ، وَإِنْ
 اسْتَأْجَرَهَا لِإِجْرَاءِ مَاءٍ أَوْ لِحَبْسِهِ فِيهَا حَتَّى يَجْتَمَعَ فِيهِ سَمَكٌ فَيَصْطَادُهُ . . صَحَّ .

وكونها (مُتَقَوِّمَةً مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهَا) أَوْ تَسْلِيمِهَا (حِسًّا وَشَرْعًا) ووقوعاً للمستأجر أو نائبه .

(فَلَا يَصِحُّ الْأَسْتِجَارُ) لِبَيْعٍ^(٣) (عَلَى) التَّلَفِ بِمَحْضٍ (كَلِمَةٍ) أَوْ كَلِمَاتٍ يَسِيرَةٍ - وَلَوْ إِحْبَابًا
 وَقَبُولًا - لَا تَعْبَ عَلَيْهِ فِيهَا بَوْجِهٍ ؛ لَكُونِ الْمَبِيعِ مُسْتَقَرًّا الْقِيَمَةِ مَثَلًا وَإِنْ رَوَّجَتِ السَّلْعَةُ^(٤) ؛ إِذْ لَا قِيَمَةَ
 لَهَا ، فَإِنْ تَعَبَ . . فَلَهُ أَجْرُهُ الْمَثَلِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ لَمَّا لَمْ يَتِمَّ إِلَّا بِهِ . . نُزِّلَ مَنْزِلَتُهُ مَعَ كَوْنِهِ
 طَامِعًا ، أَمَّا مَا فِيهِ تَعَبٌ كَالْمَخْتَلَفِ الثَّمَنِ بِأَخْتِلَافِ الْمُتَعَاقِدِينَ . . فَيَصِحُّ الْأَسْتِجَارُ لَهُ .

(وَلَا يَصِحُّ أَسْتِجَارُ كَلْبٍ لِلصَّيْدِ) إِذْ لَا قِيَمَةَ لِمَنْفَعَتِهِ شَرْعًا ، بِخِلَافِ هِرَّةٍ لِدَفْعِ فَارٍ ، وَنَحْوِ فَهْدٍ
 لَصَيْدٍ ، وَلَا تَفَاحَةٍ لِلشَّمِّ بِخِلَافِ تَفَاحَاتٍ ، وَلَا تَزْيِينٍ بِطَعَامٍ أَوْ دَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ ؛ إِذْ لَا يُقَابَلُ بِمَالٍ .
 وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ كَانَ لَهَا عَرَى تُعَلَّقُ . . صَحَّ ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ حَلِيٌّ ، وَأَسْتِجَارُ الْحَلِيِّ صَحِيحٌ .

(وَلَا أَسْتِجَارُ آبِقٍ) وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ أَوْ تَسْلِيمِهِ عَقَبَ الْعَقْدِ ، وَلَا أَسْتِجَارُ غَيْرِ
 قَارِيٍّ لَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَإِنْ أُنِيسَتْ الْمُدَّةُ ؛ لِلْعَجْزِ فِي الْكُلِّ عَنْ تَسْلِيمِ الْمَنْفَعَةِ كَالْبَيْعِ .

(وَلَا) أَسْتِجَارُ (أَرْضٍ لِلزَّرَاعَةِ) وَالْحَالَةُ أَنَّهُ (لَا مَاءَ لَهَا) دَائِمٌ أَوْ غَالِبٌ ؛ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى
 تَسْلِيمِهَا وَتَسْلِيمِهَا حِينَئِذٍ (إِلَّا أَنْ كَفَاهَا الْمَطَرُ) أَوْ غَيْرُهُ (الْمُعْتَادُ) بِأَنْ غَلَبَ حَصُولُهُ فِيهَا . . فَيَصِحُّ
 أَسْتِجَارُهَا حِينَئِذٍ ؛ إِذْ لَا مَانِعَ .

وَيَصِحُّ أَسْتِجَارُهَا لِلزَّرْعِ قَبْلَ أَنْحِسَارِ الْمَاءِ عَنْهَا وَإِنْ مَنَعَ رُؤْيَتَهَا ؛ لِأَنَّهُ لِمَصْلَحَتِهَا ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ
 أَنْ يُوثَّقَ بِأَنْحِسَارِهِ عَنْهَا .

(١) أي : لا يصح استئجار القرار من القناة دون الماء .

(٢) أي : استأجر القناة ؛ ليكون أحق بمائها الذي يحصل فيها بالمطر والثلج في المستقبل ، فإنه لا يصح ؛ لأنه
 استئجارٌ لمنفعةٍ مستقبليةٍ .

(٣) أي : الدَّالَّ .

(٤) أي : الكلمة أو الكلمات اليسيرة من الدَّلال ولو نفقت السلعة ، فلا يصح .

وَلَا الْإِسْتِجَارُ لِقَلْعٍ سِنَّ صَحِيحَةٍ ، وَيُسْتَرْطُ كَوْنُ الْمَنْفَعَةِ مَعْلُومَةً بِالزَّمَانِ

ويدخل نصيبها من الماء إن اعتيد دخولُه أو شُرِطَ ، فإن اضطرب العُرف فيه أو استثنى . . لم يصح العقد إلا إن كان لها شربٌ غيره .

(وَلَا) يصح أيضاً (الْإِسْتِجَارُ لِقَلْعٍ سِنَّ صَحِيحَةٍ) لا ألم بها شديد ، ولا استحَقَّ قلعها قوداً^(١) ؛ للعجز عنه شرعاً لحرمته ، فهو كَالِإِسْتِجَارِ لِسَائِرِ الْمَحْرَمَاتِ ؛ كَالنِّاحَةِ ، وَالزَّمْرِ ، وَعَيْنِ حَائِضٍ وَنَفْسَاءِ^(٢) مُسْلِمَةٍ لخدمَةِ مَسْجِدٍ^(٣) .

أما إذا حلَّ قلعها كأن صعب ألمها ، وقال طبيبٌ عدلٌ - ولو رواية - : إنَّه يزول بالقلع . . فيجوزُ الْإِسْتِجَارُ لَهُ ؛ كقصْدٍ ، وحجمٍ - وألبد المتأكله كالسِّنِّ ألوجعة - ولا يلزمُ الْمُسْتَأْجَرَ تَمَكِينُ الْأَجِيرِ مِنَ الْقَلْعِ ، لكن إذا سلَّمه نفسه ومضتْ مُدَّةُ إِمْكَانِ الْعَمَلِ . . لزمته الأجرة له ، وهي غيرُ مستقرَّة ؛ إذ لو سقطت أو برئت . . ردَّها ؛ لِإِنْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ .

(وَيُسْتَرْطُ كَوْنُ الْمَنْفَعَةِ مَعْلُومَةً) بأن يعرفَ المعقودَ عليه عيناً في الْعَيْنِيَّةِ ، وصفةً في إجارةِ الذمَّةِ ، وقدرَ المنفعةِ فيها ، فلا تصحُّ إجارةُ أحدِ هذين ، ولا ما لم يَرَهُ الْعَاقِدَانِ ، ولا ما لم يُقَدَّرْ فِيهِ الْمَنْفَعَةُ إِنْ كَانَ لَهُ مَنَافِعُ مَا لَمْ يَقُلْ : لَتَنْتَفِعَ بِهَا مَا شِئْتُ فِي الْأَرْضِ ، دونَ الدَّابَّةِ لِلضَّرَرِ^(٤) ، فإن لم تكن لها إلا منفعةٌ واحدةٌ . . حُمِلَتْ عَلَيْهَا .

ثُمَّ تَقْدِيرُهَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ (بِالزَّمَانِ) الْمَعْلُومِ الْقَدْرِ كَالسُّكْنَى سَنَةً ، ويختصُّ بِإِجَارَةِ الْعَيْنِ ؛ فلا

(١) أما المستحق قلعها في قصاص . . فيجوز الاستجار له ؛ لأن الاستجار في القصاص واستيفاء الحدود جائز ، والأجرة على المقتص منه إذا لم يُنصَّب الإمام جلاداً يقيم الحدود ، ويرزقه من مال المصالح . اهـ « المنهل العميم » (خ/٥٢٩) بتصرف .

(٢) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ/٥٣١) : (أي : بخلاف الذممة إذا أمنت التلويث على ما بحثه الأذرعي ؛ لجواز تمكين الكافر الجنب من المكث في المسجد ، لكن قال ع ش : لو قيل بعدم الصحة مطلقاً . . لم يبعد ؛ لأن في صحة الإجارة تسليطاً لها على دخول المسجد ، ومطالبتها منا بالخدمة ، وفرق بين هذا ومجرد عدم صحة المنع ، ويؤيده حرمة بيع الطعام للكافر في نهار رمضان ؛ مع أنَّ لا نتعرض له إذا وجدناه يأكل ويشرب . انتهى ، وهو وجيه جداً) .

(٣) أي : وإن أمنت التلويث ؛ لاقتضاء الخدمة المكث ، فلو دخلت وكنت . . عصت ولم تستحقَّ أجرة ، وفي معنى الحائض : المستحاضة ، ومن به سلس بولٍ ، أو جراحة نضاجة يخشى منها التلويث .

(٤) أي : فلو قال : أجرتك الدابة لتنتفع بها ما شئت . . لم يصح ؛ للضرر عليها .

يَصِحُّ : أَلَزِمْتُ ذِمَّتَكَ عَمَلَ الْخِيَاطَةِ شَهْرًا^(١) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْينَ عاملاً ولا محلاً لِلْعَمَلِ^(٢) .
 وَمِنْ ثَمَّ : لَوْ بَيَّنَّ صِفَةَ الْعَمَلِ وَنَوْعَ مَحَلِّهِ . . صَحَّ ، وَيَصِحُّ : أَجَرْتُكَهَا لِتَسْكُنَهَا ، لا عَلَى أَنْ
 تُسْكِنَهَا ، عَلَى مَا فِي «الْبَحْرِ»^(٣) ، وَمِثْلُهُ : لِتَسْكُنَهَا وَحْدَكَ ، كَمَا فِيهِ عَنْ بَعْضِهِمْ .
 وَيُشْتَرَطُ فِي الزَّمَنِ أَنَّهُ تَبْقَى فِيهِ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجَرَةُ غَالِبًا ؛ كَعَشْرِ سَنِينَ فِي الدَّابَّةِ ، وَثَلَاثِينَ فِي الدَّارِ
 أَوْ الرَّقِيقِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِكُلِّ ، وَكَمِئَةِ سَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ فِي الْأَرْضِ .
 وَلَوْ أَجَرَهُ هَذِهِ السَّنَةَ كُلَّ شَهْرٍ بِدَرَاهِمٍ . . صَحَّ ، أَوْ أَجَرَهُ كُلَّ شَهْرٍ بِدَرَاهِمٍ . . فَلَا^(٤) ، أَوْ أَجَرَهُ
 هَذَا الشَّهْرَ بِدَرَاهِمٍ وَمَا زَادَ بِحَسَابِهِ . . صَحَّ فِي الْأَوَّلِ فَقَطْ .
 وَيُحْمَلُ الشَّهْرُ أَوِ السَّنَةُ الْمَطْلُوقَةُ عَلَى الْهَلَالِيِّ الْعَرَبِيِّ إِلَّا إِنْ قَيَّدَهُ بِغَيْرِهِ كَالسَّلَمِ (أَوْ الْعَمَلِ) فِي
 إِجَارَةِ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٍ ؛ كَخِيَاطَةِ هَذَا الثَّوبِ ، وَ(كَدَابَّةٌ إِلَى مَكَّةَ) بِنَحْوِ : أَسْتَأْجَرْتُكَ لِلْخِيَاطَةِ شَهْرًا ،
 أَوْ أَلَزِمْتُ ذِمَّتَكَ خِيَاطَةَ هَذَا الثَّوبِ ، أَوْ أَسْتَأْجَرْتُكَ لَخِيَاطَتِهِ إِنْ بَيَّنَّ لَهُ فِي الْأَوَّلَى الثَّوبَ ، وَفِي
 الْجَمِيعِ كَوْنُهُ قَمِيصًا أَوْ غَيْرَهُ ، وَطَوْلُهُ وَعَرْضُهُ وَنَوْعُ الْخِيَاطَةِ .
 نَعَمْ ؛ إِنْ أَطْرَدَتْ الْعَادَةُ بِنَوْعٍ . . حُمِلَ الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ^(٥) ، وَفِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ لَا بُدَّ أَنْ يُقَدَّرَ بِالزَّمَنِ
 كَتَعْلَمُنِي شَهْرًا ، أَوْ أَنْ يَعْينَ الْآيَاتِ بِأَشْخَاصِهَا ، لا (قِرَاءَةً نَافِعَةً) مِثْلًا .
 نَعَمْ ؛ الْأَوْجَهُ : أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ الْأَغْلَبُ مِنْ قِرَاءَةِ الْبَلَدِ ، وَلَوْ كَانَ الْمُتَعَلِّمُ يَنْسَى . . أَعْتَبِرَ فِي عَادَةِ
 تَعْلِيمِهِ الْعَرَفُ الْغَالِبُ ، فَإِنْ قُدِّرَ . . أَعْتَبِرَ عَلَى الْأَوْجهِ بِمَا دُونَ الْآيَةِ .
 وَيَجُوزُ الْأَسْتِجَارُ لِلْقِرَاءَةِ عَلَى الْقَبْرِ مُدَّةً مَعْلُومَةً ، أَوْ قَدْرًا مَعْلُومًا وَإِنْ لَمْ يُعَقَّبْهَا بِالذُّعَاءِ

- (١) أي : بخلاف ما لو قال : استأجرتك للخياطة شهراً . فإنه يصح .
- (٢) أي : فلا ترتفع الجهالة ؛ فلذا لم يصح .
- (٣) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في «المنهل العميم» (خ/٥٢٢) : (ومقتضى صنيعه هنا - ك«الفتح» - التبري منه ، لكن في «التحفة» الجزم به ، فهو المعتمد ، ولا سيما وقد اعتمده غيره) .
- (٤) للجهل بمقدار المدة ؛ لكونه لم يصفها إلى جميع السنة ، بخلافه في الصورة السابقة .
- (٥) قال جمعٌ : اعلم أن الاستئجار لمجرد الخياطة قبل القطع إجارةٌ فاسدةٌ ؛ لأنه عمل مستقبل ، لتوقف الخياطة على القطع ، بخلاف الإجارة للقطع والخياطة معاً ، فليتنبه له . اهـ «المنهل العميم» (خ/٥٢٥) .

وَلَوْ أَطْلَقَ فِي الْأَرْضِ الزَّرَاعَةَ أَوْ الْغَرَسَ . . صَحَّ . وَلَا يَصِحُّ إِلَّا سِتْنَجَارُ لِلْعِبَادَاتِ . .

الميت ، أو لم يجعل أجرها له ؛ لعود منفعتها إليه بنزول الرحمة في محلها^(١) .

ثُمَّ قَدْ يَتَعَيَّنُ التَّقْدِيرُ بِالزَّمَنِ كَمَا فِي الْعَقَارِ ، وَالْإِرْضَاعِ ، وَالْإِكْتِحَالِ ، وَالْتَّطْيِيسِ ،
وَالْتَّجْصِيسِ ؛ إِذْ لَا يَتَأْتَى التَّقْدِيرُ فِيهَا بغيرِ الزَّمَنِ ، وَقَدْ يَتَأْتَى بِهِ وَيَمَحُلُّ الْعَمَلُ مَعًا فَلْيَقْدَرْ
بِأَحَدِهِمَا ؛ كـ (تَخِيطُ لِي شَهْرًا) وَيَصِفُ الْخِيَاطَةَ ، أَوْ هَذَا الثَّوبَ .

أَمَّا التَّقْدِيرُ بِهِمَا مَعًا . . فلا يجوزُ كـ (اسْتَأْجَرْتُكَ لَخِيَاطَةِ هَذَا الثَّوبِ بِيَاضِ نَهَارٍ كَذَا) وَإِنْ صَغَرَ
بَحِثْ بِفِرْغٍ عَادَةً قَطْعًا فِيمَا دُونَ الْيَوْمِ عَلَى الْأَوْجِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَطْرَأُ لَهُ مَانِعٌ فِيهِ .

(وَلَوْ أَطْلَقَ فِي الْأَرْضِ الزَّرَاعَةَ أَوْ الْغَرَسَ . . صَحَّ) وَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ أَنْوَاعٍ مَا عِنْدَهُ شَيْئًا .

نَعَمْ ؛ يُلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ عَنْ غَيْرِهِ الْبَيَانُ ؛ لِأَنَّهُ الْإِحْتِيَاظُ ، وَيَصِحُّ : إِنْ شَتَّ . . فَأَغْرَسَ أَوْ أَرْزَعَ ؛
لِرِضَاهُ بِأَشَدِّهِمَا ضَرَرًا ، فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَهُمَا ، وَحَيْثُ صَلُحَتْ الْأَرْضُ لِأَكْثَرِ مِنْ نَافِعَةٍ . . اشْتَرَطَ عِنْدَ عَدَمِ
التَّعْيِينِ بَيَانُ الْمَنْفَعَةِ الْمُسْتَأْجَرِ لَهَا ، أَوْ لِمَنْفَعَةٍ وَاحِدَةٍ . . فَلَا ، كَالدَّارِ لَا يَجِبُ بَيَانُ مَا يَسْتَأْجَرُهَا لَهُ ؛
لِتَقَارِبِ السُّكْنَى وَوَضْعِ الْمَتَاعِ فِيهَا ؛ وَلِأَنَّ الْعَقْدَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْهُودِ فِي مِثْلِهَا ، فَلَا يُسْكِنُهَا لِمَا لَا
يَلِيقُ بِهَا .

(وَلَا يَصِحُّ إِلَّا سِتْنَجَارُ) لِمَا لَا يَقْبَلُ الْنِيَابَةُ كَهُوَ (لِلْعِبَادَاتِ) الْمَحْتَاجَةِ لِلنِّيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا
أَمْتِحَانُ الْمُكَلَّفِ بِكُسْرِ نَفْسِهِ بِفَعْلِهَا ، وَالْأَجِيرُ لَا يَقُومُ مَقَامُهُ فِي ذَلِكَ كَالْإِمَامَةِ - وَلَوْ لِنَافِلَةٍ - وَالْجِهَادِ
إِنْ اسْتُؤْجِرَ لَهُ مُسَلِّمٌ - وَلَوْ قَنًا ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَأْجَرُ هُوَ الْإِمَامُ - وَالْقَضَاءُ ، وَالتَّنْذِيرُ ، وَإِقْرَاءُ
الْقُرْآنِ ، أَوْ حَدِيثِ عَامٍ^(٢) .

بخلاف ما إذا عَيَّنَ أَشْخَاصًا ، وَمَسَائِلَ ، وَأَيَاتٍ وَأَحَادِيثَ مُضْبُوطَةً ، يُعَلِّمُهَا لَهُمْ . . فَإِنَّهُ يَصِحُّ

(١) فلو قرأ الأجير وهو جنب ولو ناسيًا . . لم يستحق شيئاً ؛ لأن القصد بالاستئجار لها هنا حصول ثوابها ،
والجنب لا ثواب له على قراءته . والقراءة موضعها موضع بركة ونزول رحمة فينتفع الميت به ، قال جمع منهم
الإمام السبكي رحمه الله تعالى : « الذي دلَّ عليه الخبر بالاستنباط : أن بعض القرآن إذا قُصِدَ به نفع الميت . .
نفعه ؛ إذ قد ثبت أن القارئ لما قصد بقراءته نفع المملوك . . نفعه ، وأقر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك
بقوله : « وما يدريك أنها رقية » . وإذا نفعت الحي بالقصد . . كان نفع الميت بها أولى ؛ لأنه يقع عنه من
العبادات بغير إذنه ما لا يقع عن الحي » . اهـ « المنهل العميق » (خ / ٥٣٧ - ٥٣٨) بتصرف .

(٢) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى (خ / ٥٤٢) : (قيد للقضاء وما بعده ، كما قرره خلافاً لمن خصَّه
بالتدريس) .

إِلَّا الْحَجَّ ، وَتَفْرِقَةَ الزَّكَاةِ ، وَتَعْلِيمَ الْقُرْآنِ . وَلِلْمُكْتَرِي أَسْتِيفَاءَ الْمَنْفَعَةِ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ ،
فَيُرَكَّبُ مِثْلُهُ

وإن تعيّن على الأجير ؛ إذ تعيّنهُ عارضٌ (إِلَّا الْحَجَّ) أو العمرة أو هُمَا (وَتَفْرِقَةَ الزَّكَاةِ) والكفارة
والنذر ، وإلا لفرض كفاية غير شائع في الأصل بأنْ خُصَّ افتراضه بشخصٍ ومحلٍّ مُعيّن ، ثُمَّ أمر به
غيره إنْ عَجَزَ تجهيز ميتٍ (وَتَعْلِيمَ الْقُرْآنِ) . . فيجوزُ الاستئجارُ^(١) لَهُمَا وإنْ تعيّنَا على الأجير ؛
لأنّه غير مقصودٍ بفعلِهِمَا حتّى يقعَ عنه . - وتعيّنُهُمَا عارضٌ - فهو كإطعامٍ مُضطرٍّ يغرمُ بدله .

ومعنى عدم شيوعِهِمَا^(٢) : اختصاصُهُمَا مع مؤنّهِمَا بمالٍ الميت والمتعلم ، ثُمَّ بمالٍ مَنْ تلزمُهُ
نفقَتُهُمَا ، ثُمَّ بالمسلمين^(٣) .

وإلا لشعاعٍ غير فرضٍ ، ولا يتوقّفُ على النية ؛ كالأذان والإقامة ، أو هو فتدخلُ هي تبعاً ،
لا لها وحدّها ؛ قالوا : لعدم الكلفة ، وتؤخذُ الأجرة عليه بجميع صفاته .

نعم ؛ لا يصحُّ لزيارته صلى الله تعالى عليه وسلّم بل للدعاء عند قبره الشريف^(٤) .

(وَلِلْمُكْتَرِي أَسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ^(٥) ، فَيُرَكَّبُ) وَيُسَكِّنُ ، وَيُلبَسُ ، ويحملُ (مِثْلُهُ)
طولاً وقصرأ ، وضخامةً ونحافةً وغيرها ، ودونه في إجارة الدّمة أو العَيْنِ ؛ إذ لا ضَرَرَ .

فإن شَرَطَ عليه الاستيفاء بنفسه . . لم يصحَّ عند الخوارزمي بيع شيء بشرط ألا يبيعه ، وفَرَّقَ
أبن الرّفعة بأنّه لا غرضَ ثُمَّ ، وهُنا غرضُهُ ألا يكونَ عينٌ ماله إلا تحت يد مَنْ يرضاه .

أما بغيرِ مثله ؛ كحملٍ بدل إركابٍ ، وقطنٍ بدل حديدٍ ، وحدّادٍ بدل قصّارٍ ، والعكوس . . فلا
يجوزُ وإن قال أهلُ الخبرة : لا يتفاوت الضّررُ ، وله أيضاً^(٦) أَنْ يسلكَ مثلَ الطّريقِ الّتي أُستوجِرَ

(١) في (س) : (فيصح الاستئجار) .

(٢) أي : عدم شيوع فرض الكفاية في الأصل في تجهيز الميت ، وفي تعليم القرآن .

(٣) أي : مياسيرهم ، ولم يذكر بيت المال مع أنه مقدّم على مياسير المسلمين ، فالأولى ذكْرُهُ .

(٤) أي : لا يصح الاستئجار للوقوف عند القبر المعظم ومشاهدته ؛ لأنه عملٌ غير مضبوط ولا مقدر بشرع ، أما
الوقوف للدعاء . . فيجوز له كأن كتب له بورقة ؛ لأنه مما يقبل النبابة ، ومثله : إبلاغ السلام عليه صلى الله
عليه وسلم .

(٥) اعلم أن المنفعة المستحقة بعقد الإجارة تتوقف على مستوفٍ ، ومستوفى به ، ومستوفى منه ، ومستوفى فيه
وقد أشار المصنف إلى الأول هنا ، وسيأتي للشرح الإشارة إلى الرابع وأهملا الإشارة إلى الثاني والثالث .

(٦) لهذا إشارة إلى المستوفى فيه ، فيجوز إبداله بمثله وكذا دونه كما عُلِمَ بالأولى .

وَتَنْفَسُخُ الْإِجَارَةُ بِإِنْهَادِ الدَّارِ ، وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ بِالْغَضَبِ ، وَالْإِبَاقِ ، وَانْقِطَاعِ مَاءِ
الْأَرْضِ ،

لسلوكها لا أصعب منها ، ولا أطول ، ولا أخوف .

(وَتَنْفَسُخُ الْإِجَارَةُ بِإِنْهَادِ الدَّارِ)^(١) وموت الدَّائَةِ الْمُعَيَّنَةِ ، أَوْ الْأَجِيرِ الْمُعَيَّنِ ولو بفعل
المستأجر ؛ لفوات محل المنفعة .

نعم ؛ لا تنفسخ في الماضي إذا كان له أجره ؛ لاستقراره بالقبض ، وأستهلاك منفعه ، فله من
المُسَمَّى قِسْطُهُ مَوْزَعًا عَلَى قِيَمَةِ الْمُنْفَعَةِ ، وَهِيَ أَجْرَةُ الْمَثَلِ حَالَةَ الْعَقْدِ ، فَتَوَزَّعَ عَلَى أَجْرَةِ مَا مَضَى
وَمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ ، لَا عَلَى أَجْرَةِ الْمُدَّتَيْنِ ؛ إِذْ قَدْ تَزِيدُ أَجْرَةُ شَهْرٍ عَلَى أَجْرَةِ أَشْهُرٍ ، فِي مِدَّةٍ لَهَا
سَنَةٌ مَضَى نِصْفُهَا وَأَجْرَةُ مِثْلِهِ ضِعْفُ أَجْرَةِ مِثْلِ النِّصْفِ الْبَاقِي يَجِبُ ثُلَاثُ الْمُسَمَّى ، وَفِي عَكْسِهِ يَجِبُ
ثُلَاثُهُ ، وَأَجِيرُ الْحَجِّ إِنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ . . لَا شَيْءَ لَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ . . وَجِبَ لَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْمُسَمَّى
مَوْزَعًا عَلَى الْعَمَلِ وَالسَّيْرِ مَعًا .

(وَيَثْبُتُ الْخِيَارُ) لِلْمُسْتَأْجِرِ عَلَى التَّرَاخِي فِي إِجَارَةِ عَيْنِيَّةٍ قُدِّرَتْ بَزْمٍ أَوْ عَمَلٍ فِي بَاقِي الْمُدَّةِ
بِقِسْطِهِ مِمَّا مَضَى مِنَ الْمُسَمَّى إِنْ وُجِدَ بِالْعَيْنِ مَا نَقَصَتْ بِهِ مَنَفْعَتُهَا نَقْصًا تَفَاوُتَ الْأَجْرَةُ بِهِ ؛
كَمَرَضٍ ، وَإِنْهَادٍ دَعَامَةٍ ، وَتَغْيِيرِ مَاءٍ بَثْرٍ يُعَدُّ لِلشَّرْبِ تَغْيِيرًا يَمْنَعُ شَرْبَهُ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَيَتَخَيَّرُ
(بِالْغَضَبِ) لِلْعَيْنِ الْمُسْتَأْجِرَةِ (وَالْإِبَاقِ) الْصَادِرِ مِنْهَا ، وَلَمْ تَمْضِ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ فِيهِمَا (وَانْقِطَاعِ مَاءِ
الْأَرْضِ) الْمُسْتَأْجِرَةِ لِلزَّرَاعَةِ ؛ لِفَوَاتِ تَمَامِ الْمُنْفَعَةِ وَإِنْ حَدَثَ نَحْوُ الْمَرَضِ بَعْدَ قَبْضِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ
الْمُسْتَقْبَلَةَ غَيْرُ مَقْبُوضَةٍ ، فَهُوَ قَدِيمٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا .

ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ قَبْلَ مَضِيِّ مُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ . . فَسَخَ ، أَوْ أَجَازَ بِالْجَمِيعِ أَوْ بَعْدَهُ . . فَسَخَ فِي جَمِيعِهَا ، أَوْ
مَا بَقِيَ مِنْهَا ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعَيْبِ إِلَّا بَعْدَ الْمُدَّةِ . . أَخَذَ الْأَرْضَ ؛ وَهُوَ : التَّفَاوُتُ بَيْنَ أَجْرَةِ مِثْلِهِ
سَلِيمًا وَمَعِيْبًا ، وَمَحَلُّ التَّخْيِيرِ فِي ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْبَلِ الْعَيْبُ الْإِصْلَاحَ حَالًا ، وَيُبَادِرُ إِلَيْهِ الْمُؤَجَّرُ ،
وَالْإِلَّا ؛ كَأَن رَدَّ الْآبَقِ قَبْلَ مَضِيِّ مُدَّةٍ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ . . فَلَا خِيَارَ لَهُ ؛ لَزَوَالِ مُوجِبِهِ .

(١) هذا شروع في بيان ما يقتضي انفساخ الإجارة ، والخيار فيها ، وضابط الأول : ما يفوت المنفعة بالكلية حساً
وشرعاً ، وضابط الثاني : ما ينقص منفعة العين نقصاً يؤثر في تفاوت الأجرة .

وَيَصِحُّ بَيْعُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ .

ولو رضي بعيب متوقع الزوال . . بقي خياره ، أو غير متوقعه . . فلا ؛ لأنه عيب واحد وقد رضي به .

(وَيَصِحُّ بَيْعُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ) لوروده على الرقبة ؛ وهي ليست محلاً للإجارة ، ثم إن علم المشتري بالإجارة . . فلا خيار له ، وإلا . . تخير .

بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً . . فَهِيَ لَهُ ، وَكَذَا مَنْ أَحْيَا مَا كَانَ مَعْمُوراً عِمَارَةً جَاهِلِيَّةً ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ عَامِرُهُ وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةً . . فَمَالٌ ضَائِعٌ . وَلَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ حَرِيمٌ مَعْمُورٌ ، وَهُوَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِتَمَامِ الْإِنْتِفَاعِ ؛

(بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ)

وهو سُنَّةٌ ؛ للنصِّ على أَنَّ فِيهِ أَجراً ، وَالْمَوَاتُ : الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تُعْمَرْ ، أَوْ عَمَرَتْ جَاهِلِيَّةً ، وَلَا هِيَ حَرِيمٌ لِمَعْمُورٍ ، وَيَكْفِي فِي نَفْيِ الْعِمَارَةِ الْأَيُّرَى أَثَرُهَا وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهَا كَوْتِدٍ .

(مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً . . فَهِيَ لَهُ ، وَكَذَا مَنْ أَحْيَا مَا كَانَ مَعْمُوراً) أَي : مَا هُوَ مَعْمُورٌ آلَانَ (عِمَارَةً جَاهِلِيَّةً) لَمْ يُعْرِفْ مَالِكُهَا ، أَوْ شَكَّ هَلْ هِيَ جَاهِلِيَّةٌ أَوْ إِسْلَامِيَّةٌ . . فَهِيَ لَهُ^(١) وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ الْإِمَامُ - لَكِنْ يُسَلِّسُ اسْتِثْنَاءَهُ خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ - اِكْتِفَاءً بِإِذْنِ الشَّارِعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَرَاتاً ، كَمَا لَهُ أَخْذُ الرُّكَازِ .

(فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ عَامِرُهُ وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةً . . فَمَالٌ ضَائِعٌ) أَمْرُهَا إِلَى الْإِمَامِ ؛ فَيَحْفَظُهَا ، أَوْ يَبِيعُهَا وَيَحْفَظُ ثَمَنَهَا لظَهْوَرِ مَالِكِهَا .

ومحلُّ مَا ذُكِرَ فِي الْمُسْلِمِ - وَلَوْ غَيْرَ مَكْلُفٍ - فَغَيْرُ الْمُسْلِمِ لَا يَمْلِكُ مَا أَحْيَاهُ بَدَارِنًا وَلَوْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْتِعْلَاءِ .
نَعَمْ ؛ لَهُ نَحْوُ الْاِحْتِطَابِ بَدَارِنًا .

(وَلَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ) شَيْءٌ مِنْ عِرْفَةٍ وَمَزْدَلَفَةٍ وَمِنَى وَالْمَسْعَى وَالْمَحْصَبِ^(٢) ؛ لِتَعَلُّقِ شَعَارِ النَّسْلِ بِهَا ، وَمَوَاتٍ بَاقِي الْحَرَمِ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ كَمَا يُمْلِكُ مَعْمُورُهُ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ .
وَلَا (حَرِيمٌ مَعْمُورٌ) لِأَنَّهُ تَبِعٌ لَهُ فِي الْمِلْكِ (وَهُوَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِتَمَامِ الْإِنْتِفَاعِ) وَإِنْ حَصَلَ أَصْلُهُ

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ/ ٥٥٢) : (هَذَا مَعْتَمِدُ الشَّارِحِ ، وَخَالَفَهُ الرَّمْلِيُّ فَاعْتَمَدَ أَنَّهَا لَا تُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ ، وَبِهِ جُزْمٌ فِي « الْأَنْوَارِ ») .

(٢) خِلَافاً لِلْإِمَامَيْنِ الرَّمْلِيِّ وَالْخَطِيبِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ؛ حَيْثُ اعْتَمَدَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ ، فَمَنْ أَحْيَا شَيْئاً مِنْهُ . . مَلِكُهُ .

كَمْطَرَحَ رَمَادِ الدَّارِ ، وَكُنَّاسَتِهَا ، وَطَرِيقِهَا . وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ إِقْطَاعُ الْمَوَاتِ لِمَنْ يَعْمُرُهُ ،
فَيَكُونُ أَحَقَّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ .

فَضَائِلُ

يَجُوزُ الْجُلُوسُ فِي الطَّرِيقِ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، وَالْمُعَامَلَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُضَيِّقْ عَلَى
الْمَارَّةِ

بدونه ؛ (كَمْطَرَحَ رَمَادِ الدَّارِ) الْمَبْنِيَّةُ فِي الْمَوَاتِ ، (وَكُنَّاسَتِهَا) وَمَاءِ مِزَابِهَا ، وَكَفِنَاءِ جُدرانِهَا ؛
وهو : مَا حَوَالَيْهَا مِنَ الْخَلَاءِ الْمُتَّصِلِ بِهَا ، (وَطَرِيقِهَا) .

وَيُقَاسُ بِذَلِكَ حَرِيمُ الْقَرْيَةِ ، وَالْبَرِّ ، وَالْقَنَاقَةِ ، وَتَقْدِيرُ كُلِّ ذَلِكَ تَقْرِيبٌ ؛ إِذِ الْعَبْرَةُ بِمَا تَمَسُّ
الْحَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ مَلِكٌ مَعْمُورٌ قَبْلَ تَمَامِ حَدِّ الْحَرِيمِ . . فَالْحَرِيمُ إِلَيْهِ ، وَمَا لَا مَوَاتٍ
حَوْلَهُ . . لَا حَرِيمَ لَهُ ؛ كِدَارٍ مُلَاصِقَةٍ لشارِعٍ ، أَوْ دُورٍ مُتَلَاصِقَةٍ ؛ إِذْ لَا مُرَجِّحَ .

(وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ) أَوْ نَائِبِهِ (إِقْطَاعُ الْمَوَاتِ لِمَنْ يَعْمُرُهُ ، فَيَكُونُ أَحَقَّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ) وَإِنَّمَا يُقْطَعُ
مَحَلًّا يَكْفِيهِ وَيُطَبِّقُ إِحْيَاءُهُ ؛ إِذْ إِقْطَاعُهُ كَالْتَحَجُّرِ ؛ وَهُوَ : نَصَبُ الْحِجَارَةِ عَلَيْهِ لِلْإِحْيَاءِ إِنْ أَطَاقَ
إِحْيَاءَهُ ، وَمَحَلُّ كَوْنِ الْقَطْعِ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِقْطَاعُ لِمَلِكٍ رَقَبَتِهِ ، وَإِلَّا . . مَلَكُهُ ، وَلَوْ
تَعَدَّى أَحَدٌ عَلَى الْمُقْطَعِ لَا لِلتَّمْلِكِ أَوْ الْمُتَحَجَّرِ وَأَحْيَاءَهُ . . مَلَكُهُ ، لَكِنَّهُ يَأْتُمُّ .

(فَضَائِلُ)

[فِي بَيَانِ حُكْمِ مَنْفَعَةِ الشَّارِعِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَنَافِعِ الْمَشْتَرَكَةِ]

(يَجُوزُ) وَلَوْ لَدِمِّي الْقَوْفُ وَ (الْجُلُوسُ فِي الطَّرِيقِ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، وَالْمُعَامَلَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ إِذَا لَمْ
يُضَيِّقْ عَلَى الْمَارَّةِ) وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ ؛ لِاتِّفَاقِ النَّاسِ عَلَيْهِ فِي سَائِرِ الْأَعْصَارِ ^(١) .

نَعَمْ ؛ الْأَوْجَهُ : أَنَّ مَنْ تَوَلَّدَ مِنْ وَقْفِهِ ضَرَرٌ وَلَوْ أَحْتِمَالًا . . أَمَرَ بِقَضَاءِ حَاجَتِهِ وَالْانْصِرَافِ ،
وَلِلْجَالِسِ التَّظْلِيلَ بِمَا لَا يَضُرُّ ؛ لِاعْتِيَادِهِ ، لَا بِنَاءٍ دَكَّةٍ أَوْ مِظْلَةٍ .

وَيَخْتَصُّ بِمَحَلِّ أَمْتَعَتِهِ وَمُعَامَلِيهِ ، فَلَيْسَ لغيرِهِ أَنْ يُضَيِّقَ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَلَهُ مَنَعٌ وَاقِفٍ مَنَعَ رُؤْيَا أَوْ

(١) أي : من غير نكير ؛ لأنهم قالوا في المسجد : إنه إذا اعتيد إذنه . . تعيَّنَ ، فيحتمل أن هذا كذلك ، وإن تركه
إذا اعتيد مؤذ إلى الفتنة والإضرار بالجالس .

وصولُ معامليه إليه ، لا مَنْ قَعَدَ لبيعٍ مثلٍ متاعِهِ ولم يزاحمهُ فيما يختصُّ به .

ولِلإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ أَنْ يَقْطَعَ بَقْعَةً مِنَ الشَّارِعِ لِمَنْ يَرْتَفِقُ فِيهَا بِالْمَعَامِلَةِ - لَا لِمَلِكٍ^(١) - وَإِنْ زَادَ اتَّسَاعُهُ .

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَخْذُ عَوْضٍ مِمَّنْ يَرْتَفِقُ فِيهِ بِالْجُلُوسِ لِنَحْوِ مَعَامِلَةٍ ، بَلْ ذَلِكَ فِسْقٌ وَضَلَالَةٌ^(٢) .
وَفِي مَعْنَاهُ : الرَّحَابُ الْوَاسِعَةُ بَيْنَ الدُّوَرِ ، وَالسَّابِقُ وَلَوْ ذَمِيًّا إِلَى مُحَلٍّ مِنْهُ لِنَحْوِ مَعَامِلَةٍ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ .

وَكَذَا مِنْ سَبَقٍ إِلَى مُحَلٍّ مِنْ نَحْوِ مَسْجِدٍ^(٣) ، أَوْ مَدْرَسَةٍ لِتَعْلِيمِ قُرْآنٍ ، أَوْ حَدِيثٍ ، أَوْ تَعْلِيمِ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ ، أَوْ آلَةٍ لَهُ ، أَوْ إِفْتَاءٍ فِي عِلْمٍ كَذَلِكَ ، وَلِسَمَاعِ دَرَسٍ بَيْنَ يَدَيْ مَدْرَسٍ . . فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، فَلَا يُزَعَّجُ عَنْهُ وَإِنْ طَالَ جُلُوسُهُ فِيهِ مَا لَمْ يُعْرَضْ عَنْهُ ، أَوْ يَغِبَ عَنْهُ غَيْبَةً طَوِيلَةً وَلَوْ لَعَذِرٍ ؛ بِحَيْثُ يَنْقَطِعُ عَنْهُ مَعَامِلُوهُ وَالْمَتَعَلِّمُونَ مِنْهُ ، وَيَنْتَقِلُونَ إِلَى غَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعُوا وَلَا انْتَقَلُوا^(٤) .
وَالسَّابِقُ إِلَى مُحَلٍّ الصَّلَاةِ أَوْ اسْتِمَاعِ حَدِيثٍ أَوْ وَعْظٍ أَحَقُّ مَا دَامَ جَالِسًا فِيهِ حَتَّى يَفَارِقَهُ^(٥) .

❦ ❦ ❦

(١) أي : ولا يجوز للإمام إقطاع ذلك تمليكاً .

(٢) أي : لا يجوز لأحدٍ إمام أو غيره بلا خلافٍ أَخْذُ عَوْضٍ مِمَّنْ يَرْتَفِقُ فِيهِ بِالْجُلُوسِ ، قَالَ الْإِمَامُ السَّبْكِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَقَدْ رَأَيْنَا فِي هَذَا الزَّمَانِ مِنْ وَكَلَاءِ بَيْتِ الْمَالِ مَنْ يَبِيعُ مِنَ الشَّارِعِ مَا يَقُولُ إِنَّهُ يُفْضَلُ عَنْ حَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهَذَا لَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُ أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَسْتَدْعِي تَقَدُّمَ الْمَلِكِ ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ . . لَجَازَ بَيْعُ الْمَوَاتِ ، وَلَا قَائِلَ بِهِ ، قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ : وَفَاعَلَ ذَلِكَ لَا أُدْرِي بِأَيِّ وَجْهِ يَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى ؟ ! أَهـ « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمُ » بِتَصْرِفٍ (خ/ ٥٦١) .

(٣) أَفْهَمُ إِلْحَاقَهُ الْمَسْجِدِ بِالشَّارِعِ : أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِيهِ إِذْنُ الْإِمَامِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، لَكِنْ قَيْدُهُ الْمَاورِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِصَغَارِ الْمَسَاجِدِ ، قَالَ : وَأَمَّا كِبَارُهَا . . فَيَعْتَبَرُ فِيهِ إِذْنُ الْإِمَامِ إِنْ كَانَتْ عَادَةُ الْبَلَدِ الْاسْتِئْذَانُ فِيهِ ، وَاعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ . أَهـ « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمُ » (خ/ ٥٦٢) .

(٤) فِي (س) : (وَلَمْ يَنْتَقِلُوا) وَالْمُرَادُ مِنَ التَّصْوِيرِ الْمَذْكُورِ : أَنَّ تَمْضِي مَدَّةٍ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَنْقَطِعَ مَعَامِلُوهُ وَالْمَتَعَلِّمُونَ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعُوا بِالْفِعْلِ .

(٥) لَكِنْ الْجُلُوسُ خَلْفَ الْمَقَامِ حَرَامٌ إِنْ مَنَعَ الطَّائِفِينَ مِنْ فَضِيلَةِ سَنَةِ الطَّوَافِ ، وَالْحَقُّ بِالْجُلُوسِ بَسْطُ السَّجَادَةِ وَإِنْ لَمْ يَجْلِسْ ، بَلْ قَالَ جَمْعٌ : يَعْزُرُ فَاعِلُ ذَلِكَ حَيْثُ عِلْمُ الْحَرَمَةِ ، لَا يَقَالُ : صَلَاةُ سَنَةِ الطَّوَافِ لَا تَخْتَصُّ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّهُ امْتِازٌ عَنْ بَقِيَّةِ أَجْزَاءِ الْمَسْجِدِ بِكَوْنِ الشَّارِعِ عَيْنَهُ مِنْ حَيْثُ الْأَفْضَلِيَّةُ لِهَذِهِ الصَّلَاةِ . أَهـ « الْمَنْهَلُ الْعَمِيمُ » (خ/ ٥٦٣) .

كتاب الوقف

شَرَطُ الْوَقْفِ صِحَّةُ تَبَرُّعِهِ ، فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ الصَّبِيِّ .
وَشَرَطُ الْمَوْقُوفِ : دَوَامُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، دُونَ الْمَأْكُولَاتِ وَالرَّيْحَانِ ، وَأَنْ يَكُونَ
مَمْلُوكًا ، فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ الْمُسْتَوْلَدَةِ

كتاب الوقف

مَصْدَرُ : (وَقَفَ) ، و (أَوْقَفَ) : لغةً رديئةً ، وهو لغةُ : الْحَبْسِ ، وشرعاً : حَبْسُ مَالٍ يُمَكَّنُ
الْإِنْتِفَاعَ بِهِ ، مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، بَقِطْعِ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ عَلَى مَصْرَفٍ مُبَاحٍ^(١) ، وَهُوَ مِنَ الْقُرْبِ الْمَتَأَكَّدَةِ
الْبَاقِي ثَوَابُهَا بَعْدَ مَوْتِ فَاعِلِهَا ، كَمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ .

(شَرَطُ الْوَقْفِ صِحَّةُ تَبَرُّعِهِ) لِیَصِحَّ (فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ الصَّبِيِّ) وَالْمَجْنُونِ ، وَالسَّفِيهِ^(٢) ،
وَالْمُكْرِهَ ، وَالْمُكَاتِبَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَالْمُفْلِسَ ، وَوَلِيَّ الْمَحْجُورِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ ؛ ككَافِرٍ وَلَوْ
لِمَسْجِدٍ ، وَأَعْمَى لَصَحَّةٍ وَقَفَ غَيْرُ الْمَرْتِي ، وَمُبْعُضٍ ، وَإِمَامٍ مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ عَلَى مَعَيِّنٍ أَوْ جِهَةٍ
مُرَاعِيَا الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ .

(وَشَرَطُ الْمَوْقُوفِ دَوَامُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ دُونَ الْمَأْكُولَاتِ) لِأَنَّ مَنَفْعَتَهَا فِي اسْتِهْلَاكِهَا (وَالرَّيْحَانِ)
الْمَشْمُومِ ؛ لِسُرْعَةِ فُسَادِهَا .

نَعَمْ ؛ الرَّيْحَانُ الْمَزْرُوعُ لِلشَّمِّ يَصِحُّ وَقْفُهُ مَزْرُوعًا ، وَكَذَا كُلُّ مَشْمُومٍ دَامَ نَفْعُهُ ؛ كَالْعَنْبَرِ
وَالْمَسْكِ .

(وَأَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا) يَقْبَلُ النَّقْلَ وَتَتَحَصَّلُ مِنْهُ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ فَائِدَةٌ أَوْ مَنَفْعَةٌ يَسْتَأْجِرُ لَهَا غَالِبًا (فَلَا
يَصِحُّ وَقْفُ الْمُسْتَوْلَدَةِ) وَالْمُكَاتِبِ ؛ لِعَدَمِ قَبُولِهِمَا لِلنَّقْلِ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَهُمَا حَرَمَةُ الْعَتَقِ فَالْتِحَقَا
بِالْحَرَائِرِ .

- (١) اشتمل التعريف على أركان الوقف الأربعة : التي هي الواقف ، والموقوف ، والموقوف عليه ، والصيغة .
(٢) أي : المحجور عليه بالسفه ، نعم ؛ لو قال : وقفت داري على الفقراء بعد موتي . . صح ؛ لأنه وصية ، وهي
منه صحيحة ؛ لارتفاع حجره بموته .

وَشَرَطُ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ : إِمْكَانُ تَمْلِكِهِ ، وَلَا يَصِحُّ عَلَى نَفْسِهِ ، وَلَا جَنِينٍ وَعَبْدٍ

ولا وقفُ النّقيدين^(١) والملاهي المَحْرَمَةِ ؛ لِحُرْمَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا^(٢) ، وَكَلْبِ نَحْوِ الصَّيْدِ ، وَأَحَدِ عَبْدِيهِ وَعَبْدٍ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ ذِمَّةَ غَيْرِهِ .

نَعَمْ ؛ يَدْخُلُ الْحَمْلُ^(٣) فِي وَفِّ أُمِّهِ وَمَنْفَعَةٍ دُونَ عَيْنٍ وَإِنْ مَلَكَهَا مُؤَبَّدًا بَوْصِيَّةً .

(وَشَرَطُ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ) الْمَعْنَى مَفْرَدًا كَانَ أَوْ جَمَاعَةً (إِمْكَانُ تَمْلِكِهِ) الْمَوْقُوفَ بِأَنْ كَانَ مَوْجُودًا حَالًا أَلَوْقِفَ ، أَهْلًا لِمَلِكِ الْمَوْقُوفِ مِنَ الْوَاقِفِ ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ فِي الْمَوْقُوفِ وَإِنْ كَانَ لِلَّهِ تَعَالَى إِلَّا أَنَّ الْمَنْفَعَةَ تَنْتَقِلُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ .

(وَلَا يَصِحُّ) أَلَوْقِفُ مِنَ الْإِنْسَانِ (عَلَى نَفْسِهِ) لَتَعَذُّرِ تَمْلِكِ مَلِكِهِ لِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَاصِلٌ ، وَيَمْتَنَعُ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ .

(وَلَا) عَلَى (جَنِينٍ) لِعَدَمِ صِحَّةِ تَمْلِكِهِ ، بِخِلَافِ أَلَوْصِيَّةٍ ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِالْإِسْتِقْبَالِ ، وَأَلَوْقِفُ تَسْلِيْطٌ فِي الْحَالِ .

وَمِنْ ثَمَّ : لَمْ يَصَحَّ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ كَوَقَفْتُ عَلَى رَجُلٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءِ ، بِخِلَافِ مُنْقَطِعِ أَلَوْسَطِ كَعَلَى زَيْدٍ ثُمَّ رَجُلٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءِ ، وَالْآخِرُ كَعَلَى زَيْدٍ ثُمَّ رَجُلٍ . . فَإِنَّهُ يَصَحُّ فِيهِمَا ، وَيَصْرِفُ عِنْدَ الْإِنْقِطَاعِ لِأَقْرَبِ النَّاسِ رَحْمًا لَا إِرْثًا إِلَى الْوَاقِفِ يَوْمئِذٍ .

(وَ) لَا عَلَى (عَبْدٍ) نَفْسِهِ^(٤) سِوَاءُ كَانَ لِلوَاقِفِ أَمْ لَغَيْرِهِ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْمَلِكِ ، نَعَمْ ؛

(١) أي : ولا يصح وقف النقيدين كما لا تصح إجارتهم ، نعم ؛ يصح وقفهما ؛ ليُصاغ منهما حلي قياساً على الجحش الصغير ونحوه .

(٢) أي : كالطنبور والمزمار وغيرهما .

(٣) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٥٦٨) : (انظر موقع هذا الاستدراك ، وعبارة « الأسنى » : « ولا يصح وقف الحمل وإن صح عتقه ، نعم ؛ إن وقف الحامل . . صح فيه تبعاً لأمه » انتهى ، فلفل في عبارة الشارح هنا سقطاً فليحذر) .

(٤) أي : ولا يصح الوقف على عبد ولو مديراً وأم وليد ، وقوله : (نفسه) أي : نفس العبد ، ويصح على الجزء الحر من المبعوض ، حتى لو وقف بعضه القن على بعضه الحر . . صح كالوصية له به .

(٥) هذا تعميم لعدم الصحة ، فلو أطلق الوقف على العبد ؛ فإن كان له . . لم يصح ؛ لأنه يقع للواقف ، وإن كان لغيره . . فهو وقف على سيده .

وَبِهَيْمَةٍ ، وَلَا مُرْتَدَّ وَحَرْبِيٍّ ، وَلَا عَلَى جِهَةٍ مَعْصِيَةٍ ؛ كِبْنَاءِ بُقْعَةٍ لِبَعْضِ الْمَعَاصِي .
وَيُشْتَرَطُ فِيهِ : اَلْلَفْظُ مِنَ الْوَاقِفِ ، وَصَرِيحُهُ : (وَقَفْتُ كَذَا)

يَصْحُ عَلَى أَرْقَاءِ نَحْرِ الْكَعْبَةِ^(١) ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ الْجِهَةُ ، فَهُوَ كَالْوَقْفِ عَلَى عِلْفِ الدَّوَابِ الْمَوْقُوفَةِ .

(وَ) لَا عَلَى (بَهَيْمَةٍ) غَيْرِ مَوْقُوفَةٍ سِوَاءِ أَطْلَقَ أَمْ وَقَفَ عَلَى عِلْفِهَا ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهَا لِلْمَلِكِ ، فَإِنْ قَصَدَ مَالَكُهَا . . فَهُوَ وَقَفَ عَلَيْهِ ، أَمَّا الْمَوْقُوفَةُ . . فَيَصْحُ الْوَقْفُ عَلَى عِلْفِهَا كَمَا تَقَرَّرَ ، وَمِنْ الْبَهِيمَةِ الْوَحُوشُ وَالطُّيُورُ الْمُبَاحَةُ .

نَعَمْ ؛ يَصْحُ عَلَى حَمَامِ مَكَّةَ ؛ لِأَنَّ إِطْعَامَهُ مِنْ فُرُوضِ الْكَفَايَاتِ ، فَيَكُونُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ كِهَوِّ عَلَى مَنْ يَجِبُ لَهُ الْإِطْعَامُ .

(وَلَا) عَلَى (مُرْتَدَّ وَحَرْبِيٍّ) لِأَنَّهُمَا لَا دَوَامَ لَهُمَا ، وَالْوَقْفُ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ ، فَكَمَا لَا يُوقَفُ مَا لَا دَوَامَ لَهُ - كَمَا مَرَّ - لَا يُوقَفُ عَلَى مَنْ لَا دَوَامَ لَهُ .

(وَلَا عَلَى جِهَةٍ مَعْصِيَةٍ كِبْنَاءِ بُقْعَةٍ لِبَعْضِ الْمَعَاصِي) كَكَنِيسَةٍ لِلتَّعْبُدِ - وَلَوْ مِنْ ذِمِّيٍّ - وَكَوَقْفِ سِلَاحٍ عَلَى قَاطِعِ طَرِيقٍ ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ ، بِخِلَافِهِ عَلَى نَحْرِ الْأَغْنِيَاءِ دُونَ الْيَهُودِ وَسَائِرِ الْفُسَّاقِ .

(وَيُشْتَرَطُ فِيهِ اَلْلَفْظُ) وَنَحْوُهُ ؛ كَالْكِتَابَةِ مَعَ النِّيَّةِ ، وَالْإِشَارَةِ الْمَفْهُمَةِ (مِنَ الْوَاقِفِ ، وَصَرِيحُهُ : وَقَفْتُ كَذَا) أَوْ حِسَّتُهُ ، أَوْ سَبَلَتُهُ - وَمَا أَشْتَقَّ مِنْهَا - وَتَصَدَّقْتُ بِهِ إِنْ ضَمَّ إِلَيْهِ أَحَدٌ هَذِهِ وَنَحْوَهَا^(٢) ؛ كَصَدَقَةٍ مَحْبَسَةٍ ، أَوْ مُحَرَّمَةٍ ، أَوْ مُؤَبَّدَةٍ ، أَوْ لَا تَبَاعُ ، أَوْ لَا تُوهَبُ .

وَكَنَايَتُهُ نَحْوُ : حَرَمْتُ هَذِهِ لِلْفُقَرَاءِ ، أَوْ أَبَدْتُهَا ، أَوْ تَصَدَّقْتُ بِهِ ؛ إِنْ عَمَّ بِهِ كَتَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، فَإِنْ قَالَ : عَلَى فُلَانٍ ، أَوْ جَمَاعَةٍ . . مُلْكُهُ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ صَرِيحٌ فِي التَّمْلِيكِ الْمَحْضِ ، وَلَا يَكُونُ كِنَايَةً فِي الْوَقْفِ .

(١) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : (وَإِنَّمَا صَحَّ) بَدَلُ : (نَعَمْ يَصْحُ) .

(٢) لَفْظَةُ (الصَّدَقَةُ) لَا بُدَّ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهَا كَلِمَةٌ مِنْ إِحْدَى عَشْرَةِ لَفْظَةٍ ؛ بِأَنْ يَقُولَ : هَذِهِ صَدَقَةٌ مُحَرَّمَةٌ ، أَوْ صَدَقَةٌ مُؤَبَّدَةٌ ، أَوْ صَدَقَةٌ لَا تُوهَبُ ، أَوْ صَدَقَةٌ لَا تُورَثُ ، أَوْ صَدَقَةٌ غَيْرُ مَوْرُوثَةٍ ، أَوْ صَدَقَةٌ مُسَبَّلَةٌ ، أَوْ صَدَقَةٌ حَبْسٍ ، أَوْ يَقُولَ : حَبْسٍ مُحَرَّمٍ ، أَوْ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ ، أَوْ صَدَقَةٌ ثَابِتَةٌ ، أَوْ صَدَقَةٌ بَتْلَةٌ .

وَيُشْتَرَطُ : قَبُولُ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ، وَلَا يَصِحُّ تَوْقِيتُ الْوَقْفِ

(وَيُشْتَرَطُ قَبُولُ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ) بِشَرْطِهِ السَّابِقَةِ فِي الْبَيْعِ ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ (إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا)^(١) لِأَنَّهُ تَمْلِكُ ، هَذَا مَا فِي « الْمَنْهَاجِ » كَأَصْلِهِ^(٢) ، وَالَّذِي فِي « الرُّوضَةِ » - وَأَطَالُوا فِي الْإِسْتِدْلَالِ لَهُ - أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِلَّا عَدَمُ الرَّدِّ^(٣) ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْبَطْنِ الْأَوَّلِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ^(٤) أَلْشَّرَطُ فِيهِ عَدَمُ الرَّدِّ حَتَّى عَلَى مَا فِي « الْمَنْهَاجِ » ، وَمَنْ رَجَعَ بَعْدَ الرَّدِّ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ وَلَوْ قَبْلَ حَكْمِ الْحَاكِمِ بِهِ لغيره .

وخرجَ بِـ (الْمُعَيَّنِ) : أَلَوْقُفُ عَلَى جِهَةٍ عَاقِبَةٍ ، أَوْ نَحْوِ مَسْجِدٍ ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَبُولُ - عَلَى مَا قَالَهُ فِي « الْمَنْهَاجِ »^(٥) - لَتَعَذُّرِهِ .

(وَلَا يَصِحُّ تَوْقِيتُ الْوَقْفِ) كَوَقَفْتُ دَارِي سَنَةً قِيَاسًا عَلَى آلِهَةٍ .

نَعَمْ ؛ إِنْ عَقِبَهُ لِمَصْرَفٍ آخَرَ كَقَوْلِهِ : ثُمَّ عَلَى الْفُقَرَاءِ . . صَحَّ ، ثُمَّ مَحَلُّ هَذَا فِيمَا لَا يُضَاهِي

(١) هذا الذي رجحه الإمام النووي في « المنهاج » و« أصله » (ص ٣٢٠) ، واعتمده « المغني » (٢ / ٤٩٣) ، و« النهاية » (٥ / ٣٧٢) ، و« الإرشاد » (ص ٧٦) ، وعزاه الرافعي في « الشرحين » للإمام وآخرين ، لكن اعتمد الأكثرون - ومنهم الإمام النووي في « الروضة » ونقله في « شرح الوسيط » عن نصّ الشافعي ، ورجحه الشيخ زكريا في « شرح المنهج » (١ / ٢٥٧) ، وابن حجر في « الإمداد » - : أنه لا يشترط قبول الموقوف عليه ولو كان معيناً ، وأما « التحفة » . . فقد اختلفوا في المراد من عبارتها ، فقال العلامة الحبيب أحمد الشاطري في « تعليقاته على الياقوت النفيس » (ص ١٢١) : (ولا يشترط قبول الموقوف عليه جهة كان أو معيناً عند ابن حجر وغيره) ، وقال في « حواشيه على بغية المسترشدين » : (ومال في « التحفة » إلى ترجيح ما في « الروضة » من عدم الاشتراط) ، وقال السيد علوي السقاف في « ترشيح المستفيدين » (ص ٢٦٦) : (وهو ظاهر كلام « التحفة ») ، ومثله في « الشرواني » (٦ / ٢٥١) ، وقال في « عمدة المفتي والمستفتي » (٢ / ٢٣٨) : (مسألة : جزم الرملي وابن حجر تبعاً لتصحيح « المنهاج » وغيره كالإمام باشرط قبول الموقوف عليه المعين) ، وقال صاحب « إعانة الطالبين » (٣ / ١٦٥) : (واستحسن في « التحفة » اشتراط قبولهم) والله تعالى أعلم .

(٢) أي : اشتراط قبول الموقوف عليه المعين ، وهذا الاشتراط هو اشتراط « المنهاج » و« المحرر » .

(٣) أي : فلا يُشْتَرَطُ قبوله لفظاً ؛ نظراً إلى أنه بالقرب أشبه منه بالعقود .

(٤) أي : ومحل الخلاف في وجوب القبول وعدمه في البطن الأول من الموقوف عليهم المعينين فمن بعدهم من البطن الثاني والثالث وهكذا .

(٥) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٥٨٠) : (الصواب حذفه ؛ إذ ليس فيه التصريح بذلك على أن هذا الصنيع يقتضي تضعيفه ، وأن المعتمد خلافه ، وليس كذلك كما تقرر عن « التحفة » وغيرها) .

فَصَحَّاحُ

وَالْوَقْفُ مِلْكٌ لِلَّهِ تَعَالَى ،

التَّحْرِيرَ ، وَإِلَّا كَجَعَلْتُهُ مَسْجِداً سَنَةً . . صَحَّ مُؤَيَّدًا ، كَمَا لَوْ ذَكَرَ فِيهِ شَرْطاً فَاسِداً ، وفيما إذا لم يُؤَيَّدْهُ^(١) بِمَا يَبْعُدُ بَقَاءُ الدُّنْيَا إِلَيْهِ ، وَإِلَّا ؛ كـ (وَفَّقْتُهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَلْفَ سَنَةٍ) . . صَحَّ .

(وَلَا تَعْلِيْقُهُ) كَوَفَّقْتُهُ إِذَا جَاءَ فَلَانٌ كَالِهِيَّةِ ، وَنَحْوِ : جَعَلْتُهُ مَسْجِداً إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ . . صَحِيحٌ ، نَظِيرَ مَا مَرَّ ، وَكَذَا لَا يَضُرُّ التَّعْلِيْقُ بِالْمَوْتِ كَذَارِي وَقَفْتُ عَلَى الْفُقَرَاءِ^(٢) بَعْدَ مَوْتِي ، فَيَكُونُ وَقفاً بَعْدَ مَوْتِهِ مُنْزَلاً مُنْزَلَةَ الْوَصِيَّةِ ، فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ .

(فَصَحَّاحُ)

فِي بَيَانِ بَعْضِ أَحْكَامِ الْوَقْفِ الْمَعْنَوِيَّةِ^(٣)

(وَالْوَقْفُ) أَيِ : الْمَوْقُوفُ (مِلْكٌ لِلَّهِ تَعَالَى) أَيِ : يَتَنَقَّلُ مِلْكُهُ إِلَيْهِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَنْفَكُ عَنِ اخْتِصَاصِ الْآدَمِيِّ كَالْعَتَقِ فَلَا يَمْلِكُهُ الْوَاقِفُ وَلَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ ، أَمَّا رِيْعُهُ . . فَهُوَ مِلْكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، وَنَفَقَةُ الْمَوْقُوفِ وَمَوْئُنُ تَجْهِيْزِهِ وَعِمَارَتِهِ مِنْ مَنَافِعِهِ وَغَلَّتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَلَّةٌ . . فَهُوَ مَا عَدَا الْعِمَارَةَ فِي بَيْتِ الْمَالِ^(٤) .

(١) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٥٨١) : (أَيِ : وَمَحَلُّ عَدَمِ صَحَّةِ التَّأْقِيْتِ أَيْضاً فِيمَا إِذَا لَمْ . . . إلخ ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ : فِيمَا لَا يَضَاهِي التَّحْرِيرَ ، وَلَكِنْ الْأَنْسَبُ أَنْ يَقُولَ : وَفِيمَا إِذَا لَمْ يُؤَقِّتْهُ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ وَاحِداً) .

(٢) فِي (ح) : (عَلَى الْمَسَاكِينِ) .

(٣) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٥٨٢) : (وَلَمْ يَذْكُرْ أَحْكَامَهُ الَّلَفْظِيَّةَ ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ ، وَالْأَصْلُ فِيهَا : أَنْ شُرُوطُ الْوَاقِفِ مَرْعِيَّةٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا يَنَافِي الْوَقْفَ ، فَإِذَا تَلَفَظَ الْوَاقِفُ فِي صِيغَةِ وَقْفِهِ بِحَرْفٍ عَظْفٍ يَقْتَضِي تَشْرِيْكَاً أَوْ تَرْتِيْباً . . عُمِلَ بِهِ ، فَالْوَاوُ لِلتَّسْوِيَةِ كَوَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي ، وَالْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ لِلتَّرْتِيْبِ . .) .

(٤) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٥٨٤) : (أَيِ : كَمَا لَوْ أَعْتَقَ عَبْدٌ لَا كَسْبَ لَهُ . . فَإِنْ مُؤَنَّتْ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ، قَالَ فِي « الْفَتْحِ » : فَإِنْ تَعَدَّرَ وَلَوْ لِنَحْوِ جَوْرٍ . . فَعَلَى مِيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ لَا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَحْدَهُ ؛ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْمَلِكَ فِيهِ اللَّهُ تَعَالَى ، وَمَا فِي « الْحَاوِي » مِنْ أَنَّهَا عَلَيْهِ بَعْدَ الْكَسْبِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ مِلْكُهُ وَعَلَى مَا فِي « الْحَاوِي » اعْتَمَدَ الرَّمْلِيُّ ؛ إِذْ قَالَ : الْأَرْجَحُ وَجُوبُهَا عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ . .) .

وَمَنَافِعُهُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، يُعِيرُهَا وَيُوجِّرُهَا ، وَيَمْلِكُ فَوَائِدَهُ مِنْ ثَمَرَةٍ ، وَوَلَدٍ ، وَطِينٍ ، وَلَبَنٍ ، وَصُوفٍ ، وَشَعِيرٍ ، وَمَهْرٍ الْجَارِيَةِ . وَإِذَا أَتْلَفَهُ مُثْلِفٌ . . . أَشْتَرِي وَقَفْتُ مَكَانَهُ . وَالنَّظَرُ فِي الْوَقْفِ لِمَنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ ،

(وَمَنَافِعُهُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ) عَيْنٌ مُطْلَقاً أَوْ لِاسْتِغْلَالِ رِيْعِهَا (يُعِيرُهَا وَيُوجِّرُهَا) إِنْ كَانَ هُوَ النَّاطِرُ ، وَإِلَّا . . . فَيُؤَذِّنُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ . . . أَجَرَ النَّاطِرُ وَأَسْتَحَقَّ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْأَجْرَةَ ، وَلَوْ رَضِيَ بِهَا وَهِيَ دُونَ أَجْرَةِ الْمَثَلِ . . . جَازَ ، وَلِلنَّاطِرِ مَنَعُهُ مِنْ سُكْنَى الْمَوْقُوفَةِ لِيُوجِّرَهَا لِلْعِمَارَةِ وَأَقْتَضَاهَا الْحَالُ^(١) ، وَإِلَّا . . . لِأَذَى إِلَى الْخَرَابِ .

(وَيَمْلِكُ) - الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ عَيْنٌ كَذَلِكَ - (فَوَائِدُهُ) أَيِ : الْمَوْقُوفِ الْحَادِثَةِ بَعْدَ الْوَقْفِ (مِنْ ثَمَرَةٍ ، وَوَلَدٍ ، وَطِينٍ ، وَلَبَنٍ ، وَصُوفٍ ، وَشَعِيرٍ ، وَمَهْرٍ الْجَارِيَةِ) الْمَوْطُوءَةِ بِشَبْهَةِ^(٢) أَوْ مُكْرَهَةٍ ، وَأَجْرَةٍ ، فَيَنْصَرِفُ فِيهَا تَصَرُّفُ الْمَلَاكِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْوَقْفِ . نَعَمْ^(٣) ؛ لَوْ أَجَرَهُ النَّاطِرُ سَنِينَ بِأَجْرَةٍ مَعْجَلَةٍ . . . لَمْ يَجُزْ أَنْ يُعَجَّلَ الْأَجْرَةَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يُعْطِيهِ بِقِسْطٍ مَا مَضَى .

أَمَّا مَنْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ عَيْنٌ لِنَفْعٍ خَاصٍّ كَدَابِئَةِ لِلرُّكُوبِ . . . ففَوَائِدُهَا لِلوَاقِفِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ فِي الْوَقْفِ .

(وَإِذَا أَتْلَفَهُ) أَيِ : الْمَوْقُوفِ (مُثْلِفٌ) أَهْلٌ لِلضَّمَانِ (. . . أَشْتَرِي) مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ أَوْ نَائِبِهِ - دُونَ الْوَاقِفِ وَالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، وَالنَّاطِرِ - مِثْلُهُ جَنْساً وَنَوْعاً وَصِفَةً ؛ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ بِاخْتِلَافِ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَطُونِ أَهْلِ الْوَقْفِ .

فَإِنْ تَعَدَّرَ الْمَثَلُ فِيمَا قَرَبَ مِنْهُ . . . أَشْتَرِي شَقِصٌ ، وَلَا يَصِيرُ الْمُشْتَرِي مِمَّا ذَكَرَ وَقَفاً بِنَفْسِ الشَّرَاءِ ، بَلْ لَا بُدَّ أَنَّ الْحَاكِمَ يَقْفُهُ فحِينَئِذٍ هُوَ (وَقَفْتُ مَكَانَهُ) أَيِ : التَّالِفِ .

(وَالنَّظَرُ فِي الْوَقْفِ لِمَنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ) لَهُ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَلْتَقَرَّبُ بِصَدَقَتِهِ ، فَيَتَّبِعُ

(١) أَيِ : بِأَنْ خَرِبَتْ وَلَمْ يَعْمَرْهَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ تَبَرَعاً .

(٢) وَكَانَ الْوَاطِئُ غَيْرَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هُوَ الْوَاطِئُ . . . فَإِنَّهُ لَا مَهْرَ ؛ إِذْ لَوْ وَجِبَ . . . لَوَجِبَ لَهُ ، وَالْإِنْسَانُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئاً .

(٣) فِي (ت) : (لَكِنْ) .

وَالْإِلَّا . . فَلِلْقَاضِي النَّظَرُ ، وَشَرُطُ النَّاطِرِ : الْعَدَالَةُ ، وَالْكِفَايَةُ ، فَلَا يَكُونُ سَفِيهَاً .

شَرْطُهُ فِيهَا ، كَمَا يَجِبُ اتِّبَاعُ سَائِرِ شُرُوطِهِ مِنَ التَّقْيِيدِ بِوصفٍ ، أَوْ زَمَنِ ، أَوْ مَحَلٍّ ، أَوْ تَسْوِيَةٍ ، أَوْ تَفْضِيلٍ ، أَوْ غَيْرِهَا مَا لَمْ يَخَالَفْ غَرَضَ الشَّارِعِ كَشَرْطِ الْعَزُوبَةِ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مِنَ الْحَثِّ عَلَى التَّرَوُّجِ .

(وَإِلَّا) بَأَنَّ سَكَتَ الْوَاقِفِ عَنِ النَّظَرِ فَلَمْ يَشَرْطُهُ لِأَحَدٍ ، أَوْ فَسَقَ النَّاطِرُ ، أَوْ اخْتَلَّتْ كِفَايَتُهُ وَإِنْ شَرْطَ نَظَرُهُ حَالَ الْوَقْفِ (. . فَلِلْقَاضِي النَّظَرُ) لَا لِلوَاقِفِ وَلَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، سِوَاءِ الْوَقْفِ عَلَى مَعَيَّنٍ أَوْ جِهَةٍ ؛ لِأَنَّهُ النَّاطِرُ الْعَامُّ ، وَلَأَنَّ الْمِلْكَ فِي الْوَقْفِ لِلَّهِ تَعَالَى .

(وَشَرُطُ النَّاطِرِ الْعَدَالَةُ وَالْكِفَايَةُ ، فَلَا يَكُونُ) النَّاطِرُ (سَفِيهَاً) وَلَا فَاسِقاً ، وَلَا غَيْرَ كَافٍ ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ وَلَايَةٌ ، وَيُعْتَبَرُ فِي مَنْصُوبِ الْحَاكِمِ الْعَدَالَةُ الْبَاطِنَةُ ، وَكَذَا فِي مَنْصُوبِ الْوَاقِفِ ، وَلَوْ عَادَتْ صِلَا حَيْثُ . . عَادَ نَظَرُهُ إِنْ كَانَ نَظَرُهُ مُشْرُوطاً فِي الْوَقْفِ ، مَنْصُوصاً عَلَيْهِ ، وَوُظِفَ النَّاطِرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ الْعِمَارَةِ ، وَجُمِعَ الْغَلَّةُ ، وَقَسِمَتْهَا ، وَالْإِجَارَةُ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ فَأَكْثَرَ ، وَلَا أَثَرَ لِلزِّيَادَةِ فِيهَا بَعْدَ الْإِجَارَةِ .

تَتِمَّة

المُقَدِّمَةِ الْخُصْرُمِيَّةِ

مع شرحها

الْمُنَهْجِ الْقَوِيمِ

كليهما

للإمام العلامة الفقيه

شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي

رحمه الله تعالى

من الهبة إلى الفرائض

بَابُ الْهَبَةِ

الْتَمْلِيكَ بِلَا عَوْضٍ لِعَيْنٍ يَصِحُّ بَيْعُهَا بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ مُتَّصِلٍ بِلَا تَعْلِيلٍ وَتَأْقِيتٍ .. هَبَةٌ ، ..

(بَابُ الْهَبَةِ)^(١)

هِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ^(٢) كَمَا قُلْتُ^(٣) : (الْتَمْلِيكَ^(٤) بِلَا عَوْضٍ) فِي الْحَيَاةِ (لِعَيْنٍ يَصِحُّ بَيْعُهَا بِإِيجَابٍ) كَوْهْبَتِكَ كَذَا ، أَوْ مَلَكْتُكَ كَذَا بِلَا ثَمَنِ (وَقَبُولٍ مُتَّصِلٍ) وَيُشْتَرَطُ هُنَا أَيْضاً سَائِرُ الشُّرُوطِ الَّتِي مَرَّتْ فِي الْبَيْعِ (بِلَا تَعْلِيلٍ وَتَأْقِيتٍ .. هَبَةٌ) فَمَا جازَ بَيْعُهُ .. جازَتْ هَبَتُهُ وَأَوَّلَى ، وَمَا لَا ؛ كَمَجْهُولٍ وَغَيْرِ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ .. فَلَا .

وَقَدْ تَصِحُّ الْهَبَةُ دُونَ الْبَيْعِ كَمَا فِي غَيْرِ الْمُتَمَوَّلِ كـ (حَبَنِي بُرٌّ) عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ .

وَقَدْ يَصِحُّ الْبَيْعُ دُونَ الْهَبَةِ كَمَا لَوْ قَالَ : وَهْبْتُكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فِي ذِمَّتِي ، وَوَصَفَهَا بِصِفَةِ السَّلَمِ .. فلا يَصِحُّ وَإِنْ عَيَّنَّهَا فِي الْمَجْلِسِ ، وَأَحْتَرَزَ عَنْ هَذِهِ^(٥) بِقَوْلِهِ : (لِعَيْنٍ) .

وَيَقْبَلُ الْهَبَةَ لِمَحْجُورٍ وَلِئْتِهِ ، وَإِلَّا .. أَنْعَزَلَ غَيْرُ الْأَبِّ وَالْجَدِّ^(٦) ، أَمَّا مَعَ التَّأْقِيتِ .. فَتَبْطُلُ إِلَّا إِنْ كَانَ بَعْمَرِ الْمَتَهَبِ كَوْهْبَتِكَ هَذَا عَمْرَكَ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يَمْلِكُ مَا دَامَ حَيًّا ، وَلَا يُؤَثِّرُ قَوْلُهُ : وَبَعْدَ مَوْتِكَ يَعُودُ إِلَيَّ ، بَلْ يَلْغُو ذَلِكَ ؛ لِفَسَادِهِ .

(١) الهبة - لغة : مأخوذة من هبوب الريح - أي : مرورها - يقال : هبت الريح إذا مرت من جانب إلى جانب ، ووجه الأخذ من ذلك أن الهبة تمر من يد الواهب إلى يد الموهوب له ، ويجوز من (هب من نومه) إذا استيقظ ؛ فكأن فاعلها استيقظ للإحسان وفعل الخير .

(٢) هي : هبة ، وهدية ، وصدقة .

(٣) قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٥٩٣) : (هذا صريح في أن المتن للشارح نفسه ، وممّا ما يصرّح أنه من هذا الموضع إلى الفرائض له ، لا للذي سبق إلى هنا ، ويشهد له الذوق ؛ للعبائر السابقة والآتية ، فإن الذوق شاهد عدل) .

(٤) التملك : مبتدأ ، وخبره قوله الآتي : (هبة) ، وكان الأولى في التعريف : الهبة تملك ... إلخ ؛ لأن الهبة هي المحلّث عنها .

(٥) أي : عن هبة ما في الذمة .

(٦) أي : وإن لم يقبل الوصي والقيم الهبة للمحجور .. انعزلا وأثما بذلك ؛ لتركهما الأفضل ، بخلاف الأب والجد لا ينعزلان بعدم القبول ؛ لكمال شفقتهم .

وَمَا يُنْقَلُ إِكْرَامًا.. هَدِيَّةٌ ، وَمَا يُعْطَى عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَى.. صَدَقَةٌ . وَإِنَّمَا يُمْلِكُ كُلُّ بَقْبُضٍ ، وَلَأَصْلُ فَعَلٍ أَحَدَهَا لِفَرْعِهِ رُجُوعٌ

وكذا تبطلُ مع التعليلِ كـ (إذا جاء فلانٌ . وهبتك) كسائر التمليكات ، وهبةُ الدَّينِ للمدينِ إبراءٌ لَهُ مِنْهُ ، فلا يحتاجُ إلى القبولِ ؛ نظراً للمعنى .

(وَمَا يُنْقَلُ) أي : يُبْعَثُ بلا عوضٍ إلى محلٍّ آخرَ (إِكْرَامًا) لَهُ (هَدِيَّةٌ ، وَمَا يُعْطَى) بلا عوضٍ لله تعالى - أي : (عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَى) ولو لغنيٍّ - (صَدَقَةٌ) فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِمَا صِيغَةُ وَلَوْ فِي غَيْرِ الْمُطْعومِ ؛ لِمَا جَرَى عَلَيْهِ النَّاسُ فِي الْأَعْصَارِ مِنْ الْاِكْتِفَاءِ فِيهِمَا بِمَا ذُكِرَ .

(وَإِنَّمَا يُمْلِكُ كُلُّ) مِنْ الْهَبَةِ وَالْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ (بَقْبُضٍ) لَأَنَّهَا عَقْدُ إِرفاقٍ كَالْقَبْضِ لِلْبَيْعِ^(١) ، ثُمَّ إِنْ أَقْبَضَهُ الْوَاهِبُ ، أَوْ أَرْسَلَهُ الْمَهْدِي ، أَوْ أَعْطَاهُ الْمُتَصَدِّقُ.. لم يحتجْ إلى إِذْنِهِ ؛ وإِلَّا.. أحتجَّ إليه ، فَإِنْ قَبَضَ بِلاَ إِذْنٍ وَلَا إِقْبَاضٍ.. لم يملكه ودخل في ضمانه ، ومَرَّ بيانُ الْقَبْضِ فِي الْبَيْعِ .

نَعَمْ ؛ لا يكفي هُنَا الْاِتِّلَافُ ولو بِإِذْنِ الْوَاهِبِ وَلَا الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُتَهَبِ بِلاَ إِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحَقِّ الْقَبْضِ .

ويقومُ وارثُ الْوَاهِبِ مقامَهُ فِي الْإِقْبَاضِ وَالْإِذْنِ فِي الْقَبْضِ ، ووارثُ الْمُتَهَبِ مقامَهُ فِي الْقَبْضِ ، فَعَلِمَ أَنَّ مَوْتَ الْعَاقِدِينَ لا يفسخُ الْعَقْدَ ؛ لِأَنَّهُ يؤولُ إِلَى الْاَلْزُومِ كَالْبَيْعِ ، ولو ماتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الرَّسُولُ.. أمتنعَ عَلَيْهِ الْإِقْبَاضُ إِلَّا بِإِذْنٍ جَدِيدٍ .

(وَلَأَصْلُ) أَبٍ أَوْ أُمٍّ ، وَأَصْلٌ كُلُّ مِنْهُمَا وَإِنْ عَلاَ (فَعَلَّ أَحَدَهَا) أي : الْثَلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ (لِفَرْعِهِ) وَإِنْ سَفَلَ (رُجُوعٌ) ولو بعدَ الْقَبْضِ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا صَغِيرًا ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً ، أَوْ يَهَبَ هَبَةً فَيَرْجِعُ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ » ، وَلَا نَتَفَاءَ اَلْثَّمَةِ عَنْهُ ؛ لَوْفُورِ شَفَقَتِهِ .

ولو وهبَ لولده ثُمَّ ماتَ ، ولم يرثْهُ إِلَّا جَدُّ الْوَلَدِ.. لم يرجعِ الْجَدُّ فِي الْهَبَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَقُوقَ لَا تُورَثُ وَحَدَهَا وَإِنَّمَا تُورَثُ بِتَبْعِيَّةِ اَلْمَالِ ، وهو لا يرثْهُ .

(١) متعلقان بخبر مبتدأ محذوف ، أي : والقَبْضُ هنا كالقَبْضِ لِلْبَيْعِ بتفصيله السابق .

بِالْلَفْظِ ؛ كـ (رَجَعْتُ) لَا مَعَ تَعَلَّقٍ حَقٍّ لَزِمَ بِهِ ، أَوْ زَوَالِ مِلْكِهِ .

وإنما يرجع (بِالْلَفْظِ) لا بالتصرف كالبيع والعتيق ؛ لأنه ملك الفرع ، فلا ينفذ تصرف الأصل فيه قبل الرجوع باللفظ (كَرَجَعْتُ) في الهبة ، ونقضتها ونحوهما ، (لَا مَعَ تَعَلَّقٍ حَقٍّ لَزِمَ بِهِ) أي : الموهوب ؛ كأن وهبه الفرع من غيره وأقبضه ؛ لعدم بقاء سلطته عليه ، وكأن حُجِرَ عليه بفلس أو جنى الموهوب وتعلق الأرض برفقته .

وأفهم قولي : (مَعَ) أَنَّهُ إِذَا أَنْفَكَّ . . يرجع الأصل ؛ لزوال المانع (أَوْ) مَعَ (زَوَالِ مِلْكِهِ) أي : الفرع عن الموهوب بنحو تلف ، أو بيع كذلك وإن عاد إليه بإرث أو غيره ؛ لأن ملكه الآن غير مُستفاد منه ، ومن ثم : لو وهب لفرعه شيئاً ، ووهب الفرع لفرعه . . لم يرجع الأول ؛ لأنَّ المِلْكُ غيرُ مُستفادٍ منه .

❖ ❖ ❖

بَابُ اللَّقْطَةِ

يَجُوزُ أَخْذُ غَيْرِ مُمَيِّزٍ بِأَمْنٍ لِحِفْظِهِ ، وَكَذَا لِتَمْلُكٍ إِنْ ضَاعَ وَوُجِدَ بِمُبَاحٍ غَيْرِ حَرَمٍ مَكَّةَ ،

(بَابُ اللَّقْطَةِ)

هِيَ لَغَةٌ : الشَّيْءُ الْمَلْقُوطُ ، وَشَرْعًا : مَا وَجِدَ مِنْ حَقِّ ضَائِعٍ مُحْتَرَمٍ ، لَغَيْرِ حَرْبِيٍّ ، وَلَيْسَ بِمُحَرَّرٍ ، وَلَا مَمْتَنِعٍ بِقَوَّتِهِ ، وَسَيُعْلَمُ مِنْ قَوْلِي : (وَوَلِي مُحْجُورٌ) : أَنَّهُ يَصْحُحُ اتِّقَاطُ الْمُحْجُورِ ، وَقَيِّدَ بِالْمُمَيِّزِ (١) .

(يَجُوزُ) بَلْ يُسَنُّ لِمَنْ وَثِقَ بِدِينِهِ وَأَمَانَتِهِ (أَخْذُ غَيْرِ مُمَيِّزٍ بِأَمْنٍ لِحِفْظِهِ) (٢) وَإِنْ لَمْ تَوْجِدِ الشُّرُوطُ أَلَاتِيَّةً ، (وَكَذَا) يَجُوزُ أَخْذُ غَيْرِ مَا ذَكَرَ (لِتَمْلُكٍ) وَلَا اخْتِصَاصٍ نَحْوِ كَلْبٍ .

أَمَّا الْمُمَيِّزُ الْعَبْدُ ، أَوِ الْأَمَةُ فِي زَمَنِ الْأَمْنِ . . فَلَا يُلْتَقَطُ لِحِفْظِهِ وَلَا لِتَمْلُكِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ إِلَى مَالِكِهِ بِالذَّلَالَةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَجَدَهُ وَقْتَ خَوْفٍ . . فَيُلْتَقَطُ لِلْحِفْظِ مُطْلَقًا ، وَلِلتَّمْلُكِ بِشُرُوطِهِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا بِقَوْلِي : (إِنْ ضَاعَ) بِسَبَبِ سَقُوطِ أَوْ غَفْلَةٍ (٣) .

بِخِلَافِ مَا لَوْ أُلْقِيَ نَحْوُ ثَوْبٍ فِي نَحْوِ حَجَرِهِ (٤) ، وَمَا لَوْ خَلَفَ مُورِثُهُ مَا جُهِلَ مَالِكُهُ . . فَيَلْزِمُهُ حِفْظُهُ وَلَا يَتَمْلِكُهُ ، فَإِنْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهِ . . صَرَفَهُ فِي مَصَارِفِ بَيْتِ الْكَمَالِ إِنْ عَرَفَهَا ، وَإِلَّا . . أَعْطَاهُ لِنَظَرِهِ (٥) .

(وَوُجِدَ بِمُبَاحٍ) كَشَارِعٍ وَمَسْجِدٍ وَمَوَاتٍ ، فَإِنْ وَجَدَهُ بِغَيْرِهِ . . فَلِذِي أَلِيدَ عَلَيْهِ (غَيْرِ حَرَمٍ مَكَّةَ)

(١) أَي : قَيْدُ الْإِمَامِ صَحَّةَ اتِّقَاطِ الصَّبِيِّ بِالتَّمْيِيزِ ، وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَمِثْلُهُ الْمُجَنُّونُ .

(٢) وَيَسَنُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ ؛ لِأَمْنِهِ مِنْ تَمْلِكِهِ لَهُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ ، أَوْ تَمْلِكِ وَارِثِهِ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ .

(٣) قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « التَّحْفَةِ » (٣١٨ / ٦) : (وَمِنْ اللَّقْطَةِ أَنْ تَبْدَلَ نَعْلَهُ بِغَيْرِهَا فَيَأْخُذْهَا ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ اسْتِعْمَالُهَا إِلَّا بَعْدَ تَعْرِيفِهَا بِشَرْطِهِ ، أَوْ تَحَقُّقِ إِعْرَاضِ الْمَالِكِ عَنْهَا ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ صَاحِبَهَا تَعَمَّدَ أَخْذَ نَعْلِهِ . . جَازَ لَهُ بَيْعُهَا ظَفَرًا بِشَرْطِهِ) .

(٤) أَي : كَكَيْسٍ أُلْقَاهُ الرِّيحُ أَوْ الْهَارِبُ فِي حَجَرِهِ أَوْ دَارِهِ ، فَذَلِكَ مَالُ ضَائِعٍ يَلْزِمُهُ حِفْظُهُ وَلَا يَتَمْلِكُهُ . قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « التَّحْفَةِ » (٣١٨ / ٦) : (خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي « الْمَجْمُوعِ ») .

(٥) إِنْ كَانَ بَيْتُ الْمَالِ مُنْتَظِمًا ، وَإِلَّا . . دَفَعَهُ لثَقَّةٍ عَالِمٍ بِالمَصَالِحِ الْوَاجِبَةِ التَّقْدِيمِ ، وَالْأَوْرَعِ الْأَعْلَمِ أَوَّلَى .

إِنْ لَمْ يَكُنْ مُمْتَنِعاً مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ بِمَفَازَةِ آمِنَةٍ ، وَلَا أَمَةً تَحِلُّ لَهُ ، وَلَا قَصْدَ بَأْخِذِهِ خِيَانَةً ، وَعَرَفَ غَيْرُ خَلِيعٍ

فَمَا وَجَدَ بِهِ . . لَا يُلْتَقَطُ إِلَّا لِلْحَفِظِ ، فِيلْزُمُهُ تَعْرِيفُهُ أَبَدًا ؛ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ .
 وخرج به^(١) عرفة وحرُمُ المدينة فِيلْتَقَطُ فِيهِمَا لِلتَّمْلِكِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يَتَابُونَهُمَا كَأَنْشَابِهِمْ
 حَرَمَ مَكَّةَ^(٢) ؛ إِذْ هُوَ مِثَابَةٌ لَهُمْ يَعُودُونَ إِلَيْهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فَلَا يَضِلُّ عَنْهُ مَالِكُهُ غَالِبًا^(٣) .

وإِنَّمَا يَلْتَقِطُ لِلتَّمْلِكِ (إِنْ لَمْ يَكُنْ) الْمَلْقُوطُ حَيَوَانًا (مُمْتَنِعًا مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ) بِقُوَّتِهِ ، أَوْ
 عَدْوِهِ ، أَوْ طَيْرَانِهِ ؛ هَذَا إِنْ وَجَدَهُ (بِمَفَازَةِ آمِنَةٍ) فَإِنْ وَجَدَهُ بِنَحْوِ قَرْيَةٍ أَوْ قُرْبَيْهَا ، أَوْ بِمَفَازَةٍ زَمَنَ
 خَوْفٍ . . أَلْتَقَطَهُ وَلَوْ لِلتَّمْلِكِ ؛ لِثَلَا يَضِيعُ لِعَدَمِ وَجْدَانِهِ مَا يَكْفِيهِ ، وَبِأَمْتَدَادِ أَلِيدِ الْخَائِنَةِ إِلَيْهِ .

(وَلَا أَمَةً تَحِلُّ لَهُ) أَيِ : لِلْمَلْتَقِطِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَلْتَقَاطُهَا بِقَصْدِ التَّمْلِكِ ؛ لِأَنَّ وَطْأَهَا كَانَ
 أَلْتَّمْلِكُ مَبِيحًا لَهُ ، فَكَانَ كَأَقْتَرَاضِهَا ؛ إِذِ التَّمْلِكُ بِأَلِالتَّقَاطِ أَقْتَرَاضٌ .

أَمَّا الْمَحْرَمَةُ عَلَيْهِ وَلَوْ بِنَحْوِ تَمَجُّسٍ . . فَلَهُ أَلْتَقَاطُهَا وَتَمْلِكُهَا بِشَرْطِهِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُمَيَّرَةٍ ، أَوْ فِي
 زَمَنِ خَوْفٍ ، كَمَا مَرَّ .

(وَلَا قَصْدَ بَأْخِذِهِ خِيَانَةً) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ غَاصِبٌ لَهُ ، حَتَّى يَضْمَنَهُ ضَمَانُ الْمَغْصُوبِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ
 بَعْدَ ذَلِكَ أَلْتَعْرِيفُ لِلتَّمْلِكِ كَالْغَاصِبِ ، وَلَا يَبْرَأُ مِنْ ضَمَانِهِ إِلَّا بِتَسْلِيمِهِ لِلْحَاكِمِ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَقَارَنْ قَصْدُ الْخِيَانَةِ أَخْذَهُ بِأَنْ طَرَأَ بَعْدَ أَلْأَخْذِ لِحَفِظٍ أَوْ تَمْلِكٍ . . فَلَا يَضْمَنُ لِمَجْرَدِ
 أَلْقَصْدِ كَالْوَدِيعِ بَلْ بِهَا ، فَلَوْ أَلْقَعَ عَنْهَا وَعَرَفَ لِيَتَمْلِكُ . . جَازَ .

(وَ) إِنَّمَا يَتَمْلِكُ مَا مَرَّ إِنْ (عَرَفَ) مَلْتَقِطٌ أَوْ نَائِبُهُ (غَيْرُ خَلِيعٍ) وَلَوْ ذَمِيًّا ، أَوْ مُرْتَدًّا ، أَوْ فَاسِقًا
 لَكِنْ بِمَشْرِفٍ عَدِلَ عَلَيْهِ ؛ لِعَدَمِ أَمَانَةِ كُلِّ مِنْهُمْ ، فَإِذَا تَمَّ أَلْتَعْرِيفُ . . تَمْلِكُ^(٤) ، وَفِي مُدَّةِ أَلْتَعْرِيفِ ،
 أَوْ قَبْلَهُ لَا يَتْرُكُهُ الْقَاضِي تَحْتَ يَدِهِ بَلْ يَنْزِعُهُ مِنْهُ ؛ لِعَدَمِ أَمَانَتِهِ^(٥) .

(١) أَيِ : بِحَرَمِ مَكَّةَ .

(٢) أَيِ : لَا يَرْجِعُونَ إِلَى عُرْفَةِ وَالْمَدِينَةِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى كَمَا يَرْجِعُونَ إِلَى مَكَّةَ .

(٣) وَاسْتَشْنَوْا مِنْ لَقْطَةِ الْحَرَمِ مَا لَوْ وَجَدَ بَعِيرًا مُقْلَدًا أَيَّامَ مَنَى . . فَالنَّصُّ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ ، وَيَعْرِفُهُ أَيَّامَ مَنَى ، فَإِنْ خَافَ
 فَوْتَهَا . . نَحَرَهُ .

(٤) تَمْلِكُ اللَّقْطَةُ ، وَأَشْهَدُ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ بِغَرَمِهَا إِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَمُؤْنَتُهُ عَلَيْهِ .

(٥) فَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الْقَاضِي مَا ذَكَرَ . . أَثِمَ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ وَلِيِّ الصَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَنْزِعِ اللَّقْطَةَ مِنْهُ . . فَإِنَّهُ يَضْمَنُ
 وَلَوْ حَكَمًا .

وَوَلِيُّ الْمَحْجُورِ بِمَحَلِّهِ ، أَوْ مَقْصِدِ وَاجِدِهِ بِمَفَازَةِ مُتَمَوَّلًا ، قَلِيلًا بِحَسَبِهِ ،

أَمَّا الْخَلِيعُ الْمَشْهُورُ بِالْخِلَاعَةِ وَالْمُجُونُ - وَهُوَ : أَلَّا يَبَالِي الْإِنْسَانُ بِمَا صَنَعَ . . . فَلَا يُعْتَدُ بتعريفه .

(و) يُعَرَّفُ (وَلِيُّ الْمَحْجُورِ) لِعَدَمِ صَحَّةِ تَعْرِيفِ الْمَحْجُورِ إِلَّا أَلْسَفِيهِ^(١) بِإِذْنِ الْوَلِيِّ .

وَعَلَى مَنْ أَلْتَقَطَ شَيْئًا مِنْ بَلَدٍ ، أَوْ قَرْيَةٍ أَنْ يَعْرِفَهُ (بِمَحَلِّهِ) وَيتحرى نحو طُرُقٍ ، وَبَابِ مَسْجِدٍ ، وَمَجْمَعِ النَّاسِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى وَجُودِ صَاحِبِهَا ، (أَوْ) يَعْرِفَهُ فِي (مَقْصِدِ وَاجِدِهِ بِمَفَازَةٍ) لَا بِالْمَفَازَةِ ؛ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، بَلْ إِنْ كَانَ ثَمَّ قَافِلَةٌ . . تَبَعَهَا وَعَرَفَ فِيهَا ، وَإِلَّا . . عَرَفَهُ فِي أَيِّ بَلَدٍ قَصَدَهَا وَإِنْ بَعُدَتْ أَوْ كَانَتْ غَيْرَ أَلْتِي قَصَدَهَا أَوَّلًا ، وَلَا يُكَلِّفُ الْعَدُولَ عَنْهَا إِلَى أَقْرَبِ بَلَدٍ لَتِلْكَ الْمَفَازَةِ .

وإنَّما يجبُ التَّعْرِيفُ إِنْ كَانَ الْمَلْقُوطُ (مُتَمَوَّلًا) فَغَيْرُهُ كَزَبِيَّةٍ وَتَمْرَةٍ لَا تُعَرَّفُ ، بَلْ يَسْتَبْدُّ بِهِ وَاجِدُهُ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَدَّ تَعْرِيفَ الزَّبِيَّةِ مِمَّا يَمَقْتُ اللَّهُ عَلَيْهِ .

وظاهرُ صُنْعِي أَنْ مَا أَلْتَقَطَ لِلْحِفْظِ لَا يَجِبُ تَعْرِيفُهُ ، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ ، لَكِنْ الْأَقْوَى فِي «الرَّوْضَةِ» : وَجُوبُهُ^(٢) .

ثُمَّ أَلْتَمَوَّلُ إِنْ كَانَ (قَلِيلًا) وَهُوَ مَا يَظُنُّ أَنْ فَاقَدَهُ لَا يُكْثِرُ الْأَسْفَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَطُولُ طَلْبُهُ لَهُ غَالِبًا . . عَرَفَهُ (بِحَسَبِهِ) أَيِ : إِلَى أَنْ يَظُنَّ إِعْرَاضَ صَاحِبِهِ عَنْهُ غَالِبًا لَا سَنَةً ؛ لِأَنَّ فَاقَدَهُ لَا يَدُومُ عَلَى طَلْبِهِ سَنَةً ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْمَالِكِ .

قَالَ الرَّوْيَانِيُّ : (فَدَانِقُ الْفُضَّةِ يُعَرَّفُ فِي الْحَالِ ، وَدَانِقُ الذَّهَبِ يُعَرَّفُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) اهـ

وَالْمُنْتَجَةُ : أَنَّ دَانِقَ الْفُضَّةِ يُعَرَّفُ قَرِيبَ يَوْمٍ ، وَدَانِقُ الذَّهَبِ يُعَرَّفُ نَحْوَ سَبْعَةِ أَيَّامٍ^(٣) .

(١) أَيِ : فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَعْرِيفُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُوَثِّقُ بِقَوْلِهِ دُونَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَبِهِ يُعْلَمُ تَقْيِيدُ السَّفِيهِ هُنَا بِغَيْرِ الْفَاسِقِ ، وَبِهِ صَرَّحَ فِي «التَّحْفَةِ» .

(٢) وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ هُنَا وَفِي بَاقِي كِتَابِهِ .

(٣) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي «الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ» (خ/٦٢٢) : (وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا بِالنَّظَرِ إِلَى زَمَنِ الشَّارِحِ ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَالَ فِي «الْفَتْحِ» مَا نَصَّهُ : وَلَعَلَّ هَذَا بِاعْتِبَارِ زَمْنِهِ - أَيِ : الرَّوْيَانِيِّ - وَأَمَّا زَمْنُنَا . . فَيَنْبَغِي =

وَكثِيرًا سَنَةً ، وَيَكُونُ كَالْعَادَةِ ، وَمُؤْنُهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ رَدَّهُ مَعَ زَوَائِدَ لَهُ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ ، .

(وَ) عَرَّفَ (كَثِيرًا سَنَةً) للخبر الصحيح بذلك ، ويكفي تعريفها وإن تفرقت كما صححه
النووي كَانَ عَرَّفَ شهرين وهكذا ، وقيدَه الإمام^(١) بِمَا جَرَيْتُ عَلَيْهِ بقولي : (وَيَكُونُ كَالْعَادَةِ) حتى
لا يُنْسَى ؛ أي : لا يُؤَدِّي إلى نسيانِ التَّوْبَةِ السَّابِقَةِ ، فَإِنْ أَبْطَأَ حَتَّى آدَى إِلَى ذَلِكَ . . أَمْتَنَعَ قِطْعًا ،
وَبَانَ يُبَيِّنُ فِي التَّعْرِيفِ زَمْنَ الوجودِ حَتَّى يَكُونَ^(٢) ذَلِكَ فِي مِقَابِلَةِ مَا جَرَى مِنَ التَّأْخِيرِ الْمُنْسِي .

وأفهم قولي : (كَالْعَادَةِ) : أَنَّهُ يُنَادِي أَوَّلَ التَّعْرِيفِ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ فِي طَرَفَيْهِ ، وَهَكَذَا إِلَى مُضَيِّ
أُسْبُوعٍ ، ثُمَّ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً إِلَى أُسْبُوعٍ آخَرَ ، ثُمَّ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ إِلَى مُضَيِّ سَبْعَةِ أُسَابِيعٍ ، ثُمَّ
فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً إِلَى آخِرِ السَّنَةِ ؛ بحيثُ لا يُنْسَى أَنَّهُ تَكَرَّرَ ؛ لِمَا مَضَى كَمَا تَقَرَّرَ ، فَالْمُدَدُ الْمَذْكُورَةُ
تَقْرِيبُهُ .

(وَمُؤْنُهُ) أي : التَّعْرِيفِ (عَلَيْهِ) أي : مَرِيدَ التَّمْلُكِ وَلَوْ بَعْدَ التَّقَاطُطِ لِلْحِفْظِ ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ
سَبَبٌ لِمَتْلُكِهِ ، فَلِزْمُهُ مُؤْنُهُ وَإِنْ طَرَأَ لَهُ بَعْدُ أَنَّهُ لَا يَتِمْلِكُهُ .

أَمَّا مَرِيدُ الْحِفْظِ وَلَوْ بَعْدَ إِرَادَةِ التَّمْلُكِ . . فَمُؤْنُ تَعْرِيفِهِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ .

(ثُمَّ) بَعْدَ التَّمْلُكِ^(٣) (رَدُّهُ) - وَلَوْ بَعْدَ التَّمْلُكِ - بِحَاكِمِ أَقَامَ الْمَالُكُ بِهَا حِجَّةً عِنْدَهُ ، وَحَيْثُ
لَا حَاكِمَ . . يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ لِمَنْ وَصَفَهَا بِهِ وَصَدَّقَهُ ، لَكِنَّهَا مِنْ ضَمَانِهِ لَوْ بَانَ لِغَيْرٍ مَنْ رَدَّ إِلَيْهِ ؛
لِتَقْصِيرِهِ فِي الْجُمْلَةِ .

وَإِذَا رَدَّهُ وَهُوَ بَاقٍ . . لَزِمَهُ أَنْ يَرُدَّهُ (مَعَ زَوَائِدَ لَهُ مُتَّصِلَةٍ) وَإِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ التَّمْلُكِ ؛ تَبَعًا لِلأَصْلِ
(وَمُنْفَصِلَةٍ)^(٤) حَدَّثَتْ قَبْلَ التَّمْلُكِ ، بِخِلَافِ الْمُنْفَصِلَةِ الْوَاحِدَةِ بَعْدَ التَّمْلُكِ^(٥) ؛ لِحُدُوثِهَا عَلَى مَلِكٍ
الْمَلْتَقِطِ .

= الزيادة فيه على ذلك ؛ لِمَا غَلِبَ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ الشُّحِّ ، فَيَنْبَغِي الْاحتِيَاظُ مَا أَمَكْنَ ، وَمِنْ ثَمَّ : صَرَحُوا أَنَّهُ يَأْخُذُ
فِي الْمَلَأُكَ بِالأَسْوَأِ . . .) .

(١) أي : إمام الحرمين رحمه الله تعالى .

(٢) في (س) : (لِيَكُونَ) .

(٣) قال الإمام الترمسي رحمه الله تعالى في « المنهل العميم » (خ / ٦٢٥) : (كَذَا فِي الْأَصْلِ وَلَعَلَّهُ : بَعْدَ
التَّعْرِيفِ) .

(٤) في (ح) : (أَوْ مُنْفَصِلَةٍ) .

(٥) أي : فَلَا يَلْزَمُ رَدُّهَا .

فَضَائِلُ

يَجِبُ الْتِقَاطُ مَنْبُودٍ وَإِشْهَادٌ وَتَرْبِيَةٌ ، وَقَدْ مَ سَابِقُ ، ثُمَّ أَصْلَحُ ،

(وَ) يَرُدُّ (بَدَلَهُ) مِنْ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ ، وَالْقِيَمَةِ فِي الْمَتَقَوِّمِ ، وَيُعْتَبَرُ يَوْمُ التَّمْلُكِ فِي الْمَتَقَوِّمِ (إِنْ تَلَفَ) . . فليس لَهُ رَدُّ بَدَلِهِ مَعَ وَجُودِهِ .

(فَضَائِلُ) فِي اللَّقِيطِ

وَهُوَ : الطُّفْلُ الْمَنْبُودُ فِي نَحْوِ شَارِعٍ أَوْ مَسْجِدٍ .

(يَجِبُ) عَلَى الْكُفَايَةِ حَيْثُ عَلِمَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا وَاحِدًا . . فَعَلَى الْعَيْنِ (الْتِقَاطُ مَنْبُودٍ) فِيمَا ذَكَرَ ، (وَإِشْهَادٌ) عَلَى أَخْذِهِ لَهُ وَمَا مَعَهُ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا^(١) ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَسْتَرْقَهُ وَيَأْخُذَ مَالَهُ ، فَإِنْ تَرَكَ لَاقِطَهُ الْإِشْهَادَ . . أَنْتَزَعَهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ ؛ لِفَسْقِهِ عِنْدَ الزَّرْكَشِيِّ ، وَلِتَدْلِيلِهِ عِنْدِي .

(وَتَرْبِيَةٌ) كَحِفْظِهِ وَرِعَايَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِلْتِقَاطِ^(٢) ، لَا نَفَقَتِهِ وَحَضَانَتِهِ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي الْإِجَارَةِ^(٣) ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا مَشَقَّةٌ وَمُؤَنَّةٌ كَبِيرَةٌ ، فَإِنْ عَرَضَ لَهُ عَجْزٌ عَنْ حِفْظِهِ وَرِعَايَتِهِ . . سَلَّمَهُ لِلْقَاضِي ، وَلَهُ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهِ لِتَبَرُّمٍ أَوْ غَيْرِهِ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا .
وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا نَبْذُهُ وَرَدُّهُ إِلَى مَا كَانَ .

(وَ) لَوْ أَرَادَ حَمَّ عَلَيْهِ اثْنَانِ . . (قَدْ مَ سَابِقُ) بِالْأَخْذِ لَا بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَحَقُّ .
(ثُمَّ) إِنْ أَسْتَوِيَ سَبَقًا بِأَنْ أَخَذَاهُ مَعًا . . قَدْ مَ (أَصْلَحُ) وَهُوَ الْمَقِيمُ بِمَحَلٍّ وَجُودِهِ عَلَى مَنْ يَظُنُّ

(١) أَمَا مَنْ سَلَّمَهُ الْحَاكِمَ لَهُ . . فَالْإِشْهَادُ مُسْتَحَبٌّ قَطْعًا ؛ لِأَنْ تَسْلِيمَ الْحَاكِمِ فِيهِ مَعْنَى الْإِشْهَادِ فَأَغْنَى عَنْهُ .

(٢) أَيُ : وَتَجِبُ تَرْبِيَةُ الرِّقِيقِ ، وَفِي (س) : (لِأَنَّهَا مَقْصُودُ الْإِلْتِقَاطِ) .

(٣) أَيُ : لَا كَنَفَقَتِهِ ، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى (حِفْظِهِ) ، وَالْحَضَانَةُ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي الْإِجَارَةِ هِيَ الصَّغْرَى وَالْكَبْرَى ، أَمَا الصَّغْرَى . . فَفِي الْإِرْضَاعِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَوَضْعِ الطُّفْلِ فِي الْحَجَرِ ، وَالْقَامَةُ الثَّلَاثِي ، وَعَصْرُهُ لَهُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ . وَأَمَّا الْحَضَانَةُ الْكَبْرَى . . فَفِي تَعَهُدِ الصَّبِيِّ بِغَسْلِ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ وَثِيَابِهِ ، وَتَطْهِيرِهِ مِنَ النِّجَاسَةِ وَتَدْهِينِهِ ، وَتَكْحِيلِهِ ، وَإِضْجَاعِهِ فِي الْمَهْدِ وَغَيْرِهِ مِمَّا هُوَ مَفْصَلٌ فِي الْإِجَارَةِ ؛ فَإِنْ كَلَّ مِنْ النِّفَقَةِ وَالْحَضَانَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ .

وَيَمُونُهُ مِنْ مَالِهِ كَمَا هُوَ بِهِ عَلَيْهِ وَتَحْتَهُ ، ثُمَّ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ تَبَرُّعاً ،

بِهِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ بِهِ أَقْرَبُ إِلَى حِفْظِ نَسَبِهِ .

فَإِنْ كَانَا مُسَافِرَيْنِ . . قُدِّمَ بَلَدِيٌّ عَلَى قَرْوِيٍّ ؛ لِأَنَّ الْبَلَدَ أَرْفَقُ بِهِ^(١) .

فَإِنْ أَسْتَوِيَا سَبْقاً وَإِقَامَةً . . قُدِّمَ غَنِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوَاسِيهِ بِمَالِهِ .

وَيُقَدِّمُ مَعْلُومُ الْعَدَالَةِ عَلَى مُسْتَوْرَهَا^(٢) ، وَإِنْ أَسْتَوِيَا فِي كُلِّ ذَلِكَ . . أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا .

(وَيَمُونُهُ) لَاقِطُهُ (مِنْ مَالِهِ) لِأَنَّهُ غَنِيٌّ ، ثُمَّ مَالُهُ هُوَ (كَمَا) أَيِ : الْمَحَلُّ الَّذِي (هُوَ بِهِ) أَيِ :

فِيهِ وَحْدَهُ وَلَمْ يَعْرِفْ مُسْتَحَقُّهُ^(٣) ، وَكَالْتِيَابِ الَّتِي هِيَ (عَلَيْهِ) وَمِنْهَا الْحَلِيُّ وَمَالٌ مُرَبُوطٌ فِيهِ ، أَوْ فِيمَا عَلَيْهِ ، وَدَنَانِيرُ مَنْثُورَةٌ عَلَيْهِ وَفَوْقَ فَرَاشِهِ (وَ) مَا هُوَ (تَحْتَهُ) مِنْ نَحْوِ فَرَاشٍ وَلَوْ دَنَانِيرُ مَنْثُورَةٌ تَحْتَ فَرَاشِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَدَأْ وَاخْتَصَّاصاً كَالْبَالِغِ .

وَالْأَصْلُ الْحَرِيَّةُ مَا لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهَا ، وَخَرَجَ بِمَا ذُكِرَ : أَلَدَفِينُ بِمَحَلِّ لَغِيرِهِ وَمَا قَرَبَ مِنْهُ عُرْفاً وَإِنْ عُدَّ مُسْتَوِلياً عَلَيْهِ وَيَلْزُمُهُ - حَيْثُ لَا قَاضِيَ - الْإِشْهَادُ بِالْإِنْفَاقِ كُلِّ مَرَّةٍ عَلَى نَظَرٍ فِيهِ^(٤) ، فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ مَعَ الْإِمْكَانِ . . ضَمِنَ .

(ثُمَّ) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ خَاصٌّ وَلَا عَامٌّ كَالْوَقْفِ عَلَى اللَّقْطَةِ . . فَنَفَقَتُهُ^(٥) (عَلَى بَيْتِ الْمَالِ) مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ (تَبَرُّعاً) فَلَا رَجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ .

(١) فِي (ح) : (لَأَنَّ الْبَلَدِيَّ أَرْفَقُ بِهِ) ، وَفِي الشَّرْحِ (خ / ٦٣١) : (أَيِ : بِاللَّقِيطِ مِنَ الْقَرْيَةِ ، وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى الْبَادِيَةِ . . .) .

(٢) قَالَ الْإِمَامُ التَّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « الْمَنْهَلِ الْعَمِيمِ » (خ / ٦٣٢) : (قَالَ فِي « الْغَرَرِ » : وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ أَزْدَحَمَ عَلَيْهِ غَنِيٌّ مُسْتَوْرٌ وَفَقِيرٌ ظَاهِرُ الْعَدَالَةِ . . قُدِّمَ الْغَنِيُّ ، وَيَحْتَمِلُ تَقْدِيمُ الْفَقِيرِ ، وَيَحْتَمِلُ الرُّجُوعُ إِلَى الْقَرْعَةِ أَوْ اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ . وَلَا يَقْدَمُ الْمُسْلِمُ عَلَى الْكَافِرِ فِي الْكَافِرِ ، وَلَا الْمَرْأَةُ عَلَى الرَّجُلِ ، بِخِلَافِ الْحِضَانَةِ تَقْدَمُ الْأُمُّ فِيهَا عَلَى الْأَبِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْعِيَّ فِيهَا الشَّفَقَةُ ، وَهِيَ فِي الْأُمِّ أَثَمٌ) . وَقَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « التَّحْفَةِ » (٦ / ٣٤٥) بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا مَرَّ أَنْفَأَ : (وَلَا امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ وَإِنْ كَانَتْ أَصْبَرُ مِنْهُ عَلَى التَّرْبِيَةِ ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ بَحْثاً : إِلَّا مَرَضُوعَةٌ فِي رَضِيعٍ . . .) .

(٣) قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « التَّحْفَةِ » (٦ / ٣٤٧) : (« وَإِنْ وَجَدَهُ » وَحْدَهُ « فِي دَارٍ » لَا تَعْلَمُ لَغِيرِهِ ، أَوْ حَانُوتٍ ، أَوْ بَسْتَانٍ ، أَوْ خِيْمَةٍ كَذَلِكَ . . . فَهِيَ » وَمَا فِيهَا « لَهُ » لِلْيَدِ . . .) .

(٤) عِبَارَتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « فَتْحِ الْجَوَادِ » (١ / ٦٣٧) : (« وَأَشْهَرُ » وَجُوباً بِالْإِنْفَاقِ كُلِّ مَرَّةٍ عَلَى مَا نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ مَجْلِيٍّ ، وَفِيهِ مِنَ الْحَرَجِ مَا لَا يَخْفَى) .

(٥) أَيِ : فَمَوْنةُ اللَّقِيطِ ، فَلَوْ عَبَّرَ بِهِ . . لَكَانَ أَوَّلَى .

ثُمَّ الْأَغْنِيَاءَ إِقْرَاضاً ، وَهُوَ بَدَارِنَا حُرٌّ مُسْلِمٌ .

(ثُمَّ) إِنْ تَعَذَّرَ بَيْتُ الْمَالِ لِفَقْدِ أَوْ جَوْرِ . . فَهِيَ عَلَى (الْأَغْنِيَاءِ) فِي أَيِّ مَحَلٍّ كَانُوا ، لَكِنَّ أَغْنِيَاءَ بَلَدِهِ أَيْسَرُ (إِقْرَاضاً) فَلَهُمْ الزُّجُوعُ بِهَا فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ ؛ وَإِلَّا . . فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤْنَتُهُ .
(وَهُوَ) أَيِ : اللَّقِيطُ^(١) إِذَا وُجِدَ (بَدَارِنَا) مَعَشَرَ الْمُسْلِمِينَ (حُرٌّ) حَيْثُ لَمْ يَدَّعِ أَحَدٌ رِقَّةً ، وَلَا أَقَرَّ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ بِالرَّقِّ وَهُوَ أَهْلٌ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَالْغَالِبَ فِي النَّاسِ الْحَرِيَّةُ .
وَقِيْدَهُ الْبُلْقِينِيُّ بِمَا إِذَا وُجِدَ بِمَحَلٍّ يُحْكَمُ فِيهِ بِإِسْلَامِهِ وَبَغَيْرِهِ وَثَمَّ ذِمِّيٌّ ؛ وَإِلَّا . . كَانَ رَقِيقًا ؛ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ بِكُفْرِهِ ، وَدَارُ الْحَرْبِ تَقْتَضِي أَسْتِرْقَاقَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، وَرُذِّ .
وَهُوَ بَدَارِنَا - وَهِيَ الَّتِي يَسْكُنُهَا الْمُسْلِمُونَ وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِمْ ، أَوْ فَتَحُوهَا ، وَأَقَرُّوهَا بِيَدِ الْكُفَّارِ ، أَوْ كَانُوا يَسْكُنُونَهَا ثُمَّ جَلَاهُمْ الْكُفْرُ عَنْهَا - (مُسْلِمٌ) تَبْعًا لِلدَّارِ ، وَكَذَا إِنْ وُجِدَ بَدَارُ الْكُفْرِ وَهِيَ مَا عَدَا ذَلِكَ ، وَجُوزَ كَوْنُهُ مِنْ مُسْلِمٍ ؛ تَغْلِيْبًا لِلْإِسْلَامِ ، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى عَلَيْهِ » .

* * *

(١) هذا بيان لبعض أحكام اللقيط وهي أربعة : الإسلام ، والحرية ، والجنابة منه وعليه ، والنسب ، ولم يذكر الأخيرين ؛ كأنه لطول الكلام عليهما .

بَابُ الْجَعَالَةِ

إِنَّمَا تَصِحُّ بِالْتِزَامِ ذِي تَبَرُّعٍ لِأَهْلِ الْعَمَلِ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَإِلَّا... فَأَجْرُهُ مِثْلُهُ ؛ كَأَن غَيْرِ مُلتَزِمٍ

(بَابُ الْجَعَالَةِ)

هِيَ لُغَةٌ : أَسْمٌ لِمَا يُجْعَلُ لِلْإِنْسَانِ فِي فِعْلِ شَيْءٍ ، وَشَرْعاً : التَّزَامُ عَوْضٍ مَعْلُومٍ عَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ أَوْ مَجْهُولٍ^(١) .

(إِنَّمَا تَصِحُّ) الْجَعَالَةُ (بِالْتِزَامِ ذِي تَبَرُّعٍ) لِمَعْيَنٍ أَوْ مَبْهُمٍ وَلَوْ بِإِشَارَةِ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهَا مَعَاوِضَةٌ ، فَأَقْتَرَتْ إِلَى صِغَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ كَالْإِجَارَةِ فَمَنْ عَمِلَ بِلَا صِغَةٍ كَأَن رَدَّهُ غَيْرُ الْمُلتَزِمِ لَهُ . . لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئاً وَإِنْ عُرِفَ بِرَدِّ الضَّوَالِّ ، وَضَمِنَ أَخْذَهُ لِبِرْدِهِ .

وَشَمِلَ (ذِي التَّبَرُّعِ)^(٢) - وَهُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الرَّشِيدُ الْمُخْتَارُ - : الْمَالِكُ وَالْأَجْنَبِيُّ ، فَلَوْ قَالَ إِنْسَانٌ : مَنْ رَدَّ عَبْدَ فُلَانٍ فَلَهُ كَذَا ، فَرَدَّهُ . . اسْتَحَقَّ عَلَى الْفَائِلِ (لِأَهْلِ الْعَمَلِ)^(٣) كَقَنْ وَغَيْرِ مَكْلَفٍ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدٍ وَوَلِيِّ ؛ هَذَا إِنْ كَانَ مُعَيَّناً ، وَإِلَّا... كَفَى عِلْمُهُ بِالْتَّدَاءِ .

(مَا) أَيِ : جُعِلَ (يَصِحُّ بَيْعُهُ) بِأَن يَكُونَ طَاهِراً مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ ، مَعْلُوماً بِالرُّؤْيَةِ أَوْ الْوَصْفِ (وَإِلَّا) بِأَن فُقِدَ فِيهِ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ (.. فَأَجْرُهُ مِثْلُهُ) تَجِبُ لَهُ ؛ لِفَسَادِ الْعَقْدِ مَعَ كَوْنِهِ عَمَلٍ طَامِعاً (كَأَن غَيْرِ) الْجَعَالَةُ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ (مُلتَزِمٌ) بِفَسْخِ ، أَوْ زِيَادَةٍ ، أَوْ نَقْصٍ . . فَلِلْعَامِلِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ فِيمَا عَمِلَ ؛ لَثَلَا يَحْبُطَ سَعْيُهُ بِفَسْخِ غَيْرِهِ .

أَمَّا إِذَا غَيَّرَ الْعَامِلُ كَفْسَخَهُ فِي الْأَثْنَاءِ . . فَلَا يَسْتَحِقُّ بِهِ شَيْئاً ؛ لِأَنَّهُ أَمْتَنَعَ بِاخْتِيَارِهِ ، وَلَمْ يَحْصُلْ غَرَضُ الْمَالِكِ .

(١) اشتمل التعريف على أركانها الأربعة وهي : العمل ، والجعل ، والصيغة ، والعاقد ، والمراد من عد العمل من الأركان ذكره فقط في العقد ، وإلا... فذاته لا توجد إلا بعد تمام العقد .

(٢) في (س) : (وشمل ذو التبرع) ، وما أثبت هو على حكاية قول المتن .

(٣) أي : العامل المتأهل له ، والمراد إمكانه فخرج العاجز عنه كصغير لا يقدر عليه ؛ لأن منفعته معدومة فأشبه استتجار الأعمى للحفظ .

وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِي أَنَّ الْجَعَالََةَ جَائِزَةٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ ، فَتَنْفَسَخُ بِمَا مَرَّ فِي الشَّرْكَهِ وَغَيْرِهَا^(١) .

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْجَعَالََةُ (فِي عَمَلٍ) وَلَوْ وَاجِبًا كَمَنْ حُبَسَ ظُلْمًا لَمَنْ يَتَكَلَّمُ فِي خُلَاصِهِ بِجَاهِهِ أَوْ غَيْرِهِ (وَإِنْ جُهْلٌ) لَكِنْ لِعُسْرِ ضَبْطِهِ لِلْحَاجَةِ كَمَا فِي عَمَلِ الْقَرَاظِ .

أَمَّا مَا لَا يَعُسُرُ ضَبْطُهُ . . فَلَا بُدَّ مِنْ ضَبْطِهِ ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى أَحْتِمَالِ جِهَالَتِهِ ، فَفِي بِنَاءِ حَائِطٍ يَذْكُرُ مَوْضِعَهُ ، وَطَوْلَهُ ، وَعَرْضَهُ ، وَارْتِفَاعَهُ ، وَمَا يُبْنَى بِهِ ، وَقِسْ عَلَيْهِ .

(١) كَمُوتِ أَحَدِ الْعَاقِدِينَ ، أَوْ جُنُونِهِ ، أَوْ إِغْمَاثِهِ .

كتاب الفرائض

(كتاب الفرائض)

[خاتمة الكتاب]

تَمَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ : شرحُ الشَّيْخِ شهابِ الدِّينِ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَجَرٍ الهَيْتَمِيِّ إِلَى هُنَا ، وَلَهُ مِنْ أَوَّلِ (كِتَابِ الْبَيْعِ) إِلَى هُنَا شَرْحاً وَمَتْناً^(١) .

وَسَمِعْتُ عَنْ بَعْضِ الْأَصْدِقَاءِ فِي اللَّهِ أَنْ نِيَّةَ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يَرِيدُ تَكْمِيلَ هَذَا الْمَخْتَصَرِ ، عَلَى تَرْتِيبِ أَبْوَابِ كِتَابِ الْفَقْهِ جَمِيعِهَا ، فَوَصَلَ هَذَا الْمَوْضِعَ وَأَدْرَكَتْهُ الْوَفَاةُ .

فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَدْخَلَهُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « عِلْمَاءُ أُمَّتِي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ » .

وَهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ ، وَلَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ مَا شَاءَ اللَّهُ فِي كُلِّ فَنٍّ ، وَأَكْثَرُ [تَصَانِيفِهِ] فِي الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ^(٢)

٢٠٠٩

(١) القول الفصل مرَّ بيانه ، وهو أن المتن من البيع إلى الهبة للإمام عبد الله بن عبد الرحمن بافضل الحضرمي رحمه الله تعالى ، ومن الهبة إلى الفرائض متناً وشرحاً للشَّيْخِ شهابِ الدين ابن حجر رحمه الله تعالى ، كما بيَّنه الإمام الترمسي مراراً ، ومنها في « المنهل العُميم » (خ / ٥٩٣) : (هذا صريح في أن المتن للشارح نفسه . . . ويشهد له الذوق ؛ للعبائر السابقة والآتية ، فإن الذوق شاهد عدل) .

(٢) سقطت هذه الخاتمة من (ت) و (س) .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مُلَحَقُ الْمَوَازِينِ وَالْمَكَايِيلِ وَالْأَطْوَالِ

إِعْدَادُ

المهندس غالب محمد كُرَيْم

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الموازين

المعتمدة في نظام الموازين البريطاني (التقدير بالليبرا)	المعتمدة في نظام الموازين الفرنسي (التقدير بالغرام أو الكيلوغرام)	واحدة الأوزان الشرعية
6.88325×10^{-3} ليبرا	3.125 غراماً	عند الحنفية
6.5528×10^{-3} ليبرا	2.975 غراماً	عند الجمهور
9.3612×10^{-3} ليبرا	4.25 غراماً	الدينار
3.441×10^{-2} ليبرا	15.625 غراماً	عند الحنفية
3.276×10^{-2} ليبرا	14.875 غراماً	عند الجمهور
2.753×10^{-1} ليبرا	125 غراماً	عند الحنفية
2.621×10^{-1} ليبرا	119 غراماً	عند الجمهور
1.3766×10^{-1} ليبرا	62.5 غراماً	عند الحنفية
1.31057×10^{-1} ليبرا	59.5 غراماً	عند الجمهور
9.36123×10^{-5} ليبرا	0.0425 غراماً	عند الحنفية
1.30015×10^{-4} ليبرا	0.059027 غراماً	عند الجمهور
1.872246×10^{-4} ليبرا	0.085 غراماً	عند الحنفية
2.6003×10^{-4} ليبرا	0.118054 غراماً	عند الجمهور

المعتمدة في نظام الموازين البريطاني (التقدير بالليبرا)	المعتمدة في نظام الموازين الفرنسي (التقدير بالغرام أو الكيلوغرام)	واحدة الأوزان الشرعية
4.680616×10^{-4} ليبرا	0.2125 غراماً	عند الحنفية
3.900506×10^{-4} ليبرا	0.177083 غراماً	عند الجمهور
1.147202×10^{-3} ليبرا	0.52083	عند الحنفية
1.092136×10^{-3} ليبرا	0.49583 غراماً	عند الجمهور
330.3964758 ليبرا	150 كيلوغراماً	عند الحنفية
314.5374449 ليبرا	142.8 كيلوغراماً	عند الجمهور
5.066079×10^{-10} ليبرا	2.3×10^{-7} غراماً	الذرة
$6.07929515 \times 10^{-9}$ ليبرا	2.76×10^{-6} غراماً	القطمير
3.647577×10^{-8} ليبرا	1.656×10^{-5} غراماً	النقيير
$2.18854625 \times 10^{-7}$ ليبرا	9.936×10^{-5} غراماً *	الفتيل
$1.31312775 \times 10^{-6}$ ليبرا	5.9616×10^{-4} غراماً	كما وزنه بعض الباحثين
1.147202×10^{-3} ليبرا	0.52083 غراماً	عند الحنفية
1.0921365×10^{-3} ليبرا	0.49583 غراماً	عند الجمهور

واحدة الأوزان الشرعية	المعتمدة في نظام الموازين الفرنسي (التقدير بالغرام أو الكيلوغرام)	المعتمدة في نظام الموازين البريطاني (التقدير بالليبرا)
المن عند الحنفية عند الجمهور	812.5 غراماً 773.5 غراماً	1.7896475 ليبرا 1.70374449 ليبرا
الكيلجة عند الحنفية عند الجمهور	1.5234375 كيلو غراماً 1.4503125 كيلو غراماً	3.3555892 ليبرا 3.19452 ليبرا
الرطل العراقي عند الحنفية عند الجمهور الشامي عند الحنفية عند الجمهور المصري	406.25 غراماً 382.5 غراماً 1.875 كيلو غراماً 1.785 كيلو غراماً 449.28 غراماً	0.89482378 ليبرا 0.842511013 ليبرا 4.1299559 ليبرا 3.931718 ليبرا 0.9896035 ليبرا
الإستار عند الحنفية عند الجمهور	20.3125 غراماً 19.3375 غراماً	4.4741189×10^{-2} ليبرا 4.2593612×10^{-2} ليبرا

ملاحظة

عند الحنفية	0.38959356 ليتر	الرطل العراقي
عند المالكية	0.58155078 ليتر	
عند الشافعية	0.923508 ليتر	
عند الحنابلة	0.923508 ليتر	

واحدة الأوزان الشرعية	المعتمدة في نظام الموازين الفرنسي (التقدير بالغرام أو الكيلوغرام)	المعتمدة في نظام الموازين البريطاني (التقدير بالليبرا)
المد	عند الحنفية	1.789647 ليبرا
	عند الجمهور	1.123348 ليبرا
الحنفة = المد	عند الحنفية	1.789647 ليبرا
	عند الجمهور	1.123348 ليبرا
الصاع	عند الحنفية	7.15859 ليبرا
	عند الجمهور	4.49339 ليبرا
القسط	عند الحنفية	3.579295 ليبرا
	عند الجمهور	2.246696 ليبرا
العرق	عند الحنفية	107.37885 ليبرا
	عند الجمهور	67.40088 ليبرا
الإردب	عند الحنفية	171.80616 ليبرا
	عند الجمهور	107.8414 ليبرا
القفيز	عند المالكية	215.6828194 ليبرا
	عند الشافعية	53.92070485 ليبرا
الجريب	عند الحنفية	343.6123348 ليبرا
	عند الجمهور	215.6828194 ليبرا

واحدة الأوزان الشرعية	المعتمدة في نظام الموازين الفرنسي (التقدير بالغرام أو الكيلوغرام)	المعتمدة في نظام الموازين البريطاني (التقدير بالليبرا)
الوسق } عند الحنفية عند الجمهور	195 كيلوغراماً 122.4 كيلوغراماً	429.5154185 ليبرا 269.603524 ليبرا
الكُر } عند الحنفية عند الجمهور	2340 كيلوغراماً 1468.8 كيلوغراماً	5154.185022 ليبرا 3235.242291 ليبرا
الوية } عند الحنفية عند الجمهور	13 كيلوغراماً 8.16 كيلوغراماً	28.63436 ليبرا 17.97356 ليبرا
القربة } عند الحنفية عند الجمهور	40.625 كيلوغراماً 38.25 كيلوغراماً	89.482378 ليبرا 84.25110132 ليبرا
المكوك } على قول الأزهري والأبي عند الجمهور	4.875 كيلوغراماً 3.06 كيلوغراماً	10.73788546 ليبرا 6.740088 ليبرا
المكوك } على قول الميوس عند الجمهور	4.5703125 كيلوغراماً 4.3509375 كيلوغراماً	10.0667676 ليبرا 9.583562775 ليبرا
المدي } على قول الأزهري والأبي في المكوك عند الجمهور	73.125 كيلوغراماً 45.9 كيلوغراماً	161.0682819 ليبرا 101.1013216 ليبرا
المدي } على قول القيرمي في المكوك عند الجمهور	68.554687 كيلوغراماً 65.2640625 كيلوغراماً	151.001513 ليبرا 143.7534416 ليبرا

واحدة الأوزان الشرعية	المعتمدة في نظام الموازين الفرنسي (التقدير بالغرام أو الكيلوغرام)	المعتمدة في نظام الموازين البريطاني (التقدير بالليبرا)
الفرق عند الحنفية عند الجمهور	6.5 كيلوغراماً	14.31718062 ليبرا
	6.12 كيلوغراماً	13.48017621 ليبرا
الفرق عند الحنفية عند الجمهور	211.25 كيلوغراماً	465.30837 ليبرا
	198.9 كيلوغراماً	438.1057269 ليبرا
القلة عند الحنفية عند الجمهور	101.5625 كيلوغراماً	223.7059471 ليبرا
	95.625 كيلوغراماً	210.627753 ليبرا

المكاييل

واحدة الكيل الشرعية	الحجم بالليتر
الكيلة	16.5 ليترأ
القدح	2.0625 ليترأ
المد عند الحنفية عند الجمهور	0.77918712 ليترأ 0.51945808 ليترأ
الحفنة = المد عند الحنفية عند الجمهور	0.77918712 ليترأ 0.51945808 ليترأ
الصاع عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	1.55837424 ليترأ 2.32620312 ليترأ 3.694032 ليترأ
القسط عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	0.77918712 ليترأ 1.16310156 ليترأ 1.847016 ليترأ
العرق عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	23.3756136 ليترأ 34.8930460 ليترأ 55.41048 ليترأ

واحدة الكيل الشرعية	الحجم بالليتر
الإردب } عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	37.40098176 ليترأ 55.82887488 ليترأ 88.656768 ليترأ
القفيز } عند المالكية عند الشافعية	111.6577498 ليترأ 44.328384 ليترأ
الجريب } عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	74.80196352 ليترأ 111.6577498 ليترأ 177.313536 ليترأ
الوسق } عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	93.5024544 ليترأ 139.5721872 ليترأ 221.64192 ليترأ
الكُر } عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	1122.029453 ليترأ 1674.866246 ليترأ 2659.70304 ليترأ
الوية	33 ليترأ
القرية } عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	38.959356 ليترأ 58.155078 ليترأ 92.3508 ليترأ

واحدة الكيل الشريعة	الحجم باللتر
عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	2.33756136 لitraً 3.48930468 لitraً 5.541048 لitraً
عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	4.38292755 لitraً 6.54244627 لitraً 10.389465 لitraً
عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	35.0634204 لitraً 52.3395702 لitraً 83.11572 لitraً
عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	65.74391325 لitraً 98.13669413 لitraً 155.841975 لitraً
عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	6.23349696 لitraً 9.30481248 لitraً 14.776128 لitraً
عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	202.5886512 لitraً 302.4064056 لitraً 480.22416 لitraً
عند الحنفية عند المالكية عند الشافعية والحنابلة	97.39839 لitraً 145.387695 لitraً 230.877 لitraً

الأطوال

المعتمدة في نظام المقاييس البريطاني (التقدير باليارد والقدم والإنش)	المعتمدة في نظام المقاييس الفرنسي (التقدير بالكيلومتر والمتر والسنتيمتر)	واحدة الأطوال الشرعية
1.521489 قدماً 1.738845 قدماً 2.0286745 قدماً	46.375 سنتيمتراً 53 سنتيمتراً 61.834 سنتيمتراً	عند الحنفية } عند المالكية } الذراع عند الشافعية والحنابلة }
0.76074409 إنشاً 0.579606 إنشاً 1.014337 إنشاً	1.93229 سنتيمتراً 1.4722 سنتيمتراً 2.576416 سنتيمتراً	عند الحنفية } عند المالكية } الإصبع عند الشافعية والحنابلة }
3.042976 إنشاً 2.318425 إنشاً 4.057348 إنشاً	7.72916 سنتيمتراً 5.8888 سنتيمتراً 10.305664 سنتيمتراً	عند الحنفية } عند المالكية } القبضة عند الشافعية والحنابلة }
4.564464567 إنشاً 3.47763779 إنشاً 6.086022 إنشاً	11.59374 سنتيمتراً 8.8332 سنتيمتراً 15.458496 سنتيمتراً	عند الحنفية } عند المالكية } الشبر عند الشافعية والحنابلة }
6.085958 قدماً 6.9553805 قدماً 8.114698 قدماً	1.855 متراً 2.12 متراً 2.47336 متراً	عند الحنفية } عند المالكية } الباع عند الشافعية والحنابلة }
2028.652668 يارداً 2028.652668 يارداً 4057.349081 يارداً	1855 متراً 1855 متراً 3710.04 متراً	عند الحنفية } عند المالكية } الميل عند الشافعية والحنابلة }

واحدة الأطوال الشرعية	المعتمدة في نظام المقاييس الفرنسي (التقدير بالكيلومتر والمتر والسنتيمتر)	المعتمدة في نظام المقاييس البريطاني (التقدير باليارد والقدم والإنش)
عند الحنفية والمالكية الفرسخ	5.565 كيلومتراً	6085.958 يارداً
عند الشافعية والحنابلة	11.13012 كيلومتراً	12172.04724 يارداً
عند الحنفية والمالكية البريد	22.26 كيلومتراً	24343.83202 يارداً
عند الشافعية والحنابلة	44.52048 كيلومتراً	48688.18898 يارداً
عند الحنفية والمالكية المرحلة	44.52 كيلومتراً	48687.66404 يارداً
عند الشافعية والحنابلة	89.04096 كيلومتراً	97376.37795 يارداً

مُحْتَوَى الْكِتَابِ

بين يدي الكتاب ٥

ترجمة الإمام العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بلحاج بافضل مؤلف «مسائل التعليم» ٨

ترجمة الإمام الفقيه أحمد بن محمد ابن حجر الهيثمي مؤلف «المنهج القويم» ٢١

وصف النسخ الخطية ٣١

منهج العمل في الكتاب ٣٤

«المنهج القويم بشرح مسائل التعليم»

مقدمة المؤلف ٥١

باب الطهارة ٥٩

فصل في الماء المكروه ٦٢

فصل في الماء المستعمل ٦٣

فصل في الماء النجس ونحوه ٦٥

فصل في الماء الكثير ٦٨

فصل في الاجتهاد ٧٠

فصل في الأواني ٧٢

فصل في خصال الفطرة ٧٣

فصل في الوضوء ٧٨

فصل في سنن الوضوء ٨٣

فصل في مكروهات الوضوء ٩١

فصل في شروط الوضوء، وبعضها شروط التية ٩٢

فصل في المسح على الخفين ٩٤

فصل في نواقض الوضوء ٩٧

١٠١	فصل فيما يحرم بالحدث
١٠٣	فصل فيما يندب له الوضوء
١٠٤	فصل في آداب قاضي الحاجة
١١٠	فصل في الاستنجاء
١١٣	فصل في موجب الغسل
١١٦	فصل في صفات الغسل
١١٩	فصل في مكروهاته
١٢٠	باب النجاسة وإزالتها
١٢٤	فصل في إزالة النجاسة
١٢٨	باب التيمم
١٣٥	فصل في شروط التيمم
١٣٧	فصل في أركان التيمم
١٤٠	فصل في الحيض والاستحاضة والنفاس
١٤٢	فصل في المستحاضة
١٤٥	باب الصلاة
١٤٨	فصل في مواقيت الصلاة
١٥٣	فصل في الاجتهاد في الوقت
١٥٥	فصل في الصلاة المحرمة من حيث الوقت
١٥٨	فصل في الأذان
١٧٠	باب في صفة الصلاة
١٨٦	فصل في سنن الصلاة
١٩٣	فصل في سنن الركوع
١٩٤	فصل في سنن الاعتدال
١٩٧	فصل في سنن السجود
١٩٨	فصل في سنن الجلوس بين السجدين
٢٠٠	فصل في سنن التشهد

٢٠٣	فصل في سنن السلام
٢٠٥	فصل في سنن بعد الصلاة وفيها
٢٠٨	فصل في شروط الصلاة
٢٢٧	فصل في مكروهات الصلاة
٢٣١	فصل في سترة المصلي
٢٣٣	فصل في سجود السهو
٢٤١	فصل في سجود التلاوة
٢٤٣	فصل في سجود الشكر
٢٤٤	فصل في صلاة النفل
٢٥٤	فصل في صلاة الجماعة وأحكامها
٢٥٩	فصل في أعياد الجمعة والجماعة
٢٦٣	فصل في شروط القدوة
٢٦٦	فصل فيما يعتبر بعد توفر الشروط السابقة
٢٧٨	فصل في بيان إدراك المسبوق للركعة
٢٧٩	فصل في صفات الأئمة المستحبة
٢٨٢	فصل في بعض السنن المتعلقة بالجماعة
٢٨٦	باب كيفية صلاة المسافرين قصراً وجمعاً، ويتبعه جمع المقيم بالمطر
٢٨٧	فصل فيما يتحقق به السفر
٢٩٠	فصل في بقية شروط القصر ونحوه
٢٩١	فصل في الجمع بالسفر والمطر
٢٩٦	باب صلاة الجمعة
٢٩٨	فصل في بقية شروط الجمعة
٣٠٥	فصل في بعض سنن الخطبة وصلاة الجمعة
٣٠٧	فصل في سنن الجمعة
٣١٤	باب كيفية صلاة الخوف
٣١٥	فصل في اللباس

باب صلاة العيدين	٣٢١
فصل في توابع ما مرَّ	٣٢٥
باب صلاة الكسوف للشمس والقمر	٣٢٨
باب صلاة الاستسقاء	٣٣١
فصل في توابع ما مرَّ	٣٣٣
فصل في تارك الصلاة	٣٣٥
باب الجنائز	٣٣٧
فصل في بيان غسل الميت وما يتعلق به	٣٤١
فصل في الكفن	٣٤٦
فصل في أركان الصلاة على الميت وما يتعلق بها	٣٤٩
فصل في الدفن	٣٥٣
باب الزكاة	٣٥٥
فصل في واجب البقر	٣٥٩
فصل في زكاة الغنم	٣٦٠
فصل في بعض ما يتعلق بما مرَّ	٣٦٠
فصل في شروط زكاة الماشية	٣٦٢
باب زكاة النبات	٣٦٥
فصل في واجب ما ذكر وما يتبعه	٣٦٨
باب زكاة النقد والذهب والفضة ولو غير مضروبين	٣٧٢
فصل في زكاة التجارة	٣٧٥
فصل في زكاة الفطر	٣٧٧
فصل في النية في الزكاة وفي تعجيلها	٣٨٢
فصل في قسمة الزكوات على مستحقيها	٣٨٥
فصل في صدقة التطوع	٣٩١
كتاب الصيام	٣٩٥
فصل فيمن يجب عليه الصوم	٤٠٣

٤٠٣	فصل فيما يبيح الفطر
٤٠٦	فصل في سنن الصوم
٤١١	فصل في الجماع في رمضان وما يجب به
٤١٥	فصل في الفدية الواجبة بدلاً عن الصوم وفيمن تجب عليه
٤١٨	فصل في صوم التطوع
٤٢٢	كتاب الاعتكاف
٤٢٥	فصل فيما يبطل الاعتكاف وفيما يقطع التابع
٤٢٨	كتاب الحج والعمرة
٤٣٤	فصل في المواقيت
٤٣٧	فصل في بيان أركان الحج والعمرة
٤٣٨	فصل في بيان الإحرام
٤٤١	فصل في سنن تتعلق بالنسك
٤٤٤	فصل في واجبات الطواف وسننه
٤٤٩	فصل في السعي
٤٥١	فصل في الوقوف
٤٥٣	فصل في الحلق
٤٥٤	فصل في واجبات الحج
٤٥٥	فصل في بعض سنن المبيت والرمي وشروطه
٤٦٠	فصل في تحليل الحج
٤٦١	فصل في أوجه أداء النسكين
٤٦٣	فصل في دم الترتيب والتقدير
٤٦٤	فصل في محرمات الإحرام
٤٧٥	فصل في موانع الحج
٤٨١	باب الأضحية
٤٨٧	فصل في العقيقة
٤٨٩	فصل في محرمات تتعلق بالشعر ونحوه

الجزء المفقود من مسائل التعليم مع شرحه المنهج القويم

٤٩٥	كتاب البيع
٥٠٨	فصل في الربا
٥١٢	فصل في بيان بيع وشرط
٥١٥	فصل في منهيات في البيع
٥١٧	فصل في تفريق الصفقة
٥١٨	فصل في الخيار
٥١٩	فصل في خيار الشرط
٥٢١	فصل في خيار النقص
٥٢٦	فصل في التصرية
٥٢٧	فصل في أحكام المبيع قبل قبضه وبيان القبض وتوابعه
٥٣٢	فصل في بيع الثمر والحب على أصله
٥٣٣	فصل في التحالف
٥٣٥	فصل في تصرف الرقيق
٥٣٥	فصل في السلم
٥٣٩	فصل في القرض
٥٤٢	باب الرهن
٥٤٥	فصل في أحكام الرهن
٥٤٩	فصل في بيان انفكاك الرهن واختلاف المتبايعين
٥٥٠	فصل في بيان تعلق الدين بالتركة
٥٥٢	باب الحجر
٥٥٨	باب الصلح وتوابعه
٥٥٩	فصل في بيان التزام على الحقوق المشتركة
٥٦١	باب الحوالة
٥٦٢	فصل في الضمان
٥٦٥	فصل في بيان كفالة البدن

٥٦٨	فصل في الشَّرْكَه وشروط صحتها
٥٧١	باب الوكالة
٥٧٥	فصل في أحكام الوكالة
٥٧٨	كتاب الإقرار
٥٨٤	فصل في الإقرار بالنسب
٥٨٦	باب العارِية
٥٩١	باب الغصب
٥٩٦	باب الشفعة
٦٠٠	باب القراض
٦٠٥	فصل في المساقاة
٦٠٨	باب الإجارة
٦١٧	باب إحياء الموات
٦١٨	فصل في بيان حكم منفعة الشارع وغيرها من المنافع المشتركة
٦٢٠	كتاب الوقف
٦٢٤	فصل في بعض أحكام الوقف المعنوية
٦٢٩	باب الهبة
٦٣٢	باب اللقطة
٦٣٦	فصل في اللقيط
٦٣٩	باب الجعالة
٦٤١	خاتمة الكتاب
٦٤٥	ملحق الموازين والمكاييل والأطوال
٦٥٦	محتوى الكتاب

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com